

معجم الهوامع  
شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف

المرام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي

٢٠١

دار المعرفة  
طبعة وكتبت  
ببيروت - لبنان















هبع الهوامع  
شرح جمع الجوامع







# كِتَابُ

## مِصْبَحُ الْهُوَامِ شَرْحُ جَمْعِ الْجَوَامِعِ

— في علم العربية —

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني

## الجزء الأول

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان



## بسم الله الرحمن الرحيم

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي لطف الله تعالى به

سبحانك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك \* وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خصصته بروح  
قدسك \* (وبعد) فإن لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها \* وكتاباً يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة  
إلا أحصاها \* ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل \* وجوفاً قصرت عنه جوع الأواخر والأوائل \*  
حشدت فيه ما يقر الأعين ويشنف المسامع \* وأوردته مناهل كتب فاض عليها مع الهوامع \* وجعته من  
نحو مائة مصنف فلا غرو أن لقبته بجمع الجوامع \* وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثيراً النقول \*  
طويل الذبول \* جامعاً للشواهد والتعاليل \* معتمداً بالانتقاد للأدلة والأقاويل \* منها على الضوابط  
والقواعد \* والتقاسيم والمقاصد \* فرأيت الزمان أضيق من ذلك \* ورغبة أهله قليلة فيما هنالك \* مع إلحاح  
الطلاب على في شرح يرشدهم إلى مقاصده \* ويطلعهم على غرائب وشوارده \* فتخبرت لهم هذه الجمالة  
التي كلفتها بجمل مبانيه \* وتوضيح معانيه \* وتفكيك نظامه \* وتعليل أحكامه \* مسماة بـ (جمع الجوامع) . في  
شرح جمع الجوامع \* والله أسأل أن يبلغ به المنافع \* ويجعلنا ممن يسابق إلى الخبرات ويسارع \* بمنه وكرمه  
(أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم \* وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجموع الكلم \* وعلى آله وصحبه ما قام  
بالنفس ضمير وأعرب عنه فم \* وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية جامع لما في  
الجوامع من المسائل والخلاف \* حاولو جازة اللفظ وحسن الائتلاف \* محيط بمخلاصة كتابي التسهيل  
والارتشاف \* مع مزبدواف فائق الانسجام \* قريب من الافهام \* وأسألك النفع به على الدوام \* وينحصر



في مقدمات وسبعة كتب)

(ش) المقدمات في تعريف الكلمة وأقسامها والكلام والكلم والجمله والقول والاعراب والبناء والمنصرف وغيره والنكرة والمعرفة وأقسامها والكتاب الاول في العمدهى المرفوعات وما شابهها من منصوب النواسخ والثاني في الفضلات وهي المنصوبات والثالث في المجزورات وما حيل عليها من المجزومات وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة وما ضم اليها من بقية حرف المعاني والرابع في العوامل في هذه الانواع وهو الفعل وما ألحق به وختم باشتغالها عن معمولاتها وتنازعها فيها والخامس في التوابع لهذه الانواع وعوارض التركيب الاعرابي من تغيير كالاخبار والحكاية والتسمية وضرر الشعر وهذه الكتب الخمسة في النحو والسادس في الابنية والسابع في تغييرات الكلم الافرادية كالزيادة والحذف والابدال والنقل والاذغام وختم بما يناسبه من خاتمة الخط وهذا ترتيب بديع لم أسبق اليه حدوث فيه حذف الكتب الاصول وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبان وغيره إن الله وتر يحب الوتر أما ترى السموات سبعا والايام سبعا والطواف سبعا الحديث

(الكلام في المقدمات الكلمة قول مفرد مستقل وكذا منوى معه على الصحيح وشرط قوم كونه حرفين )  
(ش) الكلمة لغة تطلق على الجمل المفيدة قال الله تعالى وكلمة الله هي العليا أي لا اله الا الله . تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد الا الله الآية كلا إنها كلمة هو قائلها إشارة الى قوله رب ارجعون وما بعده وما في حديث الصحابين الكلمة الطيبة صدقة وأفضل كلمة قالها شاعر كلمة لبيد \* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* وهذا الاطلاق منكرف في اصطلاح النحويين ولذا لا يتعرض لذكره في كتبهم بوجه كما قال ابن مالك في شرح التسهيل وان ذكره في الالفية فقد قيل انه من أمراضها التي لا دواء لها وقد اختلفت عباراتهم في حد الكلمة اصطلاحا وحسن حدودها قول مفرد مستقل أو منوى معه فخرج بتصدير الحد بالقول غير من الدوال كالخط والاشارة وبالمفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه المركب وبالمستقل أبعاض الكلمات الدالة على معنى كحروف المضارعة وتوابع النسب وتاء التأنيث والفتحة والضرب فليست بكلمات لعدم استقلالها ومن أسقط هذا القيد رأى ما جئ اليه الرضى من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة المزاج فجعل الاعراب على آخره كالمركب المزجي ولم احتج الى ما زاده في التسهيل من قوله دال بالوضع مخرج الماهل لتعبيره باللفظ الشامل لذلك وذكرى القول الذي يخرج له لاسيما من انه الموضوع لمعنى ولذلك عدلت اليه وما قيل من أن ذكر اللفظ أولى لاطلاق القول على غيره كالرأى ممنوع لعدم تبادره الى الاذهان اذ هو مجاز وعدلت كاللباب الى جعل الافراد صفة القول عن جعلهم اياه صفة المعنى حيث قالوا ومنهم ابن الحاجب وأبو حيان وضع لمعنى مفرد لانه كما قال الرضى وغيره صفة في الحقيقة وانما يكون صفة للمعنى بتبعية اللفظ وسلامته من الاعتراض بنحو الخبر فانه كلمة ومعناه مركب وهو زيد قائم . مثلا ونحو ضرب فانه كلمة ومعناه مركب من الحدث والزمان وقدمت المعرفة على المعرفة كصنع الجمهور لانه الاصل في الاخبار عنه وعكس صاحب اللب لتقدم المعرفة عقلا فتقدم وضعه من قال ان اللام في الكلمة للجنس المقتضى للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان فقد سهوا ظاهرا بل هي للماهية والحقيقة وشملت العبارة الكلمة تحقيقا كزيد وتقديرا كأحد جزئي المضاف كعبد الله فان كلا منهما كلمة تقديرا اذ لا تنافي الاضافة الا في كلمتين وان كان مجموعهما كلمة لتحقيق لعدم دلالة جزئه على جزء معناه وشمل للنوى المستكن وجوبا كأنت في قم وجوازا كما سيأتى في مبحث المضمر وخرج بقولى معه ما نواه الانسان في نفسه من الكلمات المفردة فانه لا يسمى كلمة في اصطلاحهم لانه لم ينومع اللفظ وقيد في التسهيل بقوله كذلك قال اشارة



الى الاستقلال بخرج الاعراب المقدر فانه منوى مع اللفظ وليس بكلمة لعدم استقلاله وحذفته للعلم به لانه اذا شرط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته في المنوى أولى ومقابل الصحيح فيه ما نقله أبو حيان وغيره أن صاحب النهاية وهو ابن الخياط منع تسمية الضمير المستكن اسما قال لانه لا يسمى كلمة وذهب قوم الى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعدا نقله الامام نحر الدين الرازي في تفسيره ومحصوله قال ورد عليهم بالباء واللام ونحوهما ما هو كلمة وليس على حرفين

( فان دلت على معنى في نفسها ولم تقتن بزمان فاسم أو اقترنت بفعل أو غيرها بان احتاجت في افادة معناها الى اسم أو فعل أو جملة تحرف وقال ابن النحاس معناه في نفسه )

( ث ) الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف ولا رابع لها إلا ما سيأتى في مبحث اسم الفعل من أن بعضهم جعله رابعا وسماه الخالفة والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء والقسمة العقلية فان الكلمة لا تخلو إما أن تدل على معنى في نفسها أو لا الثاني الحرف والاول إما أن يقتنر بأحد الازمنة الثلاثة أو لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل منها بان يقال الاسم مادل على معنى في نفسه ولم يقتنر بزمان والفعل مادل على معنى في نفسه واقترن والحرف مادل على معنى في غيره وفي المواضع الثلاثة للسببية أى دلت على معنى بسبب نفسه لا بانضمام غيره اليه وبسبب غيره أى انضمامه اليه فالحرف مشروط في افادة معناه الذي وضع له انضمامه الى غيره من اسم كالباء في صررت يزيد أو فعل كقد قام أو جملة كحروف النفي والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه للعلم به كنتم ولا وكان قدوا ما ذو وفوق ونحوهما وان لم تذكر الابعاد فليس مشروطا في افادة معناها للقطع بفهم معنى ذو وهو صاحب من لفظه وكذا فوق وانما شرط ليتوصل بها الى الوصف بأسماء الاجناس وفوق الى علو خاص وقس على هذا وقيل هي للظرفية أى معنى ثابت في نفسه وفي غيره أى حاصل فيه كمن في نحو أكلت من الرغيف فانها تفيد معناها وهو التبعية في الرغيف وهو متعلقها بخلاف زيد مثلا ومن جعل الضمير المتصل بنفس وغيره راجعا للمعنى كإن الحاجب فقد أبعد اذ لا معنى لقولنا مادل على معنى بسبب نفس ذلك المعنى أو بسبب غيره أو ثابت فيه أو في غيره أما الاول فلان الشيء لا يبدل على معناه بسبب عين ذلك المعنى وانما يبدل عليه بسبب وضعه له ودلالة اللفظ عليه وأما الثاني فلا لانه لا يصح أن يكون الشيء ظرفا لنفسه والمراد بالزمان حيث أطلق المعين المعبر عنه بالماضى والحال والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى والعبرة بالدلالة بأصل الوضع فمضرب الشمول اسم لانه دال على مجرد الزمان وكذا السبوح للشرب في أول النهار لانه وان أفهم معنى مقتنرنا بزمان لكنه غير معين وكذا اسم الفاعل والمفعول لانهما وان دالا على الزمان المعين فدالاتهما عليه عارضة وانما وضع الذات قام بها الفعل وكذا أسماء الافعال ونحو نعم وبئس وعسى أفعال لوضعها في الاصل للزمان وعرض مجرد هانئه وما ذكرناه من أن الحرف لا يبدل على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النحاة وقد خرق اجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس فذهب في تعليقه على المقرب الى أنه يبدل على معنى في نفسه قال لانه ان خطوب به من لا يفهم موضوعه لغة فلا دليل في عدم فهم المعنى على انه لا معنى له لانه لو خطوب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك وان خطوب به من يفهمه فانه يفهم منه معنى عملا يفهمه موضوعه لغة كما اذا خطوب بهل من يفهم ان موضوعها الاستفهام وكذا سائر الحروف والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الافراد

( فالاسم من خواصه نداء ونحو ياليت تنبيه وتنوين لاني روي وحرف تعريف واسناد اليه وتسمع بالمعدي



على حذف أن أو نزل منزلة المصدر وإضافته وجر وحرفه وبنام صاحبه على حذف الموصوف وعود ضمير وأعدلوا هو على المصدر المفهوم ومباشرة فعل وهو لعين أو معنى اسمها أو وصفاً ومنه مسمى به أو أريد لفظه كلو واللوا وزعموا مطية الكذب ولا حول ولا قوة إلا بالله كنز

(ش) للاسم خواص تميزه من غيره وعلامات يعرف بها وذكرونها تسمية أحدها النداء وهو الدعاء بحرف و ف مخصوصة نحو يازيد وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى أو في اللفظ أيضاً على ما سيأتي والمفعولية لا تليق بغير الاسم فإن أو رد على ذلك نحو قوله تعالى يا ليت قومي يعلمون . يا ليتنا نرد . ألا يسجدوا وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة حيث دخل فيه يا على ليت ورب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب أن يافي ذلك ونحوه للتبعية للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادى محذوف أي يقوم وضعفه ابن مالك في توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلا النداء نحو يا مكرمان ويا فلان لانهما يجتمعان بالنداء الثاني التنوين وسيأتي حذوه وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه ما عدا التثنية والتثنية واللاحقين لروى البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة فانهما لا يجتمعان به كما سيأتي وإنما اختص الباقي به لأن التمكن منه للفرق بين المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابل إنما يدخل جمع المؤنث السالم والعوض إنما يدخل المضاف عوضاً من المضاف إليه ولا حظ لغير الاسم في الصرف ولا التعريف والتنكير ولا الجمع ولا الإضافة فإن أو رد على هذا نحو قول الشاعر

الام على لو ولو كنت عالماً \* بأذنب لولم تفتني أوائله

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفتنة ولذلك شدد آخرها وأعربت ودخلها الجر والإضافة كما سيأتي شرح ذلك في بحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لاحظ لغير الاسم في التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير بالشمولة لها وللأم على قول من يراها وحدها المعرفة ولأم في اللغة طي و سلامته من ورود آل الموصولة وأما قوله صلى الله عليه وسلم إياك والوفان اللوتغع حمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق في الام على لو الرابع الاسناد اليه وهو أنفع علاماته إذ به يعرف اسمية التاء من ضربت والاسناد تليق خبر بمخير عنه أو طلب بمطوب منه ولشمولة القسم الثاني دون الاخبار عبرت به دونه وسواء الاسناد المعنوي واللفظي كما حققه ابن هشام وغيره وغلط فيه ابن مالك في شرح التسهيل حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف كقولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر ورد بانها هنا اسمان مجردان عن معنيهما المعروفان لارادة لفظهما ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء فضرب هنا مثلاً اسم معناه ضرب الدال على الحدث والزمان وقد صرح ابن مالك نفسه في الكافية باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال

وان نسبت لأداة حكما \* فإن أو أعرب واجعلتها اسما

وفي شرح الأوسط الاخفش لم يمان إذا قلت هل حرف استفهام قائماً جئت باسم الحرف ولم تأت به على موضعه وهذا مع ما تقدم في الام على لو معنى قولي ومنه مسمى به أو أريد لفظه وعلى الثاني يتخرج قول العرب زعموا مطية الكذب وحديث الصحيحين لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة حيث أسند إلى الجمله الفعلية في الاول وللإسمية في الثاني فالمعنى في الاول هذا اللفظ مطية الكذب أي يقدمه الرجل أمام كلامه ليتوصل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكي كما يركب الرجل في مسيره إلى بلد مطية ليقتضي عليها حاجته وفي الثاني هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة أي كالكثر في نفاسته وصيائته عن أعين الناس فإن قلت فمتأضع



بقوله تسمع بالمعدي خير من أن تراه فان الاسناد وقع فيه الى تسمع الى فعل ولم يرد لفظه فالجواب من وجهين أحدهما أنه محمول على حذف أن أي أن تسمع وهما في تأويل المصدر أي سماعك فالاسناد في الحقيقة اليه وهو اسم كما هو في قوله تعالى وان تقربوا أقرب للتقوى . وأن تصوموا خير لكم وتظبره في حذف أن قوله ألا بهذا اللأثمى احضر الوغى \* وان أشهد اللذات هل أنت مخلدى

فمن رواه برفع احضر فانه حذف منه أن لقربينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه والالزم عطف مفرد على جملة وهو ممنوع أما من رواه بالنصب فهو على اضمحار أن لا حذفها والمضمر في قوة المذكور والثاني انه مما نزل فيه الفعل منزلة المصدر وهو سماعك لانه مدلول للفعل مع الزمان فجرد لا حدمد لوليه كما في قوله

\* فقالوا ما تشاء فقلت الهو \* فانه نزل فيه الهو منزلة الله وليكون مفردا مطابقا للسؤل عنه المفرد وهو ما في ما تشاء ولم يحمل على حذف ان كما في البيت السابق لان قوله ما تشاء سؤال عما يشاء في الحال لا الاستقبال ولو حمل على حذفها كان مستقبلا فلا يطابق السؤال واعترض بجواز أن يراد أشاء في الحال اللهم في الاستقبال ودفع بأن قوله في تمامه \* الى الاصباح آثر ذي أثر \* يمنع ذلك الخامس الاضافة أي كونه مضافا أو مضافا اليه وأما نحو يوم ينفع الصادقين فان الفعل فيه موضع المصدر السادس والسابع الجر وحرفه وانما اختص به لانه انما دخل الكلام ليعدى الى الاسماء معنى الافعال التي لا تتعدى بنفسها اليها لاقتضاءها معنى ذلك الحرف فامتنع دخولها الاعلى اسم بعد فعل لفظا أو تقديرًا واذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجر الذي هو أثره فان أورد على هذا نحو قول الشاعر

والله مالي بلى بنام صاحبه \* ولا تخالط اللىان جانبه

حيث أدخل الباء على نام وهو فعل باتفاق فالجواب انه على حذف الموصوف أي بلى نام صاحبه الثامن عود الضمير عليه وبه استدل على اسمية مهمالعود الهاء عليها في قوله تعالى مهـ ما تأتينا به وما التجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو ما أحسن زيدا وأل الموصولة لعوده عليها في قولهم \* قد أفلح المتقى ربه \* فان أورد على هذا نحو قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى حيث عاد الضمير الى فعل الامر فالجواب انه عائد على المصدر المفهوم منه وهو العدل لا على الفعل نفسه التاسع مباشرة الفعل أي ولاؤه من غير فاصل وبذلك استدل على اسمية كيف قال تعالى ألم تر كيف فعل ربك وبه استدل الرائي على اسمية اذ في قوله ألقاك اذا خرج زيد . . ثم نهت على أن الاسم ينقسم الى أربعة أقسام اسم عين وهو ما دل على الذات بلا قيد كزيد ورجل واسم معنى وهو ما دل على غير الذات بلا قيد كقيام وقعود ووصف عين وهو ما دل على قيد في الذات كقائم وقاعد ووصف معنى وهو ما دل على قيد في غير الذات كحلي وخفي وقدي صلح الاسم لهما كبعض المضمرات والوصف كنافع وضار والمراد بالاسم هنا قسم الوصف لا قسم الفعل والحرف ولا قسم الكنية واللقب وبالمعنى قسم الذات لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق فانه أعم وقولي ومنه ما سمي به الخ فيه لف ونشر مرتب فالنلان الأولان لما سمي به والأخيران لما أريد لفظه \* (فائدة) قولهم زعموا مطية الكذب لم أقف عليه في شيء من كتب الامثال وذكر بعضهم أنه روي مظنة الكذب بالنطاء المججمة والنون وأخرج ابن أبي حاتم في تفسيره عن صفوان بن عمرو والكلاعي قال بش مطية المسلم زعموا انما زعموا مطية الشيطان وأخرج ابن سيعد في الطبقات من طريق الأعمش عن شريح القاضي قال زعموا كنية الكذب

(والفعل ماض ان دخله تاء فاعل أو تاء تأنيث سا كنة وأمر إن أفهم الطلب وقيل نون توكيد وهو مستقبل وقد بدل عليه بالخبر وعكسه ومضارع ان بدى بهزة متكلم فردا أو نونه معظما أو جمعا أو تاء مخاطب مطلقا أو غائبة



أو غائبين أو ياء غائب مطلقاً أو غائبات

(ش) الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم قسمان وجعلوا الأمر مقتطعا من المضارع وذكر مع كل قسم علامته لانه أبلغ في الاختصار أحدها الماضي ويميز بقاء الفاعل سواء كانت المتكلم أم مخاطب وبقاء التانيث الساكنة وإنما اختص بها الاستغناء المضارع عنها بقاء المضارعة واستغناء الأمر بقاء المخاطبة والاسم والحرف بالقاء المتحركة قال ابن مالك في شرح الكافية وقد انفردت التاء الساكنة بلحاظها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاظها تبارك ورد الأخير بجواز أن يقال تباركت أسماء الله الثاني الأمر وخاصة أن يفهم الطلب ويقبل نون التوكيد فإن أفهمته كلمة ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو صه أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع والأمر مستقبل أبدل الله مطلوب به حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو يا أيها النبي اتق الله قال ابن هشام الآن يراد به الخبر نحو أرم ولا خرج فإنه بئس رمية والحالة هذه والالكان أمر الله بتجديد الرمي وليس كذلك وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو والوالدات برضعن . والمطلقات يترى بمن كما يدل على الخبر بلفظ الأمر نحو فلم يدله الرحمن مداً أي فبعد الثالث المضارع ويميزه افتتاحه بأحد الحروف الأربعة الهمزة والنون والتاء والياء والتمييز بها أحسن من التمييز بسوف واخواتها لزوم تلك وعدم لزوم هذه إذ لا تدخل على إهاء وأهمل فالهمزة للمتكلم مفرداً نحو أكرم والنون له جمعاً أو مفرداً معظماً نفسه نحو نحن نقص والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً وللغائبة والغائبين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مجموعاً وللغائبات واحتر من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك كأكرم ونرجس الدواء إذا جعل فيه نرجساً وتكلم وحرماً الشيب خضبه بالبرناء وهو الحناء

(وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصه بأحدهما ثم المختار حقيقة في الحال ونالها فيهما)

(ش) في زمان المضارع خمسة أقوال أحدها أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة قال لأن المستقبل غير محقق الوجود فإذا قلت زيد يقوم غداً فعنايه ينوي أن يقوم غداً الثاني أنه لا يكون إلا للاستقبال وعليه الزجاج وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره فلا يسع العبارة لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل الثالث وهو رأي الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما لأن إطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مسوغ وإن ركب بخلاف إطلاقه على الماضي فإنه مجاز لتوقفه على مسوغ الرابع أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن وهذا شأن الحقيقة ودخول السين عليه لا فائدة الاستقبال ولا تدخل العلامة الأعلى الفروع كعلامات التثنية والجمع والتانيث والنسب الخامس عكسه وعليه ابن طاهر لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظراً ثم حالاً ثم ماضياً فالمتقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال

(ويرجح الحال مجرداً أو يتعين بالآن ونحوه وليس وما وان ولا م الابتداء عند الأكثر والاستقبال بنظره واسناده لتوقع وكونه طلباً أو وعداً مع توكيد وترج ومجازاة وناسب خلافاً لبعضهم مطلقاً والسبيل في أن ولو مصدرية وحرف تنفيس لا لام قسم ولا نافية في الأصح وينصرف للضي بلم ولما وقيل كان ماضياً فغيرت صيغته ولو للشرط واذور بما وقد للتقليل وكونه خبر باب كان قيل ولما الجوابية وما عطف عليه أو عطف على حال أو مستقبل أو ماض فكهو)

(ش) للمضارع أربع حالات أحدها أن يترجح فيه الحال وذلك إذا كان مجرداً لأنه لما كان لكل من الماضي



والمستقبل صيغة تخصه ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالة على الحال راجحة عند تجرده من القرائن جبرالما  
فانه من الاختصاص بصيغة وعمله الفارسي بأنه اذا كان لفظ صالحا لللاقرب والابعد فالأقرب أحق به والحال أقرب  
من المستقبل الثاني أن يتعين فيه الحال وذلك اذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة وانما أوفى بليس  
أوما أو إن لانها موضوعت لنفي الحال أو دخل عليه لام الابتداء هذا قول الاكثر في الجميع وزعم بعضهم أنه يجوز  
بقاء المقرون بالآن ونحوه مستقبلا لا اقتران ذلك بالامر وهو لازم الاستقبال نحو فالآن باشر وهن وأجيب  
بأن استعمالهما في المستقبل والماضي مجاز وانما تخلص للحال اذا استعملت على حقيقتها وزعم ابن مالك أن المنفى  
بالثلاثة قد يكون مستقبلا على قلة قال حسان \* وليس يكون الدهر مادام يذبل \* وقال تعالى قل ما يكون لي أن  
أبدله من تلقاء نفسي ان أتبع الا ما يوحى الي وأجيب بأن الكلام اذا لم يكن قرينة تصرفه الى الاستقبال لفظية  
أو معنوية وزعم ابن أبي الربيع وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو وان ربك ليحكم بينهم  
يوم القيامة . اني ليحزنني أن تذهبوا به فيحزن مستقبل لاسناده الى متوقع وقال أبو علي لا توجد الا مع الحال  
وهذه حكاية حال يعني الآية الاولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به  
الثالث أن يتعين فيه الاستقبال وذلك اذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولا له أو مضافا اليه نحو أزررك  
اذ تزورني فالفعلان مستقبلان لعمل الاول في اذا وازدادة الى الثاني أو أسند الى متوقع كقوله

يهولك أن تموت وأنت ملغ \* لما فيه النجاة من العذاب

اذلوا ريد به الحال لزوم سبق الفعل للفاعل في الوجود وهو محال أو اقتضى طلبا نحو والوالدات يرضعن . لينفق  
ذوسعة . ربنا لا تؤاخذنا أو وعدا نحو يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء أو محب أداة توكيد كالنونين لانه انما  
يليق عالم يحصل أو أداة ترجح نحو لم يلبغ الأسباب أو أداة مجازاة جازمة أم لانحو إن يشأ يذهبكم كيف تصنع  
أصنع أو حرف نصب ظاهرا كان أو مقدرا خلافا لبعض المتأخرين في قوله لا يتعين بشئ من حروف النصب  
والسهيلي في قوله لا يتعين بأن أول المصدرية نحو يود أحدهم لو يعمر بخلاف لو الشرطية فانها تصرفه للمضي  
كما سيأتي أو حرف تنفيس وهو السين وسوف لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال الى سعة الاستقبال  
قبل أولام القسم أو الالافية وعليه في الأولى الجزولي وجاعة لأنها في معنى التوكيد وفي الثانية معظم المتأخرين  
وصحح ابن مالك مذهب الاخفش والمبرد بقاؤه على الاحتمال معهما فقد دخلت على الحال في قوله ولا أقول لكم  
عندي خزانة الله الرابع ان ينصرف معناه الى الماضي وذلك اذا اقترن بلم أو لما وذهب الجزولي وغيره أن  
مدخولهما كان ماضيا فغيرت صيغته ونسب الى سيبويه وجهه ان المحاقطة على المعنى أولى من المحاقطة على  
اللفظ وردبأنه لا نظيره ونظير الاول المضارع الواقع بعدلوا اذا المعهود للحروف قلب المعاني لالفاظ ولم  
أفيدلها الجازمة للاستغناء عنه اذ لا يدخل على المضارع سواها أولو الشرطية نحو ولو يؤاخذ الله الناس أو اذ نحو  
واذ تقول الذي أنعم الله عليه أي قلت أو ربما نحو

ربما تكرر النفوس من الأم \* رله فرجة كحل العقال

أو قد التقليلية \* نحو قد أترك القرن مصفرا أنامله \* بخلاف ما اذا لم تكن للتقليل أو كان خبر باب كان  
نحو كان زيد يقوم قال ابن عصفور أو صحب لما الجوابية نحو لما يقوم زيد قام عمرو قال أبو حيان ويحتاج اثبات  
ذلك الى دليل من السماع أي في جواز وقوع المضارع بعدها اذا المعروف أنها لا تدخل الاعلى ماضى اللفظ  
والمعنى كما سيأتي وما عطف على حال أو مستقبل أو ماض أو عطف عليه ذلك فهو مثله لاشتراط اتحاد الزمان في  
الضمين المتعاطفين نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض أي فأصبحت الارض



ولقد أصر على التمسك بسبني \* فضيت ثم قلت لا يعني

أى مررت قال أبو حيان ومن القرنين المختصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد بضحك  
 ﴿ص﴾ والماضي للحال بالإنشاء والاستقبال بطلب و وعد وعطف على مستقبل ونفي بلا وان بعد قسم وبحمله  
 والمضي بعد همزة التسوية فان كانت لم بعد أم تعين المضي وتخصيص وكلما وحيث و واقعا صلة أو صفة نكرة  
 عامة وأنكر أبو حيان هذا القسم

﴿ش﴾ للماضي أربع حالات أيضا أحدها أن يتعين معناه للمضي وهو الغالب الثاني أن ينصرف إلى الحال  
 وذلك إذا قصد به الإنشاء كعبت واشترت وغيرهما من ألفاظ العقود اذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه  
 في الوجود الثالث أن ينصرف إلى الاستقبال وذلك إذا اقتضى طلبا نحو غفر الله لك وعزمت عليك الأفعلت  
 أو لما فعلت أو وعدا نحو إنا أعطيناك الكوثر أو عطف على ما علم استقباله نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردتهم  
 النار ويوم ينفع في الصور ففرع أو نفي بلا أو إن بعد قسم نحو ولئن زالتا إن أمسكهما من أحدهما بعد أي  
 ما أمسكهما ردوا فوالله لا زدنا كم أبدأ الرابع أن يحتمل الاستقبال والمضي وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو  
 سواء على أفت أم فعلت اذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك وسواء كان الفعل  
 معادا لا بام أم لا نحو سواء على أي وقت جئتني فان كان الفعل بعد أم، قرونا بلم تعين المضي نحو سواء عليهم أن نذرتهم  
 أم لم تنذرهم لان الثاني ماض، معنى فوجب، مضي الاول لانه معادل له أو وقع بعد أداة تخصيص نحو هلا فعلت ان  
 أردت المضي فهو توبيخ نحو فلو لا كان من القرون من قبلكم أو لوبقية أو الاستقبال فهو أمر به نحو فلو لا نراي  
 لينفرا أو بعد كلما فالمضي نحو كلما جاء أمة رسولا كذبوه والاستقبال نحو كلما مضت جلودهم بدلناهم أو بعد حيث  
 فالمضي نحو فأتوهن من حيث أمركم الله والاستقبال نحو ومن حيث خرجت قول أو وقع صلة فالمضي نحو  
 الذين قال لهم الناس والاستقبال نحو الا الذين تابوا من قبل أن تغدروا عليهم وقد اجتمع في قوله اني لآتيكم  
 بذكر ماضى من الامر واستجاب ما كان في غدا و وقع صفة لنكرة عامة فالمضي نحو \* رب ردفه رقة ذلك  
 اليوم \* والاستقبال كحديث نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها أي يسمع لانه ترغيب لمن أدرك  
 حياته في حفظ ما يسمعه منه وأنكر أبو حيان هذا القسم الرابع بصورة كلها فقال بعد أن ساقها وهذه المثل  
 في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك والذي نذهب اليه الحل على المضي لابقاء اللفظ على موضعه وانما فهم  
 الاستقبال فيما مثل به من خارج واقفه المرادى

﴿ص﴾ وليس أصلا للافعال والباقي فرع والامر مقتطعا من المضارع على الاصح

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الاولى ذهب بعضهم الى أن الاصل في الافعال هو الماضى لانه أسبق الامثلة لاعتلال  
 المضارع والامر باعتلاله ولان المضارع هو الماضى مع الزوائد والامر منه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة  
 أصول الثانية ذهب السكوفيون الى أن أصول الفعل الماضى والمضارع فقط وان الامر مقتطع من المضارع  
 اذ أصل افعل لتفعل كما مر الغائب ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها  
 فيه مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف مع كثرة الاستعمال وبنوا على ذلك أنه معرب والبصريون على أنه أصل  
 برأسه وما ذكر في أصله فممنوع

﴿ص﴾ والحرف لعلامته فان اختص باسم أو فعل عمل والافلاوي يستثنى من الاول هل التي في حرفها فعل  
 ومن الثاني ما ولا وان النافيات

﴿ش﴾ الحرف لعلامته له وجودية بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفاعل وهو



ثلاثة أقسام مختص بالاسم ومختص بالفعل ومشارك بينهما والاصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما يختص به وفي كل حرف لا يختص أن لا يعمل وقيد أبو حيان الاول بأن لا يتنزل منه نزلة الجزء فان تنزل كالوسين التنفيس لم يعمل ومما خرج عن هذا الاصل هل التي في حيزها فعل فأنها تختص به بمعنى أنه يجب إيلاؤه إياها كما سيأتي في باب الاشتغال حيث رجح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل لأن هذا الاختصاص عرضي لا يلزم وما ولا وان النافيات فانها لا تختص ومع ذلك تعمل لأن لها شبهة بليس في أنها للنفي والحال وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها

﴿ص﴾ وليس منه عسى وليس وكان وأخواتها على الصحيح

﴿ش﴾ المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لا اتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستند إلى عدم تصرفها ووافقه في الاولى ثعلب وفي الثانية الفارسي وابن شقير ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية وذهب الزجاجة إلى أن كان وأخواتها حروف وقال ابن هشام في حواشي التسهيل الخلاف في عسى وليس شهير وفي كان غريب قال ابن الحاج في النقد حكى العبدى في شرح الايضاح أن المبرد قال ان كان حرف قال العبدى وهذا اطرف من قول من قال ان ليس وعسى حرفان قال ابن الحاج هو وان كان في بادئ الرأي ضعيفا الا أنه أقوى لمن تأمل لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه

﴿ص﴾ والكلام قول مفيد وهو ما يحسن سكوت المتكلم عليه وقيل السامع وقيل هما والاصح اشتراط القصد وإفادة ما يجمل لاتحاد الناطق وأشكال تصوير خلافه

﴿ش﴾ الكلام يطلق لغة على الخط والإشارة وما يفهم من حال الشيء وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز وعلى التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضى ان إطلاقه على هذا حقيقة وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب أفاد أم لم يفد وهل هو حقيقة فيهما أو في الأول فقط أو الثاني فقط ثلاثة مذاهب للمؤيدين على الكلمة الواحدة كما في المحاج وأما في الاصطلاح فأحسن حدوده وأخصرها انه قول مفيد نخرج بالقول الخمسة الاول المذكورة وبالمفيد الكلمة وبعض المركبات وهو الذي لا يفيد والمراد بالمفيد ما يفهم معنى يحسن السكوت عليه وهل المراد سكوت المتكلم أو السامع أو هما أقوال أرجحها الاول لانه خلاف التكلم فكأن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت صفة السامع أيضا والمراد بحسن السكوت عليه أن لا يكون محتاجا في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه فلا يضره احتياجه إلى المتعلقات من المغايل ونحوها وهل يشترط إفادة المخاطب شيئا بجهلة قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك فلا يسمى نحو السماء فوق الأرض والنار حارة وتكلم رجل كلاما والثاني لا وضححه أبو حيان قال والا كان الشيء الواحد كلاما وغير كلام إذا خوطب به من بجهلة فاستفاد ضمونه ثم خوطب به ثانيا ومحل الخلاف ما إذا ابتداء به فيصح أن يقال زيد قائم كما أن النار حارة بلا خلاف ذكره أبو حيان في تذكرته وهل يشترط في الكلام القصد قولان أحدهما نعم وجزم به ابن مالك وخلافه فلا يسمى ما ينطق به النائم والساهي كلاما وعلى هذا يزداد في الحد مقصود والثاني لا وضححه أبو حيان وهل يشترط فيه اتحاد الناطق قولان أحدهما نعم فلو اطلق رجلان على أن يذكرا أحدهما فعلا والآخر فاعلا أو مبتدأ والآخر خبرا لم يسم ذلك كلاما وعلى أن الكلام عمل واحد فلا يكون عاملا الا واحدا وعلى هذا يزداد في الحد من ناطق واحد والثاني لا وضححه ابن مالك وأبو حيان كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطا وقال ابن قاسم صدور الكلام من ناطقين لا يتصور



لان كل واحد من المتكلمين انما اقتصر على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى فكانها مقدرة في كلامه وهذا معنى قولي وأشكل تصوير خلافه (تنبيه) تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرد اصطلاح لا دليل عليه وقد بالغ الخفاجي في انكار ذلك عليهم فقال في كتابه سر الفصاحة الكلام عندنا ما انتظم من حرفين فصاعدا من الحروف المعقولة اذا وقع ممن تصح منه أو من قبيله الافادة قال وانما شرطنا الانتظام لانه لو أتى بحرف ومضى زمان واتى بحرف لم يصح وصف فعله بأنه كلام وذكرنا الحروف المعقولة لان أصوات بعض الجادات ربما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف لكنها لاتتميز تميزها وشرطنا وقوع ذلك ممن تصح منه أو من قبيله الافادة لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطيور كلاما وقلنا القيسل دون الشخص لان ما يسمع من الجنون يوصف بأنه كلام وان لم تصح منه الفائدة وهو بحاله لكنها تصح من قبيله وليس كذلك الطائر ولا يجوز أن يشترط في حد الكلام كونه مفيدا على ما ذهب اليه أهل النحو لان أهل اللغة قسموا الكلام الى مهمل ومستعمل والمهمل ما لم يوضع لشيء من المعاني والمستعمل هو الموضوع لعنى له فائدة فلو كان الكلام هو المفيد عندهم وما لم يفد ليس بكلام لم يكونوا قسموا على قسمين بل كان يجب أن يسلبوا ما لم يفد اسم الكلام رأسا على أن الكلام انما يفيد بالواقعة وليس لها تأثير في كونه كلاما كما لا تأثير لها في كونه صوتا وقد تصدى أبو طالب العبيدي في شرح الايضاح لنصر مذهب النحويين في ذلك رأ أكثر ما استدل بقولهم لمن يورد ما نقل فأندته هذا ليس بكلام وبقول سيويه ان الكلام انما يقع على الجمل وقرره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه وذلك المصدر وهو التكليم موضوع للبالغة والتكثير لان فعله كلم دال على ذلك فلما جرى الكلام عليه وجب أن يراد به التكثير وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعا على جملة قال ولا حجة له في ذلك وأما قولهم لقيل الفائدة ليس بكلام فن باب المجاز والمبالغة كقولك للبلبل ليس بانسان وأما قول سيويه فلا تقوم به حجة لان الخصم قال نعم يمكن أن يقال ان المتقدمين من أهل النحو تواضعوا في عرفهم على أن سمو الجملة المفيدة كلاما دون ما لم يفد لان ذلك على سبيل التحقيق كما انهم سمو هذه الحوادث الواقعة كضرب أفعالا ولو عدلنا الى التحقيق كانت اسماء لما وقع من الحوادث اه وقال ابن جني في الخصائص فان قيل لم يوضع الكلام على ما كان مستقلا بنفسه وعلى الجملة التامة دون غيرها الاشتقاق قضى بذلك أم مجرد السماع قيل لا بل الاشتقاق قضى به دون مجرد السماع لأن الكلام مأخوذ من الكلم وهو الجرح والتأثير وإنما يحصل التأثير بالتام المفهوم دون غيره قال ومما يؤنسك بذلك أن العرب لما أرادت الآحاد من ذلك خصته باسمه لا يقع الاعلى الواحد وهو قولهم كلمة ثم قال في آخر كلامه \* ولكل قوم سنة وإيمانها \*

ولا يمكن في كلمة خلافا لابن طلحة ولا اسم وحرف خلافا للفارسي ولا فعل وحرف خلافا لشدوذ بل في اسمين واسم وفعل

(ش) الضمير عائدا الى الكلام أو الى الافادة والحاصل أن الكلام لا يتأني الا من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأني من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لان الافادة انما تحصل بالاسناد وهو لا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما فالاسمان يكونان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والفعلان والفعل والحرف لا مسندا اليه فهما والاسم مع الحرف اما أن يفقد منه المسند أو المسند اليه والحرفان لا مسندا اليه فهما ولا مسندا والكلمة لا اسناد فيها وزعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاما اذا قامت مقام الكلام كنعم ولا في الجواب ورد بأن



الكلام هو الجملة المقدرة بعدها وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاما في السداء نحو يا زيد وأمجيب بأن يأسدت مسد الفعل وهو أدعو وأنادي وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاما في نحو ما قام بناء على أن الضمير المستر لا يعد كلمة \*

﴿ص﴾ وهو خبر إن احتمل الصدق والكذب والافتشاء والأصح انحصاره فيهما  
 ﴿ش﴾ اختلف الناس في أقسام الكلام فالخلاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انحصاره في الخبر والافتشاء وقال كثير من أقسامه ثلاثة خبر وطلب وافتشاء قالوا لأن الكلام إما أن يقبل التصديق والتكذيب أولا الأول الخبر والثاني إن اقترن بمادة بلفظه فهو الافتشاء وإن لم يقترن بل تأخر عنه فهو الطلب والمحققون على دخول الطلب في الافتشاء وإن معنى اضرب مثلاً وهو طلب الضرب مقترن بلفظه وأما الضرب الذي يوجد بعد ذلك فهو تعلق الطلب لانفسه وقال قطرب أقسام الكلام أربعة خبر واستخبار وهو الاستفهام وطلب ونداء فأدرج الأمر والنهي تحت الطلب وضعف بأن الاستخبار داخل تحته أيضاً بأن نحو بعت واشتريت خارج منه وقال بعضهم خمسة خبر وأمر ونصريح وطلب ونداء وقال الأخفش ستة خبر واستخبار وأمر ونهي ونداء وعن وقال بعضهم عشرة نداء ومسئلة وأمر وتشفع وتجب وقسم وشرط ووضع وشك واستفهام وقال بعضهم تسعة باسقاط الاستفهام لدخوله في المسئلة وقال بعضهم ثمانية باسقاط التشفع لدخوله فيها وقال بعضهم سبعة باسقاط الشك لأنه من قسم الخبر وقال بعضهم ستة عشر أمر ونهي وخبر واستخبار وطلب ووجود وعن واغلاط وتلف واختبار وقسم وتشبيه ومجازاة ودعاء وتجب واستثناء والتحقيق انحصاره في القسمين الأولين ورجوع بقية المذكورات إليهما

﴿ص﴾ والكلم المركب من ثلاث وإن لم يفد وهو اسم جنس لكلمة لاجع كثرة ولاقلة ولا شرط تعدد الأنواع خلافاً لأعنيها

﴿ش﴾ والكلم القول المركب من ثلاث كلمات فصاعداً أفادام لا فهو أخص من الكلام لأنه يكون بالتركيب من ثلاث وأعم منه بعدم اشتراط الفائدة والكلام عكسه فيتأتى اجتماعهما في قد قام زيد وارتفاعهما في إن قام وجود الكلام دون الكلم في زيد قائم وعكسه في إن قام زيد وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاث أولاً فتكون من نوع أو نوعين ذكر ابن النحاس فيه خلافاً والصحيح عدم الاشتراط والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كقرومرد لاجع كثرة ولاقلة خلافاً لأعني ذلك بدليل تذكره في قوله إليه بعدد الكلم الطيب وأنه لم يتغير فيه نظم واحد ذكر ذلك ابن الصائغ في شرح الألفية وابن فلاح في مغنيته قال ابن الحشاش ولا يطلق الكلم على المركب من كلمتين إلا عند من يجوز إطلاق اسم الجمع على اثنين وفي شرح التسهيل لناظر الجيش اختلف النحاة في الكلم فذهب جماعة منهم الجرجاني إلى أنه جمع للكلمة وذهب الفارسي وغيره من المحققين إلى أنه اسم جنس لها ثم اختلفوا على مذاهب أحدها وعليه الأكثر أنه لا يقع الأعلى ما فوق العشرة وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء والثاني أنه يقع على الكثير والقليل والثالث أنه لا يقع على أقل من ثلاث وعليه ابن مالك \*

﴿ص﴾ والجملة قيل ترادف الكلام والأصح أعم لعدم شرط الافادة فإن صدرت باسم فاسمية أو فعل ففعلية أو ظرف أو مجرور فظرفية وإن تقدمها حرف والعبرة بصدر الأصل واسمية المصدر فعلية المجزئات وجهين وتسمى الكبرى إن كان خبرها جملة والصغرى إن كانت خبراً ولما بينهما اعتباران \*

﴿ش﴾ ذهب طائفة إلى أن الجملة والكلام ترادفان وهو ظاهر قول الزمخشري في المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الافادة بخلافها قال ابن هشام في المعنى



ولهذا تسميهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وعلى هذا فجد  
الجملة القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافي في شرح القواعد ثم اختار الترادف قال لأنهم لم  
بالضرورة أن كل مركب لا يطلق عليه الجملة وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال أنه الذي يقتضيه  
كلام النحاة قال وأما إطلاق الجملة على ما ذكره من الواقعة شرطاً وجواباً أو صلة فإطلاق مجازي لأن كلامها  
كان جملة قبل فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين نظراً إلى أنهم كانوا كذلك أه  
وتنقسم الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيئات العقيق والفعلية التي  
صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائماً وظننته قائماً ويقوم وقم والظرفية المصدرية بظرف  
أو محرور ونحو عندك زيد وفي الدار زيد إذا قدرت زيداً فاعلا بالظرف أو المحرور ولا بالاستقرار المحذوف  
ولامبتدأ خبراً عنه بهما وزاد الزمخشري وغيره في الجمل الشرطية والصواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد  
بالصدر المسند أو المسند إليه ولا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف فالجملة من نحو قائم الزيدان وزيد أخوك  
ولعل أباك منطلق وما زيد قائماً اسمية ومن نحو أقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد وهلاقت فعلية والمعتبر  
أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون ونحو فأي آيات الله  
تذكرون فعلية لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير وكذا الجملة من نحو يا عبد الله وإن أحسن من المشركين استجارك  
فأجره والآنعام خالقها والليل إذا يغشى لأن صدورهما في الأصل أفعال والتقدير أدعوزيدا وإن استجارك  
أحد وخلق الأنعام وأقسم بالليل وقد تكون الجملة ذات وجهين وهي اسمية المصدر فعلية المحرور زيد يقوم  
أبوه قال ابن هشام وينبغي أن يزداد عكس ذلك نحو ظننت زيداً أبوه قائم وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى  
فالكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام أبوه وزيد أبوه قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة  
الخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبار بن نحو زيد أبوه غلامه منطلق فجاء مع هذا  
الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق  
صغرى باعتبار جملة الكلام \*

﴿ص﴾ والقول لفظ دل على معنى فيعم الثلاثة قيل والمهمل وليس مجازاً في غير الكلمة ولا خاصاً بالمركب  
ولا المفيد خلافاً لراعيها

﴿ش﴾ القول هو اللفظ الدال على معنى فاللفظ جنس يشمل المستعمل والمهمل لأنه الصوت المعتمد على مقطع  
والدال على معنى فصل يخرج المهمل فشمول الكلمة والكلام والكلم شمولاً بدلاً أي أنه يصدق على كل منها أنه  
قول إطلاقاً حقيقياً وقيل أنه حقيقة في المفرد وإطلاقه على المركب مجاز وعليه ابن معطى وقيل حقيقة في  
المركب سواء أفاد أم لا وإطلاقه على المفرد مجاز وقيل حقيقة في المركب المفيد وإطلاقه على المفرد والمركب  
الذي لا يفيد مجازاً وبه جزم الجويني في تفسيره وقيل أنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً فيرادف اللفظ حكاة  
أبو حيان في باب ظن من شرح التسهيل وجزم به أبو البقاء في الباب أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي  
والاعتقاد فجواز جزمها جميعاً

﴿ص﴾ الأعراب

﴿ش﴾ أي هذا بحثه وهو مصدر أعرب مشتر كاللغة يقال أعرب الرجل عن حاجته أبان عنها ومنه  
حديث والبيب تعرب عن نفسها والأجالة عربت الدابة جالت في مرعاها وأعربها صاحبها أجالها والتعسين  
أعربت الشيء حسنته والتعير عربت المعدة وأعربها الله غيرها وازالة الفساد أعربت الشيء أزالت عربه أي



فساده ويتعدى الاول بعن والباقي بالهمزة ويأتي أعرب لازماً بمعنى تكلم بالعربية أو صارت له خيل عراب أو ولد له ولد عرب اللون أو تكلم بالفحش أو أعطى العربون فهذه عشرة معانٍ والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الاول اذا قصد به ابانة المعاني المختلفة كما ستعرفه ويصح أن يكون من الخمسة بعده

﴿ص﴾ قال الجمهور لفظي فهو أثر يجلبه العامل ظاهر أو مقدر قيل أرمنى وخص المقدر بما ألفه منقلبة والمنوى بغيره وقيل معنوى فهو التغير لعامل لفظاً أو تقدير اقل أو محلاً في المبنى

﴿ش﴾ اختلف هل الاعراب لفظي أو معنوي على قولين فالجمهور على الاول واليه ذهب ابن خروف والشاويين وابن مالك ونسبه للحققتين وابن الحاجب وسائر المتأخرين وحده على هذا أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الاعراب وهو الآخر كما سيأتي والمراد بالآثر الحركة والحذف والسكون والحرف وبالمقدر ما كان في المقصور ونحوه مما سيأتي وقولنا يجلبه العامل احتراز من حركة الاتباع نحو الحمد لله ومن حركة البناء وسائر الحركات فان قلت فلم لم تزد في الحد في آخر الكلمة كما صنع ابن هشام في الشذور قلت قد صرح هو في شرحه بان ذلك ليس قيدا محتزابه عن شيء اذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه وانما هو بيان لمحل الاعراب من الكلمة وقد ذكرته بعد ذلك مفصلاً من الحد فهو أقعد لثلاثتهم كونه من تمامه وايضاً فلا تنحل الاعراب قد يكون في غير الآخر كما سيأتي وذهب الاعلم وجماعة من المغاربة الى أنه معنوي ونسب لظاهر قول سيوييه ورجحه أبو حيان وعلى هذا فخذ التغير لعامل لفظاً أو تقدير واستدل لصحة الاول بان الاعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله كرفع لعمر ك ونصب سبحان الله ورويدك وجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع وأم عريط فلا يصح قول من جعله تغييراً وأجيب بأن ذلك ونحوه متغير بمعنى انه صالح للتغير أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب ورد بأن الاول مجاز والثاني يرد عليه المبنى على حركة فانه كذلك واستدل للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها اعراباً لم تضاف اليه في قولهم حركات الاعراب وأجيب بأنها بيانية وبأنها توجد في المبنى وأجيب بأنها غيرها وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالاعراب وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به وبأن السكون ليس بأثر وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة وحذفها وبأن فيه تخصيصاً للفظ ببعض اطلاقاته اللغوية بخلاف ما اذا جعلناه نفس الحركات والحروف ففيه نقل اللفظ بالسكينة عن مدلوله اللغوي وذلك غير جائز للمصطلحين وتقسيم الأثر الى ظاهر ومقدر هو المعروف وقسمه بعضهم الى ظاهر ومقدر ومنوى وخص المقدر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو لم ي و المنوى بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو حبل وأرطى وبغير ألف كغلامى وكذلك تقسيم التغير الى لفظي وتقديرى هو المشهور وقسمه بعضهم الى ثلاثة لفظي وتقديرى ومحلى وفسر المحلى بموضع الاسم المبنى

﴿ص﴾ ومحل آخر الكلمة أو ما نزل منزلته

﴿ش﴾ المراد بآخر الكلمة نحو الدال من زيد والميم من يقوم وبما نزل منزلته الافعال الخمسة فان علامة الاعراب فيها النون وحذفها وليست هي آخر الكلمة ولا متصلة بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل وكذا اثنا عشر واثنى عشر فان الاعراب فيهما في حشو الكلمة قال ابن جني في الخاطريات لان الاسمين المضموم أحدهما الى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف اليه وقال ابن هشام الذي يظهر في الجواب أن عشر حال محل النون والنون بمنزلة التنوين (تنبيه) يسمى آخر المعرب حرف اعراب والمبنى لا حرف اعراب له قال ابن يعيش وربما سمي آخر حرف اعراب على معنى انه لو أعرب أو كان مما يعرب لكان محل الاعراب

﴿ص﴾ والصحيح أنه زائد على الماهية ومقارن الوضع



﴿ ش ﴾ فيه مسئلتان الأولى الاعراب زائد على ماهية الكلمة كما جزم به أبو حيان وذو كراين مالك انه جزء منها وبعضها ووهاه أبو حيان الثانية ذكر الزجاجة في أسرار النحوي الكلام سابق الاعراب في المرتبة وهل تلفظت العرب به زمانا غير معرب ثم رأيت اشتباه المعاني فأعربت به ونطقت به معربا في أول تبليل الاستهابة ولا يقدر ذلك في سبق رتبة الكلام كتقدم الجسم الاسود على السواد وان لم يزايله خلاف النحاة وفي الباب لا في البقاء ان المحققين على الثاني لان راضع اللغة حكيم يعلم ان الكلام عند التركيب لا بد أن يعرض فيه لبس فحكمته تقتضي ان يضع الاعراب مقارنا للكلام

﴿ ص ﴾ وهو أصل في الاسماء ونالها فيهما

﴿ ش ﴾ مذهب البصريين ان الاعراب أصل في الاسماء فرع في الافعال لان الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة فلولا الاعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة وذلك نحو ما أحسن زيد بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الاعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فان الالباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني وقال الكوفيون انه أصل فيهما لان اللبس الذي اوجب الاعراب في الاسماء موجود في الافعال في بعض المواضع نحو لانا كل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما والجزم نهى عنهما مطلقا وبالرفع نهى عن الاول وابطاحه الثاني وأجيب بأن النصب على اضماران والجزم على ارادة لا والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تنجح الى الاعراب وذهب بعض المتأخرين الى ان الفعل أحق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع وهذا هو القول الثاني المطوي في المتن قال في الارتشاف وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة

﴿ ص ﴾ والبناء ضده

﴿ ش ﴾ البناء ضد الاعراب فعلى القول بأنه لفظي يحد كما أفصح به في التسهيل بأنه ما جنى به لبيان مقتضى عامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وعلى انه معنوي يحد كما قال ابن جني في الخصائص بأنه لزوم آخر الكلمة ضربا واحدا لا شئ أحدث ذلك من العوامل ولذلك سمي بناء للزومه طريقة واحدة كلزوم البناء موضعه وينقسم أيضا الى ظاهر كضرب وضرب والى مقدر كعدا ودرأ ومحل آخر الكلمة كما مثل ولا يكون فيما نزل منزلته فيما أعلم وهو فرع في الاسماء وقيل في الأفعال وقيل فيهما

﴿ ص ﴾ والمبنى الحروف والماضى وكذا الامر خلافا للكوفية والاسم قيل ان أشبه الفعل المبني وقيل ان لم يركب وقيل أو تضمن معنى الحرف وقيل أو وقع موقع مبنى أو ضارع ما وقع أو أضيف اليه وقيل أو كثرت علل منع الصرف والمختار وفاقا لابن مالك وأبي العتج وأبي البقاء ان أشبه الحرف بلا معارض

﴿ ش ﴾ هذا حصر للبيانات فالجمع على بنائه الحروف والماضى لعدم وجود مقتضى الاعراب السابق فيهما فان قيل قد يحصل الالباس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولا مكي صورتها واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النهى ولا في النفي وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على لام كي ووقع لام الامر ابتداء وانه اذا خيف التباس لا النافية بالناهية أتى بغيرها من حروف النفي نحو ما وأما الامر فالبصرية على بنائه والكوفية على اعرابه ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في ان الاعراب أصل في الافعال أيضا ولا فعلى الاول هو معرب لانه الاصل فيه ولا مقتضى لبنائه وعلى الثاني هو مبني لانه الاصل فيه ولا مقتضى لا اعرابه ووربما علل الكوفية ذلك بأنه مقتطع من المضارع فأعرب كأصله والبصرية لا يرون ذلك بل يقولون انه أصل برأسه كما تقدم فبالخلاف في هذه المسئلة مبني على الخلاف في أصلين وهذا امر لطيف ندكره ان شاء الله تعالى في كتاب السلسلة الذي عزمنا



أن نؤلفه محكا كاتلسلسلة الجويني في الفقه واسلاسل الذهب للزركشي في الاصول والاسم بعضه مبني قطعاً  
 اختلف في سبب البناء هل هو شيء واحد أو أكثر فذهب كثير من الى الثاني فذهب من قال من أسبابه شبه الفعل  
 المبني ومثله بنزال وهيات فانهما ينيا الشبهما بانزل وبعد في المعنى ورد هذا طردا بلزوم بناء سقيالك وضر بازيدا  
 لانهما بمعنى الامر وعكسا بلزوم اعراب اف وأواه لانهما بمعنى اتضجروا وتوجع المعريين ومنهم من قال من أسبابه  
 عدم التركيب وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال المبني ما ناسب مبني الاصل أو وقع غير مركب فعنده ان الاسماء  
 قبل التركيب مبنية وقيل اسباب البناء تضمن معنى الحرف كاسماء الشرط والاستفهام ووقوعه موقع المبني كنزال  
 الواقع موقع انزل ويزيد الواقع موقع كاف الخطاب ومضارعتة لما وقع موقع المبني كالعلم المؤنث المعدول  
 كحذام فانه ضارع نزال الواقع موقع انزل في العدل والتعريف واصنافه الى مبني كاسماء الزمان المضافة الى  
 جملة أولها ماض وزاد بعضهم أن تكثر علل منع الصرف قال ابن جني في الخصائص ذهب بعضهم الى أنه اذا  
 اذا انضم الى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الاعراب أصلاً لانه ليس به ممنوع الصرف  
 الاترك الاعراب ومثل ذلك بحذام وقطام وبابه فان ثم العلية والتأنيث والعدل عن حاذمة وقاطمة قال وما  
 ذكره فاسد لان سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه انما سببه مشابهة الاسم  
 للحرف لا غير وقوله ليس به ممنوع الصرف الاترك الاعراب ممنوع وتمثله بباب حذام مردود فان سبب البناء  
 فيه شبهه بدارك ونزال وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من وائع الصرف ولم بين وذلك اذ ريجان فان فيه  
 العلية والتأنيث والجملة والتركيب والألف والنون اه كلام ابن جني والذي جزم به ابن مالك في كتبه انه  
 لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط وهذا هو المختار ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيويه وصرح  
 به ابن جني في الخصائص كما تقدم في كلامه وكذلك أبو البقاء في التلخيص ثم رأيت أيضاً تقييداً لكل الدين  
 العطار وعبارته وأما ما بني من الاسماء فاعلم اني لشبهه بالحرف ثم حكى كلامهم في البناء للخروج عن النظائر  
 والوقوع موقع الامر ثم قال وهذا انما هو على وجه التقريب والصحيح ان كل اسم بني فاعلم اني لشبهه بالحرف  
 وهذا الشبه على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي نحكم لانها أشبهت هل لكونها على حرفين واما معنوي ان  
 يتضمن معنى الحرف أو يكون فتنقرا الى ما بعده وهذا مذبح الخذاق من الصويين اه كلامه بحروفه ثم ان  
 شبه الحرف انما يؤثر حيث لم يعارضه معارض فان عارضه ما يقتضي الاعراب فلا أثر له وذلك كأي شرطاً  
 واستفهاماً وموصولة فانها معربة مع مشابهتها للحرف في الاحوال الثلاثة لكن عارض هذا الشبه لزومها  
 للاضافة وكونها بمعنى كل ان أضيفت الى نكرة وبمعنى بعض ان أضيفت الى معرفة فعارضت مناسبتها للعرب  
 مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة العرب لانها داعية الى ما هو مستحق بالاصالة ونقضه أبو حيان ببلدن فانها ملازمة  
 للاضافة بل هي أقوى من أي فيها فانها لا تنفك عنها لفظاً وهي مبنية وقال بعضهم انما أعربت أي تنبها على الاصل  
 ليعلم ان أصل المبنيات الاعراب كما صححوا بعض الاسماء والافعال التي وجب اعلالها تنبها على أن الأصل  
 فيها التصحيح وبذلك جزم ابن الانباري في كتابه لمع الادلة

﴿ص﴾ في وضعه على حرف أو حرفين وأب ونحوه ثلاثي ومع لزمت الاضافة وقيل أصلها معي ومعناه ولولم  
 يوضع كالاشارة وذان وتان للتبعية واستعماله بأن ينوب عن الفعل ولا يتأثر كاسماء الافعال وقيل هي منصوبة  
 بضمير وقيل هي مبتدآت فلتضمها لام الامر وحمل الباقي واقتراره بتأصل كوصول وإمهاله كاوائل السور  
 ولفظه كحاشا وعلة المضمير المعنوي أو الاقترار أو الوضع في كثير أو استغناؤه باختلاف صيغه احتمالات  
 ﴿ش﴾ الوجوه المعتمدة في شبه الحرف ستة أحدها الوضعي بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين



فان ذلك هو الاصل في وضع الحرف اذا وصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة حرف يتسده حرف  
يوقف عليه وحرف فاصل بينهما والحروف انما جئ بها لانه اختصر بها الافعال اذ معني ما قام زيد بنفيت  
القيام عن زيد فلا بد أن تكون أحصر من الافعال والالم يكن للعدول عنها اليها فائدة فان أورد على ذلك نحو  
أب وأخ وحم وهن وفم وذى ويدودم فانها معربة مع كونهما على حرفين فالجواب انها وضعت ثلاثية ثم حذفت  
لاماتها والعبرة بالوضع الاصل لا بالحذف الطارئ فان أورد على ذلك مع فانها وضعت على حرفين مع انها معربة  
على الاصح كما سيأتي في الظروف فالجواب ان ذلك للزومها للاضافة وذلك معارض للشبه كما تقدم في أي وقيل  
انها ثلاثية الوضع وان أصلها معي فحذفت لامها اعتبارا طول الداروت اليها عند نصبها على الحال فيقال معا ( تنبيه ) قال  
أبو حيان لم أقف على مراعاة الشبه الوضعي الا لابن مالك وقال ابن الصائغ قال سيبويه في باب التسمية اذ سميت  
بباء اضرب قلت أب باجتماع همزة الوصل وبالا عراب قال ابن هشام وهذا ينبغي اعتبار الشبه الوضعي الثاني  
المعنوي بأن يتضمن الاسم معنى من المعاني التي حقها أن تكون للحرف سواء وضع لذلك المعنى حرف كادوات  
الاستفهام والشرط أم لم يوضع كاسماء الاشارة فانها بنيت لتضمنها معنى كان حقها أن يوضع له حرف يدل عليه وهو  
الاشارة لانه كالتنبيه والتشبيه والخطاب وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدل عليه كذا قيل  
واعترضه الشيخ سعد الدين بأنهم قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها الى معهود ذهابها هي حرف فقد وضعوا  
للالشارة حرفا غاية ما في الباب انها للاشارة الذهبية ولا فرق بينها وبين الخارجية فان أورد على هذا الشبه تنبيه  
اسم الاشارة فانها معربة بالالف رفعها والياء نصبها وجرها فالجواب أن ذلك لمعارضه الشبه بالتنبيه التي هي من  
خصائص الاسماء الثالث الاستعمالي بأن يكون الاسم نائبا عن الفعل أي عاملا عمله ويكون مع ذلك غير متأثر  
بالعوامل لا لفظا ولا محلا وذلك أسماء الافعال فانها تلزم النيابة عن أفعالها فتعمل عملها ولا تتأثر هي بالعوامل  
فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل وهي ان وأخواتها فانها تعمل عمل الفعل ولا تتأثر بالعوامل وهذا على  
مذهب من يرى أن أسماء الافعال لا محل لها من الاعراب وهو رأي الاخفش نسبة في الايضاح للجهمور وفيها  
قولان آخران أحدهما ان محلا نصب بأفعال مضمرة وعليه المازني والثاني انها في محل رفع بالابتداء وان مرفوعها  
أغنى عن الناحية بر كافي أقام الزيدان وعلى القولين انما بنيت لتضمن الامر منها لام الامر وحمل الباقي عليه طردا  
للباب واحترزنا بقولنا ولا يتأثر من المصدر الواقع بدلا من فعله نحو ضرب الرقاب فانه ينوب عن الفعل ويتأثر  
بالعوامل فأعرب لعدم مشابهته للحرف وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل الرابع الافتقاري بأن  
يكون الاسم لازم الافتقار الى ما يقيم معناه كالموصولات والغايات المقطوعة عن الاضافة واذا ونحوها بخلاف  
ما لا يلزم الافتقار كافتقار النكرة الموصوفة بجملة الى صفاتها والفاعل للفعل والمبتدأ للخبر وعراب اللذان واللتان  
لما تقدم في ذان وتان الخامس الاهمالي ذكره ابن مالك في الكافية الكبرى ومثل له في شرحها بأوائل السور  
فانها تشبه الحروف المهمة كبل ولوفي كونها لاعامة ولا معمولة وهذا على القول بأن أوائل السور لا محل  
لها من الاعراب لانها من المتشابه الذي لا يدرك معناه وقيل انها في محل رفع على الابتداء أو الخبر أو نصب باقرا  
أو جرحا وجعل بعضهم من هذا النوع الاسماء قبل التركيب وأسماء الهجاء المسرودة كالف باء تاء ناء جيم  
وأسماء العدد كواحد اثنين ثلاثة الساس ذكر ابن مالك في حاشا الاسمية انها بنيت لشبهها بحاشا الحرفية في  
اللفظ ومثلها على الاسمية وكلاهما معني حفا ذكرهما ابن الحاجب وقد يجتمع في مبنى شيهان فأكثر ومن ذلك  
المضمرات فان فيها الشبه المعنوي اذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف والافتقاري لان كل ضمير  
يفتقر الى ما يفسره والوضعي اذ غالب الضمائر على حرف أو حرفين وحمل الباقي عليه ليجري الباب في سن



واحد زاد ابن مالك في التسهيل والجودي فانه عديم التصرف في لفظه بوجه حتى بالتصغير والوصف وهذا ليس واحدا من الوجوه الستة ويمكن رجوعه الى اللفظي بتكلف زاد أيضا والاستغناء باختلاف صيغة الاختلاف المعاني وذلك مغن عن الاعراب لحصول الامتياز به وهذه علة عدمية خارجة عن الوجوه الستة أيضا وفي أمالي ابن الحاجب انما كفي في بناء الاسم شبهه للحرف من وجه واحد بخلاف منع الصرف فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقر به مما ليس بينه وبينه مناسبة الا في الجنس الاعم وهو كونه كلمة وشبه الاسم بالفعل وان كان نوعا آخر الا أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف

﴿ص﴾ والمعرب اسم بخلاف ذلك والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني وقيل ايهامه وتخصيصه قيل ودخول اللام قيل وجريانه فان لحقه نون اناث بنى خلافا لابن درستويه أوتأ كيد فثالثا الأصح إن باشرت لا تنفيس خلافا لابن درستويه

﴿ش﴾ المعرب من الاسماء ما عرى من أسباب البناء السابقة وهو كثير جدا قال ابن خروف أكثر الاسماء معرب وأكثر الافعال مبني والمعرب من الافعال المضارع بالاجماع لكن اختلف في علة اعرابه فقال البصريون انما أعرب لمشاكلة الاسم في ايهامه وتخصيصه فانه يصلح للحال والاستقبال ويتخلص الى أحدهما باحد الامور السابقة كما أن الاسم يكون مبهما بالتنكير ويتخصص بالتعريف قيل وفي دخول لام الابتداء عليه كما تدخل على الاسم فان ذلك يدل على مشابهة بينهما ولذا لم تدخل على الماضي والامر والأصح انه لا عبرة بدخول اللام في الشبه لانها دخلت بعد استحقاق الاعراب لتخصيص المضارع بالحال كما خصصته السين ونحوها بالاستقبال وزاد بعضهم في وجوه الشبه جريانه على حر كات اسم الفاعل وسكناته وقال الكوفيون انما أعرب لانه تدخله المعاني المختلفة والاقوات الطويلة قال صاحب البديع وذلك انه يصلح للزمنة المختلفة من الحال والاستقبال والماضي نحو يضرب الآن ولن يضرب غدا ولم يضرب أمس كما ان الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعلية والمفعولية والاضافة وقال ابن مالك بل وجه الشبه انه يعرض له بعد التركيب معان مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة كما يعرض ذلك في الاسم ولا يميز بينها الا اعراب كما في مسئلة لانا كل السمك وتشرب اللبن فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الاعراب لكن الاسم ليس له ما يغييه عن الاعراب لان معانيه مقصورة عليه والمضارع قد يغييه عن الاعراب تقدير اسم مكانه فلذا جعل في الاسم أصلا والمضارع فرعا قال والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالابهام والتخصيص ودخول لام الابتداء ومجازات اسم الفاعل لان المشابهة بهذه الأمور بمنزل عما جىء بالاعراب لاجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها اه قال ابن هشام وهذا مركب من مذهب البصريين والكوفيين معا فان البصريين لا يسمون قبوله ويرون اعرابه بالشبه والكوفيون يسمون ويرون اعرابه كالاسم وابن مالك سلم وادعى ان الاعراب بالشبه فان لحقت المضارع نون اناث بنى وذكره ثلاث علل الحمل على الماضي المتصل بها ونقصان شبهه بالاسم لان النون من خصائص الافعال كما تعارض الاضافة ونحوها سبب البناء وتركبه معها لان الفاعل كالجزء من فعله فان قيل فيلزم بناؤه اذا اتصل به الف أو واو ياء قيل منع من ذلك شبهه بالمتنى والجمع وادعى ابن مالك في شرح التسهيل انه لا خلاف في بناءه معها وليس كذلك فقد قال باعرابه حينئذ جماعة منهم ابن درستويه والسهميلي وابن طلحة وعللوه بأنه قد استحق الاعراب فلا يعدم الالعدم موجهه وبقاءه موجهه دليل على بقاءه فهو مقدر في الحرف الذي كان فيه ظاهرا ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي وان لحقه نون نو كيد فاقوال أصحابناؤه إن باشرت لتركيبه معها وتنزله منزلة صدر المركب من عجزه واعرابه ان فصلت منه بألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة ولو تقدير العدم







فكما أن الحرف لا يجتمع حرفا آخر في نشأتها معاني وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد والثاني انهما مع واختاره أبو علي الفارسي قال ويؤيده أن النون الساكنة تخرجها مع حروف الغم من الأنف والمحركة تخرجها من الفم فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضا من الأنف واختاره أيضا أبو حيان وأبو البقاء في الباب وعلاء بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر فهي صفة والمصفة لا تتقدم الموصوف ولا تتأخر عنه وبأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها فلو كانت بعد هالم تنقلب والثالث وهو أضعفها أنه قبله قال ابن جني ويؤيده إجماع النحاة على أن الغاء في ياء دو يابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في يوءد لو خرج على أصله فقولهم بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها قال ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كضارب مثلا فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة قال الفارسي وسبب الخلاف لطف الأمر وغموض الحال

﴿ص﴾ وهي اعراب وبناء وحكاية واتباع ونقل وتخلص من سكونين قيل وحركة لمضاف للياء ورجحه أبو حيان وعندى ومناسبة وتعمها وهل حركة الأعراب أصل أو البناء أو هما أفعال وليسا مثلين خلافا لقطرب وهو لفظي ولا الحرف مجتمعة من حركتين على الصحيح

﴿ش﴾ الحركات سبع حركة أعراب وحركة بناء وسيا تيان وحركة حكاية نحو من زيد من زيد من زيد من زيد وحركة اتباع كقراءة الحمد لله بكسر الدال لللائكة استجدوا بضم التاء وحركة نقل كقراءة قد افلح بفتح الدال ألم تعلم أن الله بفتح الميم وحركة تخلص من سكونين نحو لم يكن الذين والسابعة واستدركها أبو حيان وغيره على التسهيل حركة المضاف إلى ياء المتكلم نحو غلامى فانها ليست عندهم اعرابا ولا بناء ولا هي من الحركات الستة وعندى أن يقال بدلها حركة مناسبة فتشملها وما يجرى مجراها واختلف في حركات الأعراب وحركات البناء أيهما أصل ف قيل حركات الأعراب لانها العامل وقيل حركات البناء لانها لازمة وقيل هما أصلان قال بعضهم وهو الصحيح قلت وينبغي أن يكون الخلاف مبنيا على أن الأعراب أصل في الأسماء فقط أو فيها وفي الأفعال أو في الأفعال فقط فعلى الأول يكونان أصليين كما أن الأعراب والبناء أصلان وعلى الثاني حركات الأعراب أصل لان البناء فرع فيهما وعلى الثالث حركات البناء لانه الأصل في الاسم الأشرف والذي يظهر ترجيحه أن حركات الأعراب فقط أصل لان الأصل في الأعراب الحركة والأصل في البناء السكون والحركة طارئة ثم الجمهور على أن حركات الأعراب غير حركات البناء وقال قطرب هي هي والخلاف لفظي لانه عائد إلى التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الأعراب الرفع والنصب والجزم وعلى حركات البناء الضم والفتح والكسر والوقف وقطرب ممن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه وفي الباب لأبي البقاء ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمعة من حركتين لان الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها والمحققون على خلافه لان الحرف له مخرج مخصوص والحركة لا تختص بمخرج ولا لها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام وبقيت الحركة قبله بكاملها فلو كان الحرف حركتين لم تبق الحركة قبل الحرف

﴿ص﴾ مسألة الأصل في البناء السكون كالاسم فالفتح كالماضى فالكسر كالضم ولا يكونان في الفعل خلافا للزنجاني وقد تقدروا يناب عنها

﴿ش﴾ الأصل في البناء السكون لانه أخف فلا يعدل عنه إلا بسبب ولان الأصل عدم الحركة فوجب استصحابه مالم يمنع منه مانع وإذا عدل إلى الحركة قدم الأخف فالأخف وذلك الفتح ثم الكسر ثم الضم فالسكون



يكون في الحروف نحو دوهل وبل والافعال كالامر والماضى المتصل بضمير رفع متحرك والمضارع المتصل  
بتون الاناث والاسماء نحو من وكم والفتح يكون في الثلاثة أيضا نحو سوف وشم وواو العطف وفائه والماضى المجرد  
والمضارع مع نون التوكيد وكيف وأين وأيان والكسر والضم يكونان في الحرف والاسم كباء الجر ولامه ومنه  
وأمس وحيث ونحن ولا يكونان في الفعل وزعم الزنجاني في شرع الهادي وجودها فيه في نحو ع وش ورد  
بضم الدال وهو مردود فان الاول مبني على الحذف والثاني على السكون تقدير او الضمة اتباع لابتداء وقد استوفيت  
أسباب البناء على الحركة وأسباب تخصيص الفتح والكسرة والضم في كتاب الاشياء والنظائر في العربية وهو  
الكتاب الذي لا يستغنى الطالب عنه وقد يقدّر سكون البناء وحركته كما تقدّر حركات الاعراب مثال تقدير  
السكون ردا اذا ضمت الدال اتباعا ومثال تقدير الفتح عدا ونحوه من الماضى المعتل الآخر ومثال تقدير الضم  
ياسيدويه فانه مبني على الكسر لفظا وعلى الضمة تقديرًا كما سيأتي في المنادى وقد ينوب عن السكون الحذف  
وعن الحركة الحركة أو الحرف كما يقع ذلك في الاعراب مثال نيابة الحذف عن السكون أغز واخش وارم واضربا  
واضربوا واضربي ومثال نيابة الحركة عن الحركة لامسلمات الثابت الكسرة عن الفتح ومثال نيابة الحرف  
عن الحركة لارجلين في الدار لارجلان على لغة كنانة ثابت الياء والالف عن الفتح وفي يازيدان يازيدون ثابت  
الالف والواو عن الضمة

﴿ ص ﴾ مسألة أنواع الاعراب رفع للعمد ونصب للفضلات وجر لما بينهما وكذا جزم خلافا للمازي والكوفية  
وخص الاسم بالجر وقيل ليس اعرابا بل ضم للنصب والفعل بالجزم  
﴿ ش ﴾ أنواع الاعراب أربعة الرفع وهو اعراب العمدة والنصب وهو اعراب الفضلات قيل ووجه التخصيص  
ان الرفع ثقل نخس به العمدة لانها أقل اذ هي راجعة الى الفاعل والمبتدأ والخبر والفضلات كثيرة اذ هي المفاعيل  
الخسة والمستثنى والحال والتمييز وقد يتعدد المفعول به الى اثنين وثلاثة وكذلك المستثنى والحال الى ما لا نهاية وما  
كثر ندوله فالأخف أولى به والجر وهو لما بين العمدة والفضلة لانه أخف من الرفع وأثقل من النصب والجزم  
خلافا للمازي في قوله انه ليس باعراب انما هو عدم الاعراب وهو مذهب الكوفيين ثم الرفع والنصب يكونان  
اعرابا للاسم والفعل لقوة عواملها باستقلالها بالعمل وعدم تعلّقها بعامل آخر فثقل الرفع الاسم وناسبه أن  
يرفع عليهما ويشاركه المضارع في حكمهما واما الجر فعامله غير مستقل لا فتقاره الى ما يتعلق به ولذلك اذا حذف  
الجار نصب معموله واذا عطف على الجر وزجر نصب المعطوف فضعف عن تغريب غيره عليه فانفرد به الاسم  
وخص الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر ليكون لكل واحد من صنفين المارب  
ثلاثة أوجه من الاعراب وقال أبو حيان الصواب في ذلك ما حرره بعض أصحابنا ان التعرض لامتناع الجر من  
الفعل والجزم من الاسم ولحق التاء الساكنة للماضى دون أخويه واشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال  
عن مبادئ اللغات وذلك ممنوع لانه يؤدي الى تسلسل السؤال اذ ما من شيء الا ويقال فيه لم كان كذلك وانما  
يسأل عما كان يجب قياسا فامتنع والذي كان يجب قياسا هنا خفض المضارع اذا أضيف اليه اسماء الزمان نحو هذا  
يوم ينفع وجزم الاسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل وعلة امتناع الأول ان الاضافة في المعنى للمصدر المفعول  
من الفعل لا للفعل وعلة امتناع الثاني ما يلزم من الاجاف لو حذفت الحركة أيضا بعد حذف التنوين اذ ليس  
في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة ولا اعلالا من جهة واحدة انتهى \*

﴿ ص ﴾ الأصل رفع بضم ونصب بفتح وجر بكسر وجزم بسكون ونخرج عن ذلك سبعة  
﴿ ش ﴾ الاعراب بالحركات أصل للاعراب بالحروف وبالسكون أصل للاعراب بالحذف لانه لا يعدل عنهما



الا عند تعذرهما والاصل ان يكون الرفع بالضممة والنصب بالفتحة والجر بالكسرة والجزم بالسكون وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي قيل وكان القياس أن يقال برفعة ونسبة وجره لان الضم والفتح والكسر البناء ولكنهم أطلقوا ذلك توسعا

﴿ ص ﴾ الاول ما جمع بالف وتاء فينصب بالكسر واجاز الكوفي في الفتح وهشام في المعتل وكذا اولان وما سمي به كاذرات وقد يجري كارتاة أو يكسر ولا ينون

﴿ ش ﴾ الباب الاول من أبواب النيبات ما جمع بالف وتاء فان نصبه بالكسرة نيباتة عن الفتحة جلالا لنصبه على جره كما جل نصب أصله جمع المذ كرسالم على جره وذ كراجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السالم لانه لا فرق بين المؤنث كهندات والمذ كراصطبلات والسالم كما ذ كر والمغير نظم واحدة كقرات وغرفات وكسرات ولا حاجة الى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو قضاة وأبيات لان المقصود ما دل على جمعيته بالالف والتاء والمذ كوران ليسا كذلك أما رفع هذا الجمع وجره بالضممة والكسرة على الاصل واجاز الكوفي في نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقا واجازه هشام منهم في المعتل خاصة كلفه وثبة وحكى سمعت لغاتهم والحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة أولات وليست بجمع اذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها وهي ذات كما قال أبو عبيدة قال الله تعالى وان كن أولات حمل وما سمي به من هذا الجمع فصار علما مفردا كاذرات اسم لبلد وأصله جمع اذ رعه جمع ذراع فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوناو يجوز ترك تنوينه مع الكسرة واعرابه اعراب ما لا ينصرف فيجر وينصب بالفتحة كواحد زيد في آخره ألف وتاء كارتاة وعلقاة وسعلاة ويرى بالوجه الثلاثة قول امرئ القيس \* تنورتها من اذرات وأهلها \*

﴿ ص ﴾ ويجمع بهما ذواتا وعلم مؤنث مطلقا لقطام المبني قيل ولا غير عاقل وصفة مذ كرا لا يعقل وهو صغره واسم جنس مؤنث بالالف لاشاة وشقة وأمة وفعل على فعلان أو أفعال غير منقولين الى الاسمية على الاصح فيها وفي غير ذات أفعال خلف وشذ في أم فقيل أمهات في الناس وامات في غيرهم وعكسه قليل وما سوى ذلك وقيل يقاس ما لم يكسر

﴿ ش ﴾ لما ذ كرت اعراب هذا الجمع ذ كرت كيفيته والذي يجمع بالالف والتاء خمسة أنواع أحدها ما فيه تاء تأنيث مطلقا سواء كان علما للمؤنث كفاطمة أو مذ كركطلة أو اسم جنس كقمر أو صفة كنسابة أبدلت تاءه في الوقف هاء أم لا كبنيت وأخت ويستثنى من ذلك شاة وشقة وأمة فلا تجمع بالالف والتاء على الاصح ولو سمي بها استغناء بتكسيرها على شيا وشقاء واماء الثاني علم المؤنث مطلقا سواء كان فيه التاء كما تقدم أم لم يكن كزنب وسعدى وعفرا سواء كان لعامل كاذ كرام لغيره وقال ابن ابي الربيع شرطه أن يكون لعامل فلو سميت نافقة بعناق أو شاة به قمر لم يجز جمعه بالالف والتاء قال في شرح التسهيل ولم يره لغيره نعم يستثنى باب قطام في لغته من بناء الثالث صفة المذ كرا الذي لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات بخلاف صفة المؤنث كخائض والعامل كعالم الرابع صغرا المذ كرا الذي لا يعقل كفليسات ودرهمات بخلاف صغرا للمؤنث نحو أرنب وخنصر الخامس اسم الجنس للمؤنث بالالف سواء كان اسما كهمى وصحري أو صفة كجبل وحلة سيراء ويستثنى فعلي فعلان كسكرى فلا يقال كريات وفعلاء أفعال كحمراء فلا يقال حراوات كما لا يجمع مذ كرها بالواو والنون راجاه الفراء وهو قياس قول الكوفيين الآتي في المذ كرا محل الخلاف ملدا ما باقين على الوصفية فان سمي بهما جمعا بالالف والتاء بلا خلاف أما فعلي التي لا أفعل لها من حيث الوضع كما مرأة بحجاء أو من حيث الخلقة كما مرأة عذراء فقال ابن مالك يجوز جمعها بالالف والتاء لان المنع في جمعها ونحوه تابع لمنع



الواو والنون وذلك فقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع جمع أكر وأدر بالواو والنون ولا فعلاء لهما واحترز  
 بالموث بالالف عن اسم الجنس الموث بلا علامة كقدر وشمس وعنز وعناق فلا يجمع بالالف والتاء وشذ من  
 ذلك أم حيث جمعت بهما ثم الاكثر ان يقال في الاناسي أمهات وفي غيرهم أمات بزيادة الهاء في الاول للفرق  
 وقيل لأن أصل أم أمية قال أمهتي خندف والياس أبي \* وقد تستعمل أمهات في غير الاناسي وأمات فيهم قال  
 الشاعر  
 اذا الامهات قبهن الوجو \* فرجت الظلام باماتكا

وماعد الانواع الخمسة من الموث شاذ أيضا مقصور على السماع كسموات وثيبات وأشذ منه جمع بعض  
 المذكرات الجامدة المجردة كسر اذقات وحامات وحسامات وذهب قوم منهم ابن عصفور الى جواز قياس  
 جمع المكسر من المذكر والموث الذي لم يكسر اسما كان أو صفة كحمامات وسجلات وجمل سجل أي ضم  
 وجالات سجلات فان كسر امتنع قياسا ولذلك لحنوا أبا الطيب في قوله \* ففي الناس بوقات لها وطبول \*

\* (ص) وتحذف له التاء فان كان قبل ألف أو همزة فكالتثنية ويقال في ابنة وبنت وأخت وهنة وذات بنات  
 وأخوات وهنات وهنوات وذوات وتجمع حروف المعجم فافيه ألف يقصر ويعد فييات وياآت

\* (ش) تحذف ناء التانيث عند جمع ما هي فيه استغناء بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة فاطمات وطلحات فان  
 كان قبلها ألف أو همزة فعل بهما سيأتي في التثنية من القاب للالف ياء في نحو فتاة وواو في نحو فتاة وقرار الهمزة  
 في نحو سقاة أو قلبه وواو نحو قيات وقنوات وسقاآت وسقاوات ويقال في ابنة وبنت بنات بنات بنات بنات  
 القياس بنات لان هذه التاء قد غيرت لاجلها ال كلمة وسكن ما قبلها فاشبهت تاء ملكوت في الزيادة وفي أخت  
 أخوات تحذف التاء ورد المحذوف وكان القياس أخوات لما ذكر وفي هنة هنات وهنوات فالاول على لفظ هنة  
 بلارد والثاني بالرد وفي ذات ذوات تحذف التاء بلارد كبنات ولورد لقييل ذويات اذلامها ياء كما سيأتي وتجمع  
 حروف المعجم بالالف والتاء لانها اعلام فما كان فيه ألف كالباء فانه يجوز قصره ومسده بالاجماع فيقال فيه على  
 التصري بيا بقلب الالف المتصورة ياء وعلى المد باآت بالاقرار للهمز

\* (ص) وتتبع العين حركة تاء الموث بها ولا ثلاثي صحيح عين ساكنة غير مضاعف ولا صفة وتفتح وتسكن  
 تلوضم وكسر ويمنع ضم قبل ياء وكسر قبل واو وقيل ياء والفراء مطلقا وشذرات وعيرات والتزم لجبات  
 وربان لفتح المفرد في لغة وسكنه المبرد قياسا وفتح جوزات وبيضات لغة وكهلات نادر خـ لا فاقطرب وسكرن  
 ظبيات لغة وشبه الصفة قليل وغير ضرورية سهلة

\* (ش) تتبع العين في هذا الجمع ألفا في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنثا ثلاثيا صحيح العين ساكنة غير  
 مضاعف ولا صفة وسرا في الحركة الفتح والضم والكسرة وفي الموث ذوات والتاء والعاري منها فيقال في جفنة  
 وغرفة ودرية ودعدو وجل وهدجفئات وغرفات وسدرات ودعدات وجلات وهنات بخلاف غير الثلاثي  
 كحل عاملا للضبع والممثل العين كدولة ونور وعالم الموث وكذا نارة ونار وديعة وديم مما قبل حرف العلة فيه  
 حركة مجانسة فانه يبقى على حاله فان كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو جوزة وبيضة فجهو والعرب أيضا  
 على التمكن ولغة هذيل الاتباع قرأ بعضهم ثلاث عورات لكم وعورات النساء بالتحريك وقال شاعرهم  
 \* أنتو بيضات رائج متأيب \* ومحل هذه اللغة في غير الصفة أما هي بكونة وهي السوداء أو البيضاء وعيلة وهي  
 السمينة فلا تتبعها غزيل كثير غاو بخلاف المتحرك العين كشجرة ونبقة وسمرة والمضاعف بكنة وحنة وجبة  
 والصفة كضمة وجلفة وحلوة ليس فيها الا التمكن لثقلها بخلاف الاسم وندر كهلات بالفتح جمع كهلة وأجاز  
 المبرد القياس عليه نعم فتح لجبات وربات جمع لجبة وهي الشاة القليلة اللبن وربعة وهو متبدل القاة لان فيهما



لغة بالفتح في المفرد فالزمت في الجمع استقناء بجمع احدي اللغتين عن الأخرى وأكثر النحاة ظنوا ان ذلك جمع الساكن العين فحكموا عليه بالشذوذ قال ابن مالك وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على أن فتح العين ثابت في الافراد وأجاز المبرد التسكين فيما قياسا وان لم يسمع وواقعه ابن مالك ويمنع الاتباع بالضم قبل الياء وبالكسر قبل الواو فلا يقال في زينة زينات ولا في رشوة رشوات بالاتباع بل بالسكون والفتح وشذفي جررة جررات حكاه يونس وذهب بعض البصريين الى منع الكسر قبل الياء أيضا فلا يقال في لجة لجبات لما فيه من توالي كسرتين والياء والصحيح جوازهما ولا احتفال بذلك كالم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خطوة وخطوات وذهب الفراء الى منع الاتباع بالكسر مطلقا سواء كان من باب رشوة وهو المتفق على منعه أو من باب فدية وهو المختلف فيه أو من باب هند وهو الجائر عند غيره فان فعلات تتضمن فعلا وفعل أهمل الافئدة كابل فان سمع فعلات قبله الفراء ويجوز الفتح والسكون مع الاتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة أو مكسورة لا مفتوحة الا في ثلاث معتل اللام نحو ظبية فيجوز فيه ظبيات بالسكون اختيارا في لغة حكاه ابن جني والمشهور والفتح وشبه الصفة كاهل فيقال فيه اهلات بالسكون على قلة والفتح أكثر والضرورة كقوله

وحملت زفرات الضحى واطقتها \* ومالي بزفرات العشى يدان

وهو من أسهل الضرورات وأشد منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم عبرات جمع عبر وهي من الابل التي عليها الاحمال وقيل الحبر ووجه شذوذها انه ليس فيه ما في ينيات من الاتباع

﴿ص﴾ الثاني ما لا ينصرف فيجر بالفتحة ما لم يضاف أو يصحب أل أو بدلهما والمختار وفاقا للمبرد والسيرافي وابن السراج والزجاجي صرفه وثالثها ان يبقى علة فقط

﴿ش﴾ الباب الثاني من أبواب النيباة ما لا ينصرف واختلف في حده بناء على الاختلاف في تعريف الصرف فقيل هو المسلوب منه التنوين بناء على أن الصرف ما في الاسم من الصوت أخذ من الصريف وهو الصوت الضعيف وقيل هو المسلوب منه التنوين والجزمع بناء على أن الصرف هو التصرف في جميع المجاري قال أبو حيان وهذا الخلاف لا طائل تحته وحكم ما لا ينصرف انه لا ينون كما سيأتي توجيهه في بحث التنوين ولا يجرب بالكسرة واختلف لم يمنع منها فقيل لشبه الفعل كما منع التنوين وقيل لا لايتوهم انه مضاف الى ياء المتكلم وانها حذفت واجتزى بالكسرة وقيل لا لايتوهم انه مبني لان الكسرة لا تكون اعرابا مع التنوين أو الألف واللام أو الاضافة فلما منع الكسر حمل جره على نصبه فجر بالفتحة كما ينصب بهما لا اشترا. كما في الفضائية بخلاف الرفع فانه عمدة كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جره لذلك فان أضيف أو صحب أل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة أو بدلهما وهو أم في لغة طي جرب بالكسرة اتفاقا نحو في أحسن تقويم كالأعشى والاصم \* رأيت الوليد بن يزيد يماركا تبيت ببليل ام أرمد اعتاد اولعا \* أي ببليل الأرمد وهل هو باق حينئذ على منع صرفه وانما جردا من دخول التنوين فيه أو صرف لان دخله خاصة من خواص الاسم فضعف فيه شبه الفعل خلاف بناء بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصرف والثاني هو المختار وعليه السيرافي والزجاج والزجاجي وفي رأي ثالث اختاره كثير من المتأخرين يفصل بين ما زالت منه احدي العلتين كالعلم فانه نزول منه العلمية بالاضافة ودخول اللام فيصرف ومالا كالوصف ونحوه فلا

﴿ص﴾ ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقا

﴿ش﴾ الاصل في الاسم الصرف وانما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية كما ان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احدهما انه مشتق منه والاخرى انه يقرأ اليه قال أبو حيان والجهة الأولى



لا تأتي على رأى الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر وعلى منع الصرف عنها الجمهور تسعا وبعضهم  
عشرا أحدها ألف التانيث ولزومه وقولى مطلقا أى سواء كانت مقصورة نحو جيل أو ممدودة نحو جراء  
وسواء كان ماهى فيه مفردا كما مثل أوجعا كسكارى وأولياء صفة كاذ كرام أسما كذ كرى ودعوى  
نسكرة كما مضى أم معرفة كسامى وكلنا علما

﴿ ص ﴾ وزنة فاعل أو مفاعيل هيئة ولو سمي به وشرط الجمهور حركة تلو الألف ولو تقديره إلا إن عرضت  
كسرته أو ياء نسب أو ألف عوض منها أو دخله التاء ولو حذف مماهى فيه فبقى بوزنه منع والأصح منع  
سراويل نسكرة ومعرفة وقيل هو جمع سر والة

﴿ ش ﴾ الثانية موازنة عذبن الجمعين وكلاهما لا نظيره في الأحاد وهى مستقلة أيضا بمنع الصرف إذا لاسم بها  
فرع من جهة الجمعية وجهة عدم النفي بخلاف سائر الجوع فأنها قد يوجد لها نظير في الأحاد وقولنا هيئة لأنه  
لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة بل أن يكون أوله حرف مفتوحا أى حرف كان وان يكون بعد ألف الجمع  
حرف مكسور مطلقا لفظا أو تقديرًا كدواب فان أصله دواب فان كان الساكن بعد الألف لاحظ له في الحركة  
نحو عبال جمع عبالة وجمار جمع جمارة فصرف هذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك  
ولا يستد في هذا الوزن بكسرة عارضة كتوان وتغاز فان الكسرة فيها محولة عن ضمة لا اعتلال الآخر إذا أصله  
تفاعل بضم العين صدر تفاعل ولا ياء النسب كدائنى وحوارى فأنهما مصر وفان بخلاف نحو كراسى وبخاتى  
فأنهما ممنوعان لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع ولا ألف عوض من ياء النسب نحو بمان وشام فأنهما مصر وفان  
لان الألف عوض من ياء النسب والأصل يبنى وشامى ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو صياقلة وموازنة  
لأنه بدخولها شبه المفردات ككراهية ولو حذف التاء من كلمة فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف كان  
تسمى رجل علانى من علانية ولو سميت بهذا الجمع كما جدد فلا خلاف في منع صرفه وقد منعت العرب  
شراجيل من الصرف وهو جمع سمي به الرجل أما سراويل فذهب سيبويه أنه مفرد أعجمى لا يصرف معرفة  
ولانسكرة لمشابهة هذا الجمع في الوزن وقال غيره هو مفرد يصرف نسكرة ويمنع معرفة وقال آخرون بالمنع في  
الحالتين وأنه جمع سر والة قال عليه من اللوم سر والة \* فليس يرق استعطف

﴿ ص ﴾ وعدله صفة في آخره قابل آخرين وعدله قال الجمهور عن الآخر وابن مالك وأبو حيان آخر وابن  
جنى آخر من قوم آخر يات ووزن فعال وهو فعل من عشرة وخسة فادونها سماعا وما بينهما قياسا عند الزجاجي  
والكوفية وثالثها يقاس فعال فقط وقال أبو حيان سمع الجميع وقيل لا وصف فيها ومنعها العدل لفظا ومعنى وقيل  
له وللتعريف بنيسة آل وقيل لشبهه أحر في منع التاء ولا تدخلها آل وتضاف بقلة والأصح منعها مذهبها  
مذهب الأسماء

﴿ ش ﴾ الثالثة العدل وهو صرفك لفظا أولى بالمسمى إلى آخر وهو فرع عن غيره لان أصل الاسم أن لا يكون  
محرفا عما يستحقه بالوضع لفظا أو تقديرًا أو يمنع مع الوصفية والعامية فالأول مقصور على شيئين أحدهما أن يرجع  
أخرى تانيث آخر بالفتح المجموع على آخرين أما كونه صفة فأكونه من باب أفعل التفضيل تقول مررت بزيد  
ورجل آخر أى أنه أحق بالتأخير من زيد في الذكر لان الأول قد اعتنى به في التقدم في الذكر وأما عدله فقال  
أكثر النحويين أنه معدول عن الألف واللام لان الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع الا مقرر ونابهما كالأكبر  
والصغير فعدل عن أصله وأعطى من الجمعية مجردا ما لا يعطى غيره الا مقرر ونابها هذا عدل عن الألف واللام  
لفظا ثم عدل عن معناهما لان الموصوف به لا يكون الانسكرة وكان حقه إذا عدل عن أعظمهما أن ينوى معناهما مع



زيادة كما نوى معنى اثنين في مثنى مع زيادة التضعيف فلما عدل آخر ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولا عدلا ثانيا وقال ابن مالك التحقيق انه معدول عن آخر مراد به جمع المؤنث لان الاصل في أفعال التفضيل أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجده عن الالف واللام والاضافة كما يستغنى بأكبر عن كبر في نحو رأيتهم نسوة أكبر منها فلا يشي ولا يجمع لكونهم أوقعوا فعل موقع أفعل فكان ذلك عدلا من مثال الى مثال وتابعه أبو حيان وقال فآخر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمى به أحق به وهو آخر لا طراد الافراد في كل أفعل يراد بها المغاضلة في حال التنكير قال وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح لانه عدل عن نكرة الى نكرة وقال ابن جني هو معدول عن أفعل مع مصاحبة من لانه اذا صحبته صلح لفظه للذكر والمؤنث والنثنية والجمع كقولك مررت بنسوة آخر من غير مد فعدل عن هذا اللفظ الى لفظ آخر وجرى وصفا بالنكرة لان المعدول عنه نكرة وقال قوم هو معدول عن أخريات نكرة ليصح وصف النكرة به قال في البسيط وهذا ضعيف لان أخريات مما يلزم استعماله أما بالالف واللام أو بالاضافة واحتزرت بقولي كالتسهيل مقابل آخرين عن آخر جمع أخرى بمعنى آخره تأنيث آخر بالكسر فانه مصروف الثاني الفاظ العدد المعدولة على وزن فعال ومفعول والمسموع من ذلك أحاد وموحد وثنى ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخمس وخمس وعشار ومعشر قال تعالى أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع قال الشاعر \* ولقد قتلهم ثناء وموحداء \* وقال

معتك أن تلاقيني المنيا \* أحاد أحاد في الشهر الحرام

وقال ترى النغرات الزرق تحت لبانه \* أحاد ومثنى أضعفها صواهلها

وقال هنيئا لارباب البيوت بيوتهم \* وللاكلين النمر مخمس مخمسا

وقال فلم يستريثوك حتى رمية \* متفوق الرجال خصالا عشارا

واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثنى وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب أحدها لا وعليه البصريون لان فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني نعم وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه والثالث يقاس على ما سمع من فعال لكثرة دون مفعول لقلته وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في التسهيل وذكر في شرح الكافية ان حماس لم يسمع وذكر أبو حيان ان سداس وما بعده مسموع أيضا فقال في شرح التسهيل الصحيح ان البنائين مسموعان من واحد الى عشرة حكى أبو عمرو واسحاق بن مرار الشيباني موحد الى معشر وحكى أبو حاتم في كتاب الابل ويعقوب بن السكيت أحاد الى عشار قال ولا تغات الى قول أبي عبيدة في المجاز لان علمهم قالوا فوق رباع فن علم حجة عليه ومما ورد في سداس قول الشاعر

ضربت حماس ضربة عشمي \* ادار سداس ان لا يستقيا

قال وأنشد خلف الأحمر أيا نأبني فيها قائلها فعلا من أحاد الى عشار وهي

قل لعمر ويا ابن هند لو رأيت القوم شنا \* لرأت عيناك من هم كلما كنت تمنى

اذ اتينا فيلق شهابا من هنا وهنا \* وأتت دوسرة الماحاء سيرا مطمئنا

ومضى القوم الى قوم أحادوا واثنا \* وثلاثا ورباعا وخمسا فأطعنا

وسداسا وسباعا وثمانا فأجتلدنا \* وتساعا وعشارا فأصبنا وأصبنا

\* لا ترى الا كيا قاتلا منهم ومنا \*

قال وصرفه فعال في جميع ذلك ضرورة وكذا تحريفة ثنا الى أثنا وقال غيره هذه الايات مصنوعة والحجة في نقل من تقدم وما ذكر من أن منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبيو والجمهور وذهب الزجاج الى أنه لا وصف



فيها وان منعها العدل في اللفظ وفي المعنى اما في اللفظ قطاها واما في المعنى فلان مفهوماتها تضعيف اصولها فادنى المفهوم من احاد اثنين ومن ثا أربعة وكذا البواقي وذهب الفراء الى أن منعها العدل والتعريف بنية الالف واللام قال لان ثلاث يكون لثالث ثلاثة ولا يضاف الى ما يضافان اليه فلا متناعه من الاضافة كان فيه ال وامتنع من ال لان فيه تأويل الاضافة وان لم يضاف ورد بجريانها صفة على النكرات وذهب الاعلم الى أنها لم تنصرف للعدل ولأنها لا تدخلها التاء لا يقال ثلاثة ولا مثله فصارعت أحر ولم تستعمل العرب هذه اللفاظ الانكرات خبر انحو صلالة الليل مثنى مثنى أو صفة نحو أولى أجنحة مثنى أو حال نحو فأنكحو اما طاب لكم من النساء مثنى وقد جاءت فاعلة ومجرورة وذلك قليل ولم يسمع تعريفها بأل وقل اضافتها في قوله \* ننا الرجال ووجدانها \* وقوله \* بمثنى الزقاق المنزعات وبالجرر \* وأجاز الفراء صرفها مذهبها مذهب الاسماء أى منكورة بناء على رأيه انها معرفة بنية الاضافة تقبل التنكير قال تقول العرب أدخلوا ثلاثا ثلاثا والجمهور على خلافه \* ص \* وعلمنا كفعل المعدول عن فاعل ويعرف بسماعه ممنوعا بلا علة والمختص بالنداء وكذا المؤ كدبه وقيل تعريفه بنية الاضافة وعدله عن فعل أو فعلى أو فعلاوات أقوال ويصرف وما سمي به قبله نكرة قال الاخفش ومعرفة ومنه سحر ملازم الظرفية وعدله عن أل وقيل شبه العلم وقيل لم ينون لنية أل وقيل الاضافة وقال ابن الطراوة وصدر الافاضل مبنى وعلى الثلاثة انه ليس من الباب ويصرف مسمى به وفاقا ومنه عند نعيم فعال لمؤنث كذا ما لم ينكر فان سمي به مذ كرجاز الوجهان وقال المبرد المنع للتأنيث وتبنيه الجازيون كسرا أو أكثر نعيم ما آخره راء والكل فعال مصدر أو حالا أو صفة مجرى العلم كذا أمر أو أسد تفتح وعادل كلها عن مؤنث فان سمي بها مذ كرم يصرف وثالثها يبنى أو مؤنث فكك حذام

\* ش \* يمنع العدل مع العلمية في خمسة أشياء أحدها ما جاء على فعل موضوعا علما وهو معدول عن صيغة فاعل وطريق العلم به سماعه غير مصروف ولا علة به مع العلمية والمسموع من ذلك عمر وزفر ومضر وتعل وهبل وزحل وعصم وقزح وجشم وقثم وجح وجار دلف وبلغ بطن من قضاة ولم يسمع غير ذلك نعم ذكر الاخفش أن طوى من هذا النوع كذا رأيت في كتابه الواحد والجمع في القرآن ومنعه أبو حيان وقال المانع مع العلمية التأنيث باعتبار البقعة بدليل تنوينه في اللغة الأخرى قال وهذه الاسماء التي ذكرناها كلها أعلام عدلت تقديرها عن فاعل الان عمل فعن أفعل ولو كانت صفات كطم ولبد دخلت عليها الالف واللام وإنما جعلناها معدولة لا مرنجها لأن الاعلام يغلب عليها النقل وهي أن يكون لها أصل في النكرات فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول من الصفة فان ورد فعل مصروف فاعلم علمنا أنه غير معدول كاد دفانه لا يحفظ له أصل في النكرات فاما أن يكون منقولا من أصل لا يحفظه أو مرنجلا قال ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قسم هو علم جنس لا علم شخص وذلك ما ذكره ابن خالويه في كتاب الاسد جاء بعاق وقلق بغير ألف ولا يصرف انتهى واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كآخر وجمع وعن غير المعدول كاسم الجنس كنفر وصرده والصفة كطم ولبد والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وقولنا بسماعه ممنوعا بلا علة يخرج ما سمي من فعل ممنوعا وفيه مانع غير العدل كنبل اسم من أسماء الترك فيه مع العلمية العجمة وطوى فيه معها التأنيث ولو وجد فعل ولم يعلم أصرفوه أم لافى الافصاح ان لم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل فذهب سيويو به صرفه حتى يثبت أنه معدول ومذهب غيره المنع لأنه الاكثر في كلامهم وان علم كونه مشتقا وجهل في النكرات صرف الا أن يسمع ترك صرفه انتهى وهذه النكته من قاعدة تعارض الاصل والغالب في العربية وهي لطيفة نادرة كما ينتهي في كتاب أصول النحو وفي الاشباه والنظائر في النحو الثاني فعل المختص بالنداء كفسق وغدر ونخب



ولكن فانها معدولة عن فاسق وغادر وخييت والكع فاذا سمي بها امتنع صرفها العلمية ومراعاة اللفظ المعدول فان تكررت زال المنع وذهب الاخفش وطائفة الى صرفها حال التسمية ايضا كما نقلته عنه اخيرا في قولي قال الاخفش ومعرفة لان العدل إما هو حال النداء وقد زال بالتسمية الثالث فعل المؤ كدبه وهو جمع وكنع وجمع وبتع جمع جمعاء وكنعاء وبصاء وبتعاء فانها غير مصروفة للعدل والعلمية أما العدل فلانها من حيث أن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فعل بسكون العين كما يجمع أحر وجرء على جر ومن حيث هي اسم لصفة قياسها أن تجمع على فعالى كما حارى فيقال جماعى وكناعى الى آخره ومن حيث أن مذكرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات لان قياس كل ما جمع مذكره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالالف والتاء وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة فقال الاخفش والسيرافي انها معدولة عن فعل واختاره ابن عصفور قال لان العدل عن فعالى لم يثبت في موضع من المواضع والعدل عن فعل نبت قالوا نبت وذرع وهو جمع ذرعاء وكان القياس ذرع وقال قوم انها معدولة عن فعالى وقال آخرون انها معدولة عن فعلاوات واختاره ابن مالك وضعف الاول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعل بسكون العين والثانى بأن فعلا لا يجمع على فعالى الا اذا لم يكن مذكره على أفعل وكان امعا محضا وقال أبو حيان الذى نختاره انها معدولة عن الالف واللام لان مذكرها جمع بالواو والنون فقالوا أجمعون كما قالوا الآخرون فقياسه انه اذا جمع كان معرفا بالالف واللام فعدلوا به عما كان يستحقه من تعريفه بالالف واللام ﴿ قلت ﴾ وهذا يقتضى أن يكون جمع المذكر فيه أيضا ممنوع الصرف لوجود العدل المذكور فيه وتكون الياء فيه علامة الجر على أنها نائبة عن الفتحة وهو غريب وأما العلمية فذهب قوم الى أن ألفاظ التوكيد اعلام بمعنى الاحاطة واستدل لذلك بجمعهم مذكرها بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما الا العلم واختاره ابن الحاجب وذهب آخرون الى أن تعريفها بنية الاضافة وان الاصل في رأيت النساء جمع جمعهن كما يقال رأيت النساء كلهن فحذف الضمير للعلم به واستغنى بنية الاضافة وصارت لكونها معرفة بلا علامة مملووظ بها كالاعلام وليست باعلام لان العلم اما شخصى واما جنسى وليست هذه واحدا منها وعلى هذا ابن عصفور وعلمه بأن الجوع لا تكون اعلاما والسهيل وابن مالك ونقله عن ظاهر كلام سيويه فان سمي به أعنى بفعل المؤ كدبه فذهب سيويه بقاؤه على المنع وعن الاخفش صرفه لان العدل انما كان حال التأ كيد وقد ذهب فان نسكر بعد التسمية صرف وفاقا لانه ليس له حالة يلحق بها اذ لم يستعمل نكرة بخلاف آخر كما تقدم الرابع سحر الملازم الظرفية وهو المعين أى المراد به وقت بعينه فانه يلزم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف أيضا للعدل والعلمية أما العدل فعن مصاحبة الالف واللام اذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرف بالطريق التى تعرف بها النكرات وهو آل فعدلوه عن ذلك الى أن عرفوه بغير تلك الطريق وهو العلمية فانه جعل علما لهذا الوقت وقيل انه امتنع للعدل والتعريف المشبه لتعريف العلمية من حيث كونه تعريفا بغير أداة تعريف بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين وليس تعريفه بالعلمية لانه فى معنى السحر وتعريف العلمية ليس فى مرتبة تعريف آل وقيل انه منصرف وانما لم يتون لنية آل والأصل السحر وعليه السهيلي وقيل لنية الاضافة اذ التقدير سحر ذلك اليوم وقيل انه مبنى على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف كما ان أمس بنى على الكسر لذلك والى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرزي وابن الطراوة ونصره أبو حيان فقال الفرق بين سحر وأمس عنسنى يعسر قال وقد رد على صدر الأفاضل بأنه لو كان سحر مبنيا لكان الكسر أولى به لان قحة النصب توهم الاعراب فكان يجتنب كما اجتنب وهم الاعراب فى قبل وبعد والمنادى المبني وهذا الرد ليس بشئ لان سحر تدخله الحركات كلها اذ لم يكن



معرفة فكانت الفتحة أولى به في البناء لان الكسر انما يكون لالتقاء الساكنين وقد اتفق هذا فتح تحقيقا وتبعاً  
لحركة ما قبله للناسبة قال وما ذكره الجمهور من أنه عدل عن الألف واللام مشكل لانه يشعر بأنه تضمن تعريفها  
لان معنى المعدول عنه يتضمن المعدول له ألا ترى أن حر تضمن معنى عامر وحذام تضمن معنى حاذمة ومثنى  
تضمن معنى اثنين اثنين وفسق تضمن معنى فاسق وهذه حقيقة العدل وإذا كان كذلك فكيف يكون سحر على  
معنى ما فيه الألف واللام ويكون علما وتعريف العلمية لا يجمع تعريف اللام فكذلك لا يجمع تعريف ما عدل  
عنها انتهى وعلى الاول لو سمي به صرف وفاقا لما سحر غير المعين فانه لا يلزم الظرفية وهو منصرف نكرة ومعرفا  
باللام والاضافة الخامس فعال علم المؤنث كحذام وقطام ورقاش وغلاب وسجاح اعلام لنسوة وسكاك لغرس  
وعرار لبقرة وظفار لبلدة عند بني تميم فانهم يعرفونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة هذا ذهب  
سيبويه وذهب المبرد الى أن المانع له العلمية والتأنيث كزيب وأمثاله فلا يكون معدولا قال أبو حيان والظاهر  
الاول لان حذام ونحوها على رأى المبرد تكون مرتجلة لأصل لها في النكرات والغالب على الاعلام أن  
تكون منقولة وهي التي لها أصل في النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاما وعلى الاول لو نكر صرف  
ولو سمي به مذكر جاز فيه الوجهان المنع إبقاء على ما كان لبقاء لفظ العدل والصرف لزوال معناه وزوال  
التأنيث بزواله لانه انما كان مؤنثا لارادة ما عدل عنه وهو راقشة أما الحجازيون فان باب حذام عندهم بني  
على الكسر اجراء له مجرى فعال الواقع موقع الامر كزال لشبهه به في الوزن والعدل والتعريف وقيل لتضمنه  
معنى الحرف وهو علامة التأنيث في المعدول عنه وقال المبرد لتوالي علل منع الصرف عليه وهي التعريف  
والتأنيث والعدل كما تقدم في البناء وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسفار اسم ماء وحضار  
اسم كوكب فينبونه على الكسر للشبه السابق وانما خصوه بما آخره راء لان من مذهبهم الامالة وانما يتوصلون  
اليها بكسر الراء ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا اليها وبعضهم يعرفه أيضا على أصله في حذام قال الأعشى بجمع بين  
اللغتين ومر دهر على وبار \* فهلكت جهرة وبار

فبني وبار وأعلى الكسر ثم أعرب به آخر الان قوافي القصيدة مرفوعة قليل ويحتمل أن يكون الثاني فعلا ماضيا  
مسند للجماعة واتفق الحجازيون والتميميون وسائر العرب على بناء فعال المعدول على الكسر اذا كان مصدرا  
وأخذ السماع كفجار وحادو يسار قال \* فقلت امكني حتى يسار لعنا \* وقال \* فحملت برة واحملت فجار \*  
وقرى \* لا مساس أوحا لنحو \* والخيل تعدو بالصعيد بداد \* أو صفة جارية مجرى الاعلام ومأخذها أيضا السماع  
نحو حلاق للنمية وضرام للحرب وجناد الشمس وازام للسنة الشديدة وضام للداهمة أو ملازمة للنداء نحو يا  
فساق ويا خباث وفي قياس هذه خلاف يأتي أو امر انحو زال وتراك ودراك وحذار وفي قياسها أيضا خلاف يأتي  
و بنو أسد تبني هذا النوع وهو الامر على الفتح تحقيقا وكل هذه الانواع معدولة عن مؤنث أما المصدر والحال  
فعدول عن مصدر مؤنث معرفة وان لم يستعمل في كلامهم وأما المنة بقسمها ففي وصف مؤنث غلب فصارا سما  
كالنابعة وأما الامر فقال المبرد انه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالاولين وهو الصحيح وظاهر كلام سيبويه  
انه معدول عن الفعل ولو سمي ببعض هذه الانواع مؤنث جاز فيه الاعراب منوعا والبناء كباب حذام أو مذكر  
فأقوال أحدها يصرف كصباح ونحوه من المذكور اذا سمى به والثاني يمنع كعناق ونحوه من المؤنث اذا سمى  
به وهو المشهور والثالث يبني كحذام وعليه ابن بابشاذ

\* (ص) \* وكونه صفة على فعلا ن ذافلي وقيل فاقد فعلا نة فعلى الاول يصرف رحمان ولحيان وعلة المنع شبه  
الز يادتين بألف التأنيث وقيل كون النون مبدلة منها وعلى الثاني كونها زائدتين لاتلحقهما الهاء فان أبدلت



النون من همز أصلي صرف غالبا

\* ( ش ) \* الرابعة كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتين بشرط أن يكون مؤنثه على فعلى كسكران سكرى وريان ريا وقيل الشرط أن لا يكون مؤنثه على فعلاثة سواء وجد له مؤنث على فعلى أم لا وينبنى على الخلاف مسئلتان الأولى لازم التذكير كرجان وحيان لسكبير اللحية على الأول يصرف لفقد فعلى فيه اذلا مؤنثه وعلى الثانى يمنع لفقد فعلاثة منه لما ذكر قال أبو حيان والصحيح فيه الصرف لانا جهلنا النقل فيه عن العرب والاصل فى الاسم الصرف فوجب العمل به ووجه مقابله أن الغالب فيما وجد من فعلان الصفة المنع فكان الحمل عليه أولى الثانية علة منع الألف والنون على الأول لشبهها بألف التأنيث فى عدم قبول هاء التأنيث وقيل كون النون التى بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث بدليل قول العرب فى النسب الى صنعاء بهرا صنعانى وبهرانى وعلى الثانى كونهم زائدين لا تلحقهما الهاء من غير ملاحظة الشبه بألف التأنيث ونقل عن الكوفيين فان كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف (١) ولو كان لفعال مؤنث على فعلاثة صرف اجاعا كندمان وسيفان للرجل الطويل وحبلان للثلى غضبا ويوم دخنان فيه كدرة فى سواد ويوم سخنان حار ويوم صحيان لا غيم فيه وبغير صوحان يابس الظهر ورجل علان صغير حقير ورجل قشوان رقيق الساقين ورجل مصان لثيم ورجل موتان الفؤاد أى غير حديد ورجل نصران أى نصرانى ورجل خصان بالفتح لغة فى خصان وكبش ألبان فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء

\* ( ص ) \* وفاقه لو وزن فعل خاص به أو أولى لازم يخرج الى شبه الاسم لامستوخلافا لىونس مطلقا وليسى فى المنقول من فعل مع علمية أو وصفية غير عارضة وعدم قبول التاء خلافا للاخفش فى أرمل وقدرت بقله فى أجدل وأخيل وأفى وأغيت شذوذ فى نحو ابطح والاصح ان منه أفعال التفضيل ومنع البب علما وصرف يعفر وانه يؤثر عر وض سكون تخفيف لا بدل همز افعال

\* ( ش ) \* الخامسة موافقة وزن الفعل بشرط أحدها أن يكون خاصا به بأن لا يوجد فى الاسم دون ندو رالا فى علم منقول منه كأنطلق واستخرج اذا سمى بهما أو فى أعجمى معرب أو غالبا فيه ويعبر عنه بالأولى به بأن يوجد فى الاسم والفعل وأوله زيادة من الزوائد التى فى أول المضارع وهو قسمان قسم نقل من الفعل كيزيد ويشكر وقسم ليس بمنقول كافكل ويرفع والتعبير بالأولى أحسن من التعبير بالغالب لانه يبطل بافعال اذهو فى الاسماء أكثر إذ ما من فعل ثلاثى الأوله افعال اسماء التفضيل أو لغيره وقد جاء أفعال فى الاسماء من غير فعل كأجل وأخيل وأرنب وأيضا فان فاعل بالفتح لا يكاد يوجد فى الاسماء الا فى نحو خاتم وهو فى الأفعال أكثر من أن يحصى كضارب وقاتل ولوسمى بخاتم صرف فظهر أن المعتبر بكونه أولى به من الاسم ووجه الأولوية ان لتلك الزوائد فى الفعل معنى ولا معنى لها فى الاسم فكانت لذلك أصلا فى الفعل أما الوزن الخاص بالاسم أو الغالب فيه فلا شبهة فى عدم اعتباره وأما المشترك بينهما على السواء ففيه مذاهب أحدها عدم تأثيره مطلقا سواء نقل من الفعل أم لا وعليه سيبويه والجمهور لا جماع العرب على صرف كعسب اسم رجل وهو منقول من كعسب فعل وهو العدو الشديد مع تدانى الخطأ والثانى تأثيره مطلقا وعليه يونس والثالث يؤثر ان نقل من فعل ولا يؤثر غيره وعليه عيسى بن عمر واستدل بقوله \* انا ابن جلا \* فلم يصرفه واجيب بانه روى فيه ضمير الفاعل فحسبى الشرط الثانى ان يكون لازما ليخرج نحو امرئ وابنه علمين فانهم ما على لغة الاتباع فى الرفع كاخريج وفى النصب كاعلم وفى الجر كاضرب ولا يمتنعان من الصرف لافى الوزن فهما ليس بل لازم اذ لم تستقر حركة العين فلو سمى بهما على لغة



ملتزم القح منعا الشرط الثالث أن لا يخرج الـ الى شبه الاسم سكون تخفيف ليخرج فنورد وقيل اذا سمي  
بهما فانهما يصرفان لان الاسكان أخرجهما الى شبه الاسم فصارا نحو مد وقيل هذا اذا كان السكون قبل  
التسمية فان طرأ بعدها كان تسمى رجلا بضرب ثم تسكن الراء تخفيفا ففيه قولان حكيتهما آخرهما  
الصرف أيضا وعليه سيبويه لانه صار على وزن الاسم والأصل الصرف والثاني المنع لعروض التخفيف فلا يعتد  
به وعليه المبرد والمأزني وابن السراج والسيرافي ويجري القولان في يعفر علما اذا ضم ياؤه اتباعا فالأصح صرفه  
وعليه سيبويه لورود السماع به فيها حكاه أبو زيد وخروجه الى شبه الاسم والثاني منعه وعليه الاخفش  
لعروض الضمة فلا اعتداد بها ويجريان أيضا في الباب علما فعن الاخفش صرفه لمباينته الفعل بالفك والأصح  
وعليه سيبويه منعه ولا مبالة بفكه لانه رجوع الى أصل متروك فهو كتصحيح مثل استخوذ وذلك لا يمنع  
اعتبار الوزن اجماعا فكذا الفك ولان وقوع الفك في الافعال معهود كاشدد في التعجب ولم يردوا لك السقاء  
فلم يباينه ويجريان أيضا في بدل هز افعال كهراق أصله اراق علما والأصح فيه المنع ولا مبالة بهذا البدل  
الشرط الرابع أن يكون معه علمية تختص اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وبذر اسم بئر وعثر اسم واد بالعقيق  
وأحمد ويزيد ويشكر واجمع واخواته في التوكيد أو وصفية ولها شرطان أحدهما أن تكون أصلية كاحمر  
بخلاف العارضة كمررت برجل أرنب أي ذليل وبسوة أربع فانهما مصر وفان لان الوصفية بهما عارضة  
الثاني أن لا يقبل تاء التأنيث احترازا من نحو مررت برجل أبار وأدابر فانهما مصر وفان وان كان فيهما الوزن  
والوصفية الأصلية لدخول التاء عليهما في امرأة أبارة وأدبرة وشملت العبارة ما مؤنثه على فعلاء كاحمر وجرأ  
ومالا مؤنث له من لفظه بل من معناه كرجل آلى وامرأة عجزة ولا يقال الياء ومالا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث  
كرجل أكرم وأدر والحي أولاشترى المذكر والمؤنث فيه وذلك افعال التفضيل مع من قال أبو حيان وقد وقع  
الخلافا في قسم واحد من افعال وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو أرمل وأرملة فذهب الجمهور صرفه ومنعه الاخفش  
كاحمر قال ثم انه لا توجد الوصفية مع الوزن المختص ولا مع كل الأوزان الغالبة مع افعال خاصة وهما مسئلتان  
أحدهما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيسلان وأفعى الحية اسماء لا أوصاف فأكثر العرب تصرفها وبعضهم  
يمنعها ملاحظة للوصفية فلحظ في أجدل معنى شديد وأخيل افعال من الخيلان وأفعى معنى خبيث منكرو وقيل انه  
مشتق من فوعة السم وهي حرارته وأصله أفوع ثم قلب فصار أفعى الثانية ما أصله الوصفية واستعمل استعمال  
الاسماء كابطح وهو المكان المنبطح من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه  
لونان الأكثر منعه اعتبارا بأصله ولا يعتد بالعارض وشذ صرفه الغاء للأصل واعتدادا بالعارض

﴿ ص ﴾ ومع العلمية زيادة تفاعلان فيه أو غيره وهبني حسان ونحوه على اصالة النون

﴿ ش ﴾ السادسة وهي وما بعدها انما تمنع مع العلمية الالف والنون الزائدتان سواء كانتا في فعالان كمدان  
أو غيره كعمران وعثمان وغطفان وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين فان كان قبلهما حرفان  
ثانيهما مضعف فلك اعتبار ان قدرتا اصالة التضعيف فهما زائدتان أو زيادته فالنون أصلية كحسان ان جعلته  
من الحس فوزنه فعالان فلا ينصرف أو من الحسن فوزنه فعال فينصرف وكذا حيان هل هو من الحياة  
أو الحين قيل ويدل للدول ما روي في الحديث ان قوما قالوا نحن بنو غيان فعال عليه الصلاة والسلام بل أتم  
بنو رشدان فقضى باشتقاقه من الغي مع احتمال أن يكون مشتقا من الغين

﴿ ص ﴾ أو ألف الحاق مقصورة

﴿ ش ﴾ السابعة ألف الحاق المقصورة وتمنع مع العلمية بخلاف الممدودة لشبهها بألف التأنيث المقصورة من



وجهين لا يوجدان في الممدودة أحدهما ان كلامهما زائدة ليست مبدلة من شيء والممدودة مبدلة من ياء الثاني انها تقع في مثال صالح لآلف التانيث كارتطى فهو على مثال سكرى وعزهى فهو على مثال ذ كرى والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعلباء لا يصلح لآلف التانيث الممدودة (تنبيهان) الاول اللاحق ان تبني مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعى الاصول فتجعل كل حرف مقابل حرف فتغنى أصول الثلاثى فتأتى بحرف زائد مقابل للحرف الرابع من الرباعى الاصول فيسمى ذلك الحرف حرف اللاحق الثانى قال أبو حيان ما فيه ألف التكرير أيضاً اذا سمى به منع الصرف نحو قبحى لشبه ألف التكرير بألف التانيث المقصورة من حيث انها زائدة في الآخر لم تنقلب ولا تدخل عليها تاء التانيث كما ان ألف التانيث كذلك

﴿ ص ﴾ أوتر كيب مزج

﴿ ش ﴾ الثامنة تركيب المزج ويمنع مع العلمية لشبهه بهاء التانيث في ان عجزه يحذف في الترخيم كما تحذف وأن صدره يصغر كما يصغر ما هي فيه ويقع آخره كما يقع ما قبلها وضابطه كل اسمين جعل اسمها واحداً بالاضافة ولا بالاسناد بتزيل ثانيهما من الأول منزلة هاء التانيث كبعبك ومعدى كرب واحترز به عن تخيره من المركبات كترتيب العدد خمسة عشر والأسنادى كبرق نحره والاضافى كامرئ القيس

﴿ ص ﴾ أو عجمة شخصية مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير والصرف تحرك الوسط أولاً خلافاً لمن جوز المنع الا مع تانيث ولا يشترط كونه علماً في العجمة خلافاً للدياج

﴿ ش ﴾ التاسعة العجمة وتنع مع العلمية بشرط أحدها أن تكون شخصية بأن ينقل في أول أحواله علماً الى لسان العرب كإبراهيم واسرائيل فأول ما استعملتهما العرب استعملتهما علمين بخلاف الجنسية وهو ما نقل من لسان العجم الى لسان العرب نكرة كديباج ولجام ونير وز فانهما نقلتا نكرات أشبهت ما هو من كلام العرب فصرفت ونصرفت فيها بأدخال الألف واللام عليها والاشتقاق منها وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم قولان المشهور الأول عليه الجمهور فيما نقله أبو حيان والثاني نعم وعليه أبو الحسن الدياج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه وينبنى على ذلك صرف نحو قالون وبنسار فينصرف على الثانى لانه لم يكن علماً في لغة العجم دون الأول لانه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به الشرط الثانى أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كإبراهيم واسحق فان كان ثلاثياً صرف سواء تحرك الوسط كستر وملك اسم رجل أولاً كنوح ولوط وقيل يمنع تحرك الوسط اقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤنث و فرق الأول بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثر دون الزيادة على الثلاثة وذلك لانها متوجهة والتانيث ملفوظ به غالباً ولذلك لم تعتبر مع علمية متجددة ولا وصفية ولا وزن الفعل ولا تانيث ولا زيادة وقيل يجوز في الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ نعم ان كان فيه تانيث تعين المنع كما سيأتى ولو كان رباعياً واحداً حروفيه ياء التصغير لم يمنع اللاحق له بما قبل التصغير

﴿ ص ﴾ وتعرف العجمة بالنقل وخروجه عن وزن الاسماء وولاء الراء النون بدأ والراى الدال واجتماع الصاد والقاف أو الكاف أو الجيم وكونه خاسياً أو رباعياً عارياً من الدلالة

﴿ ش ﴾ المراد بالعجمة كل ما نقل الى اللسان العربى من لسان غيرهما سواء كان من لغة الفرس أم الروم أم الحبشة أم الهند أم البربر أم الافرنج أم غير ذلك وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها ان تنقل ذلك الائمة الثانى خروجه عن أوزان الاسماء العربية نحو ابريسم فان مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الاسماء في اللسان العربى الثالث أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو زرجس أو آخره زاي بعد دال نحو مهندز فان ذلك لا يكون في كلمة



عربية الرابع أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو صولجان أو والقاف نحو منجنيق أو والكاف نحو أسكرجة الخامس أن يكون عاريا من حروف الذلاقة وهو خاسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة يجمعها \* قولك ( مر بنفل ) قال صاحب العين لست واجدا في كلام العرب كلمة خاسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة وهي عسجد نخفة السنين وهشاشتها

\* ( ص ) وما وافق العربي لفظا فنع على قصد المسمى فإن جهل فعلى العادة في التسمية ولا ينزل جهالة الأصل أو كونه ليس من عاداتهم التسمية به كالجمجمة على الأصح وما بنى على قياس العرب وسمى به فقالها الأصح أن كان على قياس مطرد لحق به فإن كان به مانع منع

\* ( ش ) فيه مسئلتان الأولى ما كان من الأسماء الالجمية موافقا في الوزن لما في اللسان العربي نحو اسحق فإنه مصدر لاسحق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع تقول اسحق الضرع ارتفع لبنه ونحو يعقوب فإنه ذكر الجبل فإن كان شئ منه اسم رجل يتبع فيه قصد المسمى فإن قصد اسم النبي منع الصرف العلمية والجمجمة وإن عين مدلوله في اللسان العربي صرف وإن جهل قصد المسمى حمل على ما جرت به عادة الناس وهو القصد بكل واحد منهما موافقة اسم النبي فلو سمي العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عاداتهم التسمية به فقيس بجري مجرى الالجمي لشبهه به من جهة أنه غير معروف في أسمائهم كما أن الالجمي كذلك وعلى هذا الفراء ومثل الأول بسبب الثاني بقولهم هذا أبو صعر ورفلم يصرف لأنه ليس من عاداتهم التسمية به والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك الثانية ما بنى على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن برثن من الضرب فتقول ضربت وعلى مثال سفر رجل فتقول ضربت برب فهل يلحق بكلام العرب أولا فيه ثلاثة مذاهب أحدها أنهم فيحكم له بحكم العربي والثاني لأنه ليس من كلام العرب فصار بمنزلة الالجمي والثالث وهو الصحيح إن بنى على قياس ما طرد في كلامهم لحق به كان يبنى من الضرب مثل تردد فتقول ضربت برب لأنه كثير الالحاق بتكرار اللام أو على قياس ما لم يطرد في كلامهم لم يلحق به كان يبنى منه مثل كثر فتقول ضروب لرب لأن الالحاق بالواو ثانية لم يكن إذا عرف ذلك فلو سمي به فعلى الالحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربي فلا يمنع الالجمي على أخرى وعلى عدمه يمنع مطلقا للجمجمة مع العلمية \* ( ص ) أو تأنيث لفظ أو معنى فإن كان ثنائيا أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا أو إعلالا فالأصح جواز الأمرين وثالثها إن لم تكن بلدة وإن المنع أجود وأنه يجب مع الجمجمة وكونه مذكرا الأصل وتحرك ثانيه لفظا وهو مؤنث دون مذكر وإن سمي مذكرا بمؤنث مجرد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظا أو تقدير اخلافا للفراء مطلقا ولا بن حروف في متحرك الوسط وإن لا يسبقه تذكير انفرده أو غلب أو بوصفه كخائض صرف خلافا للسكوفية أو بوصف في لغة اسم في لغة فعلى التقديرين

\* ( ش ) العاشرة التأنيث وينع مع العلمية سواء كان لفظيا وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكرا كفاطمة وطلحة أم معنوا وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزيتب وسعاد فإن كان المعنوي ثنائيا كيد علم المؤنث أو ثلاثيا ساكن الوسط وضعا كهند ورجل واعلالا كدار علمها أصلها دور بالفتح ففيه مذاهب أحدها وعليه سيويو والجمهور جواز الأمرين فيه الصرف وتركه وكلاهما مسموع أما المنع فلا اجتماع التأنيث والعلمية وأما الصرف فلنخفة السكون فتقوم أحد السببين كما دفع أثره في نوح ولوط والثاني لا يجوز الالجمي وعليه الزجاج قال لأن السكون لا يغير حكما أو جبه اجتماع علمتين مانعتين والثالث وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كصيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جازلا منهم يرد دون اسم المرأة على غير هافيقون هند أو دعدا وبجلا على جماعة من الأول



يردون اسم البلدة على غيرها فلما لم ترد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل وعلى جواز الامرين اختلف في  
الاجود منهما فالاصح ان الاجود المنع قال ابن جني وهو القياس والاكثر في كلامهم وقال أبو علي الفارسي  
الصرف افسح قال الخضر اوى ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلي ويتختم المنع على الاصح في  
صور أحدها ان ينضم الى ذلك عجمة كخص وماء وجور لان انضمام العجمة قوى العلة ولا يقال ان المنع للعجمة  
والعلمية دون التأنيث لان العجمة لا تمنع صرف الثلاثي وجوز بعضهم فيه الامرين ولم يجعل للعجمة تأثيرا الثانية  
ان يكون مذكرا لاصل كزيد اسم امرأة لان النقل الى المؤنث ثقل يعادل الخفة التي بها صرف من صرف  
هندا وجوز المبرد وغيره فيه الامرين كما يجوز ان في المنقول من مؤنث الى مذكر وهو نقل من ثقل الى ثقل  
الثالثة ان يتحرك ثانيه لفظا كقدم اسم امرأة لتزول الحركة منزلة الحرف الرابع وجوز ابن الانباري وغيره فيه  
الامرین ولم يجعلوا الحركة قائمة مقام الرابع ولا عبرة بتحريكه تقديرا كدار ونار علمين ولو سمي مذكر بمؤنث  
مجرد من التاء منع بشرطين أحدهما زيادته على ثلاثة لفظا كزئب وعناق اسم رجل أو تقديرا بكيل مخفف  
جبال اسم رجل فان الحرف المقدر كالمفروق به بخلاف الثلاثي فانه يصرف على الاصح مطلقا سواء  
تحرك وسطه أم لا ككتف وشمس اسمي رجل وذهب الفراء الى منعه مطلقا لان فيه امرين يوجبان له  
الثقل العلمية والتعليق على ما يشاء كله ودفع بأن الثاني لم يجعله العرب من الاسباب المانعة للصرف وفصل  
ابن خروف فذبح المتحرك دون الساكن تزيلا للحركة منزلة الحرف الرابع الشرط الثاني أن لا يسبقه  
تذكير انفرد به كدلال ووصال اسمي رجل فانه كثرت التسمية بهما في النساء وهما في الاصل مصدران  
مذكوران أو غلب فيه كذراع فانه في الاصل مؤنث ثم غلب استعماله قبل العلمية في المذكر كقولهم هذا  
ثوب ذراع أي قصير فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الاصل فاذا سمي به رجل صرف لغلبة تذكيره قبل العلمية  
ولو سمي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض وطائم وظلوم وجريح فالبحريون تصرف رجوعا الى  
تقدير اصاله التذكير لان تلك اسماء مذكرة وصف بها المؤنث لأمن اللبس وحلا على المعنى فقولهم مررت  
بامرأة حائض بمعنى شخص حائض ويدل لذلك أن العرب اذا صغرت لها لم تدخل فيها التاء والكوفيون تمنع بناء  
على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث والتاء انما تدخل للفرق ولو سمي مذكر بما  
هو اسم في لغة وصف في لغة كجنوب ودبور وشمال وسهوم وحرور فانها عند بعض العرب اسماء للريح  
كالصعود والمهبوط وعند بعضهم صفات جرت على الريح وهي مؤنثة ففيه الوجهان المنع كباب زئب  
والصرف كباب حائض

\* (ص) \* مسألة القبائل والبلاد والكلمة والمجاء يبنى على المعنى فان كان أباً أو حياً أو مكاناً أو لفظاً أو حرفاً  
صرف أو أما أو قبيلة أو بقعة أو سورة أو كلمة منع وقد يجب اعتبار أحدهما وقد تسمى قبيلة باسم أب أو حى  
باسم أم فيوصفان ببنت وابن ويؤنث الاب على حذف مضاف فلا يمنع

\* (ش) \* صرف اسماء القبائل والبلاد والكلمة وحروف المجاء ومنعها مبنيان على المعنى فان أريد باسم  
القبيلة الاب كعدو ونعيم أو الحى كقریش وثقيف صرف أو الام كباهلة أو القبيلة كبحوس ويهود منع للتأنيث مع  
العلمية وكذا ان أريد باسم البلد المكان كبدر وثبير صرف أو البقعة كفارس وعمان منع أو بالكلمة اللفظ نحو  
كتب زيد فأجاد أي فاجاد هذا اللفظ صرف أو الكلمة نحو فأجادها منع وكذلك الافعال وحروف المجاء والصور  
وقد يتعين اعتبار الحى أو القبيلة أو المكان أو البقعة فالاول ككلب والثاني كيهود وبحوس والثالث كبدر  
ونجد والرابع كدمشق وجليق والحجاز والشام واليمن والعراق وقد جاء بالوجهين في النوعين اسماء وذلك ثلاثة



أقسام قسم يغلب فيه اعتبار التذكير كقريش وثغيف ومنى وهجر وواسط وحنين وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث كحذام وسدوس وفارس وعمان وقسم استوى فيه الأمران كهود وسبأ وحرأوقبا وبغداد وقد تسمى القبيلة باسم الأب كقيم أو الحى باسم الأم كباهلة فيوصفان بآبى و بنت فيقال تميم بن مر أو بنت مرو بابهلة بن أعصر أو بنت أعصر مراعاة للأصل أو المسمى وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث فلا يمنع الصرف كقوله

شادوا البلاد وأصبغوا في آدم \* بلغوا بها ييض الوجوه فحولا

أى فى قبائل آدم أو أولاد آدم فحذف المضاف ثم أنث آدم فأعاد الضمير اليه مؤنثا فى قوله بلغوا بها ولم ينع منه الصرف لأنه راعى المضاف المحذوف

﴿ ص ﴾ وما سمي من السور بنى آل حرف أو عار ولم يضاف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديره فلا حيث لا مانع أو بجملة فيها وصل قطع أو ناء قلبت هاء فى الوقف وأعرب ممنوعا أو بحرف هجاء حكى أو أعرب ممنوعا ومصر وفا أضيف إليه سورة أولا أو موازن أعجمى كحاميم فأوجب ابن عصفور الحكاية وجوز الشلو بين أعرابه ممنوعا ويجريان فى المركب كطاسين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء ومضافا إليه ولو تقديره مع فتح النون وأعرابها مضافة وليس فى كهيص وجمعى الوقف خلافا لليونس

﴿ ش ﴾ أسماء السور أقسام أحدها ما فيه ألف ولام وحكمه الصرف كالأنفال والأنعام والأعراف الثانى العارى منها فان لم يضاف إليه سورة منع الصرف نحو هذه هود وقرأت هود وان أضيف إليه سورة لفظا أو تقديرا صرف نحو قرأت سورة هود ما لم يكن فيه مانع فممنوع نحو قرأت سورة يونس الثالث الجملة نحو قل أو حى الى أنى أمر الله فحكى فان كان أولها جز وصل قطع لان هز الوصل لا يكون فى الأسماء الا فى ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها أوفى آخرها ناء تأنيث قلبت هاء فى الوقف لان ذلك شأن الناء التى فى الأسماء ويعرب لمصيرها أسماء ولا موجب للبناء ويمنع الصرف للعلمية والتأنيث نحو قرأت اقتربت وفى الوقف اقتربه الرابع حرف الهجاء كص ون وق فجوز فيه الحكاية لانها حروف فحكى كاهى والأعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه وسواء فى ذلك أضيف إليه سورة أم لا نحو قرأت صاد أو سورة صاد بالسكون والفتح منونا وغير منون الخامس ما وزن الأعجمى كحميم وطسين ويسن فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية لانها حروف مقطعة وجوز الشلو بين فيه ذلك والأعراب غير مصروف لموازنته هايل وقاييل وقد قرئ يسن بنصب النون وسواء فى جواز الأمرين أضيف إليه سورة أم لا السادس المركب كطسيم فان لم يضاف إليه سورة فغير رأى ابن عصفور والشلو بين فيما قبله ورأى ثالث وهو البناء للجزئين على الفتح كخمسة عشر وان أضيف إليه سورة لفظا أو تقديرا ففيه الرأىان ويجوز على الأعراب فتح النون وأجرا الأعراب على الميم كعبلبك وأجراؤه على النون مضافا لما بعده وعلى هذا فى ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه اما كهيص وجمعى فلا يجوز فيهما الا الحكاية سواء أضيف اليهما سورة أم لا ولا يجوز فيهما الأعراب لانه لا نظير لهما فى الأسماء المعربة ولا تركيب المترج لانه لا يركب أسماء كثيرة وأجاز يونس فى كهيص أن تكون كلمة مفتوحة والصاد نضومة وجهه انه جعله اسما أعجميا وأعر به وان لم يكن له نظير فى الأسماء المعربة

﴿ ص ﴾ مسألة ينون فى غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تغلب ألفا ولا تظهر الفتحة جرا خلافا لقوم مطلقا وليونس فى العلم



﴿ش﴾ ينون جواز في الرفع والجزم من غير المنصرف ما آخره ياء تلي كسرة سواء كان جفأ نحو هو هؤلاء جوار  
ومررت بجوار قال تعالى ومن فوقهم غواش والفجر وليال أم مصغرا كاعيم أم فعلا مسمى به كيغزو ويرم وهذا  
التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركاتها تخفيفا كما سيأتي في مبحثه فان قلبت الياء ألفا منع التنوين باتفاق  
كمحاري وعذاري بعد ضمها وعذار ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجر  
كما لا يجوز اظهار الكسرة التي الفتحة ثابتة عنها وقيل يجوز كما يجوز اظهارها حالة النصب لخفتها وعليه  
قول الشاعر \* ولم يكن عبد الله مولى الموالي \* وقيل يجوز في العلم دون غيره وعليه يونس واستدل بقوله  
\* وقد عجبت مني ومن بغيليا \* وأجيب بأنه وما قبله ضرورة

﴿ص﴾ مسألة ما منع صرفه دون علمية منع معها بعدها الا فعل تفضيل مجرد امن من وخالف الاخفش في  
أجر وثالثها ان لم يكنه و رابعها يجوز ان وفي فعلان وآخر ومقدول العدد وجمع شاة ومركب كخضر موت  
آخره وزن المتناهي أو ألف التانيث وما منع معها صرف ديونها وفاقا

﴿ش﴾ ما منع صرفه دون علمية وهو الذي ليس أحد علمية العلمية خمسة أنواع فاذا سمي بشي منها لم ينصرف  
أيضا وكذا اذا نكر بعد التسمية واستثنى من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرد امن من فانه اذا سمي به ثم نكر  
انصرف باجماع لانه لم يبق فيه شبه الوصف اذ لم يستعمل صفة الا بمن ظاهرة أو مقدرة فان سمي به مع من ثم نكر  
منع قول واحد وخالف الاخفش في مسائل الأولى باب أفعل الوصف كاجر اذا سمي به ثم نكر فذهب الى أنه  
ينصرف لانه ليس فيه الا الوزن ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية وأجاب الجمهور بأنه شبه بالوصف وشبه  
العلمية في هذا الباب علمية وفيه رأي ثالث انه ان سمي به رجل أجر لم ينصرف بعد التنكير لانه سمي به بوصفه  
بجرى الاسم مجرا في ذلك المعنى وان تسمى به اسود ونحوه صرف لخوص الاسمية وذهب معنى الوصفية وعلى  
هذا القراء وابن الانباري و رابع أنه يجوز فية الصرف وتركه وعليه الفارسي راعى فيه الأصل والحال كاطمح  
الثانية باب فعلان الوصف كسكران اذا سمي به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى أنه ينصرف وسيبويه على  
المنع وتوجيهها ما تقدم في أجر الثالثة آخر اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه  
لان العدل قد زال لكونه مخصوصا بمحل الوصف فلا يؤثر في غيره والجمهور على المنع لشبهه بأصله الرابعة  
مقدول العدد اذا سمي به ثم نكر بعد التسمية ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لما تقدم في آخر وخالفه  
الجمهور الخامسة الجمع المتناهي اذا سمي به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه وخالفه الجمهور السادسة  
المركب المزجي اذا ختم بمثل مفاعل أو بذي ألف التانيث كمحاريب مساجد أو عبد بشري أو عبد حرا  
اذا ركبوا سمي به ثم نكر ذهب الاخفش أيضا الى صرفه لان المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلمية لا الجمع  
والتانيث وقد زالت العلمية بالتنكير والاصح عند ابن مالك وغيره المنع لانه لم ير شي من هذا النوع مصر وفاقي  
كلامهم وما لم يمنع الامع العلمية صرف منكر باجماع لزوال احدى العلتين

﴿ص﴾ مسألة يصرف الممنوع اذا صغر لا مؤنث وأعجمي الا المرخم ومركب وشبهه فعلى ومضارع قبله  
أو بعده ويمنع المصروف به ان اكل موجب

﴿ش﴾ اذا صغر ما لا ينصرف صرف لزوال سبب المنع بالتصغير كزوال العدل في عير والالف المقصورة  
في علق تصغير علق والالف والنون في سر يحين تصغير سرحان والوزن في شمر تصغير شمر وصيغة الجمع  
في جنيد تصغير جنادل ويستثنى من ذلك المؤنث والجعمي والمركب المزجي وشبهه فعلى وهو باب سكران  
وشبهه الفعل المضارع كتقلب ويشكر فانها تبقى على المنع بعد التصغير لبقاء السبب وقول قبله أو بعده أي سواء



كان شبه المضارع سابقا على التصغير كالمثالين المذكورين أو عارضا فيه كاجيدل تصغيرا جادلا فإنه بعد التصغير على وزن أبيض بخلافه قبله واحترزا بالمضارع عن الماضي فإن مشابهته تزول بالتصغير وقول في الاعجمي الا المرخم أشرت به الى أن تصغير الترخم في الاعجمي يقتضي الصرف نحو بر به وسميع في ابراهيم واسماعيل لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير والحجمة لا تؤثر فيما كان كذلك نبه عليه أبو حيان وقد يكون الاسم منصرفا فاذا صغر منع لحدوث سبب المنع فيه كتوسط مسمى به فإنه مصروف فاذا صغر على توسط أشبه الفعل فممنع وهند ونحوه اذا صغر دخلته التاء فيتعين فيه المنع بعدان كان جائزا

﴿ ص ﴾ مسئلة يصرف لتناسب وضرورة واستثنى الكوفية أفعل من وقوم ذا ألف التانيث قيل ومطلقا في لغة

﴿ ش ﴾ يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة فالاول نحو وجئتك من سبأ نبأ سلا سلا وأخلا لا ودا ولا سوا عا ولا يغوثا ويثوثا ونحوه فالثاني كقوله تبصر خيلي هل ترى من طعان واستثنى الكوفيون أفعل التفضيل فلم يجوزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه انما هو لاجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الاضافة في الضرورة والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصيغة كاحرلا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن واستثنى آخرون ما آخره ألف التانيث فنحو صرفه للضرورة وعلاوه بأنه لا فائدة فيه لانه مستوفى الرفع والنصب والجرو لانه اذا زيد فيه التنوين سقطت الالف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما زيد وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون فيلتقي بساكن فيكسر ويكون محتاجا الى ذلك وزعم قوم ان صرف ما لا ينصرف مطلقا أي في الاختيار لغة لبعض العرب حكاهم الأخفش قال وكان هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا اليه في الشعر فحرت ألسنتهم على ذلك في الكلام

﴿ ص ﴾ ومنع المصروف ثالثا الصحيح يجوز ضرورة ورابعها ان كان علما  
﴿ ش ﴾ في منع المصروف أربعة مذاهب أحدها الجواز مطلقا حتى في الاختيار وعلى ذلك اجده بن يحيى فإنه أنشد

أؤمل أن أعيش وإن يوي \* بأول أو بأهون أو جبار

أو التالي دبار فان أفته \* فؤنس أو عروبة أو شبار

فقيل له هذا موضوع فان وثنا ودبارا مصروفاً وقد ترك صرفهما فقال هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر قال أبو حيان فدل هذا الجواب على اجازته اختيارا والثاني المنع مطلقا حتى في الشعر وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض من الكوفيين قالوا لانه خرج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر فإنه رجوع الى الأصل في الاسماء والثالث وهو الصحيح الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين واختاره ابن مالك وصححه أبو حيان قياسا على عكسه ولو ورد السماع بذلك كثيرا كقوله

فما كان حصن ولا حابس \* يفوقان مرداس في مجمع

والرابع يجوز في العلم خاصة

﴿ ص ﴾ ولا واسطة وزعمها ابن جني في ذى آل والمضاف والتثنية والجمع

﴿ ش ﴾ الاسم اما منصرف أو غيره ولا واسطة بينهما وأثبتها ابن جني في المعرف بال والمضاف قال فإنه لا يسمى منصرفا لعدم تنوينه ولا غير منصرف لعدم السبب قال وكذلك التثنية والجمع على حدهما ليس شيء من ذلك



منصرفا ولا غير منصرف معرفة كان أو نكرة ذكر ذلك في الخصائص وسبقه اليه شيخه أبو علي الفارسي  
 ﴿ص﴾ الثالث ما أضيف لغير الياء مفردا مكبرا من أب وأخ وحم غير مماثل قرء وقرأ وخطأ وقم بلا  
 ميم وذى كصاحب وهن خلا للفرء فبالواو رفعوا والألف نصبوا والياء جرا

﴿ش﴾ الباب الثالث من أبواب النيبات الاسماء الستة المذكورة فانه ترفع بالواو وتنصب بالالف وتجر بالياء  
 بشرط أن تكون مضافة فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة نحو ان له أبأوله أخ وأن تكون إضافة لغير  
 ياء المتكلم فإن المضاف اليها يعرب بحركات مقدرة وأن تكون مفردة أى غير مثناة ولا جموعة لأنها إذا ذلك  
 تعرب اعراب المثنى والجموع وأن تكون مكبرة فإن صغرت أعربت بالحركات نحو أخى زيد ويختص الحم بشرط  
 أن لا يماثل قرء وقرأ وخطأ فانه ان ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو هذا حولك وحولك وحماك ويختص  
 الفم بشرط أن تزال منه الميم فإن لم تزال أعرب بالحركات نحو خولف فم الصائم ويختص ذو بشرط أن يكون بمعنى  
 صاحب فإن كانت للإشارة أو موصولة فانه مبنية وقصر الفراء الاعراب بالحروف على الخمسة الاول ومنع ذلك  
 في هن وتابعة قوم ورد بنقل سيبويه عن العرب أجروه مجزاهوا وهو كناية عما لا يعرف اسمه أو يكره التصريح  
 باسمه والحم أقارب الزوج وقد يطلق على أقارب الزوجة

﴿ص﴾ وهل بها أو بمقدرة أو بما قبلها والحروف اشباع أو منقولة أو لا أو بهما أو بالانقلاب نصبوا وجرا والبقاء  
 رفعوا وفو وذو بمقدرة والباقي بها أو عكسه أو الحروف دلائل أو الرفع بالنقل والنصب بالبدل والجرا بهما أقوال  
 أشهرها الاول وأصحها الثانى

﴿ش﴾ فى اعراب الاسماء الستة مذاهب أحدها وهو المشهور بأن هذه الاحرف نفسها هي الاعراب وانها  
 نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزيادى والزجاجى من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن  
 الاعراب انما جىء به لبيان مقتضى العامل ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغاء ظاهر واف بالدلالة  
 المطالبة ورد بشبوت الواو قبل العامل وبأن الاعراب زائدة على الكلمة فيؤدى الى بقاء فيك وذى مال على حرف  
 واحد وصلا وابتداء وهما معربان وذلك لا يوجد الا شذوذا الثانى وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور  
 البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين انهم معربة بحركات مقدرة فى الحروف  
 وانها أتبع فيها ما قبل الآخر لا آخر فاذا قلت قام أبوك فاصله أبوك فأتبعته حركة الياء لحركة الواو فقبل أبوك ثم  
 استثقلت الضمة على الواو فحذفت واذا قلت رأيت أباك فاصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت ألفا واذا  
 قلت مررت بأبيك فاصله بأبوك ثم أتبعته حركة الياء لحركة الواو فصار بأبوك فاستثقلت الكسرة على الواو  
 فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء واستدل لهذا القول بأن أصل الاعراب أن يكون بحركات ظاهرة  
 أو مقدرة فاذا أمكن التقدير مع وجود النظم لم يعدل عنه المذهب الثالث انها معربة بالحركات التى قبل الحروف  
 والحروف اشباع وعليه المازنى والزجاج ورد بأن الاشباع باب الشعر وبقاء فيك وذى مال على حرف واحد  
 الرابع انها معربة بالحركات التى قبل الحروف وهى منقولة من الحروف وعليه الرضى ورد بأن شرط النقل  
 الوقف وصحة المنقول اليه وسكونه وصحة المنقول منه وبأنه يلزم جعل حرف الاعراب غير آخر مع بقاء الآخر  
 الخامس انها معربة بالحركات التى قبل الحروف وليست منقولة بل هى الحركات التى كانت فيها قبل أن تضاف  
 فثبتت الواو فى الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة والغاء لأجل الفتحة وعليه الاعلم وابن أبى العافية  
 ورد بأن هذه الحروف ان كانت زائدة فهو المذهب الثالث وقد تبين فسادهم وان كانت لامات لزم جعل الاعراب  
 فى العين مع وجود اللام السادس انها معربة من مكائين بالحركات والحروف معا وعليه الكسائى والفراء ورد



بأنه لا نظيره السابع انها معربة بالتغير والانقلاب خالة النصب والجرو بعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجري ورد  
بأنه لا نظيره وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا شيئا وبأن العدم لا يكون علامة الثامن ان فاك وذامال معربان  
بحركات مقدرة في الحروف وان أباك وأخاك وجمالك وهنالك معربة بالحروف وعليه السهيلي والزندى التاسع  
عكسه العاشر ان الحروف دلائل اعراب قاله الأخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والسبكي المعنى انها  
معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب  
حركات من جنسها وقال ابن السراج معناه انها حروف اعراب والاعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل  
اعراب بهذا التقدير وقد عدهذان القول مذهبين قصيرا أحد عشر الثاني عشر انها معربة في الرفع بالنقل وفي  
النصب بالبدل وفي الجر بالنقل والبدل معا فالاصل في جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو الى الخاء والاصل  
في رأيت أخاك رأيت أخوك فابدت الواو ألفا والاصل في مررت بأخيك بأخوك نقلت حركة الواو الى الخاء  
فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن أبي الريع وغيره وهو موافق للذهب الرابع الا في النصب  
﴿ ص ﴾ وليس كذلك من في حكاية النكرة وقضا خلا فالجر هري ونقص هن اعرف وأب وأخ وجم دون  
قصرها وفوق تشديدهن وأب وأخ وجعل أخ كدلو وقع فاءم منقوصا كيد ودم لا يمنع قصرهما وتشديد دم  
مشهور ويضم ويكسر ويثنت مقصورا ومضعفا ويتبع الآخر في الحركات كقامر وعيني امرء وابنم  
على الاشهر فيها وقابلا اضافة سائغ نصبا وكذا اثبات ميمه مضافا وقيل ضرورة والأصح ان وزنها فعل الالف ففعل  
وان لام حم واو وذى ياء وانها المحذوفة

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى زعم الجوهري صاحب الصحاح في كتاب له في النحوي من في حكاية النكرة  
في الوقف معربة بالحروف كالاسماء الستة فانك تقول لمن قال جاءني رجل منور لمن قال رأيت رجلا منا ولمن قال  
مررت برجل مني قال ابن هشام وليس بشي لان هذا ليس باعراب بدليل انه لا يثبت في الوصل ولان وضعها  
وضع الحرف فلا تستحق اعرابا ولان الاعراب انما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه  
الثانية جرت عادة النحاة ان يذكروا لغات هذه الاسماء في هن النقص وهو الاعراب بالحركات وهو فيه أشهر  
من الاعراب بالحروف كحديث فاعضوه بن أبيه ودونها التشديد كقوله \* ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة \*  
وهي وفي أب النقص كقوله

بابه اقتدى عدى في الكرم \* ومن يشابه أبه فما ظلم

والقصر كقوله \* ان أباه وأبا أباه \* والتشديد نحو هذا أبك وأفصحها القصر ثم النقص ثم التشديد  
وفي أخ الثلاثة سمع في القصر مكره أخاك لا بطل \* وحكى أبو زيد جائي أخك وفيه أخو بسكون الخاء بوزن دلو  
قال رجل من طي

ما المرء أخوك ان لم تله وزرا \* عند الكريهة معوانا على النوب

وفي حم النقص والقصر وفي فم عشر لغات النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضما وكسرها فهذه تسع  
لغات والعاشرة اتباع الفاء حركة الميم في الاعراب ومما ورد في القصر \* يا حبذا عينا مليا والفما \*  
وفي التشديد \* ياليتها قد خرجت من فم ويشاركه \* في القصر يد ودم قال

يارب سار بات ما توسدا \* الا ذراع العيس أو كف اليد

غفلت ثم أتت تطلبه \* فاذا هي بعظام ودما

وقال

وفي التضعيف دم قال



أهان دمسك فرغا بعد عزته \* يا عمرو وبغيك اصرا راعلي الحسد

و يشاركه في الاتباع فاء امرء وعينا امرئ وابنم تقول جاء المرء ورأيت المرء ومررت بالمرء باتباع الميم الهمزة وقال تعالى ان امرؤ وهالك ما كان أبوك امرأ سوء لكل امرئ باتباع الراء الهمزة ومثله ابنم وقيل انهما معربان من مكانين فان الحركة في الراء والنون حركة اعراب لا اتباع وفيهما لغة أخرى فتح الراء والنون في الاحوال الثلاثة وفي امرئ ثلاثة ضم الراء على كل حال وفي امرئ فتح الميم مطلقا وبها جاء القرآن وثلاثة كسرهما مطلقا ورابعة ضمها مطلقا وقرئ بهما بين المرء وقلبه الثلاثة يجوز افراد اب واخ وحم وهن من الاضافة لاذو كاسياتي في باب الاضافة وأما فوك فلا يفرد الا ويصير بتلك اللغات وقال الججاج \* خالط من سلمى خياشيم وفا \* فأفرده لفظا حالة النصب فخصه البصريون بالضرورة وجوزوا الاخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في الاختيار تغريجا على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فأبقى المضاف على حاله أي خياشيمها وفاها وأما عكس ذلك وهو ابقاء ميمه حال الاضافة فخصه الفارسي الا في الشعر وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار ففي الحديث لخولف فم الصائم وقال الشاعر \* يصبح ظمآن وفي البحر فقه \* الرابعة الأصح وعليه البصريون ان وزن هذه الاسماء فعل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على أفعال الافوك فوزنه فعل بفتح الفاء وسكون العين وذهب الفراء الى أن وزنها فعل بالفتح والاسكان وفوك فعل بضم الفاء والاسكان وذهب الخليل الى ان وزن ذو فعل بالفتح والاسكان وان أصله ذو فلامها واو على الاول أصله ذوى فلامها ياء وقال ابن كيسان يحتمل الوزنين قال أبو حيان والمخدوف من ذو وهو اللام في قول أهل الاندلس والعين في قول أهل قرطبة قاله والنظار الاول واختلف في حم أيضا هل لامه واو أو ياء على قولين أحدهما الاول كآب وآخ لقولهم في التثنية جوان وقيل انها ياء من الحماية لان اجاء المرأت يجمعونها

\* ص \* الرابع المثني فبالالف والياء ولزوم الالف لغة وعليه لا وتران في ليلة والحق به مفيد كثرة ككرتين وقد ينفي عنه عطف أو تكرار وجمع معني كاخويكم ونحو كلبتي الحداد وحواليها وكلا وكلتا مضافين لمضمر ومطلقا في لغة وليس اثني اللفظ وأصلهما كل خلافا للذكورية بل ألف كلا والتاء عن واو وقيل ياء وألف كلتا تأنيث وقيل الحاق وقيل أصل وقيل تأو هازائدة لا لالحاق وقيل له ولك في ضميرهما وجهان واثنان واثنان وبلاهمزة لغة مفردا ومضافا ومركبا وقيل الاصل اثن وثنايان ومندراوان وما غلب لشرف كابوين أو تذ كير كقمر بن أو خفة كعمر بن وقيل في فرد محض

\* ش \* الباب الرابع من أبواب النيبات المثني وهو ما دل على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه فانه يرفع بالالف وينصب ويجر بالياء نحو قال رجلان ولزوم الالف في الاحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكتانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبني المهجم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزدادة وعذرة ونحوها قوله تعالى ان هذان لساحران وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا وتران في ليلة وأنشد عابها قوله \* تزود منا بين أذناء طعنة \* وقوله \* قد بلغنا في المجد غاياتها \* والحق بالمثني في الاعراب ألفاظ تشبهه وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية منها ما يراد به التكثير فنحو ارجع البصر كرتين لان المعنى كرات اذ البصر لا ينقلب خاسئا وهو خسر من كرتين بل كرات ومثله قولهم سبحان الله وحنانيه وقوله \* ومهمهين قدفين مرتين \* أي مهمه بعد مهمه وهذا النوع يجوز فيه التجريد من الزيادة والمطف كقوله \*

تخذى بناتجب أفنى عرائكها \* خمس وخمس وتأويب وتأويب

وقد ينفي التكرار عن المطف كقوله تعالى صف صفا ودا كاد كأي صفا بعد صف ودا كبعد ذلك ومنها ما هو في المعنى



جمع كقوله تعالى فاصلحو ايمن أخويكم وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكره ومأقبه ابن مالك ونوزع فيهما ما كان كونهما مثنيين حقيقة ومنها ما لا يصلح التجريد فنحن ذلك ما هو اسم جنس كالكلبتين لآلة الحداد وما هو علم كالبحرين والدونكين والحصنين ومنه اثنان واثنان وثنتان في لغة نعيم سواء أفرادنا نحو ومن الابل اثنان أم أضيغان نحو جاء اثنان أم ركبنا نحو فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعثنا منهم اثني عشر نقيباً وقيل انهما ثنيان حقيقة الاصل اثنان ومن ذلك ثنيان لطرفي العقال ومذراوان لطرفي الآلية والقوس وجانبى الرأس وقيل طرفاً كل شيء ومنها ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحوالينا قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر في التجريد \* وأنا أمشي الدالي حواليسكا \* ومثله حوله قال تعالى في التجريد فلما أضأت ما حوله وقال الشاعر في التثنية (١) ومنها ما لا يصلح لعطف مثله عليه وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للاب والام والقميرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر وعمر وهذا النوع سموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاثرف كالمثال الاول قال الله تعالى ورفع أبويه على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث وتارة الاتظم نحو مرج البحرين وما يستوى البصران ومنها ما لا زيادة فيه وهو كلا وكلتا بشرط أن يضافا الى مضمير نحو ما يبلغ عندك السكر أحدهما أو كلاهما وتقول رأيت كليهما وكلتيهما فان أضيفا الى مظهر أجزا بالالف في الاحوال كلها هذه اللغة المشهورة وبعض العرب يجريهما مع الظاهر مجراهما مع المضمير في الاعراب بالحرفين وعزاها القراء الى كنانة وبعضهم يجريهما معهما بالالف مطلقاً وما ذكرناه من انهما بمعنى المثني ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين وعلى هذا الف كلاً منقلبة عن واو وقيل عن ياء ووزنها فعلى كعاو وزن كلتا فعلى كذ كرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي اما واو وهو اختيار ابن جني وأصلها كلوى أو ياء وهو اختيار أبى على وانما قلبت تاء لتأنيثها كيد التأنيث اذا الف تصير تاء في بعض الاحوال فتخرج عن علم التأنيث وذهب بعضهم الى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم كلوى كما يقال في أخت أخوى ورد بان تاء التأنيث لا تقع حشواً ولا بعد ساكن غير ألف وذهب آخرون الى أنها زائدة للدخاق والالف لام الكلمة وعليه الجري وفي قول الالف للدخاق وفي قول أصل وذهب الكوفيون الى أن لفظهما مثني وأصلهما كل بدليل سماع مفرد كلتا في قوله في كلت رجلها سلامي واحدة وأجيب بأنه حذف الالف للضرورة وعلى الاول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى قال تعالى كلتا الجنيتين آتت وقال الشاعر

كلاهما حين جذ الجري بينهما \* قد أقلعا وكلا أنفيهما راي

قال ابن مالك ونذر هذا الاستعمال أى الاعراب كالمثني في متحضر الافراد كقوله

على جردا يقطع ابهرها \* حزام السرج في خيل سراع

ثنى الابهر وهو عرق مجازاً \* تنبيه \* قال ابن مالك هذه الكلمات يدنى الملحقة بالمثني لا تسمى مثناة فان أطلق عليها ذلك فمقتضى اللغة الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع انتهى فأفاد انها يقال لها أسماء ثنية كما يقال اسماء جمع \* ص \* مسئله لا يثنى ولا يجمع غالباً جمع واسمه واسم جنس الا ان أطلق عليه بعضه وجوزها ابن مالك في اسم جمع ومكسر لا مثناه ولا ما لثاني له وكل وبعض ونحو فلان وأفعل من واسم فعل ومحكى من جملة ومختص بالنفي وشرط ومبنى الاذان وثنان واللذان واللتان على الاصح ولا تثنى الكنى وأجمع وجمعاء واخوته خلافاً للكوفية فيهما والمختار جواز المخرج وذى وبه ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد غير مائة وألف وفي مختلفي المعنى نالها يجوز ان اتفق في المعنى الموجب للتسمية وينكر العلم والاجود أن يحكى الانحوجاديين رعايتين وأذرعان

(١) بياض في الاصل مكان الشاهد



ومنع المازني المعدول وما فيه أل قليل يبقى وقيل يعوض ولا يغني غالباً عطف الالف فصل ولو مفرداً أو يؤتى بالحكي  
بذو أو ذو وكذا المزعج أن منع واستغنوا بسيان وضبعان عن سوا آن وضبعانان وحكيان ويستوى في التثنية  
مذكر وغيره ولا تحذف التاء الالف الية وخصية

﴿ ش ﴾ جمعت ما لا يثنى ولا يجمع من الالفاظ جمعا لا تظفر به في غير هذا الكتاب وأنا أشرح على طريقة  
أخرى فأقول للتثنية والجمع شروط أحدها الأفراد فلا يجوز تثنية المثنى والجمع السالم ولا المكسر المتناهي ولا جمع  
ذلك اتفاقاً ولا غيره من جوع التكسير ولا اسم الجمع ولا اسم الجنس إلا أن تجوز به فأطلق على بعضه نحو لبنين  
ومائين أي ضربين منهما ونذكر في الجمع قولهم لقاحان وسوداوان وقوله عند التفرق في الهجاء جالين وفي اسمه  
قوله قوماهما أخوان وجوز أن مالك تثنية اسم الجمع والجمع المكسر فقال مقتضى الدليل أن لا يثنى ما دل على  
جمع لأن الجمع يتضمن التثنية الآن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد فاستغنى عن العطف بالتثنية مالم  
يمنع من ذلك عدم شبه الواحد كما منع في نحو مساجد ومصايح وفي المثنى والمجموع على حده مانع آخر وهو  
استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابين في كلمة واحدة قال ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه  
بالواحد أولى به فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في  
فيتين . يوم التقا الجمعان اه الثاني الاعراب فلا يثنى ولا يجمع المبنى ومنه أسماء الشرط والاستفهام وأسماء  
الافعال وأما نحو ياربذان ولا رجلين فإنه ثني قبل البناء وأما ذان ونان والذنان واللذان فقبل انهما صيغ وضعت  
للمثنى وليست من المثنى الحقيقي ونسب للمحققين وعليه ابن الحاجب وأبو حيان وقيل انهما مشناة حقيقة وانها لما  
ثبتت أعربت وهو رأي ابن مالك وأما الذين فصيفة وضعت للجمع اتفاقاً فلا يجمع الثالث عدم التركيب فلا يثنى  
المركب تركيب اسناد ولا يجمع اتفاقاً نحو تأبط شراً وهو المراد بقولي ومحكى من جملة وأما تركيب المزعج  
كعبلك وسيدي به فالأكثر على منعه أيضاً لعدم السماع ولشبهه بالحكي وجوز الكوفيون تثنية نحو بعلبك  
وجعب واختاره ابن هشام والخضراوي وأبو الحسين ابن أبي الربيع وبعضهم تثنية ما ختم بويه وجمعه وهو  
اختياري قال خطاب في الترشح فان ثبت على من جعل الاعراب في الآخر قلت معدى كربان ومعدى كربين  
وحضر موتان وحضر موتين أو على من أعرب اعراب المتضايقين قلت حضراموت وحضري موت وقال في  
المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو سيديوهان وسيديوهون وذهب بعضهم إلى أنه يحذف بحره فيقال  
سيبان وسيبون ويتوصل إلى تثنية المركب اسناداً بذو أو إلى جمعه بذو وفيقال جاءني ذواتأبط شراً وذو  
تأبط شراً أي صاحب هذا الاسم وأصحاب هذا الاسم وكذا المزعج عند من منع تثنيته وجمعه وأما الاعلام المضافة  
نحو أبي بكر فيستغنى فيها بالتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف اليه وجمعه وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما  
فقول أبو البكرين وآباء البكرين الرابع التكسير فلا يثنى العلم ولا يجمع باقياً على علميته بل إذا أريد تثنيته  
وجمعه قدر تنكيره وكذا لا يثنى الكنايات عن الاعلام نحو فلان وفلانة ولا يجمع لانها لا تقبل التنكير  
والاجود اذا ثني العلم أرجح أن يحلى بالالف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلمية ومقابل الأجود ما حكاها  
في البديع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فيقول زيدان وزيدون قال أبو حيان وهذا القول  
الثاني غريب جداً ألم أقف عليه الالف في هذا الكتاب ويستغنى نحو جاديين اسمي الشهر وعمائتين اسمي جبلين  
وأذرعان وعرفان فان التثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية ولذا لم تدخل عليها الالف واللام ولم تضاف قال

حتى اذا رجب تولى وانقضى \* وجاديان وجاء شهر مقبل

وقال \* لو ان عصر عمائتين ويذبل \* ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو عمرو وجمعه جمع سلامة أو تكسير وقال



أقول جاني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر قال أبو حيان ولا أعلم أحدا وافقه على المنع مع قول العرب  
العمران فإذا نفي على سبيل التغليب فتح اتفاق اللفظ والمعنى أولى وإذا نفي ما فيه ال كالرجل فقل تبقى فيه ال وقيل  
تحذف ويعوض منها مثلها حكاهما وتبعه أبو حيان من غير ترجيح ومما لا يشي لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد  
واخوته خلافا للكوفيين الخامس اتفاق اللفظ فلا يشي ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا تأتي له في الوجود  
كشمس وقر والثر يا إذا قدمت الحقيقة وهل يشترط اتفاق المعنى فيه أقوال أحدها نعم وعليه أكثر المتأخرين  
فنعم وتنبيه المشترك والمجاز وجمعهما وحلوا المعرى في قوله

جاد بالعين حين أعمى هوا \* معينه فأنشى بلاعينين

والثاني لا وصححه ابن مالك تبعه الأبي بكر بن الأنباري قياسا على العطف ولوروده في قوله تعالى وإله آبائكم  
إبراهيم واسماعيل واسحق وقوله صلى الله عليه وسلم الأبدى ثلاثة فيد الله العليا ويد المعطى ويد السائل السفلى  
وقول العرب القلم أحد اللسانين وخفة الظهر أحد اليسارين والغربة أحد السبائب واللبن أحد اللحامين والجمية  
أحد الموتين ونحو ذلك والثالث وعليه ابن عصفور والجواز أن اتفاق المعنى الموجب للتسمية نحو الأجران  
للذهب والزعفران والأفانج السادس أن لا يستغنى عن تثنية وجمع بتثنية غيره وجمعه فلا يشي بعض الاستغناء  
عنه بتثنية جزء ولا سواء للاستغناء عنه بسيان تثنية سى ولا ضبعان اسم المذكر للاستغناء عنه بتثنية ضبع اسم  
المؤنث على أنه حكى سوا آن وضبعانان ولا تشي ولا يجمع أسماء العدد خلافا للأنفوش غير مائة ألف للاستغناء  
عنها إذ يغنى عن تثنية ثلاثة ستة وعن تثنية خمس عشرة وعن تثنية عشرة عشرون وعن جمعها تسعة وخمسة  
عشر وثلاثون والممكن لفظ يغنى عن تثنية مائة وألف وجمعها مائتا وجمعا واستدل الأخفش على ما أجاز به قوله  
\* لها عند عال فوق سبعين دائم \* وأجيب بأنه ضرورة ولا يشي أجمع وجمعاء على رأى البصريين للاستغناء  
عنه ما بكل تركنا ولم يجمع يسار استغناء عنها بجمع شمال قاله ابن جني في كتاب التمام السابع أن يكون فيه  
فائدة فلا يشي كل ولا يجمع لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصة بالنفي كاحد وعرب لا فادتها  
العموم وكذا الشرط وإن كان معر بالافادته ذلك الثاني أن لا يشبه الفعل فلا يشي ولا يجمع أفعل من لانه جار  
محركي التعجب ولا قائم من أقام زيد كما سيأتي في أوائل المبتدا لانه شبه بالفعل وبقي في المتن مسئلتان أحدهما  
أصل التثنية والجمع العطف وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع اليه لان الرجوع الى أصل مرفوض  
ممنوع الا في ضرورة كقوله \* ليت وليث في محل ضحك \* وهو في الجمع أفج منه في التثنية لكثرة ألفاظه  
ويسوغه في الاختيار فصل ظاهر نحو ميرت بزبد الكريم وزبد البصيل أو مقدر كقول الجاحج وقد نعي له ابنه  
وأخوه أنا لله محمد ومحمد في يوم واحد محمد ابني ومحمد أخى الثانية يستوى في التثنية المذكر والمؤنث فلا تحذف  
تاء التأنيث مما هي فيه الامن آية وخصية فانهم قالوا أليان وخصيان وكان القياس أليتين وخصيتين لكنه سمع  
في المفرد آلى وخصى فأجروا التثنية عليه ايثار التخفيف مع عدم الالباس وقد صرح ابن مالك بأنه مما استغنى  
عن تثنيته بتثنية غيره

ص لا يتغير لكن تقلب ألف مقصور فوق ثلاثي أو يائي أو مقلوقة عن ألف اذن ياء وغيره واو وقيل الا في  
ثلاثي واوى مكسور الأول أو مضموم وفي الاصلية والمجهولة ثالثا الأصح ان أميلت ياء والاواو رابعها ان  
أميلت أو صارت ياء في حال قلب همز بدل من ألف التأنيث واو أولى في الملحقة وتركه في المبدل من أصل  
خلافا للجزولي وورد تصحيح بدله من ألف وقلبها والتي من أصل ياء والأصلية واوا وحذف زائدة خامسة  
وألف وهمز قاصعاء ولا يقاس على الأصح وقيل مذكرا وان وثنايان لعدم الافراد ولا ترد فاء ثلاثي وعينه ولا مهان



عوض الوصل والافاعاد في اضافة لاغيره على الاجود ويقال أبان وأخان وبيديان ودميان ودموان وفيان  
وفوان بقله ويجوز في ذات ذاتا وذوانا

ش ) اذ اتنى الاسم لحقه العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحا نحو زيد أم معتلا جاريا محراء وهو ما آخره  
ياء أو واو ساكن ما قبلهما شددتان أو مخففتان نحو مرمى ومعزق ووطي ودلو أم منتوصا نحو شج أم مهموزا  
غير مدود ونحو رشأ وما وضوء ونبي أم مدوداهمزة أصلية نحو قراء ووضاء فجميع ذلك تلحقه الألف والياء  
بلا تغيير الا فتح ما قبل العلامة ورياء المنقوص وأما المنقوص وفتح قلب ألفه ياءان كانت زائدة على ثلاثة كلمي  
ومعطي ومستدعي أو ثلاثة بدلا عن ياء كرحي أو أصلية أو مجهولة أو أميلت كبلي ونقي علمين أي مقلوبة عن ألف  
أذن علم فيقال في التثنية ملهيان ومعطيان ومستدعيان ورحيان ومليان وميتان وأذنان وما عدا ذلك تغلب  
وارا وهي الثالثة المبدلة من واو كعصى وعصوان والأصلية غير المائلة كاذاء علماراذوان والمجهولة غير المائلة  
كداد وهو اللهو فانه استعمل منقوصا كحديث است من الددولا الدمى ومما بالنون نحو دودن وبالذال  
ددومة صوراد فلابد يرى هل ألفه عن ياء أو واو لان الألف في الثلاثي لا بد أن يكون عن أحدهما وذهب  
بعض النحويين إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطاوعة أم لم تلحق قال ابن مالك ومفهوم قول  
سيبويه عاضده هذا الرأي يذهب آخر إلى أنهم بالواو مطلقا وذهب الأخفش إلى أنهم ان أميلة أو انقلبتا إلى  
الياء في حال تحولدي وإلى قلبت ياء والاقبلت واو فهذه أربعة أقوال حكاه أبو حيان وذهب الكسائي إلى أن  
تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء اذا كان أول الكلمة مكسورا كرسورا كبريا ورضى أو مضموما كضحي  
وعلا وأما المدود فان كانت همزة مبدلة من ألف التانيث نحو جراء قلبت واو ونحو جرا وان ووردت تصحيفا  
وقلبا ياء حكى أبو حاتم جرا آن وحكى غيره جريان فقياس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم وان كانت  
ملحقة نحو علياء وحرباء جاز فيها القلب واو وهو الأولى والتصحيح نحو عليا وان وعليان كانت  
مبدلة من أصل نحو كساء ورداء جاز فيها الوجهان والتصحيح أولى نحو كسا آن وكسا وان هذا مذهب الجمهور  
وسوى الجزولي ينها بين التي قبلها في أن الأولى اقرارا للمزج وورد في هذه القلب ياء حكى كسايا فقياسه  
الكسائي وخالفه غيره منهم ابن مالك وان كانت أصلية فتقدم انها تصحح وقد ورد قلبها واو اسمع قرا وان  
ووضاوان في تثنية قراء ووضاء فقياسه الفارسي وخطأ النحاة وورد أيضا حذف الزائدة وهي خامسة سمع  
جوزلان في جوزلا وحذف الألف والهمزة مما طال من المدود سمع قاصصان وعاشوران وخنفسان  
وقرفسان وباقلان في قاصصاء وعاشوراء وخنفساء وقرصاء وباقلاء فقياس الكوفيون على ذلك في المسئتين  
ومنعه غيرهم لقلة الوارد منه فقولي ولا يقاس على الأسح عائد إلى ست مسائل تصحح المبدلة وما بعده وقد  
صحح العرب مذرو بن وثابيين وكان القياس مذريين وثنايين أو ثنائيين لان الألف الأولى رابعة والثاني مثل  
كساء الا أن الكلمتين بنيتا على التثنية ولم يستعمل فيهما الا فراد كما تقدم فصحتا ولا يرد في التثنية ما حذف من  
هاء وعين ولا م ان عوض منه هو الوصل فيقال في اسم ايمان وان لم يعرض منه فان ردت في الاضافة ترد هئا  
والافلا هذاهو الأجود في الأول المنقوص زاب وأخ رحم فيقال قاضيان وأبوان وأخوان وجوان ومن  
الثاني هن ويدودم وفم وسنة وحرف فيقال هنان وريدان ودمان وفان وستان وحران وشذ في الاول أبان وأخان  
وفي الثاني هنوان وريديان ودميسان ودموان وفيان وفوان وقيل ليس بشاذ وانما أبان وأخان على لغة التزام  
النقص في الافراد والاضافة وريديان وما بعده على لغة القصر فيها قال أبو حيان وأما ذومال فيقال فيها ذومال  
فان قلنا المحذوف من ذومال لم تردأ والعين فكذلك لان الوارالموجوده هي اللام وأما ذات فتقالوا في تثنيها



ذاتنا على اللفظ بل ارددها القياس كما نرى ذوا على لفظه قال \* يادار سلمى بين ذواتي العوج \* وذواتنا على الاصل  
 بدلام الكلمة وهي الياء ألفا تصرل السين وهي الواو قبلها وهو الكثير في الاستعمال قال تعالى ذواتنا أفنان  
 \* ص \* الخامس جمع المذكر السالم في الواو والياء ان كان لعاقل أو شبهه خاليا من تاء التأنيث علما أو مصفرا  
 أو صفة تقبل التاء ان قصدوا فعل تفضيل وجرز الكوفية في ذى التاء وصفة لا يقبلها وحكمه كالثنائية  
 لكن يحذف آخر المنقوص ويضم ويكسر والمقصود يقع وقيل كمنقوص وقيل ان كان أعجميا  
 أو ذا ألف زائدة

\* ش \* الباب الخامس \* من أبواب النيبات جمع المذكر السالم فانه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء  
 ثم هـ اذا الجمع موافق للثنائية في شروطها كما تقدم ويزيد بشرط أحدها أن يكون لعاقل كالزبد بن  
 أو مشبه به نحو رأيته - لم لي عاجدين . قالتا أتينا طائعين جمع صفة الكواكب والسماء والارض لما أثبت  
 لها ما هو من شأن العقلاء من السجود والخطاب فان خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشق علم كلب  
 وسابق صفة فرس الثاني أن يكون خاليا من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلا كاجد وعمر أم وضع لمؤنث  
 ثم سمي به مذكر قال أبو حيان ولو سميت رجلا زينا وسلمى جمع بالواو والنون باعتبار اسمها الآن  
 فان لم يخل منها لم يجمع بها . كاخت وطلحة ومسلمات أعلام رجال قاله أبو حيان ولذلك عبر بتاء التأنيث دون  
 هاءه ليشمل ما ذكر ثم العلة لما ذكرناه لا يخلو إما أن تحذف له التاء أم لا ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين  
 متضادتين وعلى الاول اخلال لانهما حرف معنى فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة لان العلمية تسجل الاسم  
 وتخصره من أن يزداد فيه أو ينقص وخالف الكوفيون في هذا الشرط فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون  
 مطلقا فقالوا في طلحة وحمزة وهيرة وطلحون وجزون وهبيرون واجتبعوا بالسماع والقياس اما السماع فهو لهم  
 في علانية للرجل المشهور علانون وفي ربيعة لا تعدل القائمة بعون وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع  
 تكسير وان أدى أيضا الى حذف التاء قال

\* وعقبة الأعمى في الشهر الأصم \* . وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب  
 تأنيثه التاء المحذوفة ولا تأنيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه تكسيرا غير مسلم لانه لم يرد منه سوى هذا البيت  
 فلا يقاس عليه مع امكان تأويله بجعل الاعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم الشرط الثالث أن يكون علما  
 كزبد وعمر أو مصفرا وان لم يكن علما كرجيل وغليم وأحمر وسكيران أو صفة تقبل تاء التأنيث ان قصد  
 معناه كضارب ومؤمن وأرمل فلا يجمع هذا الجمع مالم يس واحدا من الثلاثة كرجل وفتى وغلالم ولا صفة  
 لا تقبل تاء التأنيث كاحمر وسكيران وعانس وجرج وصبور وقيل ولا صفة تقبلها لالمعنى التأنيث كاول  
 ومولة وفرق وفرقة فان التاء في نحو ذلك للبالغة لا للتأنيث قال أبو حيان نعم بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع  
 كذلك بلا خلاف وهو ما كان خاصا بالمدرك كخصى وأفعل التفضيل المعروف باللام والمضاف الى نكرة نحو  
 الافضلون وأفضلاؤني فلان فان تأنيثه بالالف وجوز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله

منا الذي هو مان طر شارب \* والعانسون ومنا المرد والشيب

وقوله فاوجدت نساء بني نزار \* حلائل أسودين وأجرينا

وذلك عند البصريين من النادر الذي لا يقاس عليه قال صاحب الافصح عادة الكوفيين اذا سمعوا لفظا في  
 شعر أو نادر كلام جملاوه بابا أو فصلا وليس بالجيد قال الأصحاب وانما اقرق الصفتان لان القابلة للتاء شبيهة بالفعل  
 فانه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت وتعري منها عند التذكير نحو قام وانما يجمع هذا الجمع ما شبه الفعل



الحاقابه في أنه اذا وصف به المذكور العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو كقوا او يقومون ولذا لم يجمع الاسم الجماد وانما جمع الافضل لا التزام التعريف فيه وهو فرع التنكير فأشبه الفعل في الفرعية فحمل عليه وهذه العلة نفسها جمع الجماد اذا كان عالما لان تعريف العلمية فرع فأشبه الفعل والتنكير أصل فلم يشبه وانما جمع المصغرون مكبره لتعذر تكسيره لانه يؤدي الى حذف حرف التصغير فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله وأما اشتراط خلوه من التركيب فهو شرط مطلق للجمع لا لهذا بخصوصه بل وللتنقية أيضا وقد تقدم بيانه هناك ثم اذا جمع الاسم فحكمه كما اذاثنى من لحوق العلامة من غير تغيير ان كان صحيحا أو متلا جارا مجرا أو مهموزا أو ممدودا همزة أصل كزيدون وطيون وقراون ونيثون وقلب الهمزة المبدلة من ألف التانيث نحو جراون في جراء علم مذكر ويستثنى شيان المنقوص والمقصور فانهما يحذف آخرهما هو الياء والألف لالتقاءهما كناع الواو والياء ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبة للحرف ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو وأنتم الأعلون . وانهم عند نال المصطفين وجوز الكوفيون اجراءه كالمنقوص فضموا ما قبل الواو وكسر وما قبل الياء جلاله على السالم وحكاة ابن ولادغة عن بعض العرب قال أبو حيان وكانهم نقلوا اليها الحركة المقدرة على حرف الاعراب وهذا النقل عن الكوفيين مطلقا هو الذي حكاه عنهم الاصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلا وهو اجراء ذلك في الاعمى كوسى وما فيه ألف زائدة كارطى وحبل على عصى مذكر بخلاف ما ألفه عن أصل وقد حكيت القولين معا

﴿ص﴾ وألحق به سماعا كنحن الوارثون وعشرون الى تسعين وأهلون وأرضون وعالمون وقيل جمع وقيل مبنى على الفتح وبنون وأبون وأخون وهنون وذوو وألحق ثعلب ذون وابن مالك حون قياسا وأولوا وسنون وكل ثلاثي لم يكسر وعوض من لامة قال أبو حيان أوفائه الهاء وكسر الفاء كسورة ومفتوحة أشهر من ضمها وشاعا في المضمومة وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منونا أولا ويلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها وهي لغة في المثني والجمع وأجاز ابن مالك الاول في عشرين وقد يقال شياطون

﴿ش﴾ ألحق بالجمع في اعرابه ألفاظ ليست على شرطه سمعت فاقصر فيها على ما ورد في السماع ولم يعمد منها صفات للباري تعالى وهي قوله نحن الوارثون . والقادرون . والماهدون . وإنا لموسعون فلا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكميون لان اطلاق الاسماء عليه توقيفي ومنها عشرون والعقود بعده الى تسعين وهي أسماء مفردة وزعم بعضهم انها جوع ورد بأنها خاصة بمقدار معين ولا يعمد لذلك في الجوع ذكره ابن مالك وبأنه لو كان عشرون جمع عشرة وثلاثون جمع ثلاثة لزم اطلاق الثاني على تسعة وأن لا يطلق الاول الا على ثلاثين لان أقل الجمع ثلاثة ذكره الرضى ومنها أهلون وهو جمع أهل وأهل ليس بعلم ولا صفة الا أنه أجرى مجرى مستحق لانه يستعمل بمعنى في قولهم هو أهل لذا قال تعالى شغلنا أموالنا وأهلونا . ما نطعمون أهليكم ومنها أرضون بفتح الراء جمع أرض بسكونها وهو مؤنثه واسم جنس لا يعقل فغانه أربعة عشر وط قال الشاعر

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بني \* هدا خطيب فوق أعواد منبر

وقال وأية بلدة إلا آتينا \* من الارضين تعلمه نذار

ومنها عالمون وهي اسم جمع لا جمع لان العالم علم لاسوى الله والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شأن الجمع أن يكون أقل دلالة من مفردة ولذلك أبي سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين والبادين والأعراب خاص بالبادين وذهب قوم الى أنه جمع عالم قيل انه جمع عالم مراد به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مراد به



العموم للعقلاء وغيرهم وعليها فوجه شدوذه ان عالما اسم جنس لاعلم وقيل ان عالمون مبني على قم النون لامعرب  
لانه لم يقع الاملازم الياء و ر د بقوله

تنصفه البرية وهو سام \* وتلقى العالمون له عيالا

ومنها بنون وأبون وأخون وهنون وذو ووجه شدوذه انها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل في حم  
جون لم يمتنع لسكن لا أعلم أنه سمع وقال أبو حيان ينبغي أن يمتنع لان القياس ياباه وجمع أب واخوته كذلك  
شاذ فلا يقاس عليه وعن ثعلب أنه يقال في قم فون وفين قال أبو حيان وهو في غاية الغرابة ثم ان ذو وأجريت  
على حد التثنية من رد الفاء الى حركتها الاصلية حذرا من الاستتال وأما الباقي فخالف التثنية حيث حذفت  
لاماتها ولم ترد لالتقاءها ساكنة مع حرف الاعراب وكذا ابن حيث حذفت همزة المعوض من اللام لرد اللام فيه ثم  
حذفها لما ذكر وعادت فتحة الباء التي هي الاصل ومنها أو لو وهو وصف لا واحد له من لفظه قال تعالى ولا  
يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربى ومنها سنون ووجه شدوذه كأرضين وبابه كل ثلاثي  
حذفت لامه وعوض عنها ياء التانيث ولم يجمع جمع تكسير كسبه وثبني بخلاف ال باعي وثلاثي لم يحذف منه شيء  
كثرة أو حذف منه غير اللام نعم الحق أبو حيان بذلك ما حذف فاؤه وعوض منها اللام كعده فانه يقال عدون  
وبخلاف ما لم يعوض من لامه شيء كيدودم أو عوض منها همزة الوصل كاسم وابن أو التاء لا الهاء كاخت وبنت  
أو كسر كشفة وشاة فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجع ثم اذا جمع الثلاثي المستوفي الشرط فان كانت فاؤه  
مكسورة سلمت غالبا ككائة وميين وعضة وعضين وربة وريين وعزة وعزين وقد تضم بقلة حكى الصنعاني  
عزين بالضم وان كانت مفتوحة كسرت كسنة وسنين وقد تضم حكى ابن مالك سنون بالفتح وان كانت  
مضمومة جاز الضم والكسر كسنة وكرة وقلة ثم اعراب هذا النوع اعراب الجمع لغة الحجاز وعليها قيس وأما بعض  
بنى تميم وبنى عامر فيجعل الاعراب في النون ويلزم الياء قال \* أرى من السنين أخذت منى \* ثم الاولون  
يتركونه بلاتنوين والآخرون ينونونه فيقولون في المنكر أقت عنده سنيبا بالتنوين قال

\* متى تيج هبوا من سنين ملحمة \*

وقال ألم تسق الحجيج سلى معدا \* سنيبا ما تعد لنا حسابا

قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسنا لانها ليست جموعا فكان لماحق في  
الاعراب بالحركات كسنين وأباه أبو حيان قال لان اعرابها اعراب الجمع على جهة الشذوذ فلانضم اليه شدوذا  
آخر ومن الهـ رب من تلزمه الواو وفتح النون ومن العرب من تلزمه الواو وتعر به على النون كزيتون قال  
في البسيط وهو بعيد من جهة القياس ومن العرب من يجعل الاعراب في المثني والجمع على النون أجرى له مجرى  
المفرد حكى الشيباني هذان خليلان وعليه خرج \* لا يزالون ضاربين القباب \* وقد يقال شياطون تشبها  
لزيادة الكسر فيه بز يادق الجمع السالم فنقل من الاعراب بالحركات الى الاعراب بالحروف قال أبو حيان  
وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهم وهو شبههم بمعاش ومصائب ومن هذا قراءة  
الحسن وما تنزلت به الشياطون

\* (ص) \* وليس الاعراب في المثني والجمع بمقدرة قبلها أو فيها أو دلائل أو بالبقاء والانقلاب خلافا لراعيها  
\* (ش) \* الجمهور من المتأخرين منهم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي على أن  
اعراب المثني والجمع بالحروف المذكورة وقيل بحركات مقدرة فيما قبلها وهي الدال من الزيدان والزبدون  
والزيد بن مثلا وهو رأى الاخفش و ر د بأنه تقدير فيما في غير الآخر والاعراب لا يكون الا آخر أو بأنه لم يكن



يحتاج الى تغييرها كما لم يحتاج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل ياء المتكلم وقيل بحركات مقدرة في الالف والواو والياء وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الاعلم والسهيلي كالمقصور ونحوه ورده ابن مالك بلزوم ظهور النسب في الياء بلزوم تشبيه المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بانهم لما جعلوا حالة النسب على حالة الجر أجروا الحكم على الياء حكما واحدا فكما قدروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثاني بأن الموجب للقلب الفرق وان كان القياس ما ذكر ولذلك لاحظ من العرب من يجري المثني بالالف، طلقا وقيل الحروف دلائل اعراب بمعنى انك اذا رأيت ايتافا كانك رأيت الاعراب وبه فسر أبو علي مذهب الأخفش وقيل الاعراب ببقاء الالف والواو رفعا وانقلا لانهما نصبوا جرا وعليه الجري والمآزى وابن عصفور وهذا بناء على أن الاعراب معنوي لا لفظي قال ابن عصفور كان الأصل قبل دخول العامل زيدان وزيدون كائنان وثلاثون فلما دخل العامل لم يحدث شيئا وكان ترك العلامة مقوم مقام العلامة فلما دخل عليها عامل النسب والجر قلب الالف والواو ياء فكان التغيير والانتقال وعدمه هو الاعراب ولا اعراب ظاهر ولا مقدر ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظر اذ ليس في العربات ما ترك العلامة له علامة وأجاب أبو حيان بأن الأسماء الستة كذلك عند الجري وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم أوجد

بوص وتليهما نون تكسر في المثني وقد تضم مع الالف وتفتح في الجمع والعكس لغة وقيل ضرورة في الجمع وقيل يختص بالياء فيهما والمختار وفاقا لابن مالك انها لرفع توهم الاضافة أو الافراد لا عوض من حركة أو تنوين أو هما مطلقا وأن كانا لا فاحدهما والافغير عوض أو فارقة بين رفع المثني ونسب المفرد وحمل الباقي ولا هي التنوين خلافا لراعيها وتسقط الاضافة ولو تقدير او شبهها وتقدير صلة وخصه المبرد بالذا والتا وغيره ضرورة وجوز الكسائي في النثر وزعم الأخفش في ضاربك للطافة الضمير وتشدد في موصول وإشارة مطلقا على الأرجح

بش زيد بعد الالف والياء في المثني وبعد الواو والياء في الجمع نون واختلف في أنها زيدت لما ذاعلى مذاهب أحدها وهو رأى ابن مالك انها لرفع توهم الاضافة في نحو رأيت بنين كراما ونصرين باغين والافراد في الإشارة والمقصور والمنقوص نحو هذان الخوزلان ومررت بالمهتدين فلول النون لا التيس حال الاضافة بعدمها والمفرد بالمثني فيما ذكر الثاني انها عوض من حركة المفرد ونسبه أبو حيان للزجاج ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها فلا حاجة الى التعويض بالنون قال أبو حيان وهذا بناء على رأيه أن الحروف اعراب الثالث انها عوض من تنوين المفرد وعليه ابن كيسان وجهه بأن الحركة عوض منها الحرف ولم يعوض من التنوين شيء فكانت النون عوضا عنه ولذلك حذفت في الاضافة كما يحذف التنوين ورد بثبوتها مع الالف واللام وفيها التنوين فيه نحو يازيدان ولا رجلين فيها وغير المنصرف اذاثنى وبأن التنوين انما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على اصله وبين المشابه للفعل ولا حاجة اليه هنا لان التثنية والجمع ابعد عن الفعل فلم يحتاج الى فارق وانما حذفت في الاضافة لانها زيادة والمضاف اليه زيادة في المضاف فكرر هو ازيدتين في آخر الاسم الرابع انها عوض من الحركة والتنوين معا وعليه ابن ولاد وأبو علي وابن طاهر والجزولي ورد بما سبق في المذهبين قبله وبشوتها في الوقف والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف الخامس انها عوض من الحركة والتنوين فيما وجد في مفردة ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرد كثنى ما لا ينصرف ومن التنوين فقط فيما لا حركة في مفردة كعصا وقاض وغير عوض فيما خلا عنهما كثنى حبل وهذا الذي وعليه ابن جني السادس انها فارقة بين رفع المثني ونسب المفرد لانك اذا قلت زيدا يلبس بالمفرد المنصوب حال الوقف ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك وعليه الفراء



السابع انها التنوين نفسه لان الأصل بعد تحقق العلامة للتننية والجمع أن ينقل اليه الحركة والتنوين فامتنعت الحركة للاعلال ولم يمتنع التنوين ولكنه لم يحركه لاجل الساكنين فثبت نونا نقله ابن هشام الخضر اوى وأبو حيان قال ولا يردانه لاتنوين في تننية ما لا ينصرف والمبنى لأننا نقول للمثنى زال شبه الفعل والحرف فرجعا الى الأصل فماد التنوين ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى والفتح في الجمع وإنما حرك لاتقاء الساكنين وخولف بينهما للفرق وخص كل بما فيه لحنقة المثنى وثقل الكسر وثقل الجمع وخفة الفتح فعودل بينهما وورد العكس وهو فتحهما مع المثنى وكسرهما مع الجمع فقل هو لغة وقيل فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة وقيل ذلك خاص بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع وعليه أبو حيان ومن أمثلة ذلك قوله

\* على أحوذ بين استغلت عشية \* وقوله

أعرف منها الأنف والعينانا \* ومنخرين أشبا طييانا

وقوله \* وأنكرنا زعائف آخرين \* وقوله \* وقد جاوزت حد الأربعين \* وقوله \* الا الخلائف من بعد البنيين \* قال ابن جني ومن العرب من يضم النون في المثنى وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه وقال الشيباني ضم نون التننية لغة قال أبو حيان يعني مع الالف لامع الياء لانها شبت بالالف غضبان وعذبان أنشد المطرزي في اليواقيت

يا أبتا أرقى القعدان \* فالنوم لا تطعمه العينان

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تننية اسم الإشارة والموصول عوضا من الحرف المحذوف منهما وهو الالف في الإشارة والياء في الموصول اذا كان حتهما الاثبات كألف المقصور وياء المنقوص ثم مذهب البصريين اختصاص التشديد كآلة الرفع ومذهب الكوفيين وصححه ابن مالك جوازه مع الالف والياء وقد قرئ بالتشديد قوله تعالى فذائك برهانا والذان بأثيانها إحدى ابنتي هاتين وأرنا الذين ونحذف هذه النون للاضافة اما ظاهرة نحو بل يدها والمقيمي الصلاة غير محلى الصيد أو مقدرة كقوله

ها خطنا إما أسار ومنه \* وامادم والموت بالحر أجدر

ولشبه الاضافة ذكره أبو حيان ومثله بئنا عشر واثنى عشرة ونحو لا غلامى لك ولبيك وسعديك ودوايك وهذا ذبك على أن الكاف فيها حرف خطاب لا ضمير وهو رأي الاعلم ولتقصير الصلاة وسواء عند سيويه والفراء صلة الالف واللام ومائى أو جمع من الموصول كقوله

خليلى ما أن أتما الصادقاهوى \* اذا خفتما فيه عذولا وواشيا

وقوله أنبى كليب ان عمى اللذا \* قتلا الملوك وفككا الاغلا

وقوله \* هما اللتان ولدت نيم \* قال الفراء صارت العلة عوضا عن النون وهم يحذفون مما طال في كلامهم وذهب المبرد الى أن ذلك خاص بالذان واللتان بطول الاسم ولانه لم يحفظ حذف النون في صلة الالف واللام من لسان العرب في المثنى والبيت المصدر به يحتمل أن يكون المحذف فيه للاضافة قال أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثنى على الجمع جلى قال الحافظ \* وعمورة العشرة لا \* وقال \* وخير الطالبي الشره الغشوم \* بنصب عمورة والشره وخرج عليه والمقيمي الصلاة بالنصب ومثل ابن مالك حذفها من جمع الذى بقوله

ان الذى حانت بفتح دماؤهم \* هم القوم كل القوم يأم خالد

أى الذين وقد ح فيه بلحتمال انه أراد بالذى الجمع على حذف قوله تعالى كثل الذى استوفى الى أن قال بنورهم وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله

أقول لصاحبي لمابدالى \* معالم منهما وهما نجيا



أى نبيان وقوله \* لو كنتم منجدي حين استعنتكم \* وجوزة الكسائي في السعة فيجوز عنده قام الزيد بغير  
نون قال أبو حيان ويشهد له ما سمع يصفك ثنتا ويصفى مايتا أى ثنتان ومايتان قال وينبغى أن يقيد مذهب به بأن  
لا يؤدى الى الالباس في المفرد كما في هذان وهاتان وفيما تخرج على رأى الكسائي في الجمع قراءة غير مجزى الله  
ولذا نفى العذاب بالنصب وذهب الاخفش وهشام الى أنها تحذف للطافة الضمير في نحو ضاربك وانه منصوب  
المحل لان موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الاضافة وهى غير محققة اذ لا دليل عليها الا حذف  
النون وحذفها سبب آخر غير الاضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا والذي قاله سيويه  
والحقون أنه في محل جر بالاضافة

﴿ص﴾ وما سمى به من مثني وجمع على حاله كالبحرين وعليين وقد يجرى المثني كسلمان والجمع كفلسطين  
أو هارون أو يلزم الواو وقع النون مالم يجاوزا سبعة

﴿ش﴾ اذا سمى بالمثني والجمع فهو باق على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالالف والواو والياء  
كالبحرين أصله ثنية بحر ثم جعل علما لبلد يعود نكتين وكتابين علم موضع وعليين أصله جمع على ثم سمي  
به أعلى الجنة قال تعالى لفي عليين وما أدراك ما عليون وكذا صريفون وصفون ونصيبون وقنبرون ويبرون  
ودارون وفلسطين كلها اعلام اما كن منقولة من الجمع فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء قال زيد بن عدى  
تركنا أبا بكر بنو بصره \* بصغين مخضوب الجيوب من الدم

وفي الحديث شهدت صغين وبشت صغون هذه اللغة الفصحى فيهما وفي المثني لغة أخرى وهى اجراؤه كعمران  
وسلمان في التزام الألف واعرابه على النون اعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لغات أخرى أحدها أن يجعل كفلسطين  
في التزام الياء وجعل الأعراب في النون مصر وفا الثانية ان يجعل كهرون في التزام الواو وجعل الأعراب  
على النون غير مصر وف للعلمية وشبه الجملة الثالثة التزام الواو وقع النون مطلقا وجعل المثني كسلمان  
والجمع كفلسطين أو هرون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف فان جاوزا هالم يعربا بالحركات

﴿ص﴾ مسألة قد يوضع كل من المفرد والمثني والجمع موضع الآخر وقاسه الكوفيون وابن مالك بلاليس  
والجمهور والجمع في نحو رؤس الكهشيين بشرط اضافته الى مثني لفظا أو نية فان فرق متضمنهما فخلافا

﴿ش﴾ الأصل في كلام العرب دلالة كل لفظ على ما وضع له فيدل المفرد على المفرد والمثني على اثنين والجمع على  
جمع وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان مسموع ومقبس فالأول ما لبس جزأما أضيف اليه سمع وضع  
رحلهما يري في اثنين وديناركم مختلفة أى دنائيركم وعيناه حسنة أى حسنتان وقال امرئ القيس \* بها العينان  
تهل \* أى تهلان \* وقال الآخر

إذا ذكرت عيني الزمان الذى مضى \* بصعراء فليح ظللتا تكفان

أى عيناى وقال \* كلاوا في بعض بطنكم تمنوا \* أى بطونكم وقال \* لأطعمت العراق وراقديه \*  
أى رافده لان العراق ليس له الا رافدا واحدا ومنه لبسك واخوته فانه لفظ مثني وضع موضع الجمع قالوا شابت مغارقه  
وليس له الا فرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الحواجب والوجنات والمراقق وعظيمة الأوراك فكل هذا  
مسموع لا يقاس عليه وقاسه الكوفيون وابن مالك اذا أمن اللبس وهو ماش على قاعدة الكوفيين من  
القياس على الشاذ والنادر قال أبو حيان ولو قيس شئ من هذا لالتبست الدلالات أو اختلطت الموضوعات  
والثاني ما أضيف الى متضمنه وهو مثني لفظا نحو قطعت رؤس لكهشيين أى رأسيهما أو معنى نحو \* كفا غرى  
الافواه عند عرين \* أى كآسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما فان مثل ذلك يرد فيه الجمع والأفراد



والثنية فن الأول قوله تعالى فقد صفت قلوبكم وقرأ ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا أيماهما ومن الأفراد قراءة الحسن بدت لهما سوأتها ومن الثنية قراءة الجمهور سوأتها فطر دابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضا لفهم المعنى وخص الجمهور بالقياس بالجمع وقصروا الأفراد على ما ورد وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنتين مع فهم المعنى ولذلك شرط أن لا يكون لكل واحد من المضاف إليه الاثنى واحد لانه ان كان له أكثر النبس فلا يجوز في قطعت اذنى الزيد بن الأتيان بالجمع ولا الأفراد للالبأس ومن أمثلة ذلك

\* حمامة بطن الواديين ترعى \* أى بطنى \* بمائى فؤاديين من الحم والهوى \* اذا كان قلبا بنا بيجنان ظهراهما مثل ظهور الترسين فانتشاني في من فويهما ففضالسا نفسهما بنوا فدان فرق متضمنهما كقوله تعالى على لسان داود وعيسى بن مريم فقال ابن مالك أيضا بقياس الجمع والأفراد وخالفه أبو حيان لان الجمع انما قياس هناك كراهة اجتماع تثنتين وقد زالت بتفريق المتضمنين قال فالذى يقتضيه النظر الاقتصار على الثنية وان ورد جمع أو أفراد اقتصر فيه على مورد السماع قال وأما الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل الكلام أو الرسالة فليس جزأ من داود ولا من عيسى

\* ص \* السادس المضارع المتصل به ألف اثنتين أو و اوجع أو ياء مخاطبة فبالنون رفعوا وحذفها وحذفت رفعها وتأخرت ونظما وعليه لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا وقد يفتح ويضم مع الالف واذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والادغام والحذف والاصح انها المحذوفة وقيل الاعراب بالواو والالف والياء وقيل النون دليل وقيل الاعراب فيها

\* ش \* \* الباب السادس \* من أبواب النيابة المضارع اذا اتصل به ألف اثنتين علامة كانت كيقومان الزيدان أو ضميرا كالزيدان يقومان أو و اوجع كذلك كيقومون الزيدون والزيدون يقومون أو ياء مخاطبة كيقومين ياهند فانه رفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بمحذوفها نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا و حمل النصب هنا على الجزم كما حمل على الجر في المثني والجمع هذا مذهب الجمهور وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها في المثني والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها وعليه الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها مغربة ولا حرف اعراب فيها وعليه الفارسي قال لانه لا جائز أن يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح ولا الضمير لانه الفاعل ولانه ليس في آخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات للازمتها الحركة ما بعدها من الضمائر من ضم وقع وكسر وحرف الاعراب لا يلزم الحركة فلم يبق الا أن تكون مغربة ولا حرف اعراب وفيها قال أبو حيان وبين هذا القول وقول الاخفش مناسبة الآن الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر فهو أشبه وورد حذف هذه النون حالة الرفع في النثر والنظم قرئ سحران تظاهرا وفي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وقال الشاعر

أبيت أسرى وتيتى تداسكى \* وجهك بالعنبر والمسك الزكى

ولا يقاس على شئ من ذلك في الاختيار والاصل في هذه النون السكون وإنما حركت لالتقاء الساكنين فكسرت بعد الالف على أصله وقطعت بعد الواو والياء طلبا للاشتغال بالكسر بعدها وقيل تشبيها للاولى بالمثني والثاني بالجمع وقد تفتح بعد الالف أيضا قرئ أتعذاني ان أخرج بفتح النون وقد ضم معها أيضا ذكره ابن فلاح في مغنيه واستدل بما قرئ شاذا طعام تزرقانه بضم النون واذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفك نحو أتعذاني والادغام والحذف وقرئ أتعاجوني واختلف في المحذوف فذهب سيبويه انها نون الرفع ورجه ابن



مالك لانها قد تم حذف بلا سبب ولم يعمد ذلك في نون الوقاية وحذف ما عهده حذفه أولى ولانها ثابتة عن الضمة وقد عهده حذفها تخفيفا في نحو ان الله يأمركم وما يشعركم في قراءة من يسكن ولانها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل ولانه لا يحتاج الى حذف آخر للجازم والناسب ولا تغيير ثان بكسر هاء بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتج الى الامرين وذهب أكثر المتأخرين الى أن المحذوف نون الوقاية وعليه الاخفش الاوسط والصغير والمبرد وأبو علي وابن جني لانها لا تدل على اعراب فكانت أولى بالحذف ولانها انما جئ بها لتقي الفعل من الكسر وقد أمكن ذلك بنون الرفع فكان حذفها أولى ولانها دخلت لغير عامل ونون الرفع دخلت لمعامل فلو كانت المحذوفة لازم وجوده مؤثر ولا أثر مع امكانه المقدر كما وجود **ص** السابع المضارع الممثل وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء فيحذف آخره جزءا والحذف بالجازم وقال أبو حيان التحقيق عنده وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه وقيل سابع كحذفه دونه واذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة وقيل المقدرة وقيل الباقي اشباع ويسهل ما آخره همزة وابداله لينماحضا ضعيف ولا يجوز حذفه خلافا لابن عصفور

**ش** (الباب السابع) من أبواب النيبات لفعل المضارع المعتل وهو ما آخره ألف كخشى أو واو كغزوا أو ياء كبرى فانه يجوز محذف حرف العلة ثبابة عن السكون قال ابن مالك وانما حذف الجازم هذه الحروف لانها عاقبت الضمة فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبتها وقال أبو حيان التحقيق ان هذه الحروف انما حذفت عند الجازم لا بالجازم لان الجازم لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وهذه الحروف ليست علامة له بل العلامة ضمة مقدرة ولان الاعراب زائد على ماهية الكلمة وهذه الحروف منها لانها أصلية أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الاصل ولا المنقلب عنه فالقياس ان الجازم حذف الضمة المقدرة ثم حذفت الحروف له لا يلتبس المجزوم بالمرفوع لو بقيت لاتحاد الصورة ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيها بما لم يحذف منه شيء كقوله ومن يتق فان الله معه وورد بقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله ولا ترضاها ولا تملق لم تهجو أو لم تدع لم يأتيك والأنباء تنفى فالجهور على انه مختص بالضرورة وقال بعضهم انه يجوز في سعة الكلام وانه لغة لبعض العرب وخرج عليه قراءة لا تخف دركا ولا تخشى انه من يتقى وبصر ثم اختلف حينئذ ما الذي حذف الجازم فقيل الضمة الظاهرة لورودها كما سيأتي وقيل حذف المقدرة قال أبو حيان وقاعدة الخلاف تظهر في الألف فن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار الألف لانه لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة أجاز اقرارها ويشهد له ولا ترضاها والأول تأوله على الحال أو الاستئناف وذهب آخرون الى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات السكامة بل حروف اشباع تولدت عن الحركات التي قبلها ويجوز في الضرورة أيضا حذف هذه الحروف لغير جازم والمهموز من الافعال كيقرا ويقرى ويوضو ويجوز تسهيل همزة ونص سيوبه وغيره كالغارمي وابن جني على أنه لا يجوز ابداله لانه لا ينافي الا في الضرورة قال الخضر اوى وما حكى الاخفش من قرئت وتوضيت وركوت لغة غريبة فاذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر لأن حكمه حكم الصحيح بقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة قال

عجبت من ليلاك واتبانها \* من حيث زارتني ولم أدرا بها

أي ولم أدري لم أشعر بها أدري وأجاز ابن عصفور حذفه اعطاء حكم المعتل الأصلي وقوله \* وإن لا يبد بالظلم يظلم وأجيب بأنه ضرورة أو على لغة بدى يبدأ كبقى يبقى

**ص** خاتمة قدر الحركات في المضاف للياء وقيل لا تغدز الكسرة والحرف المدغم والمحمكى على الأصح



والمقصود رغبان لم ينصرف لم تقدر الكسرة خلافا لابن فلاح وفي نحو بجشى  
 ﴿ش﴾ ذكرت في هذه الخاتمة الاعراب المقدرة وذلك أربعة أنواع الأول ما يقدر فيه الحركات كلها وذلك  
 خمسة أشياء الأول المضاف لياء المتكلم فتقدر فيه الضمة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء وأما الكسرة  
 فتقبل لا تقدر والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الاعراب اكتفى بها في المماثلة وقيل تقدر أيضا وهذه  
 حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال واستحقاق الاسم لها قبل التركيب الثاني الحرف المسكن للدغام  
 نحو وقتل داود جالوت ونرى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره أبو حيان في شرح التسهيل الثالث  
 المحكي في نحو من زيد المن قال ضربت زيدا ومن زيد المن قال قام زيد ومن زيد المن قال مررت بزيدا على رأى  
 البصريين وعلى الأصح عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الاعراب الرابع الاسم المنصور وسيأتي في باب  
 لتعذر تحريك الألف فإن كان غير منصرف قد ر في حالة الجر الفتحة على يابه وقال ابن فلاح اليمى تصدر  
 الكسرة لأنها انما امتنع في غير المنصرف للثقل ولا تغفل مع التقدير الخامس المضارع الذي آخره ألف  
 كيفشى لما ذكر في المقصور

﴿ص﴾ والضمة والكسرة في المنقوص : هو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة وتقدر فتحة ضرورة خلافا  
 لابن حاتم في غير المنون الامدى كرب على الأجود وكذا ظهورها وتقدر في ياء جوار المحذوفة

﴿ش﴾ النوع الثاني ما يقدر فيه حركات كنان فقط الضمة والكسرة وذلك المنقوص : هو ما آخره ياء خفيفة لازمة  
 تلو كسرة كالفاضى والمداعى بخلاف نحو كرسى لتسديد ها وما جره أو نسيه بالياء لعدم لزومها وظي ورمى  
 بسكون ما قبلها وعللة التقدير الاستئصال ولذا ظهرت الفتحة خلفها على الياء وقد تقدر أيضا ولكن في الضرورة  
 كقوله \* وكسوت عارلجته فتركته \* وقوله \* ولو أن واش اليمامة داره \* وقوله

\* كأن أيديهم بالقاع انفرق \* وأجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصحة زخرج عليه  
 قراءة من أوسط ما طعمه من أهاليهم بسكون الياء نعم ما أعرب من مركب اعراب بتضائفيين وآخر أولهما ياء  
 نحو رأيت معدي كرب ونزلت قالى فلا فانه يقدر في آخر الأول الفتحة حالة انصب بلا خلاف استمعنا بالحكمما  
 حالة البناء وحالة منع الصرف وقولى على الأجود أى إذا أجرى على الأجود أى من أحواله الثلاثة وهي حالة  
 الاضافة ومقابلها البناء ومنع الصرف وليس راجعا للتعديد ومن الضرورة أيضا ظهور الضمة والكسرة  
 فى ياء المنقوص كقوله خبيث الثرى كلبى الأزند \* وقوله \* تدلى بهن دوالى الزراع \* وقوله  
 \* لا بارك الله فى العوانى هل \* وقوله \* ولم يجتضب سمر العوالى بالدم

﴿ص﴾ والضمة فى نحو يغزو ويرى وظهورها وتقدر الفتحة ضرورة أو شاذوا جاز الفراء فى نحو يحيى نقل  
 حركة الياء وادغامها فيظهر

﴿ش﴾ النوع الثالث ما يقدر فيه حركة واحدة وهي الضمة وذلك المضارع الذى آخره واو أو ياء لتظنها  
 عليها والخفة الفتحة عليها ما ظهرت وخلاف ذلك ضرورة أو شاذ لا يقاس عليه كقوله فى ظهور الضمة  
 \* تساوى عندي غير خمس دراهم \* وقوله \* اذا قلت على القلب يساوى قبضت \* وقوله فى تقدير  
 الفتحة ليه قضيت رقية ما وعدتني غير مختلس \* وقوله \* اذا شئت أن تلهو ببعض حديثها \* وقوله  
 \* أرجو وآمل أن تدنودونها \* وخرج عليه قراءة أو يهفو الذى يهده بالسكون وذهب الفراء فى نحو  
 يمي ويحيى الى جواز نقل حركة الياء الاولى الى الساكن قبلها وتدغم فتظهر علامة الرفع فيها وأنشد:

وكأنها بين النساء سبيكة \* تمشى بشدة بينها قعبي



والجمهور على منع ذلك قال أبو حيان الصحيح انه لا يقال يعي بل انه يقال يعي هكذا السماع وقياس التصريف لان المعتل العين واللام تجري عينه مجرى الصحيح فلا تمل قال والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله فلهذه مصنوع أو شاذ لا يعتد به

﴿ص﴾ والسكون فيما كسر لسا كنين وهموزاً بديل لينا ولم يلد اذا سكن اللام أو وصل بضمير وقع أو كسر ﴿ش﴾ النوع الرابع ما يقدر فيه السكون وهو ثلاثة أشياء أحدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا الثاني المهموز اذا بديل لينا محض على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد مضارع ولد اذا كن لامة وفقت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفقت الدال أو كسرت كقوله \* وذى ولد لم يلد له أبوان \*

﴿ص﴾ ولا توجدوا وقبلها ضمة الا في فعل أو مبنى أو أجمي أو عرض تطرفها أو لا يلزم ﴿ش﴾ لا توجد كلمة آخرها أو وقبلها ضمة الا في الأفعال كبدعوا والمبنيات كهو وذو الطائفة أو في الكلام الأجمي كهند ورأيت بخط ابن هشام السمندوا أو عرض تطرفها نحو يائهم ورمخ ثمودا ولا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع

﴿ص﴾ وحذف حركة الظاهر ثالثها يجوز في الشعر فقط ﴿ش﴾ اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الاسماء والأفعال الصحيحة على أقوال أحدها الجواز مطلقا وعليه ابن مالك وقال ان اباهر حكاه عن لغة تميم وخرج عليه قراءة وبعولتهن أحق بسكون التاء ورسلنا بسكون اللام فتوبوا الى بارئكم ومكر السيء وما يشعركم . ويأمركم بسكون أو آخرها وقول الشاعر

\* وقد بدا هنك من المثر \* وقوله \* فاليوم أشرب غير مستحقب والثاني المنع مطلقا في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين وقد بدا ذاك فاليوم أسقى والثالث الجواز في الشعر والمنع في الاختيار وعليه الجمهور قال أبو حيان واذا ثبت نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم كان حجة على المذهبين

﴿ص﴾ النكرة والمعرفة قال ابن مالك حذ النكرة عسر فهي ما عدا المعرفة ﴿ش﴾ لما كان كثير من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتذكير وكانا كثيرى الدور في أبواب العربية صدر النعاة كتب النصب بذكرهما بعد الاعراب والبناء وقد أكثر الناس في حدودهما وليس منها حد سالم قال ابن مالك من تعرض لحدّهما عجز عن الوصول اليه دون استدراك عليه لان من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة

لفظا نحو كان ذلك عاما أول وأول من أمس فدلوا لهما معين لاشياء فيه بوجه ولم يستعمل الا نكرتين وما هو نكرة معنى معرفة لفظا كاسامة هو في اللفظ كحزمة في منع الصرف والاضافة ودخول ال ووصفه بالمعرفة دون النكرة ومحيطه مبتدأ وصاحب حال وهو في الشباع كأشدر ما هو في استعماله على وجهين كواحد أنه وعبد بطنه فأكثر العرب ما عنده معرفة بالاضافة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال ومثلها ذو اللام الجنسية فن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك توصف بالمعرفة اعتبارا بلفظه وبالنكرة اعتبارا بمعناه واذا كان الامر كذلك فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وذلك أجود من غيرها بدخول رب أو اللام لان من المعارف ما يدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا يدخل عليه رب ولا اللام كآين ومتى وكيف وغريب وديار

﴿ص﴾ وهي الاصل خلافا للكوفية والجمهور ان المعارف متفاوتة فأرفعها متكلم فخاطب فعلم فغائب فاشارة ومنادى والاصح ان تعريفة بالقصد لا بالمنوية وانه ان كان علما باق فوصول فذوال وثالثها ما سواء وما أضيف الى أحدها في مرتبته مطلقا أو الا المضمر أو دونه مطلقا والأدوال مذاهب وقيل العلم بعد الغائب وقيل



بعد الإشارة وقيل هو أرفعها وقيل الإشارة وقيل ذوال ويستثنى اسم الله تعالى والأصح أن تعريف الموصول  
 بعد الصلة لا بال ونيها وإن من وما الاستفهاميتين نكرتان وإن ضمير النكرة معرفة وثالثها أن لم يجب تنكيرها  
 وأرفع الأعلام إلا ما كن ثم الاناسي ثم الاجناس والإشارة القريب ثم المتوسط وذو ال الحضورى ثم عهد  
 الشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافا لأعمالها في الخالي من التنوين واللام  
 (ش) فيه مسائل الأولى مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن  
 الطراوة قالوا لأن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كررت زيدو زيد آخر  
 وقال الشاويين لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل  
 التعريف لأن الاجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والأشخاص  
 هي التي حدث فيها التعريف لا اختلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة الأول اسم  
 نكرة وتجد كثيرا من المنكرات لا معرفة لها ألا ترى أن الغلام وغلامى أصله غلام والمضمر اختصار تكرير  
 المظهر والمشار نائب مناب المظهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقد ذكرتها في طي  
 ترتيبها في الاعرفية وهي المضمر والعلم والإشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف إلى واحد منها والمنادى والغفل  
 أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يارجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم  
 إلى أن تعريفه بال محذوفة ونابت حرف النداء منها قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في  
 النكرة غير المقصودة نحو يارجلا خذ يدي أنه باق على تنكيره وأما العلم نحو يازيد فذهب قوم إلى أنه تعرف  
 بالنداء بعد إزالته تعريف العلمية والأصح أنه باق على تعريف العلمية وإنما زاد بالنداء وضوحا وأما الموصول  
 فتعريفه بالعهد الذي في صلته هذا مذهب الفارسي وذهب الاخفش إلى أن ما فيه ال من الموصولات تعرف بها  
 وما ليست فيه نحو من وما فتعرف لأنه في معنى ما هي فيه إلا أيا الموصولة فتعرفت بالاضافة وعد ابن كيسان من  
 المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك إلى كذا فيقال  
 لغاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لأن الأصل التنكير ما لم تتم حجة واضحة ولأنهما  
 قائمتان مقام أي إنسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير مقامهما ومأقوله من تعريف الجواب غير  
 لازم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني أمرهم الثالثة مذهب أئمة النحويين المتقدمين  
 والمتأخرين أن المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال  
 عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه  
 إلى الآخر وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها وقيل العلم  
 أعرفها وعليه الصميري وعزى للكوفيون ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان قال لأنه جزئي وضعا واستعمالا  
 وباقي المعارف كلييات وضعا جزئيات استعمالا وقيل أعرفها اسم الإشارة ونسب لابن السراج وقيل ذوال لأنه  
 وضع لتعريفه أداة وغيره لم توضع له أداة ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها إلا يمكن أن يكون أعرف من  
 المضاف إليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالاجماع وقال ابن مالك أعرف  
 المعارف ضمير المتكلم لأنه يدل على المراد بنفسه ومشاهدة مدلوله وبعدم صلاحية لغيره وبقيز صورته ثم ضمير  
 المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبوجهة مدلوله ثم العلم لأنه يدل على المراد حاضرا وغائبا على سبيل  
 الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام نحو زيد رأيت فلوتقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمر وكلته  
 تطرق إليه الإبهام ونقص تمكنه في التعريف ثم المشار به والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة لأن كلاهما تعريفه



بالقصد ثم الموصول ثم ذوال وقيل ذوال قبل الموصوف وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالعلبة لتوراة وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بأل وقيل لأن كلا منهما تعريفه بالعهد وقال أبو حيان لا أعلم أحدا ذهب إلى التفصيل في المضمير فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمير قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم وتعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع فهو هذا زيد لا حجة في ذلك لأن الاعتبار بما هو زيادة الوضوح والعلم أزيد وضوحا لاسمائه علم لا يعرض له شركة كاسرافيل وطالوت قال أبو حيان قال أصحابنا أعرف الاعلام أسماء الاما كن ثم أسماء الاناسي ثم أسماء الأجناس وأعرف الإشارة ما كان لقريب ثم للوسط ثم للبعيد وأعرف ذى الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخصي ثم الجنس واختلف في المعرف بالإضافة على مذاهب أحدها أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقا حتى المضمير لأنه اكتسى التعريف منه فصار مثله وعليه ابن طاهر وابن خروف وجرم به في التسهيل الثاني أنه في مرتبة الاضاف إلى المضمير فانه دونه في مرتبة العلم وعليه الأندلسيون لا ينقض القول بأن المضمير أعرف المعارف ويكون أعرفها شيئين المضمير والمضاف إليه وعزى لسيبويه الثالث انه دونه مطلقا حتى المضاف لذى أل وعليه المبرد كما أن المضاف إلى المضمير دونه الرابع انه دونه الا المضاف لذى أل حكاه في الافصح وعبرت في المتن بأرفع بخلاف تعبير النحويين بأعرف لأن أفعل التفضيل لا يبنى من مادة التعريف الرابعة الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر وذهب بعضهم إلى أنه نكرة لأنه لا يخص من عاد إليه من بين أمته ولذا دخلت عليه رب في نحو رب رجلا ورد بأنه يخصه من حيث عموه كور وذهب آخرون إلى أن العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز بخلاف غيره كالفاعل والمفعول الخامسة الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن وأين ومتى وكيف

﴿ص﴾ المضمير ويسمى السكناية قسمان متصل لا يقع أولا ولا تلاوا في غير ضرور وفي الأصح وهوتاء تضم المتكلم وتفتح المخاطب وتكسر لمخاطبة ونون لأنات وواو ألف لغير متكلم وبالمخاطبة وهي مرفوعة وقيل الأربعة علامات ضمير مستكن والاعظم أو مشارك لرفع ونصب وجر وكاف لمخاطب وهاء لغائب وياء للمتكلم منصوبة ومجرورة

﴿ش﴾ هذا بحث المضمير والتعبير به بالضمير البصريين والكوفيون يقولون السكناية والمكني ولكونه ألفاظا محصورة بالعداستغنيا عن حده كما هو اللائق بكل معدود ذكر وفالجرف نقول هو قسمان متصل ومنفصل فالاول تسعة ألفاظ منها ما لا يقع الا مرفوعة وهو خمسة ألفاظ أحدها التاء المفردة وهي مضمومة للمتكلم مفتوحة للمخاطب مكسورة للمخاطبة وفعل ذلك للفرق وخص المتكلم بالضم لأنه أول عن المخاطب فكان خطء من الحركات الحركة الاولى وقيل لأنه إذا أجزلا يكون الا واحدا وإذا خاطب فتمد مخاطب أكثر من واحد فالزم الحركة الثانية مع اسماء والخفيفة مع الخطاب لأنه أكثر ويمطف بعضه على بعض وكسر والمؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث وقيل لأنه لم يبق حركة غيرها قال أبو حيان وهذه التماثيل لا يحتاج إليها لأنها تليق بوضعيات والوضعيات لا تعمل الثاني النون المفردة وهي لجمع الانات مخاطبات أو غائبات نحو اذهبن يا هنديات والهنديات ذهبن وهي مفتوحة أبدا الثالث الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين



كاضر بواو ضرب بواو يضربون وتضربون الرابع الالف للثني مذكرا كان أو مؤنثا مخاطبا أو غائبا  
 كاضر باو ضرب باو يضربان وتضربان فقولي لغير متكلم يشبهل المخاطب والغائب وهو عائد للثلاثة الخامس  
 الياء وهي للمخاطبة نحو اضربي وأنت تضربين وقيل الاربعة النون والالف والواو والياء حروف علامات  
 كتاء التانيث في قامت لاضماثر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الاخفش في الياء  
 وشبهه المازني أن المضمرا استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق كما جيء  
 بالتاء في فعلت للفرق وشبهه الاخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول  
 الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج الى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت  
 حروف السكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لما وليست الياء في التثنية كتاء التانيث فان علامة التانيث لم تلحق  
 آخر المضارع في موضع ومنها ما يقع منصوبا وبجر وراو هو ثلاثة ألفاظ الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث  
 مكسورة نحو ضربك ومربك والهاء للغائب المذكر نحو ضرب به ومربه والياء للتكلم نحو ضرب بني ومربي ومنها  
 ما يقع مرفوعا ومنصوبا وبجر وراو هو حكم تاء المتكلم ومن معه أو المعظم نفسه نحو قنا وضربنا ومربنا ثم حكم  
 هذا القسم أعني الضمير المتصل أنه لا يبتدأ به ولا يقع بعده إلا في الضرورة كقوله

\* ألا يجاورنا إلا ديار \* وأجاز جماعة وقوعه بعد إلا في الاختيار منهم ابن الأنباري

﴿ص﴾ ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون وناو يمحذف معتل قبله وتنقل حركته لغاء ماض ثلاثي وتبدل  
 الفتحة بمجانس وتتحذف آخر معتل مسند إلى الواو والياء وتحرك الباقي بمجانس لا محذوف الالف والاصح أن  
 فتحة فعلها هي الأصلية

﴿ش﴾ إذا أسند الفعل إلى التاء والنون وناسكن آخره كضربت وضربن ويضربن واضربن وعلة  
 الاسكان عند الاكثر كراهة توالي أربع حركات فيها هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل بجزء من فعله ثم  
 حل المضارع على الماضي وأما الأمر فيسكن استصحابا وضمف ابن مالك هذه العلة بأنها قاصرة إذ لا يوجد  
 التوالي إلا في الثلاثي الصحيح وبعض الخامس نحو انطلق والكثير لا يتوالى فيه فراعته أولى وبأن تواليها لم يهمل  
 بدليل عليط وعرتن وجندل ولو كان مقصودا لاهمال وضعالم يتعرضوا له دون ضرورة ولسدوا باب التانيث  
 بالتاء نحو شجرة قال وانما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحوأ كرمنا وأ كرمنا ثم حلت التاء والنون  
 على ناء المساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال قال أبو حيان والاولى الاضراب عن هذه التعاليل لأنها  
 تخرجن على العرب في موضوعات كلامها والتعبير بآخر مسند أولى من لأمه لأنه قد يكون حرفا زائدا  
 للحاق نحو اغرنديت قاله أبو حيان فان كان ما قبل آخر المسند معتلا حذف الالتقاء الساكنين نحو  
 خفت ولا تحفن وخفن وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي  
 الثلاثي نحو خفت وطلت إذا أصل خوف وطول مراعاة لبيان البنية ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر بل  
 يقتصر فيهما على الحذف هذا إذا كانت حركة المعتل ضمة أو كسرة فان كانت فتحة لم تنقل لان ذلك لا يدل  
 على البنية لان أول الفعل مفتوح قبل النقل بل تبدل حركة تجانس الحرف المحذوف وتنقل إلى الفاء فان كان  
 واوا أبدلت ضمة كقلت أو ياء أبدلت كسرة كبعت وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل  
 مجانسة للضمير كيضربون وتضربين فان كان معتلا حذف الالتقاء الساكنين وهما حرف العلة والضمير ثم له  
 صور الأولى أن يكون آخر المسند إلى الواو واوا كتدعون يا قوم فقبل الضمير ضمة وهي حركة مجانسة وهي  
 أصلية لا مجتلية الثانية أن يكون آخره ياء أو يسند إلى الياء كتوبين يا همد فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة



أصلية الثالثة والرابعة أن يسند إلى الواو وآخره ياء أو عكسه فتجلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير كترمون ياقوم وتدعين ياهند وقد شمل الصور الأربع قولى ويحرك الباقي بمجانس الخامسة أن يكون الآخر ألفا نحو يخشون وتخشين فالحركة الأصلية باقية بحالها ولا تجلب حركة مجانسة للضمير وهو معنى قولى لا تحذف الألف وإذا أسند الماضى إلى الألف كضربا فالفحة فى آخره هى فحة الماضى الأصلية هذا مذهب البصريين وقال الفراء ذهبت تلك واجتلبت هذه لأجل الألف

﴿ص﴾ وتوصل التاء والكاف والماء بهم وألف فى المثني وميم فقط فى الجمع وسكونها أحسن فإن وليها ضمير متصل فضمها بمودة واجب وقال سيبويه ويونس راجح ونون مشددة للأنات وألف للغاية وقيل بمجموعهما ضمير وأجاز قوم حذفها وقفا

﴿ش﴾ الضمائر السبعة أصول وهذه فروعها فإذا أريد المثني فى الخطاب أو الغيبة زيد على التاء فى الرفع والكاف والماء فى النصب والجزم وألف نحو ضربت بالذكور والمؤنث وضمت التاء فيهما أجرا لليم بحرى الواو لقربهما من جاوز ضربت بكأومر بكأومر بهما وإذا أريد الجمع المذكور فى المذكورات زيد ميم فقط نحو ضربتكم ضربكم ضربهم وفى هذه الميم أربع لغات أحسنها السكون ويقابلها الضم باشباع وباختلاس والضم قبل همزة قطع والسكون قبل غيرها فإن وليها ضمير متصل فالضم واجب عند ابن مالك راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس نحو ضربتكم وقوه ومنه أن لا يركبوا قرى أن لا يركبوا بالسكون ووجه الضم أن الضمائر بالاشياء إلى أصولها غالباً والأصل فى ضمير الجمع الاشباع بالواو كما أشبع ضمير التثنية بالألف وإنما ترك للتخفيف وإذا أريد فى المذكورات جمع الأنات زيد نون مشددة نحو ضربتكم ضربكن ميم بكن ضربكن ميم ميم وإذا أريد فى الغيبة الأثنى زيد على الماء ألف نحو ضربها وميمها هذا هو الصحيح كما قال أبو حيان إن الألف زائدة تقوية للحركة الماء لما تحركت بالفتح للفرق بين المذكور والمؤنث وقال قوم إن الضمير بمجموع الماء والألف وبه جزم ابن مالك وادعى السيرافى أنه لا خلاف فيه لزوم الألف سواء اتصلت بضمير نحو أعطيتها أم لا وقد أجاز قوم حذفها فى الوقف وجاءوا عليه والكرامة ذاب أكرمكم الله به ونهت نفسى بعد ما كدت أفعله أى بها وافعلها

﴿ص﴾ وقد تحذف الواو مع الماضى وتبقى الضمة وتكسر الماء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضمير وقل إن فصل ساكن ولغة الحجاز الضم مطلقاً والافصح اختلاسها بعد ساكن ولو غير لين على المختار واشباعها بعد حركة وقيل هى الواو الناشئة ضمير وقل اسكانها وإن حذف الساكن جازاً لثلاثة وكسرها التثنية والجمع كالمفرد وقد تكسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة وكسر ميمه حيث شأنا قيس وضمها قبل ساكن وسكونها قبل حركة أشهر وقد تكسر قبله مطلقاً

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضى ويكتفى ببقاء الضمة كقوله \* فلو أن الأطباء كان حولى \* وقوله \* هلع إذا ما الناس جاع وأجدبوا \* وقوله \* إذا ما شاء ضر وامن أرادوا \* قال بعضهم من العرب من يقول فى الجميع الزيدون قام ولم يسمع ذلك مع المضارع ولا الأمر الثانية هاء الغائب أصلها الضم كضرب يده وعنده وتكسر بعد الكسرة نحو ميم به ولم يعطه وأعطه وبعد الياء الساكنة نحو فيه وعليه ويرمى اتباع ما لم يتصل بضمير آخر فأنه انضم نحو يعطيه ميم به ولم يعطهم ميم به فان فصل بين الماء والكسر ساكن قل كسرها ومنه قراءة ابن ذكوان أرجئه وأخا، ثم كسرها فى الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين أما الحجازيون فلقنهم ضمها هاء الغائب مطلقاً بها قرأ حفص



وما أنسانيه بما عاهد عليه الله وقراءة حزة لاهله أمكتوا الثالثة اذا وقعت الهاء بعد سا لن فالافصح اختلاسا سواء كان صحيحا نحو منه وعنه وأكرمه أو حرف علة نحو فيه وعليه هذا رأى المبرد وصححه ابن مالك وخص سيبويه بذلك بحرف العلة وقال الافصح بعد غيره الاشباع فاختره أبو حيان أما بعد الحركة فالافصح الاشباع اجماعا ومن غير الافصح قوله \* له زجل كأنه صوت حاد في الرابعة الجمهور على ان الضمير الهاء وحدها والواو الحاصلة بالاشباع زائدة تقوية للحركة وزعم الزجاج ان الضمير مجموعهما الخامسة اسكان هذه الهاء لغة قليلة قرئ بها إن الانسان لربه لكنود ومنها قوله \* إلا أن عيونه سال رادها السادسة اذا كان قبلها سا كن وحذف لعارض من جزم أو وقف جاز فيها الأوجه الثلاثة الاشباع نظرا الى اللفظ لانها بعد حركة والاختلاس نظرا الى الاصل لانها بعد سا كن والاسكان نظرا الى حلولها محل المحذوف وحقه الاسكان لولم يكن معتلا مثال ما حذف جز ما يؤده اليك ونصله جهنم ووقفا فالغنة اليهم السابعة كسر الهاء في المثني والجمع ككسرها في المفرد فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين ويضم فيا عداهما وعند الحجازيين مطلقا قال أبو عمرو والضم مع الياء أكثر منه مع الكسرة الثامنة قد تكسر بقله كاف المثني والجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو بكم وفيكم وبكا وفيكما هذه لغة حكاها سيبويه في الكسرة عن ناس من بكر بن وائل وقال انها رديئة جدا وحكاها الفراء في الياء عن الهمزة التاسعة اذا كسرت الهاء في الجمع كسر الميم اتباعا وهو الاقيس وضمها على الاصل وسكونها قرئ بهما أنعمت عليهم والضم أشهران وليها سا كن والسكون أشهران وليها متحرك ولذا قرأ الاكثر بالضم في بهم الاسباب وبالسكون في ومن يولم العاشرة قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل سا كن وإن لم تكسر الهاء كقوله \* وهم الملوك ومنهم الحكماء \*

﴿ ص ﴾ ويعود على جمع سلامة واو وتكسیر هي أو التاء واسم جمع هي أو كفرد وقد يختلفانون لتشا كل وضمير المثني والانات بعد فعل من كغيره وقيل قدياً في مفردا مذكرا والاحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة ونون في القلة وفي العاقلات نون مطلقا

﴿ ش ﴾ لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير الا الواو ونحو الزيدون خرجوا ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة وأما جمع التكسير المذكر فيعود عليه الواو ونحو الرجال خرجوا والتاء على التأويل بجماعة نحو الرجال خرجت ومنه واذا الرسل أقتت واسم الجمع يعود عليه الواو ونحو الرهط خرجوا والركب سافروا أو ضمير المفرد نحو الرهط خرج والركب سافر وقد تأتي النون، وضع الواو للشاكلة كحديث اللهم رب السموات وما أظللن ورب الأرضين وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن والاصل أضلوا وانما عدل عنه لشاكلة أنظللن وأقللن كما في لادريت ولا تليت ومازورات غير مأجورات وضمير المثني والجمع المؤنث بعد فعل التفضيل كغيره نحو أحسن الرجلين وأجملهما وأحسن النساء وأجملهن وقيل يجوز فيه حيث هذا لافراد والتذكير كحديث خير النساء صواح قریش أحناء على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده وقول الشاعر

ومية أحسن الثقلين جيذا \* وسالفة وأحسنه قدالا

وهذا رأى ابن مالك ورده أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه والاحسن في جمع المؤنث غير العاقل ان كان للكثرة أن يثني بالتاء وحدها في الرفع وهاء مع التاء في غيره وان كان للقلة أن يثني بالنون فالجنوع انكسرت وكسرتها أولى من انكسرن وكسرتهن والاجزاء بالعكس وقد قال تعالى اثني عشر شهرا منها أربعة حرم الى أن قال فلا تظلموا فيهن أي في الاربعة والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقا سواء كان جنس كثر أو قلة تكسيرا أو ضميرها فلهن فخرجن وضربت هن أولى من خرجت



وضربها قال تعالى والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن فطلقوهن لعدتهن ومن الوجه الآخر قوله تعالى  
وأزواج مطهرة فهو على طهرت ولو كان على طهرن ل قيل مطهرات وقول الشاعر وإذا العذارى بالدخان تلفعت  
﴿ص﴾ الثاني منفصل وهو الرفع انما للتكلم وألف زائدة على الاصح والافصح حذفها وصلا لا وقفا ويتلوه في  
الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظا وتصرفا وقيل المجموع ضمير وقيل التاء فقط وقيل انما سكت من الف أقوم ونون  
نقوم وأنت منهما وتاء تقوم ولا يقع انما موقع التاء وثالثها في الشعر ونحن له معظما أو مشاركا وقيل أصله بضم الحاء  
وسكون النون وهي وهو وهما وهم وهن لغيبة والمختار وفاقا للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط  
وثالثها الاصل هو وهي والباقي زائد وقد يسكن هاء هو وهي بعد واو وفاء وثم ولام وهما استفهام وكاف جر  
وسكون الواو والياء ودشديدهما لغة وحذفها ضرورة وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة

﴿ش﴾ القسم الثاني من قسمي الضمير المنفصل وهو نوعان ما للرفع وما للنصب ولا يقع مجرورا فالأول  
الفاظ أحدها أن يفتح النون بلا ألف للتكلم ولكون النون مفتوحة زيدت فيها الألف في الوقف لبيان الحركة  
كهاء السكت ولذلك تماقها كقول حاتم هذا فروى أنه وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلا هذا  
مذهب البصريين ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك أن الضمير هو المجموع بدليل اثبات الألف وصلا  
في لغة قالوا والهاء في أنه بدل من الألف وفي الألف لغات اثباتها وصلا وقفا وهي لغة تميم وبها قرأنا فاع وقال  
أبو النجم أنا أبو النجم وشعري شعري وحذفها فيها وحذفها وصلا واثباتها وقفا وهي الفصحى ولغة الحجاز وإذا  
أريد الخطاب زيد عليه تاء وهي حرف خطاب لاسم وهي كالتاء الاسمية لفظا فتفتح في المذكر وتكسر في  
المؤنث فيقال أنت وأنت وتصرفا فتوصل بميم في جمع المذكر كركا وتم وبميم وألف في المثني كأنقا وبنون في جمع  
الاناث كاتن وتنضم التاء في الثلاثة لما تقدم هذا مذهب البصريين وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع أن والتاء  
وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط وهي تاء فعلت وكثرت بأن وزيدت الميم للتقوية  
والألف للتثنية والنون للتأنيث ورد بأن التاء على ما ذكر للتكلم وهو مناف للخطاب وذهب بعض المتقدمين  
إلى أن أنما سكت من الف أقوم ونون تقوم وأنت سكت من الف أقوم ونون تقوم وتاء تقوم وردها أبو حيان  
وفي شرح التسهيل لأبي حيان قال سيبويه نصا لا تقع انما في موضع التاء التي في فعلت لا يجوز أن يقال فعل  
انالهم استغنوا بالتاء عن انا وأجاز غير سيبويه فعل انا واختلف مجزوه فذهب من قصره على الشعر وعليه  
الجرى ومنهم من أجاز في الشعر وغيره وعليه المبرد وادعى أن أجازته على معنى ليس في المتصل لأنه يدخله معنى  
النفي والإيجاب ومعناه ما قام الا أنا وأنشدا لا تخفش الصغير تقوية لذلك

أصرمت حبل الحى أم صرموا \* يصاح بل صرم الجبال هم انتهى  
وقد تحصل من ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن. الثاني نحن للتكلم معظما نفسه نحو نحن نقص أو مشاركا نحو  
نحن اللذون صبخوا الصبا حيا واختلاف في علته بناء على الضم فقال الفراء وذهب لما تضمنه معنى التثنية والجمع  
قوى بأقوى الحركات وقال الزجاج نحن لجماعة ومن علامة الجماعة الواو والضممة من جنس الواو وقال  
الاخفش الضمير نحن للرفع فحرفك بما يشبه الرفع وقال المبرد تشبيهها بقبل وبعد لانها متعلقة بشئ وهو الاخبار  
عن اثنين فأكثر وقال هشام الاصل نحن بضم الحاء وسكون النون فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء  
والبواقي من الالفاظ للغيبة وذلك هو اللغائب وهي للغائبة وهما المتناهما وهم للغائبين وهن للغائبات واختلاف  
في الاصل منها فعند البصريين ان هو وهي أصلا ن فضما للرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والألف  
والنون في المثني والجمع وقال أبو علي السكت أصول ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد وقال الكوفيون



والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء فقط والواو والياء زائدان كاللواقي لحذفهما في المثني والجمع ومن  
المفرد في لغة قال بنينا في دار صدق قد أقام بها وقال دار سعدى اذه من هواك وهذا المذهب هو المختار  
عندي وقد تسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء وثم واللام وقرئ بذلك في السبع وهو معكم فهو وليهم  
ثم هو يوم القيامة هي الجوان وبعد همزة الاستفهام كقوله فقلت أهي سرت أم عاذني حلم وبعد  
كاف الجر كقوله وقد علموا ما هي كهي فكيف لي وتسكن الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله  
وركضك لولا هو لقيت الذي لقوا وقوله حبذا هي من خلة لو تخلنا وتشديد الواو والياء لغة  
همدان كقوله وهو على من صبه الله علقم وقوله وهي ما أمرت باللفظ تأمر وحذفها  
ضرورة كاليتين السابقتين وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة بحرف ورة حكى انا كانت وكهو وقال  
فلولا المعافاة كنا لهم

ص لا نصب اياويليه دليل مراد به من متكلم وغيره اسم مضاف اليه عند الخليل وحرفا عند سيبويه وهو  
المختار وقيل اللواحق هي الضمائر وإيا حرف دعامة وقيل اسم ظاهر مضافا وقيل بين الظاهر والمضمر وقيل  
المجموع الضمير والصواب ان إيا غير مشتقة وقد تنحرف كسرا وقصاع همزة وجاء  
ش النوع الثاني من المضمر المنفصل ما للنصب وهو لفظ واحد وذلك اياويليه دليل مراد به من متكلم  
أو مخاطب أو غائب أفراد أو تنقية وجمعان كبر أو تأنيفا يقال اياي ايانا اياك اياك اياك اياك اياك اياها اياها  
ايام اياهن وهذه اللواحق حرف ثبني المال كاللاحقة في أنت وأنتما وأنتن وأنتن وكاللواحق في اسم الإشارة  
هذا مذهب سيبويه والفرسي وعزاه صاحب البديع الى الانحرف قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا  
وشيوخنا وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك الى أنها اسماء مضمرة أضيف اليها الضمير الذي هو إيا الظهور  
الإضافة في قولهم قاياه وإيا الشواب وهو مراد ولدش وذو لم يمد إضافة الضمائر وقال أبو حيان ولو كانت إيا  
مضافة لزم اعرابها لانها ملازمة لما ادعوا إضافتها اليه والمبني اذا لزم الإضافة أعرب كأى بل أولى لان إيا لا ينفلك  
وأى تدنفلك عن الإضافة وذهب الفراء الى أن اللواحق هي الضمائر فإيا حرف بد دعامة بهتد عليها اللواحق  
لتنصل عن المتصل ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمير لأنه قال ان إيا اسم ظاهر أضيف الى اللواحق فهي  
في موضع جر به وقال ابن درستويه إنه بين الطاهر والمضمر وقال الكوفيون مجرى إيا ولواحقها هو الضمير  
فهذه ستة مذاهب وإيا على اختلاف هذه الاحوال ليست مشتقة من شيء وذهب أبو عبيدة وغيره الى أنها مشتقة  
من اختلاف هل اشتقاقها من لفظ أو من قوله فأولئك اراها اذا ما ذكرتها وقيل من الآية فتكون عينها يا ثم اختلف  
في وزنها ف قيل افعلا والاصل إرو وإوى وقيل فاعيل إرو وإوى وقيل فاعول والاصل إرو وإوى وقيل  
فعلا والاصل إرو وإرو وإوى وفي إيا سبع لغات قرئ بها تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة وإبدالها هاء مكسورة  
ومفتوحة فهذه ثمانية تسقط منها فتح الهاء مع التشديد فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة الجمهور ومع الفتح قراءة  
على ومع كسر الهاء قراءة والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن قائل ومع الفتح قراءة الرقائبي ومع كسر الهاء  
قراءة ومع فتحها قراءة أبي السوار الغنوي «فائدة» علم مما تقدم أن الجمع على كونه ضمير استة ألفاظ التاء  
والكاف والهاء وياء المتكلم وان ونحن ونضم اليها على المختار ستة أخرى النون والواو والالف وياء المخاطبة  
وناوإيا ونضم اليها على رأى البصريين هو وهي وعلى رأى قومها ورأى قوم أنت فتكمل ستة عشر وعلى  
رأى أبي على هما وهم وهن فهذه مجموع الضمائر باتفاق واختلاف

ص مسألة يجب استتار مفعول أمر ومضارع غير غيبة واسمها ما والتهجب والتفضيل وفعل الاستثناء



ويجوز في غيرها

﴿ ش ﴾ من الضمير ما يجب استتاره وهو ما لا يخلفه ظاهر وهو المرفوع بفعل الأمر كضرب والمضارع  
للتكلم كضرب وتضرب أو المخاطب كتضرب واسم فعل الأمر كضرب في التسهيل واسم فعل المضارع  
كأوه وأف زاده أبو حيان في شرحه والتعجب كما أحسن زيدا والتفضيل كزيد أفضل من عمرو وأفعال  
الاستثناء كقاموا ما خلا زيدا وما عدا عمرو وأولا يكون خالدا زادا ابن هشام في التوضيح وابن مالك في  
باب الاستثناء من التسهيل وفي شرح التسهيل لأبي حيان وذهب سيوييه وأكثرا البصر بين أن فاعل  
حاشا وخلا وعدا إذا نصب ضمير مستكن في الفعل لا يبرز عائدا على البعض المفهوم من الكلام ولذلك لا يثنى  
ولا يجمع ولا يؤنث لأنه عائدا على مفرد ذكر والتقدير خلا هو أي بعضهم زيدا وذهب المبرد إلى أنه عائدا على من  
المفهوم من معنى الكلام المتقدم فإذا قلت قام القوم علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيدا بعض من قام فإذا  
قلت عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي عدا من قام زيدا وقال ابن مالك الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل  
أي عدا قيامهم وهو غير مطرد فيالم يتقدمه فعل أو نحوه قال وكذا ليس ولا يكون اتفق البصريون والكوفيون  
على أن الاسم فيهما مضمرا لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائدا على البعض المفهوم من الكلام السابق وقال  
الكوفيون على المصدر المفهوم من الفعل السابق ورد بأنه غير مطرد كما تقدم قال وإنما التزم الاضمار في هذه  
الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه وهي الاف كما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد  
فكذلك بعد ما جرى مجراها انتهى وما عدا ذلك جائز الاستتار وهو المرفوع بالماضي كضرب وضربت واسم فعله  
كهيات والمضارع الغائب كيضرب وتضرب هند والوصف كضارب ومضروب والظرف كزيد عندك أو في الدار  
﴿ ص ﴾ مسألة اخص الضمائر الأرفع ويغلب في الاجتماع ومتى أمكن متصل تعين اختيارا ويتعين الفصل  
ان حصر بآثاره زعم سيوييه أنه ضرورة وخير الزجاج أو رفع بمصدر مضاف منصوب أو صفة جرت على غير  
صاحبها أو أضر عاملة أو آخر أو كان معنويا أو حرف نفي أو فصلة متبوع خلافا لمن خصه بالشعر أولى وأومع  
أولا أو اما أولا ما فارقة أو نصبه عامل في مضمرة قبله غير مرفوع ان اتحاد رتبة ورماء اتصال غيبة ان اختلاف الفظا  
وحاز رتبة ويجب غالباً تقديم الاخص وصلا فان آخر تعين الفصل وقيل يحسن ونالها يحسن في ضمير مثنى أو  
ذكور قيل أو إناث ويجب في غيره ويختار وصلها أعطيتك وخلف ثانيه في الاخبار على الاصح فيهما وانفصال  
ثاني ضربه وضربك ومعطيكه وكذا خلعتك وكنته وقيل وصلها وناثها وصل كان دون خلعت ويتعين الفصل  
في اخوات كان ومفاعيل اعلم ان كن ضمائر غير الثالث كاعطيت وكذا اثنان أو واحد اتصل

﴿ ش ﴾ اخص الضمائر أعرفها فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب وضمير المخاطب أخص من ضمير  
الغائب وذلك لقلة الاشتراك وإذا اجتمع الاخص وغيره غلب الاخص تقدم أم تأخر فيقال انا وأنت أو أنت  
وانا فعلا ولا يقال فعلا وأنت وهو أو أنت فعلا ولا يقال فعلا ومتى أمكن اتصال الضمير لم يعدل إلى المنفصل  
لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير إلا في الضرورة كقوله

بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت \* اياهم الارض في دهر الدهار ير

ويتعين انفصال الضمير في صور أحدهما ان يحصر بآثاره كقوله \* وانما يدافع عن احسابهم انا أو مثلي \*  
هذا ما جزم به ابن مالك وزعم سيوييه ان الفصل في البيت ونحوه من الضرورات وتوسط الزجاج فأجازه ولم يخص  
بالضرورة ولم يوجهه الثانية ان يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب كجبت من ضربك هو قال



\* بنصركم نحن كنتم ظافرين فقد \* الثالثة ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كز يد هند ضاربها هو  
قال غيلان مية مشغوف بها هو مذبت \* له فجاه بان أو كريا

الرابعة أن يضم رعا له كقوله \* وان هو لم يحمل على النفس ضميا \* وقوله \* فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب \*  
الخامسة أن يؤخر رعا له كإياك تعبد السادسة ان يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم السابعة  
أن يكون عامله حرف نفي نحو ما هن أمهاتهم . وما أتم بمجزيين . ان هو مستوليا على أحد الثامنة أن يفصله  
متبوع كقوله \* فالتدريعي بأحرب وإيانا \* وخصه بعضهم بالضرورة ورد بقوله تعالى يخرجون الرسول  
وإياكم التاسعة ان يلي واد مع كقوله \* يكون وإياها بما تلا بعدى \* العاشرة ان يلي الانحوا أمر الاتعبدوا  
الآياه ما قام الا أنا الحادية عشر ان يلي اما نحو قام اما أنا واما أنت الثانية عشر ان يلي اللام الفارقة كقوله  
ان وجدت الصديق حقا لا يا \* لئلا تفرني فلا أزال مطيعا

الثالثة عشر ان ينصبه عامل في مضمير قبله غير مرفوع ان اتحاد رتبة نحو علمتني إياي وعلمت إياك  
وعلمته إياه بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعا كالتاء من علمتني فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها وأما اذا لم يتصا  
بأن كان أحدهما المتكلم أو المخاطب أو لغائب والآخر لغيره فان الفصل حينئذ لا يتعين بل يجوز الوصل والفصل  
نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه نعم قد يتعدان في الرتبة ولا يتعين الفصل وذلك اذا كانا لغائب واختلف  
لفظهما حكى الكسائي هم أحسن الناس وجوها وانضرموها وقال الشاعر  
بوجهك في الاحسان بسط و بهجة \* انا لهماء قفوا كرم والد

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن فان لم يختلف اللفظان تعين الفصل واذا اجتمع ضميران فأكثر متصلة بأن  
اختلعت الرتبة وجب غالباً تقديم الاخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو الدرهم أعطيتكه فان آخر  
الاخص تعين الفصل نحو الدرهم أعطيتكه إياك ونذر قول عثمان \* أراهمي الباطل شيطانا \* والقياس أراهميه  
وذهب المبرد وكثير من القدماء الى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وان الاتصال أيضا جائز نحو أعطيتهموك  
وذهب الفراء الى تعين الانفصال الا أن يكون ضمير مثني أو ضمير جماعة ذكور فيجوز اذا ذاك الاتصال  
والانفصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهمالك والعلمان أعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال  
اذا كان الأول ضمير جماعة الاناث نحو الدراهم أعطيتهن كن واذا كان الفعل يتعدى لاثنتين ليس ثانيهما خبرا  
في الاصل وجاء ضميرين مختلفي الرتبة جاز في الثاني الوصل والفصل نحو الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه  
والوصل أرجح عند ابن مالك ولازم عند سيبويه ومرجوح عند الشاويين فهذه ثلاثة مذاهب فان أخبرت عن  
المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضا نحو الذي أعطيتكه زيد الدرهم والذي أعطيتكه زيد إياه درهم والوصل  
أرجح عند المازني وابن مالك لانه الاصل والفصل أرجح عند قوم ليقع الضمير موضع الخبر عنه على قاعدة باب  
الاخبار ويجوز الأمر ان أيضا في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف الى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول أو باسم  
فاعل مضاف الى ضمير هو مفعول أول نحو زيد عجب من ضريبه وضرب إياه ومن ضرب بكه وضربك إياه  
والدرهم زيد معطيكه ومعطيك إياه والفصل في الثلاثة أرجح بلا خلاف ومسئلة اسم الفاعل زاده أبو حيان  
على التسهيل ويجوز الأمر ان أيضا في كل ضمير منصوب هو خبر في الاصل كثنائي باب ظن وكان نحو خلعتكه  
وخلعتك إياه وكنته وكنت إياه وفي الأربعة مذاهب أحدها الفصل فيهما وعليه سيبويه لانه خبر في الاصل ولو بقي  
على ما كان لوجب الفصل فكان بعد النامح راجحا والثاني الوصل فيهما ورجحه ابن مالك في الالفية لانه الاصل  
والثالث التفصيل وهو الفصل في باب ظن والوصل في كان ورجحه ابن مالك في التسهيل وفرق بأن الضمير



في خلته قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه في كنهه فانه لم يحجزه الامر فروع والمرفوع بجزء من الفعل فكان الفعل مباشر فهو شبه بهاء ضربته ولان الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما أما اخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في البديع وغيره كقوله ليس اياي واياك ولا تخش رقيباً وشذوقهم ليسى وايسك واذا وردت مفاعيل اعلم الثلاثة ضمائر في حكم الاول والثاني حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهراً فان كان المضمرة واحداً وجب اتصاله أو اثنين أول وثان فكذا عطيته أو ثان وثالث فكظننت ﴿ ص ﴾ مسألة تجب قبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون وقاية وحذفها مع التجب وليس وليت وقد وقط ومن وعن شاذ على الاصح ومع بجل ولعل أجود ولدن واخوات ليت جائز وقيل أجود وقال قوم المحذوف من اخوات ليت المدغمة وقوم المدغم فيها ويجري في نحو انا ويجب في لد وقد تلحق افعل من واسم الفاعل وقيل انه نحو مسامتي تنوينه والمختار انها المحذوفة في فليسنى خلافاً لابن مالك

﴿ ش ﴾ يلحق وجو باقبل ياء المتكلم ان نصب بغير صفة نون الوقاية وذلك بأن ينصب بالفعل ماضياً ومضارعاً وأمرأاً كرمي ويكرمني وأكرمني متصرفاً كاملاً أو جامداً كهبني وعساني وليسني وما أحسنني واسم الفعل نحو رويدني وعليكني أو الحرف نحو انني وكأني وليتني ولعلني ولكنني وسميت نون الوقاية لانها تقي الفعل من الكسر المشبه للجرو وكذا لم تلحق الوصف نحو الضاري وأصل اتصالها بالفعل وانما اتصلت بغيره للشبه به وقال ابن مالك بل لانها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لوقيل أكرمني ومن التباس ياء المتكلم بياء مخاطب فيه ومن التباس الفعل بالاسم في نحو ضربني اذ الضرب اسم للفعل وقد تلحق الكسر الفعل في نحو أكرمي ولم يبال به انتهى وكذا يجب لحاق النون اذا جرت بمن أو عن أو قد أو قط أو بجل والثلاثة بمعنى حسب أولدن فيقال مني وعني وقدني وقطني ونجلني ولدني وورد حذفها في بعض ما ذكر وهو اقسام قسم شاذ خاص بالضرورة وذلك في سبعة الفاظ فعل التجب وليس قال \* اذ ذهب القوم الكرام ليسى \* وليت قال \* كنية جابر اذ قال ليتي \* وقد قال \* قدني من نصر الخبيبين قدني \* وقط ومن وعن قال

أيا السائل عنهم وعني \* لست من قيس ولا قيس مني

وأجاز الكوفيون حذفها في السبعة من فعل التجب لشبهه بالأسماء من حيث انه لا يتصرف وأجازوه قوم في ليس وأجازوه الفراء في ليت وأجازوه البدر بن مالك بكثرة في قد وقط وأجازوه الجزولي في من وعن فقولي على الأصح راجع للسبعة وقسم راجح وذلك في لفظين بجل ولعل فان الاعرف فيهما بجلي ولعل وهو الوارد في القرآن قال تعالى لعل أبلغ الأسباب ومن لحاقها قوله \* فقلت أعيراني القدوم لعلني \* وقسم جائز مساو للحقوق من غير ترجيح لاحدهما وذلك في لدن وان وأن وكان ولكن قال تعالى من لدني عذرا قرئ في السبع مشدداً ومخففاً وقال انني أنا الله اني آمنت بربكم وانما الحقها النون تكميلاً لشبهها بالفعل الذي عملت لاجله وانما شذ الحذف في ليت دون البواقي لانها أشبه بالفعل منهن بدليل إعمالها مع مادونهن ولا اجتماع الامثال في الاربعة والمتقاربات في لعل وذهب بعضهم الى أن الحذف فيها وفي لدن أجود من الاثبات وعليه ابن عصفور في لدن جلالها على لد المحذوفة النون فانها لا تلحقها نون الوقاية بحال لانها بمنزلة مع وذهب آخرون الى أن المحذوف من اخوات ليت ليس نون الوقاية بل نون الاصل لان تلك دخلت للفرق فلا تحذف ثم اختلف فقيل المحذوف النون الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه الاعتلال وقيل الثانية المدغم فيها لانها طرفة ويجري هذا الخلاف في انا وانا لكانا فاقيل المحذوف النون الاولى وقيل الثانية قيل ولم يقل أحد بخلاف الثانية لانها اسم وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في شرح الالفية وورد لحوق النون في غير ما ذكره ذوا كافعيل التفضيل



كحديث غير الدجال أخوفني عليكم تشبيهه بالفعل وزناومعنى خصوصاً فعل التعجب وكاسم الفاعل في قوله  
 \* أمسلمني إلى قومي شراح \* وقوله \* وليس الموافيني ليرتد خائباً \* تشبيهه أيضاً بالفعل وذهب  
 هشام إلى أن النون في أمسلمني ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين وأجاز هذا صار بنك وضار بني ورد بوجودها  
 مع اللام وأما قول الشاعر

تراه كالثغام يقل مسكاً \* بسوء الغاليات إذا فلبني

أي فلبني واختلف أي التنوين المحذوفة فقال المبردهي نون الوقاية لأن الأولى ضمير فاعل فلا يحذف وهذا هو  
 المختار عندي ورجحه ابن جني والخضر اوى وأبو حيان وغيرهم وحتى صاحب البسيط الاتفاق عليه وقال  
 سيديوهي نون الاناث واختاره ابن مالك قياساً على تأمروني قال أبو حيان وهو قياس على مختلف فيه ثم هذا  
 الحذف ضرورة لا يقاس عليه كما صرح به في البسيط قال أبو حيان وسهله اجتماع المثلين

\* (ص) \* مسألة الأصل تقديم مفسر الغائب ولا يكون غير الأقرب البديل وهو لفظه أو ما يدل عليه حساً  
 أو علماً أو جزؤه أو كله أو نظيره أو مصاحبه بوجه ويجوز تقديم مكمل معمول فعل أو شبهه على مفسر صريح  
 إن كان مؤخر الرتبة ومنع الكوفية نحو صار به ضرب زيد وما رأى أي أحب زيد والفراء زيد اغلامه ضرب  
 بتصريغه والجمهور ضرب غلامه زيداً وأجاز الطوال وابن جني وابن مالك ويجب تقديم مرفوع باب  
 نعم وأول المتنازعين ومجروح رب وما أبدل منه مفسره على الأصح قال الزمخشري أو أخبر عنه به وضمير  
 لشأن وهو لازم الأفراد وتذكيره مع ذكر وتأنيثه مع مؤنث أجود وأوجه الكوفية وابن مالك التند لير  
 ما لم يله مؤنث أو مشبه به أو فعل بعلامة فيرجح تأنيثه ويرز مبتدأ واسم ما على الأصح فهما ومنه ما في باب إن  
 وظن ويستتر في كان وكاد ومنه قوم وإنما يفسره جلة خبرية صرح بجزئها خلافاً للكوفية في ظننته قائماً  
 وإنما ضرب أو قام ولا يتقدم خبره ولا جزؤه خلافاً لابن السيرافي ولا يتبع بتابع وزعمه ابن الطراوة حرفاً

\* (ش) \* ضمير المتكلم والمخاطب يفسرهما المشاهدة وأما ضمير الغائب فمأخوذ عن المشاهدة فاحتج إلى ما يفسره  
 وأصل المفسر الذي يعود عليه أن يكون قد علم المعنى بالضمير عند ذكره بعد مفسره وأن يكون الأقرب  
 نحو أقيت زيداً وعمر ابيضك ضمير يضحك عائداً على عمرو ولا يعود على زيداً البديل كما في قوله تعالى وهبنا  
 له اسحق ويعقوب وجهلنا في ذريته البوة والكتاب فضمير ذريته عائداً على إبراهيم وهو غير الأقرب لأنه المحدث  
 عنه من أول القصة إلى آخرها ثم المفسر ما مخرج بلفظه وهو الغالب كزيد لقيته وقد يستغنى عنه بما يدل  
 عليه حساً نحو قال هي راودتني عن نفسي ويأبى استأجره إذ لم يتقدم التصريح بلفظ زليخا وموسى لكونهما  
 كانا حاضرين أو علماً نحو إنا أنزلناه في ليلة القدر أي القرآن أو جزؤه أو كله نحو والذين يكزون الذهب والفضة  
 ولا ينفقونها أي المسكوزات التي بعضها الذهب والفضة وقوله

أماوى ما يغنى الثراء عن الفتى \* إذا حشر جت يوماً ضاق بها الصدر

أي النفس التي هي بعض الفتى وجعل من ذلك عدلوا هو أقرب أي العدل الذي هو جزء مدلول العقل لأنه يدل  
 على الحدث والزمان \* إذا نهى السفيه جرى إليه \* أي السفيه الذي هو جزء مدلول السفيه لأنه يدل على  
 ذات متصفة بالسفيه أو نظيره نحو عندي درهم ونصفه أي ونصف درهم آخر ومنه وما يعمر من معمر ولا ينقص  
 من عمره أي عمر معمر آخر قالت

قالت ألا ليت هذا الحمام لنا \* إلى جامتنا ونصفه فقد

أي ونصف حمام آخر مثله في العدد أو مصاحبه بوجه ما كالاستغناء يستلزم عن مستلزم نحو فن عني أخيه



شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه ضمير اليه عائداً إلى العاقل الذي استلزمه عنى حتى توارت بالحجاب أى الشمس أغنى عن ذكرها ذكر العشى وقد يخالف الأصل السابق في تقديم المفسر فيؤخر عن الضمير وذلك في مواضع أحدها أن يكون الضمير مكملًا لمعمول فعل أو شبهه أن كان المعمول مؤخر الرتبة ولذلك صور ضرب غلامه زيد وضرب غلام أخيه زيد وغلام أخيه ضرب زيد لأن المضاف إليه يكمل المضاف وأمثلة شبه الفعل أضراب غلامه زيد أضراب غلام أخيه زيد وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخر الرتبة والمفسر في نية التقديم هذا رأى البصريين ووافقهم الكوفيون في صور وخالفوهم في صور فقالوا إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل فإن اتصل الضمير بالمفعول مجرور أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو زيد غلامه ضرب وغلام ابنه ضرب زيد وإن اتصل به منصوب لم يجز نحو ضارب به ضرب زيد وإن لم يتصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو ما رأى أحب زيدوما أراد أخذ زيد قالوا لأن في رأى وأراد ضمير امر فوعا والمرفوع لا ينوى به التأخير لأنه في موضعه وأجاب البصريون بأن المرفوع حينئذ متصل بالمنصوب والمنصوب ينوى به التأخر فليس اتصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه باجماع فإن قدم العامل نحو أحب ما رأى زيد وأخذ ما أراد زيد جاز عند الكوفيين أيضاً هكذا نقل أبو حيان خلاف الكوفيين وقال إن ابن مالك خلط في النقل عنهم وفي شرح التسهيل لأبي حيان في آخر النائب عن الفاعل لو تقدم المفعول على الفعل نحو زيد ضرب غلامه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازه المبرد يجعله بمنزلة ضرب زيد غلامه وقال ابن كيسان عندي بينهما فصل لأنك إذا قلت زيدا ضرب غلامه فنقلت زيدا من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام فصار المضمر قبل المظهر فبطلت وقولك ضرب زيد غلامه في موضعه لا ينقل فيجعل بعد زيد لأن العامل فيه وفي الغلام واحد فإذا كانا جميعاً بعد العامل فكل واحد منهما في موضعه انتهى أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو ضرب غلامه زيد فإن الجمهور يمنعون التقديم لعود الضمير حينئذ على متأخر لفظاً ونية وحكى الصغار الإجماع عليه لكن أجازه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزى إلى الاخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك لوروده في النظم كثيراً كقوله \* جزى ربه عنى عدى بن حاتم \* وقوله \* كسا حله ذا الملم أثواب سود \* وقوله \* جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر \* والاولون قصروه على الشعر قال أبو حيان وللجواز وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل فيجعل لكثرة كالأصل وصورة المسئلة عند المجز بأن يشاركه صاحب الضمير في عامله بخلاف نحو ضرب غلامها جار هندا فلا يجوز اجماعاً لأن هندا لم تشارك غلامها في العامل لأنه مرفوع بضرب وهى مجرورة بالاضافة وذلك أن المشاركة تقتضى الاشعار به لأن الفعل المتعدى يدل بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول فإذا لم تشاركه لم يحصل الاشعار به فينتأ كذا المنع ثم التقديم في هذا الموضع جائز وفي المواضع الآتية واجب الثاني أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبإبه نحو نعم رجال زيد وبئس رجال زيد وظرف رجال زيد الثالث أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو \* جفوني ولم أجف الأخلاء \* إننى \* الرابع أن يكون مجروراً برب نحو \* ورب عطيأ أنقذت من عطبه \* الخامس أن يبدل، منه المفسر نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم هذا مذهب الاخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان ومنع ذلك قوم وقالوا البديل لا يفسر ضمير المبدل ورده أبو حيان بالورود قال \* فلأتمه أن ينام البائسا \* وقال \* فاستأكت به شودا محل \* السادس أن يخبر عنه بالمفسر نحو إن هى الاحياتنا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه وأصله أن الحياة الاحياتنا الدنيا ثم وضع في موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه هى النفس تتحمل ما حلت وهى العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه السابع ضمير الشأن فإن مفسره الجملة



بعده قال أبو حيان وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه وسمته  
 البصريون ضمير الشأن والحديث اذا كان مذكرا وضمير القصة اذا كان مؤنثا قدر وامن معنى الجملة اسما  
 جعلوا ذلك الضمير يفسره ذلك الاسم المقدر حتى يصح الاخبار بتلك الجملة عن الضمير ولا يحتاج فيها الى  
 رابط به لانها نفس المبتدأ في المعنى والفرق بينه وبين الضمائر انه لا يعطف عليه ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يتقدم  
 خبره عليه ولا يفسر بمفرد وسماء الكوفيون ضمير المجمل لانه لا يدري عندهم ما يعود عليه ولا خلاف في أنه  
 اسم يحكم على موضعه بالأعراب على حسب العامل الا ما ذهب اليه ابن الطراوة من زعم انه حرف فانه اذا دخل  
 على أن كفاها عن العمل كما يكفها ما وكذا اذا دخل على الافعال الناسخة ككفها وتلغى كما تلغى في باب ظن ومال  
 أبو حيان الى موافقته وشرط الجملة المفسر بها ضمير الشأن أن تكون خبرية فلا تفسر بالانشائية ولا الطلبية  
 وأن يصرح بجزئها فلا يجوز حذف جزء منها فانه جيء به لتأكيدها وتغخيم مدلولها والحذف مناف لذلك كما  
 لا يجوز ترخيم المنبذوب ولا حذف حرف النداء منه ولا من المستغاث وزعم الكوفيون انه يفسر بمفرد فقالوا  
 في ظننته قائما زيدان الهاء ضمير الشأن وقائم يفسره وزعموا أيضا انه يجوز حذف جزء الجملة فيقال انه  
 ضرب وانه قام على حذف المسند اليه من غير اعادة ولا اضممار ولا يجوز أيضا تقدم هذه الجملة ولا جزئها قال  
 ابن هشام في المعنى وقد غلط يوسف بن السيرا في اذ قال في قوله أسكر ان كان ابن المراغة ان كان شائبه وابن  
 المراغة وسكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان وضمير الشأن لازم الافراد لانه ضمير يفسره مضمون الجملة  
 ومضمون الجملة شيء مفرد وهو نسبة الحكم للحكوم عليه وذلك لاثنية فيه ولا جمع ومذهب البصريين ان  
 تذكيره مع المذكر وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك نحو قل هو الله أحد فاذا هي شاخصة أبصار الذين  
 كفروا فانها لا تعمى الأبصار ويجوز التذكير مع المؤنث حكى انه أمة الله ذاهبة والتأنيث مع المذكر كقراءة  
 أولم تكن لهم آية أن يعلمه بالفوقية فان الاسم أن يعلمه وهو مذكر وأوجب الكوفيون الاول وهو مردود  
 بالسمع وفصل ابن مالك فقال يجب التذكير كما يجب الافراد فان وليه مؤنث نحو انها جاريتك ذاهبة أو مذكر شبه  
 به المؤنث نحو انها فرجارتك أو فعل بعلامة تأنيث نحو فانها لا تعمى الأبصار فالتأنيث في الصور الثلاث أرجح  
 من التذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو قل هو الله أحد واسم ما كقوله

وما هو من يأسو الكلوم ويتقى \* به نائبات الدهر كالدائم البخل

ومنع الاخفش والفراء وقوعه مبتدأ وقال لا يقع الامعمول ومنع بعضهم وقوعه اسم ما ويرزمنصوبا في بابي ان  
 وطن نحو وأنه لما قام عبد الله وقوله \* علمته الحق لا يخفى على أحد \* ويسكن في باب كان وكاد نحو  
 اذا مت كان الناس صنفان شامت \* وآخر من بالذي كنت أصنع

وقال تعالى من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم في قراءة يزيغ بالتحسية ومنع الفراء وقوعه في باب كان وطائفة  
 وقوعه في باب كاد

﴿ ص ﴾ الفصل ويسمى عمادا ودعامة وصفة ضمير رفع منفصل يقع مطابقا للمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخا بعده  
 معرفة أو كهي في منع اللام جامدا أو مشتقالا ان تقدم متعلقه في الاصح قال ابن مالك وقيد يقع بلغظ غيبة بعد  
 حاضر مقام مضاف وجوز الاخفش وقوعه بين حال وصاحبها وقوم بين نكرتين كمعرفة وقوم مطلقا وقوم بعد  
 اسم لا وقوم قبل مضارع ويتعين كونه فصلا ان وليه نصب وولي ظاهر منصوبا أو قرن بلام الفرق على الاصح  
 ويحذفه والابتداء قبل رفع البدل أيضا بعده والتوكيد أيضا بعد ضمير ويتعين الابتداء قبل رفع ما ينصب قال  
 سيبويه وفاء الجزاء والبصرية وتلو لا والفراء وانما ولا النافية وقبل عارض آل وفي باب ما ورجه في ليس



ونعم مطلقا والاصح وجوب رفع معطوف بالواو ولا ولكن ان كرر الضمير والجزئين ان اتفقا ونحو ما بال زيد هو القائم ومررت بعبد الله هو السيد وظننت زيدا هو القائم جاريته وثالثها ان كان غير خلف ومنع هي القائمة وقوعه بين ضميرين وخبرين وتصديره وتقدمه مع الخبر وتوسطه بعد كان وظن ويجوز بين مفعولى ظن المتأخر قال أبو حيان وفي المتوسط نظر والاصح انه اسم ولا محل له وقيل محله كتابه وقيل متلوه وفائدته الاعلام بأن تاليه خبر لا تابع والتأكيد قال البيانيون والاختصاص

﴿ ش ﴾ هذا بحث الضمير المسمى عند البصريين بالفصل لانه فصل بين المبتدأ والخبر وقيل لانه فصل بين الخبر والنعت وقيل لانه فصل بين الخبر والتابع لان الفصل به يوضح كون الثاني خبرا لاتابعا وهذا أحسن لانه قد يعضل حيث لا يصلح النعت نحو كنت أنت القائم اذا الضمير لا ينعت والكوفيون يسمونه عمادا لانه يعقد عليه في الفائدة اذ به يتبين أن الثاني خبر لا تابع وبعض الكوفيين يسميه دعامة لانه يدعم به الكلام أى يقوى به ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه وبعض المتقدمين سماه صفة قال أبو حيان ربه - نى به التأكيد ومذهب الخليل وسيبويه وطائفة انه باق على اسميته وذهب أكثر النحاة الى أنه حرف وصححه ابن عمشور كال كاف في الإشارة واذا قلنا باسميته فالصحيح انه لا محل له من الاعراب وعليه الخليل لان الغرض به الاعلام من أول وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجاء به الا للمعنى في غيره فلم يحتج الى موضع من الاعراب وقال الكسائي محله محل ما من بعده وقال الفراء كحل ما قبله ففي زيدا هو القائم محله رفع عندهما وفي ظننت زيدا هو القائم محله نصب عندهما وفي كان زيدا هو القائم محله عند الكسائي نصب وعند الفراء رفع وفي إن زيدا هو القائم بالعكس ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا ما قبله في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتكلم والخطاب والغيبة ولا يقع الا بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو زيدا هو القائم . كنت أنت الرقيب . ان هذا هو القصص . تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا ولا يقع بعده الاسم الا معرفة كاملة الاول أو شبهه بها في امتناع دخول آل عليه كالمثال الاخير وسواء كان ظاهرا أم مضمر أم مبهما أم معرفا باللام أم مضافا جامدا أم مشتقا لم يتقدم متعلقه عليه وسواء كان الناسخ فعلا أم حرفا هذا مذهب الجمهور في الجميع وفي كل خلاف فذهب ابن مالك الى أنه قد تنقضى المطابقة فتقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف كقوله

وكأن بالاباطح من صديق \* يرانى لو أصبت هو المصاب

فهو فصل بلفظ الغيبة بعد المفعول الاول وهو الياء في يرانى على حذف مضاف أى مصابي هو المصاب فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه وحمله العسكري في المصباح على ان هو تاء كيد للفاعل في يرانى والمضاف مقدر والمصاب مصدر أى يظن مصابي المصاب أى يحقر كل مصاب دونه وقال غيره هو عنده صديقه بمنزلة نفسه فاذا أصيب في نفسه فكان صديقه قد أصيب فجعل ضمير الصديق . وكذا الضمير لانه هو في المعنى مجازا واتساعا فهو من باب زيد زهير وذهب الاخفش الى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة هؤلاء بناتى هن أطهر لكم بنصب أطهر وتقول هذا زيد هو خير منك ورد بأن أطهر نصب بلكم على انه خبر هن فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرفي وذهب قوم الى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول آل عليهما نحو ما أظن أحدا هو خير منك وحسبت خيرا من زيد خيرا من عمرو وذهب قوم من الكوفيين الى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقا وخرجوا عليه ان يكون أمة هي أربى من أمة وذهب قوم منهم الى جواز وقوعه بعد اسم لانحو لا رجل هو منطلق وذهب آخرون الى جواز وقوعه قبل المضارع نحو كان زيدا هو يقوم وذهب الفراء الى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام فلم يجز كان زيدا هو أخاك وكان زيدا هو صاحب الحمار



ونحوه وأوجب ابتدائية ورفع ما بعده وكذلك يجوز وقوعه في باب ما وأوجب فيه الابتدائية وجوز في ليس  
الوجهين ورجح الابتدائية وذهب الكسائي والفراء إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ نحو ما بال  
زيد هو القائم وما شأن عمرو هو الجالس ومرت بعد الله هو السيد بنصب الجميع وذهب قوم إلى جواز وقوعه  
قبل مشتق فقدم ما ظاهره التعلق بنحو كان زيد هو بالجارية الكفيل بشرط أن لا يقصد كون بالجارية في  
صلة الكفيل على حد وكانوا فيد من الزاهدين فان قصدته لم يجز اجتماعا وذهب الفراء إلى جواز وقوعه أول  
الكلام قبل المبتدأ والخبر وجعل منه وهو محرم عليكم انخراجهم وذهب آخرون إلى جواز تقدمه مع الخبر  
نحو هو القائم زيد وهو القائم كان زيد وهو القائم ظننت زيدا وذهب آخرون إلى جواز توسطه بين كان  
واسمها وظن والمفعول الأول نحو كان هو القائم زيد وظننت هو القائم زيدا ووجه المنع في السكك عند الجمهور  
ان فائدته صون الخبر من توهمة تابعا ومع تقديم الخبر يستغنى عنه لان تقديمه يمنع من كونه تابعا اذا تابع  
لا يتقدم على المتبوع فلو تقدم مفعولا ظننت عليها جاز وقوع الفصل بينهما فنحو زيد هو القائم ظننت وان تقدم  
الاول وتأخر الثاني فنحو زيد اظننت هو القائم في جواز ذلك نظر قاله أبو حيان وقال لا يقع بين الخبرين فلا  
تقول ظننت هذا الخلو هو الحامض لان الثاني ليس بالمفعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما قال وكذا لا يدخل بين  
الضميرين نحو زيد ظننته هو إياه خيرا من عمرو عند سيبويه لانه تأكيدي في المعنى بهذه الثلاثة وكل منها يعني  
عن صاحبه فان فصأت وأخرت البديل جاز نحو ظننته هو القائم إياه لانه في نية الاستئناف وصار بذلك بمنزلة ان  
واللام في كلام واحد اذا تأخرت اللام وسواء كان الفصل بالمفعول الثاني أو بطرف معمول الخبر نحو ظننته هو  
يوم الجمعة إياه العالم فان كان أحدهما ضميرا والآخر ظاهرا جاز اتفاقا لعدم الضميرين المؤذين بالضعف نحو ظننته  
هو نفسه القائم وانما يتعين فصلية هذا الضمير في صورتين الاولى أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو  
ظننت زيدا هو القائم اذ لا يمكن الابتدائية لنصب ما بعده ولا البدلية لنصب ما قبله ولا التوكيد لان المضمرة  
لا تؤكد الظاهر والثانية أن يليه منصوب ويقرن بلام الفرق نحو ان كان زيد هو الفاضل وان ظننت زيدا هو  
الفاضل لا امتناع الابتدائية لما سبق في التبعية لدخول اللام عليه فان رفع ما قبله نحو زيد هو القائم احتمل أن  
يكون فصلا وأن يكون مبتدأ ثانيا وأن يكون بدلا فان كان المرفوع قبله ضميرا نحو أنت أنت القائم احتمل الثلاثة  
والتوكيد أيضا وان كان قبله رفع وبعده نصب ولا لام أو عكسه نحو كان زيد هو القائم وكنت أنت القائم وان  
زيد هو القائم وانك أنت القائم احتمل في الاولى ما عدا الابتداء وفي الثانية ما عدا البديل وان كان بين منصوبين  
والاول ضمير احتمل الفصل والتأكيدي نحو ظننتك أنت القائم ويتعين فيه الابتدائية اذا وقع بعد مفعول ظننت  
ووقع بعده مرفوع وهو معنى قولي قبل رفع ما نصب نحو ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم وتيم  
يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقا وقرؤن ان ترى أنا أؤل تجدوه عند الله هو خير وفائدة الفصل  
عند الجمهور اعلام السامع بأن ما بعده خبر لا نعت مع التوكيد وأضاف الى ذلك البيانين وتبعهم السهيلي  
الاختصاص فاذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه ان شئت هو الأبر وأولئك  
هم المغلحون ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو ما زيد هو القائم فقال سيبويه يتعين للابتدائية ولا يجوز الفصل لان  
الفاء تدل على أنه ليس بنعت وجوز المبرد ولو وقع قبله الا نحو ما كان زيد هو الكريم فقال البصريون  
يتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز الكسائي ولو وقع قبله لا النافية وانما نحو وكان عبد الله لا هو العالم  
والصالح فقال الفراء تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز البصريون لان لا تصلح فارقة بين النعت  
والمنعوت وان وقع بعده مشتق رافع للسببي فان طابق الضمير الاسم نحو ظننت زيدا هو القائم أبوه أو هو



القائمة أو القائمة جارية فقال البصريون تتعين الابتدائية ولا يجوز الفصل وجوز الكسائي وفصل الفراء بين أن يكون الوصف خلفا من موصوف فيوافق الكسائي أو غير خلف فيوافق البصريون وإن لم يطابق نحو كان زيدا هي القائمة جارية فالبصريون ينعون هذا التركيب أصلا لا يرفع ولا ينصب لتقدم الضمير على الظاهر وجوز الكسائي على الفصل ويجري ما ذكر في باب ظن في ثاني وثالث باب اعلم ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو فإن كرر الضمير تعين في المعطوف الرفع إن اختلف نحو كان زيدا هو القائم وهو الأمير وأجاز هشام نصبه ورفع المعطوف والمعطوف عليه إن اتفقا نحو أن كان زيدا هو المقبل وهو المدبر وأجاز هشام والفراء نصبهما فإن لم يكررا الضمير جاز اتفقا نحو كان زيدا هو المقبل والمدبر والعطف بلا ولكن كالواو فيأذ كرر نحو كان زيدا هو القائم لا هو القاعد وما كان زيدا هو القائم لكن هو القاعد أول لكن القاعدة

﴿ص﴾ العلم هو ما وضع لمعين لا يتناول غيره فإن كان اليقين ذهنا فعلم الجنس وحكمه كعرفة لفظا ونكرة معنى قيل ويرادفه اسم الجنس والأصح أنه للماهية من حيث هي أو خارجا للشخص

﴿ش﴾ العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره فخرج بالمعين النكرات وبما بعده سائر المعارف فإن الضمير صالح لكل متكلم ومخاطب وغائب وليس موضوعا لأن يستعمل في معين خاص بحيث لا يستعمل في غيره لكن إذا استعمل صار جزئيا ولم يشركه أحد فبما أسند إليه واسم الإشارة صالح لكل مشار إليه فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيها أسند إليه أحد وألصاحته لأن يعرف بها كل نكرة فإذا استعملت في واحد عرفته وقصرته على شيء بعينه وهذا معنى قولهم إنها كليات وصفها جزئيات استعمالا ثم التعيين إن كان خارجيا بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشخص وإن كان ذهنياً بأن كان الموضوع له معيناً في الذهن أي ملاحظ الوجود فيه كاسامة علم السبع أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج والذهن كاسم السبع أي لماهيته هذا تحرير الفرق بينهما فانهما ملتبسان لصدق كل منهما على كل فرد من أفراد الجنس ولهذا ذهب بعضهم إلى أنهم مترادفان وأن علم الجنس نكرة حقيقة أو إطلاق المعرفة عليه مجاز ورد باختلافهما في الأحكام اللفظية فإن العرب أجرت علم الجنس كاسامة وثعالة مجرى علم الشخص في امتناع دخول آل عليه وإضافته ومنع الصرف مع عله أخرى ونعته بالمعرفة ومجيئه مبتدأ وصاحب حال نحو أسامة أجرى من ثعالة وهذا أسامة مقبلا وأجرت اسم الجنس كاسد مجرى النكرات وذلك دليل على افتراق مدلوليهما إذ لو اتحدا معنى لما اختلفا لفظا وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسدا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال فوضع على الشيعاء وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن ثم صار أسامة يقع على الأشخاص لوجود ذلك المعنى في الأشخاص وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب الأشباه والنظائر النحوية فليطلب منه

﴿ص﴾ فنه مفرد عري من إضافة واسناد ومزج ومضاف اسم وكنية بدئت بأب أو أم أو ابن أو بنت ولقب أفاد مدحا أو ذما ويؤخر عن الاسم غالبا وكذا عن الكنية على المختار ثم إن أفرادا دون آل أضيفا وجوز الكوفية الاتباع والاتباع أو قطع ومزج فإن ختم بويه كسر وقد يعرب بمزج الصرف ورة يضاف والا أعرب بمزج مفتوح آخر الأول غير البناء والمنون ومضافا والأصح جواز منعه حينئذ وبناءه

﴿ش﴾ ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام أحدها مفرد وهو ما عرى من إضافة واسناد ومزج كزيد الثاني ذوالاسناد وهو المحكى من جملة نحو برق نحره وتأبط شرا وشاب قرناها وأثرت إليه بقولي بعد ذلك ومنقول



من جملة وسيأتي مبسوطاً في باب مستقل وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس الثالث ذو المنزج وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التأنيث وهو نوعان محتوم بويه كسيوييه ونظوييه وفيه لغات الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت ويلها الإعراب ممنوع الصرف وغير محتوم بويه كعدى كرب وبعبك ففيه ثلاث لغات الفصحى إعرابه أعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني ويقع آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياء كعدى كرب فيسكن أو منوناً ويلها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض ويجرى الأول بوجوه الأعراب إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتل حالة نصبه كما تقدم وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغة حكاها في التسهيل فيفتح نحو هذا معدى كرب على جعله مؤنثاً والثالثة بناؤه على الفتح في الجزئين ما لم يعتل الأول فيسكن خمسة عشر وهذه اللغة أنكرها بعضهم وقد نقلها الأثبات الرابع ذو الإضافة وهو اسم وكنية فالأول كعبد الله وعبد الرحمن والثاني ما صدر بأب كابي بكر أو أم كام كاثوم زاد الرضى أو بن أو بنت كبن آوى وبنت وردان ومن العلم اللقب وهو ما شعر به جح المسمى كزين العابدين أو ذمه كنف النافق وينطق به مفرداً ومع الاسم ومع الكنية فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخر وعنده ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطه وقفة فلو قدم توهم السامع أن المراد من اسماء الأصل وذلك ما مون بتأخره فلم يعدل عنه وعنده غيره بأنه أشهر من الاسم لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت فلو أتى به أولاً لا غنى عن الاسم ونذر قوله بأن ذا الكلب عمر أخيرهم حساباً وإن كان مع الكنية فالذي ذكره جواز تقدمه عليها وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقدمه عليها وهو المختار نعم لارتباط بين الاسم والكنية قال ابن الصائغ والأولى تقدم غير الأشهر منه ما ثم إذا تأخر اللقب عن الاسم فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصاً من إضافة الشيء إلى نفسه وجواز الكوفيين فيه الاتباع على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لأن الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل فإن كان في الأول أل فليس الاتباع وفاقاً نحو الحارث كرز ذكره أبو حيان وغيره وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو عبد الله كزين العابدين أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد كزين العابدين أو عكسه نحو عبد الله بطة متعت الإضافة وتعين الاتباع بدلاً أو بياناً والقطع إلى الرفع باضمار هو وإلى النصب باضمار أعني

﴿ص﴾ ومنقول من جملة وسيأتي ومصدر وتبين وصفة وماض ومضارع وأمر قيل وصوت وهو مقيس وشاذ بفتح أو إعلال ما استحق خلافة وضدها ومربجل لم يستعمل قبل أو جهل أو لم يقصد به النقل أقوال وقيل كلها منقولة وقيل من تجلة وغيرها وقيل ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل وتحدف في نداء وإضافة حتماً ودونهما نزاراً كأن قارنت ارتجالاً أو نقلت أو ألقاها في الأصل دخلت والأفلا لا منقول من فعل اختياراً  
 ﴿ش﴾ ينقسم العلم إلى منقول ومربجل واسطة بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال هذا رأي الأكثرين وذهب بعضهم إلى أن الأعلام كلها منقولة وليس منها شيء مربجل وقال إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول وعلم بدلول تلك اللفظة في النكرات وسعى بها وجهلنا نحن أصلها فتوهمها من مسمى بها من أجل ذلك من تجلة وذهب الزجاج إلى أنها كلها من تجلة والمربجل عنده ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى هذا ولذلك لم يجعل أل في الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقها للنكرات بالعرض لا بالقصد حكى هذا الخلاف أبو حيان وقال قبله المنقول هو الذي يحفظ له أصل في النكرات والمربجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات وقيل المنقول هو الذي سبق له وضع في النكرات والمربجل هو الذي لم يسبق له وضع في النكرات حكى قولين ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قول ثالث في حد المربجل أنه ما لم يقصد في وضعه النقل من محل آخر إلى



هذا فلذلك حكيت فيه ثلاثة أقوال وعندى أن الخلاف المذكور هل كلها مرتجلة أو منقولة أو متبعضة والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتبجّل أحدهما بنى على الآخر كما بينته في السلسلة ثم قال أبو حيان ينقسم العلم إلى قسمين منقول ومرتبجّل بالنظر إلى الأكثر والأقل لا يكون منقولاً ولا مرتبجلاً وهو الذي علميته بالغلبة وحكامه ابن قاسم بصيغة قيل وتلك عادته في إبحاث شيخه أبي حيان فظاهره أن ذلك من تفرداته ثم المنقول إما من جملة وستأتي في باب التسمية أو من مصدر كفضل وزيد وسعد أو من اسم عين كاسد ونور وذئب أو من صفة اسم فاعل كحارث وطالب واسم مفعول كمضروب ومسعود أو صفة مشبهة كحسن وسعيد أو صفة مبالغة كعباس أو من فعل ماض كشمروا ومن ماض ع كيزيد وأجد وتغلب أو من أمر كاصمت اسم الفلاة وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كبيه وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول لا تكحن بيه . جارية حذبته فلقب به وقال ابن خالويه بيه الغلام السمين فالنقل من صفة لا صوت قال ابن مالك وهو الصحيح ثم المنقول قسمان قسم مقيس وهو ما وافق حكم نظيره من النكرات وشاذ وهو ما خالف إما بفك ما استحق الإدغام كحجب فإنه مفعول من الحب وقياسه محب بالادغام أو بادغام ما استحق الفك أو بفتح ما استحق الكسر كوهب والقياس كسر الهاء لأن ذلك حكم مفعول مما فاؤه واو وعينه صيغة كوعداً وبكسر ما استحق الفتح كعمد كرب والقياس فتح الدال كرمي أو باعلال ما استحق التصحيح كداران وماهان والقياس دواران وموهان كالجولان والطوفان والتصحيح ما استحق الاعلال كدين وحيوة والقياس مدان وحية بقلب الواو ياء وادغامها لاجتماعهما وسكون السابق ومن أمثلة المرتبجّل سعاد وأددو وأما ذو الغلبة فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهار تاماً وهو ضربان مضاف كابن عمر وابن زالان فكل واحد من ولد عمر وزالان يطلق عليه ابن عمر وابن زالان الآن الآن الاستعمال غلب على عبد الله وجابر وذو أداة كالأعشى والنابعة لمن غلبا عليه من بين سائر ذى عشائونبوغ ونازع قوم في عدة من أقسام العلم وقالوا إنه شبه العلم لأعلم وصححه ابن عمفور قال لأن تعريفاً ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالاضافة أرأل ثم أل فيما غلب به الأزمه ويجب حذفها في النداء والاضافة كحديث يارحمي ورحمن الدنيا والآخرة وقوله يا أقرع بن حابس يا أقرع وقوله أحق أن أخطبك هجاني \* وقل حذفها في غيرهما كقوله \* إذا دبران منك يوم القيامة \* وحكى هذا عبيد بن طالعاً ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال قال ولو قارنت اللام نقل علم كالنضر والنعمان أو ارتبجلاً كالبيع والسموئل فحكمها حكم ما غلب بهما من اللزوم إلا في النداء والاضافة قال ابن مالك بل هذا النوع أحق بعدم التجرد لأن الأداة فيه مقصورة في التسمية قصد هزة أجد وياء يشكرونا تغلب بخلافها في الأعشى ونحوه فإنها زيدة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة وغلبة اغتنى بها الآن الغلبة مسبقة بوجوهها فلم تنزع ولولم يقارن الأداة النقل بان نقل من مجرد لكن المنقول منه صالح لها كالمصدر والصفة واسم العين نظراً فإن لم يلح فيها الأصل دخلت الأداة فيقال الفضل والحارث والليث وإن لم يلح استديم التجرد فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل كيزيد ويشكر لم تدخل الأداة في ضرورية

(ص) وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديرًا أو معناه أو لوال العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات وأنواع معان وأعيان لا تؤولف غالباً من النوعين ما لا يلزم التعريف ومن الأعلام أمثلة الوزن خافيه مانع آخر منع صرفه غير منكر إلا إذا وزن مثناه أو ألف تأنيث فإن صلحت لالحاق فوجهان ومالا فلا وما حكى به موزونه المذكور أو قرن بما ينزله منزلته فكهو على الأصح وكذا بعض الأعداد المطلقة والمختار صرفها مطلقاً والأصح أن أسماء الأيام أعلام ولا مبالغة وكنوا عن اسم العالم بفلان وفلانة وكنيته بابي فلان وأم فلانة وغيره باللام وجاء في الحديث بدونها واسم الجنس بهن وهنه وهنت قيل والعلم يعرف ويشئ : يجمع ويصغر وجاءت بهنيت والحديث بكيت



وذيت مثلثا و ذيه وكذا ولا يبطل التصغير العلمية وقيل الا الترخيم  
 ﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى قد ينكر العلم بتحقيقه فخور أيت زيدا من الزيد بن و ما من زيد كزيد بن ثابت  
 أو تقديره كقول أبي سفيان لا قر يش بعد اليوم وقول بعض العرب لا بصره لكم وحيث يثنى ويجمع ويدخله  
 أل ويضاف الثانية مسميات الأعلام أو لو العلم من الملائكة والانس والجن كجبريل وزيد والولهان وما يحتاج  
 الى تعيينه من المؤلفات كالسور والكتب والكواكب والامكة والخيل والبغال والخيول والابل والغنم  
 والكلاب والسلاح والملابس كالبقرة والسمك وزحل ومكة وسكاب وذلول ويعفور وشذقم وهيلة  
 واشق وذى الفقار وأنواع معان ابرة للبرة وفجار للفجرة ويسار لليسرة وخاب بن هباب للخسران وأنواع  
 أعيان لا تؤلف غالبا كابي الحارث وأسامة للاسد وأبي جعدة وذؤالة للذئب ونذر مجيها لأعيان مألوفة كابي  
 الدغفالا للاحق وهيان بن بيان للجهول شخصاء ونسبوا فنور بن فنور لنوع العبد واقعدى وقوى لنوع الأمة  
 وأبي المضال لنوع الفرس ومن النوعى ما لا يلزم التعريف قال ابن مالك لما كان لهذا الصنف من الاعلام خصوص  
 من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وأن  
 يستعمل تارة تنكرة فيعطى لفظه ما يعطاه النكرات ونعني بالنوعى نوعى المعانى والطريق فيه السماع فجاء من ذلك  
 فينة وبكرة وغدوة وعشية تقول فلان يأتينا فينة بلاتنوين أى الحين دون الحين وفينة بالتنوين أى حين دون  
 حين وكذلك يتعهد ناغدوة وبكرة وعشية بلاتنوين اذا قصدت الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء وبالتنوين أى  
 بكرة من البكر والمراد واحد وان اختلف التقديران ولم يسمع ذلك فى نوعى الأعيان بل ما جاء منه ملتزم تعريفه  
 كاسامة وذؤالة انتهى (قلت) ومن أمثلة فينة حديث للمؤمن ذنب يعتاده الفينة بعد الفينة فأدخل عليه اللام وذلك  
 فرع التنكير الثالثة من الاعلام الأمثلة الموزون بها الانهادلة على المراد دلالة متضمنة للإشارة الى حروفه وهيشته  
 ولذلك تقع النكرة بعدها حالا وتوصف بالمعرفة كقولنا لا ينصرف فعل المدول ويصرف فعل غير مدول  
 ثم هي أربعة أقسام قسم ينصرف معرفة ونكرة نحو فاعل اذ ليس فيه سبب يمنع مع العلمية وقسم لا ينصرف  
 معرفة وينصرف نكرة وهو ما كان بناء التأنيث كفعلة أو على وزن الفعل به أولى كفاعل أو مزيدا آخره  
 ألف ونون كفعالان أو ألف الحاق مقصورة كفعلى وزن حبنطى مثال تعريفها فاعلة وزن جفنة وهكذا ومثال  
 تنكيرها كل فعلة صحيح العين يجمع على فعلاوات وهكذا وقسم لا ينصرف مطلقا لا معرفة ولا نكرة وهو ما كان  
 على زنة منتهى التنكير كفاعل ومفاعيل أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة كفعلاء وفعل بالضم وقسم فيه  
 وجهان وهو ما أخذ ألف مقصورة صالحة للتأنيث والالحاق كفعلى بفتح الفاء فيه اعتباران ان حكم يكون ألفه  
 للتأنيث امتنع فى الحالين وان حكم يكونهما للالحاق امتنع فى التعريف وانصرف فى التنكير وقال الخضر اوى  
 اتفق أصحابنا فى أمثلة الأوزان انما استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه  
 انفعل وان استعملت للاسماء وأريد بها جنس ما يوزن فحكمها حكم نفسها فى أعلام فان كان فيها ما يمنع  
 الصرف مع العلمية لم ينصرف كقولك فعالان لا ينصرف وفاعل لا ينصرف وان لم يرد بها ذلك وأريد حكاية  
 موزون مذكور معناه فيه خلاف كقولك ضارب وزنها فاعله فتم من لم يصرف هنا فاعله لان هذه الامثلة  
 أعلام فهذا علم فيه تاء التأنيث ومنهم من قال يحكى به حالة موزونه وهم الاكثر فيصرف هنا فاعله واذا قال عائشة  
 وزنها فاعله منع من الصرف اذ لا حكاية توجب تنوينه وان قرن مثال بمنزل منزلة الموزون فحكمه حكم  
 منازل منزلته من الصفات مثاله هذا رجل أفعل حكمه حكم أسود لأنك تنزله منزلته فامتنع صرفه هذا رأى سيبويه  
 والمبرد وخالف المازنى وقال ينبغى صرفه لان أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف ألا ترى انه يجب صرفه فى



قولنا كل أفعل إذا كان صفة فانه لا ينصرف و رديانه صفة في المعنى دون المقيس عليه والمرعى حكمه في اللفظ الرابعة من الأعلام أيضا بعض الأعداد المطلقة وهي التي لم تقيد بعد ودمد كوز ولا محذوف انما يدل على مجرد العدد وانما كانت أعلاما لان كلامها يدل على حقيقة معينة دلالة خالية من الشركة متضمنة الإشارة الى ما ارتسم به فاذا انضاف الى العلمية سبب آخر امتنع الصرف نحو ستة ضعف ثلاثة وأربعة نصف ثمانية هذا رأى الزمخشري وابن الخباز وابن مالك ونقل أبو حيان عن بعض الشيوخ انه يصرفها وهو المختار عندي قال ابن مالك ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق لصح يعني أن يجعل علما قال ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يجز لان الاختلاف في حقائقها واقع بخلاف العدد فان حقائقه لا تختلف ونعني بالاختلاف ان الرطل والقدح مثلا يختلف باختلاف المواضع الخامسة مذهب الجمهور أن أسماء الايام أعلام توهت فيها الصفة فدخلت عليها أل التي ألح كالحارث والعباس ثم غلبت فصارت كالديران فالسبت مشتق من معنى القطع والجمعة من الاجتماع وباقيها من الواحد والثاني والثالث والرابع والخامس وخالف المبرد فقال انها غير أعلام ولا ماتها للتعريف فاذا زالت صارت نكرات السادسة كنت العرب عن علم المذ كرا العاقل نحو زيد بفلان وعن كنيته بأبي فلان أو ابن فلان وعن علم المؤنث العاقل نحو هند بفلانة وعن كيتها بأفلان أو أم فلانة وفلانة علمان لا يثنيان ولا يجمعان وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث وهو علم وانما يلحق للفرق بين الصفات والدليل على أنه لم منع مؤنثه من الصرف في قوله فلانة أضحت خلة لفلان وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذ كروا لفلانة في المؤنث فرادوا أل فرقا بين العاقل وغيره وفي تهذيب الاسماء واللغات للنووي انه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل أخرجه ابن حبان والبيهقي وأبو يعلى عن ابن عباس قال ماتت شاة لسودة فقالت يا رسول الله ماتت فلانة يعني الشاة الحديث وكنوا عن اسم جنس غير علم بهن في المذ كروهنه بفتح النون وهنه بسكونها في المؤنث ولا يكتفى به عن علم عاقل أو غيره كاسامة قاله الشلوبين والخضر راوى وابن مالك وغيرهم وقال أبو عمرو يكتفى به عن علم ما لا يعقل وقال بعضهم يكتفى به عن علم العاقل أيضا كقوله

الله أعطاك فضلا من عطيته \* على هن وهن فيما مضى وهن

يخاطب حسن بن زيد وكنى عن أولاده عبد الله وحسن وإبراهيم وقال ابن تقي يقال في العاقل هنت وصلاته وهنه وقفا وفي غيرهم هنه وصلاته وقفا فارقا بينهما وقال في النهاية هن وهنة كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل ويصفران ويثنيان ويجمعان تقول عندي هنية أي جويرة وهني أي غليم وعندهن هنوات زاد غيره ويعرفان باللام فيقال الهن والهنة قال بعضهم فلان وفلانة وهن وهنة أعلام كنى بها عند النسيان أو قصد الإيهام ولما كان الغرض من الكناية المستر كثر الكناية عن الفرج بهن وعن فعل الجماع بهنيت وكذا عن مقدماته وكنوا عن الحديث الذي يراد إيهامه وعن أحاديث مجموعة غير معلومة عند المخاطب بكيت وذيت بفتح التاء فهما وكسرها وضمها وبذية بتشديد الياء والفتح وكذا ثم كذا نذكر مكررة وكيت وكيت وذيت وذيت وكيت كيت وذيت ذيت مكررا بعطف ودونه السابعة التصغير لا يبطل العاسية وقيل يبطلها تصغير الترخيم ورده ابن جني بقوله \* وكان حريث في عطائي جاهدا \* يريد الحارث بن وعلة قال فلو كان منكرا لأدخل عليه أل

﴿ص﴾ اسم الإشارة ذاوذاك وذلك لمفرد ذكر وذى وى وتا وذه وذه وته ودهى وتهى وذات وتيك وتيك وذيك ومنعها ثعلب وتلك وتلك وتلك وتلك ولأنشاء وذان وتان وذين وتين وذانك وتانك وذينك وتينك وتراذ ياء ابدال من تشديد النون لثناهما وإزالة اعمدا وقصرا وقد ينون ويضم ويشبع همزته ويقال هلاء وهؤلاء وأولاء ويقال الاك وأولئك وأولئك لجمعهما والمشهور ان المجرد للقريب وذا الكاف للمتوسط واللام للبعيد



واختلف في أولئك والبعث في المثنى بالتشديد أو بدله والمختار وفاق لابن مالك أن غير المجرى له عذري لسيوييه  
وقيل ترك اللام تميمي وألف ذاق البصرية منقلبة عن ياء أو واو قولان ووزنه فعل وقيل فعل والكوفية زائدة  
والمختار وفاق للسيرة في أصل وقد يقال ذاء وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه وذائه  
عند سيوييه والمختار وفاق للبرد أصل

﴿ش﴾ اسم الإشارة كما قال ابن قاسم في شرح التسهيل محصور بالعد فاستغنى عن الحد كما تقدم في الضمير  
فيشار للمفرد المذكور بذو ذلك وذلك واختلاف البصريون في ألف ذابعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل فقال  
بعضهم هي منقلبة عن ياء لقولهم في التصغير ذيا ولأما هنا فالعين واللام المحذوفتان يا آن وهو ثلاثي الوضع في الأصل  
وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت وقال الكوفيون ووافقهم السهيلي هي زائدة لسقوطها في  
التثنية وردبانه ليس في الاسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد وأما حذفها في التثنية فلا لقاء  
الساكن وقد عوض منها تشديد النون قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى أن ذاتنا في الوضع نحو ما وأن  
الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء إذا أصل الاسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبنا  
جيدا سهلا ليل الدعوى قال ثم رأيت هذا المذهب للسيرة في والحشي ونقله عن قوم واختلف أيضا في وزن ذاء  
فالأصح أنه فعل بتعريك العين لأن الانقلاب عن المتحرك أولى وقيل فعل بسكونها لأنه الأصل وقد يقال في  
الإشارة إلى المفرد المذكور ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائه بهمزة وهاء مكسورة قال هذا أنه الدفتر خير دفتر  
ويشار إلى المفرد الموث بعشرة ألفاظ وهي ذى وما بعدهما والهاء في ذه وته مكسورة باختلاس وسا كنه وذات  
مبنية على الضم وتزاد تيسك بكسر التاء وتيك بفتحها وذيك وانكراهاتك وتلك بكسر التاء وتلك بفتحها حكاهما  
هشام وتيلك بكسر اللام والتاء وتالك بكسر اللام حكاهما الفراء وأنشد قوله ﴿يأتيه تيلك الدمن الخوالى﴾  
وقوله ﴿وان لتالك العمر انتعشا﴾ وللمثنى المذكور ذان وذاتك في الرفع وذين وذيتك في النصب والمجر والمثنى  
المؤنث نان ونانك وتين وتينك وقد يقال في المذكور ذانك وذينك وفي المؤنث تانك وتينك وذلك على لغة  
من شدد النون بابدال إحدى النونين ياء ولجج المذكور والمؤنث معا أولاء وألاك بالتشديد وأوليك وأولالك بالقصر  
وأولاء بالمد في لغة الحجاز والقصر في لغة تميم ووزن الممدود عند المبرد والغارسي فعال كغشاء وعند  
أبي اسحق فعل كهدي زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصورة فعل اتغافا وأغها أصل عند  
المبرد لعدم التمكن ومنقلبة عن ياء عند سيوييه لا مالتها وتونينها لغة حكاهما قطرب فيقال أولاء قال ابن مالك  
وتسمية هذا تنوين مجاز لأنه غير مناسب لواحد من أقسام التنوين والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة  
زاد نونا بعد هذه الهمزة كنون ضيفن وبناء آخره على الضم لغة وكذا أشباع الهمزة أوله في أولاء وأولك حكاهما  
قطرب وكذا ابدال أوله هاء مضمومة حكاهما أبو علي ويقال أيضا هولا بفتح الهاء وسكون الواو في لغة حكاهما  
الشاوطين إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرى من الكاف واللام للقريب ثم اختلف فقيل ما فيه الكاف  
وحدها أو مع اللام كلاهما البعيد وليس للإشارة سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن مالك وقال إنه الظاهر من  
كلام المتقدمين ونسبه الصغار إلى سيوييه واحتج ابن مالك بأن المشار شيبه بالنادى والنحويون مجمعون على  
أن المنادى ليس له الأمر تبتان فله حق بنظيره وبأن الفراء نقل أن بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف  
والحجاز بين ليس من لغتهم استعمال الكاف بل اللام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له الأمر تبتان  
وبأن القرآن لم يرد فيه المجرى من اللام دون الكاف فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه  
الإشارة فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتب في التثنية والجمع بلفظين وهي وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع



في الأول مردودة وذهب أكثر النحويين إلى أن الإشارة ثلاث مراتب قربي ولها المجرد ووسطى ولها ذوالكاف  
وبعدى ولها ذوالكاف واللام وصححه ابن الحاجب واختلف على هذا في مرتبة أولئك بالمد قليل هؤلاء ووسطى  
كاؤلاك وقيل للبعدى كاؤلاك قال أبو حيان ويستدل للأول بقوله

ياما أميلح غزلنا شدن لنا \* من هؤلاء تكن الضال والسمر

لأن هاء التنبيه لا تصحب ذا البعيد ومن الشواهد على أولى لك قوله \* أولئك قومي لم يكونوا أشابة \* ومن  
شواهد ألاك قوله \* من بين ألاك إلى إلا كا \* والمثنى توسطه بتخفيف النون وبعده بتشديد ها أو الياء  
لمبدلة منه جواز مع الالف ولزوم مع الياء عند البصريين لمنعه التشديد معها قاله أبو حيان

ص \* وتصحب هاء التنبيه المجرد وتقل مع الكاف وتمنع مع اللام قال ابن مالك والمثنى والجمع وخالف أبو  
حيان وقيل تلزم في الهاء والكاف وتفصل بأنا وأخوته وقل بغيرها خلافا للزجاج وقد تعاد بعده توكيدا  
وأباه أبو حيان والمعروف في المؤنث هاء مفردة وحكى هوذمه وهوذا والكاف حرف خطاب تبين أحواله  
كالاسمية وقد يغني ذلك عن ذلكم قال ابن مالك وإشباع ضم الكاف عن الميم وقد يقتصر على الكاف مطلقا  
وتتصل بأرأيت بمعنى أخبرني فلا يلحق تاء العلامة استغناء بها بخلاف العلية والفاعل التاء وقيل الكاف وقيل  
محلها نصب وبحيل والنجاء ورويدوقل بيلى وكلا ونصر وليس ونعم وبش وحسبت وقد ينوب ذو البعد  
عن غيره وعكسه لنسبة أو رفعة ونحو ذلك ويتعاقبان ومنعه السهلي

ش \* فيه مسائل الأولى تصحب هاء التنبيه المجرد من الكاف كثيرا نحو هذا وهذا والمقترن بالكاف دون  
اللام قليلا كقوله \* ولأهل هذا الطرف الممدد \* وقوله \* قد احتملت مني فها تيك دارها \* ولا تدخل  
مع اللام بحال فلا يقال هذا لك وعلة ابن مالك بأن العرب كرهت كثرة الزوائد وقال غيره الهاء تنبيه واللام  
تنبيه فلا يجتمعان وقال السهلي اللام تدل على بعد المشار إليه وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب  
وهاء تنبيه للمخاطب لينظر وإنما ينظر إلى ما يحضرته لا إلى ما غاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا قال ابن مالك ولا  
يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال هذانك قال لان واحدهما ذاك وذلك يحمل على ذلك  
مشناه وجمعه لانهم أفرعاه وحمل عليهما شئ ذاك وجمعه لتساويهما لفظا ومعنى قال أبو حيان وهذا بناء على  
ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه الأمر بتتان وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله \* من هؤلاء تكن بين الضال  
والسمر \* وهو تصغير هؤلاء تكن وزعم ابن يسعون أن في في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها وبالكاف في  
آخرها الثانية تفصل هاء التنبيه من أمر الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيرا نحوها أنا ذا وما  
نحن أولاء قال تعالى ها أنتم أولاء وبغير الضمائر المذكورة قليلا كقوله \* تعلمها لعمر الله ذاقها \* وقوله  
\* قلت لها ذا لهاها وذا ليا \* ففصل بالواو وقد تعادها بعد الفصل توكيدا ذكره ابن مالك ومثله بقوله تعالى  
ها أنتم هؤلاء قال أبو حيان وهذا مخالف لظاهر كلام سيويه فإنه جعل هاء السابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرد  
غير مصحوبة لاسم الإشارة لأنها مقدمة على الضمير من الإشارة الثالثة لا خلاف بين النحويين أن كاف الخطاب  
المصاحبة لأسماء الإشارة حرف يبين أحوال المخاطب من إفراد وتنبيه وجمع وتذكير وتأنيث فيتصرف كالاسمية  
بالفتح والكسر ولحوق الميم والالف والنون فنحو ذلك ذلك ذلكم ذلكن وذلك ذلكا ذلككم ذلكن ذلكا  
وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكور بكاف الخطاب مفتوحة كما يخاطب المفرد المذكور قال تعالى . فاجزاء من  
يفعل ذلك منكم . وذلك خير لكم . وذكر ابن الباذش لأفراد الكاف إذا خاطب به جماعة تأويلين أحدهما



أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته والمراد له ولم والثاني أن يخاطب الكل . يقدر اسم هر من أسماء الجوع يقع على الجماعة تقديره ذلك يوعظ به يافريقو يجمع ونحو ذلك قال ابن مالك وقد يستغنى عن الميم في الجمع بأشباع ضمة الكاف كقوله

وإنما لك ثم التالك \* ذو حيرة ضاقت به المسالك \* كيف يكون النوك الإذلك

أراد ذلك فحذف الميم واستغنى بأشباع ضمة الكاف وقال أبو حيان لأدليل في البيت لانه يتزن بالاسكان وإن صححت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله

سأترك منزلي لبني نعيم \* وألحق بالحجاز فأستريح

فلا حجة فيه وفي الكاف لغة أخرى وهي الاقتصار عليها بكل حال من غير الحاق علامة تثنية ولا جمع تركها على أصل الخطاب ثم منهم من يفتحها مع المذكر ويكسرهما مع المؤنث ومنهم من يفتحها معهما الرابعة تتصل هذه الكاف أعني الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك يا زيد عمر أمانع وأرأيتك يا هند وأرأيتك يا أمة كم وأرأيتك فتنبي التاء مفردة دائماً يغني لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوها بالتاء وفيها حيثنذهب أحدها أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب وعليه البصريون الثاني أن التاء حرف خطاب وليست باسم والاطابقت والكاف هي الفاعل للطابقة وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل باجماع ولم يعمد ذلك في الكاف الثالث أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثاني في المعنى وأنت إذا قلت أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فاعلم أنه لا موضع لها من الأعراب وإن زيدا هو المفعول الأول وما بعده المفعول الثاني فإن قيل لو لم يكن من قبيل ما يتعدى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني أجاب أبو علي بأنها لم تتعد إلى ثلاثة في غير هذا الموضع ولو كانت من هذا الباب لتعدت إليها أما أرأيت العسمية وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو أرأيتك ذاهبا وأرأيتك ذاهبة وأرأيتك ذاهبين وأرأيتكم ذاهبين وأرأيتكن ذاهبات لأن ذلك جائز في أفعال القلوب الخامسة تتصل الكاف الحرفية أيضا كثيرا بجعل والتجاء وروى هي أسماء أفعال نحو حيئك أي أنت والنجاك أي أسرع وروى يدك أي أمهل وقليل ببلى وما ذكر بعده نحو بلاك وكلاك وأبصرك زيدا تريد أبصر زيدا ولستك زيدا قائما قال \* ألسنك جاعلي كلبني جميل \* ونعمك الرجل زيدو بشك الرجل عمرو وحسبتك عمرا قائما قال \* وجيت ما حسبتك أن نجيتا \* خرجه أبو علي عليه إذا لا يخبر بأن والمفعول عن اسم عين السادسة قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب وذو القرب عن ذي البعد ما رفعة المشار إليه والمشير نحو ذلك الكتاب ذلككم الله ربى . فذلك الذي لم تنني فيه . إن هذا القرآن يهدي أروضة هما نحو ذلك اللعين فعل . أهذا الذي يذكر . فذلك الذي يدع اليتيم أو نحو ذلك قال في التسهيل ككتابة الحال نحو . كلاً عده هولا وهولا من عطاء ربك . هذا من شيعته وهذا من عدوه . زاد أهل البيان وكالتنييه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها نحو . أولئك على هدى الآية وقولي ويتعاقبان هو مذهب الجرجاني وابن مالك وطائفة أن ذلك قد يشار بها للقريب بمعنى هذا وهذا قد يشار بها للبعيد بمعنى ذلك قال تعالى . ذلك تناوله عليكم من الآيات ثم قال إن هذا هو القصص وقال الشاعر \* تأمل خفافا نني أنا ذالك \* أي هذا ورد السهيلي قال إن ذلك من النياحة السابقة لا التعاقب

\* ص \* ويشار للكان هنا لازم الظرفية ويجز عن والى ويلحقه لواحق ذالك لكان لا ينصرف كاقه وكهنا لك



ثم وقيل تجي . فعولابه وهنا وهنا وقد يصحها الكاف وها ويقال هنة ونه وقفوا هنت وقد يشار بهناك وهنالك  
وهنا الزمان وقال الفضل هناك للكان وهنالك للزمان

﴿ ش ﴾ يشار للسكان القريب بهنا وهو لازم الظرفية فلا يقع فاعلا ولا . فعولابه ولا مبتدأ ويجر ببعض  
الحروف كما هو شأن لازم الظرفية فيجر عن والى نحو تعال من هنا الى هنا وتلحقه لواحق ذاهوا والكاف وحدها  
في التوسط أو البعد على القولين والكاف مع اللام في البعد وتدخل هاء التنبيه في هنا بكثرة وهنالك بقله ولا  
يدخل في هنالك نعم يلزم حالة واحدة ولا يتصرف تصرف كاف ذا ويشار للسكان البعيد فقط بهم مفتوحة التاء  
المثناة وهي كهنا في لزوم الظرفية والجري عن والى وقيل إنها تقع فعولابه وتخرج عليه قوله تعالى . واذا رأيت ثم  
رأيت . ورد بأن المفعول محذوف اختصارا الى الموعود به أو اقتصارا أى . وقعت منك رؤيته ويشار للبعيد أيضا  
هنا بكسر الهاء وهنا بفتحة والنون مشددة فيهما قال

كان درينا خالط البرنا \* خالطه من ها هنا وهنا

وقد تصحها الكاف دون اللام فيقال هناك وهناك وقد تصحها هاء التنبيه فيقال ههنا ويقال في هنا المنخفضة  
ههنا في الوقف قال

قد أقبلت من أمكنه \* من ههنا ومن ههنا

ويقال أيضا في ثم في الوقف . وههنا المشددة هنت مشددا ساكن التاء قال \* وذكرها هنت  
ولات هنت \* وقد يشار بهناك وهنالك وهنالك المشددة للزمان كقوله تعالى . هنالك ابتلى المؤمنون . أى  
في ذلك الزمان كقوله قبل اذ جاؤكم من فوقكم ومن أسفل منكم وقوله . هنالك تبلو كل نفس ما أسلفت .  
وقول الأفوه

واذا الامور تعاضمت وتشابهت \* فهناك يعترفون أين المفرع

وقول الآخر \* حنت نوار ولات هنا حنت \* أى ولا حان في هذا الوقت وذهب الفضل الى أن هناك للسكان  
وهنالك للزمان

﴿ ص ﴾ اداة التعريف قال الخليل وابن كيسان وابن مالك آل فاهمزة قطع وقيل وصل وسيبويه قال  
أبو حيان وجميع النواة اللام وتختلفها أم وقيل فيما لا يدغم فيه

﴿ ش ﴾ النكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي ختم المقدمات بالخاتمة المشقة على معاني من  
وما وأى الخارجة عن الموصولية فان ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب وكونها مفردة بخاتمة  
أنسب وفيه توفيق بعادتي في هذا الكتاب وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السبكي في  
جمع الجوامع الأصل الى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في  
التصوف وانضم الى ما صنعت هنا مناسبتان الاولى ان هذا الباب مختصر وباب الموصول يستدعي أحكاما طويلة  
ومن عادة المصنفين تقديم ما هو الاخصر وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات الثانية أنه قد تقدم حكاية قول  
ان تعريف الموصول بال ونيها فكانت لذلك كالأصل له فناسب تقديم ذكرها عليه وقد قدم ابن مالك في التسهيل  
باب الموصول على باب الإشارة مع انه عنده مؤخر عنه في الرتبة وليس لما صنعت وجه من المناسبة اعلم أن في أداة  
التعريف مذهبين أحدهما أنها أل بجملةا وعليه الخليل وابن كيسان وصححه ابن مالك فهي حرف ثنائي الوضع  
بمنزلة قد وهل قال ابن جني وكان الخليل يسميها أل ولم يكن يسميها الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والذال  
ثم اختلف على هذا هل همزة قطع أو وصل على قولين والمذهب الثاني أنها اللام فقط والهمزة وصل اجتلبت



للإبتداء على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفا لكثرة دورها وفتحت للإبتداء بالساكن وعليه سيبويه ونقله أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان وعزاه صاحب البسيط إلى المحققين والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل إن الموضوع للتعريف على هذا اللام وحدها ثم اجتلبت همزة الوصل ليتمكن النطق بالساكن وعلى ذلك هي معتمدها في الوضع كهمزة اسقع ونحوه وثمرة الخلاف تظهر في قولك قام القوم فعلى الأول حذف الهمزة لتحرك ما قبلها وعلى الثاني لم يكن ثم همزة البتة ولم يوث بها لعدم الحاجة إليها ورجح مذهب الخليل بسلامته من وجوه كثيرة مخالفة للأصل وموجبة لعدم النظر منها وضع كلمة مستحقة للتصدير على حرف واحد ساكن واقتراح حرف بهمزة وصل ولا نظير لهما وبأن العرب تقف عليها تقول إلى ثم تذكر فتقول الرجل كما تقول قدي ثم تقول قد فعل وقال الشاعر

دع ذا وعجل ذا والحق ذا إن ذال \* بالشحم إنا قد ملناه بجمل

ولا يوقف إلا على ما كان على حرفين واستدل للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلا وأجيب بأنها وصلت تخفيفا وبأن العامل يتخطاها ولو كانت في الأصل كقفل كانت في تقدير الانفصال ولم يتخطاها وأجيب بأن تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على أفادة معنى زائد على معنى المصحوب ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام وعدم الانفصال يترتب على أفادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف وبأن التنكير مدلول عليه بحرف واحد وهو التنوين فوجب كون التعريف كذلك لأن الشيء يعمل على ضده كما يعمل على نظيره وأجيب بأنه غير لازم بل الاختلاف بهما أولى وإن سلم فشرطه تعذر الحمل على النظر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي شيئا ولا ينبغي أن يتشاغل به وقد تخلفها أم في لغة عزيزت لطبي وحبير قال ابن مالك لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة جعل أهل اليمن ومن دناهم بدلها ميلا لأن الميم لا تدغم إلا في ميم قال بعضهم إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو غلام وكتاب بخلاف رجل وناس قال ابن هشام ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم بدليل دخولها على النوعين في قوله صلى الله عليه وسلم ليس من أمة أصنام في أمسر أخرجه أحمد وقول الشاعر \* ترى ورأى بامسهم وامسهم \*

﴿ص﴾ فان عهد مصحوبها بحضور حسي أو علمي فعهديه ويعرض فيها الغلبة والمخ والابغضية فان لم تخلفها كل فلتعريف الماهية أو خلفها حقيقة فلا تشمل فيستثنى من مدخولها وقد ينعت بالجمع ومضاف إليه أفعل أو مجازا فلا تشمل خصائصه مبالغة قيل ويعرض فيها الحضور قيل وتختص الحضورية بتلاوذا الفجائية والإشارة وأي والزمن الحاضر وقيل للحقيقة فيها زعم ابن معز وزاخرة خاص اللام بالعهديه وابن بابشاذ العهديه بالأعيان والجنسية بالأذهان

﴿ش﴾ أل نوعان عهديه وجنسية فالأولى ما عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي بأن يقدم ذكره لفظا فأعيد مصحوبه بأل نحو أرسلنا إلى فرعون رسولا فمضى فرعون الرسول أو كان شاهدا كقولك القرطاس لمن سدد سهماً أو علمي بأن يتقدم له ذكر ولم يكن شاهدا حال الخطاب بنحو اذ هما في الغار اذ يبايعونك تحت الشجرة اذ ناداه ربه بالواد المقدس قال أبو حيان وذكر أصحابنا أنه يعرض في العهديه الغلبة ولمح الصفة فالتى للغلبة كالبيت للكعبة والنجم للثريا دخلت لتعريف العهد ثم حدثت الغلبة بعد ذلك والتي للتحل أو لأعلى الاسم للتعريف لأن الاسم علم في الأصل لكن لمح فيه معنى الوصف فسقط تعريف العلمية فيه وإنما أنت تريد شخصا معلوما فلم يكن بد من إدخال أل العهديه عليه لذلك والثانية إما لتعريف الماهية وهي التي لا يتخلفها كل لا حقيقة



ولا مجاز نحو . وجعلنا من الماء كل شيء حي . وقولك والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب وإملاستغراق الأفراد وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو وخلق الإنسان ضعيفا وعلامة أن يصح الاستثناء من مدخولها نحو . ان لانساق في خسران الذين آمنوا . وصحة نفعه بالجمع وإضافة أفعل اليه اعتبارا بالمعناه نحو . أو الطفل الذين لم يظهر وا . وقولهم أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض ومال الاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذم وهي التي تخلفها كل مجاز نحو زيد الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب لا ريب فيه قال الجزولي وغيره ويعرض في الجنسية المحصور نحو خرجت فاذا الاسد اذ ليس بينك وبين مخاطبك عهد في أسد مخصوص وإنما أردت خرجت فاذا هذه الحقيقة فدخلت آل لتعريف الحقيقة لأن حقيقة الاسد معروفة عند الناس وقال ابن عصفور لا تقع الحضورية إلا بعد اسم الإشارة نحو جاءني هذا الرجل وأي في النداء نحو يا أيها الرجل واذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد أو في اسم الزمان الحاضر نحو الآن والساعة وما في معناها وما عهد ذلك لا تكون فيه للحضور إلا أن يقوم دليل على ذلك وقال ابن هشام فيما ذكره ابن عصفور نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولأن التي بعد اذ ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبهه ما الكلام فيه ولأن الصحيح في الداخلة على الآن أنها زائدة لا معرفة وما ذكر من تقسيم آل إلى عهديه وجنسية هو مذهب الجمهور وخالف أبو الجحاج يوسف بن معز وزفد كران آل لا تكون إلا عهديه فاذا قلت الدينار خير من الدرهم فعناه هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدت على شكل كذا فاللام للعهد أبد الاتفارقة وقال ابن عصفور لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديتين لأن الاجناس عند العقلاء معلومة بذهونها والعهد تقدم المعرفة وقال ابن بابشاذ (١)

﴿ص﴾ والمختار وفاقا للكوفية نيابة عن الضمير قال ابن مالك لا في الصلة

﴿ش﴾ اختلف في نيابة آل عن الضمير المضاف اليه فنعاه أكثر البصريين وجوز ما الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين وخرجوا عليه . فان الجنة هي المأوى . ومررت برجل حسن الوجه والمنايعون قدر واليه ومنه وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الرنخشي في وعلم آدم الأسماء ان الأصل أسماء المسميات فجوز إنابته عن الظاهر وقال أبو شامة في قوله بدأت بيسم الله في النظم ان الأصل في نظمي فجوز إنابته عن ضمير المتكلم قال ابن هشام والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بضمير الغائب

﴿ص﴾ وزيدت لازما في اليسع وقيل للبح والذى قبل والآن ونادرا في علم وحال وتميز . ومضافه قال الاخفش ومررت بالرجل مثلك وخير منك والخليل ما بعده من نفعه لنيته وابن مالك بدل وابن هشام كالليل نسلخ

﴿ش﴾ تقع آل زائدة وهي نوعان لازمة وهي التي في الموصولات بناء على أن تعريفها بالصلة والتي في اليسع وقيل انها للبح والتي في الآن على أحد القولين فيه وغير لازمة وهي نادرة كالداخلة على بعض الاعلام في قوله \* باعدام العمر ومن أسيرها \* والاحوال كفولهم ادخلوا الاول فالاول أي أولا فأولا وقوله

\* دمت الجيد فانتفك منتصرا \* أي جيداً والتميز في قوله \* وطبت النفس يا قيس عن عمرو \* أي نفساً والمضاف اليه التميز في قوله

إلى درج من الشيزى ملاء \* لباب البر يلبك بالشهاد

واختلف في نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك مما أتبع فيه المقررون بأل بهما فقال الاخفش انه نكرة وأل



فيه زائدة ليصح اتباعه بهما ذليسا بمعرفتين وقال الخليل بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وان كان موضعا لا تدخله كما نصب الجماء الغفير على نية الغاء أل وقال ابن مالك عندي أن أحسن ما ذهب إليه الحكم بالبديهة وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما فيكون بدل نكرة من معرفة ورده أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف وذلك الذي حمل الانخفش والخليل على ما ذهب إليه وقال ابن هشام (١)

﴿ ص ﴾ الموصول منه حرفي وهو ما أول مع صلته بمصدر وهو أن توصل بفعل متصرف وقال أبو حيان إلا الأمر كي وتوصل بمضارع. قرينة بلام التعليل لفظاً وتقديراً وأن توصل بمبتدأ وخبر ولو التالية غالباً مفهم من أثبت مصدرينها الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك ومنعه الجمهور وما وزعهما قوم اسمياً ويوصلان بمتصرف غير أمر والاكثر بماض وجوز قوم وصل بمجملة اسمية والثالثان نابت عن الظرف وشرط قوم صحة الذي محلها والسهلي كون وصلها غير خاص وينوب عن زمان قبل وتشاركها ان

﴿ ش ﴾ الموصول قسمان حرفي واسمي والثاني هو المقصود بالباب لانه المعرفة وذكر الأول استطراداً وبدى به لان الكلام فيه أخصر وذلك يستتبع أحكاماً وفروعا كثيرة وضابط الموصول الحرفي أن يقول مع صلته بمصدر وهو خمسة أحرف أحدها أن بالفتح والسكون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بالفعل المتصرف ما ضيا كان أم مضارعاً أم أمران نحو أعجبتني أن قت وأريد أن تقوم كتب اليك بأن قم ونص سيبويه على وصلها بالأمر والدليل على أنها مصدرية دخول حرف الجر عليها وقال أبو حيان جميع ما استدلو به على وصلها بفعل محتمل أن يكون التفسير به ولا يقوى عندي وصلها به لأمرين أحدهما أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فأت معنى الأمر المطلوب والثاني أنه لا يوجد في كلامهم يعجبني أن قم ولا أحببت أن قم ولا يجوز ذلك ولو كانت توصل به لجاز ذلك كالماضى والمضارع انتهى أما الجامد كعسى وهب وتعلم فلا توصل به اتفاقاً والثاني كي وتوصل بالمضارع ولو كونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدرة نحو جئت لكي تكرمني أو كي تكزمني الثالث أن بالفتح والتشديد إحدى أخوات إن وتوصل باسمها وخبرها نحو يعجبني أن زيد قائم وهذه الثلاثة متفق عليها الرابع

لوا التالية غالباً مفهم من واختلف فيها فالجمهور أنها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف جر عليها وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب وخرجوا على ذلك. يود أحدهم لو يعمر. ودوا لو تدهن. ومفهم من يشمل ودو يودو أحب وأعنى وأختار والمسموع ودو يود ومن استعملها دون مفهم من نادرا ما كان ضرراً لو مننت. وانما توصل بفعل متصرف غير أمر الخامس ما خلافاً لقوم منهم المبرد والمازني والسهلي وابن السراج والانخفش في قولهم إنها اسم مفتقرة إلى ضمير وأنت إذا قلت يعجبني ماقت فتقديره القيام الذي قتته وعلى رأى الجمهور أنما توصل بفعل متصرف غير أمر والأكثر كونه ما ضيا نحو. بما رجبت ومن المضارع. لما نصف ألسنتكم. أى لوصف وجوز قوم منهم السيرافي والأعلم وابن خروف وصلها بمجملة اسمية كقوله \* كما دماؤكم تشفى من الكلب \* وأما جمهور من عوا ذلك وقالوا هي في البيت كافة وقيل تجوز في حال نيابتها عن ظرف الزمان وسيأتي وذكر في البسيط أنها لا تكون ساكنة إلا حيث يصح جلول الموصول محلها لأن الموصولة ساكنة في المعنى لأنك تسبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد قال أبو حيان ويرده قوله \* يسر المرء ما ذهب الليالي \* أى ذهب الليالي ولا يصح فيه الموصول وقال السهلي إن صلة ما لا بد أن يكون فعلاً غير خاص بل مبهماً يحتمل التنويع نحو ما صنعت ولا تقول ما جلست لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهماً فكانك قلت يعجبني الجلوس الذي جلست

(١) يياض بالأصل



فيكون آخر الكلام مفسرا لأوله رافعا للابهام فلامعنى حيثئذ لها ورد بالبيت السابق وتختص ما بنياتها عن  
طرف زمان نحو خالد بن قيس ما دامت السموات والارض . لأصحابهم ما ذر شارق أى مدة دوامها ومدة ذرور  
شارق ومنه قوله

ولن يلبث الجهال أن ينضموا \* أأالحلم ما يستعن بجهول

وقوله \* أطوف ما أطوف ثم آوى \* وتسمى ظرفية ووقية وذهب الزمخشري الى أن أن تشاركها في  
ذلك ونخرج عليه . أن آناه الله الملك . الا أن تصدقوا . أى وقت أن آناه وحين أن تصدقوا قال أبو حيان وأكثر  
النساء لا يعرفون ذلك ولا حجة فيما ذكره لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون أن أن ظرفية مثل ما  
﴿ص﴾ وإسمى وهو الذى لذك كرفرد عالم وغيره وزعم يونس والفراء وابن مالك وقوعها مصدرية والتي لانتاء  
والأصل لذى ولتى بوزن فعل والكوفية الذال فقط سا كنة والفراء ذارتى إشارة والسهيلي ذو صاحب قيل وقد  
تعرب ياؤها قيل وتكسر وتشديدها كسرا وضما وحذفها سا كنة ما قبلها أو مكسورا لغات وقيل ضرورة  
والذان والذين واللذان واللتين للثنى والذين لجمع ذكر عالم أو شبهه وأعرابه لغة ويعنى عنه الذى . ضمنا معنى  
الجزء ودونه قليل وقيل هى كمن وكالذين الأولى وقد تقع مؤنث وغير عالم وتمد اللاء واللاثين وأعرابه لغة وجمع  
التي اللاتي واللاتى واللواتى وبلايا آت كسرا وسكونا واللاء واللاآت مكسورا ومعربا وذوات  
مضمومة أو معربا وقيل اللاتي لذكر ومؤنث وقيل التي في جمع غير عالم أكثر من اللاتي ولذى ولتى ولذان  
ولذين ولاتى لغة وأنكره أبو حيان

﴿ش﴾ الموصول الاسمى محصور بالعدد فلم يحجج الى حذفه الذى للفرد المذكور عاقلا كان أو غيره والتي  
للفرد المؤنث كذلك وأصلهما الذى ولتى بوزن فعل كعمى زبدت عليها ما أل زيادة لازمة أو عرفا بها على  
القولين وقال الكوفيون الاسم الذال فقط من الذى سا كنة لسقوط الياء في التثنية وفي الشعر ولو كانت أصلا  
لم تسقط واللام زبدت ليتمكن النطق بالذال سا كنة ورد بأنه ليس من الاسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد قال  
الفراء أصل الذى ذا المشار بها وكذا أصل التي فى المشار بها وقال السهيلي أصل الذى ذو بمعنى صاحب رقدير  
تقديرات حتى صارت الذى فى غاية التعسف والاضمحلال وفى الذى والتي لغات إثبات الياء سا كنة وهى  
الأصل وتشديدها مكسورة قال

وليس المال فاعلمه بمال \* وان أغناك الا للذى

ينال به العلاء ويصطفيه \* لا قرب أقربيه وللقصى

وقال أبو حيان لم يحفظ التشديد فى التي وانما ذكره ابن مالك تبعاً للجزولى وأكثراً أصحابنا وتشديدها  
مضمومة قال

اعفن ما سطعت فالكريم الذى \* يألف الحسب ان جفاه بذى

قال أبو حيان وظاهر كلام ابن مالك أن الكسر والضم مع التشديد بناء وبه صرح بعض أصحابنا وصرح  
أيضاً مع البناء مجوزا لجرى بوجوه الأعراب وعليه اقتصر الجزولى وحذف الياء واسكان ما قبلها قال  
فلم أريتنا كان أحسن بهجة \* من اللذ به من آل عزة عامر

وقال \* فقل لتلومك ان نفسى \* وحذفها وكسر ما قبلها قال \* واللذ لو شاء لسكانت برا \* وقال  
شففت بك اللت تيمتك فتل ما \* بك ما بها من لوعة وغرام

قال أبو حيان ومن ذهب الى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فذهب فاسد لان أئمة العربية



نقلوها على أنها لغات جارية في السعة وذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن الذي قد يقع موصولا حرفيا فيؤول بالمصدر وخرجوا عليه وخضتم كالذي خاضوا أي تكوضهم والجمهور ممنعوا ذلك وأولوا الآية أي كالجع الذي خاضوا ومن الموصولات الاسمية اللذان للمثنى المذكور فعا والذين له نسبا وجر والتان والتين للمثنى المؤنث والذين لجع المذكر بالياء في الأحوال كلها ويختص بالعقل نحو الذين هم في صلاتهم خاشعون وما نزل منزلته نحو أن الذين تدعون من دون الله عباد نزل الأصنام لما عبدوها منزلة من يعقل ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد . اللهم أرجل يشنون بها . وأعرابه لغة طي يهذي وعقيل فيقال في الرفع اللذين بالواو قال \* نحن اللذين صبحوا الصبا \* ويقع الذي بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو والذي جاء بالصدق وصدق به ودونه بقله . كمثل الذي استوقدنا . بدليل . ذهب الله بنورهم . وقيل إن الذي كمن يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الاخفش قال \* أولئك أشياخي الذي تعرفونهم \* قال أبو حيان ولم يسمع ذلك في المثنى ومنها الأولى بوزن العلى والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكورين قال \* رأيت بني عمي الأولى يخذلوني \* وقال \* من الأولى بحشرهم في زمرة \* وقد يقع للمؤنث ونملا يعقل قال

ويأبى الأولى يستلمون على الأولى \* تراهن يوم الروع كالحمد القبل  
وقد قال \* أبي الله للشهم الأولاء كأنهم \* ومنها اللاء كالذين قرأ ابن مسعود . اللاء آلو من نسائهم . وقال  
فا أبأونا بأمن منه \* علينا اللاء قسمة هدا والحجورا  
واللذين قال \* وإنا من اللذين أن قدروا عفوا \* وتعرّب في لغة كالذين قال  
\* هم اللذين فكروا الفل عنى \* ومنها لجع المؤنث اللاتي واللواتى وبلايات مع كسر ما قبلها وسكونه واللا واللاو بقصرهما واللاآت بالبناء على الكسر وبالأعراب بجمع المؤنث السالم وذوات البناء على الضم في لغة طي وبالأعراب بجمع المؤنث السالم في لغة حكاها ابن النحاس . ومن شواهد ما قوله تعالى واللّاتى يأتين العا حشنة من نساءكم ، واللّاتى يئسن من المحيض من نساءكم . وقرئ واللاى يئسن بالبناء . وقال الشاعر \* وكانت من الللا لا يعبرها أنها \* وقال \* من اللواثر بن بالصرار \* وقال  
\* وأخذانك اللآآت زين بالكنم \* وقال

جمعها من أينق سوابق \* ذوات ينهن بغير سائق  
وحذف أل من الذى واللى واللذان والذين واللّاتى لغة حكاها ابن مالك وقرئ صراط الذين أنعمت قال أبو حيان ولم يورد ابن مالك شأدا سوى هذه القراءة وجوز الباقي قياسا لاسماعا وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها .

﴿ص﴾ وبمعنى الذى وفروعه من وماوذا والطائية وذات لمؤنث وحكى أعرابهم ارتئيتهما وجمعهما وذا غير ملغاة بعداء استغهام بما وكذا من خلا فالابن التبارى ومطاعا وجميع الاشارات عند الكوفية وماذا مجردا من الاستغهام خلا فالابن عصفور وأل وزعمها المازنى حرفا والاخفش معرفة رأى خلا فالثعلب مضافا الى معرفة قبل ونكرة لفظا أونية والحاظها علامة الفروع لغة وأوجب الكوفية تقديم عاملها واستقباله وثالثها أن كان فعلا وجملا من الموصول كل معرف بأل وإضافة

﴿ش﴾ من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد والمثنى والجمع مذكرا ومؤنثا بلفظ واحد وهو الفاظ من وماوسياى اعتبار ما يستعملان فيه وذو في لغة طي لا يستعملها موصولا غيرهم وهى مبنية على الواو وقد



نعر ب قال

فان الماء ماء أبي وجدى \* وبثرى ذو حفرت وذوطويت

وقال \* فحسي من ذوعندهم ما كفانيا \* وروى من ذى بالاعراب وذات عندهم أيضا وهي خاصة بالمؤنث مبنية على الضم حكى بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به وحكى اعرابها بجمع المؤنث السالم وحكى تثنية ذو وذات وجمعهما فيقال فى الرفع ذوا وذواتا وذوات وفى النصب والجر ذوى وذواتى وذوى ومنهاذا بشرطين أن تكون غير لغة والمراد باللغاء أن تركب مع ماقتصر اسمها واحدا وأن تكون بعد استفهام بما أو من كقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون أى ما الذى ينفقونه وقول الشاعر \* قد قلنا يقال من ذا قالها \* وأصل ذا الموصولة هي المشار بها جرد من معنى الإشارة واستعمل موصولا بالشرطين المذكورين قال أبو حيان ولا خلاف فى جعلها موصولة بعدما وأما بعد من فخالف قوم لأن من تخص من يعقل فليس فيها إبهام كفى ما وإنما صارت بالردالى الاستفهام فى غاية الإبهام فأخرجت ذامن التخصيص الى الإبهام وجذبها الى معناها ولا كذلك من لتخصيصها وأجاز الكوفيون وقوع ذام موصولة وإن لم يتقدم عليها استفهام كقوله \* فجوت وهذا تحمليين طليق \* وأجيب بأن تحمليين حال أو خبر و طليق خبر ثان وعن الكوفيين أن أسماء الإشارة كلها يجوز أن تستعمل موصولات وخرجوا عليه وماتلك بيمينك يا موسى وأجيب بأن بيمينك حال من الإشارة وخرجوا عليه أيضا أنها أتم هؤلاء حاجتهم أى الذين حاجتهم أما إذا ركبت مامع ذا فصارا اسما واحدا فله معنيان أحدهما وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله

يا حزر تغلب ماذا بال نسوتكم \* لا يستقن الى الدير بن تحننا

فهذا لا يصح فيه الموصولية وكذلك من ذا كقوله تعالى من ذا الذى يشفع عنده الا بذنه والثانى أن يكون المجموع اسما واحدا موصولا كقوله

دعى ماذا علمت سأنتقيه \* ولكن بالغيب نبشني

أى دعى الذى علمت قال أبو حيان واستعمالها على هذا الوجه قليل وقيل خاص بالشعر وأنكره ابن عصفور أصلا ويأول البيت على أن ما مبتدأ وذا خبره ودعى معلق بالاستفهام ومنهاأل فالجهورانها تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفر وعه وذهب المازنى ومن وافقه الى أنها موصول حرفى وذهب الاخفش الى أنها حرف تعريف وليست موصولة واستدل بتخطي العامل لها وردا بعد الضمير عليها فى نحو قد أفلح المتقى ربه وردا لاول بأنها لا تقول بمصدر والثانى بدخولها على الفعل ومنها أى بشرط اضافتها الى معرفة لفظا كقوله

\* فسلم على أيهم أفضل \* أو نية نحو يجبنى أى عندك وأجاز بعضهم اضافتها الى نكرة نحو يجبنى أى رجل عندك وأى رجلين وأى رجال وأى امرأة وأى امرأتين وأى نساء والجمهور ومنعوا ذلك لأنها حينئذ نكرة والموصولات معارف ولذلك امتنع كونها موصولة فى أى منقلب . وقد يلحقها علامة الفرع فى لغة حكاها ابن كيسان فيقال أيهم وأياهم وأبيهم وأبؤهم وأيتاهن وأيتهن وأياتهن ومن شواهد قوله

إذا اشتبه الرشدي الحادنا \* ت فارض بأيها قد قرر

والبصريون على أنهم لا يلتزم تقدم عاملها ولا استقباله فيجوز أحب أيهم قرأ ويجبنى أيهم قام وأوجهما الكوفيون وقيل ان كان فعلا لم يجز كونه ماضيا فلا يجوز يجبنى أيهم قام لأنها وضعت على الإبهام والعموم والمضى يخرجها عن ذلك وأنكر ثعلب كونها موصولا وقال لا تكون الاستفهاما أو خزا وهو محجوج بثبوت ذلك فى لسان العرب بنقل الثقات وزعم الكوفيون أن الاسماء المعروفة بال يجوز أن تستعمل



## موصولة كقوله

لعمرى لأنت البيت أكرم أهله \* وأقعد في افئدة بالاصائل  
فاليبت خبر أنت وأكرم صلة للبيت كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله وزعموا أيضا أن النكرة إذا أضيفت  
إلى معرفة توصل وخرجوا عليه قوله \* يادارية بالعلباء فالسند \* وتقول هذه دار زيد بالبصرة فبالعلباء  
وبالبصرة صلة دار والبصريون منعوا ذلك وجعلوا أكرم خبرا ثانيا بالعلباء حالا  
﴿ ص ﴾ مسألة توصل آل بصفة محضة رقي المشبهة بخلاف وبمضارع اختيارا عند ابن مالك وقال غيره قبيح  
وبجملة اسمية وظرف ضرورة

﴿ ش ﴾ توصل آل بصفة محضة وذلك اسم الفاعل والمفعول كالضارب والمضروب بخلاف غير المحضة  
كالذي يوصف به وهو غير مشتق كاسد وكالصفة التي غلبت عليها الاسم كاطمح وأجرع وصاحب وراكب  
فأل في جميع ذلك معرفة لا موصولة وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان أحدهما توصل بها نحو الحسن وبه جزم  
ابن مالك والثاني لا وبه جزم في البسيط لضعفها وقر بها من الأسماء ورجح ابن هشام في المعنى لأنها الثبوت  
فلاتوول بالفعل قال ولذلك لا توصل بأفعل التفضيل باتفاق وفي وصلها بالفعل المضارع قولان أحدهما توصل به  
وعليه ابن مالك لوروده في قوله \* مانت بالحكم الترضى حكومته \* وقوله

\* ما كالبروح وينفذ ولاها فراحا \* وقوله إلى رب صوت الحمار الجعد \* والثاني لا وعليه الجمهور  
وقالوا الأبيات من الضرورات القيضة ولا توصل بالجملة الاسمية ولا الظرف إلا في ضرورة باتفاق كقوله

\* من القوم الرسول الله منهم \* وقوله \* من لا يزال شاكر أعلى المعه \* أي الذين رسول الله والذي معه  
﴿ ص ﴾ وغيرها بجملة خبرية لا انشائية معهود معناها غالباً وجوز المازني بالدعائية بلفظ الخبر والكسائي  
بالطلبية وهشام بذات ليت ولعل وعسى وقوم بالتعجيبة وبعضهم باسم فعل الأمر والكوفية وابن مالك باسم  
معرفة وبمثل ومنعه الفارسي بنعم فاعله ضمير وبعضهم بكان وقوم بما استدعى لفظاً قبلها وابن السراج وقوع  
التعجب فيها والصحيح جوازها بقسمية وشرطية مطلقاً بشرط معناه في الموصول وزعم بعضهم إسقاطها في الذي  
بمعنى الرجل والداهية

﴿ ش ﴾ غير آل من الموصولات الاسمية توصل بجملة خبرية معهود معناها غالباً فخرج بالخبرية الانشائية  
وهي المقارن حصول معناها اللفظي فلا يوصل بها قال ابن مالك لأن الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور  
بمعناها على الشعور بمعناه قال والمشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير  
لازم لأن الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت  
عليه ، وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالى كذل الذي ينق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء ، وقد يقصد  
تعظيم الموصول فتبهم صلته كقوله \* فذل الذي لا قيت يقلب صاحبه \* انتهى وخرج أيضاً الطلبية وهي  
أولى بالامتناع من الانشائية لأنها لم يحصل معناها بعد فهي أبعد عن حصول الوضوح بها الغيرها وجوز الكسائي  
الوصل بجملة الأمر والنهي نحو الذي أضرب به أو لا تضرب به زيد وجوز المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ  
الخبر نحو الذي يرجه الله زيد قال أبو حيان ومقتضى مذهب الكسائي موافقة بل أولى لما فيها من صيغة الخبر  
وجوز هشام بجملة مصدرية بليت ولعل وعسى نحو الذي ليته أو لعله منطلق زيد والذي عسى أن  
يخرج زيد قال

واني رام نظرة قبل التي \* لعل وان شطت نواها أزورها



وتأوله غيره على اضممار القول أى أقول لعل أو الصلة أزورها وخبر لعل مضمرة والجملة اعتراض وأما جملة  
 التعجب فان قلنا إنها إنشائية لم توصل بها أو خبرية فقولان أحدهما الجواز وعليه ابن خروف نحو جاءني الذي  
 ما أحسنه والثاني المنع لان التعجب انما يكون من خفاء السبب والصلة تكون موضحة فتناويا والصحيح جوازه  
 وبجملة القسم نحو جاء الذي أقسم بالله لقد قام أبوه وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو الذي جاء ان قام  
 عمر وقام أبوه ومنع قوم المستثنين نحو واحد من الجملتين فيهما من ضمير عائذ على الموصول وأجيب بأنهما قد  
 صارتا بمنزلة جملة واحدة بدليل أن كل واحدة منهما لا تفيد الا باقترانها بالآخرى فاكفى بضمير واحد كما يكتفى  
 في الجملة الواحدة والصحيح أيضا جوازه بجملة صدرها كأن وقيل لا لأنها غيرت الخبر عن مقتضاه وبشرط حيث  
 تضمن الموصول معنى الشرط نحو الذي ان قام قام أبوه منطق وقيل لا لاجتماع الشرطين والشئ لا يكون  
 تمام نفسه ورد بأن الثاني غير الأول لان نفسه وبجملة تستدعي كلا ما قبلها وقيل لا فلا يجوز جاءني الذي حتى  
 أبوه قائم لان حتى لا بد أن يتقدمها كلام يكون غاية له وينعم فاعله ضمير ومنعه العارضي وجوز قوم الموصول  
 باسم الفعل وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يقع باسم معرفة بعده ويستغنى بذلك عن الصلة  
 كقولك ضربت الذي إياك وأنه يجوز الصلة بمثل بناء على رأيهم أنها ظرف كقوله  
 حتى اذا كانا هما اللذين \* مثل الجديلين المحجلين

والبصريون قالوا في البيت مقدر أى عادا أو صارا

( ص ) ويجب معها عائذ وقيل ما لم يعطف عليها بغاء جملة هو فيها مطابق ويجوز الحضور والغيبة في ضمير  
 مخبر به أو بموصوفه عن حاضر فان شبهه بالغيبة وكذا ان تأخر خلافا للكسائي وأوجبها قوم مطلقا وقوم في  
 غير الشعر وبعضهم ان لم يتصل والأصح اختصاصه بالذي وفروعه وألحق قوم ذر وذات وقوم من وما وقوم ال  
 وقوم النواسخ ويعتبران في ضميرين وخالف الكوفية فيما يفصل والاولى في من وأخواتها وكم وكأين مراعاة  
 اللفظ فان عند سابق فالعنى ويجب للبس أو وقع خلافا لابن السراج في من هي محسنة أمتك ما لم تحذف هي  
 ويعتبر بعد اللفظ المعنى ويجوز عكسه بشرط قوم الفصل

( ش ) لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود الى الموصول ير بطها به وأجاز ابن الصائغ خلوها منه اذا عطف عليها  
 بالغاء جملة مشبهة عليه نحو الذي يطير الذباب فيغضب زيد لارتباطهما بالغاء وضمير ورثها جملة واحدة وحكم  
 الضمير المطابقة للموصول في الافراد والتذكير والحضور وفروعه ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به  
 أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فعلت وأنا  
 الذي فعل وأنت الذي فعلت وأنت الذي فعل قال \* أنا الذي سمعني أمي حيدره \* وقال

\* أنا الرجل الضرب الذي تعرفونه \* وقال \* وأنت التي حبيت كل قصيرة \* وقال

\* وأنت الذي آثاره في عدوه \* ومن أمثلة المخبر بموصوفه أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنة وأنت موسى  
 الذي اصطفاك الله وتقول أنت فلان الذي فعل كذا وانما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شئ واحد فله يختص  
 ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ويتعين فيما عدا ذلك الغيبة أولا قال أبو حيان الصواب الاول قال وزاد بعض  
 أصحابنا ذر وذات الطائفة والألف واللام وأجازه بعضهم في جميع الموصولات قال وهو وهم منه فان تأخر المخبر  
 عنه وتقدم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور ونحو الذي قام أنا والذي قام أنت لأن الحمل على المعنى قبل تمام  
 الكلام ممنوع وجوز الكسائي عوده مطابقا للتكلم والمخاطب كما لو تقدم ووافقه أبو ذر الحسني وان قصد  
 تشبيهه بالمخبر به تعينت الغيبة اتفاقا نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرحبا وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحبا



لان المعنى على تقدير مثل ولو صرح بها تعينت الغيبة وأوجب قوم الغيبة مطلقا وأوجبها قوم في السعة وعلى الجواز بشرطه ان وجد ضمير ان جاز في أحدهما مراعاة اللفظ وفي الآخر المعنى قال

نحن الذين بايعوا محمدا \* على الجهاد ما بقينا أبدا

وقال أنت الهلالي الذي كنت مرة \* سمعناه والأرجح المهلل

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين اذ لم يفصل بينهما نحو أنا الذي قت وخرجت فلا يجوز عندهم وخرج والبصريون أطلقوا قال أبو حيان والسمع انما ورد مع الفصل ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير من وما وأل وأي وذو وذات وكم وكاين لانها في اللفظ مفردة مذكورة فان عني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضا والأحسن مراعاة اللفظ لانه الأكثر في كلام العرب قال تعالى ومنهم من يستمع إليك . وقال ومنهم من يستمعون إليك . وقال الفرزدق \* تكن مثل من ياذب يصطحبان \* وقال امرؤ القيس

\* لما نسجتاه من جنوب وشمال \* وان عضد المعنى السابق فالأولى مراعاته قال تعالى . ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا . فسبق منكن مقوله وتعمل بالثناء ويجب مراعاة المعنى ان حصل بمراعاة اللفظ لبس أو قبح فالأول نحو أعط من سألتك اذ لو قيل من سألك لألبس والثاني نحو من هي جراء أمتك ومن هي محسنة أمتك اذ لو قيل من هو أمتك ومن هو محسن أمتك لكان في غاية القبح وسواء كانت الصفة مما يفرق بينه وبين مذكوره ناء التأنيث كحسنة أم لا كحمراء ووافق ابن السراج على منع التذكير في الثاني وأجازه في الاول لشبهه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحر فان اجراء مثله عن المؤنث لم يقع فان حذف ضميره وقيل من محسن أمتك سهل التذكير واذا اجتمع في من ونحوها ضامرا جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى والاحسن البداءة بالمثل على اللفظ قال تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين ويجوز البداءة بالمعنى كقولك من قامت وقعد وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين نحو من يقومون في غير شيء وينظرون في أمرنا قومك وعزى للكوفيين واذا اعتبر اللفظ ثم المعنى جاز العود الى اعتبار اللفظ بقلة قال تعالى . ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويخذها هزوا أولئك لهم عذاب مهين . واذا تلى عليه آياتناولى مستكبرا وقال . ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات الى قوله خالد بن فيأبدا قد أحسن الله له رزقا

﴿ص﴾ و يفتى عن الضمير ظاهر خلافا لقوم وعن الجملة ظرف أو مجرور ونوى معه فعل وفاعل هو العائد مالم يرفع ملابس ضمير ويجب ذكره ان كان خاصا مطلقا خلافا للكسائي

﴿ش﴾ يفتى عن الضمير العائد اسم ظاهر حكى أبو سعيد الذي روي عن الخدري أي عنه وقال \* وأنت الذي في رحمة الله أطمع \* أي رحمتك قال الفارسي ومن الناس من لا يجيز هذا و يفتى عن الجملة الموصول بها طرف أو جار ومجرور ونوى معه استقرار وشبهه وفاعل هو العائد مالم يرفع ذلك المنوى ملابس الضمير فيكون العائد الضمير الملابس للرفوع نحو جاء الذي عندك والذي في الدار والذي عندك أخوه ثم هذا المنوى واجب الاضمار مالم يكن خاصا فانه يجب ذكره نحو جاء الذي ضحك عندك أو نام في الدار فلا يجوز حذفه مطلقا سواء كان الظرف قريبا من زمن الاخبار أم لا وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو نزلنا المنزل الذي أمس أو البارحة أو الذي آتينا بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس أو الذي يوم الجمعة

﴿ص﴾ مسألة يمنع تأخير موصول وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها والفراء أن وفصله ومتعلقاتها بأجنبي غالبا وبغيره في آل والحرفي غير مار منه قسم واعتراض خلافا للفارسي ونداء خلافا لابن مالك فيأولى



غير مخاطب و يتبع ويخبر ويستثنى قبل تمامها وقد يحذف صلة ووصول أو لا اكتفاء بالثاني اشتراكا أو دلالة  
والمختار وفاقا للكوفية جواز تقديم متعلق الصلة وثالثها ان كان ال الجرورة بمن وحذف ما علم من موصول  
الآل وحرفي غير أن وثالثها ان عطفت على مثله وصلة لغير آل وحرفي معمولها باق

﴿ش﴾ الموصول والصلة حرفيا كان أو اسميا بجزء اسم فأشبه شي بهما الاسم المركب تركيبا زوج ومن  
ثم وجب لهما أحكام أحدهما تقديم الموصول وتأخير الصلة فلا يجوز عكسه وإذا امتنع تقديم الصلة امتنع تقديم  
معمولها أيضا وأجاز الكسائي تقديم معمول صلة كي عليها نحو جاء زيد العلم كي يتعلم وأجاز الفراء تقديم معمول  
صلة أن عليها نحو أعجبنى العسل أن تشرب الثاني امتناع الفصل بينه وبين الصلة أو بين متعلقات الصلة باجتناب  
الاماشد من قوله

وابغض من وضعت الى فيه \* لسانى معشر عنهم اذود

فصل بالى وهو اجنبى بين الصلة ومعمولها وحمله بعد لسانى ويجوز الفصل بغير اجنبى كمعمول الصلة نحو جاء  
الذى زيدا ضرب ومنه جملة القسم كقوله \* ذاك الذى وأليك يعرف مالكا \* وجملة الاعتراض كقوله  
\* ماذا ولا عتب فى المقدور رمت أما \* وجملة الحال كقوله

ان الذى وهو مثر لا يجوز حر \* بغافة تعتبر به بعد اثراء

وجمله النداء بعد الخطاب كقوله \* وأنت الذى يأسعد أنت بمشهد \* قال ابن مالك فان لم يكن مخاطب عند  
الفصل اجنبيا ولم يجز الا فى ضرورة كقوله \* تكن مثل من ياذب يصطحبان \* أما ال فلا يجوز الفصل  
بينها وبين صلتهما بحال لا باجنبى ولا بغيره لانها بجزء من صلتها وكذا الموصول الحرفى لان امتزاجه بصلته أشد من  
امتزاج الاسم بصلته لان اسميته منتفية بدونها ويستثنى ما فى جواز فصلها نحو عجبت مما زيدا تضرب لانها غير عاملة  
بخلاف ان وان وكى ويفرغ على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يتبع بتابع من نعت أو  
عطف بيان أو نسق أو تأكيد أو بدل ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه فلا يقال الذى بحسن أكرم زيدا ولا جاء الذى  
الازيد أساء وأنعم قدر صلة بعدم موصولين أو أكثر فيكتفى بها إماما شتر كافيا كقوله

\* صل الذى والى متابا آصرة \* أو دلالة على الحذف من الأول كقوله \* وعند الذى واللات عدنك أحنة \*  
وبقى فى المتن مسائل الأولى فى جواز تقديم الظرف والجار والمجرور والمتعلق بالصلة على الموصول. مذهب  
أحدها المنع مطلقا وعليه البصريون والثانى الجواز مطلقا وعليه الكوفيون وهو اختياري للتوسع فيهما  
والثالث الجواز مع ال اذا جرت بمن نحو . وكانوا فيه من الزاهدين . إلى لكالن الناصحين . وأنا على ذلك من  
الشاهدين . والمنع فى غير آل . مطلقا وفيها اذا لم تجر بمن وعليه ابن مالك ويبدل للجواز فى غير آل قوله \*

لا تظلموا سـ نورافانه لكم \* من الذين وفوا فى السر والعلن

وقوله \* وأعرض منهم عن هجاني \* وقوله \* كان جزائى بالعصى أن أجلدا \* وفى غير آل مجرورة  
بمن قوله \* فانك مما أحدثت بالمجرب \* وقوله \* ولا فى بيوت الحى بالمتولج \* والمانعون مطلقا وقد  
روى فى الآيات والآيات متعلقان جنس المذكور الثانية فى جواز حذف الموصول اذا علم مذهب أحدها  
الجواز فى الاسمى غير آل دون الحرفى غير أن وعليه الكوفيون والبغداديون والاختفش وابن مالك واحتجوا  
بالسمع قال \* فن يهجو رسول الله منكم \* ويمدحه وينصره سواء \* وقال

فوالله ما نلت ولا نبيل منكم \* بمعتدل وفق ولا متقارب

أى ومن يمدحه وما الذى نلتهم وقال تعالى . آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل اليكم أى والذى أنزل اليكم لأن المنزل



الينس ليس المنزل اليهم وقال . ومن آياته يريكم البرق . أى أن يريكم وقالوا تسمع بالمعبدى خير من أن تراه أى أن تسمع وبالقياس على المضاف اذا علم . والثانى المنع مطلقا وعليه البصريون وأولوا الآيات وحملوا الأبيات على الضرورة والثالث الجواز ان عطف على مثله كالأية والبيت الأول والمنع ان لم يعطف عليه كالبيت الثانى الثالثة فى جواز حذف الصلة اذا علمت قولان أحدهما الجواز فى الاسمى غيرأل كقوله

**\* نحن الأولى فاجع جو \* عكثم وجههم البنا \***

أى الأولى عرفت عدم مبالاتهم بأعدائهم وقوله \* وعز علينا أن يصابا وعزما \* أى وعزما أصيابه وفى الحرفى ان بقى معمول الصلة كقولهم \* أما أنت منطقاً انطلقت أى لان كنت فحذف كان وهى صلة أن وهى معمولها باق وكذا قولهم كل شئ مهمة ما النساء وذكرهن أى ما عدا النساء

﴿ص﴾ ولا يحذف عائذ آل وثالثها يجوز بقبح الدليل وفوقه إن تعدى وصفها لاتنين أو ثلاثة ورابعها يقل في متعد واحد ويحسن في غيره وخامسها لضرورة ومحلّه عند الانخس نصب والمازني جر والفراء يجوز أن وسببويه يقاس بالظاهر

(ش) في حذف العائد من صلة آل نحو الضارب يهازيدها هند أقوال أحدها المنع مطلقا وعليه الجمهور واختلاف في محله أ. منصوب هو أم مجرور وفذهب الاختصاص إلى أنه منصوب والمآزني إلى أنه مجرور والغراء إلى جواز الأمرين وسيدويه إلى اعتباره بالظاهر في حيث جاز في الظاهر النصب والجرح نحو جاء الضارب يدا أوزيد جاز في الضمير نحو الضارب باهما غلامك الزيدان وحيث وجب في الظاهر النصب نحو جاء الضارب يدا وجب في الضمير نحو الضارب يدا غلامك والثاني الجواز مطلقا لقوله ما المستغفر الهوى محمود عاقبه أي المستغفر والثالث إن لم يدل عليه دليل لم يجز لا تقول جاءني الضارب زيد لأنه لا يدري هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد ولا هل هو مذكور أو مؤنث وإن دل عليه دليل كان حذفه قبيحا نحو جاءني الرجل الضارب يدا وهو على قصه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في متعدي إلى اثنين وفي متعدي إلى اثنين أحسن منه في متعدي إلى واحد قال أبو حيان وماء لل به فقصه من الالباس يلزمه في جاءني من ضربت ولم يقل أحد بفتحه والرابع إن كان الوصف الواقع في صلته مأخوذا من متعدي إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل نحو الضارب يدا زيد والضارب زيد وإن كان من متعدي إلى اثنين أو ثلاثة حسن الحذف لأجل الطول والحذف للمعدي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو جاءني الظان زيد منطلقا والمعطية زيد درهما والمعلم بكر عمر منطلقا وإن شئت الظان والمعطية والمعلم والخامس أنه خاص بالضرورة

﴿ص﴾ ويحذف غيره ان كان بعض معمول الصلة مطلقا والاقان كان متصلا منصوبا يفعل قال أبو حيان  
 نام أو وصف أو مجرورا أو بوصف ناصب وضعفه ابن عمشور وقال الكسائي أو غير وصف أو حرف جر  
 بمثله معنى ومتعلقا الموصول أو موصوف به قال ابن مالك أو تعين أو كان معه مثله وأباه أبو حيان أو مبتدأ ليس  
 بعد نفي أو حصر أو معطوفا عليه خلافا للفراء في الأخيرة ولا خبره جملة ولا ظرفا وشرط البصرية  
 طول الصلة غالبا لا في أي

﴿ش﴾ عائد صلة عليه غير الالف واللام ان كان بهض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا كحذف معمول نحو ابن الرجل الذي قلت تريد قلت انه يأتي أو نحوه وان لم يكن فاما أن يكون متفعلا أو متصلا فان كان منفصلا لم يجز حذفه نحو جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت الإياء، وان كان متصلا فله احوال أحدها أن يكون منصوبا فان نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو، هذا الذي بعث الله رسولا، أي بعثه \* ما الله موليك فضل فاحمدنه به \*



أى مولىكه أو بغيرهما لم يجز نحو جاء الذى إنه فاضل أو كأنه فمر والحق به أبو حيان المنصوب بالفعل  
الناقص نحو جاء الذى ليته زيد قال ابن قاسم وفيه نظر وقال فى ابن عقيل (١) الثانى أن يكون مجرورا فيجوز  
حذفه فى صور أحدها أن يجز باضافة صفة ناصبة له تقديرنا نحو . فاقض ما أنت قاض . أى قاضيه وزعم  
ابن عمفور أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان بورد فى القرآن وبأنه منصوب فى المعنى ولا خلاف أن  
حذف المنصوب قوى فكذلك ما فى معناه فإن جر باضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذى أنا ضارب به أمس أو غير صفة  
نحو جاء الذى وجهه حسن لم يجز حذفه وأجازه الكسائى لقوله

أعوذ بالله وآياته \* من باب من يعلق من خارج

أى يعلق بابه ثانيا أن تجز بحرف جر الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا بنحو مررت  
بالذى أو بالرجل الذى مررت أى به . ويشرب مما تشربون . أى منه فإن جرا ما بغير حرف نحو جاء غلام  
الذى أنت غلامه أولم يجز الموصول أصلا نحو جاء الذى مررت به أو جر بحرف لا يماثل ما جر به العائد فى اللفظ  
كحلت فى الذى حلت به أو مائله لفظا لا معنى كمررت بالذى مررت به على زيد أو لفظا ومعنى لا متعلقا كمررت  
بالذى فرحت به لم يجز الحذف فى الصور كلها وجوز ابن مالك الحذف إذا تعين الحرف نحو الذى سرت يوم الجمعة  
أى فيه والذى رطل بدرهم لم أى منه فحسن الحذف تعين المحذوف كما حسنه فى الخبر والموصول بذلك أولى  
لاستطالته بالصلة قال ويمكن أن يكون منه ذلك الذى يبشر الله عباده أى به وقال أبو حيان لم يذكر ذلك أحد  
فى الصلة وإنما ذكره فى الخبر ولا ينبغى أن يقاس عليه ولا أن يذهب اليه إلا بهما ع ثابت عن العرب وجوز  
ابن مالك أيضا الحذف إذا جر بمثل الحرف عائد على الموصول بعد الصلة وهو معنى قولى أو كان معه مثل كقوله

ولوان ما عالجت لين فؤادها \* فقسا استلين به للان الجنديل

وأباه أبو حيان وقال إن البيت ضرورة فقولى وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك الحال الثالث أن  
يكون مرفوعا فإن كان فاعلا أو نائباعنه أو خبرا مبتدأ أولنا سح لم يجز حذفه نحو جاءنى اللذان قاما أو ضربا  
وجاء الذى الفاضل هو أو ان العاضل هو وان كان مبتدأ جاز بشرط أحدها أن لا يكون بعد حرف نفي نحو  
جاءنى الذى ما هو قائم الثانى أن لا يكون بعد أداة حصر نحو جاءنى الذى ما فى الدار إلا هو والذى إنما فى الدار  
هو الثالث أن لا يكون معطوفا على غيره نحو جاءنى الذى زيد وهو منطلقان الرابع أن لا يكون معطوفا عليه  
غيره نحو جاءنى الذى هو وزيد فاضلان وخالف الفراء فى هذا الشرط فأجاز حذفه وردبأنه لم يسمع وبأنه  
يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا الخامس أن لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا مجرورا كقوله تعالى .  
الذين هم براؤن . وقولك جاءنى الذى هو فى الدار لأنه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شئ أم لا لأن  
ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة السادس أن تطول الصلة بشرط ذلك البصريون ولم يشرطه  
الكوفيون فأجازوا الحذف من قولك جاء الذى هو فاضل لو رده فى قراءة تمام على الذى أحسن بالرفع أى  
هو أحسن وقوله \* من يعن بالجد لا ينطق بما سفه أى بما هو سفه والبصريون جعلوا ذلك نادرا وحل الخلاف فى  
غير أى إما أى فلا يشترط فيها الطول اتفاقا لأنها مقترة إلى الصلة وإلى الإضافة فكانت أطول فحسن معها تخفيف  
اللفظ ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول وهو الذى فى السماء إله أى هو إله

(ص) وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه وغلطه الزجاج والمختار وقال الكوفية والخليل ويونس أعرابها  
فإن حذف مضافها أعربت على الصواب كالوذ كرا أو العائد وقيل تبنى مع الظرف . مطلقا ونصرف مع التاء وعن



أبي عمرو لا وقيل هو فيما إذا سمي

﴿ش﴾ لأى الموصولة أربعة أحوال أحدها أن يذكر مضافها وعائدها نحو جاءنى أيهم هو قائم والثانى أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو إضرب أيها هو قائم وهى معربة فى هذين الحالين بأجاء الثالث أن تضاف ويحذف عائدها كقوله تعالى . ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد . وقول الشاعر \* فسلم على أيهم أفضل \* وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم عند سيبويه والجمهور راشدة اقترارها إلى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها فى الحالة الرابعة وقيل لأن قياسها البناء وإعرابها مخالف له فلما نقص من صلتها التى هى موضحة وميينة لمارجعت إلى ما عليه أخوتها وبنيت على الضم تشبيها بقيل وبعدلانه حذف من حكل ما بينه وذهب الكوفيون والخليل ويونس إلى إعرابها حينئذ وأولوا الآية على الحكاية أو التعليق على أن فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوى لأنها فى الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً فكذا الموصولة الرابع أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد نحو اضرب أيأقائم وهى فى هذه الحالة معربة قال ابن مالك بلا خلاف وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث نقله أبو حيان والرضى فلذا أشرت إلى الخلاف بقولى على الصواب وإذا أنشئت أى بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف إذ ليس فيها إلا التانيث وكان أبو عمرو بمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف لأن التعريف بالإضافة المنووية شبيه بالتعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جمع المؤنث كقوله وقرى ابن مالك بأن شبه جمع بالعلم أشد من شبه أية لأن جمع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية وقيل الخلاف إنما هو فيما إذا سميت امرأة بأية فى الدار فالأخفش يصرف أية وأبو عمرو بمنعها للتأنيث والعلمية وما بعده من المسئلة كالصفة وجملة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم لأنه وقع فى الوسط

﴿ص﴾ ويجوز اتباع محذوف نسقاو بدلاو توكيدا خلافاً لابن السراج وكثير وحالو لو مقدمة خلافاً لهشام ﴿ش﴾ إذا حذف العائد المنصوب بشرطه فى توكيده والنسق عليه نحو جاءنى الذى ضربت نفسه وجاءنى الذى ضربت وهما خلاف فالأخفش والكسائى على الجواز وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع واختلف عن الفراء فى ذلك واتفقوا على محيى الحال منه إذا كانت مؤنثة عنه فى التقدير نحو هذه التى عانقت مجردة أى عانقتها مجردة فإن كانت مقدمة فى التقدير نحو هذه التى مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام ﴿ص﴾ «خاتمة» من للعالم وشبهه وأغبره شعولا أو تغمى لا وقيل مطلقا والغبرة غالباً وبهم أمره وصفات عالم وقيل وله مطلقا وقيل بقرينة

﴿ش﴾ الأصل فى من وقوعها على العاقل ولا يقع على غير العاقل إلا فى مواضع أحدها أن ينزل منزلته نحو ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له . عبر عن الأصنام بمن لتزليها منزلة العاقل حيث عبدوها وقوله \* أسرب القطا هل من يعير جناحه \* نزل القطا منزلة العاقل لخطابه وندائه الثانى والثالث أن يقترب منه فى شعول أو تفصيل فالأول نحو ألم تر أن الله يسبح له من فى السموات ومن فى الأرض . والثانى نحو . ومنهم من يمشى على أربع . لاقرانه بالعاقل فيما فصل بمن فى قوله . خلق كل دابة من ماء . وزعم قطرب وقوع من على غير من يعقل دون اشتراط أخذ من ظاهر ما ورد من ذلك والغالب فى ما وقعها على غير العاقل وقد يقع للعاقل نادراً نحو لما خلقت بيدي . والسماء وما بناها . الآيات . ولا أتم عابدون ما أعبد . ومع سبحان ما سخر كن لنا ولورود هذا ومثاله زعم قوم منهم ابن درستويه وأبو عبيدة ومكى وابن خروف وقوعها على آحاد من يعقل . طائفاً وقال السهيلي لا يقع على أولى العلم إلا بقرينة ويقع على صفات من يعقل نحو . فأنكحوا



ماطاب لكم من النساء . أى الطيب وعلى المبهم أمره كان ترى شجاعتها قدر انسانيته وعدم انسانيته فتقول أخبرني ما هناك

﴿ ص ﴾ ويقعان شرطا واستغها ما وأنكر الغراء نحو من قائم ونكرتين موصوفتين خذالا فالقوم وشرط الكسائي لمن وقوعها محل جائز تكبير وبعضهم واجبه قال الفارسي وتقع نكرة تامة وتوصف بما في قول التعظيم أو تحقيرا وتنويع وخلت نكرة من صفة في ما فعله ونعما واني مما أن أفعل وقيل معرفة فيهما وتزاد قيل ومن

﴿ ش ﴾ تقع من وما شرطيتين نحو . من يعمل سوأ يجز به . وما تفعلوا من خير يعلمه الله . واستغهايتين نحو من إله غير الله . ومارب العالمين . ونكرتين موصوفتين نحو مررت بمن محبوب لك وبما محبوب لك قال الأرب من تغشبه لك ناصح \* ومؤتمن بالغيب غير أمين وقال ربماتكرم النفوس من الأم \* وله فرجة لكل العقال

وأنكر وقوعها موصوفتين لأنها لا يستقلان بأنفسهما وردبان من الصفات ما يلزم الموصوف نحو الجاء الغفير ويأياها الرجل ومن وما من هذا القبيل وزعم الكسائي أن العرب لا تستعمل من نكرة موصوفة إلا في موضع يختص بالنكرة كوقوعها بعد رب كقوله \* رب من أنضجت غيظا قلبه \* ورد بقوله \* فكفى بنا فضلا على من غيرنا \* وقيل يكفي في الشرط وذكر الفارسي أن من تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة ولا تضمن شرط ولا استغها كقوله \* ونعم من هو في سر وعلان \* ولم يوافق أحد على ذلك نعم تقع ما كذلك في ثلاثة مواضع أحدها في التعجب نحو ما أحسن زيدا على مذهب سيبويه الثاني في باب نعم نحو غسلة غسلا نعما ودقته دقا نعما على خلاف فقد قيل إنها معرفة أى نعم الغسل ونعم الدق قاله ابن خروف الثالث في قولهم إني مما أن أفعل أى إني من أمر فلي . قيل إنها معرفة أيضا وذهب قوم منهم ابن السيد وابن عصفور إلى أن ماتقع صفة للتعظيم كقولهم لأمر ما جدد قصيرا نفعه ولأمر ما يسود من يسود أى لأمر عظيم ومنه . الحاقة ما الحاقة . فغشيم من اليم ما غشيم . أو التحقير نحو أعطيت عطية ما أو التنويع نحو ضربت ضربا ما أى نوعا من الضرب وفعلت فعلا ما أى نوعا من الفعل والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة وأبطل ابن عصفور الزيادة بأنها في الأوائل والأواخر تقل وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطى معنى التعظيم ونحوه وتقع ما زائدة نحو . فبارحة من الله . بما خطاياهم . اما أنت منطافا وأجاز الكسائي زيادة من كقوله آل الزبير سنام المجدة رعامت \* ذاك القبائل والأثرون من عدا

أى والأثرون عدا والبصريون أنكروا ذلك لأنها اسم والأسماء لا تزداد وأولو البيت على أن ما فيه نكرة موصوفة أى من تعد عدا

﴿ ص ﴾ وتقع أى شرطا واستغها ما وصفة نكرة حذفها نادر وقيل سائغ قال ابن مالك وحالا والاختش ونكرة موصوفة

﴿ ش ﴾ تقع أى شرطا كقوله

أى حين تلم بي تلى ماش \* ت من الخير فاتخذني خليلا

واستغهاية نحو . فأى القرين أحق بالأمن . وصفة نكرة كقوله \* دعوت أمر أى امرئ فأجاني \* فان أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشتق منه الاسم الذي أضيف إليه فإذا قلت بفارس أى فارس فقد أثبت عليه بالفارسية خاصة أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفة يمكن أن



يتنى بها فادقلت مررت برجل أى رجل فقد أثبت عليه بما فى كل ما يمدح به الرجل وانما لم توصف بها المعرفة لانها لو اضيفت الى معرفة كانت بعضا مما اضاف اليه وذلك لا يتصور فى الصفة والغالب ذكر هذه النكرة وقد تحذف كقوله \* اذا حارب الحجاج أى منافق \* أى منافقا أى منافق وهذا فى غاية الدور لأن المقصود بالوصف بأى التعظيم والحذف مناف لذلك وذكر ابن مالك أن أيا تقع حالا كقوله

\* فله عيني حبترا أيا فتى \* قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيا على الابتداء والخبر محذوف والتقدير أى فتى هو وأجاز الاخفش وقوعها نكرة موصوفة قياسا على من وما نحو مررت بأى كريم والجمهور منعوا ذلك لانه لم يسمع

﴿ص﴾ \* الكتاب الأول فى العمد \* وهى المرفوعات والمنصوب بالنواسخ  
 ﴿ش﴾ العمد عبارة عمالا يسوغ حذفه من اجزاء الكلام الابدليل يقوم مقام اللفظ به وجعل اعرابها الرفع كما تقدم فى أنواع الاعراب وألحق منها بالفضلات فى النصب خبر كان وكاد واسم إن ولا وخبر اظن فانها عمدة لانها فى الاصل المبتدأ والخبر ونصبت

﴿ص﴾ المبتدأ المختلف هل هو أصل أو الفاعل والمختار وفاقا للرضى كل أصل  
 ﴿ش﴾ اختلف فى أصل المرفوعات ف قيل المبتدأ والفاعل فرع عنه وعزى الى سيبويه ووجهه أنه مبدوء به فى الكلام وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر والفاعل تزول فاعليته اذا تقدم وأنه عامل معمول والفاعل معمول لا غير وقيل الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه وعزى للخليل ووجهه ان عامله لفظى وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوى فانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك والاصل فى الاعراب أن يكون للفرق بين المعانى وقيل كلاهما أصلا وليس أحدهما محمولا على الآخر ولا فرعا عنه واختاره الرضى ونقله عن الاخفش وابن السراج قال وكذلك التمييز والحال والمستثنى أصول فى النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدى فائدة

﴿ص﴾ قالوا وهو المجرد من عامل لفظى غير زائد ونحوه خبر عنه أو وصفا سابقا لفاعل المنفصل ولو ضمير اخلافا للكيفية كاف وشرطه تقدم نفي ولو بغير أو استفهام وبالماء يجوز دونه بفتح ومنعه أبو حيان فى غير ما والهمزة وهو قائم مقام الفعل ومن ثم لا خبر له خلافا لراعم أنه محذوف أو تاليه ولا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يتنى ولا يجمع الاعلى لغة أكارنى البراغيث خلافا لابن حوط الله فان طابقهما خبر مقدم أو مفردا أو مكسرا أو ما استوى مفردة وغيره جازا ودخل بقولنا غير زائد ونحوه هل من خالق قالوا بحسبك درهم والمختار وفاقا لشيخنا الكافى ان خبره ونحوه رب رجل عالم أفادنا

﴿ش﴾ حد النحاة المبتدأ بأنه الاسم المجرد من عامل لفظى غير الزائد ونحوه خبر عنه أو وصفا سابقا لفاعل المنفصل كاف فقولنا المجرد من عامل لفظى أخرج الفاعل ونائبه ومدخول النواسخ والخبر وقيد العامل باللفظى بناء على رأيهم ان عامل المبتدأ معنوى وهو الابتداء وقولنا غير الزائد يدخل فيه المجرور بحرف زائد ونحوه هل من خالق غير الله وبحسبك درهم فخالق وحسبك مبتدأ لان العامل الداخلى عليهما كلا عامل لزيادته وقولنا ونحوه يدخل نحو رب رجل عالم أفادنا فرجل مبتدأ ولا أثر لرب لانها فى حكم الزائد اذا لاتعلق بشئ وهذا الحد غير مرضى عندى لأمريّن أحدهما ان عامل المبتدأ عندى الخبر كما سبأنى اختيارى له وهو لفظى والآخر أنه شامل للفعل المضارع المجرد من ناصب وجازم فلذا توركت بقولى قالوا وما قالوه فى بحسبك درهم غير مرضى أيضا فان شيخنا الكافى اختار أن بحسبك درهم خبر مقدم وان المبتدأ درهم نظر للمعنى لانه محط الفائدة اذا قصد الاخبار



عن درهم بأنه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب ثم المبتدأ قسمان قسم له خبر وقسم له فاعل أو نائب عنه يفنى عن الخبر وهو الوصف سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو منسوب أو شرطه أن يكون سابقا فليس منه نحو أخوالك خارج أبوهما لعدم سبقه وشرط مرفوعه أن يكون منفصلا سواء كان ظاهرا أم ضميرا نحو أقام أم اتما ومنع الكوفيون الضمير فلا يميزون إلا أقامان أتيا بالمطابقة يجعل الضمير مبتدأ مؤخرًا قالوا لان الوصف إذا رفع الفاعل السادس سد الخبر جري مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير ورد بالسباع قال

خليلي ما واف بعهدى أتيا \* إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وشرطه أيضا أن يكون كافيا أي مغنيا عن الخبر ليخرج نحو أقام أبوا زيد فان الفاعل فيه غير من ادلا بحسن السكون عليه فزيد فيه مبتدأ وقام خبر مقدم وشرطه أيضا تقدم نفي أو استفهام بأي ادواتهما كما ولا وإن وغير نحو غير قائم الزيدان ومنه قوله

غير مأسوف على زمن \* ينقضى بالهم والحزن

وكاله مزه وهل وما ومن ومتى وأين وكيف وكما وأيان هكذا زعم ابن مالك في سماع على سماع ما والهزمة وقصر أبو حيان عليهما اذ لم يسمع سواهما ولم بشرط الكوفيون والاختصاص الاعتماد عليهما ما بناء على رأيهم الآتي في عمله غير معتد وشرطه ابن مالك استعسانا لا وجوبا فأجازوه دونه بفتح وجعل منه قوله \* خير بنو لوط فلاتك ملغيا \* وأجيب بأن خيرا خبر مقدم ولم يطابق لان باب فعيل لا يلزم فيه المطابقة ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهة ولا جمل ذلك منع ما يمنع منه الفعل فلا يخبر عنه ولا يصغر فلا يقال أضو يرب الزيدان ولا يوصف فلا يقال أضارب عاقل الزيدان ولا يعرف بال فلا يقال القائم أخوالك ولا يثنى ولا يجمع فلا يقال أقامان أخوالك وأقامون أخوتك على أن أخوالك وأخوتك فاعل الأعلى لغة أكلوني البراغيث كما لا يقبل الفعل شيئا من ذلك وزعم بعضهم أن خبر هذا الوصف محذوف وردبانه لا حاجة اليه لتتام الكلام بدونه وزعم آخر أنه الذي يليه وزعم ابن حوط الله أنه يجوز تثنيته وجمعه واستدل بحديث أو يخرجى هم وأجيب بأنه على لغة أكلوني البراغيث أو على التقديم والتأخير وعلى الأول لوثنى وجمع جعل خبرا مقدما والمرفوع مبتدأ مؤخرًا ويجوز ذلك مع ما تقدم في الافراد نحو أقام زيدا وفي جمع التكسير نحو أقيام الرجال وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو أجنب الزيدان

ص \* ورافع المبتدأ قال الجمهور والابتداء هو جعله أول الخبر عنه وقيل تجرده والخبر المبتدأ وقيل الابتداء وقيل هما والخبر ورافع الكوفية وابن جني وأبي حيان ترافعوا وقيل ان لم يكن في الخبر ذكر والافيه

ش \* في رافع والمبتدأ الخبر أقوال الجمهور وسيبويه على أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء لانه بني عليه ورافع الخبر المبتدأ لانه مبني عليه فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وضعف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلا نحو القائم أبوه ضاحك فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى إعمال واحد رفيعين ولا نظيره وأجيب بأن ذلك انما يحذر اذا اتحدت الجهة وهي هنا مختلفة وبأنه قد يكون جامدا أو ضميرا وهما لا يعملان وأجيب بأن ذلك انما يؤثر فيما يعمل بطريق الشبه بالفعل وعمل المبتدأ ليس به بل بطريق الاصاله وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لانه طالب للمنافع مل فيهما وعليه الاختصاص وابن السراج والرماني وردبأن أقوى العوامل وهو الفعل لا يعمل رفيعين فالمعنوي أولى وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا وعلى هذا العامل مجموع الامرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ قولان ونظير الثاني يقوى الفعل بواو المصاحبة في المفعول معه وبالافى المثنى ويقوم المضاف بمعنى اللام أو من وذهب الكوفيون إلى أنهم ترافعوا فالابتداء رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ لان كلا منهما طالب الآخر ومحتاج له وبه صار حجة وضعف بأنه يلزم عليه أن تكون رتبة كل منهما التقديم لان أصل كل عامل ان يتقدم على معموله وأجيب



يمنع ذلك بدليل أدوات الشرط فانها عاملة في أفعالها الجزم وأفعالها عاملة فيها النصب نحو اياما ندعو ولوسلم فلنا كل منهما متقدم على صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر فلا دور لاختلاف الجهة أما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب أن يكون تابعا للنسب اليه وفرع له وأما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متأخرا في الوجود فهو متقدم في القصد وهذا المذهب اختاره ابن جني وأبو حيان وهو المختار عندي والكوفيون قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذکر الذي في الخبر نحو زيد ضرب بته لانه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوب بالضمير فاذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد تراهما وعلى قول الجمهور اختلف في الابتداء فالاصح أنه جعل الاسم أولا ليضرب عنه وقيل فجرد من العوامل اللفظية أي كونه معرى منها

﴿ ص ﴾ والخبر مفرد جامد ولا ضمير فيه خلافا لراعه ومشتق يتعمله ان لم يرفع ظاهرا ولا يحمل غير واحد وقيل اثنين ان قدر خلف موصوف وثلاثة ان كان بال وفي نحو حلو حامض قيل يقدر فيهما وقيل الاول وقيل الثاني وقيل في المعنى لافي واحد ويستمر ان جرى على ما هو له وقيل يبرز فاعلا أو تأكيذا ولا يبرز وقال الكوفية وابن مالك ما لم يؤمن لبس وحكمه حالا ونعتا كالخبر والفعل كهو وقال أبو حيان اذا خيف لبس كرر الظاهر ﴿ ش ﴾ الخبر ثلاثة أقسام مفرد وجمله وشبهها وهو الظرف والمجرور فالمراد ما للعوامل تسلط على لفظه مضافا كان أو غيره وهو قهمان جامد ومشتق والمشتق مادل على متمم موصوفا من مصدر كضارب ومضروب وحسن وأحسن منه والجامد بخلافه فالجامد لا يتعمل ضميرا نحو زيد أسد لا بمعنى شجاع وزعم الكسائي انه يتعمله ونسبه صاحب البسيط وغيره الى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهو دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقدر دبانته لو يتعمل ضميرا لجاز العطف عليه مؤكدا فيقال هذا أخوك هو زيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو والمشتق يتعمله ان لم يرفع ظاهرا نحو زيد قائم بخلاف ما اذا رفعه لفظا نحو الزيدان قائم أبوهما أرعلا نحو زيد وعمرو ولا يتعمل غير ضمير واحد وقيل ان قدر خلفا من موصوف استقر فيه ضميران أحدهما الابتداء والآخر الموصوف الذي صار خلفا منه فان كان صلة لأل نحو زيد القائم ففيه ثلاث ضمائر للابتداء وللوصوف الذي صار خلفا منه ولأل فاذا أكد قيل فيه زيد القائم نفسه نفسه نفسه ولو تعدد الخبر المشتق والجميع في المعنى واحد نحو هذا حلو حامض ففيه أقوال قال الفارسي ليس فيه الا ضمير واحد يتعمله الثاني لان الاول تنزل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبرانما هو بتمامها وقال بعضهم يقدر في الاول لانه الخبر في الحقيقة والثاني كالمفعلة والتقدير هذا حلو فيه حوضه وقال أبو حيان الذي اختاره أن كلا منهما يتعمل ضميرا لاشتقاقهما ولا يلزم أن يكون كل واحد منهما خبرا على حيا لانه المقصود جمع الطعنين والمعنى أن فيه حلاوة وحوضه وقال صاحب البديع الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام كأنك قلت هذا ز لانه لا يجوز دخول الخبرين من الضمير لثلاث تنقض قاعدة المشتق ولا انفراد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولأن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان في معقول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كانه حلو وكلاء حامض وليس هذا الغرض منه قال أبو حيان وتظهر ثمرة الخلاف اذا جاء بعدهما نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فان قلنا لا يتعمل الاول ضميرا فعين أن يكون الرمان مرفوعا بالثاني وان قلنا يتعمل كان من باب التنازع ولتعارض أدلة الأقوال سكت على الترجيح قال ابن جني راجعت أبا علي نيفا وعشرين سنة في هذه المسئلة حتى تيسنت لي ثم ان جرى المشتق على من هو له استر الضمير قال ابن مالك باجماع لعدم الحاجة الى ابرازة نحو زيد هند ضاربته أي هي قال أبو حيان وليس كما ادعاه من الاجماع في الاقصاد أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول زيد وعمرو وضاربته هو



فيكون ضارباً على عمرو وهو له وترفع الضمير به أو تجعله توكيداً وان جرى على غير من هو له وجب ابرازة سواء خيف اللبس نحو زيد عمرو ضارباً به هو أم أمن نحو زيد هند ضارباً بها هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الاستتار في حال الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذي عين ناظرة اليك أي هي وبقوله \* قوي ذري المجدي بانوها وقد علمت أي بانوها هم وبقراءة ابن أبي عمير \* إلى طعام غير ناظرين إناءه بجر غير أي أتم وبقراءة \* قتل أعناقهم لها خاضعين أي هم وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله وحكم المشتق إذا وقع حالاً أو نعمتاً كحكمه إذا وقع خبراً في تحمل الضمير واستتاره وابرازه وفاقاً وخلافاً قال أبو حيان لا في مشكلة واحدة وهي مررت برجل حسن أبواه جميلين فجميلين صفة جارية على رجل وليست له بل للأبوين ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال جميلين هما وسوغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين على ضميره فصار كأنه قال مررت برجل حسن أبواه جميل أبواه والفعل كالمشتق فيأذ كر أيضاً نحو زيد عمرو يضرب به هو وزيد هند يضرب بها أو يضرب بها هو على الخلاف وجوز أبو حيان في حالة اللبس أن يكرر الفاعل الظاهر ليزول فيقال زيد عمرو يضرب به زيد إيقاع الظاهر موقع المضمرة وردبأنه ضعيف في غير موضع التفتيح

(ص) \* وجملة اسمية أو فعلية ولو صدرت بحرف وشرط معموله وخالف الكوفية في المصدرية بأن وقوم في التنفيس ومعمول الفعل وتعلب في القسمية وابن الأنباري في الطلبية وتالياها بقدر القول وقال شيخنا الكافي جى ان اعتبر ثبوته فالثالث أو مجرد الارتباط فالاول لاندائية وذات لكن وبلى وحتى باجماع

(ش) \* الجملة ما تضمن جزأين لعوامل الاسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما فالاول للاسمية نحو زيد أبوه منطلق والثاني الفعلية نحو زيد قام أبوه ما نحو زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحققين ويندرج في الاسمية المصدرية بحرف عامل نحو زيد ما أبوه قائم أو زيدانه قائم ومنع الكوفيون وقوع المصدرية بأن المكسورة وما حملت فيه خبر المبتدأ ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدرية باسم شرط غير معمول لفعله نحو زيد من يكرمه أكرمه ويندرج في الفعلية المصدرية بحرف شرط أو باسم شرط معمول لفعله نحو زيد ان يقيم أقيم معه وزيد أيهم يضرب أضرب به والمصدرية بمعمول فعلها نحو زيد عمر أضرب أو يضرب أو بحرف تنفيس وخالف في الأخيرتين بعض المتأخرين والقسمية ومنعها ثعلب وردب السماع قال تعالى \* والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم \* والطلبية ومنعها ابن الأنباري لأنها لا تحقل الصدق والكذب والخبر حقه ذلك ورد بأن المفرد يقع خبراً اجماعاً ولا يحقل ذلك وبالسماع قال

قلب من عيل صبره كيف يسار \* صاليا نار لوعة وغرام

وقال ابن السراج إذا وقعت خبراً فالقول قبلها متقدر فتعوز يد أضرب به على تقدير أقول لك أضرب به وذلك المقدر هو الخبر والمذكور معموله قال شيخنا العلامة الكافي جى رحمه الله ولا يسوغ الاخبار بجملة تدائية نحو زيد يا أخاه ولا مصدرية بل كن أو بلى أو حتى بالاجماع في كل ذلك

(ص) \* ويجب فيها ان لم يكنه معنى ضمير عائداً اليه مطابق ولا تحذف مطلقاً عند الجمهور إلا في نحو السمن منوان بدرهم أو شذوذ وقيل يجوز حذف مبتدأ وتاليها منصوب بفعل تام متصرف بقله ورابعها بكثرة وخامسها ان كان المبتدأ استفهاماً أو كلاً أو كلا وسادسها ان كان صدراً أو لا يتعرف وسابعها ان اقتضى هموماً وثامنها ان نصب بجماد وتاسعها وصفه وعاشرها مجرور وأصله النصب والختاران دل دليل ولم يؤد إلى رجحان حمل آخر جاز مطلقاً والأفلا

(ش) \* الجملة ان كانت نفس المبتدأ في المعنى لم يمتحج الى رابط نحو أفضل ما قلته أنا والنيون من قبلي لا إله إلا



لا إله إلا الله والافلابد لها من ضمير عائذ على المبتدأ بـ بظها به وشرطه أن يكون مطابقا له نحو زيد قام غلامه وهل يجوز حذفه فيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه لا يجوز سواء كان مرفوعا مبتدأ أو فاعلا أو منصوبا بفعل متصرف أو جامدا أو ناقصا أو وصف أو حرف أو مجرور والاف في صورة واحدة وهي أن يجز بحرف ولا يؤدي حذفه إلى تهية عامل آخر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه بخلاف ما إذا أدى نحو الرغيف أكلت تريد منه أو جربا ضافة سواء كان أصلا للنصب نحو زيد أناضار به أم لم يكن نحو زيد قام غلامه وقيل يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ وعليه صاحب البسيط قال لأنه لا مانع منه نحو زيد هو قائم وقوله رب قتل عار أي هو عار ورد بأنه لا يدرى أحذف شيء أم لا لصلاحيته المذكور للاستقلال بالخبرية وقيل يجوز حذف المنصوب لفعل تام متصرف بقله وعليه ابن أبي الربيع كقراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى أي وعده وقيل يجوز ذلك بكثرة وعليه هشام من الكوفيين نحو زيد ضربت وقيل يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام أو كلاً وكلتا أو كلا وعليه الفراء كآية المذكورة وكقوله \* على ذنبا كاهم أصنع \* وقوله \* كلاهما أحدمستر بضاقولك \* أيهم ضربت وجهه قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدم المفعول وكون كل وكلا في معنى ما فمفعول كل الرجال أو كلا الرجلين ضربت في معنى ما من الرجال أو ما من الرجلين الأمن ضربت وما لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده وقيل يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحوكم وأي وفي كل اسم لا يتعرف نحو من وما وحكى هذا عن الفراء أيضا وجهه بأنه إذا لم الصدر كثرة الرفع وقيل كونه مفعولا به فاجرى على الأكثر من أحواله بخلاف ما يتقدم ويتأخر وقيل يجوز الحذف في كل وما أشبهها في اقتضاء العموم حكى عن الفراء أيضا نحو رجل يدعو إلى خيرا جيب وآمر بخيرا طبع وقيل يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجب نحو أبوك ما أحسن أي أحسنه وعليه الكسائي وقيل يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو الدرهم أنا معطيك وقيل يجوز حذف المجرور إذا كان أصلا للنصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو زيد أناضار أي ضار به بخلاف غيره والمختار من هذا كالأجواز بشرطين أحدهما وجود دليل يدل على المحذوف الثاني أن لا يؤدي إلى رجحان عمل آخر بأن يؤدي إلى تهية العامل للعمل وقطعه عنه كما تقدم في الرغيف أكلت منه وكأنيهم ضربت فانه يؤدي إلى تسليط أكلت وضربت على نصب الاسم المقدم فتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف وسواء في حالتي الأجواز والمنع المرفوع والمنصوب والمجرور وقال بعضهم لا يجوز الحذف إلا بخمسة شروط أن لا يكون فاعلا ولا نائبا عنه ولا يؤدي إلى لبس نحو زيد ضربته في داره ولا إلى إخلال نحو زيد قام غلامه لأن حذفه يخل بالتعريف الذي استفاده الغلام منه ولا إلى التهية والقطع وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما

﴿ ص ﴾ ويغني عنه إشارة ونخصه ابن الحاج بالبعد والمبتدأ موصول أو موصوف وتكراره بألفظه وضعفه سيبويه ونالها يختص بالضرورة ورابعها بالتحويل وعموم وتوقف ابن هشام وعطف جملة فيها ضميره بالفاء قال هشام والواو والمختار وقال الزجاج جواز نحو زيد يقوم عمرو أن قام وإن لم يعطف لا تكراره بمعناه وجود ضمير عائذ إليه بدلا من بعض الجملة خلافا للاخفش فيهما

﴿ ش ﴾ الأصل في الرابط الضمير ولهذا يربط به مذكور أو محذوف أو يغني عنه أشياء أجدها الإشارة نحو ولباس التقوى ذلك خير والذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها أولئك أصحاب النار إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولا ونخصه ابن الحاج بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والخبر إشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا زيد قام ذاك الثاني تكرار المبتدأ بألفظه نحو زيد قام زيد وأكثر ما يكون في مواد " بل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين . وقيل أنه يختص بذلك ولا يجوز في غيره . وقيل



يحتص بالضرورة ولا يجوز في غيرها وقيل يجوز في الاختيار بضعف وعليه سيبويه الثالث عموم يشمل المبتدأ  
 نحوز بدفع الرجل وقوله \* فأما الصبر عنها فلا صبرا \* وتوقف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام فقال في المعنى كذا  
 قالوا فيلزمهم أن يجيزوا زيدات الناس وعمر وكل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار قال وأما المثال فيخرج  
 على أن آل فيه العهد لا الجنس والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه وليس العموم فيه مراداً إذا المراد أنه لا صبر  
 له عنها لأنه لا صبر له عن شيء الرابع عطف جملة في ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو  
 وإنسان عيني يحسر الماء تارة \* فيبدو وتارات يحجم فيغرق

ففي يبدو وضمير عائذ على إنسان المبتدأ وهي معطوفة بالفاء على يحسر الماء الخبر الخامس عطف الجملة المذكورة  
 بالواو وإجازة هشام وحده نحوز زيد قامت هنداً كرمها ومنعه الجمهور لأنها إنما تكون للجمع في المفردات  
 لا في الجمل بدليل جواز هذان قائم وقاعدون هذان يقوم ويقعد السادس شرط يشتمل على ضمير مدلول على  
 جوابه بالخبر نحوز زيد يقوم عمرو إن قام إجازة الزجاج وجزم به ابن هشام في المعنى وهو المختار السابع تكرار  
 المبتدأ بمعناه نحوز زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان كنيته إجازة الأخفش مستدلاً بنحو والذين يمكن أن يكون بالكتاب  
 وأقاموا الصلاة أنا لأنضيق أجر المملحين والجمهور منعوا ذلك وقالوا الرابط العموم ووافق ابن عصفور  
 الأخفش كما جاء ذلك في الموصول حكى أبو سعيد الذي روي عن الخدي وتابعه الخضر أوى وحسنه ابن جني  
 الثامن وجود ضمير عائذ على المبتدأ بدلالة من بعض الجملة المخبر بها إجازة الأخفش أيضاً نحو حسن الجارية أعجبتني  
 هو فأعجبتني خبر حسن ولا رابط فيها فربط بالبذل الذي هو واد هو بدل من الضمير الموثق المستتر في أعجبتني  
 العائد على الجارية وهو عائذ على الحسن

﴿ ص ﴾ وظرف أو مجرور تام عامله كونه مندي في الأصح والتحقيق وفاقاً لابن كيسان أنه الخبر والعامل  
 في مرفوعه والمختار وفاقاً لابن مالك تقديره اسم فاعل ليغنيه بعد ما ورجع ابن الحاجب الفعل وعليه هو من قبيل  
 الجملة وعلى الأول المفرد وقيل قسم برأسه مطلقاً وجوز الكوفية الناقصة ويحمل كشتق ومنعه الفراء أن تقدم  
 ويؤكد ضميره وعمله يأتي

﴿ ش ﴾ إذا وقع الظرف أو الجار أو المجرور خبراً فشرطه أن يكون تاماً نحوز يدا مامك وزيد في الدار بخلاف  
 الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكره معموله ما يتعلق به نحوز يدبك أو فيك أو عنك أي واثق بك وراغب  
 فيك ومعرض عنك فلامعه خبراً إذا فائدة فيه ثم هنا مسائل الأولى اختلاف في عامل الظرف والمجرور والواقعين  
 خبراً فالأصح أنه كون مقدرو قيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه وأنه عمل فيه النصب  
 لا الرفع لأنه ليس الأول في المعنى ورد بأنه مخالف للشهور من غير دليل وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب  
 ومنصوب بدون ثالث وقيل المخالفة وعليه الكوفيون وإذا قلت زيد أحوك فالأخ هو زيد أو زيد خلفك  
 فاختلاف ليس بزيد فخالفت له عملت النصب ورد بأن المخالفة بمعنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن  
 يكون عامله لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً بالمعنوي الأضعف أولى وعلى الأول يجوز تقدير  
 الكون باسم الفاعل وبالفعل فالتقدير في زيد عندك أو في الدار زيد كائن أو مستقراً أو كان أو استقر فاختلاف  
 في الأولى منهما فراجع ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الأفراد والتصريح به في قوله  
 \* فأنت لدى محبوب حصة المون كائن \* ولتعيينه في بعض المواضع وهو ما لا يصلح فيه الفعل نحو ما عندك  
 فزيد وخرجت فاذا عندك زيد لأن ما واذ الفجائية لا يليق بالفعل ورجح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري  
 والفارسي تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل ولتعيينه في الصلة وأجيب بالفرق فانه في الصلة واقع موقع الجملة



وفي الخبر واقع موقع المفرد ثم ان قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد وان قدرت الفعل كان من قبيل الجملة فلا يخرج الخبر عن القسمين وقيل هو قسم برأسه مطلقا وعليه ابن لسراج الثانية ذهب ابن كيسان الى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وان تسمية الظرف خبرا مجاز وتابعه ابن مالك هذا هو التحقيق وذهب الفارسي وابن جنى الى أن الظرف حقيقة وأن العامل صار نسيا منسيا والقولان جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو لا قدر وفي تحمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدر والاكثر في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة الثالثة البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أم تأخر وقال الفراء لا ضمير فيه الا اذا تأخر فان تقدم فلا ولا جاز أن يؤكّد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع التأخير ومن تأكيده متأخرا قوله \* فان فوادي عندك الدهر أجمع \* وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع

﴿ص﴾ ولا يخبر بزمان عن عين وقيل يجوز ان كان فيه معنى الشرط والمختار وفاقا لابن مالك ان أفاد ويخبر عن معنى فان وقع في بعضه قل رفعه أو كاه أو أكثر وهو نكرة أكثر ويجوز نصبه وجره بنى خلافا للكوفية فيهما أو معرفة جاز باتفاق

﴿ش﴾ والمشهور ان ظرف الزمان لا يجوز الاخبار به عن اسم عين فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة سواء جئت به منصوبا أو مجرورا بنى وأن ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم اليوم خير وغدا أمرأى شرب خير واليلة الهلال أي طلوعه وأجاز ذلك قوم اذا كان فيه معنى الشرط نحو الرطب اذا جاء الحر وأجاز بعض المتأخرين بشرط الفائدة وعليه ابن مالك وضبطه بأن يشابه اسم العين اسم المعنى في حدوثه وقتادون وقت نحو اليلة الهلال والرطب شهرى ربيع والبلح شهرين أو مضاف اليه اسم معنى عام نحو كل يوم ثوب تلبسه أو يوم والزمان خاص نحو نحن في شهر كذا أو مستول به عن خاص نحو في أي الفصول نحن ويجوز الاخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى ثم ان كان واقعا في جميعه وهو معرفة جاز رفعه ونصبه باجماع نحو صيامك يوم الخميس بالوجهين والنصب هو الأصل والغالب أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو ميعادك اليوم ويومان غدوها شهر ورواحها شهر وجملة وفصائله ثلاثون شهرا وجوز البصريون معه النصب والجري بنى وكذا ان كان واقعا في أكثر نحو الحج أشهر وان وقع في بعضه فحكي ابن مالك الاجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود وروى بهما قوله \* زعم البوارح ان رحلتنا غدا \*

﴿ص﴾ ورفع مكان متصرف عن عين نكرة جاز وعن الكوفية أن عطف مثله مختار والاوجب ومعرفة مرجوح والكوفية ضرورة الابد مكان وبكثرة في موقت متصرف بعد عين قدر فيه بعد فان قصدت أنت مني فرسخين أنت من أشياء غير ما سرتناهما تعين النصب ونصب اليوم مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا كالיום يومك جائز لا غيره كالا حد خلافا للفراء وهشام ولا الشهور ورفع ونصب ظهر ك وخلفك ونعلك اسفلك وشبهه ويلزم نصب غير متصرف كفوق وقيل الا فيما كان من الجسد

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى اذا أخبر بظرف مكان متصرف عن اسم عين فان كان الظرف نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ونحن قدام وأتم خلف جاز فيه الرفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم وعنهم رواية أن الرفع واجب الا إن عطف عليه مثله نحو القوم يمين وشمال فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين أو معرفة نحو زيد خلفك وذاري خلف دارك فالنصب راجح الرفع مرجوح ونحوه الكوفيون بالشعر وما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني الثانية اذا أخبر بموقت متصرف من الطرفين عن اسم



عين مقدر اضافة بعد اليه جاز فيه الرفع والنصب والموقت المحدود كزبد مني فرسخ و فرسخا ويوم و يوما أي بعد زيد واحترز بالتصرف عن اللزوم للطرفية كضحية معينة فان قصد في نحو أنت مني فرسخين أنت من أشياء عما سرنا فرسخين تعين النصب على الطرفية والخبر متعلق مني أي كأن بخلاف الرفع فانه على تقدير بعد مكانك مني فرسخا الثالثة اذا قلت اليوم الجمعة جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملا كالسبت والعيد والفطر والاضحى والنير وزفان في الجمعة معنى الاجتماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى العود وفي الفطر معنى الافطار وفي الاضحى معنى التضحية وفي النير وزمعي الاجتماع وكذا قولك اليوم يومك لأنه على معنى شأنك وأمرك الذي تذكر به وأما الاحد وما بعده من الايام فلا يجوز فيه الالرفع لأن ذلك لا يتضمن عملا والنصب انما هو على انه كأن في شيء ولا شيء كأن فيها بخلاف ما تقدم وأجاز الفراء وهشام النصب في ذلك أيضا بناء على الآن أي على معنى أن الآن أعم من الاحد والاثنين فيجعل الاحد والاثنين واقعا في الآن كما تقول في هذا الوقت هذا اليوم قال أبو حيان ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الايام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط فنحو أول السنة المحرم والوقت الطيب المحرم الرابعة اذا قلت ظهر لك خلفك جاز رفع الخلف ونصبه أما الرفع فلان الخلف في المعنى الظهر وأما النصب فعلى الطرف وكذا ما أشبه ذلك فنحو نعلك أسعلك قال تعالى والركب أسفل منكم قرئ بالوجهين فان كان الطرف المخبر به غير متصرف تعين النصب نحو رأسك فوقك ورجلاك تحتك بالنصب لا غير لأن فوق وتحت لا يستعملان الا ظرفا وقيل يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالثالين المذكورين بخلاف ما ليس منه نحو فوقك قلنسوتك وتحتك نعلك

﴿ص﴾ ومنعوا الاخبار بوحده وأجازه يونس وهشام وفي جواز تقديمه خلف

﴿ش﴾ منع الجمهور الاخبار بوحده لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به وأجازه يونس وهشام فيقال زيد وحده اجراء له مجرى عنده وتقديره زيد بموضع التفرد وعلى هذا هل يجوز تقديمه فيقال وحده زيد كما يقال في داره زيد قال يونس وهشام لا قال أبو حيان وحجة يونس وهشام نص العرب على قولهم زيد وحده

﴿ص﴾ ويغني عن الخبر مصدر ومفعول به وحال قال الكسائي ووصف مجرور

﴿ش﴾ قد يغني عن الخبر مصدر نحو زيد سيرا أي يسير سيرا ومفعول به نحو انما العامري عمامته أي متعهد عمامته وحال حتى الاخفش زيد قائما أي ثبت قائما وقرئ ونحن عصبة بالنصب قال الكسائي ووصف مجرور

﴿ص﴾ مسألة الاصل تعريف مبتدأ وتنكير خبره فان اجتمعا فالمعرفة المبتدأ الا في كم مالك وخير منك زيد عند سيبويه وقد يعرّفان في غير المبتدأ وقيل الأعم وقيل بحسب المخاطب وقيل المعلوم عنده وقيل الاعرف وقيل غير الصفة

﴿ش﴾ الاصل تعريف المبتدأ لانه المسند اليه فحقه أن يكون معلوما لان الاسناد الى المجهول لا يفيد وتنكير الخبر لان نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل والفاعل يلزمه التنكير فراجع تنكير الخبر على تعريفه فاذا اجتمع معرفة ونكرة فالمعرفة المبتدأ والنكرة الخبر الا في صورتين استثناء كذا عند سيبويه احدهما نحو كم مالك فان كم مبتدأ وهي نكرة وما بعدها معرفة لان أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام النكرة والجل والظروف ويتعين اذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو من قائم ومن قام ومن عندك فحكم على كم بالابتداء جلال الاول على الاكثر الثانية أفعال التفضيل نحو خير منك زيد وتوجيه ما تقدم في كم وغير سيبويه يجعل المعرفة في صورتين المبتدأ جريا على القاعدة وقال ابن هشام يتعد عندى جواز الوجهين اعمال الدليلين واذا اجتمع معرفتان في المبتدأ أقوال أحدها وعليه الفارسي وعليه ظاهر قول سيبويه أنك بالخيار فاشتت منهما جملة



مبتدأ والثاني أن الأعم هو الخبر نحو زيد صدق إذا كان له أصدقاء غيره والثالث أنه بحسب المخاطب فإن هلم منه أنه في علمه أحد الأمرين أو سأله عن أحدهما بقوله من القائم فقبل في جوابه القائم زيد فالمجهول الخبر والرابع أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ والمجهول الخبر والخامس أن اختلفت رتبتهما في التعريف فاعرفهما المبتدأ والآخر السابق والسادس أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر

﴿ص﴾ وينكر أن بشرط الفائدة وتحصل غالبا بكونه وصفاً أو موصوفاً بظاهر أو مقدر أو عاملاً أو دعاء أو جواباً أو واجب الصدر أو مصغراً أو مثلاً أو عطف على سائغ للابتداء أو عطف عليه بالواو وقصده عموم أو تجنب أو إيهام أو خرق للعادة أو تنويع أو حصر أو الحقيقة من حيث هي أو تلتافياً واستفهاماً ولو بغير همزة خلافاً لابن الحاجب أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء أو إذا فجاءة أو بيناً أو بيناً وظرفاً أو مجروراً قال ابن مالك وابن النحاس أو جملة خبراً

﴿ش﴾ يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة وتحصل غالباً بأحد أمور أولها أن تكون وصفاً كقولهم ضعيف عاذب قمرلة أي حيوان ضعيف التجأ إلى ضعيف والقمرلة شجرة ضعيفة الثاني أن تكون موصوفة إما بظاهر نحو . وأجل مسمى عنده . ولعبد مؤمن خير من مشرك أو مقدر نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه شرأهر ذاناب أي شرعظيم الثالث أن تكون عاملة أمارفها نحو قائم الزيدان عند من إجازة أو نصباً نحو أمر بمر وف صدقة أو برأنيحو غلام امرأة جاني وخمس صلوات كتبهن الله ومثلك لا يخل وغيرك لا يجود الرابع أن يكون دعاء نحو سلام على آل يس . ويل للطففين . الخامس أن تكون جواباً نحو درهم في جواب ما عندك أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخراً ولا يجوز تقديره متقدماً لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ السادس أن تكون واجبة التقدير كالاستفهام نحو من عندك والشرط نحو من يقيم أقم معه السابع أن تكون مصغرة نحو رجيل جاءني لأنه في معنى رجل حقير الثامن أن تكون مثلاً إذا لا مثال لا تغير نحو ليس عبد بأخ لك التاسع أن يعطف على سائغ الابتداء نحو زيد ورجل قائمان . قول معروف ومغفرة خير من صدقة . العاشر أن يعطف عليه ذلك نحو طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما الحادي عشر إلى السابع عشر أن يقصده عموم نحو كل يموت أو الحبب نحو عجب لزيد أو إيهام نحو ما أحسن زيدا أو خرق للعادة نحو شجرة سمجت وبقرة تكلمت أو تنويع نحو

فيوم علينا وفيوم لنا \* وفيوم نساء وفيوم نسر

أو حصر نحو شرأهر ذاناب أي ما أهر ذاناب الاشر وثي جاء بك أي ما جاء بك الاشي أو الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة ونمرة خير من جرادة الثامن عشر إلى الخامس والعشرين أن يسبقه نفي نحو ما رجل في الدار واستفهام نحو إلى الله هل رجل في الدار وقصره ابن الحاجب في شرح واقفته على الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل في الدار أم امرأة قال ابن هشام في المغني وليس كما قال أولولان نحو \* لولا اصطبار لا ودي كل ذي مقته \* أو واو الحال نحو \* نرينا ونجم قد أضاء \* وفاء الجزاء كقولهم ان ذهب عير فغير في الرهط (١) وعبر القوم سيدهم أو إذا الفجائية نحو خرجت فاذا رجل بالباب أو بيناً أو بيناً نحو (٢) والخبر وهو ظرف أو مجرور أو جملة نحو ولدنا من زيد . لكل أجل كتاب . قصدك غلامه رجل والحق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور ذكره ابن مالك قال أبو حيان ولا أعلم أحداً واقفه انتهى \* وقد واقفه عصره به البهاء ابن النحاس شيخ أبي حيان في تعليقه على المقرب

﴿ص﴾ مسألة الأصل تأخير الخبر ويجب أن اتصدا عرفاً ونكراً ولا بيان في الأصح أو كان طلباً أو فاعلاً أو رفع

(١) المعروف في المثل أن ذهب عير فغير في الرهط (٢) هكذا في النسخ التي بأيدينا



البارز فالجهور تقدم وثالثا المختاران كان جمعا لمتنى أو اقترن بالفاء أو إلا أو إنما قيل أو الباء الزائدة أو المبتدأ  
لازم الصدر أو دعاء أو تلواما

﴿ ش ﴾ الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر لان المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق ويجوز تأخيره  
حيث لا مانع نحو قائم زيد ويجب التزام الأصل لأسباب أحدها أن يوهم التقديم ابتداءية الخبر بأن يكونا معرفتين  
أو نكرتين متساويتين ولا قرينة تحوز بها أخوك وأفضل منك أفضل منى فان كان قرينة جاز التقديم نحو أبو  
يوسف أبو حنيفة وقوله ﴿ بنونا بنو ابنائنا ﴾ وقوله

قبيلة الأم الأحياء أكرمها \* وأغدر الناس بالجيران وأفيها

أى أكرمها الأم الأحياء ومنهم من أجاز التقديم مطلقا ولم يلتفت الى إيهام الانعكاس وقال الفائدة تحصل للمخاطب  
سواء قدم الخبر أم أخر وقد أجاز ابن السيد في قوله ﴿ شر النساء البعاري ﴾ أن يكون شر النساء مبتدأ والبصائر خبره  
وعكسه ومنهم من منع التقديم مطلقا ولم يفصل بين ما دل عليه المعنى وغيره الثاني ان يكون الخبر طلبا نحو زيد  
أضرب به زيدا لا ضربه الثالث والرابع أن يكون الخبر فعلا نحو زيد قام اذ لو قدم لأوهم الفاعلية فلورفع  
البارز فأطلق الجهور رجوا زيدا تقديمه نحو قاما الزيدان وقاموا الزيدون وخصه والذي رحمه الله بالجمع ومنعه في  
المتنى لبقاء الالباس على السامع لسقوط الالف للملاقاة الساكن ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف ومنع  
قوم التقديم مطلقا جلالا لالة التثنية والجمع على الافراد لانه الأصل الخامس ان يقتصر الخبر بالفاء نحو والذي يأتي  
فله درهم لان الفاء دخلت لشبهه بالجزء والجزاء لا يتقدم على الشرط السادس ان يقتصر بالآ أو إنما نحو وما  
محمد إلا رسول. انما أنت نذير وشدء وهـل الاعليك المفعول السابع ان يكون المبتدأ لازم الصدر حال استفهام  
نحو أيهم أفضل والشرط نحو من يقيم معه والمضاف الى أحدهما نحو غلام أيهم أفضل وغلام من يقيم معه وضهير  
الشان نحو هو زيد منطلق ومدخول لام الابتداء نحو زيد قائم الثامن ان يكون المبتدأ دعاء نحو سلام عليك  
وويل لزيد التاسع ان يكون المبتدأ بعد أمنا نحو أما زيد فعالم لان الفاء لا تلي أما العاشر ان يقع الخبر مؤخرا  
في مثل نحو الكلاب على البقر وهذه الصورة هي الآتية في قولي ويمنع ان قدم مثلا كذا أخيره وزاد بعضهم أن  
يقتصر الخبر بالباء الزائدة نحو ما زيد بقائم على لغة الاهمال

﴿ ص ﴾ ويمنع ان قدم مثلا كذا أخيره أو كان ذا الصدر خلافا للاخفش والمأزني أو كم الخبرية أو مضافا الى ذلك  
أو إشارة ظرفا أو مصححا لابتداء بنكرة خلافا للجزولي أو دالا على ما يفهم بالتقديم ومنه سواء على أفت أم قعدت  
على أن مدخول المهمزة مبتدأ وقيل فاعل مغن وقيل مفعول وسواء لا خبر له أو مسندادون أما الى ان  
خلافا للفرء والاخفش أو الى مقتصر باداة حصر أو فاء أو ذى ضمير ملابسه لان أمكن تقديم صاحبه ومنع  
الأنفخس في داره زيد والكوفية في داره قيام زيد أو عبد زيد وقائم أو ضربه زيد وقائم أو قام أبوه زيد وزيدا  
أبوه ضرب أو ضارب وأجازهما هشام والكسائي الأخيرة وضربه دون قائم

﴿ ش ﴾ يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب أحدها أن يستعمل كذلك في مثل لان الامثال لا تغير كقولهم  
في كل واحد بنو سعد الثاني أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو أين زيد وكيف عمرو والمضاف اليه نحو صبح  
أى يوم السفر الثالث أن يكون كم الخبرية أو مضافا اليها نحو كم درهم مالك وصاحب كم غلام أنت الرابع أن  
يكون اسم إشارة ظرفا نحو ثم زيد وهنا عمرو وقرئ ثم الله شهيد ووجه تقديمه القياس على سائر الاشارات فانك  
تقول هذا زيد ولا تقول زيد هذا الخامس أن يكون تقديمه مصححا لابتداء بالنكرة وهو الطرف والمجرور  
والجمله كما سبق السادس أن يكون دالا على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو لله درك فلأخر لم يفهم منه



معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم ومنه سواء على أقت أم قدمت على أن المعنى سواء على القيام وعدمه فدخل  
الهمزة مبتدأ وسواء خبره قدم وجوباً لأنه لو أخرتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة وقيل سواء هو مبتدأ  
والجمله خبره وقيل هو مبتدأ والجمله فاعل مغن عن الخبر والتقدير استوى عندي أقت أم قدمت وقيل هو مبتدأ  
لا خبره والجمله فعول بلا أباى معنياً بسواء قاله السهيلي السابع أن يكون الخبر سنداً دون أما إلى أن المفتوحة  
المشددة وصلت نحو . وآية لهم أنا جلنا . اذلو أخر لا تبس بالمكسورة وجوز الفراء والاختش تأخيره قياساً على  
المسند إلى أن المخففة نحو . وأن تصوموا خبر لكم . فان ولى أما جاز التأخير اتفاقاً نحو

عندي اصطبار وأما اننى جزع \* يوم النوى فلو جدد كادير بنى

الثامن والتاسع والعاشر أن يكون مسنداً إلى مقرر وبأداة حصر لئلا يتبس نحو ما في الدار الازيد  
وانما في الدار زيد أو إلى مقرر بفاء نحو أما في الدار زيد أو إلى مشتل على ضمير ملابسـه نحو في الدار  
صاحبها اذلو أخر عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وإذا علم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع علم أن ما عداها  
يجوز فيه التقديم والتأخير سواء كان الخبر رافعا ضمير المبتدأ أو سببيه أو ناصباً ضميره أو مشتملاً عليه أو على  
ضمير ما أضيف إليه أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخبر فالأول نحو قائم زيد والثاني نحو قائم أبوه  
زيد أو قائم أبوه زيد والثالث نحو ضربته زيد والرابع نحو في داره زيد والخامس نحو في داره قيام زيد وفي  
داره عبد زيد السادس نحو زيداً أبوه ضرب زيداً أبوه ضارب ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير  
الرابع والمفرد في الأخير لاهتمامهم فأجاز الأخير بصورتيه ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية وهي  
زيداً أبوه ضارب دون زيداً أبوه ضرب وعضده أبو على بأن الأصل الأخبار بالمفرد والأخبار بالفعل خلاف  
الأصل فكان المبتدأ بالنسبة إليه أجنبي فلا يفصل به بين الفعل ومنصوب به بخلاف اسم الفاعل وعضده غيره بأن  
الخبر إذا كان فعلاً لا يجوز تقديمه فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل ودورض بأن تقديم معمول الفعل  
أولى لقوته وأجاز الكسائي أيضاً التقديم في الثالث ومنع الاختش التقديم في الرابع على أن زيداً مرفوع  
بالمجرور وانما أجاز الكوفيون ولم يجزوا قائم زيد وضربه زيد لان الضمير في قولك في داره زيد غير معقد  
عليه ألا ترى أن المقصود في الدار زيد وحصل هذا الضمير بالعرض واحتج البصريون بالسمع حكى تميمي  
أنا ومثنو من يشنوك وذهب ابن الطراوة إلى جواز زيد أخوك دون قائم زيد بنساء على مذهب له غريب  
خارج عن قانون العربية وقد أشرت إليه في كتاب الاقتراح في أصول النحو وتركت هذا بحافته

\* ص \* مسألة بحذف ما علم من مبتدأ وخبر وحيث صح فهمافي الأولى قولان وفي المحذوف من زيد وعمر و  
قائم ثالثاً التخيير ويقل بعداذا

\* ش \* يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر فالأول يكثر في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ما هيه ناره أي  
هي ناره قل هل أنبشكم بشر من ذلك النار أي هو النار وبعدفاء الجواب من عمل صالحا لنفسه أي فعله  
لنفسه وان تخالطوهم فاخوانكم أي فهم إخوانكم وبعد القول نحو وقالوا أساطير الأولين أي هو ويقل  
بعداذا الفجائية نحو خرجت فاذا السبع ولم يقع في القرآن بعدها الاثبات ومنه في غير ذلك سورة أنزلناها  
براءة من الله أي هذوالثاني نحو أكلها دائماً وظلها أي دائماً والمحضات من الذين أدتوا الكتاب أي حل  
لكم وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبراً فأيهما أولى قال الواسطي الأولى كون المحذوف المبتدأ  
لان الخبر محط الفائدة وقال العبدى الأولى كونه الخبر لان التجوز في آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن ابان ومثال  
المسئلة فمهر جميل أي شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل من غيره وإذا جئت بعدة مبتدأين بخبر واحد نحو زيد



وعمر وقائم فذهب سيبويه والمأزني والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج وابن عمفر إلى عكسه وقال آخرون أنت مخبر في تقديم أيها مشتت

﴿ص﴾ ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح أو ذم أو ترحم أو مصدر بدل من اللفظ بفعله أو مخصوص نعم أو صريح قسم ونحو من أنت زيد ولا سواء خلافا للمبرد والسيرافي وبعد لاسيما إذا رفعت

﴿ش﴾ يجب حذف المبتدأ في مواضع أحدها إذا كان مخبرا عنه بنعت مقطوع لمدح نحو الحمد لله أهل المدح أو ذم نحو مررت بزيد الفاسق أو ترحم نحو مررت ببيكر المسكين وإنما التزم فيه الحذف لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا ضمها للنائب أمانة على أنهم قصدوا إنشاء المدح والذم والترحم كما قبلوا في النداء إذ لو أظهروا لأوهم الأخبار وأجرى الرفع مجرى النصب أما غير الثلاثة من النعوت فيجوز فيه الحذف والذكر نحو مررت بزيد الخياط أي هو الخياط الثاني إذا أخبر عنه بمصدر هو بدل من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمرى سمع والأصل في هذا النصب لأنه جئ به بدلا من اللفظ بفعله فلم يجز إظهار نائبه لئلا يكون جمع بين البدل والمبدل منه ثم حمل الرفع على النصب فالترامض المبتدأ الثالث إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نعم نحو نعم الرجل زيد أي هو زيد الرابع إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو في ذبي لا فعلن أي يميني الخامس قول العرب من أنت زيد أي مذكورك زيد السادس قولهم لا سواء حكاه سيبويه وتأوله دلي حذف مبتدأ أي هذان لا سواء أولا هما سواء وهو واجب الحذف لأن المعنى لا يستويان وأجاز المبرد والسيرافي إظهاره السابع قولهم لا سيمار زيد بالرفع أي لاسيما الذي هو زيد

﴿ص﴾ وخبر بعد لولا ولوما للامتناع قال الجمهور مطلقا والمختارون فقال الرمانى وابن الشجرى والشاويين وابن مالك يجب ذكره أن كان خاصا ولا دليل وعليه لولا قولك حديثي وعهدو معه يجوز وقيل الخبر الجواب وفعل نالها رفع بها وقيل بمضمر وقدره بهض المتقدمين لولم يحضر ومع قسم صريح لا غيره في الأصح وواو مع والكوفية سدت عنه والجمهور أن منه حسبك ينم الناس وضرب زيد قائما وان المقدرا إذا وقف كان وقيل ضرب به وقيل ثابت ونحوه بعد الحال وقيل يظهر وقيل لا خبر والفاعل مغن وقيل هو قائما وفيها ضمير أن وقيل لا وقيل سدت عنه وقيل ضرب بي فاعل مضمر ورفع قائما ضرورة وجوزة الاختش بعد فاعل مضافا إلى ما موصولة بكان أو يكون وابن مالك مقرونا بواو الحال ويجرى مجرى مصدر مضافه وفي مؤول نالها المختار أن اضيف إليه وأجرى ابن عمفر كل ما لا حقيقة له في الوجود والمختارون فقال سيبويه منع وقوع هذه الحال فعلا ونالها ما أرفعها وتقدم بها ونالها أن كانت من ظاهروا رابعها أن تعدى المصدر وتوسطها ومعمولها ونالها إن لم يفصل وجوازها جلة بواو لا دونها ورابعها أن عرى من ضمير ودخول كان على مصدرها واتباعه وعلمى بزيد كان قائما على زيادتها لا ما ضربت كنه فكان حسنا صفة للباء والكاف والكناية قبلها وعبد الله وعهدى بزيد قديمين

﴿ش﴾ يجب حذف الخبر في مواضع أحدها إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعية لأنه معلوم بمقتضاها وهي دالة على امتناع لوجوده فالمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لا كرمتم عمر الميشك في أن المراد وجود زيد منع من أكرام عمرو وجاز الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد الجواب وحلوه محله ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف ولحنوا المعرى في قوله ﴿فلولا الغمد يسكه لاسيما﴾ وقيد الرمانى وابن الشجرى والشاويين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر الكون المطلق فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أن يجب نحول لولا زيد سلمنا ما سلم ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لولا قولك حديثي وعهد بكفر لاسست البيت على قواعد إبراهيم فان كان عليه دليل جاز الحذف والاثبات نحول لولا أنصار زيد جوه لم ينح



ومنه بيت المعري السابق والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كونا مطلقا قال ابن  
أبي الريح أجاز قوم لولا زيد قائم لا كرمك ولولا زيد جالس أكرمك وهذا لم يثبت بالسمع والمقول  
لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد انتهى **قلت** والظاهر أن الحديث حرقته الرواة بذليل أن في بعض رواياته لولا  
حدثان قومك وهذا جار على القاعدة وقد بينت في كتاب أصول النحو من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه  
لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والحاديث رواها الجمع  
والمولدون لأن يحسن العربية فأدوها على قدر ألسنتهم وكولا فيأذ كرلومانيه عليه ابن النحاس في تعليقه على  
المقرب وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدروا نه الجواب وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ  
بل مرفوع بها الاستغناء بها كما يرتفع بالفعل الفاعل وردبأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى به من الرفع  
لاختصاصها بالاسم وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد وأخوه لظهوره في  
قرله **قلت** بلى لولا يمتاز عن شغلى وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا لبيانها من باب فعل تقديره  
لولا يوجد أولم يحضر الثاني إذا وقع خبر قسم صريح نحو لم يرك وأمين الله وأمانة الله وإنما وجب حذفه لكونه  
معلوما وقد سدد الجواب مسدداً بخلاف غير الصريح فلا يجب حذف خبره بل يجوز إثباته نحو على عهد الله لا فعلن  
لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذ كر المقسم عليه وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم وقيل إن أمين الله ونحوه خبر  
محذوف المبتدأ والتقدير قسمي أمين الله الثالث إذا وقع بعد واو بمعنى مع نحو كل رجل وضعته أي مقترنان  
فان خبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جرب مع لكان  
كلاما تاما هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو واغناء  
المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف فان لم تكن الواو صريحة في المعية  
بان احتمات العطف نحو زيد وعمرو قرونان جاز الحذف والاثبات الرابع اختلف في قول العرب حسبك ينم  
الناس فقيل الضمة في حسبك ضمة بناء وهو اسم بمعنى به الفعل وبنى على الضم لأنه كان معربا قبل ذلك فحمل  
على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها ضمة اعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة  
المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت تتم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر له لأن معناه كفف واختاره ابن طاهر  
الخامس مسألة ضرب زيد قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرًا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح  
أن يكون خبرا عنه وهذه المسألة طويلة الذيل كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل وأقول  
هنا اختلف الناس في اعراب هذا المثال فقال قوم ضرب زيد مرتفع على أنه فاعل فعل مضمرة تقديره يقع ضرب  
زيد قائما أو ثبت ضرب زيد قائما وضعف بأنه تقدير مالا دليل على تعيينه لأنه كما يجوز تقديره بربط يجوز تقدير  
قل أو عدمه وما لا يتعين تقديره لا سيل إلى اضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيد  
مفعول به وقائم حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر ولا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن  
الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان والتقدير ضربت زيد قائما وضعف بأنه لو وقع  
موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي  
الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضمير إن مرفوعان أحدهما من صاحب الحال  
والآخر من المصدر وإنما احتج إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير  
يعود على المبتدأ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت إلى ضمير ين حتى لو أكدت كرر التوكيد فنحو ضرب زيد قائما  
نفسه وقال الفراء الحال إذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجر يانها على صاحبها في أفرادها وتثنيته



ووجهه وتعر بها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط والشرط بعدم المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو ضرب  
 زيداً ان قام وجاز نصب قائماً ونحوه على الحال عنده وعند الاولين وان كان خبر المالم يكن عين المبتدأ لان القائم  
 هو زيد لا الضرب فلما كان خلافاً انتصب على الخلاف لانه عندهم يوجب النصب وقال ابن كيسان انما أغنت  
 الحال عن الخبر لشبهها بالظرف فكانه قيل ضرب زيد في حال قيام وضعف قول الكسائي وهشام بان العامل  
 الواحد لا يعمل رفعا في ظاهرين فكذا لا يعمل في ضميرين وبان الحال لو ثنى نحو ضرب أخويك قائمين لم يمكن  
 أن يكون فيه ضميران لانه لو كان الحال أحدهما ثنى من حيث عوده على صاحب الحال المثني والآخر مفردا  
 لعوده على المبتدأ المفرد وتثنيته أي الفاعل وافراده انما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم  
 الفاعل مفردا ثنى في حال واحد وهو باطل وقول الفراء بأن الشرط بمفرده لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد بل مع  
 الجواب فهو محذوف والضمير محذوف معه وقول ابن كيسان بانه لو جاز ما قدره لجاز مع الجثة أن يقول زيد قائما  
 لانه بمعنى زيد في حال قيام وهو ممنوع اجماعا وقال الجمهور بتقدير الخبر ثم اختلفوا هل يجوز اظهاره فقيل نعم  
 والجمهور على المعتبر ثم اختلفوا في كيفية ومكانه فحكى البطليوسي وابن عمرو عن الكوفيين انهم قدروه ثابت  
 أو موجود بعد قائما وضعف بانه تقدير مالا دليل في اللفظ عليه فانه كما يجوز تقدير ثابت منفي أو معدوم وقال  
 البصريون تقدير قبل قائما ثم اختلفوا في كيفية فقال الاخفش تقديره ضرب زيد اضر به قائما واختاره ابن مالك  
 لما فيه من قلة الحذف وضعف بانه لم يقدر زيادة على ما أفاده الأول وقال الجمهور تقديره اذا كان قائما ان أردت  
 الماضي واذا كان قائما ان أردت المستقبل فحذف كان وفاعلها ثم الظرف وجه تقدير الظرف دون غيره بأن  
 الحذف توسع والظرف أليق به والزمان دون المكان لان المبتدأ هنا حدث والزمان أجدر به واذا دون  
 غيرهما للاستغراق اذ للماضي واذا للمستقبل وتقدير كان التامة دون غيرها من الافعال لاحتياج الظرف والحال  
 الى عامل ودلائلها على السكون المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم يعتقد في قائما انه خبر كان المقدر للزومه  
 التنكير وفاعلها ضمير يعود الى زيد وجوز الزمخشري عوده الى فاعل المصدر وهو الياء اذا عرفت ذلك فهنا  
 مسائل الأولى لا يجوز رفع الحال المذكورة اختيارا بأن يقال ضرب زيد قائما الا أن اضطر الى ذلك فيرفع  
 لا على انه خبر ضرب بل خبر مبتدأ محذوف والتقدير ضرب زيد وهو قائم والجملة حال سدت مسد الخبر وسواء  
 في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره وجوز الاخفش أن الرفع بعد أفعل مضافا الى ما موصولة  
 بكان أو يكون نحو اخطب ما كان أو يكون الا مير قائم برفعه خبرا عن أخطب ووافقه ابن مالك وقال فيه مجازان  
 أحدهما مضافة أخطب مع انه من صفات الأعيان الى ما يكون وهو تأويل السكون والثاني الاخبار بقائم مع انه  
 في الاصل من صفات الأعيان عن أخطب ما يكون مع انه في المعاني لان أفعل التفضيل بعض ما يضاف اليه  
 والحامل على ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها بأول الجملة فعضدت بأخرها مرفوعا وقال ابن النحاس وجه ابن  
 الدهان رفع الاخفش قائما بأن جعل أخطب مضافا الى أحوال محذوفة تقديره أخطب أحوال كون الامير قائم  
 الثانية أصل المسئلة أن يكون المبتدأ مصدرا كما تقدم ومثله أن يكون مضافا الى مصدر مضافة بعض لسكل أو كل  
 للجميع نحو أكثر شرابي السويق ملتونا وكل شرابي السويق ملتونا ومعظم كلامي ملما وهل يجري ذلك  
 في المصدر المؤول نحو ان ضربت زيدا قائما وان تضرب زيدا قائما الجمهور لا والكوفيون نعم والثالث المنع ان  
 لم يضاف اليه كالمثالين المذكورين والجواز ان أضاف اليه كما خطب ما يكون الامير قائما وهذا هو الصحيح وبأنه ابن  
 عصفور فأجرى كل ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك الثالثة في جواز وقوع هذه الحال فعلا أقوال  
 أحدها وعليه يبيو به والفراء المنع والثاني الجواز وعليه الاخفش والكسائي وهشام وابن مالك للسمع قال



\* ورأى عيني الفتى أبا كا \* يعطى الجزيل فعليك ذا كا \*

وقال عهدي بها في الحى قد سر بلى \* بيضاء مثل المهرة الطائفة

والثالث المنع في المضارع المرفوع لان النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشروط والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط وعزى الفراء الرابعة في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال أحدها الجواز وعليه البصريون سواء تعدى المصدر أم كان لازما نحو قائما ضربي زيد أو ملتونا ضربي السويدي والثاني المنع وعليه الفراء سواء كانت من ظاهر نحو مسرعاً قيام زيد أم مضمراً مسرعاً قيامك الثالث الجواز إذا كانت من مضمراً والمنع إذا كانت من ظاهر وعليه الكسائي وهشام والرابع المنع ان كان المصدر متعدياً والجواز إذا كان لازماً وفي توسطها بين المصدر ومفعوله نحو ضربك ملتونا السويدي قولان أحدهما المنع وعليه الكسائي وهشام والفراء قال أبو حيان وحكى الجواز عن البصريين ولعله لا يصح فانه مشكل لان فيه الفصل بين المصدر ومفعوله بخلاف تقديمها فليس فيه ذلك وفي توسط معمولها بينها وبين المصدر ومفعوله نحو ضربي زيد أفرساراً كبا قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون والكسائي لعدم الفصل بين المصدر ومفعوله والثاني المنع وعليه الفراء لان را كبا لم يؤد الى الاستقبال فلا يقدم معموله عليه الخامسة في جواز وقوع هذه الحال جلة اسمية أقوال أحدها المنع سواء كانت بواو أو دونها وعليه سيدييه والثاني الجواز مطلقاً وعليه الكسائي واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله

خير اقترابي من المولى حليف رضى \* وشرب عدي عنه وهو غضبان

والثالث الجواز بواو أو دونها وعليه الفراء اقتضاه على مورد السماع السادسة في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان أحدهما نعم وعليه السيرافي وابن السراج نحو كان ضربي زيد قائماً والثاني لا وعليه ابن عصفور لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان يصح السابعة في جواز اتباع المصدر المذكور بأن يقال ضربي زيد الشديداً قائماً قولان أحدهما الجواز قياساً وعليه الكسائي وابن مالك والثاني المنع لان الموضوع موضع اختصار ولم يرد به سماع الثامنة في جواز نحو علمي زيد كان قائماً قولان أحدهما لا وعليه أبو علي لان اسم كان حينئذ ضمير علمي وعلمي خبر كان من حيث المعنى والقائم ليس نفس العلم ولا منزلاً منزله ولان الحال حينئذ من الضمير وضمير المصدر لا يعمل والثاني نعم على ان كان زائدة التاسعة إذا كُتبت عن المصدر الذي سدت الحال مسد خبره قبل ذكر الحال نحو ضربي زيد أو قائماً قولان أحدهما الجواز وعليه البصريون وهو مبتدأ وقائم مسد خبره والثاني المنع وعليه الفراء العاشرة أجازوا أما ضربيك فكان حسناً على أن حسناً صفة للضرب ومنعها الفراء على أنه صفة للباء والكاف الحادية عشرة أجاز الكسائي وهشام عبد الله عهدي زيد قديمين على تقدير العهد لعبد الله وزيد قديمين فقدم عبد الله ورفع بما بعده وثني قديمين لانه لعبد الله وزيد وكان خبراً لا مفعولاً يكون الحال خبر المصدر ومنع ذلك الفراء وقال أبو حيان وقياس البصريين يقتضي المنع

ص \* وان ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فعل لأحدهما واقع على الآخر جاز وقد يعني مضافه اليه المبتدأ من معطوف فيطابقهما الخبر ويمنع تقديمه خلافاً لمنعهما

ش \* فيه مسئلتان الأولى اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ وهو معطوف عليه بواو وبعد فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والرجحان بها فيقول لأن يبار بها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر وقيل نعم واختاره ابن الأنباري وابن مالك واستدلوا على صحته بقول الشاعر



\* واعلم بأنك والمنية \* تشارب بعقارها \*

ثم اختلف في توجيه ذلك فوجه من أجاز من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير عبد الله والريح يجريان يبارها ويبار بها في موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر لدلالة عليه ووجه من أجاز من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ولم يقدر والمحذوف أن يبارك فقد باريته ولو كان العطف بالفاء أو بثم لم تصح المسئلة اجماعا ولوحذف العطف صححت المسئلة اجماعا الثانية هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف اليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان قولان أحدهما لا وعليه أكثر البصريين والثاني نعم وعليه الكسائي وهشام وجزم به ابن مالك على أن لتقدير راكب الناقة طليحان لحذف المعطوف لوضوح المعنى وجوز بعضهم أن يكون على حذف مضاف أي راكب الناقة أحد طليحين ومثله غلام زيد ضر بنهما وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال الطليحان راكب الناقة إذ لم يبق دليل سابق على تشنية الخبر والخبر عنه واحد

\* (ص) \* ويتعدد الخبر بعطف وغيره وثالثها أن لم يختلفا بالافراد والجملة ورابعها أن اتحدا معنى كحلو حامض والاصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدم وثالثها تقدم أحدهما وعلى منع التعدد السابق أولى والباقي صفة وقيل خبر مقدر

\* (ش) \* اختلف في جواز تعدد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال أحدها وهو الاصح وعليه الجمهور والجواز كما في النعوت سواء اقترن بعطف أم لا فالاول كقولك زيد فقيه وشاعر وكاتب الثاني كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقول الشاعر

من يك ذابت فها بتي \* مقيظ مصيف مشتي

والقول الثاني المنع واختاره ابن عصفور وكثير من المغاربة وعلى هذا فورد من ذلك جعل الاول خبرا والباقي صفة للخبر ومنهم من يجعله خبرا مبتدأ مقدر والقول الثالث الجواز ان اتحدا في الافراد والجملة فالاولى كما تقدم والثاني يجوز زيد أبوه قائم أخوه خارج والمنع ان كان أحدهما مفردا والآخر جملة والرابع قصر الجواز على ما كان المعنى منها واحدا نحو الرمان حلو حامض أي من وزيد أعمر أبسر أي اضبط وهو الذي يعمل بكلمتا يديه وهذا النوع يتعين فيه ترك العطف لان مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد وجوز أبو على استعماله بالعطف كغيره من الاخبار المفردة فيقال هذا حلو وحامض قال صاحب البديع ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين ولا تقديمهما على المبتدأ عند أكثرين ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر وأجاز بعضهم انتهى ومن ذلك يتحصل في التقديم ثلاثة أقوال كما حكيتها في المتن

\* (ص) \* وتتوالى مبتدآت في خبر عن أحدها ويجعل مع خبره خبر متلوه وهكذا ويضاف غير الاول الى ضمير نقول أو يجاء آخر بالرباط عكسا والمختار خلافا للنص المنع في الموصولات

\* (ش) \* اذا تعددت مبتدآت متوالية فلن في الاخبار عنها طريقان أحدهما أن تجعل الرباط في المبتدآت في خبر عن آخرها وتجعله مع خبره خبرا متلوه وهذا الى أن يخبر عن الاول بتاليه مع ما بعده ويضاف غير الاول الى ضمير متلوه مثاله زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم والمعنى أبواخي خال عم زيد قائم والآخر ان يجعل الرباط في الاخبار فيؤتى بعد خبر الأخير بها آخر الاول وتال متلوه مثاله زيد هندا اخوان الزيدون ضاربوها عند باباذنه والمعنى الزيدون ضاربوا الاخوين عند هندا بن زيد قال أبو حيان وهذا المثال ونحوه مما وضعه النحويون للاختبار والتعريف ولا يوجد له في كلام العرب البتة قال يومثله من الموصول الذي اللتان التي أبوها أبوها اختها



أخواله أخته زيد وقال ابن الجباز العرب لا تدخل موصولا على موصول وإنما ذلك من وضع النحويين وهي مشكلة جدا انتهى ولهذا اخترت عدم جريان ذلك فيه

﴿ص﴾ مسألة تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدئ مضمراً شرطاً بحال موصولة بمقتبل عام خلافاً لسيبويه أو غيرهما موصولا بظرف أو فعل يقبل الشرطية خلافاً لمن أطلق أو جواز الماضي أو المصدر بشرط أو الاسمية أو منع أن أكد أو وصف أو نكرة عامة موصوفة بذلك وخصه ابن الحاج بكل وشرط نفى واستفهام أو مضاف إليها مشعر بمجازاة أو موصوف بالموصول على الأصح أو مضافاً إليه وقل في خبر كل مضافة إلى غير ذلك وجوزها لا خفش في كل خبر والفراء إن تضمن طلباً

﴿ش﴾ لما كان الخبر مرتباً بالمبتدئ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يجمع إلى حرف رابط بينهما كالم يجمع الفعل والفعل إلى ذلك فكان الأصل أن لا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدئ السكنة لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت وهو الشرط والجزاء والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة أو الصفة وأن يقصد به العموم ودخولها على ضربين واجب وهو بعداً كما سيأتي في آخر الكتاب الثالث وجائز وذلك في صور أحدهما أن يكون المبتدئ الالموصولة بمقتبل عام نحو الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا وهذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزمخشري وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة وخرجوا الآيتين بنحوهما على حذف الخبر أي فابتلى عليكم الزانية أي حكم ذلك الثانية أن يكون المبتدئ غير آل من الموصولات وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهي الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقدا وما النافية مثال الظرف قوله ماله الحازم الليب معاراً \* فصور وماله قد يضيع

ومثال المجرور قوله تعالى وما بكم من نعمتي من الله ومثال الجملة قوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويدل على أن ماموصولة تسقط الفاء في قراءة نافع وابن عامر ولا يجوز دخول الفاء والصلة غير ماذكر وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة اسمية نحو الذي هو يأتي في قوله درهم وجوز بعضهم دخولها والصلة جملة فعلية مصدرية بشرط نحو الذي ان يأتي أكرمه فهو مكرّم حكاه في البسيط عن بعض شيوخه ورد بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدئ بالشرط وهو هنا منتف لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو الذي زارنا أمس فله كذا واستدل بقوله تعالى وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبأذن الله وما أفاء الله على رسوله منهم فإأ وجعتم عليه وأوله المانعون على معنى التبيين أي وما يتبين أصابته أياكم وهو بعيد وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل مطلقاً وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عمقور فأجاز نحو الذي ما يأتي في قوله درهم وإن لم يجز دخول أداة الشرط على ما النافية لأن هذا ليس شرطاً حقيقة وإنما هو شبهة ورد بأنه غير محفوظ من كلام العرب وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنع من إجازة ذلك لما ذكر من أن الصلة إذا ذلك لا تشبه فعل الشرط ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشرط إذا كذا الموصول أو وصف لذهب معنى الجزاء بذلك وأيد بأن ذلك لا يحفظ من كلام العرب الثالثة أن يكون المبتدئ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة أعني الظروف والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو رجل عنده خرم فهو سعيد وعبد للكريم فأيضع ونفس تسعى في تجارتها فلن تحيب وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم الرابعة أن يكون المبتدئ مضافاً إلى نكرة المذكورة وهو مشعر بمجازاة كقوله \* وكل خير لديه فهو مشول \* الخامسة أن يكون المبتدئ معرفة موصوفة بالموصول نحو والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحاً فليس عليهن جناح ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة لأن



المخبر عنه ليس بمشبه لاسم الشرط لان اسم الشرط لا يقع بعده الا الفعل والاسم الموصوف بالذي ليس كذلك  
 وأول الآية على ان اللاتي مبتدأ ثان والفاء داخل في خبره لانه موصول وهو وخبره خبر الأول السادسة أن يكون  
 المبتدأ مضافا الى الموصول نحو غلامي الذي يأتيني فله درهم ومنه قوله \* وكل الذي جلتة فهو جامل \* وقيل دخول  
 الفاء في خبر كل مضافة الى غير ذلك اما الى غير موصوف كقولهم كل نعمة فمن الله أو الى موصوفه بغير ما ذكر  
 كقوله كل امرئ مباعد أو مدان \* فنوط بحكمة المتعالي

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو زيد فنطاق واستدل به بقوله \* وقائلة خولان فانكح قناتهم \*  
 وقوله \* أنت فانظر لاي ذاك تصير \* والجمهور رأوا ذلك على أن خولان خبره وهو محذوف فأنت فاعل بمقدر  
 فصره الظاهر وجوز الفراء والاعلم دخولها في كل خبره وأمرأى ونهى نحو زيد فاضربه وزيد فلا تضربه  
 واستدل بقوله تعالى هذا قليلذوقه وقول الشاعر

يارب موسى أظلمي وأظلمه \* فاصبب عليه ملكا لا يرجه

\* (ص) والصحيح دخول الناسخ على موصول شرطى ويزيل الفاعل إلا أن وأن ولكن على الأصح قيل ولعل  
 قيل وكان مضارعا وفعل اليقين

\* (ش) اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ اذا كان موصولا تضمن معنى الشرط فالجمهور  
 على جوازه ومنعه الأخفش لان ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله وعلى الأول اذا دخل زالت الفاء من  
 خبره لزال شبهه باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله مالم يكن الناسخ إن أو أن أو لكن فانه يجوز دخوله معها  
 كما أنها ضعيفة العمل اذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء  
 بخلاف اخواتها ليت ولعل وكان فانها قوية العمل بغيره للمعنى فتوى شبهها بالأفعال فساوتها في المنع من الفاء  
 وقيل يمنع الفاء مع إن وأن ولكن أيضا لانها لا تحقق الخبر والشرط فيه توقف فبعد عن شبهه ورد بالسمع  
 قال تعالى . إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم . واعلموا أنما غفتم من شيء فإن لله  
 خمسة وقال الشاعر

\* ولكن ما يقضى فسوف يكون \* فان عملت في اسم آخر جاز دخولها اجاعا نحو انه الذي يأتيني فله درهم  
 وقيل يجوز دخول الفاء مع لعل الخاقانها بما لا يغير المعنى وقيل يجوز أيضا دخولها مع كان بلفظ المضارع لا بلفظ  
 الماضي ومع فعل اليقين كعملت دون ظننت وعليه ابن السراج

\* (ص) ولا يعطف قبل خبر ذي فاء عند الكوفية وجوز ابن السراج  
 \* (ش) قال أبو حيان في شرح التسهيل اذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند  
 الكوفيين واجازه ابن السراج

\* (ص) نواسخ الابتداء الأول كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار وليس مطلقا ودام بعد  
 ما الظرفية وزال ماضى ي زال وانغك وبرح وقتى وقتا وقتا قيل ووفى ورام بمعناها بعد نفى وشبه وقد يفصل  
 ويتقدم ويرفع المبتدأ خلافا للكوفية ويسمى اسمها وفاعلا أو ينصب الخبر ويسمى خبرها ومفعولا والكوفية  
 حالا والفراء شبهه ويرفعان بعدها باضمار الشأن وثالثها الفاء ولا تدخل على ما لزم صدرا أو حذفاً أو ابتداء أو عدم  
 تصرف أو خبره جملة طلبية ولا دام والمنفى بما وليس على خبره مفرد طلبى على الأصح ولا صار ونحوها دام وتلوها  
 على ذى ماضى وشرط الكوفية في الباقي قد وابن مالك في ليس على فله الشأن والحق قوم بصار آض وعادو آل  
 ورجع وحال واستعمال وتقول وارند وما جاءت حاجتك وقعدت كما نهارة وقوم غدا وراح والفراء أسهر



والجبر واظهر وقوم كل فعل ذي نصب مع رفع لا بد منه والكوفية هذا وهذه مراد بهما التعريف مرفوعا  
بعدهما لا ثاني له وسمو هما تقريبا والرفع اسم التقريب

﴿ ش ﴾ أي هذا بحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر فتسحق حكم الابتداء وهي أربعة أنواع كان  
واخواتها وكادوا اخواتها وان واخواتها وظننت واخواتها وما الحق بذلك فأما كان فذهب البصريين انها ترفع  
المبتدأ أو يسمى اسمها ور بما يسمى فاعلا مجازا لشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد وعبر سيبويه باسم الفاعل  
ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيئا وأنه باق على رفعه واستدل الاول باتصال الضماير بها وهي لا تتصل الا  
بالعامل وينصب الخبر باتفاق الغريتين ويسمى خبرها ور بما يسمى ففعولا مجازا لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر  
سيبويه باسم المفعول وكان قياس هذه الأفعال ان لا تعمل شيئا لانها ليست بأفعال صحيحة اذ دخلت للدلالة على  
تغير الخبر بالزمان الذي ثبت فيه وانما عملت تشبيها لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو ضرب فرفع اسمها  
تشبيها بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيها بالمفعول هذا مذهب سيبويه وذهب الفراء الى ان  
الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال فكان زيد ضاحكا شبهه عنده بجاء زيد ضاحكا وذهب  
الكوفيون الى انه انتصب على الحال ورد بوروده مضمر او معرفة وجامدا وأنه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن  
الحال واعترض بوقوعه جملة ونظر فاولا يقع المفعول كذلك وأجيب بالنوع بل تقع الجملة موقع المفعول نحو قال  
زيد عمر وفاضل والمجرور نحو مرتب زيد والظرف اذا توسع فيه وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان  
وأنكره الفراء ورد بالسمع قال

اذا مت كان الناس صنغان شامت \* وآخره ثن بالذي كنت أصنع

وقال \* وليس منها شفاء الداء مبذول \* ثم اختلفوا في توجيه ذلك فالجمهور على ان في كان ضمير الشأن اسمها والجملة  
من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ونقل عن الكسائي ان كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة  
والمحقق على عدة من هذه الأفعال ثلاثة عشر ثمانية لا شرط لها وهي كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل وبات وصار  
وليس وواحد شرطه أن يقع ملة لما الظرفية وهي المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت وهي دام نحو وأوصاني  
بالصلاة والزكاة مادامت حيا أي مدة دواي حيا وأربعة شرطها تقدم نفي أو شبهة وهو النهي والدعاء وهي زال  
ماضي يزال وانفك وبرز وبقى والأربعة بمعنى واحد باتفاق النحويين وسواء كان النفي بحرف أو فعل أو اسم

كقوله ان زالوا كذلك ثم لازا \* ت لكم خالدا خلود الجبال

وقوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز \* كل ذي عفة مقل قنوع

وقوله غير منفك أسير هوى \* كل وان ليس يعتبر

ومثال النهي صاح شمر ولا تزل ذا كرامو \* ت نفسياته ضلال بين

ومثال الدعاء \* ولا زال من البحر عاتك القطار \* وسواء كان النفي ملفوظا به كما مثل أم مقدرا كقوله تفتأ تذكر  
يوسف أي لا تفتأ رقول الشاعر

تنفك تسمع ما حيد \* ت بهالك حتى تكونه

أي لا تنفك وقوله \* لعمر أبي دهاء زالت عزيزة \* أي لازالت وقوله

وأبرح ما أدام الله قومي \* بحمد الله منتظما مجيدا

أي لا أبرح وسواء كان متصلا بالفعل أم مفصولا بينه وبينه كقوله

ولا أراها تزال ظالمة \* تحدث لي قرحة وتنكوها



وقوله: احترز بماضي زال من زال التي مضارعها يزول وهو فعل تام لازم بمعنى تحول والتي مضارعها يزيل وهو فعل متعد بمعنى ماز والمشهور في قتي كسر العين وفيها لغة بالفتح والثالثة افتى قال في المحكم ماقتت افعل وماقتات افتأفتا وفتوا وما افتأت الاخيرة تميمية وذ كر الثلاثة أيضاً أبو زيد وذ كر الصغاني فتو يفتو على وزن ظرف لغته في قتي ثم ان مازال واخواته اندل على ملازمة العفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها فان كان قبلها متصلة الزمان دامت كذلك نحو مازال زيد عالماً وان كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو مازال يعطى الدرهم قال ابن مالك وكذا العمل في وني ورام معناها قال وهما غريبتان ولا يكاد النحويون يعرفونهما الا من عني باستغراء الغريب ومن شواهد استعمالهما قوله

لا بني الحب شعبة الحب ماذا \* م فلا يحسبه ذا ارعواء

وقوله اذا رمت بمن لا يريم متبها \* سلوا فقد أبعدت في مروءك المرمى

قال واحترزت بقولي بمعنى زال من وني بمعنى فتر ورام بمعنى حاول أو تحول انتهى \* وقال أبو حيان ذ كر اصحابنا ان وني زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب لان معناها معنى مازال نحو ما وني زيد قائماً ورد بأنه لا يلزم من كونها بمعناها ما وانها لها في العمل الا ترى ان نزل زيد قائماً معناها أقام زيد قائماً النهار ولم يجعل العرب لأقام اسماً ولا خبراً كما فعلت ذلك بطل قالوا وال التزام التذكير في المنصوب به دليل على انه حال وأما اليتان فالمنصوب في الاول على اسقاط الخافض أي لا بني عن شعبة الحب والثاني يحقل الحال لتذكيره والحق قوم منهم ابن مالك بصار ما كان بمعناها وذلك عشرة أفعال أض كقوله

رييته حتى اذا تمعدا \* وأض نهدا كالحصان أجردا

وعاد كقوله \* فله من عاد بالرشاد مرا \* وآل بالمد كقوله

ثم آلت لا تكلمنا \* كل حي معقبا عقبا

ورجع كقوله \* ويرجم بالأ كباد منكسرات \* وفي الحديث لا ترجعوا بعدي كفاراً وطار بالمهمة كقوله

وما المرء الا كالشهاب وضوءه \* يحور رمادا بعد اذ هو ساطع

واستحال كقوله إن العداوة تستحيل مودة \* تتدارك المفوات بالمسنات

وفي الحديث فاستحالت غرباوتحول كقوله \* فيالك من نعمي تحوان أبوسا \* وارتد كقوله تعالى فارتد

بميرا والتاسع قولهم ما جاءت حاجتك قبل وأول من قالها الخوارج لابن عباس حين أرسله على الهم ويرى

برفع حاجتك على ان ما خبر جاءت قد علم لانه اسم استفهام والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وبنصبه على أنه

الخبر والاسم ضمير ما والتقدير أية حاجة صارت حاجتك وما مبتدأ والجملة بعدها خبر والهاء شارة

من قولهم شجذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة أي صارت كأنها حربة فكانها حربة خد برقعت فاللهو قون

طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشبه بينهما وبين صار وجعلوا من ذلك جاء البرق فيزيين وصاعين

وقعد لا يسأل حاجة الا قضاها أي صار وجعل منه الزمخشري قوله تعالى فتقعد مذموماً وغيرهم قصروها

على ذينك المثاليين وقالوا في الثمانية الاول ان المنصوب فيها حال وان آلت بمعنى حلفت ولا يكلمنا جواب القسم

وافق عليه ابن مالك في آل وقعدوا الحق قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء والجزولي وابن عصفور بأفعال هذا

الباب غدا وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغد والراح وجعل من ذلك حديث اغد عالماً وحديث

تعدو وخصاوت روح بطانا ويقول غدا زيد ضاحكاً وراح عبد الله منطلقاً أي صار في حال ضحك وانطلاق

ومنع ذلك الجمهور منهم ابن مالك وقال المنصوب بعدهما حال اذ لا يوجد الانكسرة والحق الفراء بها أسعر وأجفر



وأظهر ذكراً في كتاب الحدود قال أبو حيان ولم يذكر شاهد على ذلك وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فعلاً وذهب الكوفيون إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو كيف أخاف الظلم وهذا الخليقة قادما وكيف أخاف البرد وهذه الشمس طالعة وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا تأتي له في الوجود نحو هذا ابن صياد أشقى الناس فيعربون هذا تقريرا والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب لأن المعنى إنما هو على الأخبار عن الخليقة بالقدوم وعن الشمس بالطلوع وأتى باسم الإشارة تقريرا بالقدوم والطلوع ألا ترى أنك لم تشر إليهما وهما حاضران وأيضا فالخليقة والشمس معلومان فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما وتبين أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب لأنك لو أسقطت الإشارة لم يحتل المعنى كما لو أسقطت كان من كان زيد قائما وقال بعض التعويين يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لا بد منه نحو قام زيد بكريما وذهب زيد متصدا فان جعلته تاما نصبت على الحال فاذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب أن لا يكون مما لزم الصدر كاسماء الشرط والاستغناء وكما الخبرية والمقررون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع ولا مما لزم الابتدائية كقولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا والكلام على البقر لجر يانه كذلك مثلاً وكذا ما بدلولاً الامتناعية وإذا الفجائية ولا مما لزم عدم التصرف كإيمان في القسم وطوبى للؤمن وويل للكافر وسلام عليك ولا خبره جملة طلبية وشذوقه \* وكوني بالمسكارم ذكريني \* وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره مفردا طلبيا لأن الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال لأكلك كيف مادام زيد ولا أين مازال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد ولم يشرط ذلك الكوفيون فسورا بينها وبين غيرها ولم يشرطه الشلوين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها ولا يشترط ذلك في المنفى بغير ما كلم ولا ولن ولا في غير المنفى إجماعا وشرط ما تدخل عليه صار وما بمعناها ودام وزال وأخواتها زيادة على ما سبق أن لا يكون خبره فعلا ماضيا فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي لأنها تنقسم الدوام على الفعل واتصاله بزمان الأخبار والماضى يفهم الانقطاع فتدافعوا وهذا متفق عليه واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض فالصحيح جوازه مطلقا وعليه البصريون لكثرة في كلامهم نظما ونثرا كثرة توجب القياس قال تعالى . ان كان قبضه قد . ان كنت قلته . ان كنتم آمنتم . أولم تكونوا أقسمتم وقال الشاعر \* ثم أضحو العبد الدهر - م \* وقال \* وقد كانوا أقامسى الحى ساروا \* وحكى الكسائى أصبحت نظرت إلى ذات التناير بمعنى ناقته وشرط الكوفيون في ذلك اقترانه بقدر ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام ومن كان زيد قائما شئ واحد واشترط فدلائها تقرب الماضى من الحال وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضى أن يكون اسما ماضيا الشأن كقولهم \* ليس خلق الله أشعر منه \* قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فان قيل ليس لنفى الحال فيلزم من الأخبار عنها الماضى تناقض فالجواب أنها لنفى الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة فتنبها على حسب القيد

﴿ص﴾ وتدل على الحدث خلافا لقوم ولا تنصبه على الأصح وقيل لم يلفظ به وفي الظرف والحال خلاف مرتب ﴿ش﴾ اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث فحده قوم منهم المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وابن برهان والجرجاني والشلوين والمشهور والمتصور أنهم يدل عليه كالزمان كسائر الأفعال وذهب ابن سروف



وابن عصفور الى أنها مشتقة من احداث لم ينطق بها وقد تقرر من كلام العرب انهم يستعملون الفروع ولا يكون من الأصول وردها والاول بالسماع قال \* وكونك اياه عليك يسير \* وحكى أبو زيد مصدر فتي وحكى غيره ظلت أفعل كذا ظلا ولا فبت أفعل كذا يمتوتة ومن كلام العرب كونك مطيعا مع الفخر خير من كونك عاصيا مع الغنى ويبنى الامر واسم الفاعل منها ولا يبينان من الزمان ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف والجار والمجرور فن قال بدلاتها على الحدث أجاز عملها فيه ولذا علق بعضهم المجرور في قوله . أ كان للناس عجبا . بكان ومن قال لا يدل عليه منعه وقد صرح الفارسي بأنها لا يتعلق بها حرف جر ثم قال وفي عملها في ظرف الزمان نظراته وحكى أبو حيان الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال فن منعه قال لانه لا استدعاء لها للحال والعامل مستدع ومن جوزه قال الحال يعمل في هذا وليس فعلا فكان أولى أمانتها المصدر فالأصح منعه على القول بآبائه لها لانهم عوضوا عن النطق به الخبر وأجازوا السير في وطائفة فيقال كان زيد قائما كونا \* (ص) وتعدد خبرها كما مر وأولى بالمنع

\* (ش) في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ والمنع هنا أولى ولهذا قال به بعض من جوزه هناك كما به درستويه وابن أبي الربيع ووجهه أن هذه الأفعال شئت بما يتعدى الى واحد فلا يزداد على ذلك والمجوزون قالوا هو في الأصل خبر مبتدأ فاذا جاز تعدده مع العامل الاضعف وهو الابتداء فمع الأقوى أولى \* (ص) وزد الخمسة الاول قبل وبات كصار خلافا لكثرة في ظل

\* (ش) زد كان وأصبح وأضحى وأمسى وظل بمعنى صار فلا يقع الماضي خبرها كما تقدم كقوله تعالى . وبست الجبال بساف كانت هباء منبثا وكنتم أزواجا ثلاثة . فاصبحتم بنعمته اخوانا . ظل وجهه مسودا . وقول الشاعر  
ثم أضحوا كأنهم ورق ج \* ف قالوت به الصبا واللبور

وقوله أمسيت خلا وزعم لكثرة الاصهاني والهباباذي شارح اللع أن ظل لا يأتي بمعنى صار بل لا يستعمل الا في فعل النهار وقال بعضهم هو مشتق من الظل فلا يستعمل الا في الوقت الذي للشمس فيه ظل وهو ما بين طلوعها وغروبها وزعم الزمخشري ان بات بمعنى صار قال ابن مالك وليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التبع والاستقراء وجعل منه بعض المتأخرين فان أحدكم لا يدري أين باتت يده وضعف بما كان جملة على المعنى المجمع عليه وهو الدلالة على ثبوت . ضمنون الجملد ليللا قال ومن أحسن ما يحتاج به قوله

اجن كلما ذكرت كليب \* أبيت كأني أطوى بجمر

لان كلما يدل على عموم الاوقات

\* (ص) وكلها تتصرف الا ليس قيل ودام ولتصار يفهما لها كغيرها  
\* (ش) جميع هذه الأفعال تتصرف فيأتي منها المضارع والامر والمصدر والوصف الا أن الامر لا يأتي صوغه من المستعمل منفي الا ليس فجمع على عدم تصرفها وامادام فنص كثير من المتأخرين على انها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع دام يدوم لانه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الجباز لا تتصرف مادام لانها للموقوت والتأييد فقيد المستقبل قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكروه البصريون ولتصار يف هذه الأفعال من العمل والشرط مالم يضي منها وكذا سائر الأفعال ومن أمثلة ذلك قوله تعالى . قل كونوا حجارة أو حديدا أو خلقا ولم ألك بغياء . وقول الشاعر

وما كل من يبدى البشاشة كائنا \* أخاك اذا لم تله لك منجدا

وقوله قضى الله يا ايماء ان لست زائلا \* أحبك حتى يغمض الجفن مغمض



﴿ ص ﴾ ووزن كان فعل وقيل فعل وليس فعل والاكثر فيها الست وحكى كسر اللام وضماها ويبطل عملها مع الا في تميم خلافا لملك النحاة وأبي علي وفي نفيها ومائثها والاصح الحال ما لم يقيد مدخولها بزمان فبحسبه والاشهر في زال يزال فهي فعل وحكى يزيد فعل والصحيح تلقى القسم بها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى الاصح ان وزن كان فعل بفتح العين وقال الكسائي فعل بالضم وردبانه لو كان كذلك لم يقولوا منه كائن لان الوصف من فعل فيعل واماليس فذهب الجمهور أن وزنها فعل بالكسر خفف ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت الى لاس بالقلب كباع أو بالضم لثقل فيها الست بضم اللام ولا يقال الا الست بفتحها قال أبو حيان على انه قد سمع فيها الست بالضم فدل على انها تثبت مرة على فعل ومرة على فعل وحكى الفراء أن بعضهم قال ليست بكسر اللام وأما زال فالأشهر في مضارعها يزال فوزنها فعل بالكسر وحكى الكسائي فيه أيضا يزال على وزن يبيع وعلى هذا فوزنها فعل بالفتح قال أبو حيان وحكى ثعلب عن الفراء لا يزال أقول كذلك فيكون زال الناقصة مما جاءت على فعل يفعل وفعل يفعل كنتم ينقم ينقم وينقم الثانية ذهب قوم الى أن ليس وما مخصوصان بنى الحال وبنوا على ذلك انهما يعينان المضارع له وذهب آخرون الى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوين بجمع بين القولين وهو ان أصلهما النفي الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان فبحسبه ومن أمثلة استقبال المنفى بليس قوله تعالى . ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم . ولستم ياخذيه الا أن نغمضوا فيه . وقول حسان . وليس يكون الدهر مادام يذبل . وبما . وما هم بخارجين من النار . وما هم عنها بغائبين . ومن أمثلة المنفى بليس قول العرب ليس خاف الله مثله الثالثة حكى أبو عمر وبن العلاء أن لغة بني تميم اهل ليس مع الإحالة على ما كقولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع على اهلها ولا ضمير فيها وقد نازع في ذلك عيسى بن عمر فقال له أبو عمرو تمت يا أبا عمرو وادج الناس ليس في الأرض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي الا وهو يرفع ثم وجهه أبو عمرو خلفا الأجر وأبا محمد اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقياه الرفع فلم يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقياه النصب فلم يفعل ثم رجعا وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه ورى به الى أبي عمرو وقال هولك بهذا فقت الناس و زعم أبو نزار الملقب بملك النحاة أن الطيب اسم ليس والمسك مبتدأ وخبره محذوف تقديره الا المسك أنخره والجملة ثم موضع نصب خبر ليس وزعم أبو علي أن اسم ليس ضمير الشأن والطيب مبتدأ والمسك خبره أو الطيب اسمها والخبر محذوف والامسك بدل كأنه قيل ليس الطيب الذي هو غير المسك طيبا في الوجود وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير وضعف بأن الاهمال اذا ثبت لغة فلا يمكن التأويل

﴿ ص ﴾ الرابعة وتسمى ناقصة فان اكتفت بمرفوع فتامة ولزم النقص ليس وزال خلافا للغارسي وفتىء خلافا للصاغاني قيل وظل ومن الناقصة ذات الشأن وثالثها لا ولا

﴿ ش ﴾ هذه الافعال تسمى نواقص واختاف في سبب تسميتها ذلك فثقل لعدم دلالتها على الحدث بناء على انها لا تفيد وقيل وهو الاصح لعدم اكتفائها بالمرفوع لان فائدتها لا تتم به فقط بل تفتقر الى المنصوب ثم منها ما لزم النقص وهو ليس باتفاق وزال خلافا للغارسي فانه أجاز في الحليات أن تأتي تامة قياسا لاسما عارفتىء خلافا للصاغاني فانه ذكر في نوادر الاعراب استعمالها تامة نحو قست عن الامر فتأذانت و زعم البهاذي أن ظل أيضا لا تستعمل الا ناقصة قال أبو حيان وهو مخالف لنقل أئمة اللغة والنحو انها تكون تامة وبقية الافعال تستعمل بالوجهين فاذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع فتكون كان بمعنى ثبت كان الله ولا شئ معه وحدث نحو اذا



كان الشتاء فادفتوني وحضر نحو وان كان ذو عسرة ورفع نحو ماشاء الله كان وكهل وغزل يقال كنت الصبي كفلته وكنت الصوف غزلته وأصبح وأضحى وأمسى بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى فسيبها ان الله حين تمسون وحين تصبحون وفول الشاعر

ومن فعلا تاني انني حسن القرى \* اذ الليلة للشهباء أضحى جليدها

وظل بمعنى دام أو طال أو اقام نهارا و بات بمعنى أقام ليلا أو نزل بالقوم ليلا وصار بمعنى رجع نحو . ألا الى الله تصير الامور . وضم وقطع نحو . فصرهن اليك . ودام بمعنى بقي نحو . مادامت السموات والارض . وانفك بمعنى خلص أو انفصل نحو انفك الاسير أو الخاتم و برح بمعنى ذهب أو ظهر و بالمعنيين فسر قولهم برح الخفاء و ونى بمعنى فتر وضعف و رام بمعنى ذهب وفارق وذكر ابن مالك ان فتا المفتوحة تأتي تامة بمعنى كسر أو اطفأ حكى الفراء فتأته عن الامر كسرتة والنار اطفأتها وقد اختلف في كان الشانية فالجمهور على انها من أفسام الناقصة وذهب صاحب البديع الى انها من أفسام التامة وذهب أبو القاسم ابن البرش الى انها قسم برأسها

﴿ ص ﴾ وحذف اخبارها القرينة ضرورة وثالثها الاليس ولودونها

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان نص أصحابنا على انه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الا اختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلا نه مشبه بالفاعل وأما الخبر فلا كان قياسه جواز الحذف لانه ان روى أصله وهو خبر المبتدأ فإنه يجوز حذفه أو ما آل اليه من شبه بالمفعول فكذلك لبيكه صار عندهم عوضا من المصدر لانه في معناها اذا القيام مثلا كون من أ كوان زيدوا الاعراض لا يجوز حذفها قالوا وقد تحذف في الضرورة كقوله

رمانى بأمر كنت منه والدى \* بريار من أجل الطوى رمانى

وقوله

لهفى عليك للهمة من خائف \* يبغي جوارك حين ليس بحير

أى ليس فى الدنيا وكنت بريار من النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياره وفصل بن مالك فنعه فى الجميع الاليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا كقولهم فيما حكاه سيدي به ليس احداً أى هنا وقوله \* فأما الجود منك فليس جود \* وقوله

تبستم وختلم انه ليس ناصر \* فبوئتم من نصرنا خير معقل

وما قاله ابن مالك ذهب اليه الفراء وقال يجوز فى ليس خاصة أن يقول ليس أحد لان الكلام قديته وهم تمامه بليس أو نكرة كقوله ما من أحد

﴿ ص ﴾ وقد تلى الواو جملة وخبر الليس وكان منفية بعد الواو قال لا اخفش وابن مالك فيهما

﴿ ش ﴾ فيه مستلذان الاولى قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب اذا كانت جملة تشبيها بالجملة الحالية كقوله وكانوا أناسا ينفجون فأصبحوا \* وأكثرا يعطونه النظر الشرر

وقوله

فظلوا ومنهم سابق دمه له \* وآخر شنى دمه العين بالمهل

هذا مذهب الاخفش وتابعه ابن مالك والجمهور أنكروا ذلك وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام الثانية ذهب الاخفش وابن مالك أيضا الى جواز دخول الواو على خبر ليس وكان المنفية اذا كان جملة بعد الا كقوله

ليس شئ الا وفيه اذا ما \* قابله عين البصير اعتبار

وقوله

ما كان من بشر الا وميته \* محتومة لكن الآجال تختلف

وقوله

اذا ما ستور البيت أرخين لم يكن \* سراج لنا الا ووجهك أنور

والجمهور أنكروا ذلك وأولوا الاول والثانى على حذف الخبر ضرورة أو على زيادة الواو وقالوا الخبر



في الثالث لنا

﴿ ص ﴾ ويجوز توسيطها ومنع الكوفية مطلقا وابن معط في دام وبعضهم في ليس  
 ﴿ ش ﴾ اجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب من الفعل والاسم أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ  
 قال تعالى . وكان حقا علينا نصر المؤمنين . وقال ليس البر أن تولوا وقال الشاعر

لا طيب للعيش مادامت منغصة \* لذاته بادكار الموت والمهرم

وقال فليس سواء عالم وجهول ومنعه الكوفيون في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه  
 ومنعه ابن معط في دام ورد بأنه مخالف للنص السابق والقياس كسائر أخواتها وللإجماع ومنعه بعضهم في ليس  
 تشبيها بما هو محجور بالسمع والخلاف في ليس نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه ولم يظفر به ابن مالك  
 فحكي فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسي وابن الدهان وابن عصفور

﴿ ص ﴾ وتقديمها لإلادام والمنفي بما وليس على الأصح وفي زال وأخوته وثالثها الأصح يجوز أن نفي بغير ما قال  
 دريود ولن ولم والأصح يجوز زيتها وما وفي دام خلاف

﴿ ش ﴾ يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال الإلادام وليس والمنفي بما أمادام فحكي الاتفاق عليها لأنها  
 مشروطة بدخول ما المصدرية الظرفية والحرف المصدرية لا يعمل ما بعده فيها قبله وأما المنفي بما غير زال وأخوته  
 ففيه قولان البصريون على المنع والكوفيون على الجواز ومنشأ الخلاف اختلافهم في أن ما هل لها صدر  
 الكلام أولا فالبصريون على الأول والكوفيون على الثاني وأما ليس فجمهور الكوفيون والمبرد والزجاج  
 وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن أخيه والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك على المنع فيها قسماً على  
 فعل التعجب وعسى ونعم وبشس بجامع عدم التصرف وقدم ما للبصريين ونسبه ابن جني إلى الجمهور وأجاز ابن  
 برهان والزنجشري والشاويين وابن عصفور على الجواز لتقديم معموله في قوله تعالى . اليوم يأتيهم ليس  
 مصر وفا عنهم . وفرق بين ليس وبين الأفعال المذكورة وأما زال وأخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال  
 أحدها المنع مطلقاً سواء نفيت بما أو غيرها وعليه الفراء والثاني الجواز مطلقاً وعليه حائر الكوفيون لأن ما عندهم  
 ليس لها الصدر كغيرها والثالث وهو الأصح وعليه البصريون المنع أن نفيت بما لأن لها الصدر والجواز أن نفيت  
 بغيرها كلا ولم ولن ولما وان والحق دريود ولم ولن بما يقع التقديم أن نفي بهما ما تقدمه على الفعل دون ما بان توسط  
 بينهما نحو ما قائما زال زيد فالأصح جوازه وعليه الأكثر ومنعه بعضهم لأن الفعل مع ما كجذا فلا يفصل  
 بينهما وأما توسيطه بين ما ودام فنص صاحب الإفصاح ويدر الدين ابن مالك على أنه لا يجوز لأن الموصول الحرفي  
 لا يفصل بينه وبين صلته بعمولها ولأن دام لا يتصرف وقال أبو حيان القياس الجواز لأن ما حرف مصدرية  
 غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أن دام لا يتصرف فينتج المنع

﴿ ص ﴾ ويجبان ويمنعان لما

﴿ ش ﴾ قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه وقد يمنع كل من ذلك للامور الموجبة والممانعة في خبر المبتدأ مثال  
 وجوب التوسيط ما كان قائماً لا يزيد ومثال وجوب التقديم أين كان زيد وكم كان مالك ومثال وجوب أحدهما  
 على سبيل التخيير كان في الدار ساكنها وكان في الدار رجل يجوز تقديم الخبر وتوسيطه ولا يجوز تأخيرها ومثال  
 ما عندهما وجوب التأخير تان بعل هند جديها لأجل الضمير وصار عدوى صديق لللباس

﴿ ص ﴾ وفي تأخير الجملة ثالثاً يجب أن رفع ضمير الاسم ويمنع تقديم خبر تأخر من فوعه وفي منصوب لا طرف  
 ثالثاً بفتح لا ظاهر أعراب مشارك عرفا ونكر لا يليها معمول خبرها كغيرها خلافاً للكوفية وابن السراج إلا



ظرف ويجوز مع خبر وتقديمه

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الاولى اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا اذا كان جملة على أقوال أحدها يجب مطلقا ولا يجوز تقديمه ولا توسطه سواء كانت اسمية نحو كان زيد أبوه قائم أم فعلية رافعة ضمير الاسم نحو كان زيد يقوم أم غير رافعة نحو كان زيد يمر به عمرو ومستند المنع في ذلك عدم سماعه والثاني لا مطلقا فيجوز التقديم والتوسط وذكر ابن السراج انه القياس وان لم يسمع وصححه ابن مالك قال لانه وان لم يسمع مع كان فقد سمع مع الابتداء كقول الفرزدق

الى ملك مأمة من محارب \* أبوه ولا كانت كليب تصاهره

قال ويدل الجواز مع كان تقديم معموله في قوله تعالى . أهولاء يا كم كانوا يعبدون . وأنفسهم كانوا يظلمون . وتقديم المفعول يؤذن بتقديم العامل والثالث المنع في الفعلية الواقعة لضمير الاسم والجواز في غيرها وصححه ابن عصفور وقال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفها عا د اسمها وخبرها الى المبتدأ والخبر ولو أسقطتها من كان يقوم زيد على أن يكون يقوم خبرا مقدا فقلت يقوم زيد لم يرجع الى المبتدأ والخبر الثانية لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع فلا يقال قائما كان زيد أبوه أي كان زيد قائما أبوه لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه فان كان معموله منصوبا نحو آ كلا كان زيد طعامك ففيه أقوال ثالثا يصح التقديم ولا يمتنع لانه ليس بجزء من ناصبه لكونه فضلة فان كان ظرفا أو مجرورا جاز بلا قبح اجماعا لان العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرها نحو مسافرا كان زيد اليوم وراغبا كان زيد فيك الثالثة تقدم من صور امتناع تقديم خبر المبتدأ ان يتساويا في التعريف والتشكيرولا بيان ولا يجزى ذلك هنا في ظاهر الاعراب لان نصب الخبر بينه فيجوز كان أخاك زيد ولم يكن خيرا منك أحد فان خفي الاعراب وجب تأخير الخبر لللباس نحو صار عدوى صديقي وكان قتال مولاك الرابعة مذهب أكثر البصريين انه لا يجوز أن يلي كان واخواتها معمول خبرها من مفعول وحال وغيرها الا الظرف والمجرور فلا يقال كان طعامك زيد آ كلا ولا كان طعامك آ كلا زيد وهذا الحكم غير محتج بباب كان بل لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه فان كان معمول الخبر ظرفا أو مجرورا جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسع في الظروف والمجرورات وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السراج أن يليها غير الظرف أيضا لوروده في قوله \* بما كان اياهم عطية عودا \* وأجيب بان اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها وعطية مبتدأ خبره عودا والجملة خبر كان فلم يل العامل كان بل ضمير الشأن وجوز بعضهم أن تكون فيه زائدة فان تقدم مع الخبر على الاسم جاز اجماعا نحو كان آ كلا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على كان نحو طعامك كان زيد آ كلا وعليه قوله تعالى وأنفسهم كانوا يظلمون واعلم انه يتأتى في كان زيد آ كلا طعامك أربعة وعشرون تركيبا وقد سقتها في الأشباه والنظائر وكلها جائزة عند البصريين الا كان طعامك زيد آ كلا وكان طعامك آ كلا زيد آ كلا كان طعامك زيد

﴿ ص ﴾ واذا اجتمع معرفتان فاقوال المبتدأ وقيل الخبر غير الاعرف الاشارة مع غير ضمير والآن وأن وقيل ما يراد بثبوت مطلقا وقيل ان قام مقامه أو شبهه وقيل ما صح جوابا أو نكرتان بمسوغ تخير وفي الاخبار هنا وان بمعرفة عن نكرة ثالثا سائغ ان أفاد والنكرة غير صفة محضة

﴿ ش ﴾ اذا اجتمع في باب كان معرفتان ففي مآتين اسما وخلافه خبرا الاقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال آخر فقيل تخير فإيهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر وعليه الفارسي وابن طاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور وهو ظاهر كلام سييويه فانه قال واذا كانا معرفتين فانت بالخيار أيهما ما جعلته فاعلارفعته



ونصب الآخر وقيل تنظر الى المخاطب فان كان يعرف أحد المعرفتين ويجعل الآخر جعل المعلوم الاسم والمجهول الخبر نحو كان أخو بكر عمرا وإذا قدرت ان المخاطب يعلم ان لبكر أخا ويجعل كونه عمرا وكان عمرا وأخا بكر إذا كان يعلم عمرا ويجعل كونه أخا بكر وعلى هذا السيراني وابن البادش وابن الضائع وحلوا كلام سيديو به على ما إذا استويا عند المخاطب في العلم وعدمه وقيل ان لم يستويا في رتبة التعريف جعل الاعرف منهما الاسم والآخر الخبر نحو كان زيد صاحب الدار وقيل الخبر غير الاعرف الا اذا اجتمع اشارة مع غير ضمير فانه يجعل الاشارة الاسم وان كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف الى الضمير نحو كان هذا أخاك لان العرب اعتنت بتقديم الاشارة لمكان التنبيه الذي فيه امام المضمرة فلاولها كان ها أناذا أفصح من هاذا أنا والا ان كان أحدهما أن وأن المفتوحين فان الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر ولهذا قرأ أكثر القراء . فا كان جواب قومه الا أن قالوا . بنصب جواب لشبههما بالمضمرة من حيث انهما لا يوصفان كما لا يوصف فعوملا معاملة اذا اجتمع مع معرفة غيره فان الاختيار جعله الاسم لانه أعرف وقيل الخبر ما يراد اثباته مطلقا نحو كان عقوبتك عزلك وكان زيد زهيراً وقول الشاعر \* فكان مضى من هديت برشده \* أثبت الهداية لنفسه ولو قال فكان هادي من أضالت به لا يثبت الاضلال وعلى هذا ابن الطراوة وقيل الخبر ما يراد اثباته بشرط أن يكون أحدهما قائما مقام الآخر ومشبهه كالمثاليين الاولين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت وقيل ماصح منهما جوابا فهو الخبر والآخر الاسم حكى هذه الاقوال أبو حيان ثم اختار تبعاً لجماعة تفسيها بجمعها فقال اذا اجتمع معرفتان في هذا الباب فان كان أحدهما قائماً مقام الآخر ومشبهه فالخبر ما يراد اثباته وان كان هو نفسه فان عرف المخاطب أحدهما دون الآخر فالمعلوم هو الاسم والآخر الخبر وان عرفهما أو جهلها فان كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم والآخر الخبر الا المشار مع الضمير وان استويا في التعريف فانت بالخيار ان كان أحدهما أن أو أن المصدريتين فانه يتعين جعله الاسم قال وضمير النكرة وان كان معرفة فانه في باب الاخبار يعامل معاملة النكرة اذا اجتمعت مع المعرفة لان تعريفه لفظي من حيث علم على من يعود اما ان تعلم من هو في نفسه فلا واذا اجتمع نكرتان فان كان لكل منهما مسوغ للابتداء فلن الخيار فاشت جعلته الاسم والآخر الخبر نحو كان رجل قائماً أو كان قائم رجلاً وان كان لا أحدهما مسوغ دون الآخر فالذي له المسوغ هو الاسم والآخر الخبر نحو كان كل أحد قائماً ولا يجوز ان قائم كل أحد واذا اجتمع نكرة ومعرفة فالمعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الشعر هذا مذهب الجمهور وجوز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة قال لانه لما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل والمنصوب مشبهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع كما جاز ذلك في باب الفاعل ومن وروده قوله

كأن سلاقة من بيت رأس \* يكون مزاجها غسل وماء

وقوله \* ولايك موقف منك الوداعا \* قال وقد حل هذا الشبه في باب ان على أن جعل فيه الاسم نكرة والخبر معرفة كقوله وان حرمان أسب مجاشعا \* بأبائي الشم الكرام الحضارم وأجاز سيديو به ان قرينا منك زيد

﴿ص﴾ وان قصد ايجاب خبر ما قرن بالان قبل وان قرن بنفيس أو قد اولم خلا فالفرء لا زال واخوته ولا يكون اسم هذه نكرة وثالثها يجوز مع الماضي ويكثر في ليس ولان بعد نفى وشبهه

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى اذا قصد ايجاب خبر منفي ايا كان وقرن بالان قبل ذلك نحو ما كان زيد الا قائماً وليس زيد الا قائماً وسواء هذا الباب وغيره نحو ما ظننت زيدا الا قائماً فان لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل



الامنفي لم يجز دخول الاعليه نحو ما كان مثلك الا احدا وما كان زيدا الا زائلا ضاحكا وكذلك لا تدخل على خبر زال واحوته لان نفيها يجاب فان قولك ما زال زيد عالم فيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك \* كان زيد عالما وهذا لا يدخل عليه الا كذلك ذاك \* واما قول ذي الرمة

حراجج لا تنفك الامناخه \* على الحسف اوزمى بهابلا اقفرا

فقليل خطأ منه ولهذا لم يجع الاصمعي بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة الأوتام ينفك ومناخه حال ولا يجوز دخول الاعلى خبر مقرون الثانية يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة لان فيها معنى النفي المسوغ للابتداء بالنكرة كقوله

كم قدرأيت وليس شئ باقيا \* من زائر طيف الهوى ومزور

ويشاركه في ذلك كان بعدنقى أو شبهه كقوله

اذالم يكن أحد باقيا \* فان التناسي دواء الالمى

وقوله ولو كان حى فى الحياة مغلدا \* خلدت ولكن ليس حى بمخلد

وقد يالحق بها فى باب زال واخوته

\* (ص) وترادف كان لم يزل وتزاد وسطا قيل وآخر افغاره وقبل وفاعلهما ضمير مصدرها وشذيين جار ومجرور وزاد الكوفية أصح وأمسى والفرا يكون والباقي ان لم ينقص المعنى وقوم كل فعل لازم

\* (ش) فيه مسلمان الاولى تختص كان بمراد قلم يزل كثيرا أى انها تأتى دالة على الدوام وان كان الاصل فيها أن يدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم وعليه الاكثر كما قال أبو حيان أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين وجزم به ابن مالك ومن الدالة على الدوام الواردة فى صفات الله تعالى نحو . وكان الله سميا بصيرا . أى لم يزل . تصفا بذلك الثانية تختص أيضا بانها تزاد بشروط أن تكون بلفظ الماضى متوسطة بين مسند ومسند اليه نحو ما كان أحسن زيدا ولم يكن مثلهم ومته حديث أونى كان آدم وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله \* أنت تكون ما جدييل \* وجوز أيضا زيادتها أخيرا نحو زيد قائم كان قيا ساعلى ألفاء ظن آخر أو رد بعدم سماعه والزائدة خلاف الاصل فلا يستباح فى غير مواضع المعتادة وشذ زيادتها بين الجار والمجرور فى قوله

سراقبني بكرتساموا \* على كان المسومة العرب

قال أبو حيان ولا يحفظ فى غير هذا البيت وجوز الكوفيون زيادة أصبح وامسى وحكوا ما أصبح ابردها وما أمسى ادفاها وجل على ذلك ابو على قوله

عدو عينيك وشانهمما \* أصبح مشغول بمشغول

وقوله اعاذل قومي ما هويت فأوبى \* كثيرا ارى امسى لديك ذنوبى .

وأجاز الفراء زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب اذ لم ينقص المعنى نحو ما ضحى احسن زيدا وزيد اضحى قائم واستدل على ذلك بان العرب قد زادت الافعال فى نحو قوله

فاليوم قدبت تهجونا وتشقنا \* فاذهب فابك والايام من عجب

ولم يردان يأمره بالذهاب والصحيح ان ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا يحتمل له من ذلك من الفعلة بحيث لا يقاس عليه وقد اختلف فى كان المزيدة هل لها فاعل فذهب السيرافى والصيرى الى انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قين كان هو أى كان السكون وذهب الفارسي الى انها لافاعل لها لان الفاعل اذا



استعمل استعمال ما لا يحتاج الى فاعل استغنى عنه بدليل ان قل ما فعل ولما استعملته العرب للنفي لم يحتاج اليه اجراء له مجرى حرف النفي واختاره ابن مالك ووجهه بانها تشبه الحرف الزائد فلا يبالى بخلوها من الاسماء  
 \* ص \* ويجوز حذف كان واسمها ان علم بعد أن ولو بكثرة وهلا والابقلة ويجوز رفع نالها ان حسن تقدير فيه أو معه والافلا وجوز يونس وابن مالك جرمقرون بان لا أو ان عاد اسم كان على مجرور بحرف وجعل تالي الفاء جواب أن خبر مبتدأ أولى من خبر كان مضمرة أو حالي أو مفعول بلائق واضمار الناقصة قبلها أولى وقيل بعدلن ونحوها ويجب بعد أن وقل بعد ان معوضا منها ما وقيل هي التامة والمنصوب حال وقيل العامل ما وقيل غير عوض فيظهران

\* ش \* نختص كان ايضا من بين اثر اخواتها بانها قد تعمل محذوفة ولذلك أقسام الاول ما يجوز بكثرة وذلك بعد ان ولو الشرطيتين فتحذف هي واسمها اذا كان ضمير ما علم من غائب أو حاضر مثاله بعد ان مع الغائب قوله قد قيل ذلك ان حقوا ان كذبا \* فاعتذارك من قول اذا قيل

حدثت لي بطون ضبة كلها \* ان ظالمهم وان مظلوما

لا تقرن الدهر آل مطرف \* ان ظالما ابدا وان مظلوما

ومع المتكلم قوله

ومع المخاطب قوله

ومثاله بدلومع الثلاثة قوله

لا يأمن الدهر ذو بني ولوملكا \* جنوده ضاق عنها السهل والجبل

علمتك منا نافلت بآمل \* ندالك ولوغرثان ظمان عاريا

انطق بحق ولومستخرجنا \* فان ذا الحق غلاب وان غلبا

وقوله

وقوله

ولو اظهر الفعل في هذه المثل لجاز قال سيبويه وان شئت اظهرت الفعل ولا يجوز عند عدم الاظهار الانصب التالى على انه خبر كان ورجحنا يجوز فيه الرفع والجر فالاول اذا حسن هنالك تقدير فيه او معه ونحو ذلك كقولهم الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر والمرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر فانتصاب خيرا وشرا وسيفا وخنجرا على تقدير ان كان العمل خيرا وان كان المقتول به سيفا وارتفاعها على انها الاسم على تقدير ان كان في اعمالهم خيرا وان كان معه سيف او على تقدير ان كان التامة والاول أولى وهو معنى قولنا واضمار الناقصة قبلها أى الناقصة أولى من التامة وعاله ابن مالك بان اضمار الناقصة مع النصب متعين وهو مع الرفع ممكن فوجب ترجيحه ليجرى الاستعمالان على سنن واحد ولا يختلف العامل ومثاله بعدلوا لا طعام ولو تمر فالنصب على تقدير ولو يكون الطعام تمر او الرفع على تقدير ولو يكون عندكم تمر أو على تقدير ان كان تامة فان لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالايات السابقة ومثله سيبويه بقولك امرر بأهم أفضل ان زيدا وان عمر او الثانى بعد ان فقط اذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت ان بلا أم لا كقولهم مررت برجل صالح ان لا صالحا فطاح وامرر بأهم أفضل ان زيدا وان عمرو فصالح وزيد بالنصب على تقدير ان لا يكن صالحا ان يكن زيدا وحكى يونس فيه الجر على تقدير ان لا امر بصالح او الا كن مررت بصالح فقد مررت بطالح واجازه في زيد على تقدير ان مررت بزيدا وان مررت بعمره فوافقه ابن مالك على اطراده وقصره غيرهما على السماع لان الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس قال ابو حيان والصواب مع الجمهور لما في الاول من التكلف ولم يسمع مثل ذلك بعدلوا صلا وقولى وجعل تالى الفاء الى آخره أشرت به الى ان قولهم فخير من المثال السابق يجوز فيه ايضا الرفع والنصب والاول ارجح لان المحذوف معه شئ واحد وهو المبتدأ ومع النصب شيان ولان وقوع الاسمية بعد فاء الجزاء أكثر والتقدير في الرفع فالذى يجزى به خبر والنصب على حذف كان واسمها اى كان الذى يجزى به خيرا او على الحال أى فهو يلقاه خيرا او على المفعول



بفعل لاثق اى فهو يجزى أو يعطى خيرا وعلم من ذلك ان فى مسئلة إن خيرا فخير أربعة أوجه احسنها نصب الاول ورفع الثانى واضعها عكسه وبينهما نصبهما ورفعهما ثم قال الشاويين انهما متكافئان لان ما فى نصبه الاول من الحسن يقابله قبح رفعه وما فى نصب الثانى من القبح يقابله حسن رفعه وقال ابن عصفور بل رفعهما أحسن لفلة الاضمار فيهما بالنسبة الى نصبهما القسم الثانى ما يجوز بقلة وذلك فى ثلاث صور الأولى والثانية بعدهما والا قال ابو حيان مجرى مجرى لو غيرهما من الحروف الدالة على الفعل اذا تقدم ما يدل عليه لكنه ليس بكثير الاستعمال الثالثة بعدلن كقوله

\* من لدشولا فالى اتلاؤها \* أى من لدان كانت شولا والشول بفتح المعجمة التى ارتفعت ألبانها من النوق واحدها شائلة أو شائل واتلاؤها أن يتلوها أولادها وقولى ونحوها وقول التسهيل وشبهها مثاله قوله  
\* ازمان قولى والجماعة كالذى \* لزم الرحالة ان تميل بميلا

قال سيويه اراد ازمان كان قولى مع الجماعة القسم الثالث ما يجب وذلك فى صورتين الاولى بعد أن المصدرية اذا عوض منها ما كقوله \* أبأخراشة أما أنت ذانفر \* أى لان كنت فحذف اللام اختصارا ثم كان كذلك فانفصل الضمير وجئ بما عوض عنها والتم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه والمرفوع بعد ما اسم كان والمنصوب خبرها هذا هو الصحيح فى المسئلة وبقى فيها أقوال أخر قرعهم بعضهم ان كان المحذوفة فيها نامة والمنصوب حال وزعم أبو على وابن جنى ان ما هى الرافعة الناصبة لكونها عوضا عن الفعل فنابت منابه فى العمل وزعم المبرد ان ما زائدة لا عوض فيجوز اظهار كان معها نحو ما كنت منطلقا انطلقت ورد بان هذا كلام جرى مجرى المثل فيقال كما سمع ولا يغير وليس هذا الموضع من واضع قياس زيادة ما الثانية بعد ان الشرطية اذا عوض منها ما وذلك قليل بالنسبة للاول كقولهم افعل هذا إما لا أى ان كنت لاتفعل غيره وقول الراجز

امرعت الارض لو ان مالا \* لو ان نوقالك أوجالا \* أو ثلة من غنم امالا

أى ان كنت لاتجد غيرها وما عوض من كان وانما كان هذا قليلا لكثرة الحذف ولا يحذف مع المكسورة معوضا منها ما الا فى هذا لوقلات اما كنت منطلقا انطلقت كانت ما زائدة لا عوضا ولا يجوز اما أنت منطلقا انطلقت بحذف كان

\* ص \* ويحذف لاها سا كنه جزما والنامة أقل ما لم يوصل بضمير أو سا كن خلافا ليونس

\* ش \* يجوز حذف نون كان تخفيفا بشرط أن يكون من مضارع بخلاف الماضى والامر مجزوم بالسكون بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف وان لا توصل بضمير نحو ان يسكنه فلن تسلط عليه ولا بسا كن نحو لم يكن الذين كفروا مثال ما اجتمعت فيه الشروط ولم ألك بغيا لم نك من المصلين فلم يك ينفعهم وسواء فى ذلك الناقصة كما مثلنا والتامة لكن الحذف فيها أقل نحو وان تك حسنة بالرفع قال أبو حيان وحذف هذه النون شاذ فى القياس لانها من نفس الكلمة لكن سوغه كثرة الاستعمال وشبه النون بحروف العلة وانما لم يجز عند ملاقات الضمير لان الضمير يرد الشئ الى أصله كما رد نون لدن اذا أضيفت اليه فقل لدنه ولا يجوز لده ولا عند السا كن لانها تحرك حينئذ فيضعف الشبه وأجاز يونس حذف امع السا كن وواقعه ابن مالك تمسك بنحو قوله لم يك الحق سوى ان حاجه \* رسم دارقديعن بالسرر

وقوله \* فان لم تك المرأة أبدت وسامة \* وقوله \* اذا لم تك الحاجات من همه الفتى \* والجمهور قالوا ان ذلك ضرورة وما قاله ابن مالك من أن النون حذفت للتخفيف وثقل اللفظ والثقل بثبوتها قبل السا كن أشد فيكون الحذف حينئذ أولى ورده أبو حيان بأن التخفيف ليس هو العلة انما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها



بحروف العلة وقد ضعف الشبه كما تقدم قرأ أحد جزئها والعلة المركبة تزول بزوال بعض أجزائها  
 ﴿ ص ﴾ مسألة الحق بليس أحرف أحدها ما النافية عند أهل الحجاز وزعم الكوفية النصب بعدها باسقاط  
 الباء وشرطه بقاء النفي لأن نقض بالاً أو أنما وثالثها ينصب أن نزل الثاني منزلة الأول ورابعها أن كان صفة ولا  
 بدل منه خلافاً للصغار لا بغير وجوز الفراء رفعه وفتحان وجوز الكوفية نصبه وهي كافة لانافية خلافاً لهم وما  
 خلافاً لقوم وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً والاختصاص مع الاوقيل نصبه لغة ومعموله خلافاً لابن كيسان ومنعه  
 الرماني مرفوعاً أيضاً في تقدم الطرف ثالثها الاصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً وعندى عكسه ولا يقدم معمول  
 ما بحال وثالثها يجوز أن قصد الرد

﴿ ش ﴾ أصل العمل للـ فـمال بدليل أن كل فعل لا بد له من فاعل الا ما استعمل زائداً نحو كان أو في معنى  
 الحرف نحو قلما أو تركب مع غيره نحو جذا وما عمل من الاسماء فلشبهه بالفعل وأما الحرف فتقدم أنه ان اختص  
 بما دخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه عمل فيه فان لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه لان  
 جزء الشيء لا يعمل في الشيء وما من قبيل غير المختص ولها شبهان أحدهما هذا وهو عام فيما لا يعمل من الحروف  
 وراعاه بنو تميم فلم يعملوها والثاني خاص وهو شبهها بليس في كونها للنفي وداخله على المبتدأ والخبر وتخلص  
 المحقق للحال كما أن ليس كذلك وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فاعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسمها وانصبوا  
 الخبر خبرها قال تعالى . ما هذا بشر . ما هن أمهاتهم . هذا مذهب البصريين وزعم الكوفيون أن ما لا تعمل  
 شيئاً في لغة الحجاز بين وان المرفوع بعدها باق على ما كان قبل دخولها والمنصوب على اسقاط الباء لان العرب  
 لا تكاد تنطق بها الا بالياء فاذا حذفوها عوضوا عنها النصب كما هو المعروف عند حذف حرف الجر وليفرقوا بين  
 الخبر المقدر فيه الباء وغيره ورد بكثير من الحروف الجارة حذفت ولم ينصب ما بعدها وعلى الاول لا عملها عمل  
 ليس شروط أحدها بقاء النفي فان انتقض بالابطال العمل نحوه . وما تحمد الا رسول . وكذا اذا أبدل من الخبر بدل  
 مصحوب بالانحوماز يدشى الاشياء لا يعابها لاتحاد حكم البدل والمبدل منه وخالف قوم في هذا الشرط فجوز  
 بونس والشاويين النصب مع الاطلاق وروده في قوله

وما الدهر الا منجنونا بأهله \* وما صاحب الحاجات الا معذبا

وقوله وما حق الذي يعثونها را \* ويسرق ليله الانكالا

وأجيب بأنه نصب على المصدر أي ينكل نكالا ويعذب معذبا أي تعذيباً ويدور ان منجنون أي دولاب  
 وقال قوم يجوز النصب ان كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو مازيد الأخاك أو مزل منزلته نحو مازيد الأزهرا  
 وقال آخرون يجوز ان كان صفة نحو مازيد الأقام قال الصغار في البدل يجوز نصبه لكن على الاستثناء  
 لا البدلية وان انتقض بغير الـ لم يؤثر فيجب النصب عند البصريين نحو مازيد غير قائم وأجاز الفراء الرفع  
 الشرط الثاني فتحان فزيدت بعدما بطل العمل كقوله \* فما ان طينا جبن ولكن \* وقوله

بنى غدانة ما ان أتم ذهب \* ولا صريف ولكن أتم الخرف

قال ابن مالك لما كان عمل ما استحسننا لاقياس شرط فيه الشرط المذكورة لان كلامها حال أصلي فالبقاء  
 عليها تقوية والتخلي عنها أو عن بعضها توهين وأحق الأربعة بنزيم الوهن عند عدمه الخلو من مقارنته ان لان مقارنته  
 ان تزيل شبهها بليس لان ليس لا يليها ان فاذا اوليت ماتبينا في الاستعمال وبطل الاعمال انتهى وذهب  
 الكوفيون الى جواز النصب مع ان وروا قوله \* ما ان أتم ذهباً ولا صريفاً \* بالنصب والبصريون  
 على أن ان المذكورة زائدة كافة وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه وعندى أن الخلاف في اعمالها ينبغي أن



يكون مرتباً على هذا الخلاف الشرط الثالث ان لا تؤكدهما فان أكدت بهما بطل العمل نحو ما يزيد  
قام قال في الغرة وهي كافة وحكى هو والفارسي عن جماعة من الكوفيين اجازة النصب كقوله

لا ينسك الأسي تأسيافاً \* من حمام أحد معتما (٧)

وأجيب بأنه شاذ أو مؤول أي فما يجدي الحزن ثم ابتداء ما فليست مؤكدة الشرط الرابع تأخير الخبر  
فان تقدم ارتفع كقوله \* وما حسن أن يمدح المرء نفسه \* وجوز الفراء نصبه، طلقاً نحو ما قائماً زيد  
وجوز لا خفش مع الانحوم قائماً الا زيد وحكى الجرمي ان ذلك لغية مع ماسيئاً من أعتب وقال الفرزدق  
إذهب قريش واذ ما مثلهم بشر \* وقال آخر \* نجران إذ ما مثلها نجران \* والجمهور رأوا ذلك على  
الحال نحو فيها قائماً رجل والخبر محذوف وهو العامل فيها أي ما مثلهم في الوجود واذا امتنع النصب في حال تقدم  
الخبر ففي تقدم معموله أولى نحو ما طعماءك زيداً كل وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على لا ولن ولم فان  
تقدم الخبر أو معموله وهو ظرف أو جار ومجرور نحو ما في الدار أو ما عندك زيد وما بي أنت معنياً أقوال أحدها  
منع النصب كغيرهما والثاني الجواز للتوسع فيهما والثالث جواز النصب ان كان الظرف المقدم معمول الخبر  
والمنع ان كان هو الخبر وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه وصرح به في الكافية الكبرى وشرحها وابن هشام  
في الجامع وعندى عكس هذا وهو النصب ان كان الظرف المقدم الخبر والمنع ان كان معموله

﴿ ص ﴾ وما عطف على خبرها بل كن وبل رفع ونصب غيرهما أجود ومنع قوم نصب معطوف ليس، طلقاً  
ولا يغير ما لم يزل ولا الحذف خلافاً للكسائي ولا اسمها وخبرها ما لم تسكف بان وشذباء النكرة معها

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى اذا عطف على خبر ما بل كن أو بل تعين في المعطوف الرفع نحو ما زيد قائماً لكن  
قاعد أو بل قاعد على انه خبر مبتدأ محذوف أي هو ولا يجوز النصب لان المعطوف بهما موجب وما لا تعمل الا  
في المنفى أما المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الامران والنصب أجود نحو ما زيد قائماً ولا قاعداً ويجوز ولا قاعد  
على اضمار هو وأوجب قوم الرفع في المعطوف على خبر ليس، طلقاً سواء كان بل كن وبل أم بغيرهما نحو ليس  
زيد قائماً لكن قاعداً أو ولا قاعداً والمعروف خلافه الثانية اذا دخلت همزة الاستفهام على ما الحجازية لم تغيرها عن  
العمل نحو ما زيد قائماً كما تقول ألسنت قائماً الثالثة أجاز الكسائي اضمار ما فأنشد

فقلت لها والله يدري مسافر \* اذا أضرته الارض ما لله صانع

أي ما يدري ومنع البصريون ذلك الرابعة لا يجوز حذف اسم ما قياساً على ليس وأخواتها فلا تقول زيد  
ما منطلقاً تر يدما هو ولا خبرها كذلك فان كفت بان جاز تشبيهاً بكقوله \* لنا مواخا ان من حديث ولا صالى \*  
التقدير فا حديث ولاصال منته إلى ذي حديث الخامسة شذباء النكرة مع ما تشبيهاً بلا سمع ما بأس عليك كما  
قالوا بأس عليك وأنشد الاخفش

ما بأس لو ردت علينا تحية \* قليلا على من يعرف الحق عابها

﴿ ص ﴾ الثاني ان النافية عند أهل العالية بشرط ترتيب وعدم نقض وأنكرها أكثر البصرية وقيل  
لأن تأني الامع الا

﴿ ش ﴾ ان النافية أيضاً من الحروف التي لا تختص فكان القياس أن لا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر  
البصرية والمغاربة وعزى إلى سيويه وأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيون وابن السراج والفارسي  
وابن جني وابن مالك وصححه أبو جيان لمشاركتهما في النفي وكونها نفي الحال والسمع وحكى عن أهل العالية  
ان ذلك نافع ولا ضارك وان أحد خير من أحد الا بالعافية وسمع الكسائي أعرابياً يقول إنا قائماً فأنكرها



عليه وظن أنها ان المشددة وقعت على قائم قال فاستتبته فاذا هو يريد ان أنا قائم فترك الهمزة وأدغم على حذف كذا  
هو الله ربى وقرأه سيد بن جبيران الذين يدعون من دون الله عباداً أمثالكم وقال الشاعر  
\* ان هو مستولياً على أحد \*

وقال ان المرء ميتاً بانقضاء حياته \* ولكن بأن يبغى عليه فيخذل  
وذهب بعضهم الى أنها اذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها الانحور . ان الكافرون الا في غرور  
ويرده ما تقدم

\* (ص) وتزاد أيضاً بعد الموصولة والمصدرية والا وقبل همزة الانكار وضرورة بعد ما التوقية قال قطرب  
وترد بمعنى قد والكوفية واذا

\* (ش) هذا اسم - تطراد الى ذكر بقية معاني ان فانها تكون نافية كما ذكر وشرطية كما سيأتى وزائدة  
وذلك في مواضع أحدها بعد ما النافية كما تقدم وأثرت اليه بقولى أيضاً ثانيها بعد ما الموصولة كقوله  
\* يرجى المرء ما ان لا يراه \* أى الذى لا يراه ثالثها بعد ما المصدرية كقوله \* ورج الفقى للخير ما ان رأيت \*  
\* رابعها بعد ما الاستفاحية كقوله \* الى أن سرى ليلى فبت كئيباً \* خامسها قبل همزة الانكار قيل  
لأعرابى أخرج ان أخصبت البادية فقال أنا إنى منكر أن يكون رأيه على خلاف ذلك وزعم قطرب ان ان  
تأتى بمعنى قد وخرج عليه . فذكر ان نعت الذكري . وزعم الكوفيون انها تأتى بمعنى اذ وخرجوا عليه  
لمدخل المسجد الحرام ان شاء الله آمنين والجمهور أنكر وا الأمرين وقالوا هى فى الآيتين شرطية والفصل فى  
الأولى التبيح وفى الثانية التبرك

\* (ص) الثالث لا وعملها أكثر من ان قيل عكسه وقيل لا تعمل وقيل فى الاسم فقط بشرط ان وإبلاء  
مرفوعها وتنكير جزئها وألغاه ابن جنى

\* (ش) لا أيضاً من الحروف غير المختصة فى إعمالها أقوال أحدها وهو المشهل كما رانها نعمو الحاقا بليس  
كقوله تعز فلا شئ على الأرض باقيا \* ولا وزر مما قضى الله واقيا

الثانى انها لا تعمل أصلاً ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن الثالث أنها أجريت  
بحرى ليس فى رفع الاسم خاصة فترفعه ولا تعمل فى الخبر شيئاً وعليه الزجاج واستدل به بأنه لم يسمع النصب فى  
خبرها ملفوظاً به كقوله من صد عن نيرانها \* فانا ابن قيس لا براح

وقوله \* فى الجحيم حين لا مستصرخ \* ورد بالبيت السابق وعلى الأول قال ابن مالك عملها أكثر من عمل ان وقال  
أبو حيان الصواب عكسه لان ان قد عملت نثراً ونظماً ولا إعمالها قليل جداً لم يرد منه صريحاً الا البيت السابق  
والبيت والبيتان لا تبنى عليهما القواعد ولا عملها أربعة شروط الشرطان المذكوران فى إن والثالث ان لا يفصل  
بينها وبين مرفوعها فان فصل بطل عملها لانها أضعف من ما وما شرطها عدم الفصل والرابع تنكير اسمها وخبرها  
نحو لا رجل قائم لم يعتبر ابن جنى وطائفة هذا الشرط فأجاز وإعمالها فى المعارف كقوله

وحلت سواد القلب لا انا باغيا \* سواها ولا عن حبها متراخيا

وتأوله الجمهور على أن الأصل لا أرى باغياً فحذف الفعل وانفصل الضمير وباغيا حال \* تنبيه \* قال أبو  
حيان لم يصرح أحد بأن إعمال لا عمل ليس بالنسبة الى لغة مخصوصة الا صاحب المقرب ناصر المطرزى فانه قال  
فيه بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها وفى كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طى وفى البسيط القياس  
عند بنى تميم عدم إعمالها ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها اه



﴿ص﴾ الرابعة لات وهي لازيدت التاء تأنيذا وقيل لغيره وسيبويه ركبت كأنما وقيل فعل ماض وقيل أصلها ليس وقد تكسر وتختص بالحين قيل ومرادفه ولا تعمل في هنا خلافاً لابن عصفور ولا يذ كر جزأها والاكثر حذف الاسم والعطف على خبرها كما وأنكر الاخفش عملها وفي قوله كان وجرا الفراء بها الزمان وقد يضاف اليها حين ولو تقدير او قد تحذف حيث تدون التاء رجاء مفردة

﴿ش﴾ اختلف في لات فذهب سيبويه الى أنها مركبة من لا والتاء كأنما ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سميت بأنما وذهب الاخفش والجمهور الى أنها لازيدت التاء عليها التأنيث الكلمة كما زيدت على ثم ورب فقيل ثمت وربت وذهب ابن الطراوة وغيره الى أنها ليست للتأنيث وإنما زيدت كما زيدت على الحين كقوله ﴿العاطفون تحيين مامن عاطف﴾ أي حين مامن عاطف وذهب ابن أبي الربيع الى أن الأصل في لات ليس أبدلت سينها تاء كما في ست فعادت الياء الى الالف لان الأصل في ليس لاس لأنهما فعل ولكنهم كرهوا أن يقولوا ليت فيصير لفظها لفظ التمني ولم يفعل هذا الامع الحين كما أن لادن لم تشبه نونها بالتوين الامع غدوة وفي البسيط ويحتمل أن تكون التاء بدلا من سين ليس كما في ست وانقلبت الياء ألفا على القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في موضعها وهو الحال واختلفوا هل لماعل أم لا على أقوال أحدها وهو مذهب سيبويه والجمهور انها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ الحين خاصة قال في البسيط ورب شيء يختص في العمل بنوع ما للسبب كما أعمال الدن في غدوة خاصة والباء في القسم وقيل لا تقصر على لفظ الحين بل تعمل أيضا في مرادفه كاوان وساعة وعليه ابن مالك كقوله ﴿ندم البغاة ولات ساعة مندم﴾ والتزموا فيها أن لا يذ كر الجزآن معهما بل لا بد من حذف أحدهما والاكثر ون المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى ولات حين مناص أي ولات الحين حين مناص أو ولات حين مناص لهم وهل تعمل في هنا كسائر مرادف الحين قولان أحدهما نعم وعليه الشاويين وابن عصفور كقوله ﴿لات هنا ذكرى جيرة﴾ فنه اسمها وذكرى الخبر أي لات هذا الحين حين ذكرى جيرة وقوله ﴿حنت نوار ولات ها حنت﴾ أي ليس هذا أو ان حنين والثاني لا وعليه ابن مالك وهي فيما ذكر وشبهه مهيئة وهما نصب على الظرفية والفعل خبر ما بعده على تقدير ان لات هنا ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى في الابأن يدخل عليه من أو الى ووافقه أبو حيان القول الثاني انها لا تعمل شيأ بل الاسم الذي بعدها ان كان مرفوعا فبتدأ أو منصوبا فعلى إضمار فعل أي ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن الاخفش وصاحب البسيط عن السيرافي واختاره أبو حيان لأنها لم يحفظ الا تيان بعدها باسم وخبر مثبتين ولان ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات لسكانوا قد تصرفوا في الفرع مالم يتصرفوا في الأصل الا أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف لانه لم يحفظ نفى الفعل بها في موضع من المواضع القول الثالث انها تعمل عمل ان وهي للنفي العام وعزى الى الاخفش بفعل ولات حين مناص بالنصب اسمها مثل لا غلام سفر والخبر محذوف أي لم الرابع انها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد

﴿ طلبوا صلحنا ولات أو ان ﴾ وقرئ ولات حين مناص بالجرو ومن أحكام لات انها قد تكسر تاءها وانها قد يضاف اليها حين لفظا كقوله ﴿ وذلك حين لات أو ان حلم ﴾ أو تقدير ا كقوله

﴿ تذ كر حب ليلى لات حيننا ﴾ أي حين لات حين تذ كر وقد تحذف لا حين تقدير اضافة الحين وتمي التاء كقوله ﴿ العاطفون تحيين مامن عاطف ﴾ أرادهم العاطفون حين لات حين مامن عاطف فحذف حين مع لا قاله ابن مالك وقد جاءت لات غير مضاف اليها حين ولا مذ كور بعدها حين ولا مرادفه في قول الافوه

﴿ ترك الناس لنا كفافهم ﴾ وتولوا لات لم يغن الفرار



وهي هنا حرف نفي مؤ كذب حرف النفي وهو لم وايسست عاملة والعطف على خبرلات العاملة كالعطف على ما  
فينصب ويرفع في تحولات حين جزع ولا حين طيش ويتعين الرفع في مثل تحولات حين قلق بل حين صبر  
أو لكن حين صبر

﴿ ص ﴾ مسألة تزداد الباء في خبر منفي بليس وما ولوز يدت كان اسمها خلافا للفرء والخبر خلافا لهشام أو  
ظرف يستعمل اسما وقال هشام مطلقا والكسائي أو كاف التشبيه ولا يختص بالحجازية خلافا لابي علي ولا  
منصوب خلافا للكوفية فيجوز بعد ان وفي مقدم وثالثا فيه لم ان فصل بمعموله وقد تزداد بعد نفي فعل ناسخ ولا  
ومنع قياسهما ابن عصفور ولا التبرئة واسم ليس مؤخرًا وخبر المبتدأ بعدهل ولكن وليت وان بعد نفي ودونه  
قال ابن مالك وبمحال منفية وخالفه أبو حيان والاختفاء وكل موجب

﴿ ش ﴾ تزداد الباء في خبر ليس وما اذا كان منفيًا نحو أليس الله بكاف عبده وما ربك بغافل وفائدة زيادتهادفع  
توهم ان الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه وجبا فاذا جنى بالباء ارتفع  
التوهم ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب فلا يجوز ليس زيد البقاء ولا ما زيد الخارج فلوز يدت كان بين اسم  
ما وخبرها لم يجوز دخول الباء عند الفرء واجازه البصريون والكسائي نحو ما زيد كان بقاءم ولو كان الخبر ظرفا فان جاز أن  
لم يجوز دخول الباء عند هشام واجازه البصريون والكسائي نحو ما زيد بمثلك ولو كان الخبر ظرفا فان جاز أن  
يستعمل اسما جاز دخول الباء عليها وان لم يستعمل اسما بحيث لم يجوز عند البصريين واجازه هشام نحو ما زيد  
بحيث يجب واجاز الكسائي دخولها في الخبر اذا كان كاف التشبيه حكى ليس بذلك ولا يختص دخول الباء  
بخبر ما الحجازية بل تدخل في خبر التسمية خلافا للفارسي والرخشري لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم ولان  
الباء انما دخلت الخبر لكونه منفيًا لا لكونه منصوبًا بدليل دخولها في لم أكن بقاءم وامتناعها في كنت قائما  
ولا يختص أيضا بالخبر المنصوب خلافا للكوفية فيجوز ولو بطل عمل ما لزيادة ان أو تقدم الخبر في الأصح قال  
﴿ لعمرك ما ان أبو مالك ﴾ بواه ولا بضعيف قواه \* وقد تزداد الباء في خبر فعل ناسخ منفي نحو لم أكن بقاءم قال  
وان مدت الأيدي الى الزاد لم أكن \* بأعجلهم اذ أجشع القوم أعجل

وقال \* فلما دعاني لم يجدي بقعد \* وقد تزداد في خبر لاأخت ما

كقوله فكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة \* بمن فتيلا عن سواد بن قارب \*

ومنع قياس ذلك في المسئلتين ابن عصفور وقد تزداد في لا التبرئة قالوا لا خير بخير بعده النار أي خير وفي اسم  
ايس اذا تأخر عن الخبر وفي خبر المبتدأ بعدهل كقوله \* الاهل أخوعيش لذيذ بدائم \* وفي خبر لكن كقوله  
\* ولكن أجرا لو فعلت بهين \* وفي خبر ليت كقوله \* أليت ذا العيش اللذيذ بدائم \* وفي خبر  
أن بعد نفي ودونه كقوله تعالى أولم يروا أن الله الى قوله بقادر وقول الشاعر \* فانك مهما أحدثت بالجرب \*  
وذكر ابن مالك انها تزداد في الحال المفية كقوله \* فارجعت بخائبة ركاب \* أي خائبة ونازعها أبو حيان  
باحتمال كون الباء للحال لازائدة أي بحاجة خائبة أي ملتبسة بحاجة وجوز الاختفاء زيادة الباء في كل موجب  
نحوز يد بقاءم واستدل بقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها وأوله الجمهور على حذف الخبر أي واقع

﴿ ص ﴾ مسألة ولي عاطف بعد ليس وما ووصف تلاه سبي رفع وللوصف ماله أو جعل المبتدأ وخبرا أو أجني  
جاز عطفه بعد ليس على اسمها والوصف على خبرها ويجوز أن جر على الأصح ويجب بعدها الرفع وجوز الكوفي  
نصبه وجره لان حذف لا وأطلق هشام فان تأخر الوصف على الاجني جاز نصبه خلافا للقدماء

﴿ ش ﴾ اذا عطف على خبر ليس وما ووصف يتلوه سبي أعطى الوصف ماله فردا ورفع به اليه وليس



زيد قائما ولا ذاهبا أخوه وما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه ويجوز جعل السبي مبتدأ، وآخر الوصف خبره فتجب مطابقة وان تلاه أجنبي في ليس يعطف على اسمها والوصف المتلوع على خبرها في نصب نحو ليس زيد قائما ولا ذاهبا عمرو وعمرو مطوف على زيد وذاهبا على قائما فان كان الخبر مجرورا جاز الوصف أيضا نحو ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر وقيل لا يجوز والنصب في الأولى بل يتعين الرفع قياسا على ما ورد بالسماع حكى سيبويه ليس زيد ولا أخوه قاعدين وقيل لا يجوز في الثانية حذر من العطف على عاملين ورد بأنه بياء مقدرة مدلول عليها بالمقدمة وبالسماع قال

\* فليس بآتيك منيها \* ولا صارفا عنك مأمورها

وأما في ما يتعين الرفع سواء نصب خبرها أم جزلان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها كقوله

لعمرك ما معن بترك حقه \* ولا منسى معن ولا متيسر

وأجاز الكوفيون النصب ان نصب الخبر والجريان جر وحكوا ما زيد قائما فتخلفا أحداى اذا قام لم يتخلف أحد ويقال عندهم ما زيد بمنطلق ولا خارج عمرو بالجرا اذا لم تحذف لا فان حذفت امتنع الجر عندهم الا عشا ما فانه يجيزه كما اذا لم تحذف ولولا تأخر الوصف في العطف نحو ما زيد قائما ولا عمرو خارج جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام ومنع النصب النحويون القدماء الذين رد عليهم سيبويه

\* (ص) الثاني كاد وكرب وأوشك وهلهل وأولى وألم المقاربة الفعل وجعل وطفق كسر او فتحا وبالباء واخذ وعلق وانشاء وهب للشروع فيه وعسى واخولق لترجيء وزاد ابن مالك وابن طريف والسر قسطى حرى ونعلب قام والبحارى كارب وقارب وقرب واحال وأقبل وأطال واشفى وشارف وقرب وذنى وأثر وقعد وبذهب وازدلف وزلف وأزلف وأشرف ونهيا وأسف وبعضهم طار وانبرى ونشب والآخرى ابتداء وعيا وقد ترد عسى اشفاقا وقيل هو معناها وقيل كرب للشروع

\* (ش) الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة وتسميتها بذلك على سبيل التغليب اذ هي ثلاثة أقسام أحدها ما هو المقاربة الفعل وهو ستة الفاظ أشهرها كاد واغرى بها أولى ومن شواهد ما قوله

\* فعادى بين هاديتين منها \* وأولى أن يزيد على الثلاث

والبواقي كرب بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح وزعم بعضهم انها من أفعال الشروع وأوشك وهلهل ومن شواهد ما قوله

وطئنا بلاد المعتدين فهلهلت \* نفوسهم قبل الامانة تزهق

والم ومن شواهد ما حديث وان مما ينبت الربيع يقتل أو يلم أى يلم أن يقتل وحديث لولا انه شئ قضاه الله لآلم أن يذهب بصره والثاني ما هو للشروع في الفعل وهو ستة الفاظ جعل قال

وقد جعلت اذا ماقت يشقلى \* نوبى فانهمض نهض الشارب المثل

وطفق بكسر الفاء وفتحها والكسر أشهر ويقال طبق بكسر الباء قال تعالى وطعقايخضفان وأخذ قال

\* فأخذت أسأل والرسوم تجبني \* وتعلق قال \* أراك علقمت تظلم من أجرتنا \* وأنشأ قال

\* أنشأت أعرب عما كان مكنونا \* وهب قال \* هبت الوم القلب في طاعة الهوى \* قاله ابن مالك

وأغرى بهن علق وهب \* الثالث ما هو لترجي الفعل وهو لفظان عسى واخولق نحو اخولفت السماء ان تعطرف هذه الأفعال المتفق عليها في هذا الباب وزاد ابن مالك فيها حرى لترجى كقوله

\* فخرى أن يكون ذاك وكانا \* قال أبو حيان والمحفوظ ان حرى اسم منون لا يشئ ولا يجمع قال نعلب أنت



حزى من ذلك أى حقيق وخليق قال ابن قاسم ولكن ابن مالك ثقة \* قالت ظاهر كلامهما انه منفرد بذلك  
وأيست كذلك فقد سبقه الى عدها ابن طريف والسر قسطنطين وزاد ثعلب في أفعال الشرع قام وأنشد

\* قامت تلوم وبعض اللوم آونة \* وزاد أبو إسحق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهارى في كتابه المسمى الاملاء  
المتنحل في أفعال هذا الباب مع قام المذ كورة كارب وماذ كرب بعد، وذلك تسعة عشر فعلا زاد غيره طار  
وانبرى ونشب وزاد اللخمى ابتداء وبأفعلت أفعال الباب أربعين فعلا قال ابن قاسم ومازاده البهارى ومن  
ذكر لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب وقد تردد عسى للاشفاق من المكر وهو أقل من مجيء بالرجاء  
وقد اجتمع في قوله تعالى . وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم

\* (ص) ويلزها لفظ المضى ومع مضارع كاد وأوشك واسم فاعلها وحكى الجوهرى مضارع طفق والاختف  
صدره وفطرب . مصدر كادو بعضهم فاعله وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله والكسائى مضارع جعل وبعضهم  
الامر والتفضيل من أوشك وقوم فاعل كرب

\* (ش) أفعال هذا الباب جامدة لا تصرف ملازمة لفظ المضى وعلى ذلك ابن جنى بأنها لما قصد بها المبالغة في  
الغرب أخرجت عن بابها وهو التصرف وكذلك كل فعل يراد به المبالغة كنعيم وبش وفعل التعجب وعلاه  
ابن يسعون بالاستغناء لزوم المضارع خبرها فلم يبنوا منها مستقبل وعلاه ابن عصفور بأن معناها لا يكون الا  
ماضيا اذ لا يخبر عن الرجاء الا وقد استقر في نهك والماضى يستعمل في الحال الذى هو الشرع ولا رادة الاتصال  
والدرام فلا يكون معناها مستقبل أصلا واستثنى منها كاد وأوشك فدمع فيها المضارع قال تعالى يكادزينها  
ينجي وقال الشاعر \* يوشك من فر من منيته \* بل المضارع في أوشك أشهر من الماضى حتى زعم الاصمعي  
أنه لا يستعمل ماضيا رسمع اسم الفاعل من أوشك قال \* فوشك أن أرضا أن تعودا \* وقال

\* فانك موشك أن لا تراها \* وحكى الجوهرى مضارع طفق قال ابن مالك ولم أره لغيره والظاهر أنه قال ذلك  
رأيا وحكى الاختفش مصدر طفي وحكى قطرب مصدر كاد كيدا وكيدودة وقال بعضهم كوادا ومكادا نقله  
في البسيط وحكى ابن مالك اسم الفاعل من كادوا وأنشد

أموت أسمى يوم الرجام وإنما \* بقينا برهن بالذى أنا كائد

أى بالذات الذى كدت آتية وحكى عبد القاهر الجرجاني المضارع واسم الفاعل من عسى وحكى الكسائى  
مضارع جعل روى أن البعير يهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وحكى أبو حيان الامر وأفعل التفضيل من  
أوشك وأنشد قول زهير \* وأوشك ما لم يخشع يقع \* وقوله \* بأوشك منه أن يساور قرنه \* وحكى  
قوم اسم الفاعل من كرب

\* (ص) وألف كادوا وقييل ياء وزنها فعل ولا تزداد خلافا للاختفش وكسر عسى لغة ومع ضمير رفع قليل  
\* (ش) كاد من ذوات الواو حكى سيويه كدت بضم الكاف ولا يكون هذا من الواو وقييل من ذوات الياء  
وزعم الاختفش أن كاد قد تزداد واستدل بقوله تعالى إن الساعة آتية أكاد أخفيها . والجوهرى تأولوا الآية على معنى  
أ كاد أخفيها فلا أقول هي آتية وكسر السين من عسى لغة حكى ابن الأعرابي عسى فهو عس وإذا اتصل بها  
ضمير الرفع نحو عسيت وعسين وعسينا وعسينم جاز فيها الفتح والكسر والفتح أكثر وأشهر وقرئ بالوجهين  
في السبع أما مع ضمير النصب فليس إلا الفتح

\* (ص) مسألة تدمع ككان لكن خبرها مضارع مجرد من أن مع هلل وما للشرع ومعها مع أولى والرجاء  
وفي الباقي الوجهان والحذف مع كادو كرب أعرف وعسى وأوشك قيل وقارب بالعكس ونرد دخول



أن مع جعل والبائع أن في أو شك والسين عن أن في عسى وفي خبرها وكاد فردا وجعل جملة اسمية  
وإسناد عسى إلى الشأن ونفيها ونفي خبر كاد وزعم الكوفية ذا أن بدلا مما قبله وقوم مفعولا به وقوم باسقاط  
الجار وقيل بتضمن الفعل وقيل رفع ساد عن الجزئين

﴿ ش ﴾ أفعال هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسمها وتنصب الخبر خبرها ويدل على ذلك مجيء  
الخبر في بعضها منصوبا كما سيأتي ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن أما المقرون بها  
فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد فقدم الاسم  
وأخر المصدر وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذر من الأخبار بالمصدر عن الجثة وردا  
بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخيا وزعم آخرون أن موضعه نصب باسقاط  
حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن وقيل يتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فان  
الفعل بدل من المرفوع ساد مسد الجزئين كما في أحسب الناس أن يتركوا قال في البسيط وهذه التأويلات  
تخرج الالفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوغ في جميعها وانفردت هذه الأفعال بالترام كون خبرها  
مضارعاً ثم هو ثلاثة أقسام ما يجب تجرده من أن وهو خبر هاهل وأفعال الشروع لأنها لا تحذف في الفعل فخبرها في  
المعنى حال وان تخلص للاستقبال وما يجب اقترانه بها وهو خبر أولى ويقال الرجاء لان الرجاء من مخلفات الاستقبال  
فناسبه أن وما يجوز فيه الوجهان وهو خبر البواقى والاعرف في خبر كاد وكرب الحذف قال تعالى وما كادوا  
يفعلون يكاد زيتها يضيء قال الشاعر \* كرب القلب من جواه يذوب \* ومن الإثبات قوله

\* قد كاد من طول البلى أن يصحبا \* وقوله \* وقد كربت أعناقها أن تقطعا \* والأعراف في عسى  
وأوشك الإثبات قال تعالى وعسى أن تكرهوا فحسب الله أن يأتي بالفتح فهل عسيتم أن توليتم أن تفسدوا  
وقال الشاعر ولو مثل الناس التراب لأوشكوا \* إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا  
ومن الحذف قوله

عسى الكرب الذي أمسى فيه \* يكون وراءه فرج قريب

وقوله بوشك من فر من منيته \* في بعض غراته يوافقها

قال أبو حيان وزعم الزجاجي أن قارب مما لا جود فيه أن يستعمل بأن ورد عليه وعلى من أدخلها في أفعال  
المقاربة بأنها لا تستعمل إلا بأن وليست من هذا الباب لأنها ليست داخلية على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها  
اسما في فصيح الكلام تقول قارب زيد القيام ونرد دخول أن في خبر جعل قال (١) ونرد دخول الباء في خبر أو شك  
قال \* أعاذل توشكين بأن تريني \* ونرد دخول السين في خبر عسى عوضا من أن قال

عسى طئ من طئ بعد هذه \* ستطفي غلات الكلا والجوانح

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماء مفردا قال \* لا تلحنى أنى عسيت صائما \* وقال

\* فأبت إلى فهم وما كدت آيا \* وهذا تنبيه على الأصل لتلايجهل وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله

وقد جعلت قلوب بني سهيل \* من الأكوام مرتعها قريب

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن حكى غلام ثعلب عسى زيد قائم

﴿ ص ﴾ ولا يتقدم خبرها ويتوسط بلا أن ومعها يخلف ويحذف إن علم ولا يرفع أجنيبا مطلقا ولا سبيبا غالبا إلا  
خبر عسى وقد يجيء اسمها نكرة محضة ويسند أو شك وعسى وكذا الخلق في الأصح إلى أن يفعل فيغنى عن الخبر



وقيل هي تامة حينئذ فان وقعت خبر اسم سابق جاز الاضمار وتر كذا قال دريود وهو أجود وقد يوصل بعسي ضمير نصب اسما جلا على لعل وقيل خبر مقدم والخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسي زيد اتفاقا كما حكاها ونفي كاذن في المماراة وقيل يدل على وقوع الخبر ببطء وقيل إثباتها بنفيه وعكسه

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى لا يتقدم الخبر في هذا الباب على الفعل فلا يقال أن يقوم عسي زيد اتفاقا كما حكاها في البسيط ويتوسط بين الفعل والاسم اذ لم يقترن بأن اتفاقا فحذف طفق يصلح ان يبدان قال ابن مالك والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها لأصل وأيضا فانها أفعال ضعيفة لا تتصرف فلها حال ضعف بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف فلم تقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها وحال قوة بالنسبة إلى الحروف فأجيزت توسطها تغضيلها على إن وأخواتها فان اقترن بأن ففي التوسط قولان أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور والثاني المنع وعليه الشاويين الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب اذا علم ومنه قوله تعالى . فطفق مسحا . أي مسح لدلالة المصدر والاحسن كما تاله مصعب الخسني أنه مما ورد فيه الخبر اسما مفردا تنبها على الأصل كما تقدم في صائما وآيبا ومن الحذف حديث من تأني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد وقوله \* وقد ذاق طعم الموت أو كربا في الثالثة يتعين في خبر هذا الباب أن يعود منه ضمير على الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنيبا ولا سبيبا فلا يقال طفق زيد يتحدث أخوه ولا أنشأ عمر وينشأ ابنه لانها انما جاءت لتدل على ان فاعلاها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى عسي فان خبرها يرفع السببي كقوله

\* وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده \* على رواية رفع جهده وقولي غالباً أثرت به الى ما ورد نادرا من رفع خبر غير عسى السببي كقوله

وأسقيه حتى كاد مما أبته \* تكلمني أحجاره وملاعبه

وقوله \* وقد جمعت اذا ما فتيت قلني ثوبي \* قال أبو حيان وذلك عند أصحابنا لا يجوز وتأولوا ما ورد من ذلك الرابعة حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة أو مقارناتها كما في باب كان وقدير ذكره محضه كقوله \* عسى فرج يأتي به الله انه \* الخامسة يسند أو شك وعسى واخولق إلى أن يفعل فيغني عن الخبر ويكون ان والفعل سادة مسد الجزأين كما سدت مسد فعولى حسب وقيل بل هي حينئذ تامة مكفية بالمرفوع كما في التامة كقوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا عسى ربك أن يبعثك وقال الشاعر

سيوشك أن تنبئ الى كريم \* ينالك بالندي قبل السؤال

وتقول اخولق أن تخطر السماء وقال الخضر راوي لا يجوز ذلك في اخولق بل يجتص بأوشك وعسى فان تقدم والحالة هذه اسم ظاهر نحو زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسندا الى أن يفعل كما تقدم وجعله مسندا الى ضمير الاسم السابق وأن يفعل الخبر فعلى الاول تجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث نحو الزيدان عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا وهند عسى أن تقوم والهنديات عسى أن يقمن وكذا أو شك واخولق وعلى الثاني يلحق بها فيقال في الأمثلة عسوا وعسوا وعسين والتجريد أجود كما قال دريود وقال أبو حيان وقفت من قيسم على نقل وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب واللاحق لغة لآخرين ونسبت اسم القبيلتين فليس كل العرب تنطق باللغتين وانما ذلك بالنسبة إلى لغتين انتهى أما غير الثلاثة فلا يسند لأن يفعل بحال السادسة حق عسى اذا اتصل بها ضمير ان لا يكون الابصورة المرفوع هذا هو المشهور في كلام العرب وبه نزل القرآن ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل فيقول عساني وعسالك وعساه قال



\* يا ابتاعك أو عسا كما فذهب سيوبه اقرار المخبر عنه والخبر على حالهما من الاسناد السابق الا أن الخلاف وقع في العمل فبعكس العمل بأن لصبت الاسم ورفعت الخبر جلالها على لعل وقد صرح به في قوله  
 \* فقلت عسا هاتان كاس وعلها \* برفع نار ومذهب المبرد والفارسي عكس الاسناد اذ جعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبر عنه ويلزم منه جعل خبر عسى امما صريحا ومذهب الاخفش وابن مالك اقرار الامر بن العمل والاسناد لكنه تجوز في الضمير فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب وهو في محض رفع نيابة عن المرفوع ككتاب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجري في قولهم اكرمتك انت وأنا كانت ومذهب السيرافي أنها خيفة حذف كعمل وقد يقتصر والحالة هذه على الضمير المنصوب كليت المصدر به فيكون الخبر محذوفا كما يقع ذلك في لعل السابقة وزعم قوم أن نفي كاد اثبات للخبر واثباتها نفي له وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم لغزافها  
 انحوى هذا العصر ما هي لفظه \* جرت في لسان جرهم ونحوه  
 اذا استعملت في معرض الجحد أثبتت \* وان أثبتت قامت مقام بخود

واستدل لذلك بقوله تعالى قد بجموها وما كادوا يفعلون وقد بجموا وبقوله يكادز يتهاضي ولم يضيء والتحقيق انها كسائر الافعال نفيها نفي واثباتها اثبات الا أن معناها المتعارفة لا وقوع الفعل فنفيها نفي لمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة ان من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل واثباتها اثبات لمقاربة الفعل ولا يلزم من مقاربتة وقوعه فتقولك كادز يدقوم معناه قارب القيام ولم يقم ومنه يكادز يتهاضي أي يقارب الاضاء الا أنه لم يضيء وقولك لم يكادز يدقوم معناه لم يقارب القيام فضلا عن أن يصدر منه ومنه اذا أخرج يده لم يكدير اهاه أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يرى ولا يكاد يسيغه أي لا يقارب اساغته فضلا عن أن يسيغه وعلى هذا الزجاجة وغيره وذهب قوم منهم ابن جني الى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطة الآية وما كادوا يفعلون فانهم فعلا بعد بطة والجواب انها محمولة على وقتين أي فذبجوها بعد تكرار الامر عليهم بذبجوها وما كادوا يذبجونها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح بل أنكر واذا ذلك أشد الانكار بدليل قولهم أنتخذنا هزوا

\* (ص) الثالث ان للتأكيدي ولكن للاستدراك فيل والتوكيد وهي بسيطة والكوفية مركبة من لكن أن أولا كان أو لأن أقوال وكان للتشبيه زاد الكوفية والتحقيق والتقريب والشك ان كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفا وتدخل في تنبيهه وانكار وتجب والاصح انها مركبة وانه لا تعلق لكافها وليت للفتى ويقال لت ولعل لترح واشفاق قال الاخفش وتعليل والكوفية واستفهام والمطوال وشك وهي بسيطة ولا مهابا أصل وقيل زائدة وقيل ابتداء ويقال عل ولعن وعن ولان وأن ورعن ورغن ولغن ورغن ولعل ولعل ولان

\* (ش) الثالث من نواسخ الابتداء الاحرف الخمسة المشبهة بالفعل وعددها خمسة كما صنع سيوبه والمبرد في المقترض وابن السراج في الاصول وابن مالك في التسهيل لاسمة كما صنع آخرون لان أن وان واحدة وانما تكسر في مواضع وتفتح في مواضع وان كانتا غيرين فالثانية فرع الاولى قال ابن مالك فان قيل ينبغى أن لا تعد كان لان أصلها أن زيدت عليها المكاف فالجواب ان ذلك أصل منسوخ لاستغناء المكاف عن متعلق به بخلاف ان فليس أصلها منسوخ بدليل جواز العطف به ردا على معنى الابتداء كما يدطف بعد المكسورة فان للتأكيدي ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك والله لا بد قائم وزعم ثعلب أن الفراء قال ان مقررة لقسم متروك استغنى عنها والتقدير والله ان زيد القائم بأن المفتوحة أيضا تفيد التوكيد كما ذكره وفيه اشكال ذكرته في الفتح القريب على غنى اللبيب ولكن الاستدراك ومعناه أن يثبت حكما محكوم عليه بخلاف الحكم الذي للحكوم عليه قبلها ولذلك لا بد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولا بد أن يكون نفيضا لبعده أو مضافا له



أو خلافا على رأي نحو ما هذا سا كن لكنه متحرك وما هذا أسود لكنه أبيض وما هذا قائم لكنه شارب ولا يجوز زيد قائم لكن عمرا قائم بالاجماع وذكر ابن مالك وصاحب البسيط أنها للتأ كيد أيضا قال في البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم فانه يثني به لرفع ذلك التوهم وتقريره أولتا كيد الأول وتحقيقه نحو ما قائم زيد لكن عمرا قائم لا قيل ما قائم زيد فكأنه يوهم أن عمرا مثله لشبه بينهما أو ملاحظة فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ونحو لو قام فلان لقمتم لكنه لم يقم فأكدت لكن ما دلت عليه لو وكأنها في المعنى مخرجة لما دخل في الأول توها ولذا لا يقع بين وفاقين واختلف فيها هي بسيطة أم مركبة فالبصريون على الأول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهو أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثاني ثم اختلفوا قال الفراء هي مركبة من لكن سا كنة النون وأن المفتوحة المشددة طرحت الهمزة فحذفت نون لكن للاقائها السا كن وقال قوم من الكوفيين هي مركبة من لا وان حذفت الهمزة وزيدت الكاف وقال آخرون منهم هي مركبة من لا وكان واختاره السهيلي فاذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكأنك قلت لا كان عمرا لم يقم والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبت وغيرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف وقال السهيلي لما كان أصل كأن أن المكسورة وقعت للكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة لتغير وكأن التشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره وزعم الكوفيون والزجاجي أنها تأتي للتحقيق والوجوب كقوله

فأصبح بطن مكة مقشعرا \* كأن الأرض ليس بها هشام  
أي أن الأرض لانه قد مات ورثاه بذلك وخرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل كاللام أي لأن الأرض  
« قلت » وعندى تخريج أحسن من هذا وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله  
أي أشجر الخابور مالك مورقا \* كأنك لم تجزع علي ابن طريف

وزعم الكوفيون أنها تكون للتقريب في نحو كأنك بالشتاء مقبل وكأنك بالفرح آت وكأنك بالديار لم تكن وبالآخرة ولم تزل إذا المعنى تقرب اقبال الشتاء وإتيان الفرح وزوال الدنيا وبقاء الآخرة وزعم الكوفيون والزجاجي أنها إذا كان خبرها مما جامدا كانت للتشبيه نحو كان زيداً أسداً وإذا كان مشتقاً كانت للشك بمنزلة ظننت وتوهمت نحو كان زيداً قائماً لأن الشيء لا يشبه بنفسه وأجيب بأن الشيء يشبه في حالة ما به في حالة أخرى فكأنك شئت زيدا وهو غير قائم به قائماً والتقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم ووافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن السيد وصرح ابن السيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً أو جملة أو ظرفاً فكأن إذا كان صفة وقد تدخل كان في التنبيه والانكار والتعجب تنول فعلت كذا وكذا كأنني لأعلم وفلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون قال تعالى . وي كأنه لا يفلح الكافرون . فهي للتعجب على جعل وي مفصولة واختلف في كأن أبسطة أم مركبة فقال بالأول شريطة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف وقال بالثاني الخليل وسيبويه والأخفش وجهو والبصريين والفراء وأنها مركبة من أن وكاف التشبيه وأصل كان زيداً أسداً إن زيداً كاسد فالكاف للتشبيه وإن مؤكدة له ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عليه عقدوا الجملة فأزالوا الكاف من وسط الجملة وقدموها إلى أولها لافراط عنايتهم بالتشبيه فلما دخلت الكاف على أن وجب قسحها لأن إن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر وادعى الخضر أوى أنه لا خلاف في أنها مركبة من ذلك واختلف على هذا هل تنطق هذه الكاف بشيء على قولين أحدهما وهو الصحيح لأنها لما فارقت الموضع الذي يمكن أن يتعاقب فيه محذوف زال ما كان لها من التعلق وعلى هذا ابن جني وابن عصفور والثاني



نعم وعليه الزجاج قال الكاف في موضع رفع ومدخولها في تأويل المصدر والخبر محذوف فاذا قلت كما في أخوك  
فالتقدير كاخوتي إليك موجودة ورد بأن العرب لم تظهر قط ما ادعى اضماره وعلى عدم التعلق هل هي باقية على  
جر مدخولها أم لا احتمالان لابن حني أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها وليت للفتى ويقال لت بابدال  
الياء ناء وادغامها في التاء ويكون في الممكن وغيره تحوilit الشباب يعود ولعل الترجي في المحبوب وللأشفاق في  
المكروه نحوه لعل الساعة قريب . فلك باخع نفسك . ولا تستعمل إلا في الممكن وزاد الأخفش والكسائي  
في معانيها التعليل وخرج عليه . لعله يتذكر أو يخشى . وزاد الكوفيون في معانيها الاستفهام وخرج عليه . وما  
يدريك لعله يزكي . وحديث لعلنا أعجلناك وزاد المطوال في معانيها وأكثر الكوفيين الشك والبصريون رجعوا  
عن هذه المعاني كلها إلى الترجي والأشفاق والجمهور على أن لعل بسيطة ولا مأصل حكاه في البسيط عن  
الحنونين وقيل مركبة من عل واللام الزائدة وقيل من لام الابتداء وفيها الغائب آخر عدتها ثلاثة عشر لغة عل  
بمحذوف اللام قال

لاتهين الفقير عليك أن \* تركع يوما والدهر قد رفعه

ولعن بابدال اللام نونا قال \* أخوك ولا يدري لعنك سائله \* وعن بمحذوف اللام من هذه ولأن بابدال العين  
همزة واللام نونا قال

عوجا لطلل المحيل لأننا \* نبكي الديار كما يبكي ابن حزام

وان تحذف اللام من هذه وخرج عليها وما يشعر كم أنها اذا جاءت لا يؤمنون . وحكى أبت السوق عليك أن  
تشتري لنا شيئا ورعن بابدال اللام راء كما في رجل ورجو ورغن ولغن بالغين المعجمة فيهما بدلا من المهملة ورعل  
بالمهملة حكاه في الغرة وغن بالمعجمة حكاه أبو حيان ولعلت وهي أقلها استعمالا كما قال الفارسي في تذكرته  
ولعلوا وان حكاه وحكى لوان القالي في أماليه وقال قال رجل عني من يدعوا إلى المرأة الصالة فقال اعرابي لوان  
عليها خارا أسودير يدلعل عليها وأنشد علي لغن بالمعجمة قول أبي النجم \* اغد لغنا في الرهان نرسله \* قال يحيى بن  
عمر سمعت أبا النجم ينشده هكذا

\* ص \* مسألة تعمل عكس كان وقال الكوفية الخبر باق وتعدده ككان ولا تخبر بواحد عن متعاطفين  
بتكرير هاته دخل على ما لا يدخله دام وفيما خبره نهى خلفه ونع الأخفش وقوع سوف خبر ليت ومبرمان  
الماضي للعمل ويختص بجواز ان فيه وبالممكن وجوز الفراء نصب جزأى ليت وابن سلام وابن الطراوة الباقي وتقع  
ان اسما لها فصل وليت بدونه فيسد عن الجزأين وألحق الأخفش بليت لعل وكان وليكن والفراء إن وأن  
\* ش \* لما كان لهذه الحرف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما عملات عملها معكوسا ليكونا معه  
كفعل قدم وفاعل آخر تنبها على الفرعية ولان معانيها في الاخبار فكانت كالعمد والاسماء كالفضلات فأعطيا  
اعرابها ولا خلاف بين الفريقين انها الناصبة للاسم واختلف في الخبر فذهب البصريين انها الرافعة له أيضا  
ومذهب الكوفيين انها لم تعمل فيه شيأ بل هو باق على رفعه قبل دخولها واستدل له السهيلي بأنها أضعف  
من الأفعال فلم يجز أن تعمل عملهن وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها فقيل هو مؤول وعليه الجمهور وقيل  
سائق في الجميع وانه لغة وعليه أبو عبيد القاسم بن سلام وابن الطراوة وابن السيد وقيل خاص بليت وعليه الفراء  
ومن الوارد في ذلك قوله \* ان حراسنا أسدا \* وقوله \* ان العجوز حية جروزا \* وقوله

كان أذنيه اذا تشوفا \* قادة أو قلما محرفا

وقوله \* ألا ليتني حجر ابواد \* وقوله \* ياليت أيام الصبار واجعا \* وسمع لعل زيدا أخانا والجمهور أولوا ذلك



وشبهه على الحال أو اضماع فعل وحذف الخبر وبقي في المتن مسائل الأولى في جواز تعدد خبر هذه الأحرف  
خلاف قال أبو حيان والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذي يقتضيه القياس لأنها إنما عملت تشبيها  
بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يسمع في شيء من كلام العرب الثانية لا يجوز الاتيان  
بخبير واحد عن متعاطفين بتكرير إن فلا يقال إن زيد أو إن عمر انطلقا من جهة أن الخبر حينئذ يكون معمولا  
لعلين وهو لا يجوز الثالثة لا يكون الخبر في هذا الباب مفردا طلبيا كما لا يكون في دام كذلك واختلف في جملة  
النهي وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا هنا لقولهم

ان الذين قتلتم أمس سيدهم \* لا تحسبوا إليهم عن ليلكم ناما

قال أبو حيان وينبغي تخصيص ذلك بأن وحدها لانها مورد السماع قال والذي نص عليه شيوخنا المنع مطلقا  
وتأولوا البيت على اضماع القول ومنع برمان وقوع الماضي خبرا للعل فلا يقال لعل زيد أقام ومنع الأخفش  
وقوع سوف خبرا لليت فلا يقال ليت زيد سوف يقوم لان ليت لما يثبت وسوف لما يثبت واختص خبر لعل  
بجواز دخول أن فيه جملا على عسى قال \* لعلها ما أن يبغيالك حيلة \* وفي الحديث لعل أحدكم أن يكون الحن  
بحجته وقولي وبالممكن مرفوعه الرابعة تقع أن المفتوحة ومعمولا هاسما لهذه الأحرف بشرط الفصل  
بالخبر الاليت بلا شرط نحو ان عندى انك فاضل وكان في نفسى انك فاضل ولا يجوز انك فاضل ونحوه ويجوز  
في ليت نحو ليت انك عندى فيكون أن ومعمولا هاسدة مسد جزأى ليت وألحق الأخفش بليت في ذلك لعل  
وكان ولكن نحو لعل انك منطلق ولكن انك منطلق وكان انك منطلق قال الجرمي وهذا رد في القياس لان  
هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ أو أن لا يبتدأ بها وأجاز هشام أن أن زيد انطلق حق بمعنى أن انطلق زيد حق  
وأجاز السكسائي والفراء ادخال ان كقوله

وخبرت ان انما بين بيتيه \* ونجرا ان أجوى والجناب رطيب

قال الفراء أدخل أن على انما وقال الفراء لو قال قائل انك قائم تعجبني جاز ان تقول ان أنك قائم يعجبني قال أبو  
حيان وهذا من الفراء بناء على رأيه أن أن يجوز الابتداء بها

﴿ص﴾ ولا يتقدم خبرها بحال ويتوسط ظرفا ومع معموله ولو مع اللام خلافا للفراء ويجب لما مر وتوسط  
المعمول ظرفا خلافا للاخفش وحالا وفاقا للجولي ويحذف لقريظة خبر وقيل بشرط تنكير الاسم وقيل  
والتكرير ويجب مع واو مع وسد حال وكذا ليت شعري قبل استفهام في الاصح واسم وقيل يختص بالشعر  
وثالثها ان أدى الى ولا فعل قبح في غيره ورأبها فبهما وخامسها الم يود الى ولا اسم يصلح لعملها وسادسها  
يختص بأن وأكثر ما يكون الشأن ولا يجوز أن قائما الزيدان ولا ظننت خلافا للسكوفية

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى لا يجوز تقدم خبر هذه الأحرف عليها بحال لان عملها بحق الفرعية فلم يتصرفوا فيها  
وأما تقديمه على الاسم فان كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضا لما ذكره وان كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع  
فيهما نحو إن لدينا أنسكالا ان علينا الهدى وان لنا لآخرة والأولى وقد يجب التقديم والحالة هذه كان يتصل  
بالاسم ضميره نحو ان في الدار ساكنا وان عند هندا أخاها ولا يجوز ايلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يقال  
ان طعما لك زيد أكل بالاجاع فان كان ظرفا أو مجرورا جاز للتوسع فيهما كقوله

فلا تلحنى فيها فاخا بجها \* أخاك مصاب القلب جم بلا بله

ومنع الأخفش قياس ذلك وقصره على السماع وان كان حالا فالجهرور على المنع وأجاز أبو علي الحسن بن علي بن  
حدون الآمدى المعروف بالجولي في نكته على ايضاح الفارسي قال لانهم قد أجزوا الحال مجرى الظرف نحو ان



ضاحكاً زيد قائم الثانية يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره سواء كان الاسم معرفة أم نكرة كررت  
 أن أم لا هذا مذهب سيويوه قال يقول الرجل هل لكم أحد أن الناس عليكم فتقول أن زيداً وأن عمر أياً أن أنا  
 وقال \* أن محلاً وأن من تحلاً \* أي أن لنا في الدنيا محلاً وأن لنا فيها من تحلاً وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إلا إذا  
 كان الاسم نكرة وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا أن كان بالنكرة كـ *يرتاليت* والمثال ورد  
 للذهبان بالسباع قال تعالى أن الذين كفر وبالذ كرم جاءهم الآية أي يعذبون وفل الشاعر

أتوني فغالوا يا جيل تبدلت \* بثينة أبداً لا فعلت لها

أي تبدلت ويجب حذف الخبر إذا سدت مسده أو المصاحبة حكى سيويوه نك ما وحيراً أي أنك مع خير وما زائدة  
 وحكى الكسائي أن كل ثوب لو غنمه بادخل اللام على الواو أو سد مسده حال كقوله

ان اختيارك ما يبغيه ذائقة \* بالله مستظهر بالخزم والجلد

وكذا لبت شعري إذا أردت باستفهام كقوله \* ألا ليت شعري كيف جادت بوصليها \* فشعري مصدر اسم  
 لبت والخبر ملزم الحذف والتقدير لبت شعري بكذا ثابت أو موجود أو واقع وجملة الاستفهام في موضع نصب  
 بالمصدر وعله الحذف كونه في معنى ليتني أشعر وسد الجملة بعده عن المحذوف بمقابل الأصح فيه قول المبرد والزجاج  
 أن جملة الاستفهام في محل رفع خبر لبت والتقدير لبت علمي واقع بكيف جادت بوصليها ثم حذف وأضاف إذ أعاد  
 ورد أنه يؤدي إلى الأخبار في هذا الباب بالجملة الطلبية وإلى خلو الجملة الخبر بها عن الربط الثالثة في جواز حذف  
 الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب أحدها الجواز مطلقاً وعليه لا كثر حكى سيويوه عن الخليل أن بك زيد  
 مأخوذ أي وأنه وحكى الأخفش أن بك مأخوذ أخواك وقال الشاعر

فلو كنت ضياعاً عرفت عرابتي \* ولكن زنجي عظيم المشافر

أي ولكنك وقال \* فليت رفعت الهم عن ساعة \* أي فليتك الثاني أنه خاص بالشعر وصححه ابن عصفور  
 والسخاوي في شرح المفصل الثالث أنه حسن في الشعر وغيره ما لم يؤدي حذفه إلى أن يلي أن وأخواتها فعمل  
 فانه إذا كان يقع في الكلام قبل وفي الشعر أيضاً وهذا هو القول الرابع لأنها حروف طالبة للإسماء فاستعملوا  
 مباشرتها الأفعال الخامس أنه حسن فيهما أن لم يؤدي إلى أن يلي أن وأخواتها اسم بصح عملها فيه نحو أن في الدار  
 قام زيد وقوله

كأن على عرينه وجبينه \* أقام شعاع الشمس أو طلع البدر

وقوله ان من يدخل الكعبة يوماً \* باقي فيها حادراً وطباً

فإن الشرط لا يحسن عمل أن فيه فإن أدى إلى ذلك لم يجز نحو أن زيد قائم فلا يجوز حذف الضمير السادس أن  
 الحذف خاص بأن دون سائر أخواتها وذلك لأبوحيان عن الكوفيين وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير  
 الشأن وقد يكون غيره كما تقدم في ولكمك وليتك الرابعة لا يجوز هنا أن قائماً الزيدان كما لا يجوز ذلك في  
 المبتدأ دون استفهام أو نفي وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ فعملوا قائماً اسم أن والزيدان  
 فاعل به سد مسد خبرها والخلاف جار في باب ظن فن أجاز في المبتدأ وهما أجاز ظنت قائماً الزيدان ومن منع منع  
 وابن مالك واقفهم على الجواز في المبتدأ ومنع في باب أن وظن وفرق بأن أعمال الصفة عمل الفعل فرع أعمال  
 الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل فلا يلزم من تجوز قائم الزيدان جواز أن قائماً الزيدان ولا ظنت  
 قائماً الزيدان لصحة وقوع الفعل موقع المتجر من أن وظنت وامتناع وقوعه بعدها

\* مسألة تسكسر ان صله وحالا وحكيه بقول وقيل لام معاقبة خلافاً لما في مطلقاً والفراء أن طال وكذا



خبرين وامبتدأ بها في الأصح وجواب قسم وجوز قوم الفتح واختاره قوم وأوجه الفراء وتفتح بعد لولا ولو وما  
الظرفية وحتى غير الابتدائية وأما معنى حقولا جرم غالبا وموضع جراً ورفع فعل أو ابتداء أو نصب غير خبر  
وتؤول حينئذ بمصدر وأنكره السهيلي ويجوز أن بعد إذا فجاءه فاء جراء وأى المفسرة وأول قولى وفى  
الكسر بعدمذ ومنذ خلاف

﴿ ش ﴾ لان ثلاثة أحوال أحدها ما يجب فيه الكسر وذلك فى مواضع الأول ان تقع صلة نحو وآتيناه من  
الكنوز ما إن مفتحة لتنوء الثانى ان تقع حال نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فر يقامن المؤمنين  
لكارهون . الثالث أن تقع محكية بالقول نحو قال . انى عبد الله . الرابع ان تقع قبل لام معلقة نحو والله يعلم أنك  
لرسوله . الخامس الاتقع خبرا اسم عين نحو زيد انه منطلق بناء على اجازة ذلك وهو رأى البصريين  
والكوفيون بمنعون صحة هذا التركيب أصلا فالخلاف عائد الى أصل المسئلة لا الكسر وهما متلازمان  
السادس اذا وقعت مبدؤا بها نحو أنا . أنزلناه قال أبو حيان وليس وجوب كسرها حينئذ يجمع عليه فقد  
ذهب بعض الحويين الى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام فتقول ان زيدا قائم عندي ودخل في  
المبدؤ بها الواقعة بعد حيث فتكسر لانها لا تضاف الا الى جملة نحو جلس حيث ان زيدا جالس ومن  
أجاز اضافتها الى مفرد اجاز الفتح السابع اذا وقعت جواب قسم نحو والله ان زيدا قائم هذا مذهب البصريين  
وبه ورد السماع وقيل يجوز فتحها مع اختيار الكسر وقيل يجوز ان مع اختيار الفتح وعليه الكسائي  
والبغداديون وقيل يجب الفتح وعليه الفراء قال فى البسيط وأصل هذا الخلاف ان جاتى القسم والمقسم  
عليه هل إحداهما معمولة للآخرى فيكون المقسم عليه مفعولا لفعل القسم أولا وفى ذلك خلاف فن قال  
نعم فتح لان ذلك حكم ان اذا وقعت مفعولا ومن قال لا وانما هى تأكيدي للمقسم عليه لا عاملية فيه كسر ومن  
جوز الأمرين اجاز الوجهين الحال الثانى ما يجب فيه الفتح وذلك فى مواضع الأول بعد لولا نحو فلولا أنه كان من  
المسيحين الثانى بعد لولا ولو أنهم صبروا الثالث بعدما الظرفية نحو لولا كلك ما أن فى السماء نجما الرابع بعد  
حتى غير الابتدائية وهى العاطفة والجاره نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل فان قدرتها عاطفة كان فى  
موضع نصب أو جارة فى موضع جر أما الابتدائية فتكسر بعدها نحو حتى إنه لا يرجى الخامس بعدما المخففة  
اذا كانت بمعنى حقان كانت بمعنى الاستفتاحية كسرت بعدها وروى بالوجهين قولهم أما أنك ذاهب  
فخرجت على المعنيين السادس بعدما لا جرم غالبا قال تعالى . لا جرم أن لهم النار . أى حقار بعض العرب اجراها  
مجرى اليين فكسرا ان بعدها السابع اذا وقعت فى موضع جر بحرف أو اضافة نحو ذلك بأن الله . مثل  
ما أنكم . الثامن اذا وقعت فى موضع رفع بفعل بأن تقع فاعله أو نائباً عنه نحو . أولم يكفهم أنا أنزلنا قل أوحي الى  
أنه استمع . أو بابتداء بأن تقع مبتدأة نحو . ومن آياته أنك ترى الارض خاشعة . بخلاف ما اذا وقعت فى موضع  
رفع على الخبر فانها تكسر كما تقدم التاسع اذا وقعت فى موضع نصب غير خبر نحو . ولا تخافون أنكم . بخلاف نحو  
حسبت زيدا إنه قائم فانها فى موضع نصب لكنها خبر فى المعنى فتكسر وهى فى هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها  
بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقا نحو بلغنى أنك . نطلق أو تنطلق أى انطلقك ومن الاستقرار  
ان كان ظرفاً أو مجروراً نحو بلغنى أن زيدا عندك أو فى الدار أى استقراره ومن الكون ان كان اسما جامدا نحو  
بلغنى أن هذا زيد أى كونه وأنكر ذلك السهيلي وقال انما يؤول بالمصدر أن الناصبة للفعل لانها أبداء مع الفعل  
المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحدث لان خبرها قد يكون جامدا وهو لا يشعر بالمصدر لانه لا فعل له وأجيب  
بأنه يقدر بالكون كما تقدم الحال الثالث ما يجوز فيه الأمر ان فباعته بتقديرها جلة تكسر وباعتبار تقديرها



بمصدر تفتح وذلك في مواضع الاول بعد اذا الفجائية كقوله

وكنتم أرى زيدا كما قيل سيدا \* اذا انه عبد القفا وللهازم

روى بالكسر على عدم التأويل وبالفتح على معنى اذا عبوديته حاصلة الثاني بعد فاء الجزاء نحو من عمل منكم  
سوا بجهالة تم تاب من بعده وأصلح فانه غفور رحيم قرئ بالكسر وبالفتح على معنى فالغفران حاصل ومنه نحو  
اما في الدار فان زيدا قائم الثالث بعد أي المفسرة الرابع اذا وقعت ان خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل  
القولين واحد نحو أول ما أقول أو أول قولي أني أحد الله فالفتح على تقدير حمد الله الخامس بعد مذومند نحو  
ما رأيته مذومند ان الله خلقني اجاز الا خفش الكسر وصححه ابن عصفور لان مذومند يليهما الجمل ومنعه  
بعضهم لان الجملة بعدها بتأويل المصدر وصرح سيويو به وابن السراج بجواز الفتح ساكتين عن اجازة الكسر  
وامتناعه ولم يقل أحد بتعين الكسر وامتناع الفتح

ص \* والاصح أن المفتوحة فرع المكسورة وثالثها أصلان والمختار وفاقا للزمخشري وابن الحاجب  
انها بعد ال فاعل ثبت مقدرا وقال سيويو به مبتدأ لا خبر له أو مقدر قبل أو بعد أقوال ولا يجب كون الخبر بعدها  
فعلا خلافا للزمخشري والسيرافي مطلقا ولا بن الحاجب في المشتق

ش \* فيه مسئلتان الأولى الأصح أن إن المكسورة أصل والمفتوحة فرع عنها لان الكلام مع المكسورة جملة  
غير مؤولة بفرد ومع المفتوحة مؤول بفرد وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو فردا من كل وجه أصل لكونه  
جملة من وجه وفردا من وجه ولان المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة والمفتوحة لا تستغني عن زيادة  
والمرجوع الى زيادة أصل ولان المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به ولا تصير المكسورة مفتوحة الا بزيادة  
والمرجوع اليه بحذف أصل المتوصل اليه بزيادة ولان المكسورة تقيده معنى واحدا وهو التأكيد والمفتوحة  
تقيده وتعلق ما بعدها بما قبلها ولانها أشبه بالفعل اذ هي عاملة غير معمولة والمفتوحة عاملة ومعمولة ولانها مستقلة  
والمفتوحة كـ بعض اسم اذ هي وما عملت فيه بتقديره وقال قوم المفتوحة أصل المكسورة وقال آخرون كل  
واحدة أصل برأسها حكاهما أبو حيان الثانية اذا وقعت أن بعد لو فذهب سيويو به وأكثر البصريين أنها في محل  
رفع بالابتداء والخبر محذوف لا يجوز اظهاره كحذفه بعد لو ولا يذهب بعضهم الى انه مرفوع بالابتداء ولا خبر له لطوله  
وجريان المسند والمسند اليه في الذكر وذهب الكوفيون والمبرد والزمخشري وابن الحاجب الى  
أنه فاعل بفعل مقدر تقديره ثبت وهذا المختار لا غناؤه عن تقدير الخبر وإبقاء لو على حالها من الاختصاص بالفعل ثم  
ذهب قوم منهم الزمخشري والسيرافي الى انه يجب وقوع خبر ان والحالة هذه فعلا ليكون جبرا لمافات لو من  
إيلائها الفعل ظاهر نحو ولو أنهم صبروا ولا يجوز لو أن زيدا أخوك لا كرمك وقال ابن الحاجب هذا اذا  
كان مشتقا فانه حيث يتعين فعلية فان كان اسما جامدا اجاز وجوز الخبر اري وغيره وقوع خبرها جامدا ومشتقا  
غير فعل وهو الصواب لو روده قال تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام وقال الشاعر

لو أن حيا مدرك الفلاح \* أدركه ملاعب الرماح

ص \* مسألة تدخل اللام اسم المكسورة والمفتوحة والعماد والخبر المؤخر وأول جزأي الأسمية أولى وفي  
معموله متوسطا نظرا ثالثا الأصح ان جرد الخبر قبل وحالا ومفعولا به وتوقف أبو حيان لا متأخرا وجوز الزجاج  
مع دخوله على الخبر فان تأخر عنه دون الاسم فأجاز ابن خروف قياسا ولا شرط وجوز ابن الأنباري في الجواب  
وما ضايم صرفا قال سيويو به جامدا لا يقد وأطلق خطاب ولا معموله ونفيا وواو مع وحالا سادة واوه وخبر ان  
ولكن على الأصح في الكل ومنعها الكوفية في تنفيس والفراء في شرط معترض وأظن والى وحتى ومذومند



وجوز دخول اللامين وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي تو كيد بن وقال ثعلب ومعاذ مقابلة الباء فيا وهشام والطوال جواب قسم مقدر وقد تدخل على كان وشدت في خبره بتدأ وأمسى وزال ورأى وما وفي لهلك مع تأ كد الخبر ودونه وقيل هي لام قسم وقيل أصلي له انك فان صحبت نون تو كيد بعد ان أو ماضيا متصرفا دون قر نوى قسم وفتحت

﴿ ش ﴾ تدخل اللام بعد ان المكسورة على اسمها المفصول اما بالخبر نحو انك لأجرا أو بمعمول الخبر نحو ان فيك لزيد اراغب أو بمعمول الاسم نحو ان في الدار لساكننا زيد وعلى ضمير الفصل نحو ان هذا هو القصص الحق وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو وان ربك لذو فضل . بخلاف المقدم عليه فلا يقال ان لعندك زيد فان كان الخبر جملة اسمية جاز دخولها على أول جزئها وعلى الثاني والأول أولى لتعينه في الفعلية نحو وانالحن الصافون ومن دخولها على الثاني قوله

فانك من حاربتك لمحارب \* شقي ومن سالتك لسعيد

وفي دخولها على معمول الخبر اذا كان متوسطا بين الاسم والخبر وهو ظرف أو مجرور أو أقوال أحدها الجواز مطلقا وان دخلت على الخبر أيضا وعليه المبرد وصححه ابن مالك وأبو حيان حكى إن زيدا البك لوائق واني لعند الله لصالح وأنشدوا \* اني لعند أذى المولى لذو حنق \* والثاني المنع مطلقا والثالث وهو الأصح عندي تبع السيرافي وابن عصفور الجواز ان لم تدخل على الخبر والمنع ان دخلت عليه لان الحرف اذا أعيد للتأ كيد لم يعد الاعم ما دخل عليه أو مع ضميره ولا يعاد مع غيره الا في ضرورة كقوله

ان امرأ خصني عمدا مودته \* على الثناء لعندي غير مكفور

فان كان حالا أو مفعولا به فقل يجوز اجرائها مجرى الظرف نحو ان زيدا الضاحك قبل وان زيدا الطعامك آكل قال أبو حيان ولم يسمع ذلك فيهما فينبغي أن يتوقف فيه ولا يصح القياس على الظرف والمجرور لانه يتوسع فيهما مالا يتوسع في غيرهما ومن نص على الجواز في المفعول به الزجاج وابن ولاد وابن مالك ونص الأولان على المنع في الحال بل نقله أبو حيان عن نص الأئمة وحكى صاحب البسيط فيه الخلاف بلانرجيح وقال من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز ومن راعى أنه لا يكون خبرا بخلاف الظرف لم يجوز ثم قال وينبغي أن لا يجوز في المفعول انتهى قال أبو حيان وأما اذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو ان زيدا القيا ما قائم وان زيدا احسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم انها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن يتوقف في ذلك ولا يقدم عليه الا بسمع وان تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم فان جرد الخبر من اللام لم يجوز دخولها عليه وان لم يجز دخولها على أحدهما الجواز وعليه الزجاج نحو ان زيدا القائم في الدار والثاني وهو الصحيح وعليه المبرد المنع لانه لم يسمع وان تأخر عن الخبر دون الاسم فقال ابن خروف القياس أن يجوز دخولها عليه لتعلقه بما قبل الاسم نحو ان عندي في الدار زيدا وان عندي لقائم صاحبك ولا تدخل اللام على اداة الخبر اذا كان شرطاً فلا يقال ان زيدا لئن أكرمني أكرمته حذر من التباسها بالموطئة فانها تصحب اداة الشرط كثيرا ولذلك يجوز ان انباري دخولها على جوابه لانه غير صالح للتوطئة نحو ان زيدا من يأتيه ليحسن اليه قال ابن مالك الا أنه لم يسمع فالأجود أن لا يحكم بجوازه وواقعه أبو حيان وقال ان الكسائي والفراء نصا على منعه ونص الفراء أيضا على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم ان وخبرها نحو ان زيدا لئن أتاك محسن ولا تدخل على فعل ماض متصرف خال من قد فلا يقال ان زيدا لقد قام بخلاف المضارع فانها تدخل عليه نحو ان زيدا يقوم لشبهه بالاسم الذي هو الاصل فيها وبخلاف الماضي المتصرف مع قد نحو ان زيدا لقد قام فان قد قرينة في الحال فأشبه المضارع وبخلاف الجامد نحو ان زيدا نعم الرجل لانه لكونه لا يشاء يستلزم الحضور فأشبه المضارع ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم والمتصرف الخالي



من قد خال من الشبه بكل طريق هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك ونقل أبو حيان كالصغار وابن السيد عن  
سيبويه أنه منع دخولها على الجامد أيضا وإن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم والغراء لأن نعم وبش عنده  
اسمان عسى لسكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له ولغيره ووافقهما أكثر الكوفيين  
والاندلسيين وذهب خطاب بن يوسف الماردي صاحب التوشيح إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقا مع قد ولا  
خاليا عنها لأنه ليس له معنى اسم الفاعل قال وما سمع من ذلك فاللام فيه لام القسم لا ابتداء ولا تدخل أيضا على  
معمول الماضي المتصرف الخالي من قد فلا يقال إن زيدا الطعامك آكل وأجازه الأخفش والغراء ورد بأن  
دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر وهي لا تدخل على الخبر المذكور فكذلك معموله ولا يلزم ترجيح  
الفرع على الأصل ولا تدخل على خبر منفي قال ابن مالك لأن أكثر النفي بما أوله لام فكره دخول اللام على  
لام ثم جرى النفي على سنن واحد وأجازه بعضهم لقوله

وأعلم أن تسليما وتركيا \* للامتساها بالان ولا سواء

وأجيب بأنه نادر ولا يدخل أيضا على واو مع المغنية عن الخبر وجوزة الكسائي وحكى أن كل ثوب لو ثمنه  
ولا على الحال السادة مسد الخبر وأجازه الكوفيون نحو أن كل التفاعلة لنضجة ولا على واو الحال السادة مسد  
الخبر وأجازه الكسائي نحو أن شقي زيدا لو الناس ينظرون ولا تدخل على خبر أن المعتوحة وجوزة  
المبرد وقرئ إلا أنهم ليأكلون بهمة الهمة وأنشدوا

ألم تكن حلفت بالله العلي \* أن مطاياك لمن خير المطى

وخرجه الجمهور على الزيادة أو الشذوذ ولا على خبر لكن وجوزة الكوفيون لقوله

\* ولكنني من جبال عمير \* وأجيب بما تقدم ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس وغلطهم  
البصريون لوروده في قوله تعالى . وسوف يعطيك . وقال بعض المغاربة امتنعت العرب من ادخال اللام على  
السين كراهة توالي الحركات في استدحرج وطرده الباقي ومنع الغراء نحو أن زيدا لاظن قائم وأن زيدا غير شك  
قائم وأن زيدا لئن شاء الله قائم قال ابن كيسان لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك كيف وصفت  
الخبر عن زيد شككا كان عندك أو يقينا والتوكيد دائما هو خبر زيد لا خبرك عن نفسك لأن إن لا تتعلق بخبرك  
وهي متجاوزة إلى الخبر وبقي في المتن مسائل الأولى أجاز الغراء الجمع بين لا مين نحو أن زيدا لقد قام وأنشد

فلئن يوما أصابوا عزة \* وأصبن من زمان رنقا (٦)

لقد كانوا لذي أزماننا \* بصنعين لباس رنقا (٧)

ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية فلقد الثانية اختلف في اللام الداخلة على خبر إن فالبصريون على أنها  
لام الابتداء التي في قولك لزيد أخوك أخرت لأنها للتأكيدي وان للتأكيدي فكذلك هو اتو إلى حرفين لمعنى واحد  
والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أرادوا ذلك فمسلوا بينهما قال الأخفش وإنما بدوا  
بان لقوتها من حيث أنها عاملة واللام غير عاملة فجعلوا الأقوى متقدما في اللفظ وقال ابن كيسان أخرت لتلا  
يبطل عمل إن لو ولينها لأنها تقطع مدخولها عما قبله وذهب معاذ الغراء وثعلب إلى أنها جازية الباء في خبرها  
فقولك إن زيدا منطلق جواب ما زيد منطلقا وإن زيدا منطلق جواب ما زيد بمنطلق وذهب هشام وأبو عبد الله  
الطوال إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إن وعلى القول بأنها للتأكيدي هي لتأكيدي الجملة بأسرها أو للخبر  
وحده وإن تو كيد للاسم البصريون على الأول والكسائي على الثاني الثالثة شذوذ دخول اللام في غير وأخبر  
أن وذلك في مواضع خبر المبتدا كقوله \* أم الحليس لجوز شهر به \* وخبر أمسى كقوله



\* فقال من سألوا أمسي لجهودا \* وخبر زال كقوله

وما زلت من ليلي لدن ان عرقها \* لكالهائم المقصي بكل مراد

وخبر رأى حكى قطرب أراك لاشاعى وخبر ما كقوله \* وما أبان لمن أعلاج سودان \* وقيل همزة ان  
مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريد كقوله \* لهنك من عبسية لوسية \* وقوله

\* لهنك من برق على كريم \* هذا ما اختاره ابن حنن وابن مالك من انها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز  
دخولها على ان لتغير لفظها بالبدل وجع بينهما تنبيها على موضعها الاصلى وذهب سيويوه وابن السراج الى  
أنها لام قسم مقدر للام ان قال سيويوه وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال العين وذهب قطرب والفراء والمفضل  
ابن سالمه والفراسي وصححه ابن عصفور الى أن الاصل له انك فهما كلمتان ومعنى له والله وان جواب القسم  
وقد سمع له ربي لا أقول يريد والله ربي فحذفت الهمزة تخفيفا كما حذفت في نحو انها لاحدى الكبر وضعف  
أبو حيان القولين الاولين بلزوم الجمع بين أداتى تأكيد والثالث بأن فيه أربع شذوذات حذف حرف القسم  
وابقاء الجر من غير عوض وحذف ال والالف بعد اللام من الله والهمزة من ان وبأنه لم يجز مع اقرار الهمزة  
في موضع قال أبو حيان ويجوز دخول اللام على كأن كقوله \* فت تعدول كأن لم تشعر \* الرابعة اذا صحبت  
اللام بعد ان نون تأكيد أو ماضيا متصرفا عاريا من قد نوى قسم ويكون اللام جوابه للام الابتداء نحو ان زيدا  
ليقومن وان زيدا القام وحينئذ يمنع الكسر اذا تقدم على ان ما يطلب موضعها نحو علمت أن زيدا يقومن أو  
لقام وانما امتنع الكسر لان اللام حينئذ في موضعها غير منوى بها التقديم قبل ان بخلافها في علمت ان زيدا  
لمنطلق فانها تكسر معها لانها مقدمة في النية معلقة للفعل عن فتح ان وانما آخرت للعلة السابقة

\* ص \* مسئله تردان كنم خلافا لابي عبيدة قهمل

\* ش \* اختلف هل تأتى ان حرف جواب بمعنى نعم فأثبت ذلك سيويوه والاخفش وصححه ابن عصفور  
وابن مالك وأنكره أبو عبيدة ومن شواهد من أثبت قول ابن الزبير من قال له لعن الله نامة جلتنى اليك ان ورا كها  
ولا عمل لها حينئذ وخرج الاخفش عليها قراءة إن هذان لساحران

\* ص \* وتخفف قهمل غالبا وتلزم اللام ان خيف لبس بالنافية وهى الابتدائية وثالثها ان دخلت على اسمية  
فهى والا غير ها وعلى الاصح تكسر فى ان كذبت لمؤننا ولا تعمل فى ضمير ولا يليها غالبا فعل الامتصاف ناسخ  
ماض أو مضارع خلافا لابن مالك وقاس كالاخفش ان قلت لمسا ولا تخفف وخبرهما ماض ولا تعملها الكوفية  
بل نافية واللام كالا وقال الكسائى ان دخلت على فعلية والاعملت والفراء هى كقوله

\* ش \* تخفف ان المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية ويغلب اهما لما وقده عمل على قلبه وحالها  
اذا أعملت كالحا وهى مشددة لانها لا تعمل فى الضمير الا فى ضرورة بخلاف المشددة تقول انك قائم بالتشديد  
ولا يجوز إنك قائم بالتخفيف وأما فى دخول اللام وغير ذلك من الاحكام فهى كالمشددة سواء واذا أهملت لزمت  
اللام فى الثانى الجزأين بعدها فقاينها وبين ان النافية لا تلبسها حينئذ بها نحو ان زيدا لقائم ومن ثم لا تلزم مع الاعمال  
لعدم الالباس ولا تدخل فى وضع لا يصلح للنفي كقوله

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك \* وان مالك كانت كرام المعادن

لانه للمدح ولو كانت نافية كان هجوا ولا حيث كان بعدها تنفى نحو ان زيدا لن يقوم أو لم يقم أو لم يقم أو ليس  
قائما أو ما لعدم الالباس فى الجميع واختلف فى هذه اللام فذهب سيويوه والاخفش الاوسط والصغير وأكثر نحا  
بغداد وابن الاخير وابن عصفور الى انها لام ابتداء التى تدخل مع المشددة لزمت للفرق وذهب الفرسي



وابن أبي العافية والشلوبين وابن أبي الربيع الى انها لام أخرى غير تلك اجتلبت للفرق لان تلك منووية بالتأخير من تقديم وهذه بخلافها اذ تدخل في الجملة الفعلية بخلاف تلك ولان هذه يعمل ما قبلها فيها بعندها بخلاف تلك لا يقال انك قلت لمسا ولا نها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف تلك وأجاب الاولون بأن ذلك كله انما جاز تبعاً وتسميها على خلاف الاصل لضرورة الفرق فانها تبيح أكثر من ذلك وذهب بعضهم الى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسمية فتكون لام الابتداء أو الفعلية فتكون الفارقة قال أبو حيان وثمرة الخلاف تظهر عند دخول علمت وأخواتها فان كانت للفرق لم تعلق وان كانت لام الابتداء علقته وقد اختلف في الحديث المشهور قد علمنا ان كنت لمؤننا لا تخفش الصغير والفارسي ثم ابن الاخير وابن أبي العافية فقال لا تخفش وابن الاخير لا يجوز في ان الا لكسر بناء على أن اللام للابتداء فعلقته فعل العلم عن العمل وقال الفارسي وابن أبي العافية لا يجوز الا القح بناء على انها غير هاء فلم تعلقه ولا يلي المنخفضة في الغالب من الافعال الا ما كان متصرفاً فاما مضياً كان أو مضارعاً نحو . وان كانت لكيرة . وان وجدنا أكثرهم لغاسقين . وان يكاد الذين كفروا . وان نظنك لمن الكاذبين . وقرأ أبو وان لأخالك يافرعون . شبوراً وزعم ابن مالك أنه لا يليها الا الماضي وان ما ورد من المضارع يحفظ ولا يقاس عليه قال أبو حيان وليس بصحيح ولا أعلم له موافقاً انتهى ونذر ايلاً وها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود . إن لبستم قليلاً . وقول الشاعر \* شلت يمينك ان قلت لمسا \* وما حكى ان قنعت كابنك لسوطاً وان يزنيك لنفسك وأن يشينك ليه فالبصريون الا لا تخفش على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش الى جواز القياس عليه . ووافقه ابن مالك ولا تخفف وخبرها ماض متصرف فلا يقال ان زيد لذهب لعدم سماع مثله ولا نه يلزم منه أحد محذورين إما دخول اللام على الماضي أو عدم لزوم اللام وكلاهما ممنوع هذا كله مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أن المشددة لا تخفف أصلاً وان المنخفضة انما هي حرف ثنائي الوضع وهي النافية فلا عمل لها البتة ولا تو كيد فيها واللام بعدها لا يجاب بمعنى الا ويجوزون دخولها على الناسخ وغيره وذهب الكسائي الى انها ان دخلت على الاسم كانت مخففة من المشددة عاملة كما قال البصريون وان دخلت على الفعل كانت للنفي واللام بمعنى الا كما قال الكوفيون وذهب الفراء الى أن إن المنخفضة بمنزلة قد الا أن قد تختص بالافعال وان تدخل عليها وعلى الأسماء وكل ذلك لا دليل عليه ومردود بسماع الاعمال نحو . وان كلاماً ليو فيهم . إن كل نفس لما عليها حافظ . قرأ بالنصب وسمع ان عمر المنطلق \* (ص) وتخفف أن فتالها الأصح تعمل جوازاً في مضمرة ولا يلزم أن يكون الثاني على الأصح والخبر بجملة اسمية مجردة أو مع لا أو شرط أو رب أو فعلية فان تصرف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي أو لو أو قد أو تنفيس \* (ش) وتخفف أن المفتوحة وفي اعمالها حينئذ مذاهب أحدها انها لا تعمل شيئاً في ظاهر ولا في مضمرة وتكون حرفاً مصدر ياهملاً كسائر الحروف المصدرية وعليه سيبويه والكوفيون الثاني أنها تعمل في المضمرة وفي الظاهر نحو علمت أن زيداً قائم وقرئ أن غضب الله عليا وعليه طائفة من المغاربة الثالث أنها تعمل جوازاً في مضمرة لا ظاهر وعليه الجمهور وقال ابن مالك فان قيل ما الذي دعي الى تقدير اسم لها محذوف وجعل الجملة بعدها في . وضع خبرها وها قليل انها ملغاة ولم يتكلف الحذف فالجواب ان سبب علم الاختصاص بالاسم فإدام الاختصاص ينبغي أن يعتقد انها عاملة وكون العرب تستقيم وقوع الافعال بعدها لا يفصل ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن كما زعم بعض المغاربة بل اذا أمكن عوده الى حاضر أو غائب معلوم كان أولى ولذا قدر سيبويه في أن يا ابراهيم قد صدقت الرواياتك ولا يكون خبرها مفرداً بل جملة إما اسمية مجردة صدرها المبتدأ نحو وأخذواهم أن الحمد لله أو الخبر نحو وان هالك كل من يحفى ويتعمل \* أو مقرونة بلانحو



وأن لا إله إلا هو . أو بأداة شرط نحو . أن إذا سمعتم آيات الله . أو برب نحو

تيقنت أن رب امرئ خيل خائنا \* أمين وخوان يخال أميناً

أو فعلية فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يخرج إلى اقتران شيء نحو . وأن ليس للانسان إلا ما سعى . وإن عسى أن يكون \* إن نعم معترك الجباع اذن \* والخامسة أن غضب الله عليها . وإن كان متصرفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو أفلا يرون أن لا يرجع إليهم قولا . أن لن نجمع عظامه . أن لم يره أحد . قال أبو حيان ولم يحفظ فيما ولا في لما فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع أو يلو نحو . أن لو نشاء أصبناهم . وأن لو استقاموا على الطريقة . أن لو كانوا يعلمون الغيب . أن لو يشاء الله لم يدرى الناس . أو بقدر نحو . ونعلم أن قد صدقتنا . أو بحرف تنفيس نحو . علم أن سيكون . وندر خلوها من جميع ما ذكر كقوله \* علموا أن يؤمنوا فجادوا \* وخرج عليه قراءة . لمن أراد أن يتم الرضاعة . بالرفع وكذا ندر أعمالها في بارز كقوله \* فلو أنك في يوم الرخاء سألتني \*  
 (ص) \* وكان فأقوالها ويأتي خبرها مفرداً واسمية وفعلية مع لم أولاً أو قد

(ش) \* تخفف كان وفي إعمالها حيث نذر الأفعال الثلاثة في أن أحدها المنع وعليه الكوفيون والثاني الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله \* كان ندييه حقان \* وكقوله \* كان ظبية تعطو \* في رواية النصب فيهما والثالث الجواز في المضمر لا في البارز ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً كما في أن ويريد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله كان ظبية في رواية الرفع وجملة اسمية كقوله

\* كان ندياه حقان \* في رواية الرفع وفعلية مصدرية بلم نحو . كان لم تعن بالأمس . أو بلما الجازمة قال أبو حيان ولم يسمع وينبغي أن يتوقف في جوازه أو بقدر نحو \* لما نزل برحالنا وكان قد \* أي وكان قد زالت  
 (ص) \* ولكن فلا تعمل خلافاً لـ يونس

(ش) \* تخفف لكن فلا تعمل أصلاً لعدم سماعه وعلى بمبانيه لفظها لفظ الفعل ويزوال موجب إعمالها وهو الاختصاص إذ صارت يليها الاسم والفعل وأجاز يونس والاختفش إعمالها قياساً على أن وإن وكان  
 (ص) \* لالعل وجوزه أبو علي وينوي الشأن

(ش) \* لا تخفف لعل وقال الفارسي تخفف وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً

(ص) \* مسئله تلي ما لبت فتعمل وتهمل ولا يليها الفعل بحال في الأصح والباقي فلا تعمل وجوزه الزجاجي فيها والزجاج والحري يرى في لعل وكان وأوجه الفراء في لبت ولعل وهي زائدة كافة وقيل نكرة يفسرها ما بعدها خبراً وقيل نافية والاكثر أن ان معها تغيد الحصر وأنكره أبو حيان قال التنوخي والزنجشري والبياضوي وإن  
 (ش) \* توصل لبت بما فيجوز إعمالها وإعمالها كفاً بما روي بالوجهين قوله

\* قالت ألا ليتنا هذا الحمام لنا \* ويوصل بها الباقي فتكفيها عن العمل وتلزم الإهمال نحو . إنما الله إله واحد إنما الحكم الله واحد والفرق بينها وبين لبت أن لبت أشبه بالأفعال منها ولذا الزمها نون الوقاية بخلاف البواقي وإنها باقية الاختصاص بالاسماء فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فانها تدخل عليها معان نحو إنما يوحى إلى . أما خلقناكم عبثاً . كما يساقون \* ولكنما أسعى لجدموث \* لعلماً أضاءت لك النار الحمار المقيدا \* فلها تعين فيه الإلقاء وجاز في لبت الأعمال رعي القوة اختصاصها بالإهمال الحاقاً بأخواتها قال أبو حيان ووقفت على كتاب تأليف طاهر القزويني في النحو ذكر فيه أن ليتنا تليها الجملة الفعلية بل نقله أبو جعفر الصغار عن البصريين لكن الاختفش على سعة قال أنه لم يسمع قط ليتنا يقوم زيد ونقل أبو حيان عن الفراء أنه يجوز إيلاء الفعل لبت لأنها بمعنى لو وأنشد حفظه \* فليت دفعت لهم عن ساعة \* وخرجه البصريون على حذف الاسم وقد أشرت إلى الخلافة الحالين



بقول ولا يليها الفعل بحال أى مع ما ولا مجردة ويحصل من جميع المستثنين ثلاثة أقوال وذهب الزجاجي إلى أنه يجوز الأعمال في الجميع حكى انما زيد اقائم ويقاس في الباقي ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج وذهب الزجاج وابن أبي الربيع إلى أنه يجوز في ليت ولعل وكان خاصة ويتعين الالغاء في إن وأن ولكن وعزى إلى الاخفش ووجه اشتراك الثلاثة الاول في تفسير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الآخر فانهم لا يغيرن مع الابتداء وذهب الفراء إلى وجوب الاعمال في ليت ولعل ولم يجوز فيهما الالغاء وعندى جواز الوجهين في ليت وإن قصر على السماع وتعين الالغاء في البواقى لعدم سماع الاعمال فيها ثم المذكورة زائدة كافة عن العمل مهيئة لدخول هذه الاحرف على الجمل هذا هو المعروف وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيها من التفتيح والجملة التي بعدها في موضع الخبر ومفسرة لها كالتى بعد ضمير الشأن ورد بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن وزعم أبو علي الفارسي أنها نافية واستدل بأنها أفادت معها الحصر نحو. انما الله إله واحد. كإفادة النفي والاثبات بالا وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين وأنكره طائفة يسيرة منهم من النعاة أبو حيان وألحق الزمخشري بانما المكسورة انما المفتوحة فقال انها تفيد الحصر لانها قرعها وما ثبت للأصل ثبت للفرع وقد اجتمع في قوله تعالى. قل انما يوحى الى انما الحكم إله واحد. فالأولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس قال أبو حيان وهذا شئ انفرد به قال ودعوى الحصر في الآية باطلة لاقتضاءها انه لم يوح اليه غير التوحيد وأجيب بأنه حصر مقيد اذا الخطاب مع المشركين أى ما يوحى الى في شأن الربوبية لا التوحيد لا الاشرار فهو قصر قلب على حدود ما فهمد الرسول اذ ليست صفاته صلى الله عليه وسلم منحصرة في الرسالة وإن كان قصر افراد وقد وافق الزمخشري على ذلك البيضاوى وسبقه التنوخي في الأقصى القريب ولم يتعرض له سواهم فيما علمت

(ص) مسألة كان لا ان لم تكرر وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معموله لغيرها لكن ان كان غير مضاف ولا شبهه ركب معها وبنى على ما ينصب به وتمنعه الباء غالباً وقيل معرب مطلقاً وقيل مبنى وقيل ان ركبتم تعمل في الخبر قيل ولا الاسم وهل يكسر المونث بتثوين أو دونه أو يفتح أقوال والأصح جواز الاخيرين ويجب تنكير الخبر وتأخيرها ولو ظرفاً وذكره ان جهل خلافاً لقوم والاحذف غالباً والتزمه تميم ويكثر مع الاو ويرفع نالها بدلاً من محل الاسم وقيل لا معه وقيل ضمير الخبر وقيل خبراً للامع اسمها ويجوز نصبه خلافاً للجرى وربما حذف الاسم دونه وجوز مبرمان حذف لا وربما ركب مع الزائدة والجمهور أن لا أبالك ولا يدى لك مضاف واللام زائدة وابن مالك عومل كهو واللام متعلقة بمقدر غير خبر والمختار وفاقاً لأبي علي وابن يسعون وابن الطراوة على لغة القصر والك الخبر ولا تحذف اللام اختياراً ولا تفصل يظرف خلافاً ليونس وقيل الخلف في الناقص ويجوز باعتراض والجمهور ينزع تثوين شبه مضاف وجوز ابن مالك بقله ابن كيسان وبحسن وبنى أهل بغداد النكرة ان عملت في ظرف والكوفية المطول ولا تعمل في مفعول خلافاً للرماني ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد ومضاف لكنية ولله والرجن والعزير والفراء في ضمير غائب وإشارة

(ش) تعمل لا عمل ان الحاقها بالمشابهة لها في التصدير والدخول على المبتدأ والخبر ولانها لتوكيد النفي كما أن ان لتوكيد الاثبات فهو قياس تقيض والحقاقه ابليس قياس نظير لانها نافية مثلها فهو أقوى في القياس لكن عملها عمل ان أفصح وأكثر في الاستعمال وله شروط الاول أن لا تكرر فان كررت لم يتعين إعمالها بل يجوز كما سيأتى في التوابع الثاني أن يقصد بها النفي العام لانها حينئذ تختص بالاسم فان لم يقصد العموم فتارة تلغى وتارة تعمل عمل ليس الثالث أن يكون مدخولها نكرة فلا تعمل في معرفة باجماع البصريين لان عموم النفي



لا يتصور فيها وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو لا زيد والمضاف  
لكنية نحو لا أباً محمد أو لله أو الرحمن . والعز يز نحو لا عبد الله ولا عبد الرحمن ولا عبد العزيز وواقعه الفراء على  
لا عبد الله قال لأنه حرف مستعمل يتألف لكل أحد عبد الله وخالفه في الأخيرين لأن الاستعمال لم يلزم فيهما كما  
لزم عبد الله والكسائي قاسمهما عليه وجوز الفراء إعمالها في ضمير الغائب واسم الإشارة نحو لا هو ولا هي ولا  
هذين لك ولا هاتين لك وكل ذلك خطأ عند البصريين وأما ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله صلى الله  
عليه وسلم إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقوله قضية ولا أباً حسن لها قول  
الشاعر \* يكون ولا أمة في البلاد \* وقوله \* لا هيم الليلة للطى \* وقوله \* يدي على زيد ولا زيد مثله \*  
فقول باعته قد تنكيره كما تقدم في العلم بأن جعل الاسم واقعا على مسماه وعلى كل من أشبهه فصار نكرة لعمومه  
أو بتقدير من وأما قولهم لا أبالك ولا أخالك ولا يدي لك ولا غلامي لك قال

أهدموا بيتك لا أبالك \* وزعموا أنك لا أخالك

وقال لا تعنين بما أسبابه عسرت \* فلا يدي لأمرى إلا بما قدرا  
ففيه أقوال أحدها وعليه الجمهور أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام واللام زائدة لا اعتداد بها ولا تعلق والخبر  
محذوف والاضافة غير محضة كهي في مثلك وغيرك لأنه لم يقصد في أب أو أخ معين فلم تعمل لا في معرفته وزيدت  
اللام تحسینا للفظ لثلاثه خل لا على ما ظاهره التعريف الثاني أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف  
في الأعراب والمجرور باللام في وضع الصفة لها وهي متعلقة بمحذوف والخبر أيضا محذوف وعليه هشام وابن  
كيسان واختاره ابن مالك قال لأنها لو كانت مضافة لكانت الاضافة محضة إذ ليس صفة عامة فيلزم التعريف  
ورد بعدم انحصار غير المحضة في الصفة الثالث أنها مفردة جاءت على لغة القصر والمجرور باللام هو الخبر وعليه  
الفارسي وابن يسعون وابن الطراوة وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة والحذف وكلها خلاف الأصل  
وكان القياس في هذه اللفاظ لا أب لك ولا أخ لك ولا يدين لك قال \* أبي الاسلام لا أب لي سواء \* وقال \* تأمل  
فلا عيين للبرء صارفا \* لأنه كثر الاستعمال بما تقدم مع مخالفة القياس ولم يرد في غير ضرورة الاعم باللام  
وورد محذوفها في الضرورة قال

أبالموت الذي لا بد أني \* ملاق لا أبالك تخوفيني

ولا يجوز أيضا في غير ضرورة الفصل بين اللام والاسم بطرف أو مجرور آخر نحو لا أباً اليوم لك ولا يدي بها  
لك وجوز يونس في الاختيار كذا حكاه ابن مالك وقال أبو حيان الذي في كتاب سيبويه أن يونس يفرق  
في الفصل في الطرف بين الناقص والتام فيجزيه بلاول دون الثاني ورده سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين  
إن واسمها ولا في باب كان فلا يجوز أن عندك زيد أمقيم وأن اليوم زيد مسافر وكذا في كان فاذن لا فرق بين  
الناقص والتام وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو لا أباً فاعلم لك الشرط الرابع أن لا يفصل بين لا  
والنكرة بشئ فإن فصل تعين الرفع لضعفها عن درجة إن نحو لا فيها غول . وجوز الرمانى بقاء النصب حكى لا  
كذلك رجلا ولا كزيد رجلا ولا كالعشية زائرا وأجيب بأن اسم لا في الأولين محذوف أى لا أحد ورجلا  
تميز والثاني على معنى لا أرى الشرط الخامس أن تكون النكرة غير معمولة لغير لا بخلاف نحو جئت بلا  
زاد فان النكرة فيه معمولة للباء ونحو لا من حبابهم فانها فيه معمولة لتفعل مقدر فاذا اجتمعت الشروط نصبت  
الاسم ورفعت الخبر لكن إنما يظهر نصب الاسم اذا كان مضافا نحو لا صاحب بر ممقوت أو شبهه بأن يكون عاملا  
فيما بعده عمل الفعل نحو لا طالعاجيلا حاضر ولا راغب في الشر محذوفان كان مفردا أى غير منافي ولا شبهه



ركب معها وبنى على هذا مذهب أكثر البصريين واختلف في موجب البناء ف قيل تضمنه معنى من كان قائلاً قال هل من رجل في الدار فقال مجيبه لا رجل في الدار لأن نفي لا عام فينبغي أن يكون جواباً للسؤال عام وكذلك صرح بمن في بعض المواضع قال \* ألا لا من سبيل إلى هند \* وصححه ابن عصفور ورد بأن المتضمن معنى من هو لا لا الاسم وقيل تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل وصححه ابن الصائغ ونقل عن سيبويه وقيل تضمنه معنى اللام الاستغراقية ورد بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة كما قيل لقية أمس الدابر وذهب الجرمي والزجاجي والسيرافي والرماني إلى أن المفرد معها معرب أيضاً وحذف التنوين منه تخفيفاً للبناء ورد بأن حذفه من النكرة المطولة كان أولى وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلا لمنع صرف أو إضافة أو وصف العلم بـ ابن أو ملاقة ساكن أو وقف أو بناء وهذا ليس واحداً مما قبل البناء فتمين البناء وذهب المبرد إلى أن المثني والجمع على حده معربان معها لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر بل ولا وجد في كلام العرب مثني وجمع مبنيان ونقض بأنه قال بينائهما في النداء فكذا هنا وعلى الأول فيبني مدخولها على ما ينصب به فالمفرد وجمع التكسير على الفتح نحو لا رجل ولا رجل في الدار والمثني والجمع على الياء كقوله \* تعز فلا يغين بالعيش متعا \* وقوله \* أرى الربع لأهلين في عرصاته \* وقوله

يحشر الناس لابنين ولا آبا \* لاوقد علمهم شؤن

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال أحدها وجوب بنائه على الكسر لانه علامة نصبه الثاني وجوب بنائه على الفتح وعليه المازني والفارسي الثالث جواز الأمرين وهو الصحيح للسمع فقد روى بالوجهين قوله \* ولالذات للشيب \* وقوله \* لا سابغات ولا جاوايا سلة \* قال أبو حيان وفرع بعض أصحابنا الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رجل فن قال انها حركة أعراب أوجب هنا الكسر ومن قال حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر اذا الحركة ليست للذات خاصة انما هي للذات ولا ومن جواز الوجهين راعى الأمرين ثم اذا بنى على الفتح جوازاً أو وجوباً فلا ينون كما هو ظاهر وان بنى على الكسر ف قيل لا ينون وعليه الا كثرون كما لا ينون في النداء نحو يا مسلمات وبه ورد البيتان السابقان وقيل ينون وعليه ابن الدهان وابن خروف لان التنوين فيه كالنون في الجمع فيثبت كما ثبت في لامسامين لك فان أضيف لفظاً أو تقديرأعرب بالكسر وفاقا نحو لامسلمات زيد لك أو لامسلمات لك ويمنع التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو بلا زاد وسمع جئت بلا شيء بالفتح وهو نادر والاجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب وأما في التركيب فكذلك عند الانخفاض والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى ان وقيل انها لم تعمل فيه شيئاً بل لامع المنكرة في موضع رفع على الابتداء والمرفوع خبر المبتدأ وصححه أبو حيان وعزاه لسيبويه واستدل لجواز الاتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إن وذهب بعضهم إلى انها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب لانها صارت منه بمنزلة الجزء وجزء الكلمة لا يعمل فيها وبقي في المتن مسائل الأولى يجب تنكير خبر لا لأن اسمها نكرة فلا يخبر عنها بمعرفة وتأخره عنها وعن الاسم ولو كان ظرفاً أو مجروراً والضعف فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا يخبر ولا بأجنبي الثانية حذف خبر هذا الباب ان علم غالب في لغة الحجاز ملتزم في لغة تميم وطى فلم يلفظوا به أصلاً نحو لا ضير فلا فوت ولا ضرر ولا ضرار لا عدوى ولا طيرة لا بأس وإنما كثر أو وجب لان لا وما دخلت عليه جواب استفهام عام والاجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً ولهذا يكتبون فيها بلا ونعم ويحذفون الجملة بهدماً رأساً وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع الانحوالا اله الا الله لا حول ولا قوة الا بالله وان لم يعلم بقرينة قالية أو حالية لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب نحولاً أحد غير من الله قال ابن مالك ومن



نسب الى تميم الحذف مطلقا فقد غلط لان حذف خبر لا دليل عليه يلزم منه عدم الفائدة والعرب مجمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه يشير الى الرخصى والجزولى وور بما حذف الاسم وبقي الخبر قالوا لا عليك أى لا بأس عليك وجوز مبرمان حذف لا الثالثة اذا وقعت الابد لا جاز فى المذكور بعدها الرفع والنصب نحو لا سيف الا ذوالفقار وذا الفقار ولا اله الا الله والا لله فالنصب على الاستثناء ومنعه الجرمى قال لانه لم يتم الكلام فكانت قلت الله اله ورد بأنه تم بالا ضمار والرفع على البدل من محل الاسم وقيل من محل لامع اسمها وقيل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف وقيل على خبر لامع اسمها لانهما فى محل رفع بالابتداء الرابعة ندر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيها بالنافية كقوله \* لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها \* وهذا من التشبيه المحفوظ فيه مجرد اللفظ وهو نظير تشبيه ما الموصولة بما النافية فى زيادة أن بعدها الخامسة الجمهور على أن الاسم الواقع بعد لا اذا كان عاملا فيما بعده يلزم تنوينه واعرابه مطلقا وذهب ابن كيسان الى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأن الترك أحسن اجراء له مجرى المفرد فى البناء لعدم الاعتماد بالمفعول من حيث انه لو أسقط لصح الكلام وذهب ابن مالك الى جواز تركه بقلة تشبيها بالمضاف لبناء كقوله \* أرانى ولا كفران بالله آية \* وذهب البغداديون الى جواز بنائه ان كان عاملا فى ظرف أو مجز ورنحو . ولا جدال فى الحج . بخلاف المفعول الصريح وذهب الكوفيون الى جواز بناء الاسم المطول نحو لا قاتل قولا حسنا ولا ضارب ضربا كثيرا

﴿ ص ﴾ وتفيد مع الهمزة توبيخا وكذا استفهاما خلافا للشاويين فلا تغير ونميا فلا تلغى ولا خبر ولا مقدر ولا إتباع الاعلى اللفظ خلافا للمبرد

﴿ ش ﴾ اذا دخلت همزة الاستفهام على لا كانت على معان أحدها أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا انكار ولا توبيخ خلافا للشاويين اذ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون انكار وتوبيخ قال أبو حيان والصحيح وجود ذلك فى كلام العرب لكنه قليل كقوله \* ألا اصطبار لسامى أم لها جاد \* الثانى أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والانكار والتوبيخ كقوله \* ألا طعان الأفرسان عادية \* وقوله \* ألا ارعواء لمن ولت شيبته \* وحكم لافى هذين المأمنين حكمها ولم تدخل عليها الهمزة من جواز النعاه وإعمالها عمل إن وعمل ليس بجميع أحكامها الثالث أن يدخلها معنى التنى فذهب سيبويه والتحليل والجرمى أنها لا تعمل الا عمل ان فى الاسم خاصة ولا يكون لها خبر لافى اللفظ ولا فى التقدير ولا يتبع اسمها الاعلى اللفظ خاصة ولا يلغى بحال ولا تعمل عمل ليس نحو ألا غلام الى الماء بارد ألا بالى الاغلام الى الاغلام بين الاماء ولبناء وعسلا باردا حلو وذهب المبرد والمازنى الى جعلها كالمجردة فيكون لها خبر فى اللفظ أو فى التقدير ويتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع ويجوز أن تلغى وأن تعمل عمل ليس والفرق بين المذهبين من جهة المعنى أن التنى واقع على اسم لا على الاول وعلى الخبر على الثانى ومن شواهد ما قوله

ألا عمرولى يستطيع رجوعه \* فیرأب ما تأت بد الغملات

ويستطاع خبر رجوعه والجملة صفة

﴿ ص ﴾ مسألة يجب اختيار اخلافا للمبرد تكرار لا اذا لم تعمل ولم يكن مدخولها معنى فعل وفى المفرد عن خبر منفى بها ونعت وحال وماض لفظا ومعنى وقد يغنى حرف تنى وتعرض بين الحال والمجرور وزعمها الكوفية حيثئذ اسمها كغيره مضافا

﴿ ش ﴾ اذا لم تعمل لا إمالا أجل الفصل أو لكون مدخولها معرفة فذهب سيبويه والجمهور لزوم تكرارها ليكون عوضا عما فاتهما من صاحبة ذى العموم أولأن العرب جعلتها فى جواب من سأل بالهمزة وأم والسؤال



بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة أن لا تكرر كقوله

بكت أفعار استرجعت ثم آذنت \* ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وقوله \* أنت شائنة من شأننا شاني \* وذلك عند الجمهور ضرورة نعم ان كان مدخولها في معنى الفعل لم يكرر نحو لا نولك أن تفعل لانه ضمن معنى لا ينبغي وكذا لا بك السوء لانه في معنى لا يسوءك الله لانها لا تكرر مع الفعل المضارع كما سيأتي ويلزم تكرارها أيضا اختيارا اذا وليها مفرد منفي بها خبرا أو نعتا أو حالا نحو زيد لا قائم ولا قاعد وممرت برجل لا قائم ولا قاعد ونظرت اليه لا قائما ولا قاعدا ولم يكرر في ذلك ضرورة في قوله \* حياتك لا تنفع وموتك فاجع \* وقوله

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة \* ولكن بأنواع الخدائع والمكر

ويتكرر أيضا في الماضي لفظا ومعنى نحو زيد لا قام ولا قعد فلم يبق شيء الا تكرر فيه سوى المضارع نحو زيد لا يقوم وقد يغني عن تكرارها حرف في غيرها وهو قليل كقوله \* فلا هوأ بداها ولم ينهه مجم \* وتزاد لابن الجار والمجروور فيخطاها الجار كفولهم جئت بلا زاد

\* ص \* الرابع الأفعال الدالة على ظن كحجايحجول والغلبة وقصد ورد وسوق وكنم وحفظ واقامة وبخل وعدد والحساب وأنكره أكثر البصرية وزعم لا كقالة ورئاسة وسمن وهزال وجعل للتصيير وإيجاد وإيجاب وترتيب ومقاربة وهب جامدا ولا تختص بالضمير خلافا للحريري وأنكره البصرية أو يقين كعلم لا لعلامة وعرفان ووجد لا لاصابة وغنى وحزن وحقد والفي كهي وأنكرها البصرية ودري لا لاحتل وأنكرها المغاربة وتعلم كأعلم جامدا وقال أبو حيان تتصرف أو هما كظن لا لاهمة وأنكر البصري كونها السلم وزعمها الفراء للكذب وحسب لا لون وخال يخال لا ليجب وظلع ورأى لا لأبصار وضرب رثة قال الفارسي وابن مالك ولا رأى ومامر قلبي أو تحويل كصير وأصار وجعل ووهب جامدا ورد وكذا ترك واتخذ في الأصح وألحق العرب بأرى العلمية الحامية والاخفش بعلم سمع معلقة بعين وخبرها فعل صون وقوم بصير ضرب مع مثل وابن أبي الربيع مطلقا وهشام عرف وأبصر وابن درستويه أصاب وصادف وغادر وابن أفلاح أكان وخطاب كل متعدد واحد ضمن تحويلا وبض خلق والسكاكي توهم وتيقن وشعر وتبين واعتقد وتغنى ورد ووب كاحسب

\* ش \* الرابع من الناسخ الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتصنيفها مفعولين وهي أربعة أنواع الأول ما دل على ظن في الخبر وهو خمسة أفعال أحدها حجا والمضارع يحجوقال \* قد كنت أحيو أبا عمرو وأخائقة \* أي أظن فان كانت بمعنى غلب في المحاجة أو قصد أو رد أو ساق أو كتم أو حفظ تعدت الى واحد فقط أو بمعنى أقام أو بخل فلازمة ثانيها أعدأثنها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله \* فلا تعدد المولى شريكك في الغنى \* وقوله \* لأعد الاقارعة ما لولكن \* أي لا تظن ولا أظن وأنكرها أكثرهم فان كانت بمعنى حسب من الحساب أي العد الذي يراد به إحصاء العدد تعدت الى واحد ونخرج عليه \* تعدون عقر النيب أفضل مجدكم \* على ان أفضل بدل ثالثها زعم بمعنى اعتقد كقوله \* زعمتني شخار لست بشيخ \* وقوله \* فان تزعميني كنت أجهل فيكم \* ومصدر الزعم والزعم وذكر صاحب العين أن الاحسن أن توقع على أن وأن ولم يرد في القرآن الا كذلك قال السيرافي الزعم قول يقترن به اعتقاد صرح أو لم يصح وقال ابن دريد أكثر ما يتبع على الباطل وفي الايضاح زعم بمعنى علم في قول سيبويه وقال غيرديكون بمعنى اعتقد فقد يكون علما وقد يكون تقليدا ويكون أيضا ظنا غالبا وقيل يكون بمعنى الكذب فان كانت بمعنى كفل تعدت الى واحد



والمصدر الزعامة كقوله \* على الله أرزاق العباد كما زعم \* أو بمعنى رأس تعدت تارة إلى واحد وأخرى بحرف الجر أو بمعنى سمن أو هزل فلازمة يقال زعمت الشيء بمعنى سمنت وبمعنى هزلت رابعها جعل بمعنى اعتقد نحو . وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا . أى اعتقدوهم فان كانت بمعنى صير فستأتى في أفعال التصيير وبمعنى أوجد نحو . وجعل الظلمات والنور . أو أوجب نحو جعلت للعامل كذا أو ألقى نحو جعلت بعض متاعى على بعض تعدت إلى واحد أو بمعنى المقاربة فقد مرت في باب كاد خامسها هب أثبت الكوفية وابن عصفور وابن مالك كقوله

فقلت أجرنى أبا خالد \* ولا فهبنى امرأها لكا

أى ظننى وقوله

\* فهبأمة هلبكت ضياعا \* يزيد أميرها وأبو يزيد

وهى جامدة ولم يستعمل منها سوى الأمر لا ماض ولا مضارع ولا وصف والأمر باللام ويتصل به الضمير المؤنث والمثنى والجمع وزعم الخبرى (٧) النوع الثانى ما دل على يقين وهو خمسة أيضا أحدها علم نحو . فان علمتوهن مؤمنات . فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو لا تعلمون شيئا أو بمعنى علم علمة فهو أعلم أى مشقوق الشفة العليا فلازمة ثانيا وجد نحو . وان وجدنا أكثرهم لغافقين . ومصدرها وجدان عن الأخفش ووجود عن السيرافى فان كانت بمعنى أصاب تعدت لواحد نحو وجد فلان ضالته وجدانا أو بمعنى استغنى أو حزن أو حقد فلازمة ومصدر الأولى وجد مثلث الواو والثانية وجد بالفتح والثالثة موجودة ثالثها لفى بمعنى وجد أثبت الكوفية وابن مالك كقوله

\* قد جربوه فالقوه المغيث اذا \* وأنكرها البصرية وابن عصفور وقالوا المنسوب ثانيا حال واللام فيه فى البيت زائدة رابعها درى بمعنى علم عدها ابن مالك كقوله \* دريت الوفى العهد يا عرو فاغبط \* قال وأكثر ما تستعمل مع عداة بالباء كقوله دريت به فان دخلت عليها هزة النقل تعدت إلى واحد بنفسها وإلى آخرها بالباء كقوله تعالى . ولا أدراكم به . وقال أبو حيان لم يعدها أصحابنا فبايتعدى لاثنتين ولعل البيت من باب التضمنين ضمن دريت معنى علمت والتضمنين لا ينقاس ولا ينبغى أن يجعل أصلا حتى يكثر ولا يثبت ذلك بيت نادر محتمل للتضمنين فان كانت بمعنى ختل تعدت لواحد نحو درى الذئب الصيد اذا استخفى له ليغترسه خامسها تعلم بمعنى أعلم كقوله \* تعلم شقاء النفس قهر عدوها \* قال ابن مالك وهى جامدة لا يستعمل منها الا الأمر قال أبو حيان وتابع فيه الا علم وليس بصحيح لان يعقوب حكى نهلمت فلانا خارجا بمعنى علمت اما تعلم لا بمعنى اعلم من تعلم يتعلم فتصرف بلانزاع ويتعدى لواحد النوع الثالث ما يستعمل فى الأمرين الظن واليقين وهو أربعة أفعال أحدها ظن فن استعملها بمعنى الظن . ان تظن الاظما ومانحن بمستيقنين . وبمعنى اليقين . الذين يظنون انهم ملاقور بهم وزعم أبو بكر بن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدرى ان استعمالها بمعنى العلم غير مشهور فى كلام العرب وأبقى الآية ونحوها على باب الظن لان المؤمنين حتى الصديقين مازالوا وجلين خائفين النفاق على أنفسهم وزعم الفراء أن الظن يكون شكا ويقينا وكذبا أيضا وأكثر البصريين ينكرون الثالث . فان كانت ظن بمعنى اتهم تعدت لواحد نحو ظننت زيدا . وما هو على الغيب بظنين ثانيا حسب فن الظن . ويحسبون أنهم على شيء ومن اليقين حسب التقي . والجود خير تجارة والمصدر حسبان فان كانت للون من حسب الرجل اذا احمر لونه وايض أو كان ذا شقرة فلازمة ثالثها خال يخال فن الظن قوله



\* أخالك ان لم تغض الطرف ذاهوى \* ومن اليقين قوله

دعاني العذاري عمن وخلتني \* لي اسم فلا أدعي به وهو أول

والمصدر خيلاً أو خالاً وخيلة ومخالة وخیلان ومخيلة وخيولة واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يخيف فان كانت بمعنى تكبر أو طلع من خال الفرس ظلع والمضارع منهما أيضاً يخال فلازمة رابعها رأى قال تعالى . إنهم يرونه بعيداً أي يظنونهم ونراه قريباً أي نعلمه . فان كانت بمعنى أبصر أو ضرب الرثة تعدت لواحد قال الفارسي وابن مالك وكذا التي بمعنى اعتقد قال أبو حيان وذهب غيرهما إلى أن التي بمعنى اعتقدت تعدى إلى اثنين ويدل له قوله رأى الناس إلا من رأى مثل رأيه \* خوارج تراكين قصد المخارج

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبية وهي المرادة حيث قيل أفعال القلوب النوع الرابع ما دل على تحويل وهي ثمانية أفعال صبر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال \* فصبروا مثلاً كعصف مأكول \* وجعل بمعنى صبر نحو . فجعلناه هباء . ووهب حكى ابن الأعرابي وهبني الله فداءك أي صبرني ولا يستعمل منها بمعنى صير إلا الماضي فقط ورد نحو . لم يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً . وترك كقوله ورييته حتى إذا ما تركته \* أخالقوم واستغنى عن المسح شاربه

وتخذ واتخذ كقوله . لتخذت عليه أجراً . وفي قراءة لاتخذت . واتخذ الله إبراهيم خليلاً . وأنكر بعضهم تعدى ترك واتخذ واتخذ إلى اثنين وقال النمايت تعدى إلى واحد والمنصوب الثاني حال قال ابن مالك وألحق ابن أفلح بصار كان المنقولة من كان بمعنى صار قال وما حكم به جائز قياساً لأعلمه مسموعاً وقال أبو حيان لأعلم أحد من النعاة يقال له ابن أفلح لكن في شيوخ الأعلام رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر أخذ كتاب سيويوه عن أبي عمر بن الحباب قال ومقاله ابن مالك من أنه جائز قياساً بمنوع فان مذهب سيويوه أن النقل بالهمز قياس في اللزوم سماع في المتعدى وكان بمعنى صارت تجري مجرى المتعدى فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً وألحق العرب برأي العلمية الحمية فأدخلوها على المبتدأ والخبر ونصبوها ما مفعولين اجراء لها مجراها من حيث ان كلا منهما ادراك بالباطن كقوله

أراهم رفقة حتى إذا ما \* تولى الليل وانحزل انحزالا

وفي التزيل . إني أراهم أعصر خيراً . فاعمل مضارع رأى الحمية في ضميرين متصلين لمسمى واحد وذلك خاص بعلم ذات المفعولين وما جرى مجراها وألحق الأخفش بعلم سمع المعلقة بعين الخبر بعدها بفعل دال على صوت نحو سمعت زيداً يتكلم بخلاف المعلقة بمسموع نحو سمعت كلاً ما سمعت خطبة . ووافقه على ذلك الفارسي وابن بابشاذ وابن عصفور وابن الصائغ وابن أبي الربيع وابن مالك واحتجوا بأنها لما دخلت على غير مسموع أتت لها بمفعول ثان يدل على المسموع كما ان ظن لما دخلت على غير مظنون أتت بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون والجمهور أنكروا ذلك وقالوا لا تعدى سمعت إلا إلى مفعول واحد فان كان مما يسمع فهو ذلك وان كان عينا فهو المفعول والفعل بعده في موضع نصب على الحال وهو على حذف مضاف أي سمعت صوت زيد في حال انه يتكلم وهذه الحالة مبينة واحتج ابن السيد لقولهم بأنها من أفعال الحواس وأفعال الحواس كلها تعدى إلى واحد وانها لو تعدت لاثنتين لكانت إماماً من باب أعطى أو من باب ظن ويبطل الأول كون الثاني فعلاً والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى ويبطل الثاني انها لا يجوز الغاؤها وباب ظن يجوز فيه الالغاء وألحق قوم بصير ضرب على المثل نحو . وضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً . أن يضرب مثلاً ما بعوضة . واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية . فقالوا هي في الآيات ونحوها متعدية إلى اثنين قال ابن مالك والصواب أن لا يلحق به لقوله تعالى . ضرب . مثل



فاستعملوا له . فبنيت للمفعول واكتفت بالمرفوع ولا يفعل ذلك بشئ من أفعال هذا الباب قال أبو حيان وهو استدلال ظاهر إلا أنه يمكن تأويله على حذف المفعول للدلالة على الكلام عليه أي ما يذكر وذهب ابن أبي الربيع إلى أن ضرب بمعنى صير متعدلاثنين مطلقا مع المثل وغيره نحو ضربت الفضة خلخالاً ومال إليه أبو حيان وألحق هشام بأفعال هذا الباب عرف وأبصر وألحق بها ابن درستويه أصاب وصادف وغادر وألحق بها بعضهم خلق بمعنى جعل كقوله . وخلق الإنسان ضعيفاً والجمهور أنكروا ذلك وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حلالاً وزعم جماعة من المتأخرين منهم خطاب الماردي أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدي إلى واحد معنى صير ويجعل من هذا الباب فأجاز حفرت وسط الدار بئراً ولا يكون بئراً تمييزاً لأنه لا يحسن فيه من وكذا بنيت الدار مسجداً وقطعت الثوب قيمصاً والجلد نعلاً وصنعت الثوب خامساً لأن المعنى فيها صيرت قال أبو حيان والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدي إلى اثنين توهمت وتيقنت وشعرت ودريت وتبينت وأصبت واعتقدت وتمنيت ورديت وهب بمعنى حسب نقله عنه في الارتشاف ثم قال ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب إلى صحة نقل عن العرب

﴿ص﴾ مسألة مدخولها ككان أو ذو واستفهام وأنكر السهيلي دخولها على جزئي ابتداء وتنصبها مفعولين وقيل الثاني شبه حال

﴿ش﴾ ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال ومالا فلا إلا المبتدأ المشتغل على استفهام نحو أيهم أفضل و غلام من عندك فإنه لا تدخل عليه كان لأن الاستفهام له الصدر فلا يؤثر وتدخل عليه ظننت وتقدم عليها نحو أيهم ظننت أفضل و غلام من ظننت عندك وإذا دخلت على المبتدأ والخبر نصبت مفعولين وكان الأصل أن لا تؤثر فيهما لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوا بأعطيت فنصبت الاسمين هذا مذهب الجمهور وزعم القراء أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين شبهت من الأفعال بما يطلب اسمين أحدهما مفعول به والآخر حال نحو أتيت زيداً ضاحكاً واستدل بوقوع الجملة والظروف والمجرورات موضع المنصوب الثاني هنا كما تقع موقع الحال ولا يقع شئ من ذلك موقع المفعول به فدل على انتصابه على التشبيه بالحال لا على التشبيه بالمفعول به ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يقوم بدونه وليس ذلك شأن الحال لأنه ليس بحال حقيقي بل مشبه بها والمشبه بالشئ لا يجري مجراه في جميع أحكامه ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه وليس ذلك شأن المفعول من حيث أنه ليس بمفعول حقيقي بل مشبه به عندهم واستدل البصريون بوقوعه معرفة ومضمر أو اسماً جامداً كالمفعول به ولا يكون شئ من ذلك حالاً ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو قال زيد عمر ومنطلق ومررت بزيد وأنكر السهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً قال بل هي بمنزلة أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء قال والذي حمل النحويين على ذلك أنهم أرادوا أن هذه الأفعال يجوز أن لا تدخل كرفيكون من مفعولها مبتدأ وخبر قال وهذا باطل بدليل أنك تقول ظننت زيدا عمر أو لا يجوز أن تقول زيد عمر والاعلى جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت إذ القصد أنك ظننت زيدا عمر نفسه لا شبه عمر وقال أبو حيان والصحيح قول النحويين وليس دليلهم ما توهمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال

﴿ص﴾ وتسعد عنهما أن ومعمولاها وتقديهما كجردين وثانيتها كجركان

﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى تسعد عن المفعولين في هذا الباب أن المشددة ومعمولاها نحو ظننت أن زيداً قائم اعلم أن الله على كل شئ قدير . وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطول والجريان الخبر والخبر عنه بالذكر في الصلة



ثم لا حذف فيه عند سيبويه وذهب الاخفش والمبرد الى أن الخبر محذوف والتقدير أظن زيدا قائم ثابت أو مستقر وكذا يدعونهما أن وصلتهما نحو . أحسب الناس أن يتركوا لتضمن مسند ومسند اليه مصرح بهما في الصلة الثانية حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كان قبل دخول هذه الأفعال فالأصل تقديم المفعول الأول وتأخير الثاني ويجوز عكسه ويجب الأصل في نحو ظننت زيدا صديقك وقد يجب خلافه في نحو ما ظننت زيدا لا بخيلا وأسباب الوجوب في الشقين معروفة من باب الابتداء الثالثة المفعول الثاني هنا من لأقسام والأحوال والخبر كان وذلك معروف مما هناك

﴿ ص ﴾ ويجوز حذفهما بدليل دونه وفاقا ويجوز له في الأصل لا هادونه وفاقا للاخفش والجري وجوزه الأكثر مطلقا والأعلم في الظن لا العلم وادريس سماعا في ظن وخال وحسب فان وقع محلهما ظرف أو ضمير أو إشارة لم يقتصر ان كان أحدهما ولا دليل لان لم يكن

﴿ ش ﴾ المحذف لدليل يسمى اختصارا وغير دليل يسمى اقتصارا فحذف المفعولين هنا لدليل جائز وفاقا لقوله

بأي كتاب أم بآية سنة \* ترى جهم عارا على وتحسب

أي وتحسب جهم عارا على . وأما حذفها لغير دليل كاختصارك على أظن أو أعلم من أظن أو أعلم زيدا منطلقا دون قرينة ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقا وعليه الاخفش والجري ونسبه ابن مالك لسيبويه وللحققين كابن طاهر وابن خروف والشاويين لعدم الفائدة اذ لا يخلو الانسان من ظن ما ولا علم ما فأشبه قولك النار حارة الثاني الجواز مطلقا وعليه أكثر النحويين منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده قال تعالى أعنده علم الغيب فهو يرى . أي يعلم وقال . وظننتم ظن السوء . وحكى سيبويه من يسمع يخل أي يقع منه حيلة وما ذكر من عدم الفائدة ممنوع لحصولها بالاسناد الى الفاعل الثالث الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها وعليه العلم واستدل بحصول الفائدة في الأول دون الثاني والانسان قد يخلو من الظن فيفيد قوله ظننت أنه وقع منه ظن ولا يخلو من علم إذله أشياء يعلمها ضرورة كعلمه ان الاثنين أكثر من الواحد فلم يفد قوله علمت شيئا وردبأنه يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم الرابع المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه أبو العلاء ادريس فلا يتعدى المحذف في ظننت وخطت وحسبت لوروده فيها وأما حذف أحد المفعولين اختصارا فلا يجوز بلا خلاف لان أصلهما المبتدأ والخبر وذلك غير جائز فيهما وأما اختصارا فيجوز نقله عن الجمهور ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب وصححه ابن عصفور وأبو اسحق ابن ملكون كالاقتصار وقياسا على باب كان وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل وخبرها كالحديث لها فصار عوضا عنه فلذلك امتنع المحذف هناك بخلاف هما وقد ورد السماع هنا بالمحذف قال

ولقد نزلت فلا تظني غيره \* مني بمنزلة المحب المبكرم

أي واقعا وحقا . وعلل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لا تقتار كل منهما الى صاحبه اذ هما مبتدأ وخبر في الأصل فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما الى لبس وهنا يؤدي الى التباس ما يتعدى منها الى اثنين مما يتعدى الى واحد فان وقع المفعولين ظرف نحو ظننت عندك أو مجرور نحو ظننت لك أو ضمير نحو ظننته أو إشارة نحو ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه ان كان أحدهما ولم يعلم المحذوف لما تقرر من أن حذف أحدهما اقتصارا ممنوع وان لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف مكان حصول الظن وتلك العلة وبالضمير ضمير المصدر والاشارة اليه أو كان أحدهما وعلم المحذوف جازا لا اقتصارا



سأيه ويكون الآخر حذف للعلم به

﴿ ص ﴾ وخمس متصرف القلبى ، لالغاء آخر أو وسط أو لاكثر بخبر رهو أولى آخر أو فى الوسط خلف لا مقدما خلافا للكوفية والأخفش وينوى الشأن فى موهمة ويجوز بضعف بعدم معمول فعلى الأصح يجوز ظننت يقوم زيدا ونعم الرجل زيد أو آكل لازيدا طعاما ، وقد يقع الملقى بين معمول ان وعطفين وسوف ولا يجب الماء ما بين الفعل ومرفوعه خلافا للكوفية وتوكيد الملقى بمصدر نصب قبج وضاف لياء ضعيف وفوقه ضمير فاشارة وتو كد جملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوب بالفتحة لا يقدم خلافا لقوم فعلى الأصح لا يعمل وكذا على الآخر عند أكثرهم وثالثها تعمل مع متى فان جعلت خبره رفع وعمل حتما

﴿ ش ﴾ يختص المتصرف من الأفعال العلية وهو ما عدا هب وتعلم من الأنواع الثلاثة ، لالغاء وهو ترك العمل لغير مانع لفظا أو محلا وانما يجوز اذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زيد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زيد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقدم المعمول كما هو شأن العامل اذا تأخر والجمهور رآه على سبيل التخيير لا لزوم فلك الالغاء والأعمال وذهب الأخفش الى أنه على سبيل اللزوم واختاره عليه ابن أبى الربيع فان بدأت الخبر بالشك أعمت الى كل حال وان بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالغاء المتأخر أولى من إعماله وفى المتوسط خلاف قبل إعماله أولى لان الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظى وقيل هما سواء لانه عادل قوته تأخيره فضعف لذلك فقاوم الابتداء بالتقديم ومن شواهد الغاء المتأخر قوله

﴿ هـ ﴾ ما سيداناز عمان وانما ﴿ والمتوسط قوله ﴾ وفى الاراجيز خلت اللوم والعسل ﴿ أما اذا تصدر الفعل فلا يجوز الالغاء عند البصريين وجوز الكوفيون والأخفش وأجاز ابن الطراوة إلا أن الأعمال عنده أحسن واستدلوا بقوله ﴿ إني رأيت ملاك الشجرة الأدب ﴾ وقوله ﴿ وما إخال لدينا منك تنويل ﴾ وقوله

﴿ وإخال انى لا خق مستبوع ﴾ بالكسر والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لانه أولى من إالغاء العمل بالكلية ويتفرع على الخلاف المذكور مسائل أحدها نحو ظننت يقوم زيدا وظننت قام زيدا فعند الكوفيين والأخفش لا يجوز نصب زيد وعند البصريين يجوز لان النية بالفعل التأخير الثانية أظن نعم الرجل زيد يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين الثالثة أظن آكل لازيدا طعاما يجوز على قول البصريين دون الكوفيين فان تقدم الفعل على المفعولين ولكيه تقدمه معمول جاز الالغاء بضعف نحو متى ظننت زيد قائم وقد يقع الملقى بين معمولى إن كقوله ﴿ ان المحب عانت مصطبر ﴾ وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله ﴿ ولكن دعاك الخبز أحب والتمر ﴾ وبين سوف ومصحوبها كقوله

﴿ وما أدري وسوف إخال أدري ﴾ فان وقع بين العمل ومرفوعه نحو قائم أظن زيد ويقول أظن زيد فالالغاء جائز عند البصريين واجب عند الكوفيين ويؤيد البصريين قوله ﴿ شجاك أظن ربع الطاعنين ﴾ روى برفع ربع ونصبه قال أبو حيان والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلا الالغاء لان الأعمال مترتب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبر أو ليسا ههنا كذلك والادى الى تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ ويقع توكيد الملقى بمصدر منصوب نحو زيد ظننت ظنا منطلق لان العرب تقيم المصدر اذا توسط مقام الفعل وتحذفه فكان كالجمع ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض ويضعف توكيده بمصدر مضاف لياء نحو ظننت ظنى قائم وبضمير أقل ضعفا نحو زيد ظننته منطلق أما ضعفه فاجراء له مجرى المصدر الصريح وأما كونه أقل ضعفا منه فلان المجمعول عوضا انما هو المصدر لضميره ومثله توكيده باسم اشارة نحو زيد ظننت ذلك منطلق قال أبو حيان واتفقوا على انه أحسن من المصدر واختافوا هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه أو هما سواء وجه الأول أن الضمير يتوهم



منه رجوعه الى زيد ووجه الثاني أن اسم الإشارة ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر وتو كذا الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوب بحوز زيد منطلق ظنك أي ظنك زيد منطلق ناب ظنك مناب ظننت ونصب نصب المصدر المؤكد للجمل فلا يجوز تقديمه عند الجمهور كما لا يقدم حقان قولك زيد قائم حقا لأن شأن المؤكد التأخير وجوز قوم منهم الاخفش تقديمه فعلى الاول لا يجوز اعماله وفاقا لانه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملا والتأخير لكونه مؤكدا واستحقاق شيء واحد تقديمه وتأخير في حال واحد محال واختلف مجيزو التقديم في اعماله فأكثرهم على المنع لانه لو عمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل ومنهم من أجاز فيقال ظنك زيد قائما وفي التقديم قول ثالث انه يجوز مع متى نحو متى ظنك زيد ذاهب قياسا على متى ظن زيد ذاهب قال أبو حيان من أجاز الاعمال في ظنك زيد قائما كان عنده هنا أجوز لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل فجاز اضممار الفعل بعدها لذلك ومن ذهب الى إجازة الاعمال هنا ومنعه في ظنك زيد قائما ابن عصفور فان جعلت متى خبر الظن رفع وعمل وجوب نحو متى ظنك زيد قائما لانه حينئذ ليس بمصدر مؤكد ولا بدل من اللفظ بالفعل وانما هو مقدر بحرف مصدرى والفعل

\*( ص ) \* وخص أيضا بالتعليق وهو عمله معنى لا لفظا في ذي استفهام أو مضاف له أو تال ما أو ان النافية أو لام ابتداء قال ابن مالك أو قسم أولو وابن السراج أولو وأبو علي أولعل وأنكر ثعلب تعليق الظن وقيل القسم مقدر فيها معلق وقيل في أن ولا وقيل هو وجوابه المعمول وقيل يجوز العمل مع ما واختلف هل يختص بالتمية \*( ش ) \* يختص أيضا المتصرف من الأفعال القلبية بالتعليق وهو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لما منع ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب لأن محلها نصب والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو علمت أيهم قام لنعلم أي الخزيين أحصى . أو مضافا اليه نحو علمت أبو من زيد أو مدخولا له نحو علمت أز يد قائم أم عمرو أو مدخولا لما النافية نحو . وظنوا ما لهم من محيص . لقد علمت ما هؤلاء ينطقون . أولان النافية نحو . وتظنون إن لبستم الا قليلا . أوللام لا ابتداء نحو . ولقد علموا لمن اشتراه . ووجه المنع في الجميع لان لها الصدر فلا يعمل ما قبلها فيها بعدها وعدا بن مالك من المتعلقات لام القسم كقوله \* ولقد علمت لتأتين منيتي \* قال أبو حيان ولم يذكرها أكثر أصحابنا بل صرح ابن الدهان في الغرة بأنها لا تعلق وعدا بن مالك أيضا لو كقوله وقد علم الاقوام لو أن حاتما \* راد ثراء المال كان له وفر

وعدا بن السراج فيها لا النافية وذكرها النحاس نحو اظن لا يقوم زيد قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا وعد أبو علي الفارسي منها لعل نحو . وما يدريك لعله يزكي . وما يدريك لعل الساعة قريب . ووافقه أبو حيان لانه مثل الاستفهام في أنه غير خبر وان ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه وذهب ثعلب والمبرد وابن كيسان الى أنه لا يعلق من الافعال الا ما كان بمعنى العلم وأما الظن ونحوه فلا يعلق ورجحه الشاويين ووجهه ادريس بأن آلة التعليق في الاصل حرف الاستفهام وحرف التأكيده أما التحقيق فلا يكون بعد الظن لانه يقتضيه وأما الاستفهام فتردد والظن أيضا تردد فلا يدخل على مثله وذهب بعضهم الى أن القسم مقدر بهذه الافعال من جميع المعلقات المذكورة وانه هو المعلق لا هي وقوم الى أنه مقدر في ان ولا وقوم الى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل وذهب بعضهم الى أنه يجوز الاعمال مع ما نحو علمت زيد اما أبوه قائم ثم قيل هذا خاص بالتمية لان الحجازية كالفعل والفعل لا يدخل على الفعل فلا يقال علمت ليس زيد قائما وقيل عام لانها ليست بفعل

\*( ص ) \* وألحق مع استفهام أبصر وتفكر وسأل قال قوم ونظروا بن مالك ونسي وما قاربها لا غيرها خلافا لليونس ونصب علمت زيد أبو من هو أرجح وأوجه ابن كيسان ويجب على الاصح بعد رأيت بمعنى أخبرني



ولذى استفهام معهما له دونها ثم المعلق ان تعدى لاثنتين فالجمله مسددهما والثاني ان ذكر الاول أو بحرف فنصب  
 باسقاطه أو لواحد فهي هوفان ذكر فبدل كل وقيل اشتغال وقيل حال وقيل ثان على تضمينه  
 ﴿ش﴾ فيه مسائل الأولى الحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصة أبصر نحو . فستبصر  
 ويبصرون بأبيكم المعتون . وتفكر كقولك تفكروا إياه يعنون أم قد راى وسأل نحو . يسألون أيا ن يوم الدين  
 وزاد ابن خروف نظروا وافقه ابن عصفور وابن مالك نحو . أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت . قال ابن الزبير  
 ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين وزاد ابن مالك نسي كقولك \* ومن أنتم إنا نسينا من أنتم \*  
 ونازعه أبو حيان بأن ما في البيت يحتمل الموصولية وحذف العائد أي من هم أنتم وزاد ابن مالك أيضا ما قارب  
 المذكورات من الأفعال التي لها تعلق بفعل القلب نحو ما ترى أي برق هنا على أن رأى بصرية ويستنبئونك  
 أحق هو . لأن استنبأ بمعنى استعلم فهي طلب العلم . ليلوكم أيكم أحسن عملا . ونازعه أبو حيان بأن رأى من الأول  
 عامية وا بكم من الأخير موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض واجاز بونس  
 تعليق كل فعل غير ما ذكر ونرج عليه . ثم لنزعه عن من كل شيعة أيهم أشد . والجمهور لم يوافقوه على ذلك الثانية  
 إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت زيدا أبومن هو جاز نصبه بالاتفاق لأن العامل مسلط عليه ولا  
 مانع في العمل واختلغوا في رفعه فأجاز سيويوه وإن كان المختار عنده النصب لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه  
 إذ المعنى علمت أبومن زيد وهو نظير قولك أن أحد الأبقول ذلك الأنرى أن أحدا انما يقع بعد نفى لكنه لما  
 كان ضميره قد نفى عنه الفعل وهو ضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه ومنع ابن كيسان مباشرة الفعل  
 ورد بالسماع قال

فوالله ما أدري غريم لويته \* أيشدان قاضاك أم يتضرع

الثالثة يجب النصب بعد رأيت بمعنى أخبرني نحو أرايتك زيدا أبومن هو ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز في  
 علمت زيدا أبومن هو لأنها في معنى أخبرني وأخبرني لا تعلق هذا مذهب سيويوه ونازعه كثيرون وقالوا  
 كثيرا ما تعلق أرايت قال تعالى . قل أرايتكم أن أتاكم عذاب الله أو أتكم الساعة أغير الله تدعون . أرايت  
 إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى . في آيات أخر وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصارا أي أرايتكم عذابكم  
 وقال أبو حيان هي من باب التنازع فان أرايت وفعل الشرط تنازعا لاسم بعده فأعمل الثاني وحذف من  
 الأول لأنه منصوب أي أرايتكموه أي العذاب ويضمر في أرايت مفعول فعل الشرط الذي يمكن تسليط أرايت  
 عليه الرابعة الاسم المستفهم به والمضاف إليه مما بعدهما المهادون الأفعال المذكورة فلا تؤثر فيه ظننت وأخواته  
 بل يبقى على حاله من الأعراب فان كان مرفوعا على الابتداء بقي كذلك وإن كان مفعولا به بقي مفعولا به أو مصدرا  
 أو ظرفا أو حالا بقي كذلك مثلهما علمت أي الناس صديقك وأهم ضربت وأي قامقت ومتى قام زيد وكيف  
 ضربت زيدا الخامسة الجمله بعد المعلق في هذا الباب في موضع المفعولين سادة مسددها فان كان التعليق  
 بعد استيفاء المفعول الأول كما في علمت زيدا أبومن هو فهي في موضع المفعول الثاني وأما في غير هذا الباب  
 فان كان الفعل مما يتعدى بحرف الجر فالجمله في موضع نصب باسقاطه نحو فكرت أهذا صحيح أم لا وجعل ابن  
 مالك منه . فلينظر أيها أزكى طعاما . أي إلى وإن كان مما يتعدى لواحد فهي في موضعه نحو عرفت أيهم  
 زيد فان كان مفعوله مذكورا نحو عرفت زيدا أبومن هو فالجمله بدل منه هذا ما اختاره السيرافي وابن مالك  
 ثم قال ابن عصفور هي بدل كل من كل على حذف مضاف والتقدير عرفت قصة زيدا وأمر زيدا أبومن هو  
 واحتج إلى هذا التقدير لتكون الجمله هي المبدل منه في المعنى وقال ابن الصائغ هي بدل الاشتغال ولا حاجة إلى



تقدير وذهب المبرد والاعلم وابن خروف وغيرهم الى أن الجملة في موضع نصب على الحال وذهب الفارسي الى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمنه معنى علمت واختاره أبو حيان

﴿ ص ﴾ وخص أيضا ورأى بصرية وحامية مجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين . تحدى معنى والاكثر منع نفس مكانه وقد يشار كها عدم وأيضا المتصرف من تقدم وجدو يمنع مطلقا فان أضر فاعل متصلا وفسر بمفعول ويجوز بضاف اليه خلافا للاخفش وجوزة الكسائي إن أبرز

﴿ ش ﴾ تختص الأفعال القلبية بمجواز إعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلا والآخر مفعولا نحو ظننتني خارجا وأنت ظننتك خارجا وزيد ظنه خارجا قال تعالى : أن رأه استغنى . وقال الشاعر : وختني لي اسم \* وقال : ركنت أخا لي الأجرع \* وقال : قد كنت أحسبني كاغني واحد \* وقال : وخت وما حسبتك أن تحييا وقال : وخاله مصابا \* وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الأول نحو ظننت نفسي عالمة خلاف قال ابن كيسان نعم والاكثر ون لا ولا يجوز ماد كرفي سائر الأفعال لا يقال ضربتني ولا ضربتلك ولا زيد ضرب به بالاتفاق وعلة سيويته بالاستغناء عنه بالنفس نحو . قال رب إني ظلمت نفسي . وقال المبرد لا شئ يكون الفاعل مفعولا وقال غيره لئلا يجتمع ضميران يرجعان الى شئ واحد أحدهما رفع والآخر نصب وهم . شئ واحد وقال الفراء لما كان الغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على اسمه إلا بالفصل نعم الحق بأفعال هذا الباب في ذلك رأى البصرية والحامية بكثرة وعدم وفقدو وجديقة كقول الشاعر

\* ولقد أراني للرماح دريئة \* وقوله تعالى . إني أراني أعصر خرا . وحكى الفراء عدمتي وفقدتني ووجدتني وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة أما قوله تدبت أحرسني وحدي فساد ولم يقل أحرس نفسي فان كان أحد الضميرين منفصلا جاز في كل فعل نحو ما ضربت الإيالك ويمنع الاتحاد مطلقا في باب ظن وغيره إن أضر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول نحو ظن زيد أظنا وزيد اضرب يزيد ظن نفسه ضرب نفسه فان أضر منفصلا جاز نحو ما ظن زيد أظنا لا هو وما ظن زيد أظنا لا إيأ . وما ضرب زيد أيا هو وما ضرب زيد أيا هو ﴿ ص ﴾ مسألة يحكى بالقول وتصريفه الجمل وفي لفظ الملحونة خلف ولا يلحق به معناه خلافا للكوفية وابن عصفور وينصب . فرد كهي مفعولا وقيل نه . مصدر ومراد لفظه خلافا للقوم ويحكى غيره مقدر انهم جملة وقد بضاف قول وقائل الى محكى ويغنى عنه وحذفه كثير ويزادو يعمل نظير مطلقا في لغة وقيل شرطها تضمن معناه وبشرط الاستفهام فقط في لغة وفي المشهور اتصاله أو فصله بنظر أو مفعول قال الاكثر أو أجنبي وكونه مضارا مخاطب قال ابن مالك وحالا وشنع أبو حيان والسهيلي وأز لا يعدي باللام لمفعول وجوزد السيرا في في ماض والكوفية في أمر فان فقد شرط فالحكاية ويجوز نه هابل يجب في أتقول زيد منطاني لمن بلغت عنه

﴿ ش ﴾ في القول وما تصرف منه استعمالا ن أحدهما أن يحكى به الجمل نحو قال . إني عبد الله . يقولون ربنا آمنا قولوا آمنا . وان تعجب فحجب قولهم أنذا كننا ترابا . الآية والقائنين لاخوانهم هلم اليناء . قول لديهم لازكى مال ذي بخل والاصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى باجماع فانما قال زيد عمرو منطلق فلك أن تقول زيد عمرو ومنطلق أو المنطلق عمر فان كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى باجماع فتقول في قول زيد عمر وقائم بالجر قال زيد عمرو وقائم بالرفع وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان صحيح ابن عصفور والمنع قال لأهم اذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموا في الملحونة وادحكيت كلام متكلم على نفسه نحو انطلقت ولك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان انطلقت ولك أن تقول قال فلان انطلق أو انه انطلق وهو منطاني وهسل يلحق



بالقول في ذلك . اه كناديت ودعوت وقرأت ووصيت وأوحى فولان أحدهما نعم وعليه الكوفيون نحو  
ونادوا يا مالك ليقص علينا ربك . فدعاه به أنى . مغلوب فانتصر . بالكسر . فأوحى إليهم ربهم لنهلك الظالمين  
قرآن الج . لله رب العالمين . واختاره ابن عصفور وابن الصائغ وأبو حيان لسلامته من الأضمار والثاني لا وعليه  
البصريون وقالوا الجل بعد ما ذكر محكية بقول متضمن للتصريح به في . نادى ربّه نداء خفياً . قال رب . ونادى  
نوح ربّه فقال رب . ونادى أصحاب الأعراف رجلاً يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى . واختاره ابن مالك الثاني  
أن ينصب المفرد وهو نوعان أحدهما المؤدى معنى الجملة كالحديث والشعر والخطبة كقلت حديثاً وشعراً  
وخطبة ونصبه على المفعول به لانه اسم للجملة والجملة اذا حكيت في موضع المفعول به فكذا هنا بمعناها وقيل  
على انه نعت . صدر محذوف أى قولاً الثاني المراد به اللفظ وهو الذى لا يكون اسماً للجملة نحو قلت كلمة هذا  
ما ذهب اليه الزجاجي والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه . يقال له ابراهيم . أى يقول له الناس  
ابراهيم أى يطلقون عليه هذا الاسم وذهب جماعة منهم ابن عصفور الى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المفرد غير  
ما ذكر فليس فيه الا الحكاية على تقدير من الجملة كقوله \* اذا ذقت فاعا قلت طعم مذاقة \* أى طعمه طعم مذاقه  
وقه . يضاف لفظ قول ولفظ قائل الى الكلام المحكى كما يضاف سائر المصادر والصفات كقوله

قول يا للرجال ينهض منها \* مسرعين الكهول والشبابا

وقوله \* وأجيب قائل كيف أنت بصلح \* وقد يغنى القول عن المحكى به بأن يحذف لظهوره كقوله

لنحن الاولى قلتم فاقى لئتم \* برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أى قلتم فقاتلهم وقد يحذف القول دون المحكى به وهو كثير حتى قال ومنه فاما وأما الذين اسودت وجوههم  
أكهرتم . أى فيقال لهم الثالث أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بنى سليم مطايع يقولون  
قلت زيدا قائماً من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية واختلاف هل يعملونه باقياً على معناه أولاً يعملونه  
حتى يفهمونه معنى الظن على قولين احتملنا نيهما بنى جنى وعلى الأول الاعلم وابن خروف وصاحب البسيط  
واستدلوا بقوله

قالت وكنت رجلاً فطيناً \* هذا ورب البيت اسرائيلنا

اذ ليس المعنى على ظننت وفي لغة جمهور العرب شروط بعد استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات واتصاله به  
وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب كقوله

متى تقول التلص الراسما \* يحملن أم قامم وقامما

وقوله \* علام تقول الرمح يشقل عاتقى \* وحكى الكسائى أن تقول للعميان تعقلاً أى تظن فان فقد شرط  
بما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدم استفهام أو يفصل بينه وبينه نعم يستثنى الفصل بالظرف والمفعول مفعولاً  
أو حالاً كقوله

أبعد بعد تقول الدار جامعة \* شمل بهم أم تقول البعد محتوما

وقوله اجهالا تقول بنى لوى \* لعمر أيلك أم متجاهليننا

ونحو فى الدار تقول زيدا وأحمدان تقول هنداً واصله قال أبو حيان وكذا . معمول معمول نحواً هنداً تقول زيدا  
ضارباً وقيل لا يضر الفصل . طلاً زلوا بأجنبي نحو أنت تقول زيدا منطلقاً وعليه الكوفيون وأكثر البصريين  
ما عدا سيبويه والأخفش وكذا تبيين الحكاية في غير المضارع والمضارع للمخاطب وذهب السيرافى الى  
جواز أعمال الماضي بشرط المضارع وذهب الكوفيون الى جواز أعمال الأمر بشرطه أيضاً وذكر ابن



مالك لأعمال المضارع شرطاً خامساً وهو أن يكون الحال لا للاستقبال وأنكره أبو حيان وقال لم يذكره غيره  
وشرط السهيلي أن لا يعدي الفعل باللام نحو أتقول لزيد عمر ومنطلق لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن  
من فعل القلب وهذا قول سموع وإذا اجتمعت الشروط فالأعمال جائز لا واجب فتجوز الحكاية أيضاً مراعاة  
للأصل نحو أتقول لزيد منطلق وكذا أعماله مطلقاً في لغة بني سليم جائز لا واجب

﴿ص﴾ مسألة تدخل الهمزة على علم ورأى فتنب ثلاثة أولها الفاعل وحكم الثاني والثالث باق ومنع  
الأكثر التعليق وقوم الالغاء والثالثان لم يبين للمفعول

﴿ش﴾ تدخل الهمزة المسماة بهمزة النقل وهمزة التبعية على علم ورأى المتعديين لمفعولين فتعديهما إلى  
ثلاثة مفاعيل أولها الذي كان فاعلاً وكذا أقصى ما يتعدى إليه الفعل من المفعول به نحو أعلمت زيدا عمر أقادما  
وأريت زيدا عمر أكرهما والثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب علم ورأى من جواز الالغاء  
والتعليق وغيرهما ومنع قوم الالغاء والتعليق هنا سواء ثبت للفاعل أم للمفعول وعليه ابن النحاس وابن أبي الربيع  
لأن مبنى الكلام عليهما ولا يجزئ بعد ما مضى الكلام على الابتداء ومنعهما آخرون أن ثبت للفاعل وعليه  
الجزولي لما فيه من أعمالها في المفعول الأول والغائب بالنسبة إلى الآخرين وذلك تناقض لأنه حكم بقوة وضعف معاً  
بمخلاف ما إذا لم يثبت للمفعول ومنع آخرون التعليق دون الالغاء وعليه الأكثر ومنع قوم الغناء أعلم دون  
أرى وعليه الشاويين لأن أعلم مؤثر فلا يلغى كالاتاخي الأفعال المؤثرة وأرى بمعنى أظن موافقة في الالغاء كما  
وافقه في المعنى ورد بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى فيلزم تساويهما في الالغاء وقد ورد السماع بالغائهما  
حكى البركة أعلمنا الله مع الأكر وقال الشاعر \* وأنت أراي الله أمتنع عاصم \* واستدل ابن مالك  
للتعليق بقوله تعالى . ينشكم إذا منقم كل ممزق الآية وقول الشاعر

حذر أقد نبشت انك للذي \* ستجزي بما تسعى وتسعداً وتشقى

﴿ص﴾ وحذفها وأحدها للدليل جائز وأما دونه فنع سيويوه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول  
والاقتصار عليه وجوز لا أكثر حذف الأول دونهما أو هادونه والشاويين حذفه دونهما والجري عكسه  
﴿ش﴾ يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها للدليل كقولك لمن قال أعلمت زيدا بكر أقادماً أعلمت  
وأما الاقتصار وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدها وعليه الأكثر منهم المبرد وابن كيسان ورجحه  
ابن مالك وخطاب يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخرين أو الآخرين بشرط ذكر الأول كقولك  
أعلمت كبشك سميناً بحذف العلم أو أعلمت زيدا بحذف الثاني والثالث إن لم يخل الكلام من فائدة  
بذكر العلم به في الصورة الأولى والعلم في الثانية الثاني وعليه سيويوه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف  
وابن عصفور لا يجوز حذف الأول ولا الاقتصار عليه وحذف الآخرين بل لا بد من الثلاثة لأن الأول كالفاعل  
فلا يحذف والآخران كهما في باب ظن وقد منع هؤلاء حذفها فيه اقتصاراً الثالث وعليه الشاويين يجوز حذف  
الأول فقط مع ذكر الآخرين نحو أعلمت كبشك سميناً ولا يجوز حذف الآخرين دون الأول ولا حذف  
الثلاثة ولا حذف الأول وأحد الآخرين ولا حذف أحد الآخرين فقط الرابع وعليه الجري واختاره ابن  
القواس يجوز حذف الآخرين فقط لأنهما في حكم مفعولي ظن دون الأول لأنه في حكم الفاعل

﴿ص﴾ والحق سيويوه بأعلم نبأ والخنمي نبأ وعرف وأشعر وأدرى والفراء خبر وأخبر والكوفية والمتأخرون  
حدث والاخفش وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد وابن مالك وقوم أرى الخالية والحري  
علم والجرجاني استعطى وبعضهم أكرسى



﴿ ش ﴾ المجمع على تعديته الى ثلاثة اعلم وأرى وزاد سيوبه نبأ كقوله  
ونبت قيساً ولم أبله \* كما زعموا خير أهل اليمن  
وزاد ابن هشام اللخمي أنباء وعرف وأشعر وأدري وزاد الفراء في معانيه خبر بالتشديد كقوله  
\* وخبرت سوداء القلوب مريضة \* وقوله \* وما عليك اذا أخبرتنى دنفا \* وزاد الكوفيون حدث  
وتبعهم المتأخرون كالزنجشري وابن مالك وقال أبو حيان وأكثراً أصحابنا كقوله \* فن حدثناه له علينا العلماء \*  
وزاد الحريري في شرح اللوحة علم المتقولة بالتضعيف قال أبو حيان ولم توجد في لسان العرب متعدية الى ثلاثة  
وزاد ابن مالك أرى الحامية كقوله تعالى اذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراهم كثيراً. وزاد الأخفش  
وابن السراج أظن وأحسب وأخال وأزعم وأوجد قياساً على اعلم وأرى ولم يسمع وزاد الجرجاني استعطى وزاد  
بعضهم أكنى فبلغت أفعال الباب تسعة عشر والجمهور ومنعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمن أو حذف  
حرف الجر أو الحال

﴿ ض ﴾ وما بني للفعول فكظن  
﴿ ش ﴾ ما بني للفعول من أفعال هذا الباب صار كظن فجاز في ظن جازيه قال ابن مالك الا لاقتصار على  
المرفوع فانه غير جائز في ظن لعدم الفائدة جائز هنا لحصول الفائدة وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين فأغنى  
عن التصريح باستنباته

﴿ ص ﴾ الفاعل ونائبه الفاعل المفرغ له عامل على جهة وقوعه منه أو قيامه به  
﴿ ش ﴾ لما كان الكلام ينعدم من مبتدأ وخبر وينشأ عنه نواسخ ومن فعل وفاعل وينشأ عنه النائب عن  
الفاعل انحصرت العمد في ذلك وقد تم الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني فالفاعل  
ما أسند اليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به فالعامل يشمل الفعل نحو قام زيد وما ضمن معناه  
كالمصدر واسم الفاعل والصفة المشبهة والأمثلة واسم الفعل والظرف والمجرور والمفرغ يخرج نحو وأسرنا  
النجوى الذين ظلموا. وقولنا على جهة وقوعه منه كضرب زيد وقيامه به كات زيد  
﴿ ص ﴾ وزعم هشام رافعه الاسناد وقوم شبهه للبنداء وخلف معنى الفاعلية وقوم إحدائه الفعل والكسائي  
كونه داخل في الوصف ونصب المفعول بخر وجه والجمهور يجب تأخيره وذكره ويحذف مع عامله أو فاعله  
المصدر أو فعل الاثنين أو الجماعة المؤكد ويقدر في نحو ثم بداهم منا وقد يجز عن أو الباء الزائدة ويغلب في كفى  
قال ابن الزبير ان كانت بمعنى حسب

﴿ ش ﴾ في مسائل الأولى في رافع الفاعل أقوال أحدها وعليه الجمهور أنه العامل المسند اليه من فعل أو ما  
ضمن معناه كما فهم من الحد لأنه طالب له الثاني أن رافعه الاسناد أي النسبة فيكون العامل معنوي أو عليه هشام  
ورد بأنه لا يعدل الى جعل العامل معنوي الا عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود الثالث شبهه بالبنداء من  
حيث انه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ورد بأن الشبه معنوي والمعاني لم يستقر لها عمل في الاسماء  
الرابع كونه فاعلاً في المعنى وعليه خلف كما نقله أبو حيان ورد بقوله مات زيد وما قام عمر والخامس ذهب قوم  
من الكوفيين الى أنه يرتفع بإحدائه الفعل كذا نقله ابن عمرو ونقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية  
الثانية الصحيح وعليه البصريون أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله وجوز الكوفية تقديمه نحو زيد قام  
مستدلين بنحو قوله \* ما الجمال مشهاو ثيدا \* أي وثيل مشيها وتأوله البصريون على الابتداء وإضمار  
الخبر الناصب وثيدا أي ظهر أو ثبت وثمرة الخلاف تظهر في نحو الزيدان أو الزيدون قام الثالثة الصحيح وعليه

البصريون أنه يجب ذكر الـ ١٠ مل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالملة في عدم تأثيره بعامل  
 بعده وكانت آف إليه فأنه يعتقد اليان وكجز المركب في الـ ١٠ مزاج بمثله ولزم تأخيرها والخبر مبين للثلاثة وهو  
 معتد العائد لا معتد البيان وبأن من العاقل ما يستمر فلو حذف لا يلبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر  
 وذهب الكسائي إلى حوا حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجح السهيلي وابن خنيس ويستثنى على  
 الأول صور يجوز فيها الحذف أحدهما مع رافعه تبعاله كقولك زيد امر قال من أكرم والتقدير أكرم  
 زيد حذف الفاعل مع الفعل ثانيا فاعل المصدر يجوز حذفه نحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ثالثا فاعل  
 فعل المونث أو الجماعة المؤكدة بالوزن نحو تلبون فامترين فان ضمير المخاطبة والجمع حذف لالتقاء الساكنين  
 فان قلت قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة نحو قوله تعالى . ثم يداهمهم من بعد ما رأوا  
 الآيات . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن فالجواب أن الفاعل فيه ضمير  
 مقدر راجع إلى ما دل عليه العمل وهو البدء في الآية للدلالة على الشارب في الحديث للدلالة على شرب ويقاس  
 بذلك ما أشبهه الرابعة قد يجزأ من الـ ١٠ نحو وما يأتيهم من ذكر أي ذكر أو الباء الزائدة نحو وكفى بالله  
 والمحل في صورتين رفع فيجوز الاتباع بالرفع ونحو مراعاة المحل واللفظ وغلبت زيادة الباء فاعل كفي نحو وكفى  
 بالله وليا وكفى بالله نصيرا

﴿ ص ﴾ ويجوز عامله ان كان ظاهرا من علامة تنبيه وجمع الافي لغة أكلوني البراغيث وقيل هو خبر مقدم  
 وقيل الثاني بدل

﴿ ش ﴾ إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر فالشهور وتجرب يده من علامة للتنبيه والجمع نحو قام الزيدان وقام  
 الزيدون وقام الهندات ومن العرب من يلحقه الالف والواو والنون على أنها حرف و ألف كقاء لتأنيث لاضمار  
 وهذه اللغة تسميها النحويون لغة أكلوني البراغيث ومنها قوله \* وقد أساماهم بعد وجم \* وقوله

يا لؤي ونبي في شراء الخيل أهلي فكلهم ألوم

نجم الربيع محاسنا \* ألفتها غرا السحاب

وقوله

وقوله \* بحوران يعصرن السليط أقاربه \* ومن النحويين من جعلها ضمائر ثم اختلفوا فقيل ما بعدها  
 بدل منها وقيل مبتدأ والجملة السابقة خبر والصحيح الأول لقل الأئمة أنها لغة وعزيت لطى وازد شنوءة وكان ابن  
 مالك يسميها لغة يتعاقبون فيكم لا شكة وهو مردود كما بينت في أصول النحو وغيره

﴿ ص ﴾ ويجوز بقرينة الجواب نفى أو استفهام ولا يقاس ليبيك زيد ضارع وقيل يجوز ان امن وجوز قوم  
 زيد عمرا أي ليضرب للدليل

﴿ ش ﴾ الجوار حذف عامل الفاعل لقرينة كان يجاب به نفى أو استفهام كزيد في جواب ما قام أحد أو من قام  
 ومما حذف فيه لعدم اللبس قوله تعالى . يسجد له فيها بالغدو والآصال ربنا . على قراءة بناء يسجد للفعول إذ  
 التقدير يسجد رجالا لدلالة يسجد عليه ومثله قول الشاعر \* ليبيك زيد ضارع لخصومة \* أي يبيك ضارع  
 واختلف في القياس على ذلك فتنعه الجمهور وجوزوه الجرمي وابن خنيس وابن مالك حيث لم يلبس الفاعل بالنائب  
 عنه فلو قيل يوعظ في المسجد رجالا على معنى لفظ رجال لم يجز لأحياة أسناد يوعظ اليهم بخلاف يوعظ في  
 المسجد رجالا يزد فأنه يجوز لعدم اللبس وأجاز بعض النحويين زيد عمرا بمعنى ليضرب زيد عمرا إذا كان  
 ثم دليل على إضمار الفاعل ولم يلبس ومنع ذلك سيويده وان لم يلبس لان إضمار فعل الغائب هو على طريق التبليغ  
 وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر لان المعنى قل له ليضرب فكثير الإضمار



﴿ ص ﴾ مسألة الاصل أن يلي فعله وفيدفصل بمفعول لا أن يليه خلافاً لابن الحاج في مفرد الاعراب أو كان ضميراً غير محصوره يجب أن كان المفعول ضميراً أو يؤخر ما حصر منها بانما وكذا الاخلافاً للكسائي مطلقاً والفرء وابن الانباري في حصر الفاعل وحكم المتصل بضمير من

﴿ ش ﴾ الاصل أن يلي الفاعل الفعل لانه منزل منه منزلة الجزء ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو ضرب عمراً زيد ويجب البقاء على الاصل اذا حصل لبس كان يخفى الاعراب ولا قرينة نحو ضرب موسى عيسى اذ لا دليل حينئذ على تعيين الفاعل من المفعول هذا ما نص عليه ابن السراج والجزولي والمتأخرون ونازعهم في ذلك أبو العباس بن الحاج في تقديمه على المقرب بأن سيويده لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الاغراض الواهية وبأن في العربية أحكاماً كثيرة اذا حدثت ظواهر منها لبس ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عمر وعمر وفان اللفظ بهما واحد ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء اجال ما يتخاطبون به لما لم في ذلك من غرض فلا يبعد لذلك جواز ضرب موسى عيسى لا فائدة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه انتهى فان كان قرينة معنوية أو لفظية جاز وفاقاً لنحو كل الكمثرى موسى وأضنت سعدى الحى وضربت موسى سعدى وضرب موسى العاقب عيسى ويجب البقاء على الاصل أيضاً اذا كان الفاعل ضميراً غير محصور ونحو ضربت زيدا أو كرمته لان العمد يؤدي الى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله ويجب الخروج عن الاصل اذا كان المفعول ضميراً والفاعل ظاهراً للماد كرنحو ضرب بني زيد ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بانما جماعاً خوفاً اللباس وكذا بالا على الاصح اجراء لما جرى انما نحو انما ضرب عمراً زيد أي لا ضارب له غيره وقد يكون لزيد ضروب آخر وانما ضرب زيد عمراً أي لا مضروب له غيره وقد يكون لعمرو ضارب آخر وكذا انما ضرب زيد انا وانما ضربت زيدا أو اياك وما ضرب عمراً الا زيد وما ضرب زيد الاعمر وما ضرب زيد الا انا وما ضربت الا زيداً أو الا اياك وأجاز الكسائي تقديم المحصور بالافعال كان أو مفعولاً لأن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله ﴿ فازاد الاضعف ما بى كلامها ﴾ وقوله

﴿ ولما أبى لا جماحاً لواده ﴾ وقوله ﴿ فلم يدرك الله ما هبجت لنا ﴾ وقوله ﴿ ما عاب الا لثيم فعل ذى كرم ﴾ وأجاز الفرء وابن الانباري تأخير المائل ان حصر المفعول ومنع تقديمه ان حصر هو لأن الفاعل اذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فصل للمحصور فيه تأخير من وجه وهو النية بخلاف ما اذا كان هو المحصور وقدم فانه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه وأما التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه فقد مر في مبث الضمير فأغنى عن اعادته هنا

﴿ ص ﴾ مسألة يحذف لغرض كالم وجهل وضعة ورفع وخوف وإبهام ووزن وسجع وإيجاز فينبوب عنه المفعول به فيما له ويقام الثاني من باب أعطى اداللبس ومنه قوم وثالث ان كان نكرة والاول معرفة ورابعها قبيح ووطن واعلم خلافاً لقوم ان أمن أو لم يكن جملة ولا نظر فاقبل ولا نكرة والاول أولى لا ثاني اختار وثالث اعلم على الصحيح فيهما

﴿ ش ﴾ قد يترك الفاعل لغرض لفظي أو معنوي كالم به نحو كتب عليكم القتال . للعلم بأن فاعل ذلك الله أو للجهل به كسرق المتاع وتمظيم فيصان اسمه عن أن يقترب باسم المفعول كقوله من بلى منكم بهذه القاذورات أو لتحقيره فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك أودى فلان اذا عظم وحقر من آذاه أو خوف منه أو خوف عليه فيستدركه أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو فان أحصرتم . واذا حيتكم . اذا قيل لكم تفسحوا أو اقامة وزن الشعر كقوله

واذا شربت فأتني مستهلك \* مالى وعرضى وافر لم يكلم

واصلاح السجع نحو من طابت سريرته جدت سيرته أو قصد الإيجاز نحو . ومن عاقب بمثل ما عوقب به ثم بغى عليه فينوب عنه المفعول به فيأله من رفع وعمدية ووجوب تأخير وامتناع حذف وينزل منزلة الجزء فان كان الفعل مما يتعدى لا كثر من واحد فان كان من باب أعطى ففي إقامة المفعول الثانى عن الفاعل دون الاول أفوال أصحابها وغايه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو أعطى درهم زيداً والاحسن إقامة الاول والمنع اذا لم يؤمن فينوب الاول نحو أعطى زيداً عمراً اذا لم يدري لو أقيم الثانى هل هو آخذ أو مأخوذ والثانى المنع . طلقا والثالث المنع ان كان نكرة والاول معرفة لان المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان وعزاه أبو ذر الحسنى للفارسي والرابع انه قبيح حينئذ أى اذا كان نكرة والاول معرفة فان كان معرفة كالاول كانا فى الحسن سواء وعزى للكوفيين وان كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضاً أفوال أحدها الجواز اذا أمن اللبس ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع ان الاحسن إقامة الاول نحو ظنت طالعة الشمس وأعلم زيداً كبشك سمينا والمنع ان اللبس نحو ظن صديقك زيداً أو أعلم بشر زيداً قائماً أو كان جملة أو ظرفاً نحو ظن فى الدار زيداً وظن زيداً أبوه قائماً وأعلم زيداً غلامك فى الدار وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر وهذا ما يحكمه طلحة وابن عصفور وابن مالك والثانى المنع مطلقاً وتعين الاول لانه مبتدأ فى الاصل وهو أشبه بالفاعل فكان بالسياغة عنه أولى وهذا ما اختاره الجزولى والخضر اوى والثالث الجواز بالشروط السابقة وبشرط أن لا يكون نكرة فلا يجوز ظن قائماً زيداً قال أبو حيان فان عدم المفعول الاول ونصب الجملة تقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو علم أيهم أخوك وصرح به السيرافى والنحاس ومنعه الفارسي وان كان من باب اختبار ففيه قولان أحدهما كما قال أبو حيان تعين الاول وهو ما تعدى اليه بنفسه وعليه الجمهور وامتناع إقامة الثانى نحو اختيار زيداً الرجل وبه ورد السماع قال \* ومن الذى اختير الرجال سماحة \* وجوز الفراء وابن مالك إقامة الثانى نحو اختيار الرجل زيداً وأشار أبو حيان الى أن الخلاف مبنى على الخلاف فى إقامة المجزوء بالحرف مع وجود المفعول به الصريح لان الثانى هنا على تقدير حرف الجر وأما الثالث من باب أعلم فلا يجوز إقامته وقال الخضر اوى وابن أبى الربيع بالاتفاق لكن قال أبو حيان ذكر صاحب المخرج حوازه وعن بعضهم بشرط أن لا يلبس نحو أعلم زيداً كبشك سمين وهو مقتضى كلام السهيلي وجزم به ابن هشام فى الجامع

﴿ ص ﴾ فان فقد قال الكوفية والاحفش أرقايل وتأخر فصدر متصرف لا تؤكد ولو ضمير اذل عليه غير العامل قيل أو هو لا صفته خلافاً للكوفية أو ظرف مختص متصرف وفى غيره ومقدر وصفته مخف أو مجرور بزائد وكذا غيره وقال هشام النائب ضمير بهم والفراء الحرف وابن درستويه والسهيلي والرندي ضمير المصدر فعلى الاصح لا يقدم والجمهور لا يقام مفعول له وتميز ويخبر فى مصدر وغيره وقدمه ابن عصفور وابن معطى المجرور وأبو حيان المكان وهو المختار وينصب غير النائب بتعديته وقيل بالأصل

﴿ ش ﴾ اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده على قولين أحدهما لا وعليه البصريون لانه شريك الفاعل والثانى نعم وعليه الكوفيون والاحفش وابن مالك لوروده قرأ أبو جعفر ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون . وقرأ عاصم . نجي المؤمنين . أى النجاة وقال الشاعر \* لست بذلك الجر والكلابا \* وقال لم يمن بالعلياء الاسيدا \* قال أبو حيان ونقل الدهان أن الاخفش شرط فى جواز ذلك تأخر المفعول به فى اللفظ فان تقدم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به قال ابن قاسم فاللذاهب على هذا ثلاثة فان حوزناه أو لا ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر أو ظرف أو مجرور بشرط المصدر أن يكون متصرفاً بخلاف سبحان الله ومعاذ الله لا التزام العرب فيه بالنصب وأن لا يكون للتأكيده بخلافه فى قام زيد قايماً



لعدم الفائدة إذ المفهوم منه حيثئذ غير المفهوم من الفعل وسواء في الجواز المفظوظ به نحو سير سير شديد والمضمر الذي دل عليه غير الفعل العامل نحو بلي سير لمن قال ما سير سير شديد فالنائب ضمير في سير مدلول عليه بغير سير وهو القول المذكور فإن كان لا يزال عليه بالتفعل نقولك جلس وضرب وأنت تريد هو أي جالس وضرب لم يجز قال أبو حيان وفي كلام ابن طاهر اشعار بجوازه ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف فلا يقال في سير سير حيثئذ بل يجب نصبه وأجازه الكوفيون وشرط الظرف أن يكون مختصا بخلاف غيره فلا يقال في سرت وقتا وجلست مكانا سير وقت وجلس مكان لعدم الفائدة ويجوز سير وقت صعب وجلس مكان بعيد وأن يكون متصرفا بخلاف ما زعم الظرفية كسحر وشم وعندلان نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والاختش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المنوي وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في أن تصفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو أحد في قولك ما ضرب من أحد فان جر بغيره فاختلف على أقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير يزيد كما لو كان الجار زائدا والثاني وعليه هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل ضميرا مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذا دل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيدا يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مرز يدبعمرو فذهب البصريون أن المجرور في موضع نصب فاذا بني للفعول كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا بني للفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائذ على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير لأنه لو كان المجرور وهو النائب لقل سيرت بهند وجلست في الدار ولو كان إذا قدم بصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير يزيد سيرا ودل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيت بأنه نظير كفي بهند فاضلة فانها فاعل قطعا ولا يؤنث كفي وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديمه نحو يزيد سير فلي الأصح لا يجوز وكذا على الثالث وعلى الرابع يجوز وبه صرح السهيلي وابن أصبغ وكذا على الثاني قال أبو حيان ولم يذهب أحد إلى أن الجار والمجرور مع النائب فيكونان في موضع رفع وإذا اجتمعت هذه الثلاثة المصدر والظرف والمجرور فأنت مخير في إقامة ما شئت هذا مذهب البصريين وقيل يختار إقامة المصدر نحو فاذا انفخ في الصور رنفخة وعليه ابن عصفور وقيل يختار إقامة المجرور وعليه ابن معطي وقيل يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان وجهه بأن المجرور في إقامته خلاف والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في إقامته كثير فائدة وكذا ظرف الزمان لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معايجوهره بخلاف المكان فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالاته على المفعول به فهو أشبه به من المذكورات فكان أولى بالإقامة وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة وأقيم أحدها نصب الباقي بتعدي الفعل المبني للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور وقيل لا ينتصب به وإنما هو منصوب بفعل الفاعل المبني للفعل للمفعول في أعطيت زيد أدرهما بقي درهما منصوبا على أصله بفعل الفاعل واختاره النخشي وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدرا أي وقبل أو أخذ وذهب الزجاجي إلى أنه انتصب على أنه خبر مالم يسم فاعله كافي كان زيد قائما ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوبا باعتاقا وفي المجرور بحرف قولان أحدهما لا بناء على أن المجرور لا يقام ولأنه بيان لعله الشيء وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه وهذا

ما صححه الفارسي وابن جني وقيل يجوز بناء على جواز اقامة المجرور ولا يجوز أيضا اقامة التمييز وجوز  
الكسائي وهشام فيقول في التلاوت الدار رجال امتي رجال وحكي خذه مطيوبة به نفسي قال أبو حيان لا يقام  
في هذا الباب مفعول له. لا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر والظرف

﴿ص﴾ ويقام في كان قبل ضمير المصدر وقيل ظرف أو مجرور ومفعول وعليهما يحذف جزأها وجوز الفراء  
اقامة الخبر المفرد وكين يقام وجعل يفعل فارغا والكسائي بنية المجهول وفي اللزوم ضمير مصدر أو مجهول أو  
فارغ أقوال

﴿ش﴾ فيه مسئلتان الأولى إذا جوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع ف قيل ضمير صدرها  
ويحذف الاسم والخبر وعليه السيرافي وابن خروف وقيل ظرف أو مجرور ومفعول لها بناء على أنها تعمل  
فيها ويحذف الاسم والخبر أيضا وعليه مصفون وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد نحو كين قائم في كان زيد قائما  
وجوز أيضا اقامة الفعل في كان زيد يقوم أو قام فيقال كين يقام أو قيم ولا يقدر في الفعل شيء وجوز أيضا  
في جعل من باب المقاربة فيقال جعل يفعل كذلك من غير تقدير في الفعل ووافقه الكسائي في البابين لأنه  
يقدر في الفعل ضمير المجهول والبصريون على المنع. طلعا الثانية إذا بني الفعل للزم للمفعول في النائب أقوال  
أحدها ضمير المصدر كجلس أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السيد قال أبو حيان ويجعل فيه اختصاص أي الجلوس  
المعهود الثاني ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لا حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر  
أو الوقت أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير مجهول الثالث أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء

﴿ص﴾ مسئلة لا يكون الفاعل ونائبه جملة ونائبها يجوز أن كان قلبا وعلق

﴿ش﴾ اختلف في الاسناد إلى الجملة على مذاهب أحكمها المنع فلا يكون فاعلا ولا نائباعنه والثاني الجواز  
لوروده في قوله تعالى . ثم بداهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه . فأجازوا ويجزى يقوم زيد وظهر لي قام  
زيد أم عمرو وأحيب بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من بدأ أرض ضمير السجين المفهوم من الفعل  
والثالث يجوز أن يقع فاعلا ونائباعنه لفعل من أفعال القلوب إذا لم يحوظ ظهر لي أقام زيد أم عمرو وعلم أقام  
بكر أم خالد بخلاف نحو يسرني خرج عبد الله فلا يجوز ونسب هذا لسيبويه

﴿ص﴾ المصارع رفع إذا تجرد من ناصب وجازم وهو رافعه عند الفراء وابن مالك وابن الخباز وقيل تعريه  
من العوامل اللفظية مطلقا وقيل نفس المضارعة وقيل السبب الذي أوجب اعرابه قال لبصرية  
وقوعه موقع الاسم والكسائي الزائد

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام في مرفوعات الاسماء ختمت بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حال تجرده  
من الناصب والجازم وفي عامل الرفع فيه أقوال أحدها نفس التجرد والتعري من الناصب والجازم فهو معنوي  
وهو رأي الفراء واختاره ابن مالك وقال أنه سالم من النقص ونسبه لحداد الكوفيين واختاره أيضا ابن الخباز  
والثاني وقوعه موقع الاسم فهو معنوي أيضا وهذا مذهب سيبويه وجهه والبصريين وقال ابن مالك أنه منتهى  
بنحوها لا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي يفعل فان الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم  
لا يقع فيها والثالث وعليه الكسائي أنه ارتفع بمجرور في المضارعة فيكون عاملا لفظيا والرابع أنه ارتفع بنفس  
المضارعة وعليه ثعلب قال أبو حيان في الرفع لفعل المضارع سبعة أقوال أحدها أنه لتعري من العوامل  
اللفظية مطلقا وهو مذهب جماعة من البصريين وعزى في الإفصاح للفراء والاختفش والثاني التجرد من  
الناصر والجازم وهو مذهب الفراء والثالث وهو قول الأعمى أنه ارتفع بالاهمال وهو قريب من الذي قبله وهو



على المذاهب الثلاثة عدى والرابع وعليه جمهور البصريين أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم فان يقوم في نحو زيد يقوم وقع قائم وذلك هو الذي أوجب له الرفع والخامس وهو مذهب ثعلب أنه ارتفع بنفس المضارعة والسادس أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الأعراب لان الرفع نوع من الأعراب وهو على هذه الثلاثة المذاهب ثبوتى معنوى والسابع وهو مذهب الكسائى أنه ارتفع بحروف المضارعة فأقوم مرفوع بالهمزة وتقوم مرفوع بالنون وتقوم مرفوع بالتاء ويقوم مرفوع الياء وهو على هذا لفظى قال أبو حيان ولا فائدة لهذا الخلاف ولا ينشأ عنه حكم تطبيقي

﴿ص﴾ خاتمة أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة والاعلم بالاهمال في نحو يقال له إبراهيم وابن عصفور يرفع العدد لمجرد المتعاطف فان حذف العاطف وقف وجوز سيديويه اشمام واحدا للضمه ونقل همز أربعة الى ثلاثة ومنعهما غيره

﴿ش﴾ فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف أحدها (١) الثانى الرفع بالاهمال أثبتته الاعلم وجعل منه قوله تعالى . يقال له إبراهيم . فارتفع إبراهيم عنده بالاهمال من العوامل لانه لم يتقدمه عامل يؤثر في اعطائه فبقى مفعلا والمهمل اذا ضم الى غيره ارتفع نحو واحد ثمان وسار الناس أنكر وادلك وخرجوا الآية على غير ذمهم من خرجها على أنه مفعول صريح ليقال فيكون من حنثية لعظ المفرد وكأنه قال يطاق عليه هذا اللفظ ومنهم من قال انه منادى حذف منه حرف النداء أى بإبراهيم ومنهم من قال هو خبر مبتدأ محذوف أى يقال له أنت إبراهيم فعلى هذين يكون من حكاية الجمل الثالث قال ابن عصفور يرفع الاسم اذا كان لمجرد عدد وكان معطوفا على غيره أو معطوفا عليه غيره ولم يدخل عليه عامل لافى اللفظ ولا فى التقدير نحو واحد واثان وثلاثة وأربعة فان عرى من العاطف كان موقوفا نحو واحد اثنان وثلاثة أربعة كان التركيب الذى حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل فى حدوث هذه الضمة والصحيح ان هذه ليست حركة أعراب لكونها لا عن عامل

﴿ص﴾ (الكتاب الثانى) فى الفضلات المفعول به اختلف فى ناصبه فالبصرية عامل الفاعل وقيل الفاعل وقيل هما وقيل كونه مفعولا وقيل ينصب الكل تشبيها به وسمع رفعه ونصب الفاعل ورفعهما ونصبهما وهو الواقع عليه الفعل

﴿ش﴾ بدأت من الفضلات المفعول به وقد حده صاحب المفصل وغيره بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل والمراد بالوقوع التعلق ليدخل نحو أو حدث ضربا أو أحدث قتلا وما ضربت زيد أو قد اختلف فى ناصب المفعول به فالبصريون على انه عامل الفاعل الفعل أو شبهه وقال هشام من الكوفيين هو الفاعل وقال الغراء هو الفعل والفاعل معا وقال خفاف معنى المفعولية أى كونه مفعولا كما قال فى العاقل ان عامله كونه فاعلا وقولى وقيل ينصب الكل تشبيها به اشترت به الى ما ذكره أبو حيان فى شرح التسهيل ان انقسام المفعول الى مفعول مطلق ومفعول به وله وفيه ومعه هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فزعموا ان العمل أعماله مفعول واحد وهو المفعول به وما قبلها عندهم ليس شئ منها مفعولا وتشبه بالمفعول وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل حكوا خرق الثوب المسار وكسر الزجاج الحجر وقال الشاعر

مثل العنافة هذا جون قد بلغت \* نجران أو بلغت سواتهم هجر

والسوات هى البالغة وسمع أيضا رفعهما قال \* كيف من صادع عقمان ويوم \* ونصبهما قال

\* قد سالم الحيات منه القدما \* والمبع لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس ولا يقاس على شئ من ذلك

(١) بياض بالأصل

﴿ص﴾ ويجب تقديمه ان تضمن شرطاً واستغها ما خلا فالل كوفية فيما قصد به استثبات أو أضيف اليهما أو نصبه فاصلاً لجواب أما أو أمر فيه الفاء أو كان معمول بفسر الجواب أو كم الخبرية الا في لغية وتأخيره ان كان إن أو أن أو مع فعل تعجبي وموصول بحرف أو جازم لا عليه ولا م ابتداء أو قسم أو قد أو سوف أو قلما أو ربما ونحو ما زيد عمر الأيضرب قال الرندي وضرب القوم بعضهم بعضاً وقوم ومفعول الأمر والنهي ويجوز فيما عدا ذلك وإذا قدم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً والمختار انه غير المحصر وقال السبكي ﴿ش﴾ الأصل في المفعول به التأخر عن الفعل والفاعل وقد يقدم على الفاعل جوازاً وجوباً كما تقدم في بابيه وقد يقدم على الفعل جوازاً ونحوه فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة . فريقا كذبتم وفريقا تقتلون .

وقد يجب تقديمه عليه وذلك في صور . أحدها إذا تضمن شرطاً نحو من تكرم أكرمه وإيهم تضرب اضربه ثانياً إذا أضيف إلى شرط نحو غلام من تضرب اضرب ثالثاً إذا تضمن استغها ما نحو من رأيت وإيهم لقيت ومتى قدمت وأين أفت سواء كان في ابتداء الاستغها أم قصد به الاستثبات هذا مذهب البصريين ووافقهم الكوفيون في الأول وجوزوا في الثاني ان لا يلزم المصدر لما حكوا من قولهم ضرب من منا وتفضل ماذا وتصنع ماذا وان أين الماء والعشب جواباً لمن قال ان في موضع كذا ماء وعشب والبصريون حكموا بشذوذ ذلك رابعها إذا أضيف إلى استغها ما نحو غلام من رأيت خامساً إذا نصبه جواباً ما نحو فأما اليتيم فلا تقهر سادساً إذا نصبه فعل أمر دخلت عاياه الفاء نحو زيداً فاضرب سابعها إذا كان معمول كم الخبرية نحو كم غلام ملكت أي كثيراً من الغلمان ملكت وحكى الأخفش انه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة ردية نحو ملكت كم غلام وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور أحدها ان يكون أن المشددة أو المخففة نحو عرفت أنك أو أنك منطلق قال أبو حيان وقياس ما أجازوه الفراء من الابتداء بأن المشددة وما أجازوه هشام من أن أن زيداً قائم حق جواز التقديم ثانياً ان تكون مع فعل تعجبي نحو ما أحسن زيداً ثالثاً ان يكون مع فعل موصول بحرف نحو من البر ان تكف لسانك رابعاً ان تكون مع فعل موصول بجازم نحو لم اضرب زيداً فلا يقدم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم فان قدم على الجازم جاز خامساً إلى ثانياً ان يكون مع فعل موصول بلام الابتداء أو لام قسم أو قد أو سوف نحو ليضرب زيداً وعمر والله لا يضرب زيداً والله قد يضرب زيداً وسوف اضرب زيداً تاسعاً ان يكون مع فعل مؤكد بالنون فلا يقال زيداً اضرب بن قال الرضي ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على اعمل دليلاً على ان الفعل غير مهم واللام يؤخره عن مرتبته وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مهما فيتناظران في الظاهر وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور ونحوه اياك نعبد واياك نستعين . أي لا غيرك . بل الله فاعبد . أي لا غيره وخالف في ذلك ابن الحاجب ووافقه أبو حيان فقالا الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقدم المفعول وهم وعلى الأول شرطه أن لا يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها والمشهور ان الاختصاص والمحصر مترادفان واختار السبكي التفرقة بينهما وان المحصر نفي غير المذكور واثبات المذكور والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه من غير تعرض لنفي وغيره وهاتان المسئلتان من علم البيان لا النحو فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا شرح الفية المعاني وكتاب الاتقان

﴿ص﴾ ويحذف المفعول لانه نائب ومتعجب منه وجواب ومحذور ومحذوف عام له حتماً وكذا نحو زيد يضربه خلافاً للكوفية ينوي الالتماس من الفعل اللزوم أو الايدان بالتعميم أو غرض حذف الفاعل متى حذف بعد لوفه وجوابها غالباً ويجزى بالباء الزائدة كثيراً مفعول عرفت ونحوه نحو . ولا تلقوا بأيديكم . وقليل في ذي اثنين ونحو كفى بالمرء كذباً ان يحدث بكل ما سمع



﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى الأصل جواز حذف المفعول به لانه فضله ويمنع في صوراً أحدها أن يكون نائباً عن الفاعل لانه صار عمدة كالفاعل ثانيها أن يكون متعجباً منه نحو ما أحسن زيدا ثالثها أن يكون مجاباً به كزيداً لمن قال من رأيت اذ لو حذف لم يحصل جواب رابعها أن يكون محصوراً نحو ما ضربت لازيماً اذ لو حذف لأفهم في الضرب مطلقاً والمقصود نفيه مقيداً خامسها أن يكون عاملاً حذف نحو خيراً لنا وشراً لعدونا ثالثاً يلزم الاجفاف سادسها إذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول نحو زيد ضربته فلا يقال اختياراً زيد ضربت بحذف العائد ورفع زيد بل يجب عند الحذف نصب زيد قال المفسر أجاز سيويوه في الشعر زيد ضربت ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيويوه حكى عن أبي العباس انه قال لا يضطر شاعر الى هذا لان وزن المرفوع والمنصوب واحد ونقل عن هشام انه أجاز زيد ضربت في الاختيار هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البصريين الجواز في الاختيار وعن الكوفيين المنع الا في الشعر والله أعلم الثانية اذا حذف المفعول نوى لدليل عليه نحو فعال لما يريد أي لما يريد وقد لا ينوي المتضمن الفعل المتعدي معنى يقتضي اللزوم كما يضمن اللزوم معنى يقتضي التعدية كضمن اصابع معنى الطف في قوله تعالى واصلح لي في ذريتي أي الطف بي فيهم وإمالاً يذان بالتعميم نحو يحيى ويميت يعطى ويمنع ويصل ويقطع وإمالاً بعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالاجاز في واسمعوا وأطيعوا والمشاكاة في وان الى ربك المنتهى وأنه هو أضحك وأبكى والعلم في فان لم تفعلوا ولن تفعلوا والجهل في قولك ولدت فلانة وأنت لا تدري ما ولدت وعدم قصد التعيين في ومن يظلم منكم نذقه عذاباً والتعظيم في كتب الله لأغابن أباورسلى والخوف في ابغضت في الله ولا نذ كر المبعوض خوفاً منه الثالثة اذا حذف المفعول بعد لوفهم والمذكور في جوابها غالباً نحو ولوشاء ربك لأن من في الارض أي ولوشاء إيمان من في الارض ولوشاء الله لهدى الناس أي ولوشاء هدى الناس وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى قالوا لوشاء ربنا أن نزل ملائكة فان المعنى لوشاء ربنا إرسال الرسل لأنزل الملائكة بقرينة السياق الرابعة تزداد الباء كثيراً في مفعول عرفت ونحوه ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وهزى إليك بجذع النخلة فليد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد أي أيديكم وجذع النخلة وسبباً والحاد اوقلت زيادتها في مفعول ما يتعدى لاثنتين كقوله تسفى الضجيع ببارد بسام \* وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع وقوله \* فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبي محمد أينا \*

﴿ ص ﴾ مسألة اذا تعدد مفعول في غير ظن فالأصل تقديم فاعل معنى وما لا يتعدى بحرف ومن ثم جاز خلافاً لهشام أعطيت درهمه زيداً ودرهمه أعطيت زيدا وثالثها يمنع الاول دون الثانى وامتنع خلافاً للكوفية أعطيت مالكة الغلام ويجب ويمنع لما مر

﴿ ش ﴾ اذا تعدد المفعول فان كان في باب ظن واعلم فاعلم أن المبتدأ فيهما مقدم على الخبر والفاعل في باب اعلم يقدم على الاثنين وان كان في غيره كباب أعطى واختار فالأصل تقديم ما هو فاعل معنى في الاول وما يتعدى اليه الفعل بنفسه في الثانى على ما ليس كذلك لانه أقوى فالأصل في أعطيت زيداً ودرهما واخترت زيدا الرجال تقديم زيداً لانه أخذ الدرهم واختار من الرجال ويتفرع على ذلك جواز تقديم المفعول الثانى اذا اتصل به ضمير يعود على الاول اما عليه فقط نحو أعطيت درهمه زيداً وعلى العامل أيضاً نحو درهمه أعطيت زيدا لعود الضمير على متقدم في الرتبة وان تأخر في اللفظ فهو نظير ضرب غلامه زيداً والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريين خلافاً لهشام في منعه لهما ولبعض البصريين في منعه الأولى دون الثانية قال أبو حيان وبنى

منعه على أن المفعولين في رتبة واحدة بعد الفاعل فأيهما تقدم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدم على الفعل فإن النية به التأخير وحينئذ ينوى تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير ومما يفرع على الأصل أيضا امتناع إعطيت مالكة الغلام ليعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة لأن المالك هو الآخذ فهو نظير ضرب غلامه زيدا والكوفيون حوزوا ذلك على تقدير تناول المفعول للغلام أولا فالاول عندهم هو الذي يقدر الفعل آخذا له قبل صاحبه وقد يخرج عن هذا الأصل فيقال أعطيت درهما زيدا واخترت الرجال زيدا بتأخير ما حقه التقديم وقد يجب التزم الأصل في نحو أعطيت زيدا عمره لأنه لو قدم لم يدرأ زيدا آخذاً ما أخوذ وقد يجب الخروج عنه في نحو أعطيت الغلام مالكة ليعود الضمير على متقدم ويؤخر المحصور منهما نحو ما أعطيت زيدا الأدرها وما أعطيت درهما الأزيدا

﴿ص﴾ مسألة يحذف عالمه قياسا القرينة ويجب سماعا في مثل وشبهه إلا أن لم يكثر استعماله خلافا للزمخشري كالكلاب على البقر انتهى أخيرا أحشوا سوء كيلة من أنت زيدا كل شيء ولا هذا ولا زعماتك إن تأتني فأهل الليل وأهل النهار ديار الأحياء عذرك وكذا سرحا وأهلا وسهلا جبرا لأدعاء فن باب المصدر وقيل مصدر مطلقا وقيل يجعل المصوب مبتدأ أو خبرا فيلزم حذف تسمية والأصح أن منه سبوحا وقد وسأ على المصوب

﴿ش﴾ يجوز حذف ناصب المفعول به قياسا القرينة لفظية أو معنوية فنحوز بيدا لمن قال من ضربت أي ضربت أول من شرع في إعطاء أي أعط وخير لمن ذكر رؤيا أي رأيت وحديثك لمن قطع حديثه فيه أي تم وككة لمن تأهب للحج أي تريد أن أرادوا القرطاس لمن سدد سهما أي أصيب ومعنى كونه قياسا أنه لا يفتصر فيه على مورد السماع ومنه في القرآن . ماذا أنزل ربكم قالوا أخيرا . أي أنزل . بل مله إبراهيم . أي تتبع ويجب الحذف سماعا في الأمثال التي جرت كذلك فلا تغير قولهم كل شيء ولا شتمه حر \* أي ثبت ولا ترتكب وهذا ولا زعماتك أي هذا هو الحق ولا أتوهم وقيل التقدير ولا أزعج كدما ما أشبه المثل في كثرة الاستعمال فنحو انتهوا خير لكم أي وأتوا بخلاف ما لم يكثر استعماله فنحو انتهوا أمر أقاصدا أي وأت فإنه لا يجب إضمار فعل قال أبو حيان وقد غفل الزمخشري عن هذا فجعل انتهوا خيرا منه وانته أمر أقاصدا سواء في وجوب إضمار الفعل وقد نص سيدي به على أنه لا يجب الإضمار في الثاني وعلمه بأنه ليس في كثرة الاستعمال كالأول وقولهم الكلاب على البقر بإضمار أرسل ومعناه خل بين الناس جميعا خيرهم وشرهم واغتم أنت طريق السلامة فاسلكها وقولهم احشوا سوء كيلة مثل لمن يظلم لباس من وجهين ومعناه أنعطيني حشفا وتسمى الكيلة وأما من أنت زيدا فأصـ له أن رجلا غير معروف بفضل تسمى بزيد وكان زيد مشهورا بالفضل والشجاعة فلما تسمى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك وقيل له من أنت زيدا على جهة الإنكار عليه كأنه قال من أنت تذكر زيدا أودا كرا زيدا وفي قولهم من أنت تحقير للمخاطب وقد يقال لمن ليس اسمه زيد من أنت زيد على المثل الجاري وأما كل شيء ولا هذا فعناه أنت كل شيء ولا تأب هذا أو اقرب كل شيء ولا تقرب هذا وأما هذا ولا زعماتك فعناه إن المخاطب كان يزعم زعمات فلما ظهر خلاف قوله قيل له هذا الكلام وهذا مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق ولا يختص بهذا اللفظ بل تقول أقول كذا ولا زعماتك واعلم كذا ولا زعماتك وأما أن تأتني فأهل الليل وأهل النهار فالمعنى تجدن من يقوم لك مقام أهلك في الليل والنهار وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال وأما ديار الأحياء فعناه إذا قال أبو حيان إن أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه فيحتاج إلى سماع ولم تقف عليه وإن أراد لفظ ديار مضافا إلى اسم المحبوبة فكثير قال ذو الرمة ديار مية أدنى مساعينا وقال طرفة ديار سامي إذ تصيدك بالمني \* وفي البسيط مائمه ومنها ذكر الدار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله ديار مية أي إذ كرو مثله ذكر الأيام والمعاهد



والدمى لانه يستعمل عندهم كثيرا واما يدرك فعندنا أحضر عاذرك قال

أريد حياته ويريد قلبي \* عذرك من خليل من مراد

وأما مرحبا أهلا وسهلا فالمعنى صادفت رجبا وسعدت من يقوم لك مقام الأهل وسهلا أي لينا وخفضا لحزننا وهذا يستعمل خبر المرقع بك ودعاء للمسافرة والاول هو المراد بها وأما الثاني فتقديره لساك الله ذلك وقدره سيئويه برحبت بلادك وأهلت قال أبو حيان وإنه قد دره بفعل لان الدعاء إنما يكون بالفعل فقدره بفعل من لفظ الشيء المعنوي به فعلى تقدير سيئويه يكون انتباه من حبا على المصدر لا على المفعول به وكذلك أهلا قال وهذا الذي قدره عذير به إنما هو اذا استعمل دعاء أما اذا استعمل خبرا على تقدير صادفت وأصبت فيكون مفعولا به لا مصدرا قال وهم الفواس قدسب لسيئويه أن من حبا مفعول به أي صادفت رجبا لاضيقا وأن مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الامثلة نحو هات على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر كما لزم اضممار الناصب نحو كل شيء أي أم بمعنى قصد وديار الاحبار تلك ركلاهما وتراى لى وزدنى ومن أنت وزيد أي ذكرك وكلامك وكذا البواقى قال \* ألا مرحب واديد \* ضيق \* أي الا هذا مرحب أراك مرحب وانشد لسيئويه \* وبالسهب يمون النقيصة قوله \* للمفس لمعروف أهل ومرحب \* وأما سيئوح قدوس فيقال ان بالرفع عند جماع من يذكر الله على اضممار مذكورك فليس بمصدرين وبالنصب على اضممار ذكر سيئوحه وما أي أهل ذلك فاحذف على هذا الفعل الناصب واجب الاضممار أو جازئه فقال الشلوبين وجاعة بالاول وآخره بالتانى

﴿ ص ﴾ ومنه ما نصب تحذيرا ان كان ايا أو مكررا أو متعاطعا أو لا يجوز اظهاره وأجازة قوم مع المكرر ولا يحذف عاطف بعد ايا إلا بنصب المحذور باضممار آخر أو حره بمن ويكفى تقديرها في أن تفعل وتعطف المحذور على إياى وإيانا وعلى إياك واخوته ونفسك وشبهه من المخاطب ويضم ما يليق كع واتق وقيل لكل ناصب ولا يحذر من ظاهر وضمير غائب إلا معطوفا والضمير هنا مؤكدا ومعطوفا عليه كغيره

﴿ ش ﴾ من المنصوب على المفعول به باضممار فعل لا يظهر باب التحذير وهو الزام المخاطب الاحتراز من مكرره بايا أو ما جرى مجراه وإنما يلزم اضمماره مع ايا مطلقا نحو اياك والشر فالنصب لا يافعل ضمير لا يجوز اظهاره ومع المكرر نحو الأسد الأسد لان أحد الاسمين قام مقام الفاعل ومع التعاطف نحو ناقة الله وسقياها استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر وما عدا هذه الصور الثلاثة يجوز فيه الاظهار وجوز بعضهم اظهار العامل مع المكرر حكاه في لبيط وقال الجزولى يقع فيه الاظهار ولا يمنع عند قوم والشائع في التحذير ان يراد به المخاطب فاذا حذر بايا اتصل بضميره وعطف عليه المحذور نحو اياك أو اياك أو اياكم أو اياكن والشر ويضمير فعل أمر يليق بالحال نحو اتق وبعدون وخل ودع وما أشبه ذلك وتحذر نفسك وشبهه من المضاف الى المخاطب معطوفا عليه المحذور أيضا باضممار ما ذكر نحو رأسك والحائط ورجلك والحجر وعينك والنظر الى ما لا يعمل وفك والحرام وكونه معطوفا مذهب السيرافى وجاعة وأجازة ابن عصفور وابن مالك وذهب ابن طاهر وابن خروف الى أن الثانى منصوب بفعل آخر مضمير والتقدير اياك باعد من الشر واحذر الشر فيكون الكلام جلتين وعلى الأول يكون جملة واحدة والتقدير اياك باعد من الشر والشر منك فكل منهما باعد من الآخر ولا يحذف العاطف بعد ايا الا والمحذور منصوب بناصب آخر مضمير أو مجرور بمن نحو اياك الشر فلا يجوز أن يكون الشر منصوبا بما انتصب به اياك بل بفعل آخر تقديره دع الشر واياك من الشر ويجوز تقديره من منع أن تفعل لا طراد حذف حرف الجر مع أن اذا أمن اللبس نحو اياك ان تفعل أى من ان تفعل عمل وقد يكون التحذير

للتكلم مع إياي وإن يحذف أحدكم الأرنب أي إياي نخ عن حذف الأرنب أو نخ حذف الأرنب عن حضرتي ولا يكون المحذور ظاهراً ولا ضميراً غائباً إلا وهو معطوف نحو إياك والشر وما ز رأسك والسيف وقوله \* فلا تصعب أخا الجهل \* وإياك وإياه \* أي باعده منه وباعده منك وأما قولهم أعور عينك الحجر فعلى حذف العاطف أي والحجر وقولهم فإياه وإيا الشواب شاذي ليتباعه من النساء الشواب ويباعدهن منه وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً ومعطوفاً عليه حكمه في غيره وهنا ضمير إن أحدهما لفظ إياك والآخر ما تضمنه إياك من الضمير المنقلب إليه من الفعل الناصب له فإذا أكدت قلت إياك نفسك إن تفعل أو إياك نفسك والشر وأنت بالخيار في تأكيده بأنك قبل النفس وتركه وإذا أكدت الضمير المستكن في إياك قلت إياك أنت نفسك إن تفعل أو إياك أنت نفسك والشر وإذا عطفت على إياك قلت إياك وزيدا والأسد وكذا رأسك ورجليك والضرب وأنت بالخيار في تأكيده بأنك وإن عطفت على الضمير المستكن فقلت إياك وزيدا إن تفعل كان قبيحاً حتى تؤكده بأنك ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد إيا ولا يجوز تقديره قبلها وإن الأصل باعدك مثلاً فمحذوف انفصل الضمير لأنه يلزم منه تعدى الفعل الرفع لضمير الفاعل إلى ضميره المتصل وذلك لا يجوز إلا في أفعال القلوب وما حمل عليها إلا في إياي إذا قدر ناصبه فعل أمر فانه يجوز لا تنفاه هذا المحذور \* ص \* ومنه ما نصب أغراء بضمير الزم أن عطف أو كرر ويجوز إظهاره دونهما ولا يكون ضميراً وقد رفع مكرراً وإنما يعطف فيهما بالواو ويجوز كون نالهما مفعولاً معه

\* ش \* من المنصوب مفعولاً به بضمير فعل واجب الإضمار باب الأغراء وهو الزام المخاطب العكوف على ما يحمده عليه وإنما يجب الإضمار في صورتين إذا عطف أو كرر كقولك الأهل والولد وقولك العهد العهد وتضمير الزم أو شبهه قال \* أخاك أخاك إن من لأخاله \* ويجوز الإظهار في أعضادهما نحو العهد فيجوز أن تقول الزم العهد واحفظ العهد ولا يكون المغري به الإظهار فلا يجوز أن يكون ضميراً وقد رفع المكرر قال \*

لجديرون بالوفاء إذا قا \* ل أخوانجدة السلاح

ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير إلا بالواو لدلالتهما على الجمع وهي للقارنة هنا في الزمان بخلاف الغاء وثم لدلالتهما على التراخي ولأن المعطوف هنا شبيه بالتأكيه اللفظي لأن إياك والشر معناه إياك إبعاد من الشر والشر منك والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلا بالواو ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولاً معه لأنها كانت للقارنة في الزمان جازاً أن يلحظ فيها معنى المعية

\* ص \* ومنه ما نصب على الاختصاص قال سيوي به بتقدير أعني وهو أي بعد ضمير متكلم وقل بعد مخاطب وغائب في تأويله خلافاً للصغار وحكمها كالنداء الأخر فوه وصفها بإشارة وقال السيرافي معربة مبتدأ أو خبراً والاختصاص منادى ومتبوعها من فروع ولا يزداد عليه ويقوم مقامها منصوباً معرفاً بـأل أو إضافة قال سيوي به فلا كثر بنو ومشر وأهل وآل وأبو عمر ولا ينصب غيرها وقل علماً ولا يقدم منصوباً على الضمير

\* ش \* من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص وقدره سيوي به بأعني ويختص بأي الواقعة بعد ضمير المتكلم فعوانا فعل كذا أيها الرجل اللهم اغفر لنا أيها العصابة وقوله خذ بعفوفاني أيها العبد \* د إلى العفو يا إلهي فقير

وإنما اختص بها لأنه لما جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلا أيها الرجل فلا زمة معنى الخطائية الذي في النداء فناسب أن يكون وحده مفسراً فلا يقال مثلاً إني أفعل زيداً بـنفسك وحكم أي في



هذا الباب حكمها في باب النداء من بناءها على الضم محكوماً على موضعها بالنصب ووصفها باسم الجنس. لم يزل  
فيه الرفع واستثنى ابن مالك في التسهيل دخول حرف النداء فإنه لا يدخل عليها هنا لأن المراد بها المتكلم والمتكلم  
لا ينادى نفسه وزاد أبو حيان وصفها باسم الإشارة فإنه ممنوع هنا فلا يقال على أيهاذا الفقير تصدق سواء قصد به  
التعيين أم صرف إلى اسم الجنس وزعم السيرافي أن أياها منعربة وضمها حركة أعراب لبناء على أنه خبر  
تقديره أنا فاعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به أو مبتدأ تقديره الرجل المخصوص أنا المذكور وزعم  
الآخفش أنها منادى لأنها في غير الشرط والاستفهام لا تكون إلا على النداء قال ولا ينكر أن ينادى الإنسان  
نفسه ألا ترى أن عمر قال كل الناس أقدمة منك يا عمر قال وهذا أولى من أن تخرج أي عن بابها ورد بأن بقية الباب  
لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو نحن العرب وبتك الله ويقوم مقام أي في الاختصاص مصرحاً بنصبه اسم دال على  
على مفهوم الضمير معرف باللام نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف أو الإضافة قال سيديويه وأكثر الأسماء  
المضافة دخولاً في هذا الباب بنو فلان ومعشر مضافة وأهل البيت وآل فلان وقال أبو عمرو العرب تنصب في  
الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال \* نحن بنى ضبة أصحاب الجمل \* وقال

إنا بنى منقر قوم ذو حاسب \* وقال  
لنا معشر الأنصار محمد مؤثر \* بارضائنا خير البرية أحمد

وفي الحديث نحن. هاشم الأبناء لأنورن وقل كونه علماً كقول رؤبة بناتما يكشف الضباب ولا يكون اسم  
إشارة ولا غيره ولا نكرة البتة ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضمير أنما يكون بعده حشو أي منه وبين  
ما نسب إليه أو أخبر به وقل وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو بك الله نرجو الفضل وسبحانك الله العظيم  
وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب نحو على المضارب الوضيعة أيها البائع فالمضارب لفظ غيبة لأنه  
ظاهر لكنه في معنى على أو عليك ومنع الصغار ذلك البتة لأن الاختصاص مشبه للنداء فكما لا ينادى الغائب  
فكذلك لا يكون فيه الاختصاص

ص \* ومنه المنادى ويقدر أدهو وأنادى إنشاء وقيل ناصبه القصد وقيل الحرف نيابة وقيل اسم فعل  
وقيل فعلاً وهو همزة لقريب وأي له أو لبعيد أو متوسط أقوال وياو أيارها وياو أي للبعيد حقيقة أو حكماً وقد ينادى  
بيا القريب وقيل مشتركة بينهما قيل والمتوسط وزعم الجوهري أي اشتراكه وبعضهم همزة للمتوسط  
وباللقريب وابن السكيت هاهما بئلا والجمهور يختص وبالندبة

ش \* من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى وللزوم إظهاره أسباب الاستغناء بظهور  
معناه وقصد الإنشاء وإظهار الفعل يوهم الأخبار وكثرة الاستعمال والتعويض منه بحرف النداء ويقدر بأنادى  
أو ادعوا إنشاء هذا مذهب الجمهور وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنى وهو القصد ورد بأنه لم يعمد في  
عوامل النصب وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ثم اختلفوا في قيل على سبيل النيابة والعوض عن  
الفعل فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي ورد بجواز حذف الحرف والعرب لا تجمع  
بين العوض والمعوض منه في الذكر ولا في الحذف وقيل على أن حرف النداء أسماء أفعال بمعنى ادعوا كاف  
بمعنى أتضجر وليس ثم فعل مقدر ورد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سمع في  
سائر أسماء الأفعال ولا كفي بها دون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستقل كلاماً وقيل على أنها أفعال ورد  
بأنه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر العوامل وقد قالوا يا إياك انفصلاً ولم يقولوا إياك فدل على أن  
العامل محذوف وذهب بعضهم إلى أن النداء منه ما هو خير لإنشاء وهو النداء بصيغة نحو يا فاسق ويا فاضل





أجرى على أصله من الإضافة فيعرب نصباً بالياء والبصر يون يبقونه على التركيب مبنياً بالالف لا إضاقة غير حقيقية وذهب ثعلب إلى حواز بناء نحو حسن الوصه على الضم لأن إضاقة في نية الانفصال ورد بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له وذهب الأصمعي إلى منع نداء النكرة مطلقاً وذهب المازني إلى أنه لا يتصور أن يوجد في النداء نكرة غير قبل علمه وإن ما جاء منونا فإمّا لحقه التنوين ضرورة وذهب الكوفيون إلى جواز نداءها إن كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو يا ذاهباً والأصل يارجل إذا هباً والمنع إن لم تكن كذلك فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فجوز زيدا وهارفا قارهي من شبه المضاف فت نصب نحو يارجل أكرم يا ويا عظيماً برجي أكل عظيم وقوله \* ألا يا نخل له من ذات عرق \* قيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي وفصل الفراء فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضميراً نسيباً نحو يارجل ضرب زيداً والرفع إذا كان ضميراً خطاباً نحو يارجل ضربت زيداً ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلا في الضرورة كقوله \* يا هناد دعوة صب داهم دنف \* وفي الظرف كقوله

يا دار بين النقا والحزن ما صنعت \* يد النوى بالأولى كانوا أهالي سكي

ويحذف تنوين المنقوص المعين بالياء نحو يا قاض لحدث البناء وتثبت ياؤه عند الخليل إذا لام، ووجب الحذف وقال يونس تحذف لأن النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب التنوين من المحذوف الياء فبقى حذف الياء بحاله وتقدر الضمة في الياء المحذوفة كما تم مدرفها حركة لأعراب مع أ الياء مكان تغيير وتخفيف فناسب أن لا تثبت الياء فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء باجاء نحو يا عمرى ويأبى علما لأن من ذهبت عينه ولا مة ويف ذهبت فاؤه ولا مة فاذا نودى ردت اللام

ص \* وينون منادى للضرورة الاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضم وقوم النصب وابن مالك الأول في العلم ولثاني في النكرة وعندى نكسه

ش \* يجوز تنوين المنادى المنى في الضرورة بالاجماع ثم اختلف هل الألف بقاء ضمّه أو نصبه فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علما كان أو نكرة مقصودة كقوله \* سلاماً مطر عليها \* وقوله

\* مكان يا جل حيث يارجل \* وأبو عمرو وعيسى بن عمر والجرجي والمبرد على أن يرد على أصله كما رد غير المصروف إلى الكسر عند ثبوته في الضرورة كقوله \* يا عدياً لقد رقتك الأواقي \* وقوله

\* يا عدياً ما أنت من سيد \* واختار ابن مالك في شرح التسهيل بقاء الضم في العلم وفي النكرة المعينة لأن شبهها بالضمير أضعف وعندى نكسه وهو اختيار الصب في العلم لعدم الالباس فيه والصم في النكرة المعينة لأنها لا يابس بالنكرة غير المقصودة إذا فارق حيث لا الحركة لاجتماعهما في التنوين ولم أقف على هذا الرأي لأحد

ص \* مسألة تحذف حرف النداء لامع الله والمستغاث والمتعجب والمندوب ومنعه البصرية اختياراً مع اسم الجنس والاشارة وفي نكرة لم تقصد وحذف المنادى دونه حذف وقد يفصل بأمر

ش \* يجوز حذف حرف النداء اختصاراً وفي التنزيل يوسف أعرض . ربنا لا تزغ . أيها المؤمنون ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف أحدها اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم نحو يا الله الثاني المستغاث نحو يا يزيد الثالث المتعجب منه نحو يا الله الرابع المندوب نحو يا زيداً الخامس اسم الجنس السادس اسم الإشارة السابع

النكرة غير المقصودة هذا مذهب البصريين وذهبت طائفة الى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك  
 الحديث ثوبى حجروا \* اشتدى أزمة تنفرجى \* وقول ذى الرمة \* بمثلك هذا الوعة وغرام \* وقوله تعالى . ثم  
 أتم هؤلاء تقتلون . وقوله \* لتسب سيدا ضعا يبول \* أى يا ضعا بالاولون جلاو ذلك على الشذوذ  
 والضرورة الآية فعلى الابتداء والخبر ولا نداء وأما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما  
 تقر غير مرة ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ يا حجرا ما حذف المنادى وابقاء حرف النداء ففيه خلاف  
 فخرم ابن مالك بجوازه قبل الامر والدعاء وخرج عليه قوله تعالى . الا يا اسجدوا . وقول الشاعر

يا لعنة الله والاقوام كلهم \* والصالحين على سمعان من جار

أى يا قوم أو يا هؤلاء قال أبو حيان والذي يقتضيه النظر انه لا يجوز لان الجمع بين حذف فعل النداء وحذف  
 المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب فيقبل ويأى الآية والبيت ونحوهما للتنبيه وقال ابن مالك حق  
 المنادى أن يمنع حذفه لان عامله حذف لزوما الا أن العرب اجازت حذفه والتزمت ابقاء يادليا عليه وكون ما بعده  
 أمرا أو دعاء لانهم ادعيا ان الى توكيد المأمور والمدعو فاستعمل النداء قبلهما كثيرا حتى صار الموضع منها على  
 المدادى اذا حذف وبقيت يا فحسن حذفه لذلك وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النخعي

تخاطب أمها الطيفة \* الا يا فابك سوا لا لطيفا \* أرادت بالطيفة فرجت وفصلت

\* (ص) \* والاصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف ولا معرف بأل في السعة خلافا  
 للكوفية الا الله والمحكي قال المبرد والموصول وابن سعدان والجنس المشبه به لا ذو عهدة وغلبة ولمح بحال  
 \* (ش) \* لا ينادى الضمير عند الجمهور أما ضمير الغيبة والتكلم فلانهم ما يناقضان النداء اذ هو يقتضى الخطاب  
 وأما ضمير المخاطب فلان الجمع بينه وبين النداء لا يحسن لان أحدهما يغنى عن الآخر وجوز قوم نداء آتسكا بقوله  
 \* يا بجر بن أبجر يا أنتا \* وقول الاخوص يا اياك قد كفيك وأجاب الاولون بندوره ولا ينادى اسم الإشارة المتصل  
 بحرف الخطاب نحو يا ذاك قاله السيرافي وغيره وأجاز ابن كيسان ونقل عن يبيويه ولا ينادى مضاف لكاف  
 الخطاب نحو يا غلامك لان المنادى حيثنذ غير من له الخطاب فكيف ينادى من ليس بمخاطب ولا ينادى المعرف  
 بأل فلا يقال يا الرجل الا في الضرورة لان في ذلك جمعا بين اداتى التعريف وجوز الكوفيون في الاختيار  
 ومن وروده في الشعر قوله \* فيا الغلامان اللذان فرا \* وقوله

عباس يا الملك المتوج والذي \* عرفت له بيت العلى عدنان

وقوله \* من اجلك يا التى تيمت قلبي \* واستثنى البصريون شيئين أحدهما اسم الله تعالى فيقال يا الله لان أل  
 للزومها فيه كأنها من بنية الكلمة ويجوز حيثنذ قطع همزه ووصله والثانى الجملة المسمى بها كأن تسمى بالرجل  
 قائم فاذا ناديت به قلت يا الرجل قائم أفبل لانه يسمى به على طريق الحكاية واستثنى المبرد ثالثا وهو الموصول اذا  
 سمي به نحو يا الذى قام لمسمى به ووافقه ابن مالك قال أبو حيان والذي نص عليه يبيويه المنع وفرق بينه وبين  
 الجملة انها مسمى فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام والذي بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء  
 واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع ال نحو يا الأسد شدة ويا الخليفة هيبة ووافقه ابن  
 مالك لان تقديره يا مثل الاسد يا مثل الخليفة فحسن لتقدير دخول يا على غير الألف واللام ولا ينادى ما فيه ال  
 العهدة ولا التى للغلبة ولا التى للح الصفة بل اذا نودى هذا النوع حذف منه أل قال \* انك يا حارث نعم الحارث \*  
 وقال \* عمرو بن مرة يا فرزدق كرها \*

\* (ص) \* مسئلة اذا نودى إشارة وصف بنى ال مرفوع فان استغنى عنه جاز نصبه أو أى ضم وتلى بهاء التنبيه



عوضاً من الإضافة مفتوحة وقد تضم وذى الجنسية مرفوعاً وجوز المازنى نصبه وصفاً وابن السيد ياناً وزعمه ملك النخاعة مبنياً وأل بدلاً من يا أو بموصول بغير خطاب أو بإشارة بلا كاف قيل أو بها قال ابن الصائغ إن نعت بذى ال ولا يتبع بغيرها ولا يقطع عنها ويؤنث لتأنيث صفته وقيل هامبقة من الإشارة وقيل أى موصولة بالمرفوع خبر المحذوف

\* ( ش ) \* إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه ال من اسم جنس أو موصول نحو يا هذا الرجل يا هذا الذى قام أبوه ويجب رفع هذا الوصف إذا قدر اسم الإشارة وصلة إلى نداء ما فيه ال فان استغنى عنه بان اكتفى بالإشارة فى النداء ثم جىء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرفع على اللفظ والنصب على الموضع وإذا نودي أى وجب بناؤها على الضم وإلاؤها هاء التنبيه إما عوضاً من مضافها المحذوف أو تأكيدها للمعنى النداء ووصفها إما بذى ال الجنسية مرفوعاً نحو يا أيها الإنسان يا أيها النبي . وقيل أنه عطف بيان لا وصف قاله ابن السيد لأنه ليس مشتقاً وقيل أنه يجوز نصبه قاله المازنى جلا على موضع أى ورد بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام والنداء لم يتم بها فلم يجز الحمل على موضعها وبأن المقصود بالنداء هو الرجل وهو مفرد وإنما أتى بأى ليتوصل بها إلى ندائه ومن ثم زعم ملك النخاعة أنوزار أنه مبنى وإن اللام فيه بدل من يا ولا يجوز الوصف بما فيه ال التى للعهد أو التى للغلبة أو التى للبح ولا ما فيه ال من مثنى أو مجموع كان علماً قبل دخولها فلا يقال يا أيها الزيدان ولا يا أيها الزيدون وأما بموصول مصدر بال خال من خطاب نحو يا أيها الذى نزل عليه الذكر يا أيها الذين آمنوا ولا يجوز يا أيها الذى رأيت كما لا يجوز أن ينادى وأما باسم الإشارة عار من الكاف نحو يا أيها دان كل زاداً كما لا يهاذا الزاجرى أحضر الوغى ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه وجوز ابن كيسان نحو يا أيها ذلك الرجل وشرط أبو الحسن بن الصائغ لجواز وصفه أى باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه ال الالام كالبيت السابق وقوله \* ألا أيهاذا السائلى أين عمت \* ولا يجوز اتباع أى بغير هذه الثلاثة فلا يقال يا أيها صاحب الفرس . شلاً ولا يقطع عن الصفة فلا يقال يا أيها بدون ما ذكر ويؤنث لتأنيث الصفة قال تعالى يا أيها النفس المطمئنة وفى البديع أن ذلك أولى لا واجب فيجوز يا أيها المرأة ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تنبيه ولا جمع قال تعالى يا أيها الثقلان يا أيها المؤمنون . وحكم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب ويجوز ضمها فى لغة بني أسد وقرىء فى السبع يا أيه الساحر ويقولون يا أيته المرأة وقيل إن هاء التنبيه فى يا أيها الرجل ليست متصلة بأى بل مبقاة من اسم الإشارة والأصل يا أى هذا الرجل فأى منادى ليس بموصوف وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه وحذف ذا اكتفاء به من دلالة الرجل عليها وعليه الكوفيون وقيل أى موصولة والمرفوع خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أى وعليه الأخفش ورده المازنى وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالنظر والمجرور والجملة الفعلية وأجيب بأن ذلك لا يلزم إذ له أن يقول أنهم التزموا فيها ضرباً من الصلة كما التزموا فيها ضرباً من الصفة على رأيكم ورده ابن مالك أيضاً بأنه لو صح ما قال لجاز ظهور المبتدأ وأجاب أبو حيان بأن له أن يقول أنهم التزموا حذفه فى هذا الباب لأن النداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره ورده الزجاج بأنها لو كانت موصولة لوجب أن لا تضم لأنه لا يبنى فى النداء ما يوصل لأن الصلة من تمامه وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قدرت معرفة قبل النداء لا إذا قدرت مبنية قبله ثم التزموا فيها فى النداء ما كان قبله ورده بعضهم بأن أيا الموصولة لا تكون الإضافة لفظاً أو نية والإضافة منتغية فى هذه بوجهها وأجيب بأن هاء عوضت فيها من المضاف المحذوف فحرت مجراه فكأنها مضافة

\* ( ص ) \* مسألة إذا نودي علم وصف بابن متصل مضاف له لم قال الكوفية أو بغيره جاز فقهه وفى الأجود وتقدير

فتح المقدر خلف وقد يضم الابد اتباعا وزعم الجرجاني قعنه بناء ومثله فلان بن فلان وضل بن ضل والحق الكوفية كل ما تفرق فيه لهظ المنادى والمضاف اليه ويجب فيه في غير النداء حذف تنوينه الا لضرورة وزعمه أبو علي مكرها ومتاوه تابعا كره والأصح ان الوصف بابنة كبن وفي بنت لافي النداء وجهان

﴿ ش ﴾ اذا كان المنادى عالما وصوفا بن متصل مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمر وجاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعا للحركة ابن ادينيهما ساكن وهو حازر غير حصين واختلف في الأجود فقال المبرد الضم لانه الاصل وقال ابن كيسان الفتح لانه لاكثر في كلام العرب قال كان مما قد رفيه الحركة نحو يا عيسى بن مريم فقال ابن مالك يتعين تقدير الضمة ولا ينوي بدلها فتحة اذ لا فائدة في ذلك وأجاز الغراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المنادى غير علم نحو يا غلام بن زيد أو عالما بعده ابن لکنه غير صفة بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لکنه غير متصل نحو يا زيد الفاضل ابن عمرو أو متصل لکنه غير مضاف الى علم نحو يا زيد ابن أخينا أو وصف بغير ابن نحو يا زيد الكرمي تعين الضم في الصور كلها ولم يجز الفتح وأجاز السكوفيون الفتح في الأخير وهو ما اذا وصف بغير ابن سئلين بقوله \* بأجود منك يا عمر الجوادا \* على ان الرواية بفتح الراء وعلوه بأن الاسم ونعت كالشيء الواحد فلما طالت النعت بالمعوت حركوه بالفتح وحكى الاخفش ان من العرب من يضم نورا ابن اتباعا لضم المنادى وهو نظير من قرأ الحمد لله بضم اللام وزعم الجرجاني ان فتحة ابن بناء قال ابن مالك والحق بالعلم المدكور في جواز الفتح نحو يا فلان بن فلان وياضل بن ضل وياسيد بن سيد لكثرة الاستعمال كالمعلم قال أبو حيان والذي ذكره أصحابنا ان المسئلة مفروضة بما اذا كان المنادى والمضاف اليه ابن غير علم لکنه مما تفرق فيه لهظ المنادى ولهظ ما أضيف اليه ابن نحو يا كريم بن كريم وابن الكريم ويا شريف ابن شريف أو ابن الشريف وكتب بن كلب وابن الكلب وذكريا في ذلك خلافا لبصريون يضمون المنادى وينصبون ابنا والسكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما جرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف قال الكمي \* تناولها كلب بن كلب فأصبحت \* وقال آخر \* فان أباكم ضل بن ضل \* وما ذكره البصريون هو القياس اذ الاعلام أقبل للتغيير من غيرها تهى \* ثم الصورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال والتقاء الساكنين نحو قام زيد بن عمرو وقام فلان بن فلان بخلاف قام غلام ابن زيد أو زيد ابن أخينا نعم الحق بعضهم ما اذا أضيف ابن الى مضاف الى علم نحو قام زيد ابن أخى عمرو وشرط بعضهم في المضاف اليه ابن التذكير لانهم لا ينسبون الرجل الى أمه فلا يحذف التنوين من مثل زيد بن عيسى وشرط بعضهم في العلمين التكبير قل أبو حيان وهو باطل إنما ذلك في ابن وإثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة قال \* حارثة بن قيس بن ثعلبة \* إلا أن يحمل على ان ابن بدل لاصفة كما في قوله تعالى وقالت اليه ودعزير بن الله فبين نون عزيرا لان ابن خبر وزعم أبو علي الفارسي ان حذف التنوين من نحو قام زيد بن عمرو للتركيب وانهم بنوا الصفة مع الموصوف وان نون ابن حرف اعراب والدال تابعة للتنوين بمنزلة الميم في قولهم هذا امرأ ورأيت مرأ \* ومررت بمرء ولما كانت الدال غير حرف اعراب لم ينون لان التنوين لا يكون وسطا قال ابن مالك وهذا مردود بالاجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو صلى الله على يوسف بن يعقوب ولو كان كما قال لكرر واودا كان الموصوف عالما مؤنثا ونعت بابنة مضافا الى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المدكر الموصوف بابن نحو يا هند بنت زيد وقامت هند بنت عمرو وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره ونجتهم القياس على ابن وذهب قوم الى المنع لان السماع انما ورد في الابن وهو خروج عن الأصل فلا يقاس



عليه وفي الوصف بينت في غير النداء وجهان رواهما سيبويه عن العرب نحو هذه هند بنت عاصم بالتنوين وبمحذوفه لكثرة الاستعمال فقط وليس فيه التقاء الساكنين الذي في ابن وابنة ولو كان المنادى المؤنث مبنيا في الأصل نحو يارقاش بنه عمر ولم تغير حركة البناء الأصلية ويكون فتح الاتباع تقديرا ذكره أبو حيان

﴿ ص ﴾ واذا كرر لفظ المنادى مضافا نحو ياتيم تيم عدى نصب الثاني بدلا أو باظهار أعني أو يانا قال ابن مالك أوتأ كيدا والسيرافي أو نعتا وضم الأول أو نصب اضافة لتلو الثاني معه أو هو مقحم أو ملته مقدرا أو مركبا أو اتباعا أقوال واسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافا للكوفية

﴿ ش ﴾ اذا ذكرت منادى مضافا وكررت المضاف اليه فلا شك كالنحو ياتيم عدى تيم عدى وهو توكيد محض وان كررت المضاف وحده نحو ياتيم تيم عدى فلك أن تضم الأول على انه منادى مفرد وتنصب الثاني على انه منادى مضاف مستأنف أو منصوب باظهار أعني أو على انه عطفي بيان أو بدل زاد ابن مالك أو على انه تأكيدي قال أبو حيان ولم يذكره أصحابنا وهو ممنوع لانه لا معنوي وهو واضح ولا لفظي لاختلاف جهتي التعريف لأن الأول معرف بالعلمية أو النداء والثاني بالاضافة لانه لم يضاف حتى سلب تعريف العلمية وأجاز السيرافي نصبه على النعت وتأول فيه معنى الاشتقاق وهو ضعيف ولك في الأول أيضا النصب لكن الضم أوجه وأكثر في كلامهم واختلف في وجه النصب فقال سيبويه هو على الاضافة الى متلو الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه والأصل ياتيم عدى تيم حذف الضمير من الثاني وأقحم قالوا ولا يجوز الفصل بين المتضامنين بغير الطرف الا في هذه المسئلة خاصة وقال الفراء هو والثاني معامضان الى المذكر أو أخذ من قوله قطع الله يدور رجل من قالها أن الاسمين مضافان الى من ولم يصرح به هنا وقال المبرد هو على نية الاضافة الى مقدر مثل المضاف اليه الثاني والثاني توكيد أو بيان أو بدل وقال الاعلم هو على التركيب وفتح الأول والثاني بناء لا اعراب جملا اسما واحدا أو ضمنا كما قالوا ما فعلت خمسة عشر ك وقال السيرافي هو على الاتباع والتخفيف مثل يازيد بن عمرو لان الثاني صفة مثل ابن وليس دونه في الكثرة فهذه خمسة أقوال ولا تختص المسئلة بالعلمين عند البصريين فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو يارجل رجل القوم وفي الوصفين نحو يا صاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول وفي الوصفين ضمهما بالتنوين أو نصبه منونان نحو يا صاحب صاحب زيد

﴿ ص ﴾ مسئلة لزوم النداء من الاسماء فل وفلة وهما كناية عن نكرة وقيل علم وقيل ترخيم فلان وفلانة وجبر ضرورة ومكرمان وملائمان ومخبثان ومكذبان وملكمان ومطييان وملائم ولومان ونومان وهناه والمعدول الى فعل في سب مذكر وفعل مبنيا على الكسر لسب مؤنث الالضرورة وسبع رجل مكرمان وملائمان وقدراً أبو حيان القول وينتقاس فعال سباً وأمر على الأصح في ثلاثي مجرد تام متصرف وقاس ابن طلحة الامر من أفعل

﴿ ش ﴾ من الاسماء أسماء لازمة النداء فلم يتصرف فيها بأن تستعمل مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا بحرور ابل لا تستعمل الا في النداء وهي قسمان مسموع ومقيس فن المسموع فل للرجل وفلة للمرأة يقال يا فل ويا فلة وقد جبر فل في الضرورة قال في لجة امسك فلانا عن فل \* واختلف فيهما قيل هما منقوصان من فلان وفلانة تحذف الالف والنون ترخيا وبه جزم ابن مالك ونسبه أبو حيان للكوفيين وقيل هما كنيستان عن علم من يعقل وعليه ابن عصفور وصاحب البسيط قال أبو حيان ومذهب سيبويه أنهما كنيستان عن نكرة من يعقل بمعنى يارجل ويا امرأة وفل محذوف منه حرف ويني على حرفين بمنزلة دم وتركيبه ف ل ي بدليل أنه اذا سمي به ثم

صغريق في وليس أصله فلا تذكرك فيه ف ل ن وفل كناية لنادى وفلان كناية عن اسم سمي به  
المحدث عنه خاض غالب فهمما مختلفا المعنى والمادة وفل الذي في الشعر السابق هو فلان صيره الشاعر كذلك  
ضرورة وليس هو المختص بالنداء انتهى ومنها نداء قال ابن مالك يقال للننادى المصرح باسمه في التذكير  
ياهن وياهنان وياهنون وفي التأنيت ياهنت وياهنان وياهنات وقديلي وأخترهن مايلي وأختر المنسوب  
من الالف وهاء السكت فيقال ياهناه بسكون الهاء وكسر هاء الالتقاء الساكنين وضمها تشبيها بهاء الضمير وياهناته  
وياهنانيه وياهنانيه وياهنونا وياهنونا وياهنونا ومنها سلام ولومان ونومان في نداء الكثير اللوم والنوم ولا يقاس  
عليها قطعاً قال

إذا قلت يا نومان لم يجهل الذي \* أريد ولم يأخذ بشئ سوى حجلي

ومنها مفعلان في المدح والذم ذكر الأثر أنه مسموع لا يقاس على ما جاء منه والذي سمع منه ستة ألفاظ مكرمان  
للعزيز المكرم وملائمان ومحبان ومالكمان ومطيبيان ومكذبان وذكر بعض المغاربة أنه منقاس وأنه يقال في  
المؤنث بالتاء وحكى ابن سيدة رجل مكرمان وملائمان وامرأة مائة وحكى أبو حاتم هذا زيد ملائمان ففهم  
من أجاز استعماله في غير النداء بئله وقال أبو حيان الذي أذهب إليه في تخريج وجه أنه على اضمار القول وحرف  
النداء والتقدير رجل مقول فيه أو مدعو يا مكرمان وحذف القول كثير وحذف حرف النداء مناسب لحذف  
القول ومنها فعل المعدول في سب المذكر جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس والمسموع منه بالكع ويافسق وياخبث  
وياغدر وهي معدولة عن الكع وفاسق وخبيث وغادر قال أبو حيان وأصحابنا نسوا على القياس فيه وقال  
المبرد إذا أردت بفعل مذهب المعرفة جاز أن تبنى في النداء من كل فعل فعل وأما حديث لا تقوم الساعة حتى  
يكون أسعد الناس في الدنيا الكع ابن لكع فليس هذا المختص بالنداء ولا مفعولا لأنه مصروف فهو وصف  
كظم وأما قوله \* شهادة يدي ملحادة غدر \* فضرورة والمقيس فعال المعدول في سب المؤنث نحو  
بالكع وياخبث ويافساق وأما قوله \* إلى بيت قعيدته لكع \* فضرورة على أنه أول باضمار القول أو النداء  
أي حرف النداء أي يقال لها أرتدي بالكع وهذا النوع مبني على الكسر لمضارعه حذام من جهة العدل  
والتأنيت والوزن وينقاس فعال في السب بلا خلاف وفي الأمر وفاقا لسيبويه وخلافا للمبرد من كل فعل ثلاثي  
مجرد تام متصرف نحو بالآم وياقدار بمعنى بالثمة وياقدرة وجلاس ونطاق وقوام بمعنى اجلس وانطق وقم  
فلا يبنى من غير ثلاثي ولا من مزيد بل يقتصر فيه على ماسد نحو دراك من أدرك خلافا لابن طلحة ولا من ناقص  
فلا يجوز كوان منطلقا ولا يات ساهرا بمعنى كن وبت ولا من جامد فلا يجوز وذار ولا وداع زيد بمعنى ذر ودع  
\* (ص) \* ومنها اللهم والميم عوض حرف النداء ومن ثم لا تباشره في سعة خلافا للكوفية ومنع سيبويه وصفه  
وجوزه المبرد برفع فوع ومنصوب وشذ في غير نداء وحذف لامه وقد يستعمل تمكينا للجواب ودليلا على الندرة  
\* (ث) \* من الاسماء الخاصة بالنداء سماعا اللهم وشذ استعماله في غيره قال الأعشى

كخلة من أبي رباح \* يسمعها اللهم الكبار

وشذ أيضا حذف آل منه قال \* لاهم ان كنت قبلت حجج \* وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضا  
من حرف النداء ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله

أني إذا ما حدث ألما \* أقول يا اللهم يا اللهم

هذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم ان الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة  
محذوفة وهي آمنة بخير ومذهب سيبويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لانه صار عندهم مع الميم بمنزلة



الصوت يعني غير ممكن في الاستعمال . وقال في قوله . اللهم فاطر السموات . إنه على نداء آخر أى فأي طر  
 وذهب المبرد والزجاج الى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنسوب على الموضع وجعل فاطر صفة له وقال  
 أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنه لم يسمع فيه مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء قال  
 المطرزي في شرح المقامات وقد يستعمل اللهم لغیر النداء تمكيناً للجواب ومنه الحديث الله أرسلك قال اللهم  
 نعم ودليلاً على الندرة كقول العلماء لا يجوز أكل الميتة اللهم إلا أن يضطر فيجوز

﴿ص﴾ مسألة الندبة إعلان المتفجع لاسم من تقدمه لموت أو غيبة ولها واو ويامع الأمن والندوب حكم النداء ولا  
 يندب مضمير وإشارة وكذا وصول الأصلة تعيينه واسم جنس مفرد على الصحيح قال السبكي ومضاف لضمير  
 خطاب والكوفية وجع السلامة

﴿ش﴾ المندوب نوع من المنادى والندبة مصدر ندب الميت إذا تفجع عليه والحق به الغائب ويختص من حروف  
 النداء بحرفين واو هي الأصل وياء ولا تستعمل الا عند أمن اللبس بالمنادى غير المندوب كان يندب ميتاً اسمه  
 زيد وبخضرتك من اسمه زيد وحكم المندوب حكم المنادى من نصبه إذا كان مضافاً أو شبهه نحو واعد الله  
 واضارباً عمرو أو ضمه إذا كان مفرداً نحو وازيد وتوينا عند الاضطرار نحو ﴿واقفعا وأين﴾ ففقس \*  
 ولا يندب المبهمة من ضمير واسم إشارة وموصول واسم جنس مفرد ونكرة فلا يقال وأنتاه ولا واهذاه ولا وامن  
 ذهباه ولا وارجلاه لأن ذلك لا يقع به العذر للتفجع لابهامه وذلك هو المقصود بالندبة فإن كان اسم الجنس غير  
 مفرد جاز نحو واغلام زيداه وكذا إذا كان للوصول صلة تعيينه نحو وامن حفربثر زمراه لأنه في الشهرة  
 كالعالم وأجاز الربيعة الندبة النكرة وفي الحديث واجبلناه وقال غيره هو نادر إن صح ومنع السبكي في ندبة المضاف  
 لضمير المخاطب كما لا يجوز ندائه لأن البابين سواء قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ومنع  
 الكوفيون ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك  
 وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية والجمع

﴿ص﴾ ويلحق آخر ماتم به جواز ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف وجوز الكوفية قلبها وتحريك  
 التنوين بفتح أو كسر وحذف هـ التأنيت ويقع ما لم يلبس فقلب بحسبه وجوز الكوفية مطلقاً وفي ياووا  
 يقدر حركتها الفتح والحذف والأصح لا يفتى عنها فحصة وأنها لا تقلب ما بعد نون مثني وأنه لا يعوض فيها تنوين  
 وصلوا وأنه لا يلحق نعتة أو نعت أيها أو مضاف نعتة غير أي قال ابن مالك أو ما آخره ألف وهاء وجوز بعضهم  
 في بدل ونسق ومنادى غير مندوب ويلها غايباً سالماً أو منقلبة هاء ما كنة لا وصلاً اختياراً خلافاً للفرء

﴿ش﴾ ويلحق جواز آخر ماتم به المندوب ألف وليس لحاقها بلانمراً آخر ماتم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه  
 والموصول والمركب ثم إن كان متلوهاً تنويناً أو ألغى حذف الالتقاء الساكنين نحو واموساه واغلام زيداه  
 وجوز الكوفيون قلب الألف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال واموسياه واغلام زيداه أو زيدنيه  
 وإن كان هـ تأنيت أقر نحو واحمراهم وجوز الكوفيون حذفها وإن كان حرفاً محركاً فتح أن كان مضموماً  
 أو مكسوراً وأقر أن كان مفتوحاً نحو وازيدناه واعد الله الملكاه وارقاشاه واعد يفتواه ما لم يحصل لبس فتقرر الحركة  
 وتقلب الألف واو إن كانت ضمة وياء إن كانت كسرة كقولك في غلامه وقوموا سمي به واغلامه وقوموه  
 بقلب الألف واو وحذف الواو الأولى لالتقاءها ساكنة معها في غلامك وقومي سمي به واغلامك وقومي  
 بقلب الألف ياء وحذف الياء الأولى لذلك إذ لو بقيت الألف وقيل واغلامهاه لالتبس بالغائبة أو واقوماه  
 لالتبس بالثني أو واغلامكاه لالتبس بالذكر وأجاز الكوفيون القلب مطلقاً وإن لم يلبس فأجازوا وارقاشيه

واعبد الملكيه وإن كان ياء أو واو يقدر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محركا بالفتح كقولك في غلامى واغلاماه أو واغلامياه وبقي مسائل الأولى لا يستغنى عن الألف بالفتحة فلا يقال واغمر وأنت تريد واغمره خلافا للكوفيين الثانية لا تقلب الألف ياء بعد نون التثنية عند البصريين بل يتعين فتح النون نحو وزيدانه وأجازوه الكوفيون وابن مالك فيقال وايزيدانيه الثالثة (١) الرابعة لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين لأنه منفصل من المنعوت وأجازوه يونس والكوفيون وابن مالك نحو وايزيد الطويله وأجاز خلف لحوقها نعت أى نحو يا أيها الرجله وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعته نحو ألا يا عمرو وعمره وبن الزبيره والجمهور جعلوا ذلك على التسنوذ وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق الخامسة إطلاق النعاه يقتضى جواز لحاق الألف لما فى آخره ألف وهاء وبه مخرج بعض المغاربة وابن معطى الغنية وابن الحاجب فيقال فى عبد الله وأبى الله وهاء وفى جهجاه واجهجاه وهاء ومنعه ابن مالك لا يستقل ألف وهاء بعد ألف وهاء السادسة قيل قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب فصحت يا عمره فقال يا ليكاه جزم بذلك ابن مالك وغيره ومنعه سيبويه السابعة تلى الألف فى الغالب سالة ومنقلبه ياء أو واو او هاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة ويجوز تركها كقوله \* وقت فيه بأمر الله يا عمرا \* ولا يثبت فى حال الوصل الا ضرورة وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة

من ص \* مسئلة تجر اللام مفتوحة منادى متعجباً منه أو مستغاثاً به متعلقة بفعل النداء وقيل بحرفه وقيل زائدة ومكسورة المعطوف عليه دون ياء والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النداء أو ادعوك أو مدعوا أقوال وقد تجر من أو يحذف أو تليه ياء لحذف المستغاث به وإذاولى ياء ما لا ينادى إلا بجاز أجاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرها وليست بعض آل خلافاً لأعمه وتعاقبها ألف كالتدبئة ويختص الباب بياء وقل ورود وفى التعجب

ش \* إذا استغيت المنادى أو تعجب منه جـ باللام مفتوحة يا نحو يا لله يا للماء يا للجب وما كان منادى صرح أن يكون مستغاثاً ومتعجباً منه وما لا فلا إلا المعروف بال فإنه يجوز هنا والاستغاث دعاء المستغيت المستغاث والتعجب بالنداء على وجهين أحدهما أن ترى أمراً عظيماً فتنادى جنسه نحو يا للماء والآخرون ترى أمراً تستعظمه فتنادى من له نسبة إليه أو مكنة فيه نحو يا للعلماء وعلّة فتح لام المستغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله وأجرى المتعجب منه مجراه لمشاركته فى المعنى لأن سببهما أمر عظيم عند المنادى واختلف فى هذه اللام فقل زائدة وعليه ابن خروف واختاره أبو حيان بدليل معاقبتها للألف والأصح ليست بزائدة وعلى هذا فذهب ابن جنى إلى أنها تتعلق بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل وذهب سيبويه إلى أنها تتعلق بالفعل المضمر واختاره ابن عصفور وبكسر اللام مع المعطوف إن لم تعد معه يا نحو \* يا للكهول وللشبان للجب \* فان أعيدت معه يا فتحت نحو يا لعطاء ويالرباح وتسكسراً يضام المستغاث من أجله نحو \* يا للقوى لفرقة الاحباب \* وتتعلق بفعل مضمر تقديره ادعوك لفلان قال ابن عصفور قولاً واحداً وليس كذلك بل الخلاف موجود فقيل إنها تتعلق بفعل النداء وهو بعيد وقيل بحال محذوفة تقديره يالز يدعوك العمرو وقد تجر المستغاث من أجله لأنها تاتى للتعليل كاللام قال

يالرجال ذوى الالباب من نفر \* لا يرح السفه المردى لم دينا

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله

فهل من خالدا ما هلكنا \* وهل بالموت يا للناس عار

وقد يحذف المستغاث به قلى يا المستغاث من أجله كقوله



يا لئاس أبو الامثارة \* على التوغل في بني وعدوان

أي بالقوى لأناس واذاولى يا اسم لا ينادى الا بحازن نحو يا للمحب ويا للدواهي جاز في اللام القمع على أنه مستغاث به أي يا محب احضر فهذا وقتك والى كسر عني انه مسعات من أجله والمستغاث به محذوف وكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء وزعم الكوفيون أن لام الاستغاثه بعض آل وان أصل يا فلان يا آل فلان فحذف لكثرة الاستعمال كما قالوا في اليمن ولذلك صح الوقف عليها في قوله \* اذا الداهي المثوب قال يالا \* والبصريون قالوا بل هي لام الجر بدليل رجوع كسر هاء في العطف ولو كانت بعض آل لم يكن لكسر هاء موجب وتقل الأول عن الكوفيين ذكره ابن مالك ونازع فيه أبو حيان بأن الغراء قال ومن الناس من زعم كذا فذكره فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ثم انه لم يقل به وهو من رؤسهم فلذا لم أعزه في المتن اليهم بل قلت خلافا لراعيه وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالندوب فلا يجفان نحو يا زيد العمرو وتلقها هاء السكت وقفا ويظهر من كلام سيوريه عن التحليل أن اللام هي الاصل ويختص باب الاستغاثه والتعجب بيا من بين سائر حروف النداء وربما وردت وا في التعجب \* تنبيه \* انما أعرب المستغاث والمتعجب منه مع كونه منادى وعله البناء موجوده فيه لدخول اللام التي هي من خصائص الاسماء فرجع الى أصله وعلى هذا لا موضع رفع له فينعت بالجر والنصب وقيل لأن يا صار حكمها في النداء مستمرا العامل اذا البناء فيهما مشبه بالاعراب فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل اللفظا وصار بمنزلة ما زيد يجبان فعلى هذا له موضع رفع فينعت بثلاثة أوجه

\* ص \* مسئله الترقيم حذف آخر المنادى ولا يرخم غيره الا ضروره ان صلح له ولو غير علم وذى تاء ومعوض ومنتظر في الاصح ولا ملازم النداء ومنتدوب ومستغاث باللام قطعاً ولا دونها ومضاف ومبني غير النداء خلافا لراعيها

\* ش \* الترقيم لغة التسهيل واصطلاحا حذف آخر الاسم باطراد فلا يسمى مثل يدمر خاو يدخل في المنادى والتصغير والمقصود هنا الاول وهو المراد عند الاطلاق فلا يرخم غير المنادى الا ضروره بشرط صلاحية للنداء بخلاف ما لا يصلح له كالمعرف بال وسواء في جوازه في الضروره العلم وغيره وذو التاء والخالى منها والمعوض وغيره والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك وقال بعضهم لا يرخم فيها في غير النداء الا العلم لانه المسنوع ولا شاهد في غيره ورد بقوله \* ليس حى على المنون بخال \* أي بخالده وقال بعضهم لا يرخم فيها ثلاثي خال من التاء كما لا يرخم في النداء وقال بعضهم اذا رخم في غير النداء عوض منه ياء ساكنه كقوله \* من الثعالى ووخز من أرائها \* وقال المبرد لا يجوز الترقيم في غير النداء الا على نية التمام كقوله \* طريف بن مال ليلة الجوع والخصر \* ولا يجوز على نية الانتظار للمحذوف ورد بالقياس على حال النداء وبالسماح قال \* ان ابن حارث ان اشتق لرؤيته \* أي ابن حارثة وما ورد من ذلك فيما فيه ال كقوله \* قواطن مكة من ورق الحما \* أي الحمام فن الحذف الذى هو غير حذف الترقيم ولا يرخم الاسم الملازم للنداء ذكره أبو حيان في شرح التسهيل قال وأما ملائم فليس ترقيم ملائماً بل بناء على يفعل من اللوم قال ونصوا أيضاً على انه لا يرخم المندوب الذى لحقه علامة الندبة ولا المستغاث الذى فيه اللام قطعاً وأجاز ابن خروف ترقيم المستغاث اذا لم يكن فيه لام الاستغاثه كقوله

\* اعلم لك بن صعصعة بن سعد \* وقال ابن الصائغ انه ضروره ولا يرخم المنادى المضاف عند البصريين لان المضاف اليه ليس هو المنادى ولا يرخم الا المنادى وأجازه الكوفيون وابن مالك بحذف آخر المضاف اليه كقوله \* خذوا حظكم يا آل عكرم واذا ذكروا \* في آيات آخر وأجاب سيوريه بأنها ضروره قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب الى جواز ذلك اذا كان آخر المضاف اليه تاء التأنيث وقو طامع الوارد ومنعه اذا كان غيرها

لـ كان مذهبا ولا يرخم المبنى لسبب غير النداء كباب حذام  
 \* (ص) \* ويرخم ذواتا مطلقا خلافا لابن عصفور في نحو صلعة بن قاسمة وللمبرد في النكرة مطلقا لافله وغيره  
 ان كان علما قيل أو نكرة مقصودة زائد على ثلاثة قيل أو ثلاثا محرك الوسط قيل أو ساكنه  
 \* (ش) \* ما فيه تاء التانيث لا يشترط في ترخمه علمية ولا زيادة على الثلاثة بل يرخم وان كان ثنائيا غير علم  
 كقول بعض العرب يا سارحي يريد يا ساءة أقمى ولا تسرحي وقال أبو حيان ويستثنى فله الخاص بالنداء فانه  
 لا يجوز ترخمه وان كان مؤنثا بالهاء ثم ان كان المؤنث بالهاء علما فلا خلاف في ترخمه كقولك في هبة مسمى به  
 ياهب أقبل وان كان نكرة مقصودة فيه خلاف ذهب للمبرد الى أنه لا يجوز ترخمها ورده الجمهور بنحو قوله  
 \* يانا قسيري عنقا فسيحا \* وفي البديع لا يجوز للمبرد ترخم النكرة العامة نحو شجرة ونخلة وانما يرخم منها ما كان  
 مقصودا وهو خلاف ما حكاه غيره فلذا قلت مطلقا وزعم ابن عصفور انه لا يجوز ترخم صلعة بن قاسمة لانه  
 كناية عن المجهول الذي لا يعرف قال الشاعر

أصلعة بن قاسمة بن ققع \* لهنك لا أبالك تزدريني

قال أبو حيان واطلاق النحويين يخالفه وأيضا وان كان كناية عن مجهول فانه علم ألا ترى انهم منعه الصنف  
 للعلمية والتانيث فحكمه حكم أساءة اللأسند والعارى من تاء التانيث انما يرخم بشرطين أن يكون علما بخلاف  
 اسم الجنس والاشارة والموصول وأن يكون زائدا على ثلاثة فلا يرخم الثلاثي وذهب بعضهم الى جواز ترخم  
 النكرة المقصودة لانها في معنى المعرفة ولذلك نعت بها فأجاز في غنضفر يا غنضف واستدل بما ورد من قولهم  
 اطرق كرا أي يا كروا ويا صاح أي يا صاحب والجمهور جعلوا ذلك شاذا وذهب الكوفيون الى الكسائي  
 الى جواز ترخم الثلاثي بشرط أن يكون محرك الوسط فيقال في حكم ياحك وهذا المرد به بسماع ولا يقبله قياس  
 ونقل ابن بابشاذ أن الاخفش وافق الكوفيين على ذلك قال ابن عصفور فان كان الثلاثي ساكن الوسط كهنند  
 وعمر ولم يجز ترخمه قولوا واحدا أما عند أهل البصرة فلان أقل ما يبقى عليه الاسم بعد الترخم ثلاثة أحرف  
 وأما عند أهل الكوفة فثلاثا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن فيشبه الادوات نحو من رعن قال أبو حيان وليس كما  
 ذكر بل الخلاف فيه موجود حتى أبو البقاء العكبري في كتاب التبيين أن بعض الكوفيين أجازوا ترخمه  
 ونقله ابن هشام الحضراوى عن الاخفش فقال مانصه أجاز الفراء وجاعة ترخم الثلاثي المنحرك الوسط وأجاز  
 أبو الحسن وحده ترخم الساكن الوسط من الثلاثي

\* (ص) \* ويرخم المخرج بحذف ثانيه وقيل انما يحذف حرف أو حرفان وقيل الهاء فقط من ذى وبه ومن  
 اثني عشر وفعلة الالف أيضا ومنع سيبويه ترخم الجملة وأبو حيان المخرج وأكثر الكوفية ذوا به والفراء مركب  
 العدد علما والجزمى علم الكناية والكوفية المسمى به من تثنية وجمع

\* (ش) \* فيه مسائل الاولى اختلف في ترخم العلم المركب تركيب مزج فالجمهور على جوازه مطلقا ومنع أكثر  
 الكوفيين ترخم ما آخره و به وقال أبو حيان الذي أذهب اليه انه لا يجوز ترخم المركب تركيب مزج لان  
 فيه ثلاث لغات البناء وينبغي أن لا يرخم على هذه لانه مبني لا بسبب النداء كحذام والاضافة وقدم منع البصريون  
 ترخم المضاف ومنع الصرف وينبغي أن لا يجوز ترخمه لانه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم وأما قوله  
 \* أقاتلى الحجاج حينئذ ان لم أزره \* دراب وائرل عند هذؤاديا \* يريد درأ مجرد فهنا من الترخم في غير النداء  
 للضرورة وهو شاذ نادر لا يبنى عليه القواعد قال ولم تعتمد النحاة في ترخمه على سماع انما قالوه بالقياس من جهة أن  
 الاسم الثاني منه يشبه تاء التانيث فعمول معاملتها بالحذف في الترخم قال ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية



ترخيمه فقال البصريون كلهم بحذف الثاني منه فيقال في حضر موت وخمسة عشر وسيبويه يا حضر ويا خمسة  
ويا سيب ومنع ذلك ابن كيسان لانه يلتبس بالمفردات وقال بحذف منه حرف أو حرفان فيقال يا حضر م في  
حضر موت ويا بعلب في بعلبك لان ذلك أدل على المحذوف من حذف الثاني بأسره وأجاب الأولون عن اللبس  
بأنه يزول بالانتظار فيتعين اذا خيف وقال الفراء فيها آخره وويه لا يحذف منه الا الهاء خاصة ثم تقلب الياء ألفا  
فيقال في سيبويه ياسيبو الثانية اذا سمى باثنا عشر واثناعشرة رخم بحذف العجز وتحذف معه الألف أيضا  
فيقال ياثن وياثنة كما يقال في ترخيمهما لو لم يركبا وهذا بناء على أن المركب من العدد اذا سمى به يجوز ترخيمه  
وهو مذهب البصريين ومنع منه الفراء الثالثة ما سمى به من الجملة كتابا بشراف ترخيمه خلاف فذهب  
أكثر النحويين الى المنع وابن مالك الى الجواز ونقله عن سيبويه فيقال ياثنا بيط بحذف الثاني وقال أبو حيان  
هذا النقل عن سيبويه خطأ فان سيبويه نص على المنع وقد سقت عبارته في النكت التي لي على الافية وما ضم  
اليها الرابعة لا يستثنى من العلم المفرد شي عند الجمهور واستثنى الجرم مسألة طامر بن طامر كناية عن  
لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجوز ترخيمه لانه كناية عن اسمه ورد بأنهم رخموا فلان اسمع يا فلان تعال وهو أيضا  
كناية وأجيب بأن فلانا كناية عن الأعلام فرخم كبر رخم العلم وطامر بن طامر كناية عن مجهول لا عن علم  
واستثنى الكوفيون ما سمى به من مثني وجع نصيح فنه وارتخيمه والبصريون يجوزوه بحذف  
العلامة والنون

﴿ ص ﴾ ويحذف مع الآخر متساويه ليناسا كنازا ثاقبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوز الجرمي  
حذف ثاني الفتح والاختف المقلوب عن أصل والفراء الساكن الصحيح ولين بعد حرفين وقيل ان كان واوا  
وقوم المدغم والكوفية يافعلا ياولا ألف قبلها ويحذف زائدان زيدا معا ما لم يبق على حرفين وكذا ان حرك  
أولهما على المشهور أماتوا الهاء فنعاه أكثر وجوز سيبويه ان يبق ثلاثة ولم ينتظر وقال أبو حيان يجوز ان  
والترك أكثر

﴿ ش ﴾ تقدم أن الترقيم حذف الآخر ويحذف مع الآخر أيضا ما قبله من حرف لين ساكن زيد قبله أكثر  
من حرفين وحركة تجانسه سواء كان الآخر صحيحا أصليا أم زائدا أم حرف علة بشرط أن لا يكون هاء تانيث فيقال  
في منصور ومسكين ومروان واسماء وزيدان وزيدون وهنات اعلاما يامنص ويامسك ويامر ووياسم  
ويازيد ويهند فان اختلف شرط مما ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف ان كان صحيحا كجعفر ولا لينامتحرا  
كقنور وهبيخ ولا أصليا كخنثار ومنعاد فان ألفها ما منقلبة عن ياء وواو خلافا للاختف حيث جوز الحذف  
في هذه الصورة فيقال يانخت ويانق ولا ما قبله حرفان فقط كعماد وحمود وسعيد لثلاثه الاسم ببقائه على حرفين  
الادوات اذ ليس في الاسماء المتكسنة ما آخره ساكن خلافا للفراء حيث جوز الحذف فيه فيقال ياعم ويأم وياسع  
وقيل انما قال الفراء بالحذف في حمود فقط فرار من بقاء آخر الاسم واوا بعد ضمة ووافق البصريين في عماد  
وسعيد لا تنفاه ذلك وجوز أيضا حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل فيقال ياهر قال لانه لو  
بقى الساكن أشبه الادوات اذ ليس في الاسماء المتكسنة ما آخره ساكن وردبانه على لغة التمام لا يشبهها وعلى  
الانتظار المحذوف مراد وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح ان كان مدغما كقرشب لانه في قوة حرف واحد  
ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغريق وفردوس خلافا للفراء والجرمي حيث جوز الحذف فيه فيقال ياغرن وياغرد  
ولا ما قبل هاء التانيث كسعال وميمونة عند الأكثرين وأجاز سيبويه حذفه ان بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعدا  
ولم ينتظر المحذوف قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قاله أحرار بن زيد قد وليت ولايته

يريد حارثة بن زيد وقال يا أرت إنك فاعل ما قلته يريد يا أرتا وقال إنك يا معاوية يا ابن الأفضل يريد يا معاوية  
ويا ابن الأفضل منادى ثان لأن بعض المتشددين له من العرب كان يقطع عند قوله يا معاوية ثم يبتدئ يا ابن الأفضل  
ثم قال أبو حيان والوجه أن في ذى التاء الذى هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين أحدهما وهو الشائع  
الكثير ترخيمه بحذف التاء فقط والثانى وهو قليل ترخيمه بحذف التاء وما يليها وما فيه زائد ثان زيد معا  
يحذفان وذلك ألغا التانيث كحمراء والألف والنون في نحو سكران وعلامة التثنية والجمعين كما  
تقدم وياء النسب كطائفي والواو والتاء في ملكوت ورهبوت وله ثلاثة شروط الاول كون زيادتهما معا كما  
ذكر فلو لم يزداد معا كملباء لم يحذفان الاول زيدت لتأحق ما زيدت الأخرى له وهو فاعل ببناء مرداح  
وزوال وكذلك حولاي وبردرايا لا يحذفان لانهما لم يزداد معا بل الأخيرة جاءت للتانيث بعدما كانت الأولى  
للإحقاق الثانى أن يبقى الاسم على ثلاثة فان بقي على أقل لم يحذف كيدان أو بنون علما الثالث أن يكون  
أول الزيادة تين ساكتان كان متحركاً لم يحذف كفرتين ومن النحويين من يحذفهما معا وما آخره ثلاث زوائد  
مما قبل آخره حرف علة كحولاي وبردرايا لا يحذف منه الا الأخير فقط عند البصريين وجوزال كوفية  
حذف الثلاثة قال أبو حيان وقياس قولهم يقتضى حذف الثلاث في رغبوتا ورهبوتا

﴿ ص ﴾ مسألة الأجود انتظار المحذوف فلا يغير الباقي إلا بتعريك ما كان مدغمان تلاً الفاقيل أولاً كان  
له لا أصلى السكون فيفتحه على الأصح وثالثها يحذف كل ساكن يبقى قال الأكثر والاردما زال سبب حذفه  
ويتعين الانتظار في ذى التاء أن ألبس وقيل مطاماً وقيل لا يشترط اللبس في الأعلام وفيما يؤدي إلى عدم نظير  
على الأصح ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تم به وضاعو برد ثالث ثنائى ذى لين ويضعف ثانيه إن جهل وعينه  
الكوفية فيقبل آخره ساكن

﴿ ش ﴾ في المرخم لغتان الانتظار وهونية المحذوف وترك الانتظار وهو عدم نيته والاول أكثر استعمالاً  
وأقواهما في النحويين عليه ما قرئ ونادوا يا مال وقول زهير \* يا حارلاً أرمين منكم بداهية \* وجاء على  
الثانى \* يدعون عننوا الرماح كأنها \* ثم إذا انتظر فلا يغير ما قبل بل يبقى على حركته وسكونه فيقال يا جحف  
ويا هرق ولا يعل فيقال في ثمود وعلاوه وسقاية يأمو وياعلاو ياسقاي الأباشرين أحدهما تعريك ما كان ساكناً  
للدغام إن كان قبله الف كاحجار ومجار علمين فرار من التقاء الساكنين بخلاف ما قبله غير ألف كحجب ومجر  
فانه يبقى على سكونه بخلاف الفراء في قوله بنصر يكة أيضاً حيث حرك على رأى الناس أو على رأيه فبالحركة الاولى  
له في الأصل فيحرك في اجار بالفتح وفي مجار ومجر بالكسر فان لم تكن له حركة في الأصل كما بصارت فبالفتح  
لانه أقرب الحركات وقيل بالكسر على أصل التقاء الساكنين نقله ابن عصفور عن الفراء وقيل يسقط كل  
ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك فيقال يأسع نقله صاحب رؤس المسائل عن الفراء الثانى أن  
يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لو اوجع كقاضون ومصطفون علمين فان الياء والألف حذفتا للاقاء الواو  
فاذا رخم يحذف الواو مع النون ردت الياء والألف لزوال الموجب للحذف فيقال يا قاضى ويا مصطفى هذا مذهب  
أكثر النحويين وقاسوه على رد ما حذف لنون التوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف وعلى رد ما حذف  
للإضافة عند حذف المضاف اليه وخالفهم ابن مالك وقال لا يرد هنا فيقال يا قاضى ويا مصطفى والازم رد كل مغير  
بسبب ازالة الترخيم ما كان يستحقه ويتعين الانتظار في موضعين أحدهما ما فيه تاء التانيث إذا خيف التباسه  
بالمذكور كعمرة وضخمة وعادلة وقائمة إذا التمام فيه يوم أن المنادى مذكور هكذا جزم به ابن مالك وأطلق صاحب  
رؤس المسائل المنع من غير اعتبار لبس التاء قال أبو حيان وفصل شيوخنا فلم يعتبروا اللبس في الأعلام واعتبروه



في الصفات قال وهو الذي دل عليه كلام سيبويه الثاني ما يلزم بتقدير تمامه الأداء الى عدم النظير كما لو رخم  
 طيلسان بكسر اللام فإنه لو قدرنا ما يلزم وجود فعل بكسر العين في الصحيح العين وهو بناء يميل كذا جزم به ابن  
 مالك قال أبو حيان هذا مذهب الاحفش وأما سائر النحويين كالسيرافي وغيره فأنهم أجازوا فيه التمام ولم يعتبروا  
 ما يؤول اليه الاسم بعد الترقيم من ذلك لأن الاوزان إنما يعتبر فيها الاصل لا ما صارت اليه بعد الحذف واذا ترك  
 الانتظار أعطى آخر الاسم ما يستحقه لو نغم به وضما فيضم ظاهرا ان كان صحيحا فيقال يا حارو يا جحف ويأهرق  
 وتقدر فيه الضمة ان كان معتلا كقولك في ناجية ياناجي بسكون الياء ويعمل بالقلب أو الابدال كقولك في ثمود يا  
 نمي بقلب الواو ياء اذ ليس في الاسماء المتكسنة ما آخره واو قبلها ضمة وفي علاوة وسقاية يا علاء ويا سقاء يا بدال  
 الواو والياء همزة لوقوعهما آخر اثر ألف زائدة وفي قطوان باقسطا بقلب الواو ألفا تحركها وانفتاح ما قبلها وان  
 كان ثنائيا ذالين ضمة ف ان لم يعلم له ثالث كلات مسمى به اذا رخمته حذفت التاء وضعفت الالف فحركات الثانية  
 فانقلبت همزة فقليل بالاء وان لم يثالثه جى به كذات علمار رخم يحذف التاء يرد المحذوف وهو الواو لأن أصله  
 ذوات ولذا قيل في التثنية ذواتا فيقال يا ذوا ولا يتعين لغة التمام عند البصريين في شيء من الاسماء وقال الكوفيون  
 يتعين فيما اذا كان قبل الآخر ساكن كهرقل فرار امن وجود اسم متسكن ساكن الآخر

﴿ص﴾ وجوز الاكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه وقوم الالف الممدودة ويوقف على المرخم يحذف  
 الهاء غالبا ياء ساكنة وهي المحذوفة أو السكت خلف ويوضع منها ألف الاطلاق ضرورة

﴿ش﴾ فيه مسألتان الأولى سمع من كلام العرب مثل باعائشة بفتح التاء قال النابغة \* كني ليهم بالأمية ناصب \*  
 الرواية بفتح أمية فاختلف النحاة في تخريج ذلك فقال ابن كيسان هو مرخم وهذه التاء هي المبدلة من هاء التانيث  
 التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إعراء له مجرى الوقف وأزنها بالفتح إتياعا لحركة آخر المرخم المنتظر وذهب  
 قوم منهم الفارسي الى أنها أقحمت ساكنة بين حرف آخر المرخم وحركته فحركات بحركته ودعاهم الى القول بزيادتها  
 خشوا أنها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضم وذهب آخرون منهم  
 سيبويه الى أن التاء زيدت آخر لبيان أنها التي حذفت في الترقيم وحركت بالفتح إتياعا وعلى هذه الأقوال  
 الاسم مرخم وقيل انه غير مرخم والتاء غير زائدة بل هي تاء الكلمة حركت بالفتح إتياعا لحركة ما قبلها والاسم  
 مبني على الضم تقديرا كما أن الأول من يازيد بن عمر وكذلك وهذا ما اختاره ابن مالك في شرح التسهيل بعد  
 جزمه بقول سيبويه في التسهيل واختاره أيضا ابن طلحة وألحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء ذا الالف  
 الممدودة فأجاز ان يقال يا عفرأهلمى بالفتح قال ابن مالك وهذا لا يصح لأنه غير مسموع وقياسه على ذي التاء  
 قياس على ما خرج عن القواعد الثانية لا يستغني غالبا عن التاء في الوقف على المرخم يحذف التاء عن هاء ساكنة  
 فيقال في الوقف على مثل ياطلع ياطلحه ونذر تركها حكى سيبويه يا حرملى في الوقف يرد يا حرملة قال ابن  
 عصفور وهذا يسمع ولا يقاس عليه وقال أبو حيان بل يقاس عليه لأنه ليس في ضرورة شعر لكنه قليل  
 واذا وقف بها فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة بقلوبه هاء أو هي غيرها وهي  
 هاء السكت المزبودة في الوقف خلاف جزم ابن مالك بالاول قال أبو حيان وحاصله أن الترخم لا يكون الا في  
 الوصل فاذا وقفوا فلا ترخم قال وظاهر كلام سيبويه الثاني قال ومحل زيادتها ما اذا رخم على لغة الانتظار أما اذا  
 رخم على لغة التمام فلا لأنه نقض لما اعتدوا عليه من جعله اسما تاما حين بنوه وقد جعل بدل الهاء ألف الاطلاق  
 عوضا منها في الضرورة قال في قبل التفريق يا ضبا عا ذكرا بن عصفور وغيره ونص عليه سيبويه فقال  
 واعلم أن الشعر اذا اضطرر واخذوا هذه الهاء في الوقف وذلك لأنهم يجعلون المدة التي تلحق القوافي بدلا منها

﴿ ص ﴾ المفعول المطلق هو المصدر وقيل يختص بما فعله عام وقيل أعم منه  
 ﴿ ش ﴾ إنما سمي مفعولا مطلقا لأنه لم يقيد بحرف جر كما المفعول به وله وفيه ومعه والمصدر هو المفعول حقيقة لأنه  
 هو الذي يحدثه الفاعل وأما المفعول به فحل الفعل والزمان وقت يقع فيه الفعل والمكان محل الفاعل والمفعول  
 والفعل والمفعول له عليه وجود الفعل والمفعول معه صاحب للفاعل أو المفعول قال أبو حيان تسمية ما انتصب  
 مصدر مفعولا مطلقا هو قول النحويين إلا ما ذكره صاحب البسيط من تسمية المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق  
 وإلى مؤكدا وإلى متسع فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامة نحو فعلت وصنعت وعلمت وأوقعت  
 فإذا قلت فعلت فعلا فالواقع ذات الفعل لأن الذات الواقعة مناهي هذا ولا يقع منها الجواهر والأعراض الخارجة  
 عنها فلا تكون مطلقة في حقنا بل في حق الله كقولك خلق الله زيدا فإنه مفعول مطلق فلذلك كان المفعول  
 المطلق أعم من المصدر المطلق

﴿ ض ﴾ وهو أصل الفعل والوصف وقال الكوفية الفعل وابن طلحة كل أصل وقوم الفعل أصل الوصف  
 ﴿ ش ﴾ مذهب البصريين أن المصدر أصل والفعل والوصف فرعان مشتقان منه لأنهما يدلان على ما تضمنه  
 من معنى الحدث وزيادة الزمان والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل  
 وزيادة وهي فائدة الاشتقاق ومذهب الكوفيين أن الفعل أصل والمصدر مشتق منه لأن المصدر مؤكدا للفعل  
 والمؤكدا قبل المؤكدا لأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته وذلك شأن الفرع أن يحمل على  
 الأصول ومذهب ابن طلحة إلى أن كلاما من المصدر والفعل أصل بنفسه وليس أحدهما مشتقا من الآخر ومذهب  
 بعض البصريين إلى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل للوصف وردبانه ليس في الوصف ما في الفعل من  
 الدلالة على زمن معين فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة  
 ﴿ ص ﴾ ثم إن لم يفد زيادة على عامه فبهم لتوكيد والافتخار لنوع وعدد ويشي ويجمع دون الأول  
 وفي النوع خلف

﴿ ش ﴾ المصدر نوعان مبهم وهو ما يساوي معنى عامه من غير زيادة كقمت قياما وجلست جلوسا وهو لمجرد  
 لتأكيده من ثم لا يشي ولا يجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل فعومل معاملة في عدم التثنية والجمع ولذا قال ابن جني  
 إنه من قبيل التأكيده اللفظي وقيل إنه من التأكيده المعنوي لازالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز وعليه  
 الأمدي وغيره وقسم هؤلاء التوكيد المعنوي إلى قسمين مالا زالة الشك عن الحدث وهو بالمصدر ومالا زالة  
 عن الحدث عنه وهو بالنفس والعين ومختص وهو ما زاد على معنى عامه فيفيد نوعا أو عددا نحو ضربت ضرب  
 لا مبر أو ضربت بدين أو ضربت بدين ويشي ذو العدد ويجمع بلا خلاف وأما النوع ففيه قولان أحدهما أنه يشي  
 ويجمع وعليه ابن مالك قياسا على ما جمع منه كالعقول والألباب والحلوم والثاني لا وعليه الشاويين قياسا  
 لأنواع على الأحاد فاشي لا تشي ولا يجمع لاختلافها ونسبه أبو حيان لظاهر كلام سيبويه قال والتثنية أصلح  
 من الجمع قليلا تقول قت قيا مبن وقعدت قعودين والاحسن أن يقال قيا مبن من القيام ونوعين من القعود  
 ﴿ ص ﴾ وناسبه مثله وصفة وفعل فان كان من لفظه وجري عليه قال ابن الطراوة بفعل مضمر أو السهيلي  
 بمضمر منه وإن لم يجز فثالثها أن غير معناه بفعله المضمر والافيه أو من غير لفظه فالجمهور بمضمر وثالثها إن كان  
 لتوكيد أو مختصا وله فعل

﴿ ش ﴾ ينصب المصدر بمصدر مثله نحو فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا وعجبت من ضرب زيد عمرا ضربا  
 وبالوصف اسم فاعل نحو والذاريات ذروا والصافات صفا والعاصيات عصفا أو اسم مفعول نحو أنت



مطلوب طلبا وبالفعل نحو . وما بدلو تبديلا . هذا ان كان من لفظه وهو جار عليه كما مثلنا على مذهب الجمهور ونفى صاحب الافصاح فيه الخلاف وقال ابن الطراوة هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز اظهاره والتقدير في قعدة مودا فعل قعودا وقال السهيلي كذلك الا أنه قال أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السابق فاذا قيل قعد قعودا فهو عنده بقعد آخر لا يجوز اظهارها قال أبو حيان وهذا كما تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل فان كان من لفظه وهو غير جار عليه نحو . أنبتكم من الارض نباتا . فثلاثة مذاهب أحدها أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازني والثاني انه منصوب بفعل ذلك المصدر الجارى عليه مضمرا والفعل الظاهر دليل عليه وعليه المبرد وابن خروف وعزام لسبويه والثالث التفصيل فان كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر كآلية فنصبه بفعل مضمر والتقدير فنبتم نباتا لان النبات ليس بمعنى الانبات فلا يصح توكيده به وان كان غير مغاير فنصبه بالظاهر كقوله . وقد تطويت انطواء الحصب . لان التطوى والانطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور وان كان من غير لفظه فثلاثة مذاهب أحدها وعليه الجمهور انه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله

السالك الثغرة اليقظان كالثا \* مشى الهولك عليها لتجعل الفضل

فشي منصوب بمضمر دل عليه السالك والثاني أنه منصوب بالفعل الظاهر لانه بمعناه فتعدى اليه كما لو كان من لفظه وعليه المازني والثالث وعليه ابن جني التفصيل فان أريد به التأكيده عمل فيه المضمر الذي من لفظه كقعدت جلوسا وقت وقوفاء بناء على أنه من قبيل التأكيده اللفظي فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ أو بيان النوع عمل فيه الظاهر لانه بمعناه وقال ابن عصفور الامر في التأكيده ما ذكر وأما الذي لغير التأكيده فان وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضا كقوله

\* وآلت حلفة لم تحلل \* فخافة منصوب لحلفت مضمرة وان لم يوضع له فعل انتصب بالظاهر ولا يمكن أن يكون لفعل من لفظه لانه لم يوضع

\* (ص) والاختصاص بالالعهد والجنس وقيل لانه دخله الاين وصف ونعت واضافة ولا تعاقبه أن والفعل خلافا للالاخفش وينوب مضافه ككل وبعض وضمير ونوع وهيته وعدد واسارة وأوجب ابن مالك وصفها به وقت ونعت وما استغماية وشرطية وآلة لا مال يعهد ومنه علم كسبحان وبرة ونجار واستعمل نحو عطاء وثواب مصدر ولا يقاس والاكثر لا ينصب مصدرين مؤكدا ومبيننا وقيل يجوز وثلاثة

\* (ش) فيه مسائل الأولى الاختصاص في المصدر يكون بأل إما عهدية نحو ضربت الضرب تريد ضربا معهودا بينك وبين المخاطب أى الضرب الذى تعلم أو جنسية نحو زيد يجلس الجلوس يريد الجنس والتشكيك ويكون بالنعت نحو قيت قيا مطويا أو بالاضافة نحو قيت قيام زيد والاصل قياما مثل قيام زيد حذف المصدر ثم صفته وقام مقامهما المصدر فأعرب بأعرابه الثانية لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه لان ان تخلص الفعل للاستقبال والتأكيده انما يكون بالمصدر المبهم وعلاه بعضهم بأن أن يفعل يعطى محاولة الفعل ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يسع لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر وحكى عن الاخفش إجازة ذلك الثالثة يقوم مقام المصدر المبين ما أضيف اليه من ككل وبعض نحو . فلا تملوا كل الميل . لمت بعض اللوم وما أدى معناها نحو ضربت أى ضرب . ولا تضروا منه شيئا . وضمير نحو . لا أعذبه أحدا من العالمين . ونوع نحو . والنازعات غرقا . ورجعت القهقري وقعدت القرفصاء وهيته نحو مات ميتة سوء وعاش عيشة من ضية وعدد نحو ضربت ثلاثين ضربة واسم إشارة نحو ضربت ذلك الضرب

قال ابن مالك ولا بد من جعل المصدر تابعا للاشارة المقصود به ذلك المصدر ورده أبو حيان بأن من كلامهم ظننت ذلك يشيرون به الى المصدر ولذلك اقتصر واعليه اذ ليس مفعولا أول ولم يذكر وابعده المصدر تابعا له وعلى هذا خرجه سيديويه ووقت نحو \* ألم تغقض عيناك ليلة أرمداء \* أى اغقاض ليلة أرمدونعت نحو واذ كبر ربك كثيرا وما الاستهامة نحو ما تضرب زيد أى ضرب تضرب وما الشرطية نحو ما شئت فقم أى قيام شئت والآلة نحو ضربته سوطا ورشقه سهمها والاصل ضربته سوطا ورشقه سهم ويترد في جميع أسماء آلات الفعل فلوقلت ضربته خشبة ورميته آجرة لم يجز لأن الآجرة لم تعهد آلة للرمى والخشبة لم تعهد آلة للضرب الرابعة من المصدر ما هو علم للمعنى كسبحان علم للتسبيح وبرة علم للبرة وفجار علم للفجرة ويسار علم لليسرة يقال بره بره وفجار به فجار وهو معلق على الجنس الخامسة استعمالوا العطاء مصدرا بمعنى الاعطاء والثواب مصدر بمعنى الاثابة قال الشاعر

\* وبعد عطاك المائة الزناعا \* وقال تعالى \* ثوابا من عند الله \* وذلك سموع لا يقاس عليه السادسة منع الأخفش والمبرد وابن السراج والأكثر عمل الفعل في مصدرين \* وكذا ومبين وذهب السيرافي وابن طاهر الى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناه نحو ضربت بضربتين وعلى الأول الثانى بدل ومن المسموع في ذلك قوله

ووطئتنا وطأ على حنق \* وطأ المقيد ثابت القدم

ولا يصح فيه البدلية لأن الثانى غير الأول فيخرج على اضماع فعل

(ص) \* مسألة تحذف عامله لقريظة ويجب في مواضع منها ما كان بدلا من فعله ويقدر معنى ما لا فعل له كذفرا والأصح أن بهر فعل وأنه لا يقاس في الدعاء ونالها يقاس ان كان له فعل وجاء رفع بعضها وفتح بعضها وإضافتها وما أضيف نصب وما أفرد وأضيف ويجو ويس وويب ويختار الرفع في ويجو مفردا عكس تب وقيل يجب وفي عطف ويجو على تب وعكسه خلف وعلى الجواز ينصب ويجو تب على حاله ويقال ويله ويله ويله ويله ويله ويله وبالنصب فيهما وغول وغولة ولا يفرد عنه ومضافا للتبيين كلك بعد سقيا والأحسن في المعرف الرفع وهو سماع في الأصح

(ش) \* يجوز حذف عامل المصدر لقريظة كقولك حينئذ قال أى سيرسرت أو معنوية نحو تأهبا ميمونا لمن رأيت يتأهب لسفر وحجا وبر ورا لمن قدم من حج وسعيامشكورا لمن سعى في ثوبة ويجب الحذف في مواضع في منها حيث كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملا كسقياء رعياء أو مهمل أى غير موضوع في لسان العرب كذفرا بمعنى تتناوأة وهي ريج الأذن وتغفه وهي وسخ الانطفا رقية قدر الثلاثة فعل من معناها وجعل ابن عصفور من ذلك بهرا بمعنى غلبة ومنه \* ثم قالوا تحبها قلت بهرا أى غلبني حبا غلبة وقال أبو حيان حكى ابن الاعراب وغيره أنه يقال للقوم اذا دعى عليهم بهرهم الله فيكون منصوبا بفعل مستعمل لا مهمل واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الالفاظ في الدعاء للإنسان أو عليه كسقياء ورعياء وجداء وعقرا وبعدا وسحقا ونسار ونكسار وبوسا وخيبة وتبا أو يقاس عليها فسيديويه على الأول والأخفش على الثانى قال أبو حيان وينبغي أن يفصل فيقال ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا وقد جاء بعضها في الشعر مر فوعا قال أقام وأقوى ذات يوم وخيبة \* لأول من يلقى وشر يسر

فالجر ورخبيله ولا تستعمل هذه المصادر مضافة الا في قبيح من الكلام واذا أضيفت فالنصب حتم ومما جاء مضافا بعدك وسحقك وأنشد الكسائي



إذا ما المهارى بلفظنا بلادنا \* فبعد المهارى من حسيرو متعب

ومما استعمل مفرداً أومضافاً قولهم للمصاب المرحوم ويح فلان ويحيه ويحيه له للنهجب منه وويباله وويبك وويب غيرك وويسك وويسه قال الجزولي وهو استصغار واستحقار وقال ابن طاهر ويحي كلمة تقال رجة وويس كلمة تقال في معنى رافة وهي مضافة إلى المفعول ومتى أضفتها لزم التنبه ولا يجوز فيها الرفع لأنه مبتدأ لا خبر له فإذا أفردت جازا الرفع والنصب تقول ويحيه ويحياله وويل له وويلاله ولا يقوى النصب في هذا قوله في غيره لأن هذا مصدر لا فعل له وإنما يقوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو جد وشكرا فالرفع في نحو ويحي وويل قوى والغالب على ويحي الرفع وعلى تب النصب إذا أفردت نحو تباله ويجوز تب له وقال ابن أبي الريع تبها لك التزم نصبه ويحي لك التزم رفعه وفي وويل لك وجهان ولو قسمنا السوا ينالكن لا تتعدى السماع فان عطف ويحي على تب نصبته ولا يجوز رفعه لأنه لا خبر له وإن عطف تب على ويحي فكحاله قبل العطف ويكون جلدان فعلية على اسمية اتساويهما في المعنى ويقال تباله ويحي له فلا يكون في ويحي الرفع كحاله قبل العطف انتهى ومنع المازني عطف ويحي على تب وعكسه قال لأن ويحي رجة له وتب بمعنى خسران له فكيف يتصور أن يدعو له وعليه في حين واحد وأجيب بأن ويحي حينئذ أخرج مخرج الدعاء وليس معناه الدعاء أو تباً أيضاً دعاءه على حد قائله الله ما أشعره ويقال للمصاب المضروب عليه وويله وويل له وويلاله وويل طويل له وويل أطول بلا فيجب النصب في الإضافة ويجوز هو الرفع في الأفراد ويقال عول وعولك ولا يفردانما يستعمل تابعا لويل ومضافها للتبيين كلك في سعيالك وأما المرف بال فالرفع فيه أحسن من النصب لأنه صار معرفة بقوى فيه الابتداء نحو الويل له والخيبة له لكن إدخال ال ليس مطردا في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيدي به فلا يقال السقي لك والرعي وقال الفراء والجري بقياسه ونفاه أبو حيان

﴿ص﴾ ومنه المثناة كليك وسعديك تابعة وحنانك ودوايك وهذا ذيك وحجازيك وحواليك ولا تتصرف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر قال ابن مالك شاذة كعائب وخالفه أبو حيان فإن أفردت تصرفت وزعم ونس لبامفردا قلبت ألفه وتثنيتها للتكثير وقيل للشفع وزعمه السهيلي في حنانيك خاصة والكاف في ما هو خبر مفعول وطلب فاعل وقال الأعمى حرف خطاب وسمع لب كاس

﴿ش﴾ من الواجب حذف عامله لكونه بدلا من فعله في إجابة الداعي لبيك وسعديك أي إجابة بعد إجابة وإسعاد بعد إسعاد أي كلما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك ولا يستعمل سعديك وحده بل تابعا للبيك كعوله بعد ويله ويجوز أن يستعمل لبيك وحده ومنه قولهم حنانيك أي تحننا بعد تحنان وقد نطق بفعله قال تحنن على هذاك الملية \* لك فان لكل مقام مقالا

ودوايك من المداولة قال

إذا شقي برد شق بالبرد مثله \* دوايك حتى كنا غير لابس

أي تداولنا ودوايك كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقدم مع امرأته شق كل واحد منهما ثوب الآخر ليؤكد المودة وهذا ذيك قال \* ضربا هذا ذيك وطعنا وخنا \* أي تهذا هذا ذيك وحجازيك أي تحجز حجازيك أي تمنع وحذاريك أي تحذر أي ليكن منك حذر بعد حذر زاد صاحب البسيط وحواليك أي إطفاء بعد إطفاء وهذه المصادر كلها لا تتصرف وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فان أفردت مناهي \* كان، تصرفا كقوله

\* فقالت حنان ما أتى بك ههنا \* واختلف في تثنيها أي تثنية يشفع بها الواحد والمراد إجابة موصولة بأخرى ومساعدة موصولة بأخرى وحنان موصول بأخرى أم تثنية يراد بها التكثير على قولين أحدهما الثاني وقال

السهلي بالأول في حنائيك خاصة قال المراد زجة في الدنيا وزجة في الآخرة ورد بأن من العرب من استعمله وهو لا يعتقد الآخرة قال طرفة \* حنائيك بعض الشر أهون من بعض \* وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد وأصله قبل الإضافة لبا مقصور اقلبت ألفه ياء لا ضافته إلى الضمير كما قلبوا في ليدك وعليك والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لبا كما أن حنائيك تثنية حنان لأنه سمع لبا ولم يسمع لباوذ كرا بن مالك أن إضافة لبيك إلى الظاهر شاذة كإضافتها إلى الضمير الغائب قال \* فلي يدي مسور \* وقال لبيه لمن يدعوني ورده أبو حيان بأن سيبويه قال في كتابه يقال لي زيد وسعدى زيد فساق ذلك مساق المنقاس المطرد والكاف في نحو لبيك وسعديك وحنائيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول لأن المعنى لزوما وانقيادا لأجابتك ومساعدة لما تحبه ومعنى قولهم سبحان الله وحنانيه أسبحه واسترحه والكاف في نحو هذا ذيك ودوا لبيك وحنائيك إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل كأنه قال هذا ومداولتك ونحنك وزعم الأعمى أن الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الأعراب كهي في أبصرك والتجاء وذلك وحذفت النون لشبه الإضافة ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة والنون تمنعها من ذلك فحذفت ورد بأن وقوع الاسم الظاهر وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفا وسمع مفرد لبيك بالكسر وهو مصدر بمعنى إجابة منصوب مبنى كاسم وغاق لقله تمكنه كذا نص عليه سيبويه ورد به أبو حيان على ابن مالك حيث قال إنه اسم فعل بمعنى أجبت

\* (ص) ومنه سبحان الله ومعاذ الله وريحانه ويلزم سبحان الله في الأصح ولا يتصرف ويلزم الإضافة وعرف سبحان الله بآل في الشعر وافرد منونا وغيره وقيل إنه مبنى

\* (ش) من البدل عن فعله سبحان الله أي براءة له من السوء وليس مصدر السج بل سج مشتق منه كاشتقاق حاشيت من حاشي ولوليت من لولا وصهصت وأففت وسوفت وبأأت وليت من صه صه وآف وسوف وبأبي وليك ولا يقال سج مخففا فيكون سبحان مصدر له ويلزم الإضافة ولا يتصرف وقد يفرد في الشعر منونا إن لم تنو الإضافة كقوله \* سبحانه ثم سبحاننا نعوذ به \* وغير ممنون إن نويت كقوله \* سبحان من علقمة الفاخر \* أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وأبقى المضاف بحاله وعرف بآل في الشعر قال \* سبحانك اللهم ذا السبحان \* ومن ذلك معاذ الله بمعنى عياذ بالله ويلزم أيضا الإضافة ولا يتصرف ومنه ربحان الله بمعنى استرزاق الله ويلزم أيضا الإضافة ولا يتصرف ولم ينطق له بفعل من لفظه فيقدر من معناه أي استرزقه ولا يستعمل مفردا بل مقترنا مع سبحان الله وقيل يستعمل وحده لأن سيبويه لم يذكره مقترنا مع سبحان الله ولأنه على ذلك ومذهب سيبويه أن سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف وقيل هو مبنى لأنه لا يتصرف ولا ينتقل عن هذا الموضع فاشبه الحرف

\* (ص) ومنه سلاما وحجرا ومنه عجبوا وحدا وشكرا لا كفرا وهل هو خبر أو إنشاء أو يلزم اجتماعهما بخلاف ومنه أفعله وكرامة ومسرة ونعمة عين وحبا ونعام عين ولا أفعله ولا كيدا ولاهما ولأفعله ورغما وهو أنا وجاء رفع بعضها وطرده ابن عصفور ومنه صلفا وكرما في التحجب وهل منه غفرانك خلاف

\* (ش) من البدل عن فعله سلاما بمعنى براءة منكم لا خير بيننا ولا شر ولا يتصرف بخلاف سلام بمعنى التحية فإنه يتصرف ومنه حجرا بكسر الحاء يقال للرجل أتفعل هذا فيقول حجرا أي منعأ أي منع نفسي وأبعده وأبرأ منه وقال سيبويه أي سترأ وبراءة من هذا ومنه قوله تعالى . ويقولون حجرا محجورا . ولا يتصرف إذا كان مشابها معنى المباراة والتعوذ بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو السترن غير أن يشاب هذا المعنى فإنه



متصرف كقوله تعالى . لذي حجر . ومن ذلك عجا وحدا وشكرا لا كفرا قال ابن مالك وهي انشاء  
قال أبو حيان وكذا قال الشاويين أيضا فقال ان قلت كيف يكون هذا مما لا يظهر فعله ولا شك انه يجوز أن تقول  
حدث الله جدا وأجده جدا فالجواب انما تكلم سيويوه في جد الذي هو نفس الحمد أعني الذي هو صيغة الانشاء  
للحمد وهذا لا يظهر معه الفعل بل يتعاقبان والذي أورده المعترض انما هو محض الخبر عن الحمد لا نفس الحمد  
قال أبو حيان والذي ذكره ابن عصفور أن هذه الألفاظ خبر فانه قال عجا وحدا وشكرا ثلاثا مصادرة قائمة مقام  
أفعالها الناصبة لها أي أعجب عجا وحدا وشكرا وتغارق ويله واخوانها في أن معنى هذه الخبر ومعنى  
تلك الدعاء وتغارق سبحانه الله واخوانه وان كان معناها الخبر من جهة انها تتصرف فتستعمل مرفوعة كقوله  
عجب لتلك قضية واقامتي فيكم \* على تلك القضية أعجب

وتلك لا تتصرف وقد سرد هاسيويوه مع ما هو خبر فقال هذا باب ما ينتصب على اضرار الفعل المتروك اظهاره من ذلك  
قولك جدا وشكرا لا كفرا وعجا وأفعل ذلك وكرامة وسيرة ونعمة وحبان ونعام عين ولا أفعل ذلك ولا كيدا  
ولا هاء ولا فعل ذلك ورغما وهو انما ينتصب هذا على اضرار الفعل كأنك قلت أجد الله جدا وأشكر الله شكرا  
وأعجب عجا وأكرمك كرامة وأسر ك مسرة ولا كيدا ولا هم هاء وأرغمك رغما ثم قال سيويوه وقد جاء  
بعض هذا رفعا يبيد ثم يبنى عليه كقوله \* عجب لتلك قضية البيت قال ومعنا بعض العرب يقال له كيف  
أصبحت فيقول جد الله وثناء عليه كانه يقول أمري وشأني جد الله وثناء عليه انتهى \* قال أبو عمرو بن تقي قول  
سيويوه جدا وشكرا لا كفرا له كذا تكلم بالثلاثة بحققة وقد تغرد وعجا بمفرد عنها وقال ابن عصفور لا يستعمل  
كفرا الامع جدا وشكرا ولا يقال أبدا جدا وحده وشكرا الا أن يظهر الفعل على الجواز ولا يلزم الاضرار الامع  
لا كفرا فهذه الأمور لما جرت مجرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب وقال أبو حيان لا يستعمل افعل كيدا  
وكرامة الاجوابا أبدا وكان قائلا قال أفعل ذلك أو اتفعله فقلت أفعله وأكرمك بفعله كرامة وأسر ك مسرة بعد  
مسرة ولا يستعمل مسرة الا بعد كرامة وكذا نعتي عين بعد حبا لا يقال مسرة وكرامة ولا نعتي عين وحبا  
وكرامة هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الاكرام وكذا نعمة عين ونعام عين اسمان في معنى انعام ونعام  
عين بضم النون وكسر هاء وقصها وأنكر الشاويين القبح وأكاد الذي قدره سيويوه في كيدا اختلف فيه فقال  
الاعلم هي الناقصة والمعنى ولا أكاد أقارب الفعل وحذف الخبر للعلم به وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا  
مقاربة وهما من همت بالشئ ولأفعلن ذلك ورغما جواب لمن قال أفعله وان رغما أنفه رغما وان هاء هاء  
أبو حيان وقول سيويوه وقد جاء بعض هذا رفعا فيه دليل على انه لا يطرد وبه صرح صاحب البسيط وهو  
مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة انتهى \* ومن ذلك قولك في التعجب كرم ما وصلفا قال سيويوه  
لانه صار بدلا من أكرم به واصلف قال بعضهم ويقدر ناصبه كرم كرم ما وصلف صلفا لأن أبنية التعجب  
ليس منها ماله مصدر الالف ومن ذلك غفرانك عده ابن مالك تبع للزجاجي فيما هو بدل من اللفظ بالفعل وقيل  
هو من قبيل ما يجوز اظهار ناصبه واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك فمرة قال بالاول ومرة قال بالثاني واختلف  
هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر فذهب الزجاج الى الاول وأن التقدير اغفر غفرانك وعزاه  
السخاوي الى سيويوه وذهب الزنجشري الى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك وذهب بعضهم الى انه  
منصوب على المفعول به أي نطلب أو نسأل غفرانك وجوز بعضهم فيه الرفع على الابتداء أو اضرار الخبر أي  
غفرانك مطلوبنا

\* ص \* ومنها الواقع في توبيخ مع استفهام أو لا لنفس أو غيرها أو تفصيل عاقبة طلب أو خبر أو نائب عن خبر

اسم عين بتكرير أو حصر أو مؤ كدجلة لا تحقل غيره ويسمى مؤ كد نفسه أو تحتمل قو كد غيره ويلزم فيه معرفة البتة ولا يقدم عليها في الأصح لا نحو أجلك لا تفعل اللام للإضافة لمناسب الفاعل وإيلائه غالباً لا أولم أولن وجوز الزجاج توسطه وسيبويه رفعه والمبرد الباقي ومنها المشتبه به مشعر يحدث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز اتباعه قال ابن خروف بضعف وابن عصفور سواء وهو أولى إن خلت الجملة ﴿ ش ﴾ من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله أذ لا إذا شب العدى نار حريقهم \* وزهوا إذا ما يجنحون إلى السلم

أم دونه كقوله

خولا وإهالا وغيرك مولع \* بتثبيت أسباب السيادة والمجد  
سواء كان التوبيخ للخاطب كما مثل وكقوله \* أطربا وأنت قسرى \* أم للنفس كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كفدة البعير وموتاني بيت سلوية ومنها ما وقع تفصيل عاقبة طلب أو خبر فالطلب نحو فشدوا الوثاق فاما نابعدوا إما فداء والخبر نحو

لا جهن فامدرء واقعة \* تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل  
ومنها ما وقع نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حصر فالتكرير نحو زيد سير أسيراً أي يسير وكقوله أنا جداً جداً ولهو لك يزدا \* دأذن مالي اتفاق سبيل  
أي أجيد جداً والحصر نحو أنما زيد سيراً وما زيد إلا سيراً أي يسير وكقوله

ألا أعمال المستوجبون تفضلاً \* بدار إلى نيل التقدم في الفضل  
أي يبادرون بداراً جعل أحد اللفظين في التكرير عوضاً من ظهور الفعل وقام مقامه في الحصر أنما أو ما والأفلاو كان المخبر عنه اسم معنى وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو جددك جد عظيم وأنما بدارك بدار حريص ومنها ما وقع مؤ كد المضمون جملة فأن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سمي مؤ كد نفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة فكانه نفس الجملة تحوله على ديناراً عترافاً وإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر سمي مؤ كد غيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظاً ومعنى نحو أنت ابني حقا قال أبو حيان وهذا المصدر المؤكده في ضربييه يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللام وبالإضافة فالنكرة نحو هذا عبد الله حقا وقطعا ويقينا وهو عالم جداً والمعرفة نحو هذا عبد الله الحق لا الباطل واليقين لا الشك والمضاف نحو صنع الله ووعده الله وصبغة الله وكتاب الله وقد ألزم في بعضها التعريف فقط نحو البتة كقولك لا أفعله البتة ومعناه القطع ولا أعود له البتة وأنت طالق البتة ثم هذا المصدر المؤكده بضر يسه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكدة على الصحيح وسببه أن العامل فيه فعل يفسره مضمونها من جهة المعنى إذا التقدير في له على ديناراً عترافاً أعترف بذلك عترافاً وفي هو ابني حقا حقه حقا فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل فلم يجز تقديمه قياساً عليه وأجاز الزجاج توسطه فيقال هذا حقا عبد الله قال لانه إذا تقدم جزء فقد تقدم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله وكذا كم مصير كل أناس \* سوف حقا تبليهم الأيام

وقوله

اني ورب القائم المهدي \* مازلت حقا يا بني عدى \* أخا اعتلال وعلى أدى  
أي سفر وأجاز قوم تقديمه واستدلوا بقولهم حقا زيد منطلق وأوله المانعون على أن حقا هنا نصب على الظرف لا على المصدر أي في حق زيد منطلق نص عليه سيبويه قال ابن مالك وأما قولهم أجددك لا تفعل فأجاز فيه الفارسي تقديرين أحدهما أن يكون لا تفعل في موضع الحال والثاني أن يكون أصله أجددك



أن لا تفعل ثم حذفت أن وبطل عملها وزعم الشاويين أن فيه معنى القسم ولذلك قدم انتهى قال أبو حيان قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكد لما قبله وهو بمنزلة أحقالات تفعل كذا ولا تستعمل الا مضافا وغالب بعد لا أولم أولن قال في النهاية والاسم المضاف اليه جده حقه أن يناسب فاعل الفعل الذي بعده في التكلم والخطاب والغيبة نحو أجدى أكرمك وأجدك لا تفعل وأجدك لم تفعل وأجد لم يزرنا وعلة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد قال أبو حيان فإن قلت كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله وليس كذلك لأنك إذا فرضته مؤكدا فاما يكون مؤكدا لما بعده قلت إنما هو جواب لمن قال أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا فلا شك أن المتكلم يحمل كلامه على الجهد فهو مجهد فيما يقوله فاذا قلت أتجد ذلك جده فهو مؤكد لما قبله وجوز سيبويه رفع هذا النوع كله أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء ويكون لازما للاضمار فصنع الله مثالا على اضماره وذلك وله على ألف اعتراف كذلك وجوز المبرد رفع باقي الخبر المكرر والمحصور فيقال زيد سير سير وانما أنت سير ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مشبها به مشعرا بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنى دون لفظ ولا صلاحية للعمل فيه كقولك مررت به فاذا له صوت صوت حمار وله صراخ صراخ الثكلى وقوله \* له صريف صريف القعوب بالمسد \* واحترزنا بقولنا مشعرا بحدوث عما لا يشعر به نحو له ذكاء كاء الحكاء فلا يجوز نصبه لأن نصب صوت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يفعل مسندا إلى فاعل إذا التقدير في له صوت وهو صوت فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه وذلك لا يمكن في له ذكاء فلم يستقم النصب وبقولنا بعد جملة عما بعد مفرد نحو صوته صوت حمار فلا يجوز نصبه وبقولنا حاوية إلى آخره عن نحو فيها صوت صوت حمار وعليه نوح نوح الحمام فالنصب في ذلك ضعيف لأنه لم يشقل على صاحب الصوت فلم يمكن تقديره بصوت فوجه النصب على ضعفه أن الصوت يدل على الصوت وبقولنا ولا صلاحية للعمل عما لا يصلح للعمل في المصدر نحو هو مصوت صوت حمار فإن صوت حمار هنا ينتصب بمصوت لا بضمير ثم إذا اجتمعت الشروط فإن كان معرفة تعيين فيه ما ذكر من النصب على المصدرية نحوله صوت صوت الحمار وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعل أي يبدبه ويخرجه صوت حمار ويجوز الرفع في المعرفة والنكرة على الاتباع بدلا فيهما ونعتا في النكرة وعلى الخبرية بتقدير المبتدأ فيهما وجعل ابن خروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع قال لأن الثاني ليس بالأول فيدخل المجاز والاتساع وجعلهما ابن عصفور متكافئين لأن في الرفع المجاز وفي النصب الاضمار والاتباع أولى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدم

﴿ص﴾ مسئلة أنا بواعنه صفات كعائذ ابك وهنيا وأقائما وقد قعدوا وأعيانا كتر با وجند لا وفاها لفيك وأأعور وذاناب ولا يقاس وفي الصفات خلف والأصح أنها أحوال والأعيان مفعولات وسمع رفع ترب وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء

﴿ش﴾ أنا بواعن المصدر اللازم اضمارا نصبه صفات كعائذ ابك وهنيا لك وأقائما وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار الركب وهي أسماء فاعلين وهني من هنو كشر يف من شرف قال بعض المغاربة وهي موقوفة على السماع وزعم بعضهم أن ذلك مقيس عند سيبويه يقال لكل من لازم صفة دائبا عليها نحو أضحكا وأخارجا وأبواعنه أيضا أسماء أعيان قالوا تربا وجندلا في معنى تربت يدها أي لا أصاب خيرا والتراب والتراب والجنندل الحجارة وقالوا فاهال فيك أي فالداهية ويستعمل هذا في معنى الدعاء أي دهاه الله وقيل ضمير فاهال للخبية وقالوا أعور وذاناب والمتصوذه الانكار وأصله أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدمتهم عند اللقاء رجلا أعور مشوها الخلق ذاناب وهو

السن فقال بعض الأسديين ذلك منكر عليهم ولا يقاس هذا النوع اجماعا لا يقال أرضا ولا جبلا ورأى الاكثرين أن نصب الصفات المذكورة على الحالية المؤكدة لعاملها الملتزم اضماره والتقدير أعوذ وأتقوم وأتقعد ونصب الاعيان على المفعولية بفعل مقدر والتقدير أطعمك الله وألزمك ترابا وجندلا وألزمك الله فاهالفيك وأستقبلون أعور وذئاب وذهب المبرد الى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل كالمالح والعافية وذهب الشاويين وغيره الى أن ترابا وجندلا انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال ترابالك كما يقال سقيالك وذهب ابن عصفور وابن خروف الى أن أعور وذئاب حال والتقدير أستقبلونه أعور وسمع رفع ترب على الابتداء وما بعده الخبر قال \* قرب لأفواه الوشاة وجندل \* قال أبو حيان ولا ينقاس الرفع في أسماء الاعيان التي يدعى بها الوقت فوهاالفيك على قصد الدعاء لم يجز وأما غير المدعو بها فقال سيوييه لو قال أعور وذئاب كان مصيبا قال أبو حيان وهو مبتدأ خبره مقدر أي مستقبلكم أو مصادفكم \* ص \* المفعول له شرطه أن يكون مصدرا خلافا لليونس مع اللاقيل ومن أفعال الباطن وشرط المتأخرون والاعلم مشاركته لفعله وقتا وفاعلا والجري والمبرد والرياشي تنكيره والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الاصل جار الانواع المصدر ولا بفعل من لفظه واجب الاضمار فان فقد شرط جر باللام أو من أو الباء قيل أوفى الامع ان وأن ويكثر معهما مقررنا بأل ويقل مجردا ومنعه الجزولي ويستويان مضافا ويجوز تقديره خلافا لقوم لا تعدده ولو مجردا

\* ش \* قال أبو حيان تظافت نصوص النحويين على اشتراط المصدرية في المفعول له وذلك أن الباءت انما هو الحدث لا الذات وزعم يونس أن قوم من العرب يقولون أما العبيد فذوعبيد بالنصب وتأوله على المفعول له وان كان العبيد غير مصدر وأوله الزجاج بتقدير التملك ليصير الى معنى المصدر كما أنه قيل أما تملك العبيد أي هما تذكره من أجل تملك العبيد وشرطه أن يكون معلا بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها كقعد جلوسا ورجع القهقري وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو جاء زيد خوفا ورغبة بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو جاء زيد قتالا للكفار وقراءة العلم فلا يكون مفعولا له وشرط الاعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو ضربت إني تأديبا بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو وقد نضت لنوم ثيابها لان النض ليس وقت النوم أو الفاعل نحو \* واني لتعروني لذكر الكهزة \* ففاعل تعروني هزة وفاعل ذكرى الشاعر أي لذكر ايايالك فيجران باللام ولم يشترط ذلك سيوييه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمك أمس طمعا غدا في معروفتك رجحت حذر زيدا ومنه \* يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الاراءة هو الله والخوف والطمع من الخلق وشرط الجري والمبرد والرياشي كونه نكرة وانه ان وجدت فيه ال قراءة لان المراد ذكر ذات السبب الحامل فيكون فيه النكرة فالتعريف زيادة لا يحتاج اليها ورده سيوييه والجمهور فان السبب الحامل قد يكون معلوما عند المخاطب فيحمله عليه فيعرفه ذات السبب وأنها المعلومة له ولا تنافي بينهما فجموع الشرط باتفاق واختلاف ستة وبقى سابع وهو أن لا يكون من لفظ الفعل فان كان ففعل مطلق لان الشيء لا يكون علة لنفسه وهذا الشرط راجع الى معنى الشرط المذكورة كما قال أبو حيان فلذا لم أصرح به واختلف في ناصبه فالصحيح وعليه سيوييه والفارسي أن ناصبه معهم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الاصل حرف جر لانه جواب له والجواب ابداعي حسب السؤال فقولا في جواب لم ضربت زيد اضربه تأديبا أصله للتأديب الا أنه أسقط اللام ونصب ولهذا تعاداليه في مثل ابتغاء الثواب تصدقت له لان الضمير يراد الاشياء الى أصولها وذهب الكوفيون الى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على اسقاط حرف



الجر ولذلك لم يترجموا له استغناء بباب المصدر عنه وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنوي فاذا قلت ضربت زيدا تأديبا فكأنك قلت أدبته تأديبا وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه الى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه فالتقدير في جئت اكرامالك اكرمتك اكرامالك حذف الفعل وجعل المصدر عوضا من اللفظ به فلذلك لم يظهر ومتى فقد شرط من الشرط المتقدمة وجب جره باللام وامتنع النصب فمثال فقد المصدرية جئتك للاء والعشب والسمر ومثال فقد المشاركة البتان السابقان وقديجر بمن أو الباء لانهما في معنى اللام نحو . خاشعا متصدعا من خشية الله . فبظلم من الذين هادوا . قيل وقديجر بن السبية نحو دخلت امرأة النار في هرة ولا يتعين الجر مع أن وأن كانا غير مصدرين لانهما يقدران بالمصدر وان لم يتحد فيهما الفاعل أو الوقت لأن حرف الجر يحذف معهما كثيرا نحو أزورك أن تحسن الى أو أنك تحسن الى ولا يتعين النصب أيضا عند استغناء الشرط بل يجوز معه الجر ثم ان كان مجردا من اللام والاضافة فالنصب أكثر ويقل الجر كالأمثلة السابقة ويجوز ضربته لتأديب وذهب الجر ولي الى تعيين نصبه ومنع جره قال الشاويين ولا ساف له في ذلك وان كان معرfa باللام فالجر أكثر ويقل النصب كقوله \* لأقعد الجبن عن الهيجاء \* وقوله \* شنوا الاغارة فرسانا وركبانا \* ويجوز للجبن واللاغارة وان كان مضافا استوى نصبه وجره قال تعالى . ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله . وقال . لثلاف قريش . ويجوز تقديم المفعول له على عامله ومنعه ثعلب وطائفة ورد بالسمع قال

\* فاجز عا ورب الناس أبكى \* وقال \* طربت وما شوقا الى البيض أطرب \* ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا كان أو مجرورا ومن ثم منع في قوله تعالى . ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا . تعلق لتعتدوا بتمسكوهن على جعل ضرارا مفعولا له وانما يتعلق به على جعل ضرارا حالا

\* ص \* المفعول فيه هو ما ضمن من اسم وقت معنى في باطراد لواقع فيه ولو مقدر انما نصب له ويصلح له مبهم الوقت ومختصه فان جاز أن يخبر عنه أو يجز بغير من يقتصر في إمامتصرف كحين أولا كعدوة وبكرة علمين والا فغير متصرف كبعيدات بين وما عين من بكرة وسحير وضحي وضخوة وصباح ومساء وليل ونهار وعقة وعشاء وعشية وقد يمنع وجوز الكوفية تصرف ضحي وعقة وليل أو ممنوع كسحر معينا مجردا

\* ش \* المفعول فيه الذي يسمى ظرفا ما ضمن من اسم وقت أو مكان معنى في باطراد لواقع فيه مذكور أو مقدر انما نصب له فاضمن جنس يشمل الطرف والحال أو السهل والجبل من قول العرب مطرنا السهل والجبل وقولنا من اسم وقت أو مكان يخرج الحال وقولنا باطراد يخرج السهل والجبل من المثال المذكور فانه لا يقاس عليه لا في الفعل ولا في الأماكن فلا يقال أخصبنا السهل والجبل ولا مطرنا القيعان والتلول بل يقتصر فيه على مورد السماع بخلاف ما ينصب على الظرفية فانه يجوز ان يخلف الاسم والفعل غيرهما تقول جلست خلفك فيجوز قعدت خلفك وجلست أمامك والناصب للمفعول فيه هو الفعل الواقع فيه ظاهرا نحو قعدت يوم الجمعة وقت امامك فالقيام واقع في يوم الجمعة وفي الامام وهو العامل فيه أو مقدر انما هو زيد أمامك والقتال يوم الجمعة فالعامل فيهما كائن أو مستقر وهو مقدر لا مفوظ به وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان فلذا اقتضت في الحد على ذكره وهو أوسع من المكان لان جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية مبهم كانت أو مختصة والسبب في تعدد الفعل الى جميع ظروف الزمان قوة دلالة عليه من جهة ان الزمان أحد مدلولي الفعل كما ان السبب في تعددته الى جميع ظروف المصادر قوة الدلالة عليها من حيث يدل عليها من جهة المعنى واللفظ فالهم ما وقع على قدر من الزمان غير معين كوقت وحين وزمان وينصب على جهة التأكيذ المعنوي لانه لا يزيد على دلالة الفعل ومنه . أسرى بعبد له ليل . لان الاسراء لا يكون الا بالليل قال بعضهم ولا ينكر التأكيذ في الطرفين

كما لا ينكر في المصدر والحال والمختص قسماً معدود وهو ماله مقدار من الزمان معلوم كسنة وشهر ويومين  
 والمحرم وسائر أسماء الشهور والصيف والشتاء ولا يعمل فيه من الأفعال إلا ما يتكرر ويتناول فلا يقال مات  
 زيد يومين ومن ثم قدر في أماته الله مائة عام فألبسه وغير معدود وهو أسماء الأيام كالسبت والاحد وما يخص  
 بالاضافة كيوم الجمل أو بال كالיום والليلة أو بالصفة كقعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد وما أضافت اليه  
 العرب لفظ شهر من أعلام الشهور وهو رمضان وريبع الأول وريبع الآخر خاصة ثم ظرف الزمان قسماً  
 أحدهما متصرف وهو ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً أو ينتصب  
 مفعولاً به أو ينجر بغير من كسرى يوم الخميس ويوم الجمعة مبارك واليوم يوم الجمعة وأجنت يوم الجمعة  
 . وليجمعنكم الى يوم القيامة . ثم هو نوعان منصرف كحين ووقت وساعة وشهر وعام ودهر وغير منصرف  
 كغداة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أم لا لان علميهما جنسية في استعمالان أسامة فكا يقال عند قصد  
 التعميم أسامة شر السباع وعند التعيين هذا أسامة فأحذره يقال عند قصد التعميم غداة أو بكرة وقت نشاط  
 وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة الى غداة أو بكرة وقد يخاون من العملية بأن ينكر بعدها فينصرفان  
 ويتصرفان ومنه . ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا . قال أبو حيان جمعت العرب غداة وبكرة علمين لهما  
 الوقتين ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعقة وضحوة ونحوهما وذكر بعضهم أن بكرة في الآية انما توثق لمناسبة  
 عشيا الثاني غير متصرف بأن لا يخبر عنه ولا يجز بغير من بل يلزم النصب على الظرفية أو يجز بمن وانما يحكموا  
 بتصرف ما جر بمن وحدها كعند وقبل وبعد لان من كثرة زيادتها لم يعتد بدخولها على الظرف الذي  
 لا ينصرف وهو أيضاً نوعان ممنوع الصرف كسحر اذا كان من يوم بعينه وجر من آل والاضافة نحو أزورك  
 يوم الجمعة سحر وجئتك سحر وأنت تريد بذلك من يوم بعينه بخلاف ما اذا كان نكرة فانه ينصرف  
 ويتصرف نحو نجيئناهم بسحر . وكذا ان عرف بال أو الاضافة نحو سير بزيد يوم الجمعة السحر منه أو من  
 سحره ومنصرف كبعيدات بين بمعنى أوقات غير متصلة وهي جمع بعد مصغرة ومعناه لقيته مرارا متفرقة  
 قريبا بعضها من بعض فجمع بعد يدل على ما أريد من المرات وتضغيره يدل على ما أريد من تقاربها لان تصغير  
 الظرف المراد به التقريب ومنه ما عين من بكرة وسحر وضحى وضحوة وصباح ومساء وليل ونهار وعقة  
 وعشاء وعشية فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معينة فوضعت موضع المعارف وان كانت نكرة ولذلك  
 لا تنصرف وتوصف بالنكرة تقول أتيتك يوم الخميس ضحى مرتفعة ولقيتك يوم الجمعة عتمة متأخرة وقد يمنع  
 عشية الصرف فتصير اذذاك علما جنسيا كغداة وأجاز الكوفيون تصريف ما عين من عتمة وضحوة وليل  
 ونهار فتقول سير عليه عتمة وضحوة وليل ونهار

﴿ص﴾ ومنه ما لم يضاف من مركب الأحيان كصباح مساء أى كل صباح ومساء ويساويه المضاف معنى خلافا  
 للحزيرى في تخصيصه الفعل بالاول وذو ذات مضافين لوقت الا في لغة وأنكرها السهيلي في ذات ويقع  
 تصرف وصف حين عرض قيامه ولم يوصف

﴿ش﴾ الحق بالمنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ما لم يضاف من مركب الأحيان كفلان يزورنا  
 صباح مساء ويوم يوم أى كل صباح ومساء وكل يوم قال

ومن لا يصرف الواشين عنه \* صباح مساء يضنوه خبالا

وقال آت الرزق يوم يوم فاجل \* طلبا وابغ للقيمة زادا

وهو مبني حيثئذ لتضمنه معنى حرف العطف الخمسة عشر بخلاف ما اذا أضيف المصدر الى المجزأ فانه يتصرف



فيقع ظرفا وغير ظرف كقوله \* ولولا يوم يوم ما أردنا \* وقوله \* وقد علاك مشيب حين لاجين \* وكذا إذا لم يركب بـل عطف نحو فلان يتعاهدنا صباحا ومساء وزعم الحريري في درة الفواص انه فرق بين قولك يأتينا صباح مساء على الاضافة وصباح مساء على التركيب وأن الخواص يهملون في ذلك فلا يفرقون بينهما وأن الفرق هو ان المراد به مع الاضافة أنه يأتي في الصباح وحده اذ تقدير الكلام يأتينا في صباح مساء والمراد به عند تركيب الاسمين وبنائهما على الفتح انه يأتي في الصباح والمساء لان الأصل صباحا ومساء فحذف العاطف ورد عليه ابن بري بأن هذا الفرق لم يقله أحد بل صرح السيرافي بأن سير عليه صباح مساء وصباح مساء وصباحا ومساء معناه واحد ثم قال وليس سير عليه صباح مساء مثل قولك ضربت غلام زيد في أن السير لا يكون الا في الصباح كما شهر أن الضرب لا يقع إلا بالأول وهو الغلام دون الثاني لانك اذا لم تردان السير وقع فيهما لم يكن في محيئك بالمساء فائدة وهذا نص واضح والحق العرب أيضا بالمنوع التصرف في التزام النصب على الظرفية ذات مضافين الى زمان نحو لقيته ذاصباح وذامساء وذات مرة وذات يوم وذات ليلة قال \* اذا شد العصاة ذات يوم \* الا في لغة نخشم فانها أجازت فيها التصرف فيقال سير عليه ذات ليلة برفع ذات وقال بعض النخشميين \* عزمت على اقامة ذي صباح \* وزعم السهيلي ان ذات مرة وذات يوم لا تتصرف الا في لغة نخشم ولا غيرها وان الذي يتصرف عندهم انما هو ذو فقط ورده أبو حيان بتصریح سيبويه والجمهور بخلاف ذلك والسبب في عدم تصرف ذات ذات في لغة الجمهور انهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة ففتان لظرف محذوف والتقدير في لقيته ذاصباح ومساء وقت صاحب هذا الاسم وذات يوم قطعة ذات يوم فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه فلم يتصرفوا في الصفة لئلا يكثر التوسع وعبارة ابن أبي العافية فضعف لذلك ولم يستعمل الا ظرفا ولان اضافتهما من قبيل اضافة المسمى الى الاسم وهي قليلة في كلام العرب فلم يتصرفوا فيها لذلك واستقبح جميع العرب التصرف في صفة حين عرض قيامها مقامه ولم يوصف كقولك سير عليه قديما أو حديثا أو طويلا فهذه أوصاف عرض حذفها بموصوفها وانتصب على الظرفية فلو تصرف فيها فقل سير عليه قديم أو حديث أو طويل فجاء ذلك فان لم يعرض قيامها مقامه بل استعمل ظرفا وهي في الأصل صفة نحو قريب وملي حسن فيها التصرف نحو سير عليه قريب وسير عليه ملي من النهار أي قطعة من النهار ولو وصفت فيها أيضا حسن التصرف نحو سير عليه طويل من الدهر لانها ما وصفت ضارعت الاسماء

﴿ ص ﴾ وما صلح جواب كم أو متى وهو اسم شهر لم يضاف اليه شهر قيل أو أضيف قال ابن خروف وكذا شهر مفرد أو اعلام الايام أو كان الأبد والدهر والليل والنهار مقرونا بأل لا بالغة فالفعل واقع في كله تعميما أو توزيعا ويجوز في غيرهما التعميم والتبعض ان صلح وتعريف جواب كم خلافا لابن السراج واطافة شهر الى كل الشهر وفاقا لسيبويه وخلافا للآخرين وقيل نصب المعدود والموقت نصب للمفعول نيابة عن المصدر وقيل على حذف المصدر

﴿ ش ﴾ ما صلح أن يقع جوابا لكم ولا يصلح أن يكون جوابا لمتى هو ما كان موقتا غير معرف ولا مخصص بصفة نحو ثلاثة أيام ويومين فانه يصلح أن يكون جواب كم سرت فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمانعيا وإمانعيا فاذ قلت سرت يومين أو ثلاثة أيام فالسير واقع في اليومين أو في الثلاثة من الاول الى الآخر وقد يكون في كل واحد من اليومين أو الثلاثة وان لم يعم من أول اليوم الى آخره ومن التعميم صمت ثلاثة أيام ومن التقسيط أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تيجدت ثلاث ليل ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الايام أو الليالي ويكون جواب كم نكرة كما ذكر ومعرفة كاللومين المعهودين وأنكر ابن السراج أن يرد جواب كم معرفة

لأنه من جواب متى اذيراد منها الوقت وبكم العدد وما صلح أن يقع جوابا متى فان كان اسم شهر غير مضاف اليه لفظه شهر فكذلك يكون الفعل واقعا في جميعه تعمما أو تقسيطا نحو سرت المحرم وسرت صفر يحقل الأمرين واعتكفت المحرم للتعميم وأذنت صفر للتقسيط وكلها تصلح جواب متى سرت ومتى اعتكفت ومتى أذنت وان كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو متى قدمت فيقال يوم الجمعة فيكون القيد في بعضه وكذا ان كان اسم شهر مضافا اليه لفظ شهر فانه يجوز أن يكون في بعضه وفي جميعه نحو قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان هذا مذهب الجمهور وزعم الزجاج انه لا فرق بين المضاف اليه شهر وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه وان يكون في جميعه قال أبو حيان وهو خلاف نص سيبويه قال والتفرقة بين ذلك بالاستقراء والسمع وليس للقياس فيه مجال وزعم ابن خروف ان الفرق بين رمضان وشهر رمضان من جهة أن رمضان علم وشهر ليس كذلك انما هو معرفة بإضافته الى رمضان وكذلك سائر أسماء الشهور والعلم واقع على الشخص بجميع صفاته فكذلك أسماء الشهور كالاعلام فلا تقع على بعض الشهر قال وليس كالشهر لانه واقع على جزء من الشهر منفردا أو مجتمعا من جهة أنه ليس علما فأجاز أن يقال سرت الشهر وأنت تريد أن السير في بعضه وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتناول نحو لقيتكَ الشهر وكذا زعم في اعلام الايام أنها كالاعلام الشهور فاذا قلت سرت السبت أو سرت الخميس لم يكن العمل الا في جميعهما لانها علمان فاذا أضفت اليه يوم أوليلة فقلت سرت يوم السبت أوليلة السبت جاز أن يكون السير في بعضه وفي جميعه لان تعريفه بالاضافة وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف اليهما ما لا يتناول نحو لقيتكَ يوم الخميس ولم يجزه في الخميس وسائر أيام الاسبوع فلا يقال لقيتكَ الخميس ولا لقيتكَ السبت قال أبو حيان وما زعمه باطل لان الاسم يتناول مسماه بجملته نكرة كان أو معرفة علما أو غيره وانما التفرقة بين الشهور اذا أضيف اليها شهر وبينها اذا لم يضاف اليها شهر من جهة انه اذا انفرد الشهر ولم يضاف فالعمل في جميعه لانه يراد به ثلاثون يوما ولا يجوز أن يكون في بعضه وكذلك أسماء الايام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها لانها من قبيل المختص غير المعدود ، يعمل فيه المتناول وغيره فسواء أضيف اليه يوم أم لا انتهى \* وكذا اذا كان جواب متى الأبد والدر والليل والنهار مقر ونة بالالف واللام فانها مثل رمضان اذا لم يضاف اليه شهر يكون للتعميم نحو سير عليه الليل والنهار والدر والأبد ولا يقال لقيته الليل والنهار وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات ولا لقيته الدر والأبد وأنت تريد يوم فيه فان قصدت المبالغة جاز اطلاقه على غير العام نحو سير عليه الأبد تريد المبالغة مجازا لا تعميم السير في جميع الأبد وما سوى ما ذكر من جواب متى من اعلام الشهور غير المضاف اليها شهر والأبد ونحوه وذلك نحو اليوم والليله ويوم كذا وليله كذا وأسماء الايام وأشبه ذلك يجوز فيه التعميم والتبويض ان صلح له فالاول نحو قام زيد اليوم والثاني نحو لقيت زيد اليوم ويحتملها نحو سار زيد اليوم وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف وانتصب انتصاب الظرف وهو مذهب البصريين وزعم الكوفيون أنه ليس بظرف وانه ينتصب انتصاب المشبه بالمفعول لان الظرف عندهم ما انتصب على تقدير في واذا لم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه في لان في يقتضى عندهم التبويض وانما جعلوه مشبها بالمفعول لا مفعولا به لانهم رأوه ينتصب بعد الافعال اللازمة قال أبو حيان وما ذهبوا اليه باطل لانهم بنوه على أن في تقتضى التبويض وانما هي للدعاء قال تعالى فأرسلنا عليهم يحاصر صر في أيام نحسات فأدخل في الايام والفعل واقع في جميعها بدليل . سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما . وقال . فترى القوم فيها صرعى فأدخل في على ضمير الايام والليالي مع ان الرؤية متصلة في جميعها وذهب بعض النحويين الى أن ما كان من النظر وف معطيا غير ما أعطى الفعل كالظرف في المعدودة والمؤقتة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر في سرت



يومين كأنه قال سرت سيرا مقدار يومين لانه لا دلالة للفعل عليه وقيل هو بمنزلة ضربته سوطا أى سير يومين  
فحذف والصحيح أنه تعدى اليه بعد حذف الجار فينصبه والقولان المحكيان في آخر القولة راجعان الى أصل  
الظرف لا الى مسألة التعميم وهما مقابلان لقولى في أول الباب لواقع فيه ناصب له وبقى مسألة اضافة شهر الى أسماء  
الشهور قال أبو حيان ظاهر كلام التسهيل جواز اضافة شهر الى كل أسماء الشهور وليس كذلك فلم تستعمل  
العرب من أسماء الشهور مضافا اليه شهر الارض وريبع الأول وريبع الآخر وأما غير هذه الثلاثة فلا  
يضاف اليه شهر لا يقال شهر المحرم ولا شهر صفر ولا شهر جمادى قال الآن في كلام سيبويه ما يخالف هذا فانه  
أضاف شهر الى ذى القعدة قال وهذا أخذاً كثر النحويين فأجازوا اضافة شهر الى سائر أعلام الشهور ولم  
يخصوا ذلك بالثلاثة التى ذكرناها انتهى

﴿ ص ﴾ مسألة يصلح للظرفية من الأمكنة ما دل على مقدار وفي كونه مبهما خلاف وما لا يعرف الا باضافة  
أوجرى مجراه باطراد ومنعه الكوفية الا باضافة لا تختص الابن ونحوها وألحق به منه ما قرن بدخلت وقيل هو  
مفعول به وقيل اتساع وقيل يجب النصب ان اتسع المدخول لا إن ضاق قال الفراء وكذا ذهبت وانطلقت  
وابن الطراوة والطريق مطلقا وألحق به قياسا ما اشتق من الواقع فيه وسماعا عند سيبويه والجمهور ما دل على  
قرب أو بعد كهومنى مزجر الكلب

﴿ ش ﴾ الذى يصلح للظرفية ويتعدى اليه الفعل من الامكنة أربعة أنواع أحدها ما دل على مقدار ويعبر  
عنه بمقدر قال أبو حيان وهما متقاربان نحو ميل وفرسخ وبريد وعلوة وهذا النوع اختلف فيه هل هو داخل  
تحت حد المبهم أم لا فالشاورين على الثانى لان المبهم لا نهاية له ولا حدود محصورة وهذه الظرف والمقدرة لها  
نهاية معروفة وحدود محصورة لان الميل مقدار معلوم من المسافة وكذا الباقي والفارسي وغيره على الاول لانه  
انما يرجع تقديرها الى السماع ألا ترى أن العلوة مائة باع والميل عشرة غلاء والفرسخ ثلاثة أميال والبريد أربعة  
فراسخ والباع لا ينضبط الا بتقريب لانه يزيد وينقص فيلزم أن تكون هذه المقدرات غير محقة النهاية والحدود  
بل تحديدها على جهة التقريب قال أبو حيان والصحيح انه شبيه بالمبهم ولذلك وصل اليه الفعل بنفسه وما ذكر  
من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين الا السهيلي فانه زعم أن انتصاب هذا النوع  
انتصاب المصادر لا انتصاب الظرف لانه لا يقدر بى ولا يعمل فيه الا ما كان فى معنى المثني والحركة لا يقال قعدت  
ميلا ولا رقدت ميلا الظرف يقع فيه كل ناصب له فهو اسم لخطى معدودة فكأن سرت خطوة مصدر فكذلك  
سرت ميلا ونحوه الثانى ما لا يعرف حقيقة بنفسه بل بما يضاف اليه ككان وناحية ووراء وأمام ووجه وجهة  
وبكنابتي فى قولهم هما خطان بكنابتي أنفها يعنون خطين اكتنفأ نف الطيبة ولبني فى قوله

﴿ جنبي فطمة لا ميل ولا عزل ﴾ وكافطار فى قولهم قومك أقطار البلاد وسواء فى جواز نصب ما ذكر على  
الظرف المبهم والمبين وذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة بل لابد من وصف يخصه  
وما فى حكمه نحو قعدت مكانا صالحا وكذلك فى الجهة ولا يقال قعدت قداما ولا خلفا الا على الحال كأنك قلت  
متقدما ومتأخرا فان خصصت بالاضافة جاز نحو قعدت قدما مك وخلفك الثالث ما جرى مجراه باطراد قال  
ابن مالك وذلك صفة المكان الغالبة نحوهم قريبا منك وشرقي المسجد ومصادر قامت مقام مضاف اليها تقديرها  
نحو قولهم هو قرب الدار ووزن الجبل وزنته قال والمراد بالاطراد أن لا تختص ظرفيته بعامل ما كاختصاص  
ظرفية المشتق من اسم الواقع فيه وجعل أبو حيان من ذلك قبلك ونحوك وقرباك بمعنى قريبا لأنه أشد مبالغة  
قال وشرقي منسوب الى الشرق ومعناه المكان الذى يلي الشرق قال وذكر سيبويه من هذا النوع هو قصدك

وهو صدك وهو صقبك وسواء في هذا النوع وما قبله النكرة والمعرفة هذا مذهب البصريين وأما الكوفيون فلا يكون ظرف المكان عندهم المعرفة بالاضافة فان كان نكرة فليس بظرف نحو قام عبد الله خلفا وراء بمعنى متأخرا وقداما بمعنى متقدما أما المختص وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدار والمسجد والحانوت وقيل هو ما كان لفظه مختصا ببعض الأما كن دون بعض وقيل ما كان له أقطار تحصره ونهايات تحيط به فلا يتعدى اليه الفعل الا بواسطة في اذا أريد معنى الظرفية كجلس في الدار الا مسمع من ذلك بدونها فانه يحفظ ولا يقاس عليه وهو كل مكان مختص مع دخلت نحو دخلت الدار والمسجد فذهب سيبويه والمحققين انه منصوب على الظرف تشبيها للمختص بغير المختص وذهب الفارسي ومن وافقه الى أنه مما حذف منه اتساعا فانتصب على المفعول به وذهب الاخفش وجاعه الى أنه مما يتعدى بنفسه فهو مفعول به على الاصل لا على الاتساع وذهب السهيلي الى أنه ان اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه كدخلت العراق ويقع أن يقال دخلت في العراق وان ضاق بعد النصب جدا لأن المدخول قد صار ولو جارتقحما كدخلت في البئر وأدخلت أصبعي في الحلقة قال أبو حيان وسكت عن المتوسط وقياس نفسه يله انه يجوز فيه الوجهان التمدى بنفسه وبواسطة في وألحق الفراء بدخلت ذهبت وانطلقت فقال العرب عدت الى أسماء الا ما كن دخلت وذهبت وانطلقت وحكى أنهم يقولون دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام قال أبو حيان وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين والفراء ثقة فيما ينقله وقال المبرد ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجر وهو الى لافي ومما سمع نصبه الطريق قال \* كما غسل الطريق الثعلب \* أي في الطريق وهو ضرورة كقوله \* قالا خيمتي أم معبد \* أي في خيمتي وذهب بعضهم الى أن انتصاب الطريق ظرفا يجوز في الاختيار وانه مشهور في كلام العرب ومقيس واختاره ابن الطراوة النوع الرابع ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كقعد ومرد ومضلى ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد وقعدوى مقعد زيد أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكك مجلس زيد أي فيه وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو وهو منى مقعد القابلة ومقعد الازار ومنزلة الولد أي في القرب ومناط الثريا ومزجر الكلب أي في الارتجاع والبعاد واشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور فلا يقال هو منى مجلسك ومتكأ زيد ومربط الفرس ومقعد الشراب ولا هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذي يقعد فيه ويبرز لان العرب لم تستعملها الا على معنى التمثيل للقرب والبعاد وذهب الكسائي الى أن ذلك مقيس **ص** \* مسألة كثر تصرف يمين وشمال وذات مضاه اليهما ومكان ونذر في وسط ساكنا والمتحرك اسم وقال الكوفية ظرفان والفراء ما حسن فيه بين ظرف والاحسن تسكينه وما لا اسم والاحسن تحريكه وثلث والمرزوقي ما كان آخر الفصل سكن وما لا حرك ومما عديم فيه بدل لا بمعنى بديل وأنكر الكوفية ظرفيته ومكان بمعناه وحول وحولى وأحوالى وحوال ووزن الجبل وزنة الجبل وصدك وصقبك وسوى ويقال سوى وسوى وسواء وقال الزجاجي وابن مالك هي اسم متصرف والرماني وأبو البقاء وابن هشام ظرف كثير او غيره قليلا ويستثنى ويوصف بها كغير فيضاف لمعرفة وكذا نكرة في الاصح وزعم عبد الله بن بناء سواء على القمح وترد بمعنى وسط وسوى بمعنى مستو وشطر بمعنى نحو ذكره أبو حيان وعند مثلث العين لمكان الحضور والقرب حسا أو معنى وتأني لزمانه وبمعناها الذي معرفة لا بمعنى لادن في الاصح ولكن لا تجبر أصلا ولا تكون ظرفا للمعاني بخلاف عند ولا تطلق على غائب وفاقا للحريري والعسكري وابن السجري وخلاف



للعرى وتقلب ألفهام الضمير لا غيره غالبا

﴿ش﴾ الظروف المكانية أنواع أحدها ما كثر فيه التصرف وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ وفاعلا ونائباً ومضافا إليه وهو يمين وشمال نحو جلست يمين زيد وشمال بكر ويمين الطريق سهل وشمال الطريق أقرب وقال تعالى . عن اليمين وعن الشمال قعيد . وذات مضافة اليها قال تعالى . تراو عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال . وقال الشاعر \* وكان الكاش مجراها انميناً \* وتقول دارك ذات اليمين ومنازلهم ذات الشمال ومكان نحو اجاس مكانك ومكانك حسن الثاني ما ندر فيه التصرف كوسط ساكن السين قال ابن مالك تجرده عن الظرفية قليل لا يكاد يعرف ومنه قوله يصف سحابا

وسطه كالبراع أو سرح الم \* بدل طوراً بخبو وطورا ينير

فوسطه مبتدأ خبره كالبراع أما وسط المتحرك السين فاسم قال في البسيط جعلوا الساكن طرفا والمتحرك اسم ظرف فالأول نحو زيد وسط الدار والثاني نحو ضربت وسطه وقال الفراء إذا حسنت فيه بين كان طرفا نحو قعد وسط القوم وإن لم تحسن فاسم نحو احتجم وسط رأسه ويجوز في كل منهما التذكين والتخريك لكن السكون أحسن في الطرف والتخريك أحسن في الاسم وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونهما ظرفين إلا أن ثعلب قال يقال وسط بالسكون في المتفرق الأجزاء نحو وسط القوم ووسط بالتخريك فيا لا تتفرق أجزاءه نحو وسط الرأس وتابعه المازني وقال أبو حيان وقول الفرزدق

أتته بمجاوم كأن جينه \* صلاية ورس وسطها قد تفلقا

شاذ من حيث استعمال وسط من فوعا بالابتداء وعند الكوفيين من حيث استعماله فيا لا تتفرق أجزاءه وهو الصلاية الثالث ما عدم فيه التصرف فلم يخرج عن الظرفية أصلا وهو الفاظ منها بدل لا بمعنى بدل نحو هذا بدل هذا أي مكان هذا قال أبو حيان ولم يذ كر الكوفيون بدل ظرف مكان وإنما ذ كر البصريون وإذا استعمل مكان بمعنى لم يتصرف أيضا ومنها حول وحوالى وحولى وحوالى وحوالى وحوالى وحوالى قال تعالى فلما أضاءت ما حوله . وقال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وقال الشاعر \* ما رواء وقصى حويله \* وقال \* أليس ترى السمار والناس احوالى \* ومنها فهاذ كرسيه يهزته الجبل أي حذاءه متصلا به ووزن الجبل أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة وصدك وصقبك لكن قال أبو حيان يجوز أن يستعمل إسما إذ قياس كل ظرف أن يتصرف فيه إلا أن نقل إنه مما يلزم أن يكون ظرفا قال أبو حيان ومما أهل النحويون ذ كره من الظروف التي لا تتصرف شطر بمعنى نحو قال تعالى . شطر المسجد الحرام فولوا وجوهكم شطره . وقال الشاعر

أقول لأم زنباع أقمي \* صدور العيس شطر بني نيم

وقال \* تعدو بنا شطر نجد وهي عائدة \* ومن جرها بمن قوله

وقد أظلكم من شطر نعركم \* هول له ظلم يغشاكم قطعا

ومنها سوى بكسر السين وضمها مقصورا وسواء بفتحها وكسرها ممدودا وعدم تصرفها بأن تلزم الظرفية مذهب سيوييه والجمهور لأنها بمعنى مكانك الذي تدخله معنى عوضك وبذلك فكأنك إذا قلت مررت برجل مكانك أي عوضك وبذلك لا يتصرف فكذا ما هو بمعناه وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقي لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية وذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء والعكبري إلى أنها ظرف متمكن

أى يستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف قليلا قال ابن هشام في التوضيح واليه أذهب ونقله في البسيط عن الكوفيين وذهب الزجاجي وابن مالك إلى أنها ليست ظرفا البتة فانها اسم مرادف لغير فكما أن غير لا تكون ظرفا ولا يلتزم فيها النصب فكذلك سوى وحكم المقصورة والمدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء نص عليه الآمدى وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ومن تصرفهما حكى أثنى سواؤك وقوله

\* فسواك بائعها وأنت المشتري \* وقوله \* ولم يبق سوى العدوان \* وقوله

أترك ليلى ليس بيني وبينها \* سوى ليله أنى إذا لصبور

وقوله ذكرك الله عند ذكركم \* صارف عن فؤادك الغفلات

وقوله \* معلل بسواء الحق مكذوب \* وقوله \* فان أخا سواككم الوحيد \* وقوله

\* وما قصدت من أهلها السواككا \* والأشهر في سوى لغة الكسر والقصر ولغة الضم والقصر

حكاهما الأخفش ولغة الفتح والمد حكاهما سيويه ولغة الكسر ولد حكاهما ابن الخباز في شرح ألفية ابن معط

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القبر وأنى أن سواء المدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى الا قال أبو حيان والذي

حمله على ذلك أنه رأى لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الأعراب تغير غير والصحيح أن قصها أعراب وهي لازمة

الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تجر قال ويلزمه أن يقول يبناء سوى وسوى أو يسدى فرق بينهما وبين هذين أما سواء

بمعنى وسط نحو سواء الجحيم أو بمعنى مستوف نحو سواء عليهم أنذرهم فعبارة اجاعا وكذا سواء بمعنى حذاء

نحو زيد سواء عمر ويستعمل سوى كغير فيستننى بها نحو قام القوم سوى زيد وما في الدار سوى حمار قال

كل سعى سوى الذى يورث الفو \* زفعباه خسرة وخسار \* وقال

\* لم ألف في الدار ذانطق سوى طلل \* ويوصف بها نحو جاءنى رجل سوى زيد قال

أصابهم بلاء كان فيهم \* سوى ما قد أصاب بنى النضير

وتنفرد سوى عن غير بأنها تلزم الاضافة لفظا بخلاف غير فانها تقطع عنها لفظا وتنوى كما سيأتى ولا يعترض على

هذا بقوله تعالى مكناسوى فان سوى فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه ويضاف سوى الى المعرفة والنكرة

كاليتين السابقتين وقيل انها تنفرد عن غير بأنها لا تضاف الا الى المعرفة بخلاف غير فانها تضاف اليهما ورده

أبو حيان بقوله سوى طلل وسوى ليله وهما نكرتان ومنها عندوهى لبيان كون مظهر وفها حاضر احسا أو

معنى أو قريبا حسا أو معنى فالأول نحو فلما رآه مستقرا عنده والثانى نحو قال الذى عنده علم من الكتاب

والثالث نحو عند سدره المنتهى عندها جنة المأوى والرابع نحو عند ملك مقتدر رب ابنى عندك

بيتا فى الجنة وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ما عندكم ينفد وما عند الله باق وقد نرد للزمان نحو الصبر

عند الصدمة الاولى ولم تستعمل الامنصوبة على الظرفية كما مثل أو مجرورة بمن نحو آتيناها رجعة من عندنا

وانما تتصرف لشدة توغلها فى الإبهام لانها تصدق على الجهات الست والاشهر كسر عينها ومن العرب

من يفتحها ومنهم من يضمها ومنها الدى وهى بمعنى عند لا بمعنى لذن فى الافصح ومن ثم كانت معربة لكن تغارق

لدى عند من أوجه أحدها أنها لا تجر أصلا وعند تجر بمن كما تقدم الثانى أن عند تكون ظرفا للاعيان

والمعاني كما تقدم ولدى لا تكون ظرفا للمعاني بل للاعيان خاصة يقال عندى هذا القول صواب ولا يجوز

لدى ذكره ابن الشجرى فى أماليه ومبرمان فى حواشيه الثالث أنك تقول عندى مال وان كان غائبا

ولا تقول لدى مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريرى وأبو هلال العسكري وابن الشجرى وزعم المعري أنه



لا فرق بين لدى وعند قال ابن هشام في المغنى وقبول غيره أولى وتقلب ألف لدى مع الضمير ياء كلى والى قال تعالى . ولدينا مزيد . وما كنت لديهم لامع الظاهر نحو . لدى الحناجر . لدى الباب . ومن العرب من يقرأ الالف مع المضمرة أيضا كالظاهر وكذا الى وعلى قال

الى كم يا خناعة لا الانا \* عن الناس الضراعة والهوانا  
فلو برأت عقولكم بصرتكم \* بأن دواء دائكم لدانا  
وذلكم اذا واثقتونا \* على نصر اعتقادكم علانا

\* (ص) \* مشكلة يتوسع في المتصرف فيجعل مفعولا به ويضم غير مقرر ونبنى ويضاف ويسند اليه لا إن كان العامل حرفا أو اسما جامدا ولا متعديا لثلاثة على الأصح قيل أو اثنين ولا كان ان عملت فيه على الأصح  
\* (ش) \* التوسع جعل الطرف مفعولا به على طريق المجاز فيسوغ حينئذ ضمارة غير مقرر ونبنى نحو اليوم سرته ولا يجوز ذلك في المنصوب على الطرف بل اذا أضمروا وجب التصريح بنى لان الضمير يزدل الاشياء الى أصولها فيقال اليوم سرته وسواء في التوسع ظرف الزمان والمكان فالأول نحو  
\* ويوم شهدناه سليما وعامرا \* يارب يوم لى لا أظله \*

الثانى نحو \* ومشرّب أشربه وشيل \* والاصل شهدناه فيه وأظلل فيه وأشرب فيه ويجوز حينئذ الاضافة اليه على طريق الفاعلية نحو بل مكر الليل والنهار \* ياسارق الليلة أهل الدار \* والمفعولية نحو . تربص أربعة أشهر يامسروق الليلة أهل الدار ولا تصح الاضافة عند ارادة الطرف لان تقديره في يحول بين المضاف والمضاف اليه فيمتنع قاله الفارسي ولان الخافض اذا دخل على الطرف يخرج عنه عن الطرفية قاله ابن عصفور ويجوز حينئذ الاسناد اليه نحو . في يوم عاصف . اننا خاف من ربنا يوما عبوسا قطريرا \* صيد عليه الليل والنهار \* قال بعضهم ويؤكد ويبدل ويستثنى منه ولا يجوز ذلك في الطرف غير المتوسع فيه قال صاحب البسيط وفي هذا نظر وللتوسع شروط الاول أن يكون الطرف متصرفا فالزم الطرفية لا يتوسع فيه لان التوسع مناف لعدم التصرف اذ يلزم منه أن يسند اليه ويضاف اليه الثانى والثالث أن لا يكون العامل حرفا ولا اسما جامدا لانهما يعملان في الطرف لافى المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به فلا يعملان فيه الرابع أن لا يكون فعلا متعديا الى ثلاثة لأن الاتساع في اللزوم له ما يشبه به وهو المتعدى الى واحد والاتساع في التعدى الى واحد له ما يشبه به وهو المتعدى الى اثنين والاتساع في التعدى الى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدى الى ثلاثة فيجوز فيها وأما ما يتعدى الى ثلاثة فليس له ما يشبه به اذ ليس لنا فعل يتعدى الى أربعة فيمنع هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للاكثرين وعزاه غيره للبردوقيل يجوز في التعدى الى ثلاثة أيضا ونسبه ابن خروف الى سيديويه وأبو حيان الى الجمهور ولا مبالاة بعدم النظير والالام يجوز في اللزوم اذ لم يهد نصبه المفعول وانما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا وقيل يمتنع الاتساع مع التعدى الى اثنين أيضا لانه ليس له أصل يشبه به اذ لا يوجد ما يتعدى الى ثلاثة بحق الاصل والحمل انما يكون على الاصول لا على الفروع وهذا ما صححه ابن عصفور قياسا لما ذكره وسماعا لانه لم يرد الا في التعدى لواحد واللازم قال أبو حيان والامر كما قال من عدم السماع مع التعدى لاثنتين والخامس أن لا يكون العامل كان وأخواتها ان قلنا انها تعمل في الطرف حذرا من كثرة المجاز لانها اذا رفعت ونصبت تشيها بالفعل المتعدى والعمل بالشبه مجاز فاذا نصبت الطرف على الاتساع وهو مجاز أيضا كثرة المجاز فيمنع منه قال أبو حيان وهذا ما يقتضيه النظر وتظهيره قولهم دخلت في الامر لا يجوز حذف في لان هذا الدخول مجاز ووصول دخول الى الطرف بغير وساطة في مجاز

فلم يجمع عليها مجازان وقال ابن عصفور يجوز الاتساع معها كسائر الأفعال أمان قلنا بانها لا تعمل في  
الطرف فواضح لانه لا يوسع ولا يمنع التوسع اضافة الطرف الى المظروف المقطوع عن الاضافة المعوض  
منه التنوين نحو سير عليه حيثئذ وما انتصب من المصادر نصب الطرف يجوز فيه التوسع ومنه لقد تقطع بينكم  
وأما صفة الطرف نحو سرت قليلا فيضعف فيها التوسع الا ان وصف

﴿ ص ﴾ وينوب مصدر عن مكان بقله وزمان بكثرة وقد يجعل ظرفا دين تقدير او يقام غير مضاف اليه  
لا مصدر مؤول خلافا للزخشرى

﴿ ش ﴾ قد ينوب عن الطرف مصدرا اذا كان الطرف مضافا اليه فحذف ولا بد من كونه معينا لوقت أو مقدار  
وهو كثير في ظرف الزمان نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج وانتظرتك حلب ناقة قليل في المكان نحو  
جلست قرب زيد أي مكان قرب وقدي جعل المصدر ظرفا دون تقدير مضاف كقولهم أحقائك ذاهب أي أفى  
حق وقد يكون النائب اسم عين نحو لا كلمة القارطين والاصل مدة غيبة القارطين ولا ينوب في ذلك المصدر  
المؤول وهو أن والفعل . نحو وترغبون أن تنكحوهن . اذا قدر بنى خلافا للزخشرى

﴿ ص ﴾ الكلام في الظروف المبنيات

﴿ ش ﴾ أو ردت في هذا الفصل ما لم أسبق الى جمعه واستيفائه من مبنى ظرف الزمان والمكان مرتبا على  
حروف المعجم

﴿ ص ﴾ إذ للوقت الماضي والمستقبل في الاصح وتلزم الظرفية ما لم يصف لها زمان والاضافة الى جملة غير  
مصدرة بزوال واخوته أو دام أو ليس أو لكن أو ليت أو لعل ويقع أن يليها اسم بعده ماض وقد يحذف جزؤها  
وكليا فتعوض تنوينا وتكسر الساكنين وقال الاخفش إعرابا وقد تنفتح وألحق بها شيخنا الكافي في  
ذلك اذا جوز الاخفش والزجاج والمتأخرون وقوعها مفعولا به وبدلا منه والزخشرى مبتدأ وهي تجيء  
للتعليل خلافا للجمهور ورفا وقيل لظرفا وللغاجأة بعد ينونا ويناصرفا وظرف مكان أو زمان أو زائدا أقوال  
وعلى الظرفية عاملها قال ابن جني وابن الباذش تاليها وعامل بينها مقدر والشاوبين عاملها محذوف واذا بدل  
قال أبو عبيدة وللتحقيق وزائدة واختاره ابن السجري بعد ينونا وبيننا

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية اذ الدليل على اسميتها قبولها التنوين والاخبار بها نحو مجيئك إذ جاء زيد والاضافة  
اليها بلا تأويل نحو . بعد إذ هديتنا . وبنيت لافتقارها الى ما بعدها من الجمل ولو وضعها على حرفين وأصل وضعها  
أن تكون ظرفا للوقت الماضي وهل تقع للاستقبال قال الجمهور لا وقال جماعة منهم ابن مالك نعم واستدلوا بقوله  
تعالى . يومئذ تحدث أخبارها . والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب . ونفخ في الصور . أي من تنزيل  
المستقبل الواجب الوقوع . نزلة ما قد وقع قال ابن هشام ويحتاج لغيرهم بقوله تعالى . فسوف يعلمون إذ  
الاغلال في أعناقهم . فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في إذ فيلزم أن  
يكون بمنزلة إذا وتلزم اذا الظرفية فلا تتصرف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة الا أن يضاف اسم الزمان اليها نحو  
حيثئذ يومئذ بعد إذ هديتنا وأيتك أمس إذ جئت وجوز الاخفش والزجاج وابن مالك وقوعها مفعولا  
به نحو . واذكروا إذ كنتم قليلا . وبدلا منه نحو . واذكر في الكتاب مريم إذ اتبذت . والجمهور  
لا يثبتون ذلك وواقفهم أبو حيان قال لانه لا يوجد في كلامهم أحبيت اذ قدم زيد ولا كرهت اذ قدم وانما  
ذكروا ذلك مع اذ كرنا اعتاص عليهم ما ورد من ذلك في القرآن وتخريجهم سهل وهو أن تكون اذ معمولة



لمحذوف يدل عليه المعنى أى اذكر وحالتكم أو قضيتكم أو أمركم وقد جاء بعض ذلك مصرحاً به قال تعالى . واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء . فاذا ظرف معمول لقوله نعمة الله وهذا أولى من إثبات حكم كلى بمحتمل بل يرجح انتهى وجوز الزمخشري وقوعها مبتدأ فقال في قراءة بعضهم . لقد من الله على المؤمنين . أنه يجوز أن يكون التقدير منه اذ بعث وأن تكون اذ في محل رفع كاذ في قولك أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً قال ابن هشام فتتضي هذا أن اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً وتلزم إذا الاضافة الى جملة أما اسمية نحو . واذكروا إذ أنتم قليل . إذ هما في الغار . أو فعلية كما سبق ويتبع في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو جئتكم إذ زيد قام ووجه قبحه أن اذ لما كانت الماضي وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزمان وكان في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو اذ زيد يقوم فانه حسن ويشترط في الجملة أن لا تكون شرطية فلا يقال أنت ذكر إذ أن تأتينا كرمك ولا إذ . نيا تلتك تسكره . إلا في ضرورة وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها إذ فيظن من لا خبره أنه أضيفت الى المفرد كقوله \* والعيش منقلب إذ ذلك أفنانا \* والتقدير إذ ذلك كذلك وقد تحذف الجملة كلها لئلا يعموض منها التنوين قال أبو حيان والذي يظهر من قواعد العربية أن هذا الحذف جائز لا واجب وتكسر النون حينئذ لا لتقاء الساكنين نحو . وأنتم حينئذ تنظرون . أى حين إذ بلغت الروح الحلقوم وزعم الاختصاص أنها حينئذ معربة والكسر جرأرب بالاضافة لبناء وجهه على ذلك أنه جعل بناء هاناشعاً عن اضافتها الى الجملة فامازالت من اللفظ صارب معربة وهو مردد بأنه قد سبق لأحكام البناء والاصل استصحابه حتى يقوم دليل على اعرابه وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لا ذولا على لبنائه الا كونه مضافاً لمبنى فلا كانت الكسرة اعراباً لم يجز بناء الظرف وبأنهم قالوا يومئذ بفتح الذال منوناً ولو كان معرباً لم يجز فتحه لانه مضاف اليه فدل على انه مبنى مرة على الكسر لا لتقاء الساكنين ومرة على الفتح طلباً للتخفيف وهذا معنى قولى وقد تفتح وقولى وألحق بها شيخنا الكافي في ذلك إذا أشرت به الى مسألة غريبة قل من تعرض لها وذلك انى سمعت شيخنا رحمه الله يقول في قوله تعالى . ولئن أطعتم بشراً مثلكم إنكم إذا لخاسرون ايست إذن هذه الكلمة المعهودة وانما هي اذ الشرطية حذفت جلتها التي تضاف اليها وعموض ههنا التنوين كما في يومئذ وكنت أستحسن هذا جداً وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح الى ما جنح اليه الشيخ وقد أوسعت الكلام في ذلك في الاتقان وحاشية المغنى وزاد إذلة لتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى . ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون . أى لأجل ظلمكم في الدنيا واذ لم يهتدوا به فسيقولون . وإذا عزلتهم وما يعبدون إلا الله فأروا وهي حرف بمنزلة لام العلة وقيل ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ وتزدل المفاجأة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعدينا وبينما كقوله \* فيينا العسر إذ دارت مياسير \* وقوله

بينما كذلك والاعداد وجهها \* اذراعها لحيف قبلها فرع

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكداً أي زائد أقوال اختار الثانى أبو حيان اقرارها على ما استقر لها وابن مالك والشاويين الثالث وعلى القول بالظرفية قال ابن جنى وابن الباذش عاملها الفعل الذى بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشاويين إذ مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله وانما عاملها محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وذكرا لانهما آخران أحدهما التوكيد وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحمل عليه آيات منها قوله تعالى . وإذا قال ربك للملائكة . والثانى التحقيق

كقد وجملت عليه الآية قال في المعنى وليس القولان بشيء واختار ابن السجري أنها تقع زائدة بعد بينا وبيننا خاصة قال لأنك إذا قلت بينا أنا جالس إذ جاء زيد فقد رتبها غير زائدة أعلمت فيها الخبر وهي مضافة إلى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لين فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف

﴿ ص ﴾ إذا المستقبل مضمرة معنى الشرط غالباً قال ابن مالك والماضي وأنكره أبو حيان وقوم الحال ويختص بالجزم ومبهوكذا المظنون خلافاً للبيانين بخلاف ان ومن ثم لم تجزم في السعة خلافاً لمن جوز به بقله أو مع ما ولا تدل على تكرار ولا عموم على الصحيح فهما وتضاف أبدأ الجملة صدرها فعل ولو مقدر أقبل اسم يليه وجوز به الأخفش إلى اسمية الجزأين وأوجب الفراء إيلاءها للماضي شرطية وقال غيره هو الغالب ومن ثم قال الاكثرون ناصبها الجواب لا الشرط قال ابن مالك وتجيء مفعولاً به ومجرورة بحتى ومبتدأ وترد للفاضة فأقول إذ وتلزمها الغاء قال المازني زائدة ومبرمان عاطفة والزائدة جزائية ولا يليها فعل وثالثها يجوز مع قد قال أبو عبيدة وتزاد ﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية إذا والدليل على اسميتها الأخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو القيام إذا طلعت الشمس وأبدأها من اسم صريح نحو أحيثك غدا إذا طلعت الشمس وهي ظرف للمستقبل مضمرة معنى الشرط غالباً ومن ثم وجب إيلائها الجملة الفعلية ولزمت الغاء في جوابها نحو إذا جاء نصر الله إلى قوله فسيح وقد لا تضمن معنى الشرط بل تجرد للظرفية المحضة نحو والليل إذا يغشى والليل إذا سجي وزعم قوم أنها تخرج عن الظرفية فقال ابن مالك أنها وقعت مفعولاً به في حديث أني لا أعلم إذا كنت على راضية وإذا كنت على غضبي ومبتدأ في قوله تعالى إذا وقعت الواقعة والخبر إذا الثانية وخافضة رافعة بالنصب حالان والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت رج الأرض ومجرورة بحتى في قوله تعالى حتى إذا جاءوها وسبقه إلى ذلك ابن جني في الثاني والأخفش في الثالث والجمهور أنكروا ذلك كله وجعلوا حتى في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها ولا عمل له وإذا وقعت ظرفاً لجوابه محذوف أي انقسمت أقساماً وكنتم أزواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى وإذا في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول أعلم أي شأنتك ونحوه وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال فقال ابن مالك أنها وقعت للماضي في قوله تعالى وإذا رأوا تجارة أولها وانقضوا إليها فإن الآية نزلت بعد انقضائهم وكذا ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد الآية وقال قوم أنها وقعت للحال في قوله تعالى والليل إذا يغشى لأن الليل مقارن للغشيان وتختص إذا بما يتيقن وجوده نحو آتيك إذا أحر البسر أو رجح نحو آتيك إذا دعوتني بخلاف أن فاتها تكون للحقل والمشكوك فيه والمستحيل كقوله قل إن كان للرحمن ولد ولاندخل على متيقن ولا راجح وقد تدخل على المتيقن لكونه مبهم الزمان نحو أفان متفهم الخالدون ولكون إذا خاصاً بالمتيقن والمظنون خالفت أدوات الشرط فلم تجزم إلا في الضرورة كقوله وإذا تصبى خصاصة فحمل وإذا دلت إذا على الشرط فلا تدل على التكرار على الصحيح وقيل تدل عليه ككلمة واختاره ابن عصفور فلو قال إذا قلت فأنت طالق فقامت ثم قامت أيضاً في العدة ثانياً وثالثاً يقع بهما شيء على الأول دون الثاني وكما لا تدل على التكرار لا تدل أيضاً على العموم على الصحيح وقيل تدل عليه فلو قال إذا طلعت امرأة من نسائي فعبس من عبيدي حر فطلق أربعمائة يعتق الأعبدة واحد وتعتل اليمين على الأول ويعتق أربع على الثاني وتلزم إذا الإضافة إلى جملة صدرها فعل سواء كان مضارعاً نحو وإذا تتلى عليهم آياتنا وإذا لم تأتهم بآية أم ماضياً نحو إذا جاءك المنافقون وزعم الفراء أن إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلا الماضي وقال ابن هشام إيلاءها للماضي أكثر من المضارع وقد اجتمع في قوله

والنفس راغبة إذا رغبتها \* وإذا ترد إلى قليل تقنع



وقد يليها اسم بعده فعل مقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو . اذا السماء انشقت . وجوز الاخفش  
ايلاءها جملة فيها اسمان مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله \* اذا باهلي تحته خنظلية \* وفي ناصب اذا  
قولان أحدهما انه شرطها وعليه المحققون واختاره أبو حيان جملا لها على سائر أدوات الشرط والثاني انه  
ما في جوابها من فعل وشبهه وعليه الاكثر من المتقدم من أنها لازمة الاضافة الى شرطها والمضاف اليه لا يعمل  
في المضاف فلاشارة بقولي ومن ثم الى قولي وتضاف أبدا والاولون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا بعدم اضافتها وترد  
اذا للمفاجأة فتخص بالجملة الاسمية فيما جزم به ابن مالك ورده أبو حيان وقيل تدخل على الفعل مطلقا وقيل  
تدخل على الفعل المصحوب بقدر تغل الاخفش ذلك عن العرب نحو خرجت فاذا قد قام زيد قال في المغنى  
ووجهه ان التزام الاسمية معها انما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصة بالفعلية والفرق حاصل بقدر اذا لا يقترب  
الشرط بها ولا يحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب  
ومنه . فاذا هي حية تسمى . وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والافخش واختاره ابن مالك ويرجمه قولهم  
خرجت فاذا إن زيد بالباب بكسر ان لان إن لا يعمل ما بعدهما قبلها وظرف مكان عند المبرد والغارسي وابن  
جنى وأبو بكر الخياط واختاره ابن عصفور وظرف زمان عند الرياشي والزجاج واختاره الزمخشري وابن  
طاهر وابن خروف والشلوبين ابقاء لها على ما ثبت لها فاذا قلت خرجت فاذا زيد صبح كونها خبرا على  
المكان أى فبالحضرة زيد لا على الزمان لانه لا يخبر به عن الجنة ولا على الحرف لانه لا يخبر به وتلزمها الفاء داخلة  
عليها واختلف فيها فقال المازني هي زائدة للتأكيـد لان اذا الفجائية فيها معنى الاتباع ولذا وقعت في جواب  
الشرط موقع الفاء وهذا ما اختاره ابن جنى وقال مبرمان هي عاطفة لجملة اذا ومدخولها على الجملة قبلها واختاره  
السلوبين الصغير وأيده أبو حيان بوقوع ثم موقعها في قوله تعالى ثم اذا أنتم بشر تنتشرون . وقال الزجاج دخلت  
على حد دخولها في جواب الشرط وزعم أبو عبيدة ان اذا قد تزداد واستدل بقوله

حتى اذا سلكوهم في مناوة \* شلا كما شلت الجمالة الشرذا

قال فزادها عدم الجواب فكأنه قال حتى سلكوهم وتأوله ابن جنى على حذف جواب اذا

﴿ ص ﴾ لأن لوقت حضراو بعضه وزعمه الفراء منقولا من أن والمختار اعرابه وألفه عن واو وقيل ياء وقيل  
أصله أو ان وقيل ظرفيته غالبية

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية الآن والدليل على اسميته دخول ال وحرف الجر عليه وهو اسم للوقت الحاضر  
جميعه كوقت فعل الانسان حال النطق به أو الحاضر بعضه نحو . فمن يستمع الآن . لأن خفض الله عنكم . قال  
ابن مالك وظرفيته غالبية لازمة فقد يخرج عنها الى الاسمية كحديث فهو يهوى في النار الآن حين انتهى الى  
قعرها فالآن في موضع رفع بالابتداء وحين انتهى خبره وهو مبنى لاضافته الى جملة صدرها ماض كقوله

ألى الآن لا بين ارفعوا \* لك بعد المشيب عن ذا التصابي

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه أو ان وقيل عن ياء لانه من أن يئين اذا قرب وقيل أصله أو ان قلبت الواو  
الفائمه حذفت لالتقاء الساكنين ورد بأن الواو قبل الالف لا تغلب كالجواد والسواد وقيل حذفت الالف  
وغيرت الواو الى الالف كما قالوا راح وراح استعماله مرة على فعل ومرة على فعال كزمن وزمان واختلف  
في علته بناه فقال الزجاج بنى لتضمنه معنى الاشارة لان معناه هذا الوقت ورد بأن تضمن معنى الاشارة بمنزلة  
اسم الاشارة وهو لا تدخله أل وقال أبو علي لتضمنه لام التعريف لانه استعمال معرفة وليس علما وأل فيه  
زائدة وضعفه ابن مالك بأن تضمن اسم معنى حرف اختصارا ينافي زيادة ما لا يعتد به هذا مع كون المزيد غير

المضمن معناه فكيف اذا كان اياه وقال المبرد وابن السراج لانه خالف نظائره اذ هو نكرة في الاصل استعمل من أول وضعه باللام وباب اللام أن يدخل على النكرة وكذا قال الزنجشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالالف واللام لان حق الاسم في أول أحواله التجرد منها ثم تعرض تعريفه فيلحقه فلما وقع الآن في أول أحواله بالالف واللام خالف الاسماء وأشبه الحروف ورده ابن مالك بلزوم بناء الجاء الغفير واللات ونحوهما ما وقع في أول أحواله بالالف واللام وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الاسماء موجبة لشبه الحرف واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الاسماء بوزن أو غيره وهو باطل باجماع وقال ابن مالك بنى لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يثنى ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومدة قال أبو حيان وهو مردود بما رده هو على الزنجشري وقال الفراء انما بنى لانه نقل من فعل ماض وهو أن معنى حان فبقى على بنائه استصحابا على حداتها كم عن قيل وقال ورد بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه ل كما لا تدخل على قيل وقال ولجاز فيه الاعراب كما يجوز في قيل وقال وذهب بعضهم الى انه معرب وقصته اعراب على الظرفية واستدل به بقوله \* كانوا ملآن لم تتغيرا \* بكسر النون أى من الآن فحذف النون لالتقاء الساكنين وجردل على انه معرب وضعه ابن مالك باحتمال أن تكون الكسرة كسرة بناء ويكون في بناء الآن اغتان الفتح والكسر كما في شتان الان الفتح أكثر وأشهر والمختار عندي القول باعرابه لانه لم يثبت لبنائه علة معتبرة فهو منصوب على الظرفية وان دخلته من جر وخر وجه عن الظرفية غير ثابت ولا يصلح الاستدلال به بالحديث السابق لما تقر رغبة مرة وفي شرح الالفية لابن الصائغ إن الذي قال بأن أصله أو ان يقول باعرابه كما كان أو انا معرب

\* (ص) أمس لما يلي يومك مبنى على الكسر قال الزجاج والزجاجي والفتح لغة واعرابه غير منصرف رفعاً ومطلقاً ومنصرفاً لغة وزعمه قوم محكيان الامر فان قارن أل أعرب غالباً وكذا ان أضيف أو نكر أو نثي أو جمع أو صغر

\* (ش) أمس اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر وهو اسم زمان موضوع الى يوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه أو ما هو في حكمه في ارادة القرب فان استعمل ظرفاً فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب وعلة بنائه تضمنه معنى الحرف وهو لام التعريف ولذا لم يبن غد مع كونه معرفة لانه لم يتضمنها وانما يتضمنها ما هو حاصل واقع وغد ليس بواقع والفرق بينه وبين سحر حيث لم يبن انه لما عدل عن السحر لم يضمن معنى الحرف بل أنيب مناب السحر المعروف فصار معرفة مثله بالنيابة كما صار عمر معرفة بالنيابة عن عامر العلم وقال ابن كيسان بنى لانه في معنى الفعل الماضي وأعرب غدلانه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب وقال قوم علية بنائه شبه الحرف اذ افتقر في الدلالة على ما وضع له الى اليوم الذي أنت فيه وقال آخرون بنى لشبهه بالاسماء المهمة في انتقال معناه لانه لا يختص بسمى دون آخر وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء والفتحة كون الكسرة على هذا كسرة اعراب وزعم قوم منهم الكسائي انه ليس مبنياً ولا معرباً بل هو محكي سمي بفعل الامر من المساء كما لو سمي بالصباح فقوله جئت أمس أي الذي كنا نقول فيه أمس عندنا أو معنا وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزور والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت وتعريفه بالاشارة الى أنه اليوم الذي قبل يومك وقال السهيلي تعريفه بالاضافة كتعريف جمع وان استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عن الخليل بنى بناءه على الكسر رفعاً ونصباً وجرّاً كما كان حال استعماله ظرفاً تقول ذهب أمس بما فيه وأحببت أمس وما رأيته سداً مس



قال اليوم أعلم مايجي به \* ومضى بفصل قضائه أمس ونقل عن بني تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجرف في البناء على الكسر ويعربونه اعراب ما لا ينصرف حالة الرفع قال شاعرهم

اعتصم بالرجاء ان عن يأس \* وتناس الذي تضمن أمس

ومن بني تميم من يعرب به اعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجرف أيضا وعلمته ما ذكر في سحر من العدل والتعريف وعليه قوله \* اني رأيت عجباً مدامسا \* ومنهم من يعرب به اعراب المنصرف فينونونه في الاحوال الثلاثة حكاه الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالصوت وحكى الزجاجي والزجاج أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على القتح قلخص فيه حال الظرفية لغتان البناء على الكسر وعلى القتح وحال غير الظرفية خمس لغات البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً وتنوين واعرابه منصرفاً وغير منصرف مطلقاً واعرابه غير منصرف رفعاً وبنائه نصباً وجرافاً فان قارنه آل اعراب غالباً نحو ان أمس ليوم حسن وقال تعالى كان لم نغن بالأمس . ومن العرب من يستصحب البناء مع ال قال

واني وقفت اليوم والامس قبله \* بيباك حتى كادت الشمس تغرب

فكسر السين وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم قالوا والوجه في تخريجه أن تكون ال زائدة لغير تعريف واستصحب تضمن معنى المعرفة فاستديم البناء أو تكون هي المعرفة ويجر على اضممار الباء فالكسرة اعراب لآبناء ويعرب أيضاً حال الاضافة نحو ان أمسسنا يوم طيب وحال التنكير نحو مضى لنا أمس حسن لا تريد اليوم الذي قبل يومك وحال التثنية نحو امان وحال الجمع نحو اأمس وأماس وأموس قال

مرت بنا أول من أموس \* به تيمس ميسة العروس

قال ابن مالك في شرح الكافية والشافية وحال التصغير قال أبو حيان وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر وكذا غدا استغناء بتصغير ما هو أشد تمكناً وهو اليوم واليلة قال نعم ذكر المبرد أنه يصغر قبعه عليه ابن مالك وكذا ذكر ابن الدهان في الغرة وهو ذهول عن نص سيبويه

\* ص \* بعد ظرف زمان لازم الاضافة فان أضيف أو حذف مضافه ونوى لفظه أعرب أو معناه ضم بناء وقد ينون حيث يفتح اعراباً وان نكر نصب ظرفاً وقد يجزى ويرفع ولا يضاف للجملة حتى يكف بما

\* ش \* من الظروف المبنيّة في بعض الاحوال بعد وهي ظرف زمان لازم الاضافة وله احوال أحدها أن

يصرح بمضافه نحو حيث بعدك فهو عرب منصوب على الظرفية ثانياً أن يقطع عن الاضافة لفظاً ومعنى قصداً للتنكير فكذلك كقوله \* فاشربوا بعداً على لذة خرا \* وقد يجزى لله الامر من قبل ومن بعد بالجرف

والتنوين وقد يرفع ويؤخر بواحد بالرفع ثالثاً أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف اليه لكن ينوى لفظه

في عرب ولا ينون لانتظار المضاف اليه المحذوف . رابعاً أن يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم ، نحو لله الامر

من قبل ومن بعد . أى قبل الغلبة وبعدها وعلمه ابن مالك بأنه كان حقها البناء في الاحوال كلها تشبيهاً بالحرف

لفظاً من حيث انها لا تنصرف بثنية ولا جمع ولا اشتقاق ومعنى لا تقتارها الى غيرها في بيان معناها لكن عارض

ذلك لزومها للاضافة فاعربت فلما قطعت عنها ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت بحروف الجواب في الاستغناء

بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك الى الشبهين المذكورين فبنيت وفي الافصح أكثر النحويين يقولون لما أفردت

من مضافها وتضمنته أشبهت الحروف لتعلقها بالمحذوف بعدها معنى تعلق الحروف بغيرها فبنيت لذلك وقد تفتح في

هذه الحالة بلا تنوين وقد تضم مع التنوين وكلاهما اعراب حكى هشام رأيت قبل ومن قبل وأنشد

ولا وجد العذري قبل جيل \* وأنشد الخليل قوله \* فاشربوا بعد علي لذة خرا \* بالضم منونا ولا يضاف بعد جملة مالم يكف بما كقوله

أعلاقة أم الوليد بعد ما \* أقنان رأسك كالنعام المخلص

﴿ص﴾ \* ومثله فيما ذكر قبل وأول وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل وتصرف الكل متوسط وأنكره الجرمي ويمين وشمال وفوق وتحت ولا يتصرفان وعمل وأنكر ابن أبي الربيع اضافتها لفظا وأثبتها الجوهري ودون وحسب لكن نصبهما على الحال وغير بعدليس قال السيرافي وابن السراج وأبو حيان ولا ويجوز قضاها والمختار وفاقا للأنفخس اعراهما مطلقا وألحق بعضهم كلا ولا يتصرف مبنيا والصحيح ان أصل أول أوأل وأنه لا يستلزم ثانيًا وإذا وقع اسما صرف وأنت بالتاء بقله

﴿ش﴾ \* مثل بعد فيما تقدم من اعراهما في الاحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضم للعلمة المذكورة قبل وأول وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ويمين وشمال وفوق وتحت وعمل ودون وحسب وغير ومن بناء قبل الآية السابقة ومن تنكيرها قوله \* فساغ على الشراب وكنت قبلا \* وتقدمت قراءة من قبل بالجور والتنوين ومن نية لفظ المضاف اليه فيه قوله \* ومن قبل نادى كل مولى قرابة \* كذا رواه الثقات بكسر اللام وحكى أبو علي إبدأ بهذا من أول بالفتح على تنكيره ممنوع الصرف وبالضم على نية الاضافة دون قصد الى لفظ المضاف اليه وبالجور على قصد لفظه قال في الصحاح فان أظهرت المحذوف نصبت فقلت إبدأ به أول فعلمك وقال الشاعر

أمام وخلف المرء من لطف ربه \* كوالى تزوى عنه ما كان يحذر

وحكى الكسائي أفوق تنام أم أسفل بالنصب على تقدير أفوق هذا أم أسفله \* قال الشاعر

\* ولم يكن لقاءك الامن وراء وراء \* وقال \* لعنايشن عليه من قدام \* وقال \* وأتيت فوق بني كليب من عل وقال \* بكمود صخر حطه السيل من عل \* أى من مكان عال ويقال قبضت عشرة فحسب أى فحسبى ذلك وهذا حسبك من أجل وقبضت عشرة ليس غير أى ليس غير ذلك مقبوضا وذكر ابن هشام أن شرطها أن تقع بعدليس وان قول الفقهاء لا غير لحن وليس كما قال فقد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس في ذلك وأنشد ابن مالك \* فعن عمل أسلفت لا غير تسأل \* ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناء على الفتح فيقال ليس غير والاخفش يقول باعراهما في الضم والفتح معا وان حذف التنوين لانتظار المضاف اليه وعلى الفتح هي خبر ليس والاسم محذوف أى ليس المقبوض غير ذلك ورأيه هو المختار عندي لما تقدم في أى الموصولة ثم نصب في الجميع على الظرفية الاحسب فعلى الحالية قال ابن هشام وما أظن نصب على وجودا وأنكر ابن أبي الربيع اضافة عل لفظا لكن الجوهري صرح بجوازه فقال يقال أتيت من عدل الدار بكسر اللام قال أبو حيان ومن غريب المنقول ما ذهب اليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين من كل فتقول كل منطلق جعله غاية مثل قبل وبعد حكاها عنه أبو جعفر النحاس وأنكر عليه علي بن سليمان لان الظرف قد خست بعلة ليست في غيرها وما بنى من الظرف المذكورة فانه لا يتصرف وأما المعرب منها فذكر ابن مالك أن فوق وتحت لا يتصرفان أصلا قال أبو حيان ونص على ذلك الأنفخس فقال اعلم أن العرب تقول فوق رأسك وتحت رجلك لا يختلفون في نصب الفوق والتحت لانهم لم يستعملا الا نطرا فأوجروا بين من قال تعالى . نخر عليهم السقف من فوقهم وقال . تجري من تحتها الانهار . وقد جاء جر فوق بعلى في قوله \* فأقسم بالله الذي اهتز عرشه \* على فوق سبع \* وبالباء في قوله \* لست رهنا بفوق ما أستطيع \* وكلاهما شاذ وأما يمين وشمال فكثير تصرفهما كما تقدم وأما قبل وبعد والستة بعدهما الى أسفل فتصرفهما متوسط قرئ . والركب أسفل منكم بالرفع . وقال

فعدت كلا الفرحين تحسب أنه \* مولى المخافة خلفها وأمامها



ويقال أمام زيد آمن من ورائه وزعم الجرمي أنه لا يجوز استعمالها الا طرفا ولا يقاس على استعمالها اسما ولا  
تضاف قبل أيضا لجملة ما لم تكف بما نحو قبل ما وبقي مسائل تتعلق بأول الاولي الصحيح أن أصله أو أل بوزن أفعل  
قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل وقيل أصله وقل بوزن فوعل قلبت الواو الأولى  
همزة وانما لم يجمع على أو اول لاستقلالهم اجتماع الواو بينهما ألف الجمع الثانية الصحيح أن أول لا يستلزم ثانيا  
وانما معناه ابتداء الشيء ثم قد يكون له ثان وقد لا يكون تقول هذا أول مال اكتسبته وقد اكتسب بعده شيئا وقد  
لا تكتسب وقيل أنه يستلزم ثانيا كما أن الآخر يقتضي أولا فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكر أفأنت طالق  
فولدت ذكرا ولم تلد غيره وقع الطلاق على الاول دون الثاني الثالثة لأول استعمالان أحدهما أن تكون صفة أي  
أفعل تفضيل بمعنى الاسبق فيعطى حكم أفعل التفضيل من منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول من عليه  
نحو هذا أول من هذين ولقيته عام أول والثاني أن يكون اسما فيكون مصر وفا نحو لقيته عاما أولا ومنه ماله  
أول ولا آخر قال أبو حيان وفي محفوطي أن هذا يؤنث بالتاء ويصرف أيضا فيقال أوله وآخره بالتثنية  
﴿ ص ﴾ بين للسكان وقيل للزمان وقال الزجاجي بحسب ما تضاف اليه وتصرفه متوسط ويجب العطف عليه  
بالواو إن أضيف لمفرد فان لحقه ما أو الألف عرض عليه الزمان وزومه والاضافة للجمل ولو فعلية على الأصح  
وقيل يضاف لزمن محذوف لا لجملة وقيل ما أو الألف كافة ولا موضع للجملة وقيل ما كافة والألف اشباع وقيل  
للتأنيث وتضاف بينا مصدر لا بينا على الأصح وقيل هي محذوفة منها وتليت ضرورة بكاف التشبيه وتركب بين  
كخمسة عشر فتبنى على الفتح فان أضيف صدرها جاز بقاء الظرفية أو أضيف اليها تعين زوالها  
﴿ ش ﴾ قال أبو حيان أصل بين أن تكون ظرفا للمكان وتتخلل بين شيئين أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما  
لحقتهما ما أو الألف لزمّت الظرفية الزمانية وصرح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى اذ ومنه الحديث ساعة يوم  
الجمعة بين خروج الامام وانقضاء الصلاة انتهى وذكر الزجاجي أنها بحسب ما تضاف اليه وتصرفها متوسط قال  
تعالى . هذا فراق بيني وبينك . لقد تقطع بينكم . بالرفع مودة بينكم بالجزم ولا تضاف الا الى متعدد ومتى  
أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفة بالواو كالأية الأولى واذا لحقتها الألف أو ما لزمّت اضافتها الى الجمل سواء  
كانت اسمية كقوله ﴿ فينا نحن نرقبه أتانا ﴾ وقوله ﴿ فينا العسر اذا دارت مياسير ﴾ أو فعلية وهو قليل كقوله ﴿  
فينا نسوس الناس والأمر أمرنا ﴾ وتقول بينا أنصفتني ظلمتني ومنع بعضهم اضافتها الى الفعلية وقال لا تضاف  
الا الى الاسمية وأول البيت ونحوه على اضمار نحن وزعم ابن الأنباري أن بين حينئذ شرطية وما ذكر من أن  
الجملة بعد بينا وبينها مضاف اليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جر مذهب الجمهور وذهب الفارسي  
وابن جني الى أن إضافتها الى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف الى الجملة لان المضاف الى الجمل ظرف الزمان  
دون ظرف المكان ولأن بين تقع على أكثر من واحد لأنها وسط ولا بد من اثنين فافوقهما والتقدير بينا أوقات  
زيد قائم أقبل عمرو واختاره ابن الباذش وذهب قوم الى أن ما أو الألف كافتان والجملة بعدهما لاموضع لهما من  
الاعراب وذهب آخرون الى أن ما كافة عن الخفض والألف اشباع لان كون الألف كافة لم يثبت وثبت كونها  
اشباعا فالجملة بعد الألف في موضع جر بالاضافة وبعد ما لا محل لها من الاعراب واختاره المغاربة وزعم قوم أن  
الألف للتأنيث ووزنها فعلى ورد بأن الظروف كلها مذكرة الا ما شذو هو قدام ووراء ولا حاجة الى الدخول في  
الشاذ من غير داعية وقد تضاف بينا الى مصدر ﴿ قال بينا تعانقه الكاهن وروده ﴾ وألحق بعضهم بينا بها فأجاز  
إضافتها الى مفرد . صدر نحو بينا قيام زيد قام عمرو وقال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز لانه لم يسمع ولا يسوغ  
قياس بينا على بينا ولا تضاف بينا الى مفرد غير مصدر وفاقا قال أبو حيان وسببه أنها تستدعي جوابا فلم يقع بعدها

الاما يعطى معنى الفعل وذلك الجملة والمصدر من المفردات وقد يحذف خبر المبتدأ بعد ييناو يينا لاله المعنى عليه  
كقوله فيينا العسر كما قد يحذف الجواب لذلك كقوله

فيينا الفتى في ظل نعماء غضة \* تبا كره أفنانها وزاوح

الى أن رمت الحادثات بنكبة \* يضيق بهامنه الرحاب الفسائح

وتليت يينا بكاف التشبيه في الشعر قال \* يينا كذلك رأيتني مستعصبا \* قال أبو حيان وبإضافة يينا الى المصدر اخج  
أبو على أن يينا ليست محذوفة من يينا كما قال بعضهم لان يينا لا تضاف وانما هي مكفوفة بما دخله على الجملة بين  
وزر ك ب ين خمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله

نحى حقيقتنا وبه \* ض القوم يسقط بين يينا

الأصل بين هؤلاء فأزيلت الاضافة وركب الاسمان تركيب خمسة عشر فان أضيف صدر بين بين الى عجزها جاز  
بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهمة التسهيل بين بين وزوالها كقولك بين بين أقيس من الابدال وان أضيف  
اليها تعين زوال الظرفية ومن ثم خطأ أبو الفتح من قال همزة بين بين بالفتح وقال الصواب همزة بين بين بالاضافة  
\* (ص) \* حيث للسكان مثلثا وحوث واعرابها الغنة وتلزم الاضافة لجملة ونذر لمفرد وقاسه الكسائي وتر كها أنذر  
فمعوض ما وجوز الأخفش وقوعها للزمان وتصرفها نادر وأنكره أبو حيان وفي وقوعها اسم ان ومفعولا  
خلف وزعمها الزجاج موصولة

\* (ش) \* من الظروف المبنية حيث وعلة بنائها شبهها بالحرف في الاقتدار اذ لا تستعمل الاضافة الى جملة  
وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعده لان الاضافة للجملة كلا اضافة لان أثرها وهو الجرا لا يظهر ومن العرب من  
بناها على الفتح طلبا للتخفيف ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء الساكنين ولغة طي ابدال يائها واوا  
فيقولون حوث وفي ثائها أيضا الحركات الثلاث ولغة فقعهس اعرابها يقولون جلست حيث كنت وجئت من  
حيث جئت فيجر ونها بمن وهي عندهم كعند وقرئ . سنستدرجهم من حيث لا يعلمون . بالكسر فيجتل  
الاعراب ولغة البناء على الكسر وسواء في الجملة الاسمية أو الفعلية قال في المغنى واصافها الى الفعلية أكثر ولهذا  
رجح النصب في جلست حيث زيد أراه ونذرت اضافتها الى المفرد كقوله \* يبيض المواضي حيث لى العمائم \*  
وقوله \* أما ترى حيث سهيل طالعا \* والكسائي يقيسه وأنذر من ذلك عدم اضافتها لفظا بأن تضاف الى جملة  
محذوفة معوضا منها ما كقوله \* اذار يده من حيث مانغخت له \* أي من حيث هبت والاصل فيها أن تكون  
للسكان قال الاخفش وقد ترد للزمان كقوله

الفتى عقل يعيش به \* حيث تهدى ساقه قدمه

اي حين تهدى ولا تستعمل غالبا الا ظرفا ونذر جرها بالباء في قوله \* كان هنا بحيث مفكى الازار \* وبالى في  
قوله \* الى حيث ألفت رحلها أم قسم \* وبني في قوله \* فأصبح في حيث التقينا شرب يدعم \* وقال ابن مالك تصرفها  
نادر ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله

ان حيث استقر من أنت راء \* به حى فيه عزة وأمان

فحيث اسم ان وقال أبو حيان هذا خطأ لان كونها اسما لان فرع عن كونها تكون مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها  
البتة بل اسم ان في البيت حى وحيث الخبر لانه ظرف والصحيح أنها لا تصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به  
ولا مبتدأ انتهى وقال ابن هشام في المغنى الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقت خفض  
بغيرها وقد تقع مفعولا وفاقا للغارمى نحو . الله أعلم حيث يجعل رسالته . اذا المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المسكان



المستحق لوضع الرسالة لأشياء في المكان وناص بها يعلم محذوفاً مدلولاً عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لأن أفعّل التفضيل لا ينصب المفعول به إلا إن أولته بعالم قال ولم يقع اسم إلا أن خلافاً لابن مالك انتهى وزعم الزجاج أن حيث موصولة

﴿ ص ﴾ دون للمكان وتصرفه قال البصريون ممنوع والاخفش قليل والمختار وقال بعض المتأخرين يستثنى به فإن كان بمعنى ردى فغير ظرف

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال دون كما تقدم ذكره في أخوات قبل وبعد وهو للمكان تقول قعد زيد دون عمرو أي في مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبويه وجمهور البصريين وذهب الاخفش والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلّة وخرج عليه . ومنادوز ذلك . فقال دون مبتدأ وبني لضافته إلى مبني والأولون قالوا تقديره مادون ذلك فحذف ما قال الشاعر \* وبأشرت حد الموت والموت دونها \* وقال \* وغير الحمى دونها ما وراؤها بالرفع \* ويستثنى به كسوى فيما نقله أبو حيان في شرح التسهيل عن بعض الفقهاء الحنفية ونقله (١) أمادون بمعنى ردى كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجوه الأعراب

﴿ ص ﴾ ريث مصدر استعمل بمعنى الزمان فأضيف للفعل وقد تليها مازائدة أو مصدرية وأكثر وقوعه مستثنى في \* نفي ولم يصرحوا ببناءه والعله قائمة

﴿ ش ﴾ ريث مصدر راث ريث إذا أبطأ فإذا استعمل في معنى الزمان جازاً يضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول أتيتك ريث قام زيد أي قدر ببطء قيام زيد فلهما خرجت إلى ظرف الزمان جاز فيها ما جاز في الزمان هذا كلام أبي الفضل الصغار في شرح كتاب سيبويه ونقله أبو حيان وذكر ابن مالك نحوه ويؤخذ من قوله جاز فيها ما جاز في الزمان أنه مبني كسائر أسماء الزمان المضافة إلى الفعل المبني فلذا ذكرته في الظروف المبنيات ومن شواهد قوله \* لا يصعب الأمر إلا ريث يركبه \* وقوله \* خيل ريث أفضى لبانه \* وقد يفصل بين ريث والفعل بما قال ابن مالك زائدة أو مصدرية كقوله

محياه حين يلقي ينال السؤ \* ل راجيه ريث ما يبتنى

﴿ ص ﴾ عوض مثلث لعموم المستقبل وقد ورد للضي وقد يضاف للعائضين أو يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم

﴿ ش ﴾ من الظروف المبنية عوض وهو الوقت المستقبل عموماً كما بدأ وقد ترد للضي كقوله \* فلم أرعاً ما عوضاً كثرها لكا \* وبني لشبهه بالحرف في إيهامه لأنه يقع على كل ما تأخر من الزمان وبناءه إما على الضم كقبل وبعد أو على الفتح طلباً للخفة أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين فإن أضيف إلى العائضين كقولهم لا أفعل ذلك عوض العائضين أي دهر الداهرين أو أضيف إليه كقوله \* ولا تبطل عوض في خطاي وأوصالي \* أعرب في الحالين لمعارضة الشبه بالاضافة التي هي من خصائص الأسماء قال أبو حيان وقد كثرت استعمال عوض حتى أجروه مجرى القسم كقوله

رضي لي لسان ندى أم تحالفا \* بأسحماً داج عوض لا تتفرق

﴿ ص ﴾ قط مقابل عوض ويختصان بالنفي والافصح فتح القاف وتشديد الطاء هما وقال الكسائي أصله ققط ويقال ققط وقط وقط وقط وقال الاخفش إن أريد الزمان ضم أو التقليل سكن فإن لقي همز وصل كسر وترد قط وقد أسمى فعل بمعنى يكفي مبنيين فقبل الدال بدل من الطاء وقيل قد منقولة من الحرفية وبمعنى حسب

فالعالم البناء ويضافان للياء والكاف والظاهر

(ش) من الظروف المبنية قط وهي مقابل عوض فهي للوقت الماضي هو ما وبنيت لشبهه الحرف في إيهامه  
 لوقوعها على كل ما تقدم من الزمان وقيل لأنها تضمنت معنى في لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف وقيل لأنها  
 تضمنت معنى متدفعني ما رأيته قط منذ خلقت وقيل لأنها تضمنت معنى من الاستعراقة وقيل لاقتقارها إلى جملة  
 وقيل لأنها أشبهت الفعل الماضي لأنها الزمانه وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد وقد تكسر على أصل التقاء  
 الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاءه مع ضمها واسكانها فذه خمس لغات وزعم الاخفش انك  
 اذا أردت بها الزمان تضم أبدا نحو ما رأيت مثله قط فان قلت بقط شيئا سكنت نحو ما عندك الا هذا قط فان  
 لقيت ألف وصل كسرت لا لتقاء الساكنين نحو ما علمت الا هذا قط اليوم وما عندك الا هذا قط الآن وزعم  
 الكسائي ان أصل قط قط بضم الطاء الاولى وسكون الثانية سكنت الاولى وأدغمت وجعلت الثانية على حركتها  
 قالوا وأصلها مصدر وهو القط بمعنى القطع نقلت إلى الطرف فقولا ما رأيته قط معناه ما رأيته فيما انقطع من  
 عمري وتختص هي وعوض بالنفي نحو ما أفعله عوض ولا فعلته قط فلا يستعملان في الإيجاب وزد قط وقد  
 اسمى فعل بمعنى يكفي نحو قد زيد درهم أي يكفيه وقدني وقطني بنون الوقاية أي يكفيني وليس فيهما إلا البناء  
 على السكون ثم قيل هما كلمتان مستقلتان وقيل الدال بدل من الطاء وقيل قد هي الحرفية نقلت إلى الاسم  
 ويردان أيضا اسمين مرادفين لحسب فالغالب حيث ذنبا وهما على السكون لوضعهما على حرفين ويضافان إلى  
 الاسم الظاهر وإلى ياء المتكلم وكاف المخاطب نحو قد زيد درهم وقط زيد درهم وقدني وقطني بلانون وقدك وقطك  
 وقد يعربان وهو قليل يقال قد زيد أو قط زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم

﴿ص﴾ کیف ویقال کی اسم یستفہم بہ عن الخبر قبل ما لا یستغنی بہ والحال قبل ما یتغنی ومعناها علی ای حال قال سیبویہ طرف وأنکرہ غیرہ وابن مالک أطلقہ مجازا فاعلی الاول محلها نصب دائما ویجاب بعلی کذا

﴿ ش ﴾ كيف اسم لدخول الجار عليها في قولهم على كيف تبيع الاحمرين وابدال الاسم الصريح منها نحو كيف أنت أصح أم سقيم والاختبار بها مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت ويقال فيها كى كما يقال فى سوف سوقال ﴿ كيف ﴾ كى تجحون الى سلم ومائتت ﴿ والغالب ﴾ فيها أن تكون استفهاما ما حقيقيا نحو كيف زيد أو غيره نحو كيف تكفرون بالله . وتقع خبرا قبل ما لا يستغنى به نحو كيف أنت وكيف كنت وكيف ظننت زيد او حالا قبل ما يستغنى نحو كيف جاء زيد أى على أى حالة جاء زيد وانما بنيت لتضمنها معنى هزة الاستفهام وبنيت على فتحة طلبا للخفة وعن سيبويه ان كيف ظرف وأنكره الاخفش والسيرافي وقالاهى اسم غير ظرف ورتبوا على الخلاف أمورا أحدها ان موضعها عند سيبويه نصب دائما وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره الثانى ان تقديرها عنده فى أى حال أو على أى حال وعند غيره تقديرها فى نحو كيف زيد أصح زيد وفى نحو كيف جاء زيد أرا كبا جاء زيد ونحوه الثالث ان الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه وعند غيره أن يقال صحیح أو نحوه وقال ابن مالك لم يقل أحد أن كيف ظرف اذ ليست زمانا ولا مكانا ولا كنهانما كانت تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالا عن الاحوال العامة سميت ظرفا لانها فى تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا قال ابن هشام وهذا حسن

﴿ص﴾ لندن لاول غاية زمان أو مكان وتلزم من غالباً ويقال لدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن ولدن واعراب الاولى لغة وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجلة خلافاً لابن الدهان ومع نصب غدوة بعدها تمييزاً ورفعها باضمار كان ويعطف على غدوة المنصوبة بالنصب وجوباً وفاقاً لابي حيان وخلافاً للاخفش وابن مالك



﴿ ش ﴾ من الظروف المبينة لذن وهي لاول غاية زمان أو مكان وبنيت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالا واحدا وهي كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار بها وعنها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدي فانهم لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لا ابتداء الغاية وغيرها وينبني عليهما المبتدأ قال تعالى . وعنده مفاتيح الغيب . ولدينا مزيد . والغالب اقترانها بمن نحو . وهب لنا من لدنك . وآتيناها من لدنا . وقد تجرد منها كقوله لدن غدوة لدن شبت واعراب لدن لغة قيسية تشبيها بعندوبه قرأ عاصم . بأشأريد من لدنه . بالجذر واشمام الدال الساكنة الضم والاصل من لدنه بضم الدال قال ابن مالك وفيها على غير اللغة القيسية تسع لغات سكون النون مع ضم الدال وفتحها أو كسرها وسكونها مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وفتح النون مع سكون الدال وحذف النون مع سكون الدال وفتح اللام أو ضمها وحذف النون مع ضم الدال وفتح اللام وزاد أبو حيان عشرة وهي لت بلام مفتوحة وتاء مكسورة قال سيويه ولد بلانون محذوفة من لدن كما ان يك محذوفة من يكن ألا ترى انك اذا أضفته لمضمر رددته الى أصله فتقول من لدنه ومن لدني ولا يجوز من لدك ولا من لدو ويجزى لدن بالاضافة لفظا ان كان مفردا كقوله

تنتفض الرعدة في ظهيري \* من لدن الظهر الى العنبر  
وتقدير ان كان جملة اسمية كقوله \* وتذكر نعماءه لدن أنت يافع \* أو فعلية كقوله  
\* لدن شبت حتى شاب سود الذوائب \* وقنع ابن الدهان من اضافة لدن الى الجملة وأول ما ورد من ذلك  
على تقدير أن المصدرية بدليل ظهورها مع في قوله \* أراني لدن ان غاب رهطى \* وقوله  
وليت فلم تقطع لدن ان وليتنا \* قرابة ذى قربي ولا حق مسلم  
وسمع نصب غدوة بعدها في قوله \* لدن غدوة حتى دنت لغروب \* وخرج على التميز وحكى الكوفيون  
رفع غدوة بعدها وخرج على اضمار كان أي لدن كانت غدوة قال سيويه لا تنصب لدن غير غدوة ولا تقول لدن  
بكرة لانه لم يكثر في كلامهم واذا عطف على غدوة المنصوب بعدها قيل لدن غدوة وعشية جاز عند الاخفش في  
المعطوف الجر على الموضع والنصب على اللفظ وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب وأوجه أبو حيان  
ومنع الجر لان غدوة عند من نصبه ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع قال ولا يلزم من ذلك  
ان يكون لدن انتصب بعدها ظرف غير غدوة وهو غير محفوظ الا فيلانه يجوز في الثواني ما لا يجوز في الاوائل  
وهذه المسئلة مذكورة في الكافية والشافية ساقط من التسهيل

﴿ ص ﴾ لما حرف وجود لوجود قال ابن السراج والفارسي وابن جنى ظرف كاذ وتختص بالماضي وتقتضى  
جملتين وعاملها الجواب ويكون ماضيا قال ابن عصفور ومضارع ابن مالك واهمية باذا والفاء وتحذف للدليل  
﴿ ش ﴾ من الظروف المبينة لما التي هي كلمة وجود لوجود والقول بظرفيتها رأى ابن السراج والفارسي  
وابن جنى وجماعة حتى قالوا انها ظرف بمعنى حين وعبارة ابن مالك بمعنى اذ قال ابن هشام وهو حسن لانها مختصة  
بالماضي وبلاضافة الى الجملة ومذهب سيويه وابن خروف أنها حرف وتقتضى جملتين وجدت ثابتهما عن وجود  
أولاهما نحو لما جاءني أكرمه والعامل فيها على الظرفية جوابها ويكون فعلا ماضيا اتفاقا كالمثال المذكور  
وكقوله تعالى . فلما نجاكم إلى البرأ عرضتم . وجوز ابن عصفور كونه مضارعا نحو . فلما ذهب عن ابراهيم  
الروع وجاءته البشرى يجادلنا . والجمهور أولوه بالماضي أي جادلنا أو الجواب محذوف أي أقبل يجادلنا  
وجوز ابن مالك كونه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو باذا الفجائية نحو . فلما نجاهم إلى البر فثم مقتصد . فلما نجاهم  
إلى البر اذا هم بشر كون . وقيل في آية الفاء ان الجواب محذوف أي انقسموا قسمين وقد يحذف الجواب للدليل

## كآلة المذكورة

﴿ص﴾ مذومند وهى الاصل خلافا لابن ملكون وقيل المحذوف اللام وليست مركبة وقيل أصلها من ذوو قيل من إدو قيل من ذاو كسر ميمها لغة وسكون مذ قبل حركة وضمها قبل سا كن أشهر فان وليهما جملة فظرفان مضافان اليها أو الى زمان مقدور لولان وقيل مبتدآن خبرهما من مقدار أو اسم مرفوع فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن له ومعناها الا بد في حاضر ومعدود وأول المدة في ماض والاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان خبراه ومعناها يمين والكوفية والسهيلي وابن مضاء وابن مالك مضافان لفعل حذف والثاني فاعله وقوم خبر المحذوف أو مجرور ظرفان وقيل اسمان بمعنى من في ماض وفي في حاضر ومن والى في معدود وأكثر العرب توجب خبرهما الحاضر وترجح خبر من ذلك الماضى ورفع مذكوله ويجوز رفع مصدر بعدهما جره وأن وصلتها ولا يجبران مضمرا ولا يلحقان بالتصرف على الاصح فيهما

﴿ش﴾ من الظروف المبنية في بعض الاحوال مذومند ومند بسيطة وقيل مركبة وعليه الكوفيون ثم اختلفوا فقال الفراء أصلها من ذوم من الجارة وذو الطائفة بمعنى الذى وقال غيره أصلها من اذ حذفت الهمزة فالتقى سا كان النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التى هى أثقل الحركات لانها ضمنت معنى شيئين من والى اذ قولك ما رأيت مذومان معناه من أول هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت ثم ضمت الميم اتباعا للحركة والذال وعندى أن التعليل بالجل على سائر الظروف قبل وبعد وقط وعوض أولى ومنذ أصل مذوهى محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم الى ضم ذال منذ ملاقاته السا كن نحو هذا اليوم ولولا أن الاصل الضم لكسر أولان بعضهم يقول منذ زمن طويل فيضم مع عدم السا كن على ان بعض العرب يكسر قبل السا كن على أصل التقاء السا كنين وقال ابن ملكون هما أصلان لان الحذف والتصريف لا يكونان في الحروف ولا في الاسماء غير المتكئة ورده الشاويين بأنه قد جاء الحذف في الحروف ألا ترى تخفيفهم ان وأن وكان وقالوا فى لعل عل وقد جعل سيبويه عل من العلو وكسر ميم مذ ومنذ لغة بنى سليم كذا قال ابن مالك وقال أبو حيان حكى اللحياني في نوادره كسر منذ عن بنى سليم وكسر مذ عن عكل ولهما ثلاثة أحوال الأول أن يليهما الجملة الاسمية أو الفعلية كتقوله \* وما زلت أبغى المال منذ أنا يافع \* وقوله \* ما زال مذ عقدت يداها زاره \* وقوله \* منذ ابتدأت ومثل مالك ينفع \* والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان ف قيل الى الجملة وعليه سيبويه والسيرافى والفارسي وابن مالك وقيل الى زمان مضاف الى الجملة وعليه ابن عصفور لانهما لا يدخلان عنده الاعلى أسماء الزمان ملفوظا بها أو مقبرة فالتقدير فيما رأيت مذ زيد قائم مذ من زيد قائم وقيل انهما حينئذ مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر وعليه الاخفش الحال الثانى أن يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومذ يومان وفيهما حينئذ مذهب أحدهما وعليه المبرد وابن السراج والفارسي أنهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر ومعناها الامدان كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة ان كان ماضيا هذه عبارة المغنى وعبارة أبى حيان وتقديرهما فى المنكر الامد والتقدير امد انقطاع الرؤية يومان وفى المعرفة أول الوقت والتقدير أول انقطاع الرؤية يوم الخميس الثانى وعليه الاخفش والزجاج والزجاجي ان المرفوع بعدهما مبتدأ ومذومند ظرفان خبره كما اذا أضيفا الى جملة ومعناها يمين وبين مضافين فعنى ما لقيته مذومان بينى وبين لقائه يومان ولا يخفى ما فى هذا من التعسف لانه تقدير مالم يصرح جوابه فى موضع ما الثالث وعليه أكثر الكوفيين والسهيلي وابن مضاء وابن مالك انهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقى فاعلها والاصل مذ كان أو مضى يومان قال ابن مالك ووجه ان فيه اجراء مذومند على طريقة واحدة فهو أولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من ابتداء



تنكيره بلامسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف قال أبو حيان وقد يرد بان الكوفيين انما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة من من وذو الطائفة أو من من واذا فابعدهما من الصلة أو المضاف اليه وهما باطلان وبان اضممار الفعل ليس بقياس الرابع وعليه بعض الكوفيين أنه خبر مبتدأ محذوف بناء على انها من من وذو الطائفة والتقدير ما رأيته من الزمن الذي هو يومان والكلام على هذا القول وما قبله جملة واحدة وعلى الاولين جملتان وعلى هذا اختلف هل جملة مذومندومر فوعهما محل من الاعراب فقال الجمهور لا وقال السيرافي إنها في موضع الحال كأنه قال ما رأيته متقدما وردبانها تخرجت مخرج الجواب كأنه قيل له ما أمد ذلك قال يومان وبانه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال الثالث أن يقع بعدهما اسم مجرور فعمل هما اسمان مضافان لان الاسمية قد تثبت لهما فلا يخرجان عنهما أمكن بقاؤهما عليها وقد أمكن ذلك بان يجعل لظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما والجمهور على انها حينئذ حرفا جارا يصلحها الفعل الى كم كما يوصل حرف الجر تقول منذ كم سرت كما تقول بكم اشتريت ولو كانا ظرفين لجاز أن يستغنى الفعل بعدهما عن العمل فيهما بما عمله في ضميرهما فكان يقال منذ كم سرت فيه أو سرت ان اتسع كما تقول يوم الجمعة قت فيه أوقته ولم تتكلم العرب بذلك وعلى هذا فهما بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى في ان كان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا نحو ما رأيته مذ يوم الخميس أو منذ يومنا أو عامنا أو منذ ثلاثة أيام وأكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وعلى ترجيح رفع منذ للماضي على جره ومن الكثير في من قوله \* وربيع عفت آثاره منذ أزمان \* ومن القليل في من قوله \* أقوين مذ حجج ومذ دهر \* ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو ما رأيته مذ قدوم زيد بالرفع والجر وهو على حذف زمان أي مذ من قدوم زيد ويجوز وقوع أن وصلتها بعدهما نحو ما رأيته مذ أن الله خالقني فيحكم على موضعها بما حكم به اللفظ المصدر من رفع أو جر وهو على تقدير زمان أيضا ومذومند لا يجزان الا الظاهر من اسم الزمان أو المصدر على ما بين وأجاز المبرد أن يجزأ ضمير الزمان نحو يوم الخميس ما رأيته منذ أو مذ وردبان العرب لم تقله ولا يلحق مذومند بالظروف المتصرفه عند الجمهور من البصريين ومن قال بأنهما مبتدآن في الحال الثاني ألحقهما بالتصرف

\* (ص) مع لمكان الاجتماع أو وقته وتجر بمن وتقع خبرا وصلة وصفة وحالا وسكونها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة وليست حينئذ حرف جر خلافا للنحاس وتفردتكون حالا بمعنى جميع وغيره بقله وهل هي حينئذ مقصورة خلاف ولا لسلب الاتحاد في وقت وفاقا للعلب وابن خالويه وأبي حيان

\* (ش) من الظروف العادمة التصرف مع وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته تقول زيد مع عمرو وجئت مع العصر ويدل على اسميتها تنوينها في قولك معا ودخول من عليها في قولهم ذهب من معه وقرئ . هذا ذكر من معي . قال ابن مالك وكان حقه البناء لشبهه بالحروف في الجود المحض وهو لزوم وجه واحد من الاستعمال والوضع الناقص اذ هي على حرفين بل الثالث محقق العود لانها أعربت في أكثر اللغات لمشايتها عند وقوعها خبرا وصفة وحالا وصلة ودالا على حضور وعلى قرب فالحضور . كنجني ومن معي . والقرب كان مع العسر يسرا . وتسكينها قبل حركة نحو زيد مع عمرو وكسرها قبل سكون نحو زيد مع القوم لغة ربعة وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثرت بالعوامل في من معه ومن سكن بني وهو القياس واسميتها حين السكون باقية على الأصح كما يشعر به كلام سيبويه لان معناها مبنية ومعربة واحدة وزعم النحاس أنها حينئذ حرف جر وليس بصحيح انتهى وبذلك عرف وجه ذكر مع في الظروف المبنية لانها مبنية في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بأعرابها وتفرد عن الاضافة فتكون في الاكثر منصوبة على الحال نحو جاء زيد وبكر معا وقل وقوعها

في موضع رفع خبرا كقوله \* أفيقوا بني حرب وأهوانا معا \* وقوله \* أكف صحابي حين حاجتنا معا \*  
واختلف في معاذي الخليل وسيبويه وصححه أبو حيان إلى أن فتحها اعراب كما في حال الاضافة والكلمة  
ثنائية اللفظ حين الافراد وحال الاضافة وذهب يونس والاختفش وصححه ابن مالك إلى أن فتحها كفتحة  
تاء فتى وانها حين أفردت رد اليها المحذوف وهو لام الكلمة فصار مقصورا وأيده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة  
الرفع كالمقصور ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف اذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول  
الزيدان عندك وذهب ابن مالك إلى أنها في الافراد مساوية لمعنى جميع قال أبو حيان وليس بصحيح فقد قال  
ثعلب اذا قلت جا آجيعا احفل أن فعلهما في وقت أو وقتين واذا قلت جا آمعافا الوقت واحد وكذا ذكر ابن خالويه  
أنها باقية الدلالة على الاتحاد في الوقت

﴿ص﴾ ومنها كل زمن مبهم مضاف لجملة فان صدرت بمبنى فبنائوه راجح أو معرب فرجوح ومنعه البصرية  
أو ما أولام تتغير أو لا التبرئة فكذلك وقد يجراسمها ويرفع ومنع سيبويه اضافة مستقبل لاسمية وجوزه  
الاختفش وابن مالك

﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جواز الاوجوب كل أسماء الزمان المهمة اذا أضيفت إلى الجمل والمراد بالمهمة  
ما لا يختص بوجه كحين ومدة ووقت وزمن وما يختص بوجه دون وجه كنهار وصباح ومساء وغداة وعشية  
بخلاف ما يختص بتعريف أو غيره كأمس وغد فانه لا يضاف إلى الجمل ومنه المحدود والمعدود والموقت كيومين  
وليلتين وأسبوع وشهر وسنة فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجمل على الصحيح عند ابن مالك وغيره ويضاف  
الجميع إليها كالمفرد وسواء في الجمل الفعلية والاسمية لكن البناء راجح فيما كان صدرها مبنيا نحو كيوم وليلة  
أمه \* على حين عاتبت المشيب \* على حين يستصين كل حلیم \* مرجوح فيما كان صدرها معربا قرأنا فاع هذا  
يوم ينفع الصادقين . بالبناء وقرأ الستة بالاعراب وقال الشاعر \* على حين لا بد ويرجى ولا حضر \* وقال  
\* كريم على حين الكرام قليل \* وقال \* على حين التواصل غير دان \* رويت الثلاثة بالفتح \* ومنع  
البصريون البناء في هذا القسم وأوجبوا الاعراب وأيده ابن مالك مذهب الكوفيين بالسماع لقراءة نافع  
السابقة والآيات وان صدرت الجملة بما أول لا أختى ليس لم يختلف الحكم من بقاء رفعهما الاسم ونصبهما الخبر  
والاضافة مجازا كقوله \* على حين ما هذا حين تصابي \* وقوله

وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة \* بمن عن قتيل عن سواد بن قارب

وان صدرت بلا التبرئة بقي اسمها أيضا على ما كان من بناء أو نصب وقد يرفع حكى جثتك يوم لا حر  
ولا برد بالبناء وبالجر وبالرفع وقال \* تركني حين لا مال أعيش به \* بالرفع ومذهب سيبويه ان الظرف اذا  
كان بمعنى المستقبل تعين اضافته للفعلية ولا يجوز اضافته إلى الاسمية لانه حينئذ بمعنى اذا وهي لا تضاف إليها  
فلا يقال أتيتك حين زيد ذاهب بخلاف الذي بمعنى الماضي فانه بمعنى اذ يضاف للفعلية والاسمية معا كهي  
وذهب الاختفش إلى جواز اضافة المستقبل إلى الاسمية أيضا وصححه ابن مالك مستدلين بنحو قوله تعالى . يوم هم  
بارزون . قال أبو حيان انما أجاز الاختفش ذلك لانه يميز في اذا أن تضاف إلى الاسمية فكذا ما هو بمعناها

﴿ص﴾ أولبني والحق به في ذلك ناقص الدلالة كغير ومثل والمختار وفاقا لابن مالك لا يبنى مضاف لمبنى مطلقا  
﴿ش﴾ من الظروف التي تبنى جواز الاوجوب بأسماء الزمان المهمة اذا أضيفت إلى مبنى مفرد نحو يومئذ  
وحيثئذ والحق بها الاكثر من كل اسم ناقص الدلالة كغير ومثل ودون وبين فبنوه اذا أضيف إلى مبنى نحو  
ما قام أحد غيرك وقال تعالى . إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون . وقرئ . أن يصيبكم مثل ما أصاب . بفتح



اللام وقال ومنادون ذلك لقد تقطع بينكم وقال الشاعر \* واذا ما مثلهم بشر \* وقال  
 \* لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت \* والقول بيناء المضاف الى ياء المتكلم من شعب هذا الاصل وذهب ابن  
 مالك الى أنه لا يبنى مضاف الى مبنى بسبب اضافته اليه أصلاً لا ظرفاً ولا غيره لان الاضافة من خصائص الاسماء  
 التي تكف سبب البناء وتلغيه في غير موضع فكيف تكون داعية اليه والفتحات في الشواهد السابقة حركات  
 اعراب فثل في الآية الاولى حال من ضمير لحق المستكن وفي الثانية مصدر أحوال وفاعل يصيكم الله وفي البيت  
 حال وغير في المثال والبيت حال أو مستثنى ودون وبين منصوبان على الظرف وهذا الذي ذهب اليه هو المختار  
 \* ص \* ولا يلحق الرابط الجملة المضاف اليها الا نادراً

\* ش \* قال ابن مالك كل مضاف الى جملة مقدر الاضافة الى مصدر من معناها ومن أجل ذلك لا يعود منها  
 ضمير الى المضاف اليها كما لا يعود من المصدر فان سمع ذلك عند نادرا كقوله \* مضت مائة لعام ولدت فيه \*  
 وقوله ويسحر ن ليلة لا يستط \* مع نبا حباها الكلب الا هريرا  
 والمعروف انه اذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الاضافة وجعلته صفة كقوله تعالى . واتقوا يوما  
 ترجعون فيه الله .

\* ص \* المفعول معه هو التالي واو المصاحبة والأصح انه مقيس فقيس لا يختص والجمهور بما صلح فيه  
 العطف ولو مجازاً او المبرد والسيرا في بما كان الثاني مؤثراً للاول وهو شبيه والخضراوى بما في معنى ما سمع  
 \* ش \* المفعول معه هو التالي واو المصاحبة فخرج غير التالي واو بما قد يطلق عليه في اللغة مفعولاً معه كالمجرور  
 مع وبياء المصاحبة بكلمت مع زيد وبعثك الفرس بلجامه والتالي واو العطف فان المصاحبة فيه مفهومة من  
 العامل السابق لامن الواو وهنا لا فهم الامن الواو وفي كون هذا الباب مقيساً لخلاف في بعض النحويين يقتصر  
 في مسأله على السماع ونسبه جماعة الى الاكثرين قال ابن عصفور ومعناه انهم لا يميزونه الا حيث لا يراد  
 بالواو معنى العطف المحض لأن السماع انما ورد به هناك والصحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف فقوم  
 يقيسونه في كل شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المحض نحو قام زيد وعمرا وحيث لا يتصور معنى  
 العطف أصلاً نحو وقعت أو ضحكت أو انتظرتك وطلوع الشمس وعليه ابن مالك والجمهور كما قال أبو حيان  
 خصوه بما صلح فيه معنى العطف ومعنى المفعول به فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو  
 مع عطف في الأصل ولا حيث تمحض معنى العطف لان دخول معنى المفعول به هو الذي سوغ خروج وجه بما  
 يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها الى النصب وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو جاء  
 البرد والطيالسة لان المجيء يصح منهما أو مجازاً نحو سار زيد والنيل اذ يصح عطفه على المجاز من جهة أنه لا يفارق  
 زيدا في حال سيره كما لا يفارقه من سائرته وقال المبرد والسيرا في يقاس فيما كان الثاني مؤثراً للاول وكان الاول  
 سبباً له نحو جاء البرد والطيالسة فالبرد سبب لاستعمال الطيالسة وجئت وزيدا أي كنت السبب في مجيئه وقال  
 ابن هشام الخضراوى الاتفاق على أن هذا ما طرد في لفظ الاستواء والمجيء والصنع وفي كل لفظة سمعت وينبغي  
 عندي أن يقاس على ما سمع ما في معناه وان لم يكن من لفظة فيقاس وصل على جاء ووافق على استوى وفعلت على  
 صنعت وكذا ما في معناها وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز انتهى

\* ص \* وناصبه ما سبقه من فعل أو شبهه وقيل الواو وقال الزجاج مضمرب بعدها والكوفية الخلاف  
 والأخفش انتصب انتصاب الظرف والأصح ينصبه المتعدي وكان لا معنى لكاشارة  
 \* ش \* في ناصب المفعول معه أقوال أحدها وهو الأصح انه ما تقدمه من فعل أو شبهه نحو جاء البرد والطيالسة

واستوى الماء والخشبة وأعجبنى استواء الماء والخشبة والناقصة تركة وفصيلها ولست زائلا وزيدا حتى فعل  
وسواء في الفعل المتعدي أو اللازم عند الاكثرين نحو لو خليت والأسد لا كلك ونحو لو تركت الناقة وفصيلها  
لوضعها وقال قوم لا يكون الامع غير المتعدي لثلايتبس بالمفعول به فلا يقال ضربتك وزيدا على انه مفعول  
معه وهل يكون مع كان الناقصة خلاف قال قوم لا لانه ليس فيها معنى حدث تعدي بالواو والجمهور نعم لان  
الصحيح انها مشتقة وانها تدل على معنى سوى الزمان وقد قال الشاعر \* يكون واياها بما مثلا بعدى \* وقال  
\* فكونوا أتم وبنى أيكم \* ومذهب سيوييه انه لا ينصبه العامل المعنوي كحرف التشبيه واسم الإشارة  
والظرف والجار والمجرور وأجازه أبو علي وغيره نحو هذا لك واياه وعليه هذا ردائي مطويا وسر بال القول  
الثاني ان ناصبه الواو وعليه الجرجاني لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه وردبأنه لو كان كذلك  
لا اتصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لها اذ لا يعمل الحرف نصب الا وهو مشبه بالفعل الثالث  
ان ناصبه فعل مضمحل بعد الواو وعليه الزجاج قال فاذا قلت ما صنعت واياك فالتقدير ولا بست اياك وانما لم  
يعمل فيه الفعل السابق لفصل الواو وعورض بالعطف فان فصل الواو فيه لم يمنع من تسلط العامل وبأن فيما  
ذكره احالة الباب اذ يصير منصوبا على أنه مفعول به لا مفعول معه الرابع ان نصبه بالخلاف ونسبه ابن مالك  
للكوفيين وردبأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف  
ناصبا لقال ما قام زيد لكن عمرا ويقوم زيد لا عمرا ولم يقله أحد من العرب قال أبو حيان وهذا القول لبعض  
الكوفيين وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيئة لبعدها أن ينتصب انتصاب الظرف لان أصل جاء البرد  
والطيالسة مع الطيالسة فله احدثت مع وكانت منتصبة على الظرف ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على  
انتصاب مع التي وقعت الواو موقعها اذ لا يصح انتصاب الحروف كما يرتفع ابعدا الواو اقامة موقع غير بار ترفع غير  
نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا والأصل غير الله

\* ص \* ولا يقدم على عامله ولا صاحبه خلافا لابن جني ولا يفصل بين الواو وظرف ولا يكون جملة خلافا  
لصدر الأفاضل

\* ش \* المفعول معه لا يتقدم على عامله باتفاق لان أصل واو له عطف والمعطوف لا يتقدم على عامل المعطوف  
عليه اجماعا ولا يتقدم على صاحبه أيضا لما ذكر وأجازه ابن جني فيقال استوى والخشبة الماء لوروده في العطف  
قال \* عليك ورحمة الله السلام \* وسما عهنا قال \* جمعت وفخشا غيبة ونميمة \* ولأن باب المفعولية في التقديم  
أوسع مجالا من باب التابعة وانما المانع هنا من التقديم الخلل على ذلك فاذا جاء في الأصل بقلة أو اضطراب جاز هنا  
بكثرة وسعة ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره فلا يقال قام زيد واليوم عمرا وان جاز الفصل  
بالظرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها لان الواو هنا نزلت منزلة الجار مع المجرور وفتحوا الفصل بينهما وزعم صدر  
الأفاضل أن المفعول معه يكون جملة وخرج عليه قولهم جاء زيد والشمس طالعة وفر من جعلها حالا لانها لا تتحل  
الى مفرد بين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة وأجيب بأنها مؤولة بالحال السببية أي جاء زيد طالعة  
الشمس عند مجيئه وقيل تقول بمنكرا ونحوه

\* ص \* ويجب العطف بعدم مفرد خلافا للصمري ونالها يجوز إن أول بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم  
يؤكده وفي نحو مالك وزيدا بكان مضمرة قبل الجار أو بمصدر لا بس بعد الواو وقال السيرافي بلا بس فان  
كان منفصلا أو ظاهر ارجح العطف وأوجه بعضهم وقد ينصب بعدما وكيف بمقدر وهو كان ناقصة وقيل تامة  
وقدر سيوييه مع ما كنت وكيف تكون فقال ابن ولاد متعين وفرق السيرافي لا ورجح النصب ان خيف



فوات المعية فان لم يصلح الفعل جازا ضار صالح فان لم تحسن مع وجب وقيل تضمن معنى يتسلط به ويستويان في مضمراً كد نحو رأسه والحائط من كل متعاطفين باضمار الفعل

﴿ ش ﴾ مسائل هذا الباب بالنسبة الى العطف والمفعول معه خمسة أقسام الاول ما يجب فيه العطف ولا يجوز  
النصب على المفعول معه وذلك شيان أحدهما أن لا يتقدم الواو الا مفرد نحو أنت ورأيت وكل رجل وضعته  
والرجال وأعضاءها والنساء وأعجازها هذا قول الجمهور وجوز الصيمري فيه النصب بلا تأويل وجوز بعضهم  
فيه النصب على تأويل ما قبل الواو أنه جملة حذف ثانی جزأها والتقدير كل رجل كأنت وضعته والثاني أن  
يتقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك أنت أعلم ومالك والمعنى بمالك وهو عطف على أنت ونسبة العلم  
اليه مجاز الثاني ما يجب فيه النصب ولا يجوز فيه العطف وذلك أن يتقدم الواو جملة اسمية أو فعلية متضمنة معنى  
الفعل وقبل الواو ضميره متصل بحرف أو مرفوع لم يثنو كد بمنفصل نحو مالك وزيدا وما شأنك وزيدا وما  
صنعت وإياك فيعين النصب هنا على المفعول معه ولا يجوز العطف لامتناعه الا في الضرورة والنصب في  
الاسمية بكان ضميرة قبل الجار وهو اللام وشأن أي ما كان شأنك وزيدا أو بمصدر لا بس منويابعد الواو أي  
أي ما شأنك وما لبسته زيدا أو ما لبستك زيدا كذا نص عليه سيوبه قال أبو حيان نقلنا عن شيخه ابن الضائع  
وهكذا اتقيد بمعنى الاعراب لانه عند سيوبه مفعول معه وتقدير الملابس يجعله مفعولا به لا مفعولا معه وقال  
السيرافي وابن خروف المفسد فعل وهو لا يس لان المصدر لا يعمل مقدر الثالث ما يختار فيه العطف مع جواز  
النصب وذلك أن يكون الجور في الصورة السابقة ظاهرا أو ضميرا المرفوع منفسلا لا نحو ما شأن عبد الله  
وزيدا وما أنت وزيدا فالاحسن جر زيدا في الاول ورفع في الثاني لا يمكن العطف وهو الاصل ويجوز فيه  
النصب مفعولا معه ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب ورد بالسمع قال ﴿ وما أنت والسير في متلف ﴾  
رسمع ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا وكيف أنت وقصه من تريد قال سيوبه أي ما كنت وزيدا وكيف  
تكون وقصه من تريد لان كنت وتكون يفان هنا كثيرا انتهى قال الفارسي وغيره وكان هذه المضمرة  
تامة لان النافضة لا تسهل هنا فكيف حال دون هذا واختاره الشاويين وقال أبو حيان الصحيح أنها النافضة  
وأنها تامة بل هنا فكيف خبرها وكذا ما واختلف في تقدير سيوبه مع ما كنت ومع كيف تكون أذلك مقصود  
لسيوبه أم لا فقال السيرافي هو غير مقصود ولو عكس لا يمكن ورد المبرد على سيوبه وقال يصلاح في كل منهما  
الماضي والمستقبل وناب عنه ابن طاهر ورد ابن ولاد على المبرد وقال إنه لا يجوز الا ما قدره سيوبه لان  
مادخلها معنى التحقير والانسكاراذ يقال ان أنكر عليه مخالطة زيدا أو ما لبسته ما أنت وزيدا لمن لم يقع منه  
ذلك ولا ينكر الا ما ثبت واستقر دون ما لم يقع وليست مجرد الاستفهام وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام  
والمعنى كيف تكون اذا وقع كذا أي على أي حال لتكون الاستفهام انما يكون عن المستقبل الرابع  
ما يختار فيه النصب مع جواز العطف وذلك أن يجتمع شروط العطف لكن يخاف منه فوات المعية المقصودة نحو  
لا تغتذ بالسهمك والابن ولا يجيبك الا كل والشبع أي مع اللبن ومع الشبع لان النصب يبين مراد المتكلم  
والعطف لا يبينه وكذا اذا كان فيه تكلف من جهة المعنى نحو

فكونوا أتم وبنى أيكم \* مكان الكليتين من الطحال

فان العطف وان حسن من حيث اللفظ لكنه يؤدي الى تكلف في المعنى اذ يصير التقدير ككونوا أتم وليكونوا  
هم وذلك خلاف المقصود فان لم يصلح الفعل للتسلط على المعطوف امتنع العطف عند الجمهور وجاز النصب على  
المعية وعلى إضمار الفعل الصالح نحو فاجعوا أمركم وشركاءكم لا يجوز أن يجعل وشركاءكم معطوفا

لأن أجمع لا ينصب إلا الأمر والكيد ونحوهما فاما أن يجعل مفعولا معه أو مفعولا بأجمعوا مقدرًا ومثله • تبوءوا الدار والايمان • فالإيمان مفعول معه أو مفعول باعتقاد مقدرًا فان لم يحسن والحالة هذه مع موضع الواو تعين الاضمار وامتنع المفعول معه أيضا كقوله \* وزججن الحواجب والعيونا \* لان زججن غير صالح للعمل في العيون وموضع الواو غير صالح للمع فيقدر وكلن وذهب جماعة منهم أبو عبيدة والاصمعي وأبو محمد واليزيدي والمازني والمبرد إلى جواز العطف على الاول بتضمن العامل معنى يتسلط به على المتعاطفين واختاره الجرمي وقال يجوز في العطف ما لا يجوز في الافراد نحو أكلت خبزًا ولبنًا فيضمن زججن معنى حسن الخامس ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وذلك اذا كد ضمير الرفع المتصل نحو ما صنعت أنت وأياك ونحو رأسه والحائط أي خل أودع وشأنك والحق أي عليك بمعنى ألزم وأمر أو نفسه أي دع وذلك مقيس في كل متعاطفين على اضمار فعل لا يظهر فالمعية في ذلك والعطف جائز ان والفرق بينهما من جهة المعنى أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد دون العطف لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر قال أبو حيان وفي تمثيل سيبويه بهذه الامثلة رد على من يعتقد أن المفعول معه لا يكون الامع الفاعل

\* (ص) \* ويطابق الاول خبر وحال بعده وأوجه ابن كيسان

\* (ش) \* اذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حال مطابق لما قبله نحو كان زيد وعمر متفقًا وجاء البرد والطيالسة شديدًا ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تشي نحو كان زيد وعمر متفقين وجاء البرد والطيالسة شديدين ومنع ذلك ابن كيسان وأوجب المطابقة للاول قال أبو حيان واية مختار لان باب المفعول معه باب ضيق وأكثر النحويين لا يقيسونه فلا ينبغي أن تقدم على اجازة شيء من مسائله الا بسمع من العرب

\* (ص) \* المستثنى هو المخرج بالأو واحد أي أخواتها بشرط الافادة فان كان يعضا متصل والا فتنقطع يقدر بلكن وقال الكوفية بسوى وابن يسعون الا فيه مع ما بعدها كلام مستأنف ولا يستثنى بفعل فان حذف المستثنى منه فله مع الاماله مع سقوطها ولا يكون بعد مصدر مؤ كد قطعًا ولا في غير نفي وشبهه في الاصح ولا في لازمه كلولا ولو خلف وجوز الزجج الابدال في التضيض وقوم نصب ما قام الا زيد وان ذكر نصب بالأو بما قبلها أو به بواسطتها أو بأن مقدرة بعدها أو بأن مخففة من ان ركبت الامها من لا أو بخلافه للاول أو باستثنى أقوال فان كان متصلا مؤخرًا منفيًا كمنفي والمنفي اختيار اتباعه بدلا وقال الكوفية عطفا ولا يشترط افراد المستثنى منه ولا عدم صلاحيته للايجاب ولا في نصبه تعريف المستثنى منه ولا يختار النصب في متراخ ولا امر دودبه متضمن الاستثناء خلافا لراعيها فان توسط بين المستثنى منه وصفته فكذلك وقيل النصب راجح وقيل مساو وقيل واجب واتباع منقطع صح اغناؤه ومتصل متقدم وموجب لغة وهل المتقدم بدل أو مبدل أو يقاس خلف ولا يتبع مجرور بزائد والاسم لا التبرئة على اللفظ وجوز الكوفية في نكرة لمجرور بمن والاخفش ومعرفة وان عاد قبل صالح للاتباع على مبتدأ أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف قال أبو حيان أو حال اتبع العائد جواز أو صاحبه اختيارا وكذا مضاف ومضاف اليه

\* (ش) \* عبرت بالمستثنى كابن مالك في التسهيل خلاف تعبير النحاة سيبويه فن بعده بالاستثناء لان الباب للنصوبات والمستثنى أحدها الاستثناء كما ترجم في بقية الابواب بالمفعول والحال دون المفعولية والحالية قال أبو حيان اجري ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه فكما يوجب لما بعد واو مع بالمفعول معه كذلك يوجب لما بعد الاو شبهها بالمستثنى وحده المخرج بالأو واحد أي أخواتها تحقيقا أو تقديرًا من مذكور أو مترول بشرط الفائدة فالخرج شامل لجميع الخصصات وبالأو يخرج ما عدا المستثنى منها وتحقيقا هو المتصل فان بعض المخرج منه نحو قام



اخوتك الازيدا وتقديرا هو المنقطع نحو . ملهم به من علم الاتباع الظن . فان الظن وان لم يدخل في العلم تحقيقا لانه ليس بعضه فهو في تقدير الداخل فيه اذ هو مستحضر يذكركه لقيامه مقامه في كثير من المواضع فهو حين استثنى مخرج مما قبله تقديرا ومن هذا القبيل . ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين . اذا لحظ في الاضافة معنى الاخلاص . لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم . ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء الا ما قد سلف لأن السابق زمانه لا يصح دخوله . ومثال المذكور ما تقدم والمتروك ما ضربت الازيدا أي أحدا وقولنا بشرط الفائدة لبيان ان النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تغد فلا يقال جاء قوم الارجلا ولا قام رجال الازيد لعدم الفائدة فان افاد جاز نحو . قلبت فيهم ألف سنة الا خمسين عاما . وقام رجال وكانوا في دارك الا رجلا والفائدة حاصله في النفي للعموم نحو ما جاءني أحد الارجلا أو الازيدا وكذا لا يستثنى من المعرفة النكرة التي لم تخصص نحو قام القوم الارجلا فان تخصصت جاز نحو قام القوم الارجلا منهم ثم المنقطع يقدر عند البصريين بل كن المشددة لانه في حكم جملة منفصلة عن الاولى فقوله ما في الدار أحد الا حمارا في تقدير لكن فيها حمارا على انه استدراك مخالف ما بعد لكن فيه ما قبلها غير انهم اتسعوا فاجروا الا مجرى لكن ولما كانت لا يقع بعدها الا المفرد بخلاف لكن فانه لا يقع بعدها الا كلام تام لقبوله بالاستثناء تشبيها بما اذا كانت استثناء حقيقة وتغريقا بينا وبين لكن والكوفيون يقدرونه بسوى وقال قوم منهم أبو الجحاج ابن يسعون الامع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاما مستأنفا وقال في نحو قوله \* وما بال ربع من أحد الا الأوارى \* الا فيه بمعنى لكن والاوارى اسم لها منصوب بها والخبر محذوف كانه قال لكن الاوارى بالربع وحذف خبر الا كما حذف خبر لكن في قوله \* ولكن زنجيا عظيم المشافر \* قال أبو حيان ولا يستوى المتصل والمنقطع في الادوات فان الافعال التي يستثنى بها لا يقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد الا حمارا \* ثم المستثنى منه تارة يكون محذوفا وتارة يكون مذكورا فالاول مجرى على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع ونصب وجز بحرفه لتغريغه له ووجود الا كسقوطها نحو ما قام الازيد وما ضربت الازيدا وما ضربت الازيد . وما محمد الا رسول . وما في الدار الا عمرو ولا يكون ذلك عند أكثر النحاة الا في غير الموجب وهو النفي كما مثل والنهي والاستفهام نحو . لا تقولوا على الله الا الحق . لا تعبدون الا الله . هل يهلك الا القوم الظالمون . وجوز بعضهم وقوعه في الموجب أيضا نحو قام الازيد وضربت الازيد او ضربت الازيد والجمهور على منعه لانه يلزم منه الكذب اذ تقديره ثبوت القيام والضرب والمرور بجميع الناس الازيد او هو غير جائز بخلاف النفي فانه جائز ولو كان الموجب لازما له نفي كلو ولولا فذهب المبرد الى جواز التغريغ نحو لولا القوم الازيد الا كرمتمك ولو كان معنا الازيد لا كرمتمك واياه غيره لان التغريغ يدخل في الجملة الثابتة وأما الجواب الذي هو منفي فخارج عما دخلت فيه الا وأجاز الزجاج الا بدال في التضيض اجراء له مجرى النفي نحو . فلولا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس . والتغريغ يكون في كل المعولات من فاعل ومفعول به وغيره الا المصدر المؤكد فانه لا يكون فيه ولذلك أولوا قوله تعالى . ان نظن الاظنا . على حذف الوصف أي ظنا ضعيفا وقال الكسائي في نحو ما قام الازيد مع الرفع على الفاعلية النصب على الاستثناء قال أبو حيان وهو مبني على ما أجاز من حذف الفاعل وجوز أيضا بناء عليه الرفع على البديل من الفاعل المحذوف ووافق الكسائي على اجازة النصب طائفة واستدلوا بقوله

لم يبق الا المجد والقصائد \* غيرك يا بن الاكرمين والدا

يروى بنصب المجد وغير أي لم يبق أحد غيرك وأجيب بان غير فاعل مرفوع والفاضة بناء لاضافة الى مبني



والثاني وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتى وفي ناصبه أقوال أحدها أنه الاوصححه ابن مالك وعزاه لسيبويه والمبرد واستدل بانها مختصة بدخولها على الاسم وليست بجزء منه فعملت فيه كان ولا التبرئة الثاني أنه بما قبل الامن فعل ونحوه من غير أن يعدى اليه بواسطة الاوعزى لابن خروف لا تنصب غيره به بلا واسطة اذا وقعت موقع الا الثالث انه بما قبل الا معدى اليه بواسطة وعليه السيرافى وابن الباذش والفارسي وابن باب شاذ والرندى وعزاه الشاويين للمحققين قياسا على المفعول معه فان ناصبه الفعل بواسطة الواو ونسبه ابن عصفور لسيبويه واختاره ابن الضائع وفرقوا بينه وبين غير بان ما بعد الامشبهه بالنظر المختص الذى لا يصل فيه الفعل الا بواسطة حرف الجر وغير لابهامها كالظرف المبهم يصل اليه الفعل بنفسه وقدح فيه بانه قد لا يكون قبل الافعل نحو القوم اخوتك الا زيدا الرابع انه بان مقدرة بعد الا وعليه الكسائى فيما نقله السيرافى قال التقدير الا أن زيدا لم يقم الخامس انه بان مخففة ركبت الامنا ومن لا وعليه الفراء قال ولهذا رفع من رفع تغليب الحكم لا ومن نصب غلب حكم إن السادس انه انتصب لمخالفة الاول لان المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الاول أو عكسه وعليه الكسائى فيما نقله ابن عصفور السابع انه بأستثنى مضمرا وعليه المبرد والزجاج فيما نقله السيرافى ولم يترجح عندي قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الاول والاخير وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتصل والمنقطع الموجب وغيره نحو قام القوم الا زيدا وجاء القوم الاحجارا ومقام أحد الا زيدا وما في الدار أحد الاحجار الكن يختار الاتباع في المتصل المؤخر المنفى وشبهه نحو مقام أحد الا زيدا وما ضربت أحد الا زيدا وما مررت بأحد الا زيدا وقال تعالى . ومن يغفر الذنوب الا الله . ومن يقنط من رحمة ربه الا الضالون . ما فعلوه الا قليل منهم . وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل لانه على نية تكرار العامل وعطف عند الكوفيين والاعندهم حرف عطف لانه مخالف للاول والمخالفة لا تكون في البدل وتكون في العطف بيل ولا ولكن وأجيب بان المخالفة واقعة في بدل البعض لان الثاني فيه مخالف للاول في المعنى وقد قالوا مررت برجل لا زيدا ولا عمرو وهو بدل لا عطف لان من شرط لا العاطفة أن لا تكرر وقال ابن الضائع لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عينت في باب البدل لكان وجهها وهو الحق وحقيقة البدل هنا انه يقع موقع الاول ويبدل مكانه انتهى وزعم بعض النحويين أن الاتباع يختص بما يكون فيه من جهة المستثنى منه مفردا وقد رد على سيبويه بقوله تعالى . ولم يكن لهم شهاد الا أنفسهم . فشهداء جمع وقد أبدل منه وشرط بعض القدماء للاتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كاحد ونحوه ورد بالسمع قال تعالى . ما فعلوه الا قليل منهم . وشرط الفراء لجواز النصب فيما اختير فيه الاتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسمع قال تعالى . ولا يلتفت منكم أحد الا امرأتك . فممن نصب وحكى سيبويه ما مررت بأحد الا زيدا وما أتاني أحد الا زيدا واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس الا زيدا ولا تنزل عند أحد من بني نعيم ان وافيتهم الا قيسا قال لانه ضعف التشاكل بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه قال أبو حيان وهذا الذى ذكره لم يذكره أصحابنا واختار ابن مالك أيضا النصب فيما رده كلام تضمن الاستثناء كقول القائل قاموا الا زيدا وانت تعلم أن الامر بخلافه فتقول مقام القوم الا زيدا فتنصب ولا ترفع لانه غير مستقل والبدل في حكم الاستقلال قال أبو حيان وهذا أيضا لم يذكره أصحابنا الا أن ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج ورده واذا أتبع المجرور بمن أو الباء الزائدين أو اسم لا الجنسية تعين اعتبار المحل نحو ما في الدار من أحد الا زيدا . وما من إله الا إله واحد . وليس زيد بشئ الا شيئا لا يعاب به ولا إله الا الله وانما يجوز الاتباع على اللفظ لانه لا يعمل في المعرفة سوى الباء ولا في الموجب وأجازوه الكوفيون



في مجرور من اذا كان المستثنى نكرة وأجازها الاخفش ولو كان معرفة بناء على رأيه من جواز زيادته من في المعرفة والموجب وأنشد عليه قوله

\* وما بالربع من أحد \* الا الأورى بالجفض وعلم من القيود أن المتصل والمنقطع المقدم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الاتباع بل يجب النصب في الثلاثة في اللغة الشهيرة نحو . ما لم به من علم الاتباع الظن \* ومالي الا آل احمد شيعه \* فشر بوا منه الا قليلا منهم . وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة اغناؤه عن المستثنى منه نحو ما في الدار أحد الا زيد قال

وبلدة ليس بها أنيس \* الا العاقر والا العيس

وقد شبه سيبويه نصب المقدم بنعت النكرة اذا تقدم عليها فانه ينتصب على الحال بعد اتباعه فان لم يصح اغناؤه نحو ما زاد الا مانقص ومانفع الا ماضرتعين نصبه عند جميع العرب وكذا ان تقدم نحو ما في الدار الا جارا أحد وفي لغة يتبع المقدم حكى سيبويه مالي الا أبوك أحد قال سيبويه فيجعلون أحدا بدلا وأبوك مبدلا منه ووجهه الأبدى بأن البديل لا يمكن تقديمه وقيل هو بديل وهو في نية التأخير وقال ابن الصائغ أحد بديل من الامع الاسم مجموعين وهو شبهه بديل الشيء من الشيء لأن ما قام الا أبوك في قوة ما قام غير أبيك وغير أبيك أحد فيصح انطباقه عليه قال ابن عصفور ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيون والبغداديون وابن مالك ومن الوارد منه قوله \* اذا لم يكن الا النبيون شافع \* وقوله \* فلم يبق الا واحد منهم شقر \* أما المتوسط بين المستثنى منه وصفته نحو ما جاء في أحد الا زيد اخبر منك وما قام القوم الا زيد العقلاء وما مررت بأحد الا زيد اخبر منك فيجوز فيه الاتباع بدلا والنصب على الاستثناء كالمأخر والاتباع فيه هو المختار أيضا مثله للشاكلة هذا مذهب سيبويه واختلف النقل عن المازني فالمشهور عنه موافقة سيبويه ونقل ابن عصفور عنه أنه يختار النصب ولا يوجب لان المبدل منه منوى الطرح فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك ونقل عنه أيضا أنه يوجب النصب ويمنع الابدال فحصل عنه ثلاثة أقوال قال أبو حيان والنصب حينئذ أجود من النصب متأخرا ونقل ابن مالك في شرح الكافية عن المبرد اختيار النصب ثم قال وعندى أن النصب والبديل مستويان لأن لكل واحد منهما مرجعا فتكافؤا في لغة يتبع المؤخر الموجب وخرج عليها قراءة . فشر بوا منه الا قليل . واذا عاود على المستثنى العامل فيه الابتداء وأحد نواسخه ضمير قبل المستثنى الصالح للاتباع اتبع الضمير العائد جوازا وصاحبه اختيارا نحو ما أحد يقول ذلك الا زيد وما كان أحد يجترى عليك الا زيد وما حسبت أحد يقول ذلك الا زيد فيجوز في هذه الامثلة أن يجعل زيد تابعا للبدي أو لاسم كان أو للفعول الاول فيكون بدلا منه وهو المختار لان المسوغ للاتباع هو النفي وهو أقرب الى الظاهر منه الى المضمرة ويجوز أن يجعل تابعا للمضمرة فيكون بدلا منه لان النفي متوجه عليه من جهة المعنى وسواء كان العائد من الخبر كما تقدم أو من الوصف نحو ما فهم أحد اتخذت عنده يدا الا زيد وما كان فيهم أحد يقول ذلك الا زيد قال أبو حيان والقياس يقتضي اجراء الحال مجرى الصفة في ذلك نحو ما اخوتك في البيت عاتبين عليك الا زيد فيجوز اتباع زيد لا اخوتك وللضمير المستكن في عاتبين لان الحال يتوجه عليها النفي في المعنى وسواء في المسئلة المتصل أو المنقطع نحو ما أحد يقيم يدارهم الا الوحش قال

في ليلة لا ترى بها أحدا \* يحكى علينا الا كواكبا

فكواكبا بالرفع بديل من ضمير يحكى وهو منقطع الا أن أحد اوضحه خاص بالعاقل فالو كان العائد بعد المستثنى نحو ما أحد الا زيد يقول ذلك أو المستثنى غير صالح للاتباع نحو ما أحد ينفع الا الضر ولا مال يزيد الا النقص تعين النصب وامتنع الاتباع البتة ولو كان العامل غير ماذكر نحو ما شكر رجلا أكرمه الا زيد وما

باحداً عرفه الامر وتعين اتباع الظاهر وامتنع اتباع الضمير إذ لا تأثير للنفي في أكرمت وأعرف وكذا ما زال واخوته من النواسخ نحو ما زال وافد من بني تميم يسترفدنا الا زيد لا يجوز فيه الا اتباع الظاهر لأنه نفي معناه الايجاب قال أبو حيان وهل تختص المسئلة بالاستثناء باللام يمثل الحويون الابهـ والظاهر ان غيرا كذلك نحو ما ظننت أحدا يقول ذلك غير زيد بالنصب تبعاً لاحد وبالرفع تبعاً للضمير قال ابن مالك وفي حكم الظاهر والمضمير من اتباع ابهما شئت المضاف والمضاف اليه نحو ما جاء أخوا احد الا زيد ان شئت اتبعت المضاف فترفع أو المضاف اليه فحجر

﴿ص﴾ ولا يقدم أول الكلام وجوزه الكوفية والزجاج ولا بعد حرف نفي خلافاً للابدی وقدمه الكسائي عليه والفراء الامع المرفوع وهشام مع الدائم وفي تقديمه على المستثنى منه وعامله متوسط كلام ثالثاً يجوز ان كان العامل متصرفاً

﴿ش﴾ الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفياً فلا يقال الا زيد اقام القوم ولا الا زيد اكل أحد طعاماً ولا ما الا زيد اقام القوم لأنه لم يسمع من كلامهم ولأن المشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان وجوز الكوفيون والزجاج تقديمه واستدلوا بقوله

خلا الله لأرجو سوالك وإنما \* أعد عيالي شعبة من عيالك

وقوله وبلدة ليس بها طوري \* ولا خلا الجن بها أنسى

ورد في خلا وهي فرع الا فالاصل أولى بذلك وجوزه الأبدى في النفي بعد سبق حرف النفي كقوله ولا خلا الجن قال لأنه لم يتقدم على الكلام بجملته لسبق لا النافية وجوز الكسائي تقديمه على حرف النفي أيضاً وأجازه الفراء الامع المرفوع ومنه هشام الامع الدائم أما تقديمه على المستثنى منه وعلى العامل فيه اذ لم يتقدم وتوسط بين جزأى كلام ففيه مذاهب أحدها المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرفاً أم غير متصرف فلا يقال القوم الا زيد اقاموا ولا القوم الا زيد اقاموا ولا القوم الا زيد اقاموا في الدار تشبيهاً بالمفعول معه قال أبو حيان وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه والثاني الجواز مطلقاً وصححه بعض المغاربة لوروده قال

\* أكل شيء ما خلا الله باطل \* فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل في ذلك الضمير وقال

كل دين يوم القيامة عند الله \* إلا دين الخليفة بور

والثالث الجواز مع المتصرف والمنع في غيره وعليه الاخفش وصححه أبو حيان لان السماع انما ورد بالتقديم في المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره لا ثبت من العرب

﴿ص﴾ مسئلة لا يستثنى بأداة شيان دون عطف على الاصح وقيل قطعاً والخلاف في موهمه فقيل لحن وقيل صحيح على انهما بدل ومعمول مضمون وقيل بدلان

﴿ش﴾ لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيان فلا يقال أعطيت الناس الاعمر الدنانير ولا ما أعطيت أحد ادريها الاعمر ادانقا تشبيهاً بواو مع وحرف الجر فانهما لا يصلان الا الى معمول واحد وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف حيث يقال ضرب زيد عمر او بشر خالداً وقيل لم يقل أحد بجوازه وانما الخلاف في صحة التركيب فقوم قالوا بفساده وانه لحن وقوم قالوا انه صحيح لاعلى الاستثناء بل على أن الاول بدل والثاني منصوب بفعل مضمون من لفظ الفعل الظاهر والتقدير الاعمر أعطيته الدنانير وأعطيته دنانقاً وأخذ درهما وضرب بعضاً وقيل كلاماً بدلان من الاسمين السابقين قبل الا فيبدل من المرفوع مرفوع ومن المنصوب منصوب وعليه ابن السراج وقد ورد ابدال اسمين من اسمين في الموجب في قوله فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه ببعض . أما تعدد



المستثنى مع العطف نحو قام القوم الازيد او غمر الجائر اتفاقا

﴿ ص ﴾ والوارد بعد جل متعاطفة للكل ولو اختلف العامل في الاصح وقيل ان سيق لغرض وقيل ان عطف بالواو و بعد مفردين يصح لكل للثاني فان تقدم فلا أول فان كان أحدهما مرفوعا ولو معنى فله مطلقا  
 ﴿ ش ﴾ قال أبو حيان هذه المسئلة قل من تعرض لها من النجاة ولم أر من تكلم عليها منهم سوى ابن مالك في التسهيل واليه نادى في شرح اللع قلت والأمر كما قال فان المسئلة بعلم الاصول أليق وقد ذكرها أبو حيان نفسه في الارتشاف فأحبت أن لا أخلى كتابي منها فقول اذا ورد الاستثناء بعد جل عطف بعضها على بعض فهل يعود للكل فيه مذاهب أحدها وهو الاصح نعم وعليه ابن مالك الا أن يقوم دليل على ارادة البعض قال تعالى . والذين يرمون أزواجهم . الآية فقوله الا الذين تابوا عاين الى فسقهم وعدم قبول شهادتهم معا في الجدل لما قام عليه من الدليل وسواء اختلف العامل في الجمل أم لا بناء على أن العامل في المستثنى انما هو الا لا الافعال السابقة الثاني انه يعود للكل إن سيق الكل لغرض واحد نحو حبست داري على أعمامى ووقفت بستانى على أخوالى وسببت سقائى لجيرانى الا أن يسافروا والا فلا خيرة فقط نحواً كرم العلماء وحبس ديارك على أقاربك واعتق عبيدك الا الفسقة منهم الثالث ان عطف بالواو عاد للكل أو بالفاء أو ثم عاد للاخيرة فقط وعليه ابن الحاجب الرابع أنه خاص بالجملة الأخيرة واختاره أبو حيان الخامس ان اتحاد العامل للكل أو اختلف فلا خيرة خاصة إذا يمكن حمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد وعليه البها بادی بناء على أن عامل المستثنى الافعال السابقة دون الا واما الوارد بعد مفردين وهو بحيث يصح لكل منهما فانه للثاني فقط كذا جزم به ابن مالك نحو غلب مائة مؤمن مائتي كافر الا اثنين فان تقدم الاستثناء على أحدهما تعين الاول نحو . قم الليل الا قليلا نصفه . فالأقليا صالح لكونه من الليل ومن نصفه لكنه تقدم على نصفه فاختص بالليل لان الاصل في الاستثناء التأخير وكذا لو تقدم عليهما معا فانه يكون للاول نحو استبدلت الازيد من أصحابنا بأصحابكم فالازيد امستثنى من قوله من أصحابنا لا من قوله بأصحابكم هذا ان لم يكن أحدهما مرفوعا لفظا أو معنى فان كان اختص به مطلقا أو لا كان أو ثانيا نحو ضرب الازيد أصحابنا بأصحابكم وما كنت الا الا صاغر صبيدنا ابنا ونا وضرب الازيد أصحابكم أصحابنا وملكنا الا الا صاغر ابنا ونا عبيدنا فالابناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لانهم المالكون فان لم يصح كونه لكل منهما بل لاحدهما فقط تعين له نحو طلق نساءهم الزيدون الا الحسينات وأصبى الزيدون نساءهم الا ذوى النهى واستبدلت الازيد من إمائنا بعبيدنا

﴿ ص ﴾ وتكون الا توكيدا فيبدل غير الاول منه ان كان مغنيا عنه والاعطف بالواو وجوز الصبرى طرحها ولغيره فان أمكن استثناء بعض من بعض فكل لما يليه وقيل للاول وقيل الثاني منقطع أولا فان فرغ العامل شغل بأحدها ونصب غيره والانصب الكل ان تقدمت استثناء وقال ابن السيد يجوز حالا واستثناء الاول وحالية الباقي وعكسه وغير واحد ان تأخرت وله ماله مفردا وجوز الا بدي نصب الكل استثناء ورفعها واحدها نعتا أو بدلا أيضا في النفي وحكمها معنى كالاول

﴿ ش ﴾ اذا كررت الافلها حالان الاول أن تكون للتأكيد تجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية بدلا مما بعد الاولى نحو قام القوم الا بأكبر وهي كنيته وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يعنى عن الاول كما أن أبابكر يعنى عن ذكر محمد فان لم يكن يعنى عنه عطف بالواو وليا بينته للاول نحو قام القوم الازيد والاجعفر او قد اجتمعا في قوله

مالك من شيخك الاعمله \* الارسيه والارمله

والرسم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغني عن قوله الارسية فعطف بالواو وهما يغنيان عن قوله الاعمال فلم يعطف الارسية الحال الثاني أن تكرر رغيرتاً كيد فان أمكن استثناء بعضهما من بعض ففيه مذاهب أحدها وعليه البصريون والكسائي أن الأخير يستثنى من الذي قبله والذي قبله يستثنى من الذي قبله الى أن ينتهي الى الاول نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا سبعة مستثنى من ثمانية يبقى واحد يستثنى من تسعة وهي من عشرة فيضم الاشفاق داخله والاول خارجة فالمقر به اثنان الثاني أنها كلها راجعة الى المستثنى منه الاول فاذا قال له على مائة الا عشرة الا اثنين فالمقر به ثمانية وثمانون وعلى الاول المقر به اثنان وتسعون الثالث أن الاستثناء الثاني منقطع والمقر به على هذا اثنان وتسعون أيضاً وعليه الفراء والمعنى عليه له عندى مائة الا عشرة سوى الاثنين التي له عندى وان لم يمكن استثناء بعضهما من بعض فان كان العامل مفرغاً شغل بواحد منها ليا كان متقدماً أو متأخراً أو متوسطاً ونصب ما سواه نحو ما قام الا زيد الا عمراً الا بكر اولك أن ترفع بدل زيد عمراً أو بكر الكن الاول أولى وان لم يكن مفرغاً فان تقدمت نصب الجميع على الاستثناء نحو ما قام الا زيد الا عمراً الا خالد أحد وزعم ابن السيد أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه النص على الاستثناء كما نص عليه النحويون والنصب على الحال قال لانها لو تأخرت لجاز كونها صفات لأن الا يوصف بها فاذا تقدمت انتصبت على الحال وجعل الاول حالاً والثاني استثناء وعكسه ورد بأن الا غير ممكنة في الوصف بها فلا تكون صفة الا وهي تابعة في اللفظ ولا يجوز تقديمها أصلاً وان تأخرت فلا حدها ماله مفرداً والباقي النصب نحو ما قام القوم الا زيداً الا عمراً الا بكرأ وما جاء أحد الا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ وجوز الأبدى في الايجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون ورفع الجميع على الصفة ورفع أحدها على الصفة ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السيد فيما تقدم إن الا صفة في المكرر وجوز في النفي نصب الجميع على الاستثناء ورفع الجميع على البدل أو النعت ورفع أحدهما على الوجهين ونصب الباقي على الاستثناء وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب وخروجه من الموجب

﴿ ص ﴾ ويجوز استثناء المساوي خلافاً للقوم والاكثر وفاقالا بن عبيد والسيراني والكوفية وعليه كل كم جائع الا من أطعمته الا المستغرق خلافاً للفراء وفي العدد ثالثها لا يجوز عقد صحيح وهو من الاثبات نفي وعكسه خلافاً للكسائي ومباحث الاستثناء من صناعة الاصوليين

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه الا أن ابن مالك نقل عن الفراء جواز له على ألف الا الفين واختلفوا في غير المستغرق فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والأبدى وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبي عبيد والسيراني واختاره ابن خروف والشاوبين وابن مالك ومذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين الى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فادونه ولا يجوز أن يكون أكثر ويدل لجواز الاكثر قوله تعالى . إن عبادى ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين . والغاوين أكثر من الراشدين . ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من سغه نفسه . وحديث . سلم يا عبادى كل كم جائع الا من أطعمته والمطعمون أكثر قطعاً وجواز النصف قوله تعالى . قم الليل الا قليلاً نهاره . قال أبو حيان وجميع ما استدلل به محمل التأويل والمستقر أن كلام العرب إنما هو استثناء الأقل واختلاف النحويون في الاستثناء من العدد على مذاهب أحدها الجواز مطلقاً واختاره ابن الصائغ والثاني المنع مطلقاً واختاره ابن عصفور لان أسماء العدد منصوص فلا يجوز أن ترد الا على ما وضعت له والثالث المنع ان كان عقداً نحو عندى عشرون الا عشرة والجواز ان كان غير عقد نحو له عشرة الا اثنين وردها وما قبله بقوله تعالى فلبث فيهم ألف سنة الا خمسين عاماً .



وقال أبو حيان لا يكاد يوجد استثناء من عدد في شيء من كلام العرب إلا في هذه الآية الكريمة قال ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عدد والآية تخرج التنكير وذهب الجمهور أن الاستثناء من النفي اثبات ومن الإثبات نفي فحقوقام القوم الأزيد وما قام أحد الأزيد يدل الأول على نفي القيام عن زيد والثاني على ثبوته له وخالف في ذلك الكسائي وقال إنه مسكوت عنه لدلالة له على نفيه عنه ولا ثبوته واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عرف الشرع وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في الارتشاف من علم الأصول لا تعلق لها بالحو فلذا أضربنا عن ذكرها هنا

﴿ص﴾ مسئلة يوصف بالاربتاليها جمع منكر قال ابن الحاجب غير محصور أو شبهه أو ذوال الجنسية قال الاخفش أو غيرها وسيبويه كل نكرة وقوم كل ظاهر ومضمر وقبل المراد بالوصف البيان وشرطه أن يصح الاستثناء وقيل البدل وقيل أن يتعذر وأن لا يحذف موصوفها ولا يلها

﴿ش﴾ الأصل في الا أن تكون للاستثناء وفي غير أن تكون وصفات قد تحمل احداها على الأخرى فيوصف بالا ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الا كثيرين أن المراد الوصف الصناعي وقال بعضهم قول النحويين إنه يوصف بالا يعنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الأول الوصف بها وبأليها لا بها وحدها ولا بالتالي وحكمه كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف أن يكون جمعاً منكرات نحو جاءني رجال قرشيون الأزيد ومنه لو كان فيهما آلهة إلا الله أو مشبه الجمع نحو ما جاءني أحد الأزيد وزاد ابن الحاجب في الكافية بعد قوله جمع منكر غير محصور قال اليملي وهو احتراز من العدد نحوله على عشرة الأدرها فإنه يتعين فيه الاستثناء أو ذال الجنسية لأنه في نحو النكرة نحو قليل بها الأصوات الأبعما بخلاف ذي آل العهدية هذا ما جزم به ابن مالك تبعه ابن السراج والمبرد وجوز الاخفش أن يوصف بها المعرفة بأل العهدية وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة ولو مفردا ومثل بلو كان معنار رجل الأزيد واختاره وما قبله صاحب البسيط وجوز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة وقال ان الوصف بها يخالف سائر الأوصاف ومن شروط الوصف بها أن لا يصح الاستثناء بخلاف غير فلا يجوز عندي درهم الأجلد ويجوز غير جيد كذا قاله ابن مالك وغيره وقال أبو حيان إنه كالجمع عليه إلا أن تمثيل سيبويه بلو كان معنار رجل الأزيد يخالفه لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا لو كان فيهما آلهة إلا الله لا يجوز فيه الاستثناء لأنه لا عموم فيه استغرافي يندرج فيه ما بعد الا وقد انفصل بعض أصحابنا من ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصل بل أعم منه ومن المنقطع والآية يصح فيها الاستثناء المنقطع وقد صرح المبرد والجرمي بجواز الوصف بها حيث يصح المنقطع وشاهده قوله

ضائع تغيب عنه أقربوه \* إلا الصبا والجنوب فاقربوه

فاقربوه ووصوف بالصبا والجنوب وليس من جنسه والقصيدة مرفوعة وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا وزعم المبرد أن الوصف باللم يجيء إلا فيما يجوز فيه البدل ولذلك منع قام الأزيد يحذف الموصوف وجعل الأصفة لأنه لا يجوز فيه البدل ورد بالسمع قال

وكل أخ مفارقة أخوه \* لعمريك إلا الفرقدان

فالا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البدل وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع الأصفة أن يتعذر الاستثناء وجعل البيت المذكور شاهداً من شروط الوصف بالا أن لا يحذف موصوفها بخلاف غير فلا يقال جاءني الأزيد ويقال جاءني غير زيد وتطيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وأن لا يلها بأن تقدم عليه مندوبة على الحال لانها غير متكنة في الوصف كما تقدم

﴿ص﴾ قال الكوفية والاختفش وترد عاطفة كالواو والاعراب كالاستثناء والاصمعي وابن جني وزائدة  
 ﴿ش﴾ أثبت الكوفيون والاختفش لالا معنى ثالثا وهو العطف كالواو وخرجوا عليه . لئلا يكون للناس  
 عليكم حجة الا الذين ظلموا . لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم . أي ولا الذين ظلموا والا من ظلم وتأولهما الجمهور  
 على الاستثناء المنقطع وأثبت الأصمعي وابن جني لها معنى رابعا وهو الزيادة وخرجوا عليه قوله ﴿حراجج ما تنفك  
 الا مناخه﴾ وخرج عليه ابن مالك ﴿أرى الدهر الامجنونا بأهله﴾ وأجيب بتقدير لافي الثاني وبأن تنفك تامة  
 ففيها نفي ومناخه حال

﴿ص﴾ ولا يليها نعت ما قبلها خلافا للزحشرى ويلها في النفي مضارع مطلقا وماض ان وليت فعلا قيل أو  
 صحبت قد ولا يعمل تاليها فيما قبلها ولا عكسه المستثنى منه أو صفته قال الاختفش أو ظرف وحال وابن الأنباري  
 أو مرفوع والكسائي مطلقا

﴿ش﴾ فيه مسائل الاولى لا يفصل بين الموصوف وصفته بالافلا يقال جاءني رجل الا راكب لانهم ما كشيء  
 واحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بهما بين الصلة والموصول ولا بين المضاف والمضاف اليه ولان الا وما بعدهما في  
 حكم جملة مستأنفة والمفعلة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف كذا ذكره ابن مالك تبعالا لاختفش والفارسي  
 وذكره أيضا صاحب البسيط ورد على الزحشرى حيث جوز ذلك في المفرد نحو ما مررت برجل الا صالح وفي  
 الجملة نحو ما مررت بأحد الا زيد خبر منه . وما أهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم . بأنه مذهب لا يعرف  
 لبصري ولا كوفي وقال المصواب أن الجملة في الآية والمثال حالية وانما تم نقس المفعلة على الحال لوضوح الفرق  
 بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه ويخالفه في الاعراب والتذكير الثانية يلي الا في النفي فعل مضارع مطلقا  
 سواء تقدم ما فعل أو اسم نحو ما كان زيد الا يضرب عمر أو ما خرج زيد الا يجزئ به وما زيد الا يفعل كذا وماض  
 بشرط أن يتقدم ما فعل نحو . ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزؤن . قال ابن مالك ويغني عن تقديم فعل  
 اقتران الماضي بقدر قوله

ما لمجد الا قديين انه \* بندي وحلم لا يزال مؤثلا

لانه تقر به من الحال فاشبه المضارع والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم والاسم بالاولى لان المستثنى لا يكون  
 الاسما ومؤولا به وانما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل لانه مع النفي يجعل الكلام بمعنى كلما كان كذا كان كذا  
 فكان فيه فعلا كما كان مع كلما قال ابن طاهر أجاز المبرد وقوع الماضي مع قد بدون تقدم فعل ولم يذكره من تقدم  
 من النحاة وفي البديع لو قلت ما زيد الا قام لم يجز فان دخلت قد أجازها قوم الثالثة الاستثناء في حكم جملة مستأنفة  
 لأنك اذا قلت جاء القوم الا زيد افكانك قلت جاء القوم وما منهم زيد فقطضي هذا أن لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها ولا ما  
 قبلها فيما بعد هافلا تقدم معمول تاليها عليها فلا يقال ما زيد الا أنا ضارب وقال الرماني لا يقال ما قومك زيد الا  
 ضاربون لان تقدم الاسم الواقع بعد الا عليها غير جائز فكانك معموله لما تقر من أن المعمول لا يقع الا حيث يقع  
 العامل ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها فلا يقال ما ضرب الا زيد عمرا وما ضرب الا زيد عمرو وما ضرب الا زيد عمرو  
 الاعلى اضمرا عامل يفسر ما قبله ويستثنى من هذا القسم المستثنى منه وصفته فيجوز تأخيرها كما تقدم نحو ما قام  
 الا زيد أحد وما مررت بأحد الا زيد اخير من عمرو وأجاز الكسائي تأخير المعمول مرفوعا كان أو منصوبا أو  
 مجرورا واستدل بقوله

\* فإزادني الا غراما كلامها \* وقوله \* وما كف الا ما جد ضرب بأس \* وقوله تعالى . وما أرسلنا من قبلك  
 الا رجالا . الى قوله . بالبينات والزيبر . وواقع ابن الأنباري في المرفوع فقط كما تقدم في باب الفاعل بتوجيه



وواقعه الاخفش في الطرف والمجرور والحال نحو ما جلس الازيد عندك وما امر الامرو بك وما جاء الازيد راكبا  
قال أبو حيان وهو المختار لانه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها  
﴿ص﴾ مسئلة يوصف بغير ويستثنى جراؤها اعراب تاوالا وقتهما مطلقا لغة وناصبها قال الجمهور كونها فضلة  
والسير في السابق والفارسي حال فيها معنى الاستثناء والمختار انها قائمة مقام مضافها وان أصله النصب باستثنى  
ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها قيل وبالا والصفة وفي العطف بلا بعد غير حذف ويحذف تالي الا وغير  
بعد ليس قيل ولم يكن

﴿ش﴾ تقدم ان غير أصلها الوصف وأنها محمولة في الاستثناء على الا والمستثنى بها مجرور باضافها اليه وتعرب بما  
للسم الواقع بعد الامن وجوب نصب في الموجب نحو قام القوم غير زيد وفي المنقطع وفي المقدم نحو ما جاء القوم  
غير الحير وما جاء غير زيد أحد ومن جوازه ورئحان الاتباع في المنفى نحو ما جاء أحد غير زيد ومن كونه على  
حسب العامل في المفعول نحو ما جاء غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد وبعض بني أسد وقضاة  
يقتضون الاستثناء مطلقا واذا انتصبت في الاستثناء في الناصب لها أقوال أحدها وعليه المغاربة أن انتصابها  
انتصاب الاسم الواقع بعد الا والناصب له كونه جاء فضلة بعد تمام الكلام وذلك موجود في غير الثاني وعليه السير في  
وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق الثالث وعليه الفارسي أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء كما ان  
ما عدا زيد مقدر بمصدر في موضع الحال وفيها معنى الاستثناء والذي اختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها وان  
أصله النصب باستثنى مضمرا وهو الذي أميل اليه في أصل الاستثناء أن نصبه باستثنى لازم الاضمار وجعلت إلا  
عوضا عن النطق به واذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاة اللفظ فيجروا وهو الا جود نحو جوا وأغير  
زيد وعمر و ويجوز مراعاة المعنى فينصب في نحو جوا وأغير زيد وعمر او يرفع في نحو ما جاء أحد غير زيد وعمر و  
وليس ذلك عطفا على غير بل على المجرور بها لان أصله النصب أو الاتباع كذا قالوه وهو يؤيد ما اخترته من ان  
غير قائمة مقام مضافها في الاعراب ووجهها منع عطفه على غير نفسها بانه يلزم منه التشريك في العامل فيستحيل  
المعنى قال أبو حيان وما ذكره في العطف يقتضي جريانه في سائر التوابع من نعت وبيان وتأكيده وبدل نحو  
ما جاءني غير زيد نفسه أو العاقل أو أبي حفص أو أخيك فالقياس أن يجوز في الجميع الجر والرفع ولم ينصبوا الا على  
العطف الا أن في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبر بالتابع فقال ويجوز في تابعه الجمل على المعنى  
قال وقد صرح صاحب البسيط بجريان ذلك أيضا في غير اذا كانت صفة الا أنه فيها من الجمل على المعنى وفي  
الاستثناء من الجمل على الموضع فهو في الاستثناء أقوى وذكره سيبويه أيضا وقال قوم إنه خاص بالاستثناء ولا  
يكون في الصفة والظاهر الاول قال ويجوز وجه آخر وهو القطع على الابتداء وأما المعطوف على المستثنى بالا  
فلا يجوز فيه الا مشاركته في الاعراب وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجر نحو قاموا الازيد وعمر و  
على أن الا في معنى غير لان مكانهما واحد أو أشد وأعليه

وما هاج هذا الشوق الاحامة \* تغنت على خضراء سمرقيودها

يروى برفع لفظ سمر على لفظ حامة وبالجر على معنى غير حامة قال أبو حيان وفي هذا دليل على اجراء النعت  
بجرى العطف وأنها لا تقيد به والمانعون حملوا الجر على الجواز واذا كانت غير استثناء في العطف بعدها بلا  
خلاف فذهب أبو عبيد والآخر في السراج والزجاج والفارسي والرماني الى جواز ذلك فيقال جوا وأغير زيد  
ولا عمر واما على تقدير زياده لا واما على الجمل على المعنى لان الاستثناء في معنى النفي فان قولك جاء القوم الازيد  
في معنى جاء القوم لازيد وهو هنا أولى لان غير في أصلها تعطى النفي وذهب القراء وتعلب الى المنع كما في الاذلا

يقال جاؤا لا زيدوا ولا عمرا ويجوز حذف ما بعد الاو بعد غير وذلك بعد ليس خاصة يقال جاءني زيد ليس الا وليس غير أي ليس الجائي الا هو أو غيره وقبضت عشرة ليس الا وليس غير أي ليس المقبوض غير ذلك أو ليس غير ذلك مقبوضا قال أبو حيان وليس هذا باستثناء من الاول لانه يكون تابعا لما ليس مبعضا ولان ما بعد ليس هو الاول كيف كان واختلف هل يجوز الحذف مع لم يكن فأجازه الاخفش وابن مالك نحو لم يكن غير ومنعه السيرافي لان الاصل في باب كان أن لا يجوز فيها حذف الاسم ولا الخبر ومجيء ليس الا وليس غير على خلاف الاصل

﴿ص﴾ ويستثنى بييد منقطعا لزم النصب والأضافة الى أن وصلتها غالبا وهي بمعنى غير وقيل على وقيل من أجل ويقال ميد وجعلها ابن مالك حرفا

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء بييد ويقال ميد بابدال باثما ميا وهو اسم ملازم للأضافة الى أن وصلتها نحو نحن الآخرون السابقون بييدانهم أو تو الكتاب من قبلنا ومعناها معنى غير في المشهور لانها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة ولا تقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى بها في الانقطاع خاصة قال في الصحاح بييد بمعنى غير يقال إنه كثير المال بييد أنه بخيل وفي المحكم أن هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وقيل هي بمعنى من أجل وخرج عليه حديث أنا أفصح من نطق بالصاد بييداني من قر يش وقال ابن مالك وغيره إنها فيه بمعنى غير على حد ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم البيت وأنشد أبو عبيدة على نجيبها بمعنى من أجل قوله عمدا فعلت ذاك بييداني \* أخاف ان هلكت أن ترى

﴿ص﴾ وبجاشا و خلا وعدا بالنصب أفعالا جامدة قيل بلا فاعل والأصح أنه ضمير البعض وقيل المصدر والجرح و فامعلقة كغيرها أولا كالزائد أو محلها كغير أقوال ونفي الفراء حرفية حاشا والجرح بلام مقدرة والا كثرون فعليتها وحرفية تاليها و يبيان ما هو مصدر به ومن ثم تعين النصب معها وقيل زائدة فتجرو وقيل بمعنى المدة ولا تدخل على حاشي خلا فالبعضهم ولا الا مطلقا وقيل يجوز ان جرت وقد تدخل على خلا وعدا مع ما ورد حاشا فعلا متصرفا وقيل لام الجرح فعلا أو اسما بمعنى التزيه مبنيا لا في لغة أو اسم فعل أقوال وقد تحذف عدا بعد ما تحوكل شيء مهمة ما النساء وقال الفراء والأجر ما استثناء

﴿ش﴾ من أدوات الاستثناء حاشا و خلا وعدا وينصب المستثنى بها ويجز فاذا نصب كن أفعالا لانهم ليس من قبيل الاسماء العاملة ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول الا اذا لا يقال مقام القوم خلا لا زيد بالرفع فانتفت الاسمية والحرفية معا وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي فلا يتصرف بمضارع ولا أمر واذا جركن حرف جرح لأنها لا تباشر العوامل كغير فليست اسما ولو كانت أفعالا لم تباشر الجرح بغير واسطة حرفه وهي على هذا متعلقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حرف الجرح فعلا مع الجرح ونصب واختار ابن هشام في المعنى انها لا تتعلق كالخروف الزائدة لأنها لا توصل معنى الفعل الى الاسم بل تزيه عنه ولانها بمنزلة الاوهى غير متعلقة وقيل موضعها نصب من تمام الكلام كغير اذا استثنى بها ومن النصب بها فن قوله \* حاشا قريش فان الله فضلهم \* وحكى اللهم اغفر لي ولمن يسمعي حاشا الشيطان وأبا الاصبع وقوله \* ولا خلا الجن بها أنسى \* وقوله

\* عدا سلمى وعدا أبلها \* ومن الجرح بها قوله \* من رامها حاشا النبي ورهطه \* وقوله \* حاشا أبي ثوبان ان به \* وقوله \* حاشا أي مسلم معذور \* وقوله \* خلا الله لأرجو سواك \* وقوله \* عدا الشمطاء والطفل الصغير \* وأنكر الكوفيون منهم الفراء حرفية حاشا وقال انها فعل أبدا لقولهم حاشي بحاشي وأن الجرح بعد هابلام مقدرة والاصل حاشا لا زيد لكن كثرة الكلام بها فأسقطوا اللام وخفضوا بها وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليتها وقالوا انها حرف دائما بمنزلة لا لكنها تجر المستثنى وأنكروا أيضا حرفية خلا وعدا



وقالوا إنهما فعلا ن بمعنى المفارقة والمجازة ضمنا معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعد القائه وإنما نقله الاخفش والفراء ثم على فعلية هذه الافعال ذهب الفراء الى أن حاشا فعل لا فاعله قال أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقائل ما أشربت به من معنى الأمر وانفق بقية الكوفيين والبصريين على أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الاضمار ثم قال البصريون هو عائذ على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أي بعضهم زيدا وقال الكوفيون عائذ على المصدر المفهوم من الفعل أي عدا قيامهم زيدا وهو غير مطرد فيما يتقدمه فعل أو نحوه ولكون الضمير عائذ على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم يوث لأنه عائذ على مفرد مذكر وتدخل ما على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها لانها مصدرية فدخولها يعين الفعلية كقوله \* ألا كل شيء ما خلا الله باطل \* وقوله \* تمل النداء ما عداني فاني \* وزعم الجري والرعي والكسائي والفارسي وابن جني أنه يجوز الجر على تقدير ما زائدة قال في المعنى فان قالوه بالقياس ففساد لان ما لا تزداد قبل حرف الجر بل بعدها أو بالسماع فساد بحيث لا يقاس عليه وقيل ما ظرف بمعنى المدة فجعله نصب والتقدير قام القوم في وقت مجاوزتهم زيدا أو وقت خلوهم وما المصدرية كثيرا ما تكون ظرفا وأجاز بعضهم دخول ما المصدرية على حاشا بقوله

رأيت الناس ما حاشا قريشا \* فانا نحن أفضلهم فعلا

والذي نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي الى أنه يجوز دخول الاعلى حاشا اذا جرت وحكى قام القوم الا حاشا زيد ومنع البصريون ذلك كما اذا نصب لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد والحكاية شاذة لا يقاس عليها وترد حاشا في غير الاستثناء فعلا متصرفا متعديا تقول حاشيته بمعنى استثنائه ومنه الحديث ما حاشا فاطمة ولا غيرها وقال النابغة \* ولا أحاشي من الاقوام من أحد \* وتقع حاشا قبل لام الجر نحو حاشا لله وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا التصرف فهم فيها بالحذف قالوا حاش وحشا ولا دخلهم اياها على الحرف قبل لام الجر والمصحيح أنها اسم مصدر مرادف للتنزيه بدليل قراءة بعضهم حاشا لله بالتنوين كما يقال تنزيها لله وبراءة وقراءة ابن مسعود حاشا لله بالاضافة كما قال الله وانما ترك التنوين في قراءة الجمهور لانها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا وزعم بعضهم انها اسم فعل بمعنى اتبرأ أو تبرأت وحامله على ذلك بناؤها ويرده اعرابها في بعض اللغات وروى من كلام العرب كل شيء مهمة ما النساء وذكرهن فخرجه ابن مالك على أن صلة ما محذوفة وهي عدا حذفوها وأبقوا معمولة لها وانما أضمر عدا لانها متفق على فعليتها بخلاف حاشا وخلافهما مختلف في فعليتهما فكان المتفق على فعليته أولى بأن يكون هو المحذوف وزعم الفراء والاحمر أن ما يستثنى بها كالا ونحو جاعليه الحكاية المذكورة ورد بأن الاستثناء بها غير محفوظ فلا يخرج عليه ومعنى الحكاية كل شيء يسير ما عدا النساء وذكرهن ونحو جاعليه السهيلي على أن ما نافية كليسا استثنى بها

\* ص \* وبليس وبلا يكون نصبا خبرا ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونها صفة حيث صح الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق

\* ش \* من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهي الناقصة لا أخرى ارتجبات للاستثناء وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما والاسم ضمير مستتر لازم الاستتار كما تقدم في بحث الضمير نحو قام القوم ليس زيدا وخرج الناس لا يكون عمرا ولا قيد في يكون فلا ونفيت بما أولا ولما لم تقع في الاستثناء ومن شواهد ليس قوله \* إذ ذهب القوم الكرام ليسى \* وحديث يطبع المؤمن على كل خالق ليس الخيانة والكذب وقد يوصف بليس ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرة منفية قال ابن مالك أو معر قابلام الجنس نحو ما أتاني أحد ليس زيدا وما أتاني

رجل لا يكون بشرا وأنا في القوم ليسوا اخوتك قال أبو حيان ولا أعلم في ذلك خلافاً لأن المنقول اختصاصه بالنكرة دون المعرفة بلام الجنس ولا يجوز في النكرة المؤنثة نحو أتنى امرأة لا تكون فلانة إذ لا يصح الاستثناء منها ولا في المعرفة نحو جاء القوم ليسوا اخوتك بل يكونان في موضع نصب على الحال وإذا وصف بهما رفعاً ضمير الموصوف المطابق له فيبرز نحو ما جاءتنى امرأة ليست أو لا تكون فلانة وما جاءني رجال ليسوا زيدا أو نساء لسن الهندات قال السيرافي أجاز والوصف بليس ولا يكون لانهانص في النفي عن الثاني وهو معنى الاستثناء وليس ذلك في عداو خلا لا بالتضمن فلم يوصف بهما لأنهما ليسا موضعى جحد فلا يقال ما أتنى امرأة عدت هنداً أو خلت دعداً

﴿ ص ﴾ وبلاسماعند الأخص وأبي حاتم والنحاس والأصح ليس ما بعدهما مستثنى بل منبه على أولويته بما نسب لما قبله وقال خطاب مسكوت عنه وسبى اسم لا وقيل حال وقيل لازائدة وأصله سوى وتخفف ياؤها خلافاً لابن عصفور وتسكن فالمحذوف اللام أو العين قولان فإن تلاها معرفة جر بالاضافة ومازائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراوى أو رفع خبر محذوف وما موصولة أو موصوفة أو نكرة جازا للنصب تميزاً للمانكرة تامة وقيل ظرفاً أو صلة لها وقيل هي كافة وقال دريود يخصص الجر بالتخفيف والرفع بالثقل وقديلاً نظرف وفعل وشرط فما كافة وفي وجوب الواو قبل لا خلف ويقال لا تيماءتاسيا

﴿ ش ﴾ عدا الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخص وأبي حاتم والغارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء لاسما وجهه أنك إذا قلت قام القوم لاسما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية قال الخضراوى لما كان ما بعدهما بعضاً مما قبلها وخارجاً عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له وأقرب ما يشبهه به قوله

ففى كملت خيراته غير أنه جواد فابقى من المال باقيا

لأن كونه جواداً خير لكن زاد في هذا الخبر على غيره بما هو خير والصحيح أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لانه مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه يخرج عنه أن يكون قائماً ومما يبطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحية الامكانها بخلاف سائر الأدوات فالمدكور بعدها ليس مستثنى بل منبه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها فإن تلاها معرفة مجرور نحو لاسما زيد بالاضافة ومازائدة وزيادة ما بين المضافين مسموعة ويجوز حذفها نحو لاسى زيد نص عليه سيويه وزعم ابن هشام الخضراوى أنها زائدة لازمة لا تحذف وليس كما قال أو صرف نحو لاسما زيد خبر مبتدأ محذوف وما موصولة بمعنى الذى مجرورة باضافة سي والجمله صلة والتقدير لاسى الذى هو زيد وأجاز ابن خروف أن تكون مانكرة موصوفة والجمله صفة وأن تلاها نكرة جاز فيها الأمران وثالث وهو النصب وقدرى بالأوجه الثلاثة قوله ولا سيما يوم بدارة جليجل واختلف في وجه النصب فقيل إنه على التمييز ومانكرة تامة غير موصوفة في موضع خفض بالاضافة والمنصوب تفسير لها أى ولا مثل شئ يوم وقيل أنه على الظرف وما بمعنى الذى وهو صلة لها أى ولا مثل الذى اتفق يوم محذوف للعلم كما قالوا رأيت الذى أمس أى الذى وقع واتفق وقيل إن ما حرف كاف لسي عن الاضافة والمنصوب تمييز مثل قولهم على التمرة مثلها زيدا واستحسنه ابن مالك والشاويين وقيل إنها كافة وهو ظرف قاله ابن الصائغ أى ولا مثل ما بك في يوم وقديلاً نظرف كقوله

يسر الكريم الحمد لاسما لى شهادة من في خبره يتقلب

وتقول يمجنى الاعتكاف ولا سيما عند الكعبة ولا سيما إذا قرب الصبح وفعل كقوله



فق الناس في الخير لاسميا \* ينيلك من ذى الجلال الرضى

وشرط كقوله

أرى النيك يجلوهم والغم والعمى \* ولاسميا ان نكت بالمرس الضخم  
ومن أحكام لاسميا أنه لا يجئ بعدها الجملة بالواو وقال أبو حيان ولحن من المصنفين من قال لاسميا والامر كذا  
ولا يحذف لامن لاسميا لأنه لم يسمع الا في كلام المولدين كقوله

سميا من حالت ال \* أحراس من دون مناه

وذ كر ثعلب أنه يجب اقتران لا بالواو كالبيت السابق وجوز غيره حذفها كقوله

فبالعقود وبالايمن لاسميا \* عهد وفاء به من أعظم القرب

والجمهور على أن سى اسم لا التبرئة وفتحته بناء كهي في لارجل وقال الفارسي إنه منصوب على الحال من الجملة  
السابقة ورد بوجوب تكرار لا حينئذ وبنع الواو اذ لا يقال جاء زيد ولا ضاحكا وحكى في البديع عن بعضهم  
أن لا في لاسميا زائدة قال أبو حيان وهو غريب وأصل سى سوى فعينه واوسا كنة قلبت ياء لسكونها وأدغمت  
في الياء وقد سمع تخفيف الياء من لاسميا حكاها الاخفش وابن الاعرابي وآخرون ومنه البيت السابق ومنعه ابن  
عصفور حذرا من بقاء الاسم المعرب على حرفين واذا خففت فقال ابن جني المحذوف لام الكلمة وانفتحت الياء  
بالباء حركة اللام عليها وقال أبو حيان الأولى عندي أن يكون المحذوف العين وان كان أقل من حذف اللام  
وقو فاع الظاهر لأنه لو كان المحذوف اللام لردت العين واو الزوال الموجب لقلبها فكان يقال لاسوما وقد  
أبدلت العرب سين سمياتاء فقالوا لاسميا كما قالوا في الناس النات وقرئ . قل أعوذ برب النات . وأبدلت أيضا  
لاتاء فقالوا لاسميا كما قالوا قام زيد تابل عمرو وأى لابل عمرو

\* (ص) وألحق به لاسميا ما لا مثل ما ولا سوما ولا ترما ولو ترما لكان لا يجزئ لوهذين

\* (ش) حكى ابن الاعرابي في نوادره وأبو الحسن النسائي الامثل ما بمعنى لاسميا وأنه يرفع ما بعده ويجزى كما  
بعد لاسميا وفي التسهيل أن لاسوما كذلك فيقال قام القوم لاسوما ما زيد قال أبو حيان واطلاقه يدل على  
جواز الرفع والجزم بعده أيضا وقال النسائي لا ترما ولا سوما ولا مثل ما بمعنى واحد وذكر ابن الاعرابي لو ترما بمعنى  
لاسميا قال لأنه لا يكون بعدها الرفع وكذا قال الآخر وجهه أن ترفع فلا يمكن أن تكون ما بعدها زائدة  
وينجز تأليها بالاضافة لأن الفعل لا يضاف فتعين أن تكون موصولة وهي مفعول تروزيد خبر محذوف وتر بعد  
لا يجز وم بها وهي ناهية والتقدير في قام القوم لا ترما زيد لا تبصر أيها المخاطب الشخص الذي هو زيد فانه في  
القيام أولى به منهم أو غير مجزوم ولا نافية وحذفت ألفه شذوذا أو لتركيب وكذا بدلوا والتقدير لو تبصر الذي هو  
زيد لرأيت أنه أولى بالقيام منهم قاله أبو حيان

\* (ص) وبيله أثبتته أهل بغداد والكوفية وسمع جرت اليها فليل كثير منقطعا وقيل مصدر مضاف وقيل حرف  
جر ونصبه مفعولا وهي مصدر أو اسم فعل ورفعه مبتدأ وهي ككيف وهاؤه تفتح وتكسر ويقال بهل وبهل  
\* (ش) عد الكوفيون والبغداديون من ألفاظ الاستثناء بيله وهي بمعنى لاسميا نحو أكرمت العبيد بيله  
الاحرار على معنى أن أكرام الاحرار يزيد على أكرام العبيد وأنكر ذلك البصريون لأن لا تقع مكانها  
ولأن ما بعدها لا يكون الامن جنس ما قبلها ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها قال ابن الصائغ ولو صح  
دخول لاسميا وبيله في أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لان ما بعدها يختص بصفة لم تثبت لما قبلها والجزم لما بعدها  
يجمع على سماعه وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسماع قال جرير

وهل كنت يا ابن القين في الدهر مالكا \* بغير بعير بله مهريه نجبا

قال قطرب وروي رفع ما بعدها على أنها بمعنى كيف وقدر وى بالجرو والنصب والرفع قوله

نذرا لجاحم ضاحيا هاماتها \* بله الا كف كأنها لم تخلق

واذا جرت فقال بعض الكوفيين هي اسم بمعنى غير والجرو باضاقتها فيكون استثناء منقطعا وقال الفارسي هي مصدر لم ينطق له بفعل مضاف الى ما بعده وهي اضافة نصب وقال الاخفش هي حرف جر واذا نصبت فالمنسوب مفعول وبله مصدر موضع الفعل بمعنى تركا أو اسم فعل بمعنى دع واذا رفعت فبتدأ وبله الخبر وفي هاتين الفتح بناء والكسر على أصل التقاء الساكنين الاعلى المصدرية فالفتح إعراب وقالت العرب في بله بهل بفتح الهاء وسكونها ﴿ص﴾ وبما بمعنى الا قليلا نحو . ان كل نفس لما عليها حافظ . وأنكره الجوهري وقاسه الزجاجي وتوقف أبو حيان وتقدم استثناء سوى ودون

﴿ش﴾ قال أبو حيان تكون لما بمعنى الا وهي قليلة الدور في كلام العرب وينبغي أن لا يتسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب نحو قوله تعالى . ان كل نفس لما عليها حافظ . وان كل لما جميع لدينا محضرون . في قراءة من شدد الميم فان نافية ولما بمعنى الا ومن حكى ان لما بمعنى الا الخليل وسيبويه والكسائي وقرأ ابن مسعود وان من الله مقام معلوم أي الاله وقالوا نشدتك الله لما فعلت كذا وعمر ك الله لما فعلت كذا وقعدك الله لما فعلت كذا ولما مع هذه بمعنى الا وقد يحذف نشدتك الله أو سألتك وما أشبهه فيقال بالله لما صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله الا صنعت قال الشاعر

قالت له بالله ياذا البردين \* لما غفلت نفسا أو اثنين

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتقد في مجيئها بمعنى الا وزعم الزجاجي أنه يقال لم يأت من القوم لما أخوك ولم أر من القوم لما يدا بمعنى الا أخوك والازيد اقال أبو حيان وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب وزعم الجوهري أن لما بمعنى الا غير معروف في اللغة وبقى من أدوات الاستثناء سوى وقد تقدم الكلام عليها في الظروف وكذا دون عند من يرى الاستثناء بها

﴿ص﴾ الحال هو فضلة دالة على هيئة صاحبه ونصبه نصب المفعول به أو المشبه به أو الظرف أقوال ويغلب انتقاله الا في مؤكدة وقيل يشترط لزومها وانتقال غيرها واشتقاقه ويغني وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالة على سعر أو مفاعلة نحو كلمته فاه الى في وهل هو مصدر سد عن الحال أو تقدر من أوجاعلا أو حذف وناب أقوال ولا يقاس خلافا لابن هشام وسمع رفعه ولا يقدم المجرور وجوزة الكوفية رفعا ويؤخر العامل على الاصح أو على ترتيب كعامة الحساب بابا بابا ونصب الثاني قال الفارسي بالاول وابن جني صفه له والزجاج تأكيده وأبو حيان منصوبان بالعامل لان مجموعهما الحال والمختار عطف بفاء محذوفة لظهورها في تتبع سنن من قبلكم باعا فباعا أو على أصل أو فرع أو نوع أو تشبيه أو تقسيم أو تفضيل على نفسه أو غيره

﴿ش﴾ الحال يذكر ويؤنث وهو فضلة دالة على هيئة صاحبه نحو جاء زيد ضاحكا فضا حكا فضلة دالة على الهيئة التي جاء عليها زيد وخرج بالفضلة العمدية نحو زيد ضاحك وبدال على هيئة سائر المنصوبات الا المصدر النوعي وبصاحبه نحو رجعت القهقري فانه يدل على هيئة الرجوع لا على هيئة الضاحك ولا يقدح في جعله فضلة عدم الاستثناء عنه في بعض المواضع نحو واذا بطشتم بطشتم جبارين لانه عارض كما لا يقدح في العمدية عروض الاستثناء عنه واختلفوا من أي باب نصب الحال ف قيل نصب المفعول به وقيل نصب الشبيه بالمفعول به وهو



الارجح وقيل نصب الظروف لان الحال يقع فيه الفعل اذا لمجيء في وقت الضحك أو الاسراع مثلا فاشبهت ظرف الزمان ورد بان الظروف اجنبي من الاسم والحال هي الاسم الاول والغالب في الحال المبينة أن تكون منتقلة أي وصفا غير لازم وقد تكون ثابتة نحو . أنزل اليكم الكتاب مفصلا . قائما بالقسط . خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها ولد زيد قصيرا خلق أشهل اما المؤكدة فلا يغلب فيها الانتقال بل هو والثبوت فيها كثيران نحو وهو الحق مصدقا . وان هذا صراطى مستقيما . ولا تعثوا في الارض مفسدين . ويوم يبعث حيا . فتبسم ضاحكا من قولها وقيل لا تكون المبينة المنتقلة وما ورد من الثابت كالمثلة السابقة محمول على المؤكدة لانه في حكم المعلوم وقيل لا تكون المؤكدة الا غير منتقلة والغالب في الحال أن تكون وصفا مشتقا إما من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول أو من الاسم غير المصدر كظفر من الظفر . مستحجر من الحجر . مستنسر من النسر . ويعنى عن الاشتقاق أمورا حدها وصفه نحو . فقتل لها بشراسويا . الثاني تقدير مضاف قبله كقولهم وقع المصطرغان عدلى غير أى . مثل عدلى الثالث دلالة على سعر نحو بيعت الشياه شاة بدرهم والبرقيز بدرهم والدار ذراعا بدرهم أى مسعرا الرابع دلالة على فاعلة نحو كلمته فاه الى أى مشافهة وبعته يدا يداى مناجرة ورأسا برأس أى مماثلة وقد اختلف في اعراب كلمته فاه الى فى فذهب سيبويه ما ذكر انه حال على انه اسم وضع موضع المصدر أى مشافهة الموضوع موضع الحال أى . مشافها وتعقب بان الاسم الذى تنقله العرب الى المصدر لا بد أن يكون نكرة كما قال سيبويه ولا بد أن يكون له مصدر من لفظه كالدهن والبطا وفاه الى فى ليس كذلك ومذهب الاخفش أن أصله من فيه الى فى حذف الجار فنصب كقوله . ولا تعزموا عقدة النكاح . أى على عقدة وتعقب بانه لا يعهد حذف الجر لما و بان مبدأ غابة المتكلم فاه لاقم المتكلم ولو كان معنى من . مقصودا للقول من فى الى فيه اذا أظهرت وفى الى فيه اذا قدرت وقد ورد فى الحديث أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فاه الى فى ومبدأ الاقراء من فم النبي صلى الله عليه وسلم على ما هو ظاهر فى الغاية على أن الفارسي أجاب عنه فى المثال الشهير بانه من المفاعلة فاما ان ضمن كلمته معنى كنى وكلمته صح ذلك لان كنى من فيه صحيح أى لا بواسطة ولا بكتابة والعرب اذا ضمنوا شيئا معنى شئ . علقته به ما يتعلق بذلك الشئ ومذهب الكوفيين ان أصله كلمته جاعلا فاه الى فى فهو مفعول به ومذهب الفارسي أنه حال نائبة مناب جاعلا ثم حذف وصار العامل فيها كلمته ولا يقاس على هذا التركيب بل يقتصر فيه على مورد السماع فلا يقال كلمته وجهه الى وجهى ولا عينه الى عيني وأجاز هشام القياس عليه فاجاز ماشيته قدمه الى قدمي وكأخفته وجهه الى وجهى وصارعتة جبهته على جبهتي وجاورته بيته الى بيتي وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك ورد بان فيه ايقاع جامد . وقع مشتق وعرة موقع نكرة ومركب . وضع . فردو بأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس وسمع كنى زيد فوه الى فى بالرفع على انها جلة حالية ولا يجوز تقديم الى فى على فاه نصب أو رفع عند البصريين لان الجار للتيين كلك بعد سقيا وهو لا يقدم وجوز الكوفية تقديمه اذا رفع ويجوز تقديم كليهما وتأخير العامل فيقال فاه الى فى كلى زيد عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرف العامل واتفق الكوفيون على منعه وتبعهم به بعض البصريين وعزى لسيبويه أيضا لانها حال متأولة لم تقو قوة غيرها ولم يسمع فيها تقديم ولو قيل فوه الى فى كنى زيد لم يجز أيضا عند الكوفيين قال أبو حيان ولا أحفظ عن البصريين نصا فى ذلك والقياس يقتضى الجواز الخامس دلالة على ترتيب نحو ادخاوا رجلا رجلا أى مرتبان واحدا بعد واحد وعامته الحساب بابا بابا أى مفصلا أو صنفا وفى نصب الثانى من المكرر خلاف ذهب الفارسي الى أن الاول لما وقع موقع الحال جاز أن يعمل فى الثانى وذهب ابن جنى الى أنه فى موضع الهمزة الاول وتقدير بابا بابا حذف وأقيم الثانى مقامه فجري عليه جريان الاول كما تقول زيد عمر وأى . مثل عمرو وقيل هو صفة له بلا تقدير لان التفصيل لا يفهم

بالاول وحده وقال الزجاج الثاني تأ كيد الاول قيل وهو اولى لان التكرار للتأ كيد ثابت من كلامهم وأما التكرير بالتفصيل فلم يثبت في موضع وتعقب بأنه لو كان تأ كيد الاذى ما أدى الاول وقال أبو حيان الذي اختاره ان كليهما منصوب بالعامل السابق لأن مجموعهما هو الحال لا أحدهما ومتى اختلف بالوصفية أو غيرهما لم يكن له مدخل في الحالية اذا الحالية مستفادة منها فصار يعطيان معنى المفرد فأعطيا اعرابه وهو النصب وتظهر ذلك قولهم هذا حلو حاض وكلاهما في فروع على الخبرية وانما حصل الخبر بمجموعهما فلما نابا من بابا المفرد الذي هو من اعرابا اعرابه قال ولو ذهب ذاهب الى أن النصب انما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أي رجلا فرجلا وبابا فبابا لكان وجهها حسنا عاريا عن التكلف لان المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب قلت وهذا هو المختار عندي لظهورها في بعض الترا كيب كحديث لتبعن سنن من قبلكم باعافبا قال أبو حيان والتكرار في مثل هذا لا يدل على انه أریده به شفع الواحد بل الاستغراق لجميع الرجال والابواب ونحو ذلك . السادس دلالة على أصالة الشيء نحو . أسجد لمن خلقت طينا . وهذا تأمك حديد وهذه جبتك خزا . السابع دلالة على فرعية نحو هذا حديدك خاتما . الثامن دلالة على نوعيته نحو هذا مالك ذهب . التاسع دلالة على تشبيهه نحو كر زيد أسدا أي . شبا أسد العاشر دلالة على تقسيم نحو أقسم المال عليهم أثلاثا وأخماسا . الحادي عشر دلالة على تفضيل على نفسه باعتبار بن نحو هذا بسر أطيب منه رطبا الثاني عشر دلالة على تفضيل على غيره ذكره ابن مالك في كافيته نحو أجد طفلا أجمل من علي كهلا

﴿ ص ﴾ وورد مصدر أول بوصف وقيل بحذف مضاف وقيل . فاعول مطلق لما قبله وقيل لمقدره هو الحال ولا يقاس ولو نوع الفعل في الاصح الانحوائت الرجل علما وزهير شعرا والمختار أنهما تميزان وأما علما فاعلام والمختار مفعول به وقيل مطلق ورفع لغته فان عرف فراجع والنصب مفعول له أو به أو مطلق أقوال ولا يقع أن أو أن والفعل حالا خلافا لابن جني

﴿ ش ﴾ ورد الحال مصدرا بكثرة قال أبو حيان وهو أكثر من وروده نعتا فنه . ثم ادعهن يأتينك سعياء . ينفقون أموالهم سرا وعلانية . أدعوه خوفا وطمعا . إني دعوتهم جهارا . وقالوا قتلته صبرا وأتيتهم ركضا ومشيا وعدوا ولقيته فجأة وكفاحا وعيانا وكلمته . شافهة وطلع بغتة وأخذت ذلك عنه سمعا فاختلف النحويون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع فذهب سيبويه وجهه والبصريين الى انها مصادر في موضع الحال مؤولة بالاشتقاق أي ساعيا وركضا ومفاجئا ومسرا ومعلنا وخائفين وطائعين ومجاهرا ومصبورا وكذا الباقي وقال بعضهم هي مصادر على حذف مضاف أي اتيان ركض وسير عذر ولقاء فجأة وقيل هي أحوال على حذف مضاف أي ذاسعي وذال فجأة وقيل هي مفاعيل مطلقة للأفعال السابقة نوعية وعليه الكوفيون وقيل هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدر من لفظها وذلك الفعل هو الحال أي أتيت أركض ركضا وعليه الاخفش والمبرد وأجمع البصريون والكوفيون على انه لا يستعمل من ذلك الا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره فلا يقال جاء زيد بكاء ولا ضحك زيد بكاء وشذا المبرد فقال يجوز القياس واختلاف النقل عنه فنقل عنه قوم انه أجاز ذلك مطلقا ونقل عنه آخرون انه أجاز فيه ما هو نوع الفعل نحو أتيت سرعته ويستثنى ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها . الاول ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما أي الكمال في حال علم فيقال أنت الرجل أدبا ونبلا وحما قال أبو حيان وعندي أن النصب في هذا على التمييز كانه قال أنت الكمال من حيث العلم لان اطلاق الرجل بمعنى الكمال . معروف والاصل أنت الكمال علمه . الثاني ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو أنت زهير شعرا فيقال أنت حاتم جودا والاحتف حاما ويوسف حسنا قال أبو حيان والتمييز فيه أظهر أيضا وقد نصوا على أنه تمييز في



قولك زيد القمر حسنا وثوبك السلق خضرة. الثالث ما وقع بعد ما نحو ما علمنا فاعلم والاصل فيه أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف ما علمنا فاعلم يريد مهمباذ كرا انسان في حال علم فالذي وصفت عالم كانه منكروا وصفه به من غير العلم فالنصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط ويقال قياسا عليه اما من انقسمين واما نبلا فنيل وذهب بعضهم الى أن نصب عالم في هذا المثال على أنه مفعول به بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال مهمباذ كرا علمنا فالذي وصف عالم وهذا مذهب الكوفيين واختاره السيرافي وابن مالك قال لانه لا يخرج منه شيء عن أصله اذا الحكم عليه بالحالية فيه اخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل ولانه ورد في الليس مصدرا سمع اما قر يشافنا أفضلها واما العبيد فذو عبيد وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق مؤكدا لنصبه وهو عالم المؤخر والتقدير مهما يكن من شيء فالمدكور عالم علمنا فترم تقديمه كالمزم تقديم المفعول في فاما اليتيم فلا تقهر والاصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر ورفع المصدر الواقع بعد ما جائز في لغة تميم قالوا اما علم فعالم مع ترجيحهم النصب فان وقع بعد اما معرفة فالأرجح عند الحجازيين رفعه وأوجبته بنو تميم نحو ما العلم فعالم أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضا في لغة الحجاز ووجهه سيويو به بانه مفعول له لتعذر الحال بالتعريف والمصدر لانه مؤكد والمؤكد لا يكون معرفة وذهب الاخفش الى أنه مفعول مطلق والكوفيون ومن وافقهم الى أنه مفعول به كالتقولين في المنكر ومذهب سيويو به أن أن والفعل وان قدرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالا لأن العرب أجرتها مجرى المعارف في باب الاخبار بكان ولان أن للاستقبال والمستقل لا يكون حالا وأجاز ابن جني وخرج عليه قوله

وقالوا لها لا تنكحيه فانه \* لا اول نصل أن يلاقى مجما

﴿ص﴾ مسئله يجب تنكيره وثالثها لان كان فيه معنى الشرط وورد باللام والاضافة وعلمنا فقول ومنه العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف لضمير سابق وتبعه بنو تميم توكيدا وكذا امر كبه في الاصح والاصح أن وحده موضع مصدر حال وقيل مصدر بحذف الزيادة وقيل من واحد وقيل لافعل له وقيل نصب ظرفا وقيل بمضمر

﴿ش﴾ يجب في الحال التنكير لانها خبر في المعنى ولثلاثتهم كونها نعتا عند نصب صاحبها أو خفاء اعرابها هذا مذهب الجمهور وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو جاء زيد الراكب قياسا على الخبر وعلى ما سمع من ذلك وقال الكوفيون اذا كان في الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة وهي مع ذلك نكرة نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسمى التقدير اذا أحسن أفضل منه اذا أساء وأنت زيد أشهر منك عمرا أي اذا سميت وسمع لزو الرمة ذا الرمة أشهر منه غيلان فان لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ نحو جاء زيد الراكب والاولون قالوا المنصوب في الاول بتقدير اذا كان وفي الآخرين بفعل التسمية وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم مررت بهم الجماء الغفير وأرسلها العراك وادخلوا الاول فالاول وقرئ ليخرجن الاغز منها الاذل وهي مؤولة على زيادة اللام وورد أيضا أحوال مضافة نحو تفرقوا ايادي سبأ فأول بتقدير مثل أو تبدد الابقاء معه وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي فأول بتقدير جاهدوا مطيقا ومنفردا ورجع عوده على بدئه أي عاتدا ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة الى عشرة مضاف الى ضمير ما تقدم نحو مررت بهم ثلاثهم أو خستهم أو عشرتهم وتأويله عند سيويو به انه في موضع مصدر وضع موضع الحال أي مثلنا أو نخسنا لهم وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الاعراب توكيدا فعلى هذا يقدر بجميعهم وعلى الاول بجميعها وهل يجري ذلك في مركب العدد قبل لا والصحيح الجواز فيقال جاء القوم خمسة عشرهم والنسوة خمسة عشرتهن بالنصب وورد أيضا من الحال ما هو علم قالوا جاءت الخيل بدادو بداد علم جنس فأول بتبددة وفي وحده مذهب قال سيويو به بالخليل هو

اسم موضوع المصدر الموضوع موضع الحال كانه قال ايجادا وايجادا موضع موحودا في المتعدى ومتوحدا في اللازم وقال قوم انه مصدر على حذف حرف الزيادة من ايجادا واقع موقع الحال وقال آخرون انه مصدر لم يلفظ له بفعل كالاخوة وقيل انه مصدر بلا حذف لانه سمع وحديد وقال يونس وهشام انه منصوب انتصاب الطرف فيجري مجرى عنده والاصل في جاء زيد وحده على وحده حذف الجار ونصب على الطرف وسمع جلسا على وحدهما والتقدير في زيد وحده زيد موضع التفرد وهذا المثال سموع وهو أقوى دليل على ظرفيته حيث جعلوه خبرا لا اذلا يجوز زيد جالسا وقيل انه في زيد وحده منصوب بفعل مضمر أي واحد وحده كما قالوا زيد إقبالا وإقبالا أي يقبل ويدبر

﴿ص﴾ مسئلة لا يجي من نكرة غالبا لا بسوغ ابتداء قال أبو حيان ودونه قياسا وقيل يختص بالوصف وشرط بعضهم الوصف بوصفين مالم يقدم أو يكن جملة بالواو والاصح أنه في نحو فيها قائما رجل من المبتدأ لا ضمير الطرف ويجي من المضاف مع موله قال الاخفش وابن مالك أوجزؤه أو كجزئه وبعضهم مطلقا وفي مجيئه من المنادى تأنها يجوز مؤكدة لا مبينة

﴿ش﴾ لما كانت الحال خبرا في المعنى وصاحبها خبرا عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجي الحال من النكرة غالبا لا بسوغ من مسوغات الابتداء بهار من النادر قولهم عليه مائة يضا وفيها رجل قائما واختار أبو حيان مجي الحال من النكرة بلا مسوغ كثيرا قياسا ونقله عن سيبويه وان كان دون الاتباع في القوة ومن المسوغات النفي كقوله تعالى وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب . والنهي نحو لا يركن أحدنا إلى الاحجام . يوم الوغى وتخوفا لجام . والاستغناء نحو يا صاح هل حم عيش باقيا فيرى . والوصف نحو فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا . وبالأية رد على من قال إنه لا يجوز إلا أن تكون النكرة موصوفة بوصفين والاضافة نحو في أربعة أيام سواء . وحشرنا عليهم كل شيء قبلا . والعمل نحو مرت بضارب هذا قائما وقيل لا يجوز في غير الموصوف الاسماء فان قدم الحال على صاحبها النكرة جاز وان لم يكن مسوع مختصا من تقدم الوصف نحو هذا قائما رجل وكذا ان كان جملة مفعولة بالواو ونحو أو كالذي مر على قرية وهى خاوية على عروشها . مضى زمن والناس يستشفعون بي . وظاهر كلام سيبويه أن صاحب الحال في نحو فيها قائما رجل هو المبتدأ وصحبه ابن مالك وذهب قوم إلى أن صاحبها الضمير المستكن في الخبر بناء على أنه لا يكون الا من الفاعل والمفعول وزعم ابن خروف أن الخبر اذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والغراء الا اذا تأخر وأما اذا تقدم فلا ضمير فيه لانه لو كان لجاز أن يؤكد ويعطف عليه ويبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر وحق صاحب الحال أن لا يكون مجرورا بالاضافة كما لا يكون صاحب الخبر لان المضاف اليه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التثوين فان كان المضاف بمعنى الفعل حسن جعل المضاف اليه صاحب حال لانه في المعنى فاعل أو مفعول نحو اليه من جمعكم جميعا . وعرفت قيام زيد مسرعا وجوز بعض البصريين وصاحب البسيط مجي الحال من المضاف اليه مطلقا وخرجوا عليه . ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين . وقوله خاق الحديده مضاعفا يتلعب . وجوز له الاخفش وابن مالك ان كان المضاف جزأ ما أضيف اليه أو مثل جزئه نحو ما في صدورهم من غل اخوانا . مله ابراهيم خنيقا لانه لو استغنى به عن المضاف وقيل ونزعنا ما فيهم اخوانا واتبع ابراهيم خنيقا الصبح ورده أبو حيان وقال ان النصب في اخوانا على المدح وخنيقا حال من مله بمعنى دين أو من الضمير في اتبع قال وانما لم يجز الحال من المضاف اليه لما تقر من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وعامل المضاف اليه اللام أو الاضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال وفي مجي الحال من المنادى مذاهب

﴿ص﴾ ويقدم على صاحبها لا مجرور باضافة وقيل لا بوصف ولا منصوب بكائن وليست ولعمل وفعل تعجب



ولا ضمير متصل بصلته أل أو حرف ويجب إن أضيف لضمير ملابسه قيل أو قرن بالا ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد وثالثها ألا الضمير والفعلية والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه ومنصوب وقيل إلا الفعلية ﴿ش﴾ الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر ويجوز تقديمها عليه كما يجوز فيه سواء كان مرفوعا كقوله فسقى ديارك غير مفسدها \* صوب الغمام وديمة تهمي

أم منصوبا كقوله \* وصلت ولم أصرم مسيين أمرتي \* أم مجرورا بحرف زائد نحو ما جاء عاقلا من أحد وكفى معينا يزيد أو أصلى نحو \* وما أرسلناك إلا كافة للناس \* هذا هو الأصل في الجميع أما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه كعرفت قيام هند مسرعة فلا يقدم مسرعة على هند لثلاثي فصل بين المضاف والمضاف اليه ولا على قيام الذي هو المضاف لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فلا يقدم عليه شيء من معمولاته وسواء كانت الاضافة محضة كالمثال أم غير محضة نحو هذا شارب السويق ملتوتا الآن أو غدا كما قال ابن هشام في الجامع إنه الأصح وأجاز ابن مالك في الثاني تقديم الحال على المضاف لأن الاضافة في نية الانفصال كذا ذكره في شرح التسهيل لكنه نقل ذلك في شرح العمدة عن بعض النحويين وقال المنع عندي أولى ومنع أكثر النحويين منهم البصريين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد سواء كان ظاهرا أو ضميرا فنحو امررت ضاحكة بهند ومررت ضاحكا بك وتأولوا الآية بأن كافة حال من الكاف وعللوا المنع بأن تعلق العامل بالحال بأن تعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الوسطة لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل وأن فعلا واحدا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشارة في الوسطة التزام التأخير وبأن حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو زيد في الدار متكثفا كما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجر في مثل هذا لا يقدم عليه هنا وجوز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميرا أو ظاهرا أو الحال فعل نحو مررت بضحك بهند ومنعوه إذا كان ظاهرا أو هي اسم ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حيثئذ وليس كذلك فقد قال بالجواز مطلقا الفارسي وابن كيسان وابن برهان وصححه ابن مالك ومنع الكوفيون التقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافعه فلا يجوزون مسرعا قام زيد ويجوزون قام مسرعا زيدا لتقدم الرفع ومنع الكوفيون أيضا التقديم على المنصوب الظاهر سواء كان الحال اسما أو فعلا فلا يجوزون لقيت راكبة هند أو لقيت تركب هند أو علوه بأنه يوم كون الاسم مفعولا وما بعده بدل منه وجوزه بعضهم إذا كانت الحال فعلا لا اسما لا تتفاء توهم المفعولية إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلط المفعول به وفي شرح العمدة لابن مالك ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوبا بكان أو ليت أو لعل أو فعل تجب أو اتصل بصلته أل نحو القاصدك سائلا زيدا أو اتصل بفعل موصول به حرف نحو أعجبني أن ضربت زيدا مؤدبا ولم يتعرض لذلك في التسهيل وقد تعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو جاء زائرا هند أخوها وجاء منقاد العمرو صاحبه وجعل قوم من ذلك اقتران صاحب الحال بالا نحو ما قدم مسرعا لا زيد

﴿ص﴾ وعلى عامله وثالثها يمتنع في نحو راكبنا زيدا جاء ورابعها أن كانت من ظاهر وفي المؤكدة خلاف المصدر ويمتنع أن كان العامل فعلا غير متصرف أو صلة لآل أو حرف أو مصدرا قال ابن مالك أو نعنا أو أفعل تفضيل أو اتصل بلام ابتداء أو قسم أو أفهم تشبيها خلافا للكسائي أو ضمن معنى الفعل لأحرفه كإشارة وتنبية وتعلن وترج أو قرن الحال بالواو وثالثها يجوز أن كان فعلا

﴿ش﴾ في تقديم الحال على عاملها مذهب أحدها المنع مطلقا وعليه الجرمي تشبيها بالتمييز والثاني الجواز

مطلقا لا ما يأتي استثناءه وهو الاصح وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف والفرق بينه وبين التمييز ان  
الحال يقتضيها الفعل بوجه فقد تمت كما تقدم سائر الفضلات وقد ورد به السماع قال تعالى . خاشعة أبصارهم  
يخرجون . وسواء كانت الحال مصدرا أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة وفي المؤكدة خلاف كالخلاف في  
المصدر المؤكد ومنع الاخفش را كبا زيد جاء لبعدها عن العامل وهذا هو المذهب الثالث والرابع وعليه  
الكوفيون ان كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرفع والمرفوع  
معا فلا يجوز را كبا جاء زيد لأنها عندهم في معنى الشرط فيقول الى تقديم المضمرة على الظاهر لفظا ورتبة وان  
كانت من مرفوع مضمرة جاز تأخيرها وتوسطها وتقدمها على الرفع والمرفوع معا نحو قائما في الدار أنت ورا كبا  
جئت وان كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجوز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول  
أو مضمرة جاز التقديم نحو ضاحكا لقيتني هند وضاحكا مرت بي هند وعلى الاصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم  
منها أن يكون العامل فعلا غير متصرف نحو ما أحسن هند انجدة فلا يقال متجدة ما أحسن هند أو صفة غير  
محضة أو صلة لآل نحو الجاني مسرعا زيد فلا يجوز آل مسرعا جاءني زيد بخلاف صلة غير هاء فيقال من الذي خائفا جاء  
أو صلة لحرف مصدرى نحو يجبني أن يقوم زيد مسرعا فلا يجوز أن مسرعا يقوم زيد أو مصدران نحو يجبني  
ركوب الفرس مسرعا أو نعتان نحو مرت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها فلا يقال برجل مكسورا سرجها  
ذاهبة فرسه كذا قاله ابن مالك وقال أبو حيان إنه غفلة منه ونصوص النحويين على جواز تقديم معمول النعت  
عليه من مفعول به وحال وظرف ومصدر ونحوها وانما منعوا تقديم معمول على المنعوت لأعلى النعت العامل فيه  
فيجوز في مرت برجل يركب الفرس مسرعا مرت برجل مسرعا يركب الفرس ولا يجوز مرت مسرعا يركب الفرس  
يركب الفرس قال وأما المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم مكسورا سرجها من جهة أن العامل في مكسورا  
النعت بل من جهة تقديم المضمرة على ما يفسره وقد نص النحويون على منع تقديم المضمرة في هذه المسئلة وما  
أشبهها وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال اذ ليس من المواضع التي يفسر فيها المضمرة ما بعده ومن الصور المستثناة أن  
يكون العامل أفعلا التفضيل نحو زيد كفاهم ناصر الانحطاطه عن درجة اسم الفاعل والصفة المشبهة فاشبه  
الجوامد أو متصلا بلام الابتداء أو لام القسم نحو لا صبر محتسبا والله لا قوم من طائعا أو مفهم تشبيهه نحو زيد مثلث  
شجاعا وزيد زهير شعرا وزيد الشمس طالعة والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين وأجاز الكسائي التقديم  
فيقال زيد شجاعا مثلث وزيد طالعة الشمس ومنها أن يكون العامل غير فعل ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه  
وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كأمافي مثل أماعلم فاعلم أو اسم الإشارة وحرف التنبيه نحو هذا زيد قائما يجوز  
كون العامل في الحال حرف التنبيه وأن يكون الإشارة فعلية تقدير الاول يجوزها قائما إذا زيد ولا يجوز على تقدير  
الثاني وكحرف التثنية وهوليت والترجي وهولعل ومنها أن يكون الحال جملة معها الواو ونحو جاء زيد والشمس طالعة  
فلا يجوز والشمس طالعة جاء زيد وأجاز الكسائي والفراء وهشام مطلقا وأجازه بعضهم اذا كان العامل فعلا

❖ ص ❖ واغتفر بل وجب على الاصح توسط أفعال بين حالين وانما يجيئان معه لمختلفي حال أو ذات والاصح  
أنه يعمل فيهما

❖ ش ❖ كأن القياس اذا كان العامل أفعلا التفضيل واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه لانه اذا كان  
يقتضى حالا واحدة وجب تأخيرها عنه ولا ينتصب مع أفعلا التفضيل الا المختلف الذات مختلف الحالين نحو زيد  
مفردا أنفع من عمر ومعانا أو متفقا الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمر ومفردا أو الا المتحد الذات مختلف الحالين  
نحو هذا بسرا أطيب منه وطباوز يد قائما أخطب منه قاعدا واختلف في العامل في هذين الحالين فالاصح أنه



أفعل التفضيل فبسر حال من الضمير المستكن في أطيب ورطباً حال من ضمير منه والعامل فيهما أطيب وذهب المبرد وطائفة إلى أنهما منصوبان على اضممار كان التامة صلة لا ذى الماضى وإذا فى المستقبل وهما حالان من ضميرهما وقيل على اضممار كان ويكون الناقصة وعلى الحالية فالمسموع من كلام العرب توسط أفعل بين هذين الحالين فاقصر الجمهور على ما سمع فقالوا لا يجوز تأخيرهما عن أفعل ولا تقديمهما عليه لأن القياس فى أصل هذه المسئلة المنع لولا أن السماع ورد بها فلا يعهد نصب أفعل فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين فلما وردت أجريت كما سمعت ووجهه الزجاج بأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الالتباس ولا يعلم أيهما المفضل فلذا قدم المفضل وأخر المفضل عليه وأجاز بعض المغاربة تأخير الحالين عن أفعل بشرط أن يليه الحال الأولى مفصلة عنه من الثانية فيقال هذا أطيب بسر منه رطباً وزيد أشجع أعزل من عمرو وذاسلح قال أبو حيان وهذا حسن فى القياس لكنه يحتاج إلى سماع أما التأخير على غير هذا الوجه نحو هذا أطيب منه بسر رطباً أو التقديم نحو هذا بسر منه رطباً أطيب فلا يجوز باجماع

﴿ ص ﴾ فان كان العامل ظرفاً لم يقدم على الجملة وثالثها يجوز أن كان مثله وفى تقدمه عليه لا الجملة الاقوال ورابعها يجوز أن كانت من مضممر مرفوع وقال ابن مالك ان كانت مثله قوى والاضعف فان تأخر المبتدأ جاز اتفاقاً ﴿ ش ﴾ اذا كان عاملاً الحال ظرفاً أو مجروراً فى جواز تقديم الحال على الجملة التى منها الظرف والمجرور أقوال أحدها وهو الاصح المنع مطلقاً وحكى فيه ابن طاهر الاتفاق فلا يقال قائماً فى الدار زيد والثانى الجواز وعليه الاخفش والثالث وعليه ابن برهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً وحرف جرف يجوز تقديمها نحو هنالك الولاية لله الحق . فهناك ظرف مكان وهو حال من ضمير لله الذى هو خبر الولاية والمنع فى غير ذلك وفى توسطه بان يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال أحدها الجواز مطلقاً وصححه ابن مالك نحو زيد متمكن فى الدار وزيد عند همدى فى بستانها والثانى المنع مطلقاً للضعف العامل وعليه الجمهور وصححه أبو حيان ورد بالسماع قال تعالى . والسموات مطويات بيمينه . والثالث الجواز ان كانت الحال أيضاً ظرفاً أو مجروراً والمنع فى غير ذلك والرابع الجواز اذا كانت من مضممر مرفوع نحو أنت قائم فى الدار والمنع ان كانت من ظاهر وعليه الكوفيون واختاره ابن مالك أنه ان كانت الحال اسماً صريحاً بضعف التوسط أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوة ومحل الخلاف ما اذا تقدم المبتدأ وتأخر الخبر فان تأخر المبتدأ وتقدم الخبر جاز توسط الحال بينهما بلا خلاف نحو فى الدار عندك زيد وفى الدار قائم زيد

﴿ ص ﴾ وان وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية فان تقدم الظرف اختير حالة الاسم والخبرية وقال المبرد لافرق فان تكرر مطلقاً رجحت الحالية وأوجبها الكوفية فان كان ناقصاً للخبرية مطلقاً خلافاً لهم أو تاماً أو ناقصاً وبدئاً بأيهما جاز على الاصح

﴿ ش ﴾ اذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما يصلحان للخبرية بان حسن السكوت عليه جاز جعل كل منهما ما خلا والآخر خبراً بلا خلاف لكن ان تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيين حالة الاسم وخبرية الظرف نحو فيما زيد قائماً لانه من حيث تقدمه الاولى به أن يكون عمدة لافضلة فان لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد فى الدار قائم وقال المبرد التقديم والتأخير فى هذا واحد فان كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً وحكم برجحان حالة الاسم تقدم الظرف أو تأخر لزول القرآن به قال تعالى . وأما الذين سعدوا فى الجنة خالدين فيها . فكان عاقبتهم انهما فى النار خالدين فيها . وادعى الكوفيون أن النصب مع التكرار لازم لان القرآن نزل به لا بالرفع وأجيب بأنه يدل على أنه أجود لا واجب على أنه قد قرئ

في الآيتين خالدون وخالد بن فان كان الظرف أو المجرور غير مستغني به تعيين خبرية الاسم وحالية الظرف . مطلقا  
تكرراً أو لا نحو فيك زيد راغب وزيد راغب فيك وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال وإن  
اجتمع ظرفان تام وناقص جازا لرفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتام نحو إن عبد الله في الدار بك واثقاً وواثق  
أو بالناقص نحو إن فيك عبد الله في الدار راغباً أو راغب . وأوجب الكوفيون الرفع في الصورتين لأنك حين  
قدمت ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحالية إلى الخبرية

﴿ ص ﴾ مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه ومنع السهيلي عمل الإشارة والتنبيه وأبو حيان ليت  
ولعل وبعضهم كان والأصح جواز تعدده لمفرد وغيره متفقين أولاً ولا يجمعان إلا أن صلح انفراده بالموصوف  
وقيل يجوز في متضايغين وفي التفريق يكون للأقرب والمختار للسبق ولا يفرد بعداً ما وندر بعدلاً

﴿ ش ﴾ فيه مسائل الأولى اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه فالجمهور لا كالصفة والموصوف  
وجوزه ابن مالك بقله كالتمييز والمميز والخبر والمخبر عنه وخرج عليه . أن هذه أمتكم أمة واحدة . فأنتكم  
صاحب الحال والعامل فيه أن وفي الحال الإشارة الثانية تقدم أن العوامل المعنوية تعمل في الحال كإشارة  
ونحوها ومنع السهيلي عمل حرف التنبيه في الحال فقال ها حرف ومعنى الحروف لا يعمل في الظروف والأحوال  
قال ولا يصح أن يعمل فيه اسم الإشارة لأنه غير مشتق من لفظ الإشارة ولا من غيرها وإنما هو كالمضمر ولا يعمل  
هو ولا أنت بما فيه من معنى الاضمار في حال ولا ظرف والعامل في مثل هذا زيدا قائماً إنما هو انظر مقدرة دل  
عليها الإشارة لأنك أشرت إلى المخاطب لينظر وقال أبو حيان إنه قريب لأن فيه إبقاء العمل للفعل لأن فيه  
تقدير عامل لم يلفظ به قط ثم صرح باختياره وأيضاً صاحب البسيط وقال أبو حيان الصحيح أيضاً أن ليت  
ولعل وباقي الحروف لا تعمل في الحال ولا الظرف ولا يتعلق بها حرف جر إلا كان وكاف التشبيه ومنع بعضهم عمل  
كان أيضاً في الحال نقله صاحب البسيط الثالثة يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت سواء كان صاحب الحال واحداً  
نحو جاء زيد راكباً مسرعاً أم متعباً وسواء في المتعدد اتفق أعرابه نحو جاء زيد وعمرو مسرعين أم اختلف نحو  
لقي زيد عمرًا حاكين هذا هو الأصح ومذهب الجمهور وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عمفر أن الفعل الواحد لا  
ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف واستثنى أفعل التفضيل فإنه يعمل في حالين كما تقدم  
وتخرجوا المنسوب ثانياً على أنه صفة للحال أو حال من الضمير المستكن فيه ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير  
من المحققين وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كل وصف بالموصوف فإن اختلفا في هذا المعنى لم  
يجمعاً وأجاز الكسائي وهشام أن تجيء الحال مجموعة من مضاف ومضاف إليه نحو لقيت صاحب الناقة طليحين  
على أن طليحين حال من المصاحب والناقة وتخرج عنه عندنا على أنه حال من صاحب الناقة ومن المعطوف المقدر  
أي والناقة لأن الحال كالخبر والمضاف إليه لم يقصد الاخبار عنه إنما الاخبار عن المضاف وإن تعدد ذو  
الحال وتفرق الحالان نحو لقيت زيدا مصعباً متعباً حال الأول على الاسم الثاني لأنه يليه والحال الثاني على  
الاسم الأول فصعد الزيد ومنحدر اللثاء كذا قالوه ووجهه بان فيه اتصال أحداً للحالين بصاحبه وعود ما فيه من  
ضمير إلى أقرب مذكور واغتفر انفصال الثاني وعود ضميره على الأبعد إذ لا استطاع غير ذلك ويجوز عكس هذا  
مع أمن اللبس فإن خيف تعيين المذكور أولاً وفي التمهيد العرب تجعل ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم  
وما تأخر للفعل ولو جعلت الأخير الأول لجاز ما لم يلبس قال أبو حيان وهذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف  
لما قرره غيره قلت وهو المختار عندي ومنه قوله

خرجت بها أمشي تجر وراءنا \* على أثر يناديل مرط مرجل



فأمشى لأول الاسمين وتجبر لثانيهما ويجب للحال اذا وقعت بعد إما أن تردف بأخرى معادامعها إما أو أو كقوله تعالى . انا هديناه السبيل إما شاكر أو إما كفورا . وقول الشاعر

وقد شفنى أن لا يزال يروغنى \* خيالك إما طارقا أو مغاديا

وافرادها بعد إما ممنوع في النثر والنظم وبعد لا نادر تقول لا راغب ولا راغباً فتكرر وقد نفرد كقوله

قهرت العدى لاستعينا بعبئة \* ولكن بأنواع الخدائع والمكر

﴿ ص ﴾ مسئله تقع موطئة ومؤكدة خلافاً لقوم اما الجملة من معرفتين جامدين لتعين أو فخر أو تعظيم أو ضده أو تصاغر أو تهديد فعاملها مضمرة وقيل المبتدأ وقيل الخبر أو عاملها فالأكثر مخالفة لفظاً زاد ابن هشام أو صاحبها أو مقدرة ومحكية وسببية

﴿ ش ﴾ للحال أقسام باعتبارات فتقسم بحسب قصد هالذاتها والتوطئة بها إلى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو . فقتل لها بشراسويا . وتقول جاءني زيد رجلاً محسناً وتنقسم بحسب التبيين والتأكيدي قسمين مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضاً وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها ومؤكدة وهي التي يستفاد منها بديونها وإثباتها مذهب الجمهور وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها وقالوا لا تكون الحال إلا مبينة إذا لم يخلو من تجديد فائدة ما عند ذكرها ودلي إثباتها هي ثلاثة أنواع مؤكدة لمضمون الجملة وشرط الجملة كون جزئها معرفتين لأن التأكيدي إنما يكون للعارف وكونها جامدين لا مشتقين ولا في حكمهما وفائدتها إيمان تعين نحو زيد أخوك معلوماً نحو أنا ابن دارة معروف فإثباتها سببية أو فخر نحو أنا فلان شجاعاً أو كريماً أو تعظيم نحو هو فلان جليلاً مهيباً أو تحقير نحو هو فلان ، أخو ذاققهو را أو تصاغر نحو أنا عبدك فقيراً إلى عفوك أو وعيد نحو أنا فلان متسكناً فائق غضبي وفي عاملها أقوال أحدها أنه مضمرة تقديره اذا كان المبتدأ أنا حق أو أعرف أو أعرفني واذا كان غيره أحقه أو أعرفه الثاني أنه المبتدأ مضمناً معنى التنبيه وعليه ابن خروف الثالث أنه الخبر مؤ ولا يسمى وعليه الزجاج ونظهور تركلف القولين كان الراجح الأول . مؤكدة عاملها وهي التي يستفاد منها من صريح لفظ عاملها فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو . وليتم مدبرين . ويوم يبعث حياً . فتبسم ضاحكاً . ولا تمثوا في الأرض . فسدن . وقد نواقضه نحو . أرسلناك للناس رسولا . وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره . قال ابن هشام في المعنى ومؤكدة لصاحبها وأهلها النحويون نحو جاء القوم طرأ فسرهما في شرح الشذور بأنها التي يستفاد منها من صريح لفظ صاحبها وتنقسم بحسب الزمان إلى ثلاثة مقارنة وهو الغالب نحو . وهذا بعلي شجاعاً . ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً أي مقدر ذلك . ومنه ادخلوها خالدين . ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس را كبا وتنقسم بحسب حصول معناها إلى صاحبها وعدمه إلى قسمين حقيقية وهي الغالب وسببية كالنعت السببية نحو مررت بالدار قائماً ساكناً

﴿ ص ﴾ مسئله تقع جملة خبرية غير ذات استقبال بشرطية خلافاً للطبرزي ففي لزومها الواو خلف وجوز الفراء الأمر والأمين المحلى النهي فإن كانت مؤكدة أو معطوفة على حال أو صدرت بمضارع مثبت أو منفي بلا أو ماض تال إلا أو متلوياً وقيل أو ذات خبره مشتق تقدم لزومها ضمير صاحبها وخت من الواو غالباً ولا فهماً أو أحدهما واجتماعهما في اسمية ذات لبس أكثر من الضمير فقط وقيل حتم وقد تخلو عنهما فيقدر وقال ابن جني لا تغني عنه الواو أصلاً وتجب في مضارع بعا . قيل ويلم الواو وفي ماض مثبت . تصرف عار من الضمير قد وكذا معه فان قدرت قدرت في الأصح وليست الواو عاطفة ولا أصلها العطف في الأصح

﴿ ش ﴾ تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تجنب فلا تقع جملة طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أولن أو لا وجوز الفراء وقوع جملة الأمر تمسك بنحو وجدت الناس أخبرته وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم وجوز الأملين المحلى وقوع جملة النهي نحو أطالب ولا تضجر من مطلب ورد بأن الواو عاطفة ومن انجليزية الشرطية فتقع حالا خلافاً للطريزي نحو اقبل هذا ان جاء زيد فقبل بلزوم الواو وقيل لا تلزم وعليه ابن جني والجملة الواقعة حالا اما بدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو خرجوا من ديارهم وهم ألوف .

نظرت اليها والنجوم كأنها \* مصابيح رهبان تشب لقفال

وان فريقاً من المؤمنين لكارهون . وطائفة قد أهتهم أنفسهم . أو مصدرية بلا التبرئة نحو . والله يحكم لا معقب لحكمه . أو بما نحو \* فرابنا ما يبتنا من حاجر \* أو بأن نحو . وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا أنهم ليأكلون ما أعطينا ولا سألنا \* الا واني لحاجزى كرى

أو بكان نحو . نبذ فريق من الذين أتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون . جاء زيد وكأنه أسد أو بمضارع مثبت عار من قد نحو . ونذرهم في طغيانهم يعمهون أو مقرون بقد نحو . لم تؤذوني وقد تعلمون أو منفي بلا نحو . وما لنا لا نؤمن بالله \* عهدتكم لا تصبوا وفيك شبهة \* أو بلم نحو فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وخال منهما نحو أو جاؤكم حصرت صدورهم . كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً أو بماض تال لا نحو . ما يأتيهم من رسول الا كانوا به يستهزئون . أو متلو بأو نحو \* كن للخليل نصيراً جاراً وعدلاً \* لا ضرب به ذهب أو مكث قال تعالى . أوحى الى ولم يوح اليه شئ . ولا بد للجملة الواقعة حالا من رابط وهو ضمير صاحبها أو الواو ويتعين الضمير في المؤكدة كقوله \* خالي ابن كبشة قد علمت . كانه \* وقولك هو زيد لا شك فيه فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دخولها مع الضمير ويتعين الضمير أيضاً في المصدرية بمضارع مثبت عار من قد أو منفي بلا أو ماض بعد الا أو بعده أو كاتقدم ولا تغنى عنه الواو ولا تجامعه غالباً وقد ورد دخولها معه في قولهم قت وأصلك عينه وقوله \* فنجوت وأرهنهم مالكا \* وقوله تعالى . فاستقيماً ولا تتبعان . بتخفيف النون . ولا تسأل عن أصحاب الجحيم . فأول الى حذف المبتدأ أى وانا أصلك وانا أرهنهم وأتبعان لا تتبعان وأنت لا تسأل وما عدا ما ذكر من الجمل السابقة يجوز فيه الاقتصار على الضمير وعلى الواو والجمع بينهما كاتقدم من الا مثله لكن تلزم الواو في المضارع المثبت المقرون بقد ولا يغنى عنه الضمير نحو وقد تعلمون واجتماعهما في الاسمية أكثر من الاقتصار على الضمير ومثلها المصدرية بليس نحو . ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولستم بأخذيه . ومن انفراد الواو فيها قوله

\* دهم الشتاء ولست أملك عدة \* وذهب الفراء والزحشرى الى أنه لا يجوز انفراد الضمير في الاسمية الاندورا شاذابل لا بد منه ومن الواو معاً وذهب الاخفش الى أنه ان كان خبر المبتدأ فيها مشتقاً متقدماً لم يجز دخول الواو عليه فلا يقال جاء زيد وحسن وجهه قال ابن مالك وقد نخلوا الاسمية من الواو والضمير معاً نحو مررت بالبرقيز بدرهم على حد السمن منوان بدرهم وقال أبو حيان هو على تقدير الضمير كما في المشبه به وكذا قال ابن هشام وزاد انه يقدر إما الضمير كالمثال أو الواو كقوله \* نصف النهار الماء غامر \* أى والماء وذهب ابن جني الى أنه لا بد من تقدير الضمير مع الواو فاذا قلت جاء زيد والشمس طالعة فالتقدير طالعة وقت مجيئه ثم حذف الضمير ودلت عليه الواو وقد يجب انفراد الضمير لا يجوز الا تيان بالواو معه وذلك في الاسمية اذا عطف على حال كراهة اجتماع حرفي عطف نحو جاء زيد ماشياً أو هوراً كب لا يجوز أو هوراً كب قال تعالى . جاءهم بأسنا بياتاً وهم قائلون . قال في البسيط وكذا في الاسمية الواقعة بعد الا لان الاتصال يحصل بالانحوا مضربت أحداً الامر وخبر منه وزعم ابن خروف أن المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أولم يكن ورد بالسمع



كآلية السابقة قال ابن مالك والمنفى بلما كالمنى بلم فى القياس الا أنى لم أجده الا بالواو نحو . أم حسبتم أن تتركوا  
ولما يعلم . والمنفى بما فيه الوجهان أيضا نحو جاء زيد وما يضحك أو ما يضحك والمنفى بان قال أبو حيان لا أحفظه . من  
كلام العرب والقياس يقتضى جواز نحو جاء زيد أن يدري كيف الطريق قياسا على وقوعه خبرا فى حديث  
فطل أن يدري كم صلى . ويجب فى الماضى المثبت المتصرف غير التالى الا والمتلو بأوال العارى من الضمير قد مع الواو  
كقوله \* فحشت وقد نضت لنوم ثيابها \* فان كان جامدا كليس أو منغيا فلا نحو جاء زيد وما طلعت  
الشمس بالواو فقط جاء زيد وما درى كيف جاء بالواو والضمير جاء زيد وما درى كيف جاء بالضمير فقط وكذا التالى  
الا والمتلو بأو وان كان مثبتا وفيه الضمير وجبت قد أيضا لتقريبه من الحال نحو . وقد فصل لكم ما حرم عليكم .  
وقد بلغنى الكبر . فان لم تكن ظاهرة قدرت نحو . أوجاؤكم حصرت . هذه بضاعتنا ردت إلينا . هذا ما جزم به  
التأخر ون كابن عصفور والأبدى والجزولى وهو قول المبرد والفارسي قال أبو حيان والصحيح جواز  
وقوع الماضى حالا بدون قد ولا يحتاج الى تقديرها لكثرة ورود ذلك وتأويل الكثير ضعيف جدا لاننا  
نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة وهذا مذهب الاخفش ونقله صاحب اللباب عن الكوفيين وابن  
أصبغ عن الجمهور ثم هذه الواو تسمى وال الحال والابتداء وليست عاطفة ولا أصلها العطف وزعم بعض  
التأخرين أنها عاطفة كواو رب قال والادخل العاطف عليها وقدرها سيويه والأقدمون باذ ولا ير بدون  
أنها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل أنها وما بعدها قيد للفعل السابق كما أن اذ كذلك

﴿ص﴾ وتشبه هذه الجملة الاستراضية الواقعة بين خبرى صلة أو اسناد أو شرط أو قسم أو إضافة أو جزأ وصفة  
وموصوفها أو حرف ومدخوله وتميز بجواز الفاء ولن وتنفيس وكونها طلبية وعدم قيام مفرد مقامها ومن ثم لا محل  
لها ولا للاستأنفة والمجانب بها قسم أو شرط غير جازم أو غير مقترن بالفاء أو اذا والصلة قالوا والمفسرة الكاشفة حقيقة  
ماتليه صدرت بحرفه أولا والمختار أنها بحسبه وفاقا للشاويين وأنه لا محل لتالى حتى وفى أفعال الاستثناء ومذ  
ومنذ خلف

﴿ش﴾ لما انقضى الكلام على الجملة الحالية وكان من الجمل ما يشبهها وهى الاعتراضية تبتدئ عليها عقبها وذ كر  
ماتنقز به عنها ولما كان من جوه التميز كونها لا محل لها من الاعراب استطرد الى ذكر بقية الجمل التى لا محل لها  
والاعتراضية هى التى تغيدتأ كيدا وتسديد الكلام الذى اعترضت بين أجزائه وفى البسيط شرطها أن  
تكون مناسبة للجملة المتصودة بحيث تكون كالتأ كيدا والتبنيه على حال من أحوالها وأن لا تكون معمولة  
لشئ من أجزاء الجملة المقصودة وأن لا يكون الفصل بينها وبين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف  
إليه لان التانى كالتنوين منه على أنه قد سمع بينهما نحو لا أخافا علم لزيد انتهى والاعتراضية تقع بين جزأى صلة  
إما بين الموصول وصلته كقوله \* ذاك الذى وأبيك يعرف مالك \* أو بين أجزاء الصلة نحو . والذين  
كسبوا السيئات . الآيات فان وترهقهم عطف على كسبوا فهى من الصلة وما بينهما اعتراض بين به قدر  
جزاءهم والخبر جملة ما لهم وبين خبرى اسناد إيمان المبتدأ والخبر كقوله \* وفيهن الأيام يعثرن بالفتى \* أو  
بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله

لعلك والموعود حق لقاءه \* بدالك فى تلك القلوص بداء

وقوله ياليت شعرى والمنى لا تنفع \* هل أغدون يوما أمرى مجمع

وقوله انى وأسطار سطر سطر \* لقائل يا نصر نصر نصرا

وقوله أرانى ولا كفران لله انسى \* أو فى من الاقوام كل بخيل

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله

وقد أدركتني والحوادث جنة \* أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله

وبدلت والدهر ذو تبدل \* هيفادبور بالصبأ والشمال

وبين جزأى شرط أى بين الشرط وجوابه نحو . فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار . وبين جزأى قسم أى بين القسم وجوابه نحو . قال فالحق والحق أقول لأملأ ن . وبين جزأى إضافة وتقدم وبين جزأى جرأى بين الجار والمجرور نحو اشتريته بأزى الف درهم وبين جزأى صفة أى بين الصفة وموصوفها نحو . وأنه لقسم لو تعلمون عظيم . وبين الحرف ومدخوله كقوله

ليت وهل ينفع شيأ ليت \* ليت شباب أبوع فاشتريت

وقوله كان وقد أتى حول جديد \* أتى فيها حمامات مثول

وقوله \* وسوف إخال أدري \* وقوله \* أخالد قد والله أوطئت عشوة \* وقوله

\* ولا أراها تزال ظالمة \* وتقير الاعتراضية من الحالية بأمور أحدها أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله

واعلم فعلم المرء ينفعه \* ان سوف يأتي كل ما قدرا

الثانى أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال لن فى ولن تفعلوا وحرف التنفيس فى وسوف إخال الثالث أنه يجوز كونها طلبية كقوله

ان الثمانين وبلغتها قد \* أحوجت سمعى الى ترجان

الرابع أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال ومن ثم كان محل جملة الحال النصب ولم يكن للاعتراضية محل من الأعراب وكذا سائر الجمل التى لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلها وهى المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لفظا ونية تمحور بدقائم وقام زيد أو نية لا لفظا نحو را كبا جاء زيد والمجاب بها القسم نحو . نال الله لا كيدن أصنامكم . والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقا بكواب لو ولولا ولما وكيف أو شرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بأذا الفجائية نحو ان لم تقم أقم وان قت قت أما الأول فلأن ظهور الجزم فى لفظ الفعل وأما الثانى فلان المحكوم لوصفه بالجزم الفعل لا الجملة بأسرها والواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذى قام أبوه وأعجبني ان قت والمفسرة وهى الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدرت بحرف التفسير نحو . فأوحينا اليه أن اصنع الفلك . وترميني بالطرف أى أنت مذنب \* أم لم يصدر به نحو . ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب . الآية فجملة خلقه الى آخره تفسير لمثل آدم . هل أدلكم على تجارة تجيبكم . ثم قال . تؤمنون . والقول بأن المفسرة لا محل لها هو المشهور وقال الشاويين إنه ليس على ظاهره والتحقيق أنها على حسب ما كانت تفسيره فان كان المفسر له موضع فكذلك هى والا فلا وماله موضع قوله تعالى . وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر عظيم فقوله لهم مغفرة فى موضع نصب لانه تفسير للوعود به ولو صرح بالوعود به لكان منصوبا وكذلك . إنا كل شئ خلقناه . فخلقناه فسر عاملا فى كل شئ وله موضع كالمفسر لانه خبر لان وهذا الذى قاله الشاويين هو المختار عندى وعليه تكون الجملة عطف بيان أو بدلا وقد اختلف فى جعلها محل أم لا ومنشأ الخلاف أهى مستأنفة أم لا الاولى الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله \* حتى ماء دجلة أشكل \* فقال الجمهور إنها مستأنفة فلا محل لها وقال الزجاج وابن درستويه إنها فى موضع جر مجتى ورد بأن حروف الجر لا تعلق عن العمل الثانية جعل أفعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلأ وعدا وحاشا فقال السيرا فى حال اذ المعنى قام القوم خالين عن زيد وقال قوم



مستأنفة وصححه ابن عصفور إذا لارابط لها بذى الحال الثالثة جملة مذومند وما بعدها وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظروف وعلم أن ما عدا ما ذكر من الجمل له محل من الأعراب

﴿ ص ﴾ مسئلة ورد منه ألفاظ مركبة منها ما أصله العطف كشعر وشذر مذر وأحول أحول وحيث ييت وييت ييت وما أصله الإضافة كبادئ بدء وأيادى سبا فقال قوم مبنية بخمسة عشر وقوم مركبة تركيب الإضافة وحذف التنوين من الثانى للاتباع

﴿ ش ﴾ لما كانت الحال شبيهة بالظرف حتى قيل فيها إنها مفعول فيها من حيث المعنى وتوسعوا فيها توسع الظروف أجريت مجراها أيضا فى الجريان بخمسة عشر وهى ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها فيها ما أصله العطف نحو تفرقوا وشعر بغير معنى منتشرين وشذر مذر بفتح أولهما وكسره بمعنى متفرقين وأحول أحول فى قوله سقطا شرار العين أحول أحولا بمعنى متفرقا وتركت البلاد حيث ييت بمعنى مبعوثه أى بحث عن أهلها واستخرجوا منها وهو جارى ييت ييت بمعنى مقاربا ولقيته كفة كفة بمعنى مواجها ومنها ما أصله الإضافة كبادئ بدء بمعنى مبدوء به وتفرقوا أيادى سبا بمعنى مثل أيادى سبا والذى جزم به ابن مالك أن هذه الألفاظ مركبة تركيب خمسة عشر مبنية على الفتح للسبب الذى بنى لاجله خمسة عشر وهو تضمن معنى حرف العطف فى القسم الاول وشبهه ما هو متضمن له فى الثانى وذكر صاحب البسيط أنها ليست بمبنية بل مضافة وإنما حذف التنوين من اثناى للاتباع وحركة الاتباع ليست حركة أعراب فهو مخفوض فى التقدير كما تتبع الاول فى يازيد بن عمرو الثانى فى حركته

﴿ ص ﴾ مسئلة تحذف الاين حصر أو نهى عنه أو كان جوابا أو ناب عنه خبر أو عن فعله وعامله لا المعنوى عند الاكثر ويجب ان جرى مثلاً أو بين نقصاً أو زيادة بتدرج مع الغاء أو بثم أو كان مؤكداً أو نائباً أو تويضا  
﴿ ش ﴾ الاصل فى الحال أن تكون جائزة الحذف وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو را كبا لمن قال كيف جئت أو مقصوداً حصرها نحو لم أعد الا حرضا أو نائبة عن خبر نحو ضربى زيدا قائما أو عن اللفظ بالفعل نحو هنيئاً لك أو منيئاً عنها نحو لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ولا تمس فى الارض مراحا ويجوز حذف عاملها القرينة حالية كقولك للمسافر راشداً مهدياً أى تذهب وللقادم مسروراً أى رجعت وللحدث صادقاً أى تقول أو لفظية نحو را كبا لمن قال كيف جئت وبلى مسرعاً لمن قال لم ينطلق ومنه بلى قادرين أى نجتمعها ويستثنى ما إذا كان العامل معنواً كالظرف والمجرور واسم الإشارة ونحوه فإنه لا يجوز حذفه عند الاكثر فهم أم لا لضعفه فى نفسه ولأنه إنما عمل بالنسبة والفرع لا يقوى قوة الاصل ولأنه يجتمع فيه تجوزان تنزيلة منزلة الفعل وحذفه وأجاز المبرد الحذف فى الظرف فقال فى قوله واذا ما مثلهم بشرى أن مثلهم حال والتقدير واذا ما فى الدنيا بشر مثلهم وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلاً كقولهم حظين بنات صلفين كنات أى عرفهم أو بين نقصاً أو زيادة بتدرج أى شيئاً شيئاً نحو بعتهم بدرهم فصاعداً أو فسا فلا أى قراد الثمن صاعداً أو فذهب صاعداً أو فأنحط سافلاً وشرط نصب هذا الحال أن تكون مصحوبة بالغاء أو بثم والغاء أكثر فى كلامهم ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدرج معها وصورة فسا فلا ذكرها ابن مالك قال أبو حيان ولم أرها لغيره فان لم ينقل عن العرب فهى ممنوعة لان حذف العامل فى الحال وجوباً على خلاف الاصل ومما التزم حذف عامله الحال المؤكدة والنائية عن خبر والواقعة بدلا من اللفظ بفعله كهنثامر يثأى ثبت له ذلك والواقعة تويضا نحو قائما وقد قعد الناس ألهيا وقد جد قراؤك

﴿ ص ﴾ التمييز هو نكرة بمعنى من رافع لابهام جملة أو مفرد عدد أو مفهم مقدار أو مماثلة أو مغايرة أو تعجب

بالنص على جنس المراد بعد تمام باضافة أوتنوين أو نون ومنع الكوفية التمييز بمثل وغير وأبوذر بما في نعم والاعلم عن التعجب

﴿ ش ﴾ التمييز ويقال له المميز والتبيين والمبين والتفسير والمفسر نكرة فيه معنى من الجنسية رافع لابهام جملة نحو تنصب زيد عرقاً أو مفرداً عدد نحو أحد عشر رجلاً أو مفهم مقدار كيل أو وزن أو مساحة أو شبهها كتحال ذرة وذئب ماء ونحو سمناء أو مماثلة نحو مثل أحد ذهباً أو مغايرة نحو لونا غير هاشاء أو تعجب نحو ويحمر رجلاً وما أنت جارة ويا حسن البيلة وناهيك رجلاً وقولي بالنص على جنس المراد يتعلق بقولي رافع لابهام والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود الألفي كونه بمعنى من وإنما يأتي التمييز بعد تمام باضافة نحو مل الأرض ذهباً وعدل ذلك صيماً أو تنوين ظاهر كمرطل زيتاً أو مقدار خمسة عشر أو نون تثنية كتنوين سمناء أو نون جمع نحو بالاخسر بن أعمالاً أو شبه الجمع نحو ثلاثين ليلته وشملت النكرة كل نكرة وقد اختلف في نكرات منها مثل فنع الكوفيون التمييز بها لابهامها فلا يبين بها وأجازهم سيويو فيقول لي عشرون مثله لي مل الدار مثالك ومنها غير فنع الفراء التمييز بها لأنها أشد ابهاماً وأجازهم يونس وسيويو به لأنه لا يخلو من فائدة إذا فاد أن عنده ما ليس بمماثل لهذا وهذا المقدار منه تخصيص ومنها ما في باب نعم وأجاز الفارسي أن تكون نكرة تامة بمعنى شيء وتنصب تمييزاً وتبعه الزخشي ومنع ذلك قوم منهم أبوذر مصعب بن أبي بكر الجشني وذهب الاعلم فيما تقدم أنه منصوب عن التعجب إلى أنه مما انتصب عن تمام الكلام

﴿ ص ﴾ وناصبه مميزة تشيهاً بأفعل من أو باسم الفاعل قولان وتجبره الاضافة أن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره الا مضاف يغني عنه التمييز وتجرب اضافة مفهم مقدار ان كان في الثاني معنى اللام أو جزء ويختار في نحو جبة خمر ويجوز نصبه تمييزاً وحالاً واظهار من مع كل تمييز لا أفعل والعدد ونعم ومنقول فاعل ومفعول وهي تبعض وقيل زائدة وان كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء

﴿ ش ﴾ تمييز المفرد ينصبه مميزة كعشرين مثلاً في عشرين درهماً ورطل وقفيز وذراع في رطل زيتاً وقفيز برا وذراع ثوباً وجاز لئلا هذه أن تعمل وان كانت جامدة لان عملها على طريق التشبيه واختلف البصريون في الذي شبهت به ففعل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعد ما وقيل بأفعل من في طلبها اسماً بعد ما على طريق التبيين ملتزماً فيه التنكير قال أبو حيان وهو أقوى لان اسم الفاعل لا يعمل الا معتمداً ويعمل في النكرة وغيرها ويجز التمييز باضافة ما قبله اليه ان حذف التنوين أو النون نحو رطل زيت وأردب شعير ومنواس من ولا يحذف شيء غير التنوين أو النون الا مضاف اليه صالح القيام التمييز مقامه نحو زيد أشجع الناس رجلاً فيقال أشجع رجل فان لم يصلح لذلك نحو لله دره رجلاً ويحمر رجلاً لم يجز الحذف فلا يقال لله در رجلاً ولا ويحمر رجلاً والمقادير اذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز الا اضافة نحو عندى منواس من وقفيز بر وذراع ثوب يريد الرطلين اللذين يوزن بهما السمن والمكيال الذي يكال به البر والآلة التي يذرع بها الثوب واضافة هذا النوع على معنى اللام لا على معنى من وكذا تجب الاضافة فيما يميز بجزء منه نحو غصن ريحان وثمره نخلة وحب رمان وسعف مقل هذا ان لم تتغير تسميته بالتبعض بأن بقي على اسمه الاول فان تغيرت كجبة خمر وخاتم فضة وسوار ذهب فانها أسماء حادثة بعد التبعض والعمل الذي هيأها الله لبيان اللائقة بها فالتك في هذا النوع الجرب بالاضافة والنصب على التمييز أو الحال والاضافة أرجح لان الحال يحوج إلى التأويل بمشتق كما تقدم والتمييز باب ضعيف لكونه في خامس رتبة من الفعل لان النصب فيه على التشبيه بأفعل من وأفعل من مشبه بالصفة المشبهة وهي مشبهة باسم الفاعل وهو بالفعل فلا يحسن الا عند تعذر الاضافة واذا كان المقدار مختلطاً من جنسين فقال الفراء لا يجوز عطف أحدهما على الآخر



بل تقول عندى رطل سمناسلا اذا أردت ان عندك من السمن والعسل مقدار رطل لان تفسير الرطل ليس  
 للسمن وحده ولا للعسل وحده وانما هو مجموعهما فجعل سمناسلا اسما للمجموع على حد قولهم هذا حلو حامض  
 وذهب غيره الى العطف بالواو لان الواو الجامعة تصير ما قبلها وما بعدها بمنزلة شئ واحد ألا ترى انك تقول هذان  
 زيد وعمر وفصيرت الواو الجامعة زيد وعمر اخبرنا عن هذان ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبرا ولا عمرو  
 على انفراده وكذلك زيد وعمر وقائمنا وقال بعض المغاربة الامر ان سائغان العطف وتركه ويجوز اظهار من مع  
 كل تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره نحو ملء الارض من ذهب وأردب من قحولي أمثالها من ابل وغيرها من شاء  
 ووجه من رجل ولله درهم من فارس وحسبك من رجل وما أنت من جارة قال ياسيد اما أنت من سيد \* وقال  
 فيالك من ليل ويشتنى العدد فلا يقال عشرون من درهم مالم يخرج عن التمييز بالتعريف بنحو عشرون من  
 الدراهم وافعل التفضيل فلا يقال في زيد أكثر مالا من مال ونعم فلا يقال نعم زيد من رجل والمنقول عن فاعل  
 ومفعول وهما من تمييز الجملة فلا يقال طاب زيد من نفس ولا فجرت الارض من عيون ومن المذكورة فيها قولان  
 أحدهما أنها للتبعيض وصححه ابن عصفور والثاني انها زائدة قال في الارتشاف ويؤيده العطف على موضعها  
 نصابي قوله طافت امامة بالركبان آونة \* يا حسنه من قوام ومنقبا

\* ( ص ) مسألة تمييز الجملة ناصبه ما فيها من فعل وشبهه وقال ابن عصفور هي ويكون منقولا من فاعل ومبتدأ  
 ومفعول وأنكره الشاويين والابدي وابن أبي الريع ومشبهه وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقة أو مجازا ومنه  
 نحو حسبك به فارسا ولله درهم رجلا وكفى بالله شهيدا فان صح أن يخبر به عما قبله فله أو لا لبسه المقدر وان دل على  
 هيئة وعنى به الاول جاز كونه حالا واظهار من

\* ( ش ) تمييز الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام فتارة يكون منقولا من فاعل نحو طاب زيد بنفسه . واشتعل  
 الرأس شيئا . والأصل طابت نفس زيد واشتعل شيب الرأس وتارة من المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا والأصل  
 مالى أكثر من مالك ونارة من المفعول نحو . وفجرنا الارض عيونا . والأصل فجرنا عيون الارض هذا  
 مذهب المتأخرين وبه قال ابن عصفور وابن مالك وقال الابدي هذا القسم لم يذكره النحويون وانما الثابت  
 كونه منقولا من الفاعل أو المفعول الذي لم يسم فاعله وقال الشاويين عيونا في الآية نصب على الحال المقدرة  
 لا التمييز ولم يثبت كون التمييز منقولا من المفعول فينبغي أن لا يقال به وقال ابن أبي الريع عيونا نصب على البدل  
 من الارض وحذف الضمير أي عيونها أو على اسقاط حرف الجر أي بعيون ونارة يكون مشبهها بالمنقول نحو  
 امتلاء الاناء ماء ونعم زيد رجلا ووجه الشبه أن امتلاء مطاوع ملاء فكانك قلت ملاء الماء الاناء ثم صار تمييزا بعد  
 ان كان فاعلا والأصل نعم الرجل ثم أضمر وصار بعد ان كان فاعلا تمييزا والتمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في  
 المعنى اما حقيقة أو مجازا ومن تمييز الجملة فيما نقله أبو حيان عن النحويين منكرا على ابن مالك حيث جعله من  
 تمييز المفرد قولهم حسبك به فارسا ولله درهم رجلا ومنه عند ابن مالك وغيره . وكفى بالله شهيدا . وفي ناصب تمييز  
 الجملة قولان أحدهما ما فيها من فعل وشبهه لوجود ما أصل العمل له وعليه سيبويه والمأزني والمبرد والزجاج  
 والفارسي وصححه ابن عصفور ان العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا الاسم الذي جرى  
 مجراه كما ان تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انتصب من تمامه ومتى صح الاخبار بالتمييز عما قبله نحو كرم زيد  
 أبافانه يصح أن يقع أب خبر الزيد فتقول زيد أب فلان فيه وجهان عوده اليه بان يكون هو الأب أي ما أكرمه  
 . ن أب وعلى هذا لا يكون منقولا من الفاعل ويجوز دخول من عليه وعوده الى ملابسه المقدر بان يكون  
 الأب أبازيلا لازيلا نفسه أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولا من الفاعل ولا يجوز دخول من عليه وان دل

التمييز على هيئة وعنى به الاول نحو كرم زيد ضعيفا اذا اريد ان زيدا هو الضيف جاز ان يكون ضعيفا منصوبا على الحال لدلالته على هيئة وعلى التمييز لصلاحيته من ويجوز حينئذ اظهاره من معه وهو الاجود في فعالته وهم الحالية نحو كرم زيد من ضيف فان لم يعن به الاول على قصد كرم ضيف زيد تعين النصب تمييزا واما تمنعت الحالية ولم يجز دخول من عليه لانه فاعل في الاصل

﴿ ص ﴾ ويطابق ما قبله اتحد معنى أم لا مالم يلزم إفراده لافراد معناه أو كان مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه ويلزم الجمع بعدم فرد مبين لا يفيد معناه

﴿ ش ﴾ يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الافراد وفرعيته ان اتحد معنى نحو كرم زيد رجلا وكرم الزيدان رجلين وكرم الزيدون رجلا وكذا ان لم يتحد من حيث المعنى نحو حسن الزيدون وجوها الا ان يلزم إفراد التمييز لافراد معناه نحو كرم الزيدون أصلا اذا كان أصلهم واحدا فاصل لم يتحد من حيث المعنى بالزيدين الا انه لافراد مدلوله يلزم إفراده لان الجمع بهم اختلاف أصولهم أو يكون التمييز مصدر الم يقصد اختلاف أنواعه نحو زكى الزيدون سعيافان قصد اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محاله جاء التمييز جمعا نحو بالاخسر ين أعمالا . لان أعمالهم مختلفة المحال هذا اخسر بكذا وهذا اخسر بكذا وكقولك تخالف الناس وتفاوتوا أذهانا ويلزم جمع التمييز بعدم فرد مبين اذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه نحو نظف زيد ثيابا اذ لو قيل ثوبا لتوهم ان له ثوبا واحدا نظيف

﴿ ص ﴾ ويجوز توسطه بين متصرف وفاقا لا تقديمه اختيارا وجوزة قوم على فعل متصرف غير كفى والفراء على اسم شبه به الاول

﴿ ش ﴾ يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو طاب نفسا زيد قال أبو حيان وقياسه جواز توسطه مع الوصف نحو طيب نفسا زيد قال وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو فخرت عيمونا الارض وأما تقديمه على الفعل فنعى ابن عمه غور جزماء بناء على ان الناصب له ليس هو الفعل وانما هو الجملة بأسرها والقائلون بان الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا فنعى سيبويه والا كثرون من البصريين الكوفيين والمغاربة تقديمه فلا يقال نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد وما ورد من ذلك فضرورة وجوزة الكسائي والمبرد والمازني والجرمي وطائفة واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده قال \* وما كاد نفسا بالفراق نطيب \* وقياسا على سائر الفضلات ويستثنى من المتصرف كفى فلا يقال شهيدا كفى بالله باجماع ذكره أبو حيان فان كان الفعل جامدا امتنع باجماع فلا يقال مار جلا أحسن زيدا كذا ولا رجلا أحسن زيد كما يمتنع اذا كان عاملا جامدا باجماع نعم استثنى من محل الاجماع في الثاني صورة وهو التمييز بعد اسم شبه به الاول نحو زيد القمر حسنا فان الفراء جوز فيه التقديم فيقال زيد حسنا القمر

﴿ ص ﴾ وجوز الكوفيون وابن الطراوة نعر يغه وتناول البصريه ما ورد

﴿ ش ﴾ البصريون على اشتراط تنكير التمييز وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله \* وطبت النفس يا قيس عن عمرو \* وقوله \* علام ملئت الرعب والحرب لم تقدر \* وقولهم سغه زيدا نفسه وألم رأسه وبطرت معيشتها والاولون تأولوا ذلك على زيادة اللام والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به أو على اسقاط الجار أي في نفسه وفي رأسه وفي معيشتها

﴿ ص ﴾ ولا يتعدد والجمهور لا يكون مؤكدا ويحذف لقريظة أو قصد الإبهام لا المميز مالم يوضع غيره موضعه

﴿ ش ﴾ فارق التمييز الحال في أنه لا يتعدد بخلافها في أنه لا يكون مؤكدا والحال تكون مؤكدة كذا



قاله الجمهور وذ كر ابن مالك ان التمييز قد يكون مؤكدا كقوله تعالى . ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا . وأجيب بأن شهر او ان أكد ما فهم من ان عدة الشهور الا انه بالنسبة الى عامه وهو اثني عشر مابين ويجوز حذف التمييز اذا قصد إبقاء الابهام أو كان في الكلام ما يدل عليه ولا يجوز حذف المميز لانه يزيل دلالة الابهام الا أن يوضع غيره موضعه كقولهم ما رأيت كاليوم رجلا وقد يحذف من غير بدل كقولهم تالله رجلا أي تالله ما رأيت كاليوم رجلا

﴿ ص ﴾ مسألة مميز العدد ان كان مابين عشرة ومائة مفرد منصوب وأجاز الفراء جمعه واضافة عشرين واخوانه لغة أو عشرة فادونها مجموع مضاف اليه الا اذا كان مائة وقد يجمع وفي اسم الجمع والجنس ثالثا ان استعمل للقلة جاز قياسا أو مائة فافوقها مفرد مضاف وجمعه معها ضرورة وقال الفراء نائغ ويجوز جره بمن ونصبه مع مائة ومائتين وألف ضرورة وأجازه ابن كيسان ولا يميز واحد واثنيان دون شذوذ أو ضرورة ولا يجمع تمييز كثرة ان أمكن قلة غالباً ولا يفصل من العدد اختياراً وينعت جملاً عليه وعلى العدد دو يتعين الثاني في الجمع السالم ويغني العدد عن تمييزه اضافته لغيره

﴿ ش ﴾ حوات ذكر تمييز الاعداد من باب العدد الى هنا للنسبة الظاهرة خصوصاً وقد تقدم في صدر الباب ان من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد فأقول العدد ان كان واحداً أو اثنين لم يحتاج الى تمييز استغناء بالنص على المفرد والمثنى فيقال رجل ورجلان لانه أبخصر وأجود ولا يقال واحد رجل ولا اثنان رجل وأما قولهم شربت قدحا واثنيت وشربت اثني مد البصرة فساد وقوله \* ظرف يجوز فيه ثنتا خنظل \* ضرورة وان كان ثلاثة فافوقها الى العشرة يميز بمجموع مجرور باضافة العدد اليه نحو ثلاثة أبواب وثلاث ليال وعشرة أشهر وعشر سنين مالم يكن التمييز لفظ مائة فيفرد غالباً نحو ثلاث مائة وقد يجمع أيضاً نحو ثلاث مئين أما الالف فتجمع البتة نحو ثلاثة آلاف وهل يجوز اضافته الى اسم الجمع نحو ثلاث القوم أو اسم الجنس نحو ثلاث نخل أقوال أحدها نعم ويقاس وان كان قليلاً وعليه الفارسي وصححه صاحب البسيط لشبهه بالجمع ولوروده قال \* ثلاثة أنفس وثلاث زود \* وقال تعالى . وكان في المدينة تسعة رهط . والثاني لا ينقاس وعليه الاخفش وابن مالك وغيرهما والثالث التفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للقلة فيجوز أو للسكثرة فلا يجوز وعليه المازني وعلى المنع طريقه أن يبين بمن فيقال ثلاثة من القوم وأربعة من الطير وثلاث من النخل وهو في اسم الجنس أكد من اسم الجمع وان كان أحد عشر الى تسعة وتسعين يميز بمفرد منصوب نحو . أحد عشر كوكبا . اثنتا عشرة عينا . وواعدنا . وسى ثلاثين ليلة . واختار موسى قومه سبعين رجلاً . ولا يجوز جمعه عند الجمهور وجوز الفراء نحو عندي أحد عشر رجلاً وقام ثلاثون رجلاً وخرج عليه اثنتا عشرة أسباطاً قال الكسائي ومن العرب من يضيف العشرين واخوانه الى التمييز نكرة ومعرفة فيقول عشر ودرهم وأربعون وبان كان مائة فافوقها يميز بمفرد مجرور بالاضافة نحو مائة رجل ومائتا عام وألف انسان وجمعه مع المائة ضرورة وجوز الفراء في السبعة وخرج عليه قراءة حزة والكسائي ثلثا سنين باضافة مائة ويجوز جره بمن فيقال ثلاث مائة من السنين ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة قال \* اذا عاش الفتى مائتين عاماً \* وأجاز ابن كيسان أن يقال في التسعة المائة دينار والالف درهماً وبقي مسائل الاولى لا يجمع التمييز مع ثلاثة ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً من جموع القلة جمع التصحيح . قال تعالى سبع سموات . وسبع بقرات . وسبع سنبلات . وتسع آيات . ومن القليل سبع سنابل وثلاثة قروء وثمانى حجج فان لم يمكن جمع القلة بأن لم يستعمل تعين جمع الكثرة نحو ثلاثة رجال الثانية لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد الا في ضرورة كقوله

\* في خمس عشرة من جادى ليلة \* وقوله \* ثلاثون للهجر حولا كيلا \* وقوله \* وعشرون منها أصبعان ورائتا \* الثالثة اذا جى بنعت مفردا وجمع تكسير جازا الجمل فيه على التمييز وعلى العدد نحو عندي عشرون رجلا صالحا أو صالح وعشرون رجلا كراما أو كرام فان كان جمع سلامة تعين الجمل على العدد نحو عشرون رجلا صالحون ذكره في البسيط الرابعة يغنى عن تمييز العدد اضافته الى غيره نحو خذ عشرتك وعشري زيد لانك لم تضاف الى غير التمييز الا والعدد عند السامع معلوم الجنس فاستغنى عن المفسر وقد قال الشاعر

وما أنت أم مارسوم الدنيا \* روستوك قد قربت تكمل

\* (ص) \* مسألة تميز كم الاستفهامية منصوب وفي جره ثالثا يجوز ان جرت وهو بمن مقدرة وقال الزجاج باضافتها ولا يكون جمعا خلافا للكوفية مطلقا ولا خفشا فيما أريد به الاصناف ويجوز فصله وحذفه \* (ش) \* خفت الكلام في التمييز بأنواع منه لم تجر عادتهم بذلك في هذا الباب كما ذكر تمييز الاعداد وذلك كم الاستفهامية والخبرية وكأى وكذا وسيأتى الكلام على معانيها في بحث الادوات فميز كم الاستفهامية مفرد منصوب كميز عشريين واخوانه نحوكم شخصاسها وقال ابن مالك لما كانت الاستفهامية بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كميزه في النصب والافراد وأجاز الكوفيون كونه جمعا مطلقا كما يجوز ذلك في كم الخبرية نحوكم غلمانا لك ورد بأنه لم يسمع وأجازه الاخفش اذا أردت بالجمع أصنافا من الغلمان تريد كم عندك من هذه الاصناف واختاره بعض المغاربة فقال كم الاستفهامية لا تفسر بالجمع انما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الاشخاص وأما ان كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع لانه اذا ذاك بمنزلة المفرد وذلك نحوكم رجلا عندك تريد كم جمعا من الرجال اذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده لا عن مبلغ أشخاصهم ويسوغ باسم الجنس نحوكم بطا عندك تريد كم صنفا من البط عندك وهل يجوز تمييز كم الاستفهامية جملا على الخبرية مذهب أحد هالا والثاني نعم والثالث الجواز بشرط أن يدخل على كم حرف جر نحو على كم جذع يبتك مبنى ثم الجر حينئذ بمن مقدرة حذف تخفيفا وصار الحرف الداخلى على كم عوضا عنها هذا مذهب الخليل وسيبويه والفراء والجباعة وخالف الزجاج فقال انه باضافة كم لا باضمار من ورده أبو الحسن الابدى بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا الا بعد تقدم حرف حرف كونهم لم يتعدوا هذا دليل لقول الجماعة ويجوز فصل تمييز كم الاستفهامية في الاختيار وان لم يجز في عشريين واخوانه الا اضطرارا ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها بالخبر نحوكم ضربت رجلا وكم أتاك رجلا ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى ومما وجه به جواز الفصل فيها انها لما ألزمت الصدر ونظيرها من الاعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك بل يقع صدرا وغير صدر جعل هذا القدر من التصرف فيها عوضا من ذلك التصرف الذي سلبته ويجوز حذف تمييزها نحوكم ضربت رجلا على أن رجلا مفعول ضربت والتمييز محذوف وكم رجل جاءك أى كم مرة أو يوما ورجل مبتدأ وما بعده الخبر

\* (ص) \* والخبرية مجرور باضافتها وقيل بمن وينصب إن فصل ودونه لغة وجره مفصولا بظرف ضرورة وثالثا يجوز ان كان ناقصا وبجمله ثالثا يجوز في الشعر فقط ويكون جمعا وقيل شاذ وقيل على معنى الواحد وقيل ان لم ينصب والاضح جواز حذفه وثالثا ان لم يقدر مضافا ورابعها يفتح ان لم يقدر منصوبا ومنع نفيه فيهما

\* (ش) \* تميز كم الخبرية مجرور ويكون مفردا وجمعا قال كم عملة يا جريرو خالة \* وقال \* كم ملوك باد ملكهم \* والافراد أكثر من الجمع وأفصح حتى زعم بعضهم أن تمييزها بالجمع شاذ وعليه العكبرى في شرح الافصاح وقيل



يكون الجمع على معنى الواحد فاذا قلت كم رجال كانت قلت كم جماعة من الرجال ثم الجر باضافته اليه عند البصريين وقال الكوفيون بمن مقدرة حذف وأبقى عملها كما في قوله \* رسم دار وقفت في طله \* وضعف بأن اضم الحرف الجر وابقاء عمله انما يكون في ضرورة أو شذوذ فان فصل نصب حملا على الاستفهامية كقوله \* كم نالني منهم فضلا على عدم \* وروى ما ينصب غير مفصول روى كم عملة لك البيت بالنصب وذ كر بعضهم أن النصب بلا فصل لغة تميم وذ كر سيبويه عن بعض العرب قال أبو حيان وهي لغة قليلة واذا نصب بفصل أو بفصل جاز كونه أيضا مفردا أو جمعا كما اذا جر هذا مذهب الجمهور ومذهب الاستاذ أبو علي وابن هشام الخضر اوى إلى أنها اذا نصب تميزها الترم فيه الافراد لان العرب التزمت في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهامية وكاين وكذا ورد بأن ذلك فيما يجب نصبه لا فيما يجوز نصبه وجزه وهل يجوز جره مع الفصل بنظر أو مجرور مذاهب أصحابها لا ما فيه من الفصل بين المتضايين وذلك بمنوع الا في ضرورة نحو

كم يجوز مقرف نال العلى \* وكر يم بحله قد وضعه

والثاني نعم وعليه الكوفيون بناء على رأيهم أن الجر بمن مضمرة ويونس بناء على رأيهم من جواز الفصل بين المتضايين في الاختيار بذلك والثالث الجواز ان كان الظرف أو المجرور ناقصا نحوكم بك مأخوذاً ثانياً وكم اليوم جئت جاني والمنع ان كان تاما ورد بأن العرب لم تفرق بين الظرف التام والناقص في الفصل بل تجر بهما مجرى واحداً فان كان الفصل بجملة لم يجر الجر في كلام ولا في شعر عند البصريين لان الفصل بالجملة بين المتضايين لا يجوز البتة وجوز الكوفيون فيهما بناء على أن الجر بمن لا بالاضافة وجوز المبرد في الشعر فقط وروى قوله \* كم نالني منهم فضلا على عدم \* بالجر ويجوز حذف تمييز كم الخبرية ولا يجوز كون المميز منقيا لا في الاستفهامية ولا في الخبرية لا يقال كم لا رجلا جاءك ولا كم لا رجل صحبت نص عليه سيبويه وأجاز ذلك بعض النحويين نعم يجوز العطف عليه بالنفي نحوكم فرس ركبت لافرسا ولا فرسين أي كثيرا من الافراس ركبت لا قليلا

\* (ص) \* ويميز كاين يجر بمن غالبا وقال ابن عصفور لا زما مع فقد ها باضمارها وقيل بالاضافة قال أبو حيان ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيف أو بمنوع أقوال والأصح أن لا يفصل \* (ش) \* يميز كاين الا كثر جره بمن ظاهرة قال تعالى . وكاين من نبي وكاين من دابة . قال أبو حيان ويظهر من كلام سيبويه أن من هنالك كيد البيان فهي زائدة قال وقد يقال إنها لا تزداد في غير الواجب فيقال إن هذا روي فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب وينصب قليلا قال الشاعر

\* وكاين لنا فضلا عليكم ونعمة \*

وقال أطر دالأس بالرجاف كاين \* ألما حم يسره بعد عسر وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم وأنه لا ينصب قال في المعنى ويرده نص سيبويه على خلافه ويجوز جره مع فقد من قال أبو حيان الا أنه لا يحفظ فان جاء كان على اضمار من وهو مذهب الخليل والكسائي ولا يحمل على اضافة كاين كما ذهب اليه ابن كيسان لانه لا يجوز اضاقتها اذا المحكي لا يضاف ولان في آخرها تنوين يعافه ومانع من الاضافة أيضا وقد قال سيبويه إن جرها أحد من العرب فعمى أن يجرها باضمار من انتهى وقال ابن خروف يكون في مميزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل قال أبو حيان ومقتضى الاستقراء أن تمييز كاين لا يكون جمعا فليست كمثل كم الخبرية في ذلك واختلف في جواز حذفه فجوز المبرد اولاً كثر ون وقال صاحب البسيط انه ضعيف لزوم من فضيه حذف عامل ومعمول قال أبو حيان ومن يقول يجوز حذفه لا يلتزم أنه حذف وهو مجرور بمن بل حذف وهو منصوب كما حذف من كم الاستفهامية وهو منصوب والافصح

اتمال تمميز كائن بها وكذا وعت في القرآن ويجوز الفصل بينهما بالجملة وبالطرف قال \* وكائن رددنا عنكم من  
مدحج \* وقال \* وكائن بالأباطح من صديق \*

\* ص \* ويميز كذا لا يجز بمن وفاقا ولا بالاضافة ولا البدلية ولا يرفع ولا يجمع خلافا لراعمها

\* ش \* مميز كذا لا يكون الامفرد منصوبا قال الشاعر

عد النفس نعمى بعدئوساك ذا كرا \* كذا وكذا الطفا به نسي الجهد

ولا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا نوب وكذا

أتواب قياسا على العدد الصريح ورد بأن المحكى لا يضاف وبأن في آخرها اسم الإشارة واسم الإشارة لا يضاف

وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا قال أبو حيان وهو خطأ لأنه لم يسمع

وجوز والجمع بعد الثلاثة إلى العشرة

---

\* تم الجزء الاول ويليه الجزء الثاني وأوله ( ص ) نواصب المضارع \*





## \* فهرست الجزء الاول من كتاب معجم الهوامع \*

صفحة	صفحة
٣٧ مسألة يصرف لتناسب أوزر ورة الخ	٢ خطبة الكتاب وداعي التأليف
٣٨ الاسماء الستة	٣ مقدمات الكتاب وتقسيم مسائله
٤٠ المثني وما ألحق به	٣ الكلمة
٤١ مسألة لا يثنى ولا يجمع غالباً جمع ولا اسمها الخ	٤ أقسام الكلمة
٤٥ جمع المذكر السالم وما ألحق به	٤ الاسم وعلاماته وأقسامه
٥٠ مبحث في حكم ما يثنى به من مثني أو جمع	٦ الفعل وأقسامه وعلاماته
٥٠ مسألة قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع	٧ أحوال المضارع
موضع الآخر	٩ أحوال الماضي
٥١ الأفعال الخمسة	٩ أحوال الأمر
٥٢ الفعل المضارع المعتل الآخر	٩ الحرف وعلاماته
٥٢ خاتمة في الاعراب المقدر	١٠ الكلام
٥٤ النكرة والمعرفة	١١ مبحث فيما يتركب منه الكلام
٥٦ الضمائر وأحكامها	١٢ أقسام الكلام
٥٦ الضمير المتصل وأقسامه	١٢ الكلم
٥٨ لواحق الضمائر المتصلة	١٢ الجملة
٦٠ المنفصل وأقسامه ولواحقه	١٣ مبحث في القول
٦١ الضمير المستتر وأقسامه	١٣ الاعراب ومحلّه
٦٢ مسألة أخص الضمائر الخ	١٥ البناء والمبنيات
٦٤ مسألة يجب قبل ياء المتكلم الخ	١٦ أوجه مشابهة الاسم للحرف
٦٥ مسألة الأصل تقديم مفسر الخ	١٨ المعربات
٦٧ مبحث في ضمير الفصل	١٩ مسألة في محل الحركة
٧٠ العلم وأقسامه	٢٠ الحركات وأقسامها
٧٢ مبحث في تنكير العلم	٢١ أنواع الاعراب
٧٤ اسم الإشارة وأقسامه	٢١ مبحث في أن الاعراب أصلي وفري
٧٦ لواحق اسم الإشارة	٢٢ جمع المؤنث السالم وما ألحق به
٧٧ أنواع الإشارة	٢٤ ما لا يصرف
٧٨ أداة التعريف	٢٤ موانع الصرف
٨١ الموصول وأقسامه	٣٤ مسئلة القبائل والبلاد الخ
٨٥ صلة الموصول	٣٥ مبحث في صرف أسماء السور
٨٦ عائذ الموصول	٣٥ مسألة ينون في غير النصب بمنوع آخره ياء الخ
٨٧ مسألة يمنع تأخير موصول الخ	٣٦ مسألة ما منع صرفه دون علميته الخ
٨٩ مبحث في حذف المائد	٣٦ مسألة يصرف الممنوع إذا صغر الخ

## \* تابع فهرست الجزء الاول من كتاب جمع الهوامع \*

صفحة	صفحة
٩١	أحوال أي
٩١	خاتمة في من وما
٩٣	* الكتاب الاول في العمدة *
٩٣	المرفوعات من الاسماء
٩٣	المبتدأ والخبر وأحكامهما
٩٦	مبحث في الجملة وأقسامها
٩٦	مبحث في رابط الجملة
٩٨	مبحث في وقوع الخبر ظرفاً أو جاراً أو مجروراً
٩٩	مبحث في الاخبار بظرف الزمان أو المكان
١٠٠	مسألة الاصل تعريف مبتدئاً وتنكير خبره الخ
١٠١	مسألة الاصل تأخير الخبر الخ
١٠٢	مسألة يحذف ما علم من مبتدئاً أو خبراً الخ
١٠٨	مبحث في تعدد الخبر والمبتدأ
١٠٩	مسألة تدخل الفاء في الخبر الخ
١١٠	مبحث في دخول الناسخ على المبتدأ الموصول الشرطي
١١٠	نواسخ المبتدئ والخبر وأقسامها
١١٠	الاول منها كان وأخواتها
١١٣	مبحث في دلالة هذه الافعال على الحدث
١١٤	مبحث في حكم تعدد خبرها
١١٤	مبحث في تصرفها
١١٥	مبحث في سبب تسميتها ناقصة
١١٦	مبحث في حكم حذف اخبارها
١١٧	مبحث في حكم توسط اخبارها
١١٧	مبحث في حكم تقديم اخبارها
١٢١	مبحث في حكم حذف كان واسمها
١٢٢	مبحث في حكم حذف نون كان
١٢٣	مسألة الحق بليس أحرف
١٢٣	ما النافية للحجازية
١٢٤	إن النافية العالية
١٢٥	لا النافية للحجازية
١٢٦	لات
١٢٧	مسألة تزداد الياء في خبر منفي بليس
١٢٨	الثاني من النواسخ كاد وأخواتها
١٢٩	مسألة تعمل ككان
١٣٠	مبحث في حكم تقدم خبر هذه الافعال أو توسطه
١٣٢	الثالث من النواسخ إن وأخواتها
١٣٤	مسألة تعمل عكس كان
١٣٥	مبحث في حكم تقدم خبرها
١٣٦	مسألة تنكسر إن صلة وحالا الخ
١٣٨	مبحث في فوارق أن المفتوحة عن المكسورة
١٣٨	مسألة تدخل اللام اسم المكسورة الخ
١٤١	مسألة ترد إن كنتم الخ
١٤١	مبحث في تخفيف إن المكسورة
١٤٢	مبحث في تخفيف أن المفتوحة
١٤٣	مبحث في تخفيف كأن ولكن
١٤٣	مسألة تلي ما ليت الخ
١٤٤	مسألة كان لا إن لم تكرر الخ
١٤٧	مبحث في دخول همزة الاستفهام على لا
١٤٧	مسألة يجب اختياراً تكرار لا الخ
١٤٧	الرابع من النواسخ ظن وأخواتها
١٥١	مسألة تدخلها ككان الخ
١٥١	مبحث في كون أن ومعمولها يسدان عن المفعولين في هذا الباب
١٥٢	مبحث في حكم حذف مفعولي أفعال هذا الباب
١٥٣	مبحث في اختصاص المنصرف من هذه الافعال بالالفاء
١٥٤	مبحث في حكم اختصاصه بالتعليق
١٥٥	مبحث في ملحقات الافعال المذكورة
١٥٦	مبحث في اختصاصها بجواز إعمالها في ضميرين الخ
١٥٦	مسألة يحكى بالقول وتصريفه الجمل الخ
١٥٨	مسألة تدخل الهمزة على علم ورأى الخ
١٥٨	مبحث في جواز حذف المفاعيل الثلاثة أو بعضها



﴿ تابع فهرست الجزء الأول من كتاب معجم المصاحف ﴾

صحيفة	صحيفة
١٧٩ النوبة	١٥٨ للذليل
١٨٠ الاستعانة	١٥٩ مبحث في الملحقات بأعلم وأرى
١٨١ الترقيم	١٥٩ الفاعل ونائبه
١٨٤ مسألة الأجود انتظار المحذوف الخ	١٦٠ مبحث في تجريد عامل الفاعل من علامتى التثنية
١٨٤ المفعول المطلق وهو المصدر	والجمع
١٨٦ حكمه وعامله	١٦٠ مبحث في حذف الفاعل لقرينة
١٨٧ مبحث في اختصاص المصدر	١٦١ مسألة الأصل أن يلي فعله الخ
١٨٨ مسألة يحذف عامله لقرينة الخ	١٦١ مسألة يحذف لغرض الخ
١٩٣ مسألة أنا وبواضعه صفات الخ	١٦٢ مبحث في حكم إقامة غير المفعول به مقام الفاعل
١٩٥ المفعول له	مع وجوده
١٩٥ المفهول فيه وهو المسمى ظرفا	١٦٤ مسألة لا يكون الفاعل ونائبه جملة الخ
١٩٩ مسألة يصلح للظرفية من الامة الخ	١٦٤ المرفوع من الأفعال
٢٠٠ مسألة كثر تصرف يعين وشمال الخ	١٦٤ الفعل المضارع المجرد
٢٠٣ مسألة يتوسع في المتصرف الخ	١٦٥ خاتمة في المرفوعات
٢٠٤ مبحث في نيابة المصدر عن الزمان والمكان	١٦٥ ﴿ الكتاب الثانى فى الفضلات ﴾
٢٠٤ الظروف المبنية	١٦٥ المفعول به
٢٠٤ مبحث إذا	١٦٦ مبحث فى وجوب تقديمه
٢٠٦ د اذا	١٦٦ مبحث فى حكم حذفه
٢٠٧ د الآن	١٦٧ مسألة اذا تعدد مفعول الخ
٢٠٨ د أمس	١٦٨ مسألة يحذف عامله قياسا
٢٠٩ د بعد	١٦٩ التهذير
٢١٠ قبل وأول وأمام وقدام و وراء وخلف وأسفل	١٧٠ الاغراء
و يعين وشمال وفوق وتحت ودون وحسب وغير	١٧٠ الاختصاص
٢١١ مبحث بين	١٧١ المنادى وأدواته
٢١٢ د حيث	١٧٢ أحكامه
٢١٣ د دون	١٧٣ مبحث فى تنوين المبنى
٢١٣ د ريث	١٧٣ مسألة يحذف حرف النداء الامع الله الخ
٢١٣ د عوض	١٧٤ مبحث فيما لا يجوز نداءؤه
٢١٤ د قط	١٧٤ مسألة اذا نودى اشارة وصف الخ
٢١٤ د كيف	١٧٥ مسألة اذا نودى علم وصف الخ
٢١٤ د لدن	١٧٧ مبحث فى حكم تكرار المنادى المضاف
٢١٥ د لما	١٧٧ مسألة لزوم النداء من الاسماء قبل الخ

## ﴿تابع فهرست الجزء الاول من كتاب جمع الهوامع﴾

صفحة	صفحة
٢١٦	مبحث مذومند
٢١٧	مع
٢١٨	المبنى من الظروف جوارا
٢١٩	المفعول معه
٢١٩	عامله
٢٢٠	تقديمه على عامله ومساويه
٢٢٠	أحكامه بالنسبة للعطف
٢٢٢	المستثنى
٢٢٦	تقديمه على المستثنى منه
٢٢٦	مسألة لا يستثنى بأداة شينان
٢٢٧	مبحث في حكم الاستثناء بعد الجمل
٢٢٧	مبحث في تكرار الإلا
٢٢٨	مبحث في استثناء المساوي
٢٢٩	مسألة يوصف بالاولى بتاليها الخ
٢٣٠	مبحث في ورود الإلا بمعنى العطف
٢٣٠	مبحث لا تقع إلا بين الموصوف وصفته
٢٣١	مسألة يوصف بغير ويستثنى الخ
٢٣٢	من أدوات الاستثناء
٢٣٢	ومنها حاشا وخلو وعدا
٢٣٣	ومنها ليس ولا يكون
٢٣٤	ومنها لاسيا
٢٣٥	ومنها المالحقات بلاسيا
٢٣٥	ومنها بله
٢٣٦	ومنها لما
٢٣٦	مبحث الحال
٢٣٨	مبحث في ورود الحال مصدرا
٢٣٩	مسألة يجب تنكيره
٢٤٠	مسألة لا يجيء من نكرة غالبا
٢٤٠	مبحث في تقديمها على صاحبها
٢٤١	مبحث في تقديمها على عاملها
٢٤٢	مبحث في توسط الفعل بين حالين
٢٤٣	مبحث في حكم تقديم الحال على الجملة اذا كان عاملها ظرفا
٢٤٣	مسألة وان وقع ظرف واسم الخ
٢٤٤	مسألة اختلف هل يعمل فيه غير عامل صاحبه
٢٤٥	مسألة تقع موطئة ومؤكدة الخ
٢٤٥	مسألة تقع جملة خبرية الخ
٢٤٧	مبحث في الجملة الاعتراضية
٢٤٩	مسألة ورود منه الفاظ مركبة الخ
٢٤٩	مبحث التمييز
٢٥١	مسألة تميز الجملة الخ
٢٥٢	مسألة يلزم في تمييز الجملة المطابقة الخ
٢٥٢	مبحث في حكم توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه
٢٥٢	مبحث في جواز تنكيره
٢٥٢	مبحث في حكم تعدده وحذفه لقريته
٢٥٣	مبحث في تمييز العدد
٢٥٤	مسألة تميز كم الاستفهامية منصوب
٢٥٤	مبحث في تمييز كم الخبرية
٢٥٦	مبحث في تمييز كذا



# كِتَابُ

## مِصْبَحُ الْهُوَامِعِ شرح جمع الجوامع

في علم العربية

تأليف الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي  
المتوفى سنة ٩١١ هجرية رحمه الله

عنى بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النمساني

## الجزء الثاني

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ص﴾ نواصب المضارع أن ويقال عن وهي الموصولة بالماضي خلافاً لابن طاهر لا بعد يقين غير مؤول في الأصح ويجوز في تلوطن الرفع مخففة وكذا خوف تيقن مخوفة في الأصح والأصح لا تعمل زائدة ولا يتقدم معمول معمولها ونالها يجوز مع أريد وعسى ولا يفصل وقيل يجوز بظرف وقيل بشرط وترفع إهمالا على الأصح وعن الكسائي لا يقاس ولا تجزم وحكام الرواسي واللحياني وأبو عبيدة لغة وتقع مبتدأ وخبراً ومعمول حرف ناسخ وجارول كان وظن وبعض المقاربة وفعل غير الجزم ومضاف خلافاً لابن الطراوة لا بمعنى الذي خلافاً لابن الذكي ﴿ش﴾ لما انتهت منصوبات الأسماء عقببت بمنصوبات الأفعال كما ذكر عقب المرفوعات المضارع المرفوع فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف أحدها أن وهي أم الباب قال أبو حيان بدليل الاتفاق عليها والاختلاف في لن وإذن وكى ويقال فيها عن بإبدال الهمزة عيناً وأن هذه الناصبة للمضارع هي التي توصل بالماضي في نحو إن كان ذامال وبالامر في نحو كتبت إليه أن قم وبالنهي في نحو كتبت إليه أن لا تفعل وزعم أبو بكر بن طاهر أنها غير هافتكون أن على مذهبه مشتركة أو متجوزاً بها واستدل لذلك بأمرين أحدها أنها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين وسوف وكذا الامر والثاني أنالوفر ضنادخولها على الماضي لوجب أن تصير بصيغة المضارع كالمادخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه وشرط نصب المضارع بعد أن أن لا تقع بعد فعل يقين كعلم وتحقق وتيقن ونحوها فإنها حينئذ المخففة من الثقيلة تنحوي علم أن سيكون خلافاً للفراء حيث جوز أن تلي أن الناصبة للمضارع لفظ العلم وما في معناه مستدلاً بقراءة أفلا يرون أن لا يرجع إليهم بالنصب وهي بمعنى أفلا يعلمون ويقول جرير

رضى عن الله أن الناس قد علموا \* أن لا يدانينا من خلقه أحد

وأجيب بأن العلم إنما يمنع وقوع أن الناصبة بعده إذا بقي على موضوعه الأصلي أما إذا أول بالظن واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك والدليل على استعمال العلم بمعنى الظن قوله تعالى . فان علمتوهن مؤمنات . فان المراد بالعلم فيه الظن القوي اذ القطع بإيمانهم غير متصل إليه ومنع المبرد النصب أيضاً في المؤول بالظن فتولى في الأصح راجع إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً ويجوز في الواقعة بعد الظن الرفع على أنها المخففة من الثقيلة وهو قليل والاكثر في لسان العرب النصب بعده قال تعالى . أحسب الناس أن يتركوا . وقرئ بالوجهين وحسبوا أن لا تكون فتنة قال أبو حيان وليس في الواقعة بعد الشك إلا النصب وفي الواقعة بعد فعل خوف تيقن مخوفة نحو خفت أن لا تقوم وخفت أن لا تكرمني قولان أحدهما جواز الرفع كما بعد الظن وقد سمع قال أبو عبيد بن جراح إذا ما مت أن لا أدوقها \* والثاني تعين النصب وعليه المبرد ولا تعمل ان الزائدة عند الجمهور لأنها لا تختص بدليل دخولها على الفعل في قوله . فلما أن جاء البشير . ولا يعمل إلا المختص وجوز الأخفش أعمالها جلالها على المصدرية وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجر وقرئ بأن الباء الزائدة تختص بالاسم ولا يجوز تقديم معمول معمول أن الناصبة عليها لأنها حرف مصدرى ومعمولها صلة لها ومعموله من تمام الصلة فكما لا تتقدم الصلة لا يتقدم



معمولها هذا مذهب البصريين وجوز الفراء تقديمه لقوله \* كان خبر بالعصا أن أجلا \* فقوله بالعصا متعلق بأجلد وأجيب بدوره أو تأويله على تقدير متعلق دل عليه المذكور ونقل ابن كيسان عن الكوفيين الجواز في نحو طعمك أريد أن آكل وطعمك عسى أن آكل ولا يجوز فصل أن الناصبة من الفعل لا يظرف ولا يجرور ولا قسم ولا غير ذلك هذا مذهب سيويه والجمهور وجوزه بعضهم بالظرف وشبهه نحو أريد أن عندى تقعد وأريد أن في الدار تقعد قياسا على أن المشددة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدرية والعمل وجوزه الكوفيون بالشرط نحو أردت أن أن تزرنى أزورك بالنصب مع تجويزهم الانشاء أيضا وجوز أزرك جوابا ويجوز إهمال أن حملا على أختها المصدرية فيرفع الفعل بعدها ويخرج عليه قراءة أن يتم الرضاعة بالرفع وقيل لا وإن المرفوع بعدها الفعل مخففة من الثقلية لا المصدرية وعليه الكوفيون ولا يجوز الجزم بأن عندا الجمهور وجوزه بعض الكوفيين قال الرواسي من الكوفيين فصحاء العرب ينصبون بأن وأخواتها الفعل ودونهم قوم يرفعون بها ودونهم قوم يحزمون بها وأنشد على الجزم \* أحاذر أن تعلم بها قدرها \* ومن حكى الجزم بهالفة من البصريين أبو عبيدة والليثاني وزادها الهمزة بنى صباح ثم لما كانت أن مع معمولها في تقدير الاسم تسلط عليها العامل المعنوي واللفظي فتقع مبتدأ محذوف وأن تصوموا خير لكم . وخبر مبتدأ محذوف الأمر أن تفعل كذا ولا يكون مبتدأ لها المصدر فان وقع جثة أول ومعمولا الحرف ناسخ نحو أن عندى أن تخرج ولا بد أن يكون أحد الجزأين مصدرا لا في لعل فيجوز أن يكون جثة محذوف لعل زيدا أن يخرج حملا على عسى ومعمولا بحرف جر ويكثر حذفه ومعمولا لكان وأخواتها اسماء خبر نحو كان أن تقعد بخير من قيامك وتكون عقوبتك أن أعزلك ومعمولا لظن وأخواتها مفعولا أولا وثانيا نحو ظننت أن تقوم خير من أن تقعد وقوله

إني رأيت من المكارم حسبكم \* أن تلبسوا خرا الثياب وتشبعوا

أي لبس الثياب ومعمولا لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجزم نحو طلبت منك أن تقوم وأردت أن تفعل وبدالي أن أقوم بخلاف أفعال الجزم لا يقال فعلت أن أقوم أي القيام ولا أعطيتك أن تأمن أي الأمان ومعمولا لاسم مضاف نحو انه أهل أن يفعل وبخافة أن تفعل وأجى بعد أن تقوم وقبل أن تخرج وقال ابن الطراوة لا يجوز أن يضاف إلى أن ومعمولها لان معناها التراخي فابعدا في جهة المكان وليس بثابت والنية في المضاف اثبات عينه بثبوت عين ما أضيف إليه فاذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه فان ثبت غيره محال \* (ص) لن بسيطة وقال الخليل من لان والفراء لا النافية أبدلت نونا وانما تنصب مستقبلا وتفيد نفيه وكذا التأكيدي لا التأييدي على المختار وقال بعض البيانين لنفي ما قرب والمختار وفاقا لابن عصفور ترد للدعاء ويقدم معمول معمولها خلافا للاختصاص الصغير ولا يفصل اختيارا وجوزه الكسائي بقسم ومعمول والفراء بشرط وأنظن وتهمل وحكى الليثاني الجزم بها

\* (ش) الثاني من نواصب المضارع لن والجمهور رانها حرف بسيط لا تركيب فيها ولا إبدال وقال الخليل والكسائي إنها مركبة من لا أن فأصلها لا أن حذف الهمزة لكثرة الاستعمال كما حذف في قولهم ويله والأصل ويل أمه ثم حذف الألف لالتقاء الساكنين ألف لا ونون أن فصارت لن والحامل لها على ذلك قرأها في اللفظ من لا أن ووجود معنى لا وأن فيها وهو النفي والتخلص للاستقبال وقال الفراء هي لا النافية أبدل من ألفها نون وحمله على ذلك اتفاقهما في النفي ونفي المستقبل وجعل لا أصلا لأنها أقعد في النفي من لن لان لن لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت رد القولين في حاشية الغنى وتنصب لن المستقبل أي أنها تنحصر المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه

ثم مذهب سيويه والجمهور أنها تنفيه من غير أن يشترط أن يكون النفي بها آ كد من النفي بلا وذهب  
 الرنخسرى في مفصله إلى أن لن لتأ كيد ما تعطيه لا من نفي المستقبل قال تقول لا أبرح اليوم مكاني فإذا كدت  
 وشددت قلت لن أبرح اليوم قال تعالى . لا أبرح حتى أبلغ مجمع البحرين . وقال . فلن أبرح الأرض حتى  
 يأذن لي أبي . وذهب الرنخسرى في أمودجه إلى أنها تنفي تأييد النفي قال فقولك لن أفعله كقولك لا أفعله  
 أبدا ومنه قوله تعالى . لن يخلقوا ذبابا . قال ابن مالك وخله على ذلك اعتقاده في لن تراني أن الله لا يرى وهو باطل  
 ورده غيره بأنها لو كانت للتأييد لم يقيدها بنفيها باليوم في . فلن أكرم اليوم أنسيا . ولم يصح التوقيت في قوله . لن  
 نبرح عليه عا كفين حتى يرجع اليناموسى . ولكن ذكر الأبد في قوله . ولن يمتنوه أبدا تكرار والاصل عدمه  
 وبأن استغادة التأييد في آية لن يخلقوا ذبابا من خارج وقد رافقه على إفادة التأييد ابن عطية وقال في قوله . لن  
 تراني . لو بقينا على هذا النفي لتضمن أن موسى لا يراه أبدا ولا في الآخرة لكن ثبت في الحديث المتواتر أن أهل  
 الجنة يرونه ورافقه على إفادة التأ كيد جماعة منهم ابن الجباز بل قال بعضهم إن منعه مكبرة فلذا اخترته دون  
 التأييد وأغرب عبد الواحد الزمكاني فقال في كتابه التبيان في المعاني والبيان إن لن لنفي ما قرب ولا يمتد معنى  
 النفي فيها قال وسر ذلك أن الألفاظ مشا كلاء للمعاني ولا آخرها ألف والألف يكون امتداد الصوت بها بخلاف  
 النون وتقل ذلك عنه ابن عمفور وأبو حيان ورداه والجمهور رعى أن الفعل بعد لن لا يخرج عن كونه خبرا  
 كحال بعد سائر حرف النفي غير لا وذهب قوم إلى أنه قد يخرج بعد لن إلى الدعاء كحال بعد لا قال الشاعر في لا  
 \* ولا زال منها ليجر عائل القطر \*

وقال في لن لن تزلوا كذلك ثم لازا \* ت لكم خالد اخلود الجبال

وهذا القول اختاره ابن عمفور وهو المختار عندي لأن عطف الدعاء في البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف  
 عليه دعاء لا خبر وتقدم معمول معمول لن عليها جائز بخلاف معمول معمول إن إذ لا مصدرية فيها وقد قالوا  
 إن لن أضرب نفي لسأضرب فكما جاز زيداً سأضرب جاز زيداً لن أضرب ومنعه الاختصاص الصغير أبو الحسن  
 علي بن سليمان البغدادي لأن النفي له صدر الكلام فلا يقدم معمول معموله عليه كسائر حرف النفي ولا يجوز  
 الفصل بين لن وبين الفعل في الاختيار لأنها محمولة على سيفعل وكذلك لم يجوز لن تفعل ولا تضرب زيداً نصب  
 تضرب لأن الواو كالعامل فلا يفصل بينها وبين الفعل بلا كما لا يقال لن لا تضرب زيداً هذا مذهب البصريين  
 وهشام واختار الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحولن والله أكرم زيداً ولن زيداً أكرم ووافقه  
 الفراء على القسم وزاد جواز الفصل بأظن نحولن أظن أزورك بالنصب وبالشرط نحولن إن تزرن أزورك  
 بالنصب وجوز الالغاء والجزم جوابا قال أبو حيان وأصحاب الفراء لا يفرقون بين لن والفعل اختيارا وهو  
 الصحيح لأن إن واخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة أن واخواتها من الحروف الناصبة للاسماء فكما  
 لا يجوز الفصل بين أن واسمها لا يجوز بين لن واخواتها والفعل بل الفصل بين عوامل الأفعال والأفعال أقبح منه  
 بين عوامل الأسماء والأسماء لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء وحكى الجزم بلن لغة وأنشد عليه

لن يحب الآن من رجائك من \* حرك من دون بابك الحلقة

\* ص \* كى إن كانت الموصولة فالنصب بها عند الجمهور وأما الجارة فبأن ضمرة وجوز الكوفية اظهرها  
 وتعين الأولى بعد اللام والثانية قبلها وترجح مع اظهار أن وأنكر الكوفية كونها جارة وقوم كونها ناصبة ولا  
 تنفيذ الناصبة علمه ولا تصرف بل تجر باللام ويجوز تأخيرها ولها والفعل بلا النافية وما الزائدة وبهما لا يغير ذلك  
 وجوز الكسائي بمعمول وقسم وشرط ولا عمل وابن مالك وولده وتعمل ولا يقدم معمول منه وبها ولا على



المعول في الاصح وجوز الكوفية والمبرد النصب بـ

﴿ش﴾ الثالث من نواصب المضارع كي ومذهب سيبويه والا كثيرين أنها حرف مشترك فتارة تكون حرف جر بمعنى اللام فتفهم العلة وتارة تكون حرفا تنصب المضارع بعده \* واختلف هؤلاء فذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها ومذهب الخليل والاختلاف أن أن مضمرة بعدها وذهب الكوفيون إلى أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة في الاسم وقيل أنها مختصة بالاسم فلا تكون ناصبة بالفعل \* واحتج من قال أنها مشتركة بأنه سمع من كلام العرب جئت لكي أتعلم وسمع من كلامهم كيمه فاما لكي أتعلم فهي ناصبة بنفسها لدخول حرف الجر عليها وليست فيه حرف جر لان حرف الجر لا يدخل على حرف الجر وأما كيمه فهي حرف جر بمعنى اللام كانه قال له ويوجه الاستدلال من هذا اللفظ انه قد تكرر من لسان العرب ان ما الاستفهامية اذا دخل عليها حرف الجر حذفت أنفها نحو لم ولم وفيم وعم فاذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت ويذل أيضا على أنها جارة دخولها على ما المصدرية كقوله \* يراد الفتى كيم يضرو وينفع \* فرفع الفعل على معنى يراد الفتى للضرب والنفع وأما جئت كي أتعلم فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها اذ قد ثبت أن سبب بنفها فتكون بمعنى أن واللام مقتضية للتعليل محذوفة كما تحذف في جئت أن أتعلم ويحمل عندهم أن الجارة وتكون أن مضمرة بعدها كما أضمرت بعد غيرها من الحروف على ما سيأتي بيانه ويبنى على هذا المذهب فرع وهو انه هل يجوز أن تدخل كي على اللام أم لا يجوز والجواب أنك ان قدرتها الجارة لم تجز لان كي كاللام فلا تدخل عليها الا مع أن كافي اللام نحو لئلا يعلم وان قدرتها الناصبة جاز نحو كيلا تقدم وهي اذا كانت ناصبة لا يفهم منها السببية لانها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كان ولا تتصرف تصرف أن فلا تقع مبتدأة ولا فاعلة ولا مفعولة ولا مجرورة بغير اللام وتتعين الناصبة بعد اللام نحو جئت لكي أتعلم لئلا يجمع بين حرفي جر ودخول اللام على الناصبة لكونها موصولة كان ولذلك شبه سيبويه احداهما بالآخرى وتتعين الجارة اذا جاءت قبل اللام نحو جئت كي لأقرأ فكى حرف جر واللام تأكيدها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون كي ناصبة للفعل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصبة والفعل بالجار ولا بغيره ولا يجوز أن تكون كي زائدة لان كي لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه وهذا التركيب أي محيى كي قبل اللام نادر ومنه قول الطرماح \* كادوا ينصرتيم كي ليحرقهم \* واضمار أن بعد الجارة على جهة الوجوب فلا يجوز اظهارها عند البصريين الا في ضرورة وجوزه الكوفيون في السعة قال أبو حيان والمخفوظ اظهارها بعد كي الموصولة بما كقوله \* كيم أن تغر وتخدعا \* ولا أحفظ من كلامهم جئت كي أن تكرمي ومع اظهار أن نحو جئت لكيما أن تقوم يترجح كونها جارة مؤكدة للام على كونها ناصبة مؤكدة بان أن هي التي وليت الفعل وهي أم الباب وما كان أصلا في بابها لا يجعل تأكيدها ليس أصلا مع ما فيه من الفصل بين الناصب والفعل واللام أصل في باب الجر فكانت كي تؤكد لها ولا يجوز أن تكون كي تأكيد لان التأكيدي في غير المصادر لا يتقدم على المؤكد ومن أحكام كي انه لا يمنع تأخير معاولها فيجوز أن تقول كي تكرمي جئتك سواء كانت الناصبة أو الجارة وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله وتقدم المفعول من أجله سائغ قال أبو حيان وأجمعوا على انه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية نحو كيلا يكون دولة وبما الزائدة كقوله \* تريدن كيما تجمعيني وخالدا \* وبهما معا كقوله أردت لكيلا ترى لي عشرة \* ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

وأما الفصل بغير ما فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها فتقول أزورك كي والله تزورني وأكرمك

كى غلامى تكرم وأزورك كى أن تكافى أكرمك واختار ابن مالك ولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل قال أبو حيان وهو مذهب ثالث لم يسبقا اليه وتقدم معمول معمولها ممنوع وله ثلاث صور أحدها تقدمه على المعمول فقط نحو جئت كى النحوا تعلم والثانية على كى فقط نحو جئت النحوى أتعلم والثالثة على المعمول أيضا نحو النحوى جئت كى أتعلم. وعليه المنع فى الأولى للفصل وفى الثانية والثالثة أن كى من الموصولات ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول وإن كانت جارة فإن مضمرة وهى موصولة أيضا وفى الصورة الثانية خلاف للكسائى قال أبو حيان ولا يبعد أن يجزى فى الثالثة لكنه لم ينقل وأثبت الكوفيون من حروف النصب كما معنى كما ووافقهم المبرد واستدلوا بقوله

وطرفك ابا جئتنا فاصرفنه \* كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

وأنكر ذلك البصريون وتأولوا ما ورد على أن الأصل كما حذف ياؤه ضرورة أو الكاف الجارة كفت بما وحذف النون من الفعل ضرورة

﴿ص﴾ اذن الجمهور انها حرف بسيط وقال الخليل من اذن والرندي اذا أن وقوم اسم وانها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة وتليها جملة اسمية وخبر بذى خبر وانما تنصب مستقبلا وليها مصدرية والرفع حيث دلغية أنكرها الكوفيون فان وليت عاطفا قل النصب أو ذا خبر امتنع وجوز هـ هشام بعد مبتدأ والكسائى بعد اسمى أن كان ويفصل بقسم حذف جوابه ولا النافية وجوز هـ ابن بابشاذ ينداء ودعاء وابن عمفور والأبدى بظرف والكسائى وهشام والفراء بمعمول ثم اختار الرفع والكسائى النصب وجوز تقدمه مع العمل ودونه والفراء وأبطله ولا نص للبصرية قال أبو حيان ومقتضى قواعد المنع ومعناها قال سيويى الجواب والجزاء قال الشاويين دائما والفارسي غالبا ولا يحذف معمول ناصب دونه ولا لدليل على الاصح

﴿ش﴾ اختلاف النحويون فى حقيقة اذن فذهب الجمهور الى أنها حرف بسيط وذهب قوم الى أنها اسم ظرف وأصلها اذ ظرفية لحقها التنوين عوضا من الجملة المضاف اليها ونقلت الى الجزائية فبقى فيها معنى الربط والسبب ولهذا قال سيويى ومعناها الجواب والجزاء فتأمل الشاويين دائما فى كل موضع وقال أبو على الفارسي غالبا فى أكثر المواضع كقولك لمن قال أزورك اذن أكرمك فقد أجبتة وجعلت اكرامه جزاء زيارته أى ان تزرني أكرمتك قال وقد تنقض للجواب كقولك لمن قال أحبك اذن أصدقك اذ لا مجازاة هنا والشاويين يتكلف فى جعل مثل هذا جزاء أى ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وذهب الخليل الى أنها حرف تركيب من اذ وان وغلب عليها حكم الحرفية ونقلت حركة الهزمة الى الذال ثم حذفت والنزح هذا النقل فكان المعنى اذا قال القائل أزورك فقلت اذن أكرمك قلت حيث تد زيارتي واقعة ولا يتكلم بهذا وذهب أبو على عمر بن عبد المجيد الرندي الى أنها مركبة من اذ وان لانها تعطى ما تعطى بكل واحدة منهما فتعطى الربط كذا والنصب كان ثم حذفت همزة أن ثم ألف اذا لالتقاء الساكنين وعلى الاول فهى ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين لانها تنقل الى الاستقبال وقال الزجاج والفارسي الناصب أن مضمرة بعدها لا هى لانها غير مختصة اذ تدخل على الجمل الابتدائية نحو اذن عبد الله يأتيك وتليها الامماء مبنية على غير الفعل ولنصبها المضارع ثلاثة شروط أحدها كونه مستقبلا فلو قيل لك أحبك فقلت اذا أظنك صادقا رفعت لانه حال ومن شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال ثانيا ان يليها فيجب الرفع فى نحو اذن زيد يكرمك للفصل ويغفر الفصل بالقسم وبلا النافية خاصة لان القسم تأكيدي لربط اذن والاكثر يعتد بها فاصلة فى أن فكذا فى



إذا قال الشاعر \* اذن والله نرميهم بحرب \* وجوز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنداء والدعاء نحو  
 إذا يازيد أحسن اليك واذن يغفر الله لك يدخلك الجنة قال أبو حيان ولا ينبغي أن يقدم على ذلك الإسماع من  
 العرب وأجاز ابن عصفور والأبدى الفصل بالظرف نحو اذن غداً كرمك وأجاز الكسائي وابن هشام والقراء  
 الفصل بمعمول الفعل والاختيار عند الكسائي حيثما نصب وعند هشام الرفع نحو اذن فيك أرفع وأرغب  
 واذن صاحبك أكرم وأكرم فلو قدمت معمول الفعل على اذن نحو يذ اذن أكرم فذهب القراء إلى أنه يبطل  
 عملها وأجاز الكسائي إذ ذاك الرفع والنصب قال أبو حيان ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك ومقتضى  
 اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل والحالة هذه لأنها غير مصدر ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وان لم تصدر لفظاً  
 فهي مصدرية في النية لان النية بالمفعول التأخير ثالثاً أن تكون مصدرية فلا تنصب متأخرة نحو أكرمك  
 اذن بخلاف لان الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه وأما المتوسطة فان اقتصر ما بعدها إلى ما قبلها افتقار  
 الشرط لجزائه نحو ان تزرني اذن أكرمك أو القسم لجوابه نحو

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها \* وأمكنني منها اذن الأقبليها

أو الخبر للخبر عنه نحو يذ اذن يكرمك امتنع النصب في الصور كلها وفي الأخيرة خلاف فأجاز هشام النصب  
 بعد مبتدأ كالمثال وأجاز الكسائي بعد اسم ان نحو \* اني اذن أهلك أو أطير \* وبعد اسم كان نحو كان عبد الله  
 اذا يكرمك ووافق القراء الكسائي في ان وخالفه في كان فأوجب الرفع ونص القراء على تعيين الرفع بعد ظن  
 نحو ظننت زيدا اذا يكرمك قال أبو حيان وقياس قول الكسائي جواز النصب أيضاً وان وليت عاطفاً قل  
 النصب والاكثر في لسان العرب إلغاؤها قال تعالى . واذا لا يلبثون خلافاً قليلاً . فاذا لا يؤتون الناس نقيرا  
 وقرئ شاذاً لا يلبثوا ولا يؤتوا فن ألغى راعى تقدم حرف العطف ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة  
 مستأنفة والغناء اذ امع اجتماع الشروط لثمة لبعض العرب حكاه عيسى بن عمر وتلقاها البصريون بالقبول  
 ووافقهم ثعلب وخالف سائر الكوفيين فلم يجز أحدهم الرفع بعدها قال أبو حيان ورواية الثقة مقبولة ومن حفظ  
 حجة على من لم يحفظ إلا أنها نادرة جداً ولذلك أنكرها الكسائي والقراء على اتساع حفظهما وأخذها بالشاذ  
 والقليل ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي لا افتصار ولا احتصاراً فلو قيل أتر يد أن تخرج  
 لم يجز أن تجيب بقولك أريد أن وتحذف أخرج وأجاز بعض المغاربة مستنداً بما وقع في صحيح البخاري فيذهب  
 كما في عود ظهره طبقاً واحداً يريد كما يسجد قال وهذا كقولهم جئت ولما قال أبو حيان وليس مشله لان  
 حذف الفعل بعد الدليل جائز منقول في فصيح الكلام ولم ينقل من نحو هذا في كلام العرب

﴿ص﴾ مسألة تنصب أن مضمرة لزوماً بعد لام الجود المؤكدة وليست لام كي على الصحيح وهي المسبوبة  
 بكون ماضٍ لفظاً أو معنى منفى بما أول قيل أو اخوات كان قيل أو ظن قيل أو كل فعل وحذف الخبر معها حتم  
 غالباً وزعم الكوفية النصب بها فدخلوها الخبر وهي زائدة للتأكيد وثعلب بقيامها مقام أن والفهرى لا يرفع  
 مدخولها ضمير السبي وجوز قوم اظهار أن مع حذفها وقوم دونه ولا يلي مفرداً

﴿ش﴾ أن أم الباب فلها تنصب ظاهرة ومضمرة ولها اذا أضمرت حالان حال وجوب وحال جواز فالاول بعد  
 نوعين من الحروف أحدهما ما هو حرف جر والآخر ما هو حرف عطف فالاول حرفان أحدهما اللام التي  
 يسميها النويون لام الجود ومذهب البصريين ان النصب بعدها بأن مضمرة وذهب الكوفيون إلى أن  
 الناصب هو لام الجود بنفسها وذهب ثعلب إلى أن اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن وعلى الاول لا يجوز اظهار  
 أن لان إيجابه كان زيد سيقوم فجعلت اللام في مقابلة السين فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السين

فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأن في اللفظ وأجاز بعض الكوفيين اظهارها بفتح اللام تأكيذا كما  
 جاز ذلك في نحو ما كان زيد لأن يقوم قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب وأجاز بعض النحاة حذف  
 اللام واظهار ان نحو . وما كان هذا القرآن أن يفترى . أى ليفترى وأوله المانعون بأن أن وما بعدها في  
 تأويل المصدر والقرآن أيضا مصدر فأخبر بمصدر عن مصدر ولام الجحود عند البصريين تسمى مؤكدة لصحة  
 الكلام بدونها اذ يقال في ما كان زيد ليفعل ما كان زيد ليفعل لانهما زائدة اذ لو كانت زائدة لما كان لنصب  
 الفعل بعدها وجه صحيح قال أبو حيان ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء من ان اللام في  
 نحو قوله . وما كان الله ليعذبهم . هي لام كي وهذا نظير من سمي اللام في ما جئت لك تكرمني لام الجحود بل  
 قول هذا أشبه لان اللام جاءت بعد جحد لغة وان كان ليس الجحد المصطلح عليه في لام الجحود وأما أن تسمى هذه  
 لام كي فسهم من قائله وانما تقع لام الجحود بعد كون منفي بما أرم دون ان ولما هو ماض لفظا نحو ما كان الله ليعذبهم  
 أو معنى نحو لم يكن زيد ليفقوم ومذهب البصريين أن خبر كان حيث حذف وان هذه اللام متعلقة بذلك الخبر  
 المحذوف وأن العمل ليس بخبر بل المصدر المنسبك من أن المضمة والفعل المنصوب به في موضع جر والتقدير  
 ما كان الله يريد الكذا والدليل على هذا التقدير أنه قد جاء مصرحاً به في بعض كلام العرب قال سموت ولم تكن  
 أهلاً تسموا فصريح بالخبر الذي هو أهلا مع وجود اللام والفعل بعدها ومذهب الكوفيين أن الفعل في موضع  
 نصب على أنه الخبر واللام زائدة للتأكيذ وذهب بعض النحويين الى أن لام الجحود تكون في أخوات كان  
 قياساً عليها نحو ما أصبح زيد ليضرب عمرا ولم يصح زيد ليضرب عمرا وزعم بعضهم أنها تكون في ظننت وأخواتها  
 نحو ما ظننت زيد ليضرب عمرا ولم أظن زيد ليضرب عمرا قال أبو حيان وهذا كله تركيب لم يسمع فوجب  
 منعه وذهب بعضهم الى أنها تدخل في كل فعل منفي تقدمه فعل نحو ما جئت لتكرمني قال أبو حيان وهذا فاسد  
 لان هذه لام كي والفرق بينهما من وجوه كثيرة ستأتى

﴿ص﴾ وبعد حتى الجارة وزعمها الفراء غيرها والنصب بها والكسائي بها والجربالي مضمة جوازاً وقوم ناصبة  
 جارة بنفسها تشيهاً بأن والى وعليها يجوز اظهار أن وعلى الأصح قد يظهر مع معطوف منصوب بها ومعناها كي أو  
 الى قال الخضر اوى وابن مالك والاوانما نصب مستقبل وجواباً ان كان حقيقة والافجوازا وترفع الحال  
 أو المؤول كذلك بأن يكون مسبباً عما قبلها فضلة صالح الحلول الغاء محلها والأصح تعيين النصب مع فعل غير موجب  
 وفاعلاً لاكثر ما وطر الماور بما وجوزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب ونصب حال مسبب والنصب بها مطلقاً  
 لغة ولا تفصل وجوزه الاخفش وابن السراج بطرف وشرط ماض وهشام بقسم وفعول وجر والاخفش  
 وابن مالك تعليةها

﴿ش﴾ الحرف الثاني حتى يكونها الجارة والنصب بعدها بأن لازمة الاضمار وجوباً هو مذهب البصريين  
 واستدلوا بشبوت كونها جارة للاسم بدليل حذف ما الاستغماية بعدها نحو ﴿فختم حاتم العناء المطول﴾ وإذا  
 ثبت ذلك انتفى كونها ناصبة للفعل لما تقر من أن عوامل الاسماء لا تكون عوامل في الافعال لان ذلك ينفي  
 الاختصاص واختلف الكوفيون فذهب الفراء الى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارة وعنده أن الجر بعدها  
 انما هو لنيابتهامنا ب الى وذهب الكسائي الى أنها ناصبة بنفسها أيضاً وانها جارة باضمار الى وهذا عكس مذهب  
 البصريين ثم انه يجوز اظهار الى بعدها فقال الجر بعد حتى يكون بالي مظهرية ومضمة وذهب بعض  
 الكوفيين الى أنها ناصبة بنفسها كأن أوجارة بنفسها أيضاً تشيهاً بالي ومع قول الكوفيين إنها ناصبة بنفسها  
 أجازوا اظهار أن بعدها قالوا لو قلت لاسيرن حتى أذهب القادسية باز وكان النصب بحتى وأن تو كيداً



أجازوا ذلك في لام الجحود وعلى قول البصريين لا تظهر وقد تظهر في المعطوف على منصوبها لان الثواني  
تحتل ما لا تحمله الأوائل كقوله

حتى تكون عزيزا من نفوسهم \* أو أن تبين جميعا وهو مختار

وفيه دليل لقولهم إن أن مضمرة بعدها وحتى هذه هي المرادفة لاسكى الجارة أو إلى بخلاف الابتدائية التي لا ترادف  
واحد منها فالمرادفة لاسكى نحو أسامت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل والمرادفة لآلى نحو لن نبرح عليه  
عاكفين حتى يرجع الينا موسى . فهي هنا حرف غاية قال أبو حيان والذي ذكره معظم النحويين في معنى  
حتى هذه أنها تكون للتعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين وزاد ابن مالك أن تكون  
مرادفة لآلا أن فتكون للاستثناء وأنشد عليه

ليس العطاء من الفضول سماحة \* حتى تجود ومالك قليل

قال أبو حيان وقد أغنانا ابنه عن الرد عليه في ذلك وقال انه يصح فيه تقدير إلى أن وإذا احتمل أن تكون حتى فيه  
للغاية فلا دليل في البيت على أن حتى بمعنى الآن وقال ابن هشام الخضر أوى في حديث كل مولود يولد على  
الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه عندى أنه يجوز أن يكون على الفطرة حالا من الضمير ويولد في  
موضع خبر وحتى بمعنى إلا أن المنقطعة كأنه قال إلا أن يكون أبواه والمعنى لكن أبواه يهودانه أو ينصرانه  
قال وقد ذكر النحويون هذا المعنى في أقسام حتى ومنه قوله

والله لا يذهب شيىء باطلا \* حتى أيرمالكا وكاهلا

المعنى إلا أن أير وهو منقطع بمعنى لكن أير انتهى وإنما ينصب المضارع بعد حتى إذا كان مستقبلا فنحولا سيرن  
حتى أصبح القادسية أو ماضيا في حكم المستقبل نحو سرت حتى أدخل المدينة فهذا مؤول بالمستقبل نظرا إلى أنه  
غاية لما قبل حتى فهو مستقبل بالاضافة إليه فان كان حالا أو مؤولا به رفع وذلك بأن يكون ما قبلها سببا لما بعدها ولا  
يكونان متصلين الوقوع فيما مضى بل ما قبل حتى وقع ومضى وما بعدهما في حال الوقوع وعلامة ذلك صلاحية  
جعل الفاء مكان حتى نحو قولهم مرض فلان حتى لا يرجونه أى فهو الآن لا يرجى وضرب أمس حتى لا يستطيع  
أن يتحرك اليوم والمؤول بالحال أن يكون ما بعد حتى لم يقع لكنك متسكن من إيقاعه في الحال نحو سرت حتى  
أدخل المدينة أى فأننا الآن متسكن من دخول المدينة لا يمنع من ذلك وشرط الرفع أيضا أن يكون ما بعدهما فاضلة  
فلو كان واقعا وقع خبر المبتدأ أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبه نحو كان سبرى حتى أدخلها لانه لو رفع لكانت  
حتى حرف ابتداء فيبقى الخبر عنه بلا خبر وأجاز الكسائى رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو سرت  
حتى تطلع الشمس ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل وجوز في قول حسان \* يغشون حتى ماتهم كلابهم \*  
ورد بعدم السماع وبمخالفته للقياس بأن النواصب من مخلصات المضارع للاستقبال ويتعين النصب عند سببويه  
والاكثرين بعد فعل غير موجب وهو المنفى وما فيه الاستفهام وقاما نحو ما سرت حتى أدخل المدينة وقاما سرت  
حتى أدخلها إذا أردت بقاما المنفى المحض وأسرت حتى تدخل المدينة وإنما يجوز الرفع لانه على معنى السببية للأول  
في الثانى والأول منفى لم يقع فلا يكون نفي السبب موجبا لوجود مسببه وخالف الاخفش فجوز الرفع على أن أصل  
الكلام موجب وهو سرت حتى أدخل المدينة ثم أدخلت أدات المنفى على الكلام بأسره فنفت أن يكون سبر  
كان عند دخول فكأنك قلت ما وقع السير الذى كان سببا لدخول المدينة واتفقوا على أن الرفع في ذلك غير  
مسموع وإنما أجازوه الاخفش ومن تبعه قياسا ولو أريد بقاما التقليل لا المنفى فكذلك عند سببويه وجوز أبو على  
والرمانى وجاعة الرفع بعدها وذهب طائفة من القدماء إلى امتناع الرفع أيضا بعد كثيرا وطالما ورجما نحو كثر

ماسرت حتى أدخلها وطالماسرت حتى أدخلها ور بماسرت حتى أدخلها الحاقها بقلها الا ان السير لما كان مجهول  
العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب وعارضه سيبويه بقولهم مرت غير مرة حتى أدخلها لانهم  
كانوا يميزون الرفع في هذه المسئلة وفيه غير مرة الذي من أجله صار السير عندهم ليس معلوما وحكى الجرمي في  
الفرخ أن من العرب من ينصب بجتي في كل شيء قال أبو حيان وهي لغة شاذة ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها  
وبين الفعل بشيء وجوز الاخفش وابن السراج فصلها بالنظر في نحو اقع حتى عندك يجتمع الناس وبشرط  
ماض نحو أصحبك حتى ان قدر الله أن تعلم العلم وجوز هشام بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو (١) وأصبر  
حتى اليك تجتمع الناس وأجاز الاخفش وابن مالك تعليقها قبل الشرط لاخذ جوابه نحو أصحبك حتى ان تحسن  
الى احسن اليك قال أبو حيان ويعني بالتعليق هذا ابطال العمل قال وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه  
ذلك في كي نحو جئت كي ان تكافئني أ كافئك فيرد على الاخفش في حتى بما رده على الكسائي في كي انتهى  
﴿ ص ﴾ وبعد أو بمعنى الى أن أو الآن وقيل النصب بها وقيل بالخلاف ولا يفصل خلافا للاخفش  
﴿ ش ﴾ النوع الثاني مما يضم بعده أن حرف العطف وهو ثلاثة أحدها أو اذا وقعت موقع الى أن أو الآن  
نحو لأزمنك أو تقتضيني حتى وقوله لا تسهلان الصعب وأدرك المنى أي الى أن تقتضيني حتى والآن أدرك  
فان لم يقع موقعهما لم يلزم الاضمار نحو

ولولا رجال من رزام أعزة \* وآل سبيع أو أسودك علقما

وما ذكر من أن النصب بعد أو باضماران هو مذهب البصريين ولذلك لا يتقدم معمول الفعل عليها ولا يفصل بينها  
وبين الفعل لأنها حرف عطف وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب الفراء  
وقوم من الكوفيين الى أن الفعل انتصب بالخلاف أي بخالفة الثاني للاول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى  
ولامعطوفا عليه وذهب الكسائي وأصحابه والجرمي الى أن الفعل انتصب بأو نفسها وذهب بعض النحويين الى  
أن النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه لانه وقع موقع الى أن أو الآن فانتصب كنصبه قال أبو حيان وهذا ضعيف جدا  
ونقل ابن مالك عن الاخفش انه جوز الفصل بين أو والفعل بالشرط نحو لأزمنك أو ان شاء الله تقتضيني حتى  
﴿ ص ﴾ وبعد فاء السبب جوابا بالامر خلافا لشد ولا اسم فعل وثالثها ان اشتق أوله أو دعاء بفعل أصيل  
قال الكسائي أو بجبر أو لا استفهام مطلقا وقيل ان لم يكن عن المسند اليه وقيل ان لم يتضمن وقوع الفعل فان أخبر  
عن تاليه بغير مشتق فالرفع أو سبقه ظرف جازا وقد يحذف السبب بعده وقيل يختص بالاثبات أوله في مطلقا  
ومنه قلما وقد فيها حكى أو عرض أو تحضيض أو عن قال الكوفية وابن مالك أو رجاء أو غير أو كان عارية من  
تشبيهه وجوزوا سبق ذا الجواب سببه وتأخير معموله والجمهور لا ولا ينصب بعد جملة اسمية وثالثها ينصب بشرط  
وصف أو ظرف محل الفعل

﴿ ش ﴾ الثاني الفاء اذا كانت متضمنة معنى التسيب وكانت هي ومدخولها جوابا بالاحد أمور أحدها الامر  
نحو اضرب زيداً فيستقيم قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في نصب الفعل جوابا للامر الا ما نقل عن العلاء بن سبابه  
قالوا وهو معلم الفراء انه كان لا يميز ذلك وهو محجوج بشبوته عن العرب وأنشد سيبويه لأبي النجم  
ياناق سيري عنقافسبحا \* الى سليمان قنستريحا  
الا أن يتأوله ابن سبابه على انه من النصب في الشعر فيكون مثل قوله  
سأترك منزلي لبني تميم \* وألحق بالحجاز فاستريحا



قال ولا يبعد هذا التأويل ولمنع وجه من القياس وهو اجراء الامر بحرى الواجب فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الامر ومن اجراء الامر بحرى الواجب باب الاستثناء فانه لا يجوز فيه البديل كما لا يجوز في الواجب وذلك بخلاف النفي والنهي فانه يجوز فيهما ذلك والى هذا أشرت بقولي خلافا لشدوذ وصورة المسئلة أن يكون الامر بصريح الفعل فان دل عليه بخبر أو اسم فعل لم يجز النصب على الصحيح لانه غير مسموع وجوزه الكسائي قياسا نحو حسبك الحديث فينام الناس وصه فأحدثك وفصل ابن جني وابن عصفور فأجاز النصب بعد اسم فعل الامر اذا كان مشتقا كزال من النزول ودراك من الادراك ورده بدر الدين بن ابن مالك بأنه ليس في كونه مشتقا ما يسوغ تأوله بالمصدر فان المصحح للنصب في نحو زال فأنزله هو صحة تأول فعل الامر بالمصدر من قبل أن فعل الامر يصح أن يقع في صلة أن بمصدر لها كما في نحو دعوت اليه بأن افعل ولا يصح ذلك في اسم الفعل المشتق من المصدر كما لا يصح في غير المشتق فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب قال أبو حيان والصواب ان ذلك لا يجوز لانه غير مسموع من كلام العرب الثاني النهي نحو لا تغتر واعلى الله كذبا فيسحتكم لا تطغوا فيه فيصل . الثالث الدعاء بفعل أصيل في ذلك نحو ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا

رب وقتني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

واحترز بفعل من الدعاء بالاسم نحو سقيالك ورعايا بأصيل من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر نحو رحم الله زيدا فيدخله الجنة وأجاز الكسائي نصبه الرابع الاستفهام سواء كان بحرف نحو فهل لنا من شغفاء فيشفعوا لنا . أو باسم نحو من يدعوني فأستجيب له متى تسير فأرافقك كيف تكون فأصحبك أين بيتك فأزورك قال أبو حيان وزعم بعض النحويين أن الاستفهام اذا كان عن المقرض لا عن المقرض فلا يصح النصب بعد الغاء على الجواب ومنع النصب في نحو أزيد يقرضني فأسأله وقال لا يصح هنا الجواب قال وهو محجوج بقراءة . من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا فيضاعفه له . بالنصب ووجه الدلالة من الآية أن الفعل وقع صلة فليس مستفهما عنه ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر واذا جاز النصب بعد من ذا الذي يقرض لكونه في معنى من يقرض فجوازه بعد من يقرض وأزيد يقرض فأسأله أخرى وأولى وقيد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمن وقوع الفعل فان تضمنه لم يجز النصب نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع قال أبو حيان وهذا الشرط لم أر أحدا يشترطه وقال بدر الدين بن ابن مالك ان أباه اقتدى في هذه المسئلة بما ذكره أبو علي في الاغفال رداعلى الزجاج حيث قال في قوله تعالى لم تلبسون الحق بالباطل وتكفون الحق . لو قال وتكفون الحق لجاز على معنى لم تجمعون بين ذا وذا ولكن الذي في القرآن أجود في الاعراب انتهى قال أبو حيان ورد أبي على على الزجاج في هذا غير متوجه واذا تقدم اسم غير اسم استفهام وأخبر عنه بغير مشتق نحو هل أخوك زيد فأكرمه فالرفع ولا ينصب فان تقدمه ظرف أو مجرور نحو أفي الدار زيد فنكرمه جاز النصب لان المجرور نائب نائب الفعل وقد يحذف السبب بعد الاستفهام لدلالة الجواب عليه . وفهم الكلام نحو متى فأسير . مك أي متى تسير جزم به ابن مالك في التسهيل ونقله أبو حيان عن الكوفيين ثم قال وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل أسير فتقول له متى فانك لو اقتصر على قولك متى جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام فانه لا يجوز واذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام فكأنه ملفوظ به فيجوز بهذا المعنى الخامس النفي سواء كان محضاً نحو لا يقضى عليهم فيموتوا . أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتينا فحدثنا ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم والرفع أيضا كقوله ألم تسأل الربع القواء فينطق ومن المؤول مانع بالانحوا . ماتا تينا

فهدئنا لا بخير قال أبو حيان وتقليل المراد به النفي كالنفي في نصب جوابه نحو قلما تأتينا فهدئنا كما كان كذلك في مسألة حتى نحو قلما سرت حتى أدخلها وذكر ابن سيده وابن مالك أنه ريماني بقدر نصب الجواب بعدهما وحكي بعض الفصحاء قد كنت في خير فتعرفه بالنصب يريد ما كنت في خير فتعرفه السادس العرض سمع الاتقع الماء فتسبح أي في الماء فحذف الحرف وعدى الفعل وقال الشاعر

بابین الکرام آلاتہ و قتبصر ما \* قد حدثوا فراء کن سما

السابع التعويض سمع هلا أمرت فقطاع وقال الشاعر

لولا تعویجان یاسامی علی دنف \* فتحمدی نار وجد کادیغنیه

قال أبو حيان والعرض والتحضيض متقاربان والجامع بينهما التثنية على الفعل إلا أن التحضيض فيه زيادة تأكيده وحث على الفعل فكل تحضيض عرض لأنك إذا حضضته على فعل فقد عرضته عليه ولذلك يقال في هلا عرض إذا لا يخلو منه ولا تخفقه لمجر العرض الثامن التثنية تحوليتني كنت معهم فأفوز وأخلف النخاعة في الرجاء هل له جواب فينتصب الفعل بعد الغاء جوابا له فذهب البصريون إلى أن الترجي في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الغاء جوابا له وذهب الكوفيون إلى جواز ذلك قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوتها في النثر والنظم قال تعالى وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتغفله الذكري . وقال لعل أبلغ الأسباب أسباب السموات فاطلع في قراءة من نصب فيها وقال أبو حيان يمكن تأويل الآيتين بأن النصب فيهما من العطف على أكثرهم لأن خبر لعل كثير في لسان العرب دخولان عليه وفي شرح كتاب سيبويه لا بي الفضل الصغار خالفنا الكوفيون في غير فاجازوا بعدها النصب لأن معناها النفي نحو أنا غير آت فأكرمك لأن معناه ما أنا آت فأكرمك قال وهذا لا يجوز لأن غيرا مع المضاف إليها اسم واحد وما يخلافها لأنك تقدر بعدها المصدر فتقول لكن كذا وما يكون كذا وغير لا يتصور فيها ذلك لأنهم مع ما بعدها اسم فلا يفصل منها ويحذف شيء آخر لأن في ذلك إزالة لوضعها وأشار بدر الدين بن ابن مالك إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك قال أبو حيان وزعم الكوفيون أن كائن إذا خرجت عن التشبيه جاز النصب بعد الغاء نحو كاني يزيد يأتي فتكرمه لأن معناه ما هو إلا يأتي فتكرمه قال وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون ولا يكون كان أبدا لا التشبيه وفي التسهيل يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كائنك والعلينا فتشقتنا تقديره ما أنت والعلينا فتشقتنا قال أبو حيان وهذا شيء قاله الكوفيون قال ابن السراج وليس بالوجه ومنع البصريون من تقدم هذا الجواب على سببها لأن الغاء عندهم للعطف وجوز الكوفيون فيقال ما زيد فتكرمه يأتيان لأن الغاء عندهم ليسبب للعطف فتقول وجوزوا أي الكوفية وجوز الكوفيون أيضا تأخير معمول السبب بعد الغاء والمنصوب نحو ما زيد يكرم فتكرمه أخانا تاريد ما زيد يكرم أخانا فتكرمه ومنع أكثر النحويين النصب بناء على أن الغاء عاطفة على مصدر متوهم فكذلك لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله فكذلك لا يجوز بين يكرم ومعموله لأنه في تقدير المصدر وإن تقدمت جملة اسمية نحو ما زيد يكرم فتكرمه أخانا فتكرمه النحويين على أنه لا يجوز النصب لأن الاسمية لا تدل على المصدر وذهب طائفة إلى جوازه وقال أبو حيان الصحيح الجواز بشرط أن يقوم مقام الفعل ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول ليدل ذلك على المصدر المتوهم نحو ما أنت عندنا فتكرمك وما أنت منا فتحسن إليك وما زيد يكرم لنا فتكرمه وما زيد يكرم فتكرمه فان كان اسما لا دلالة فيه على المصدر نحو ما أنت زيد فتكرمه لم يجز النصب ويتعين القطع أو العطف والقطع أحسن لأن العطف ضعيف لعدم المشاكلة من حيث أنه عطف جملة فعلية على اسمية قال ويدل على أن الجار والمجرور والظرف مجرى مجرى الفعل في الدلالة على المصدر أن العرب نصبت بعد الجار والمجرور وحزمت



الفعل بعد الظرف ووصلت الموصول وأدخلت الفاء في خبر ما الموصولة بالجر وركباً أدخلها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل قال الفرزدق \* وما أنت من قيس فتتج دونها \* وقال الآخر \* مكانك نعمدي أو تستريحى \* وقال تعالى . وما بكم من نعمته من الله

\* (ص) \* وبعدوا والجمع جواب الأمر وتوقف أبو حيان في الدعاء والعرض والتضيض والرجاء وتميز بمحاول مع الفاء بتقدير شرطها قبلها أو حال محلها  
\* (ش) \* الثالث الواو إذا كانت للجمع في الزمان أو المعية التي هي أحد محملاتها وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السابقة في الفاء مثال الأمر قوله

فقلت ادعى رادع وإن أندى \* لصوت أن ينادى داعيان  
والنهي قوله تعالى . ولا تدسوا الحق بالباطل وتكفوا الحق . وقول أبي الأسود \* لانتنه عن خلق وتأتى مثله \*  
والدعاء قولك رب اغفر لي ووسع علي في الرزق والاستغفار ما أنشده بعض النحاة قال أبو حيان ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع

أثبت ريان الجفون من الكرى \* وأبيت منك بليلة الملسوع  
والنفي قوله تعالى . ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . أي ولما يجمع علم بالجهاد وعلم بالصبر والمثول قول الخطيب

ألم ألك جاركم ويكون بيني \* وبينكم المودة والاخاء  
والعرض قولك ألا تنزل فتصيب خيراً أي ألا تجمع بين النزول واصابة الخير والتضيض قولك هلا تأتينا وتشكرنا أي هلا تجمع لنا بين اتياننا وكرامتنا والتمنى قوله تعالى . ياليتنا نرد ولا نكذب بالآيات ربنا ونكون من المؤمنين . في قراءة من نصب والرجاء قولك لعلى سأجاهد وأغنم قال أبو حيان ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدعاء والعرض والتضيض والرجاء فينبغي أن لا يقدم على ذلك الإسماع قال ومقتضى كلام ابن مالك جواز ذلك مع التشبيه الواقع موقع النفي ومع المنفى بها ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب وتميزوا بالجمع من الفاء بتعميق تقدير مع موضعها ولا ينتظم مما قبلها وما بعدها شرط وجزاء ألا ترى أن قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه إن تأكل السمك وتشرب اللبن ولا أن لا تأكل السمك تشرب اللبن بخلاف الفاء فانها في جواب غير النفي أو في جواب النفي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير ينتظم منه شرط وجزاء لأن ما بعدها مسبب عما قبلها ألا ترى أن معنى . لا تغتر واعلى الله كذا بغير حتمكم . أن اقترىتم أسحتكم وكذا اليتلى مالا فانفق منه معناه أن وجدت مالا فانفق منه قال أبو حيان وتلخص من ذلك أن قولهم تقع الواو في جواب كذا وكذا إنما هو على وجه المجاز لا الحقيقة لأنها إذا كانت بمعنى مع لا تكون جواباً ولا منتهياً مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء وتميز فاء الجواب من الواو بتقدير شرط قبلها كما مر أو حال مكانها وذلك أن هذه الفاء تقع أمام قبل مسبب انتفى سببه فيصح حينئذ أن تقدر بشرط قبل الفاء كما إذا قصدت الإخبار بنفى الحديث لا تنفاه الاتيان قلت ما تأتينا فصدتنا فيصح أن يقال ما تأتينا وإن تأتينا صدتنا وما بين أمرين أريد بنفى اجتماعهما فيصح أن يقدر حال مكانها فإذا قصدت أن تنفى اجتماع الحديث والاتيان قلت ما تأتينا فصدتنا فيصح أن يقال ما تأتينا صدتنا فالنفي الداخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفعه مطلقاً إنما نغاه بقيد حاله فهو نفي الجمع بينهما وذلك هو المقصود من النصب على أحد معنييه

\* (ص) \* وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل أو قصد الاستئناف بطل ضمير أن وفيهما خلافاً ورابعها النصب ببيانها عن الشرط وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجزم

﴿ش﴾ إذا عطف بالفاء والواو أو على فعل قبل أي قبل الفعل الذي ولي الفاء أو الواو أو قصد الاستئناف أي القطع عن الفعل الذي قبله فيكون إذا ذلك الفعل خبر المبتدأ محذوف بطل اضمار أن لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه أو جزمه والاستئناف أن كان بعد الواو والفاء فهو جزم في الخبر وإن كان بعد أو ففيها نوع من الأضراب لأنك إذا قلت الزم زيدا أو يقضيك حقل وجعلته مستأنفا فالمعنى أو هو يقضيك حقل أي يقضيه على كل حال سواء لزمته أم لم تزمه فكانه قال بل يقضيك حقل وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصح عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كغنى النصب فإذا قلت ما تأتينا فصدتنا بالرفع على معنى العطف على تأتينا فكل واحد من الفعلين مقصود بنفسه وكان أداة النفي منطوقا بها بعد الفاء فإذا قلت ما تأتينا فصدتنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسببا عن انتفاء الاتيان وفي التنزيل ولا يؤذن لهم فيعتذرون وما ذكر من أن النصب بعد الفاء والواو باضمار أن هو مذهب البصريين وفيهما المذهب الآخران السابقان في أو وفي الفاء والواو ومذهب زائدان أحدهما قاله ثعلب إنما نصب لاتهم ماد لا على شرط لأن معنى هلا تزورني فأحدثك إن تزورني أحدثك فلما تابست من الشرط ضارعت كي فزمت المستقبل وعملت عمله والثاني قاله هشام أنه لم يعطف على ما قبله لم يدخله الرفع ولا الجزم لأن ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين ولما تستأنف بطل الرفع أيضا فلما لم يستقم رفع المستقبل معها ولا جزمه لا تنفعا مع وجهها لم يبق إلا النصب

﴿ص﴾ وتحذف الفاء فيجوز رفع نالها حالا أو وصفا أو استنفا وجزمه وهل هو بما قبلها مضمنا معنى الشرط أو تابعا عن جلته أو بأن أو اللام مضمرة أو مبني أقوال ويجوز بعد أمر بخبر واسم والأصح منعه بعد نفي وبعد أمر ونهي لا يصلح أن تفعل وأن لا تفعل وثالثها ردئ ورابعها يجوز جملا على اللفظ لا الجواب

﴿ش﴾ تنفرد الفاء بأنها إذا حذفت جاز فيها بعدها أن يرفع إذا لم يرد بما قبله شرط مقصودا به الحال إن كان قبله ما يكون حالا منه نحوليت زيدا يقدم زورنا أو النعت إن كان قبله ما يحتاج أن ينعت نحوليت لي مالا أنفق منه أو الاستئناف قال أبو حيان وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى . يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف وأهلك لا تخاف وإن تجزم نحو . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة . قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن . قل للؤمنين يغضوا من أبصارهم . وتقول لا تمص الله يدك الخ الجنة رب وفقني أطعك لا تنزل نصب خيرا ليت لي مالا أنفق منه قال أبو حيان وجزمه بعد الترجي غريب جدا والقياس يقبله قال الشاعر

لعل التفاتنا منك نحوى ميسر \* يمل بك من بعد القساوة ليسر

وسواء في جواز الجزم بعد الأمر الصريح والمدلول عليه بخبر نحو اتقى الله أمر وفعل الخير يشب عليه أي ليتق أو اسم فعل نحو حسبك الحديث يسم الناس لأن معناه اكتف يسم الناس وزال أكرمك وعليك زيدا يحسن اليك قال أبو حيان وقال بعض أصحابنا الفعل الخبري لفظا لا معنى لا ينقاس إنما هو موقوف على السماع والسموع اتقى الله أمروا فعل خيرا يشب عليه انتهى فإن لم يحسن إقامة أن يفعل مقام الأمر وإن لا يفعل مقام النهي لم يجزم جوابهما مثاله أحسن إلى لا أحسن اليك يرفع على الاستئناف لأنك لو قدرته أن تحسن إلى لا أحسن اليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاء لأن مقتضى الاحسان لا يترتب عليه عدم الاحسان وكذلك لا تقرب الأسدياً كلك إذا أصبح تقدير أن لا تقرب الأسدياً كلك فيتعين الرفع هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين وجوز الكسائي الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين وذكر أبو عمر الجرمي في الفرج أنه يجوز على رداءة وقع قال أبو حيان وفيه مذاهب آخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل جملا على اللفظ لأن الأول مجزوم وإلى هذا ذهب الأخفش أما النفي فلا



يجوز الجزم بعده على الصحيح لانه خبر محض فليس فيه شبه بالشرط كما في البواقي وعن أبي القاسم الزجاجي أنه  
أجاز الجزم في النفي وقال بعضهم تختار فيه الرفع ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كلما نصب فيه  
بالفاء يجزم ولم يستثن النفي قال أبو حيان لا يرد بالجزم في النفي معاً من العرب وحيث جزم في البواقي فقال  
ابن مالك في شرح الكافية هو بما قبلها من الأمر والنهي وسائرهما على تضمن معنى الطلب معنى أن كما في أسماء  
الشرط نحو من يأتي أكرمه فأغني ذلك التضمن عن تقدير لفظها بعد الطلب قال وهذا مذهب الخليل  
وسيبويه وقد ردوله هذا المذهب فقال تضمن هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف لأن التضمن زيادة بتغير  
الوضع والاضمار زيادة بتغير تغيره وأسهل ولأن التضمن لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمن الطلب معنى  
الشرط لانه يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه بمعناه ورده أيضاً بن عصفور فقال التضمن يقتضي أن يكون  
العامل جملة ولا يوجد عامل جملة في موضع من المواضع قال أبو حيان وأقول إن التضمن لا يجوز أصلاً لأن  
المضمن شيئاً يصير له دلالة على ذلك الشيء بعد أن لم يكن له دلالة عليه مع إرادة مدلوله الأصلي فإذا قلت من يأتي آتته  
فن ضمنت معنى الحرف ودلت على مدلولها من الاسم فصارت لها دلالة لسان دلالة مجازية وهي معنى أن ودلالة  
حقيقية وهي مدلول الشخص العاقل وأما هنا فقولك إئتني أكرمك يكون فيه تضمين إئتني معنى أن تأتي  
فتضمنت معنى أن ومعنى الفعل المعمول لها وذلك معنى مركب ودلالة على معناها الأصلي من الطلب وهو دلالة  
الحقيقية ولا يوجد في لسان العرب تضمين لمعنيين إنما يكون التضمن لمعنى واحد ولا يقال أنه تضمن معنى أن  
وحدها لأن فعل الطلب ليس قابلاً لتضمن معنى أن لتنافيها من حيث أن فعل الطلب يقتضي مدلوله من الطلب  
وأن يقتضي معناها أن يكون الفعل خبراً ولا يكون الشيء الواحد طلباً وخبراً انتهى ومن قال بالتضمن ابن  
خروف ومذهب الفارسي والسيرافي إلى أن الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمن بل على جهة أنها نائب مناب  
الشرط بمعنى أنه حذف جملة الشرط وأنيبت هذه منابها في العمل ونظيره قولهم ضرب بازيء فان ضرباً نائب عن  
اضرب فنصب زيد لأنه ضمن المصدر معنى فعل الأمر بل ذلك على طريق النيابة وكذا زيد في الدار أبوه ارتفع  
بالجار والمجرور لأنه نائب مناب كائن لأنه ضمن معناه فيكون جزمه اذ ذلك لنيابته نائب الجازم لا لتضمن الجازم لأن  
الجازم بطريق التضمن جازم بحق الأصل وكذا تقول الجازم فيمن يأتي أكرمه أنه هو لفظ اسم الشرط وهذا ما  
صححه ابن عصفور ومذهب أكثر المتأخرين إلى أنه مجزوم بشرط مقدر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قبل وما بعده عليه  
والتقدير مثلاً إئتني أن تأتي أكرمك قال أبو حيان وهذا الذي تختاره ولا حاجة إلى التضمن ولا إلى النيابة قال  
وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو أنه مجزوم بلام مقدرة فإذا قال ألا تنزل تصب خيراً فعناه لتصب خيراً قال  
وهذا ليس بشيء لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بجوز كثير وزعم الفراء والمازني والزجاج أن يقيموا في قوله  
تعالى . قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا . وشبهه مبنى لوقوعه موقع أقيموا وهو معمول القول  
﴿ص﴾ مسألة قد تضمن أن بعدوا وفاء قيل وأوقيل وثم بين شرط وجزاء أو بعدهما قال سيبويه وبعد فعل  
شك قيل وقسم قيل وحصر بأنما فان كان بالاً أو الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورة ويرفع مني بلا صالح  
لكي وجوز الكوفية وابن مالك جزمه اختياراً ويثلت معطوف على منصوب بعد جزاء  
﴿ش﴾ ينصب الفعل باضمار أن جوازا إذا وقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو وزاد بعضهم بعد أو وزاد  
الكوفيون بعد ثم والاحسن التشريك في الجزم مثاله أن تأتي فتعذني أحسن اليك ومن يأتي ويحذني  
أحسن اليه وإن تزرنى أو تحسن إلى أحسن اليك وقرئ . ومن يخرج من بيتهم مهاجراً إلى الله ورسوله  
ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله . بالنصب وإن كان التشريك في الجزم أحسن لأن العطف اذ ذلك



يكون على ملغوظ به وهو الفعل السابق والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق وقولي بين شرط وجزاء أحسن من قول التسهيل بين مجزومي أداة شرط لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فعلا الشرط مضارعين أو ماضيين ولا يلزم أيضا أن يكونا مذكورين بل لو كان الجزاء محذوفًا جاز النصب كقوله

فلا بد عني قوي صر بما بحرة \* وان كنت مقتولا ويسلم عامر

فقوله ويسلم عامر واقع بين شرط مذكور وجزاء محذوف أي فلا بد عني قوي لدلالة ما قبله عليه وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشرط والجزاء جاز نضبه والاحسن جزؤه ويجوز رفعه أيضا استثناء قال تعالى . وان تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء . قرئ بجزم يغفر ونضبه ورفعه ومثله قوله تعالى . وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر . قرئ يكفر بالثلاثة وإذا نصب الفعل بعد فعل الجزاء وعطف فعلا آخر فلك فيه أيضا الرفع والنصب والجزم نحو وان تأتني أحسن إليك وأزورك وأكرم أخاك فيجوز رفع أكرم استثناء فاونضبه عطفا على لفظ أزورك وجزؤه عطفا على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوما قال أبو حيان وذهب بعض التحويين إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشك نحو حسبته شقني فائب عليه وذلك لأن الفعل غير المحقق قريب من المنفي فالحق به في النصب بعده قال وقد اضطرب في هذه المسئلة ابن عصفور فأجازه في شرح القانون ومنعه في شرح الجمل الكبير قال والصحيح جواز ذلك واليه ذهب سيويو قال وزاد بعض أصحابنا من مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعد ما بعد جواب القسم لأنه غير واجب وجوابه بجواب الشرط فجاز فيه جاز فيه نحو أقسم لتقوم فيضرب زيدا ولتقوم من قنصر به قال هذا الذهاب ولم يذ كر سيويو القسم وقياس قوله في الشرط يقتضيه على ضعفه قال أبو حيان وما ذهب إليه هذا الذهاب لا يجوز لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقسام على السنتهم بل المسموع أنك إذا عطف على جواب القسم كان حكمه حكم الجواب فجاز في الجواب جاز في المعطوف انتهى وزاد ابن مالك في مواضع النصب بعد الفاء والواو والنصب بعد ما بعد حصر بانما كقراءة ابن عامر . اذا قضى أمرا فاما يقول له كن فيكون . بالنصب قال ابنه وهذا نادرا لا يكاد يعثر على مثله الا في ضرورة الشعر وغيره جعل الآية من جواب الامر وهو كن وان لم يكن أمرا في الحقيقة لكنه على صورته فعمول معاملة فان كان الحصر بالأنحو ما أنت الا تأتينا فمحدثنا لم يجز النصب الا في ضرورة الشعر وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشرط قال سيويو وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر ونضبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب ولك أن تجعل أن العاملة وأنشد على ذلك قوله

سأترك منزلي لبني نعيم \* والحق بالحجاز فاستريحا

قال ابن مالك ويجوز في المنفي بلا الصالح قبلها كى الرفع والجزم سماعا عن العرب قال ابنه فقول العرب ربطت الفرس لا تنفلت وأوثقت العبد لا يفرحكي الغراء أن العرب ترفع هذا ونجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فجزم على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه ولم يحكيافيه خلافا خالفاه فيه الخليل وسيويو وسائر البصريين وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور أجاز الكوفيون جزؤه جوابا للفعل الواجب اذا كان سببا للجزم فحوز يدي أي الأمير لا يقطع اللص وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجوز الا ضرورة وفي كتاب سيويو به سألته يعني الخليل عن أي الأمير لا يقطع اللص قال الجزم ههنا خطأ لا يكون الجزم أبدا حتى يكون الكلام الاول غير واجب الا أن يضطر الشاعر ولا نعلم هذا جاء في الشعر البتة انتهى

\* ص \* مسئلة تضر جواز بعض لام كي مالم تقترن بلا فيجب الاظهار وقال الكوفية هي الناصبة وقال نعلب قيامها مقام أن وابن كيسان تقدر أن أوكى وفتحها لغة وبعد عاطف فعل على اسم صريح واوا وفاء أو ثم أو أو ولا



ولا يحذف سوى ما امر الا تدور ولا يقاس في الاصح وقيل يجوز ولا نصب

﴿ش﴾ الحال الثاني ما تضمن أن فيه جوازاً وذلك في موضعين أحدهما بعد لام الجر غير الجودية فتجوزت لا كرمك فالفعل منصوب بهذه اللام بأن مضرت ويجوز إظهارها فتجوزت لأن كرمك وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها السبب كما أن كي للسبب يعنون إذا كانت جارة تكون جارة وتكون ناصبة بمعنى أن ولا يعنون بذلك أن كي تقدر بعدها فتكون للنصب باضمار كي لا باضمار أن وإن كان يجوز أن ينطق بكي بعدها فتقول جئت لكي أكرمك لأن كي لم يثبت اضمارها في غير هذا الموضع فحمل هذا عليه وانما ثبت اضمار أن فلزم أن يكون المضمر هنا أن وزعم أبو الحسن بن كيسان والسيرافي أنه يجوز أن يكون المضمر أن ويجوز أن يكون كي وحملها على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها أن نارة وكي نارة وزعم أهل الكوفة أن النصب في الفعل بهذه اللام نفسها كما زعموا ذلك في لام الجود المتقدمة وإن ما ظهر بعدها من أن وكي هو مؤكدا لها وليست لام الجر التي تعمل في الاسماء لكنها لا تشتمل على معنى كي فاذا رأيت كي مع اللام فالنصب للام وكي مؤكدة وإذا انفردت كي فالعمل لها وزعم ثعلب أن اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيون إلا أنه قال لقيامها مقام أن قال أبو حيان وذلك باطل لأنه قد ثبت كونها من حروف الجر وعوامل الاسماء لا تعمل إلا في الاسماء فإن اقترن الفعل بلا بعد اللام تعين الإظهار كقوله تعالى . لا يعلم أهل الكتاب . قال أبو حيان وسواء كانت لنافية أو زائدة ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلا بها وانما ساع ذلك لأنها حرف جر ولا قد يفصل بها بين الجار والمجرور وفي فصيح الكلام نحو غضبت من لاشئ وجئت بلا زاد ويلزم اذذاك إظهار أن ليقع الفصل بين المتماثلين لأنهم لو قالوا جئت للأنعصب كان في ذلك قلق في اللفظ ونبرة في النطق فتجنبوه بإظهار أن وحكم لام كي الكسر وفتحها لفتح التميمي الموضع الثاني بعد عطف بالواو أو الفاء أو ثم أو أو على اسم صريح

كقوله للبس عبادة وتقر عيني \* أحب الي من لبس الشفوف

وقوله لولا توقع معتر فارضيه \* ما كنت أوثراً بآعلى ترب

وقوله إني وقتلي سليكاً ثم أعقله \* كالثور يضرب للماعاف البقر

وقوله تعالى . إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل . وشمل الاسم المصدر وغيره كقوله

ولولا رجال من رزام أعزة \* وآل سبيع أو أسوءك ملقما

واحترز بالصريح من العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه اضمار أن كما تقدم ولا تنصب أن محذوفة في غير المواضع المذكورة إلا نادراً وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذفها في غير المواضع المذكورة ثم اختلف هؤلاء فذهب أكثرهم إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذف وعليه أبو الحسن وجعل منه قوله \* ألا أيهاذا الزاجري أحضر الوغي \* يريد أن أحضر قبيل ومنه قوله تعالى . أفغير الله تأمروني أعبد . أي أن أعبد ووجهه أن العامل إذا نسخ عاملاً وحذف رجع الأول لأن لفظه هو النسخ وذهب أبو العباس إلى أنه إذا حذف أن بقي عملها قال لأن الاضمار لا يزيل العمل كما في رب وأكثر العوامل وأنشد عليه ما روي في البيت السابق أحضر بالنصب وقوله وهم رجال يشفعوا لي فلم أجد \* شفعوا إليه غير جود بعباده

وقوله \* ونهيت نفسي بعدما كدت أفعله \* وحكى من كلامهم خذ اللص قبل يأخذك ومن يحصرها وقرأ الحسن تأمروني أعبد وقرأ الأعرج ويسفك الدماء واختلاف النحاة في القياس على ما سمع من ذلك فذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى القياس عليه قال أبو حيان والصحيح قصره على السماع لأنه لم يرد منه إلا ما ذكرناه وهو نزل فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كليا يقاس عليه فلا يجوز الحذف وإقرار الفعل منصوباً ولا

مرفوعا ويقتصر في ذلك على مورد السماع

﴿ص﴾ ﴿خاتمة﴾ ترد أن زائدة وليست المنخفضة ولا تنفيد غير توكيد على الاصح فهما بعدلما وبين قسم ولو وزعهما ابن عصفور رابطة وسيبويه في قول موطئة وأبو حيان مخففة وشذوذ بعد كي وقاسه الكوفية وكاف الجر وإذا مفسرة وأنكرها الكوفية بين جلتين في الأولى معنى قول لا لفظه قيل أو لفظه عارية من جار فان ولها مضارع مثبت جاز رفعه ونصبه أو مع لاجازا والجزم قال الكوفية والاصمعي وشرطية قيل ونافية قيل وبمعنى لئلا قيل واذمع الماضي قيل والمضارع

﴿ش﴾ لما أنقضى الكلام في أحكام أن الناصبة للمضارع وكان لفظا مشتركا بين المصدرية والزائدة والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم ثم الكلام وختم الباب بذكر بقية مواضعها وهي ستة أحدها الزيادة وأن الزائدة حرف ثنائي بسيط مركب من الهزرة والنون فقط وذهب بعضهم إلى أنها هي المثقلة خففت فصارت مؤكدة قال أبو حيان ولا تنفيد عندنا غير التأكيذ وزعم الزمخشري أنه ينجر مع أفادة التوكيد معنى آخر فيقال في قوله تعالى . ولما أن جاءت رسلنا لوطاسي بهم رضاق . دخلت أن في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله . ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما . تنبها وتأكيذا في أن الإساءة كانت تعقب المجيء . فهي مؤكدة للاتصال وال لزوم ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيه كالاول وقال الاستاذ أبو علي دخلت منبهة على السبب وإن الإساءة كانت لأجل المجيء . لأنها قد تكون للسبب في قولك جئت أن تعطى أي للإعطاء قال أبو حيان وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كبار النحويين ومواقع زيادتها بعدلما كالأية وبين القسم ولو كقوله ﴿أما والله أن لو كنت حرا﴾ وزعم ابن عصفور في المقرب أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه والذي نص عليه سيبويه أنها زائدة ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة وقال أبو حيان الذي يذهب إليه في أن هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو أنها المنخفضة من الثقيلة وهي التي وصلت بلو كقوله تعالى وأن لو استقاموا . وتقريره أنه إذا قيل أقسم أن لو كان كذا لكان كذا فمناه أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر أي أقسم على أنه لو كان فصلاحيته أن المشددة مكانها يدل على أنها مخففة منها وتزاد شذوذ بعد كي وقاسه الكوفيون فحوجت لكي أن أكرمك قالوا ولا موضع لأن لانها مؤكدة للام كما أكدتها كي وبعد كاف الجر كقوله

ويوما نوافينا بوجه مقسم \* كان نظية تعطوا إلى وارق السلم

وبعد إذا كقوله فأمله حتى إذا أن كانه \* معاطي يد في لجة الماء غامر

الموضع الثاني التفسير أثبت البصريون وأنكر الكوفيون كون ذلك من معانيها وهي عندهم الناصبة للفعل قال أبو حيان وليس ذلك بصحيح لأنها غير مقترة إلى ما قبلها ولا يصح أن تكون المصدرية الابتأويلات بعيدة والكلام على مذهب البصريين فنقول أجريت أن في التفسير بحري أي لكن تغارقها في أنها لا تدخل على مفرد لا يقال مررت برجل أن صالح وكانهم أبقوا عليها ما كان لها من الجملة وهي في هذا غير مختصة بالفعل بل تكون مفسرة للجملة الاسمية والفعلية نحو كتبت إليه أن أفعل وأرسل إليه أن ما أنت ومنه . ونودوا أن تلکم الجنة . ولأن التفسيرية شرطان أحدهما أن تكون مفسرة لما يتضمن القول أو يحتمله لا القول مصرح به أو محذوف أو فعل متأول بمعنى القول فان صرح بالقول خاضت الجملة للحكاية دون أن وكذلك إن كان القول منويا وتقدم فعل مؤول به لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخله للتفسير بخلاف المصرح المقدر فانها تجيء بعده أن وذكر ابن عصفور في شرح الجمل الصغير أن أن تأتي تفسيريا بعد صريح القول وفي البسيط اختلاف في تفسير



صرح القول فأجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى . ما قلت لهم الا ما أمرتني به أن اعبدوا الله . ومنهم من يمنع في الصريح ويجيز في المضمرك قولك كتبت اليه أن قم . الشرط الثاني أن لا تتعلق بالاول لفظا فلا تكون معمولة ولا مبنية على غيرها ولذلك لم تكن تفسيرية في قوله تعالى . وآخرو دعواهم أن الحمد لله . لانها واقعة خبرا للبند الاول في قولهم كتبت اليه أن قم لانها معمولة لحرف الجر فان لم تأت بحرف الجر جاز فيها الوجهان وان ولى ان الصالحة للتفسير مضارع مثبت نحو أو حيث اليه أن يفعل كان فيه الرفع على انها حرف تفسير والنصب على انها مصدرية أو معه لا نحو أشرت اليه أن لا يفعل كان فيه الامر ان لما ذكر والجزم أيضا على النهي وتكون أن فيه تفسيراً . الموضع الثالث الشرط بمعنى أثبت الكوفيون والاصمعي واستدلوا بقوله

أغضب أن أذنا قتيبة حزنا \* جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم

قالوا لصحة وقوع ان موقعها وامتناع أن تكون الناصبة لانها لاتفصل بين الفعل أو المخففة لانه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك وقال الخليل بل هي الناصبة وقال المبردي المخففة من الثقيلة على تقدير أغضب من أجل انه اذا ن ثم حذف الجار وخفف . الرابع النفي أثبت بعضهم وخرج عليه . قل يا الهدي هدي الله أن يؤتى أحد . أي لا يؤتى وأنكره الجمهور . الخامس بمعنى لثلاث أثبت بعضهم وخرج عليه . يبين الله لكم أن تضلوا . أي لثلاث أضلوا قال أبو حيان والصحيح المنع وتأويل الآية كراهة أن تضلوا . السادس بمعنى اذ أثبت بعضهم مع الفعل الماضي قبل ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى . بل عجبوا أن جاءهم منذر منهم . وقوله تعالى أن تؤمنوا بالله ربكم . أي اذ آمنتم قال أبو حيان وهذا ليس بشئ بل أن في الآيتين مصدرية والتقدير بل عجبوا لأن جاءهم ولذلك يخرجون الرسول واياكم أن تؤمنوا بالله ربكم . وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا جمع الجوامع وهذا القدر الى هنا نصف الكتاب واعلم أي لما شرعت في شرحه كنت بدأت أولا بشرح النصف الثاني فكتبت من أول الكتاب الثالث الى اثناء جمع التفسير على طريقة المترج ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النمط المتقدم وكان في نيتي الاسقرار على هذه الطريقة الى آخر الكتاب والغناء القطعة التي كتبها أولا بمنزوجة ثم لما ضاق الزمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حكمها وضممت هذه القطعة الى تلك ووصلت بينهما ولا يضر كون الشرح على أسلوبين نصفه بلامترج ونصفه بمزوج ونعود هناك إن شاء الله الى تكملة بقية الكتاب من جمع التفسير الى آخره على طريقة أوله والله الموفق

✽ الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات ✽

وما يستتبعها من ذكر أدوات الشرط غير الجازمة وما استطرده اليه من ذكر بقية حروف المعاني المرتبة على حروف المعجم وآخرها نون التوكيد وعقب بجائمة في التنوين ( الجر إما بحرف أو إضافة ) لاثالث لهما ومن زاد التبعية فهو رأى الاخفش مرجوح عند الجمهور كما سيأتي فان قلت الجر بالإضافة أيضا رأيه وهو مرجوح قلت نعم ولكن المراد الجر الكائن بسببها أو فيها على رأي سيبويه من أن الجار المضاف وعلى رأي ابن مالك انه الحرف المقدر لا جارسواه ( الحروف ) أي هذا مبحث حروف الجر وسميت به قال ابن الحاجب لأنها تجر معنى الفعل الى الاسم وقال الرضي بل لأنها تعمل اعراب الجر كما قيل حروف النصب وحروف الجزم وكذا قال الرضي وتسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تنضيف الفعل الى الاسم أي توصله اليه وتربطه به وحروف الصفات لأنها تحدث صفة في الاسم فتقولك جلست في الدار دلت في على أن الدار وعاء للجلوس وقيل لأنها تقع صفات لما قبلها من النكرات وانما عملت لما تقدم من اختصاصها بما دخلت عليه فأشبهت الفعل ولم تعمل رفعا لانه اعراب العمد ومدخولها فضله ولا نصبالان محل مدخولها نصب بدليل الرجوع اليه في الضرورة ولو نصب لاحتل انه

بالفعل ودخل الحرف لاضافة معناه الى الاسم كافي ماضر بت الاز يدانعين عملها الجر ( الى ) له معان فيكون  
 ( لانتها الغاية مطلقا ) أى زمانا نحو ثم أتوا الصيام الى الليل ومكانا نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى  
 قال الرضى ومعنى قولهم انتهاء الغاية وابتدأوها نهايتها ومبدؤها ( قال ابن مالك ) في التسهيل ( والتبيين ) قال في شرحه  
 وهي المينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حبا أو بغضا من فعل تجبب أو اسم تفضيل نحو . رب السجن أحب الى .  
 قال ( و بمعنى في ) أى الظرفية لقوله تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة . أى فيه وذكره جماعة في قوله  
 فلا تتركنى بالوعيد كائننى \* الى الناس مطلبى به القلأجرب

قال ( و ) بمعنى ( اللام ) نحو والامر اليك . أى لك وقيل هي لانتها الغاية أى منته اليك ( و ) قال ( الكوفية ) وطائفة  
 من البصرية ( و ) بمعنى ( مع ) أى المعية وذلك اذا ضمت شيأ الى آخر فى الحكم به أو عليه أو التعلق كقوله تعالى  
 . من أنصارى الى الله . وقوله . وأيديكم الى المرافق . وقوله الذود الى الذود ابل ولا يجوز الى زيد مال تريد مع  
 زيد مال قال الرضى والتحقيق ان الى هذه لانتها فقوله الى المرافق أى مضافة اليها والذود الى الذود أى مضافة الى  
 الذود وقال غيره وما ورد من ذلك مؤول على تضمن العامل وبقاء الى على أصلها والمعنى فى قوله . من أنصارى  
 الى الله . من يضيف نصرته الى نصرته الله والى حيث شذأ بلغ من مع لانتها لوقلت من ينصرنى مع فلان لم يدل على  
 أن فلانا وحده ينصرك وقيل التقدير من ينصرنى حال كونى ذاهبا الى الله ( و ) بمعنى ( من ) كقوله  
 تقول وقد عاليت بالكور فوقها \* أيسى فلا يروى الى ابن أحر  
 أى منى ( و ) بمعنى ( عند ) كقوله

أم لا سبيل الى الشباب وذكره \* أشهى الى من الرحيق السلسل

أى أشهى عندى كذا مثل ابن مالك وابن هشام فى المغنى ونازعه ابن الدمامين بأنه تقدم ان المتعلقة بما يفهم حبا  
 أو بغضا من فعل تجبب أو تفضيل معناها التبيين فعلى هذا تكون الى فى البيت مينة لفاعلية مجرورها لاقسما آخر  
 وأجاب شيخنا الامام الشافعى بان تلك شرطها كون التجبب والتفضيل من نفس الحب والبغض وهي هنا متعلقة  
 بتفضيل من الشهوة ( و ) قال أبو الحسن ( الاخفش ) ( و ) بمعنى ( الباء ) نحو . واذا خلوا الى شياطينهم . أى بشياطينهم  
 ( و ) قال ( الفراء ) تكون ( زائدة ) للتوكيد كقوله تعالى . أفئدة من الناس تهوى اليهم . بفتح الواو وتهواهم  
 وغيره خرجها على تضمن تهوى معنى تميل أو على ان الاصل تهوى بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما  
 قيل . فى ناصية ناصاه ذكره ابن مالك قال ابن هشام وفيه نظران شرط هذه اللفظة تحرك الياء فى الاصل وأجاب  
 ابن الصائغ بان أصل هذه الياء الحركة وسكونها عارض للاستتقال ( الباء مكسورة ) مطلقا ( وقيل تفتح من  
 الظاهر ) فيقال بز يد قال أبو حيان حكاه أبو الفتح عن بعضهم ( اللام اصاق ) ويقال الازاق قال فى شرح اللب وهو  
 تعلق أحد المعنيين بالآخر قال أبو حيان قال أصحابنا هي نوعان أحدهما الباء التى لا يصل الفعل الى المفعول الا بها  
 نحو سطوت بعمر ومرت بز يد قال والا صاق فى مرت بز يد مجاز لما التصق المرور بمكان بقرب زيد جعل كأنه  
 ملتصق بز يد والآخر الباء التى تدخل على المفعول المنتصب بفعله اذا كانت تفيد مباشرة الفعل للمفعول نحو أمسكت  
 بز يد الاصل أمسكت زيد اذا دخلوا الباء ليعلموا ان امساكك اياه كان مباشرة منك له بخلاف نحو أمسكت زيدا  
 بدون الباء فإنه يطلق على المنع من التصرف بوجهه مامن غير مباشرة قيل والا صاق معنى لا يفارق الباء ولهذا لم  
 يذكر لها سبويه معنى غيره زاد غيره ( والتعدية ) وتسمى باء النقل أيضا وهي المعاقبة للهمزة فى تصير الفاعل  
 مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر تقول فى ذهب زيد ذهبته ومنه . ذهب الله بنورهم . وقد  
 تكون مع المتعدى نحو دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل دفع بعض الناس بعضا وصلك



الحجر الحجز ( والسببية والاستعانة ) جمع بينهما ابن مالك في الالفية وابن هشام في المغنى وفسر الثانية بالداخلية على آله الفعل نحو كتبت بالقلم ونزل الى بنحو . ظلمتم أنفسكم باتخاذكم الجمل . وقال الرضى السببية فرع الاستعانة ولذا اقتصر عليها أعني الاستعانة ابن مالك في الكافية الكبرى وحذف السببية وعكس في التسهيل فاقصر على السببية وقال في شرحه بآء السببية هي الداخلية على صالح الاستعانة به عن فاعل معد لها مجازا بنحو فأخرج به من الثمرات رزقا لكم . فلو قصدا اسناد الاخراج الى الماء وقيل أنزل ماء أخرج من الثمرات رزقا لاصح وحسن لكنه مجاز والآخر حقيقة ومنه كتبت بالقلم وقطعت بالسكين فإنه يصح أن يقال كتب القلم وقطع السكين والنحويون يعبرون عن هذه الباء بآء الاستعانة وآثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إليه تعالى فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز انتهى وقال أبو حيان ما ذهب إليه ابن مالك من أن بآء الاستعانة مدرجة في بآء السببية قول انفرديه وأصحابنا فرقا بين بآء السببية وبآء الاستعانة فقالوا بآء السببية هي التي تدخل على سبب الفعل نحو مات زيد بالحلب وبالجموع وحجبت بتوفيق الله وبآء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسط بين الفعل وفعله الذي هو آله نحو كتبت بالقلم ونجرت الباب بالقدوم وبريت القلم بالسكين وخضت الماء برجلي إذا يصح جعل القلم سببا للكتابة ولا القدوم سببا للنجارة ولا السكين سببا للبرى ولا الرجل سببا للخوض بل السبب غير هذا ( والظرفية ) وهي التي يحسن موضعها في بنحو . نصركم الله بيدر . ونجيناكم بسحر ( والمصاحبة ) وهي كما قال ابن مالك التي يحسن موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال بنحو . اهبط بسلام . أى مع سلام . ولما جاءكم الرسول بالحق . أى مع الحق ومحقا . فسج بحمد ربك . أى مع حمد وحامدا وهذه المعاني الخمسة تجماع الالتصاق كما نقله أبو حيان عن الأصحاب وضم اليها بآء القسم ولذا ذكرتها متواليه خلاف صنيع التسهيل ( والغاية ) بنحو . وقد أحسن بي . أى الى ( وكذا البديل ) وهي التي يحسن موضعها بديل ( والتبويض ) وهي التي يحسن موضعها من ( على الصحيح ) فيها مثال الاول قول عمر رضى الله عنه كلمة ما يسرنى أن لى بها الدنيا أى بدلها وقول الحماسي

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا \* شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

ومثال الثانى قوله تعالى . عينا يشرب بها عباد الله . أى منها وقوله شرب بن ماء البحر وقول الآخر

\* شرب الزيف يبرد ماء الحشرج \* وهذا المعنى أثبتته الكوفيون والأصمعي والفارسي والعنبي وابن مالك والاول المتأخرون وأنكرها جماعة وقالوا في أمثلة الاول الباء للسببية وأولوا أمثلة الثانى بان يشرب وشرب بن وشرب ضمن معنى يروى بنحوه وقيل المعنى يشرب بها الحجر كما تقول شربت الماء بالعسل قال بعضهم ولو كانت الباء للتبويض لصح زيد بالقوم زيد من القوم وقبضت بالدرهم أى من الدراهم ( قال ابن مالك ) في التسهيل ( والتعليل ) قال في شرحه وهي التي يحسن موضعها اللام غالبا بنحو . فبظلم من الذين هادوا . إن الملائكة يأتون بك . قال واحسرت زت بقولى غالبا من قول العرب غضبت لفلان اذا غضبت من أجله وهو حى وغضبت به اذا غضبت من أجله وهو ميت قال أبو حيان ولم يذكر أصحابنا هذا المعنى وكان التعليل والسبب عندهم شى واحد قال ويدل لذلك ان المعنى الذي سمي به بآء السبب موجود في بآء التعليل لانه يصلح أن ينسب الفعل لما دخلت عليه بآء التعليل كما يصح ذلك في بآء السبب فتقول ظلم أنفسكم باتخاذكم الجمل وأما يأتون بك فالباء فيه ظرفية أى يأتون فيك أى يتشاورون في أمرك لأجل القتل انتهى \* وهذا هو الحق قال أيضا ( والمقابلة ) قال وهي الداخلية على الاغواض والاثمان قال وقد تسمى بآء العوض نحو اشتريت الفرس بألف وكافات الاحسان بضعف والظاهر انها داخلية في بآء البديل ( و ) قال ( الكوفية وبمعنى على ) أى الاستعلاء وجزم به ابن مالك بنحو من

ان تأمنه بقنطار أى عليه بدليل . إلا كما أنتمكم على أخيه . وإذا مروا بهم يتغامزون . أى عليهم بدليل وانكم لترون عليهم \* أرب يبول الثعلبان برأسه \* بدليل تمامه \* لقد ذل من بالت عليه الثعلاب \* قالوا ( و ) بمعنى ( عن ) وفي إختصاصها بالسؤال خلاف ( ف قيل تختص به و ظاهر كلام أبي حيان أن الكوفية كلهم عليه كقوله تعالى . فاسأل به خبيراً بدليل يسألون عن أنبائكم و قول علقمة

فان تسألونى بالنساء فأنى \* بصير بأدواء النساء طيب

وقيل لا وعليه ابن مالك نحو . يسعى نورهم بين أيديهم و بأيانهم \* تشقق السماء بالغيام \* والبصرية أنكروا هذا المعنى وأولوا الآية والبيت على أن المعنى إسأل بسببه خيراً و بسبب النساء لتعلموا حالهن أو تضمنين السؤال معنى الاعتناء والاهتمام قالوا ولو كانت الباء بمعنى عن لجاز أطمعته بجوع وسقيته بعمة تريد عن جوع وعن عمة قال ابن هشام فى التأويل الأول بعد لان الجر و رب الباء هو المستول عنه ولا يقتضى قولك سألت بسببه أن الجر و هو المستول عنه ( و ) قال ابن هشام ( انخضراوى ) بمعنى ( الكاف ) داخله على الاسم حيث يراد التشبيه نحو لقيت بزبد الاسد ورأيت به القمر أى بلقى ايام الاسد أى شبهه قال أبو حيان والصحيح أنها للسبب أى بسبب لقائه وسبب رؤيته ( وتزاد نو كيدا فى مواضع ) ستة وهى الفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر والحال والتوكيد وهى مذكورة فى محالها ومن غريب زيادتها أنها تزداد فى الجر و ركضه \* فأصبحن لا يسألنه عن بابه \* ( قال ابن مالك و ) تزداد ( عوضاً ) ومثله بقوله

ولا يواتيك فيها ناب من حدث \* الأخوثة فانظر بمن تتق

قال أراد من تتق فزاد الباء قبل من عوضاً ( وحكاة ) أيضاً ( فى عن وعلى ) وأنشد قوله

أتجزع أن نفس أناها جامها \* فهلا التى عن بين جنبيك تدفع

أى فهلا عن التى بين جنبيك تدفع فحذف عن وزادها بعد التى عوضاً وقول الآخر

ان الكريم وأبيك يعقل \* ان لم يجد يوماً على من يتكل

أى ان لم يجد من لم يتكل عليه فحذف عليه وزاد على قبل من عوضاً ( وقاسه فى الى وفى اللام ومن ) فقال فى الشرح يجوز عندى أن يعامل بهذه المعاملة من واللام والى وفى قياساً على عن وعلى والباء فىقال عرفت ممن عجت ولمن قلت والى من أديت وفمن رغبت والاصل عرفت ممن عجت منه ومن قلت له ومن أديت اليه ومن رغبت فيه فحذف ما بعد من وزيد ما قبلها عوضاً ( ورده أبو حيان ) أى العوض بأنواعه فقال فى الايات المستشهد بها لا يتعين فيها التأويل المذكور لاحتمال أن يكون الكلام ثم عند قوله فانظر أى فانظر لنفسك ولما قدم انه لا يواتيه إلا أخوثة استدرك على نفسه فاستفهم على سبيل الانكار على نفسه حيث قرر وجود أخى ثقة فقال بمن تتق أى لا أحد يوثق به فالباء فى بمن متعلقة بتق وكذا البيت الآخر يحتمل تمام الكلام عند قوله

\* ان لم يجد يوماً أى انه اذا لم يجد ما يستعين به اعقل بنفسه ثم قال على من يتكل ومن استفهامية أى لا أحديتكل عليه فعلى متعلقه يتكل ولم يثول البيت الثانى وقال فى المقيس هذا الذى أجاز به قياساً لم يثبت الاصل الذى يقاس عليه ألا ترى الى ما ذكرناه من التأويل فيما استدلل به ولو كانت لا تحتمل التأويل لكانت من الشذوذ والندور والبعيد من الاصول بحيث لا يقاس عليها ولا يلتفت اليها قال وقد نص سيبويه على أن عن وعلى لا يزدان لا عوضاً ولا غير عوض ( حتى كالى ) فى انتهاء الغاية ( لكن ) الى أمكن منها ولذلك خالفها فى أشياء الاول انها ( تغيد تغضى الفعل شياً فشيئاً ) ولذا لا يجوز كتبت حتى زيد وانا حتى عمرو ويجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو أى هو غايى كما فى حديث مسلم انابك واليك ( و ) الثانى انها ( لا تقبل الابتداء ) لضعفها فى الغاية فلا يقال سرت من البصرة



حتى الكوفة كما يقال الى الكوفة (و) الثالث انها (لا تجر الا آخرها) الا آخر جزء نحواً كملت السمكة حتى رأسها (قال الا كثر أو ملاقيا له) أي متصلا به نحو . سلام هي حتى مطلع الفجر . ولا يجوز سرت حتى نصف الليل بخلاف الى ومقابل الا كثر قول السيرافي وجماعة أنها لا تجر الا الجزء فقط دون المتصل به قال الرضى وهو مردود بالآية (خلافا لابن مالك) اذ قال في التسهيل وشرحه والتزم الرنخسرى كون مجرورها آخر جزء أو ملاقى آخر جزء وهو غير لازم بدليل قوله

عنيت ليلة فازلت حتى \* نصفها راجيا فعدت يؤوسا

قال أبو حيان وما نقله الرنخسرى هو قول أصحابنا وما استدلل به لاجته فيه لانه لم يتقدم العامل فيها حتى ما يكون ما بعدها جزء له في الجملة المغيبة بحيث فليس البيت نظير ما مثل به أصحابنا ولو صرح فقال ما زلت راجيا وصلها تلك اليلة حتى نصفها كان ذلك حجة على الرنخسرى ونحن نقول اذا لم يتقدم في الجملة المغيبة بحيث ما يصح أن يكون ما بعدها آخر جزء جاز أن تدخل على ما ليس به ولا ملاقيا له وكذا قال ابن هشام في المغنى على ان ابن مالك جزم باشتراط ذلك في الكافية الرابع انها لا تجر الا (ظاهر اخلافا للبرد والكوفية) في تجوزهم جرها المضر مستدلين بنحو قوله فلا والله لا يليق اناس \* فتى حثاك يا ابن أبي زياد

والجمهور قالوا إنه ضرورة قال أبو حيان ومن أجاز جرها المضر أدخلها على المضمرات المجرورة كلها قال ولا ينبغي القياس على حثاك في هذا البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر قال وانتهاء الغاية في حثاك هنا لا أفهمه ولا أدرى ما يعنى هنا بحثاك فلعل هذا البيت مصنوع انتهى ومثل ابن هشام في المغنى بقوله

أنت حثاك تقصد كل فج \* ترجى منك انها لا تخيب

قال واختلف في علة المنع ف قيل هي أن مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل قال ويرده أنه قد يكون ضمير حاضر كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وأنه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حثاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة فانها تدخل عليه على الاصح قال ويرده أنها لو دخلت عليه ل قيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمهم حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفي الخافضة حثاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس وقيل العلة أنها لو دخلت عليه قلبت ألفها ياء كما في الى وهي فرع عن الى فلا تعمل ذلك والاساوى الفرع الاصل قال شيخنا الامام الشافعي والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللزوم ان فرعية حتى عن الى انما هي في المعنى والعمل وذلك يوجب أن لا تحقل ما يحقله الى فيهما لا في غيرهما وقال الشاطبي قال سيويه استغنوا عن الاضمار في حتى بقولهم حتى ذاك وبالاضمار في الى لان المعنى واحد كما استغنوا بترك عن وذروا ودع (واما الهاو عتي) بابدال حاشا عينا (لغة) الاولى يمنية والثاني هذلية قال ابن مالك قرأ ابن مسعود ليسجنه عتي حين . فكتب اليه عمران الله أنزل هذا القرآن عرييا وأنزله بلغه قریش فلا تقرأهم بلغه هذيل (ومنع البصرية جر ما لا يصلح) أن يكون (غاية لما قبلها) وأوجبوا فيه الرفع على أنها ابتدائية نحو العجب حتى الخزيبس زيد وجوز جر الكسائي (و) الفراء ومنعوا أيضا الجر فيما اذا تلى الاسم بعدها جملة اسمية وما بعدها غير شريك لما قبلها في المعنى (نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت) وحتى زيد أبوه مضروب وجوز جر الكوفية (و) منع (الكوفية) الجر فيما اذا تلى الاسم الذي بعدها فاعل عامل في ضمير نحو ضربت القوم (حتى زيد ضربته) وقالوا لا يجوز حتى يقال ف ضربته وجوز به البصرية فيهما وجوز وافي الاول أيضا العطف والابتداء (و) منع (الكل) الجر فيما اذا تلاه اسم مفرد نحو ضربت القوم (حتى زيد مضروب) وأوجبوا الابتداء وجوزوها والعطف فيما اذا تلاه ظرف أو مجرور نحو القوم عندك حتى زيد عندك والقوم في

لدار حتى زيد في الدار أو جلة اسمية وما بعدها شريك لما قبلها في المعنى نحو ضربت القوم حتى زيد هو مضروب وجوز والجر والعطف فيما اذا تلاه فعل عامل في ضمير ما قبل حتى نحو ضربت القوم حتى زيد ضرب بهم فان كان في ضميره وهو غير شريك فلا ابتداء والجل على الاضمار نحو ضربت القوم حتى زيد ضربت أخاه وأوجبوا العطف فيما اذا قامت عليه قرينة نحو ضربت القوم حتى زيد أيضا فأيضا تدل على ارادة تكرار الفعل وهذا المعنى لا يعطيه الا العطف كأنك قلت ضربت القوم حتى ضربت زيدا أيضا (وزعم الفراء الجر) بحتى (نيابة) عن الى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب قال وربما أظهر وا الى في بعض المواضع قالوا جاء الخبر حتى الينا جمعوا بينهما بتقدير الغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكى (وتكون) حتى (حرف ابتداء) أى حرف ابتداء بعده الجمل أى تستأنف وحينئذ (تليه الجملتان) الاسمية كقول جرير

فازالت القتلى تجم دماءها \* بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقول الفرزدق \* فواجب حتى كليب تسبني \* والفعلية المضارعة كقراءة نافع وزلوا حتى يقول الرسول والمناضية نحو حتى عفوا والمصدر بشرط نحو وابتلوا اليتامى حتى اذا بلغوا النكاح . ( خلافا لابن مالك في زعمه ) أنها ( جارة قبل ) الفعل ( الماضي ) باضمار أن بعدها على تأويل المصدر قال أبو حيان وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام لا أعرف له في ذلك سلفا وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة ( و ) خلافا ( له ) وللأخفش ( أبي الحسن ) ( في ) زعمهما ( أنها ) جارة ( قبل اذا ) وأن اذا في موضع جر بها والجمهور على أنها حينئذ ابتدائية واذا في موضع نصب بشرطها أو جوابها قال أبو حيان وليس معنى قولهم حرف ابتداء انه يصحبها المبتدأ دائما بل معناه أنها بصد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا هل وبل ولكن من حرف الابتداء وان كان يقع بعدها غير المبتدأ وانما المعنى انها لا يصح أن يقع بعدها المبتدأ وما تقدم في تفسيره أخذ من ابن هشام في المعنى أولى وأقعد ثم قال قال بعض شيوخنا ضابط حتى أنها اذا وقع بعدها اسم مفرد مجرور أو مضارع منصوب فحرف جر واسم مرفوع أو منصوب فحرف عطف أو جلة فحرف ابتداء وتقدم في باب الحال انه لا محل لهذه الجلة على الاصح (مسئلة متى دلت قرينة على دخول الغاية) أى التي بعد الى وحتى في حكم ما قبلها (أو) على (عدمه) أى عدم دخوله فواضح انه يعمل به فالأول نحو قرأت القرآن من أوله الى آخره وبعثك الحائط من أوله الى آخره دل ذلك الآخر وجعله غاية على الاستيفاء. وايدىكم الى المرافق. دلت السنة على دخول المرافق في الغسل

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ألغاها

والثاني نحو. ثم أتموا الديام الى الليل. دل النهى عن الوصال على عدم دخول الليل في الصوم. فنظرة الى ميسرة فان الغاية لو دخلت هنا لوجب الانظار حال اليسار أيضا وكذلك يؤدي الى عدم المطالبة وتغويت حق الدائن سقى الحيا الارض حتى أمكن عزبت \* لهم فلا زال عنها الخير مجذوذا

دل على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعده حتى بانقطاع الخير عنه (والا) أى وان لم تقم قرينة على الدخول ولا عدمه (فقالها) أى الاقوال (وهو الاصح) ورأى الجمهور (تدخل مع حتى دون الى) جملا على الغالب في البابين لأن الاكثر مع القرينة عدم الدخول في الى والدخول في حتى فوجب الحمل عليه عند التردد وأولها يدل خل فيهما وثانيهما لافيهما واستدل القولان في استواء حتى والى بقوله تعالى. فمتعنهم الى حين. وقرأ ابن مسعود حتى حين (ورابعها يدخل معهما) أى مع الى وحتى (ان كان من الجنس) و (لا) يدخل (ان لم يكن) نحو انه لينام الليل حتى الصباح أو الى الصباح نقله أبو حيان في حتى عن الفراء والرماني وجماعة وابن هشام في الى غير المسمى قائله وهو قول الاندلسي فيما نقله الرضى ( فان كانت حتى عاطفة دخلت وفاقا ) نحواً كالت السمة



حتى رأسها قال ابن هشام وروى من ادعى الاتفاق في دخول النغاية في حتى مطلقا وإنما هو في العاطقة والخلاف في الخافضة مشهور قال والفرق أن العاطقة بمنزلة الواو ( رب ) بضم الراء وتشديد الباء وفصحها ( ويقال رب ) بفتح الراء ( وربت ) بضمها ( وربت ) بالضم وفتح الباء والتاء ( وربت ) بسكون التاء ( وربت ) بفتح الثلاثة ( وربت ) بفتح الأولين وسكون التاء ( وتخفيف ) الباء من هذه ( السبعة وربتا ) بالضم وفتح الباء المشددة ( ورب ) بالضم وبالسكون ( ورب ) بالفتح والسكون فهذه سبعة عشرة لغة حكاهما معادرتا ابن هشام في المغني وحكى ابن مالك منها عشرة وزاد أبو حيان ربتا ( وزعم ) أبو الحسين علي ( بن فضال ) المجاشعي في كتاب الهوامل والعوامل ( أنها ثنائية الوضع ) ساكنة الثاني كهل وبلى وقد ( وان فتح التاء مخففة دون الباء ضرورة ) لالغة ( وان فتح الراء مطلقا ) أى في الجمع مشددا ومخففا مع التاء ودونها ( شاذ ) والجمهور على أنها ثلاثية الوضع وان التخفيف المذكور وفتح الراء لغة معروفة ( و ) زعم ( الكوفية ) وابن الطراوة أنها اسم ( مبني ) لأنها في التقليل مثل كم في التكثير وهي اسم باجماع وللأخبار عنها في قوله  
 ان يقتلوك فان قتلك لم يكن \* عارا عليك ورب قتل عار

فرب عندهم مبتدأ وعار خبره قال وتكون معمولة بجوابها كاذافيتدأ بها فيقال رب رجل أفضل من عمرو ويقع مصدرا كرب ضربة ضربت وظرفا كرب يوم سرت ومفعولا به كرب رجل ضربت واختار الرضى أنها اسم لأن معنى رب رجل في أصل الوضع قليل من هذا الجنس كما أن معنى كم رجل كثير من هذا الجنس لكن قال إعرابه أبدارفع على أنه مبتدأ لا خبره كما اختاره في قولهم أقل رجل يقول ذلك إلا زيد التناسبهما في معنى القلة قال فان كفت بما فلا محل لها حيث نزل كونها كحرف النفي الداخلة على الجملة ومنع ذلك البصريون بأنها لو كانت اسما لجاز أن يتعدى إليها الفعل بحرف الجر فيقال رب رجل عالم مررت وان يعود عليها الضمير ويضاف إليها وذلك وجميع علامات الاسم منتفية عنها وأجيب عن البيت الأول بأن المعروف وبعض قتل عار وان صحت تلك الرواية فعار خبر محذوف أى هو عار كما صرح به في قوله \* يارب هبناهي خير من دعه \* والجملة صفة المجرور وأخبره اذ هو في موضع مبتدأ قال أبو علي ومن الدليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم وبين ما تعمل فيه وفي مفادها أقوال أحدها أنه للتقليل دائما وهو قول الأكثر قال في البسيط كالخليل وسيبويه وعيسى بن عمرو ويونس وأبي زيد وأبي عمرو بن العلاء وأبي الحسن الأخفش والمازني وابن السراج والجرى والمبرد والزجاج والزجاجي والفارسي والرماني وابن جني والسيدي والصيرفي وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء وابن سعدان وهشام ولا يخالف لهم إلا صاحب العين انتهى ثانيا للتكثير دائما وعليه صاحب العين وابن درستويه وجماعة وروى عن الخليل ( ثالثا ) وهو ( المختار ) عندى ( وفاقا للفارابي ) أبي نصر وطائفة ( أنها للتقليل غالبا والتكثير نادرا ) وابعها عكسه ( أى للتقليل قليلا والتكثير كثيرا ) وجزم به في التسهيل واختاره ابن هشام في المغني ( وخامسها ) موضوع ( لهما ) من غير غلبة في أحدها نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين ( وسادسها ) موضع لواحد ) منها بل هي حرف اثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل وإنما يفهم ذلك من خارج واختاره أبو حيان ( وسابعها ) أنها ( للتكثير في ) موضع ( المبالاة ) والاقتضار وللتقليل فيما عدا ذلك وهو قول الأعمش وابن السكيت ( وقيل ) هي ( لبعدهم العدد ) تكون تقييلا وتكثيرا قاله ابن الباذش وابن طاهر فهذه ثمانية أقوال حكاهما أبو حيان في شرح التسهيل ومن وروى أنها للتكثير قوله تعالى ، ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ، فإنه يكثر منهم ثمنى ذلك وحديث البخاري يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة ومن مواضع الفخر قول عمار بن عقيل

فان تكن الايام شين مفرقى \* وأكثرن أشجاني وفلن من غربي  
فيارب يوم قد شربت بمشرب \* شفيت به عنى الصدى بارد عذب

وقول الآخر

فيارب يوم قد هوت وليلة \* بآنسة كانها خط تمثال

ومن ورودها للتقليل

ألا رب مولود وليس له أب \* وذى ولد لم يلد له أبوان

وذى شامة غراء فى حروجه \* مجللة لا تنقضى لأوان

أراد عيسى وآدم والقمر (وتصدر) وجوبا (غالبا) قال أبو حيان والمراد تصديرها على ما يتعلق به فلا يقال لقبت  
رب رجل عالم لأول الكلام فقد وقعت خبر الان المنخفضة من الثقبلة وجوبا باللو قال

أماوى أنى رب واحداه \* ملكت فلا أسر لى ولا قتل

تبعنت أن رب امرئ خيل خائنا \* أمين وخوان يخال أميننا

وقال الآخر

ولو علم الاقوام كيف خلقهم \* لرب مفد فى القبور وحامد

وقال

قال شيخنا الامام الشافعى ويحتمل أن يعد ذلك ضرورة (ولا تجر غير نكرة) معها معربا كان أو مبنيًا كقوله

رب من انضجت غيظا قلبه \* قد تمنى لى موتا لم يطع

(خلافا لبعضهم) فى تجويزه جرهما المعرف بال محبة بقوله

ربما الجامل الموبل فيهم \* وعناجيج ينهن المهار

يجر الجامل وأجاز الجمهور بأن الرواية بالرفع وان صحت بالجر خرج على زيادة ال ولا نها إمالة القلة أو الكثرة وغير  
النكرة لا يحتملها لان المعرفة إمالة القلة فقط كالمفرد والمثنى أو الكثرة فقط كالجمع وما لا يحتملها لا يحتاج الى  
علامة يصير بهانصا (وفى وجوب نعته) أى مجرورها (خلف) فقال المبرد وابن السراج والفارسي والعبدى  
وأكثر المتأخرين وعزى للبصريين يجب لان رب أجريت مجرى حرف النفى حيث لا تقع الاصدرا ولا يتقدم  
عليها ما يعمل فى الاسم بعدها بخلاف سائر حروف الجر وحكم حرف النفى أن يدخل على جملة فالأقيس فى مجرورها  
أن توصف بجملة لذلك وقد يوصف بما يجرى مجراهما من ظرف أو مجرور أو اسم فاعل أو مفعول وجزم به ابن  
هشام فى المغنى واختاره الرضى وقال الاخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الونسي وابن طاهر وابن خروف لا  
يجب وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف واختاره ابن مالك وتبعه أبو حيان ومنع كونها لا تقع الاصدرا  
لما تقدم وكون ما يعمل فيما بعدها لا يتقدم مقتضيا للشبهاء بحرف النفى بان لنا ما لا يتقدم على المجرور الذى يتعلق به  
ولا يلزم أن يكون جاريا مجرى النفى نحو بكم درهم تصدقت على الخبيرة (ويجر مضافا اليه ضمير مجرورها معطوفا)  
عليه (بالواو) خاصة تحوّر ب رجل وأخيه رأيت وسوغ ذلك كون الاضافة غير محضة فلم تفد نعرى فاو قال الجزولى  
لانه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع قال الرضى ولو كان كذلك لجاز رب غلام والسيد ولا يجوز ذلك فى غير  
العطف من التوابع ولا فى العطف بغير الواو ولا فى (وفى القياس) فى المعطوف بالواو (خلف) فأجازه  
الاخفش واختاره ابن مالك وأبو حيان وقصره سيبويه على المسدوع أما ما حكاه الاصمعي من مباشرة رب  
للمضاف الى الضمير حيث قال لأعرابية ألفلان أب أو أخ فقالت رب أياه رب أخيه تريد رب أب له رب أخ له تقديرا  
للا انفصال لكون أب وأخ من الاسماء التى يجوز الوصف بها فلا يقاس عليه اتفاقا (ونجر ضميرا) ويجب كونه  
(مفردا مذكرا) وان كان المميز مثنى أو جمعا أو مؤنثا وكونه (يفسر نكرة منصوبة) مطابقة للعنى الذى يقصده



المتكلم (تليه) غير مفصولة عنه فيقال رب رجلا ورب رجلا ورب به امرأه ورب به امرأتين ورب به نساء قال

ربه امرأبك نال أمتع عزة \* وغنى بعيد خصاصة وهو ان

قال أبو حيان وسمع جره في قوله \* ورب به عطب أنقذت من عطبه \* على نية منه وهو شاذ ( وجوز الكوفية مطابقتها ) الى الضمير لها أي النكرة المفسرة في التثنية والجمع والتأنيث قياسا وسماعا قال ربه فتية دعوت الى ما \* يورث الحد دائما فأجابوا

قال ابن عصفور وذلك لا يجوز عندنا لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه كما استغنوا بتركه من وذو وودع فقال أبو حيان ومن ذهب الى وجوب وصف مجرور رب لم يقل به هنا قال ابن أبي الربيع لانه استغنى بمادل عليه الاضمار من التثنية عن الوصف فصار قولك رب رجلا بمنزلة رب رجل عظيم لا أقدر على وصفه (والاصح انه) أي هذا الضمير (معرفة) جرى مجرى النكرة في دخول رب عليه لما أشبهها في أنه غير معين ولا مقصود وقال بعضهم إنه نكرة واختاره ابن عصفور لوقوعه موقع النكرة وكأنك قلت رب شيء ثم فسرت الشيء الذي تريده بقولك رجلا قال بخلاف الضمير العائد على نكرة مقدمة نحو لقيت رجلا فضر بته لأنه نائب مناب معرفة اذا الاصل فضر بت الرجل أو متأخرة وهو واقع موقع معرفة نحو نعم رجلا زيد فالضمير في نعم واقع موقع ظاهر معرف بال أو مضاف الى ما هي فيه (و) الاصح (انه) أي جر رب الضمير (ليس قليلا ولا شاذا) بل جائز بكثرة فصيحوا قال ابن مالك هو قليل وفي بعض كتبه شاذ قال أبو حيان وليس يصحح الآن عنى بالشذوذ شذوذ القياس وبالقلة بالنسبة الى جرها الظاهر فانه أكثر من جرها الضمير (و) الاصح (انهازائدة في الاعراب لا المعنى) قال أبو حيان ويدل عليه قولهم رب رجل عالم يقول ذلك فلولا أن رب زائدة في الاعراب ما جاز ذلك لما يلزم من تعدى فعل المضمر المتصل الى ظاهره فجعل رب رجل في موضع رفع بالابتداء هو الذي سوغ ذلك وان كانت تدل على معنى لان الزائدة منه ما لا يتغير المعنى بزواله وهو الزائد للتوكيد ومنه ما يتغير ويسمى زائدا اصطلاحا باعتبار تخطي العامل اليه كقولهم جئت بلا زاد فان النواة قالوا لازائدة ولو أزيات لتغير المعنى ومقابل الاصح قول ابن أبي الربيع إنها غير زائدة لانها تجوز معنى والزائد لا يجوز وانما يكون مؤكدا (و) الاصح بناء على أنها زائدة في الاعراب (ان محل مجرورها على حسب العامل) بعدها فهو نصب في نحو رب رجل صالح لقيت ورفع في نحو رب رجل عندي ورفع أو نصب في نحو رب رجل صالح لقيته (لا لازم النصب) بالفعل الذي بعدها أو بعامل محذوف خلافا للزجاج ومتابعيه في قولهم بذلك لما يلزم عليه من تعدى الفعل المتعدي بنفسه الى مفعوله بواسطة رب وهو لا يحتاج اليها وعلى الاول (فيعطف عليه) أي على محل مجرورها كما يعطف على لفظه قال

وسن كسنيق سناء وسنا \* ذعرت بدلاج الهجير نهوض

فعطف سناء على محل سن لانه في موضع نصب بذعرت أراد ذعرت بهذا الفرس النهوض ثورا وبقرة والسنم بقرة الوحش بضم السين المهملة وقع النون المشددة (و) الاصح (انهاتعلق) كسائر حروف الجر وقال الرماني وابن طاهر لاتعلق بشيء كالحروف الزائدة والاصح أن التعلق بالعامل الذي يكون خبر المجرورها أو عاملا في موضعه أو مفسر له قاله أبو حيان وقال ابن هشام قول الجمهور انها معدية للعامل ان أرادوا المذكور خطأ لانه يتعدى بنفسه أو محذوف تقديره حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغنى عنه ولم يلغظه في وقت فقولي والاصح منتصب على مستلتي التعلق وكونه بالعامل معا كما قررته ومقابلته في الثانية قول الجماعة المذكورين (ثم) على التعليق (قال لكثرة) الاصباني (حذفه لحن) ممنوع وقال ماورد ن ذلك

مصنوع (و) قال (الخليل وسيبويه نادر) كقول الشماخ

ودوية قفر تمشي نعامها \* كشي النصارى في خفاف اليرنج

أى قطعها قال أبو حيان ومما يرد قول لكدنة قولهم رب رجل قام ورب ابنه خير من ابن وقول الشاعر

ألا رب من تغتشه لك ناصح \* ومؤتمن بالغيب غير أمين

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزولى كثير) وبه جزم ابن الحاجب (ورابعها واجب) نقله صاحب البسيط عن

بعضهم قال لأنه معلوم كما حذف من بسم الله وتالله لأفعلن (وخامسها) قال ابن أبي الربيع (يجب) حذفه (ان

قامت الصفة مقامه) نحو رب رجل يفهم هذه المسئلة أى وجدته فان لم يقم مقامه جاز الحذف وعدمه سواء كان

هناك دليل أم لا كائن تسمع انسانا يقول ما رأيت رجلا عالما فقول رب رجل عالم رأيت ولك حذف رأيت

وكائن يقول ذلك ابتداء غير جواب (ويجب كونه) أى الفعل الذى يتعلق به رب (ماضيا) معنى قاله المبرد

والفارسي وابن عصفور وقال أبو حيان إنه المشهور ورأى الاكثرين (وقيل يأتى حالا) أيضا فلا يقال رب رجل

سيقوم قاله ابن السراج (وقيل و) يأتى (مستقبلا) أيضا قاله ابن مالك كقوله تعالى . ربما يود الذين كفروا

. الآية وقول هند أم معاوية يارب قائلة غدا \* ياللف أم معاوية

والأولون تأولوا الآية على أنه موضع الماضى على حذف ونفخ في الصور قال ابن هشام وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل

المستقبل عبر به عن ماضى متجاوز به عن المستقبل قال والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله يارب قائلة غدا

وأجاب شيخنا الامام الثمني بأنه لا تكلف لانهم قالوا ان هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل

معها رب المختصة بالماضى وعدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلف في اخباره فالضارع عنده بمنزلة الماضى فهو

مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل وأما السبب فأجاب أبو حيان بأنه من باب الوصف بالمستقبل لامن باب

تعلق رب بما بعدها قال وقطيره قولك رب مسىء اليوم يحسن غدا أى رب رجل يوصف بهذا (ولا يسبقها)

متعلقها لان لها الصدر (وقد يسبق بالاوليا) واقعة (صدرا جواب شرط غالبا) كقوله

ألا رب مأخوذ باجرام غيره \* فلا تسأمن هجران من كان مجرما

وقوله \* فان أمس مكروبا فيارب قبيصة \* ومن سبقها يابا لافى جواب شرط حديث يارب كاسية (على

للاستعلاء) حسا نحو . وعليها وعلى الفاك تحملون . أو معنى نحو . فضلنا بعضهم على بعض . وللرجال عليهن درجة .

قال ابن مالك ومنه المقابلة للام المفهمة ما يجب كقوله \* فيوم علينا ويوم لنا \* وما وقع بعد وجب أو شبهه أو كبر

أو صعب ونحوه مما فيه ثقل أو دل على تمكن نحو . أولئك على هدى من ربهم . أنا على عهدك وعدك

ما استطعت (قال الكوفية والعتبي وابن مالك ومعنى مع) أى المصاحبة نحو . وآتى المال على حبه . أى مع حبه

. وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم . أى مع ظلمهم (و) بمعنى (فى) أى الظرفية نحو . واتبعوا ما تتلوا

السياطين على . لك سليمان . أى فى ملكه . ودخل المدينة على حين غفلة . أى فى حين (و) بمعنى (من) نحو . واذا

اكتالوا على الناس . أى من الناس . لغروجهم حافظون الا على أزواجهم أى منهم بدليل الحديث احفظ عورتك

الا من زوجتك . وما ملكك يمينك (و) بمعنى (عن) أى المجاوزة نحو \* اذا رضيت على بنو قشير \* (و) بمعنى (الباء)

نحو . حقيق على أن لا أقول على الله . أى بأن كما قرأ أبى (و) بمعنى (اللام) أى التعليل نحو ولتكبروا الله على

ما هذا كم . أى ولا جيل هدايته اياكم والبصريون قالوا لو كان لها هذه المعانى لوقعت موقع هذه الحروف

فكنت تقول وليت عليه أى عنه وكتبت على القلم أى به وجاء زيد على عمرو أى معه والدرهم على الصندوق أى

فيه وأخذت على الكيس أى منه وأولوا ما تقدم على التضمين ونحوه فضمن تتلوا معنى تقول ورضى معنى عطف



واكتالوا معنى حكموا في الكيل وحافظون معنى قاصرون وحقيق معنى خريص ولتكبر وامعنى نحمدوا  
( وحذفها وزيدتها ضرورة ) كقوله

نحن قتبدي ما بهام صباية \* واخفي الذي لولا الأسمى لقضاي

أي يقضى على وقوله

أي الله إلا أن سرحة مالك \* على كل أفنان العشاء تروق

فعلى زائدة لأن راق يتعدى بنفسه وجوز ابن مالك زيادتها في النثر كحديث من حلف على يمين أي يمينا وقال  
أبو حيان هو على تضمين حلف بمعنى جسر ( وجوز الأخفش حذفها ونصب تاليها فعولا ) نحو . وليكن لا  
تواعدوهن سرأي على سر . لأقعدن لهم صراطك المستقيم . أي على صراطك ( وزعمها ابن الطراوة وأبو علي )  
الفارسي ( والشاويين اسما ) دائما معربا لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شبه الحرف إذا حرف في معناها وقلة  
تصرفها لا يوجب لها البناء قال ابن خروف وهو القياس ( وقيل مبنيا ) كهذا بدليل أن على الاسم على رأي  
الجمهور مبنية وكذا عن والكاف ومذومنداما التضمنها معنى الحرف الذي يكونه لأنها بمعنى واحد فحملت عليها  
على طرد الباب قال صاحب الافصاح وهذا هو الوجه والقياس ( و ) زعمها ( الأخفش ) اسما ( إذا كان مجرورها  
وفاعل متعلقها ضمير ) مسمى ( واحد ) كقوله تعالى . أمسك عليك زوجك وقول الشاعر

هون عليك فان الامو \* ربكف الاله مقاديرها

لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم قال أبو حيان وابن هشام وفيه  
نظر لأنها لو كانت اسما حينئذ لصح حاول فوق محلها ولأنها لو لم تسميتها لما ذكر لزوم الحكم باسمية الى في نحو .  
فصرهن اليك . واضمم اليك . وهزي اليك . قال فليخرج هذا كله على التعلق بمحذوف كافي سقيالك أو على  
حذف مضاف أي هون على نفسك واضمم الى نفسك انتهى قال ابن الدماميني وقد يقال لانسلم أن ما كان بمعنى شيء  
يصح حوله محله ( واجراه ) أي أجرى الأخفش ما قاله في على من اسميتها في الحالة المذكورة كقول امرئ القيس  
\* دع عنك نهباصح في حجراته \* وقول أبي نواس \* دع عنك لومي فان اللوم اغراء \* قال ابن هشام وقد  
تقدم ما فيه قال ومما يدل على أنها ليست اسماء أنه لا يصح حاول الجانب محلها ( عن المجاوزة ) وهي الاصل ولهذا  
عدى بها صد وأعرض واضرب وانصرف وعذل ونهى ونأى وحرف ورحل واستغنى ورغب ونحوها ومنه  
باب الرواية والاخبار لأن المروي والخبر به مجاوزة لمن أخذ عنه ( قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك والاستعانة )  
كالباء نحو . وما ينطق عن الهوى . أي به ( والتعليل ) نحو . وما كان استغفار ابراهيم لأبيه الا عن موعدة .  
مانحن بتاركى آلهتنا عن قولك ( وبمعنى على ) أي الاستعلاء كقوله تعالى . فاعيا يخل عن نفسه . وقول الشاعر

لا اله ابن عمك لا أفضلت في حسب \* عني ولا أنت دياتي قنخروني

أي على ( و ) بمعنى ( بعد ) نحو . لتركن طبعا عن طبق أي بعد طبق . يخرفون الكلم عن مواضعه . بدليل من بعد  
مواضعه . عما قليل ليصبحن نادمين . والبصريون قالوا هي للمجاوزة في الجميع ولو كانت لها معاني هذه الحروف  
لجاز أن تقع موقعها فيقال زيد عن الفرس أي عليه وجئت عن العصر أي بعده وتكلم عن خبر أي به بل التقدير  
ما صدر نطقه عن الهوى . وما كان استغفار ابراهيم الا صادرا عن موعدة ومانحن بتاركى آلهتنا صادرين عن  
قولك وضمن يخل معنى يرغب وأفضلت معنى انفردت ( قال بعض شيوخنا ) قال أبو حيان ووقعها بمعنى بعد  
لتقارب معنى البعدية والمجاوزة لأن الشيء إذا جاء بعد الشيء فقد عدا وقته وجاوزته قال أبو حيان قال بعض شيوخنا  
وينبغي على قولهم أنها بمعنى بعد أن تكون حينئذ ظرفا قال ولا أعلم أحدا قال أنها اسم الا إذا دخل عليها حرف الجز

( و ) بمعنى ( في ) أى الظرفية كقوله

أواسى سمرأة الحى حيث لقينهم \* فلاتك عن حمل الرابعة وانما

أى فى كقوله تعالى ، ولا تنيا فى ذكرى . ورد بأن تعدية ونى بعن معر وف وفرق بين ونى عنه و ونى فيه بأن معنى الاول جاوزة ولم يدخل فيه والثانى دخل فيه وفتر ( زاد ابن مالك والبذل نحو ) قوله تعالى ، لا تجزى نفس عن نفس شياً . وحديث الصحيحين ( صوى عن أمك و ) زاد ( ابن هشام ) فى المغنى ( و ) معنى ( من ) نحو يقبل التوبة عن عباده . يتقبل عنهم أحسن ما عملوا . بدليل فتقبل من أحدهما الآية ( و ) معنى ( الباء ) وفرق بينه وبين الاستعانة ومثله بالآية السابقة ومثل الاستعانة بنحو رميت عن القوس لانهم يقولون رميت بالقوس حكاه الفراء ( و زيادتها ضرة ) كقوله \* فأصبحن لا يسألنه عن بابه \* ( خلافاً لابي عبيد ) حيث أجازها فى الاختيار واستدل بقوله تعالى . فليذر الذين يخالفون عن أمره أى أمره ( فى للظرفية مكاناً وزماناً ) وقد اجتمع فى قوله تعالى ، غلبت الروم فى أدنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين . ( حقيقة ) كآية ( و مجازاً ) نحو ولكم فى القصص حياة . لقد كان لكم فى يوسف واخوته آيات . ( قال الكوفية وابن قتيبة وابن مالك ومعنى الباء ) نحو يذروكم فيه أى بسببه \* بصيرون فى طعن الباهر والكلبى \* أى بطعن ( و ) معنى ( على ) نحو لا صلبكم فى جذوع النخل أى عليها ( و ) بمعنى ( مع ) أى المصاحبة نحو دخلوا فى أمم أى معهم . فخرج على قومه فى زينته .

( و ) بمعنى ( من ) كقوله وهل يعمن من كان أحدث عصره \* ثلاثين شهراً فى ثلاثة أحوال

أى منها ( و ) بمعنى ( الى ) نحو وردوا أيديهم فى أفواههم أى اليها ( زاد ابن مالك والتعليل ) كحديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها فى النفس مائة من الابل الحب فى الله والبغض فى الله من الايمان بدليل الحديث الآخر أن تحب لله وتبغض لله ( والمقايضة ) وهى الداخلة بين مفضل سابق وفاضل لاحق نحو . فما متاع الحياة الدنيا فى الآخرة الا قليل . وقول الخضر لموسى ما علمى وعلمك فى علم الله الا كما غمس هذا الطائر بمنقاره من البحر والبصريون قالوا لا تكون الا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهى مجازية ( وهل تزداد ) أقوال أحداهم فى الاختيار وغيره نحو . وقال اركبوا فيها بسم الله . ثانياً الاول فى الضرورة ( ثالثاً ) وهو رأى الفارسي تزداد ( ضرورة ) لاختياراً كقوله

أنا أبو سعد اذا الليل دجى \* تخال فى سواده يرن دجا

أى يخال سواده ( الكاف للتشبيه ) نحو زيد كالأسد ( والتعليل ) أثبتة قوم قال ابن هشام وهو الحق سواء جردت نحو . ويكأنه لا يفلح الكافرون . أى أعجب لانه لا يفلح أو وصلت بما المصدرية نحو . واذ كروه كما هذاكم . ( ونفاه الا كثرون وثالثاً ) تفهيد ( ان كفت بما ) كحكاية سيويه كما انه لا يعلم فيتجاوز الله عنه واختاره ابن مالك قال الكوفية والاخفش والاستعلاء وحكاوا ان بعضهم قيل له كيف أصبحت فقال كخبر أى على خير وكن كما أنت أى على ما أنت عليه وغيرهم قال هى للتشبيه على حذف مضاف أى كصاحب خير وعلى أن ماموصولة أى كالذى هو أنت ( و ) قال ( السيرافى وابن أبى الجباز ) فى النهاية ( والمبادرة ) اذا اتصلت بماتحوصل كما يدخل الوقت وسلم كما تدخل قال ابن هشام وهو غريب جداً ( وتزداد توكيداً ) قال فى التسهيل ان أمن اللبس نحو . ليس كمثل شئ . أى ليس مثله شئ \* والا لزم اثبات المثل وهو محال وبعضهم قال الزائد لفظ المثل والاول أولى بل القول بزيادة الاسم لم يثبت ( وجرها المضمر ضرورة ) كقوله \* وان تك انسانا كما الانس تفعل \* أى ما مثلها وقوله

لولا ترى بعلا ولا حلائلا \* كهو ولا كهن الا حائلا

وعبارة التسهيل ودخولها على ضمير الغائب المحرور قليل قال أبو حيان وهى تفهم جوازه على قلة واختصاصه



بالغائب والمجرور وأصحابنا خصوه وأطلقوا المضر وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلم وحركتها حينئذ الكسر

وإذا الحرب شمرت لم يكن كى \* حين يدعو الكفاة فيها نزال

وحكوا فيه وفي المخاطب عن الحسن أنا كك وأنت كى وفي المرفوع قلت أى كانت تمت لما وفي المنصوب

فاحسن وأجل في أسيرك انه \* ضعيف ولم يأسر كايك أسر

وحكوا أنت كانا وكهواته فلذا عبرت بما تقدم وانما لم تجزه اختيارا استغناء عنها بمثل وشبه كما استغنوا فيه بالى

عن حتى نص عليه سيبويه (وتقع اسما مرادة) لئلا جارة أيضا (ثم قال سيبويه) والمحققون لا تقع كذلك الا

(ضرورة) وحينئذ فحجر بالحرف كقوله

يضحك عن كالبرد منهم \* بكاللقوة الشعواء جلت فلم أكن

وبالاضافة كقوله

تيم القلب حب كالبدر لابل \* فاق حسنا من تيم القلب حبا

وتقع فاعلة كقوله

أنتهون ولن ينهى ذوى شطط \* كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

ومبتدأة كقوله

بنا كالجوى مما تخاف وقد ترى \* شفاء القلوب الصاديات الحوائم

واسم كان كقوله

لو كان في قلبي كقدر قلامة \* فضلا لغيرك ما أتتك رسائي

ومفعولة كقول النابغة

لا يرمون اذا ما لافق جلله \* برد الشتاء من الاحمال كالآدم

وذلك في الشعر كثير جدا ولم يرد في النثر فاخص به (و) قال أبو الحسن (الاخفش و) أبو علي (الفارسي) تقع

كذلك (اختيارا كثيرا) نظرا الى كثرة السماع وعلى هذا يجوز في زيد كالاسد أن تكون الكاف في موضع رفع

والاسد مخفوضا بالاضافة وعلى ذلك كثير من المعربين منهم الزمخشري قال ابن هشام ولو صرح ذلك لجمع في الكلام

مثل مررت بك لاسد (و) قال (أبو حيان) تقع اختيارا (قليلًا) قال لانه تصرف فيها بكثرة ورودها فاعلة واسم

كان ومفعولة ومبتدأة ومجرورة بحرف واصافة وهكذا شأن الاسماء المتصرفية يتقلب عليها وجود الاسناد

والاعراب (و) قال أبو جعفر (بن مضاء) هي اسم (أبدا) لانها بمعنى مثل وما هو بمعنى اسم فهو واسم ورده الاكثر

بجميعها على حرف واحد ولا يكون على ذلك من الاسماء الظاهرة المحذوف منه أو شاذو ورودها ولا تزداد الا

الحروف (و) قال قوم هي اسم (اذا زيدت) ورد بان زيادة الاسم لم تثبت وقل جرها (مذكى للتعليل وتختص بما

الاستغماية وان وما المصدرتين) فلا تجر غيرها كقولهم في السؤال عن العلة كيه و قولك جئت كى تكرمنى

وقوله \* يرجى الفتى كما يضر وينفع \* وقد تقدم في نواصب المضارع ان الكوفية أنكروا كونها جارة مع دليله

ورده (اللام للثلاث) . نحو لله ما فى السموات وما فى الارض . (والاختصاص) نحو . ان له أباء . فان كان له اخوة .

الجنة للمؤمنين والسرير للفرس وهذا الشعر لفلان (والاستحقاق) وهى الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله . ويل

للطفقين . ولهم فى الدنيا خزى . قال ابن هشام وبعضهم يستغنى بالاختصاص عن ذكر الملك والاستحقاق

ويمثل بالأمثلة المذكورة ويرجح ان فيه تقييلا للاشتراك و فرق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بان الاول

أخص إذا هو ما شهدت به العادة وقد يخص الشيء بالشيء من غير شهادة عادة إذ ليس من لازم البشر أن يكون له ولد (والتملك) نحو وهبت زيد ديناراً (أو شبهه) نحو . جعل لكم من أنفسكم أزواجا . والنسب نحو لزيد عم هو وعمرو خال (والتبليغ) وهي الجارة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو قلت له وأذنت له ونسبت له (والتيين) وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فعل توجب أو اسم تفضيل من حب أو بغض تقول ما أحبني وما أبغضني فإن قلت لفلان فأنت فاعل الحب والبغض وهو مفعولهما فإن قلت إلى فلان فالأمر بالعكس ذكره ابن مالك قال ابن هشام وليكن ذلك أيضا في معنى إلى وما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية أو مفعولية غير ملتبسة بفاعلية ومصحوب كل منهما إما غير معلوم مما قبلها أو معلوم ولكن استوفى بيانه تقوية للبيان وتوكيده واللام في ذلك متعلقة بمحذوف فالأول نحو تبالز يد ونجالة والثاني نحو سقيا وجدعالة (والتعجب) إمام القسم وهي الداخلة على اسم الله تعالى نحو \* لله يبقى على الأيام ذو جيد \* أو مجردا عنه وهي المستعملة في النداء نحو

فيالك من ليل كائن نجومه \* بكل مغار القتل شدت يئذبل

(و بمعنى عند) نحو كتبه نجس خلون قال ابن جني ومنه قراءة الجحدرى . بل كذبوا بالحق لما جاءهم . بكسر اللام وتخفيف الميم (قال الاخفش والصيرورة) وتسمى لام العاقبة ولام الملك نحو . فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا \* لدوالموت وابنوا للخراب \* (و) قال (الكوفيون والتعليل) نحو . واذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم . الآية في قراءة حزة بكسر اللام . وإنه لحب الخير لشديد . لثلاف قريش . (ومعنى إلى) نحو . بأن ربك أوحى لها . كل يجري لأجل مسمى . سمع الله لمن حده أى استمع إليه (و) بمعنى (على) نحو . ويخرون للآذان سجدا . وتله للجبين . وإن أسأتم فلها . واشترطى لهم الولاء (و) بمعنى (مع) كقوله فلما تفرقنا كاني ومالك \* لطول اجتماع لم نبت ليلة معا

(و) بمعنى (من) كقول جرير

لنا الفضل في الدنيا وأنفك راغم \* ونحن لكم يوم القيامة أفضل

وقولك سمعت له صراخ (و) بمعنى (في) نحو . ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجرها لوقتها الا هو . (و) بمعنى (بعد) نحو . أقم الصلاة لدلوك الشمس . صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته (و) قال (ابن الحاجب) في الكافية (و) بمعنى (عن) مع القول نحو . وقال الذين كفروا للذين آمنوا الآية . أى عنهم وليس المعنى انهم خاطبوا به المؤمنين والالقاء ما سبقه ونال اليه قال ابن الصباغ وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية وجعلها ابن مالك وغيره للتعليل وقوم التبليغ . ومن ذلك قالت أنراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا . ولأقول للذين تزدري أعينكم لن يؤتيهم الله خيرا .

كضرائر الحسناء قلن لوجهها \* حسدا وبغضائه لذميم

(و) قال (ابن مالك) في الخلاصة والكافية (والتعدي) ومثل له في شرحها بقوله تعالى . فهب لي من لدنك وليا . ومثل ابنه بقولك قلت له كذا ولم يذكرك في التسهيل ولا شرحه بل فيه أن اللام في الآية لشبه التملك وفي المثال للتبليغ قال ابن هشام والأولى عندي أن يمثل للتعدي بنحو ما ضرب زيد العمرو وما أضربه لبكر وقال الرضى الشاطبي لم يذكروا أحدا من المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم وإضا فالتعدي ليست من المعاني التي وضعت الحروف لها وإنما ذلك أمر لغوي مقصود ما يصل الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بوساطته وهذا القصد يشترك فيه جميع الحروف لأنها وضعت لتوصيل الأفعال إلى الأسماء (والتوكيد) وهي الزائدة



بين المتضايين نحو لا أبالز يدولا أخاله ولا غلامى له و يابئوس للعرب والاصح ان الجر حيثئذ بها لا بالضاف لانها أقرب أو الفعل المتعدى ومفعوله كقوله تعالى . ردف لكم . وقول الشاعر

وملكت ما بين العراق ويثرب \* ملكاً أجار لمسلم ومعاهد

( والتقوية ) في مفعول عامل ( ناصب واحد ) ضعف بالتأخير نحو . للروايات . للذين هم لربهم رهبون . ويكونه فرعا في العمل نحو . فعال لما يريد . مصداقاً لمعهم . زاعة للشوى قال في شرح الكافية ولا يفعل ذلك بمعد إلى اثنين لانه ان زيدت فيهما لم تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد ولا نظيره أو في أحدهما لم الترجيح بالمرجح وإيهام غير المقصود ووافقه أبو حيان قال ابن هشام والآخر ممنوع لانه اذا تقدم أحدهما دون الآخر زيدت اللام في المقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي في قوله تعالى ولكل وجهة هو موليها بإضافة كل انه من هذا والمعنى الله مولى كل ذى وجهة وجهته وقالوا في قوله \* هذا سراقة للقرآن يدرسه \* ان الهاء مفعول مطلق لاضمير القرآن وقد دخلت اللام في أحد المفعولين المقدم بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى

أحجاج لا تعطى العصاة منهم \* ولا الله يعطى للعصاة منها

قال لكنه شاذ لقوة العامل انتهى \* ( والاشهر كسرهما ) أى لام الجر مع كل ظاهر الا المستغاث كما سبق ( الا مع مضمرة ) فالأشهر فتحها ( غير الباء ) مقابل للأشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا فتقول المال لزيد وبعضهم اذا دخلت على الفعل وقرئ . وما كان الله ليعذبهم . وخزاعة بكسرها مع المضمرة وانما كسرت هى والباء وان كان الاصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفا لموافقة معمولها ولم تكسر الكاف لانها تكون اسما أيضا فكان جر هاليس بالاضافة ولثلاث تلبس بلام الابتداء ونحوها وبقيت في المضمرة على الاصل لانه يتميز ضمير الجر من غيره ولم يعول في الظاهر على الفرق بالاعراب لعدم اطراده اذ قد يكون مبنيا وموقوفا عليه ( لعل والجر بها لغة ) عقيلية حكاه أبو زيد والاختفش والفراء قال شاعرهم \* لعل أبى المغوار منك قريب \* ( وقد أنكرها قوم ) منهم الفارسي وتأول البيت على ان الاصل لعله لابي المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجرو من ثم كانت مكسورة ومن قح فهو على لغة المال لزيد وهذا تكلف كثير من دود بنقل الائمة ( وفيها حيثئذ ) أى اذا جرت قح الآخر وكسره كما ذكر ( مع حذف الاول ودونه ) أى عل وامل ( وحكم محلها ومجرورها كرب ) فالاصح انها تتعلق بالعامل وقيل لا تنزىلا لها منزلة الزائد وان محل مجرورها على حسب ما بعد هاء في البيت المذكور محله رفع بالابتداء وقرئ باخبره ( بمعنى لعل ) نقل الفراء وابن الانباري الجر بها قال الفراء وفي خبرها الرفع والنصب بيض لولا الامتناعية اذا تلاها ضمير جر نحو لولاى ولولاك ولولاه قال \* وكم موطن لولاى طحت كما هوى \* وقال \* لولاك في ذا العام لم أحجج \* وقال \* لولاكم ساع لحنى عندها ودم \* وقال \* ولولاه ما قلت لدى الدراهم \* وقال \* ولولاهم لكنت كحوت بحر \* فقال سيويه والجمهور ( موضعه جر بها ) واختصت به كما اختصت حتى والكاف بالظاهر قالوا ولا جائز ان يكون مرفوعا لانها ليست ضمائر رفع ولا منصوبا ولا مجازا وصلها بنون الوقاية مع باء المتكلم كالباء المتصلة بالحروف ولانه كان حقها ان تجر الاسم مطلقا لكن منع من ذلك تشبيها بما اختص بالفعل من أدوات الشرط في ربط جملة فالرابط الشبيه على موجب العمل فجروا بها المضمرة ( و ) قال ( الاختفش ) والكوفية موضعه ( رفع ) على الابتداء إنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في انا . كانت وأنت كانا ولولا غير جارة لان المضمرة فرع الظاهر وهى لا تجر الاصل فكيف تجر الفرع وما قيل من أنها مختصة بمنوع وانما هى داخله على الجملة الابتدائية ( و ) قال ( المبرد )

هو (لحن) ورد باتفاق أئمة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب (ولا يعطف عليه بالجر) بل يتعين الرفع نحو لولاك وزيد لأنها لا تجر الظاهر وخرج بالامتناعية التضيضية فلا يليها غير الفعل البتة (متى والجر بها لغة) لهذا (بمعنى من) كقوله

شرب بماء البحر ثم زفعت \* متى لجج خضر لهن نثج

(و) تأتي بمعنى (وسط) حكى وضعها متى كه أى وسطه وإذا كانت بمعنى وسط فهي اسم أو من فخر ف جزم به ابن هشام وغيره (من) مبنية على السكون مكسورة الأول قال ابن درستويه وكان حقه الفتح لكن قصد الفرق بينها وبين من الاسم (قال الكسائي والغراء أصلها منا) فحذفت الالف لكثرة الاستعمال واستدل بقوله

بذلنا مارن الخطى فيهم \* وكل مهند ذكر حسام

منا ان رد قرن الشمس حتى \* أغاب شرب يد هم قير الظلام

قال فرد من إلى أصلها لما احتاج إلى ذلك فعلى هذا هي ثلاثية والجمهور أنها ثنائية وأول البيت على أن من مصدر منى بمعنى إذا قدر استعمال ظرفا تخفوق النجم أى تقدير أن رد قرن الشمس وموازنه إلى أن غربت (و) قال (ابن مالك هولغة) لبعض العرب (و) قال (أبو حيان ضرورة لا ابتداء الغاية مطلقا) أى مكانا وزمانا وغيرهما نحو من المسجد الحرام . أسس على التقوى من أول يوم . مطرنا من الجمعة إلى الجمعة خلقناكم من تراب ثم من نطفة الآية من محمد رسول الله إلى هرقل (وخصها بالبصرية) إلا لا خفش والمبرد وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان قال ابن مالك وغيرهم مذهبهم هو الصحيح لصحة السماع بذلك وكذا قال أبو حيان لكثرة ذلك في كلام العرب نظما ونثرا وتأويل ما كثرت وجوده ليس بجيد وقال الرضى المقصود من معنى الابتداء فى من أن يكون الفعل المعنى بها شيئا ممتدا كالسير والمشى ويكون المجرور بمن الشئ الذى منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة أو يكون الفعل أصلا للشئ الممتد نحو تبرأت من فلان وخرجت من الدار لأن الخروج ليس بمتدا لحصوله بالانفصال ولو بأقل خطوة وليس التأسيس فى الآية حدثا ممتدا ولا أصلا له بل هو حدث واقع فيما بعد من فهمى بمعنى فى ثم قال والظاهر مذهب الكوفيين إذا لا منع من قولك نمت من أول الليل إلى آخره وهو كثير الاستعمال قال وضابطها أن يحسن فى مقابلتها إلى أو ما يفيد فائدتها نحو أعوذ بالله منك إذا المعنى التجئ إليه فالباء أفادت معنى الانتهاء (والتبعض) وهى التى تسد بعض مسدها نحو . منهم من كلم الله . وقرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما يحبون . (والتبيين) للجنس وكثيرا ما يقع بعدها ما ومهما بها أولى لا فراط إيهامها نحو . ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك . ما ننسخ من آية أو ننسها . مهما تأتينا به من آية . ومن وقوعها بعد غيرها . ويلبسون ثيابا خضرا من سندس . فاجتنبوا الرجس من الأوثان (وأنكرها طائفة) فن أنكر التبعض المبرد والاختفش الصغير وابن السراج والجرجاني والرخشري وقالوا هى للابتداء وأنكر الثانى أكثر المغاربة وقالوا فى الآية الأولى هى للتبعض وفى الثانية للابتداء والمعنى فاجتنبوا من الرجس الأوثان وهو عبادتها وكذا قال الرخشري قال الرضى وهو بعيد لأن الأوثان نفس الرجس فلا تكون مبدأ له (قال ابن مالك والتعليل) نحو مما خطاياهم . أغرقوا (والبدل) وهى التى يصح محلها لفظ بدل نحو . أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ . لجعلنا منكم ملائكة فى الأرض يخلفون . ولا ينفع ذا الجِـدْمِكِ الجِدْأُ أى بذلك (والفصل) وهى الداخلة على ثانى المتضايين نحو . والله بهـ لم المفسد من المصلح . حتى يميز الخبيث من الطيب ورد بأن الفصل مستفاد من العامل وهو العلم وماز وان الظاهر كونها للابتداء أو المجاوزة (و بمعنى عن) نحو . قد كنا فى غفلة من هذا فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله . (و) بمعنى (على) نحو . ونصرناه من القوم . (و) بمعنى (الباء) نحو . ينظرون إليك من



طرف خفي . (و) قال (الكوفية و) بمعنى (في) نحو . اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة . (و) بمعنى (الى) نحو رأيت من ذلك الموضع فجعله غاية لرؤيتك أى محلا للابتداء والانتهاى وقربت منه أى اليه (قيل و) بمعنى (عند) قاله أبو عبيدة بنحو . لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ . قيل (و) بمعنى (ربما) اذا اتصلت مع ما قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والاعلم كقوله

وانا لما يضرب الكبش ضربة \* على رأسه يلقى اللسان من الفم

والا كثرون قالوا انها فى الامثلة كلها ابتدائية **(تنبيه)** علم مما حكى عن البصريين فى هذه الاحرف من الاقتصار على معنى واحد لكل حرف ان مذهبهم ان أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما ان أحرف الجزم كذلك وما أوهم ذلك فامامؤول تأويل لا يقبله اللفظ أو على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على النيابة شذوذا والآخر يحمل الباب كاء عند غيرهم بلا شذوذ وهو أقل تعسفا (وتزاد) للتخصيص على العموم من نكرة لا تختص بالنفى نحو ما جاءنى من رجل وللتوكيد (قال الاخفش) من البصرية (والكسائي وهشام) من الكوفية (مطلقا) أى فى النفي والايجاب والنكرة والمعرفة واختاره فى التسهيل وشرحه قال لصحة السماع بذلك كقوله تعالى . يغفر لكم من ذنوبكم . ولقد جاءك من نبي المرسلين . وحديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون وقول الشاعر

وكنتم أرى كالموت من بين ساعة \* فكيف بين كان موعده الحشر

أى وكنتم أرى بين ساعة كالموت وقوله \* ويكثر فيه من حنين الابعار \* (و) قال (بعضهم) أى الكوفية (فى نكرة) منغية كانت أم موجبة سمع قد كان من مطر (و) قال قوم منهم الفارسي (فى نكرة شرط) كقوله ومهماتكن عند امرئ من خليقة \* وان خالها تخفى على الناس تعلم

(و) قال (الجمهور فى نكرة ذات نفي) بأى حرف كان من حروفه (أونهى) نحو . مالكم من إله غيره . ما تسقط من ورقة الا يعلمها . لا تضرب من أحد (أو استفهام بهل) نحو . هل ترى من فطوره . (لا غيرها) من سائر الادوات كيف ونحوها اذ لم تحفظ قاله أبو حيان (قال أبو حيان) فى الارتشاف (وفى) إلحاق (الهمزة) بهل (نظر) ولا أحفظه من كلام العرب وظاهر كلام شيخه الرضى الشاطبى إلحاق لانه قال لا تدخل من مع كل اداة استفهام كآين ومتى بل مع هل وما يقوم مقامها فى استدعاء الجواب بالنفى ثم الجمهور أولوا ما استدبل به الاولون بأن التقدير بعض ذنوبكم ولقد جاءك نبيأ فحذف الموصوف أو هو أى جاء من الخبر كائن من نبيأ أو القرآن وما بعده حال وقد كان هو أى كائن من جنس المطر أو قصد به الحكاية كأنه سئل هل كان من مطر فأجيب على نمطه وانه من أشد الناس أى الشأن ومن عليه **(تنبيه)** شرط ابن هشام فى المغنى أن تكون المربعة فيه أيضا فعلا أو مفعولا به أو مبتدأ كما مثلت قال وأهمل أكثرهم هذا الشرط فيلزمهم زيادتها فى الخبر والتمييز والحال المنغيات وهم لا يميزون ذلك انتهى وقد سبقه الى معناه الرضى الشاطبى نقلا عن ابن أبى الربيع وغيره (وتفيد) اذا زيدت فى الحالة المذكورة (توكيد) (قال) على بن سليمان (الاخفش الصغير ابتداء) الغاية قال كأنه ابتداء النفي من هذا النوع ثم عرض أن يقتصر به عليه (وتنفرد) من (يجربله) كحديث البخارى عن أبى هريرة يقول الله أعددت لعبادى الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر فخر من بله ما أطلقتم عليه والمعروف نصبه أوقفه كما تقدم على أن فى بعض طرق الحديث من بله بفتح الهاء مبنية (وجر عند) نحو . رجعة من عندنا . قال الحريرى وغيره وقول العامة ذهبت الى عنده وقول بعض المرادين كل عندك عندى لا يساوى نصف عندى لحن (و) يجز (مع) قرئ . هذا ذكر من معى . وحكى سيبويه ذهبت من معه (و) يجز (لن) نحو . وحنانا

من لدنا (و) يجز (قبل وبعد) نحو . لله الامر من قبل ومن بعد (و) يجز (عن وعلى) لقوله  
 \* من عن يميني مرة وأما \* وقوله \* من عليه بعدما تم ظمؤها \* (وهما اسمان حينئذ) بمعنى جانب وفوق  
 (مبينان على الاصح) وبه جزم ابن الحاجب قال لحصول مقتضى البناء وهو مشابهة الحرف في لفظه وأصل معناه  
 ونقل أبو حيان عن بعض أشياخه انهما عربان ولا ينافي ما رجحته هنا ما سبق ترجيحهم من اعرابها على القول  
 باسمينها لعدم العلة هناك اذ لا حرف حينئذ بمعناها تشبها به ولذا حكى بعضهم الاتفاق على اعرابها حينئذ مع  
 حكاية الخلاف هنا (وقال الكوفية حرفان) بقي على حرفينهما (قالوا) أيضا (وتدخل) من (على كل) حرف  
 (جار الامن واللام والباء في وسمع جر عن بعلى) في نيت واحد وهو قوله \* على عن يميني مرت الطير سنخا \*  
 (والاصح انها) أي من (في قبل وبعد) ابتدائية وهو قول الجمهور واستشكل بأنها لا ترد عندهم للزمان وأجيب  
 بأنهما غير متأصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان اذ أصل جئت قبلك جئت زمانا قبل زمن  
 بحيثك فيهمل ذلك فيهما وقال ابن مالك وجماعته هي فيهما زائدة بناء على ما اختاره من زيادتها في الايجاب  
 (و) (الاصح انها) (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيويو به ففي نحو زيد أفضل من عمرو لا ابتداء الارتفاع  
 وشر منه لا ابتداء الانحطاط اذ لا يقع بعدها الى وقال ابن مالك وابن ولاد للجائزة وكانه قيل جاوز زيد عمرا في  
 الفضل أو الشراى ابتداء التفضيل منه قال ابن هشام قال ولو صح ذلك لوقع موضعها عن (قال الزمخشري)  
 في الكشف (والطبي) في حاشيته (وترد) من (اسما مفعولا) كقوله تعالى . فأخرج به من الثمرات رزقا لكم  
 أغرب من مفعولا لا يخرج ورزقا مفعول لا جله قال وكذا حيث كانت للتبويض فهي في موضع المفعول به قال  
 الطبي واذا قدرت من مفعولا كانت اسما كعن في قوله من عن يميني \* (تنبيه) \* ترد الى أيضا اسما بمعنى  
 النعمة وجمعه الآلاء وفي اسما بمعنى الغم مجرورا وكى اسما مختصرا من كيف كما قيل في سوف سو ومتى اسما بمعنى  
 وسط كما تقدم (ومرت أحرف في) مبث (الاستثناء) وهي بيد وحاشا وخلا وعدا وبله (و) في (الظروف)  
 وهي مذومندومع على خلف وتفصيل فأغنى عن اعادةها هنا (مسئلة لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارا) وان وقع  
 فضرورة كقوله

اذا قيل أي الناس شرقيلة \* أشارت كليب بالأ كف الاصابع

وقوله وكريمة من آل قيس ألقته \* حتى تبدخ فارتقى الاعلام

أي الى كليب وفي الاعلام أو نادرا ليقاس عليه كحديث البخاري صلاة الرجل في جماعة مضجع على صلاته في بيته  
 وسوقه خمس وعشرين ضعفا أي بخمس (الامع كم) كما تقدم في مبث التميز (أو رب بعد) الفاء و (الواو  
 العاطفة كثيرا) جدا حتى قال أبو حيان لا يحتاج الى خمس وعشرين مثالا دواوين العرب ملأى منه والتأويل  
 قليل \* فذلك حبل قد طرقت وموضع \* بل بلد مثل العجاج قفه \* (وقيل الجرب الثلاثة) أي الواو والفاء  
 وبل أما الاول فقوله المبرد والكوفية قالوا ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معان ويدل لذلك مجيئها في أول  
 القصائد كقول رؤبة \* وقائم الاعماق حاوي المخرق \* فليست عاطفة ورد بانها لو كانت بمنزلة رب وليست عاطفة  
 لدخل عليها واو العطف كما يدخل على رب ولا يقال كرها اتفاق اللفظين لانهم أدخلوها على واو القسم وأما  
 الابتداء بها في القصائد لا مكان عطف على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أول قصيدة

\* دع ذا وعد القوم في هرم \* فأشار بهذا الى ما في نفسه وأما حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المعنى لابن

هشام نقلا عن المبرد في الفاء وعن بعضهم في بل وفي الارتشاف نقلا عن بعضهم فيهما لکن ابن مالك وابن عصفور



وغيرهما قالوا لا خلاف في ان الجر فيهما رب محذوفة لانهما وأقره أبو حيان في شرح التسهيل وادعى الرضى ان الجر رب محذوفة بعد الثلاثة خاص بالشعر ( قيل ) وتجر رب محذوفة بعد ( ثم ) أي بنا نقله أبو حيان عن صاحب الكافي قال وسبب ذلك أن هذه الاحرف من حروف العطف جامعة في المعنى واللفظ وما عداها انما تجتمع في اللفظ ( و ) الجر بها محذوفة ( دونها ) أي دون الحروف المذكورة ( أقل ) كقوله

رسم دار وقعت في طلله \* كدت أقضى الحياة من جلله

( قال ابن مالك أو غيرها ) أي غير رب قد تجر محذوف ( في جواب ما يضر مثله ) كزيد في جواب من قال بمن مررت وبل زيد لمن قال ما مررت باحد ومنه قولك أقر بهما منك يا بلن قال فالي أيهما أهوى ( أو معطوف عليه ) أي على ما يضر بحرف ( متصل ) نحو في الدار زيد والقصر عمرو أي وفي القصر ومنه . وفي خاتمكم وما يث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الليل والنهار . الآية ( أو منفصل بلا ) كقوله

فالمحب جلدان هجرا \* أولا حبيب راقه مجرا

( أولو ) كقوله متى عدتم بنا ولو فيه منا \* وان كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم \* آتني بدابة ولو جارا ( أو ) في ( مقرون بعده ) أي بعد ما تضر ( بالهمزة ) نحو أزيد بن عمرو في جواب مررت زيد ( أو هلا ) نحو هلا دينار في جواب جئت بدرهم حكاهما الاخفش أو اذا والفاء ( الجزائيتين ) نحو مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح حكاه أي ان لا أمر بصالح فقد مررت بطالح وفي الصحيح من كان عنده طعام اثنین فليذهب بثالث وان أربعة فخامس أو سادس قال في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء في الصورة الاولى لقول العرب خير بالجر لمن قال كيف أصبحت بحذف الباء وبقاء عملها لان معنى كيف بأي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا لاول لفظ به لكانت الدلالة أقرب وجواز الجر أولى قال أبو حيان وينبغي أن يتثبت في جواز هذه الصور لان أصحابنا انصوا على أنه لا يجوز حذف الجار وبقاء عمله الا اذا عوض منه وذلك في باب كم والقسم وجعلوا قول العرب خير من الشاذ الذي لا يقاس عليه وقد صرح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجار بعد الهمزة فيقال أزيد في جواب مررت زيد انتهى ( وقال سيبويه أو الباء ) ( تنبيه ) قالت العرب لا أبولك يري دون لله أبولك قال سيبويه حذف لام الجر والى وهو شاذ لا يقاس عليه ثم قالوا هي أبولك قلبوا وأبدلوا من الالف ياء وهو مبنى لتضمنه معنى لام الجر المحذوفة كما بنى أمس لتضمنه معنى لام التعريف على الفتح لخفته على الياء وقال ابن ولاد بل أصله اله أبولك حذفت الهمزة ثم قالوا هي بالقلب تشبيها للالف الزائدة بالأصلية وقال المبرد المحذوفة لام التعريف ولام الأصل والباقية لام الجر قال لان حرف الجر لمعنى وعلة وحذفه وبقاء عمله شاذ فالحكم بحذف غيره أولى أما لام التعريف فواضح اذا معنى لها هنا صبر ورة الكلمة علم فلم يمتنع ثبوتها وأما لام الأصل فقد عهده حذف بعض الأصول تخفيفا كيدودم ( وفصله ) أي الجار ( من مجروره وتأخيره عنه ) كلاهما ( ضرورة ) اما الاول فيكون بظرف كقوله \* ان عمر الاخيرا في اليوم عمرو \* و بجار ومجرور كقوله

رب في الناس موسر كعديم \* وعديم الخال ذا ايسار

ومفعول كقوله \* واقطع بالخرق الهيموع المراجم \* أي واقطع بالخرق بالهيموع وسمع في النثر بقسم حكى الكسائي اشتريته بوالله درهم وقاسه تميم بنه على ابن المبارك الا حرق في رب نحو رب والله رجل عالم لقيته قال أبو حيان ولا يبعد ذلك الا أن الاحتياط أن لا يقدم عليه الا بسماع وأما الثاني ( وقيل يجوز فصل رب بقسم ) قاله علي بن المبارك الا حرق نحو رب والله رجل صالح صحبته والاصح المنع ( مسئلة ) في اتصال ما بحرف الجر ( تزايدا بعد عن فلا تكف ) أصلا كقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . وقول الشاعر \* واعلم انني عما قريب \*

(و) بعد (الباء ومن فيكفان بقله ويليهما (١) والفعل) كقوله

فلئن صرت لا تحير جوابا \* لما ان ترى وأنت خطيب

وقوله \* وانا لما يضرب الكباش ضربة \* ومسئلة كف من بقله ذكرها ابن هشام في المغنى ولم يذكر ذلك ابن مالك في التسهيل ولا أبو حيان بل سوي بينهما وبين عن نعم في سبك المنظوم لابن مالك وتقرن ما بالباء والكاف فتكفهن والاكثر عدم الكف قال تعالى . فبما رحمة من الله . فبما تقضهم ميثاقهم . مما خطاياهم أغرقوا . (وتفيدان) مع (ما تعليل) كرماد كرم ابن مالك في التسهيل في الباء وقال فعنى لما قد ترى وأنت خطيب ربما أرى والسيرافي وغيره في من وجزم به في سبك المنظوم (وأنكر ما أبو حيان) أى افادتهما التعليل حيثنذ وقال ما ورد من ذلك مؤول (و) تزداد ما بعد (رب فالغالب الكف وايلأوها) مع (الماضى) لان التكثير والتقليل انما يكون فيما عرف حده والمستقبل مجهول كما قال

ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات

وقد يليها المضارع نحو . ربما يود . وقد يليها الجملة الاسمية نحو . ربما الجامل المؤول فيهم . وقد لا يكف نحو \* ربما ضربة بسيف صقيل \* (وقيل يتعين) بعدها (الفعلية) اذا كفت قاله الفارسي وأول البيت على ان مانكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها أى رب شئ هو الجامل (وقد يحذف الفعل بعدها) كقوله . فذلك ان يلقي الكريمة يلقيها \* حمدا وان يستغن يوما فربما

(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تكف) كقوله \* ماوى ياربنا غارة \* (و) تزداد ما بعد (الكاف فتكف غالبا) ويليهما حيثنذ (الجل) الاسمية والفعلية كما صرح به في الارشاف تقلا عن النهاية كقوله أخ ماجد لم يخترني يوم مشهد \* كما سيف عمر ولم تخنه مضاربه وقوله ألم تر أن الفعل يتبع إلهه \* كما عامر واللوم مؤتلفان وقد لا يكف كقوله

وننصر مولانا ونعلم انه \* كما الناس مجروم عليه وجارم

وقوله \* لا تشتم الناس كما لا تشتم \* (وقال أبو حيان لا يكف أصلا) وأول الايات الواردة في ذلك على ان ما مصدرية منسبكية من الجملة بعدها مصدر بناء على جواز وصلها بالاسمية ومحل حيثنذ جر (حروف القسم الجارة) أى هذا مبنيها وأفردت بترجمة لاختصاص القسم باحكام وفروع أحدها (الباء وهى الاصل) أى أصل أحرفه وان كانت الواو أكثر استعمالا منها لانها اللالصاق فهى تلصق فعل القسم بالقسم به (ومن ثم) أى من هنا وهو كون الباء الاصل (اختص بها الطلب والاستعطاف) فلا يقسم فيها بغيرها نحو بالله استخبرين وبالله هل قام زيد أى أسئلك بالله مستحلفا (وجاز اظهار الفعل) أى فعل القسم (معها) نحو . وأقسموا بالله جهد أيمانهم . كما يجوز ضمها نحو . فبغزتكم لأغوينهم . بخلاف غيرها (و) جاز (حذفها) لا غيرها من أحرفه (فينصب ثالثها) باضمار فعل القسم قال ابن خروف وابن عصفور أو فعل آخر كالزم ونحوه (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروى بهما قوله \* فقلت يمين الله أبرح قاعدا \* ولا تجر (خلافا لن جواز الجر) بالحرف المحذوف وهم الكوفيون وبعض البصريين (أو منع النصب الا فى) حرفين (قضاء الله وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفية قال لان فعل القسم لا يعمل ظاهرا الا بحرف فكيف يكون مضمرا أقوى منه مظهرا وأجيب بانساعهم في هذا الباب كثيرا أما الحرفان المذكوران فجوز نصبهما وأنشد



لا كعبة الله ما هجرتكم \* الا وفي النفس منكم أرب

(فان كان) المقسم به (الله وعوض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الالف لالتقاء الساكنين أو ثابتة لان الثاني مشدد فنزل منزلة دابة مع وصل ألفه وقطعها نحو هاء الله هاء الله هاء الله (أو) عوض (همزة محذوفة) مفتوحة نحو آ لله لا فعلن قال أبو حيان وأصحابنا يعبرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهام حقيقة وقال الرضى بل هو استفهام حقيقى وقد يكون انكارا (أولم) يعوض ولكن (قطع ألفه) نحو آ لله لا فعلن (جلا نقل) الحرفية (بدونه) أى التعويض حكى سيبويه الله لا فعلن وحكى غيره كلاً لله لا نخرجن وانشدوا \* الارب من تغتسله لك ناصح \* وانما جاز ذلك فى هذا اللفظ فقط لان استعماله فى القسم أكثر من غيره ولهذا لحقه أنواع من التغيير قالوا له لا أفعل وله (مدعو) أى الجر حال التعويض (بالعوض) أى بالعوض من الهمزة أو هاء (أو) بالحرف (المحذوف) المحذوف منه فلا خفض وجاعة من المحققين على الاول فى شرح الكافية وهو قوى لانه شبهه بتعويض الواو من الباء والتاء من الواو لا خلاف فى كون الجر بهما فكذا ينبغي فى ها والهمزة وصحح فى التسهيل وشرحه الثانى وان كان لا يلفظ به كما كان النصب بعد الباء والواو واو وكى واللام بان المحذوفة وان كانت لازمة الحذف وعزاه فى البسيط الى الكوفيين ومقتضى كلام شرح الكافية تضعيفه ولم يصرح أبو حيان بترجيح واحد من القولين (أو عوض غيره) أى غير لفظ الله شياً مما ذكر (فغصب حقاً) نحو العزيز لا فعلن (الثانى) أى ثانى ثانى حروف القسم (التاء وتحتص بالله) نحو تالله تغتافلانجر غيره لا ظاهراً ولا مضمرات لغيرتها (وشدت فى الرحمن ورب الكعبة وربى وحياتك) سمعنا الرحمن ورب الكعبة وربى وحياتك (الثالث) أى الثالث (اللام ويكون لما فيه معنى التعجب وغيره) كقولهم لله لا يؤخر الاجل أى تالله وقوله

\* لله يبقى على الايام منتعل \* (الرابع) أى الرابع (الواو وتحتص) بالظاهر فلا تجر ضميراً بخلاف الباء قال بكرب أقسم لا بغيرك (ولا يظهر معها الفعل) أى فعل القسم بل يضمير وجوباً نحو والقرآن الحكيم والله ربنا ما كنا مشركين (خلافاً لابن كيسان) فى تجويزه اظهار الفعل مع الواو فيقال حلفت والله لا قومن قال أبو حيان ولم يحفظ ذلك فان جاء فقول على أن حلفت كلام تام ثم أتى بعده بالقسم ولا يجعل والله متعلقة بحلفت (ولا) يظهر الفعل أيضاً (مع التاء واللام) بلا خلاف بل يجب اضماره كما تقدم (وهل هى) أى الواو (العاطفة أو بدل من الباء أو التاء) بدل (منها خلاف) فجزم الزمخشري وابن مالك فى شرحى الكافية والتسهيل ونقله أبو حيان عن الجمهور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما لان الواو جمع والباء للالصاق وهو جمع فى المعنى ولا تهما من حروف مقدم والقسم ان الباء بدل من الواو كما أبدلت منها فى نحووا تصل واتصف وتراث وتجاه وقال السهيلي وغيره بل الواو هى العاطفة كواو رب عطفت على مقدر ويقويه أنها لا تدخل على مضمير وكذلك العاطفة وانها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا فى الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المبدلة من الواو فى اشاح وأشاح وانها لم توجد قط بدلاً منها لانها ليست من مخرجها ولما بينهما من المضادة اذ فى الواولين وفى التاء شدة قال ويضعف عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو لما فيها من معنى العطف وليس ذلك فى الباء ولان التاء انما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها فى تضاعيف الكلمة قال أبو حيان ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف فى قوله

أرقت ولم تهجع لىنى هجعة \* ووالله مادهرى بعسر ولا سقم

قال ومن ذهب الى أن التاء حرف مستقل غير بدل من الواو قطرب وغيره (الخامس) أى الخامس (أيمن) بفتح الهمزة وضم الميم (ويقال) فيه (أيمن) بالكسرة فالضم (وأيمن) بفتحها (وأيمن) بالكسرة فالفتح (وأيمن)

بالكسر والضم لغة لسليم (وأيمن) بالفتح والضم لغة لثيم (وأيمن) بكسرتين (وهيم) بفتح الهاء مبدلة من الهمزة والضم قال أبو حيان وهي أغرب لغاتها (وأيمن) بكسرتين (وأم) بفتحتين (وأم) بالفتح والضم (وأم) بالفتح والكسر (وأيمن) بالكسر والضم لغة أهل اليمامة (وأيمن) بالكسر والفتح (ومن ثلث الحرفين) أي الميم والنون أي بفتحهما وكسرهما وضمهما (ومثلثا) حكى الفتح الهروي والكسر والضم الكسائي والاختش وان رجلا من بني العنبر سئل ما الدهدران فقال مربي الباطل فهذه عشرون لغة حكى ابن مالك منها بضع عشرة والسبب في كثرة تصرفهم فيها كثرة الاستعمال (والاصح انه اسم) وقال الرماني والزجاج هو حرف جر قال أبو حيان وهو خلاف شأنه (ونالها من وم) بلغاتهما (حرفان) وليس بقية أيمن وجزم به ابن مالك في كتابه سبك المنظوم لانهم الو كانا منها لم يستعملا الا مع الله كما بين وقد استعملتا مع غيره حكى من ربي لافعلن ولان الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد و رديان كثرة تصرفهم فيها اقتضى ذلك وهو أولى من اثبات حرف جر لم يستقر في موضع من المواضع (و) (الاصح) ان همزة وصل) بدليل سقوطها بعد متحرك كقوله

فقال فريق القوم لا وفريقهم \* نعم وفريق ليمين الله لا ندرى

وقال الكوفيون بناء على انه عندهم جمع بين واستدلوا بها مفتوحة ولا تكون همزة وصل مفتوحة وابدأ الهاءا في بعض اللغات وأجابوا عن حذفها في الدرج بانه تخفيف لكثرة الاستعمال ولا يبدل من الوصل (ونالها) همز (أيمن قطع) بخلاف أيمن حكى عن الاختش قال لان أيمن قد علمت انها وصل ولا أجل عليها أيمن لان همزة الوصل ليست مطردة في الاسماء (و) (الاصح) انه معرب) لعدم سبب البناء وقال الكوفيون مبنى لشبهه الحرف في عدم التصرف اذ لم يستعمل في موضع من المواضع التي تستعمل فيها الاسماء الا في الابتداء خاصة كالحرف (ونالها أيمن المكسورة مبنى) وأصله السكون كسر لالتقاء الساكنين وعلى الاول هي حرة اعراب بواو قسم مقدرة (ورابعها من وم) مبنيان لانهما على وضع الحرف وحركة الثاني لضرورة الابتداء والاول لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها (و) (الاصح) بناء على الاعراب (انه لازم الرفع) اذ لم يرو عن العرب الا بذلك وقال ابن درستويه يجوز زجره بواو القسم (و) (الاصح) على الرفع (انه مبتدأ) خبره محذوف أي قسمي وقال ابن عصفور هو خبر والمحذوف مبتدأ (و) (الاصح) (انه مضاف لله والكعبة والكاف والذى) والاول هو الغالب والباقي كقولهم أيمن الكعبة وقول عروة بن الزبير أيمنك لئن ابتليت لقد عافيت وقوله صلى الله عليه وسلم وأيمن الذي نفسي بيده وقال الفارسي لا يضاف الا الى الله والكعبة وقال ابن هشام الا الى الله فقط أما اضافته لغير ما ذكر فشاذا أنشد الكسائي \* ليمين أيهم لبئس العذرة اعتذروا \* (الاصح) انه مفرد) وقال الكوفيون هو جمع بين على أفعل كالفلس لان بناء أفعل لا يوجد في الاسماء مفردا و رديانه لو كان جمعا للزمت همزته بالفتح والقطع ومبني الضم ولها مرفوعا ومنصوبا (و) (الاصح) على الافراد (انه مشتق من اليمين) و به جزم ابن مالك في شرح الكافية وحكى ابن طاهر عن سيويه انه مشتق من اليمين (و) (الاصح) (ان لم ليست بدلا عن الواو ولا أصلها من ولا أيمن) وقيل هي بدل من الواو كالتاء لكونها مشفهييتين و رديانه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء وبان ابدال التاء من الواو معروف مطرد كاتصف واتصل وغيره مطرد كرات وتجاه ولم تبدل الميم منها الا في موضع شاذ وهو فم وفيه مع شذوذه خلاف وقال الزنجشيري هي من الداخلة على ربي حذفت نونها و رده ابن مالك بانها لو كانت لجاز دخولها على ربي كالاصل وأجاب أبو حيان بانه قد سمع ذلك كما تقدم وقيل أصلها أيمن حذف منها حتى بقيت الميم (مسئلة القسم جله) لفظا كما سمعت بالله أو تقديرا كبالله انشائية كما ذكرنا وخبرية كما شهد لعمر وخارج وعلمت لزبد قائم (مؤكدة خبرية) أخرى تالية (غير تجب) نخرج بالواو كدة لاخرى نحو زبد قائم زبد قائم فانه



يصدق عليها أنها جملة مؤكدة ليست أخرى بل هي هي وبالخبرية غيرها فلا تقع مقسما عليها وبالباقي التعجيبة بناء على الصحيح أنها خبرية (ويتلقى) أي يستقبل بمعنى يجاب (في الاثبات بلام مفتوحة) مع الاسمية والفعلية مع التنفيس أولا نحو . ثم لنحن أعلم . ولئن لم يفعل ما أمره ليسجن وليكون . وسوف يعطيك ربك . والله لسيقوم زيد (وقد تكسر مع الفعل) في لغة نحو والله لتفعلن ومنعها أي اللام الفراء مع السين لأنه لم يسمع بخلاف سوف والفرق ان اللام كالجزم مما تدخل عليه فيؤدي دخولها الى نوالى أربع حركات فيها هو كالجملة الواحدة وهو مرفوض في كلامهم وأجيب باعتقاد ذلك كما قالوا والله لكذب زيد (و) يتلقى أيضا في الاثبات (بان) المكسورة مثقلة ومخففة سواء كان في خبرها اللام نحو . ان سعيكم لشتى . ان كل نفس لما عليها حافظ . أم لا (وقيل ان كان في خبرها اللام) جاز تلقيه به والا فلا لان القصد بذلك افادة التأكيذ الذي لاجله القسم (قيل ولا مكي) قاله الاخفش ومثل بقوله . يحلفون بالله لكم ليرضوكم . وقول الشاعر .

إذا قال قد نيت بالله حلقة \* لتغني عني ذا انائك أجمعا .

ووافقه الفارسي في العسكريات ورجع في البصريات والتذكرة \* وأجاب عن الاول بأنه لم يرد القسم بالخبر فانهم يحلفون بالله ما عابوا النبي ليرضوا المؤمنين وعن البيت بأنه كذلك أي حلفت لتغني عني أو بان الجواب محذوف لدلالة الحال أي لتشر بن قيل (وبل) قاله بعض الندما واستدل بقوله تعالى . والقرآن ذى الذكر بل الذين كفروا . قال أبو حيان وهو رأي باطل والجواب في الآية محذوف أو كم أهلكنا وحذف اللام لطول الفصل قيل (وان) المفتوحة قاله ابن عصفور في المقرب واستدل بقوله

أما والله ان لو كنت حرا \* وما بالحر أنت ولا العتيق

ورده ابن الصائغ وقال بل جواب القسم جواب لو أي ما يكون جوابها لولا القسم قال أبو حيان وقد رجع عن ذلك ابن عصفور (و) يتلقى (في النفي بما ولا وان) قال ابن مالك في شرح الكافية ولا فرق في ذلك بين الاسمية والفعلية الا أن الاسمية اذا نفيت بلا قدم الخبر أو كان المخبر عنه معرفة لم تكرر ها في غير الضرورة نحو والله لازيد في الدار ولا عمرو ولا عمرو ولا عمرو لا أنا هجر ولا مهينك قال أبو حيان وغلط في ان الجملة الاسمية لا تنفي بلا قال ولا ينفي بها أيضا الماضي فلا تقول والله لا قام زيد لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك انه ينفي بها كقوله \* ردوا فوالله لا زدناكم أبدا \* ومثاله بما . ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك . وبان . ولئن زالتا ان أمسكهما من أحد (قيل ولن ولم) في الفعلية كقول أبي طالب

\* والله لن يصلوا اليك بججمعهم \* وحكى الاصمعي انه قال لاعرابي الثبنون قال نعم وخالفهم لم تقم عن مثلهم منجبة وقال أبو حيان لاسلف لابن مالك في تجويزه ذلك الا ما حكى عن ابن جني انه زعم انه يتلقى بهما في الضرورة وهو غلط من ابن جني انتهى فظاهره انه لا يجوز عنده لافي الضرورة ولا غيرها فاشأ من ذلك قول مفصل حكيته بقولي (وثالثها ضرورة ورابعة) يجوز (بلم دون لن) نقله أبو حيان عن محمد بن خاصة الضرير قال ولن وان كانت كلا في نفي المستقبل الا انها في لسي فعل فلما كانت في مقابلة السين لم يتلقى بها كالسين (وعندي عكسه) وهو جواز التلقي بان دون لم لانها الماضي والقسم المستقبل أجدر ولان المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستثناف وتتمام الكلام عند وخالفهم والبيت لا يحتمله وما قاله من الحاقها بالسين من دود لان الحرف الثاني به جعل لتأكيذ الجملة المقسم عليها ولان كيد في السين ولن يغيد تأكيذ النفي فالتلقي بها حسن حينئذ (و) يتلقى (في الطلب به) أي بالطلب أداة أو فعلا كقوله \* ربك هل للصب غيرك رأفة \* وقوله \* بعينك يا سلمى ارجى ذاصباة \* وقوله \* زنى بعيركى لاتمجرينا \* (أولما) نحو

قالت له بالله يا ذا البردين \* لما غنيت نفساً وأثنين

(أوالا) نحو بالله ربك الاقلت صادقة \* هل في لقائك للشغوف من طمع

(أوا) وتلزم اللام مع النون ( الشديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو والله لأظنك صادقاً ولا حاجة إلى تقييده بالثبوت كما في التسهيل لأن اللام لا تدخل غيره الا شذوذاً كما سيأتى (والأكتفاء بأحدهما) أى باللام أو النون (ان لم يفصل) بينه وبين اللام ( ضرورة ) كقوله \* تالى ابن أوس حلفه ليردنى \* وقوله \* وقيل مرة أثارت فاته \* (خلافاً لابي علي) الفارسي (والكوفية) في نجوى زهم ذلك في الاختصار قال أبو حيان ووهم الخضر اوى فادعى الاجماع على المنع فان فصل جاز وفاقاً إما بمعمول مقدم نحو . ولئن تم أو قتلتم لالى الله تمحشرون . أو حرف تنفيس نحو . ولسوف يعطيك . وقد نحو والله لقد أقوم غداً (و) تلزم (اللام مع قد ولو مقدرة في ماضٍ مثبت غير جامد) نحو تالله لقد آثر الله (ولو) كان (بعيداً من الحال خلاف ابن عصفور) في منعه قد حيث دللناها للتقريب من زمن الحال أما المنفى فلا تدخله اللام وكذا الحال من قد اذا لم تقدر كخبران الماضي والجامد لا يقترن بقد كقوله \* يميناً نعم السيدان وجدتما \* (وشذ) دخول اللام (مع ر بما و بما) في الماضي كقوله

لئن نزحت دار الليلى لربما \* غنيماً بجير والديار جميع

وقوله \* فلئن بان أهله \* لبا كان يوهل \* وأوله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام أى لبان بما (و) شذ دخولها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أى قدور بما و بما كقوله

لئن أمست ربوعهم يبابا \* لقد تدعو الوفود لها وفودا

وقوله فلئن تغير ما عهدت وأصبحت \* صدفت فلا بدل ولا ميسور

لما يساعف في اللقاء ولها \* فرح بقرب من ارها مسرور

(و) شذ دخولها مع (منفى) كقوله

أما والذي لو شاء لم يخلق النوى \* لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

(و) شذ (حذفهما) أى اللام وقد من الماضي ذى الشروط (أو) حذف (أحدهما) أى قد فقط اذا لم يقدر أو اللام فقط كقوله

حلفت لها بالله حلفاً فاجر \* لنا موافان من حديث ولا صالى

وقوله \* تالله قد عامت قيس اذا قذفت \* (أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر والله أنا كنت أظلم منه وقول (حيث لا طول) راجع الى الاسمية والماضى معافان كان في الكلام طول حسن الحذف للام أو قد أو هما قال تعالى . والشمس وضحاها . الى قوله . قد أفلح من زكاهما . قال . والسماء ذات البروج . الى قوله . قتل أصحاب الأخدود . وقال الشاعر

ورب السموات العلى وبروجها \* والارض وما فيها المقدر كائن

(أو نافيها) أى الاسمية كقوله

فوالله ما نلت ولا نيل منكم \* بمعتدل وفق ولا متقارب

أراد ما نلتم فحذف ما النافية وأبقى الموصولة لدلالة الباء العاطفة عليها (ونافي الماضي) كقوله

فان شئت آليت بين المقام \* م والركن والحجر الاسود



نسيتك مادام عقلي معي \* أمد به أمد السرميد

أراد لا نسيتك (ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يثو كد) بالنون نحو: تالله تفتؤ. أي لا تفتؤ  
 للعلم بأن الإثبات غير مراد لانه لو كان مراد الجيء باللام والنون بخلاف المؤ كذبها لانه يلتبس حينئذ بالثبت  
 (الاما على الاصح) لعدم وروده ولم فيه من الالباس اذ لم يعلم هل القسم على النفي في الحال أو الاستقبال وقيل  
 يجوز حلا على لا (وتدخل اللام كائن) كقول اعرابي ما هذه القنعة والله لكأنها على حششة القنعة الرائحة  
 الرديئة والحششة جمع حش (لان وان واذا تقدم) القسم (على لو ولولا) ولم يثو الأجواب واحد (فالحذف  
 جوابه أو جوابهما بخلاف) فنقل أبو حيان عن الجمهور انه جوابهما ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجواز  
 انه جوابه والمذكور جوابهما وقد صرح بذلك في الكافية وعن مقتضى كلامه هنا انه لا حذف وان لو ولولا  
 ومدخولهما جواب القسم حيث قال وتصدر في الشرط الامتناع بلو ولولا ونقل عن بعضهم انه ان لم يصلح جوابا  
 للقسم بأن نفي بلم نحو والله لو قام زيد لم يقيم عمرو أو بجمع اللام نحو والله لو قام عمرو ما قام زيد وتعين جعله للو  
 وهو تقييد لمحل الخلاف لا قول آخر ومن أمثلة المسئلة قوله \* والله لو لا الله ما هتدينا \* وقوله \*

فوالله لو كنا الشهود وغبتم \* اذن لملأنا جوف جيرانهم دما

(أو نوا) إلى شرط وقسم وتقدمهما طالب خبر فالجواب للشرط (تقدم أو تأخر) (حتم) تفضيلا له بلزوم الاستغناء  
 بجوابه عن جواب القسم لان سقوطه محل بالجملة بخلافه لانه مجرد التأ كيد نحو زيد والله ان تقيم بقم وزيد ان  
 يقيم والله أقم (وقيل جوازا) حكاه أبو حيان فيقال عليه زيد والله ان قام لأقومن (وقيل يجوز رفعه وحذفهما)  
 حكاه (أولا) أي لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسابق في الاصح) قسما كان أو شرطاً وجواب الآخر محذوف  
 نحو والله ان قام زيد لأقومن وان يقيم والله أقم وجوز الضراء وابن مالك جعل الجواب للشرط وان تأخر كقوله  
 لئن كان ما حدثته اليوم صادقا \* أصم في نهار القيظ للشمس باديا

جعل ابن مالك الجواب للقسم المؤخر ان اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله

فاما أعش حتى أدب على العصي \* فوالله انسى ليلتي بالمسلم

ورده أبو حيان بأن القسم مع جوابه جواب الشرط ولذا اقترن بالفاء لانه محذوف دل عليه جواب القسم (أو  
 سبق القسم) وحده (طالب خبر أو) طالب (صلة بنى على أيهما) شئت (فان بنى عليهما) أي طالب الخبر أو الصلة  
 (فجوابه محذوف) لدلالة الخبر والصلة عليه والافهرو وجوابه الخبر والصلة نحو زيد والله يقيم وجاءني الذي  
 والله يقيم وزيد والله ليقومن وجاءني الذي والله ليقومن (وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لزوم كونه  
 مستقبلا) لانه مغن عن مستقبل وقال عليه (و) (لزم كون (فعل الشرط ماضيا ولومعنى) كالمضارع المنفي بلم  
 (غالبا) لان جواب الشرط لا يحذف الا حيث كان فعله كذلك فلا يجوز ان يقال والله ان يقيم زيد لأقومن ولا  
 والله ان لا يقيم لأقومن ولا والله ان قام زيد لقممت الا ان أوقع الماضي موقع المستقبل كقوله \* ولئن أرسلنا ريحا  
 فرأوه مصفرا انظروا أي ليظن (واذا كان للقسم عليه جواب شرط مستقبل مسبق بقسم) مفعول أو مقدر  
 (قرنت الاداة) الشرطية ان أو غيرها (بلام مفتوحة) نحو: وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن.  
 لئن لم ينته المنافقون. الآية وهذه اللام (تسمى الموطئة) لانها واطأت الجواب للقسم المذكور قبلها أي مهيبة له  
 (المؤذنة) لانها آذنت بأن الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط أي أعامت بذلك (ويجوز حذفها)  
 دام (لم يحذف القسم) فان حذف لم تحذف (غالبا) لتدل عليه ومن القليل. وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن. وان  
 لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن. قال أبو حيان فان كان الفعل الواقع جوابا منقبلا بل لم يجز أصلا لانه حينئذ لا دلالة في

اللفظ على القسم المحذوف ولا يوجد في كلامهم ان قام زيد لا يقوم زيد ومن دخوله على غير ان قوله \* والارزقت لتأتينك سيرة \* وقوله \* لمتى صلحت ليقضين لك صالح \* قال وقد شبه بعضهم اذبان فأدخل عليها هذه اللام قال

غضبت على وقد شربت بجزة \* فلاذ غضبت لاشرب بن بخروف  
(والجواب المقرون بما أو ان) المؤكدة (أو اللام مع اسم لا يقدم، معمول عليه) مطلقا بلا خلاف كما قال أبو حيان فإذا قلت والله ما يقوم زيد الآن أو والله ان زيد أقام الآن أو والله ان زيد قائم الآن لم يجز تقديم الآن (أو هي) أي اللام (مع مضارع فكذلك) لا يجوز التقديم مطلقا صححه أبو حيان وقيل يجوز مطلقا ظرفا كان أو مفعولا وهو رأي الفراء وأبي عبيدة واستدل بقوله فالحق والحق أقول لأملأن أي حقا (وثالثها تقدم الطرف) والمجرور دون المفعول وهو رأي ابن مالك واستدل بقوله تعالى . عما قليل ليصبحن نادمين . (ويقع القسم بين منفيين توكيدا) لنفي المحلوف عليه كقوله

أخلى لاتسواموا ثيق بيننا \* فاني لا والله ما زلت ذا كرا  
(وغيره) النفي (السابق) عن النفي المباشر للجواب كقوله \* فلا والله نادى الحى ضيفي \* أي ما نادى (و) نفي عنه (أي عن القسم بأن يحذف) (الجواب لدليل) يدل عليه (وقيل) وعليه ابن مالك (ان وقع بعد لقد) نحو . ولقد صدقكم الله وعده . (أو لئن) نحو . لئن أخرجوا لا يخرجون معهم . (أو مصاحبا لا مافتوحة ونونا) للتوكيد نحو لأعذبه عذابا شديدا . (وقيل) وعليه أبو حيان (ان كان الجواب باللام) وان المشددة فان كان بغيرهما كما ولا وان فلا (و) نفي (عن الجواب) فيحذف (معموله) نحو . والنازعات الى قوله يوم ترجف الراجفة . أي ليعثن (وقسم مسبق بحرف جواب) نحو . أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا . وقولك لمن قال أتفعل كذا أي والله أو نعم والله أو أجل والله (و) نفي (عن القسم) جبر قال

قالوا قهرت فقلت جبر ليعلمن \* عما قليل أينما المقهور  
(كسرا) أي مكسورا بناءا للقاء الساكنين (ويفتح) تخفيفا ثم (قال سيويه اسما) لدخول التنوين عليها في قوله \* وقائلة أسيت فقلت جبر \* (بمعنى حقا) فيكون مصدرا (وقيل أبدا) فيكون ظرفا كعوض وبنيت لقلة تمكنها اذا لا تستعمل الا في القسم قاله صاحب الملخص (و) قال (قوم حرف جواب) بمعنى نعم وصححه ابن مالك قال لان كل موضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه حقا فالحاقيها بنعم أولى ولانها أشبه بها لفظا واستعمالا ولذلك بنيت ولو وافقت حقا في الامكنية أعربت ولجاز أن يصحبها الالف واللام كما ان حقا كذلك ولولم تكن بمعنى نعم لم تعطف عليها في قوله  
أي كرمالا الفاجير أو نعم \* باحسن إيغاثي وأنجزه وعده  
ولم توكدها في قوله وقالن على البردي أول مشرب \* نعم جبران كانت رواء أسافله  
ولا قبول بها في قوله

اذا تقول لابنة الجير \* تصدق لا اذا تقول جبر  
قال وأما تنوينها فضرورة أو ترنم زاد الفارسي أو شاذ كتوين اسم الفعل في قولهم فداء لك بكسر الهجمة واختار هذا القول أبو حيان وابن هشام والرضي وقال انما صح وقوعها قسما بجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم قال ابن الدماميني ولقائل أن يمنع لزوم الاعراب لو كانت بمعنى حقا ودخول ال وسنددها ما التي بمعنى شيء ونحوها وسبب البناء حينئذ موافقتها الجير الحرفية لفظا وكونها مؤكدة في البيت المذكور لاحتمال أن يكون لمعنى نعم نحو ذلك حقا وأجاب شيخنا الامام الشافعي عن الاول بأن لزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه



المقتضية للبناء بخلاف ما بمعنى شيء فانها مشابهة له في الوضع قال وقوله إن سبب بنائها موافقتها لجبر الحرفية فيه  
نظر فان القائل باسمية جبر لا يثبت جبراً تجري حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها انتهى (و) قال قوم (اسم فعل)  
حكاه صاحب الملخص واختاره فياتقل أبو حيان قال لان تنوينها للتسكير وهو لا يوجد الا في اسم الفعل أو  
الصوت (وتنوين ضرورة) كاليث السابق (وقد يجاب بهادونه) أي دون قسم كما يجاب بنعم وأجل كقوله  
قالت أراك هارباً بالجور \* من هذه السلطان قلت جبر

(و) يعني عن القسم أيضاً (لا جرم) حكى الفراء أن العرب تقول لا جرم لا تينك ولا جرم لقد أحسنت فاستغنوا بها  
عن القسم قاصدين بها معنى حقاً وأصلها بمعنى لا بد (قال الكوفية) يعني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال عوض  
لا فعلن قال أبو حيان والبصريون لا يعرفون القسم به وان ذكره الزجاجي (ويجمع بين إيمان) نو كيد اسواء  
اختلف حرف القسم أم لا (لكن ان اختلف الحرف لم يوثق بالشأن حتى يوفى الاول جوابه) فيقال تالله لا فعلن  
بالكعبة لا فعلن (خلاف لا خفش) في تجوز الموالاة فيقال والله تالله لا فعلن كما يقال والله والله لا فعلن  
(مسئلة من القسم غير صريح) وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً (كعلت) نحو . ولقد علموا لمن  
اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . قال سيبويه ومنه قولهم علم الله (وشهدت) نحو شهد الله إنه في رواية الكسرة .  
يشهد إنك لرسوله . وجاهدت وأوثقت وأخذت ومنه . واذا أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيننه . وهذه  
الألفاظ (في الخبر ونشدتك وعمرتك الله) بالتشديد (وعمرتك الله) بضم الراء وقصها مع ضم العين (وقعدك الله)  
بفتح القاف وكسرها (وقعيدك الله وعزمت في الطلب) وقد تقدم أن جواب الطلب يتلقى به أو بلاماً أو بالأووان ومن  
أمثله هنا قولهم أنشدك الله الأفعلى وفي الصحيح الله الا قضيت بيننا بكتاب الله وقوله

عمرتك الله الا ما ذكرت لنا \* هل كنت جارتنا أيام ذي سلم

وقوله يا عمر ك الله الا قلت صادقة \* أصادقاً ووصف المجنون أو كذبا

وقوله عمر ك الله يا سعد عديني \* بعض ما أبتغى ولا تؤيسيني

وقوله عمر ك الله اما تعرفني \* انا حراث المنايا في الفرع

وقوله قعيدك الله الذي أتته \* ألم تسمعاً بالبيضتين المناديا

وقوله قعيدك أن لا تسمعيني ملامة \* ولا تنكس قرح القواد فيجما

(ويجوز حذف نشدت) فيقال تالله لا فعلت ومنه قوله

قالت له بالله يا ذا البردين \* لما غنيت نفساً أو اثنين

(و) يجوز حذف (الباء فينتصب تاليها) نحو نشدتك الله لا فعلت والاصل بالله ومعنى نشدتك بالله لا فعلت

أقسمت به (لا ترى الا فاعلاً) أي سألتك وطلبت منك من نشد الضالة طلبها (و) معنى (عمر ك الله) بعمر ك أي

عمر ك تعميراً وهو مخفف عمرتك الله بحذف الزوائد (سألت بتعميرك) أي باقرارك له بالبقاء كما ان عمر ك الله

أحلف ببقاء الله ودوامه فان لم يرد بها القسم فالعني سألت الله أن يطيل عمر ك وقيل المراد به ضد الخلو من عمر

الرجل منزله كانه أراد تذ كبر القلب بذ كره الله تأ كيد الصدق والتقدير ذ كرتك بالله تذ كبر يا عمر القلب

فلا يخالونه (و) معنى (قعيدك الله وقعيدك الله معك) أي رقيب عليك وحفيظ وقيل مقاعدك وهو بمعناه

وضمن القسم قال في الصحاح على معنى يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نجوى وقيل هما مصدران بمعنى

المراقبة والتقدير أقسم بمراقبتك الله ونصب الجلالة في الجميع على اسقاط الجار

\* (الاضافة) أي هذا مجتها هي في اللغة لا ماله ومنه ضافت الشمس للغروب مالت

أوضفت ظهري الى الحائط أملت اليه وضاف السهم عن الهدف عدل وأضفته الى فلان ألقاه والمضاف في الحرب المحاط به والمضاف الملق بالقوم وضافه لهم نزل به وتضاف الوادي تضايق كأنه مال احد جانبيه الى بالآخر وأضفت من الامر أشققت وفي الاصطلاح (نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجر) نخرج التقييدية الاسنادية تحوز يدقائم وبعدهم نحو قام زيد ولا ترد الاضافة الى الجمل لانها في تأويل الاسم وبالآخر الوصف نحو زيد الحياط (وتصح بادنى ملابسة) كقوله تعالى . لم يلبثوا الا عشية أو ضحاها . لما كانت العشية والضحي طر في النهار صحت اضافة أحدهما الى الآخر وقولهم كوكب الخرقاء أضيف اليها لأنها كانت تنقبه وقت طلوعه (والاصح أن الاول) هو (المضاف والثاني) هو (المضاف اليه) وهو قول سيبويه لان الاول هو الذي يضاف الى الثاني فيستفيد منه تخصيصا وغيره وقيل عكسه (وثالثها يجوز في كل) منهما (كل) منهما (وتجري) هذه الاقوال (في المسند والمسند اليه) فقيل المسند الاول مبتدأ كان أو غيره والمسند اليه الثاني وقيل عكسه وقيل يجوز أن يقال كل منهما في الاول والثاني والاصح قول رابع أن المسند المحكوم به والمسند اليه المحكوم عليه (و) يجري أيضا في (البدل والمبدل منه) والاصح هنا أن الثاني البدل والاول المبدل منه كما يؤخذ من مجسه (و) (الاصح) (أن الجر) في المضاف اليه (بالمضاف) قاله سيبويه وان كان القياس أن لا يعمل من الاسماء الا ما أشبه الفعل والفعل لاحظ له في عمل الجر لكن العرب اختصرت حروف الجر في مواضع وأضافت الاسماء بعضها الى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ويدل له اتصال الضمائر به ولا تتصل الابعام لها (وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر) لان الاسم لا يختص (و) قال (الاخفش بالاضافة) المعنوية قال الجمهور وتقدر اللام) قال في شرح الكافية ومعناها هو الاصل وانه يحكم به مع صحة تقديرها وامتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ومع صحة تقديرها وتقدر غيرها نحو بدز يد وعند امتناع تقديرها وتقدر غيرها نحو عنده وبعده ومنه اضافة كل الى ما بعدها (و) قال (قوم و) يقدر (من إن كان الاول بهض الثاني وضح الاخبار به عنه) كثوب خز وخاتم فضة فالثوب بعض الخرز والخاتم بعض الفضة ويصح أن يطلق على كل اسم الخرز والفضة ومنه اضافة العدد الى المحدود والقدر الى المقدور ان على الصحيح بخلاف بدز يدوعين عمر وفا لاضافة فيه بمعنى اللام اذ لا يصح اطلاق اسم الثاني فيه على الاول (قيل أولم يصح) ذلكا كتفاء بكونه بعضا وهو رأي ابن كيسان والسيرافي واستدلوا بظهورها في قوله \* فالعين منى كان قرب لحظ به \* وقوله \* كان على الكفين منه اذا انتهى \* ورده ابن مالك بأن الفصل بمن لا يدل على أن الاضافة بمعناها وقد فصل بها ما ليس بجزء قال \* وان حديثا منك لو تعلمينه \* وأنكر قوم الاضافة بمعنى من أصلا وقالوا الاضافة بمعنى اللام لان الخرز مستحق للثوب كما أنه أصله (و) قال الجرجاني وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه (و) تقدر (في) حيث كان ظرفا له قال في شرحي الكافية والتسهيل قد أعلنتها أكثر النحويين وهي ثابتة في الفصح كقوله . ألد الخصام . بل مكر الليل والنهار . تربص أربعة أشهر . يا صاحبي السجن . وفي الحديث فلا تجدون أعلم من عالم المدينة فعني في في هذه الامثلة ظاهر ولا يصح تقدير غيرها الا بتكلف قال أبو حيان ولا أعلم أحدا ذهب الى هذه الاضافة غيره وهو مردود فقد قال بها الجماعة المذكورون معه كما صرح بتقله عنهم تقوية لابن مالك ورد الدعوى تفرد به وصرح ابن الحاجب في مقدمته بأن تقدير في أقل من اللام ومن وكذا قال ابن مالك وزاد أن تقدير من أقل من تقدير اللام (و) قال (الكوفية و) يقدر (عند) نحو هذه ناقة رقودا الحلب أي رقود عند الحلب وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب المفعلة المشبهة والاصل رفعه على الفاعلية مجاز القياس (و) قال (أبو حيان لا تقدير) أصلا للام ولأنه يرها وانما الاضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة بين كل جهة منها الاستعمال فاذا قلت



غلام زيد دار عمر وفلاضافة للملك أو سرج الدابة فلا استحقاق أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص (ويختص)  
 التقدير عند من قال به ( بالمحضة وقيل تقدر اللام في غيرها ) لظهورها في قوله تعالى . فتم ظالم لنفسه . حافظات  
 للغييب . . صدق لما معهم . فعال لما يريد . ورد بعدم اطراده اذ لا يسوغ في الصفة المشبهة (و) المحضة (هي التي تغيد  
 تعريفا) اذا كان المضاف اليه معرفة (أو تخصيصا) اذا كان نكرة قال أبو حيان هكذا قالوا وليس بصحيح لانه  
 من جعل القسم قسما وذلك ان التعريف تخصيص فهو قسم منه والصواب انها تغيد التخصيص فقط وأقوى  
 مراتبه التعريف انتهى وهو بحث لفظي (وفي اسناد اضافة الجمل) أي الاضافة اليها (احتمالان) لصاحب البسيط  
 وجه التخصيص أن الجمل ثلاث ووجه التعريف انها في تأويل المصدر المضاف في التقدير الى فاعله أو مفعوله  
 هكذا حكاهما أبو حيان بلا ترجيح ثم قال وفي التعريف نظر لان تقدير المصدر تقدير معنى كما في همزة التسوية فلا  
 يلتفت الى الاضافة فيه كما لا يتعرف قولك غلام رجل وأنت تريد واحد بعينه وأيضا فلا يلزم في المصدر أن يقدر  
 مضافا بل قد يقدر متونا عاما لا انتهى (وغیرها) أي غير المحضة ما لا يغيد واحدا منهما (بل تحقيقا) في اللفظ بحذف  
 التنوين وشبهه (فنه) أي من غير المحضة (اضافة غير ومثل وشبه وخذن) بكسر المحضة وسكون المهملة بمعنى  
 صديق (ونحو) بمعنى مثل (وناهيك وحسبك) من رجل أي كافيك (وما في معناها) كتر ب بمعنى لذة وضرب  
 وندي في معنى مثل وشرعك ونجلك وقطك وقدك في معنى حسبك فهذه الاسماء نكرة وان أضيفت الى معرفة إما  
 لانها على نية التنوين قصد التخفيف كالوصف كما قاله سيويوه والمبرد وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في  
 حسب ونحوها لانها مراد بها اسم الفاعل أو لانها شديدة الابهام كما قال ابن السراج والسيرافي وغيرهما وجزم به  
 ابن مالك في غير ومثل ونحوهما لانك اذا قلت غير زيد فكل شيء الا زيد غيره ومثل زيد فثله كثير واحد في طوله  
 وآخر في عمله وآخر في صنعه وآخر في حسنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين  
 لا يوجب التنكير كما ان كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة بل يجب بالوقوع على واحد معروف  
 للخطاب وقال الاخفش يجوز أن يكون السبب في ذلك كون أول أحوالها الاضافة لانها لم تستعمل مفصولة عنها  
 لا يقال هذا مثل لك ولا غير لك وأول أحوال الاسم التنكير فلذلك كانت نكرة مطلقا (وكذا واحداه وعبد بطنه  
 وأبولك في لغة) لبعض العرب حكاهما أبو علي في الأولين والاصمعي في الأخير حيث أدخل عليها رب في قول  
 حاتم \* اماوى انى رب واحداه \* وقولها درب أيه رب أخيه \* قال أبو حيان كله لوحظ في واحداه معنى مفرداه  
 وفي عبد بطنه خادم بطنه والضمير فيها لا يرجع الى واحد ولا عبد بل الى غيرهما مما تقدم وفي أيه وأخيه مناسب  
 له بالابوة والاخوة والاشهر استعمال ما ذكر معرفة (قيل و) منه أيضا (الظروف) سواء أضيفت الى مفرد أم  
 جملة حكاه أبو حيان عن بعضهم (ويعرف ما ذكر) من غير وما بعده (ان تعين المغاير والمماثل) كان وقع غير بين  
 ضدین نحو . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . وقولك مررت بالكريم غير البخل  
 والجامد غير المتحرك أو قارون . مثلاما يشعر بمثاله خاصة (وقال المبرد لا يتعرف غير بحال) لان كل من خالفك  
 فهو غيرك حقيقة والذي يماثلك من كل وجه قديتين أن يكون واحدا قال أبو حيان ورد بأنه قد يكون معرفة  
 باعتبار انه نهاية في المغايرة كما يكون نهاية في المثل (ومنه) أي غير المحضة (اضافة الصفة) أي اسم الفاعل  
 والمفعول وأمثله المبالغة والصفة المشبهة (الى معمولها) المرفوع بها في معنى أو المنصوب لانها في تقدير الانفصال  
 ولذلك وصف بها النكرة في قوله تعالى . هديا بالغ الكعبة ووقعت حالا في قوله . ثاني عطفه . ودخل عليه رب  
 في قول جرير \* يارب ابطنا لو كان يطلبكم \* وذكر ابن مالك في نكته على الحاجة انها قد تغيد التخصيص  
 ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب قال ابن هشام وهذا سهو فان ضارب زيد الاضارب فقط فالتخصيص

حاصل بالعمول قبل الاضافة وفهم من تقييد الاضافة بكونها الى الممول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال فان كانت بمعنى الماضي فأضافتها محضة لا لها ليست في تقدير الانفعال ( قيل و ) منه اضافة ( المصدر ) الى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلمه بأن المجرور به مرفوع المحل أو منصوبه فأشبهه المفعول وابن الطراوة وعلمه بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى في الصفة العامل بالشبه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونها وإذا كان أقوى كان أولى أن يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف والاصح لا ورود الاستدلال لانه لم ينب من باب الفعل وحده بل مع ان الموصول محكوم بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه وانتفاء لوازم التنكير من دخول رب وال ونعته بالنكرة وبورود نعته وتأكيده بالمعرفة في قوله \* ان وجدى بك الشيدأراني \* وقوله

\* فلو كان حي أم ذى الودع كله \* وبأن تقدير الانفصال في الصفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها ( قيل و ) منه اضافة اسم ( التفضيل ) قاله الكوفيون والفارسي وأبو الكرم ابن الدباس والجزولي وابن عصفور وابن أبي الربيع قال الفارسي لانه ينوي بها الانفصال لكونها تضاف الى جماعة هو أحدها والالزم اضافة الشيء الى نفسه اذا لا ينفك أن يكون بعض الجملة المضاف اليها ولان فيه معنى الفعل ولهذا نصب الظرف وتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف جر والاصح أنها محضة اذا لم يحفظ وروده حالا ولا تميزا ولا بعد رب وأل قال سيبويه لا تقول هذا زيدا أشبه الناس لان الحال لا يكون الانكسرة ( وثالثها ان نوي ) معنى ( من ) فغير محضة لانه حينئذ في حكم الانفصال والافحضة قاله ابن السراج ونزل قول سيبويه على الثاني وقول الكوفيين على الاول ( فان قصد تعريفها أى الصفة المضافة الى ممولها بان قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان ( تعرفت ) ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى . مالك يوم الدين . قال الحب والنوى . غافر الذنب . ( الا ) الصفة ( المشبهة ) فلا تعرف لان الاضافة فيها نقل عن أصل وهو الرفع بخلافها في غيرها فهي عن فرع وهو النصب ولانه اذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام ( وزعم الكوفية والاعلم ) فقالوا انها تعرف بقصده اذا اضافة لا تمنع منه ( ومن ثم ) أى من هنا وهو أن اضافة الصفة الى ممولها لا تغيد تعريفها بل تخفيها ( جازا فتران هذا المضاف دون غيره ) من المضافات ( بأل ) لأن المحذور في غيره من اجتماع اداتي تعريف منتف فيه وانما يقرب بها هذا ( ان كان ) شئ أو جمعا على حده نحو الضارب باز يد والضاربوزيد قال الشاعر \* ليس الاخلاء بالمعنى مسامعهم \* وقال

\* ان يغنياعنى المستوطناعدن \* ( أو أضيف لمقرن بها ) نحو الضارب الرجل وقوله تعالى . والمقيمى الصلاة . ( أو ) أضيف الى ( مضاف اليه ) أى الى مقرن بها نحو القاصد باب الكريم ( وكذا ) ان أضيف الى ( ضميرها ) في مرجعه على الأصح ) نحو الضارب الرجل والسائمة وقوله \* الودأنت المستحقة صفوه \* وقوله

\* الواهب المائة المهجان وعبيدها \* ومنع المبرد هذه الصورة وأوجب النصب قيل أو الى ضمير مانحو الضاربك والضاربي والضارب به قاله الرماني والبردوا والخشري ومنع سيبويه والاخفش ذلك وجعلوا موضع الضمير أيضا كما لو كان موضعه ظاهرا فانه يتعين نفيه ( قال الغراء أو ) أضيف الى ( معرفة ) مانحو الضارب زيد بخلاف الضارب رجل ولا مستند له في السماع ( و ) قال ( الكوفية ) أو أضيف عدد الى ( معدود ) نحو الثلاثة الاثواب قال ابن مالك وخجنهم السماع وأما البصريون فاستندوا في المنع الى القياس لانه من باب المقادير فكلا لا يجوز الرطل زيت لا يجوز هذا ( مسئلة ) الجمهور على انه لا يضاف اسم لرادفه ونعته ومنعونه ومؤكده ) لان المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف اليه والشئ لا يتعرف ولا يتخصص الا بغيره والنعت عين المنعوت وكذا ما ذكر بعده ( الابتأويل ) كقولهم سعيد كرزاي سمي هذا اللقب وخشرم دبراي الذي له ذا الاسم لانهما اسمان للفعل وصلاة الاولى



ومسجد الجامع ودين القيمة أي الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة الأصل عمامة سحق وقطيفة جرد قدم وجعل نوعا مضافا إلى الجنس كخاتم فضة ويوم يوم وليلة ليلة ( وشرط الكوفية ) في الجواز ( اختلاف اللفظ فقط ) من غير تأويل تشبيها بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ومكر السيء وأبناء المؤمنين كما جاء ذلك في النعت والعطف والتأكيده نحو غرايب سود كذبا ومينا كلهم أجمعون . ( و ) قال ( أبو حيان لا يتعدى السماع ) بل يقتصر عليه فلا يقاس ( وهل هي ) أي هذه الإضافة ( محضة أولا أو واسطة ) بينهما ( أقوال ) الأول قاله جماعة واختاره أبو حيان لأنه لا يقع بعد رب ولا أل ولا ينعت بنكرة ولا ورد نكرة فلا يحفظ صلاة أولى ومسجد جامع والثاني قاله الفارسي وابن الدباس وغيرهما لشبهه بحسن الوجه وأمثاله لأن الأصل في صلاة الأولى ونحوه الصلاة الأولى على النعت ثم أزيل عن حده كما أن أصل حسن الوجه حسن وجهه فزِيلَ عن الرفع والثالث قاله ابن مالك قال لأن لها اعتبارين اتصال من وجهه أن الأولى غير مفصول بضمير منوي وانفصال من وجهه أن المعنى لا يصح الابتكاف خروجيه عن الظاهر قال أبو حيان ولم يسبقه أحد إلى ذكر هذا القسم الثالث ( ثم تجرى ) هذه الأقوال ( فيما ألغى فيه مضاف ) نحو

\* إلى الحول ثم اسم السلام عليكما \* ( أو مضاف إليه ) نحو

أقام ببغداد العراق وشوقه \* لاهل دمشق الشام شوق مبرح

( ولا يقدم ) على المضاف ( معمول مضاف إليه ) لأنه من تمامه كما لا يتقدم المضاف إليه على المضاف ( وجوز الكسائي على أفعل ) نحو أنت أخانا أول ضارب واقصر في التسهيل على ذكر المثال وأن نعلبا حكاة عنه قال أبو حيان فمسل هو مختص بلفظ أول أو عام في كل فعل التفضيل يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك ولا يظهر فرق بين أول وغيره فيجوز هذا والله أفضل عارف والصحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك لعدم سماع ذلك من كلامهم ولتحذير اللغة الأصول ( وجوز الرخشي وابن مالك ) التقديم ( على غير ) النافية ( مطلقا ) يجوز به غير ضارب قال

فتى هو حقا غير ملغ فريضة \* ولا يتخذ يوما سواها خليلا

قال أبو حيان والصحيح أنه لا يجوز ذلك والبيت نادر لا يقاس عليه وجوز قوم على غير ( إن كان ) المعمول ( ظرفا ) أو مجرورا لتوسعهم فيه كقوله

إن أمرا خصني يوما مودته \* على التثاني لعندي غير مكفور

قال أبو حيان والصحيح المنع لاتحاد العلة في ذلك في المفعول أما غير التي لم يرد بها في فلا يجوز التقديم عليها باتفاق فلا يقال أكرم القوم زيدًا غير شاتم ( وجوز قوم ) التقديم ( على حق ) كقوله

فإن لا أكن كل الشجاع فاني \* بضرب الطلي والهام حق علم

قال أبو حيان والصحيح المنع لندور هذا البيت وامكان تأويله وجوز قوم التقديم على مثل نقله ابن الحاج نحو أنا زيدًا مثل ضارب ( وقد يكتسب المضاف ) من المضاف إليه ( تأنيذا وتذكيرا ) ان صح حذفه ( ولم يحتل الكلام به ) ( وكان بعضا ) من المضاف إليه ( أو بعض ) منه كقولهم قطعت بعض أصابعه وقرئ يلتقطه بعض السيارة وقوله

\* كما شرفت صدر القناة من الدم \* وقوله

روية الفكر ما يؤول له الا \* مر معين على اجتناب التواني

بمخلاف ما إذا لم يصح لو حذف فلا يقال قامت غلام هند ولا أمت زيد جاء أو صح ولم يكن بعضا ولا كبعض فلا يقال أعجبنى يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء ( مسألة ) في أسماء لازمة الإضافة لا تحتاجها إليها في فهم معناها ( لزم الإضافة ) مطلقا ( حادي وقصاري ) بضم أولهما وقصرهما بمعنى الغاية يقال قصاراك أن تفعل كذا أي غايتك وآخر

أمرك وحكى الجوهرى فيها فتح القاف وقصر أيضا قال

قصر الحديد إلى بلى \* والعيش في الدنيا انقطاعه

(و) (لزم الإضافة) (الإضافة إلى ضمير وحده) فلا يضاف إلى ظاهر وسواء ضمير الغائب وغيره وتجب مطابقتها لما قبله نحو إذا دعى الله وحده \* والذئب أخشاه أن يمررت به \* وحدى \* وكنت إذ كنت الهى وحدا \* وقوله

أعاذل هل يأتى القبائل حظها \* من الموت أم خلى لنا الموت وحدنا

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه حكى الأصمعى وحد الرجل يحد إذا انفرد وقيل لم يلفظ بفعله كالأبوة والاختوة والخولة وقيل محذوف الزوائد من أحاد وقيل نصبه على الحال لتأويله بموحى وقيل على حذف حرف الجر والاصل على وحده (و) (لازم) (الأفراد والتكثير) لانه مصدر (وقديثنى) شذوذ (أو يجرب على) سمع حلبا على وحدهما وقلنا ذلك وحدينا واقتضيت كل درهم على وحده وجلس على وحده (أو إضافة نسج وقريع) بوزن كريم (وجيش وغير) مصغر بن اليه (ملحقات بالعلامات على الأصح) يقال هو نسج وحده وقريع وحده إذا صدق له نظيره في الخبر واصله في الثوب لانه إذا كان رفيعا لم ينسج على بنوالة غيره والقريع السيد وهو جحيش وحده وغيره وحده إذا صدق له نظيره في الشر وهما مصغر غير وهو الحمار وجحش وهو ولد يذم بهما المنفرد باتباع رأيه ويقال هما نسج واحد هما هم نسج واحد هم وهما وهكذا وقيل لا يتصل بنسج وإخوته العلامات فيقال هما نسج واحد هما وهكذا وقريع لم يذكرها في التسهيل وذكرها أبو حيان وشيخه الشاطبي وزاد الشاطبي رجل وحده (و) (لزم الإضافة) (إلى معرفة مشناة) لفظا أو (معنى تعريفه) معطوفا (بالواو) فقط (ضرورة كلا وكلتا) نحو وكلا الرجلين \* كلا ناغنى عن أخيه حياته \*

ان للخير والشرمدى وكلا ذلك وجه وقبل

ومن تعريفه بالواو \* كلا أخى وخيلى واجدى عضدا \* (قال الكوفية أنكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها مع كلتا جارين عندك مقطوعة يدها (وقال ابن الأنبارى) (و) (إلى) (مفردان كررت) كلا نحو كلاى وكلا محسنان (و) (لزم الإضافة) (ذو وفروعه) أى ذوار وذو ووذات وذاتا وذوات (وأولو وأولات إلى اسم جنس) قياسا كذى علم وذى حسن \* وأشهدوا ذوى عدل \* ذواتا أفنان \* (والى علم سمعا) نحو ذوزن وذورعين وذو الكلاع وذو سلم وذو عمرو وذو بولك (وقيل قياسا) قاله الفراء (والغالب الغاؤها) أى كونها ملغاة أى زائدة (حينئذ) وقد لا تلغى نحو أنا لله ذوبكة أى صاحب بكة (والمنتار جوازها) أى إضافتها (إلى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حيان ان الجمهور عليه كقوله انما يعرف ذوالفضل من الناس ذووه وقوله \* أبار ذوى أرومتها ذووه \* وقوله

\* رجوناه قدما من ذوىك الأفضل \* (خلافا للكسائى والنحاس والزبيدى والمتأخرين) فى منعهم ذلك إلا فى الشعر وجزم به الجوهرى فى الصحاح وفى رؤوس المسائل بعد نقله المنع عن الثلاثة المذكورين وإجازه غير هؤلاء وقد استعمل جمع ذى مقطوعا عن الإضافة فى قوله

فلا أعنى بذلك أسفليكم \* ولكنى أريد به الذويا

وجميع ما تقدم لزم الإضافة لفظا (و) (لزم الإضافة) (معنى لالفاظا) فيجوز القطع على نيتها (آل) واصله أول قلبت واوه الفال تحركها وانتاحت ما قبلها بدليل قولهم أويل وقيل أهل أبدلت هاؤه همزة ثم الهمزة ألفا السكون بها بعد همزة مفتوحة بدليل أهيل وانما يضاف (إلى علم عالم غالبا) كقوله

نحن آل الله فى بلدتنا \* لم نزل إلا على عهد ارم

ومن إضافته إلى علم غيره من مجرد من آل الوجيه ولا حق هما علم افرس وإلى الجنس آل الصليب (والصحيح جوازه إلى ضمير) كقوله وانصر على آل الصلي \* موعا بديه اليوم آل



وقيل لا يجوز وعزى للكسائي والتعاس والزبيدي (و) لزوم الاضافة معنى أيضا (كل وبعض والجمهور) على (انهما)  
 عند التجرد منها (معرفتان بنيتها) لانهما لا يكونان أبدا المضافين فلما نويت تعرف من جهة المعنى (ومن ثم) أى  
 من هنا وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيتها أى من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالا وتعريفهما بأل خلافا  
 للاخفش وأبي على) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم بانهما نكرتان وانهما معرفتان بأل وينصبان على الحال  
 قياسا على نصف ودرس وثلاث فانهما نكرات باجماع وهي في المعنى مضافات وحكما امررت بهم كلا بالنصب على  
 الحال وهذا القول مشهور عن الأولين وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضا في كتاب ليس لابن خالويه فذكرته  
 تقوية لهما (و) لزوم الاضافة معنى أيضا (أى) باقسامها فتكون نفس ما تضاف اليه (وهي مع النكرة ككل ومع  
 المعرفة كبعض ومن ثم) أى من هنا وهو كونها مع المعرفة كبعض أى من أجل ذلك لم تضاف لفرد معرفة الا  
 مكررة أو منوياً بها (الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضية نحو: انى وأيك فارس الاحزاب \* ونحو أى زيد حسن أى  
 أجزاءه فان لم تكن تعين اضافتها الى نكرة أو شئ نحو أى رجل وأى الزيد بن عندك هذا حكم شامل لاي بأنواعها  
 وتقدم ما يختص بكل نوع منها في مبحث الموصول (ومر كثير) مما لزم الاضافة في المصادر والظروف والاستثناء (فلم  
 نعه) حذر من التكرار \* (مسئلة) \* (أضيف للفعل أبة بمعنى صلامة) مع ما المصدرية أو النافية ودونها تشبهها  
 بالظرف كقوله \* بأية تقدمون الخيل شعنا \* وقوله \* الكنى الى سلم بأية أو مات \* وقوله \* بأية ماتحبون الطعام \*  
 وقوله \* بأية ما كانوا ضعافا ولا عزلا \* (وقيل هو على حذف ما) المصدرية والاضافة الى المصدر المؤول قال ابن  
 جني وعلى الاول ما الموجود زائدة ويؤيده عدم نصريحهم بالمصدر أصلا واطرافها الى الجملة الاسمية في قوله \*  
 بأية الحال منها عند موقعها \* (وقيل لا يطرد) ذلك بل يقتصر فيه على السماع قاله المبرد (و) أضيف اليه أيضا (ذو في  
 قولهم اذهب) بذى تسلم (أو افعل بذى تسلم) وهي بمعنى صاحب (أى بذى سلامتك) والمعنى في وقت ذى سلامة  
 فالباء بمعنى في وقيل للمصاحبة أى افعله مقترنا بسلامتك كما تقول افعلا بسعادتك وقيل للقسم أى بحق سلامتك  
 وهل هو خبر في معنى الدعاء أى والله يسلمك (وقيل ذو موصولة) اعربت على لغة وتسلم صلتها والمعنى اذهب في  
 الوقت الذى تسلم فيه ثم حذف الجار اتساعا فصارت سلمه ثم الضمير (وتلحق الفعلين الفروع) فيقال اذهب بذى  
 تسلمان واذهبوا بذى تسلمون واذهي بذى تسلمين \* (مسئلة) \* (يحذف المضاف للدليل) جواز انحاء وكصيب  
 أى كاصحاب صيب أو كظلمات في بحر أى كذى ظلمات بدليل يجمعون أصابعهم \* يغشاه \* وج (ودونه ضرورة  
 كقوله

عشية فر الحارثيون بعدما \* قضى نجبه في ملتقى القوم هو بر

يريد ابن هور (وانما يقاس اذا لم يستبدل الثاني بنية الحكم) نحو: واسأل القرية أى أهلها وأشر بوا في قلوبهم  
 الجمل أى حبه فان جاز استبداده به اقتصر فيه على السماع ولم يقس (خلافا لابن جني) في قوله بالقياس مطلقا  
 فاجاز جلست زيدا على تقدير جلوس زيد (وقد يحذف متضايغان وثلاثة) نحو: فانها من تقوى القلوب أى  
 فان تعظيها من أفعال ذوى تقوى قبضة من أثر الرسول أى أثر حافر فرس الرسول فكان قاب قوسين أى  
 مقدار مسافة قرب به مثل قاب (ثم الافصح نيابة الثاني) أى المضاف اليه عن المضاف (في أحكامه) من الاعراب كما  
 تقدم والتذكير نحو

يسقون من ورد البريض عليهم \* بردى يصفق بالرحيق السلسل

أى ماء بردى والالقال يصفق وهو نهر يمشق الغلة للتأنيث والتأنيث نحو: والمسك من أردانها ناختة \* أى  
 رائحته وعود ضميره نحو وتلك القرى أهلكتناهم \* أى أهلها وغير ذلك كحديث ان هذين حرام على ذكور أمي  
 أى استعمال هذين (وفي) نيابته عنه في (التنكير اذا كان) المضاف المحذوف (مثلا خلف) فقال ابن مالك تبعا

للخليل نعم ولذلك نصب على الحال نحو تفرقوا أيادي سبأ أي مثلها أو ركب مع لا كحديث إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده وقال سيويو لا ( ويجوز إبقاء جرمان عطف على مماثل للحدوف أو مقابل ) له فالأول نحو

أكل امرئ تحسب من امرأ \* ونار توقد بالليل نارا

أي وكل نار والثاني نحو . تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة . أي مافي الآخرة ( وشرط ابن مالك ) للجواز ( اتصال العطف ) كما مثل ( أو فصله بلا ) نحو

ولم أر مثل الخير يتركه الفقي \* ولا الشر يأتيه أمرؤ هو طائع

ولم يشترطه الا كثرون كما في الآية المذكورة ( و ) شرط ( قوم سبق نفي أو استفهام كما تقدم في الآية ) قال أبو حيان والصحيح جوازه مع عدمها كقوله

لوان طيب الانس والجن داويا لا \* ذي بي من عفراء ماشغياني

وقوله كل مثر في رهطه ظاهرا \* مزودى غربة وفقير مهين

( و ) الجر ( دون عطف ضرورة ) كقوله \* الآكل المال اليتيم بطرا \* أي مال اليتيم ( خلافا للسكوفية ) في تجوزهم ذلك في الاختيار حكوا أطمعونا لاسميناشاة ونحوها أي لحم شاة فقاسوا عليه نحو يعجبني ضرب زيد أي ضرب زيد والبصريون حملوا ذلك على الشذوذ ( ويحذف المضاف إليه ) منويا ( ويكثر ) هذا الحذف ( في الاسماء التامة ) ويقل في غيرها كقبيل وبعد ونحوها وقال ابن عسكورا لا يقاس الا في مفرد مضافه زمان وقديبق المضاف بلاتنوين ان عطف هو على المضاف لمثله ( أو عطف عليه مضاف لمثله ) فالأول نحو حديث البخاري عن أبي برزة غزوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات أو ثمانى بفتح الياء بلاتنوين والثاني نحو حديث انه صلى الله عليه وسلم قال تحبضين في علم الله ستة أو سبعة أيام ( وخصه الفراء بالمصطحبين ) كاليد والرجل نحو قطع الله يد رجل من قاتها والنصف والرابع وقبل وبعد بخلاف نحو دار و غلام فلا يقال اشتريت دار غلام زيد قال ابن مالك وقديبق بلاتنوين من غير عطف كقراءة ابن محيصن فلا خوف عليهم أي لا خوف شيء عليهم وقوله \* سبحان من علقمة الفاجر \* ( مسئلة ) لا يفصل بين المتضايقين أي المضاف والمضاف إليه ( اختيارا ) لانه من تمامه ومنزل منه منزلة التنوين ( الا بفعوله وظرفه على الصحيح ) كقراءة ابن عامر . قتل أولادهم شركائهم . وقرئ مخلف وعده رسله . وحديث البخاري هل أتم تاركولى صاحبي وقوله ترك يوما نفسك وهواها سعى لها في رداها وقوله \* كناحت يوم صخرة بعسيل \* وقيل لا يجوز بهما وعلى المفعول أكثر النحويين ورد في الظرف بأنه يتوسع فيه وفي المفعول بشبوته في السبع المتواترة وحسنه كون الفاصل فضلة فانه يصح بذلك لعدم الاعتماد وكونه غير أجني من المضاف ومقدر التأخير وخرج بفعوله وظرفه المفعول والظرف الاجنبيان فالفصل بهما ضرورة كقوله \* تسقى امتيا حايده المسوالثريقها \* وقوله \* كما خط الكتاب بكف يوم يهودى \* وقوله \* هما أخوا في الحرب من لا أخاله \* ( وجوز ) أي الفصل ( الكوفية مطلقا ) بالظرف والمجرور وغيرها ( و ) جوزة ( يونس بالظرف والمجرور ) غير المستقبل ( و ) جوزة ( ابن مالك بقسم ) حكى الكسائي هذا غلام والله زيد وقال أبو عبيدة ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ( واما ) كقوله

هما خطتا إما سار ومنة \* وإما دم والموت بالحر أجدر

ذكرهما في الكافية والاول في الخلاصة ولأذكرهما في التسهيل ( ويجوز ) الفصل ضرورة لا اختيارا ( بنعت ) نحو \* من ابن أبي شيخ الا باطع طالب \* ( ونداء ) قال في شرح الكافية كقوله



كان برزون أبا عصام \* زيد جاردق باللبام  
أراد كان برزون زيدا أبا عصام وقال ابن هشام يحتمل أن يكون أبا هو المضاف اليه على لغة القصر و زيد بدل أو  
عطف بيان ومثله أبو حيان بقول زهير

رفاق كعب بجير منقذ لك من \* تجميل تهلكة والخلد في سقرا  
أي يا كعب (وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله

ما ان وجدنا للهوى من طب \* ولا عدنا قهر وجد صب  
وقوله أنجب أيام والداه به \* اذ نجلاه قسم ما نجلا  
(وفعل ملغى) كقوله \* بأي تراهم الارضين حلوا \* أي بأي الارضين تراهم حلوا (ومفعول له) أي من  
أجله كقوله

أشم كأنه رجل عبوس \* مقارود جرة وقت الهوادي

أي مقارود وقت الهوادي جرة \* (مسئلة) (المضاف الياء يكسر آخره) لمناسبة الياء (الامثي ومجوا) على حده  
وما حل عليهما (ومعتلا) لا يجري مجرى الصحيح (في سكن) آخره وهو الالف من الاول والاخير والواو من الثاني  
والياء من الثلاثة (ثم ندغم) في ياء الاضافة (الياء) التي في آخر الكلمة (والواو) بعد قلبها ياء ويكسر ما قبلها ان كان  
ضمما للجانسة نحو زيدا و زيدا وقاضي ومسلمي (وتسلم الالف) فلا تقلب في المثني كزيداي والمقصور كعصاي  
ومحيي (وقلبها) ياء (في المقصور لغة) لهذيل وغيرهم كما قال أبو حيان كقوله \* سبقوا هوى وأخذتوا الهوام \*  
وقرأ الحسن يابشر اي (و) قلبها (في لدى والي وعلى) الاسمين (أكثر) وأشهر في اللغات من السلامة نحو لدى  
وعلى الشيء والي وبعض العرب يقول لدى وعلى نقله أبو حيان معترضه على صاحب التمهيد في نفيه ذلك  
(ثم الياء) المضاف اليها (في غير المفرد الصحيح) كالتقدم (وقد تكسر مع المقصور) قرأ الحسن عصاي  
(و) قد تكسر المدغمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة بمصرخي وقول الشاعر \* على لعمر و نعمة بعد نعمة \*  
سمع بكسر الياء (و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تفتح وتسكن) أي يجوز كل منهما (وفي الاصل) منهما  
(خلاف) قيل الفتح أصل لانه حرف واحد فقياسه التصريك به ثم سكن تخفيفا وجرم به ابن مالك في سبيل المنظوم  
وقيل السكون أصل لانه حرف علة ضمير فوجب السكون كواو ضربوا ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر  
الابتداء به والمتصل بغيره لا تعذر فيه (وقل حذفها) أي الياء (مع كسر المتلو) أي ما قبلها كقوله تعالى . فبشر  
عباد الذين . بحذف الياء وصلا ووقفا وخطا (و) قل (قلبها الفا) كقوله

أطوف ما أطوف ثم آوى \* الى أما ورويني النقيع

(وخصه ابن عصفور بالضرورة) وأطلق غيره جوازه (و) قل حذفها أي الالف (مع فتح المتلو) به دالا عليها  
كقوله ولست بمدرك ما فات مني \* بلهف ولا بليت ولا لوانى

قال أبو عمرو بن العلاء (و) مع (ضمة) كقوله

ذريني إنما خطأي وصوبي \* على وان ما أهلكك مال

أي مالي (وأنكره أبو زيد) الانصاري وقال المعنى في البيت ان الذي أهلكته مال لا عرض (قال ابن مالك فان  
كانت) الاضافة (غير محضة) كاضافة مكرمي مرادا به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب) لانها حيث حذف في  
نية الانفصال فلم تمارج ما اتصلت به فتشبه ياء قاض في جواز الحذف فلاحظ لها في غير الفتح والسكون قال أبو حيان  
وغيره من النحويين لم يذكروا هذا القيد ثم نقله في الارشاف عن المجالس لتعجب والنهاية (فان نودي) المضاف

الياء لا بعد سا كن (ففيها) أي الياء لغات أشهرها الحذف وإبقاء الكسر (دالاً عليها لان المنادى كثير التغير لكثرة الاستعمال نحو . يا عباد فائقون . ( فالإبقاء ساكنة ) يليه (مفتوحة) نحو . يا عبادي الذين أسرفوا . ( فقلبها الفاء ) يليه نحو . يا حسرنا على ما فرطت . ( فحذفها ) أي الالف (مع فتح المتلو) استغناءً عنها كما استغنوا بالكسر عن الياء وهذا الوجه أجازهم الاخفش والمازني والفارسي (ومنعهم الا كثرون) قال أبو حيان ويحتاج الى سماع من العرب في النداء (فعضه) أي المتلو (حيث لا لبس) يحصل بالمدادى المفرد قرئ . قل رب احكم بالحق . قال رب السجن أحب إلي . أي الى يارب وحكي سيبويه يا قوم لا تفعلوا ويارب اغفر لي ووجه بأنه لما حذف المعاقب للتثنية بنى على الضم كما بنى ما ليس بمضاف اذا حذف تنوينه قال أبو حيان والظاهر ان حكمه في الاتباع حيث نضحكم المبنى على الضم غير المضاف لاحكم المضاف الياء (وأنكره) أي الضم ابن هشام (الخشى) وقال انما أجازهم سيبويه فيما كثر اعادة الاضافة فيه (وقال خطاب) الماردي هو ردي قبيح لانه يلتبس المضاف بغيره ما بعد سا كن مدغم أو غيره فلا سبيل الى نحو يا قاضي وبني (فان كان) المضاف الى الياء في النداء (أما أو عمار ابن وابنة قل اثباتها وقلبها الفاء) ثابتة حتى لا يكاد يوجد الا في ضرورة كقوله \*

يا ابن أمي وباشتيق نفسي \* وقوله يا ابنة عمالاتومي واهجعي (وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالة على الياء) المحذوفة (وقتها) دلالة (على الالف) المحذوفة المنقلبة عن الياء المقدر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم انه مـ كـ ب مـ بـ نـي كأحد عشر وبعلبك قال تعالى . يا ابن أم لا تأخذ بلحيتي ولا برأسي . قرئ في السبع بالكسر والفتح (قال قوم ومع ضمها) أما غير أم وعم مع ابن وابنة فلا يحذف منه الياء كما ابن أخي يا ابن خالي (وزيد أم وأب) على الحذف والإبقاء والقلب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الاكثر (ومفتوحة) وبهما قرئ في السبع (قيل ومضمومة) قاله الفراء والنحاس وحكي الخليل بأمت لا تفعل ومنعه الزجاج (والاصح انها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الالف (ومن ثم) أي من أجل ذلك (لا يجمعان اختياراً) اذ لا يجمع بين العوض والمعوض وقولهم بأبت بالالف وهي التي توصل با آخر المنادى لبعدها واستغناء لا المبدلة من الياء كالتي في حسرتنا وأجاز كثير من الكوفيين الجمع بينهما (أوندب) المنادى المضاف الياء (فعلى السكون) أي على لغة من اثبتها ساكنة (تفتح أو تغلق) فتحذف لاجتماع الغين نحو واعبديا واعبدا (وعلى) لغة (الفتح تفتح) فقط وتزاد الالف ولا يحتاج الى عمل ثان لان الياء مهملة مباشرة الالف بفتحها (وعلى) لغة (غيره) أي الحذف مع كسر المتلو وفتحها أو ضمها والقلب الفاء (تقلب) الفاء (وتحذف لالف الندبة) لاجتماع الغين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب رد الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور فيقال يا غلام واهبها (خلاف الفراء) في إيجابه الرد فتقول يا غلامي واهبها (ويقال في) اضافة (ابنم) الى الياء (أبني و) يقال في (فم في) بردالواو التي هي الاصل وقبلها ياء وادغامها في الياء (قل في) وقيل لا يجوز الا في الضرورة لان الاضافة ترد الى الاصل واستدل ابن مالك زأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصحيحين لمخوف فم الصائم (و) يقال فيه في لغة التضعيف في والقصر فاي (و) يقال (في أب واخوته أبي واخي وحبي وهني) بل اردلانه المستعمل فلاضافة الى غير الياء نحو ان هذا أخي (وجوز الكوفيت والمبرد ابن مالك) أن يقال (أبي) برداللام كقوله

كان أبي كرمًا وسودا \* يلقى علي ذى اللبد الحديدا

(زاد) ابن مالك (وأخي قال ولم أجده شاهد الكن أجيزه قياساً على أبي كما فعل المبرد) (و) يقال (على المختار) في ذى ذى لان الاصل في ذى ذى قلبت الواو ياء وأدغمت فيها كالجـ والنصب ومنه في المختار فهو مع اضافتها الى



الضمير **خاتمة** في سبب الجبرضعيف (أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين (الجبر بالمجاورة للجورور في نعت) كقولهم هذا جحر ضرب خرب (وتوكيد) كقوله **ب**يا صاح بلغ ذوى الزوجات كلهم **ب**بجر كلهم على المجاورة لانه توكيد لذوى المنصوب وللزوجات والالقال كلهن (زاد قوم وعطف نسق) كقوله تعالى . وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم . فانه معطوف على وأيديكم لانه موصول قال أبو حيان وذلك ضعيف جدا ولم يحفظ من كلامهم قال والفرق بينه وبين النعت والتوكيد انهما نابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف الموصول بحرف العطف وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور المسحوح إشارة الى مسح الخف (و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور (و) عطف (بيان) وقال لا يمتنع في القياس جره على الجوار لانه كالنعت والتوكيد في مجاورة المتبوع أما البديل فقال أبو حيان لا يحفظ من كلامهم ولا خرج عليه أحدياً قال وسببه انه معمول لعامل آخر لا للعامل الاول على الاصح ولذلك يجوز ان يظهره اذا كان حرف جربا جامع فبعدت مرعاة المجاورة ونزل منزلة جملة أخرى وكذا قال ابن هشام (وأنكره) أى الجبر بالمجاورة مطاوعا (السيرافى وابن جنى) وقال الاول الاصل هذا جحر ضرب خرب الجحر منه كررت برجل حسن الوجه منه ثم حذف الضمير لانه لم يبق ثم أضمر الجحر فصار خرب وقال الثانى أصله خرب حجره نحو حسن وجهه ثم نقل الضمير فصار خرب الجحر ثم حذف ورد بأن ابراز الضمير حينئذ واجب للدلباس وبأن معمول هذه الصيغة لضعفها لا يتصرف فيه بالحذف (وقصره الفراء على السماع) ومنع القياس على ما جاء منه فلا يجوز هذه بحرة ضرب خربة بالجحر (وخصه قوم بالنكرة) كالمثال ورد بما حكاه أبو شروان كان والله من رجال العرب المعروف له ذلك (و) خصه (الخليل بن غير المثنى) أى بالمفرد والجمع فقط قيل (و) بغير (الجمع) أيضا بالمفرد فقط فلا يجوز عليهما هذان بخرب ضرب خربين ولا على الثانى هذه بحرة ضباب خربة والجواز فى المثنى معزوالى سيبويه قال أبو حيان وقياسه الجواز فى الجمع والمانع قال لم يرد الا فى الافراد وهو قريب من رأى الفراء

(الجواز) أى هذا بحثها (١) أى أحدها (لام الطلب) أمر اكان نحو لينفق أو دعاء نحو . ليقض علينا ربك وحركتها الكسر لضرورة الابتداء (وقصها لغة) لسليم طلبا للنفقة (وقيل) انما تفتح على هذه اللغة (ان فتح نالها) بخلاف ما اذا انكسر نحو لتبذن أو ضم نحو لتكرم (وقيل) انما تفتح عليها (ان استؤنفت) أى لم تقع بعد الواو أو الفاء أو ثم حكاهما الفراء (وتسكن) أى يجوز تسكينها رجوعا الى الاصل فى المبنى ومشاكلة عملها (تلاو واروفاو ثم) نحو . فليستجيبوا لى وليؤمنوا بى . ثم ليقضوا تقضهم وليوفوا نذورهم وليطوفوا وليتبعوا وقرئ بالتحريك فى الثلاثة الاخيرة فقط (وقيل يقل مع ثم) لان التسكين انما كثرة فى الاولين لشدة اتصالهما بما بعدهما لكونهما على حرف فصارا معه ككلمة واحدة فخفف بحذف الكسر ومن ثم جات عليهما فلا تبلغ فى الكثرة مبلغهما (وقيل) هو معها (ضرورة) لا يجوز فى الاختيار قاله خطاب وأنكر قراءة حمزة وهو مردود قال أبو حيان ما قرئ به فى السبعة لا يرد ولا يوصف بضعف ولا بقله (وتانزم) اللام (فى أمر فعل غير الفاعل المخاطب) أى فى الغائب والمتكلم والمفعول نحو ليقم زيد . ولنحمل خطاياكم . قوموا فلاصل لكم لتعن بجأجتى (وتقل فى) أمر (متكلم) لان أمر الانسان لنفسه قليل الاستعمال (و) تقل اللام فى (أمر فاعل مخاطب) نحو . فبذلك فليفرحوا . وحديث لتأخذوا مصافكم والاكثر أمره بصيغة افعل قال الرضى فان كان المأمور جماعة بعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر فيؤتى بالصيغة ويقل الاثيان باللام (وحذفها) أى اللام (فيه أقوال) أحدها يجوز مطلقا فى الاختيار بعد قول أمر وهو رأى الكسائى قال كقوله تعالى قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا لى ليقموا ثانيا لا يجوز مطلقا ولا فى الشعر وهو رأى المبرد (ثالثا وهو الصحيح يجوز فى الشعر فقط) كقوله **ب**محمد تغد نفسك كل نفس **ب**



ولا يجوز في الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر لم يتقدمه والجزم في الآية لأنه جواب الأمر أو جواب شرط محذوف كما سيأتي (ورابعها) يجوز في الاختيار (بعد قول) ولو كان (غير أمر) نحو قلت لزيد يضرب عمرا أي ليضرب ولا يجوز في غيره الضرورة واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر واستدل فيه بقوله

قلت لبواب لديه دارها \* تيدن فاني حمها وجارها

قال وليس بضرورة لتسكنه من أن يقول إيدن أو تيدن أني ولا تفصل اللام عما عملت فيه لا بعموله ولا بغيره قال أبو حيان وهي أشد اتصالا من حروف الجر لأنه قدر وي فيه الفصل ولم يجز ذلك فيها لأن عامل الجزم أضعف من عامل الجر (٢) أي الثاني (لا الطلبية) أي المطلوب بها الترك سواء النهي نحو ولا تتسوا الفضل بينكم والدعاء نحو لا تؤاخذنا (وليس أصلها النافية) والجزم بلام الأمر مقدرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين (ولا) أصلها (لام الأمر) زيدت عليها الف ففتحت لاجلها (خلافا لاعم ذلك) وهو السهيلي في الأولى وبعضهم في الثانية قال أبو حيان لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا) كقوله لا ألغين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به الحديث رواه كذا والآخر أن يكون المنهى بها فعل الغائب المخاطب قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف إلا كثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالتكلم ومن أمثله فلا يسرف في القتل لا يتخذ المؤمنون (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ومنه قوله

وقالوا أأنا لا نخشع لظالم \* عزيز ولا ذاق قومك ن ظلم

أي ولا ن ظلم ذاق قومك قال في شرح الكافية وهذا رد لأنه شبهه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عمغور والابدي حذفه) أي مجزومها وإبقاءها (للدليل) نحو اضرب زيدا إن أساء والا فلا وتوقف أبو حيان فقال يحتاج إلى سماع عن العرب (٣) أي الثالث (لم) وهي حرف نفى (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو أن تقوم لم أقم بخلاف لما فلا تصاحبا قال الرضي كأنه لكونها فاصلة قوية بين العامل والحرف وشبهه وقال غيره لأن مثبتها وهو قد فعل لا يصحبها بخلاف مثبت لم (وجوز انفصال نفيها عن الحال) لأنها المطلق الانتفاء فتكون للمتعصل به نحو ولم أكن بدعائك رب شقيا وغيره نحو لم يكن شيئا مذكورا ولهذا لم يكن ثم كان (ودخول الهمزة) عليها بخلاف اللام ولا (والا كثر كونها) أي الهمزة الداخلة عليها (للتقرير) أي عمل المخاطب على الإقرار أي الاعتراف بشيئ ما بعدها نحو ألم نشرح لك صدرك ولهذا عطف عليه الموجب وضعنا ورفعنا وقد يجيء لغيره كالأبطاء نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشعوا والتويع نحو أولم نعمركم وقد تدخل على ما لکن دخولها على لم أكثر (وفصلها) عن الفعل (بمعمول مجزومها وحذفه) أي مجزومها كلاهما (ضرورة) كقوله

فاضت مغانيها قفارا رسوما \* كأن لم سوى سرب من الوحش توهل

وقوله احفظ وديعتك التي استودعتها \* يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

ولا يجوز أن في الاختيار (وقد نهمل) فلا تجزم حملا على ما قيل لا كقوله

لولا فوارس من نعم وأسرهم \* يوم الصليفا لم يوفون بالجار

وهل هو ضرورة أو لغة بخلاف (والنصب به اللغة) حكاه اللحيان وقرئ ألم نشرح (٤) أي الرابع (لما) قال (الاكثر) هي (مركبة من لم) الجازمة (وما) الزائدة كما في أما وقال بعضهم هي بسيطة (ويجب اتصال نفيها بالحال) ويعبر عن ذلك بالاستغراق فقوله لما يقيم دليل على انتفاء القيام إلى زمن الأخبار ولهذا لا يجوز ثم قام بل وقد يقوم (وقيل يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به (وقيل) إنما يكون لنفي الماضي (القريب) من الحال دون البعيد



وهذا القول أخص من الاول وجزم به ابن هشام فلا يقال لما يكن زيد في العام الماضي (وقال الاندلسي) شارح  
المفصل هي (كام) تحتمل الاتصال والانفصال (ويكون) منفيها (متوقفا) ثبوته نحو . لما يذوقوا عذاب . أي لم  
يذوقوه الى الآن وذوقه لهم متوقع بخلاف لم فلا يكون منفيها متوقفا ولما لا يقال لم يقض مالا يكون دون لما وهذا  
معنى قولهم لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل (ويحذف) مجزوما لدليل كقوله

جئت قبورهم بدء ولما \* فنادت القبور فلم تجبته

وتقول شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها قال أبو حيان وهذا أحسن ما يخرج عليه قراءة وان كلاما أي لما ينقص  
من عمله بدليل . ليوفينهم ربك أعمالهم . قال وقد خرج على ذلك ابن الحاجب ومحمد بن مسعود القرني في  
البديع لكنه قدر لما بوقنوا بدلالة . وانهم لنفي شك . قال وانما جاز في لما دون لم لانه يقوم بنفسه بسبب انه  
مركب من لم وما وكان ما عوض من المحذوف انتهى وقال غيره لان مبتها وهو قد فعل يجوز فيه ذلك بأن يقتصر  
على قد كقوله وكان قد (وفصله) منها ضرورة (وأجازها الفراء بشرط) (فيهما) أي في لم ولما نحول ولما ان ز رني  
أزرك ومنعه هشام (ومنها) أي الجوازم (أدوات الشرط) وهي (إن) أم الباب (ومار من ومهما) بمعنى ما وقيل  
أعم منها (وهي بسيطة وزنها فعلى والفتا تأنث) ولذا لم تنون باقية على التنكيها ومسمى بها (أو الحاق) وزال  
تنوينها للبناء (أو مركبة) من ما الجزائية وما الزائدة كما قيل متى ما وأما ثم أبدلت الهاء من الالف الأولى دفعا  
للتكرار لتقاربهما في المعنى وهو رأى الخليل واختاره الرضى قياسا على اخوتها (أو) مركبة من (مه) بمعنى كف  
(وما الشرطية) وهو رأى الاخفش والزجاج ورد بأنه لا معنى للكف هنا الا على بعد وهو أن يقال في مهمات فعل  
أفعل انه رد لكلام مقدر كأنه قيل لا تقدر على ما فعل (أو) هي (مه) المذكورة (أضيفت لما) الشرطية وهو  
رأى سيويه (أقوال) قال أبو حيان المختار أولها وهو البساطة لانه لم يقيم على التركيب دليل وقول اصلها ما ما  
دعوى اصل لم ينطق به في موضع من المواضع (ومتى وإيان) وهما (ظرفا زمان) للعموم نحو متى تقيم اقم وإيان تقيم اقم  
(وكسر) همزة (إيان لغة) لسليم (وأنكر قوم جزمها لقلته) وكثرة ورودها استغفها ما نحو . إيان مر ساها . إيان  
يبعثون . قال أبو حيان ومن لم يحفظ الجزم بها سيويه لكن حفظه أصحابه (وتختص) اذا وردت (في الاستغفام  
بمستقبل) كما تقدم فلا يستغفم بها عن الماضي كذا قال ابن مالك وأبو حيان ولم يحكي فيها خلافا وأطلق السكاكي  
والقزويني في الايضاح كونها للزمان ومثلا بإيان جئت وهو يشعر بانها تستعمل في الماضي والصواب خلافه وقد  
قيده في تلخيصه نعم نقل عن علي بن عيسى الرعي انها تختص بمواقع التخييم نحو إيان يوم الدين . إيان يوم القيامة  
والمشهور انها لا تختص به (بخلاف متى) اذا استغفم بها فانها يليها الماضي والمستقبل (وحيثما وأين وأنى) والثلاثة  
ظروف (للسكان) هم مائة ويخرج أين عن الشرطية فتقع استغفامها بخلاف حيثما وتقع أنى استغفامها بمعنى متى  
نحو . فانوا حزنكم أنى شتم . وبمعنى من أين نحو . أنى لك هذا . وبمعنى كيف نحو . أنى يحيى هذه الله بعد  
موتها . واختار أبو حيان في الآية الأولى انها شرطية أقيمت فيها الأحوال مقام الظروف المكانية والجواب  
محذوف (وأي) وهي (بحسب ما تضاف اليه) فان أضيفت الى ظرف مكان فظرف مكان نحو أي جهة تجلس  
جلس أو زمان أو مفعول أو مصدر فكذلك وهي لعموم الأوصاف (واذا ما وأنكر قوم الجزم بها) وخصوه  
بالضرورة كذا (ولا ترد ماو) لا (مهما للزمان) وقيل تردان له وجزم به الرضى قال نحو وما تجلس من الزمان اجلس  
فيه ومهما تجلس من الزمان اجلس فيه وحل عليه بعضهم قوله مهما تصب أرقام بارق تشم \* أي أي وقت تصب  
بارقامن أرق قلب واستدل له ابن مالك بقوله

وانك مهما تط بطنك سؤله \* وفرجك نالا منتهى النعم أجما

ورد مجوز كونها المصدر أى إعطاء كثيرا أو قليلا (ولا) ترد (مهما حرفا) بل تلزم الأسمية وقال خطاب والسبيل  
ترد حرفا بمعنى ان كقوله

ومهما تكن عند امرى من خليقة \* وان خالها تخفى على الناس تعلم

اذلا محل لها وأجيب بانها خبر تكن وخليقة اسمها أو مبتدأ واسم تكن ضميرها ومن خليقة تفسيره والظرف خبر  
(ولا) ترد (مهما استفهاما) وقيل ترد له قاله ابن مالك كقوله \* مهما لى الليلة مهما ليه \* فهما مبتدأ خبره لى  
وأجيب باحتمال ان مه اسم فعل واستؤنف الاستفهام بما وحدها (ولا تجر) مهما بحرف ولا اضافة فلا يقال على  
مهما تكن أكن ولا جهة مهما تقصد أقصد وقال ابن عصفور يجوز ذلك كسائر الأدوات (ولا) ترد (ان بمعنى اذ)  
وقال الكوفيون ترد بمعناها نحو . واتقوا الله ان كنتم مؤمنين . لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله . اذ  
لا يصح هنا معنى ان وهو الشك وأجيب بانها فى الاولى شرط جى به النهي كقولك لابنك ان كنت ابني فلا  
تفعل كذا وفى الثانية لتعليم العباد كيف يتكلمون اذا أخبر واعن المستقبل أو أن أصله الشرط ثم صار يذكرو  
للتبرك (و) لا ترد بمعنى (اذا) وقال قوم ترد بمعناها وتأولو اعلية الآيتين السابقتين لان اذا تحتاج الى جواب كما  
تحتاج اليه ان والشيء ان اذا تقاربا فربما وقع أحدهما موقع الآخر (ولا تهمل) ان فيرفع ما بعدها وقيل نعم جلا  
على لوقاله ابن مالك كحديث فانك ان لا تراها فانه يراك (ولا) تهمل (متى) وقيل نعم جلا على اذا كحديث البخارى  
وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس قاله ابن مالك قال أبو حيان وهذا شئ غريب ثم تكلم فى استدلاله بما أثر  
فى الحديث على اثبات الاحكام النعوية (ولا يجازى بكيف) وقال سيبويه وكثير مجازى بهامعنى لا عملا ويجب كون  
فعلها متفقى اللفظ والمعنى نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس أذهب بالاتفاق (ولا يجزم بها) وقال  
الكوفيون وقطرب نعم مطاوعا وقوم ان اقترنت بماتحويك فماتكن أكن (ولا) يجزم (بمحيث واذا) مجردين من  
ما أو أجازة الفراء قياسا على أين واخوانها ورد بان لم يسمع فيهما الا مقرونين بها بخلافها (ولا) يجزم (المسبب عن صلة  
الذى و) عن (النكرة الموصوفة) وأجازة الكوفيون تشيها بجواب الشرط فيقال الذى يأتينى أحسن اليه وكل  
رجل يأتينى أكرمه واختاره ابن مالك (خلافا لراعيها) أى الاقوال فى المسائل الاربعة عشر وقد بينت (مسئلة) \*  
(أدوات الشرط) كلها (اسماء الان) فانها حرف بالاتفاق والبواقي متضمنة مناهها فلذا بينت الاياها فانها مربعة  
(وفى اذما خاف) فذهب سيبويه الى أنها حرف كان وذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها اسم ظرف  
زمان وأصلها اذالتى هى ظرف لما مضى فزيد عليها ما وجوب فى الشرط فجزم بها واستدل سيبويه بانها لما ركبت  
مع ما صارت معها كالشئ الواحد فبطل دلالتها على معناها الاول بالتركيب وصارت حرفا ونظير ذلك انهم حين ركبوا  
حب مع ذافقا الواحدا زيد بطل معنى حب من الفعلية وصارت مع ذافزة كلمة وصارت حبذا كلها اسم بالتركيب  
وخرجت عن أصل وضعها بالكلمة (وتقتضى) أدوات الشرط (جلتين الأولى شرط والثانية جزاء وجواب) أى  
يسمى كل منهما بما ذكر قال أبو حيان والتسمية بالجزاء والجواب مجاز ووجهه انه شابه الجزاء من حيث كونه فعلا  
مترتبا على فعل آخر فاشبه الفعل المرتب على فعل آخر ثوابا عليه أو عقابا الذى هو حقيقة الجزاء وشابه الجواب من  
حيث كونه لازما عن القول الاول فصار كالجواب الآتى بعد كلام السائل (فان كانا) أى الشرط والجزاء (فعلين)  
فلا حسن أن يكونا مضارعين) كما مر لظهور تأثير العمل فيهما (ثم) أن يكونا (ماضيين) للشاكلة فى عدم التأثير  
نحو . ان أحستم أحستم لانفسكم . (ثم) أن يكون (الاول ماضيا) والثانى مضارعا لان فيه الخروج من الاضعف  
الى الاقوى وهو من عدم التأثير الى التأثير ونحو ان قام أقم (ثم) أن يكون الاول (مضارعا) والثانى ماضيا وهذا القسم  
أجازة الفراء فى الاختيار وتبعه ابن مالك (وخصه سيبويه والجمهور بالضرورة) كقوله



ان تصرموننا وصلناكم وان تصالوا \* ملاتم أنفس الاعداء إرهابا  
(ويجب استقبالهما) لان أدوات الشرط من شأنها أن تغلب الماضي الى المستقبل وتخلص المضارع له (ولو كان)  
اذا وقعت (شرطا) فانها كذلك تغلب معناها الى المستقبل في الاصح كغيرها نحو . وان كنتم جنبا فاطهروا . قال  
أبو حيان ونقل عن المبرد انه زعم ان كان تبق على مدلولها من الماضي ولا تغير أدوات الشرط دلالتها عليه نحو . ان  
كنت قلته فقد علمته . ان كان قيصة قد . (وذا الفاء مع قد) ظاهرة أو مقدره حال كونه (جوابا في الاصح)  
وذكر ابن مالك تبع الجزولي وغيره ان الفعل المقرون بالفاء وقد ظاهرة أو مقدره يكون جواب الشرط وهو  
ماضي اللفظ والمعنى نحو . ان يسرق فقد سرق أخ له . ان كان قيصة قد من دبر فكذبت . أي فقد كذبت  
قال أبو حيان وذلك مستحيل من حيث ان الشرط يتوقف عليه مشروطه فيجب أن يكون الجواب بالنسبة اليه  
مستقبلا والا لزم من ذلك تقدم المستقبل على الماضي في الخارج أو في الذهن وذلك محال فيتأول ما ررد من ذلك  
على حذف الجواب أي ان سرق فتأس فقد سرق أخ له من قبل ومثله . وان يكذبوك فقد كذبت رسل .  
أي قتل فقد كذبت قال وسهى المذكور جوابا لانه مغن عنه بحيث لا يجامعه اكثر ما استعمل كذلك محذوفا  
(وانما يصدر الشرط بفعل مضارع غير دعاء ولا ذى تنفيس مثبت أو مع لا أولم) نحو ان تقم أقم ان لا يكنه فلا خير  
لك في قتله . فان لم تغلوا وان تغلوا فاتقوا النار . ولا يصدر بمضارع دعاء أو مقرون بالسین أو سوف (أو)  
يصدر بفعل (ماض عار من قدو) حرف (نفي ودعاء وجود) نحو ان قام زيد قتل ولا يصدر بماض مقرون بقد  
أو بحرف نفي أو ذى دعاء أو جامد ولا بفعل الأمر البتة (ولو) كان الفعل (مضمر افسره فعل) بعد معموله فانه  
يجوز تصدير الشرط به نحو . وان أحسن من المشركين استجارك . التقدير ان استجارك أحد من المشركين استجارك  
فاستجارك المتأخرة فسرت الاولى المضرة وارتفع أحد على الفاعلية بها (وكونه) والحالة هذه (مضارع دون لم  
ضرورة) كقوله

يثنى عليك وأنت أهل ثنائه \* ولديك ان هو يستزدك مزيد

والاختيار أن يكون عند الاضمار والتفسير إما ماضيا كما تقدم أو مضارع مقرونا بل كقوله

\* فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب \* وقوله \* فان هو لم يحمل على النفس ضميا \* (وكذا تقديم الاسم)  
على اضمار الفعل قبله والتفسير بعده (مع غير ان) من الادوات ضرورة والشائع وقوع ذلك مع ان وحدها كما  
تقدم واختصت بذلك لانها أم الباب وأصل أدوات الشرط ومن الضرورة قوله \* فن نحن نؤمنه بيت وهو آمن \*  
وقوله \* فتى واغل بينهم يحيوه \* ويعطف عليه كاس الساقى \* وقوله \* أيما الرج تملها تمل \* (وجوزه الكسائي)  
اختيارا (مع من واخوته) فأجاز نحو من زيد يضرب أضربه (و) جوزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع)  
أي المنصوب والمجور لانها مفضلة ومنه في المرفوع (و) جوزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضا (ان لم يمكن عود  
ضمير على الشرط) كما في متى وأيما فان أمكن عود الضمير عليه لم يجز تقديم الاسم لا نقول من هو يضرب زيدا  
أضربه لان من المضمر هو من واختار هذا المذهب الاخيرا أبو علي صاحب المذهب قال أبو حيان والصحيح المنع  
لان الفضلة والعمدة سيان اذ فيه الفصل بجملة بين الاداة والفعل (وفي الفصل بين من) واخوتها (والفعل يعطف  
وتوكيد خلف كوفي) أجاز الكسائي ومنعه الغراء \* قال أبو حيان وهو الذي يقتضيه قواعد البصريين  
(وشرط الجواب الافادة) فلا يكون بـ لا يفيد تكبرا مبتدئا فلا يجوز ان يقيم زيدا يقيم كما لا يجوز في الابتداء زيد  
زيد فان دخله معنى يخرج له الافادة جاز نحو ان لم تطع الله عصيت أريد به التنبيه على العقاب فكانه قال  
وجب عليك ما وجب على العاصي كما جاز في الابتداء نحو \* أنا أبو النجم وشعري شعري \* ومنه فن كانت هجرته

الى الله ورسوله فهجرت به الى الله ورسوله الحديث (وتدخله الفاء ان لم يصح) تقديره (شرطا) بأن كان جملة اسمية كقوله \* ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا \* أو فعل أمر نحو . ان كنتم تحبون الله فاتبعوني . أو دعاء نحو ان مات زيد فیرجه الله أو فرجه الله أو مقر ونابحرف تنفيس نحو . من يرتد منكم عن دينه فسوف يأت الله بقوم . أو بحرف نفى غير لا ولم نحو ان قام زيد فایقوم أو فلن يقوم عمرو أو بقدر نحو . ان يسرق فقد سرق . أو جامد نحو ان تبدوا الصدقات فنعمها . ان ترى أنا أقل منكم مالا ولدا فاعسى ربي . ان أقبل زيد فإحسنة قال أبو حيان وهذه الفاء هي فاء السبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك يقوم زيد فيقوم عمرو وكما يرتبط بها عند التحقيق يرتبط بها عند التقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف لانه بمنزلة الارتباط السببي وسيقت هنا للربط بالتشريك وقال بعض أصحابنا هي هنا عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف قال وهذا عندى فيه نظراتى (وفى) جواز (حذفها) أى الفاء (أقوال) أحدها يجوز ضرورة واختيار انقله أبو حيان عن بعض النحويين وخرج عليه قوله تعالى . وان أطعموهم انكم لشركون . ثانيها المنع في الخالين قال أبو حيان في محفوطى قدي أن المبرد منع من حذف الفاء في الضرورة وانه زاعم في قوله \* من يفعل الحسنات الله يشكرها \* ان الوابية من يفعل الخير فالرجح يشكره قال وهذا ليس بشئ لانه على تقدير صحة الوابية لا يطعن ذلك في الوابية الأخرى (ثالثها) وهو (الاصح) يجوز ضرورة) ويمتنع في السعة وهو مذهب سيبويه (وينوب عنها في الأصح اذا الفجائية في) جملة (اسمية غير طلبية ولا منفية) قال أبو حيان النصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الارتباط باذولكن السماع انما ورد في إن قال تعالى . وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم اذا هم يقنطون . فيحتاج في اثبات ذلك في غير ان من الادوات الى سماع واحد ترزبلا اسمية من الفعلية فان اذا تدخل عليها لا يجوز ان قام زيد اذا يقوم عمرو وبغير الطلبية من الطلبية فلا يجوز ان يصح زيد اذا ويل له وان أطاع اذا سلام عليه وبغير المنفية من المنفية فلا يجوز ان يقوم زيد اذا ما عمرو قائم وانما تدخل الفاء في الصور كلها ومقابل الاصح في المتن قول الاخفش لا يرى اذا بمنزلة الفاء الارديا لا تقول ان تأتى اذا أكرمك كما تقول فانأ أكرمك ولكن أرى الآية على حذف الفاء أى فاذا هم يقنطون ورده أبو حيان بان حذف الفاء فيما يلزمه الفاء مجبى في كلامهم الا في الشعر ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك ان تقوم ولن يجبى منه شئ فالصحيح ما ذهب اليه الخليل وسيبويه انتهى (ومن ثم) أى من هنا وهو ان اذا نائبة عن الفاء أى من أجل ذلك (لا يجتمعان) لان المعوض لا يجتمع مع المعوض فلا يقال ان يقوم زيد فاذا عمرو قائم (ويرفع) الجواب (وجوابان قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضيا نحو . ومن عاد فينتقم الله منه . أم مضارعاً نحو . من يؤمن بربه فلا يخاف بخساء . رفع لانه حينئذ من جملة اسمية وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره فهو ينتقم الله منه فهو لا يخاف قالوا ولولا ذلك لحكم بزادة الفاء كان الفعل ينجزم ولكنه العرب التزمت فيه الرفع فلم انها غير زائدة (و) رفع الجواب (جواز ان كان الشرط) فعلا (ماضيا) نحو ان قام زيد يقوم عمرو وقوله وان انما خيل يوم مسئلة \* يقول لا غائب ماني ولا حرم

ومن شواهد الجزم قوله تعالى . من كان ير بد الحياة الدنيا وزيتها نوف اليهم . من كان ير بد حرث الآخرة نزله في حرثه . قال أبو حيان ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وانه فصيح مختار الاما ذكره صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يجبى في الكلام الفصح وانما يجبى مع كان لانها أصل الافعال \* قال والذي نص عليه الجماعة ان ذلك لا يختص به ابل سائر الافعال في ذلك مثلها وأنشد سيبويه للمفرزدق

دست رسولان القوم ان قدروا \* عليك يشغوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فهو مسموع ونص بعض أصحابنا انه أحسن من الجزم \* واختلف في تخريج مجبه فقال سيبويه انه



على نية التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه الجواب وانه على حذف الفاء وقال آخرون هو الجواب لا على اضممار الفاء ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لاداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب (والا) بان كان الشرط مضارعا (فضرورة) برفع الجواب كقوله

يا أقرع بن حابس يا أقرع \* انك ان يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه قال تعالى . ومن يتق الله يجعل له مخرجا . واذ رفع فذهب سيويوه انه على نية التقديم والتأخير ان كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالبيت والافعل اضممار الفاء نحو ان تأتيك اذا جاء في الشعر ومذهب المبرد انه على اضممار الفاء في الحالين لانه جواب في المعنى قد وقع في محله فلا ينوي به التقديم (وجازمه) أي الجواب (الأداة) عملت فيه كما عملت في الشرط باتفاق لاقتضاءها اياهما فعملت فيهما كما عملت كان وظن وان في جزئها هذا مذهب المحققين من البصريين وعزاه السيرافي لسيويوه واختاره الجزولي وابن عصفور والابدي (وقيل) جازمه فعل (الشرط) قاله الاخفش واختاره ابن مالك لانه مستدع له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام ورد بان النوع لا يعمل اذ ليس أحدهما بأولى من الآخر وانما يعمل بجزية وهو أن يضمن العامل من غير النوع أو شبهه كعمل الاسماء في الاسماء (وقيل) جازمه هما أي الاداة والفعل معا ونسب أيضا للاخفش قال المجموع هو الطالب فهو العامل قال وباطل أن يكون العمل لان لان الجزم نظير الجر فاذا كان الجار وهو أقوى لا يعمل عملين فاحرى أن لا يعمل الجازم ورد بان الجار لا يقتضي معمولين والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما ما وبان كل عامل مركب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كاذما وحيثما وقد يحذف فعل الشرط دون الأداة فدل على أن العامل ليس مركبا منهما او بان الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه فلو كان العامل مجموع الأداة والشرط لزم ابقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما اذا كان العامل الاداة وحذف فانها تكون قد أخذت معمولها واحدا فلا يقبح (وقيل) جازمه (الجوار) قاله الكوفيون قياسا على الجر بالجوار قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يترتب عليه فائدة ولا حكم نطقي (وقيل) فعل الجواب (مبنى) وفعل الشرط معرب (وقيل) هو (والشرط) أيضا مبنيان والقولان للمازني استدلال على بناءهما بان الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين فلا يكون معربا بناء على ان سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل ببناء الجواب فقط بانه لم يكن له عامل فكان مبنيًا لانه لم يصح عنده عمل ما تقدمه فيه قال أبو حيان والمازني في رأيه مخالف لجميع النحويين (مسئله) (البصريون) قالوا (لاداة الشرط الصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لانها عندهم كاداة الاستفهام وما النافية ونحوهما مما له الصدر ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها وانما تقع مستأنفة أو مبنية على ذي خبر أو نحوه وجوز الكسائي تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الاداة نحو خيرا ان تفعل يشك الله وخيرا ان أتيتني تصب قال أبو حيان وتحتاج اجازة هذا التركيب الى سماع من العرب (غير معمول) فعل (الجواب المرفوع) فانه يجوز تقديمه نحو خيرا ان أتيتني تصب وسوغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة بل هو في نية التقديم والجواب محذوف والتقدير تصيب خيرا ان أتيتني (قال أكثرهم) أي البصريون (ولا الجواب) أيضا لا يجوز تقديمه على الاداة لانه ثان أبدا عن الاول متوقف عليه وقال الاخفش يجوز تقديمه عليها كذهب الكوفيون ماضيا كان أو مضارعا نحو قت ان قت وأقوم ان قت (وثالثها يجوز) تقديم الجواب (ان كان مضارعا) ويمتنع ان كان ماضيا وعليه المازني لان المضارع هو الاصل فلم يكثر فيه التجوز بخلاف الماضي فانه يجوز فيه بان عبر بصيغته عن المستقبل فان قدم وحقه التأخير كثر التجوز (ورابعها) يجوز تقديم الجواب (ان كانا) أي الشرط والجواب (ماضيين)

بمخلاف ما إذا كان الشرط وحده ماضيا ووجه انه لما لم يظهر للاداة فيه عمل اذا تأخر جاز تقديمه لانه مقدما كحاله مؤخر افكان كانا لم يعمل فيه بمخلاف المضارع فانه متأثر بها فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجزوء وعلى الجار ( قيل ولا ) يسبق ( الجواب المجزوء معموله ) قاله الفراء والصحيح جوازه وعليه سيويو والكسائي نحو ان تأتي خيرا تصب ( وعلى الاول ) وهو مذهب الاكثر من منع تقديم الجواب على الاداة مطلقا ( ان تقدم شبهه فدليله ) وليس اياه ( وشرطه اختيار ماضى الشرط لفظا ومعنى ) بان كان مضارعا متزائلا ( فى الاصح ) فعرفت ان قمت وأقوم ان قمت وأقوم ان لم تقم قال سيويو به هكذا جرى فى كلامهم وأما الشعر فحل ضرورة واتساع وأجاز الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط فى الاختيار وفعل الشرط مستقبلا قياسا على الماضى فاجازوا أنت ظالم ان تفعل ( فان لم يكن ) فعل الشرط ماضيا تفريعا على الاصح ( وهو مع ما أو من أو أى صرن موصولات ) أى حكم لمن بذلك الذى هو من معانيها ( اختيارا ) وزال حكم الشرطية لزال شرطها وهو الماضى فينبغى الجزم نحو آتى من يأتى وزيد يحب ما تحبه وأكرم أيهم يحبك وحينئذ فتأتى أحكام الموصولات من جواز عمل ما قبلها فيها وحكم الضمير العائد عليها وصلتها بغير ذلك وأما فى الشعر فيجوز بقاء الشرطية والجزم ( وكذا ان أضيف لمن ) أى لمن وما أى ( زمان ) يجب لمن فى السعة ان يكن موصولات نحو أنت كراذم من يأتينا نأتيه ولا يجوز الجزم عند سيويو والجزمى والمزنى لان أسماء الاحيان لا تضاف الى الجملة الشرطية المصدرية بان فكذا لا تضاف الى ما تضمن معنى ان ( خلا فاللز يادى ) أبى اسحق فى ذهابه الى جواز الجزم اختيارا كقوله

على حين من تثبت عليه ذنوبه \* يرب سر به اذ فى المقام تدابر

والاولون قالوا هو ضرورة ( و ) يجرى هذا الحكم وهو وجوب الرفع وامتناع الجزم ( مطلقا ) أى فى الاختيار والضرورة اذا وقعت ( بعد باب كان وإن ) نحو من كان يأتينا نأتيه وان من يأتينا نأتيه وليت من يحسن الينا نحسن اليه لان الشرط لا يعمل فيه عامل قبله ( ولكن ) المنخفضة نحو ولكن من يزورنى أزوره ( واذا المفاجأة ) نحو حررت بزيدا فاذا من يزوره يحسن اليه ( وما ) النافية نحو ما من يأتينا نعطيها لان ما لا تنفى الجملة الشرطية ( وهل ) نحو هل من يأتينا نأتيه لان هل لا يستفهم بها عن الجمل الشرطية ( قيل والهمزة ) قانه يونس قياسا على هذا والاصح جواز الجزم بعدها وكون من شرطية لانها توسع فيها فاستفهم بها عن الجملة الشرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو ان تأتى آتىك فلما حسن ذلك فى إن حسن فى اخواتها نحو آمن يأتينا نأتيه \* ( مسئلة ) يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى . أئن ذكركم . أى تطيرتم وقوله . وان كان كبر عليك اعراضهم فان استطعت . الآية أى فافعل الحذف ( لتقدم شبهه ) على الاداة كما مر ( و ) لتقدم ( جواب قسم ) يدل عليه ( و ) يحذف ( الشرط ) وهو أقل من حذف الجواب نص عليه ابن مالك فى شرح الكافية ومنه . وان أحسن من المشركين استجارك . وقولهم ان خيرا خيرا ( وقيل ) انما يجوز حذفه ( ان عوض ) منه ( لا ) وعليه ابن عصفور والابدى كقوله

فطلقها فلست لها بكف \* والايعل مفرقا الحسام

أى وان لا تطلقها قال أبو حيان وليس بشئ لانها لو كانت عوضا من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو وان لا يسي فلا تنصرب به فهى فى نحو ذلك نافية لا عوض وورد الحذف وهو مثبت كما تقدم ( ويحذفان ) أى الشرط والجواب ( مع ان ) دون سائر الادوات واختصت بذلك لانها أم الباب ولانه لم يرد فى غيرها قال

قالت بنات الحى ياسلى وان \* كان فقيرا معدما قالت وان

أى وان كان كما تصفين فز وجنيمه قال أبو حيان وكذا حذف الجواب وحده والشرط وحده لا أحفظه مع بعده غير ان قال الا ان ابن مالك أنشده بيتا فى شرح الكافية وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى وهو قوله



متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر \* ولا ينح الا في الصبار يزيد  
(وقيل) حذفهما معا (ضرورة) قاله ابن مالك قال أبو حيان وتبع فيه ابن دصفور قال ولم ينص غيرهما على ان  
ذلك ضرورة بل أطلقوا الجواز اذا فهم المعنى قلت وقد ورد في النثر في عدة من الآثار (لا الاداة) أي لا يجوز  
حذف أداة الشرط (ولو) كانت (ان في الاصح) كما لا يجوز حذف غيرهما من الجواز ولا حذف حرف  
الجر وجوز بعضهم حذف ان فيرفع الفعل وتدخل الفاء اشعارا بذلك وخرج عليه قوله تعالى . تجسسونهما  
من بعد الصلاة فيقسمان بالله . (وان توالى شرطان) فصاعدا من غير عطف (فالاصح أن الجواب للسابق)  
ويحذف جواب ما بعده لدلالة الاول وجوابه عليه ومنهم من جعل الجواب للاخير وجواب الاول الشرط  
الثاني وجوابه وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه وهكذا على اضمار الفاء فاذا قال ان جاء زيد ان كل  
زيد ان ضحك فعبدي حرفي الاصح الضحك أول ثم الاكل ثم المجيء فاذا وقعت على هذا الترتيب عتق وعلى  
مقابله عكسه فاذا وقع المجيء ثم الاكل ثم الضحك لزم العتق فان كان عطف فالجواب لهما معا ومنه . ان تؤمنوا  
وتتقوا يؤتكم الآية (و) الاصح (ان الاحسن) حيث (مجيء) فعل الشرط (الثاني ماضيا) بناء على أن  
الجواب للسابق وأن جواب الثاني محذوف لما من أنه لا يحذف جواب الشرط في الاختيار حتى يكون فعله  
ماضيا وعلى أن الجواب للتأخر لا يحتاج الى ذلك لانه غير محذوف الجواب (و) الاصح (أنه) أي الشرط الثاني  
(مقيد للاول تقييد الحال) الواقعة موقفة قاله ابن مالك قال فقولك من اجابني ان دعوته أحسنت اليه في تقدير من  
أجابني داعياله وقول الشاعر

ان تستغيثوا بنا ان تدعروا تجدوا \* منا معاقل عز زانها كرم

في التقدير ان تستغيثوا بنا مذعورين . قال أبو حيان وغير ابن مالك جعله متأخرا في التقدير فكانه قال من  
أجابني أحسنت اليه ان دعوته فن أجابني هو جواب ان في المعنى حتى كانه قال ان دعوت من أجابني أحسنت  
اليه فاذا وقع دعاؤه لشخص فأجابه ذلك الشخص بعد دعاؤه اياه لزم الاحسان لأن جواب الشرط في التقدير  
بعد الشرط وكذا البيت تقديره على هذا ان تدعروا فان تستغيثوا بنا تجدوا . فاول الشرط يصير جزاء (وان  
توسط الجزاء والشرط مضارع وافقه) أي الشرط (معنى) حال كونه (غير صفة وصح حذفه أبدا منه) مثاله  
ان تأتني تمشي أكرمك (والا) بان لم يوافقته معنى (وقع حالا) نحو ان تأتني تضحك أحسن اليك والماضي كالضارع  
في ذلك وانما فرضت المسئلة فيه كالتسهيل لانه منه يظهر الاثر مثاله ان أتيتني مشيا أكرمك وان تأتني قد ضحكت  
أحسن اليك واحترز بغير صفة عن الواقع صفة نحو ان يأتني رجل يعرف النحوا أكرمه فيعرف في موضع  
الصفة لرجل ولصحة الحذف من خبر كان وثاني ظننت نحو ان تكن تحسن الى أحسن اليك وان ظننتني أصدق  
أصدقك فالمتوسط لا بدل ولا حال بل في موضع نصب على أنه خبر ومفعول ومنه قوله زهير

ومن لا يزل يستعمل الناس نفسه \* ولا يعفها يوما من الدهر يسأم

(وتزادما) توكيدا (في ان) ومنه . واما يزدغتك . واما ينسينك . قال أبو حيان وذلك في القرآن كثير ولم يأت فيه  
الا والفعل مؤكدا بالنون وأما في لسان العرب فقد جاء أيضا بغير نون كثيرا قال

زعمت تماضرأني اما أنت \* يشدوا ليشنوها الا صاغر خلتي

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بان لم تضاف أصلا أو أضيفت لظاهر ومنه . أيا ما تدعو . أيا ما لاجلين قضيت . (و)  
في (أين ومتى) قال تعالى . أينما تكونوا يدرككم الموت . وقال الشاعر \* متى ما تلقني فردين ترجف \* (وكذا ايان)  
في الاصح \* قال فايان ما تعدل به الريح تنزل \* قال أبو حيان وزعم بعض أصحابنا انها لا تزداد فيها وليس بصحيح لو رو

السماع به ( لا ما ومن واني في الاصح ) وذهب الكوفيون الى جواز زيادتها بعدها فيجوز من ما يكرمني أكرمه  
 ﴿مسئلة﴾ في اعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام ( اذا وقعت الأداة ) الشرطية ( على مكان أو زمان فظرف )  
 أي فهي في موضع نصب على الظرف نحو متى تقوم أقم . وأيضا تكونوا يدرككم الموت . ( أو ) على ( حدث ففعل مطلق )  
 مطلق ( نحو ( ٧ ) ( والا فان وقع بعدها فعل لازم ) نحو من يقوم أقم معه ( فبتدأ خبره فعل الشرط وفيه ) ضميرها  
 ( وقيل ) هو ( والجواب ) معالان الكلام لا يتم الا بالجواب فكان داخل في الخبر وورد بانه أجنبي من المبتدأ ( أو متعد  
 واقع عليها ) نحو من يضرب زيدا أضربه ومن تضرب اضربه ( ففعل به أو ) واقع ( على ضميرها ) نحو من يضرب به  
 زيدا أضربه ومن تضربه أضربه ( أو متعلقها ) نحو من يضرب بذا ضربه ( فاشتغال ) أي فالمسئلة من باب  
 الاشتغال فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء وأن يكون في موضع نصب بفعل مضمحل  
 يغمره الظاهر بعدها ( ومثلها ) في هذا التفصيل ( أسماء الاستفهام ) ﴿مسئلة﴾ لو شرط للماضي غالبا ( وقد ترد  
 للمستقبل كان وخرج عليه قوله تعالى . وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا . وقول رؤبة

ولوان ليلي الاخيلية سامت \* على ودوني جندل وصفائح

لسامت تسليم البشاشة أوزقا \* اليها صدى من داخل القبر صائح

( وقيل دائما ) قال بدر الدين ابن مالك . وعليه أكثر المحققين قال وورد شرطها في الآية والبيت مستقبلا في  
 نفسه أو بقيد لا ينافي امتناعه فيما مضى لا امتناع غيره ولا يجوز أن يخرج لوجه العهد فيها من معناها الى غيره وقال  
 أبو حيان متعقبا عليه ورد ولو في المستقبل قد قاله النحويون في غير موضع ( وجرمها ) لفعلها ( ضرورة ) لا يحسن  
 في الاختيار لعدم تمكنها بكونها للمضى ومن الضرورة قوله \* لو يشأ طار بها ذوهيعة \* ( وقيل ) بل هو  
 ( لغة ) لفوم فيطردهم في الكلام ( وقيل ممنوع ) لا يجوز لا في الكلام ولا في الشعر حكى الاقوال الثلاثة أبو  
 حيان واختلفت عبارات النحاة في معناها حتى قال بعضهم ان النحاة لم يفهموا الهامعنى ( قال سيديويه هي حرف لما  
 كان سيقع لوقوع غيره ) أي انها تقتضي فعلا ماضيا كأنه يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكأنه قال  
 حرف يقتضي فعلا متعقبا لا متعقبا ما كان يثبت لثبوته ( و ) قال ( المعربون ) هي حرف ( امتناع لا متناع ) أي تدل  
 على امتناع الشيء لا امتناع غيره واختلف في المراد بذلك ( قيل ) المراد ( امتناع الاول ) أي الشرط ( للثاني ) أي  
 لا امتناع الجواب ذكره ابن الحاجب في أماليه بحثمان عنده ووجهه بان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه  
 لجواز أن يكون ثم أسباب أخر قال ويدل على هذا . لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدنا . فاهامسوقة لاني  
 التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا ان امتناع الفساد لا امتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية  
 ولانه لا يلزم من انتفاء الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الآلهة لان المراد به فساد نظام  
 العالم عن حاله وذلك جائز أن يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وتابعه على ذلك ابن الجباز ( وقيل عكسه ) أي المراد ان  
 جواب لو محتمل لامتناع شرطه فقولك لو جئت لا كرمك دال على امتناع الاكرام لامتناع المجيء وهذا هو الذي  
 قرره الناس ممن أثبت الامتناع فيهما وهو المتبادر الى الافهام واستنكر ابن هشام في المغني مقالة ابن الحاجب ومن  
 تبعه ( ثم فادتها ) لذلك قيل ( نطقا ) أي بالمنطوق ( وقال بدر الدين بن مالك ) في تكمله شرح التسهيل ( وشيخنا )  
 العلامة محيي الدين ( السكاكيني ) رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه للمغني ( فهما ) أي بالمفهوم قال أبو حيان  
 كان لو عند سيديويه لها منطوق ومفهوم كما ان لها منطوق ومفهوم فاذا قلت لوأ كلت لشبعت فعنده ان الشبع  
 كان يقع لوقوع الاكل ولو قلت ان قام زيد قام عمرو فخطووه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد  
 وتارة يكون المفهوم مرادا وتارة يكون غير مراد فانظر غير سيديويه الى المفهوم فقالوا اذا قلت لوأ كلت



لشبهت امتنع الشبع لامتناع الأكل وسيبويه نظرا إلى المنطوق فاطرده في جميع مواردھا (وقيل) هي حرف امتنع لامتناع (ان كان بعدها مثبتان والا) بان كان بعدها منفيان (فوجود) أي فحرف وجود (لوجود) فان كان الاول منفيا والثاني مثبتا فحرف وجود لامتناع أو عكسه فحرف امتنع فوجود قال أبو حيان والسبب في ذلك عنده هذا القائل ان المنفي بعد لوموجب والموجب منفي قال هذا وقول من قال حرف امتنع لامتناع يرجعان إلى معنى واحد ألا ترى انها إذا كانت حرف امتنع لامتناع لزم من ذلك اذا كان ما بعدها موجبا أن يتمنع وجود الثاني لامتناع وجود الاول أو منفي لزم امتنع نفي الثاني لامتناع نفي الاول أو الاول منفي والثاني موجب لزم امتنع وجود الثاني لامتناع نفي الاول فيكون الاول اذا كان موجبا والثاني منفي أو الاول موجب والثاني منفي لزم امتنع نفي الثاني لامتناع وجود الاول فيكون الاول اذا كان منفي والثاني موجب أو اختلاف عبارة وقد رد لقولان بعدم امتنع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى . ولو أن مافي الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله . وقول عمر بن عبد الصم لم يخف الله لم يصح لان عدم النفوذ محكوم به سواء وجد الشرط أم لا وعدم العصيان كذلك سواء وجد الخوف أم لا (وقال) أبو علي (الشلوبين و) ابن هشام (الخضراوي) انها لا تفيد الامتناع بوجه ولا تدل على امتناع الشرط ولا امتناع الجواب بل هي (لمجرد الربط) أي ربط الجواب بالشرط دلالة على التعليق في الماضي كما دلت إن على التعليق في المستقبل ولم تدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت بالا اذ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها قال الجلال ابن هشام في المعنى وهذا الذي قاله كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع فيها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد ولهذا جاز استدراكه فتقول لو جاء زيد لأكرمه لكنه لم يجيء ( والمختار ) في تحرير العبارة عن معناها (وفاقا لابن مالك) انها حرف يقتضي (امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه) من غير تعرض لنفي التالى قال فقيام زيد من قولك لو قام زيد قام عمر ومحكوم بانتفائه وبكونه مستلزما لثبوت قيام من عمر وهو لعمري وقيام آخر غير اللازم عن قيام زيد وليس له لا تعرض لذلك قال ابن هشام في المعنى وهذه أجنود العبارات (ثم ينتفى التالى) أيضا (انناسب) الاول بأن لزمه عقلا أو شرعا أو عادة (ولم يخلف المقدم غيره) في ترتب التالى عليه (كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا) أي السموات والارض ففسادهما أي خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدد الخالق من التامع في الشيء وعدم الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتب الفساد غيره فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المقاديل (ولا) ينتفى التالى (ان خلفه) أي الاول غيره (كقولك لو كان انسانا لكان حيوانا) فالحيوان مناسب للانسان للزومه له عقلا لانه جزؤه ويخلف الانسان في ترتب الحيوان غيره كالجوارف لا يلزم بانتفاء الانسان عن شيء المقاديل وانتفاء الحيوان عنه لجواز أن يكون جارا كما لا يجوز أن يكون حجرا (ويثبت التالى) مع انتفاء الاول (ان لم يناف) انتفاؤه (وناسب) الاول (اما بالاولى نحو) نعم العبد صهيب (ولم يخف الله لم يصح) رتب عدم العصيان على عدم الخوف وهو بالخوف المقاديل بل وأنسب في ترتب عليه أيضا في قصده والمعنى انه لا يعصى الله مطلقا مع الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه اجلاله تعالى عن أن يعصيه (أو المساوى نحو) قوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة (ولم تكن ربيتي) في بخري (ما حلت) لى انها ابنة أخي من الرضاة رواه الشيخان رتب عدم حليها على عدم كونها ربيته (للرضاع) المناسب له شرعا فترتب أيضا في قصده على كونها ربيته المقاديل المناسب له شرعا كنسبته للاول سواء لمساواة حرمة المصاهرة لحرمة الرضاة والمعنى انها لا تحل لى أصلا لان بها وصفين لو انفرد كل منهما حرمت له كونها ربيته وكونها ابنة أخي الرضاة (أو الادون كقولك لو انتفت أخوة الرضاة ما حلت للنسب) هو على



نسق ماتقدم فيما قبله وحرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (ويليها) أي لو (اسم على ضمير فعل) يفسره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم لو ذات سوار لظمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا أبا عبيدة (و) يليها أيضاً (جزاً ابتداء) اختياراً فيقال لو زيد قام وفارقت إن في ذلك حيث لزمت الماضي ولم تعمل (خلافاً للبصرية فيهما) حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهر أو لا يليها مضمراً إلا في الضرورة أو في نادر كلام ومن الضرورة عندهم قوله

لو غيركم علق الزير بحيله \* أدى الجوار إلى بني العوام

وقوله \* لو غير الخاء حلق شرق \* وفي التنزيل . قل لو أنتم تملكون . فاستدل به الأولون وتأوله المانعون على أن الأصل لو كنتم تملكون تخذفت كان وانفصل الضمير (وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم (بلم) كقوله

فلو كان حمد يخلد الناس لم يمت \* ولكن حمد الناس ليس يخلد

(أو) فعل (ماض مثبت والغالب) حيثئذ (اقتراناه باللام) المفتوحة كقوله تعالى . ولو علم الله فيهم خيراً لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا . ومن غير الغالب . لو نشاء جعلناه أجاباً (أو) ماض (منفي والغالب خاؤه) من اللام نحو . لو شاء الله ما أشركنا . ومن غير الغالب قوله \* ولو نعطى الخيار لما ائقرقنا \* (وقد يقرن) جوابها (بأذا) نحو لو جئتني إذا لا كرمتك (وندر كونه تجباً) مقروناً باللام قال

فلومت في يوم ولم آت عجزه \* يضعفني فيها أمر وغير عاقل

لا كرم بها من . مية أن لقيتها \* أطاعن فيها كل خرق منازل

(و) ندر (كونه مصدر برب أو الفاء) كقوله \* لو كان قتل يأسلام فراحة \* (أو قد) كقوله

لوشئت قد نفع الفؤاد بشربة \* تدع الحوائث لا يجدن غليلاً

(فان وقع) الجواب في الظاهر (جملة اسمية بخواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجاج) كقوله تعالى . ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير . بخواب لو محذوف لدلالة ما بعده عليه وتقديره لا ينبغي وقوله لمثوبة إلى آخره جواب قسم محذوف تقديره والله مثوبة وقال الزجاج بل هو جواب لو وباللام هي الداخلة في جوابها (ويحذف) جواب (لولدليل) وهو كثير في القرآن قال تعالى . ولو أن قرآنا سيرت به الجبال . الآية أي لكان هذا القرآن قال أبو حيان ويحسن حذفه في طول الكلام (وترد) لو (للمنى) كقولك لو تأتيتني فتحدثني وأنكر ذلك قوم وقالوا ليست قسماً برأسها وانما هي الشرطية أشربت معنى التمني (و) على الأول (لجواب لما في الأصح) قال أبو حيان هذا ظاهر المنقول ونص عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ وأبو عمر وأن عبيد الله بن عمر بن هشام الحضرمي في شرح قصيدة ابن دريد قال والذي يظهر أنها لا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه لأشربها معنى التمني لأنه متى أمكن تقليل القواعد وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد وادعاء الاشتراك لأنه يحتاج إلى وضعين والمجاز ليس فيه الاوضع واحد وهو الحقيقة انتهى ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في المغنى عن ابن الصائغ وابن هشام انهما قالاً يحتاج إلى جواب بجواب الشرط وهو سهو وقولي في الأصح راجع إلى الأمرين معا ورودها للمنى واستغناؤها عن الجواب كما تبين (قليل وتردد للتقليل) نحو تصدقوا ولو بظلف محرق (ولو لا ولو ما حرفا امتناع لوجود) نحو لو لا زيد لا كرمتك فامتنع الا كرام لوجود زيد (وانما يليها اسم أو ان) الثقيلة وتقدم اعرابه في باب المبتدأ (أو ان) المنخفضة منها أو الناصبة نحو . فلولا أنه كان من المسبحين للبث . لولا أن من الله علينا لخسف بنا . ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا . قال في المغنى وتصير ان وصلها بمبتدأ محذوف الخبر وجوباً أو مبتدأ لا خبر له أو فاعلاً ثبت محذوفاً على الخلاف السابق في لو



(وجوابهما ماض مع ما) النافية نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكي منكم من أحد أبدا. (أو مثبت مع اللاحق) نحو. ولولا فضل الله عليكم ورحمته لم يسكنكم. (وحذفها) أي اللام (ضرورة) خاص بالشعر (أو قليل) في الكلام اختلاف فيه كلام ابن عصفور مرة قال بالأول ومرة قال بالثاني ولم يقع منه في القرآن شيء ومن وقوعه في الشعر قوله \* لولا الحياء وباقي الدين عبتكم \* (ويجوز حذفه) أي جواب لولا لدليل قال تعالى. ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب رحيم. أي لو اخذكم (وتردان) أي لولا ولوما (للتخفيض) وهو طلب بحث وازعاج (و) تردأيضاله (هلا والا) بالتشديد والاربعه حينئذ (بساط) أي غير مركبة كما اختاره ابن القواس في شرح الكافية قال لان الاصل عدم التركيب (وقيل) الاربعه (مركبات) من لو ولولو وما وقيل ولا وقلت الهاء في هلا هزرة ذكره في الاربعه أبو حيان في شرح التسهيل والسكاكي في المفتاح وذكره في هلا والا ابن مالك في باب الاشتغال من شرح التسهيل (فتخص بفعل ولو مقدرافي الاصح) نحو. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. لو ماتا تينا بالملائكة. هلا ضربت زيدا الا أكرمت عمر او مثال تقدير الفعل. لولا اذ سمعوه قلم

\* فهلا نفس ليلى شفيها \* الازيد اضربه وذهب بعضهم الى جواز محي جملته لا ابتداء بعده هذه الحروف مستدلا بالبيت المذكور ومن خلوها من التويج. لولا أخرتني الى أجل قريب (وقد تغيده) أي التخفيض (لو والا) بالتخفيف ذكر ذلك ابن مالك من التسهيل نحو لولا تنزل عندنا فتصيب خيرا. ألا تحبون أن يغفر الله لكم. ألا تقاتلون قوما نكثوا (قيل وترد لولا وهلا استفهامية ولولا نافية) وجعل من الأول. لولا أخرتني الى أجل قريب. لولا أنزل اليه ملك. ومن الثاني. فلو لا كانت قرية آمنت. قال ابن هشام وأكثروا لم يذكروا ذلك والظاهر ان الأولى للعرض والثانية مثل. لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء. والثالثة كذلك أي فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة بانت عن الكفر قبل محي العذاب فنفعها ذلك ويؤيده قراءة أبي فهلا ويلزم من هذا المعنى النفي لان التويج يقتضي عدم الوقوع (وقال الماتقي لم ترد لوما لا للتخفيض) نقله عنه ابن هشام في المعنى (اما) بالفتح والتشديد (ويقال) فيها (أيما) بابدال. أيما الأولى ياء استقالا للتضعيف قال \* رأت رجلا أيما اذا الشمس عارضت \* (الأصح) انها (حرف بسيط) وقيل مركب (معناه مهما يكن من شيء) فهي نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط معا بعد حذفهما وقيل عن فعل الشرط فقط قاله في البسيط وقال أبو حيان ما ذكر في معناها هو من حيث صلاحية التقدير ولا جائز أن يكون مرادفاله من حيث المعنى لان معقولية الحرف مبينة لمعقولية الاسم والفعل فتستحيل المرادفة ولان في يكن ضمير يعود على مهما وفي الجواب ضمير يعود على الشرط وذلك منتف في أما وقال بعض أصحابنا لو كانت شرط المكان ما بعدها متوقفا عليها وأنت تقول أما ما فاعلم فهو عالم ذكرته أولم تذكره بخلاف ان قام زيد قام عمر فقيام عمر متوقف على قيام زيد وأجيب بأنه قد يجي الشرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله \* من يك ذابث فهذا بتي \* ألا ترى ان بته موجود كان لغيره بت أم لم يكن (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها في معنى الشرط أي من أجل ذلك (لزم الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة وكذا دون تقدير قول علي الأصح) نحو. فأما الذين آمنوا فاعلمون. لا جائز أن تكون الفاء العطف لان العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه ولا زائدة اذا لا يصح الاستغناء عنها فتعين انها فاء الجزاء وقال أبو حيان هذه الفاء جاءت في اللفظ خارجة عن قياسها لانها لم تجي رابطة بين جملتين ولا عاطفة مفردة على مثله والتعليل يكون أما في معنى الشرط ليس بجيد لان جواب مهما يكن من شيء لا تلزم فيه الفاء اذا كان صالحا لأداة الشرط والفاء لازمة بعد أما كان ما دخلت عليه صالحا لها أم لم يكن ألا ترى انه يقال مهما يكن من شيء لم أبال به ويمتنع ذلك في أما ويجب ذكر الفاء فدل على ان لزوم الفاء ليس لأجل ذلك انتهى وقد تحذف الفاء في الضرورة كقوله \* فأما القتال لا قتال لديكم \*



ويجوز حذفها في سعة الكلام إذا كان هناك قول محذوف كقوله تعالى . فأما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم .  
الأصل فيقال لهم أ كفرتم فحذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعاً ولا يصح  
استقلالاً هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن الفاء لا تحذف في غير الضرورة أصلاً وإن الجواب في الآية  
فدوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وإن ما بينهما اعتراض (و) من  
أجل ذلك أيضاً (لم يلبها فعل) لأنها لما قدرت بهما يكن وجعاً والمهاجوا بما تعذروا لاؤها الفعل من حيث أن فعل  
الشرط لا يليه فعل إلا أن كان جواباً والفرض أن ما بعد الفاء جواب (وتفيد) أما (التفصيل فتكرر غالباً) نحو .  
فأما الذين آمنوا فاعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون . قال ابن هشام في المعنى والتفصيل غالب  
أحوالها قال وقد يترك تكرارها استغناءً عن تكرار القسمين عن الآخر وبكلام يذكر بعدها في موضع ذلك  
القسم فالأول نحو . فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به . الآية أي وأما الذين كفروا فاعلمهم كذا وكذا والثاني نحو . فأما  
الذين في قلوبهم زيغ . الآية أي وأما غيرهم فيؤمنون به . ثم معناه إلى ربهم ويدل على ذلك . والراسخون  
في العلم . إلى آخره (و) تفيد (التوكيد) قال في المعنى وقل من ذكره قال ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري  
فانه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب  
وأنه يصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد ذاهب وكذلك قال سيبويه في تفسيره هما يمكن من شيء  
فزيد ذاهب وهذا التفسير يدل بفائدتين بيان كونه توكيداً وأنه في معنى الشرط انتهى (وتفصيل) أما (من الفاء)  
بواحد من أربعة أمور (إما مبتدئاً) كآيات السابقة (أو خبر) نحو أما في الدار فزيد (وقيل الفصل به قليل) نقله  
في المعنى عن الصفار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو . فأما اليتيم فلا تقهر . الآيات أو مفسراً نحو أما زيد  
فأضر به (قال سيبويه أو) جملة (شرط) نحو . فأما إن كان من المقربين فروح وريحان . الآيات (لا بجملة تامة)  
لأن هذا التقديم إنما جاز لا لاضطرار ليحصل الفصل بين أما والفاء وذلك حاصل باسم واحد فبقى الزائد على أصله من  
المنع إذ الفاء لا يتقدم عليها ما بعدها قال أبو حيان إلا أن كانت للدعاء نحو أما زيد أرحمك الله فأضرب ~~بمسألة~~  
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها هنا وفاقاً كما تقدم في قوله . فأما اليتيم فلا تقهر . (ثم قال سيبويه ما جاز عمله بعد حذف  
أما والفاء) عمل فيما قبل وما فلا لا ترى أنك لو حذفت أما والفاء في الآية وقلت اليتيم لا تقهر لكان جازاً بخلاف  
نحو أما زيد أفاضل ضارب لا يجوز إذ لو حذفت أما والفاء لم يجز تقدم معمول خبراً عليها وكذا لا يجوز أفاضلها  
فعندي عشرين إذا لم يميز لا يعمل فيما قبله وفاقاً وقال المبرد أ ولا (ابن درستويه) زيادة على ذلك (وإن) أيضاً  
يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها مع ما خاصة نحو أما زيد أفاضل ضارب واختاره ابن مالك قال أبو حيان وهذا المبرور به سماع  
ولا يقتضيه قياس صحيح قال وقد رجع المبرد إلى مذهب سيبويه فيها حكاه ابن ولاد عنه قال الزجاج رجوعه مكتوب  
عندي بخطه فلذا لم أحكه عنه في المتن (و) قال (الفراء) زيادة على ذلك (وكل ناسخ) يدخل على المبتدئ من أخوات  
إن وغيره نحو أما زيد أفاضل ضارب وأما عمر أفاضل مكرم (وقيل يختص ذلك بالظرف) والمجرور للتوسع فيه  
نحو أما اليوم فاني ذاهب وأما في الدار فان زيد أفاضل (وقيل) زيادة على ذلك (و) فعل (التعجب) إذا كان  
متعجباً نحو أما زيد أفاضل أ زورني له قاله الكوفيون وعلاؤه بأن التعجب معمول على معناه والمعنى أما زيد أفاضل أ زوره  
كثيراً بخلاف غير المتعدي إذا اتصل بضمير الاسم فلا يجوز أما زيد أفاضل أحسنه نعم يجوز إذا لم يتصل به نحو أما زيد  
فأحسن (ولا تعمل أما في اسم صريح) فلا تنصب المفعول (خلافاً للكوفية) حيث أجازوه لما فيها من معنى  
الفعل ورد بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني وبأنه لا يحفظ من كلامهم أما زيد أفاضل عشرين درهماً ولا  
أما زيد أفاضل (غير الظرف والمجرور والحال) فانها تعمل فيها وفاقاً لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل



(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فان تلك تأتي في مبحث عطف النسق (الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الافهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي ولا بمعنى قد بخلاف هل (ومن ثم) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله

طربت وما شوقا لي البيض أطرب \* ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب

أراد أو ذو الشيب وسائر الأدوات لا تحذف (ودخولها على النفي) كما تدخل على الإثبات نحو ألم يقم زيد وغيرها لا تدخل على الإثبات خاصة (و) دخولها على (و) والعطف وفائه وثم) تنبيه على أصالتها في التصدير نحو أولم يسيروا في الأرض. أفلا تعقلون. أثم إذا ما وقع آثمتم به. بخلاف غيرها من الأدوات فلا يتقدم العاطف بل يتأخر عنه كما هو قياس جملة أجزاء الجملة المعطوفة نحو. فهل أتم متهمون. فكيف إذا أصابهم. فأين تذهبون فأني توفكون. فأى الفريقين. فالكف في المناقنين فتين. هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافاً للزحشري) حيث قال إن الهمزة في المواضع السابقة ونحوها في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة يذمها وبين العاطف محافظة على اقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير فيقدرها مكثراً ولم يسيروا أتجهلون أفلا تعقلون قال أبو حيان وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه وقال ابن هشام يضعفه ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد (و) دخولها على (الشرط) نحو. أفان مت فهم الخالدون. بخلاف هل فلا تدخل عليه (و) على (إن) نحو أثنتك أنت يوسف. بخلاف هل (وعدم إعادتها بعد أم) يقال أزيد في الدار أم عمرو وأقام زيد أم قعد ولا يجوز أم عمرو ولا أم أقعد باعادة الهمزة كما يعاد الجار بعدها توكيداً في نحو أزيد غضبت أم على عمرو ولأن الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها عليه كما تقدم فلم تقع بعده تأكيدها بخلاف غيرها من الأدوات فانها تعاد بعد أم نحو. قل هل يستوى الأعمى والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور. أم هذا الذي هو جند لكم. أم هذا الذي يرزقكم (و) ودها (الطلب التصور) نحو أزيد قائم أم عمرو وأدبس في الاناء أم خل (والتصديق) نحو أزيد قائم وأقام زيد بخلاف هل فانها للتصديق خاصة وبقية الأدوات للتصور خاصة (و) ورودها (للتسوية) نحو. سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم (والانكار) نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثاً. أفعمينا بالخلق الأول أي لم يقع ذلك ومدعيه كاذب (والتوبيخ) أي اللوم على ما وقع نحو. أتعبدون ما تعبدون (والتقرير) أي حمل المخاطب على الإقرار نحو. ألم نشرح لك صدرك أي شرحنا (والتكلم) نحو. أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعبد آباؤنا (والأمر) نحو أأسلمتم أي أسلموا (والتعجب) نحو. ألم تر إلى ربك كيف مد الظل (والاستبطاء) نحو. ألم يأن للذين آمنوا. وسائر الأدوات لا ترد لشيء من ذلك (الألف اللينة) وهي (التي لا تقبل الحركة) قال ابن جني وهو المسمى لا) الذي يذكر قبل الباء عند الحروف وانه لم يمكن أن يلفظ به في أول اسمه كما فعل في أخواته اذ قيل صادق (توصل إلى النطق به باللام) كما توصل إلى اللفظ باللام التعريف بالألف حين قيل في ابتداء الغلام ليتقارضان وإن قول المعلمين لام ألف خطأ لأن كلام من اللام والألف قدمضي ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد أسماء الحروف البسائط قال وأما قول أبي النجم

أقبلت من عند زيات كالحرف \* فخطر جلاي بخط مختلف \* تكتبان في الطريق لام الف

فلعله تلقاه من أفواه العامة لأن الخط ليس له تعلق بالفصاحة انتهى وفي حاشية الكشف للتفتازاني كل الحروف اذا عدت صدر فيها الاسم بالمسمى الا الألف فانه لا يتأتى فيه ذلك (وفي أيتهما الأصل قولان) قال الفراء الهمزة هي الأصل والألف الساكنة هي الهمزة ترك هزتها وقال ابن كيسان الألف هي الأصل وفي حاشية الكشف للتفتازاني قالوا الألف على ضربين لينة ومحركة فاللينة تسمى ألفاً والمحركة تسمى همزة والهمزة اسم مستحدث

[illegible]

هالذی عذرة ان لا تكن نفعت \* فان صاحبها مشارك النكد

(ويلي يا غالباً أمر) كآلآية وكنوله \* الايا سلمى يادارى على البلى \* (أوليت) نحو. ياليت قوى يعلمون . (أورب) نحو يارب كاسية فى الدنيا عارية يوم القيامة وقد يلها الجله الاسمية كنوله

يَا عِزَّةَ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ \* وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانِ مِنْ جَارِ

(أما) بالفتح والخفيف (كالا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقوله

أما والذي أبكى وأضحك والذي \* أمات وأحيا والذي أمره الأمر

(وتبديل همزتهاها، وعينا) فيقال هما وعما (وتحذف) أى الهمزة فيقال ما قال

ما ترى الدهر قد أباد بعدا \* وأباد السراقة من عدنان

(أو) تحذف (الالف) في الأحوال الثلاثة فيقال أم وهم وعم لغات (و) تكون (بمعنى حقا) وتفتح بعدها أن نحو  
 اما أنك ذاهب وهي حينئذ (اسم) مرادف له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاما تركب  
 من حرف واسم كما قال الفارسي في يازيد (أو مركبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى شيء ذلك الشيء



حق فالمعنى أحقا (وهي) أى أما حينئذ (نصب على الظرفية) كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله  
 \* أحقان جبرتنا استقلوا \* هذه (أقوال) قال ابن هشام الثالث قول سيبويه وهو الصحيح (قال  
 المالقي وترد) أما (للمعرض) بمنزلة الأختصاص بالفعل نحو أمان تقوم أمانتكم قال ابن هشام وقد يدعى في ذلك ان  
 الهمزة للاستفهام التقريرى ومنافية \* تنبيه \* ظاهر كلام ابن هشام في المعنى ان الاستفتاح والتنبيه في ألا  
 وأما ملازمان حيث جعل التنبيه معناها والاستفتاح مكانها وعبارته إن ألا تكون التنبيه فتبدل على تحقيق  
 ما بعدها ويقول العربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهاون معناها وأفادت التحقيق من حيث تركيبها  
 من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيان أنهما  
 معنيان مستقلان وعبرة التسهيل وقد يعزى التنبيه إلى ألا وأما وهما للاستفتاح مطلقا قال أبو حيان في شرحه  
 في قوله وقد يعزى اشعار بالقلبة بمعنى ان الأكثر أن يكون للاستفتاح مطلقا سواء قصد مع ذلك تنبيه أم لم يقصد انتهى  
 (أى) بالفتح والسكون حرف (للتفسير بمفرد) نحو عندي عسجد أى ذهب وغضنفر أى أسد (فتاليها) عطف  
 (بيان) على ما قبلها (أو بدل) منه (وقيل) عطف (نسق) قاله السكوفيون وصاحب المستوفى والمفتاح ورد بانالم نر  
 عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما للعطف الشئ على مرادفه (و) لتفسير (جمله) أيضا كقوله  
 \* وتزمننى بالطرف أى أنت مذنب \* (فان وقعت بعد تقول وقبل) فعل (مسند للضمير حكى)  
 الضمير نحو تقول استكفته الحديث أى سأله كقائه يقال ذلك بضم التاء وتوحيث باذا مكان أى فتحت فقلت  
 إذا سأله لان اذا ظرف لتقول (إى) بالكسر والسكون حرف (للجواب كنم) فيكون لتصديق الخبر ولاعلام  
 المستخبر ولوعد الطالب وتقع بعد قام زيد واهل قام زيد واضرب زيد ونحوهن كما تقع نعم بعدهن (و) تغارق نعم  
 في أنها (لا تقع الا قبل القسم) كقوله تعالى . ويستبشرونك أحق هو قل إى وربى انه لحق . ونعم تكون مع قسم  
 وغير قسم (قال ابن الحاجب و) لا تقع أيضا الا (بعد الاستفهام) كآية وغيره لم يذكر ذلك وأشار في المعنى إلى  
 تضعيفه واذا وليها حرف القسم نحو إى والله فلا يجوز فيها الا اثبات الياء (فان حذف) الواو (ووليها) لفظ (الله جاز  
 فيها) (سكون الياء) وحينئذ فيلتقى ساكنان على غير حدهما وهو المستثنى من قاعدة المنع (و) جاز أيضا (فتحها  
 وحذفها) لا لتقاء ياء ساكنة مع لام الله (أجل) بسكون اللام حرف (للجواب كنم) فتكون تصديقا للخبر  
 واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب وتقع بعد نحو قام زيد وما قام زيد واهل قام زيد واضرب زيد ولا تضرب زيد  
 (وخصها قوم بالخبر) دون الاستفهام والطلب وعليه الزمخشري وابن مالك (و) خصها (ابن خروف) به  
 (في الغالب) قال أكثر ما تكون بعده (و) خصها (المالقي بغير النفي والنهي) وجعلها للخبر المثبت والطلب بغير  
 النهى (و) خصها (بعضهم بغير الاستفهام) أى بالخبر والطلب وقال لانجى بعد الاستفهام وعن الاخفش  
 هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن منها (بجلى) حرف (له) أى للجواب كنم واسم فعل  
 بمعنى يكفى (و) اسم (مرادف لحسب) ويقال على الاول بجلى وهو نادر وعلى الثانى بجلى قال \* الابجلى من  
 الشراب الابجلى \* (بلى) حرف مر تجل (له) أى للجواب أصلى الألف (وليس أصلها بل) العاطفة بين النفي في  
 الفعل (والالف زائدة) عليها دخالت لايجاب وقيل للاضراب (أول التأنيت خلافا لراعه) استبدل قائل  
 الاول بلزوم كون ما قبلها منفيا أبدا والثانى بامالتها وكتابتها بالياء والقياس على تأنيث رب وثم ونحوها بالياء  
 (وتختص بالنفي وتثبته) سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى . أو مقرونا بالاستفهام  
 حقيقيا كان نحو أليس زيد بقائم فيقال بلى أو توينا نحو . أيعسب الانسان أن لن نجتمع عظامه بلى . أو تقريريا  
 نحو ألسنت بر بكم قالوا بلى أجرى النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده بلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا

نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للخبر بنى أو إيجاب وأما وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث أن رضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة قالوا بلى فهو ما قليل أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما موضع (جل) حرف (له) أى للجواب (كنتم حكاه الزجاج) في كتاب الشجرة (ويرد اسم بمعنى عظيم) قال

قوى هم قتلوا أميم أخى \* فاذا رميت يصيبني سهمي  
ولئن عفوت لأعفون جلالا \* ولئن سطوت لأوهن عظمي

(و) بمعنى (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه \* الا كل شيء سواء جليل \* (و) بمعنى (أجل) قالوا فعلت ذلك من جلالك أى من أجلك وقال جميل

رسم دار وقفت في طلاله \* كدت أقض الغداة من جلاله

قيل أراد من أجله وقيل أراد من عظمه في عيني (جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كائين كائس (والفتح) للتخفيف كائين وكيف حرف (له) أى للجواب (كنتم) قال في المعنى لا اسم بمعنى حقافى يكون مصدرًا ولا بمعنى أبدافى يكون ظرفًا ولا أعربت ودخل عليها أل ولم تؤكداً أجل في قوله \* أجل جير ان كانت راء أسافله \* ولا قبول بها لا في قوله

إذا تقول لابنة العجير \* يصدق لا إذا تقول جير

وأما قوله \* وقائلة أسيت فقلت جير \* فالتنوين فيه لترنم وهو غير مختص بالاسم انتهى وفي شرح التسهيل لأبي حيان جير من حروف الجواب فيها خلاف أهى اسم أو حرف (السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أى تخليص المضارع من الزمن الضيق وهو الحال إلى الزمان الواسع وهو الاستقبال (قال البصريه وزمانه مع السين أضيق) منه مع سوف نظر إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغة في المعنى والكوفيون أنكروا ذلك ورده ابن مالك بتمافيهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد قال تعالى، وسيوف يوتى الله المؤمنين أجراً عظيماً، أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً، كلا سيعلمون ثم كلا سوف يعلمون وقال الشاعر

وما حلة الا سيصرف حالها \* إلى حلة أخرى وسوف نزول

و بالتعياض على الماضى فان الماضى والمستقبل متقابلان فكما ان الماضى لا يقصد به الا مطلق الماضى دون تعرض لتقرب أو بعد فكذلك المستقبل (قات) وهو ممنوع فان الماضى أيضا فرقوا فيه وقالوا ان قد تقرر به من الحال (قيل والاستمرار) ذكره بعضهم في سيقول السفهاء الآية مدعيان ذلك انما نزل بعد قوله ما ولاهم بخاءت السين إعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال قال في المعنى وهذا لا يعرفه النحويون وما ذكره من ان الآية نزلت بعد قوله لم غير موافق عليه) وتختص سوف خلافا للسیرافى بدخول اللام) نحو ولسوف يعطيك ربك، (و) يجوز (فصلها بالفعل ملغى) نحو \* وما أدري وسوف إخال أدري \* والامر ان تمتنعان في السين وجوزهما السیرافى فيها أيضا (وسو) بحذف الفاء (وسى) بحذفها وقلب الواو ياء مبالغة في التخفيف (وسف) بحذف الوسط (لغات) حكاه الكوفيون قال الشاعر \* فان أهلك فسوف تجدون فقدى \* (وقيل) ان هذا الحذف بوجهه (ضرورة) خاص بالشعر لالقة (وليست السين مقتطعة منها) أى من سوف بل هى أصل برأسها (على الاصح) لان الاصل عدم الاقتطاع وقيل انها فرغها ومقتطعة منها ورجح ابن مالك وردبائها لو كانت فرعًا ساوتها في المدة ولكانت أقل استعمالا منها وأجيب عن الاول بالترامه كما تقدم وعن الثانى بان الفرع قد يفوق الاصل كنعم وبش فانهما فرعا محرك العين وهما أكثر استعمالا (قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد) من جازم وناصب وحرف تنفيس فلا يدخل على الجامد كعسى وليس ولا الانشائي



كنهم وبشس ولا المنفى ولا المقترن بما ذكر ( و ) هي معه كالجزء ومن ثم ( لا يفصل منه بشي فيقبح أن يقال قد زيد رأيت ( الإقسام ) كقوله \* أخالد قد والله أو طأت عشوة \* وسمع قد لعمرى بت ساهرا وقد والله أحسنت ( وتكون للتوقع ) من المضارع كقولك قد يقدم الغائب اليوم إذا كنت تتوقع قدومه ومع الماضي قال الخليل يقال قد فعل أقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لأن الجماعة منتظرون لذلك وفي التنزيل . قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها لأنها كانت تتوقع إجابة الله عز وجل لدعائها ( وقيل ) لا تكون له ( مع الماضي ) بل مع المضارع خاصة لأن التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع ( وأنكره ابن هشام ) في المعنى ( مطلقا ) فقال والذي يظهر لي قول ثالث وهو أنها لا تفيد التوقع أصلا أما في المضارع فلأن قولك يقدم الغائب يفيد التوقع بدون قد إذا الظاهر من حال الخبر عن مستقبل أنه متوقع له وأما في الماضي فلأنه لو صح إثبات التوقع لها بمعنى أنها تدخل على ما هو متوقع لصح أن يقال في لارجل بالفتح أن لا الاستفهام لأنها لا تدخل الأجواب لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا يستفهم عنه من جهة شخص آخر كما أن الماضي بعد قد متوقع كذلك قال وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال أنها تدخل على ماض متوقع ولم يقل أنها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق انتهى وقال أبو حيان في شرح التسهيل لا يتحقق التوقع في قد مع دخوله على الماضي لأنه لا يتوقع إلا المنتظر وهذا قد وقع والذي تلفظناه من أفواه الشيوخ بالأبدلس أنها حرف تحقيق إذا دخلت على الماضي وحرف توقع إذا دخلت على المستقبل إلا أن عني بالتوقع أنه كان متوقعا ثم صار ماضيا ( و ) تكون ( لتقريب الماضي من الحال ) تقول قام زيد فيصمّل الماضي القريب والماضي البعيد فاذا قلت قد قام اخترت بالتقريب ( والتقليل مع المضارع ) نحو قد يصدق الكذوب وقد ينجو البخل ( والتحقيق معهما ) مثاله مع الماضي قد أفلح من زكاه ومع المضارع قد يعلم ما أتم عليه ( قال سيبويه والتكثير ) كقوله

قد أترك القرن مصفرا أنامله \* كان أثوابه محت بفرصاد .

( و ) قال ( ابن سيدة والنفي و ) حكى قد كنت في خبر فتعرفه بنصب تعرف وأشار إليه في التسهيل بقوله وربما نفي بقدر نصب الجواب قال ابن هشام ومحلّه عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك لا كذوب هو رجل صادق ثم جاء النصب بعده نظرا إلى المعنى قال وان كانا نأما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله \* والحق بالحجاز فاستريحا \* وقراءة بعضهم . بل يقذف بالحق على الباطل فيدغمه . ( كل اسم ) موضوع ( لاستغراق أفراد المنكر ) نحو . كل نفس ذائقة الموت . ( والمعرف المجموع ) نحو \* وكلهم آتية . ( وأجزاء المفرد المعرف ) نحو كل زيد حسن ( وتقع توكيد أو سياقية ) في مبحث التأكيّد في الكتاب الخامس ( ونعتاد الأعلى السكّال ) لذكره أو معرفة ( فتضاف حتما للظاهر مماثلة لفظا ومعنى ) نحو أطمعنا شاة كل شاة وقوله وان الذي حانت بقلج دماؤهم \* هم القوم كل القوم بآم خالد

( قيل ومعنى فقط وتالية للعوامل فتضاف للظاهر ) نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ( أوضعي محذوف ) نحو . كلا هدينا . أي كلهم ( فان أضيف لضمير مذكو لم يعمل فيها غير الابتداء غالبا ) نحو . ان الأمر كله لله . فممن رفع كله وكلهم آتية ومن القليل قوله

يمدأ مادت عليه دلاؤهم \* فيصدر عنها كنا وهو ناهل

( وقيل دائما ثم ان أضيف لمعرفة روعي في ضميرها المعنى أو اللفظ ) وقد اجتمع في قوله تعالى . ان كل من في السموات والأرض الا آتى الرحمن عبدا له أحصاهم وعدهم عدا وكلهم آتية يوم القيامة فردا . ( وأوجبه ) أي

مراعاة اللفظ (ابن هشام) فقال في المعنى والصواب أن الضمير لا يعود إليهما من خبرها إلا مفردا مذكرا على لفظها نحو كلهم آتية . كل أولئك كان عنه مسئولا . كلهم جائع إلا من أطعمته . وكلنا لك عبد . وأما الآية الأولى فجملة لقد أحصاهم أحبيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل (أو) أضيفت (إلى) نكرة فتألتها (أي الأقوال) (وهو المختار وفاقاله) (أي لابن هشام) (أن نسب الحكم لكل فرد فاللفظ) نحو كل رجل يشبعه رغيفان (أو) نسب (للمجموع فالمعنى) نحو كل رجل قائمون أي مجموع الرجال وأول الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقا فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا في نحو . وكل شيء فعلوه في الزبر ومفردا مؤنثا نحو . كل نفس بما كسبت رهينة . ومثني في نحو

وكل رفيق كل رجل وان هما . تعاطى القناقوماهما الأخوان

ومجموعا مذكرا في نحو . كل حزب باليديهم فرحون . ومجموعا مؤنثا في نحو

وكل مصيبات الزمان وجدتها \* سوى فرقة الأحباب هينة الخطب

والثاني وعليه أبو حيان جواز الأمرين مطلقا كقوله

جاءت عليه كل عين ثرة \* فتركن كل حديقة كالدرهم

فقال تركن ولم يقل تركت فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون (أو قطعت) عن الإضافة لفظا (فجوزهما) أي مراعاة اللفظ والمعنى (أبو حيان) مثال اللفظ . قل كل يعمل على شاكلته . فكلما أخذنا بذنبه ومثال المعنى . وكل كانوا ظالمين . (وقال ابن هشام) في المعنى الصواب أنه (أن قدر) المانوي (مفردا نكرة واجب الأفراد) كما لو صرح بالمفرد (أو) قدر (جمعهم فافالجمع) واجب وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الأفراد ولكن فعل ذلك تنبيه على حال المحذوف فيهما فالأول نحو قل كل يعمل على شاكلته . كل آمن بالله . كل قد علم صلاته وتسميته . والثاني نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل اتوه داخرين \* مسألة قال البيانيون (إذا وقعت) كل (في خبر النفي توجه) النفي (إلى الشمول) خاصة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعل لبعض الأفراد) كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله

\* ما كل رأى الفتى يدعو إلى رشد \* (أروقع النفي) في (حيزها توجه إلى كل فرد) نحو قوله صلى الله عليه وسلم لما قال له ذواليدن أنسيت أم قصرت الصلاة (كل ذلك لم يكن) كلما ظرف يقتضي التكرار مركب من كل وما المصدرية أو النكرة (التي بمعنى وقت ومن هنا جاءتها الظرفية كقوله تعالى . كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل . فاما أن يكون الأصل كل رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم أنبأ عن الزمان أي كل وقت رزق كما أنيب عنه المصدر الصريح في جثك خفسوق النجم أو يكون التقدير كل وقت رزقوا فيه فحذف العائد ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقت (وناصبه) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل قالوا في الآية (قال أبو حيان ولا يكون ناليه وجوابه الأفعلا ماضيا \* كلا \* لاكثر) على أنها (بسيطة) وقال تلعب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وإنما شددت لا . هالتقوية المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين قال أبو حيان وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل (و) إلا أكثر على (أنها حرف ردع وزجر) لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى أنهم يميزون أبدا الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكينة لأن فيها معنى التهديد والوعيد أو أكثر ما نزل ذلك بمكة لأن أكثر العتو كان بها (وزاد) لها (قوم) لما رأوا أن معنى الردع والزجر ليس مستقرا فيها معنى (ثانيا) يصح عليه أن يوقف دونها ويتبدأ بها ثم اختلغوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائي) قال تكون (بمعنى حقا) أيضا (وزعمها) بكى اسمها حيث نذ كمرادفها



ولانها تنون في قراءة بعضهم . كلا سيكفرون بعبادتهم . وغيره قال اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف للأصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها وخرج التنوين في الآية على انه بدل من حرف الاطلاق المزيد في رؤس الآي ثم انه وصل بنية الوقف (وأبو حاتم) قال تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية قال أبو حيان ولم يتقدمه الى ذلك احد ووافقه عليه الزجاج وغيره (والنضر) بن شميل قال تكون بمعنى إي فتكون حرف تصديق وتستعمل مع القسم وخرج عليه قوله تعالى . كلا والقمر . فقال معناه إي والقمر قال ابن هشام وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنضر لانه أكثر اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في قوله . كلا انها كلمة . وقوله . كلا ان معي ربي سيهدين . لانها لو كانت فيها معنى إي لكانت للوعود بالرجوع والتصديق بالادراك وقول الكسائي لا يتأتى في نحو . كلا ان كتاب الابرار . لان إن تكسر بعد ألا الاستفتاحية ولا تكسر بعد حقا ولا بعدما كان بعدها قال أبو حيان وذهب الفراء وأبو عبد الرحمن البيهقي ومحمد بن سعدان الى ان كلا بمنزلة سوف قال وهذا مذهب غريب \* (كم) على وجهين (خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى أي عدد لا لقله ولا كثرة ولا هي حرف ولا مركبة خلافا لما عجمي ذلك) بل هي اسم بسيط وضعت مبهمه تقبل قليل العدد وكثيره والدليل على اسميتها دخول حرف الجر عليها والاضافة اليها وعود الضمير عليها وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط الى أن الخبرية حرف للتكثير في مقابلة رب الدالة على التقليل وذهب الكسائي والفراء الى أن كم بوجهيهما مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية وحذفت ألفها كما تحذف مع سائر حروف الجر نحو بم ولم وعم وكثرا لاستعمالها فاسكنت وحدث لها بالتركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديهما كما قاله النحويون في لولا وهلا وزعم بعضهم على أن الاستفهامية للتكثير (وتقع) كم في حالتها (مبتدأ) قال بعضهم وجازا لا ابتداء بالخبرية وان كانت نكرة مجهولة حملا على الاستفهامية (فيقع) الاخبار عنها بمعرفة وظرف و يمنع بموقت وانما يحسن بنكرة نحوكم رجل قام أو زارك وكم غلاما دخل في ملكك (و) تقع (معمول ناسخ يعمل فيما قبله) ككان ووطن نحوكم كان مالك وكم ظننت إخوتك بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كما وان وأخواتها (و) تقع (خبرا) للبند إن نحوكم دراهمك أو لكان نحوكم كان غلامان قومك (ومفعول به) نحوكم غلاما اشتريت (ومجرورة بحرف تعلق بتاليها) نحوكم درهما اشتريت ثوبك وبكم جارية عتقت (ومضاف قيل ان كان) ذلك المضاف (مفعولاه) أي لتاليها نحو غلام كم رجل ضربت ورقبة كم أسير فككت فان غلاما معمولا لضربت ورقبة معمولا لفككت بخلاف غلام كم رجل قام أو أتاك غلام كم رجل أدخل في ملكك قال أبو حيان وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا ولا أراه بل أرى جواز الصورتين الأخيرتين ولا فرق بين كم والمضاف اليها فكما ان كم تقع مبتدأة في كم رجل قام أو أتاك وفي كم غلاما دخل في ملكك كذلك ما أضيف اليها (وظرفا) نحوكم ميلاسرت وكم يوم اصحمت (ومصدرا) نحوكم ضربة ضربة زيد (قيل ومفعولاه) نحوكم اكرامك وصات قاله ابن هشام الخضر اوى قال ولا بد من حرف العلة لانه لا يحذف الا في لفظ المصدر قال أبو حيان ولا نعلم أحدا نص على جواز ذلك غيره (وقد توقف أبو عبد الله) السوسي (الرعي) من نحاة تونس في اجازة ذلك (ولا) تقع مفعولا (معه) لانه لا يتقدم (وجواب) كم (لاستفهامية يجوز رفعه) وان اختلف محل كم من النصب والرفع والجر (والأولى) فيه (مراعاة محله) فيجري على حسبه ان رفعه ارفع وان نصبه انصب وان جره اجر مثال ذلك كم عبد أدخل في ملكك وكم عبد اشتريت وبكم عبد استعنت فجواب هذه كلها على الأول ان تقول عشرون عبدا وعلى الثاني أن تقول في المثال الأول عشرون وفي الثاني عشرين وفي الثالث بعشرين \* (كأن اسم ككم) في المعنى (مركب من كاف التشبيه و) أي لاستفهامية المنونة وحكيته ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين



لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف (وقيل) السكاف فيها هي (الزائدة) قال ابن عصفور ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيهه قال وهي مع ذلك لازمة كلزوم ما الزائدة في لاسيا وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجر الزائدة وأي مجرورها بها (وقيل) هي اسم بسيط واختاره أبو حيان قال ويدل على ذلك تلاعب العرب بها في اللغات الآتية (واقادتها للاستفهام نادر) والغالب وقوعها خبرية بمعنى كثير نحو . وكان من دابة لا تحمل رزقها الله يرزقها . ومثلها استفهامية قولك بكين تبيع هذا الثوب كذا مثله ابن عصفور ومثله ابن مالك بقول أبي لابن مسعود كان تقرأ سورة الأحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين (ومن ثم) أي من أجل أن اقادتها للاستفهام نادر (أنكرها الجمهور) فنالوا لا تنفع استفهامية البتة (وتلزم الصدر فلا تجر خلافا لابن قتيبة وابن عصفور) حيث ذكر أنها بدخل عليها حرف الجر في المثال السابق قال أبو حيان ويحتاج دخول حرف الجر عاينها إلى سماع ولا ينبغي القياس على كم الخبرية لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها كم ولا يحفظ من كلامهم (ولا يخبر عنها) إذا وقعت مبتدأ (الاجملة فعلية) مصدره بماض أو مضارع نحو . وكان من نبي قتل . وكان من آية في السموات والأرض يمر ون عاينها . قال أبو حيان قد استقرت ما وقعت فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلا كذلك ولم أقف على كونه اسم مفردا ولا جملة اسمية ولا فعلية مصدرية مستقبل ولا ظرفا ولا مجرورا فينبغي أن لا يقدم على شيء من ذلك إلا بسماع من العرب قال والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر أو الظرف أو خبر كان كما كان ذلك في كم وفي البسيط أنها تكون مبتدأ وخبر ومفعولا (ويقال) فيها (كائن) بالادب وزن اسم الفاعل من كان ساكنة النون وبذلك قرأ ابن كثير وقال الشاعر

وكائن بالأباطح من صديق \* يراني لو أصبت هو المصايبا

(وكاء) بالقصر بوزن عم (وكائي) بوزن رمي وبه قرأ ابن محيصن (وكيء) بتقديم الياء على الهمزة قال أبو حيان وهذه اللغات الثلاث نقلها النحويون ولم ينشدوا فيها شعرا فباعتها \* (كذا اسم مركب) من كاف التشبيه وهذا اسم إشارة وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (كم) الخبرية (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصدر) تقول قبضت كذا وكذا درهما (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال (وأوجبته ابن خروف) فقال أنهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما ذكر ابن مالك أنه مسموع ولكنه قليل (وتنصرف) بوجوه الأعراب فتكون في موضع رفع وفي موضع نصب وفي موضع جر بالإضافة والحرف ولا تنصرف على أعراب خاص (ولا تتبع) بتابع لا بنت ولا عطف بيان ولا تأكيذا ولا بدلا (ولا محل لكافها) من الأعراب فلا تتعلق بشيء لأن التركيب أخرجها عن ذلك ومن النحويين من حكم على موضع الكاف بالأعراب وجعلها اسما مبتدأ كمثل (ونالها) هي (زائدة) لازمة فرار من التركيب إذا لمعنى التشبيه فيها وإذا جروا بها كما في كائن سواء وقائل ذلك فيهما واحد هو ابن عصفور \* (لا) حرف (للجواب نقيض نعم) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا تقول أجاهل زيد فيقال لا والأصل لا لم يجيء \* (نعم) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة ككنانة وبها قرأ الكسائي (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعا للغة لبعضهم حكاه في المعنى (وابدأها) أي العين جاء فيقال نعم (لغة) حكاه النضر بن شميل وفي المعنى أن ابن مسعود قرأها قال أبو حيان لأن الحاء تلي العين في النجرج وهي أخف من العين لأنها أقرب إلى حروف الفم حرف (للجواب تصديقا لخبر) كقولك لمن قال قام زيد أو ما قام زيد نعم (وإعلاما للمستخبر) كقولك لمن قال هل جاء زيد نعم وفي التنزيل فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا قالوا نعم (ووعدا الطالب) كقولك لمن قال اضرب زيد نعم



وكذا المن قال لا تضرب زيد او هلا تفعل (وتكون بعد ايجاب) نحو قام زيد فيقال نعم (و) بعد (نفي) نحو ما قام زيد فيقال نعم (و) بعد (سؤال عنهما) نحو أكان كذا أو ما قام زيد فيقال نعم فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثبوت وفي المنفي والسؤال عنه تصديق النفي (قيل وتردلتد كبير) لما بعدها وذلك اذا وقعت صدر الجملة بعدها كقولك نعم هذه أطلالهم قال ابن هشام والحق انها في ذلك حرف إعلام وانها جواب لسؤال مقار وقال أبو حيان هي فيه تصديق لما بعدها وقد مت قال والتقديم أولى من ادعاء معنى لم يثبت له \* (هل ويقال) فيها (أل) بابدال هاءها همزة (لطلب التصديق) نحو هل قام زيد وهل زيد قائم (وباقى الادوات للتصور) نحو من جاءك متى تقوم (وتختص) عن الهمزة (بور ودها للجد) أي يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها في نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان. والباقي قوله \* الأهل أخو غنيس لذيد بذاثم \* وصح المطف في قوله وان شغائي عبرة مهراقة \* وهل عند رسم دارس من معول

اذ لا يعطف الانشاء على الخبر والهمزة لا ترد لذلك (و) تختص (بعد دخولها) على اسم بعد فعل اختيارا) ولذلك وجب النصب في نحو هل زيد اضربه لان هل اذا كان في خبرها فعل وجب ايلؤها اياه فلا يقال هل زيد قام الا في ضرورة قال \* أم هل كبير بكى لم يقض عبرته \* قال أبو حيان ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبر ابل يجب جملة على اضمار فعل قال وسبب ذلك ان هل في الجملة الفعلية مثل قد فكأن قد لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك هل بخلاف الهمزة فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا نحو أبشر انا واحدا تتبعه وتقول أزيد قام على الابتداء والخبر لانها أم أدوات الاستفهام فأتسع فيها (وجوزة) أي دخول هل على اسم بعده فعل في الاختيار (السكسائي) فأجاز هل زيد قام جواز احسن لانهم أجازوا هل زيد قائم وابتدوا بعدها الاسماء فكدامع وجود الفعل ورد بانهم ضعفوا ابتداءه على الفعل مع حضوره فالابتداء أخرى (قيل وتردلتدسوية) كترد الهمزة نحو عانت هل قام زيد أم عمرو قال أبو حيان كذا زعم بعضهم ويحتاج ذلك الى سماع من العرب والمعروف ان ذلك مما تفرد به الهمزة (قيل والتقرير) قال أبو حيان والمعروف ان ذلك للهمزة دون هل (قال) الجلال (القر ويني) في بعض (والتمني) في بعض وقال (المبرد) في المقتضب وترد (بمعنى قد) وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر قال جماعة قد أتى (وأسكره قوم) آخرهم أبو حيان وقال لم يقم على ذلك دليل واضح انما هو شيء قاله المفسرون في الآية وهذا تفسير بمعنى لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا انما يرجع في ذلك الى أثمة النحوي واللغة لا الى المفسرين (وقال الزمخشري) في المفصل (والسكاكي) في المفتاح أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها أبدأ والاستفهام المفهوم منها) انما هو (من همزة مقدرة) معها قال ابن هشام ونقله عن سيدي به وعبارته في المفصل وعند سيدي به أن هل بمعنى قد الا أنهم تركوا الألف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله

سائل فوارس يربوع بشدتنا \* أهل رأونا بسفح القاع ذي الاكم

انتهى قال ابن هشام ولو كان كذا كرم ندخل الاعلى الفعل كذا قال ولم أر في كتاب سيدي به ما نقله عنه انما قال في باب عسدة ما يكون عليه الكلم مانصه وهل وهي للاستفهام لم يزد على ذلك قال أبو حيان وفي الافصح ذكر جهات من النحويين وأهل اللغة أن هل تكون بمعنى قد مجردة من الاستفهام ويرى ما فسر وبذلك قوله تعالى هل أتى على الانسان حين من الدهر وأرى هذا القول مأخوذا من قول سيدي به وتقول قد أم هل قام هي بمنزلة قد فقيل أراد أنها بمنزلة قد في الاصل وقال أبو حيان في موضع آخر زعموا أن هل بمنزلة قد ولا يتأتى ذلك الا اذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة أما اذا دخلت على الجملة الاسمية فلا تكون اذ ذاك بمعنى قد لان قد لا تدخل على الجملة الاسمية

(و) قال (ابن مالك) تتعين له اذا قرنت بالهمزة) كالبيت السابق قال أبو حيان ولا دلالة في ذلك على التعيين لان ذلك لم يكن كثرة توجب القياس انما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر ان كان جاء وإذا كان الامر كذلك احتقل أن يكون مما دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التأكيـد كدخول حرف الجر على مثله في نحو \* فأصبحن لا يسألن عن مجابهة \* ونحو \* ولا للابهم أبدأ دواء \* وإذا احتقل ذلك لم تتعين مرادفة قد انتهى ووافقه ابن هشام في المعنى ثم المراد بمعنى قد المذكورة قيل التقريب قال في الكشف هل أي قد أي على معنى التقرير والتقريب جميعه أي أي على الانسان قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل المتمدلم يكن فيه شيأ مذكورا قال ابن هشام وفسرها غيره بقدر خاصة ولم يحملوا قد على معنى التقريب بل على معنى التحقيق وقال بعضهم معناه التوقع وكأنه قيل لقوم يتوقعون الخبر عما أتى على الانسان وهو آدم عليه السلام قال والحين زمن كونه طينا «مسئلة» (صدر الكلام الاستفهام والتضيض والتبيين غيرها ولا م ابتداء ولعل وما النافية) فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال عمر اما ضرب زيد (وفي لا) النافية أقوال أحدها ان لها الصدر كما (ثانيها وثالثها) وهو (الاصح) إن كانت في جواب قسم ورب غالباً لا تنفيس في الاصح \* (نون التوكيد) نوعان ( خفيفة وثقيلة والتأكيـد بها ) أي الثقيلة (أشد من التأكيـد بالخفيفة نص عليه الخليل (وليست هي الاصل) والخفيفة فرع عنها خففت كما تخفف ان ( خلافاً لكوفية ) حيث ذهبوا الى ذلك واستدل البصريون على أن الخفيفة نون على حديثها بان لها أحكاماً ليست للشديدة كما سيأتي (وتدخل جوازاً على الامر) كاضر بن وقوله \* فانزلن سكينته علينا \* (والمضارع الخالي من تنفيس ذات طلب) سواء كان ذلك الطلب أمراً أم نهياً تخضيضاً أم تنبيهاً أم استفهاماً بحرف كقوله \* فإياك والميتات لا تقربنها \* وقوله \* هلا تمنن بوعد غير مخلفه \* وقوله \* فليتك يوم الملتقى ترينني \* وقوله

وهل بمعنى ارتداد البلاء \* د من حذر الموت أن يأتي

وقوله \* أبعد كندة تمدحن قبيلاً \* وقوله

فأقبل على رهطى ورهطك نبضت \* مساعينا حتى ترى كيف نفعل

وقوله أليت شعري ما بقولان فوارس \* اذا حارب الهام المصيح هامت

(خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم) حيث قال لا يلحقه وخص ذلك بالهمزة وهل ورد بالسمع في اليتين المذكورين (و) تدخل (لزو ما) المضارع (المثبت المستقبل جواب قسم) نحو والله ليقومن بخلاف المنفى نحو لا أقسم والحال نحو والله ليقوم زيد الآن والمقرون بحرف تنفيس نحو . وسوف يعطيك ربك فترضى . لانهما معا يخضعان للاستقبال فكروها الجمع بين حرفين بمعنى واحد (و) تدخل (كثيراً وقيل لزوماً) المضارع (التالي إما) الشرطية نحو فاما نذهب بك واما ينزغ بك ولم يقع في القرآن الا مؤكداً بالنون ومن ثم قال المبرد والزجاج انها لازمة لا يجوز حذفها الا في الضرورة كقوله \* إما ترى رأسي تغير لونه \* ولكثرة حذفها في الشعر قال سيديويه والجمهور بجوازها في الكلام (لا الجزاء والمنفى بما ولا ولم والتعجب والماضي ومدخول بما وما الزائدة وسائر أدوات الشرط والخالي مما ذكر واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع الا (شذوذاً) وضرورة أو مثلاً) كقوله \* حديثاً متى ما يأتك الخير ينفعنا \* وقولك ما في الدار يقوم من زيد وقوله تعالى . واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة . وقول الشاعر \* فلا ذانعيم يتركن لنعيمه \* وقوله

\* بحسبه الجاهل ما لم يعلم \* وقوله \* فأحر به من طول فقر وأحريا \* وقوله \* دامن سعدك لو رجت متبها \* وقوله

وقوله \* ربما أوفيت في علم \* ترفعن ثوبى شمالات \* وقوله \* قليلاً به ما يحمي دنك وارث \* وقوله



\* من تنقض منهم فليس بالآيب \* وقوله \* وهما تشأمنه فزارة تمنعا \* وقوله \* ليت شعري واشعرن اذا ما \*  
 وقوله \* أقائلن احضروا الشهودا \* ( ويقع آخره ) أى المضارع مع النون لتركيبه معها وقيل لالتقاء  
 الساكنين آخر الفعل وأول النون الاولى وسواء في فتح آخره أو كان صحيحا كاعتضدن أم معتلا كاخشين  
 وارمين ( وحذفه ) حال كونه ياء ( تلو كسرة لغة ) لفزارة يقولون في ابكين ابكين بحذف الياء قال شاعرهم  
 \* وابكين عيشا تولى بعد جدته \* وقال \* ولاتقاسن بعدى الهم والجزعا \* وغيرهم يفتح الياء ولا يحذفها فيقول  
 ابكين ولاتقاسين ( فان كان ) مع آخره ( واوا وضبرا ويا ) وهى ( بعد حركة مجانسة حذفت ) نحو لتقومن يارجال  
 ولتقومن ياهندوا أصلهما يقوموا ولتقومى فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين ( والا ) بأن كانت بعد حركة  
 غير مجانسة وهى الفتحة ( تثبتت محركة بها ) أى بالحركة المجانسة نحو اخشون ياقوم بضم الواو واخشين ياهند بكسر  
 الياء اذ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها ( وجوز الكوفية حذف يائه تلو قصة ) فيقال اخشن ياهند بحذف  
 الياء ( وقيل ) هو لغة طائفة نقل ذلك عنهم الفراء ( أما ألف ) الضمير فلا يحذف بل يبقى كما يؤخذ من قولى ( ولا  
 يقع بعد ألف الاثنين ونون الاناث الا الثقيلة ) نحو اضربان يازيدان واضربنان ياهندان ولا تقع الخفيفة لان فيه  
 جمعان ساكنين ( خلافا لـ يونس والكوفية ) حيث أجاز واوقوع الخفيفة بعدهما مكسور فقال ابن مالك  
 ويؤيده قراءة بعضهم تدمر انهم تدمروا ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان . ولا تتبعان سبيل الذين  
 لا يعلمون . انتهى وأما سيبويه فانه قال رداعلى من أجاز ذلك هذا لم تقله العرب وليس له نظير فى كلامهم وعلى  
 الاول ( فتكسر الثقيلة ) فى هذين الحالين لالتقاء الساكنين ( وتفصل النون ) من نون الاناث ( بالف على  
 القولين ) أى على قول الجمهور ويونس معاً أى من أ كد بالثقيلة فصل بها نحو اضربنان ومن أ كد بالخفيفة  
 افصل بها نحو اضربنان ( وتحذف الخفيفة للملاقات ساكن ) كقوله

لاتهين الفقير علك أن \* تركع يوما والدهر قد رفعه

( ونذر ) حذفها فى الوصل دون كقوله \* اصرف عنك الهموم طارقها \* ( و ) تحذف الخفيفة ( للوقف بعد  
 كسر أو ضم مردودا ما حذف لها ) من ياء أو واو أو زوال سبب حذفها وهو التقاء الساكنين بحذفها كقولك  
 فى اضربن واضربن اضربى واضربوا وقال أبو حيان الذى يظهر أن دخولها فى الوقف خطأ لانها لا تدخل لمعنى  
 التوكيد ثم يحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذى جاءت له وأجاز يونس فى هذه الحالة ( ابد لها ياء وواو )  
 ويظهر ذلك ظهورا بينا فى نحو إخشون واخشين فيقال اخشي واخشو ( كما أبدلت الفاء بعد الفتح ) اجاعا  
 كقولك فى اضربن اضربا وفى التنزيل لنسفعا ولذلك رسم بالألف على نية الوقف « خاتمة » ( التنوين نون تثبت  
 لفظا لا خطأ ) هذا أحسن حدوده وأخصرها وأجزها اذ ما أثار النونات المزيدة الساكنة أو غيرها ثبت خطأ  
 ( وهو ) أقسام ( تمكين يدخل فى الاسم ) العرب المنصرف ( دلالة على أصالته اذ الم بين ولم يمنع الصرف ) لسلامته  
 من شبه الحرف ومن شبه الفعل ( ومن ثم ) أى من أجل ذلك ( سمى صرفا ) أيضا فالصرف هو تنوين التامكين  
 الذى اذا جربه الاسم لم يشابه الفعل قيل منع من الصرف ( وقيل ) يدخل ( فرقا بين المنصرف وغيره ) ( وقال  
 الفراء ) ( فرقا ) بين الاسم والفعل وقال ( قطرب والسهيلي فرقا بين المفرد والمضاف ومن ثم حذف فى الاضافة  
 وتنكير يلحق بعض المبني ) كاسماء الأفعال والأصوات ( فرقا بين المعركة والنكرة ) نحو صه وسيبويه آخر وهو  
 مسموع فى باب اسم الفعل ومطر د فى كل علم محتوم بويه ( وعوض يلحق اذ وكلا وبعضا ويا وعوضا عن مضافها )  
 اذا حذفت نحو وأتم حينئذ تنظرون . كل فى فلك . فضلتنا بعضهم على بعض . أيا ما تدعوا ( والمتساهى المعتل )  
 اللام اذا حذفت ياءه رفعا وجرا بكوار وغواش ( عوضا من الياء بحركتها ) عند سيبويه ( وقيل من الحركة فقط ) قاله

المبرد والزجاج (وقيل هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في إذلاعرابها بالاضافة اليها ورجع في كل ونحوه  
 زال الاضافة التي كانت تعارضه في باب جوار لان الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد كسلام وكلام  
 فصرف ورد بأن الحذف عارض فلا يعتد به (ومقابلة في) باب جمع المؤنث السالم (نحو مسلمات) فانه في مقابلة  
 النون في نحو مسلمين (وقال) علي بن عيسى (الرعي هو فيه للصرف) ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات  
 (و) قال الرضي هو (لهما وقيل) هو (عوض من الفتحة) نسبوا وروى بأنه لو كان كذلك لم توجد في الرفع والجزم ثم  
 الفتحة قد عوض منها الكسرة فهاذا عوض (وترنم في الروي المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلا من حرف  
 الاطلاق وهو الالف والواو والياء لقطع الترتم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز فانهم يثبتون المدة (وغال في)  
 الروي (المقيد) أثبتته الاخفش وغيره (وأذكره الزجاج) والسيرافي لانه يكسر الوزن وقال (ابن يعيش هو  
 ضريب من الترتم) زاعما أن الترتم يحذف بالنون نفسها لانها حرف أغن (ويكونان) أي تنوين الترتم والغالي في  
 ذي آل والفعل والحرف كقوله اقل السوم عاذل والعتابن \* وقولي ان أصبت لقد أصابن

وقوله \* لما نزل بركابنا وكان قدن \* وقوله \* وقائم الاعماق حاوي المخترق \* وقوله \* ويعدو على المرء ما يأتون  
 وقوله \* قالت بنت العم ياسمي وان \* (بخلاف غيرها) من أقسام التنوين فانه لا يكون الا  
 في الاسم الخالي من آل (ومن ثم قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه (هم انونان لا تنوينان)  
 قالوا لعل الشاعر زاد في آخر كل بيت فضف صوته بالهمزة فتوهم السامع انه نون وكسر الروي وقال أبو  
 الحجاج يوسف (ابن معزوز) هما نونان (أبدلا من المدة) وليس بابتين (وزاد ابن الجباز) في شرح الجزولية  
 (تنوين ضررة في المنادى وما لا ينصرف) قال ابن هشام وبقوله أقول في المنادى دون الآخر لان الضرورة  
 اباحت الصرف فهو حينئذ مكين بخلاف المنادى \* نحو سلام الله يا ماطر عليها \* فان الاسم مبني على الضم (و)  
 زاد أيضا تنوين حكاية كأن يسمى رجلا بما قاله ليلية فانك تحكي اللفظ المسمى به قال ابن هشام وهذا اعتراف منه  
 بأنه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حتى بعدها زاد بعضهم وتنوين شذوذ كقول بعضهم هؤلاء  
 قومك حكاية أبو زيد وفائدته تكثير اللفظ قال ابن مالك والصحيح أن هذان وزيدت في آخر الاسم كنون ضيفن  
 وليس بتنوين قال ابن هشام وفيما قاله نظر لان الذي حكاها سماه تنوين فاذا دليل منه على ان مثله في الوصل دون  
 الوقف ونون ضيفن ليست كذلك

\* الكتاب الرابع في العوامل \* في الاسماء الرفع والنصب من الفعل وما الحقي به في العمل ابتدى ذلك  
 بتقسيم الفعل الى لازم ومتعد ومتصرف وجامد وختم بتنازع العوامل معولا واحدا مقتضى لاضماره ثانيا  
 في الثاني وضده وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضى لاضماره هو غالبا في الباقي  
 (الفعل) أربعة أقسام (لازم ومتعد واسطة) لا يوصف بلزوم ولا تعد وهو الناقص كان وكاد واخواتهما  
 وما يوصف بهما أي باللزم والتعدي مع الاستعمال بالوجهين (كشكر ونصح على الأصح) فانه يقال شكرته  
 وشكرت له ونصحت له ونصحت له ومثله كلته وكلت له وزنته وزنت له وعددت له وعددت له ولما تساوى فيه  
 الاستعمالان صار قسما برأسه ومنهم من أنكره وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر وكثر فيه الاصل  
 والفرع وصححه ابن عصفور ومنهم من قال الاصل تعدي بنفسه وحرف الجر زائد وقال ابن درستويه أصل  
 نصح أن يتعدى لواحد بنفسه وللا تخرب بحرف الجر والاصل نصحت لزيد رأيه قال أبو حيان وما زعم لم يسمع  
 في موضع « قلت » ولا أظنه مخصوصا بنصح فانه يمكن في باقي اخوته اذ يقال شكرت له معروفه وزنت  
 له ماله قال الرضي الشاطبي وهذا النوع مقصور على السماع ومنه ما ووصف بهما مع اختلاف معناه كغفر فاه



وسما، بمعنى فحه وفرفوه وسما بمعنى انفتح وكذلك زاد ونقص ذكره في شرح الكافية (فاللزم) ويقال له القاصر وغير المتعدي للزومه فاعله وعدم تعديه الى المفعول به (ملايني منه، مفعول تام) أي بغير حرف جر كغضب فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدي ويقال له الواقع والمجاز فانه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جر كضرب فهو مضروب (ولزومه) أي اللزوم (فعل) بضم العين ولا يكون هذا الوزن الا لأفعال السجايما وما أشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه كظرف وعذب وجنب (وتفعل) كتمدحرج (وانفعل) كاتقطع وانصرف وانقضى (وافعل) بتشديد اللام كاحمر وازور (وافعل) أصلا كاقشعر واشماز أو الحاقا كما كوهذا الفرخ أي ارتعد (وافعل وأفعلل) أصلا كافندس وأحرنجم أو الحاقا كما كاربنا الديك اذا انتفش (وافعل) كما حار قال ابن مالك فهذه الاوزان دلائل على عدم التعدي من غير حاجة الى الكشف عن معانيها (ويتعدي) اللزم (لغير المفعول به) من المصدر والزمان والمكان (وقيل لا يتعدي لئمن يختص الا بحرف و) يتعدي (له) أي للمفعول به (بحرف جر مخصوص ويطرد) أي يكثر ويقاس (حذفه) أي الحرف (لكثرة استعمال) نحو دخلت الدار فيقاس عليه دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو ذهبت الشام وتوجهت مكة فيسمع ولا يقاس (ومع ان وان) المصدريتين (اذ لابس) كحجبت أن تذهب وأنت ذاهب أي من بخلاف ما اذا لم يتعين الحرف فلا يجوز الحذف لللباس نحو رغبت أنك قائم اذ لا يدري هل المحذوف في أو عن وأما قوله تعالى . وترغبون أن تنكحوهن \* فالحذف فيه ما للاعتداء على القرينة أو لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لما هن وجالهن ومن يرغب عنهن لسمامتهن وفقرهن (زاد ابن هشام) في المغنى (وكى) قال وقد أهملها النحويون هنا مع تجويزهم في جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قال ولا يحذف معها الا لام العلة لانها لا تجر بغيرها بخلاف ان وان (ومحلها) أي ان وابتعد الحذف فيه خلاف (قال الخليل والاكثر نصب) جملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب مما حذف منه (و) قال (النكسائي جر) لظهوره في المعطوف عليه في قوله

وما زرت ليلى أن تكون حبيبة \* الى ولادين بها أنا طالبه

ولما حكى سيبويه قول الخليل قال ولو قال انسان انه جر لكان قولاً قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبو لك قال أبو حيان وغيره وأما نقل ابن مالك وصاحب البسيط عن الخليل انه جر وعن سيبويه انه نصب فوهم لان المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل انه نصب وأما سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب (وشذ) الحذف (فيما سواه) أي سوى ما ذكر كقوله \* كما غسل الطريق الثعلب \* وقوله \* أشارت كليب بالأ كف الاصابع \* أي الى كليب (ولا يقاس على الاصح) بل يقتصر فيه على السماع وقال الاخفش الصغير يقاس اذا أمن اللبس كقوله \* وأخفى الذي لولا الأسى لقضاني \* أي لقضى على (و) يتعدي الى المفعول به أيضا (بتضعفه معنى) فعل (متعد) كقوله \* أرحبكم الدخول في طاعة الكرماني \* اي وسعكم (وفي القياس) عليه (خلف) قيل يقاس عليه لكثرة ما سمع منه وقيل لا (و) يتعدي اليه أيضا (بالهمزة) نحو . أذهبتم طيباتكم . أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين . (وربما أحدثت) في المتعدي (لزوما) خلاف اليهود نحو أكب الرجل وكبته أنا واقشع الغيم وقشعته الريح وانسل ريش الطائر ونسلته أنا في أفعال سموعة (وتعدي ذا) المتعدي الى (الواحد لاثنين) نحو كفل زيد عمرا وأكفلت زيدا عمرا ولا تعدي ذا الاثنين الى ثلاثة في غير باب علم بإجماع (ثم) اختلف في المتعدي بالهمزة كذا على أقوال أحدها انه سماع في اللزم والمتعدي وعليه المبرد ثانيها قياس فيهما وعليه الاخفش والفارسي . ثالثا قال سيبويه قياس في اللزم سماع في المتعدي ورابعها قياس

مطلقا في غير ) باب ( علم ) وعليه أبو عمرو ( خامسها ) قياس ( فيما يحدث ) الفعلية أي يكسب ( فاعله صفة ) في نفسه ( لم تكن ) فيه قبل الفعل نحو قام وقد قيل أفته واقعدته أي جعلته على هذه الصفة سماع فيما ليس كذلك نحو اشتريت زيدا ما فلا يقاس عليه اذ بحثه الكسب أي جعلته يذبحه لان الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها ( و ) يتعدى أيضا ( بتضعيف العين سماعا في الاصح ) نحو فرخ زيد وفرحته . قد أفلح من زكاه . هو الذي يسير كم . وقيل قياسا وأدعى الخضر اوى الاتفاق على الاول قال أبو حيان وليس بصحيح ( قيل و ) بتضعيف ( اللام ) نحو . صعر خده . وصعرته قال أبو حيان وهو غريب قيل ( وألف المفاعلة ) نحو سار زيد وسائرته وجلس وجالسته قيل وصيغة استعمل نحو حسن زيد واستحسنته نقلهما أبو حيان عن بعض النحاة ( قال الكوفيون ونحويل حركة العين ) نحو كسى زيد بوزن فرح وكسى زيد عمرا ( وتتعاقب الهمزة والتضعيف والباء ) أي يقع كل منها موقع الآخر نحو أنزلت الشيء ونزلته وأثبت الشيء وثبته وأذهبت زيدا وذهبت به ( ومن ثم ) أي من هنا هو ورود الهمزة معا قبله ما ذكر أي من أجل ذلك ( أدعى الجمهور أن معناها ) أي الهمزة والتضعيف أو الهمزة والباء في التعدية ( واحد ) فلا يفهم هذا التضعيف تكرارا ولا مبالغة ولا مصاحبة وأدعى الرنخسري ومن وافقه ان بين التعديتين فرقا وان التعدية بالهمزة لا تدل على تكرير وبالتضعيف تدل عليه ورد بقوله تعالى . وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم الآية وهو إشارة الى قوله . وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا . وهي آية واحدة . وبقوله . وقالوا لولا نزل عليه القرآن . جملة واحدة وأدعى المبرد والسهيلي الفرق بين الهمزة والباء وانك اذا قلت ذهبت زيد كنت مصاحبا له في الذهاب ورد بقوله تعالى . ذهب الله بنورهم . ( وفي نصبه ) أي الفعل اللازم اسما ( تشبيها بالتعدى خلف ) فأجازه بعض المتأخرين قياسا على تشبيه الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى نحو زيد ثقفا الشحم أصله ثقفا شحمه فأضمرت في ثقفا ونصبت الشحم تشبيها بالمفعول به واسم يدل بما روى في الحديث كانت امرأة تهراق الدماء ومنعه الشاويين وقال لا يكون ذلك الا في الصفات وقد تأولوا الأثر على انه اسقاط حرف الجر أو على اضمار فعل أي بالدماء أو يهريق الله الدماء منها قال أبو حيان وهذا هو الصحيح اذ لم يثبت ذلك من لسان العرب ( والمتعدى غير الناسخ اما لو اُحد وقد يضمن اللزوم ) فيتعدى بالحرف نحو . فليحذر الذين يخالفون عن أمره . أي يخرجون وينفصلون ( أو لاثنين ثانيهما بحرف جر ) والاول بنفسه ( وسمع حذفه ) من الثاني ( مع ) أفعال وهي ( اختار ) قال تعالى . واختار موسى قومه . أي من قومه ( واستغفر ) قال \* أستغفر الله ذنبا لست محصيه \* أي من ذنب ( وأمر ) قال \* أمرتكم الخير فافعل ما أمرت به \* أي بالخير ( وسمى وكنى ) بالتخفيف ( ودعا ) نحو سميت ولدي أحمد وكنيته أبا الحسن ودعوته زيد أي بأحمد وأبي الحسن وزيد ( وزوج ) نحو . زوجنا كها . أي بها ( وصدق ) بالتخفيف نحو . صدق عليهم ابايس ظنه . أي في ظنه وهدى نحو . هديناه السبيل . أي اليه ( وغير ) نحو غيرت زيدا سواده أي به ومنافرق وقرع وجاء واشتاق وراح وعرض ونأى وحل ( وخشن فنع الجهور القياس ) عليها ( وجوزها لاخفش المنغير ) علي بن سليمان ( وابن الطراوة والذي رحمه الله ) فقالوا يحذف حرف الجر في كل ما لا لبس فيه بأن يتعين هو ومكانه نحو برئت القلم السكين قياسا على تلك الافعال فان فقد الشرطان أو احدهما بأن لم يتعين الحرف نحو رغبت أو مكانه نحو اخترت اخوتك لزيدين لم يجز لان كلاهما يصلح لدخول من عليه وما نقلته عن والذي ذكره في رسالته في توجيه قول المنهاج \* وما ضيب بذهب أو فضة ضبة \* فقال الذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نجباء الاصحاب ونظر المحكم والصحيح وتهذيب اللغة وغيرها ولم نجد متعديا بهذا المعنى ان الباء في بذهب بمعنى من وفضة منصوب على اسقاط الخافض



امان باب \* امرتك الخير \* وهو ظاهر قال ولا يرد انهم لم يعدوه من أفعاله لاننا نقول ما قيس على كلامها فهو من كلامها فهذا غير ما نقلته عنه من القياس ثم قال وقد قالوا في ضبط أفعال باب أمر أنه كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر وأصل الثاني منهما حرف الجر وهذا الضابط يشمله لا محالة وهو أولى من أن يدعى انه من باب \* ترون الديار \* لأن هذا محفوظ انتهى \* والذى رحمه الله كان ممن له التمكن في علوم الشرع والعريية والبيان والانشاء أجمع على ذلك كل من شاهده (وقيل ان ضمن) الفعل (معنى) فعل (ناصبه) أى ناصب له بنفسه جاز الحذف قياسا والافلا (وقيل) يجوز (بشرط عدم الفصل) بينه وبين الذى يحذف منه حرف الجر فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخير (و) بشرط عدم (التقدير) فلا يقال أمرتك زيدا تريد بزيد أى بأمره وشأنه (و) إمامتعد (الى اثنين بدونه) أى بدون حرف جر (كاعطى وكسى وقيل الثاني) من منصويهما منصوب (بمضمر) ويحذف أحد مفعوليه وكذا (يحذف أى مفعول) (باب اختار) نحو اخترت الرجال واستغفرت ذنبي (خلافا للسهيلي) في قوله لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب «مسئلة» (الفعل متصرف) وهو ما اختلفت ابنيته لاختلاف زمانه وهو كثير (وجامد) بخلافه وهو معدود (ومنه غير مامر) في النواسخ والاستثناء \* (قل للنبي المحض فترفع الفاعل متلوا بصفة) مطابقة له نحو قل رجل يقول ذلك وقل رجلا يقولان ذلك بمعنى مارجل (ويكف عنه بما) الكفاية (فلا يلزم غير فعل اختارا) ولا فاعل لها لاجرائها مجرى حرف النفي نحو قلما قام زيد وقليلها الاسم ضرورة كقوله \*

\* وقلمواصل على طول الصدود يدوم \* (و) منه (تبارك) من البركة (وهذا من رجل) وهدتك من امرأة بمعنى كفالك وكفتك (وسقط في يده) بمعنى ندم (وكذب في الاغراء) بمعنى وجب كقول عمر كذب عليكم الحج أى وجب قال ابن السكيت بمعنى عليكم به كلمة نادرة جاءت على غير القياس وقال الاخفش الحج مرفوع به ومعناه نصب لانه يريد الامر به كقولهم أمكنك الصيد يريد امره وقال أبو حيان الذى تقتضيه القواعد في مثل هذا انه من باب الاعمال والمرفوع فاعل كذب وحذف مفعول عليك أى عليكم لفهم المعنى وان نصب فهو بعليك وفاعل كذب مضمر يفسره ما بعده على رأى سيبويه أو محذوف على رأى التكسائي وهذه الأفعال للذ كورة لم يستعمل منها الا الماضى والرابع منها لم يستعمل الامنيا للمفعول وفي يده مرفوعة قال أبو حيان لكن قوى سقط بالبناء للفاعل اما قل مقابل كثر وكذب بمعنى اختاف أو خطأ أو بطل فتصرفه (ويهبط) يصح ويضع لم يستعمل الا مضارع عايات ما زال منذ اليوم يهبط هيطا (واهم) بفتح الهمزة والهاء وضم اللام وبضم الهمزة وكسر اللام لم يستعمل منه الماضى ولا الامر في أكثر اللغات (وأها) مبنى للفاعل بمعنى أخذ والمفعول بمعنى أعطى لم يستعمل منه غير المضارع (وانما يليان لا ولم) بكسر اللام وفتح الميم فيقال في جواب هالا أهالوا أهالوا وأهالوا ولم أهال (لاتنفيصا على الصحيح وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون معنى خذ وتلقها الضائر فيقال في هاءهاى هاءهاى وهاتين وهاتما وهان وهان (وعم صباحا) بمعنى أنعم صباحا لم يستعمل منه الا امر (وينبغى) لم يستعمل منه الا المضارع (وقال أبو حيان سمع ما خبيها ومضارع عم) قال يونس وعمت الدار أعم قلت لها أنعمى وقال الاعلم وعم يعم بمعنى نعم نعم قال يونس وهان يعمن من كان في العصر الخالى \* وقال ابن فارس بغية فانبغى ككسرتة (فانكسر وهات وتعال ورمبا قيل هاتى بهاتى وهلم القيمة) لم يستعمل منها الا الامر اما الحجازية فهي اسم فعل لاتلقه الضائر (قال ابن كيسان) في تصريفه (ونكر) ضد عرف (ويسوى) بمعنى يساوى لم يستعمل من الاول الا الماضى ومن الثانى الا المضارع وذ كر الاول أيضا البهاري والثاني ابن الحاج (واستغنى غالبا بترك) الماضى (والترك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل

( ومترك ) اسم المفعول ( عنها ) أى عن استعمال هذه الصيغ ( من ذر ودع ) فعلى هذا بعدان فى الجوامد اذ لم يستعمل منهما الا الاخر ومن غير الغالب ما قرئ . ما ودعك ربك . مخففا وحديث ابى داود وغيره دعوا الحبسة ما ودعوك وحديثه ليتبين اقوام عن ودعهم الجمعات وحديث البخارى غير مكفى ولا مكفور ولا مودع وقول الشاعر \* جرى وهو مودوع وروادع \* ( ومنه ) أى الجامد ( نعم وبش ) فعلان ( لانشاء المدح والذم ) قال الرضى وذلك انك اذا قلت نعم الرجل زيد فاعلم ان شئ المدح وتحدث به هذا اللفظ وليس المدح موجودا فى الخارج فى أحد الا زمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بل يقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابى لمن بشره بمولودة وقال نعم المولود والله ما هى بنعم المولودة ليس تكذيبا له فى المدح اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بأن الجودة التى حكمت بمصولها فى الخارج ليست بحاصلة فهو انشاء جزؤ والخبر وكذا الانشاء التعجبى والانشاء الذى فى كم الخبرية ورب هذا غاية ما يمكن ذكره فى تمشية ما قالوا من كون هذه الاشياء للانشاء قال ومع هذا فى فيه نظر اذ يتردد ذلك فى جميع الاخبار لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو لا ريب فى كونه خبرا اذ لا يمكن أن يكذب فى التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بأفضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم فهو خبر بلا شك ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال لك اخبرت أو لم تخبر لانك أوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان من حيث القيام ويقال ان القيام حاصل أو ليس بحاصل فكذا قوله ليس بنعم المولودة بيان ان النعمة أى الجودة المحكوم بشيئها خارجا ليست بثابتة وكذا فى التعجب وفى كم ورب انتهى ( وعن الفراء انهما اسمان ) لدخول حرف الجر عليهما فى قوله والله ما هى بنعم الولد وقولهم نعم السير على بشس العير والنداء واجب بأن حرف الجر والاضافة فى قوله \* بنعم طير وشباب فانح \* والنداء فى قولهم يانعم المولى ويانعم النصير ودخول لام الابتداء عليهما فى خبران لا يدخل على الماضى والاخبار عنهما فيها حكى الرواسى فيك نعم الخصلة وعطفهما على الاسم فيها حكى الفراء الصالح وبشس الرجل فى الحق سواء وعدم التصرف والمصدر وأجيب بأن حرف الجر والنداء قديدا دخلان على ما لا خلاف فى فعليته بتأويل موصوف أو منادى مقدر وكذا فى الاخبار والعطف أى فيك خصلة نعمت الخصلة ورجل بشس الرجل وبأن نعم فى نعم طيرسمى بها محكية ولذا فحكت ميمها وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسمية بدليل ليس وعسى ونحوهما ويدل لفعليتهما الحقوق تاء التأنيث الساكنة لهما فى كل اللغات وضمير الرفع فى لغة حكاها الكسائى وقيل لا خلاف فى أنهما فعلان وانما الخلاف فيهما بعد الاسناد الى الفاعل فالبصريون يقولون نعم الرجل وبشس الرجل جملتان فعليتان وغيرهم يقول اسمان محكيان نقلا عن أصلهما وسمى بهما المدح والذم كتأبط شرأ ونحوه ( وأصلهما فاعل ) بفتح الفاء وكسر العين وقد وردان به قال طرفة

ما اقلت قدم انهم \* أنعم الساعون في الامر المبر

[illegible]

اذا غاب عنا غاب عنا ربيعنا \* وان شهد أجدى خبره ونوافله

قال أبو حيان و يشترط في ذلك أن لا يكون مما شذت العرب في فكه نحو لحيت عينه أو اتصل بأخره ما يسكن له نحو شهدت ولا اسم فاعل معتل اللام نحو ثوب ضح أي متسع فلا يجوز التسكين فيها (و يقال) في بشس (بيس)



بفتح الباء وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس حكاهما الأخفش والفارسي ويقال في نعم نعم بالاشباع حكاه  
 الصفار قال أبو حيان وذلك شذوذ لانه قال وذ كر بعض أصحابنا ان الافصح نعم وهي لغة القرآن ثم نعم وعليه  
 فنعما هي ثم نعم وهي الاصلية ثم نعم (وفاعلها) ظاهر (معرف بال) نحو نعم المولى . ولبش المهاد (أو مضاف لما  
 هي فيه) نحو . ولنعم دار المتقين . فبش مثوى المتكبرين (أو) مضاف لمضاف اليه أي الى ما هي فيه كقوله \*  
 فنعم ابن اخت القوم غير كذب \* وقوله \* فنعم ذو ومجاملة الخليل \* ( قيل أو ) مضاف الى ضمير (عائد عليه)  
 أي على ما هي فيه كقولهم

\* فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها \* والاصح أنه لا يقاس عليه لقلته (وهي) أي آل التي في فاعلها (جنسية عند  
 الجمهور) بدليل عدم لوقفها التاء حيث الفاعل مؤنث في الافصح واختلف على هذا (ف قيل) للجنس (حقيقة)  
 فالجنس كله هو المدح أو المذموم والمخصوص به فرد من أفراد مندرج تحته وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح  
 أو الذم للجنس الذي هو مبهم لتلايتهم كونه طارئاً على المخصوص وقيل تعديته اليه بسببه وقيل قصد جعله عاماً  
 ليطابق الفعل لانه عام في المدح ولا يكون الفعل عاماً والفاعل خاصاً (وقيل) للجنس (مجازاً) فجعل المخصوص  
 جميع الجنس مبالغة ولم يقصد غير مدحه أو ذمه (وقال قوم) هي (عهدية ذهنية) كما تقول اشتريت اللحم ولا تريد  
 الجنس ولا معهوداً تقدم وأريد بذلك أن يقع ابهام ثم يأتي التفسير بعده تغنياً للامر وقال أبو اسحق بن ملكون  
 وأبو منصور الجواليقي وأبو عبد الله الشلوين الصغير عهدية شخصية والمعهود هو الشخص المدح والمذموم  
 فاذا قلت زيد نعم الرجل فكأنك قلت نعم هو واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسع فيه  
 ذلك ويجوز اتباعه أي فاعلها ما يبدل وعطف ويجوز مباشرتهما نعم وبش لا بصفة في الاصح وهو رأي الجمهور  
 لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم وأجازه ابن السراج والفارسي وابن جني في  
 قوله \* لبش الفتى المدعو بالليل حاتم \* ( وثالثها ) وهو رأي ابن مالك (يجوز اذا تأول بالجامع لا كمال  
 الخصال) اللائقة في المدح والذم بخلاف ما اذا قصد به التخصيص من اقامة الفاعل مقام الجنس لان تخصيصه  
 منافي لذلك ( ولا توكيد معنوي قطعاً ) كذا قاله ابن مالك وعلاه بأن القصد من رفع توهم المجاز أو المخصوص  
 منافي للقصد بفاعل نعم من اقامته مقام الجنس أو تأويله بالجامع لا كمال خصال المدح أو الذم قال أبو حيان  
 ومن يرى ان آل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز نعم الرجل نفسه زيد (وفي) إتباعه بالتوكيد (اللفظي احتمالان)  
 وأجازه ابن مالك فيقال نعم الرجل زيد وقال أبو حيان ينبغي أن لا يجوز الا بسماع (ولا يفصل) بين نعم  
 وفاعلها بنظر ولا غيره قاله ابن أبي الرييع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه  
 الظاهر والمضمر وعدم التركيب (وثالثها) قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو نعم فيك الراغب قال  
 أبو حيان وفي الشعر ما يدل له قال \* وبش من الملمات البديل \* قال وورد الفصل باذن وبالقسم في قوله \*  
 بش اذن راعي المودة والوصل \* وقوله \* بش عمر الله قوم طرقتوا \* (أو يكون ضميراً) مستتراً (خلافاً  
 للكسائي) في منعه ذلك قال في نحو نعم رجلاً زيد الفاعل هو زيد والمنصوب حال وتبعه دريود وقال الفراء تميز  
 محول عن الفاعل والأصل نعم الرجل زيد وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الاتباع) فلا يعطف عليه ولا يبدل  
 منه ولا يؤكده بضمير ولا غيره لشبهه بضمير الشأن في قصد ابهامه تعظيماً للمعناه وما ورد من نحو نعم هم قوم أتم فتناذ  
 (مفسر بتميز مطابق للمعنى) في الافراد والتذكير وفروعهما (عام في الوجود غير متوغل في الابهام ولا ذو  
 تفضيل) بخلاف نحو الشمس والقمر فلا يقال نعم شمسا هذه الشمس ونحو غير ومثل وأي وما دل على مفاضلة فلا  
 يقال نعم أفضل منك زيد لعدم قبول ما ذكر لال ولكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته لها (جائز



(الوصف) نحو نعم رجلا صالحا زيد نقله أبو حيان عن البسيط جازما به (وكذا الفصل) نحو . بشس للظالمين بدلا .  
(خلافا لابن أبي الربيع) في قوله يمنع الفصل بين نعم والمفسر (قيل) وجاز (الحذف) أيضا إذا علم (نحو) حديث  
من توضع يوم الجمعة (فهي ونعمت) ونعمت السنة سنة أو رخصة فعلية أي فبالسنة أخذ وعليه ابن عصفور وابن  
مالك ونص سيبويه على لزوم ذكره (وفي الجمع بينه) أي التمييز (وبين) الفاعل (الظاهر) أقوال أحدها لا يجوز  
إذا لا إبهام يرفعه التمييز وعليه سيبويه والسيرافي وجاعة ثانياً يجوز وعليه المبرد وابن السراج والفارسي واختاره  
ابن مالك قال ولا يمنع منه زوال الإبهام لأن التمييز قد يجاء به تأكيداً ومما ورد منه قوله \*

والتعليقون بشس الفحل فحلهم فلا \* وقوله \* نعم الفتاة فتاة هند لو بدلت \* (ثالثاً) وعليه ابن عصفور  
(يجوز أن أفاد) التمييز (مالم يفده) الفاعل نحو نعم الرجل رجلاً فارساً وقوله \* فنعم المرء من رجل نهى \*  
ولا يجوز إن لم يفد ذلك (ولا يؤخر) هذا التمييز (عن الخصوص اختياراً) فلا يقال نعم زيد رجلاً إلا في ضرورة  
(خلافاً للكوفية) في تجويزهم تأخيرهم عنه ما تأخره عن الفعل فواجب قطعاً (ولا يكون الفاعل) لنعم وبشس  
(نكرة اختياراً) وإن ورد فضرورة كقوله \* بشس قرينا يفن هالك \* وقوله \* فنعم صاحب قوم لاسلاح لهم \*  
(خلافاً للكوفية) وموافقهم في إجازتهم ذلك لما حكى الأخفش أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردة  
ومضافة (ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيون وكثير من البصريين (وجوزه المبرد في الذي) الجنسية كقوله  
\* بشس الذي ما أنتم آل أبجرا \* قال ابن مالك وظاهر قول الأخفش أنه يجوز نعم الذي يفعل زيد ولا يجوز  
نعم من يفعل قال ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل ولذلك أطره الوصف به ومقتضى النظر الصحيح  
أن لا يجوز مطلقاً ولا يمنع مطلقاً بل إذا قصد به الجنس جازاً والعهد منع انتهى والمانعون مطلقاً إلا لو أبان ما كان  
فاعلاً لنعم وكان فيه آل كان مفسراً للضمير المستتر فيها إذا نزعته منه والذي ليس كذلك (و) جوزه (قوم في  
من وما) مراد بهما الجنس كقوله \* ونعم من هو في سر وعلان \* وتأول غيرهم على أن الفاعل مضمرة  
ومن في محل نصب تمييزه (ومن ثم) أي من هنا وهو فاعلها لا يكون موصولاً (قال المحققون) منهم سيبويه (أن  
ما في) نعم وبشس الواقع بعدهما فعل (نحو بشس ما أشتر وا) نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يقتصر إلى صلة  
(فاعل) والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي نعم الشيء أشتر وا قال في شرح الكافية ويقويه كثرة  
الاقتصار عليها في نحو غسلته غسلاً ناعماً والنكرة التالية نعم لا يقتصر عليها (وقيل نكرة تمييز) والفعل بعدها  
صفة لها والمخصوص محذوف أو ما أخرى موصولة محذوفة صلتها الفعل أو بمعنى شيء صفتها الفعل أي بشس شيئاً  
شيء أشتر وا أقوال ورد بأن التمييز يرفع الإبهام وما يساوي المضمرة في الإبهام فلا يكون تمييزاً (وثالثاً) هي  
(موصولة) صلتها الفعل والمخصوص محذوف أو هي المخصوص وما أخرى تمييز محذوف أي نعم شيئاً الذي  
صنعتة أو هي الفاعل واكتفي بها ووصلتها عن المخصوص أقوال (ورابعها مصدرية) ولا حذف والتقدير نعم  
صنعتك وبشس شراؤهم (خامسها نكرة موصوفة فاعل) يكتفي بها ووصلتها عن المخصوص (وسادسها كافة)  
كفت نعم وبشس كما كفت قل وصارت تدخل على الجملة الفعلية (وفي) ما إذا وليها اسم نكرة (نعم هي) القولان  
(الأولان) أحدهما أنها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه والمبرد وابن السراج والفارسي والثاني  
أنها نكرة غير موصوفة تمييز والفاعل مضمرة والمرفوع بعدها هو المخصوص (وثالثاً) أن ما (من كنية) مع الفعل  
(لا محل لها) من الأعراب والمرفوع فاعل (وشذ كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعاً بذي اللام كقوله

\* وبشس هذا الحى حياناً صرا \* (وعلماً) كقول سهل بن خنيفة \* شهدت دفين وبشس دفين \*  
(وكذا) شذ كونه (مضافاً إلى الله) علماً أو غيره وإن كانت فيه آل لانه من الأعلام كقوله \* سئل الله عيسى بن مريم نعم



عبد الله خالد بن الوليد و قول الشاعر \* بشس قوم الله قوم طر قوا \* ( خلافا للجري ) في قوله باطراده وغيره يتأول ما ورد منه ومن العلم على أنه المخصوص والفاعل مضمحل مضمحل مفسره ( وشذ كونه ضميرا غير مفرد ) أى مطابقا للمخصوص نحو أخوالك نعمارجلين وحكى الاخفش عن بعض بنى أسد نعمارجلين الزيدان ونعموا رجلا الزيدون ونعمتم رجلا ونعمن نساء الهندات ثم قال لا آمن أن يكونا فهما التلقين ( ١ ) ( خلافا لقوم ) من الكوفية لقولهم بالقياس على ذلك ( و ) شذجره ( بالباء ) الزائدة روى نعمهم قوما أى نعمهم ( ولا يعملان ) أى نعم وبشس ( في مصدر ) لا ( ظرف ويذكر المخصوص ) وهو المقصود بالمدح أو الذم ( قبلهما ) أى نعم وبشس ( مبتدأ أو منسوخا ) والفعل ومعموله الخبر والرابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من آل الجنسية تحوز زيد نعم الرجل أو رجلا وكان زيد نعم الرجل وان زيد نعم الرجل قال

ان ابن عبد الله نعه \* أخوالندي وابن العشير

اذا أرسلوني عند تعذير حاجته \* أمارس فيها كنت نعم الممارس

وقال

( أو ) يذ كر ( بعد الفاعل ) نحو نعم الرجل زيد وهو أحسن من تقدمه لارادة الإبهام ثم التفسير واعرابه ( مبتدأ ) خبره الجملة قبله وقيل محذوف أو خبرا مبتداه محذوف وجوبا ( أو بدلا ) من الفاعل أقوال قال ابن مالك أرجحها الأول لصحته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل بخلاف جعله خبرا فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه أو جعل خبره محذوفاً فإنه لم يبعد التزام حذف الخبر إلا حيث سد مسده شئ أو جعله بدلا فإنه لا يصلح لمباشرة نعم وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلا ما لا يجوز أن يلي العامل بدليل أنك أنت وعلى هذا هو بدل اشتمال لأنه خاص والرجل عام ( وقد يدخله ناسخ ) نحو نعم الرجل كان زيداً وظننت زيدا فالجملة في موضع خبر كان أو ثانی مفعولى ظن ( ويغلب أن يختص ) بأن يقع معرفة أو قريبا منها أخص من الفاعل لأعم منه ولا مساو ياتحو نعم الفتى رجل من قریش ( و ) ان ( يصح الاخبار به عن الفاعل ) موصوفا بالممدوح بعد نعم أو المذموم بعد بشس كقولك في نعم الرجل زيد الرجل الممدوح زيد وفي بشس الولد العاق أباه الولد المذموم العاق أباه والأى وان وقع غير مختص ولا صحيح الاخبار عنه به بأن وقع مبينا له ( أول ) كقوله تعالى \* بشس مثل القوم الذين كذبوا \* أى مثل الذين حذف مثل المخصوص وأقيم الذين مقامه ويحذف المخصوص ( لدليل ) يدل عليه نحو نعم العبد أى أيوب \* فنعم الماهدون \* أى نعم ( وقيل ) انما يحذف إن تقدم ( ذكره ) والا كثرون على عدم اشتراطه ( وتخلفه ) اذا حذف ( صفته ) وهى ان كانت اسما وفاق نحو نعم الرجل حلیم كريم أى رجل حلیم فان كانت فعلا نحو ( نعم ) صاحب تستعين به فيعينك أى رجل ( فمنوع أو جائز أو غالب مع ما قيل دونها أقوال ) الا كثر على الأول والكسائي على الثانى وابن مالك على الثالث وأقل منه أن يحذف المخصوص وصفته ويبقى متعلقهما كقوله \* بشس مقام الشيخ أمرس أمرس \* أى مقام مقول فيه أمرس أبى مقول القول «مسئلة» الحق يئش في العمل «ساء» وفاقا كقوله تعالى \* ساء مثلاً القوم وقوله \* بشس الشراب وساءت مرتفقا \* وقوله ساء ما يحكمون وهى فرد من أفراد فعل الآتى لأنها فى الأصل بوزن فعل بالفتح متصرفه فحولت الى فعل ومنعت التصرف وانما أفردت بالذ كر للاتفاق عليها كما قاله فى سبك المنظوم ( و ) الحق ( بهما ) أى بنعم فى المدح وبشس فى الذم عملا ( فعل ) بضم العين ( وضعا ) كلوم وظرف وشرف ( أو مصوغا ) محولا ( من ثلاثى ) مفتوح أو مكسور كعقل ونجس ثم ان كان معتل العين لزم قلبها ألفا نحو قال الرجل زيد وباع الرجل زيد أو اللام ظهرت الواو وقلت الباء أو انحوز وورمو وقيل يقر على حاله فيقال رما وغزا ومن

( ١ ) هكذا فى نسخة وفى أخرى أن يكونا فهما الفعلين

المسموع قولهم اقضوا الرجل فلان أى نعم القاضى هو وماذ كرم من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيا كالتسهيل زاد عليه خطاب في الترشيح أن يكون مما يبنى منه التعجب فلا يصاغ من الألوان والعاهات كما لا يصاغ من الرباعى استغناء بأفعل الفعلى فعله نحو أشد الحرة حرته وأسرع الانطلاق انطلاقه فافعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الاخير ورجحه أبو حيان (وقيل إلا علم وجهل وسمع) فلا تحول الى فعل بل يستعمل استعماله باقية على حالها قاله الكسائى (قيل) ويلحق فعل المذكور (بصيغتي التعجب) أيضا حتى لا يخفى ذلك عن العرب فيقال حسن الرجل زيد بمعنى ما أحسنه (فيصدر بلام) نحول كرم الرجل زيد بمعنى ما كرمه قال خطاب وهى لام قسم (ولا تنزم آل فاعله) بل تكون معرفة ونكرة وتلحق الفعل العلامات نحول كرم زيد وهندا كرمت والزيدان لكرم مارجلين والزيدون لكرم موارجالا يريد ما كرم بخلافه حال استعماله كنعم فلا تنزمه اللام بل يجوز ادخالها وتر كهاولا يكون فاعله الا كفاعل نعم «مسئلة» (كنعم) فى العمل وفى المعنى مع زيادة ان المدح بها محبوب للقلب (حبذا وأصله حبب) بالضم أى صار حبيبا لا من حبب بالفتح (ثم) أدغم فصار (حب) والاصح ان ذافاعله فلا تتبع وتلتزم الافراد والتذكير وان كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله

يا حبذا جبل الريان من جبل \* وحبذا ساكن الريان من كانا

وحبذا نفحات من يمانية \* تأثيك من قبل الريان أحيانا

حبذا انما خيلى ان لم \* تعذلى فى دمعى المهرق

وقوله

وقوله \* الا حبذا هند وارض بها هند \* وانما التزم ذلك (لانه كالمثل) والامثال لا تغير كما يقال الصيف ضيعت اللبن بكسر التاء وان كان الخطاب لغير مؤنث أو لانه على حذف والتقدير فى حبذا هند مثلا حبذا حسن هند وحبذا زيد حبذا أمره وشأنه فالمقدر المشار اليه مذ كرم فحذف وأقيم المضاف اليه مقامه أو لانه على ارادة جنس شائع فلم يختلف كالم يختلف فاعل نعم اذا كان ضميرا هذه أقوال الاكثر على الاول ونسب للخليل وسيبويه وابن كيسان على الثانى والفارسي على الثالث (وقال دريودزازائدة) وليست اسما مشارا به بدليل حذفها فى قوله \* وحب دينا \* وقيل صارت بالتركيب مع حب فعلا فاعله المخصوص كقولهم فيما حكى لا تعبهه قاله المبرد والا كثرون ولعدم الفصل بين حب وذا ولعدم تصرف ذابحسب المشار اليه ورد بجواز حذف المخصوص والفاعل لا يحذف (وقيل الكل اسم) واحدمركب قاله المبرد والا كثرون واختاره ابن عصفور لا كثار العرب من دخولها عليها من غير استيعاش ولعدم الفصل بين حب وذا وتصرف ذابحسب المشار اليه وعلى هذا هو مرفوع وفا قائم هل هو (مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه) أى خبره مبتدؤه المخصوص (قولان) المبرد على الاول والفارسي على الثانى (وعلى الاول) وهو القول بأن ذافاعل (هو) المخصوص (مبتدؤها) أى الجملة فهو خبر عنه والرابط ذا والعموم ان قلنا أريد الجنس (أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه) أى خبر محذوف المبتدأ وجوبا وكأنه قيل من المحبوب فقال زيد أى هو (أو بدل) من ذالازم التبعية (أو عطف بيان) عليه (أقوال) الا كثرون على الاول وعلى الثانى الصيرى وابن مالك على الثالث وابن كيسان على الرابع قال ابن مالك والحكم عليه بالخبرية هنا أسهل منه فى باب نعم لان مصعبه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء وهى لا تدخل هنا لان حبذا جار مجرى المثل ورد كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص فيلزم حذف الجملة بأسرها من غير دليل ورد عطف البيان بمجيئه نكرة واسم الاشارة معرفة كفاى قوله \* وحبذا نفحات \*

ورد البدل بأنه على نية تكرار العامل وهو لا يلى حب وأجيب بعدم اللزوم بدليل إنك أنت (ولا يقدم) مخصوص حبذا عليها وان جاز تقديمه على نعم بقله لاها فرغ عنها فلا تساويها فى تصرفاتها ولا نها جارية مجرى المثل



ولثلاثيهم من قولك مثلاً زيد حبذا كون المراد الاخبار بان زيدا أحب ذوا ان كان توهم بعيدا ( وحذفه )  
استغناء بمادل عليه ( قليل ) كقوله فحبذا ربنا \* أي ربنا لا اله \*  
وقوله

ألا حبذا لولا الحياء وربما \* منعت الهوى من ليس بالمتقارب

أي حبذا حالتي معك ( ويجوز فصله ) من حبذا ( بنداء ) كقول كثير \* ألا حبذا يا عز ذلك التسائر \*  
( و ) يجوز ( كونه ) اسم ( إشارة ) كقول كثير المذكور وقول الآخر \* فيا حبذا ذاك الحبيب المبسمل  
( ويكون قبله ) أي الخصوص ( أو بعده منكرة منصوب بمطابقه ) كقوله \* ألا حبذا قوم أسلم فأنهم \*  
وقوله حبذا الصبر شمة لا مري را \* م باراة مولع بالعالى

ويقال حبذا رجلان الزيدان ورجالا الزيدون ونساء الهندات وكذا مؤخر ( فتالها ) أي الأقوال فيه ( ان كان  
مشتقا ) فهو ( حال والا ) بأن كان جامدا فهو ( تمييز ) وقال الأخفش والفارسي والرعي حال مطلقا وقال أبو  
عمر وابن العلاء تمييزا مطلقا ( ورابعها ) قاله أبو حيان ( المشتق ان أريد تقدير المدح به حال وغيره ) وهو الجامد  
والمشتق الذي لم يرد به ذلك بل تبيين حسن المبالغ في مدحه ( تمييز ) مثال الاول لا يصح دخول من عليه حبذا  
هند مواصلة أي في حال مواصلة والثاني وتدخل عليه من حبذا يدرأ كبا ( وخامسها ) قاله في البسيط إنه  
منصوب ( بأعني ) مضمرا فهو مفعول لا حال ولا تمييز قاله أبو حيان وهو غريب ثم الأولى التأخير عند الفارسي  
والتقديم عند ابن مالك وقال الجرمي وابن خروف هما سواء في الحال ثم قال الجرمي تقديم التمييز فيه قبيح وقال  
ابن خروف أحسن وقال أبو حيان الأحسن تقديم التمييز وكذا الحال ان كانت من ذوا ان كانت من  
المخصوص فالتأخير ( وتو كد حبذا ) توكيدا ( لفظيا ) كقوله

ألا حبذا حبذا حبذا \* حبيب تحملت منه الاذى

( وتدخل عليها لا فتساوي بشئ في ) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدم نظيره في حبذا كقوله

\* لا حبذا أنت يا صنعا من بلد \* وقوله \* ولا حبذا الجاهل العاذل \*

وقوله ألا حبذا أهل الملا غير أنه \* اذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

وقال أبو حيان ودخول لا على حبذا لا يخلو من اشكال لانه ان قدر حب فعلا وذا فاعله أو حبذا كلها فعلا فلا  
لا تدخل على الماضي غير المتصرف ولا على المتصرف الا قليلا أو كلها اسما فان قدر في محمل نصب لم يصح لانه على  
العموم نحو لا رجل وهو هنا خصوص أو رفع فكذلك لوجوب تكرار لا حيث ( وتعمل ) حبذا ( فيما عدا  
المصدر ) كالظرف والمفعول له ومعه نحو حبذا زيدا كراماله وحبذا عمرو لزيد بخلاف المصدر اذ هي غير متصرفه  
فلا مصدر لها ( وتوقف أبو حيان في ) عملها في غير ( الحال والتمييز ) وقال لا ينبغي أن يقدم عليه الاسماع اما الحال  
والتمييز فتعمل فيهما وفاقا ( وتضم فأحب مفردة ) من ذابنقل ضمة العين اليها كما يجوز ابقاء القح استصحابا بنحو  
حب زيد وحب ديننا ويجب ابقاء اذا فسكت كاسناد حب الى ما سكن له آخر الفعل نحو حبيت يا هذا ( وكذا  
فعل السابق ) المستعمل كنعم وبش أو تجبا أصلا أو نحو لا يجوز نقل ضمة عينه الى الفاء فتسكن كقوله

حسن فعلا لقاء ذي الثروة المملق بالبشر والعطاء الجزيل

وقيد في التسهيل الفاء بكونها حلقية قال أبو حيان ولا يختص بذلك بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو لضرب الرجل  
بضم الضاد ( ويجوز جرفا عليها ) أي حب المفردة وفعل ( بالباء ) الزائدة تشيها بفاعل أفعل تجبا كقوله  
\* وحب بها مقتولة حين تقتل \* وكقوله حب بالزور الذي لا \* يرى منه الاصفحة أولام  
وحكى الكسائي مررت بأبيات جاديهن أبياتا وجدن أبياتا ( ومنه ) أي الجامد ( صيغتا التجب ) وهما ( ما أفعل

(وأفعل) به (قال الكوفية وأفعل) بغير ما مسندة إلى الفاعل نحو قوله \* فأبرحت نارسا \* أي ما أبرحت فارسا (وبعضهم وأفعل من كذا وزعم الفراء الأولى) أي ما أفعل (اسما) لكونه لا ينصرف ولتصغيره وصحة عينه في قولهم ما أحسنه وقوله ياما أميلح غزلانا \* وقالوا ما أطوله كما قالوا هو أطول من كذا ورد بان امتناع التصرف لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقة واحدة اذ معنى التعجب لا يختلف باختلاف الأزمنة لا ينافي الفعلية كليس وعسى وبان تصغيره وصحة عينه لشبهه بأفعل التفضيل وقد صحت العين في أفعال كحول وعور وبدل للفعلية بناؤه على الفتح ونصبه المفعول الصريح ولزوم نون الوقاية مع الياء (و) زعم (ابن التبراري الثانية) أي أفعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر (وجوز هشام المضارع من ما أفعل) فيقال ما يحسن زيد اورد بأنه لم يسمع (وينصب المتعجب منه بعدما أفعل مفعولا به) على رأي غير الفراء والهمزة فيه للتعدية والفاعل ضمير مستتر عائدا على ما مفرد مذكرا لا يتبع بعطف ولا نوكيد ولا بدل وعلى رأيه نصبه على حذف نصب الاب في زيد كريم الأب والأصل زيد احسن من غيره مثلاً أو بما على سبيل الاستفهام فنقلوا الصفة من زيد وأسندوها إلى ضمير ما وانتصب زيد بأحسن فرقا بين الخبر والاستفهام وقصة أفعل على هذا قيل بناء لتضمنه معنى التعجب وقيل اعراب وهو خبر ما بناء على نصب الخبرية بالخلاف عند الكوفيين (والأصح ان ما مبتدأ) خبره ما بعده وقال الكسائي لا موضع لها من الاعراب (و) (الأصح) انها بكرة تامة بمعنى شيء خبرية قصد بها الابهام ثم الاعلام بايقاع الفعل على المتعجب منه لا قضاء التعجب ذلك (وقيل) نكرة (موصوفة) بالفعل والخبر محذوف وجوبا أي شيء أحسن زيد اعظم (وقيل استفهامية) دخلها معنى التعجب لاجتماعهم على ذلك في أي رجل زيد ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا الا الاسماء نحو . وأصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة . وما ملازمة للفعل وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أي كما جاز ذلك في \* ياسيدا ما أنت من سيد \* (وقيل موصولة) صلها بالفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذي أحسن زيد اعظم (و) يجر المتعجب منه (بعداً فعل بياء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو كرم بزبد (وقيل يجوز حذفها مع ان وان) المصدر يتين كقوله \* واحبب اليانا أن يكون المقدما \* وقوله \* فاحسن وأزين لأمري إن تسربلا \* وقال بعض المولدين

أهون على اذا امتلأت من الكرى \* اني أبيت بليلة المسوعي

(والأصح انه خبر) معنى وان كان لفظه لفظ الامر للبالغة وليس بأمر حقيقة (فحل المجرور) بعده (رفع فاعلا) والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدية ولا ضمير في أفعل والتقدير في أحسن بزبد صار زيد احسن كقولهم أبقلت الارض أي صارت ذات بقل (وقيل) هو (أمر) حقيقة فحل المجرور ونصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة واختلف على هذا فالأصح (فاعله ضمير المصدر) الدال على الفعل فكأنه قيل يا حسن أحسن بزبد أي الزمه ودم به ولذلك وجد الفعل على كل حال (وقيل) فاعله ضمير (المخاطب) كانك قلت أحسن يا مخاطب به أي أحكم بحسنه ولم يبرز في التأنيت والتنبيه والجمع لانه جرى مجرى المثل ولزمت الباء في المفعول ليعكون للامر في معنى التعجب حال لا يكون له في غيره ورد كونه أمر بأنه محقق للصدق والكذب وبأنه لا يجاب بالغاء وبأنه يليه ضمير المخاطب نحو أحسن بك ولا يجوز ذلك في الامر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضمير فاعل ومفعول لمسمى واحد وبأنه لو كان الناطق به أمر بالتعجب لم يكن متعجبا كما لا يكون الامر بالخلف والنداء والتشبيه حالفا ولا مناديا ولا مشبها وقد أجمع على أنه متعجب قال أبو حيان ولو ذهب ذاهب إلى أن أفعل أمر صورة خبر معنى والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل والهمزة للتعدية والمجرور في موضع مفعول لكان مذهباً لقولك أحسن بزبد معناه أحسن هو أي الاحسان زيد أي جعله حسنا فيوافق



معنى ما أحسن زيد اقال ولا ينافى ذلك التصريح بالخطاب في يازيد أحسن زيد لان الفاعل مخالف للخطاب  
فالعنى يازيد أحسن الاحسان زيد أى جعله حسنا كما تقول يازيد ما أحسن زيد أى شئ جعله حسنا قال  
ويدل على أن محل المجرور نصب جواز حذفه ونصبه بعد حذف الباء في قوله \* فابعد دار من فعل مزارا \*  
(ويحذف) المتعجب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله

جزى الله عنا الجزاء بفضله \* ربيعة خيرا ما أعفوا كرمنا

أى ما أعفهم وأكرمهم وفي جواز حذفه (مع أفعل خلف) قال سيبويه لا يجوز وقال الاخفش وقوم يجوز  
لقوله تعالى . أسمع بهم وأبصر . أى بهم (وقيل بل يحذف الجار فيستر) الفاعل في أفعل ولا يحذف ورد  
بأنه لو كان مستترا لبرز في التنبيه والجمع والتأنيث (ولا يكون المتعجب) منه (الاختصاص) من معرفة أو قريب  
منها بالتخصيص لانه مخبر عنه في المعنى (ومنع الفراء ذال العهدة) نحو ما أحسن القاضى زيد قاضى بينك وبين  
المخاطب عهده وأجازه الجمهور (و) منع (الاخفش أيا الموصول بالماضى) نحو ما أحسن ابراهيم قال  
ذاك وأجازها سائر البصريين فان وصلت بمضارع جاز اتفاقا (ولا يفصل) المتعجب منه من أفعل وأفعل  
بشئ اضعفهما بعدم التصرف فاشبهان واخواتها (الابن طريف ومجروور يتعلق بالفعل) فانه يجوز (على  
الصحيح) لتوسعهم فيهما ولجواز الفصل بهما بين إن و، معمولها وليس فعل التعجب بأضعف منها ولكثرة  
وروده كقوله ما أحسن في الهجاء لقائها \* وقوله \* وأحب اليئ أن يكون المقدما \*

وقيل لا يجوز الفصل بهما أيضا وعليه أكثر البصريين ونسب الى سيبويه (وثالثها قبح) أى يجوز على  
قبح قال أبو حيان ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلق بالمعمول ضمير يعود على المجرور فان تعلق وجب تقديم المجرور  
كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وقوله

خليلي ما أحرى بذاللب أن يرى \* صورا ولكن لا سبيل الى الصبر

أما ما لا يتعلق منهما بالفعل فلا يجوز الفصل به وفاقا نحو ما أحسن معروف أمرا (وجوزه الجرمي وهشام  
بالحال) أيضا نحو ما أحسن مقبلا زيدا (زاد الجرمي أو المصدر) نحو ما أحسن احسانا زيدا والجمهور على  
المنع فيهما (و) جوزه (ابن مالك بالنداء) كقول على أعز على أبا أبا اليقظان ان أراك صريعا  
مجدلا (و) جوزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعية نحو ما أحسن لولا بخله زيدا قال أبو حيان ولا حجة  
له على ذلك (ولا يقدم معمول) لفعل التعجب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب  
لعدم تصرفه ولان المجرور في أفعل عند الجمهور فاعل والفاعل لا يجوز تقديمه (ولا يفصل بينهما) أى بين ما  
وأفعل (بغير كان) أما كان الزائدة فيجوز الفصل نحو ما كان أحسن زيدا (والاكثر) على ان فعل التعجب  
(يدل على الماضى المتصل) بالحال فاذا أريد الماضى المنقطع أى بكان أو المستقبل أى يكون (وقيل) انما  
يدل على (الحال) دون الماضى حكى عن المبرد (وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال والماضى والمستقبل  
ويقيد فى الماضى بكان وأمسى وفي الحال بالآن وفي المستقبل بيبكون ونحوه من الظروف المستقبلية كقوله  
تعالى . أسمع بهم وأبصر يوم يأتوننا . قاله ابن الحاج (ويجرب ما يتعلق بهما ان كان فاعلا معنى بالى) نحو ما أحب  
زيدا الى عمرو وما أبغضه الى بكر والاصل أحب عمرو زيدا وأبغض بكر زيدا (والا) أى وان لم يكن  
فاعلا معنى (فان أفهم علما أو جهلا بالباء) يجرب نحو ما أعرف زيد بالفقهاء وما أبصر عمر بالأنحو وأجهل خالد  
بالشعر (والا) أى وان لم يفهم ذلك (فان تعدى بحرف فيه) يجرب نحو ما أعز زيدا على وما أزهده في الدنيا  
(والا) بأن تعدى بنفسه (فباللام) يجرب نحو ما أضرب زيد العمرو (ويقتصر على الفاعل) في بابى كسى

وظن فيقال مأ كسى زيدا وما أعطى عمرا وما أظن خالدا بحذف المفعولين ( ويستغنى ) بجر أحد مفعولى ( الاول ) أى باب كسا باللام عن ذ كر الآخر نحو ما كساه لعمرو وما كساه للثياب ولا يفعل ذلك فى باب ظن وان جمع بينهما فالثانى منتصب بضمير نحو ما أعطى زيدا العمر والدرهم وما كساه للفقراء الثياب ( خلافا للسكوفية ) فى الامرين أى قولهم يجوز ذ كرهما فى باب كسا على ان الثانى منصوب بفعل التجب ويجوز مثل ذلك فى باب ظن اذا أمن اللبس نحو ما أظن زيدا لبكر اصدى قافان خيف أدخل اللام عليهما نحو ما أظن زيدا لأخيك لأبيك والاصل ظن أخاك أباك قال أبو حيان هذا تحرير النقل فى المسئلة وخط ابن مالك فنقل عن البصريين تساوى الحكم فى باب كسا وظن وعن الكوفيين نصب الثانى بفعل التجب بلا تفصيل « مسئلة » ( من مفهوم التجب ) الذى لا يبوب له فى النحوقولهم ( سبحان الله ) وفى الحديث سبحان الله ان المؤمن لا يبخس ( لله دره ) قال فى الصحاح أى عمله وأصل الدرالابن ( حسبك بز يد رجلا ) ويجوز حذف الباء ورفع زيد ويجوز ادخال من فى رجل ( يالك من ليل ) ويجوز حذف من والنصب ( انك من رجل ) لعالم ولا يجوز حذف من منه ( ما أنت جارة ) بالنصب على التميز ويجوز ادخال من ( واهاله يا هي ) ومن ذلك لا إله إلا الله سبحان الله من هو أو رجلا ويله رجلا وكفاك به رجلا والعظمة لله من رب وأعجبوا لزيد رجلا أو من رجل وكاليوم رجلا وكالليلة قمر أو كرماء صلفا وبالباء بالدواهي وباحسنه رجلا وباطيها من ليلة لله لا يؤخر الاجل ( و ) من ذلك ( كيف ومن وما أى فى الاستفهام ) نحو كيف تكفرون بالله . عم يتسألون . الحاقة ما الحاقة لأى يوم أجلت \* ( المصدر ) أى هذا بحث إعماله ( يعمل كفعله ) لازما ومتعديا الى واحد فأكثر أصلا لا إلحاقا كما فى شرح الكافية لانه أصله ولذا لم يتقيد عمله بزمان ( ان كان مفردا مكبرا غير محدود وكذا ) ان كان ( ظاهرا على الاصح ) فلا يعمل مثنى فلا يقال عجت من ضربيك زيدا ولا مجموعا ولا مضرا كعرفت ضربيك زيدا ولا محدودا بالتاء كعجت من ضربتك زيدا وشذ قوله

بضربة كفيه الملائفس راكب \* ولا مضرا كضربك زيدا حسن وهو المحسن قبيح لان كلاما ذ كر يزيل المصدر عن الصفة التى هى أصل الفعل خصوصا الاضمار فان ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما ان ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس وقال الكوفيون يجوز إعمال المصدر واستدلوا بقوله

وما الحرب الا ما علمتم وذقمتم \* وما هو عنها بالحديث المرجم

أى وما الحديث عنها والبصريون تأولوه على ان عنها متعلق بأعنى مقدرا ( وثالثها يعمل فى الجرو فقط ) دون المفعول الصريح قاله الفارسي وابن جنى قال أبو حيان وقياس قولهما إعماله فى الطرف اذ لافرق بينهما وقد أجازهما جماعة ( وجوزوه قوم فى الجمع المكسر واختاره ابن مالك قال لانه وان زالت معه الصيغة الاصلية فالمعنى معها باق ومتضاعف بالجمعية لان جمع الشئ بمنزلة ذكره متكررا يعطف وقد سمع تركته بملاحس البقر أولادها وقال الشاعر \* مواعد عرقوب أخاه يثرب قال أبو حيان والمختار المنع وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بضمير أى لحست أولادها وعد أخاه ( ويقدر بأن ) المصدرية مخففة أو غيرها ( قيل ) أى قال بعضهم زيادة ( أو المصدرية ) والفعل فان غير المخففة للماضى كقوله \* أمن بعدرى الغانيات فؤاده \* والمستقبل كقوله

فرم يسديك هل تستطيع نقلا \* جبالا من تهامة راسيات

وما للماضى والحال كقوله . كذ كر كم أباء كم . وقوله . تخافونهم فكيفتكم . والمخففة للسالاة

كقوله \* علمت بسطك للعر وف خيريد \* وقوله \* لو علمنا إخلاصكم عدة السلم \* وقوله



\* لو علمت ايثارى الذى هوت \* قال ابن مالك وتقدر المخففة بعد العلم وغيره ما بعد لولا والفعل كراهة أو ارادة أو خوفاً أو رجاءاً أو منعاً أو نحو ذلك ثم هذا التقدير قال الجمهور ( دائماً وقيل ) أى قال ابن مالك ( غالباً ) قال ومن وقوعه غير مقدر قول العرب سمع أذننى زيداً يقول ذلك وقول أعرابي اللهم ان استغفارى اياك مع كثرة ذنوبى للؤم وان تركى الاستغفار مع علمى بسعة عفوكم لنى وقول الشاعر

ورأى عين الفتى اباكا \* يعطى الجزيل فعليك ذاكا

قال أبو حيان وما ذكره ممنوع ( ومن ثم ) أى من هنا وهو كون هذا المصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل أى من أجل ذلك ( لم يقدم معموله عليه ) لانه كالوصول ومعموله كالصلة والصلة لا تتقدم على الموصول ويؤول ماؤه على اضمار فعل كقوله \* وبعض الملم عند الجهل للذلة اذعان \* ( خلافاً لابن السراج ) فى قوله بجواز تقديم ( المفعول عليه ) فجاز يجبنى عمراً ضرب زيد ( و ) من ثم أيضاً ( لا يفصل من معموله بتابع أو غيره ) كما لا يفصل بين الموصول وصلته وشمل التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل ولا نعوت قبل تمامه فلا يقال عجبت من ضربك الشديد زيداً ولا من شريك وأكلك اللبن بل يجب تأخير كقوله \* ان وجدى بك الشديد أرانى \* وأما قوله أزمت يا ساميينا من نوالكم \* فتؤول على اضمار يثبت من نوالكم وكذا قوله تعالى . انه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر . يقدر برجعة يوم ( ولا يتقدر عمله بزمان ) بل يعمل ماضياً وحالاً ومستقبلاً كما تقدم ( خلافاً لابن أبى العافية فى ) قوله لا يعمل فى ( الماضى ) قال أبو حيان ولعله لا يصح عنه ( ولا يحذف ) المصدر ( باقيا معموله فى الأصح ) لانه موصول والموصول لا يحذف وقيل يجوز له دليل لانه كالمندقوق كما يحذف المضاف لدليل ويبقى عمله فى المضاف اليه قيل ومنه قوله تعالى . هل تستطيع ربك . أى سؤال ربك اذ لا يصح تعليق الاستطاعة بفعل المستطيع ( وإعماله مضافاً كثر ) من أعماله منونا استقراء وعمله ابن مالك بان الاضافة تجعل المضاف اليه بجزء من المضاف كما يجعل الاسناد الفاعل بجزء من الفعل ويجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول آل والتنوين فتقويت بهامنا سبة المصدر للفعل ( ثم ) إعماله ( منونا ) أكثر من إعماله معرفاً بالان فيه شبهة بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة ( وأنكره الكوفية ) أى إعماله منونا وقالوا ان وقع بعده مرفوع أو منصوب فباضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى . أو اطعام فى يوم ذى مسغبة يتباهى التقدير يطعم ورد بان الأصل عدمه ( ثم ) يليه ( إعماله معرفاً بال ) كقوله \* ضعيف النكابة أعداءه \*

وقوله \* فلم أنكل عن الضرب مسمعا \* ( وأنكره كثيرون ) والبغداديون وقوم من البصريين كالمنون وقدر والله عاملاً ( وثالثاً أنه قبيح ) أى يجوز إعماله على قبح ( ورابعاً إن عاقبت ) آل ( الضمير عمل ) فعوانك والضرب خالد المسمى إليه ( والا ) بان لم تعاقبه ( فلا ) يجوز إعماله نحو عجبت من الضرب زيداً عمراً وهو قول ابن طلحة وابن الطراوة واختاره أبو حيان وقولى معرفاً تصرح بان آل فيه التعريف قال أبو حيان ولا نعلم فى ذلك خلافاً لما ذهب اليه صاحب القياس من انها زائدة كفى الذى والتى ونحوهما لان التعريف فى هذه الاشياء بغير آل فلا وجه الادعاءز يادتها اذ لا يجتمع على الاسم تعريفان قال وهو فى حالة التنوين معرفة لانه فى معناها ( وقال الزجاج ) إعمال ( المنون أقوى ) من المضاف لان ما شبه به نكرة فكذا ينبغى أن يكون نكرة ورد بان إعماله ليس للشبه بل بالنيابة عن حرف مصدرى والفعل والمنوب عنه فى رتبة المضمرة ( و ) قال ( ابن عصفور ) إعمال ( المعرف ) أقوى من إعمال المضاف فى القياس ( وقيل المضاف والمنون ) فى الاعمال ( سواء ) قال أبو حيان وترك إعمال المضاف وذى آل عندى هو القياس لانه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه أن لا يعمل فكذلك المنون لان الأصل فى الاسماء ان لا تعمل فاذا تعلق اسم باسم فالاصل الجرب بالاضافة ( ويضاف للفاعل



مطلقا) أى مذكوراً مفعولاً ومحذوفاً كقوله تعالى . كذ كركم آباءكم . وقوله . يفرح المؤمنون بنصر الله .  
 (و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله . لا يسأم الإنسان من دعاء الخير . أى دعائه الخير وبذلك يفارق  
 الفعل لأن الموجب للنع فيه تنزيله إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره والفصل به بين الفعل  
 وأعرابه في فعلان وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس وحل عليه المنفصل والظاهر والمصدر لا يتصل به  
 ضمير فاعل فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة (وقال الكوفية) لا يحذف بل (يضم) في المصدر  
 كما يضم في الصفات والظرف (و) قال أبو القاسم خاف بن قرون (ابن الأبرش ينوي) إلى جنب المصدر قال  
 ولا يجوز أن يقال أنه محذوف لأن الفاعل لا يحذف ولا يضم لأن المصدر لا يضم فيه لأنه بمنزلة اسم الجنس  
 (ويجوز إبقاؤه) أى الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصح) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن  
 الحارث الدماري عن ابن عامر . ذكركم ربك عبده زكريا . وقوله صلى الله عليه وسلم وحج البيت من  
 استطاع إليه سبيلاً وقول الشاعر

\* نقرع القواقيز أفواه الأباريق \* وقيل لا يجوز إلا في الشعر (و) يضاف (لظرف فيعمل فيما بعده رفعا  
 ونصباً) كالمثول نحو عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً قال أبو حيان ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منون  
 منع هذه المسئلة (ويؤثر المنون بالمبنى للمفعول فيرفع) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد  
 وقال الأخفش لا يجوز ذلك بل يتعين النصب أو الرفع على الفاعلية واختاره الشاويين ( وثالثها ) قال أبو حيان  
 يجوز (أن لزمه) أى البناء للمفعول (فعله) أى فعل ذلك المصدر نحو عجبت من جنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس  
 كذلك (ويحذف معه) أى بالمنون (الفاعل وأوجه الغراء) فقال لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتة  
 لأنه لم يسمع (فالأقوال الثلاثة) السابقة فيه أهو محذوف أم مضمراً أم منوي تأتي هنا (ورابعها) قاله السيرافي  
 (لا يقدر) الفاعل هنا (البتة) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل  
 وردبأنه أن قال إن الفاعل غير مراد فباطل بالضرورة إذا لا بد للأطعام مثلاً في قوله . أو اطعام . من مطعم من  
 جهة المعنى وإن قال أنه مراد فقد أقرب بأن المصدر يقتضيه كإقتضيه الفعل بخلاف عشرين درهماً فيلزمه تقديره  
 وإن لم يصح ضميره «مسئلة» (يذكر) بعد المصدر (البديل من فعله معموله) نحو ضرب زيد أو سقياز يدا  
 (وعامله) الناصب له (المصدر) عند سيديويه والجمهور لأنه صار بدلاً من الفعل فورث العمل الذي كان له وصار  
 الفعل نسياناً نسبياً (وقيل) عامله الفعل (المحذوف) الناصب للمصدر (فعليه) أى على هذا القول (يجوز تقديمه)  
 أى المعمول على المصدر نحو زيد ضرباً (وكذا) يجوز التقديم (على) القول (الأول) أيضاً (في الأصح) لأنه ناب  
 عن فعله فهو أقوى منه إذا كان غير نائب ولأنه غير مقدر بحرف مصدرى حتى يشبه الموصول في الامتناع وقيل  
 لا يجوز التقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السابق قال أبو حيان والأحوط أن لا يقدم على التقديم  
 الأسماع (وفي محله) أى هذا المصدر (الضمير خلف) صحح ابن مالك أنه يعمل كاسم الفاعل وقال كذا  
 «مسئلة» (يعمل كمصدر اسمه) أى اسم المصدر (المبني لا العلم بأجماع) فيهما أما الأول فلأنه مصدر في الحقيقة  
 كقوله

أظلم إن مصابكم رجلاً \* أهدى السلام تحية ظلم

فصاحبكم مصدر بمعنى إصابتكم وأما الثاني وهو ما دل على المصدر دلالة مغنية عن ال لتضمن الإشارة إلى حقيقة  
 كسار وبره وبخار فلأنها خالفت المصادر الأصلية بكونها لا يقصد بها الشياخ ولا تضاف ولا توصف ولا تقع موقع  
 الفعل ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل ال ولذلك لم تقم مقامها في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو امراته (وأما) اسم  
 المصدر (المأخوذ من حدث لغيره) كالثواب والكلام والعطاء أخذت من مواد الأحداث ووضعت لما



يثاب به والجملة من القول ولما يعطى ( فنعه ) أى أعماله ( البصرية ) إلا فى الضرورة ( وجوزه ) قياسا ( أهل الكوفة وبغداد ) الحاقاله بالمصدر كقوله \* وبعد عطائك المائة الرتعا \* وقوله فان ثواب الله كل موحد \* وقوله \* فان كلامها شفاء لما ييا \* ( قال الكسائى ) امام أهل الكوفة الا ثلاثة ألفاظ ( الخبز والدهن والقوت ) فانها لا تعمل فلا يةال عجبت من خبزك الخبز ولا من دهنك رأسك ولا من قوتك عيالك وأجاز ذلك الفراء وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته قال أبو حيان والذي أذهب اليه فى المسموع من هذا النوع از المنسوب فيه بضمير يفسره ما قبله وليس باسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر فى العمل لافى ضرورة ولا فى غيرها \* ( اسم الفاعل ) أى هذا مبحث إعماله وذ كرمعه أمثلة المبالغة واسم المفعول هو ما دل على حدث وصاحبه ( فادل جنس ) وقوله

\* على حدث يخرج الجامد \* والصفة المشبهة والفعل التفضيل وصاحبه يخرج المصدر واسم المفعول ( ويعمل عمل فعله مفردا أو غيره ) أى مثنى ومجموعا جمع سلامة وجمع تكسير ( ومنع قوم ) عمل ( المكسرو ) منع ( سيويوه ) والتحليل إعمال ( المثنى والجمع ) الصحيح ( المسند لظاهر ) لانه فى موضع يفرد فيه الفعل بخالفه فلا يقال مررت برجل ضارب بين غلمان زيد أو أجاز المبرد إعماله لان لحاقه حينئذ بالفعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه ( وقيل ) لا ينصب اسم الفاعل أصلا بل ( الناصب فعل مقدر منه ) لان الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك فى التسهيل وبه يرد على ابنه فى دعواه نفي الخلاف فى عمله ( وشرط البصرية ) لأعماله ( اعتماده على ) أداة ( نفي ) صريح نحو ما ضارب زيد عمرا أو مؤول نحو غير مضيع نفسه عاقل ( أو ) أداة ( استفهام ) اسما أو حرفا ظاهرا أو مقدرا كقوله \* انا ورجالك قتل أمرى \* ( أو ) على ( موصوف ) نحو مررت برجل ضارب عمرا ولو تقدرا هو راجع للاستفهام والموصوف معا كقوله

ليت شعري مقيم العذر قوى \* أم هم لي في حيا عاذلونا

أى أمقيم وقوله \* وما كل مؤت نصحه بليب \* أى رجل مؤت ( أو موصول ) وذلك اذا وقع صلة آل ( أو ) على ( ذى خبر ) نحو هذا ضارب زيدا وكان زيد ضارب با عمرا وان زيد ضارب عمرا وظننت زيدا ضارب با عمرا ( أو ) على ذى ( حال ) نحو جاء زيدا كبا فرسه ( قيل أو ) على ( ان ) نحو ان قائما زيدا قائما اسم ان وزيد الخبر ولم يشترط الكوفيون ووافقهم الاخفش الاعتماد على شئ من ذلك فأجاز وإعماله مطلقا نحو ضارب زيدا عندنا ( و ) شرط البصرية ( كونه مكبرا ) فلا يجوز هذا ضارب زيدا لعدم وروده وللدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيتة التى هى عمدة الشبه وقال الكوفيون الا الفراء ووافقهم النحاس يعمل مصغرا بناء على مذهبهم ان المعتبر شبه الفعل فى المعنى لا الصورة قال ابن مالك فى التحفة هو قوى بدليل إعماله محولا للبالغة اعتبارا بالمعنى دون الصورة وقاسه النحاس على التكسير ( وثالثها يعمل ) المصغر ( الملازم التصغير ) الذى لم يلفظ به مكبرا كقوله

فيما طعم راح فى الزجاج مدامة \* ترقرق فى الأبدى كيت عصيرها

فى رواية جر كيت ( أما الماضى فالأصح يرفع فقط ) نحو مررت برجل قائم أبوه أو ضارب أبوه أمس ولا ينصب لانه لا يشبه المضارع الا اذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وقال الكسائى وهشام ووافقهما قوم ينصب أيضا اعتبارا بالشبه معنى وان زال الشبه لفظا واستدلوا بقوله تعالى . وكلهم باسط ذراعيه بالصيد . وتأوله الاولون على حكاية الحال ( ومنع قوم رفعه الظاهر وقوم ) رفعه ( المضمر ) أيضا قاله ابن طاهر وابن خروف وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفع ويتحمل ( و ) قال ( قوم يعمل ) النصب ( ان تعدى لاثنين أو

ثلاثة ) نحو هذا معطى زيد ادرهما أمس لانه قوى شبه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده وغير صالح للاضافة اليه لاستغنائه بالاضافة الى الاول والا كثرون قالوا هو منصوب بفعل مضمر قال ابن مالك ويرده ان الاصل عدمه ( فان كان ) اسم الفاعل ( صلة آل فالجمهور ) انه ( يعمل مطلقا ) ماضيا وحالا ومستقبلا لان عمله حينئذ بالنيابة فنابت آل عن الذى وفر وعه وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضى فقام تأوله بالفعل مع تأول آل بالذى مقام ما فات من الشبه اللفظى كما قام لزوم التأنيث بالالف وعدم النظير في الجمع مقام مسبب ثان في منع الصرف ومثاله ماضيا قوله

والله لا يذهب سيفى باطلا \* حتى أيرمالكا وكاهلا

\* القاتلين الملك الحلا حلا \* قال الاخفش ولا يعمل بحال وآل فيه معرفة كهى في الرجل لا موصولة والنصب بعده على التشبيه بالفعل به \* وثالثها \* قاله الرماني وجاعة يعمل ( ماضيا فقط ) لاحالا ولا مستقبلا ورد بأني العمل حينئذ أولى ومن ورده حالا قوله تعالى . والحاقطين فر وجههم والحاقيات . وقال الشاعر

إذا كنت معنيا بمجد وسودد \* فلاتك الا الجمل القول والفعل

( ويضاف لمفعوله ) جواز انحوه هديا بالغ الكعبة . انك جامع الناس . غير محلى الصيد . قال أبو حيان وظاهر كلام سيويه ان النصب أولى من الجر وقال الكسائي هما سواء ويظهر لي ان الجر أولى لان الاصل في الاسماء اذا تعلق أحدهما بالآخر الاضافة والعمل انما هو بجهة الشبه للمضارع فالل على الاصل أولى ( وتجب ) الاضافة ( ان كان ماضيا ) نحو ضارب زيد أمس اذ لا يجوز النصب كما تقدم ( أو ) كان ( المفعول ضميرا ) متصلا به نحو زيد مكرمك ( وقيل ) وعليه الاخفش وهشام محله نصب وزال التنوين أو النون في مكرمك ومكرمك مولك للطاقة الضمير لا للاضافة لان موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الاضافة وليست محققة اذ لا دليل عليها الا الحذف المذكور ولم يتعين سببها . ورد بالقياس على الظاهر فانه لا يحذف التنوين فيه الا للاضافة ويتعين النصب لفقد شرط الاضافة بان كان في اسم الفاعل آل وخلا منها الظاهر والمضاف اليه ومرجع الضمير ويجوز تقديم معموله أى اسم الفاعل عليه نحو هذا زيد اضارب لا إن جر بغير حرف زايد من اضافة أو حرف فلا يقال هذا زيد اغلام قاتل ولا مررت زيد اضارب بخلاف ما جر بالزائد فيجوز التقديم عليه نحو ليس زيد عمرا بضارب قيل أو جر به أى زائد أيضا فلا يقدم كغيره وجوزه قوم ان أضيف اليه حق أو غير وجد فأجازوا هذا زيد اضارب وكذا الآخرون وقد تقدم ذلك في بحث الاضافة ( و ) يجوز تقديم معموله ( على مبتداه ) الذى هو خبر عنه نحو زيد هذا ضارب وقيل لا يجوز ان كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سبي أى من سبب المبتدأ نحو زيد أبوه ضارب عمرا أو كان المفعول لسببه نحو زيد ضارب أبوه عمرا وأجاز ذلك البصريون ووافقهم الكسائي في الاخيرة لا تقديم صفته أى اسم الفاعل عليه أى المفعول ( و ) لا تقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيد ضارب أى ضارب خلافا للكسائي في اجازته التقديم في الصورتين ويجوز وفاقا تأخير الموصوف عن المفعول نحو هذا ضارب زيدا عاقل والفرق انه اذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبه الفعل بالوصف الذى هو من خواص الاسماء بخلاف ما اذا تأخر الوصف لان صفته تحصل بعد تمام عمله ومن الموارد في ذلك قوله

\* وتخرجن من جعد ثراه منتصب \* \* مسألة \* يعمل بشرطه وفاقا وخلافا ما حول منه للبالغة الى فعال ومفعول ومفعال وفعل وفعل ) قال \* أخا الحرب لباسا عليها جلالها \* وسمع اما العسل فأنشرب



وقال \* ضرب بنصل السيف سوق سنانها \* وسمع انه لتعار بوائكها \* وإن الله سميع دعاه من  
دعاه وقال \* أتاني أنهم مزقون عرصى \* ولدلائها على المبالغة لم تستعمل الا حيث يمكن الكثرة فلا  
يقال موات ولا قتال زيد بخلاف قتال الناس أما اذا لم تدل عليها فلا تعمل كأن كانت الانسب كحار وطعم  
أو كان بناء النصب عليها ككريم وفرح ( وأنكر الكوفية الكل ) أي إعمال الجملة لانها زادت على معنى  
الفعل بالمبالغة اذا لمبالغه في أفعالها ولزوال الشبه الصوري أيضا فاورد بعد ما منصوب بافباضمار فعل يفسره  
المثال (و) أنكر (أكثر البصريين الاخيرين) أي فاعل وفعل لقلتهما (و) أنكر (الجرى فعل دون فاعل)  
لانه أقل وروادحتي انه لم يسمع أعماله في نثر ( وقال أبو عمرو ويعمل ) فعل (بضعف) (و) قال (أبو حيان  
لا يتعدى فهما السماع) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر فيقاس فيها وقدسقتها في المثنى على ترتيبها في العمل  
فأكثرها فعال ثم فاعل ومفعول ثم فاعل ثم فعل وادعى ابن طلحة تفارقتها في المبالغة أيضا ففعل لمن كثر منه الفعل  
وفعال لمن صار له كالصناعة ومفعول لمن صار له كالآلة وفاعل لمن صار له كالطبيعة وفعل لمن صار له كالعادة قال  
أبو حيان ولم يتعرض لذلك المتقدمون ( واعمل ابن ولاد وابن خروف فاعلا ) بالكسر والتشديد فاجازوا زيد  
شرب الخمر وطبخ الطعام قال أبو حيان وقد سمع إضافة شرب إلى معموله في قوله  
لا تنفري ياناق منه فانه \* شرب خمر مسعر لخروب  
فعلى هذا لا يبعد عمله نصباً وفهم من مساواة الامثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله  
ثم زادوا انهم في قومهم \* غفر ذنبهم غير نخر  
وقوله \* خوارج ترا كين قصداً للخارج \* وقوله

شم مهاوين أبدان الجزور مخا \* ميص العشيات لا خور ولا قزم

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضية وان عريت من آل وان لم يقلوا بذلك في اسم الفاعل  
لما فيها من المبالغة ولم احتج إلى ذكره لانه رأى محكي في اسم الفاعل فدخل في التشبيه \* (مسئلة كهو أيضا) \* في  
العمل والشروط والاحكام وفاقا وخلافا ( اسم المفعول يرفع من فوع فعله ) أي المفعول لان فعله لما لم يسم فاعله  
قال ونحن تركنا تغلب ابنة وائل \* كضروب بقرجله منقطع الظهر

(وتجوز إضافة) أي اسم المفعول ( إليه ) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل فانه لا يجوز فيه  
ذلك نحو زيد مضروب الظهر قال أبو حيان والصحيح ان الإضافة في مثل ذلك من نصب لا من رفع وأصله  
مضروب الظهر وقال شيخه الشاطبي لم يذكر هذا الحكم غير ابن مالك واعتنى بذكره في سائر كتبه وقيده  
في اللفية بالقله ولم يقيده بها في التسهيل والاول أحسن قال ثم انما يجوز بشرطين أن يكون اسم المفعول من  
متعد إلى واحد فلا يجوز من لازم ولا من متعد إلى أكثر وان يقصد ثبوت الوصف ويتناسى فيه الحدوث  
ثم كما يجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو هذا مضروب الأب أو أباه وهو أقل من  
الإضافة (ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء به مناه) من فعل وفعل وفعل (كذب وقبض وقبيل) فلا  
يقال مررت برجل كحيل عينه ولا قتييل أبوه ( خلافا لابن عصفور ) حيث أجاز ذلك قال أبو حيان ويحتاج في  
منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب «مسئلة» ( كهو ) أيضا (الصفة المشبهة به عمال لكن) تخالف في  
أنها (لا تعمل مضمرة ولا في أجنبي) بل في سببي (ولا في سابق) عليها بل في متأخر عنها (ولا) في (مفعول) بينها  
ويبينه بل في متصل بها قال الخفاف في شرحه لم يفسر لوابين الصفة المشبهة ومعمولها فيقولوا كريم فيها حسب  
الآباء الا في الضرورة كما قال \* والطيبون اذا ما ينسبون أباه (ولا مرادها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمرا

نحو انما يداضار به تقديره اناضارب زيدا ضارب به كما يعمل مظهر او في اجنبي كما يعمل في سبي وفي مقدم عليه كما  
 يعمل في متأخر عنه وفي مفعول كما يعمل في متصل ومرا دابه الاستقبال كما يعمل في مراد به الحال وقولي (في  
 الاصح فيهما) راجع الى الاخبار بن قال أبو حيان ذكر صاحب البسيط أنه يجوز الفصل بين هذه الصفة وبين  
 معمولها إذا كان مرفوعاً ومنصوباً كقوله تعالى . مفتحة لهم الابواب . قال ولم يتعرض ابن مالك في التسهيل  
 لزمان هذه الصفة وذكر ذلك في أرجوزته فقال «وصوغها من لازم الحاضري» وفي المسئلة خلاف ذهب أكثر  
 النحويين الى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال وذهب أبو بكر بن طاهر الى أنها تكون للزمن الثلاثي وأجاز  
 أن تقول مررت برجل حاضر الابن غدا فيكون بمعنى المستقبل وذهب السيرافي الى انها أبد بمعنى الماضي وهو  
 ظاهر كلام الاخفش قال والصفة لا يجوز تشبيهها الا اذا ساغ أن يبنى منها ق فعل وذهب ابن السراج والفارسي  
 الى انها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشاويين قال وسواء رفعت أو نصبت لانك اذا قلت مررت برجل حسن  
 الوجه فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مضيا ولا استقبالا لانها لما شئت باسم الفاعل لم يتوقونه في عملها في  
 الزمانين وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السيرافي وقول ابن السراج بأن قال لا يريد السيرافي بقوله إنها للماضي  
 ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت قبل الاخبار عنها ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها انما  
 وجدت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين على هذا وفي البسيط قال بعضهم الصفة المشبهة باسم الفاعل تغارقه في انها  
 لا توجد الا حالا وتقدم ان وقت ذلك ليس على جهة الشرط بل ان وضعها كذلك لكونها صفة دالة على الثبوت  
 والثبوت من ضرورته الحال وأما على جهة الشرط فتكون حينئذ يصح تأويلها بالزمان ولا يشترط الا الحاضر لانه  
 المناسب انتهى (ثم هي اما صالحة للمذكر والمؤنث مطلقا) أي لفظا ومعنى كحسن وقبيح (أولفظا لا معنى) كحائض  
 وخصي لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعل صالح للمذكر والمؤنث ولكن معنى الحيض مختص بالمؤنث ومعنى  
 الخصاء مختص بالمذكر (أو عكسه) أي معنى لالفظا ككبر الألية فانه معنى مشترك فيه لكن خص المذكر بلفظ  
 آلى والمؤنث بلفظ عجزاء (أولا) تصلح لهما بل تختص باحدهما كما ذكرنا وأما لفظهما ومعناهما خاص بالمذكر  
 ورتقاء وعفلاء لفظهما ومعناهما خاص بالمؤنث (وتجري الأولى على مثلها وضدها) أي يجري مذكرا على المذكر  
 والمؤنث ومؤنثها على المؤنث والمذكر قال أبو حيان وهذا الذي يعبر عنه النحويون بأنه يشبهه هو ما تقول مررت  
 برجل حسن الابن ورجل حسن الام وبامرأة حسنة الام وبامرأة حسنة الاب (دون الباقي) فانها انما تجري  
 على مثلها فقط ولا تجرى على ضدها (في الاصح) تقول مررت برجل خصي الابن وبامرأة حائض البنت ورجل  
 آلى الابن وبامرأة عجزاء البنت ورجل آدر الابن وبامرأة رتقاء البنت قال أبو حيان وهذا يعبر عنه النحويون  
 بأنه يشبهه خصوصا وأجاز السكسائي والاخفش جريان هذه الصفة على ضدها في الاقسام الثلاثة فتقول برجل  
 حائض بنته وبامرأة خصي ابنها ورجل عجزاء بنته وبامرأة آلى ابنها ورجل رتقاء بنته وبامرأة آدر ابنها هكذا  
 حكى ابن مالك الخلاف في الثلاثة ونارعه أبو حيان بأن بعض المغاربة نقل الاتفاق على المنع في قسمين منها وان  
 الخلاف خاص بقسم واحد وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختص (وتعمل مع آل) مقترنة بها (ودونها  
 رفعا) على أن يعرب المرفوع بها (فاعلا) بها قاله سيبويه والبصريون (أو بدلا) من الضمير المستكن فيها قاله  
 الفارسي (ونصبيا) على أنه يعرب (مشبها بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزا) في النكرة (وجرا بالاضافة وفي  
 مراتبها خلاف في مجرد ومقرون بأل ومضاف له) أي لمقرون بأل (أو مجرد أو لضمير أو لمضاف له) أي الضمير  
 فتلك ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين وهي حالتها اقترانها بأل وعدمه في ثلاثة وهي وجوه عملها الرفع والنصب  
 والجرد تبلغ ستة ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المفعول الستة وهي تجریده واقترانه بأل واطرافه الاربعة





الرفع كما جازمرت بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوي اليد والرجل برفع نفسه والرجل مع جرم المعمول وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب وأما أن يعطف على معمولها المجرور نصباً فنصوا على أنه لا يجوز لا يقال هذا حسن الوجه والبدن بخلاف اسم الفاعل (وقيل) يتبع بكل التوابع (الابالصفة) قال أبو حيان هكذا قال الزجاج وزعم أنه لم يسمع من كلامهم فلا يجوز جاءني زيد الحسن الوجه الجميل قال وقد جاء في الحديث في صفة الدجال أعور عينه اليمنى فاليمين صفة لعينه وعينه معمول الصفة فينبغي أن ينظر في ذلك قال وعلل منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصفة محال أبداً على الأول فاشبه المضمحل لأنه قد علم أنك لا تعني من الوجوه الأوجه زيد في نحو ممرت بزيد الحسن الوجه قال وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النحاس عن عبد المنعم الاسكندراني من تلاميذ ابن بري قال لي وقد كان ظهري لما يشبه هذا وهي ان الصفة هي في الحقيقة للوجه وان أسندت الى زيد مثلاً فقد تبين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبين قلت له الصفة قد تكون لغير التبيين كالدح والدم وغيرهما فلا جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني فقال أصل الصفة أن تأتي للتبيين ومجئها لما ذكر هو بحق الفرع وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع وقال بعض أصحابنا امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل فلم تقوان تعمل في الموصوف والصفة معاً ويضعف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلا إن فرق بينهما بأن المؤكد والتوكيد كانهما شيء واحد لأن التوكيد لم يدل على معنى زائد في المؤكد بخلاف الصفة (وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة (لسابقتها) أي للموصوف (رفعت ضميره مطابقة) له في الأفراد والتذكير وضد هما نحو ممرت برجل عاقل ورجلين عاقلين وبامرأة عاقلة (أو) كان معناها (لغيره ولم ترفعه فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو ممرت برجلين حسنين الغلمان وبامرأة حسنة الغلام وبنساء حسان الغلمان (والا) بأن رفعت (فكالفعل) فلا يطابق الأعلى لغةً كلوني البراغيث نحو ممرت برجلين حسن غلامهما ورجال حسن غلمانهم وبامرأة حسن غلامها (وتكسیرها حينئذ) أي حين رفعت السببي مسندة إلى جمع (ان أمكن أولى من الأفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثني أم مفرد نحو ممرت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهم ورجال حسان غلمانهم هذا قول المبرد ونص عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه واختاره (١) الجزولي وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك قال أبو حيان وذهب بعض شيوخنا إلى أن الأفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة في ذلك أنه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ولا يجمع فانتفى أن تكون الصفة مفردة قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لأنه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة والافعال لا يجمع لاجتماع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الأفراد قال أبو حيان وما ذكره هو القياس لسكبه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك ثم ذكر أبو حيان بعد سطران هذا القول هو مذهب الجمهور واختيار الشاويين وشيخه الأبدى (وثالثها ان تبعث جمعا) فالتكسير أولى مشأ كلة لما قبله ولما بعده نحو ممرت برجال حسان غلمانهم وان تبعث مفردا فالأفراد أولى من التكسير لأنه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع فتقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكرره فكذا في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الأفراد نحو ممرت برجال شرب آبائهم (وأوجبته) أي جمع التكسير (الكوفية فيها لم يصح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو ممرت برجال عور آبائهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (التمثية) نحو ممرت برجلين أعورين أبواهما ومنعوا الأفراد فيها بخلاف ما جمع الجمعين فجوز وافية الأفراد



والتكسيرا حسن نحو مرت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه (وأجرى عملها) في رفع السبي ونصبه وجره (اسم مفعول المتعدى لواحد وفاقا) كقوله \* فهل أنت مرفوع بماه نأرس \* وقوله \* لما بدت مجلوة وجناتها \* وقوله \* تمنى لقائى الجوز مغرور نفسه \* قال أبو حيان وقول السهيلي والأصح يدل على خلاف في المسئلة ولا نعلم أحدا منعهما فلذلك قلت وفاقا (و) أجرى كذلك أيضا (الجامد المضمن معنى المشتق) نحو وردنا منها لعسلا ماؤه وعسل الماء أى حلوا وقال الشاعر \* لأبت وأنت غر بالالهاب \* وقال آخر فراشة الحلم فرعون العذاب وان \* يطلب نداء فكلب دونه كاب

أى متعب وطائش ومهلك (ومنع أبو حيان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدى لواحد (ان أمن اللبس) نحوز به ظالم العبيد خاذلهم راحم الابناء ناصرهم اذا كان له عبيد ظالمون خاذلون وأبناء راحون ناصرون وكذا هذا ضارب الابن بدافى هذا ضارب أبوه زيد فان لم يؤمن اللبس لم يجوز (وقال ابن عصفور وابن أبي الريح) انما يجوز (ان حذف المفعول اقتصارا) فان لم يحذف أصلا لم يجوز وكذا ان حذف اختصارا لأنه كما ثبت فيكون الوصف اذا ذلك مختلف التعدى والتشبيه وهو واحد وذلك لا يجوز ويأنه أنه من حيث نصب السبي أو جره يكون مشبها باسم الفاعل المتعدى ومن حيث نصب المفعولية به يكون اسم فاعل متعديا مشبها بالمضارع فاختلفت جهة تعديه وجهة تشبيهه من حيث صار شيها باصل في العمل شيها بفرع في العمل فصار فرع الاصل وفرع الفرع ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين ثم انه انما سمع استعمال المتعدى صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصارا نحو \* ما الراحم القلب ظلاما وان ظلاما \* قال أبو حيان وهذا تفصيل حسن (و) قال (أبو علي) الفارسي يجوز (مطلقا) ولم يقيد بأمن اللبس قال ابن مالك في شرح التسهيل والصحيح أن جواز ذلك متوقف على أمن اللبس قال ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدى فلذلك سهل فيه الاستعمال المذكور ومنه قول ابن رواحة تباركت انى من عذابك خائف \* وانى اليك تأتب النفس راجع

وقال آخر ومن يك منحل العزائم تابعا \* هو اه فان ارشد منه بعيد ومن وروده في المصوغ من متعد قوله ما الراحم القلب ظلاما وان ظلاما \* ولا الكريم بمناع وان حرما انتهى قال أبو حيان واطلاقه يدل على جواز ذلك في كل متعد سواء تعدى لواحد أم لاثنتين أو ثلاثة ولا خلاف أنه يجوز في المتعدى لاثنتين أو ثلاثة (ومنعه الاكثر مطلقا وتوقف أبو حيان) فقال الاحوط أن لا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير لان القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السابق يحتمل التأويل (فان تعدى بالحرف فلا) يجوز فيه ذلك (في الاصح) وعليه الجمهور وجوزة الاخفش وابن عصفور نحو مرت برجل مارا لابي يريده بنصب الاب أو جره واستدل بقولهم هو حديث عهد بالوجع فقولهم بوجع متعلق بحديث وهو صفة مشبهة والجمهور تأولوا ذلك على أنه متعلق بعهد لا بالصفة فان جاء من كلامهم مرت برجل غضبان الاب على زيد علقتوا على زيد بفعل محذوف تدل عليه اللمعة أى غضب على زيد \* (افعل التفضيل) أى هذا مبينه (يرفع) افعل التفضيل (الضمير غالبا والظاهر في لغة) ضعيفة نحو مرت برجل أفضل منه أبوه أى أزيد عليه في الفضل أبوه حكاه سيبويه وغيره (والأحسن حينئذ تقدم من ويكثر) رفعه الظاهر (ان كان مفضلا على نفسه باعتبار بن واقعا بين ضميرين ثانيهما له والآخر للوصوف والوارد) في ذلك عن العرب (كونه بعد نفي) والمثال المشهور لذلك قولهم ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد وبه عرفت المسئلة بمسئلة الكحل وأفردت بالتأليف فالكحل فاعل بأحسن وهو مفضل باعتبار كونه في عين زيد على نفسه حالا في عين غيره واقع بين ضميرين ثانيهما له وهو الضمير في منه والاول للوصوف وهو الضمير في عينه وقد



تقدم النفي أول الجملة ومثله الحديث ما من أيام أحب إلى الله فيها العمل منه في عشر ذي الحجة وقول الشاعر  
 ما علمت امرأ أحب إليه البذل منه اليك يا ابن سنان

قال ابن مالك والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيهؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد ولا يحتل المعنى بخلاف قولك في الإثبات رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد فان إيقاع الفعل فيه موقع أفعال بغير المعنى فكان رفع أفعال للظاهر لو وقع موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغير المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي معنى إذا وصل بالالف واللام فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه فلما وقع صلة قدر بفعل وفاعل ليكون جملة فان المفرد لا يوصل به موصول فاتجبر بوقوع موقع الفعل ما كان فائتاً من الشبه فاعطى العمل بعد أن منعه (وقاس ابن مالك) على النفي (النهي والاستفهام) فقال لا بأس باستعماله بعد نهى أو استفهام فيه معنى النفي كقولك لا يكن غيرك أحب إليه الخير منك وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا بمن وإن لم يرد ذلك مسموعاً (ومنه أبو حيان) قائلاً إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلا بعد نفي وجب اتباع السماع فيه والاقتصار على ما قالته العرب ولا يقاس عليه ما ذكر من الاسماء لاسيما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذة فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السماع قال علي إن الحاقها بالنفي ظاهر في القياس ولكن الأولى اتباع السماع (وأعرب الأعمى مثله) أي هذا التركيب مع أي (معه) الوجه الذي تقدم تقريره (مبتدأ وخبراً) وقد يحذف الضمير الأول إذا كان معلوماً سمع ما رأيت قوماً شبه بعض ببعض من قومك وقال ابن مالك تقديره ما رأيت قوماً أئين فيهم شبه بعض ببعض منه في قومك (و) قد يحذف الضمير (الثاني) وتدخل من على الظاهر) فحذف ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كحل عين زيد (أو) على (محله) كقولك في المثال المذكور من عين زيد يحذف كحل الذي هو المضاف (أو) على (ذو محله) كقولك فيه من زيد يحذف كحل وعين وإدخاله على صاحب العين ومن إدخاله على المحل قولهم ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أمير على منبر والاصل من شهود كذبة أمير فحذف شهود وأقام المضاف إليه مقامه (ولا ينصب) أفعال التفضيل (مفعولاً به على الاصح) بل يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو زيد أبذل للمعروف فان كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً تعدى بالباء نحو زيد أعرف بالنعو وأجهل بالفقه وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدى إلى الفاعل معنى نحو زيد أحب إلى عمرو من خالد وأبغض إلى بكر من عبدالله ونفي إلى المفعول نحو زيد أحب في عمر من خالد وأبغض في عمرو من جعفر قال ابن مالك وإن كان من متعد إلى اثنين تعدى إلى أحدهما باللام وأضمر ناصب الثاني نحو هوأ كسي الفقراء الثياب أي يكسوهم الثياب قال أبو حيان وينبغي أن لا يقال هذا التركيب إلا إن كان مسموعاً من لسانهم وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه حكاه ابن مالك في التسهيل قال أبو حيان وهذا الرأي ضعيف لأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعديهِ ولترأ كيب خصوصيات وفي شرح السكاكية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به فان ورد ما يؤهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعال كقوله تعالى . الله أعلم حيث يجعل رسالته . فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم يعلم مكان جعل رسالته قال أبو حيان وقد فرضناه نحن على أن تكون حيث باقية على بابها من الظرف فيسند لانها من الظرف التي لا تتصرف (ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفاقاً) ذكره (وتلزمه من ولو تقديراً إن جرد) من آل والاضافة نحو زيد أفضل من عمرو قال تعالى . النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . ومثال تقديرها . وأولوا



الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله . والآخرة خير وأبقى . ( و ) يلزمه ( الافراد ) والذ كبر ان يرد  
أو أضيف لنكرة ) سواء كان تابعاً للمذكور أم منفياً أم مجموعاً فحوزيد أفضل من عمرو وهند  
أفضل من دعد والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من دعد والهندات  
أفضل من دعد ونحوزيد أفضل رجل وهما أفضل رجلين وهم أفضل رجال وهي أفضل امرأة وهن أفضل نساء  
( خلافاً للفرع في الثاني ) حيث أجاز فيها أضيف لنكرة مدناة من المعرفة فضلة وإيضاح أن يؤنث ويثني نحو هند  
فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا ( و ) على الاول يلزم ( مطابقتها ) أي النكرة  
المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة ( خلافاً لابن مالك في ) النكرة ( المستتقة ) حيث قال يجوز فيها الافراد مع جمعية  
ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى . ولا تكونوا أول كافرين . قال أبو حيان وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بـثني  
نحو الزيدان أفضل مؤمن قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى أي أول فريق كافر  
( و ) على الاقوال يلزم ( كونها من جنس المسند إليه أفعل ) كـتبيين ( وجوز ) أبو بكر ( ابن الأنباري  
جرها ان خالفته ) في المعنى مع تجويزه نصبها نحو أخوك أوسع داراً وداراً وأبسط جاه وجاهاً قال فالجر على  
إضافة أفعل إلى المفسر والنصب على إرادة من اذ لو ظهرت لم يكن إلا النصب ( والمعرف بأل يطابق ) في الافراد  
والتذكير وضد هما محتاجان نحو زيد الأفضل والزيدان الافضلان والزيدون الافضلون وهند الفضلى والهندان  
الفضليان والهندات الفضليات أو الفضل ( وفي المضاف لمعرفة الوجهان ) المطابقة وعدمها وقد اجمعا في قوله صلى  
الله عليه وسلم ألا أخبركم بأحبكم إلي وأقر بكم مني مجلس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً ( وأوجب ابن السراج  
الافراد والتذكير ) ومنع من مطابقتها ما قبله قال أبو حيان ورد عليه بالسباع والقياس قال تعالى . ولتجدنهم  
أحرص الناس على حياة . وقال جعلنا في كل قرية أكابر مجرمين . فأفرد أحرص وجمع أكابر وأما القياس  
فشبهه بذي الالف واللام أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في ان كلا منهما معرفة فاجراؤه مجراه في  
المطابقة أولى من أجراه مجرى العاري فاذا لم يغد الاختصاص بجريانه مجراه فلا أقل من أن يشارك ( وعلى  
الاول في الافصح خلف ) قال أبو بكر ابن الأنباري الافراد والتذكير أفصح استغناءً بثنائية ما أضيف إليه  
وجمعاً وتأييداً عن ثنائية أفعل وجمعه وتأييداً قال وهذا القوي عن العرب وقال أبو منصور الجواليقي  
الافصح من الوجهين المطابقة ( ولايجرد ) أفعل ( من ) معنى ( التفضيل حيثئذ ويكون بعض المضاف  
إليه ) كما تقدم ( وقال الكوفية ) الإضافة فيه ( على تقدير من فان لم يقصد به التفضيل طابق ) وجوباً كالعرف  
بأل لتساويهما في التعريف وعدم اعتبار معنى من ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه قال ابن مالك في شرح  
السكاكية فلوقيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرد وجاز عند إرادة معنى المعرفة بأل لما ذكر  
لك ولما قرر في باب الإضافة من ان أي بمعنى بعض ان أضيف إلى معرفة ومعنى كل ان أضيف إلى نكرة وأفعل  
التفضيل مثلها في ذلك وفي شرح التسهيل لأبي حيان اذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل فلا ينوي  
معه من واذا أول بما لا تفضيل فيه لزم المطابقة في الحالين ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه مثال الاول  
يوسف أحسن إخوته أي أحسنهم أو الاحسن من بينهم فهذا على الاخلاء من معنى من وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه  
لان إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف ومثال الثاني زيد أعلم المدينة تريد عالم المدينة قال وهذا النوع ذهب إليه  
المتأخرون واستدلوا على وقوعه بقوله تعالى . هو أعلم بكم . وهو أهون عليه . قالوا التقدير هو عالم بكم اذ  
لا مشارك له في علمه وهو هين عليه اذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته ( وفي قياس ذلك خلاف ) فقال  
المبرد هو مقيس مطرد وقال ابن مالك في التسهيل الأصح قصره على السباع قال أبو حيان لقوله ما ورد من ذلك

( ولا يخلو ) أفعال التفضيل ( المجرد ) من أل والاضافة المقرون بمن ( من مشاركة المفضل ) في المعنى ( غالباً ولو تقدرا ) قال أبو حيان فاذا قيل سيئويه أنحى من الكسائي فالكسائي مشارك لسيئويه في النحو وإن كان سيئويه قد زاد عليه في النحو والمراد بقولنا ولو تقدرا مشاركته بوجه ما كقولهم في البغيضين هذا أحب إلى من هذا وفي الشريرين هذا خير من هذا وفي الصعبيين هذا أهون من هذا وفي القبيحين هذا أحسن من هذا وفي التزويل . قال رب السجن أحب إلى مما يدعونني إليه . وتأويل ذلك هذا أقل بغضاً وأقل شراً وأهون صعوبة وأقل قبحاً ومن غير الغالب قوله العسل أحلى من الحل والصيف أحر من الشتاء ( وتحذف من المفضول لقرينة ) كقوله تعالى . فإنه يعلم السر وأخفى . ( ويكثر ) الحذف ( لكون أفعال خبراً ) لمبتدئاً أو ناسخ نحو . ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا . والله أعلم بما وضعت . وما تخفى صدورهم أكبر . والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخيراً أملاً . تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً وقال الشاعر \* ولكنهم كانوا على الموت أصبراً \* ( أوصفة ) نحو مررت برجل أفضل ( ومنعه الرمانى معها ) وقال لا يجوز الحذف إلا في الخبر ( وثالثها ) الحذف مع الصفة ( قبح وجوزة البصرية مع ) أفعال إذا كان في موضع ( فاعل أو اسم ان ) نحو جاءني أفضل وإن أكبر الله ومنعه الكوفيون ( وفي تقديمها ) أي من وجع ورجلها على أفعال أقوال أحدها الجواز ( ثانيها ) المنع ( ثالثها ) وهو ( الأصح بحيث إن وصلت باستفهام ) نحو ممن أنت خير ومن أي الناس زيد أفضل ومن كان زيد أفضل ومن ظننت زيدا أفضل ومن وجهه من وجهك أجل ( وإلا ) بأن كانت في الخبر ( منع اختياراً ) وجاز في الضرورة كقوله

فقلت لنا أهلاً وسهلاً وزودت \* جنى العنبل بل ما زودت منه أطيب

( وتفصل ) من مجرد ما من أفعال ( بعمول ) له كقوله تعالى . النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم . ( وقل ) الفصل بينها وبينه ( بغيره ) أي بغير المعمول كقوله

ولفوك أطيب لو بذلت لنا \* من ماء موهبة على خر

وقوله

لم الق أخبث يا فرزدق منكم \* ليلاً وأخبث بالنهار نهاراً

( ويعدى أفعال كالتعجب ) أي بالحروف التي يعدي بها قال ابن مالك فيقال زيد أرغب في الخبر من عمرو وأجمع للمال من زيد وأرأف بنا من غيره «مسئلة» ( أخرج عن الأصل آخر ) وهو وصف على أفعال ( مطابق ) وما هو له ( مطلقاً ) في الأفراد والتذكير والتذكير وأضدادها نحو مررت بزيد ورجل آخر ورجلين آخرين أو رجلاً آخرين وكان مقتضى جعله من باب أفعال التفضيل أن يلزمه في التذكير لفظ الأفراد والتذكير وإن لا يثبت ولا يثنى ولا يجمع إلا معرفة كما كان أفعال التفضيل فتح هذا المقتضى وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى فذلك منع من الصرف ( ولم تدخله من ) لانه لا دلالة فيه على تفضيل لنفسه ولا بتأويل ( والصحيح ) انه ( يستعمل في غير الآخر أما أول الوصف فكغيره ) من سائر أفعال التفضيل في فرد مجرد أو مضافاً لنكرة ويطابق معرفة بأل ويضاف لمعرفة قال تعالى . إن أول بيت وضع . وأنا أول المؤمنين . ( ويقع بعد عام مضاً ) هو ( إليه ) وتابعاً له ( ومنصوباً ظرفاً ) قال في البسيط تقول العرب على ما قاله اللحنى مضى عام الأول بمافيه والعام الأول عام أول بمافيه وعام أول بمافيه وعام أول وضمير عام إلى أول فتصرف ولا تصرف وترفعه على النعت فتصرف ولا تصرف لأن أول يكون معرفة ونكرة و ( يكون ) ظرفاً أو مضافاً قولاً أبداً بهذا أول فتبنيه على الضم والحمد لله أولاً وآخراً يعرب وتصرف نكرة وفعلت ذلك عاماً أول وعام أول وأول واحترز بأول الوصف عن الاسم وهو المجرد عن الوصفية فانه مصروف نحو ماله أول ولا آخر قال أبو حيان وفي





وثلاثين لغة هيأت وأهات وهيأت وأيهان وهايهات وأيهان كل واحدة من الستة مضمومة الآخر ومفتوحة  
ومكسورة وكل واحدة منها منونة وغير منونة وحكى غيره إيهاك وإيهوا وإيهات وإيهات بالالف وإيهاء بالمد  
فراحت على الأربعة (وشتان) بمعنى افترق (وسرعان وشكان) مثلثا أولهما بمعنى سريع (و) على حدث  
(حاضر كاوه) بمعنى أتوجع وفيها لغات أشهرها فتح الواو المشددة وسكون الهاء ومنها كسر الهاء وكسر الواو وفيهما  
وأوه بسكون الواو وكسر الهاء (وأف) بمعنى أتضجر وفيها نحو أربعين لغة (وإخ وكخ) بكسر الهمزة والكاف  
وتشديد الخاء كنه ومكسورة بمعنى أتكره (وراهاو وي) بمعنى أعجب (و) قد (تضمن نغيا) كقولهم همهم  
بمعنى فنى (ولوبلا) النافية كقولهم لا لعاله لا أقالة (ونها) كقولهم وراءك بمعنى تأخر لأنه بمعنى لا تتقدم واستفهاما  
كقولهم مهمم أى أحدث لك شئ وقيل معناه ما وراؤك (وتجبا) كقولهم بطآن هذا الأمر بمعنى بطؤ وفيه  
معنى التعجب وقوله

وابأبى أنت وفوك الاشنب \* كأنما ذر عليه الزرنب

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم يججج والتندم في قوله

سالتاني الطلاق أن رأاني \* قل مالى قد جثناني بنكر

وى كأن من يكن له نشب يحجب \* ومن يفتقر يعيش عيش ضر

و (منها ما أصله ظرف أو) جار (ومجرو) قال ابن مالك في شرح الكافية وهذا النوع لا يستعمل إلا  
متصلا بضمير مخاطب (ككانك) بمعنى إثبت (وعندك ولديك ودونك) بالثلاثة بمعنى خذ (ووراءك)  
بمعنى تأخر (وأمامك) بمعنى تقدم (واليك) بمعنى تبع (وعليك) بمعنى الزم (ولاتقاس) هذه (في الأصح)  
بل يقتصر فيها على السماع وأجاز الكسائي أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياسا على ما سمع ورد بأن  
ذلك إخراج لفظ عن أصله وقيل إن الكسائي يشترط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو بك ولك (ومحل  
الضمير) المتصل بهذه الكلمات فيه أقوال أحدها رفع وعليه الفراء ثانيها نصب وعليه الكسائي (ثالثها)  
وهو (الأصح) ومذهب البصريين (جر) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء على عبد الله زيد ابجر عبد الله  
فتبين بذلك أن الضمير مجرور والموضع لامر فوعه ولا منصوبه قال ابن مالك في شرح الكافية ومع ذلك فمع كل  
واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر من فوع الموضع يقتضى الفاعلية فلأن تقول في التوكيد عليكم كلكم زيدا  
بالجر توكيدا للوجود المجرور وبالرفع توكيدا للمستكن المرفوع (وقال ابن بابشاذ) الكاف المتصلة  
بهذه الظروف (حرف خطاب) لاضمير فلا محل لها من الأعراب (ومنها) ماهو (مركب مزج كيهي)  
اسم مركب مزجي بمعنى أقبل وهلا بمعنى قر وتقدم فلما ركب حذف ألفها وكثرا استعمالها لاستحاث العاقل  
تغليب المحي وقد يستعمل بها غيره تغليب الهلا وتستعمل بمعنى قدم نحو حييل الثريد وبمعنى عجل متعدي بالباء نحو  
حييل بكذا وبالئ نحو حييل إلى كذا وبمعنى أقبل فيتعدي بعلى نحو حييل على كذا وفيها لغات (وهلم الحجازية)  
نقل بعضهم الإجماع على تركيبها وفي كيفية خلاف قال البصريون مركبة من ها التثنية ومن لم التي هي  
فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه كأنه قيل إجمع نفسك اليها فحذف ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل لام لم  
السكون وقال الخليل ركب قبل الإدغام فحذفت الهمزة لدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء  
الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى أقصد  
خففت الهمزة بالقاء حركتها على الساكن قبلها وحذفت فصار هلم قال ابن مالك في شرح الكافية وقول البصريين  
أقرب إلى الصواب قال في البسيط ويدل على صحته أنهم نطقوا به فقالوا هالم ويأتى هلم بمعنى أحضر فيتعدي ومنه



هلم شهداءكم أي أحضر وهم وهلم الثريد أي أحضره وبمعنى أقبل فيتعدى بالي نحو هلم إلينا وقد تعدى باللام نحو هلم للثريد هذه لغة الحجاز من جعلها اسم فعل وأما بنو تميم فهي عندهم فعل متصل بها الضمائر فيقولون هلمي وهلموا وهلموا وهلمن (أما قول الناس (هلم جرافتوقف) الشيخ جمال الدين (بن هشام في عريته) قال في رسالة له **مسئله** أسماء الاصوات ما وضع لزجر) لما لا يعقل (كهلا) بوزن ألالزجر الخيل عن البطي (أودعاء) لما لا يعقل (كأو) بلفظ أو والعاطفة لدعاء الفرس (أو حكاية صوت) لحيوان أو اصطكاك أجرام (كغاق) بغين مججمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاق) بطاء مهملة وكسر القاف لحكاية صوت الضرب (وفيه) أي في هذا النوع أيضا كما في أسماء الأفعال (الركب) المزجي (تخاق باق) باعجام الخاء وكسر القافين لحكاية صوت الجماع (وقاش ماش) بكسر الشينين المجتمعتين لحكاية صوت القماش قال ابن قاسم وحصر أسماء الاصوات وضبطها من علم اللغة وحظ التعوي أن يتكلم على بنائها انتهى وقد تقدم في باب العرب والمبنى أنها كلها مبنية لشبهها بالحروف المهمة في أنها لاعاملة ولا معمولة (وشذا عراب بعضها لوقوعه موقع ممكن) كقوله \* اذلتى مثل جناح غاق \* أعرب غاق لوقوعه موقع غراب (وتكبرها بالتنوين) كما في أسماء الأفعال وأصل بنائها على السكون كقوب وسع وحج ووخ وحل (وما سكن وسطه من ثلاثي كسر) على أصل التقاء الساكنين كغاق وطاق وهاب وهاج وعاج وجاء وحوب وعوه وقوس وهج وعيط وطبخ (وعبر بمضي) باليم والضاد المججمة (عن صوت) يخرج من بين الشفتين (مغن عن لافني) لسده مسد الصوت وكان من حقه الاعراب ومن بنائه قول الراجز

سألت هل وصل فقالت مض وحركت لي رأسها بالنفض

\* (الظرف والمجرور) \* أي هذا مبنيهما (إذا اعتددا كالوصف) على نفي أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال (رفعا ما بعدهما فاعلا) نحو ما في الدار أحد وأفي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار أبوه وزيد عندك أخوه ومررت بزيد عليه جبة (ثم قال الأكثرون بوجوبه) لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (و) قال (قوم هوراجح ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخر والظرف خبر مقدم واختاره ابن مالك (و) قال (قوم الراجح فيه الابتدائية) ويجوز كونه فاعلا (وأوجبها) أي الابتدائية (السهيلي) فهذه أربعة مذاهب (واختلفوا على الأول هل العامل) للرفع على الفاعلية (الفعل المحذوف) الذي هو متعلقهما المقدر باستقر (أو) العامل (هنا نيابة عنه) لقرينهما منه باعتدادهما على قولين قال في المغنى والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل لم يمتنع واختار ابن مالك الأول لأن الأصل في العمل الفعل ولتعادل المرحجين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح (فإن لم يعتددا) على شيء مما ذكر نحو في الدار أو عندك زيد (فلا ابتدائية واجبة خلافا لالاخفش والكوفية) في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط **مسئله** يجب تعليقهما أي الظرف والمجرور حيث وقعا (بفعل أو شبهه) وقد اجتمع في قوله تعالى . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . أو ما فيه رآته كقوله \* أنا أبو المنهال بعض الأحيان \* وقوله \* أنا بن مارية أذجد النقر \* فيتعلق بعض واذا بالاسمين العامين لما فيهما من معنى قولك الشجاع أو الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (ولو مقدرا) كقوله تعالى . والى ثمود أخاهم صالحا فإنه متعلق بأرسلنا مقدرا ولم يتقدم ذكر الأرسال ولكن ذكر النبي والرسول إليهم يدل عليه (وفي أحرف المعاني) هل يتعلقان بها أقوال أحدها وهو المشهور المنع مطلقا ثانيها الجواز مطلقا (ثالثها يتعلق به إن ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النيابة لا الاصالة وإن لم يكن كذلك فلا وعليه الفارسي وابن جني قال في



نحو يالزيد إن اللام متعلقة بيا وقال المجوزون مطلقا في قول كعب

وما سعاد غداة البين إذ رحلوا \* الأغن غضيض الطرف مكحول

غداة البين ظرف للنفي أي انتفى كونها في هذا الوقت لا كغن (ولا يتعلق) من حروف الجر (زائد) كالباء ومن في كفي بالله شهيدا . هل من خالق غير الله . وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان أفعالا قصرت عن الوصول إلى الاسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط ( إلا اللام المقوية ) فانها تتعلق بالعامل المقوي نحو . مصداق المأمعهم . فعال لما يريد . ان كنتم للرؤى يا تعبرون . لان التحقيق أنها ليست بزائدة محضة لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل . نزلة القاصر ولا معدية محضة لا طراد صحتها سقوطها فلها منزلة بين منزلتين (وقول الحوفي) في اعرابه (ان الباء في) أليس الله (بأحكم الحاكمين متعلق وهم) أي غلط نشأ عن ذهول (ولا) تتعلق (لعل) الجارة في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد ألا ترى ان مجرورها في رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبرية في قوله \* لعل أي المغوار منك قريب \* (و) لا (نولا) اذا جرت ضمير لانها أيضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها امر فوع المحل بالابتداء (و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا وحاشا اذا خفض لانهن لتحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدي التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم (قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتشبيه قالا انه اذا قيل زيد كعمر وفان كان المعلق استقرا فالكاف لا تدل عليه بخلاف في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسباً للكاف وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال في المغنى والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار (ويجب حذفه) أي ما يتعلقان به (اذا وقعاصلة) نحو . وله من في السموات والارض ومن عنده لا يستكبرون . (أوصفه) نحو . أو كصيب من السماء . (أو خبرا) نحو زيد عندك أو في الدار (أو حالا) نحو . فخرج على قومه في زينتته (أو مثالا) كقولهم للعرس بالرفاء والبنين أي أعرست (وجوز ابن جني اظهار) المتعلق في (الخبر) واستدل بقوله \* فأنت لدى محبوبحة الهون كان \* (و) جوزة (ابن يعيش ان لم يحذف وينقل اليه ضمير) نحو زيد مستقر عندك فان حذف ونقل ضميره إلى الطرف لم يجز اظهاره لانه قد صار أصلا من فوضا (وأنكر الكوفية وابن طاهر وابن خروف التقدير) للمتعلق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفية (ينصبه) أمر معنوي وهو (الخلاف) أي كونها مخالفين للبتدي (وعندهما) ينصبه (البتدي) وزعا أنه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه اذا كان غيره (و يقدر الكون المطلق) نحو زيد في الدار فيقدر كائن أو مستقر ومضارعها ان أر بد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو غدا أو كان أو استقرأ أو وصفها ان أر بد المعنى نبيه عليه ابن هشام وقال انهم أغفلوه (الالدليل) فيقدر الكون الحاضر . الحر بالحر . الآية فيقدر فربها يقتل (و) يقدر (مقدما) كسائر العوامل من معمولاتها (الالمانع) كما في نحو ان في الدار زيد فيقدره مؤخرا لآن إن لا يليها من فوضها ويرجع ذلك في نحو في الدار زيد لان الاصل تأخير الخبر (والجنتار وفاقا لاهل البيان تقديره في البسملة فعلا مؤخر انا سببا لما جعلت هي مبدأ له) فيقدر في أول القراءة بسم الله أقرأ وفي الأ كل بسم الله كل وفي السفر بسم الله ارتحل وعليه قوله صلى الله عليه وسلم في ذكر النوم (باسمك ربى وضعت جنبي) وباسمك أرفعه وذهب البصريون إلى انه يقدر فيها في كل موضع ابتداء كائن باسم الله فيكون خبرا مبتدئا مقدرا وذهب الكوفيون إلى انه يقدر ابتدى بسم الله (التنازع في العمل) أي هذا بعبثه (اذا تعلق عاملان فاكثر) ثلاثة وأربعة (من الفعل وشبهه) كالوصف واسم الفعل . النوع أي اختلف بخلاف الحروف كان وأخواتها (باسم) بأزربا فيرفعها أو نصبها أو جربا يعرف



أو أحدهما رفعاً والآخر خلافه (عمل فيه أحدهما) السابق أو الثاني باتفاق الفريقين (وقال الفراء كلاهما) يعملان فيه (ان اتفقا) في الاعراب المطاوب نحو قام وقعد زيد فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للبنداء خبران وكما يرفع منطلقان في زيد وعمر ومنطلقان بالمعطوف والمعطوف عليه معالان هما يقتضيانه والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مقتود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح وفي مسألة زيد وعمر ومنطلقان لأن الاثنين فيهما كل واحد منهما جزء علة قالة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين إذ لا يصح اسناد كل منهما وحده إلى زيد ولا يصح اسناد كل من زيد وعمر وحده إلى منطلقان (و) على الأول (الأقرب) من العاملين أو العوامل (أحق) بالعمل في الاسم من الأسبق (عند البصرية) لقربه ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله والأسبق عند الكوفية أحق لسبقه ولسلامته من تقديم مضمرة على مفسره (فان ألغى الثاني) من الأعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني (رافعاً) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا (أضمر فيه) أي الثاني إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (مطابقاً) للاسم في الأفراد والتذكير ووفر وعهما لانه مفسره والمطابقة بين المفسر والمفسر ملتزمة نحو قام وقعد زيدان قام وقعدوا الزيدون قامت وقعدت هند ضربت وضربني زيد اضربت وضرباني الزيد بن وضربت وضربني الزيد بن ضربت وضربتني هند (مالم تؤد) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالأظهار) حيثند واجب لتعذر الأظهار بلزوم مخالفة المخبر عنه ان طوبى المفسر والمفسران طوبى المخبر عنه وكل منهما ممنوع نحو ظننت وظناني قائماً الزيد بن قائمين يظهر ثاني ظناني لانه لو أضمر مفرداً قيل إياه طابق إياه المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثني قيل إياهما فبالعكس وقد خرجت المسئلة بالأظهار عن باب التنازع لان كلام العاملين عمل في ظاهر (وجوز الكوفية) مع الأظهار وجهين آخرين (حذفه) لدلالة معمول الآخر عليه كجاء مثل ذلك في الابتداء نحو

نحن بما عندنا وأنت بما عندك \* ملك راض والرأي مختلف

أي راضون (واضماره مؤخر) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو ظننت وظناني الزيد بن قائمين إياه فيدل عليه المثني لأنه يتضمن المفرد (و) (جوز) (قوم) من البصريين وجهاً آخر (اضماره مقدماً) في محله مطابقاً للمخبر عنه نحو ظننت وظنني إياه الزيد بن قائمين (وكذا) اذا كان الثاني (غير رافع) يضر فيه اذا أعمل الأول (اختياراً في الأصح) نحو قام أو ضربني وضربته زيد وقام أو ضربني وضربتهما زيدان وقيل يجوز حذفه كقوله

بعكاظ يعيش الناظري \* ن إذا هم لم حوا شعاعه

أي لم حواه وأجيب بأنه ضرورة (أو) (ألغى الأول) حال كون الأول رافعاً من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الأول المرفوع كقوله

خالقني ولم أخالف خليلاً \* ي ولا خير في خلاف الخليل

وقوله \* جفوني ولم أجف الاخلاء إنني \* وقوله \* هويني وهويت الخرد العربا \* (وقال النكسائي وهشام والسهيلي وابن مضا يحذف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل وحسنه هنا القرار من الأضمار قبل الذ كر الذي هو خارج عن الأصول (و) قال (أبو ذر الأحسن إعمال الأول حيثند) قراراً من حذف الفاعل ومن الأضمار قبل الذ كر (و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور (لا تصح المسئلة الآله) فوجب إعمال الأول حيثند (وعنه) قول آخر يحكى في البسيط (انه يقتصر) في مقابل ذلك (على السماع) ولا يكون قياساً (و) (حكى) (عنه) قول آخر حكاه ابن مالك أنه يجوز إعمال الثاني قياساً ويضم في الأول (بشرط تأخر الضمير) نحو ضربت بني وضربني زيداً هو قال البهاء ابن النحاس ولم أقبله هنا هذا النقل عن الفراء من غير

ابن مالك (ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمرفى الاول لانه لكونه فضله لم يحتج فيه الى الاضمار قبل الذ كر  
قال تعالى . آتوني أفرغ عليه قطرا . وقال . هاؤم اقرؤا كتابيه . وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (مالم يلبس)  
حذفه فيجب اضماره كقولك مال على وملت الى زيد اذ لو حذف عنى لتوهم ان المراد مال الى وكذا رغب فى  
ورغبت عن زيد (وجوز قوم انظاره اختيارا ) وان لم يلبس وعليه ابن مالك كما فى الغاء الثانى ودفع بالفرق  
بين الاضمار قبل الذ كر وبعده ولا خلاف فى جوازه ضرورة كقوله \* اذا كنت ترضيه ورضيك صاحب \*  
( فان كان ) العامل من باب (ظن أضمرفى الاول) نحو ظناني اياه وظننت الزيد بن قاثم (أو) أضمرفى (مؤخرا)  
نحو ظناني وظننت الزيد بن قاثم اياه (أو حذف) أصلا (أو أتى به اسما ظاهرا) حذرا من عدم مطابقة الخبر عنه  
والمفسر نحو ظناني قاثما وظننت الزيد بن قاثم وبه تخرج المسئلة عن باب التنازع كما سبق هذه (أقوال) تقدم  
تطيرها فى الغاء الثانى والجمهور على آخرها (والمختار) انه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولى  
ظن لدليل (والا) بأن لم تكن قرينة (جى به اسما ظاهرا) كما قال الجمهور حذرا من المخالفة المذكورة (ومنع  
ابن الطراوة الاضمار فى) باب (نحن مطلقا) فى هذه المسئلة وغيرها فلم يجز ما أدى اليه من مسائل التنازع واستبشع  
من النحويين اجازة ذلك لانه ليس للضمير مفسر يعود عليه ألا ترى انك اذا قلت ظننته وظننت زيدا قائما لم تكن  
الماء عائدة على قائم اذ يصير المعنى وظننى ذلك القائم المذكور وليس هو اياه لان القائم هو زيد وأجيب بأنه يعود  
على قائم من حيث اللفظ لا المعنى وذلك شائع فى لسان العرب كما قالوا عندى درهم ونصفه أى نصف درهم آخر  
فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط (وتوقف أبو حيان) فقال الذى ينبغى الرجوع الى السماع  
فان استعملته العرب فى ظن فى هذا الباب اتبع والاتوقف فى اجازته لان عود الضمير على شئ لفظا لا معنى قليل  
وخلاف الاصل فلا يجعل أصلا يقاس عليه (والاصح) انه (لاتنازع فى نحو ما قام وقعد الا زيد) وقول الشاعر

ما صاب قلبى وأضناه وتمه \* الا كواعب من ذهل بن شيبانا

وقوله ماجاد رأيا ولا أجدى محاولة \* الا امرؤ لم يضع دنيا ولا ديننا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرأتين اللفظية والتقدير أحد حذف وأكتفى بقصده ودلالة النفي والاستثناء  
على حد . ومما نالا مقام معلوم . وقيل انه من باب التنازع وليس كآية المذكورة لان المحذوف فيها مبتدأ  
وهو جائز الحذف بخلافه فى المثال والبيتين فانه فاعل ولا يجوز حذفه فتعين أن يكون من التنازع (و) الاصح  
أيضا انه لاتنازع فى قول امرئ القيس

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة \* (كفانى ولم أطلب قليل من المال)

خلافا لمن جعله من باب التنازع واستدل به على حذف المنصوب من الثانى الملقى أى أطلبه بل هو فعل لازم  
لامفعول له أى كفانى قليل ولم أسع بدليل قوله فى صدره فلو أن ما أسعى (ومنه) أى التنازع (الجمهور فى  
العامل المؤخر) وشرطوا تقدم العاملين وتأخر ما يطلبانه عنهما فلوقات ضربت زيدا وضربنى أو أى رجل  
قد ضربت أو شقت لم يكن من الباب وجوزه الفارسى فى تأخر أحد العاملين وبعض المغاربة فى تأخرهما  
واستغرب أبو حيان القولين (و) منعه الجمهور فى العامل (غير المتصرف) كنعم وبئس قال فى البسيط  
فلو قلت نعم فى الحضرو وبئس فى السفر الرجل زيد على إعمال الثانى لكنت قد أضرمت فى الاول ولم  
تفسر وهو لازم التفسير اذا أضرر ولو أضرمت لم يكن متنازعا لانه استوفى جميع ماله على النحو المطلوب وكذلك  
يلزم فى الثانى قال أبو حيان وكذا حيدرا لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لانه صار كالمركب مع الإشارة  
قال وكذا فعل التعجب فى ظاهر مذهب سيويو لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الاول (وقيل



يجوز في التعجب مطلقا ) ويفتقر الفصل لامتناع الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان وعليه  
المبرد ورجحه الرضى (وقيل ) يجوز فيه ( بشرط إعمال الثاني ) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور وعليه  
ابن مالك نحو ما أحسن وأجل زيدا وأحسن به وأعقل زيدا ورده أبو حيان بأنه حيث لا يس من باب التنازع  
اذ شرطه جواز إعمال أيها المشت في المتنازع فيه قال فان ورد بذلك سماع جاز (و) منعه (ابن مالك )  
وواقفه البهاء ابن النحاس وابن أبي الريع ( في ) العامل المكرر المعنى لغرض ( التأكيد ) نحو  
\* أناك أتاك اللاحقون \* فهذه هيات العقيق وأهله \* لان الثاني في حكم الساقط فلا يعتد به قال  
أبو حيان ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم بل صرح الفارسي في المثال الثاني بأنه من التنازع والاضمار  
في أحدهما (و) منعه ( الجرمي في تعدد مفعوله ) الى اثنين أو ثلاثة ونحوه بالمتعدى الى واحد قال لانه لم يسمع  
من العرب في ذوات الثلاثة وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع والجمهور قالوا سمع في  
الاثنين حكى سيبويه متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ويقاس عليه الثلاثة كما جاز توالي المبتدآت وان لم يسمع  
لانه قياس أصولهم فيقال في إعمال الاول أعلمني وأعلمته اياه ايا زيدا عمرا قائما وفي إعمال الثاني أعلمني وأعلمته  
زيدا عمرا قائما اياه اياه هنا ( وجوز بعضهم في لعل وعسى ) قال في الارششاف تقول لعل وعسى زيدا أن يخرج  
على إعمال الثاني ولو أعمل الاول لقال لعل وعسى زيدا خارج (و) جوزه ( السبراني في مصدرين ) نحو قولهم  
أرواح مودع أم بكور \* أنت فانظر لأي ذاك نصير

( ومنعه الجمهور ) قال في النهاية فاذا قلت سرني الزامك وزيارتك زيدا وجب نصب زيدا بالتالي ولا  
يجوز بالاول للفصل بين المصدر ومفعوله ( وقال أبو حيان ) في الارششاف ( ينبغي أن يجوز فيها معنى الامر او )  
بمعنى ( الخبر ) باعمال أيها مشت ( ويقع ) التنازع ( في كل معمول الا للمفعول له والتمييز وكذا الحال )  
لانها لا تضمر ( خلافا لابن معط ) قال في الارششاف فانه جوز الازع فيها ولكن يقول في مثل ان تزرنى  
العلك را كبا على إعمال الاول ان تزرنى أزرك في هذه الحال را كبا على معنى ان تزرنى را كبا العلك في هذه  
الحال ولا تجوز الكناية بضمير عنها والاجود اعادة لفظ الحال كالاول انتهى (و) منعه (ابن خروف) وابن  
مالك ( في سببي مرفوع ) قال لا فلا تنازع في نحو زيدا منطلق مسرع أخوه وقول كثير

\* وعزة مطول معنى غريمها \* لانك لو قدرته لا سئدت أحد العاملين الى السببي وأسئدت الآخر الى ضميره فيلزم  
عدم ارتباطه بالمبتدأ لانه لم يرفع ضميره وذلك ممنوع فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين  
المتقدمين وفي كل منهما ضمير هما وما بعدهما خبر عن الاول بخلاف السببي المنصوب فيكون في التنازع نحو زيدا  
أكرم وأفضل اياه لانه يحذف ولا يضمير قال أبو حيان وما قاله لم يذكره معظم النحويين ( وبعضهم في المضمر )  
قال في الارششاف وأجازهم أكثرهم ( الاشتغال ) أي هذا مبحثه ( هو أن يتقدم اسم وينصب ضميره أو ملابسه )  
كالضاف الى ضميره وصلته المشتغل نحو زيدا بضميرته وزيدا بضميرت أخاه وهند أكرمت الذي  
يجب بخلاف ما لو تأخر الاسم بعد الضمير نحو بته زيدا على البدل أو زيدا على الابتداء فليس من الباب وفاعل  
ينصب قولى ( عامل جائز العمل فيما قبله ) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل وأسمى الفاعل والمفعول بخلاف فعل  
التعجب وأفعل التفضيل والصفة المشبهة واسم الفعل وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي اذا ما لا يصح أن يعمل في شيء  
لا يصح أن يفسر عاملا فيه ومن صور ما لا يجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولى ( غير صلة ) يجوز زيدا أنا الضار به  
( ولا شبهها ) وهو الصفة والمضاف الى فعل تشبيهها في تتميم ما قبلها بنحو ما رجل تحبه يهان وزيدا يوم تراه تفرح  
( ولا مسند لضمير السابق المتصل ) نحو أزيد ظنه ناجيا بمعنى ظن نفسه لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول



الذي حقه أن يكون فضله فإن انفصل الضمير نحو زيد الم يظنه ناجيا إلا هو جاز لان المنفصل كالأجنبي فاشبهه نحو زيد الم يظنه ناجيا لا عمرو (ولا تالي استثناء) نحو ما زيد لا يضرب به عمرو (أو) تالي (معلق) أي حرف من أدوات التعليق نحو زيد كيف وجدته وزيد ما أضرب به عمرو ولا أضرب به زيداني أكرمه والدرهم لمعطيك عمرو (أو) تالي (حرف ناسخ) نحو زيد ليتني أكرمه (أو) تالي (كم) الخبرية نحو زيد كم لقيته اجراء لها مجرى كم الاستفهامية (أو) تالي (واو الحال) نحو جاء زيد وعمرو يضرب به بشر فرار من تقدير المضارع بعدها (وفي الشرط) نحو زيد ان زرته بكرمك (والجواب) نحو زيد ان يقيم أكرمه (وتالي لا) النافية من المعلقات نحو زيد لا أضرب به زيد والله لا أضرب به (أو) تالي حرف (تنفيس) نحو زيد سأضرب به أو سوف أضرب به (خلاف مبني على تقديم معمولها) فن أجاز به جواز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه وأوجب الرفع والاصح في الشرط والجواب المنع وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره (و) في التنفيس الجواز في تالي (اذا الفجائية) نحو خرجت فاذا زيد يضرب به عمرو (وليتا) نحو ليتنا زيد أضرب به (خلاف ايلائها الفعل) فن جوزه جواز الاشتغال والنصب ومن لا وهو الاصح عند ابن مالك فيهما فلا ومن فصل في اذا بين اقترانها بقصد وعدمه فصل هنا (والاصح منعه في مفعول) من الفعل (بأجنبي) نحو زيد أنت تضرب به وهند عمرو يضرب بها فلا ينصب اذا المفعول لا يعمل فلا يفسر وجوزه الكسائي قياسا على اسم الفاعل أجاز واذا أنت ضارب و فرق المانعون بان اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار أنت ضارب بمنزلة ضربت فكأنه لم يفصل بين العامل والمفعول بشي بخلاف الفعل (و) الاصح منعه (في تالي أداة تضيض أو عرض أو تمن بالآ) نحو زيد لا تضرب به وعمرو لا تكرمه والعون على الخبر لا أجده بناء على ان الثلاثة لها المصدر اجراء لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعد ها فاقبلها لان معنى هلا فعلت لم تفعل ومعنى لا تفعل أتفعل مع ان هلا و ألا مركبان من هل والهزمة ولا وجوزه قوم مع اختيار الرفع حكاه في البسيط وجوزه آخر ون مع اختيار النصب وعليه الجزولي (ومنعه قوم في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرفها ونص سيبويه على جوازه بناء على الجواز نحو أزيد الست مثله (و) في (كان) نقله في الارشاف عن المازني وبعض الكوفيين (و) منعه (قوم في الجمع المكسر) من أسماء الفاعلين والمفعولين قالوا لان عمله ملغق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملغق فيضعف عن الدخول فيه لانه لا يقوى على أن يفسر ونص سيبويه على جوازه نحو زيد أنتم ضارب به قال أبو حيان والأخوط أن لا يجوز الا بسماع قال أما الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو زيد أنتم ضاربوه وزيدا أنتما ضاربانه والفرق بينه وبين المكسر ان التكسير يبعد عن شبه الفعل ويلحق بالأسماء المحضة (وفي المصدر) أقوال أحدها يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقا سواء كان بمعنى الامر والاستفهام نحو أزيد أضرب بالياه وأزيد أضرب بأخاه أم منحلا بحرف مصدرى والفعل نحو زيد أضرب به قائما فيضمن فعلا يفسره المصدر ثانيا لا يجوز مطلقا لأنه لا يتقدم عليه معموله (ثالثا) التفصيل (ان كان بدلا من فعله) وهو الامر والاستفهام (جاز) وان لم يجز تقدم معموله لانه معاقب للفعل وقد تفسر أشياء ولا تعمل (أو منحلا) بحرف مصدرى والفعل (فلا يجوز ثم) اذا الوجوب اضمار الفعل بعدها نحو اذا زيد تلقاه فأكرمه وان زيد ارأيت فأكرمه وهلا زيد أضرب به ولو زيد ارأيت (أو تلا استفهاما بغير الهزمة) كهل مرادك نلت ومتى أمة الله تضرب بها الوجوب ايلائها الفعل اذا وقع في حيزها قال سيبويه اذا جتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدم الفعل فان قلت أيهم زيد ضرب الاشتغال (ويجب نصب الاسم) السابق (ان تلا ما يختص بالفعل) كظرف الزمان المستقبل وأدوات الشرط الجازمة والتضيض ولو الشرطية (ويختار) نصب الاسم السابق أي يرجع على رفعه بالابتداء الجائزا أيضا (ان وليه فعل طلب) وهو الأمر والتهى والدعاء نحو زيد أضرب به وزيد لا يضرب به عمرو



وزيدا لا تضربه وزيدا أصلح الله شأنه وسواء في ذلك الأمر المراد بما قبله العموم أو الخصوص ( خلافا لابن  
 بابشاذ في الأمر (المراد) بما قبله (العموم) حيث قال يحتار فيه الرفع لشبهه بالشرط لما دخله من العموم والابهام  
 نحوه والذان يأتياها منكم فاذوهما . والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما . والجمهور تأولوا الآيتين على  
 الأضمار وإن الكلام في ذلك جلتان والتقدير وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وخرج  
 بقولي فعل طلب اسم فعله نحوز يذمتاعه فلا نصب فيه كما تقدم (أو) وليه (مصدره) أي الطلب نحوز يذمتاعه بضربه  
 والله سبحانه (أو ولي همز استفهام) سواء كان الفعل الذي ولي الهمز من باب الظن نحو أعبد الله ظننته قائما أم غيره  
 نحو أزيد أضربه بته كان الاستفهام عن الفعل كما مثل أم عن الاسم نحو أزيد أضربه بته أم همرا (خلافا للفرع في باب  
 ظن) حيث أوجب فيه الرفع قال لأن من عادة العرب العاؤها إذا لم يكن فيها الهاء بين اسمين فتوهما ذلك فيها وفيها  
 الهاء (و) خلافا (لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم) حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع  
 على الفعل (و) خلافا (للاخفش في إلحاق سائر الأدوات) بالهمزة في تجوز الرفع أيضا ووجه تخصيصها بذلك عند  
 الجمهور أنها الأصل ولها مزية على سائر أدواته فإن تأخر الهمز عن الاسم نحوز يذمتاعه بضربه يعلم بجزا نصب لما تقدم  
 (و) خلافا للاخفش أيضا (في المفعول) من همز الاستفهام (بغير ظرف) حيث يجوز نصبه نحو أنت زيدا  
 تضربه وسيؤديه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفعل بظرف أو مجرور جازع اختياره اتفاقا لا تساعدهم  
 فيهما نحو كل يوم زيدا تضربه وأنى الدار زيدا تضربه قال أبو حيان وكذا الفصل بالعاطف نحو أزيد  
 ضربه (أو) ولي (حرف نفى لا يختص) نحو ما زيدا ضربه ولا زيدا قتلته قياسا على همزة الاستفهام (وقيل  
 الرفع فيه أرجح) من النصب وعليه أبو بكر بن طاهر ونسب لظاهر كلام سيبويه (وثالثها) هما (سواء) وعليه ابن  
 الباذش وخرج بحرف النفي فعله وهو ليس فإن تاليها يجب رفعه اسمها أو بقولنا لا يختص المختص وهو لم ياولن  
 ويصير الفعل فيه كالاستفهام نحو ما أنت زيدا ضربه ذكره أبو حيان (أو) ولي (حيث) فهو حيث زيدا اتلقاه  
 يكرمك ووجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة (أو) ولي (عاطف على) جملة (فعلية) سواء كان  
 الفعل متعديا متصرفا تاما أم ضد ذلك نحو لقيت زيدا وعمرأ كلمته ولست أخلا زيدا أعينك عليه وكنت أخاك  
 وعمرأ كنت له أخا وأما رجح النصب للشاكلة (أو أوهم الرفع وصفا خلا) فيتخلص بالنصب من إيهام غير الصواب  
 نحوه إنا كل شئ خلقناه بقدر . اذ رفع كل يومهم كون خلقناه صفة مخصصة فلا يدل على عموم خلق الأشياء بقدر  
 (أو أوجب به استفهام منصوب) نحو زيدا ضربه جوابا لمن قال أيهم ضربت (أو مضاف إليه) نحو ثوب زيدا  
 لبسته جواب من قال ثوب أيهم لبست (قيل أو وليه لم أولن أولا) نحو زيدا لم أضربه وبشر النأ كرمه وزيدا  
 لأضربه قال ابن السيد (أو تقدمه) ما هو (فاعل في المعنى) بأن كان الاسم المتقدم على المشتغل عنه  
 وفاعل المشتغل دالين على شئ واحد نحو أنا زيدا ضربه وأنت عمر وكلمته قاله الكسائي والأصح في الصور  
 الرابع اختيار الرفع (ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية الصدر  
 فعلية الجز لتعادل التشا كل نحوز يذمتاعه وضربه وعمرأ كرمته وهند ضربه بتهاوز يذمتاعه في دارها فالنصب  
 عطفا على الجز والرفع عطفا على الصدر (فان خلا) المعطوف (من عائدها) أي لمبتدأ الجملة المعطوف عليها  
 (فثالثها الأصح) وعليه الجمهور (ان كان) العطف (بالفاء صحت المسئلة) لحصول الشرطية بما فيها من  
 السبب وإن كان بغيرها فلا وأولها يجوز مطلقا نحو هند ضربه بتهاوز يذمتاعه كرمته وثانيها لا يجوز مطلقا لأن المعطوف  
 على الخبر خبر في شرط له وجود الرابط (والرابع) يجوز أن كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها  
 من معنى الجمع (ويرجح الرفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو زيدا رأيت وإن زيدا لقينته « مسئلة » (ملا بسة



الضمير بنعت) نحو هنداً كرمت رجلاً يحبها (أو) عطف (بإزاء) نحو زيد ضربت عمراً أخاه (أو) عطف (نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو زيد ضربت عمراً أخاه (قيل أو ثم أو أو) نحو زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة وكذا بغير الواو على الأصح لاختصاصها بمعنى الجمع وبخلاف البدل لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط وبخلاف ما إذا أعيد العامل (والنصب هنا) أى فى باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الاضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما فى الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو إن زيد امررت به فأحسن إليه فيقدر أن جاوزت زيداً امررت به (مقدماً) على الاسم (خلافاً للبيانين) فى قولهم بتقديره مؤخر (و) قال (الكسائى) النصب (بالظاهر) أى الفعل المؤخر على كونه ملغى (غير عامل فى الضمير) بأن يلغى ورد بأن الضمير قد لا يتعدى إليه الفعل إلا بحرف جرف كيف يلغى وينصب الظاهر وهو لا يتعدى إليه أيضاً إلا بحرف جرف نحو زيد اغضبت عليه وأيضاً فلا يمكن الالغاء فى السبب لأنه مطلوب الفعل فى الحقيقة نحو زيد اضربت غلاماً رجلاً يحبه (و) قال (الفراء) الفعل (عامل فيهما) أى فى الاسم والضمير معا ودرزوم تعدى الفعل المتعدى الى واحد الى اثنين والمتعدى الى اثنين الى ثلاثة وهو خرم للقواعد (وجوزة قوم) فى المشتغل عنه بمجرور ونحو زيد امررت به (جر السابق بمجرر الضمير) فيقال زيد امررت به وقرئ. وللظالمين أعد لهم عذاباً أليماً والجمهور على المنع لأن الجار منزل من الفعل منزلة الجزء منه لأنه يصل به الى معموله كما يصل بهمزة النقل فكلاهما لا يجوز اضممار بعض اللفظة وإبقاء بعضها لا يجوز هذا والقراءة مؤولة على تعلق اللام بأعد الظاهر ولم بدل منه (ويجوز رفعه) أى المشتغل عنه مطلقاً (باضمار كان أو فعل للجهول خلافاً لابن العريف لا بمطالع خلافاً لابن مالك) حيث قال إذا كان للفعل المشتغل مطاوع جاز أن يضرر ويرفع به السابق كقول لبيد \* فان أنت لم ينفعك علمك فانتسب \* قال فأنث فاعل لم ينفع مضمرها وجاز اضماره لأنه مطاوع ينفع والمطاع يستلزم المطاوع ويدل عليه قال أبو حيان وهذا منعه أصحابنا وأولوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب أو رفع باضمار فعل يفسره المعنى وليس من باب الاشتغال (واختلف هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة) فقول نعم وعليه الفارسي والسنهيلي والشاويين فى أحد قوليه فان كان نصب الضمير على المفعولية شرط نصب السابق عليها أو الظرفية فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلاً والسابق على المفعول له أو الظرف فلا يقال زيداً قت أجلاً له أو زيداً جلست مجلسه وقيل لا يشترط ذلك وعليه سيويو والاختفش والشاويين فى آخر قوله قال سيويو أعبد الله كن ت مثله أى أشبهت عبد الله فانتصب السابق مفعولاً والمتأخر خبر المكان «خاتمة» الاشتغال فى الرفع) بأن يكون فى الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل (كالنصب فيجب الابتداء فى زيد قام) لعدم تقدم ما يطلب الفعل لزوماً واختياراً (خلافاً لابن العريف) أبى القاسم حسين بن الوليد حيث جواز فيه الفاعلية باضمار فعل يفسره الظاهر قال أبو حيان وهى نزعة كوفية أى لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل (ويرجح الابتداء فى) نحو (خرجت فاذا زيد قد ضرب به عمرو) لرجحان مرفوع الاسم بعد إذا وجواز وقوع الفعل مع قد بعد ما قبله (وتجيب الفاعلية فى) نحو (إن زيد قام) لما تقدم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (خلافاً للاختفش) فى قوله بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعلية عنده (وترجح) الفاعلية (فى) نحو (أزيد قام خلافاً للجرى) فى قوله بجواز الابتداء فيه (ويستويان) أى الابتداء والفاعلية (فى) أزيد قام وعمر وقعد) لأن الجملة الأولى ذات وجهين فالابتداء عطفاً على الصدر والفاعلية عطفاً على الجز (وجوز قوم نصب) نحو (أزيد ذهب به على أسناد ذهب الى المصدر) أى الى ضميره وهو الذهاب وكأنه قيل أذهب هو أى



الذهاب يزيد فيكون به في موضع نصب وضعفه ابن مالك بأنه مبني على الاسناد الى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل الا مصدر غير مختص والاسناد اليه منطوقا به غير مقيد فكيف اذا لم يكن منطوقا به وسيبويه والجمهور على منع النصب (وشرط المشغول عنه قبول الاضمار فلا يصح) الاشتغال (عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور بما لا يجزى المضمرة) كتحتي والكافي جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له والمجرور وانفعول معه فيجوز الاشتغال عنها نحو يوم الجمعة لقاولك فيه والله أطعمت له والخشبة واستوى الماء واباهما قال وأما المصدر فان اتسع فيه جاز الاشتغال عنه فعوضا عن الضرب الشديد ضربته زيد او كذا المفعول المطلق لانه مفعول وان كان مفعولا له على الاضمار ان يجوزناه جاز والا فلا

### ﴿ الكتاب الخامس في التوابع وعوارض التركيب ﴾

حد ابن مالك في التسهيل التابع فقال هو ما ليس خبرا من مشارك ما قبله في اعرابه وعامله مطلقا غير جابا لقيد الاخير المفعول الثاني والحال والتمييز قال أبو حيان ولم يحده جمهور النحاة لانه محصور بالعد فلا يحتاج الى حد فذلك قلت (التوابع نعت وعطف بيان وتوكيد وبدل وعطف نسق) لانه إما أن يكون بواسطة حرف فالنسق أو لا وهو على نية تكرار العامل فالبدل أو لا وهو بالفاظ محصورة فالتأكيدي أو لا وهو جامد فالبيان أو مشتق فالنعت (واذا اجتمعت رتب كذلك) بأن يقدم النعت لانه يجزى من متبوعه ثم البيان لانه جار مجراه ثم التأكيدي لانه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم البدل لانه تابع كالتابع لكونه مستقلا ثم النسق لانه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا الترتيب بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد فيقال جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح ورجل آخر وكذا لو كان التأكيدي بالتكرار نحو جاء زيد العاقل زيد قال ويل له ويل طويل ﴿ (وقدم قوم التأكيدي على النعت) فيقال قام زيد بنفسه الكاتب ورد بأن التأكيدي لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا بالنعت (وينبغي تقديم) عطف (البيان) لانه أشد في التبيين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا واما وتأكيدي (وتتبع) كلها (المتبوع في الاعراب ثم قال المبرد وابن السراج وابن كيسان العامل في الثلاثة الاول) النعت والبيان والتأكيدي (عامله) أي المتبوع ينصب عليها انصبا بة واحدة (وعزى للجمهور وقال الخليل وسيبويه والاختصاص والجزمي) العامل فيها (التبعية) ثم اختلف (ف قيل) المراد التبعية (من حيث المعنى) أي اتحاد معنى الكلام اتفق الاعراب أو اختلف (وقيل) المراد الاتحاد (من حيث الاعراب ولو اختلفت جهته وقيل) اتحاد الاعراب (بشرط اتحادها) أي جهته بأن تكون العوامل من جنس واحد ولا تكون مختلفة (والاكثر) على (أن العامل في البدل مقدر بلفظ الاول) فهو من جملة ثانية لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى للذين استضعفوا من آمن منهم ومن النخل من طلعها من المشركين من الذين فرقوا دينهم لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم (وقيل هو) العامل (نيابة عنه) أي عن المقدر حكاه أبو حيان عن ابن عصفور قال لما حذف العرب عامل البدل عوضت منه العامل في المبدل منه فتولى من العمل ما كان يتولاه ذلك المحذوف كما انهم لما عرفوا الظرف والمجرور في نحو زيد عندك قائما في الدار جالسا من مستقر المحذوف تولي من العمل ماله فنصبا الحال ورفع الضمير (وقيل) هو العامل (أصالة) من غير نية تكرار عامل وعليه المبرد وابن مالك (و) الاكثر على أن العامل (في النسق الاول بواسطة الحرف وقيل) العامل فيه (مقدر) بعد الحرف (وقيل) العامل فيه (الحرف) نفسه وثمرة الخلاف في الوقف على المتبوع (ولو قيل العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده منها قولهم ان المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف اليه ولم أرا أحدا قال بذلك هنا (ويجوز فصلها أي التوابع (من المتبوع بغير بيان محض) كعمول الوصف نحو



ذلك حشر علينا سير والموصوف نحو . سبحانه الله عما يصفون عالم الغيب . والعامل فيه نحو أزيد اضربت القائم والمفسر نحو . ان امرؤ هلك ليس له ولد . والمبتدأ الذي خبره في متعلق الموصوف نحو . أفي الله شك فاطر السموات والارض . والخبر نحو زيد قائم العاقل وجواب القسم نحو . بلى وربى لتأتينكم عالم الغيب . والاعتراض نحو . وانه لقسم لو تعلمون عظيم . والاستثناء نحو ما جاء في أحد الأزيد اذ خبر منك ومن الفصل بين التأكيذ والمؤكد . ولا يحزن ويرضين بما آتينك كلهن . ومن العطف والمعطوف . واسمحو برؤسكم وأرجلكم . بين الأبدى والأرجل وحسن ذلك أن المجموع عمل واحد وقصد الاعلام بترتيبه وبين البديل والمبدل منه . قم الليل الا قليلا نصفه . ولا يجوز الفصل ببيان محض أى أجنبي بالكلية من التابع والمتبوع فلا يقال مررت برجل على فرس عاقل أبلق وشذ قوله

قلت لقوم في السكتيف تروحو \* عشية بتنا عند ما وان رزح

(لانت) منعت (مهم ونحوه) مما لا يستغنى عن الصفة أى لا يجوز الفصل فيه فلا يقال في ضرب هذا الرجل زيد وطلعت الشعري العبور ضرب هذا الرجل والشعري طلعت العبور قال في شرح السكافية ومنه المعطوف المقم ما لا يستغنى عنه من الصفات نحو ان امرأ ينصح ولا يقبل خاسر فلا يجوز الفصل بخاسرين ينصح ومعطوفه لانها جزأ صفة لا يستغنى بأحد هما عن الآخر وكذا كل نعت ملازم التبعية كأيض يقى ونحوه ومنه توابع التوكيد أجمع وما بعده لا يفصل بينها وبين كل (ولا التأكيذ) أى لا يفصل بينه وبين المؤكد (بأما على الاصح) فلا يقال مررت بقومك إما أجمعين وإما بعضهم ولا مررت بهم إما كلهم وإما بعضهم وأجازه الكسائي والفراء (ولا يقدم معمولها) أى التوابع على المتبوع لان معمول لا يعمل الا في موضع يجعل فيه العامل ومعلوم ان التابع لا يتقدم على المتبوع (خلافا للكوفية) في تجوزهم ذلك فيقال هذا طعامك رجلى يا كل ووافهم الرخشري في قوله تعالى . وقل لهم في أنفسهم قولا بليغا . فجعل في أنفسهم متعلقا بليغا

والنعت أى هذا مبعثه قال أبو حيان والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون والاكثر عندهم الوصف والصفة (تابع مكمل لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلق به) فخرج بالمكمل البديل والتسقي وبما بعده المشار بأول دسمية الى الجارى عليه وبالثاني الى المسند الى سببيه التوكيد والبيان (ويرد مدحا) نحو . الحمد لله رب العالمين . الآيات (وذما) نحو . أعوذ بالله من الشيطان الرجيم . (وترجا) نحو لطف الله بعباده الضعفاء (وتوضيحا) أى إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو مررت بزيد الكاتب (وتخصيضا) في النكرة نحو . فصر برقية مؤمنة . (وتوكيدا) نحو . لاتخذوا إلهين اثنين . (وغير ذلك) كالتميم نحو ان الله يحشر الناس الأولين والآخرين ومقابله نحو . الصلاة الوسطى . والتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي (ويوافق متبوعه تعريفا وتنكيرا) سواء كان معناه له أو لا بعده فهو كما قال ابن مالك أولى من التعبير بمنعوته لانه انما يصدق حقيقة على الاول ولانه يشمل المقطوع ولا تجب الموافقة فيه ولا يطلق عليه تابع وانما وجبت الموافقة في ذلك حذر من التنافع بين ما هما في المعنى واحد لان في التعريف ايضا حاو في التنكير إيهاما والنعت والمنعوت في المعنى واحد قد افعا (وشرط الجمهور أن لا يكون أعرف) من متبوعه بل دونه أو مساو ياله نحو رأيت زيدا الغاضل والرجل الصالح نعم يجوز كونه أخص نحو رجل فصيح ولحان وغلام يافع ومراهق وقال الفراء يوصف الاغم بالاصح نحو مررت برجل أخيك . وابن خروف توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تميم قال وما ذهب اليه الجمهور دعوى بلا دليل (وجوز الكوفية التخالف في المدح والذم) ومثلا بقوله تعالى . ويل لكل همزة لمزة الذي جمع . فجعلوا الذي صفة لهمزة (و) جوز (الاخفش



وصف النكرة بالمعرفة اذا خصصت قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى . فآخرا ان يقوم ان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان قال الأوليان صفة لآخرا ان لا يوصف بصفة (و) جوز (قوم عكسه) أى وصف المعرفة بالنكرة (مطلقا) ومثل بقوله \* وللعنى رسول الزور قواد \* قال قواد صفة المعنى (و) جوز أبو الحسين (ابن الطراوة) وصف المعرفة بالنكرة (اذا كان الوصف خاصا بالموصوف) لا يوصف به غيره كقوله \* فى أنيابها السم نافع \* قال نافع صفة السم وأجيب بالمنع فى الجميع باعتبارها أبدا لا (وهو) أى النعت (فى الافراد والتذكير وفروعهما) أى التثنية والجمع والتأنيث (كما مر فى) مبصت إعمال (الصفة) المشبهة فان رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو مررت برجلين قارئين أو لسيبيه ولم يرفع الظاهر نحو مررت بأمرأة حسنة الوجه ورجال حسان الوجوه وجبت المطابقة فى ذلك أو رفعه فكالمسند الى الفعل يجب افراده فى الاصح وتأنيثه حيث الظاهر حقيقى ورجح حيث هو مجازى على التفصيل الآتى فى التأنيث (ويكون) النعت (جمله كالمصلة) فلا تكون الاخبارية ونحو \* جاؤا بمدق هل رأيت الذئب قط \* مؤول على حذف الوصف أى مقول فيه هل رأيت ومنه قول أبى الدرداء وجدت الناس أخبرته \* أى مقولا فيهم ويجب معها العائد كمائد الموصول (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفى الخبر قليل وفى الصلة أكثر (١) «مسئلة» (لا ينعت الضمير ولا) ينعت (به) مطلقا ما الاول فلانه اشارة بحرف واحد أو حرفين الى ظاهر تقدم ذكره والاشارة لاتنعت بل المشار اليه الظاهر المتقدم ولان النعت فى الاصل ايضاح أو تخصيص ولا اضممار لا بعد معرفة لا لباس فيها وأما الثانى فلانه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه اضممار يعود على منعوته ولانه أعرف المعارف وتقدم اشتراط أن لا يكون النعت أعرف (وجوز الكسائى نعت) مضمير (الغائب) اذا كان (لمدح أو ذم أو ترحم) كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى . قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب . وقولهم مررت به المسكين وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وقوله \* فلا تله أن ينام البائس \* وغيره خرج ذلك على البديل قال ابن مالك وفيه تكلف (وقيل) انه أجاز (اذا تقدم المظهر) كذا نقله عنه النحاس والفراء (وكذا كل متوغل فى البناء) لا ينعت ولا ينعت به كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية وما التجبية والآن وقبل وبعد (غير ماضى) انه ينعت أو ينعت به منها وكذلك ما ومن النكرتان وذو الطائفة والموصول المقرون بأل (والصدر) الذى (لطلب) نحو ضرب بازى دأوس قبالك لا ينعت لانه بدل من الفعل ولا ينعت به لانه طلب (قال

(١) هكذا وجد بياض فى عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا ووجد بها من بعض النسخ تنبيه هكذا انه اعلم ان هناك قطامتنا وشرحا أكثر من صفحة وقد كتبت المتن من بعض المتون مجردا ريثما تراجع نسخة أخرى من الشرح وهذا نص المتن ويكون جملة كالمصلة وحذف عائدها كثيرا وفى نيابة آل عنه خلف ولا تدخلها الواو خلافا للزحشرى وانما يتبع به نكرة قليل أو ذوال الجنسية ومفردا مشتقا أو جاريا مجرا باطراد كاسماء النسب والاشارة والموصول المبدوء بهمز وذو الطائفة ورجل بمعنى كامل ومضافا لصدق وسوء بمعنى صالح وطالح وأى وجد وحق وذى الخبرية مضافات ككل وغير مطرد كثيرا كالعدد ومصدر الثلاثى بتقدير مضاف وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقيلا كصدر غيره وكالمقدار وجنس ما صنع منه وأعيان مؤولة وسمع بما شئت من كذا النكرة والاصح ان ما فيه شرطية جوابها محذوف والترم بونس رفع متساو النكرة مضافا رافعا لاجنبى مستقبلا ونصبه حالار عيسى رفع العلاج مطلقا ونصب غيره حالا واتباعه مستقبلا والفراء نصب العلاج حالا واتباع غيره وجوز سيبويه الكل مطلقا واتفقوا على اتباع المنون وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه الاشدوذا



الكوفية والزجاج والسهيلي ومنه) أى مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة) أما الثانى فلانه جامد ولا يتصور فيه الاضمار وأما الاول فلان غالب ما يقع بعده جامد قال السهيلي فالاولى جعله بياناً وان ساء سيوبه صفة فتساع كماسمى بذلك التوكيد والبيان فى غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين على انه ينعت وينعت به نحو: بل فعله كبيرهم هذا. أرايتك هذا الذى كرمته على. (و) لكن (لا ينعت عند المجوز له الا بذى آل) أما غير المضاف من المعارف فواضح انه لا ينعت به وأما المضاف فلان النعت مع منعوته كاسم واحد واسم الإشارة لا يضاف فكذا منعوته ولوحظ فى ذى آل معنى الاشتقاق على ان معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار اليه (فان كان) الواقع بعده (مشتقاً ضعف وينعت فقط) أى ولا ينعت به (العلم) لانه ليس بمشتق وضعاً ولا تأويلاً (والأجناس) مادامت على موضوعها كرجل وسبع (وعكسه) أى ينعت به ولا ينعت (أى) كما سبق (وما مر) من كل وجد وحق (ومنه ما لا يقع الا تابعا كخالدة تالدة وحسن بسن) وشيطان ليطان أى كالاسم الثانى من المذكورات قال أبو حيان وهى محفوفة لا يقاس عليها قلت ألف فيها ابن فارس كتاباً (قيل ومنه الموصول) لانه كجزء كلمة اذ لا يتم الا بصلته وجزء الكلمة لا ينعت والأصح ان المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به ويصغر ويثنى ويجمع وكذا ما ومن تقول جاءنى من فى الدار العاقل وتطرت الى ما اشتريت الحسن (قيل ومنه الوصف) قال ابن جنى من خواص الوصف أن لا يقبل الوصف لانه بمنزلة الفعل والجملة وان كثرت الصفات فهى للاول وقال غيره لانه من تمام الاول فكأنه بعضه ورد بأن المضاف والمضاف اليه كذلك ولا خلاف فى وصفهما والأصح انه قد يوصف مطلقاً لانه اسم وكل اسم فى الحقيقة قابل للوصف فلا يرد بشبهه ضعيف وقد أجاز سيوبه يازيد الطويل ذو الجثة على جعل ذى الجثة نعتاً للطويل وجعل صائماً من قوله يلى فرس مستقبل الريح صائم \* صفة مستقبل وهو عامل (وثالثها يوصف ان دل على جوده دليل) قاله السهيلي كأن يكون خبر المبتدأ أو بدلاً من اسم جامد بخلاف ما اذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حيثئذ بالاعتماد فلا ينعت (ورابعها) يوصف (ان لم يعمل) عمل الفعل لبعده حيثئذ عن الفعل بخلاف ما اذا عمل «مسئلة» (يفرق نعت غير الواحد) أى المثنى والجمع (بالواو وان اختلف) نحو مررت برجل كريم وبخيل (والا) بان اتفق (جمع) بينهما فى اللفظ نحو مررت برجلين كريمين (وغلب التذكير والعقل وجوباً عند الشمول) نحو مررت بزيد وهند الصالحين ورجل وامرأة عاقلين واشتريت عبدين وفرسين مختارين (واختياراً عند التفصيل) نحو مررت بالنسائين صالح وصالح ويجوز وصالحة وانتفعت بعبيد وأفراس سائقين وسائقين ويجوز وسائقات (فان تعدد العامل وجب القطع الى الرفع) باضمار مبتدأ (وكذا النصب بفعل لائق واجب الاضمار فى غير تخصيص) سواء اختلف العمل نحو مررت بزيد ولقيت عمر الكريمان أو الكريمين أم اتحدوا اختلف جنس الكلام فى المعنى نحو قام زيد وهى خرج عمر والعاقلان أو اتفقوا واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين هذا على الفاعلية وهذا على الابتداء أو منصوبين هذا على المفعولية وهذا على الظرفية أو مجرورين هذا بحرف وهذا باضافة نحو هذا زيد وقام عمر والظريفان أو الظريفين (وجوز قوم) منهم الاخفش (الاتباع اذا اتحد العمل لاجنس العامل وتقارب المعنى) وهو القسم الاخير مما ذكر (و) جوز (الكسائى) والفراء (الاتباع اذا تقارب المعنى) أى معنى العاملين (وان اختلفا) فى العمل نحو رأيت زيدا ومررت بعمر والظريفين لان المروى فى معنى الرؤية ومررت برجل معه رجل قائمين لانه قد مر بهما جميعاً لكن الكسائى يتبع الثانى والفراء يتبع الاول وقولى فى غير تخصيص راجع الى وجوب اضممار الفعل فان نعت التخصيص يجوز فيه اظهاره نحو أعنى (فان اتحد) أى العاملان جنساً وعملاً (جاز) (الاتباع) (عند الجمهور) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو قام



زيد وقام بكر العاقلان أو اختلغا فيهما نحو أقبل زيد وأدبر عمر والعاقلان أو اتفقا لفظا فقط نحو وجد زيد على عمرو ووجد بكر الضالة العاقلان أو معنى فقط نحو ذهب زيد وانطلق خالد العاقلان وذهب ابن السراج إلى وجوب القطع في الجميع إلا أنه فصل في الأولى فقال إن قدرت الثاني عاملا فالقطع أو توكيدا والعامل هو الأول جاز الاتباع ووافقه المبرد في الثانية والثالثة قال أبو حيان ومقتضى مذهب سيدي أنه لا يجوز الاتباع لما أنجز من جهتين كاختلاف الحرف والاضافة نحو مررت بزيد وهذا غلام بكر الفاضلين وكاختلاف الحرفين نحو مررت بزيد ودخلت إلى عمرو والظريفتين وكاختلاف معنى الحرفين نحو مررت بزيد واستعنت بعمر والفاضلين أو الاضاقين نحو هذه دار زيد وهذا أخو عمرو والفاضلين ( وإن كان العامل واحدا جازا ) أي الاتباع والقطع ( إن لم يختلف العمل ) نحو قام زيد وعمر والعاقلان بخلاف ما إذا اختلف فيتعين القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو ضرب زيد عمرا العاقلان أم اتحدت وقال الفراء وابن سعدان يجوز الاتباع في الأخيرة ثم قال الفراء يجب اتباع المرفوع تغليبا له وقال ابن سعدان يجوز اتباع كل منهما نحو خاصم زيد عمرا الكريمان والكريمين لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم فهو فاعل ومفعول قال أبو حيان ورد بأنه لا يجوز ضرب زيد هندنا العاقلة بالرفع على الاتباع أجماعا فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضمته إلى غيره ويجوز أن ( أي الاتباع والقطع ) في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزما ولا مؤكدا قال يونس ولا ترجحوا نحو الحمد لله الحميد أي هو . وأمر أنه جملة الخطب . أي أذم . والمقيمين الصلاة . أي أمدح . اللهم الطف بعبدة المسكين أي أترحم على رأي الجمهور بخلاف نعت المبهم نحو مررت بهذا العالم أو البعت الملتزم نحو نظرت إلى الشعرى العبورا والمؤكدة نحو لا تنفذوا إلهين اثنين . فلا يجوز فيها القطع ( فإن كان ) النعت ( لشكوة شرط ) في جواز القطع ( تقدم ) نعت ( آخر اختيارا ) لقول أبي الدرداء نزلنا على خال لما ذو مال وذو هيشة فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلا في الشعر ( لا كونه لغیر مدح أو ذم أو ترحم ) أي لا يشترط ذلك ( في الأصح ) وقال يونس لا يجوز القطع في الثلاثة ووافقه الخليل في المدح والذم أما نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتفاق إلا ما تقدم عن يونس في الترحم ( وإن كثرت نعوت معلوم ) لا يحتاج إليها في التميز ( أو منزل منزلة ) تعظيما أو غيره ( اتبعت ) كلها ( أو قطعت أو ) قطع ( بعضها ) واتبعت بعض ( بشرط تقديم المتبع في الأصح ) لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت وقيل لا يشترط بل يجوز الاتباع بعد القطع لأنه عارض لفظي فلا حكم له وقد قال تعالى . والمقيمين الصلاة والمؤمنون الزكوة . وقالت الخزرق

لا يبعدن قومي الذين هم \* سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك \* والطيبون معاقد الأزر

روي برفعهما ونصبهما ونصب الأول ورفع الثاني وعكسه وهو مما نزل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيما وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول وفي الآية على الابتداء أما إذا احتاج المنعوت إلى اتباع الجميع أو بعضها في البيان فإنه يجب اتباعه ويقدم في الثانية على المقطوع واتباعه أيضا أجود ( ويجوز تعاطفها ) أي المنعوت أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة قال أبو حيان ويختص بالواو نحو . سجد اسم ربك الأعلى الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى والذي أخرج المرعى . قال ولا يجوز بالفاء لأن دللت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو مررت برجل قائم إلى زيد فضارب به فقاتله قال

يا ويح ذيا به للمحارث \* الصاح فالغائم فالآيب

أي الذي صبح العدو فغم فآب قال السهيلي والعطف بهم في مثل هذا بعيد جوازه وقال ابن خروف إذا كانت

مجموعة في حالة واحدة لم يكن العطف الا بالواو والاجاز بجميع حروف العطف الا حتى وأم وإنما يجوز العطف  
 ( لاختلاف المعاني ) لانه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات فيصح العطف فان اتفقت فلا لانه  
 يؤدي الى عطف الشيء على نفسه ( وإنما تحسن لتباعدهما ) نحو هو الاول والاخر والظاهر والباطن .  
 بخلاف ما اذا تقاربت نحو هو الله الخالق الباري المصور ( ويلى ) النعت ( إما أولاً ) لافادة شك أو تنويع  
 أو نحوها ( فيجب تكرارهما ) مقرونين ( بالواو ) نحو مرت رجل إما صالح وإما طالح . وظل من محموم  
 لبارد ولا كريم . ( وقيل لا يجب تكرار لا ) لانها ليست في جواب ( واذا وصف بمفرد وظرف ) أو مجرور  
 ( وجملة فالأولى ترتيبها هكذا ) كقوله تعالى . وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه . وعلة ذلك أن  
 الأصل الوصف بالاسم فالقياس بتقديمه وإنما تقدم الظرف ونحوه على الجملة لانه من قبيل المفرد ( وأوجه ابن  
 عصفور اختياراً ) وقال لا يخالف في ذلك الا في ضرورة أو ندور ورد بقوله تعالى . كتاب أنزلناه إليك مبارك  
 وقوله . فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين . ( وقدم ابن جني الصفة  
 الرافعة عليها ) أي على الرافعة لان الرافعة شبيهة بالجملة فيقال مرت رجل قائم عاقل أبوه وعلى هذا يلحق الظرف  
 ( وقدم بعضهم ) وهو صاحب البديع الجملة ( الفعلية على الاسم ) قال لان الوصف بتلك أقوى منه بهذه قال وأكثر  
 ما يوصف من الافعال بالماضي «مسئلة» ( لا يقدم النعت ) على منعوته ( خلافاً لبعضهم ) وهو صاحب البديع  
 ( في ) إجازته تقديم نعت ( غير مفرد ) أي مثني أو جمع ( اذا تقدم أحد متبوعيه ) فيقال قام زيد العاقلان  
 وعمر وكقوله \* أبي ذاك عمي الا كرماني وخاليا \* ( ويحذف المنعوت لقريضة ) كتقدم ذكره نحو  
 إثنى بماء ولو باردا واختصاص النعت به كررت بكتاب وحائض وراكب صاهلا ومصابة ما يعينه نحو  
 . وألنا له الحديد أن اعمل سابعات . أي دروعا وقصد العموم نحو . ولا رطب ولا يابس . وأجر ياء بحري الاسماء  
 كررت بالفتية أو القاضي وأشعاره بالتعليل نحو أكرم العالم وأهن الفاسق وكونه لمكان أو زمان نحو  
 جلست قريبا منك وصحبتك طويلا ( ويقام نعته مقامه ان لم يكن ظرفاً أو جملة ) بأن كان مفردا كما مثلنا  
 لتصح مباشرة لما كان المنعوت مباشراً ( أو كان هما ) أي ظرفاً أو جملة ( والمنعوت بعض ما قبله من مجرور  
 بمن ) نحو . وان من أهل الكتاب الا ليؤمنن به . أي وان أحد . ومنادون ذلك . أي قوم دون وقالوا مناظمن  
 ومنا أقام أي انسان وقال

\* وما الدهر الا تارتان فنهما \* أموت وأخرى ابتغى العيش أكدح

أي تارة ( قال ابن مالك أوفى ) كقوله

لو قلت ما في قومها لم تيمم \* يفضلها في حسب وميسم  
 أي أحد يفضلها وغيره لم يذكر ذلك بل جعله ابن عصفور من الضرائر ( والا ) بأن لم يكن قريضة أو كان النعت  
 ظرفاً أو جملة والمنعوت غير بعض مما قبله أو بعض بلا تقسم من أوفى على رأى ابن مالك ( فضرورة ) حذفه  
 كقوله \* (١) وقصرى شبح الانشابناح من الشعب \* أي لورشح الانشاب وقد يوصف به الفرس والغزال  
 وقولك \* وما من البصرة الا يسير الى الكوفة أي رجل وقوله \* يرى بكفى كان من أرى البشر \* وقوله  
 \* والله ما زيد بنام صاحبه \* أي رجل نام وبكفى رجل كان ( ويقل حذف النعت ) مع العلم به لانه جيء به في الأصل  
 لفائدة ازالة الاشتراك أو العموم فحذفه عكس المقصود وما ورد منه . وكذب به قومك . أي المعاندون . انه ليس من  
 أهلك أي الناجين . الآن جئت بالحق . أي الواضح . تدمر كل شيء أي سلطت عليه \* فلم أعط شيئاً ولم أمتع طائلاً \*

(١) هكذا بالنسخ التي بأيدينا فليحذر



عطف البيان أي هذا بحثه قال أبو حيان وسمى به لانه تكرار الاول لزيادة بيان فكأنك رددته على نفسه بخلاف النعت والتأكيذ والبدل وقيل لأن أصل العطف فأصل جاء أخوك زيد وهو زيد حذف الحرف والضمير وأقيم زيد مقامه ولذلك لا يكون في غير الاسماء الظاهرة ذكره صاحب البسيط والكوفيون يسمونه الترجمة (هو الجاري مجرى النعت) في تكميل متبوعه (نوضيحا وتخصيصا قيل وتوكيدا) فالأول في المعارف نحو جاء أخوك زيد والثاني في النكرات نحو من شجرة مباركة زيتونة . والثالث في المكرر بلفظه نحو \* لقائل يا نصر نصر نصر **عطف** قال ابن مالك والأولى عندي جعله توكيدا لفظيا لأن عطف البيان حقه أن يكون للاول به زيادة وضوح وتكرير اللفظ لا يتوصل به الى ذلك وفارق بما ذكرناه سائر التوابع الا النعت (لكن يجب جوده) ولو تأويله بذلك يفارق النعت والمراد بالجملة تأويل العلم الذي كان أصله صفة فغلبت (لا كونه أخص من المتبوع أو غير أخص) منه أي لا يجب واحد منهما (في الأصح) قال في شرح الكافية واشترط الجرجاني والزنجشيري زيادة تخصصه وليس بصحيح لانه في الجملة بمنزلة النعت في المشتق ولا يشترط زيادة تخصص النعت فكذا عطف البيان بل الأولى بهما العكس لانهما مكملان ورجل سيدي به ذا الجمة من يا هذا ذا الجمة عطف بيان مع ان هذا أخص انتهى وقال في شرح التسهيل زعم أكثر المتأخرين ان متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه أو يكون أعم منه والصحيح جواز الثلاثة لانه بمنزلة النعت وهو يكون في الاختصاص فائقا ومفوقا ومساويا فليكن العطف كذلك انتهى قد كثر في كل من الكتابين مسئلة وتحصل من ذلك في المسئلتين ثلاثة أقوال وقال أبو حيان شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه وعمله بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة الى الاتيان بما هو دونه (ويوافقه) أي متبوعه (في الافراد والتذكير والتذكير وفروعهما) أي التثنية والجمع والتأنيث والتعريف كالنعت (ومنع البصرية جريانه على السكرة) وقالوا لا يجري الا في المعارف كذا نقله عنهم الشاويين قال ابن مالك ولم أجدهم النقل عنهم الا من جهة وذهب الكوفيون والفارسي والزنجشيري الى جواز تنكيرهم او مثله بقوله تعالى من ماء صديد . وقوله أو كفارة طعام مساكين . من شجرة مباركة زيتونة . وهو الصحيح واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبين الاسم المتبوع وإيضاحه والنكرة لا يصح أن يبين بها غير هالانها مجهولة ولا يبين مجهول بمجهول وأجيب بأنها اذا كانت أخص مما جرت عليه افادته تبيينا وان لم يصير معرفة وهذا القدر كاف في تبيينه عطف البيان قاله ابن عصفور وهو بني على اشتراط كونه أخص (وجوز الزنجشيري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى . مقام ابراهيم عطف بيان وهو معرفة جار على آيات بينات وهي نكرة قال أبو حيان وهو مخالف لاجماع البصريين والكوفيين فلا يلتفت اليه (وخصه بعضهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنية وعليها اللقب ولا يجري في سائر المعارف نقله صاحب البسيط (ولا يكون مضمرا أو فاقا ولا تابعا له) أي لمضمر (على الصحيح) لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق وجوز بعضهم جريانه على المضمر فانه قال في قاموا الا زيدا ان زيدا بيان للمضمر في قاموا وقال الزنجشيري في قوله تعالى أن اعبدوا الله انه بيان لما من ما أمرتني به (ولا) يكون (جلة ولا تابعا لها) كذا نقله ابن هشام في المغني جازما به وسواء الاسمية والفعلية (و) كل ما كان عطف بيان (يصلح) أن يكون (بدلا) بخلاف العكس لان البدل لا يشترط فيه التوافق في التعريف والتذكير ولا الافراد وفرعيه (الا اذا فرد) عن الاضافة مقرونا بأل أولا (تابع المنادى) منصوب أو مضموم كقوله **عطف** فيا أخويا عبيد شمس ونوفلا **عطف** وقولك يا أخانا الحارث يا غلام بشر يا أخانا زيدا بالنصب فانه يتعين في هذه الامثلة كونه عطف بيان ولا يجوز اعرابه بدلا لانه في تقدير حرف البداء فيلزم ضمه ونحو يازيد الرجل اذ على لبدلية يلزم دخول ياعلي المرف بأل وذلك ممنوع (أو جر



متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه) بأن كان صفة مقترنة بأل والتابع خال منها نحو \* أنا ابن التارك البكرى بشر \* فانه لا تجوز هنا البدلية لئلا يلزم إضافة المعرف بأل الى الخالي منها بخلاف ما اذا صلح نحو أنا لضارب الرجل غلام القوم أو أفعل تفضيل مضاف الى عام متبع بقسميه والمفضل أحدهما نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء إذ على البدلية يكون التقدير زيد أفضل الرجال والنساء وذلك لا يسوغ أو أي أو كلا مفصلا ما بعده نحو أي الرجلين زيد وعمر و أفضل وكلا أخويك زيد وعمر وقال ذلك « تنبيهات » الأول عد أبو حيان في الارشاف الصور المستثناة احدى عشرة شملت العبارة منها سبعة والثامنة أن يقتصر الكلام الى رابط ولا رابط الا التابع نحو هند ضربت الرجل أخاها إذ على البدلية يلزم خلو الجملة الأولى عن رابط لان البدل في التقدير من جملة أخرى والتاسعة والعاشر أن يتبع موصوف أي في النداء بمضاف أو منون نحو يا أيها الرجل غلام زيدو يا أيها الرجل زيد إذ على البدلية يلزم وصف أي بما ليس فيه أل والحادية عشرة أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو ياز هذا إذ على البدلية يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف وكل ذلك ممنوع الثاني استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علل به الصورة المذكورة بأنهم يقتضون في الثواني ما لا يقتضون في الاوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت تأكيد أو كونه بدلا مع انه لا يجوز إن أنت الثالث قال أبو حيان ما عدا هذه المواضع يجي عطف البيان فيه مشتركا فتارة مع النعت نحو جاء زيد أبو عمر وتارة مع البدل نحو جاء أبو محمد زيد وتارة مع التأكيد نحو رأيت زيدا زيدا وفي شرح الكافية عطف البيان مجرى مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في ان تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع أو سببية ومجرى التوكيد في تقوية دلالتيه ويفارقه في انه لا يدفع توهم مجاز ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال ويفارقه في انه غير منوى الاطراح انتهى (قبل ويتعين للبدلية اذا كان التابع (بلفظ الاول) نحو \* وتري كل أمة جاثية كل أمة تدعى الى كتابها \* قاله ابن الطراوة وتبعه ابن مالك لان الشئ لا يبين نفسه قال ابن هشام وفيه نظر لان اللفظ المكر اذا اتصل به مالم يتصل بالاول اتجه كونه بيانا لما فيه من زيادة الفائدة نحو \* ياز يذ يذ اليعملات \* ويأتيهم عدى

التوكيد \* أي هذا مبغته وهو مصدر وكذا والنأ كيد مصدر كد لغتان قال ابن مالك وهو تابع يقصده به كون المتبوع على ظاهره ( وهو قسمان فالاول معنوي ) بالفاظ محصورة فلا يحتاج الى حد (فنه لدفع توهم المجاز) من حذف مضاف أو غيره أو السهو أو النسيان ( النفس والعين ) بمعنى الذات (مضافين لضمير المأ كد المطابق) له في الافراد والتذكير وفروعهما نحو جاء زيد نفسه وهند نفسها والزيدان أو الهندان أنفسهما والزيدون أنفسهم والهندات أنفسهن (فان أ كد اسمي فجمعهما أفصح من الافراد) كما تقدم ويجوز الزيدان نفسهما بالافراد (وجوز ابن مالك ولده تثنيتهما) فيقال نفسيهما (ومنع) ذلك (أبو حيان) وقال انه غلط لم يقل به أحد من النحويين وإنما منع أو قل لكرهه اجتماع تثنيتين فيها هو كالكلمة الواحدة واختير الجمع على الافراد لان التثنية جمع في المعنى (ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متصلا) مستترا أو بارزا (الابفاصل ما) نحو قم أنت نفسك وقت أنت نفسك وقاماهما نفسيهما وعلمته أن تركه يؤدي الى اللبس في بعض الصور نحو هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظن انها ماتت أو عييت واحتريت بقول غالبا كما في التسهيل عما ذكره الاخفش من انه يجوز ز على ضعف قاموا أنفسهم وأشرت بفواصل ما الى انه لا يشترط كونه ضميرا فيجوز لهم لكم أنفسكم بلا خلاف ا كفاء بفصل لكم (ويجوز جرهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو جاء زيد بنفسه أو بعينه وجعل منه بعضهم . يتربص بأنفسهن . ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد (و) منه (لشمول) ودفع توهم اطلاق البعض على الكل (في المثني كلا وكلتا وفي غيره) أي الجمع وما في معناه ( كل وجميع وعامة مضافة كلها (إلى الضمير) المطابق للتوكيد ) وأجمع وأ كنع وأبضع وأبتع



ومن ثم ( أي من هنا هو كون هذه الالفاظ دالة على الشمول أي من أجل ذلك ) ( لم يؤكده بالأولين ) أي كلا وكلتا ( ما لا يصلح موضعه واحد ) فلا يقال اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيده لدفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط ويدل له أنهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لأن التأكيده لدفع توهم المجاز في الفعل وإثباته حاصل لكونه حقيقة إذ لا يتعجب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له فكأنه رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيده ما ذكرنا كان المجاز لا يدخله ( خلافا للجمهور ) في تجويزهم ذلك قالوا لأن العرب قد تأوكدوا حيث لا يراد رفع الاحتمال كما أنوا بجمع وأكنع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما رفعه بكل والجواب كما قال أبو حيان إن المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوى برواية عن العرب وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع ( و ) من ثم أيضا ( لا ) يؤكده ( بالبواقي ) أي كل وما بعده ( غير ذي أجزاء ولو حكما ) إذ ما لا يتجزى لا يتوهم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها فلا يقال جاء زيد كله ويقال قبضت المال كله وبعثت العبد كله ورأيت زيدا كله لا مكان رؤية يبيع بعض زيد والعبد ( وإن كرر المبرد عامة ) وقال إنما هو بمعنى أكثر ولم يذكر أكثر النحاة جميعا قال ابن مالك سهوا أو جهلا وقال قد نبه سيبويه على أنها بمنزلة كل معنى واستعمالا ولم يذكر له شاهد أو قد وجدت له شاهدا وهو قول امرأته من العرب تركص ابنها

فدالحى خولان \* جميعهم وهمدان \* وكل آل قحطان \* والاكرمون عدنان

انتهى قال أبو حيان ومن نقلها عن سيبويه صاحب الافصاح ( وجوز الكوفية والزخشرى الاستغناء بنية الاضافة في كل ) عن التصريح بها ولو ابقوله تعالى . انا كل فيها . أي كلها وخرجه غيرهم على أنه حال أو بدل من الضمير وعلى ابن مالك المنع بأن الفاظ التوكيد ضربان . صرح باضافته إلى ضمير المؤكده وهو النفس والعين وكل وجميع وعامة ومنوى فيه تلك وهو أجمع وأخوانه وقد أجمعنا على أن المنوى الاضافة لا يستعمل مضافا صريحا وعلى أن غير كل من الصريح الاضافة لا يستعمل منوياً فتجوز ذلك في كل مستلزم عدم النظر في الضربين ( و ) جوز ( ابن مالك اضافتها ) أي كل ( إلى ظاهر مثل المؤكده ) واستدل بقوله : يا أشبه الناس كل الناس بالقمر \* وقوله : وأبعد الناس كل الناس من عار \* قال أبو حيان ولا حجة في ذلك لأنه فيه نعت لا توكيد أي الناس الكاملين في الحسن والفضل كما قال ابن مالك في قولك مررت بالرجل كل الرجل أنه نعت بمعنى الكامل ( ويتبع كلها جمعا وكلهم أجمعون ) نحو : فسجد الملائكة كلهم أجمعون . ( وكلهم جمع وكذا البواقي ) أي كتمام وأكتمون وكنع وكذا في أبصع وأبصع ( ويجب ترتيبها إذا اجتمعت ) بأن يقال كله أجمع أكنع أبصع أبصع وكذا الفروع ( وتقدم النفس على العين ) وهما على كل ( في الاصح ) لأنها توابع وقيل لا يجب الترتيب بل يحسن ( وثالثها لا يجب فيها بعد أجمع ) لاستوائها ويجب فيها مع أجمع ومقابلته وهو رأى ابن عصفور ( والجمهور ) على أنه لا يؤكده بها ) أي بأكنع وما بعده ( دونه أي دون أجمع لأنها توابع وجوز الكوفيون وابن كيسان واستدلوا بقوله \* نعلمنى الذلفاء حولاً أكتعا \* وقوله \* وسائرهم بادا إلى الشمس أكنع \* وقوله

تولوا بالدوابر واتقونا \* بنعمان بن زرعة أكنعينا

والأولون قالوا هو ضرورة وفيه نظرا لمكان الاتيان بدله بلفظ أجمع ( و ) الجمهور على أنه ( لا ) يؤكده ( به ) أي بأجمع ( دون كل اختيار والمختار ) وقال الأبي حيان جوازه ( لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى . لاغوينهم أجمعين . وإن جهنم لموعدهم أجمعين . لأملان جهنم من الجنة والناس أجمعين . وفي الصحيح فله سلبه أجمع . فصلاوا جلاسا أجمعين قال أبو حيان ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم كل عند الاجتماع لأن النفس



يجب تقديمها على العين إذا اجتمع ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد (وهي) أي أجمع واخوانه (معارف) بالالتحاق ولهذا جرت على المعرفة ثم اختلف في سبب تعريفها (ف قيل) هو (بنية الاضافة) الى الضمير اذا أصل رأيت النساء جمع جميعهم فحذف الضمير للعلم به وعزى الى سيديويه واختاره السهيلي وابن مالك (وقيل بالعلمية) لانها أعلام للتوكيد علفت على معنى الأحاطة بما يتبعه كاسامة ونحوه من أعلام الاجناس وهذا قول صاحب البديع وغيره واختاره ابن الحاجب وصححه أبو حيان قال ويؤيده أنه لم يصرف وليس بصفة ولا شبها وما منع وليس كذلك وهو معرفة فالمانع فيه هو تعريف العلمية فانه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة (ومن ثم) أي من هنا وهو كونها معارف أي من أجل ذلك (لم تصرف) أما على العلمية فواضح إذ معارف أجمع الوزن وفي جمع العدل عن فعلاوات الذي يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون وأما على نية الاضافة فلشبهه هذا التعريف بالعلمية من حيث أنه لأداة لفظا كنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلمية إذ لأداة لتعريفه لفظا وان كان على نية ال (و امن ثم أيضا) (لم تنصب حالا على الاصح) وقيل نعم حكى الفراء أعجبنى القصر أجمع والدار بهاء وقيل يجوز نسب أجمع وجمعاء دون أجمعين وجمع واستدل ابن مالك لجوازه بحديث الصبيحين فساوا جاسا أجمعين ثم أكنع مأخوذ من تكنع الجلد أي تقبض والتقبض فيه معنى التجمع وأبصع وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم الى متى تكرع ولا تبصع أي لا تروى وفيه معنى الغاية والبتع طول العنق وقد جاء أجمع لغير التوكيد قالوا جاسا أجمعهم وجمعاء بمعنى مجموعة فلا تغيد كحديث كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء أي بمجموعة الخلق (ولا ينعى توكيد متعاطفين مالم يتعدا علمهما معنى) فلا يقال مات زيد وعاش عمر وكلاهما فان اتحدتا معنى جاز وان اختلفتا لفظا جزم به ابن مالك تبعا للاخفش نحو انطلق زيد وذهب بكر كلاهما قال أبو حيان ويحتاج ذلك الى سماع من العرب حتى يصير قانونا يبنى عليه والذي تقتضيه القواعد المنع لانه لا يجمع عاملان على معمول واحد فلا يجمعان على تابعه (ولا تؤكده نكرة) مطلقا عند أكثر البصريين بشئ من الفاظ التوكيد لانها معارف فلا تتبع نكرة وأجازه بعضهم مطلقا سواء كانت محدودة أم لا نقلا عن ابن مالك في شرح التسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفي الخلاف في منع غير المحدودة (وثالثها) وهو رأى الاخفش والكوفيين (يجوز) توكيدها (ان كانت محدودة) أي مؤقتة والا فلا قال ابن مالك وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك ولأن فيه فائدة لأن من قال صمت شهر أقدير بد جميع الشهر وقدير بدأ كثره ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد ومن الوارد فيه قوله \* قد صرت البكرة يوما أجمعا \* وقوله \* تحملى الذلءا حولا أكتعا \* وقوله \* أوفت به حولا وحولا أجمعا \* وقول عائشة رضي الله عنها ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صام شهرا كله الا رمضان أما غير المحدود فلا فائدة فيه فلا يقال اعتكفت وقتا كله ولا رأيت شيئا نفسه والمانعون مطلقا أجابوا بان ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النعت أو الضرورة (وفي توكيد محذوف خلاف) فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في الذي ضربته نفسه زيد الذي ضربت نفسه زيد ومررت بزيد وأتاني أخواه أنفسهم ما ومنعه الاخفش والفارسي وابن جني وتعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لان التوكيد باب الاطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه لا دليل على المحذوف ورد الاول بأن ذلك تناكيد التكرار دون غير ولثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز لأن اجازة مثل ذلك يحتاج الى سماع من العرب (ولا يجوز زنا طفهما) أي عطف بعض الفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لان اتحادهما في المعنى (خلافًا لابن الطراوة) في اجازته ذلك وينبغي أن يكون بنيافي كل وأجمعين على ما ذهب اليه المبرد والفراء من اختلاف



معناها بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله . لأغوينهم أجمعين . مع ان إغواءهم لم يجتمع في وقت « تنبيه » خالف التوكيد النعت في انه بالفاظ مخصوصة و وجوب ترتيبها اذا اجتمعت وانه لا يجري على النكرة على رأى الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي انه لا يقطع لال الى رفع ولا الى نصب (الثانى) من قسمى التوكيد (لفظى) وهو (بإعادة اللفظ) الاول (أو مرادفه) وهو أحسن في الضمير المتصل والحرف (مفردا) كان (أو مركبا) مضافا أو جملة أو كلاما نكرة أو معرفة ظاهرة أو مضمرا اسما أو فعلا أو حرفا (ولو ثلثا) نحو . دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا . وقوله

\* أنت بالخير حقيق قن \* وقوله أجل جبر إن كانت أيعت دعائره \* وقوله تيمت همدان الذين هم هم \*  
وقوله \* أخاك أخاك ان من لأخاله \* وقوله \*

فأين الى أين النجاة بىغلى \* أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس

وقوله \* فغنام حتام العناء المطول \* وقوله

لا لأبوح بحب بنه إنها \* أخذت على موافقاهودا

وقوله أيامن لست أقلاه \* ولا فى البعد أنساء \* لك الله على ذا كا \* لك الله لك الله

وقوله قم قائما قم قائما قم قائما \* انك لا ترجع إلا سلما

ولا يضر نوع اختلاف فى اللفظ نحو . قول الكافرين أمهلهم . (فان كان المؤكد ضميرا متصلا أو حرفا غير جواب) عاملا أو غيره (لم يعد اختيار الاعم ما دخل عليه) لكونه كالجزء منه نحو قفت رأيتك رأيتك مررت به به ان زيد ان زيدا قائم وقوله ليتنى ليتنى توقيت مذ \* أيفعت طوع الهوى وكنت بيننا

(أو) مفصلا (بفاصل ما) ولو حرف عطف و وقفانحو . أيعدكم انكم اذ انتم وكنتم ترابا وعظاما انكم تخرجون .  
وقوله \* حتى تراها وكان وكان \* وقوله \* ليت شعري هل ثم هل آتينهم \* وقوله \*

لا ينسك الاسى تأسيفا \* ما من حمام أحد معنصا

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلا فى ضرورة كقوله \* ولا للابهم أبادوا \* وقوله

إن إن الكريم يحلم مالم \* يرين من اجاره قد أضيا

(خلافا للزمخشري) فى تجويزه ذلك اختيارا فيقال إن إن زيدا قائما أما حرف الجواب فتعاد وحدها نحو لا انهم

نعم (والاجود مع الظاهر المجرور) اذا كد (إعادة الجار) مع لفظه أو ضميره نحو مررت بزيدا بزيدا وبه قال تعالى

وأما الذين سعدوا فى الجنة خالدن فيها . فى رجة الله هم فيها خالدون . (و) الأجود (مع الجملة) اذا كدت

(الفصل) بينها وبين المعادة (بثم) نحو . أولى لك فأولى ثم أولى لك فأولى . وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم

الدين وهذا (اذ لا لبس) يحصل فان حصل لم يثبت بها نحو ضربت زيدا اضربت زيدا اذ لوجى بها التوهم انها

ضربت بان (ويؤكد بالضمير المرفوع المنفصل كل) ضمير (متصل) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا مع مطابقتها

(البديل فى التكلم والافراد والتذكير وأضدادها نحو قفت أنا رأ كرمتنى أنا و مررت بك أنت وأ كرمته

هو وهكذا) وجوز بعضهم تأ كيد الضمير (المفصل بالإشارة) وجعل منه قوله تعالى . ثم أنتم هؤلاء

﴿البديل﴾ أى هذا معننه والتعبير به اصطلاح البصريين والكوفيين قال الأخفش يسمونه التبيين وقال ابن

كيسان التكرير (هو التابع المقصود بحكم بلا واسطة) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو بما بعده (وهو)

أقسام (بديل كل من كل) بأن اتحد معنى وقديقال بديل شئ من شئ لوجوده فيما لا يطلق عليه كل نحو . صراط

العزيز الحميد الله . (و) بديل (بعض) ان دل على بعض ما دل عليه الأول نحو مررت بقومك ناس منهم (و) بديل

(اشتمال) ان دل على معنى في الاول أو استلزامه فيه كعجبت من زيد علمه أو قرأته . يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . أصحاب الأخدود والنار . (ورجعهما السهلي الى الاول) أى الى بدل الشئ من الشئ قال لان العرب تتكلم بالعام وتريد به الخاص وتحذف المضاف وتنويه بقولك أ كلت الرغيف ثلثه إنما تريد أ كلت بعض الرغيف ثم بدلت ذلك البعض وأعجبتني الجارية حسنها إنما تريد أعجبتني وصفها فحذفته ثم بينته بقولك حسنها (وشرطهما صحة الاستغناء بالمبدل منه) وعدم اختلال الكلام لو حذف المبدل أو أظهر فيه العامل فلا يجوز قطعت زيدا أنفه ولا قيت نأى أصحابك أكثرهم ولا أسرجت القوم دابتهم ولا مررت بزيدا يه (وكذا عود ضمير منهما) على المبدل منه ملفوظاً أو مقدراً شرط (على الصحيح) فيحصل الربط . نحو ثم عموأوصموا كثير منهم . والله على الناس حج البيت من استطاع . أى منهم . أصحاب الأخدود والنار . أى فيه ولم يشترط ذلك في بدل الكل لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان جملة الخبر التي هي نفس المبتدئ في المعنى لا تحتاج الى ذلك ومن العويين من لا يلتزم في هذين البدلين أيضاً ضمير أو قد صحه ابن مالك في شرح الكافية قال ولكن وجوده أكثر من عدمه (وفي المشتمل) في بدل الاشتمال (هل هو الأول) على الثاني (أو الثاني) على الأول (أو العامل خلاف) قال الفارسي والرماني في أحد قوليهما وخطاب الأول وصححه ابن مالك فلا يجوز سرفي زيدا داره ولا أعجبتني زيدا فرسه ولا رأيت زيدا فرسه ويجوز سرفي زيدا ثوبه لان الثوب متضمنه جسده وقال الفارسي والرماني في أحد قوليهما الثاني نحو سلب زيدا ثوبه فان الثوب يشتمل على زيدا قال الأولون ان ظهر معنى اشتمال الثاني على الأول في سلب زيدا ثوبه لم يطرد في أعجبتني زيدا علمه وكلامه وفصاحته وكرهت زيدا ضجره وسلب زيدا فرسه ونحوها فان الثاني فيها غير مشتمل على الأول وقال المبرد والسيرافي وابن جنى وابن الباذش وابن أبي العافية وابن البرش هو العامل بمعنى ان الفعل يستدعيهما أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد والآخر على سبيل المجاز والتبع فحسب سلب زيدا ثوبه وأعجبتني زيدا علمه . ويسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه . الاسناد فيه حقيقة الى الثاني مجازاً في الأول اذا المسلوب هو الثوب والمعجب هو العلم لازيد والمسؤل عنه القتال لا الشهر وقيل بمعنى انه اشتمل على التابع والمتبوع مما اذا الاعجاب في أعجبتني الجارية حسنها مشتمل على الجارية وعلى حسنها والوضوح في كان زيدا عذره واضحا مشتمل على زيد وعذره والكثرة في كان زيد ماله كثيرا مشتملة على زيد وماله فالمراد بالعامل ما تم به المتعلق فعلا كان أو اسما مقدما أو مؤخرا (و) القسم الرابع (بدل البداء) ويسمى بدل الاضراب أيضا (وهو ما لا تناسب بينه وبين الاول) بموافقة ولا خبرية ولا تلازم بل هما متباينان لفظا ومعنى نحو مررت برجل امرأه أخبرت أولئك مررت برجل ثم بدلتك أن تخبر أنك مررت بامرأة من غير ابطال الاول فصار كأنهما إخباران مصرح بهما وهذا البدل أثبتته سيبويه وغيره ومثل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره ان الرجل ليصلي الصلاة وما كتبت له نصفها ثلثها أخبرانه قد يصلها وما كتب له نصفها ثم أضرب عنه وأخبرانه قد يصلها وما كتب له ثلثها وهكذا (و) الخامس بدل (الغلط وهو ما ذكر فيه الاول من غير قصد) بل سبق اللسان اليه وبهذا يفارق بدل البداء وان كان مثله في اللفظ وهذا القسم أثبتته سيبويه وغيره ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم أبدلت منه الحمار (وأنكرها) أى بدل البداء والغلط (قوم) وقالوا في الاول انه مما حذف فيه حرف العطف وفي الثاني انه لم يوجد قال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم وقال خطاب لا يوجد في كلام العرب لانها ولا تنظمها وقد عذبت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده وطلبت غيري به فلم يعرفه وادعى أبو محمد بن السيد انه وجد في قول ذي الرمة

لمياء في شفتيها حوة لعس • وفي اللثات وفي أنيابها شنب



قال فليس بدل غلط لان الحوة السواد بعينه واللحس سواد مشرب بحمرة ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفتها حوة وفي اللثات لحس وفي أنيابها شنب وجوز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر ومنعه في الشعر (لوقوعه غالباً عن تزو) فلا يقد فيه النلط وهذا نقض القاعدة المشهورة أنه يعتقر في الشعر ما لا يعتقر في غيره (والمختار خلافاً للجمهور) راثبات بدل الكل من البعض (لوروده في الفصح) نحو (قوله تعالى (يدخلون الجنة) ولا يظلمون شيئاً) (جنات عدن) (جنات أعر) بتبدل من الجنة وهو بدل كل من بعض وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة وقول الشاعر

رحم الله أعظما دفنوها \* بسجستان طلحة الطلحات

فطلحة بدل من أعظم وهي بعضه وقوله \* كأتى غداة البين يوم ترحلوا \* فيوم بدل من غداة وهي بعضه (و) الجمهور (لا يجب موافقة البديل) لتبوعه (في التعريف والالظهار وضدهما) فتبدل النكرة من المعرفة والمضمر من المظهر والمفرد من غيره وبالعكس كقوله تعالى . الى صراط مستقيم صراط الله . لنسفع بالناصية ناصية . وقول الشاعر \* ولاتلمه أن ينام البائسا \* وقولك رأيت زيدا اباه (لكن انما يبدل الظاهر من ضمير الحاضر) مخاطباً أو متكلماً (إن افاد إحاطة) نحو . تكون لنا عيداً أولنا وآخرنا . وأكرمتمكم أكابركم وأصاغركم (أو بعضاً) نحو

أوعدني بالسجن والاداهم \* رجلى فرجلى شنة المناسم

(أو اشتمالاً) نحو \* وما ألفتني حلى مضاعفاً والافلا يبدل منه لانه انما جىء به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج اليه لانه في غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقاً وعليه الاخفش والكوفيون قياساً على الغائب لانه لا لبس فيه أيضاً ولذا لم ينعت ولو كان البديل لازالة لبس لا متنع في الغائب كما امتنع أن ينعت وقد ورد قال تعالى . ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا . فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف (وثالثها) وهو رأى قطرب (يجوز في الاستثناء) نحو ما ضربتم الازيد اقال تعالى . لئلا يكون الناس عليكم حجة الا الذين ظلموا . أى الاعلى الذين ظلموا (ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النكرة من المعرفة ما لم توصف) ووافقه السهيلي وابن أبي الربيع نحو قوله . عن الشهر الحرام قتال فيه . لانها اذا لم توصف لم تغد اذلا فائدة في قولك مررت بزيد برجل (زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأول) كما تقدم في ناصية والجمهور اطلتوا الجواز لورودها غير موصوفة وليست من لفظ الأول كقوله

فصدوا من خيارهن لقاحا \* يتقاذفن كالغصون عزاز

فزاز بدل من الضمير في يتقاذفن وقوله

قال ابن أم أناس أرحل ناقتي \* عمر وقتيلع حاجتي أو ترجف

ملك اذا نزل الوفود ببابه \* غرقوا مواردمز بدلاتنزف

فلك بدل من عمرو وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنه علم من طريقة العرب انهم يسمون المذكر بال مؤنث وعكسه ففائدة الابدال رفع الالباس نحو مررت به ندرجل وجمع فرامرأة (و) منع (أبو حيان وقوم بدل المضمر من مثله) أى من مضمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو ثلث التفاحه أكلتها أياماً وحسن الجارية أعجبتني هو وأجازته آخر ون قال أبو حيان ومنشأ الخلاف هل البديل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الاولى يمنع لثلاث يبقى المبتدأ بلارابط لان الضمير يعود على المضاف اليه وعلى الثاني يجوز قال إلا أنه يحتاج الى سماع ( قال الكوفية أو كل) أى لا يبدل المضمر من مضمر يدل كل اذا كان (منصوباً) بل يحمل على التأكيده نحو رأيتك ياك

والبصريون قالوا هو بدل كما ان المرفوع بدل باجاء نحو قمت أنت وصحح الأول ابن مالك والثاني أبو حيان (و) منع (ابن مالك) ابدال (المضمر من الظاهر بدل كل) قال لانه لم يسمع من العرب لانه لا يثرا ولا نظما ولو سمع لكان نو كيدا لا بدلا وأجازة الاصحاب نحو رأيت زيدا الباء (وفي) جواز بدل (البعض والاشتغال خلف) قيل يجوز نحو ثلث التفاحه أ كات التفاحه إياه وحسن الجارية أعجبتني الجارية هو وقيل يمنع قال أبو حيان وهو كالخلاف في ابدالهما مضمر من مضمر ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه (والمبدل من) اسم (شرط أو) اسم (استفهام يقتزن بأدائه) نحو ما تقرأ إن نحووا وإن فقهأ أقرأه وكيف زيد أصحج أم سقيم فان دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحد أربابا أو امرأة أضربه (و) يسدل الفعل من الفعل بدل كل) بلا خلاف نحو ومن يفعل ذلك يلق أثمنا أيضا علفه العذاب

وقوله متى تأتينا نعلم بنا في ديارنا \* نجد حطبا جزلا ونارا تأججا

(لا) بدل (بعض) بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض (وفي) جواز بدل (الاشتغال) فيه (خلف) قيل لا لان الفعل لا يشتمل على الفعل وقيل نعم وجعل منه الآية السابقة قال صاحب البسيط وأما بدل الغلط فجوزه فيه سيبويه وجماعة والقياس يقتضيه (و) تبدل (الجملة من الجملة) نحو أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين إني جزيتهم اليوم بما صبروا إنهم هم الفائزون بكسران (قال ابن جني والزمخشري وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة \* وبالشام أخرى كيف يلتقيان

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى كأنه قال أشكو هاتين الحاتين تعذرا انتقامهما قال ابن مالك ومنه ما يقال لك ألا ما قد قيل للرسول من قبلك إن ربك الآية وإن وما بعد ما بدل من ما وصلتها والجمهور لم يذكر وأذلك قال أبو حيان وليس كيف يلتقيان بدلا بل استئنا فاللاستبعاد وكذا إن ربك لئلا يؤدي إلى اسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع (ولا يتقدم بدل الكل) على المبدل منه لانه لا يدرى أيهما هو المعتمد عليه بخلاف بدل البعض فيقدم لكن الأحسن اضافته نحو أ كات ثلث الرغيف (وفي) جواز (حذف المبدل منه) وبقاء البدل (رأيان) قيل يجوز وعليه الأخفش وابن مالك نحو أحسن إلى الذي وصفت زيدا أي وصفته وجعل منه ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب وقيل لا وعليه السيرافي وغيره لان البدل للأسباب والحذف ينافيه (ويجوز القطع) على اضمار مبتدأ كالاتباع (فما) أي بدل (فصل به جمع أو عدد) نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة وبني الاسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله الحديث (وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضا نحو مررت بزيدا أخوك نص عليه سيبويه والأخفش (وقيل يقبح) في غير التفصيل (مالم يطل الكلام) فيحسن نحو بشر من ذلك النار.

\* حروف العطف أي هذا بحث الحروف العاطفة ويسمى المعطوف بها عند البصريين شركة وعند الكوفيين وهو المتداول نسخة بفتح السين اسم مصدر نسقت الكلام أنسقه نسقا وهو من عطف بعضه على بعض قال أبو حيان ولكونه بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حده ومن حده كابن مالك بكونه تابعا بأحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور ولتوقف معرفة المعطوف على حرفه ومعرفة الحرف على العطف (الواو) وهي (لما تعلق الجمع) أي الاجتماع في الفعل من غير تقييد بمحصوله من كليهما في زمان أو سبق أحدهما فقولك جاء زيد وعمرو ويحتمل على السواء أنهما جاء معا أو زيدا أولا أو آخرهما ومن ورودها في المصاحب فأتبعناه وأصحاب السفينة وفي السابق ولقد أرسلنا نوحا وأبراهيم وفي المتأخر كذلك يوحى إليك



والى الذين من قبلك . واستدل لذلك بأن التثنية مختصرة من اللفظ بالواو فكما يحتمل ثلاثة معان ولادلالة فى لفظها على تقديم ولا تأخير فكذلك اللفظ بها باستعمالها حيث لا ترتيب فى نحو اشترك زيد وعمر و بصفة نحو قام زيد وعمر وبعده أو قبله أو معه والتعبير بما سبق احسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم للجمع المطلق لتقييد الجمع بقيد الاطلاق و إنما هى للجمع لا بقيد ( وقال قطرب والربيع وهشام و ثعلب و ) غلامه أبو عمرو ( الزاهد و ) أبو جعفر أحمد بن جعفر ( الدينورى ) هى ( للترتيب ) قالوا لان الترتيب فى اللفظ يستدعى سببا والترتيب فى الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين فى شرح أبي حيان رد به على ادعاء السيرافى وغيره اجماع البصريين والكوفيين على انها لا تقيده ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضى عن الكسائى وابن درستويه ورد بلزوم التناقض فى قوله تعالى . وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة . مع قوله فى . وضع آخر . وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا . والقصة واحدة ( و ) قال ( ابن كيسان ) هى ( للعية حقيقة ) واستعمالها فى غيرها مجاز قال لانها لما احتلت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الاشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع فى كل حال حتى يكون فى الكلام ما يدل على التفرق ( وعكسه الرضى ) فقال لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهى فى أصل الوضع للترتيب ولما الثانى فيه قبل الاول والأصل فى الاستعمال الحقيقة ( و ) قال ( ابن مالك المعية ) فيها ( أرجح ) من غيرها ( والترتيب كثير وعكسه قليل ) قال أبو حيان وهو قول مخترع مخالف لمذهب الاكثرين وغيرهم ( وتختص ) بأحكام لا يشار كها فيها غيرها من حروف العطف فانحصت ( بعطف ما لا يستغنى عنه ) نحو اختصم زيد وعمر ووهذان زيد وعمر و وان اخوتك زيد وعمر اوبكر انجباه والمال بين زيد وعمر و وأما قول امرئ القيس . بين الدخول فحول . فتعديده بين نواحى الدخول وأجاز الكسائى العطف فى ذلك بالغاء وثم وأو ( و ) اختصت بعطف ( الخاص على العام وعكسه ) أى العام على الخاص نحو . وهلا سكنه ورسله وجبريل وميكال . رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات . وقال ابن هشام قد يشار كها فى هذا الحكم حتى قال الفارسي وابن جنى ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله بل أريد به غير ما عطف عليه لان المعطوف غير المعطوف عليه ( و ) اختصت بعطف ( المرادف ) على مرادفه نحو . انما أشكو بثى وحزنى الى الله . صلوات من ربهم ورحمة . ليلينى منكم ذو الاحلام والنهى . والى قولها كذبوا مبينا . وقال ابن مالك قد يشار كها فى ذلك أو نحو . ومن يكسب خطيئة أو إثما . وسبقه اليه ثعلب فيما حكاه صاحب المحكم عنه فى قوله . عذرا أو نذرا . قال العذر والنذر واحد ( و ) اختصت بعطف ( النعت ) على ما تقدم تفصيله فى مبعض النعت ( فى الاصح فيها ) أى فى المسائل الخمسة وقد ذكر فى كل ما يقابله ( و ) اختصت بعطف ( ما حقه التثنية ) أو الجمع كقول الفرزدق

ان الرزية لا رزية مثلها \* فقدان مثل محمد ومحمد

وقول أبي نواس أقتنبا يوما ويوما وثالثا \* ويوم له يوم الترحل خامس

( و ) اختصت بعطف ( المقدم على النيف ) نحو أحد وعشرون ( و ) اختصت ( باقتنائها بما ) نحو . إماما كرا وإماما كفورا . ( ولكن ) نحو . ولكن رسول الله . ( ولا ان سبقت بنفى ولم تقصد المعية ) نحو . ما قام زيد ولا عمر و ليفيد أن الفعل منى عنهما فى حالة الاجتماع والافتراق ومنه . وما أموالكم ولا اولادكم بالتى تقرىكم . اذ لو لم تدخل للاحتمل ان المراد نفى التقريب عند الاجتماع دون الافتراق والعطف حيث نفي عطف المفردات وقيل الجمل باضمار العامل فان لم يسبق بنفى أو قصد المعية لم تدخل فلا يقال قام زيد ولا عمر و ولا ما اختصم زيد ولا عمر و وأما قوله تعالى . وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور . الآية فلا الثانية زائدة لأن الابس ( وغير ذلك )



اختصت به كعطف المفرد السببي على الأجسبي عند الاحتياج الى الربط نحو مرت برجل قائم زيد وأخوه وعطف الجواران قيل به في النسق وعطف المقدم على متبوعه للضرورة نحو \* عليك ورحمة الله السلام \* ونحو هاهما هو مفترق في محاله (قال ابن مالك وعطف عامل حذف وبقي معموله على) عامل (ظاهر يجمعهما معنى) واحد (نحو) قوله تعالى . تبوء الدار والايمن . أصله واعتقدوا الايمان اذا التبؤا (١) فاستغنى بمفعوله عنه لان فيه وفي تبؤوا معنى لازموا والفوا وقول الشاعر علقها تبنا وماء باردا \* أى وسقيتها والجامع الطم \* وزججن الحواجب والعيونا \* أى وكحلن والجامع التحسين (وجعله الجمهور من عطف الجمل باضمار فعل) مناسب كما تقدم لتعذر العطف (و) جعله (قوم) من عطف (المفرد بتضمين) الفعل (الأول معنى يتسلط) به عليه فيقدر آثر والدار والايمن ونحوه قال أبو حيان فركب ابن مالك من المذهبين مذهبا ثالثا (وقال أبو حيان) في الارتشاف الذي اختاره التفصيل وذلك انه (ان صح نسبة) العامل الأول (الظاهر لما يليه حقيقة فالاضمار متعين في الثاني لانه أكثر من التضمين نحو \* يجده الله أنه وعينه \* أى ويفقأ عينيه فتنسب الجدة الى الأنف حقيقة) (والا) أى وان لم يصح نسبته اليه حقيقة (فالتضمين) متعين في الثاني لتعذر الاضمار نحو علفت الدابة تبنا وماء أى أطعمتها أو غذوتها (والاكثر) على (انه) أى التضمين (ينقاس) وضابطه أن يكون الأول والثاني يجتمعان في معنى لهما ومنع بعضهم قياسه (قيل وتكون) الواو (للتقسيم) نحو الكلمة اسم وفعل وحرف \* كما الناس اجروم عليه وجارم \* ذكره ابن مالك في العفة وغيره قال ابن هشام والصواب انها على معناها الاصلى اذا انواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس (قال الزمخشري والقرويني والاباحه والتخير) نحو جالس الحسن أو ابن سيرين أى أحدهما قال الزمخشري ولهذا قيل . تلك عشرة كاملة . بعدد كثر ثلاثة وسبعة اثلاثتهم ارادة التخيير قال ابن هشام والمعروف من كلام الصويين خلافه (و) قال (الحار زنجي) و (التعليل) وحل عليه الواو ات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى . أو يوقن بما كسبوا أو يهفون كثير . ويدم الذين . أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين . ياليتنا زدوا لا نكذب . قال ابن هشام والصواب ان الواو فيه للعية (و) قال (الكوفيون والاختفص) وتكون (زائدة) نحو . حتى اذا جاؤا وفقت أبوابها وقال لهم خزنتها . فلما أسماوت له للجبين وناديناه . إحدى الواو ين في الآيتين زائدة إما الاولى أو الثانية وغيرهم قال لاتزاد وهي فيهما عاطفة والجواب محذوف أو حالية في الاولى أى جاؤا وقد فقت أبوابها من قبل اكرامهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم (وأثبت الحريري وابن خالويه والثمانية) وقال لان العرب اذا عدوا قالوا سبعة وثمانية ايذانا بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف وأستدلوا بقوله تعالى . سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم . الى قوله . وثامنهم . في آية الجنة وفقت أبوابها لان أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنم لان أبوابها سبعة وقوله . والناهون عن المنكر . فانه الوصف الثامن وقوله . وأبكارا . ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربية ووجهت في الآية الاولى بأنها لعطف جملة على جملة أى هم سبعة وثمانهم وفي الثانية زائدة أو عاطفة أو خالية كما تقدم وفي الثالثة عاطفة لان الأمر والنهي صفتان متقابلتان بخلاف بقية الصفات وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين اذا لا تجتمع الثبوبة والبقارة (وثاني) الواو (للتذكروالانكار) كقول من أراد أن يقول يقوم زيد فنى زيد فأراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوم وقولك الرجل بعد قول قائل قام الرجل قال ابن هشام والصواب أن لا يعدان لانهما إشباع للحركة بدليل الرجاء في النصب أو الرخلة في الجر

(الفاء للترتيب) مع التشريك وهو معنوي كقام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو . فأزلهما

(١) هكذا يابض بالاصل



الشیطان عنها فأخرجهما . فقد سألو موسى أكبر من ذلك فقالوا . ونادى نوح ربه فقال . ( وانكره )  
 أى الترتيب ( الفراء مطلقا ) واحتج بقوله تعالى . أهلكناها فجاءها بأسنا . ومحجى البأس سابق . لا هلاك وأجيب  
 بأن المعنى أردنا هلاكها أو بأنها الترتيب الذكري ( و ) أنكره ( الجرى فى الاماكن والمطر ) بدليل قوله  
 \* بين الدخول فحومل \* وقولهم مطرنا . كان كذا فكان كذا وان كان خروج المطر فيهما فى وقت واحد ( وللتعقيب  
 فى كل شئ بحسبه ) نحو جاء زيد فعمرو وأى عقبه بلامهلة تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما الامدة الجمل  
 ومنه قوله تعالى . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . ( والسيبية غالبا ) فى عطف ( جملة أو صفة )  
 نحو . فوكره موسى فقضى عليه . فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه . لا تكون من شجر من زقوم فالثون منها  
 البطون فشاربون عليه من الحميم . وقد تخلوعنه نحو . فراغ الى أهله فجاء بمجل سمين فقر به اليهم . فالزاجرات زجرا  
 فالتاليات ذكرا . ( وتختص ) لفاء ( بعطف مفصل على مجمل ) كالأمثلة السابقة فى الترتيب الذكري ( و )  
 بعطف ( جملة شرطها العائد وختل منه ) صفة أو صلة أو خبر الما فيها من الـ به نحو الذى يطير فيغضب زيد الباب  
 صررت برجل يبكى فيضحك عمر وخالد يقوم فيقعده عمرو ( قيل وترد للفتاوى ) بمعنى الى وجعل منه قوله  
 \* بين الدخول فحومل \* على تقدير ما بين الدخول الى حومل فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من  
 قال \* يا أحسن الناس ما قرنا الى قدم \* أى ما بين قرنا فحذف بين والفاء نائبة عن الى قال ابن هشام وهذا  
 غريب قال ويستأنس له بمجىء عكسه فى قوله

وأنت التى حببت شعبا الى بدا \* الى وأوطانى بلاد سواها

اذل المعنى شعبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على ارادة الترتيب قوله بعده

حلت بهذا حلة ثم حلة \* بهذا فطاب الواديان كلاهما

قال وهذا معنى غريب لاني لم أر من ذكره ( قيل والاستئناف ) نحو \* ألم تسأل الربع القواء فينطق \* أى  
 فهو ينطق لانها لو كانت عاطفة جزم ما بعدها أو سبية نصب ومنه قوله تعالى . أن يقول له كن فيكون . بالرفع  
 وقول الشاعر \* يريد أن يعر به فيجمله \* قال ابن هشام والتحقيق أنها فى ذلك كله للعطف وان المعقد  
 بالعطف الجملة لا الفعل ( قيل ) وترد ( زائدة ) دخولها تخرجها كقوله

يموت أناس أو يشيب فتاهم \* ويحدث ناس والصغير فيكبر

أراني اذا ما بتت على هوى \* فم اذا أصبحت أصبحت غاديا

وقوله

\* ثم \* ويقال فم بالفاء بدلا من التاء كما قالوا فى جدث جدف ( و ) يقال ( تمت ) بتاء ساكنة ومفتوحة قال  
 \* صاحبته تمت فارقت \* ( للتشريك ) فى الحكم ( والترتيب خلافا لقطرب ) فى قوله انها لا تفيده واحتج بقوله تعالى  
 . خلقتكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها . وقوله وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء  
 مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه . ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون . ثم آتينا موسى الكتاب وقول الشاعر  
 ان من ساد ثم ساد أبوه \* ثم قد ساد قبل ذلك جده

وأجيب بأنها فى الجميع لترتيب الاخبار لا الحكم ( والمهلة خلافا للفراء ) فى قوله انها بمعنى العاء ( وقد تقع  
 موقع الفاء ) فى إفادة الترتيب بلامهلة ( وعكسه ) أى تقع الفاء . وقع ثم فى إفادته بمهلة فالاول كقوله

كهز الردينى تحت المجاج \* جرى فى الانايب ثم اضطرب

اذل المزج جرى فى أنايب الرمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ والثانى كقوله تعالى . ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة  
 مضغة فخلقنا المضغة عظما فكسونا العظام لحاء . فالفاء فى الثلاثة بمعنى ثم ( قال الكوفية ) تقع ( زائدة )

كقوله تعالى . حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت . الى قوله ثم تاب عليهم . واجيب بأن الجواب فيها مقدر  
 ( و ) قال ( الفراء ) تقع ( للاستئناف ) نحو اعطيتك الفأثم اعطيتك قبل ذلك مالا فيكون ( ١ )  
 \* أم \* وانكرها أبو عبيدة معمر بن المثنى وتبعه محمد بن مسعود الغزى ابن صاحب البديع فقال ليست  
 بحرف عطف بل بمعنى همزة الاستفهام ولهذا يقع بعدها جلة يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة نحو أضربت زيداً أم  
 قتلته أ بكر في الدار أم خالد أي أخا له فيها قال ولتساوى الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعهما بعد  
 سواء لكن لا كانت تتوسط بين محقلى الوجود لثبوت أحدهما باللاستفهام كتوسط أو بين اسمين محقلى  
 الوجود قيل انها حرف عطف ( وزعم ابن كيسان أن أصلها أو ) أبدلت واوها ميماً فتحولت الى معنى يزيد على  
 معنى أو قال أبو حيان وهي دعوى بلا دليل ولو كان كذلك لاتفقت أحكامهما وها مختلفان من أوجه منها ان  
 السؤال بأو قبله بأم وانه يقدر مع أو باحد ومع أم بأي وان جواب أو بنعم أو لا وجواب أم بالتعيين بالاسم أو بالفعل  
 وان الاحسن مع أو تقديم الفعل ومع أم تقديم الاسم وان أو لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم وانك اذا  
 استفهمت باسم وعطفت عليه كان بأو دون أم وان العطف بعد فعل التفضيل بأم دون أو وكذا ما لم يحسن السكوت  
 عليه ( وهي قسمان متصلة ) تقع بعد همزة التسوية أو ( همزة يطلب بها أو بأم ) ( التعيين ) ولذا تسمى معادلة لمعادلتها  
 للهمزة في افادة التسوية أو الاستفهام ويجمعهما أن يقال هي التي لا يستغنى ما بعدها عما قبلها ولا يقع الا في  
 يستعمل في لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا ( وتختص الأولى ) أي التي تقع بعد همزة التسوية ( بانها لا تقع الا  
 بين جملتين ) شرطهما أن يكونا ( في تأويل المفردين ) وسواء الاسمي تان والفعليتان والاغلب فيهما المضي  
 والمختلفان كقوله تعالى . سواء علينا أجزعنا أم صبرنا . وقوله . سواء عليكم أذعنوهم أم أتم صامتون . وقول  
 الشاعر  
 ولست أبالي بعد فقدى ملكا \* أموني ناء أم هو الآن واقع  
 بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو . أنتم أشد خلقاً أم السماء . وجملتين ايستافى تأويلهما  
 كقوله . فقلت أهى سرت أم عادنى حلم . وقوله

لعمرك ما أدري وان كنت داريا \* شعيب بن سهم أم شعيب بن منقر

وتختص الأولى أيضاً بانها لا تستحق جواباً بالان المعنى . مهاليس على الاستفهام فان الكلام معها قابل للتصديق  
 والتكذيب لانه خبر بخلاف الأخرى ( و يؤخر المنفى فيهما ) أي الأولى والأخرى فيقال سواء على أجا أم لم يجنى  
 أقام زيداً أم لم يقم ولا يجوز سواء على لم يجنى أم جاء ولا أم لم يقم أم قام فان كان ما قبلها وما بعدها متباعد  
 منهما ( وفصل الثانية من معطوفها أكثر ولا واجب ولا ممنوع في الاصح ) مثال الفصل . أذلك خير أم جنة الخلد .  
 والوصل . أقرب أم بعيد ما توعدون . والتأخير أعندك زيداً أم عمر وألقيت زيداً أم عمر أو قيل لا يجوز الا  
 الفصل وقيل لا يجوز الاضم أحدهما الى الآخر مقدمين أو مؤخرين ( وقد تحذف الهمزة ) وتنوى كقوله

لعمرك ما أدري وان كنت داريا \* بسبع رمين الجمر أم بثمان

أي أبسبع وقرئ . سواء عليهم أنذرهم أم لم تنذرهم . بهمزة واحدة ( و ) قد تحذف ( أم والمعطوف بها ) كقوله  
 دعاني اليها القلب اني لأمره \* سميع فأدري أرشد طلائها

أي أم غي ( و ) قد تحذف ( هو ) أي المعطوف بها ( دونها بتعويض لا ) نحو أزيد عندك أم لا أزيد يقوم أم لا ( قيل )  
 ( و ) يحذف ( دونه ) أي دون تعويض وجعل منه قوله تعالى . أفلا تبصرون أم . أي أم تبصرون ثم ابتداءً أناخير  
 قال ابن هشام وهذا باطل اذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جلة أناخير ووجه المعادلة



أن الأصل أم تبصرون ثم أقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا له أنت خير كانوا عنده  
بصراء قال الزمخشري (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه . أم كنتم شهداء . أي أندعون على الانبياء  
اليهودية . أم كنتم شهداء . وواقعه الواحدى وقدرأ بلغكم ماتنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية أم كنتم  
(و) الثانى من قسمي أم (منقطعة) سميت بذلك لان الجمله بعدها مستقلة وهى التى تقع ( بعد غير همزة الاستفهام )  
وذلك إما خبر محض نحو . تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين . أو همزة لغير استفهام نحو . ألم أرجل  
بمشون بها أم لهم أيد . لان الهمزة هنا لانكار فهى بمعنى النفي أو الاستفهام بغير الهمزة نحو . هل يستوى الأعمى  
والبصير أم هل تستوى الظلمات والنور واختلف فى معناها ( فقال البصريون هى بمعنى بل ) أى للضراب  
(والهمزة . طلفاؤ) قال (الكسائى وهشام) هى (كبل وتاليها) أى ما بعدها (كناؤها) أى كما لها فاذا قلت  
قام زيد أم عمر وفالمعنى بل قام عمر وواذا قلت هل قام زيد أم عمر وفالمعنى بل هل قام عمر و ورد بقوله تعالى  
. وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا . الى قوله . أم نجعل الذين آمنوا . الآية فأم لم يتقدمها استفهام وقد  
استؤنف بأم السؤال على جهة الانكار والرد ولا يمكن أن يكون ما بعده . أرجا فليس . مثل ما قبلها (و) قال  
(الفراء) هى كبل اذا وقعت ( بعد استفهام ) كقوله

فوالله ما أدري أسلمى تغولت \* أم النوم أم كل الى حبيب

أى بل كل ورد بأن المعنى على الاستفهام أى بل أكل الى حبيب لانها لما تمت لعينه لم يدرك ذلك فى النوم أم  
صارت من الغول لان العرب تزعم انها تبدوا متزينة لتفتن ثم لما جاوز أن تكون تغولت داخله ذلك فقال بل  
أكل الى حبيب أى الغول وسلمى كل منهما الى حبيب (و) قال (قوم) تكون كبل اذا وقعت بعد الاستفهام  
(والخبر) وقال (أبو عبيدة) هى (كالهمزة مطلقا) قال ومنه قوله تعالى . أم تريدون أن تـأـلـوا رسولكم . (و)  
قال (المهروى) فى الأزهية هى كالمهمزة ( ازم بتقدم ) عليها (استفهام) ورد القولان بانها لو كانت بمعنى الهمزة  
لوقعت فى أول الكلام وذلك لا يجوز فيها ولو ردها للاستفهام بعده فى قوله

هل ما علمت وما استودعت . كنوم \* أم حبيلها إذ نأنتك اليوم مصر وم

فانه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدم الاستفهام لان المعنى بل أحبيلها لقوله بعده

أم هل كبيربكى لم يقض عبرته \* إثر الأجابة يوم البين مشكوم

(وتدخل) أم هذه (على هل) كما تقدم (و) على (سائر أسماء الاستفهام فى الأصح) نحو . أماذا كنتم تعملون .  
ولا تدخل على حرفه وهو الهمزة وبذلك استدل على انها بمعنى بل والهمزة والا لدخلت عليها كما يدخل عليها بل  
فى قولك أقام زيد بل أقام عمرو ولا بدع فى دخولها على هل وان كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة فى قوله  
\* أهل رأونا بسفح القاع ذى الأكم \* وذهب الصغار الى منع دخول أم على هل وغيرها لانه جمع بين أداتى  
معنى وقال لا يحفظ منه الا قوله \* أم هل كبيربكى \* وقوله \* أم هل لأمنى فيك لاثم \* وقوله

\* وما أنت أماذ كرها ربعية \* وقوله تعالى . أمن هذا الذى هو جند لكم . أمن يرزقكم . قال أبو حيان  
وهذا منه دليل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله قال وقد دخلت على كيف فى قوله

\* أم كيف ينفع ما تعطى العلوق به \* وعلى أين فى قوله

فأصبح لا يدري أيقعد فيكم \* على حسن الشحنة أم أين يذهب

(لامفرد) أى لا تدخل عليه (خلافا لابن مالك) فى قوله بذلك وانه منه قولهم انها لا بل أم شاء لقول بعضهم ان هناك  
لايلا أم شاء بالنصب قال فهذا عطف صريح يقوى عدم الاختيار فى المرفوع قال أبو حيان وابن هشام وقد خرق  
اجماع النحويين فى ذلك فانهم اتفقوا على تقدير مبتدأ أى بل أهى شاء أو أمار واية النصب ان صحت فالأولى أن

يقدر فيها ناصب أي أم أرى شاء (قال أبو زيد) الانصاري (وزد) أم (زائدة) واستدل بقوله  
يا ليت شعري ولا منجما من الهرم \* أم هل على العيش بعد الشيب من ندم  
أو (قال المتقدمون هي لاحدى الشيتين أو الاشياء) قال ابن هشام وهو التحقيق والمعاني التي ذكرها غيرهم  
مستفادة من غيرها (و) قال (المتأخرون) هي مع ذلك (الشك) من المتكلم نحو . لبثنا يوما أو بعض يوم .  
(والابهام) بالموحدة على السامع نحو . وإنا أو أيا كم على هدى أو في ضلال مبين (والتخيير والاباحة) والفرق بينهما  
ان الثاني يجوز فيه الجمع نحو أقرأفها أو نحو ابخلاف الاول نحو انكح هنداً أو أختها قال ابن مالك وأكثر (١)  
(والتفصيل) بعد الاجال نحو . وقالوا كونوا هودا أو نصارى تهتدوا . قالوا ساحر أو مجنون أي قال بعضهم كذا  
وبعضهم كذا والاضراب كبسل (قال قوم) تأتي له (مطلقا) كقوله تعالى . وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون  
أي بل يزيدون وقول جرير

ماذا ترى بعيال قد برمت بهم \* لم أحص عدتهم إلا بعداد

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية \* لولا رجاؤك قد قتل أولادي

(و) قال (سيبويه) اذا وقعت (بعد نفى أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو ما قام زيداً وما قام عمرو  
أولا تضرب زيداً وأولا تضرب عمراً (قال الكوفي والاختصاص والجرى والأزهرى وابن مالك و) معنى الواو (أي  
المطلق الجمع نحو \* لنفسى تقاهاً أو عليها فجورها \* أي وعليها \* جاء الخلافة أو كانت له قدراً \* أي وكانت قال ابن مالك  
ومن أحسن شواهد حديث أسكن سراً فاعليك الانبي أو صديق أو شهيد وحديث ما أخطاك شرف أو مخيلة .  
وغيرهم تأول البيتين الاول على ان الواو فيه للابهام وانها في الثاني للشك وقال ابن هشام الذي رأيته في ديوان  
جريراذ كانت وقال أبو حيان انها الرواية المشهورة (زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها (والتقسيم)  
نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه بل قال تأتي للتفريق المجرد من الشك والابهام  
والتخيير قال وهذا أولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو فيه أجود قال ومن مجيئه بأو قوله

فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما \* صدور رماح أشرعت أو سلاسل

قال ابن هشام ومجيئ الواو في التقسيم أكثر لا يقتضى أن أولاً تأتي له (و) قال (الحريري) والتقريب نحو  
ما أدري أسلم أو ودع وأذن أو أقام قال ابن هشام وهو بين الفساد لان التقريب انما استفيد من اثبات اشتباه السلام  
بالتوديع فهي للشك (و) قال (ابن الشجري والشرط) نحو لأضربنه عاش أو مات أي إن عاش بعد الضرب  
وان مات منه ولا تينك أعطيتني أو أحرمتني قال ابن هشام والحق أنها للعطف على بابها ولكن لما عطف على  
ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف (و) قال (قوم) من الكوفيين (والتبويض) نحو . وقالوا كونوا  
هودا أو نصارى . قال ابن هشام والذي يظهر انه أراد معنى التفصيل فان كل واحد مما قبل أو للتفصيل وما  
بعدها بعض المتقدم عليها من المجل ولم يرد انها ذكر لتقييد مجرد معنى التبويض (ولا تأتي بعد همزة التسوية)  
لأنها لاحد الشيتين أو الاشياء والتسوية تقتضى شيئين فصاعداً فلا يقال سواء كان كذا أو كذا قال ابن هشام وقد  
أولع بها الفقهاء وهو لحن والصواب الاتيان بأمر وفي الصحاح تقول سواء على أقت أو قعدت وهو سهو وفي الكامل  
أن ابن محيصن قرأ أولم تنذرهم وهو من الشذوذ بمكان قال أما همزة الاستفهام فيعطف بعدها باباً ونحو أزيد عندك  
أو عمرو انتهى وفي البديع قال سيبويه اذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من أم أسمين كأننا أو فعلين تقول  
سواء على أزيد في الدار أم عمرو وسواء على أقت أم قعدت واذا كان بعدها فلان بغير ألف الاستفهام عطف



الثاني باوتقول سواء على قمت أوقعدت وان كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول سواء على زيد وعمرو وان كان بعدهما صدران كان الثاني بالواو وجلا عليها قال السيرافي فاذا قلت سواء على قمت أوقعدت فتقديره إن قمت أوقعدت فهما على سواء فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء والجملة دالة على جواب الشرط المقدر قال ابن الدماميني وبذلك تبين صحة قول الفقهاء وكأن ابن هشام نوههم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتها وليس كذلك

﴿إما﴾ بالكسر (المسبوقة بمثلها المعاني أو الخمسة) الأول الشك نحو جاء إما زيد وإما عمرو والابهام نحو . وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم . والتخير نحو . إما أن تعذب وإما أن تتخذ فيهم حسنا . والاباحة نحو اقرأ إما فتهوا وإما تحوا والتفصيل نحو . إما شاكر أو إما كفورا . وعبر عنه في التسهيل بالتفريق المجرد كما عبر به في أو والفرق بينها وبين أو في المعاني الخمسة أنها التكرار ها يدل الكلام معهما من أول وهلة على ما أنى به الأجله من شك أو غيره بخلاف أو فان الكلام معهما أولادال على الجزم ثم يؤتى بأو دالة على ما جىء به الأجله ثم التحقيق أن إما لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو (وأنكر قوم الاباحة) في إمامع اثباتهم ذلك لأو (و) أنكر (يونس وأبو علي) الفارسي (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة وقالوا العطف بالواو التي قبلها وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو وقال ابن مالك وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبهة بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل لا زيد ولا عمرو وفيها ولا هذه غير عاطفة باجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فتسكن إما كذلك بل أولى ( وأدعي ابن عصفور الاجماع عليه ) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلصا من دخول عاطف على عاطف قال وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه ( وقيل ) إما (عطف الاسم على الاسم والواو) عطف (إما على إما) قال ابن هشام وعطف الحرف على الحرف غريب وقال الرضي غير موجود ( وقد تنفتح همزتها ) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله

تفتحها إما شمال عرية \* وإما صبا جع العشي هبوب

( و ) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها كقوله \* لا تفسدوا آبالكم أيما لنا إيمانكم \* وقوله ياليتنا أمنا شالت نعماتها \* أيما إلى جنة إيماننا نار ( و ) قد (تحذف الأولى) كقوله

تهاض بدار قد تقادم عهدا \* وإما بأموات ألم خيالها

ونقل النحاس ان البصريين لا يميزون فيها الا التكرير وان الفراء أجازها إجراء لها مجرى أو في ذلك (أو) يحذف (الواو) من الثانية فتسوى كالبيت السابق (أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله وقد كذبتك نفسك فأكذبها \* فان جزعا وان اجمال صبر (أو) تحذف (هي) بكاملها (مستغنى عنها) أو بأو) كقوله

فأما أن تكون أخى بصدق \* فأعرف منك غنى من سميني

وإلا فاطر حنى واتخذنى \* عدوا أتيك وتقينى

وقد شفى أن لا يزال يروعى \* خيالك إما طارقا أو مغاديا

وقوله

(وهي مركبة) من ان وما الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيويو وعليه بني الاقتصار على ان وحذف ما وقيل ببساطة واختاره أبو حيان لان الأصل البساطة لا التركيب

﴿بل﴾ للاضراب فان كانت بعد امر أو ايجاب نقات حكم ما قبلها (التاليها) المفرد وصار ما قبلها مسكوتا عنه لا يحكم له بشئ نحو ضرب زيد بابل عمرا وجاء زيد ببل عمرو أو نفى أو نهى (قررتنه) أى حكمه له (وجعلت ضده لتاليها) المفرد نحو ما قام زيد ببل عمرو ولا تضرب زيد بابل عمرا (وجوز المبرد النقل فيهما) أى النفي والنهي أيضا على تضدير بل ما قام و بل لا تضرب قال ابن مالك وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله

لو اعتصمت بنالم تعصم بعدى \* بل أولنا كفاه غير أو غاد

وقوله وما انقيت الى خور ولا كشف \* ولالثام غداة الروح أو راع

بل ضار بين بحسك البيض ان لحقوا \* شم العرائن عند الموت لذاع

(ومنع السكوفية و) أبو جعفر (ابن صابر العطف بها بعد غيرهما) قال هشام منهم محال ضربت عبد الله بل اياك قال أبو حيان وهذا من السكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الايجاب لو على قلته ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقا (فان تلاها جملة فلا بطل) للمعنى الاول واثنائه لما بعد : نحو أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق . (أو الانتقال) من غرض الى آخر بدون ابطال نحو . ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة . (وليست) حينئذ (عاطفة على الصحيح) بل حرف ابتداء (وتزاد قبلها لا) لتوكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله

وجهك البدر بل لا الشمس لولم \* يقض للشمس كسفة وأقول

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي والنهي (ومنعها) أى زيادة لا (ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور) وبعد (النهي) أيضا قال لأنه لم يسمع ورد بقوله

وما هجرتك لا بل زادنى شغفا \* هجروا بعد تراخ لا إلى أجل

وقوله لا تملن طاعة الله لا بل \* طاعة الله ما حيت استديما

قال أبو حيان ويقال في لا بل نأين ولا بن ونابل بابل اللامين أو احدا هما نونا (وتزاد لا ضرورة)

﴿حتى﴾ هى (كالواو) لطلق الجمع (وقيل) هى (لترتيب) قال ابن مالك وهى دعوى بلا دليل فى الحديث كل شئ بقضاء وقدر حتى الجز والكيس وليس فى القضاء ترتيب وانما الترتيب فى ظهور المقضيات وقال الشاعر  
\* لقوى حتى الأقدمون تماؤوا \* فعطف الأقدمون وهم سابقون (و) تغارق الواو فى أحكام (لا تعطف) الا ما كان (بعضا) من المعطوف عليه (أو كـ بعض) منه (غاية له فى رفعه أو خفضه) نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقوله

قهرناكم حتى الكاة فائتم \* تها بوننا حتى بنينا الا صاغرا

وقوله ألقى الصحيفة كى يخفف رحله \* والزاد حتى نعله ألقاها

فان نعل ليست بعض الصحيفة والزاد ولكن كبعضه لان المعنى ألقى ما يشقه قال ابن هشام والضابط انها تدخل حيث يصح الاستثناء ويمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى أفضلهما ولا صمت الايام حتى يوما (وكذا) لا تعطف الا ما كان (مفردا على الصحيح) لان الجزئية لا تنأت الا فى المفردات وقال ابن السيد يعطف بها الجمل كقوله \* سريت بهم حتى تكل مطيهم \* برفع تكل عطفا على سريت ونقل فى البسيط عن الاخفش انها تعطف الفعل اذا كانت سببا كالفاء نحو ما تأتينا حتى نحدثنا (قال) ابن هشام (الخضر اوى و) لا تعطف الا ما كان (ظاهرا) كما لا تجر الا الظاهر قال فى المعنى ولم أره لغيره (و يعاد الجار معها) اذا عطفت على مجرور فرقا بينها وبين الجارة نحو مررت بالقوم حتى يزيد ثم اختلف فى هذه الاعادة (قال ابن عصفور) يعاد (رجحانا)



لا وجوبا (و) قال ابن (الخباز) الموصلي شارح ألفية بن معط (و) أبو عبد الله (الجليس) صاحب ثمار الصناعة (وجوبا  
(و) قال (ابن مالك) ان لم يتعين للعطف) وجب نحو اعتكف في الشهر حتى في آخره وان تعينت له فلا الحصول  
لفرق نحو عجبت من القوم حتى بنيتهم وقوله

جود بمنك فاض في الخلق حتى \* بائس دان بالاساءة دينا

قال ابن هشام وهو حسن وأما أبو حيان فرده وقال هي في المثال جارة وفي البيت محتملة (والعطف بها قليل ومن ثم)  
أي من أجل قلته (أنكره الكوفية) فقالوا لا يعطف بها البتة وجاؤا نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيهم حتى  
أباك ومررت بهم حتى أبيتك على ان حتى فيه ابتدائية وان ما بعدها باضمار عامل (لا يعطف بها بعد أمر) نحو  
وأضرب زيد الأعمرا (ودعاء) نحو غفر الله لزيد للبكر (وتحضيض) نحو هلا تضرب زيد الأعمرا (واجباب) نحو  
جاء زيد لا عمرو وزيد قائم لا عمرو وأولا قاعد ويقوم زيد لا عمرو (وقال سيبويه ونداء) نحو يا ابن أخي لا ابن عمي  
وأنكره ابن سعدان وقال ليس هذا من كلامهم قال أبو حيان وهذه شهادة على نفي والظن لسبويه أنه لم يذكره  
في كتابه الا وهو مسموع (و) قال (الفراء واسم فعل) نحو لامل عمر الا زيد انطلق كما يجوز ذلك في اسم ان (وشرط  
السهيلي) في نتائج الفكر (والأبدى) في شرح الجزولية (وأبو حيان) في الارتشاف (و) ابن (هشام) في المعنى  
(تعاذلت عطفها) فلا يجوز جاءني رجل لازيد أو لا عاقل اصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة أو عالم لا جاهل  
أو عمرو ولا زيد وعلمه الأبدى بأن لا ندخل لتأكيده المنفي وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن  
الثاني فان أريد بذلك المعنى جى، بغير فيقال غير زيد وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة فان مفهوم الخطاب يقضى  
من قولك جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها فدخلت لا للتصريح بما اقتضاه المفهوم والسبكي في هذه المسئلة مؤلف  
مستقل يشتمل على نفائس خلصتها في حاشية المعنى (ومنع قوم العطف بها على معمول ماض) فلم يجزوا قام زيد  
لا عمرو مع إجازتهم ذلك في المضارع قالوا لانها تكون نافية للماضى ونفي الماضى لا يجوز وما جاء منه حفظ ولم  
يقس عليه وقيل لأن العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام عمرو والا على الدعاء قال ابن هشام وهو مردود فانه  
لو توقفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لا يمنع ليس زيد قائما ولا قاعدا (ولا يعطف بها جملة لا محل لها  
في الأصح وقد يحذف متبوعها) نحو أعطيتك لا لتعلم أي لتعمل لا لتعلم

ولكن \* للاستدراك فان وليها جملة بغير عاطفة) بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو ونحو . ولكن كانوا هم  
الظالمين . أو بدونها كقوله

ان ابن ورقاء لا تخشى بواذره \* لكن وقائعه في الحرب تنتظر

(وقال ابن أبي الربيع) هي عاطفة جملة على جملة (مالم تقترن بالواو) أو وليها (مفرد فشرطها تقدم نفي أو نهي) نحو  
ما قام زيد لكن عمرو لا تضرب زيد لكن عمرا (قال الكوفية أو إيجاب) كبل لانها مثلما في المعنى نحو قام زيد  
لكن عمرو والبصريون منعوه لانه لم يسمع فيتعين كونها حرف ابتداء بعده الجملة فيقال لكن عمرو ولم يقيم  
(و) الثاني (أن لا تقترن بالواو) فان اقترنت به فحرف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد  
ولكن عمرو (وقيل لا تكون) عاطفة (معه) أي مع المفرد (الابها) أي بالواو قاله ابن خروف (وزعم يونس  
العطف بالواو دونها) فلا تكون عاطفة عنده أصلا لانها لم تستعمل غير مسبوقه بالواو وهو عنده عطف (مفرد) على  
مفرد (و) زعم (ابن مالك) أن العطف بالواو دونها لكن (عطف جملة حذف بعضها) على جملة صرح بجميعها  
فالتقدير ولكن قام عمرو وعلى ذلك بأن الواو تعطف مفردا على مفرد مخالف له في الإيجاب والسلب بخلاف  
الجلتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقيم عمرو (و) زعم (ابن عصفور) الواو زائدة لازمة

والعطف بلكن (و) زعم (ابن كيسان) انها زائدة (غير لازمة) والعطف بلكن أيضا (وأثبت الكوفية العطف بليس كلا) فتكون حرفا واحتجوا بقوله

ابن المفرو والاله الطالب والأشهر المغلوب ليس الغالب

أى لا الغالب وفي الصحيح من قول أبي بكر . بأى شيه بالنبي . ليس بشيه بعلى . والبصريون أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل محذوف تخفيفا أى ليسه قلت وفي ذلك نظر على ان حذف خبر باب كان ضرورة (و به نطق الشافعي) فانه قال في الأم في أثناء مسئلة لأن الطهارة على الظاهر ليس على الاجواف أى لا ولا يصح أن يكون اسمها ضميرا مستترا لوجوب تأنيث الفعل حيث ذوق قول الشافعي حجة في اللغة (و) أثبت الكوفيون أيضا العطف (بأى) نحو رأيت الغضنفر أى الأسد وضربت بالعضب أى السيف والصحيح انها حرف تفسير يتبع بعدها الأجل للاخفى لانالم زعاطفا يصلح للسقوط دائما ولا ملازما بعطف الشئ على مرادفه وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى قال أبو حيان ولا أدري من هو قال والعجب نسبتة هذا المذهب الى كتاب مجهول وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكي (و) أثبت الكوفيون عطف (هلا) قالوا تقول العرب جاء زيد فله عمرو وضربت زيدا فهلا عمرا فجى الاسم موافقا للاول في الاعراب دل على العطف والصحيح انها ليست من أدوات الرفع والنصب على الاضمار بدليل امتناع الجر في ما مررت برجل فهلا امرأة (و) أثبت الكوفيون عطف (إلا) وجعلوا منه قوله تعالى . خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك . أى وما شاء ربك ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شئ من أحرف العطف يلي العوامل (و) أثبتوا عطف (أين) قالوا تقول العرب هذا زيد فأين عمرو ولقيت زيدا فأين عمرا (و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك مررت بزيدا فلولا عمرو وأوفى عمرو بالجر وأباه الفراء كالبصريين (و) أثبت (هشام) العطف (بكيف بعد نفى) نحو ما مررت بزيدا فكيف عمرو وقال سيبويه وهو ردى لا تتكلم به العرب قال أبو حيان ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على انها ليست بحروف عطف ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين قال ابن بابشاذ ولم يقل به منهم الا هشام وحده قال في المعنى وقد قال به عيسى بن موهب واستدل بقوله اذا قل مال المرأة لانت قناته \* وهان على الاذنى فكيف الأبعاد

قال وهذا خطأ لا قترانها بالفاء والجر باضافة مبتدأ محذوف أى فكيف حال الأبعاد على حد قراءة . والله يريد الآخرة . أو بالعطف بالفاء وكيف مقحمة لا فائدة الأولوية بالحكم

﴿مسئلة﴾ (يعطف بعض الأباء على بعض) فيعطف الظاهر على ظاهر ومضمير متصل ومنفصل والمضمير المنفصل على مثله ومتصل وظاهر سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا فيجوز قام زيد وأنا وقت أنا وزيد ورب رجل وأخيه (ومنع الأبدى عطف) ضمير (منفصل على ظاهر) قال أبو حيان ووهم في ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه . ولقد وصينا الذين آمنوا الكتاب من قبلكم واياكم . (ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختيارا الا) بعد الفصل (بفاصل ما) ضمير منفصل لا أو غيره نحو . كنتم أتم وآباؤكم . يدخلونها من صلح . ما اشر كنا ولا آباؤنا . فصل في الاول بالضمير المذكو وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا وقوله \* لقد نلت عبد الله وابنتك غاية \* فصل بالنداء وقوله \* ملئت رعبا وقوما كنت راجيهم \* فصل بالتمييز قال أبو حيان ولا يكفي الفصل بكاف رويدك بل لابد من التأكيذ نحو رويدك أنت وزيدا ومن ترك الفصل ضرورة قوله

ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه \* مالم يكن وأب له لينالا

(خلافا للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختيارا حكى مررت برجل سواء والعدم وفي الصحيح كنت



وأبو بكر وعمر وعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر أما ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فصل اتفاقا لأنه ليس كالجزم من الفعل بخلاف ضمير الرفع (ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجر لو ردد ذلك في الفصح بغير عود قال تعالى . تساءلون به والأرحام . وجعلنا لكم فيها ما يش ومن لستم له برازقين . وسمع ما فيها غيره وفرسه قال : فبابك والأيام من عجب \* وهذا رأي الكوفيين ويونس والآنخفش وصححه ابن مالك وأبو حيان (خلافا لجمهور البصرية) في قولهم بوجوب إعادة الجار لأنه لاكثر نحو . فقال لها وللارض . وعليها وعلى الفلك . ينبغيكم منها ومن كل كرب . نعبد إلهك وإله آبائك . واحتجوا بأن ضمير الجر شبه بالتنوين ومعاقب له فلم يجز العطف عليه بالتنوين وبأن حق المتعاطفين أن يصلح الحلول كل منهما محل الآخر وضمير الجر لا يصلح لحلوله محل المعطوف فامتنع العطف عليه قال ابن مالك والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده والابدال منه بالتنوين ولا يمنعان باجتماع وان الحلول لو كان شرط لم يجز رب رجل وأخيه ولا كل شاة وسخلم بأدبرهم ولا \* الواهب المائة الهجان وعبداهما ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلول (وثالثها) وهو رأي الجري والزيادي (يجب) العود (أن لم يؤكد) نحو مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا كد نحو مررت بك أنت وزيد ومررت به نفسه وزيد ومررت بهم كلهم وزيد (ويعطف) بالحرف (على) معمول (معمول ومعمولات عامل) واحد (لا) معمولات عوامل (ثلاثة باجتماع) فيهما فيقال ضرب زيد وعمرا وبكر خالد أو ظن زيد وعمرا منطلقا وبكر جعفر مقبلا وأعلم زيد وعمرا بكرا مقبلا وعبد الله جعفر أعاصمرا أحلا ولا يقال إن زيداً في البيت على فراش والقصر نطع عمراً أي وإن في القصر على نطع عمرا بنياناً الواعن أن وفي وعلى ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد والحانوت البيت عمرو بنيانها عن جاء ومن وإلى (وفي) العطف على معمول (عاملين) أقوال (منع سببويه) العطف (مطلقاً) في الجرور وغيره وصححه ابن مالك فلا يقال كان آكل طعماً ما زيد وعمراً وولاً في الدار زيد والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بعد واحد وذلك لا يجوز ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممنوع باجتماع كما تقدم (وجوزه شيخنا الكافي وشذوذه) مطلقاً في الجرور وغيره قال لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماح والالزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه وقد نقل ابن مالك وغيره الاجماع على الامتناع في غير الجرور ورد بان ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين قال أبو حيان ونسب إلى الآنخفش (وثالثها) يجوز (إن) كان أحدهما جاراً حرفاً أو اسماً سواء تقدم الجرور والمعطوف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخر نحو وعمرو الحجرة (ورابعها) يجوز (إن تقدم الجرور المعطوف) سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا بخلاف ما إذا تأخر وهو رأي الآنخفش والكسائي والفراء والزجاج وابن مضاء (وخامسها) يجوز (إن تقدم) الجرور (في المتعاطفين) نحو إن في الدار زيد والحجرة عمرو ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما وإن تقدم في المعطوف نحو إن زيداً في الدار والحجرة عمرو وهو رأي الأعم قال لأنه لم يسمع إلا مقدمات فيهما ولتساوي الجملتين حيث شذوذه منه قوله تعالى . وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف الأمل والنهار إلى قوله آيات لقوم يعقلون . وقوله . للذين أحسنوا الحسنى وزيادة . والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة . وقول الشاعر \* والطير بحري والجنوب مصارع \* وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر (وسادسها) يجوز (في غير العوامل اللفظية) ويمتنع فيها وغيرها هي الابتدائية فيجوز زيد في الدار والقصر عمرو ولأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو وأيضاً فكان العطف على معمول عامل واحد وهو رأي ابن طلحة (وسابعها) يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الرائدة) لأنه عارض والحكم الأول نحو ليس زيد بقاتم ولا خارج أخوه وما شرب من عسل زيد ولا ابن عمرو وإنما امتنع في العوامل



اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى وهذا رأى ابن الطراوة ( ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضى على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكس ) أى الفعل على الاسم والمضارع على الماضى والجملة على المفرد ( فى الأصح ان اتحدا ) أى المعطوف والمعطوف عليه ( بالتأويل ) بان كان الاسم يشبه الفعل والماضى مستقبل المعنى أو المضارع ماضى المعنى والجملة فى تأويل المفرد بان يكون صفة أو حالا أو خبرا أو مفعولا لظن نحو . يخرج الحى من الميت ويخرج الميت من الحى . ان المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله . يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار . ان شاء جعل لك خبيراً من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا . أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة . أى فأصبحت \* ولقد أمر على اللثيم بسبى \* فخصيت \* أى مررت . دعانا لجنبه أو قاعدا وقائماً . فقاعدا عطف على لجنبه لانه حال فهو فى تأويل المفرد . بياناً أو هم قائلون . عطف الجملة على المفرد لانها حال أيضاً أى قائلين ومنع المازى والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه لان العطف أخوات التثنية فكما لا ينضم فيها فعل الى اسم فكذا لا يعطف أحد هما على الآخر . قال السهيلي يحسن عطف الاسم على الفعل ويقع عكسه لانه فى الصورة الأولى عامل لا اعتماد على ما قبله فثبته الفعل وفى الثانية لا يعمل فتحذف فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه ولا فعليين مختلفين فى الزمان ( و ) يجوز عطف الجملة ( الاسمية على الفعلية وبالعكس ) نحو قام زيد وعمر وأكرمته ومنعه ابن جنى . مطلقاً ( وثالثها ) يجوز بالواو فقط ولا يجوز بغيرها قاله الفارسي وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة فى خرجت فاذا الاسد حاضراً ( وأما ) عطف الخبر على الانشاء وعكسه فثبته البيانيون وابن مالك ( فى باب المفعول معه فى شرح التسهيل وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الأكثرين ) وجوزوه الصغار وجماعة واستدلوا بقوله تعالى . وبشر الذين آمنوا وبشر المؤمنين . وقول الشاعر

وان شفاء عبدة مهراقة \* فهل عند رسم دارس من معول

والمانعون أولوا ذلك بأن الأمرين فى الآيتين معطوفان على قل مقدرة قبل يأيها أو على أمر محذوف تقديره فى الأولى فأنذر وفى الثانية فأبشركما قال الزمخشري فى . واهجرنى ملياً . ان التقدير فاحذرنى واهجرنى لدلالة لأرجنك على التهديد وان الفاء فى قوله فهل الى آخره لمجرد السببية

\* ( مسألة ) ( يجوز حذف المعطوف بالواو معها ) كقوله تعالى . سراييل تقيمكم الحر . أى والبرد بيديك الخير أى والشر . وتلك نعمة فمنها على أن عبدت بنى اسرائيل أى . ولم تسبدنى ( وكذا الواو ) يجوز حذفها ( دونه ) أى دون المعطوف بها ( فى الأصح ) كذلك كحديث تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بره من صاع ثمرة وحكى أكلت سمكاً لجانمرا وقال

كيف أصبحت كيف أمسيت \* يغرس الود فى فؤاد الكريم

أى وكيف ومنع ذلك ابن جنى والسهيلي وابن الضائع لان الحروف دالة على معانى فى نفس المتكلم واضمارها لا يفيد معناها وقياسا على حروف النفي والتأكييد والتثنية والترجى وغير ذلك إلا أن الاستفهام جازا ضمارة لان السبب تفهم هيئة تخالف هيئة الخبر وأول المسموع من ذلك على البدل ( ر ) يجوز حذف ( الفاء واتبوعها ) أى المعطوف عليه بها نحو . فمن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة . أى فأفطر ( وأنكره ابن عصفور ) وقال انما حذف المتبوع فقط ( وقل فى أو ) أى حذفها أو متبوعها نحو صلى رجل فى إزار ورداء فى إزار فقيص فى إزار وقباء أى أوفى وقال الهذلى \* فهل لك أو من والد لك قبلنا \* أى فهل لك من أخ أو والد ( ويعنى المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب ) فيقال لمن قال ألم تضرب زيدا بللى وعمرا ولمن قال خرج زيد نعم وعمرو ( وتقدم المعطوف على المعطوف عليه ) ( ضرورة ) كقوله \* عليك ورحمة الله السلام \*



( وجوزه الكوفية ) في الاختيار ( ان كان بالواو ) كما مثل ( قيل أو الفاء أو ثم أو أو أولام ) كقوله  
أطلال دار بالنياع فحمت \* سألت فلما استعجمت ثم صمت

أي سألت فحمت وقوله

فلست بنازل إلا ألت \* برحلي أو خيالها الكذوب

أي الكذوب أو خيالها ( و ) ان ( لم يؤد إلى وقوع العاطف صدرا أو ) إلى ( مباشرة عاملا غير متصرف  
( و ) ان ( لم يكن التابع مجرورا ) بل مرفوعا كما تقدم أو منصوبا كقوله

لعمري لاله وزوجها معها \* هندا هندود طويلة البظر

( ولا ) كان ( العامل لا يستغنى بواحد ) فان فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في  
الضرورة عند البصريين فلا يقال وعمر وزيد قائمان ولان وعمر ازيدا قائمان ولا صررت وعمر وزيد ولا  
اختصم وعمر وزيد ( وخالف ثعلب في الأخير ) فلم يشترطه وجوز التقديم وان لم يستغن العامل بواحد  
( ويطابق الضمير المتعاطفين بعد الواو ) نحو زيد وعمر ومنطلقان وصررت بهما ( ويفرد بعد غيرها  
غالبا ) مراعى فيه التأخير أو التقديم نحو . واذار أو انجارة أو هوا انقضوا إليها وتركوك قائما . وندرت المطابقة في  
قوله تعالى . ان لم يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما . ( وفي الفاء وثم الوجهان ) المطابقة وهي أحسن في الفاء  
والافراد وهو أحسن في ثم للتراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو زيد فعمر أو ثم عمر وقائمان أو قائم  
( وفصل الواو والفاء ) من المعطوف بهما ضرورة ( كقوله

يورثه مالا وفي الحى رفعة \* لما ضاع فيها من قروء نسائك

( و ) فصل ( غيرهما ) من حروف العطف ( سائغ بقسم أو ظرف ) سواء كان المعطوف اسما نحو قام زيد ثم والله  
عمر و وما ضربت زيدا لكن في الدار عمرا أم فعلا نحو قام زيد ثم في الدار قعدا أو ثم أو بل والله قعد هكذا نقله  
أبو حيان عن الأصحاب معترضه اطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما اذا لم يكن  
فعلا ( ولا يتقدم على الكل معمول معطوفا ) فلا يقال في زيد قائم وضارب عمر أو عمر اضارب

﴿ مسألة ﴾ ( الأصل العطف على اللفظ وشرطه ما كان توجه العامل ) إلى المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من  
امرأة ولا زيد إلا الرفع عطفًا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف ( ويجوز ) العطف ( على المحل  
بهذا الشرط ) أي امكان توجه العامل أيضا فلا يجوز صررت زيد وعمر لان لا يجوز صررت زيدا وأجاز ابن جني  
( و ) شرطه ( أصالة الموضع ) فلا يجوز هذا الضارب زيد وأخيه لان الوصف المستوفي لشرط العمل  
الأصل إعماله لا اضافته لا اتصافه بالفعل وأجاز البغداديون تمسكا بقوله \* منضج \* سواء صفيق أو قدير مجمل \*  
( و ) شرطه ( وجود المجوز ) أي الطالب لذلك المحل ( على الأصح ) فهما فلا يجوز ان زيد وعمر وقائمان لان  
الطالب لرفع عمر وهو الابتداء وهو ضعيف وهو النجرد وقد زال بدخول ان ولان زيد قائم وعمر وعلى العطف  
وقال الكوفيون وبعض البصريين لا يشترط المجوز فجوزوا الصورتين ومنع الاولى من لم يشترطه من  
البصريين لتوارد عاملين وهوان والابتداء على معمول واحد وهو الخبر ( و ) يجوز العطف ( على التوهم )  
نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في الخبر ( وشرطه ) أي الجواز ( صحة دخول العامل  
التوهم ) ( و ) شرط ( حسنه كثرته ) أي كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير

بدالي اني لست مدرك ماضى \* ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

وقول الآخر \* ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل \* ولم يحسن قول الآخر

وما كنت ذا نيرب فيهم \* ولا مفش فيهم مقل

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر ليس وما والنيرب والتمية المقل كثيرها والمفش المفسد ذات البين ( ووقع ) العطف ( على التوهم في أنواع الاعراب ) في الجر وقد تقدم والرفع حكى سيبويه إنهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد ذاهبان على توهم انه قال هم والنصب قاله الخشري في قوله تعالى . فبشرناه باسحق ومن وراء اسحق يعقوب . بالنصب على معنى وهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب وقوله . ودوا لوتد هن فيدهنون . على معنى ان تد هن والجرم قال الخليل وسيبويه في قوله . فأصدق وأكن . والفارسي في قوله . انه من يتق ويصبر . جزما على معنى تشبيهه مدخول الفاء بجواب الشرط وتأتي من الموصولة بالشرطية واذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التوهم أدبا

﴿ خاتمة ﴾ في توابع مخصوصة ( تابع المنادى المبني ان كان مضافا أو شبهه نصب ، مطلقا ) لان الأصل في تابعه النصب لكونه منصوب المحل . وتأ كذلك بالاضافة وشبهها كقوله

\* أزيد أخا ورقاء ان كنت نائرا \* وقوله \* يازبرقان أخا بني نعل \* وهذا ( ما ) دام ( لم تكن ) الاضافة غير محضة ( فان كانت ) فيجوز رفعه ( نحو يازيد الحسن الوجه ) وجوز الكوفية ( و ) أبو بكر ( ابن ) الانباري ( رفع النعت ) المضاف اضافة محضة لان الاخفش حكى يازيد بن عمرو بالرفع وغيرهم قالوا هو شاذ قال ابن مالك لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله لان المضاف لو كان منادى لم يجز فيه الا النصب فلو جوز رفع نعتيه مضافا لزم إعطاء المضاف تابعا تفضيلا عليه مستقلا ( و ) جوز ( الفراء ) رفع ( التوكيد والعطف ) نسقا قياسا في الباب الثاني وسماعا في الاول حكى الاخفش ياتيم كلهم بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الاخفش والجمهور وأولوه على القطع مبتدأ أي كلهم مدعو ( أو ) كان ( مفردا جاز ) أي الرفع جلا على اللفظ والنصب على المحل نحو يازيد الطويل والطويل وياتيم أجمعون وأجمعين يازيد والغلام والغلام ( وأوجب الكوفية نصب الثلاثة ) أي النعت والتوكيد والنسق ورد بالسمع قال تعالى . يا جبال أوبي معه والطير . قرئ في السبع بالنصب والرفع وقالت العرب \* ألا يازيد والضحاك سيرا \* بالرفع ( و ) أوجب ( الاخفش نصب نعت العلم وتوكيده ) اتباعا على المحل كما يجب في جاءت حذام العاقلة بالرفع جلا عليه ولا يجوز الكسر اتباعا للفظ قال وما ورد من ذلك مضه وما فركته حركة اتباع لا إعراب ( و ) أوجب أيضا ( رفعهما ) أي النعت والتوكيد ( في ) حال تبعية ( النكرة ) المقصودة لان الضمة عنده في يازيد ليست ضمة بناء بل إعراب وأصله يأيها الرجل حذف أي فبقى على اعرابه كما كان والجمهور قالوا الماحذفت وحل محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فبني كما بنيت ( نعم البدل والعطف ) بالحرف عند الجمهور ( كمستقل ) فما كان منهما مضافا أو شبهه نصب أو مفردا أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه لان البدل يقدر فيه مثل عامل المبدل منه والنسق شبيه به لصحة تقدير العامل قبله ولا تستحسن ظهوره توكيدا كما يظهر مع البدل نحو يازيد رجلا صالحا يازيد بطة ( الا المنسوق ذا آل فالوجهان ) الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبهه النعت ( وفي الأرجح ) منهما أقوال . أحدها الرفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لانه أكثر ما سمع وللشأ كلة في الحركة . ثانيها النصب وهو رأي أبي عمرو وعيسى بن عمرو ويونس والجرمي لان ما فيه آل لم يل حرف النداء فلم يجعل لفظه كلهظ ما ولي الحرف ولان أكثر القراء قرأوه في الطير ( ثالثها ) الأرجح ( النصب ان كانت ) آل فيه ( للتعريف ) لانه حينئذ يشبه بالمضاف والرفع ان لم تكن له بل للتحصيف كاليسع لعدم شبهه حينئذ به وهذا رأي المبرد ( وجوز المازني والكوفية نصب العطف ) بالحرف ( المفرد ) جلا على المحل نحو يازيد وعمر ايا عبد الله وعمر ( ومنعه ) أي



النصب (الانخس في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع (وفي نعت المضموم المنون ضرورة المفرد الوجهان) الرفع والنصب (و) في نعت (المنصوب) المفرد المنون ضرورة (النصب) فقط لان المنادى حيثئذ معرب منصوب لفظا ومحلا (فان تون مقصور) نحو ياقتي للضرورة (بنى) النعت (على ما توى) في المنادى فان نوى الضم جاز الأمران أو النصب تعين (وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفردا أم مضافا لان رفعه انما جاز اذا كان لفظ متبوعه شيها بالمرفوع (الا البدل فكما مستقل) فينصب اذا كان مضافا ويرفع اذا كان مفردا المتقدم ولا يكون الا صالحا للبائثرة حرف النداء (وكذا النسق) كاستقل (في الاصح) ويقابله قول الكوفية والمنازى السابق انه يجوز نصبه اذا كان مفردا قال أبو حيان بل هو هنا أولى منه هناك (ومنع الاكثر وصف النكرة المقصودة) وحكى يونس انهم وصفوه بالمعرفة وأجروه مجرى العلم المفرد (و) منع (الأصمعي) وصف المنادى (المبني) لانه يشبه بالضمير والمضمر لا ينعت والجمهور على الجواز لكثرة وروده ولان مشابهة المنادى للضمير عارضة فكان القياس أن لا تعتبر مطلقا كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو ضرب زيد لكن اعتبرت مشابهته في النداء استحسانا فلا يزداد على ذلك كما ان فعال العلم المبني جلا على فعال الأمر لم يتعد الى سائر أحواله (و) منع (قوم) منهم الفراء والسيرافي وصف (المرخم) قالوا لانه لا يرخم الاسم الا وقد علم ما حذف منه ومن يعنى به فان احتج الى النعت فرد ماسة به منه أولى وأجازها الجمهور ولوروده قاله أحرار بن عمر وكأني خرم وما ذكر من الدليل ممنوع لان الاسم يرخم اذا علم ما حذف منه وان لم يعلم من يعنى به (وثالثها) يمنع (ان آثم) لانه لفظ يختص بالنداء فأشبهه بنحو فل وفسق وفساق بخلاف ما اذا انتظر فيجوز وصفه لان المحذوف كالموجود (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السراج (و) منع (الانخس عطف نكرة مقصودة أو إشارة) على المنادى فلا يقال يارب رجل ولا وهذا أما الأول فلان أل لا تحذف الا اذا ولى الاسم حرف النداء وأما الثاني فلان المنادى لا يكون منادى الا اذا ولى حرف النداء وجوزها المبرد في المقتضب وقول (كما لا يبدلان) أى النكرة المقصودة والإشارة (ولا ذوال) من المنادى (و) منع (المنازى عطف المطول العارى من أل واعتقد قوم بناء النعت اذا رفع) لانهم رأوا حركتها كحركة المنادى حكاه في النهاية (و) ضمير المنادى (الواقع في) (التابع) يأتي (بلفظ غيبة) وهى الاصل (وكذا) بلفظ (خطاب) اعتبارا بما عرض له من الحضور بالمواجهة وقد اجتمع في قوله

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه \* كأنك تضعوني ازارك خرنق

ويقال ياتيم كلهم وكلم و يارب بنفسه ونفسك (خلافا للانخس) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب (وتابع اسم لا) التي لنفى الجنس (يرفع وينصب مطلقا) سواء كان هو والاسم مفردا أم لا متصلا بالمتبوع أم منفصلا نعمت أم غيره من التوابع اما النصب فاتباعا لمحل اسم لا وأما الرفع فلمحل لامع اسمها فانه رفع بالابتداء وقال في شرح الكافية على محل اسم لا فان لا عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظا وتقديران نحو لا رجل ظريف أو ظريف في الدار لا رجل فيها ظريف أو ظريف لا أحد رجل أو رجلا فيها لا ماء ماء باردا أو فلا آب وابنا مثل مر وان وابنه لا رجل وامرأة في الدار لا رجل قبيحا أو قبيح فعله عندك لا طالعاجبلا ظريف أو ظريف حاضرا (الا البدل قيل أو النسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه لان البدل في تقدير العامل ولا لا تدخل على المعارف نحو لا أحد زيد فيها وكذا النسق عند من قال انه يحل محل المعطوف عليه نحو لا غلامي فيها ولا زيد ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه (و) الا (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه) لا والنعت المفرد لمبني لم يفضل فيجوز رفعها أيضا (كما يجوز رفعها ونصبها مثال الأول لا ماء ماء باردا بالأوجه الثلاثة والثالث لا رجل



ظريف فيها والثاني لاحول ولا قوة الا بالله \* لا أم لي ان كان ذاك ولا أب \* لانصب اليوم ولا خلة \* والفتح في الثلاثة (تركيبا) وجاز لانها من تمامه (وقيل اعرابا في النعت) جلا على المحل وحذف تنوينه للشاكلة (ولك في المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار لامع المعطوف (الرفع) على الغاء لا الداخلة عليه وإعمالها عمل ليس (فممتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظا ومحلا ويجوز الفتح على التركيب والرفع على الغاء الثانية وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل ليس نحو \* فلا لغو ولا تأثيم فيها \* ولا يسع فيه ولا خلة \* (ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم لا (المعرب) وأوجبوا أن لا يتبع الاعلى اللفظ (و) منع (قوم رفع النعت المضاف وشبهه) الجاري على المفرد وأوجبوا اتباعه على اللفظ (و) منع (يونس نصب العطف المكرر بلا) وأوجب قحه لاستقلاله فلا يجوز تنوينه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعركة وأجيب بجعل لازائدة مؤكدة (وتابع اسم ان المكسورة ان كان نسقا جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله \* فان لنا الأم النجبية والأب \* ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله

ان الربيع الجود والخريف \* يد ابى العباس والصيوا

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر ان عليه (وقيل) عطفا (على موضع اسم ان) فانه كان مرفوعا على الابتداء وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجود المجوز (وقيل) عطفا على محل (ان واسمها) فانه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات وعلى الاول من عطف الجمل (وجوزه الكسائي) أي الرفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقا) ظهر الاعراب فيه أم لم يظهر نحو ان زيدا وعمرو قائمان وان هذا وزيد قائمان (و) جوزه (الفراء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون الآية وقول الشاعر \* فاني وقيار به القريب \* قال ابن مالك ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجة للكسائي ويقول بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتصافا ورفع المعطوف هو الحجة والأصل التسوية بين المعرب والمبني في اجزاء التوابع عليهما وسيؤيد به يعمل الآية والبيت على ان المعطوف فيهما منوى التأخير وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده وقد قرئ \* ان الله وملائكته \* بالرفع وهو شاهد للكسائي (وقيل) انما جوزه الفراء بشرط (خفاء اعرابه) أي الاسم ثلاثية تنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيان وغيره وجوزه (الخليل ان افرد الخبر) نحو ان زيدا وعمرو قائم وقوله \* فاني وقيار به القريب \* بخلاف ما اذا جمع نحو ان زيدا وعمرا قائمان (ومثلها) أي ان في جواز العطف على خبرها بالرفع بالشرط المذكور (أن المفتوحة ولكن) نحو ان الله بريء من المشركين ورسوله \* ولكن عني الطيب الأصل والخال \* وقيل لا يجوز العطف بالرفع على اسم المخالفتا للمكسورة لما في لكن من معنى الاستدراك ولكون أن لا تقع الامعسولة فلا مساغ للابتداء فيها (وثالثها) وعليه ابن مالك (ان صلح الموضع للجمله) جاز العطف بالرفع والا فلا وصلاحيته لها بأن يتقدم عليها علم أو معناه كآية المذكورة ونحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو (دون الباقي) أي ليت ولعل وكان فلا يجوز العطف عليها بالرفع لما فيها من المخالفة لتلك بتغيير المعنى (و) دون (غير النسق) من التوابع فلا يجوز فيها الا نصب (على الاصح فيهما) وأجازه الفراء في ليت واخواتها بعد الخبر مطلقا وقبله بالشرط المذكور عنه واحتج بقوله

يا ليتني وأنت بالمليس \* في بلد ليس به أنيس

وأجيب بان تقديره وأنت معي والجمله حالية وجوز الجرمي والزجاج والفراء أجازه أيضا في سائر التوابع بعد الخبر مطلقا وقبله بشرطه ووافقه الجرمي والزجاج في الصورة الاولى نحو ان هذا زيد العاقل وان هذا العاقل زيد وان هذا أخوك قائم وان هذا نفسه قائم وسمع انهم أجعون ذاهبون (وقيل) في (غير نسق ان) المكسورة



(ولكن) من توابعهما (الخلاف) المتقدم في نسقهما من الرفع بعد الخبر في قوله وقبله مطاقا في قول وشرط البناء في قول ولا يجوز في تابع ما عداهما الا نصب (أما عطف الجمله في هذه الحروف وما عملت فيه رفعا) نحو ان زيدا قائم وعمر اذهب (فاتفاق) أي جاز اتفقا ويكون غير داخل في معناها (وجوز الـ كسائي رفع نسق أول) فمفعول ظن (اذ لم يظهر الاعراب في المسند اليهما) نحو أظن عبد الله وزيدا قائما أو يقومان أو مالهما كثير بخلاف قائمين أو قائما وخالفه الفراء والبصريون وهذا النقل عنه هو الصواب وقال أبو حيان خلاف ما في التسهيل من نقله اشتراط خفاء اعراب الثاني مثله بظننت زيدا صديق وعمرو (ويجوز نصب نسق الجمله المعلقة) لان محلها نصب نحو عملت لزيد منطلق وعمرا قائما (وتابع المجرور بالمصدر) فاذلا أو فمفعولا (يجري على اللفظ) قطعا (ومنع سيبويه والمحققون) الاجراء (على المحل) لان شرطه أن يكون محرزا لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغير العامل بزيادة تنوين وجوز الكوفيون وجماعة من البصريين وجزم به ابن مالك لو ردد السماع به كقوله \* طلب المعقب حقه المظلوم \* وقوله \* مشى الملولك عليها الخيل الفضل \* وفي قراءة الحسن عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون. وقوله \* مخافة الافلاس والديانا \* ثم الاختيار عند هؤلاء الجمل على اللفظ قال الكوفيون الآن يفصل بين التابع والمتبوع بشئ فيستويان نحو يحبني ضرب زيد وعمرو وبكرا (والثاني يجوز في عطف وبدل) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجرمي لان العطف والبدل عنده من جملة أخرى فالعامل في الثاني غير العامل الأول بخلاف الصفة والتأكيدهما فالعامل فيهما واحد ومحال وهم شي واحد أن يكون الشيء مجرورا ومرفوعا أو مجرورا منصوبا (وقيل) يجوز (بشرط ذكر العامل) فيقال عجب من شرب الماء واللبن زيد (ولا يجوز حذفه ويجب) الاتباع على المحل بلا خلاف (اذا كان المفعول المضاف اليه ضميرا اختيارا) نحو يحبني أكرامك زيد وعمرا بالنصب ولا يجوز الاتباع على اللفظ الا في ضرورة (ويجوز في تابع المفعول) مع الجر والنصب حيث قلناه (الرفع على تأويله) أي المصدر (بيني) أي بحرف ممدى ووصول بفعل مبني (للمفعول) بناء على جواز ذلك فيه وهو الاصح كما تقدم في بحث إعماله (ويجزيان) أي الاتباع على اللفظ والمحل (في تابع مجرور باسم الفاعل العامل) كقوله

هل أنت بائع دينار ل حاجتنا \* وعبد رب أخاءون بن مخراق

(الا النعت والتوكيد فاللفظ) يتعين فيهما (في الاصح) لانه لم يسمع فيهما الاتباع على المحل وقيل يجوز المحل فيهما قياسا على مجرور المصدر قال ابن مالك بل أولى لان اضافته في نية الانفصال ولانه ممكن في عمل الفعل من المصدر (ومنع قوم المحل في تابع معرف بالمتنى أو جمع) على حده فلا يقال هذان الضاربان زيد والضاربان زيد وأخاك وعمرا وأوجبوا الجر وجوز ابن عصفور والأبدى الأمرين (و) منع (المبرد) اللفظ في تابع غيرهما (أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء) العاري من أل ولو أضيف لما هي فيه أو (الضميره) أو ضمير ما هي فيه فلا يقال هذا الضارب الجارية و غلام المرأة أو أخيا أو الضارب أو الضاربات الرجل أخيل وزيد وأوجب النصب وجوز سيبويه الأمرين فان لم يكن عاريا من أل جازا بلا خلاف نحو جاء الضارب الغلام والجارية (وجوز أهل الكوفة وبغداد جر تابع منصوبه) أي اسم الفاعل فيقال هذا ضارب زيد وعمرو وأوجب غيرهم النصب بناء على اشتراط المحرز في العطف على المحل (ولا يجوز في تابع معمول) الصفة (المشبهة) الا اللفظ أي الاتباع عليه إن رفعه أو رفع وإن نصبه أو نصب وإن جازجر (و) جوز (الفراء) لفظ تابع مجرور (لانه فاعل في المعنى) نحو مررت بالرجل الحسن الوجه نفسه وأنفه وغيره قال لم يسمع ذلك (و) جوز (أهل بغداد) جر عطف



منصوبها) نحو هذا حسن وجهها ويدك أنك قلت حسن وجهه ويد ولا خلاف أنه لا يعطف على مجرورها بالنصب فلا يقال هو حسن الوجه وليدن

﴿العوارض﴾ (الكلام في الاخبار) بكسر الهمزة ويقال له باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للمقرين (الاخبار بالذي وفروعه) من المثني والجمع والمؤنث (أن يتقدم) الذي (مبتدأ ويؤخر الاسم) الذي يقال أخبر عنه بالذي (أو خلفه) وهو الضمير المفصل عن المتصل (خبراً) عنه (و) توسط (ما) في الجملة (بينهما صلة) الذي (عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في اعرابه الذي كان له) قبل الاخبار كقولك في الاخبار عن زيد من ضربت زيدا الذي ضربته زيدا وعن التاء الذي ضرب زيدا انا وبهذا ظهر ان الاخبار ليس بالذي ولا عن الاسم بل بالاسم عن الذي قال ابن السراج وذلك لانه في المعنى مخبر عنه قال أبو حيان ويحتمل أن الباء بمعنى عن وعن بمعنى الباء كما تقول سألت عنه وسألت به فكأنه قال أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً وقال غيره الباء هنا للسمية لا للتعدية وكأنه قيل أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ قال بدر الدين بن مالك وكثيراً ما يصار إلى هذا الاخبار لقصد الاختصاص أو تقوى الحكم أو تشويق السامع أو اجابة الممتحن (وجوز أبو ذر) مصعب بن أبي كثير الخشنى (عوده) أي الضمير (مطابقاً للخبر) في الخطاب فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت الذي ضربت أنت حملاً على المعنى لان الذي هو أنت كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام وأنت الذي قت وفرقهما بأبائه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيان وقياس قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم إذا لفرق فيقال الذي قت أنا (و) جوز (المبرد تقدم الخبر به) على الذي مع قوله إن الاحسن تأخير، وعلى قول الجمهور وجوب تقديم الذي المراد حيث لا مانع فان كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الاخبار عن أي من أيهم قائم أيهم الذي هو قائم ومن أي رجل كان أخاك أيهم الذي هو كان أخاك هكذا قال أبو حيان وفيه نظر لما سيأتى (و) يخبر (بأن) ان صدرت الجملة التي هي منها (بفعل موجب) يصلح لان (يصاغ منه صلتها) فتقول في الاخبار عن زيد من قامت جارية زيد القائم جارية زيد فان لم تصدر بفعل نحو زيد اضرب عمر وأصدرت بفعل غير موجب أو موجب لا يصح أن يصاغ منه صلة لأن كيدرو يدع لم يخبر بأن (فان رفعت) صلة آل (ضمير غيرها) أي غير آل (وجب ابرازه) كأن يخبر بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول الضارب به انا زيد بابرار الضمير لان آل لزيد وانا الغير آل بخلاف ما إذا أخبرت عن زيد من خرج زيداً والتاء من ضربت زيداً فتقول الخارج زيد والضارب زيد انا لأن مرفوع الصلة ضميراً (فان كان الاسم) المخبر به (ظرفاً) فان كان متصرفاً (لم يتوسع فيه) قبل الاخبار (قرن الضمير بي) كأن يخبر عن اليوم من قت اليوم فتقول الذي قت فيه اليوم أو عن خلفك من قعدت خلفك فتقول الذي قعدت فيه خلفك فان كان مما يتوسع فيه قبل وصل الفعل اليه بنفسه حاله الاخبار (وشرط هذا الاسم) المخبر عنه في هذا الباب (أو كان الفاعلة به لا) ما يقيد نحو (وأنى الأعلام) المضافة من الكنى وغيرها كبكر من أبي بكر وقرح من قوس قرح (ولا) ثواني المركبات ترتيب (المرج) إذا عربت اعراب المتضايين (خلافاً للآزني) حيث جوز الاخبار عن الاسم الذي ليس تحت معنى واستدل بأن العرب قد أخبرت عنه في كلامها قال \* أو حيث علق قوسه قرح \* ورد بأن قرح اسم للشيطان وكان العرب قد وضعت قوساً للشيطان فيكون من أكاذيبها (و) شرطه (الغنى عنه بأجنبي) موضع مكانه قبل الاخبار لانك تضع بدل زيد في ضربت زيدا مثلاً عمر بخلاف الهاء في نحو زيد ضربته لا يجوز فيه زيد ضربت عمراً (أو) الغنى عنه (بضمير لاحق وتتميز) فلا يصح الاخبار عنهما الا نهماً لا يكونان مضميرين قال أبو حيان وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة فلا يصح الاخبار عن زيد من زيد ضربت زيدا ولا عن ذلك من قوله تعالى . ولباس التقوى ذلك خير .



وكذا لا يصح الاخبار عن مجرور - حتى ونحوها مما لا يجزى المضمير ( و ) شرطه ( قبوله الرفع ) بخلاف ما لا يقبله كالطرف والمصدر غير المتصرفين وما لزمه كإيمان في القسم وما التجبية ( و ) شرطه ( قبوله التأخر ) هو ( أو خلفه ) كالتاء من ضربت فانها وان لم تقبل التأخير خلفها يقبلها وهو الضمير المفصل أدنى أنا ( لا لازم الصدر ) كاسماء الشرط والاستفهام وكما الخبرية وضمير الشأن فلا يجوز لاخبار عن شيء من ذلك ( وقيل لا ) اسم ( الاستفهام ) فانه يجوز الاخبار عنه ويلزم الصدر فيقال في أيهم قائم أيهم الذي هو قائم وفي أيهم ضربت أيهم الذي أياه ضربت ( و ) شرطه ( قبوله الاثبات لا ) ما لزم النفي ( كأحد وعريب ) وكتيع وطوري ( واسم فعل ) ناسخ ( منفي ) كليس وما زال واخوته ( و ) شرطه ( أن لا يعود الضمير دلي شيء قبله ) كالماء في زيد ضربته والضمير في منطلق من زيد منطلق لانك لو أخبرت عنها لجات مكانها ضمير او ذلك الضمير يطلبه زيد والموصول ولا جائز أن يعود اليهما وان أعدته الى أحدهما بقي لآخر بلا رابط فامتنع الاخبار ( وقيل ) بل ( الشرط أن لا يكون ) الضمير قبل لاخبار ( رابطا ) كما في زيد ضربته فان عاد دلي سابق وليس رابطا جاز الاخبار عنه كإزيد كإيمان فيقول لقيته فاذا أخبرت قلت الذي لقيته هو فصح الاخبار عن ضمير لقيته وان كان عائدا دلي شيء قاله الاستاذ أبو دلي الشاويين قال الشاويين الضمير وهذا غير صحيح ولا يوجد في كلام العرب اذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة قل أبو حيان والذي نذهب اليه هو الشرط الاول وهو اختيار الجزولي ( و ) شرطه ( كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة ) للوصف بأن تكون خبرية عارية من معنى التعجب غير مستدعية كلاما ليصح كونها صالحة بخلاف غير الخبرية ونحوها ( أو جملتين في حكم ) جملة ( واحدة ) بكملتي الشرط والجزاء فانها تصلح للوصف فيملح في هذا الباب كإزيد يجبر عن زيد من قولك ان تضرب زيدا أضربه فتقول الذي ان تضربه أضربه زيد ( و ) شرطه ( أن يتحد العامل في المتعاطفين ) بأن كان الذي يراد الاخبار عنه معطوفاً ومطوفاً عليه فتقول في قام زيد وعمر والذي قام وعمر زيد بخلاف ماذا اختلف قال أبو حيان وذلك لا يتصور الا في العطف على التوهم نحو زيد لم يقم ولا بصديقك زيد زيد ليس بقائم ولا بصديقك فلا يجوز الاخبار عن قولك بصديقك لان عامل الجز ليس موجوداً في المعطوف عليه فما اتحد العامل في المتعاطفين ( والاصح جوازه ) في هذا الباب ( عن ضمير المتكلم والمخاطب ) ومنعه بعضهم قال لانك اذ ذك تضع موضعها ضمير غيبة وهو أعم منها ووضع الأعم موضع الاخص لا يجوز واجب بمنع ما ذكره مثاله فذلك في الاخبار عن أنا وأنت من أنت قائم لذي هو قائم أنا والذي هو قائم أنت اما ضمير الغائب فنقل ابن عصفور انه لا خلاف في جوازه عنه ( و ) ( الاصح جوازه ) في ( خبر باب كان الجمل ) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب ان وباب ظن الجمل بلا خلاف مثاله فيها من كان زيد أخاك الذي كان أياه أو كانه زيد أخوك وفي باب المبتدأ الذي زيد هو أخوك وفي باب ان الذي زيد هو أخوك وفي باب ظن الذي ظنت زيدا أياه أخوك والاحسن وصل الضمير فيقال لذي ظنته زيدا أخوك ونقل ابن الدهان عن بعضهم منع الاخبار عن خبر كان مطلقاً لانه في معنى الجملة واستتبعها ابن المراج قل لا به ليس بفعل دلي الحقيقة وليس ضميره متصلاً إنما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز اما المشتق فسيأتي ( و ) ( الاصح جوازه عن ) ( المصدر المخلص ) بوصف أو إضافة كقولك في قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير الذي قامه زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير ( لا ) عن ( غيره ) وهو المؤكد وقيل لا يجوز المخلص أيضاً وقيل يجوز عن المؤكد أيضاً ( و ) ( الاصح جوازه عن ) ( المفعول له ) واختاره ابن الصائغ فتقول في الاخبار عن اجلالاً من قت اجلالاً الذي قت له اجلالاً كـ وصحح ابن عصفور المنع لان في الاخبار عنه تغييراً عن حاله من الرفع



وغيره ( و ) الاصح جوازه في المفعول ( معه ) واختاره أيضا ابن الضائع وصححه أبو حيان فتقول في الاخبار عن  
الطيالسة من جاء البرد والطيالسة التي جاء البرد وايدا الطيالسة وصحح ابن عمفور المدع في الاخبار لما فيه من  
التغيير عن حاله وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الاخبار عنه ( و ) الاصح ( منه ) في كل خبر مشتق  
لبنه أو كان أو إن أو ظن وقيل يجوز فيقال في قائم من زيد قائم أو مع ناسخ الذي زيد هو قائم والذي كان زيد  
ايه قائم والذي ان زيد هو قائم والذي ظننت زيدا ايها قائم والذي ظننته زيدا قائم ( و ) الاصح ( منه ) في  
( مرفوع نحو عسى ) من جوامد أفعال باب المقاربة وأجازه ابن أبي الربيع فيقال الذي عسى أن يقوم زيد ورد  
بأن عسى لا تصاح للصلة لأنها خبرية أما المتصرفه ككاد وأوشك فيجوز الاخبار عن مرفوعها نحو الذي كاد  
يضرب عمرا زيد في كاد زيد يضرب عمرا ( ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم ) تقول في قام زيد وعمرو مخبرا  
عن المعطوف عليه الذي قام هو وعمرو زيد وعن المعطوف الذي قام زيد وهو عمرو ووقس عليه العطف بسائر  
الخر وفان كان العطف بأم لم يجز الاخبار لا عن المعطوف ولا عن المعطوف عليه ( و ) يجوز في ( سائر  
التوابع ) أي باقيها ( مع المتبوع ) فيقال في باب النعت في مررت برجل عاقل الذي مررت به رجل عاقل وفي  
باب التأكيد في قام زيد بنفسه الذي قام زيد بنفسه وفي باب البدل في قام زيد بأخوك الذي قام زيد بأخوك  
( وقيل يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه ) فيقال الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد  
والصحيح المنع كافي بابي النعت والتأكيد ( وضعفه المازني في باب المتكلم ) ويجوز ( في الموصول ) بأن  
يجعل مكان الموصول وصلته ضمير لهما شيء واحد ويجعل الموصول وصلته خبرا فيقال في الاخبار عن الذي  
من قرأ ضربت الذي ضربته الذي ضربته الذي ضربته ( و ) يجوز ( في المتنازع فيه ويبقى الترتيب )  
فيقال في الاخبار عن زيد من ضربني وضربته زيد الذي ضربني وضربته زيد ( فان كان ) الاخبار  
( بأل والخبر عنه غيره ) أي غير المتنازع فيه ( بخلاف ) قال أبو حيان في شرح التسهيل إذا كان المعطوف  
والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط فأردت الاخبار بأل عن بعض أسماء الجملتين فنع ذلك قوم  
وأجازه آخرون ثم اختلفوا فذهب الاخفش إلى أنه يسببك من الفعلين اسم فاعل وتدخل آل عليهما ويوفيا  
عوائدهما ويجعلهما جميعا كشيء واحد ويعطف مفرد على مفرد فيقال في الاخبار عن التاء من ضربت  
وضربني زيد الضارب زيد والضارب به هو أنا وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك لأنهم يحذفون العوائد  
فيقولون في الاخبار عن تاء من ظننت وظنني زيد عالما الظان والظان عالما زيدا نا وقياس قول الاخفش  
لظانه اياه والظان عالما زيدا أنا وذهب المازني إلى مراعاة الترتيب وهو كاصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام  
جملتين اسميتين كما كانا فعليتين فتقول لضاربه أنا والضارب زيد وذهب الفارسي والجرجاني إلى أنه تدخل  
آل على الأول خاصة فتقول الظانه أنا اياه وظنني عالما زيدا بهذا مذهبا ذكرها أبو إسحاق إبراهيم بن أصبغ  
في كتابه المسمى برؤس المسائل في الخلاف

﴿ العدد ﴾ أي هذا مبحثه ( يؤنث بالتاء ثلاثة ) فافوقها ( إلى العشرة ) أي معها ( ان كان المعدود مذكرا  
مذكورا ) نحو أربعة أيام وعشرة رجال ( وكذا ) ان كان المعدود المذكور ( محذوف على الألف ) نحو  
صمت خمسة أي خمسة أيام ويجوز فصاحتك التاء وعليه أربعة أشهر وعشرا من صام رمضان واتبعه ستامن  
شوال وحي الكسائي صامن الشهر خمسا ( وتحذف التاء ) من ثلاثة إلى عشرة ( ان كان ) المعدود ( مؤنثا )  
حقيقة أو مجازا نحو سبعة ليال وعشر إماء ( أو اسم جمع أو ) اسم ( جنس ) كل منهما ( مؤنث غير نائب عن  
جمع مذكر ولا مسبوق بوصف يدل على التذكير ) نحو عندي ثلاث من الابل وثلاث من البط وخمس من



الفصل بخلاف اسم الجمع المذكور كتسعة رهط وثلاثة نفر واسم الجنس المذكور ومذكره السباع كغيب وسدر  
 وموز وقح نصت العرب على تذكيرها وتأنيت البطر والتخل واستعملت ساثر أسماء الجنس كالبقر وثنية  
 ومذكرة قالوا والغالب عليها التأنيت وبخلاف المؤنث منها التأنيت عن جمع مذكرة كقولهم ثلاثة أشياء وثلاثة  
 رجله لانهم اناثبان عن جمع مفرديهما اذ عدل من جمع شيء على افعال الى فعلا ومن جمع راجل على افعال  
 كصاحب وأصحاب الى فعلة وبخلاف المسبوق بوصف يدل على التذكير نحو ثلاثة ذكور من البطر وأربعة  
 فحول من الابل فان التأنيت في جميع ما ذكره والنسكة في اثبات التاء في المذكور ان العدد كله مؤنث واصل المؤنث  
 أن يكون بعلامة التأنيت وترك من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس لان المذكور أصل وأسبق فكان بالعلامة  
 أحق ولانه أخف وأبعد عن اجتماع علاقتي تأنيت (والعبرة) في التذكير والتأنيت (باللفظ غالباً بالمعنى وقد  
 يعتبر) في ذلك المعنى (بقلة) فيجاء بالتاء مع لفظ مؤنث لتأويله بمذكرة كقوله \* ثلاثة أنفس وثلاث ذود \* وقوله  
 \* وقائع في مضر تسعة \* أول الأنفس بالاشخاص والوقائع بالمشاهد يترك مع لفظ مذكرة لتأويله بمؤنث  
 كقوله \* وان كلاباً هذه عشر أبطن \* أول الابطن بالقبائل (و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيت  
 (بالمفرد) لا الجمع فيقال ثلاثة سجلات وثلاثة دينيرات (خلافاً لأهل بغداد) فانهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون  
 ثلاث سجلات وثلاث حمامات بغيرهاء وان كان الواحد مذكرة (و) العبرة (في الصفة النائية عن الموصوف بحاله)  
 أي الموصوف لا بحال الصفة فيقال رأيت ثلاثة ربات بالتاء اذا أردت رجالاً وثلاث ربات بحذفها اذا أردت  
 نساء اعتباراً بحال الموصوف وعليه من جاء بالحسنة فله عشر مثلهاء اسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو  
 الحسنات ولم يعتبر المثل (ويعطف العشرون واخوته) من ثلاثين الى تسعين (على النيف) وهو (مادون  
 العشرة) من واحد الى تسعة (ان قصد به التعيين) فيقال في المذكور واحد وعشرون واثنان وعشرون  
 الى تسعة وتسعين وفي المؤنث واحدة وعشرون واثنان وعشرون الى تسع وتسعين ولا يقال في شيء  
 مادون العشرة نيف الا وبعده عشرون أو إحدى اخوته (والا) أي وان لم يقصد التعيين (فبضعة في  
 المذكور وبضع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون واخوته فيقال عندي بضعة وعشرون رجلاً وبضع  
 وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من بضع الشيء قطعه كانه قطعة من العدد (ولا يختصان) أي البضعة والبضع  
 (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وان لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون ومنه قوله تعالى . في بضع سنين .  
 (خلافاً للقراء) في قوله انهما لا يستعملان الا مع العشرة ومع العشرين الى التسعين ثم هما اسم عدد مبهم من  
 ثلاث الى تسع وبذلك فارة النيف فانه من واحد وفارقه أيضاً في انه يكون للمذكر والمؤنث بغيرهاء وفي انه  
 يختص بالعشرة فصاعداً وهو من أناف الشيء اذا زاد عليه (وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم اليه وهو  
 النيف عند قصد التعيين وبضعة وبضع عند عدمه لتضمنه معنى حرف العطف الذي هو الاصل في العدد وترك  
 اختصاراً (على) حركة لانه معرب الاصل وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف فيقال احد عشر واحد عشر عشرة  
 وثلاثة عشر وثلاث عشرة وبضعة عشر وبضع عشرة (وجوز الكوفية) اضافته أي النيف أو البضع (اليها)  
 أي العشرة واستدلوا بقوله \* بنت ثمانى عشرة من حجة \* وأجيب بأنه ضرورة اذ لا معنى لهذه الاضافة لانها  
 اما بمعنى اللام أو من والنيف ليس للعشرة ولا منها بل هو زيادة عليها (و) جوز (الاخفش اعراباً مضافة) الى  
 اسم بعدها (كعيلك) فيقال هذه خمسة عشر بك بقاء الضمة مقتوحاً وتغير آخر الحزب بالعوامل (و) جوز  
 (القراء) حينئذ اعرابها (كابن عرس) فيقال هذه خمسة عشر بك ومررت بخمسة عشر بك باعراب الاول على  
 حسب العوامل وجر الثاني أبدأ والجمهور منعوا قياس ذلك وأوجبوا بقاء الجزئين على الفتح كما لو لم يضاف (و) جوز



(ابن مالك) ظهار الماطف) الذي قدر في الاصل (قعر) لزوال المعنى الموجب للبناء فيقال عندي خمسة وعشر رجلا وخمس عشرة امرأة قال أبو حيان وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله

\* كأن بها البدر ابن عشر وأربع \* فمخالف التركيب أربع وعشر بتقديم النيف على العشرة فلا يصح الاستدلال به على هذا التركيب (وناء ثلاثة فافوقها) إلى تسعة (في المركب) مع عشر (والمعطوف مع العشر بن واخوته كغيره) ثابتة في المذكر ساقطة في المؤنث وناء عشرة في المركب بالعكس أي ساقطة في المذكر ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث فيقال عندي ثلاثة عشر رجلا إلى تسعة عشر وثلاثة وعشرون رجلا إلى تسعة وتسعين وثلاث عشرة امرأة إلى تسع عشرة وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين (ولم يذكر دون ثلاثة عشر أحد عشر أو واحد عشر واثني عشر ولمؤنثه إحدى عشرة أو واحدة عشرة واثنتا عشرة) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة وأعراب الصدر دون الحجز في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا (واثنا) عشر (واثنتا) عشرة (بنيان عجزا) لما تقدم (معربان صدرا) على الأصح بالالف رفعاً والياء جراً ونصباً (لقيامه) أي الحجز فيهما (عن النون) فبقى الصدر على أعرابه كما كان مع النون (ومن ثم) أي ومن أجل ذلك وهو قيام الحجز فيهما مقام النون (اختصاصاً بمنع الإضافة) فلا يقال اثنا عشر كلاً ولا اثنتا عشر كلاً كما أنه لا تجتمع النون الإضافة بخلاف سائر أخواتها فانهما تضاف نحواً أحد عشر كلاً وثلاثة عشر كلاً ومقابل الأصح في الصدر انه مبني على الالف والياء كإخواته المركبات وعليه ابن كيسان وابن درستويه (وياء ثمانى عشرة تفتح) على الأجود خلفه الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها في معدي كرب (أو تحذف) لأنها حرف زائد وليست من سنخ الكلمة وحذفها (بعد) إبقاء (كسر قبلها) دلالة عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب (وقد يلزم الحذف في الأفراد) قبل أن تركب في العدد فيجعل الأعراب على النون نحو هذه ثمان ورأيت ثماناً ومررت بثمان (وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز قال تعالى: اثنتي عشرة عينا. وقد تسكر في لغة تميم وقرئ به في الآية (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها وقرأ به الأعمش أما عشر في التركيب ففتوح الشين والعين (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة وقرئ به في: أحد عشر كوكبا. واثنتي عشر شهرا. (أو) تسكن (حالاً) عشر استثقالاً لتوالي الحركات (وهزه) أي أحدها بدل (عن واو) الأصل واحد (وآلف إحدى) تأنيث ولذا منعت الصرف (وقيل إلحاق) وهزه أيضاً عن واو (ويعطف عليهما) أي على أحد واحد (العشرون واخوته كما) يعطف على واحد واحد (ولا يستعملان: البادون تنيف) مع العشرة أو العشرين واخوته (الامضافين لغير علم) نحو: لأحدى الكبير. إحدى ابنتي. قالت إحدىهما. فتذكر إحدىهما الأخرى. أحد الأحدثين واستعمالهما بلا تنيف ولا إضافة قليل نحو: وإن أحدهما من المشركين. \* لقد ظهرت فاتحني على أحد \* وأضيفت إلى العلم في قول النابغة

\* إحدى بلى وما هام الفؤاد بها \* فأول على حذف المضاف أي إحدى نساء بلى والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة (ويعرف العدد المفرد) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضاف ثلاثة وما بعدها والعقود عشرون واخوته ومائة وآلف إذا قصد تعريفه (بال) كسائر الأسماء المفردة فيقال الواحد والاثنتان والثلاثة والعشرة والعشرون والتسعون والمائة والالف (وتدخل في المتعاطفين) باجتماع كقوله

إذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب \* قد وما على الأموات غير بعيد

(و) تدخل (في) ثانی (المضاف) دون أوله نحو ثلاثة الأثواب ومائة درهم وآلف الدينار قال \* ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع \* وقال \* فأدرك خمسة الأشبار \* (و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو ما فعلت الأحد عشر درهما (وجوز الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب فيقال الثلاثة الأثواب



والخمس عشرة رجلا والبصريون قالوا الاضافة لا تنجام مع المركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث ان الاعراب في محل جميعه فكان ثانيه كوسط الاسم ولا تدخل على أول المضاف مع تجرد ثانيه باجاء كالثلاثة أثواب (و) جوز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناء على جواز تعريف التمييز نحو العشرون الدرهم (و) جوز (قوم تركها من المعطوف) ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو الاحد وعشرون رجلا واختاره الأبدى تشبيها بالمركب ورده أبو حيان بالفرق فإن المتعاطفين كل منهما معرب فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد (واذا ميز) العدد (بذكر مؤنث) فالحكم في التاء وحذفها (للسابق مع الاضافة مطلقا) وجد العقل أم لا اتصل أم لا نحو عندي عشرة أعبدو إماء وعشر إماء وأعبدو عشرة جمال ونوق وعشرونوق وجمال وعشرة بين وجل وناقعة وعشرون بين ناقعة وجل والحكم للسابق أيضا (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو عندي ستة عشر رجلا وناقعة وست عشرة ناقعة (و) رجلا (وان فصل بين) مع عدم العقل (فلمؤنث) سبق أم لا نحو ستة عشرة بين وجل وناقعة أو بين ناقعة وجل ووجهه ان المذكور فيما لا يعقل كالمؤنث (وان وجد العقل فلهذا كرمطلقا) سبق أم لا فصل بين أم لا نحو خمسة عشر عبدا أو أمة وعبدا وأوين عبدا أو أمة وعبدا قال أبو حيان ولو كان عاقل وغيره غلب العاقل قال والعدد المعطوف هل هو كالمركب ظاهر كلام ابن مالك لا وابن عصفور نعم

مسئلة في اسم الفاعل ✖ (المشتق من العدد يصاغ من اثنين) فافوقهما (إلى عشرة وزن فاعل) بغير تاء من المذكور وفاعله (بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه) ولا يتصور ذلك في معنى الواحد لان الواحد في معنى هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغ منه ويستعمل (فردا) كثنان وثانية وثالث وثالثة إلى عاشر وعاشرة (أو مضافا) هو مصوغ (منه) كثنائي اثنين وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (ولا ينصبه) أي لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (في الأصح) وعليه الجمهور لانه لا فاعل له لم يقولوا ثلث الثلاثة ولا ربعت الاربعة وعمل اسم الفاعل فرع الفعل والثاني انه ينصبه وعليه الاخفش والكسائي ونعاب وقطرب فيقال ثالث ثلاثة ورابع أربعة على ان معناه مقيم ثلاثة ومقيم أربعة (وثالثها) وعليه ابن مالك (ينصب ثان فقط) دون ثالث فافوقه قال لان له فعلا مع ثبوت الرجلين اذا كانت الثاني منهما فيقال ثاني اثنين ولم يسمع مثل ذلك في البواقي (ويضاف غير عاشر) أي تاسع فسادونه الى (مركب مصدر بما) هو مصوغ منه فيقال تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب اذا كان أصله تاسع عشر تسعة عشر قال أبو حيان وقياس من أجاز الاعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى مقيم تسعة عشر (أو يعطف عليه عشرون واخوته) فيقال التاسع والعشرون والتاسعة والعشرون وكذا ساثرها (أو تركب معه العشرة) تركيبها مع النيف (مقتصر عليه غالبا) نحو التاسع عشر والتاسعة عشرة (أو مضافا لمركب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف اليه نحو تاسع عشر تسعة عشر وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقلها ما استعمله الأولان محذوفان منه اختصارا وهل حذف في الثاني المركب الباقي أو صدره وبجزءه الأول قولان فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول (ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال على الأول حادي أحد عشر وحادية إحدى عشرة والحادي والعشرون والحادية والعشرون وعلى الثاني الحادي عشر والحادية عشرة وعلى الثالث حادي عشر أحد عشر وحادية عشر إحدى عشرة وحادي مقلوب واحد جمات فاؤه مكان لامه فانقلبت ياء كسر ما قبلها وحكى الكسائي واحد عشر على الأصل (وان قصد به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة (جعل الاسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فعلا حكى ثلث الاثنين وربعت الثلاثة فيقال رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة وثالث اثنين وحكى ثاني واحد وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الاضافة اذا كان بمعنى الحال أو



الاستقبال ووجوب الاضافة اذا كان بمعنى الماضي وفي التزليل . ثلاثة رابعهم كلهم . الآية . ثلاثة إلهو رابعهم الآية ( ولا يجوز العشرة في الاصح ) وقيل يجوز بان يستعمل مع التركيب لكن بشرط الاضافة وعدم النصب فيقال رابع ثلاثة عشر باعراب الاول ورابع عشر ثلاثة عشر بيناء جزء كل وإضافة المركب الاول الى الثاني وهو الاصل ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لاتباسه وهذا رأى سيويوه قاله قياسا واختاره ابن مالك والجمهور على خلافه لانه لم يسمع وجوز الكسائي بناءه من العقود وحكى عاشر عشرين وقاس عليه الى التسعين فيقال هذا الجزء الثالث ثلاثين وأباه سيويوه والفراء وقال لا يقال هذا الجزء العشر ون زاد غيره أو كمال العشرين أو تمام العشرين أو الموفى عشرين

﴿التاريخ﴾ أى هذا مبحثه وهو عدد الايام والليالي بالنظر الى ما مضى من السنة والشهر وما بقى وفعله أرخ وورخ وكذا يقال تاريخ وتاريخ ( يؤرخ بالليالي ) دون الايام ( لسبقها ) لان أول الشهر ليل وآخره يوم والليل أسبق من النهار خلقا كما قاله (١) أخرجه ابن أبي حاتم ( وان تأخرت ليلة عرفة ) عن يومها ( شرعا ) فذلك بالنسبة الى الحكم وهو مشروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص ( فيقال أول ) ليلة من ( الشهر كتب لاول ليلة منه ) أو في أول ليلة أو ( لغرته ) أو ( لمهلته ) أو ( لمستهلمه ) اذا أرخت بعد مضى ليلة يقال كتب ( الليلة خلت ) أو مضت منه واذا أرخت بعد مضى ليلتين ( نخلتا ) أى فيقال لليلتين خلتا منه ( نخلون ) أى ويقال بعد مضى ثلاث فاكثرا ثلاث نخلون منه ( للعشر نخلت ) أى ويقال بعد العشر لاحدى عشرة ليلة خلت بالتاء لانه جمع كثرة وقد تقدم في الضمير أن الاحسن فيه التاء وفي جمع القلة النون ويجوز عكسه واذا أرخت يوم خمسة عشر فيقال كتب ( لصف من ) شهر ( كذا ) وهو ( أجود من ) أن يقال ( لخمس عشرة ) ليلة ( خلت ) منه ( أو بقيت ) منه الجائز أيضا ( فلاربعة عشرة بقيت ) يقال في الستة عشر مؤرخا بالليل عند الاكثر ويقال في العشرين ( لعشر بقين ) وكذا ما بعده وفي التاسع والعشرين ( لآخر ليلة بقيت ) وفي ليلة الثلاثين ( لآخر ليلة ) منه ( أو لاسلاخه ) أو ( لانسلاخه ) وفي يوم الثلاثين ( لآخر يوم ) منه ( كذلك ) أى لسلخه أو لانسلاخه ( وقيل انما يؤرخ ) في النصف الثاني أيضا ( بما مضى ) لانه محقق وما بقى غير محقق ( ويقال ) كتبه ( في العشر الاول والاواخر والاوائل والاخر )

﴿الحكاية﴾ أى هذا مبحثها وهي ايراد لفظ التكلم على حسب ما أورده في الكلام ( يسأل بأى عن مذكر نكرة ) سواء كان عاقلا أم لا وصلا أم وقفا ( فالأصح ) فيه ( مطابقة المحكى ) إعرابا ونحو كبرا وإفرادا وغيرهما أى تأنيثا وتثنية وجمعا فيقال في حكاية قام رجل أى وفي قامت امرأة أية وفي قام رجلان أيان وفي قامت امرأتان أيان وفي قام رجال أيون وفي قامت قيات أيات وفي رأيت رجلا أيأى وفي مررت برجل أى وهكذا ويجوز ترك المطابقة فباعدا للأفراد والتأنيث والاول أكثر في لسان العرب (و) يسأل عن المذكر والنكرة ( بمن وقفا لا وصلا خلافا ليويس فكذا ) أى فالأصح المطابقة فهاذا كذا ( و ) لكن ( تسبع نونها في الافراد ) فيقال في قام رجل منو وفي ضربت رجلا منا وفي مررت برجل منى ( وقد سكن ) نونها ( قبل تاء التأنيث في التثنية نالبا ) فيقال منتان في الرفع ومنتين في النصب والجرح وقد تسكن قبلها في الافراد فيقال منت بسكون النون والباقي الرفع والنصب والجرح والفصح منه بفتح النون وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث وقد يحرك قبلها في التثنية فيقال منتان وهو القياس لانه تثنية منه بالتحريك والتثنية فرع الافراد وهو المشار اليه بقولى غالبا ويقال في حكاية التثنية والاعراب منان ومنين وفي حكاية الجمع والاعراب منون ومنين وفي حكاية الجمع والتأنيث منات ويجوز أيضا ترك المطابقة فتقول اذا قيل قام رجل أو رجلا أو رجال منو وفي نصب ذلك منا وفي جرحه منى وكذلك في المؤنث إفرادا وتثنية



وجما وهولغة لقوم من العرب وكان هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط وأجاز يونس الحكاية بمن في  
الوصل والحق الزادات بها حينئذ تقول منو يافتي ومنا ياهذا ومنى ياهند ولا تنون ومنه يافتي في الاحوال تشير  
الى الحركة ولا تنون ومنان ومنان يافتي فتكسر النون ومنون ومنين يافتي فتفتح النون ومنات يافتي فتضم التاء  
وتنون في الرفع وتكسر التاء وتنون نصبا وجرا وحكاها لغة لبعض العرب ولشدوذا قال لا يصدق بهذه اللغة  
كل أحد ( وقيل الحروف الناشئة زيادة ) زبدت أولا ( في الحكاية ) ولزمت عنها الحركات لاشباع الحركات  
فتشأت الحروف وتولدت عنها فحصل القولين انه اختلف هل الحكاية وقعت بالحركات وتولدت عنها الحروف أو  
بالحروف ولزمت عنها الحركات والاول قول السيرافي والثاني قول المبرد والفارسي ( وقيل ) الحروف ( بدل من  
التنوين ) قال أبو حيان وهذا ليس بشيء لان الابدال من التنوين رفعها وجرا لغة لبعض العرب وأما منو ومنى  
فكل العرب تقولها ( وقيل بدل من لام العهد ) لان النكرة متى أعيدت كانت باللام لتلايتوهم ان الثاني غير الاول  
( ولا يحكى غالب المعرفة ) وشد حكاية المضمرة فيأروى من قولهم مع منين لمن قال ذهب معهم ( خلافا ليونس ) حيث  
أجاز حكاية جميع المعارف كالاشارة والمضاف ( الا علم لم يتيقن نفي الاشتراك فيه ) اسما أو كنية أو لغة يافتي بابهاج  
النحاة على لغة الحجازيين ( بمن دون عاطف فيقدر اعرابه كله في الاصح ) كقولك لمن قال يريد من زيد ومن قال رأيت  
زيدا من زيد ومن قال مررت بزيد من زيد فمن في الأحوال الثلاثة مبتدأ وزيد خبر وحركات الاعراب الثلاثة  
مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية وذهب بعضهم الى ان حركته في الرفع اعراب ولا تقدير اذا ضرور وفي  
تكلف رفعه مع وجود أخرى وانما قيل به في النصب والجرا للضرورة وذهب الفارسي الى ان من في مثل ذلك  
مبتدأ وخبر حاجلة مخدوفة وزيد بعض تلك الجملة والتقدير من ذكرته زيد ومن مررت به زيد فيكون بدلا  
من الضمير المقدر وذهب بعض الكوفيين الى ان من محمولة على عامل مضمرة يدل عليه العامل في الاسم  
المستفهم عنه والواقع بعد من بدل منها فاذا قيل ضربت زيدا فقلت من زيد فالتقدير من ضربت وزيد بدل  
من من واذا قيل مررت بزيد فقلت من زيد فالتقدير من مررت وزيد بدل من من فان اقترنت من بماطف فقلت  
ومن زيد بطلت الحكاية وتعين الرفع سواء كان زيد في كلام المتكلم منصوبا أم مجرورا واللبس ولو تيقن  
نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يحكى وقديرك الحجازيون حكاية العلم مع وجود شرطه ويرفعونه على كل حال  
ك لغة غيرهم فان بنى تميم لا يجيزون الحكاية أصلا قال أبو حيان والاعراب أقيس من الحكاية لانها لا تصور  
الابحروج الخبر عما عهد فيه من الرفع ( ويحكى الوصف المعروف المنسوب قال سيبويه بمن ملحقة بال والياء )  
المشددة ( كالنبي ) لمن قال مثلا قام زيد القرشي فلم تفهم القرشي فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث  
ويثنى ويجمع بالواو والنون وبالالف والتاء وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف فان فهمت الصفة  
المنسوبة ولم تفهم الموصوف لم تحك بل تقول من زيد القرشي إلى أعلى لغة من يحكى العلم المتبع وذلك قلل ثمان  
سبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصا ولا عموما ( فعمم قوم ذلك ) في العاقل وغيره وفي النسب الى أب أو أم  
أو قبيلة أو بلدة أو صناعة ( وخصه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماي والماوي ) لأن ما لا يعقل فاذا قيل رأيت الحمار  
الوحشي أو المسكى تقول الماي أو الماوي قال صاحب البسيط وفي هذا نظر عندي لان ما لا يحكى بها فينبغي أن لا  
تدخل في هذا الباب قال وكان الأقيس أن تدخل فيه أي لانها لغير العاقل ولما حظ في الحكاية فيقال الا يوي  
ينسب الى أي وقال غيره الصحيح ان سبويه أطلق القول ولم يسمع الماي ولا الماوي وانما قاله من قاله بالقياس  
( و ) خصه ( السيرافي بالنسب الى الام والاب والقبيلة ) كالعاوي والفاطمي والقرشي قال وأما النسب الى  
البلد كالمسكى أو الصناعة كالحياط فلا يقال فيهما المني لانه لم يسمع ذلك الا في التثنية لغير الصناعة والبلد والقياس



يقتضيه لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم وهم إنما يحافظون على النسب إلى الأم والأب والقبيلة لا غير ذلك انتهى (ولا يحكى علم متبع بغير ابن مضافا لعلم) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيدي بل يتعين الأعراب في جميع ذلك فاذا قيل رأيت زيدا العاضل أو أعمرو أو نفسه يقال من زيد العاضل أو من زيد أعمرو أو من زيد نفسه فان أتبع بابن مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعل كشيء واحد فيقال لمن قال رأيت زيدا بن عمرو من زيد بن عمرو (وقيل يحكى الوصف والموصوف مطلقا) قاله أبو علي (وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خلف) فذهب يونس وجساعة إلى أن عطف أحد الأسماء على الآخر يبطل الحكاية ومذهب آخر ين أن العطف لا يبطلها وفرقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فان فيها بيان للتبوع فيقال لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيد وعمرا فان كان أحد المتعاطفين مما يحكى والآخر بخلافه بنيت على المتقدم منهما واتبعته الآخر في الحكاية أو بطلها فيقال في رأيت زيدا وصاحب عمرو وفي رأيت صاحب عمرو وزيدا من صاحب عمرو وزيدا (وربما حكى الاسم دون سؤال) كقوله تعالى . يقال له إبراهيم . فإبراهيم ليس بمسؤول وقد حكى هذا اللفظ لانه كان اسمه في حكي وأعرب وجعل مفعولا لم يسم فاعله (ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال عندي عشرة رجال عندك عشرة وماذا قاله أبو حيان (و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حكم أو يجري معربا) بوجوه الأعراب (اسما للكلية أو اللفظ) كقولك في قول القائل ضربت زيدا مفعول فتحكى الكلمة كما نطق بها في كلامه أو تقول زيد مفعول بالأعراب والتذكير أي هذا اللفظ أو زيد مفعول بالأعراب والتأنيث أي هذه الكلمة فان لم يكن مما يقبل الأعراب تعينت الحكاية كقولك في قام من في الدار من موصول وفي عجت من زيد من حرف جر ولا يجوز من موصول ولا من حرف جر

(مسئلة) يحكى المسمى به من متضمن اسناد) كبرق نحرة وتأبط شرا وقام ناو يافيه الضمير (أو عمل) رفعا أو نصبا أو جرا كقام أبوه وضارب زيدا وغلام زيد قال في الارتشاف ويتأثر بالعوامل فتقول قام قائم أبوه ورأيت قائما أبوه ومررت بقائم أبوه ويتأثر في غلام زيد الأول والثاني مجرور دائما (أو اتباع) كأن يسمى بصفة أو موصوف كرجل عاقل أو بمعطوف ومعطوف عليه كزيد وعمرو أو نسق (بحرف دون متبوع) كأن تسمى وزيدا أو وزيدا أو وزيدا فصلى كما تحكى الجملة (أو مركب حرف واسم) كيازيد وأنت وزيد وحينا وكذا وكائن وهذا وهؤلاء (أو) مركب حرف (وفعل) كهلما إذا لم يضمر فيه ويضربون وضربوا في لغة الكوفي البراغيث (أو) مركب (حرفين) كأنما وليتا (وقيل يعرب) المركب من حرفين (ان كان أحدهما زائدا الغير معنى) كمن مافى عما قليل فيقدر تقدير اسمين ويتم منهما ما يحتاج إلى التمام كالوسمى بمان قوله . فبأنقضهم ميثاقهم . فيقال على هذا بابي بالانعام (قيل) ويعرب (نحوقت) أيضا مما اتصل به ضمير الناعل فيقال هذا قت و رأيت قنا ومررت بقت ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمى بها ويحكى (ولا يصغر) لأنها ما جملة واما شبه الجملة وكذلك لا يثنى ولا يجمع (ويعرب غير ذلك) مما يسمى به وليس من الأنواع المذكورة (و) المسمى بحرفين (يضعف ثانيهما أو يرد ما حذف) منه ان كان محذوف منه (ان كان لينا) نحو لو وكى فيرد آخرهما ونحو قل وبع وخف فيقال قل وبع وخف بالتضعيف أو قول وبيع وخاف بالرد (والا) بان كان حرفا محييا (فلا) يضعف كن وعن بل يعرب بان كيدودم (و) المسمى (بحرف) واحد (ليس بعض كلمة ان تحرك كل بتضعيف) حرف (مجانس حركته) كأن تسمى بالثناء من ضربت وبالباء من يزيد وبال كاف من أكرمك فتقول تووبوكا (والا) بان كان ساكنا كلام التعريف على رأى سيبويه فيكمل (بهمزة الوصل) فيقال قام أله فان



كان ألفا لا يقبل التحرك لم تصح التسمية بها (أو بعضا فإن سكن فبالوصل أو الحرف) الذي كان قبله (أو به أو يرد كل كلمة أقوال) مثاله إذا سميت بالراء من ضرب المصدر فتقول على الأول قام أر وعلى الثاني قام ضرب (والا) بأن تحرك (فبالضعيف) كقولك في الضاد المفتوحة من ضرب ضاء والمكسورة من ضرب ضى والمضمومة من ضرب ضو (أو بالفاء إن كان عينا) كقولك في الراء من ضرب الفعل إذا سمى به قام ضرب (وعكسه) أي بالعين إن كان فاء كقولك في الضاد منه قام ضرب أيضا (واللام بأحدهما) إما الفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب ضب أورب (أو إن كان فعلا بالفاء واللام) كقولك في الضاد من ضرب ضب (وهي) أي اللام (بغير الفاء) إما الفاء أو العين (١) (أو يرد كل الكلمة أقوال ومنع الفراء التسمية بساكن مطلقا) لأنه لا يمكن الابتداء به (و) منعها (بعضهم إن امتنع تحريكه) كالالف (ويجعل فوفا) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا (فم وذو) بمعنى صاحب (ذوى) عند سيبويه رد إلى أصله عنده وهو ذوى فقلبت الياء ألفا (وذوا) عند الخليل لأنه أصله عنده فيقال قام ذو ورأيت ذوا ومررت بذو (و) يرد همز (الوصل في فعل قطعا) فإذا سميت بنحو انطلق قلت انطلق بقطع الهمزة لقلة ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو انطلق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه وهو اسم ولم يخرج عن الاسم (قيل أو اسم) أيضا وعليه ابن الطراوة فقال تقطع الهمزة في انطلاق (و) يجعل الفعل (المحذوف آخره) كلم ترم ولم يغر (أو متاوه) أي ما قبل آخره كلم يقيم ولم يبع (أولامه وفأوه) نحو ع وق (أو) لامه (وعينه) نحو ر (مكملا) برد المحذوف فيقال في الأمثلة قام يرمي ويغزو ويقوم ويبيع ودع ورأيت وعيا ورأى كمصى (و) يجعل (الفك للجزم والوقف مدغما) فإذا سميت بلم يرد أو أورد قلت جاء يرد غير منصرف ورد منصرفا (و) يجعل (هاء السكت محذوفا) فيقال في أره جاء أرم على حد جوار (و) المسمى (بجار فوق حرف ومجرور) والاجود إعرابه مضافا لمجرورة (فيقال في نحو من زيد جاء من زيد ورأيت من زيد ومررت بمن زيد (و) معطى ماله مستقلا) بأن يضاف إن كان آخره لين فيقال جاء في زيد ويقابل الأجود أنه يحكى فيقال جاء من زيد (وقيل يجب) الأعراب والإضافة (في ثلاثي أو ثنائي صحيح) كندوب ومن وعن ولا تجوز الحكاية (وقيل) تجب (الحكاية في ثنائي معتل) كفى ولا يجوز الأعراب (و) المسمى بجار ومجرور والجار (حرف) واحد (يحكى وجوبا عند الجمهور) وأجاز المبرد والزجاج إعرابهما ويكمل الأول كما لو سمى به مستقلا فيقال في زيد جاء في زيد (و) المسمى (بالذي وفروعه إن قلنا أل معرفة حذف) فيقال جاء لذولت (والا) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصلة (فقولان) قيل تحذف وقيل لا (وعليهما تحذف الصلة) إذ صار علما فأغنى تعريف العلمية عنها (وقيل) هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف (وان لحظ الوصف بقيا) أي أل والصلة (ويجعل الياء) من الذي ونحوه (حرف أعراب) فيقال جاء الذي ورأيت لذي كما يعرب عروس (مالم يحذف) قبل التسمية ثم يسمى به كما سمى بالذلة في الذي (فتاوها) وهو الذال حيث يجعل حرف الأعراب فيقال جاء لذي ورأيت لذي (وأسماء الحروف) ألف باء تاء إلى آخرها (وقف) كما جاءت في القرآن (الامع عامل فالاجود) حيث فيها (الأعراب ومد المقصور) منها نحو كتبت باء وتاء ويجوز فيها الحكاية كالحا بلا عامل نحو كتبت باء وتاء وجيم وحاء ويجوز ترك المد بأن يعرب مقصورا منوناً نحو كتبت باء (كالتعاطف) أي كما إذا تعاطفت فإن الاجود فيها أيضا الأعراب والمد وإن لم يكن عامل تقول جيم وكاف وباء كما تقول واحد واثان وثلاثة وأربعة

الضرائر أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر ولا تجوز في غيره (يجوز للشاعر) أن يرتكب (مالا يجوز في الاختيار قال ابن مالك) أن لم يجد عنه مندوحة) بأن لم يمكنه الاتيان بعبارة أخرى (وجوزه ابن جني وابن عصفور وأبو حيان وابن هشام مطلقا) أي وإن لم يضطر إليه لأنه موضع ألف فيه الضرائر بدليل

\* كم يجوز مقرف نال العلى \* فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور وذلك لا يجوز الا في الشعر ولم يضطر الى ذلك اذ قد زول الفصل بينهما برفع مقرف أو نصبه قال أبو حيان في شرح التسهيل لا يعنى النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ والا كان لا توجد ضرورة لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن ازالته وانظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيهم الواقعة في الشعر المختصة به ولا يقع ذلك في كلامهم النثر وانما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام انتهى (وذمه ابن فارس مطلقا) فقال ما رأينا أميرا أو ذا شوكة أكرم شاعرا على ارتكاب ضرورة فاما ان يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئا (نعم لا يخرج عن الفصاحة الا ما استوحش وفاق الحازم) الانداسي وعبارته في المنهاج الضرائر السائغة فيها المستعج وغيره وهو ما لا تستوحش منه النفس كصرف ما لا ينصرف وقد تستوحش منه النفس كالاسماء المعدولة وأشد وتنوين أفعل من ومما لا يستعج قصر الجمع الممدود ومدا الجمع المقصور ويستعج منه ما أدى الى التباس جمع بجمع كرد مطاعم الى مطاعم أو عكسه فانه يؤدي الى التباس مطعم بمطاعم وأقبح الضرائر الزيادة المؤدية الى ما ليس أصلا في كلامهم كقوله \* من حيث ما نظروا ادنوا فانظروا \* أى انظر الى ما يقل في الكلام كقوله \* طأطأت شبالي \* أى شبالي والنقص المحذف كقوله \* درس المنايا عالج فاباني \* أى المنازل والعدول عن صيغة لأخرى كقوله \* جدلاء محكمة من نسج سلام \* أى سليمان انتهى قال في عروس الافراح وهذا تفصيل حسن ينبغى في اعتباره قال وقد أطلق الخفاجي ان صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مغل بالفصاحة فتلخص من ذلك قولان (وهي كثيرة جدا) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف (وغالبها مفرق في أبواب ومنها نقل حركة وحرف لغير محله) كقوله

قد كان شـ يمان شديدا وهـ صـ \* حتى أتاه قرنه فرفصه

نقل ضمة الماء الى الصاد كقوله \* تكادأ واليهاترى جلودها \* أى أوائلها (وحذف تنوين) كقوله \* وقل بشاشة الوجه الملبج \* أى بشاشة بالنصب على انه تمييز نسبة الوجه فاعل قل (و) حذف (نون شتمان) كقوله \* أريد صلاحها وتريد قتلى \* وشتاين قتلى والصلاح

(و) حذف (نون لكن) كقوله

فلست بآتيه ولا أستطيعه \* ولا أأسقني ان كان مأولا ذافضل

(و) (نون) لم يكن قبل ساكن كقوله لم يك الحق على أن هاجه \* رسم دار قد تعفت بالطلل

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا يجوز) بأن لم يكن لاني مضارع جواب قسم كقوله

لعمري دهما زالت عزيزة \* على قومها ما قتل الزند قادح

أى ما زالت وقوله رأيتك يا ابن الحارثية كاتى \* صناعها أبتت ولا الوهى ترفع

أى لا صناعها (و) حذف (همز مئين) كقوله \* وذلك ان الفكم قليل \* لو احدا نأجل أيضا ومينا \* أى مئين (و)

حذف (كان بلا عوض) عنها بما بعد ان ونحوها كقوله \* ازمان قوى والجماعة \* أى ازمان كان قوى (وقصر

الممدود) كقوله \* لا بد من صنعا وان طال السفر \* (وقال الكسائي في النصب فتنط) قال لا تكاد العرب

تقصر بمدودا في رفع ولا جروا بما تقدم وبقوله \* وأهل الوفا من حادث وقديم \* (و) قال (الفراء) ان جاز

مجيشه مقصورا في بابه كالهواء بخلاف ماله قياس يوجب مده كفعلا أفعل فلا يجوز قصره ورد بقوله

\* صفرا كلون الفرس الاشقر \* (واستثنى ابن هشام) فيأرايته بخطه في حواشي شرح الألفية لابن الناطم

(نحو سواء) قال لانهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما وحيث قصوا مدوا لا غير فليس لك أن تفتح



وتقصير الضرورة لانك عن ذلك مندوحة بأن تضم أو تسكر فلا يقع لك تجاوز في الكلمة وخروجها عن أصلها وغيره لم يستثن ذلك لاشتراطه أن لا يجتمع مندوحة وهو مفقود هنا (وعكسه) أي المد المقصور كقوله

يا لك من تمر ومن شيشاء \* ينشب في المسعل واللهاة

(خلافا لكثير البصرية) في قولهم بالنع (مطلقا وللغراء في اشتراط أن يكون له قياس بوجوب مده) أي يكون رجوعا إليه بخلاف ما يوجب الياس قصره كفعلي فعلا فلا يجوز مده (وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالاول كإبدال كسرة نون المثني بفتحة أو ضمة وفتحة الجمع بكسرة والثاني (كالياء من آخر ثالث وخامس وسادس وأرانب وضغادع وتفضض) في قوله

قدم يومان وهذا الثالي \* وأنت بالهجران لا تبالي

وقوله \* وعام حلت وهذا التابع الخامي \* وقوله \* فزوجك خامس وأبوك سادى \* وقوله \* من الثعالى ووخر من أرائها \* وقوله \* والضغادى جنة نقانق \* وقوله \* تقضى البازى اذا البازى كسر \* (و) كإبدال (الجيم من يا حجتى) في قوله \* يارب ان كنت قبلت حجتي \* (و) كإبدال (هاء من ألف ما وهنا) في قوله \* من بعد ما وبعد ما وبعدت \* وقوله \* من هم ناو من هنة \* (وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله \* ضربا ألبا بسبب يلحق الجلداء \* وقوله \* مذسنة وخسون عددا \* (وزيادة حرف اشباعا وغيره) كقوله \* ألقى اللوم عاذل والعتاباء \* وقوله \* كانك فينا يا أبات غريب \* وقوله \* تنقطعت في دونك الاسباب \* أى تنقطعت (وإثبات النون في الإضافة) كقوله \* هم القائلون الخير والآمرونه \* (وفك المدغم) كقوله \* الحمد لله العلى الاجل \* (وقطع) همزة (الوصل) كقوله \* وكل إثنين الى اقتراق \* (وتشديد المخفف) كقوله \* وهو على من صبه الله علقم \* (وتأنيث المذكر) كقوله \* سائل بنى أسد ما هذه الصوت \* (وعكوسها) أى سكون عين متحركة كقوله \* أبى من تراب خلقه الله آدم \* وقوله \* ولكن نظرات بعين مريضة \* ونقص حرف كقوله \* وأخو الغوان متى يشأ يصرمه \* وقوله \* والبكرات الفسح العطاسا العظاميس جمع عيطموس وقوله \* او الفامكة من ورق الحى \* أى الحمام وزوال النون في غير الإضافة كقوله \* وهم متكنفوا البلد الحراما \* (وادغام ما يستحق الفك) كقوله (١) (ووصل همزة القطع) كقوله

\* أبوههم أبى والامهات امهاتنا \* وتخفيف المشدد كقوله \* رهط ابن مرجوم ورهط ابن الممل

\* أى الممل وتذكير المؤنث كقوله \* لو كان مدحة حتى منشرا أحدا \* (وزيادة من في الحكاية وصلا) كقوله \* أتوانارى فقلت منون أنتم \* (و) زيادة (هاء السكت فيه) أى الوصل كقوله \* يا مريحاه بجمار ناجيه \* وقوله \* فقلت أيارباه أول سؤلى \* (و) زيادة (نون شديدة آخر) كقوله

أحب منك موضع الوشحن \* وموضع الازار والقعن

(و) زيادة (لام في مفعول تقدم فعله) كقوله \* ملكا أجار لمسلم ومعاهد \* (و) زيادة (ما بعد كما) كقوله كما أمرؤ في معشر غير قومه \* ضعيف الكلام شخصه متضائل

(و) زيادة ما بعد (اللهم) كقوله

وما عليك أن تقولى كلما \* سبعت أو هلات يا اللهم ما

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله مامع انك يوم الورد ذو جزر \* ضخم الدسيعة بالسلمين وكار

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه والفعل ومرفوعه) كقوله

(١) هكذا بياض في النسخ كلها

وكانت له لطف السراة كأنه \* ما حاجبه مغشياً بسواد  
 وتوله \* يخرج ما أنف من طيب بدم \* (و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظاً كقوله  
 \* ولما لم يبدأ دواء \* أو تعديدية كقوله \* فأصبحن لا يسألنه عن بمابه \* (و) زيادة (النافي) كقوله  
 \* وما إن لا تحاك لهم ثياب \* وقوله \* إلا الأوارى لأيان ما أينها \* زادان ولا وان وما (و) زيادة (لفظ اسم) كقوله  
 \* إلى الأول ثم اسم السلام عليكم \* (وكل ما وصفناه) في هذا الكتاب فيما تقدم أو يأتي (بالندور وأوالشدوذ  
 أو المنع - أرا أو) المنع (في السعة) فهو من ضرائر الشعر (وقلب الأعراب قيل يجوز فيها) أي الضرورة  
 (مطلقاً وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنى يصح به (وقيل يجوز في الكلام أيضاً) اتساعاً واتكالا  
 على فهم المعنى (أما إبدال اسم بمناسبه اشتقاقاً كسلام عن سليمان) في قوله \* محكمة من نسج سلام \* (أو غيره نحو  
 \* والشيخ عثمان أبو عفانا) أي ابن عفان أبو عمرو (فمنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره (واستحسن أهل البديع  
 بعض ما سماه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمى) عند أهل البديع  
 (بالاكتفاء) ونظم فيه الباهر زى \* على نحت الفوافي \* وما على اذالم \* (فإن اشقل) الكلام  
 (على تورية تصرفه عنه) أي عن الاكتفاء (فأسسن) واحلى كقوله (١)

\* خاتمة \* المختار وفاقلاً لا خفش) وخلاً فالأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضرورة في النثر (للتناسب  
 والسجع) نحو قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الحاكم وغيره (اللهم رب السموات) السبع (وما أظللن) ورب  
 الأرضين السبع (وما أظللن) (و) رب (الشياطين وما أظللن) وكان القياس أضلوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبة  
 أظللن وأظللن وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (هن لهن) والقياس لهم بعوده على أهل المدينة ومن  
 ذكر معهم وقوله فيما رواه البزار في مسنده وذخيره (انفق بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقللاً) نون  
 المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقللاً وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجة وغيره (ارجعن  
 مأزورات غير مأجورات) والقياس موزورات بالواو وقوله فيما رواه (كل ما أصميت) أي ما رميت من الصيد  
 فقتلته وأنت تراه (ودع ما أعميت) أي ما رميته فغاب عنك ثم مات والقياس (٢) وقوله فيما رواه البزار أيتكن  
 صاحبة الجمل الأزيب تبجها كلاب الحوآب والقياس الأذب بالادغام وقوله فيما رواه البخاري أعيد كما بكلمات  
 الله التامة (من كل شيطان وهامة) أي حنش مخوف (و) من (كل عين لامة) أي تصيب بسوء والقياس مامة  
 وتطائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى . وتظنون بالله  
 الظنون . وأضلونا السيلا . بزيادة الألف لتوافق الفواصل

\* الكتاب السادس في الابنية \* للأسماء والأفعال قال ابن الحاجب وهي اما الحاجة المعنوية بأن يتوقف  
 عليها فهم المعنى كالماضى والمضارع والامر والمصدر وأسماء الزمان والمكان والآلة والفاعل والمفعول والصفة  
 المشبهة وأفضل التفضيل والتأنيث والجمع والمصغر والمنسوب أو اللفظية بأن توقف عليها التلغظ باللفظ وذلك كالأبتداء  
 والوقف أو للنوسع كالمقصود والممدود أو للجائسة كالامالة وبدأت بأوزان أبنية الاسم وبالمجرد منها الآن  
 كلاهما أصل بخلاف مقابله وبالتالي لأنه أكثر لحقة ولذا أكثر أبنيته فقلت (الاسم المجرد) من الزوائد  
 (إماتلاثي) وله عشرة أبنية ومقتضى القسمة اثنا عشر لانه امام فتوح الاول أو مكسوره أو مضمومه مع سكون  
 الثاني وقفه وكسره وخمسة وثلاثة في أربعة باتني عشر وذلك (كفلس) في الاسم وصعب وبر في الصفة (وفرس)  
 وحسن ويقى (وكتف) ودرد للذي سقطت أسنانه وحذر (وعضد) وحدث (وحبر) وحب

(١) هكذا يياض بالأصل (٢) كذا يياض



(وعنب) قال سيديويه ولم يجئ منه في الصفة الا قوم عدى واستدرك عليه دينافيا. ولحم زيم أي متفرق. ومكانا سوى. وطرائق قد ادا. وماء صرى أي طال مكته (وابل) قال سيديويه ولم يجئ غيره واستدرك عليه أطل للخصر وبلص للبلوص ولا أفعله أبد الأبد زرد ووسط وأشر لغات وفي الصفة امرأة بلز أي ضخمة وأتان أبد أي ولود (وقفل) وحلو (وصرد) وجدد (وعنق) وشلل فهذه عشرة (وسقط فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفعل) بكسر أوله وضم ثانيه (استغالا) لاجتماع ثقيلين اذ الضمة أثقل الحركات لتحرك الشفتين لها وتليها الكسرة لتحرك الشفة السفلى لها بخلاف الفتحة اذ لا تحرك معها والسكون اذ هو عدم محض ولم يعتبر بنحو العضد ويضرب لان كسرة الاول وضمة الثاني منتقلة ولا يضرب لاتها صيغة عارضة ولا احتياج اليها في الافعال بخلاف الاسماء وما ورد فيها من نحو دثل لدوية ودثم للاستفزاز وحبث فن تداخل اللغتين أعنى ضمها وكسرهما ركب منهما الفاري ما قرأه كذا قاله ابن جني قال أبو حيان والاحسن عندي ان يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ذات في الكسر ولم يعتد باللام الساكنة لان الساكن حاجر غير حصين (أور باعي) وله أوزان باتفاق خمسة وباختلاف أكثر ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين: ضرب اثني عشر في أربعة وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منها الا ما يذكر إما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو توالي أربع حركات فالتفق عليه من أوزانه فعل بالفتح الفاء واللام الأولى وسكن: العين (بكمفر) وهو النهر الصغير (و) فعلل بكسرهما نحو (زبرج) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو الزينة (و) فعلل بضمهما نحو (برثن) بالموحدة والراء والمثلثة والنون وهو مخلب الاسد (و) فعلل بالكسر والسكون والفتح نحو (درهم) وهجرع للمفرط الطول قال الأصمعي ولانثالث لهما واستدرك عليه زبر وقلم لجبل وللشيخ المسن وهبلع لمن لا يعرف أبواه أو أحدهما (و) فعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قطر) بالقاف وهو وعاء الكتب (قال الكوفية والاختصاص وابن مالك) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاول نحو (جحدب) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد وسيديويه رواه بضم الدال فهو من باب برثن وخفف (و) قال (قوم) فعلل بالضم والفتح وسكون اللام الأولى نحو (خبعت) ودلهر للجمل الضخم وفتكر واحد الفتكرين وهي الدواهي (و) فعلل بالكسر والسكون وضم اللام الأولى نحو (زعر) وخرفع وهو القطن الفاسد وتبل وهو الداهية (و) فعلل بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حرم) وفعلل بفتحات نحو (دهج) لجر (و) فعلل بفتحتين وضم اللام نحو (عرتن) لشجر (و) فعلل بفتحتين وكسر اللام نحو (جندل) للكان الكثير الجارة (و) فعلل بالضم والفتح وكسر اللام نحو (علبط) للرجل الضخم والأكثر من لم يشبهوا هذه الأوزان لندور ما ورد منها خصوصا ما توالي ما فيه أربع حركات وهي الاربعة الاخيرة فجعلوها فروعا عن فعل وفعلل وفعلل فدهج مثقل دهج وعرتن مخفف عرتن وجندل مخفف جندل وعلبط مخفف علابط (أو خاسي) وله أوزان بالاتفاق أربعة وزيد عليها ما نذكر ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بضرب ثمانية وأربعين في الاحوال الاربعة للام الثانية ولم يرد سوى ما ذكر لما تقدم فالتفق عليه من أوزانه فعلل بفتحات مع سكون اللام الأولى (كسفرجل) وفعلل بالكسر والسكون وفتح اللام الأولى وسكون الثانية نحو (قرطعب) بالقاف وهو الشيء الحقيق (و) فعلل بالفتح والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو (ججرش) بالحاء والجيم آخره مجمعة وهو المجوز الكبيرة وقيل الافعي (و) فعلل بالضم والفتح والسكون اللام الأولى وكسر الثانية نحو (قد عمل) بالقاف والمجمعة وهو الاسد (قال أبو حيان) وفعلل بكسرات وسكون اللام الأولى نحو (عقرطل) لليلة (و) فعلل بضمات وسكون اللام الأولى نحو (قرعطب) وفعلل بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى وفتح الثانية نحو



(سبه طر) للضم كذا ذكرها مزيدة على التسهيل في شرحه جازمها (و) قال (ابن السراج و) فعلل بالضم والسكون وفتح اللام الاولى وكسر الثانية نحو (هندلح) لبقلة معروفة قال أبو حيان ولم يذكره سيبويه والظاهر انه مما زيد فيه النون (والفعل اما ثلاثي أو رباعي) وسيأتى أوزانها ولم يأت الاسم المجرد على ستة لثلاث يوم التركيب ونقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما وما يدل عليه من الحدث والزمان ولم يأت واحد منهما على أقل من ثلاثة لانها أقل ما يمكن اعتباره اذ من عوارض الكلمة الابتداء بها والوقف عليها ولا ابتداء بساكن ولا وقف على متحرك فوجب أن لا يكون حرفا واحدا والا لكان مستحقا للسكون والحركة معا وهو محال فبقى أن يكون على حرفين حرف متحرك للابتداء وحرف ساكن للوقف لكنهم يكرهون اجتماع المتضادين ففصلوا بينهما بحرف وعن الكوفيين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذ) نحو دئل وطعربه (أو شبه الحرف) أى مبنى كهو وذاو كم ونحوها (أو أعجمي) نحو نرجس وجريز (أو محذوف) منه كيدودم وأب وأخ وبع وق (أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأى (ومنتهاه) أى المزيد (في ثلاثي الفعل ثلاثة) بلا زيادة لثلاث يزيد على أصوله (و) في ثلاثي الاسم أربعة وزيد ما زيد ما ندر فيه خمسة وهو ثلاثة ألفاظ لاربع لها (كبدبان) بتشديد الدال الاولى وأصله فعل علان (وبريطيا) وهو ضرب من الثياب (وقرقيسيا) اسم بلد وهما بوزن فغيليا (و) المزيد في الاسم (الرباعي اثنان وثلاثة وفي الخماسي واحد) فيصير ستة ولا تصل الى سبعة (ومغناطيس ان صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه ولا يتجاوز المزيد ذلك أى سبعة أحرف في الاسم وستة في الفعل (الابتداء تأنيث) كقرعبلان لدويبة عريضة أصله قرعبل زيد فيه ثلاثة أحرف أحدها التاء وكاستخرجت (أو علامة تنبيه ونحوها) أى جمع تصحيح كائن يسمى بعرطليل ثم يثنى أو يجمع بالواو والنون والالف والتاء (أو) علامة (نسب) كخفسارى (أو) حرف (تنفيس) نحو سيخرج (أو) نون (توكيد) نحو لا ستخرجن (وأهمل) من المزيد (دون ندور رفعويل) بالكسر ومن النادر سر ويل (وفعولى) ومن النادر عدولى (وفعلال) بالفتح (غير مضعف) ومن النار خزعال لظلع الناقة وقسطال للغبار وقسطام للعنكبوت وبغداد اما فعلال المضعف فكثير نحو زلزال وقلمال وسواس (وفعلال) بالكسر (مضعف الاول والثاني) ومن النادر ديد الأنوال شهر (وفيعال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة ميلاع أى سرية اما مصدر فكثير كقيتال وزلزال (وفوعال) بالفتح (وأفعلة) بالكسر وفتح العين (وفعل) بكسر (أوصافها) ومن النادر رجل هونها أى أحق وامعة وقسمة ضيزى أى جائرة وأما أسفا فكثير كقوارب وانفحة وذ كرى (وفيعل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر ييس وصيقل اسم امرأة اما في المعتل فكثير كسيد ولين (وفيعل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر عين اما في الصحيح أو مع ألف ونون فكثير كيو عدويسر وعيزى ورعى وتيمان لكثير الكلام المجول وهيبان للجبان

(مسئلة للمضى الرباعي) المجرد (فعل) لا غير كد خرج وبدأت به خلاف بدء الناس بالثلاثي لان الكلام في ذلك يطول فأخرته وانما لم يجئ على غير هذا الوزن لانه قد ثبت أن الاول لا يكون ساكنا وأول الماضى لا يكون مضموما في البناء للفاعل ولا مكسورا للثقل فتعين الفتح ولا يكون آخره لامفتوحا أو صفة مبنيا عليه ولا يكون ما بينهما متحركا كله لثلاثي توالى أربع حركات ولا مسكنا كله لثلاثي يلتقى ساكنان ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الاسناد الى الضمير فتعين أن يسكن الثاني (ولزیده) ثلاثة أوزان (تفعلل) كمد خرج (وافعلل) كاحرثجم والاصل حرجم (وافعلل) كاشتعر والاصل قشعر (وأشكره قوم) وقالوا



هو ما حق باحر نجم لآبناء مقتضب بدليل محي مصدره كمصدره ( وريد افعال ) بتشديد اللام الاولى نحو  
اجرمش واجرمز قال أبو حيان ويظهر لي انه من مزيد الثلاثي غير الملحق وغير المماثل (وللثلاثي) المجرد (فعل  
مثلث العين) أي مفتوحها ومكسورها ومضمومها مع فتح الفاء (فالمفتوح للغلبة) أي غلبة المقابل نحو كاربني  
فكرمته أو الغلبة مطلقا نحو قهر وقسر ( والنيابة عن فعل ) المضموم ( في المضاعف ) نحو جالت فأنت جليل  
(و) في (اليائي العين) نحو طاب فهو طيب وأصله أن يكون على فعل ( والجمع ) كحشر وحشد ويتصل به ما  
ذل على وصل كمنزج ومشيج ( والاعطاء ) كمنح ونحل ( والاستقرار ) كسكن وقطن ( وضدها ) أي الثلاثة وهو  
التفريق كفصل وقسم ويتصل به ما دل على قطع كقصم أو كسر كقصف أو خرق كنعقب والمنع كحطل  
وحظر والتحول كرحل والسير كرمل وفعل ( والابتداء ) كالسع ولدغ ( والاصطلام ) كنسج وردن  
( والتصويت ) كصرخ وصهل ويلحق به ما دل على قول كنطق ووعظ ( وغير ذلك ) كالدفع نحو  
درا وودع والتحويل كقلب وصرف والستر كخبأ وحجب والتجريد كسلخ وقشر والربى كقذف وحذف  
( والمكسور للعلل ) كرض ( والأحزان ) كحزن ( وضدها ) كبرى ونشط وفرح ( والالوان ) كسود  
وشهب ( والعيوب ) كعمور وعرج ( والحلى ) كحبه وعين ( والاعناء عن فعل ) المضموم ( في يائي اللام )  
كحي ووعي ( ولما طاعة فعل ) كدعه فجدع وثلمه فتلثم وثرمه فترم ( ولزومه أكثر ) من تعديده فان أكثر الافعال  
التي جاءت على فعل لازمة استقراء ( والمضموم للغرائز غالبا ) ككرم ولثوم وشعر وفقه ومن غير الغالب كجنب  
ونجس ( ولم يرد يائي العين ) استغناء عنه بفعل لاستقلال الضمة على الياء نحو طاب يطيب بخلاف الواو قالوا  
طال أصله طول ( الإهيو ) أشى بمعنى حسنت هيئته فانه جاء مضموم وهو يائي العين شذوذا ( ولا ) يائي  
( اللام الانهوا ) الرجل من النية وهي العقل فان أصله نهى قلبت الياء وارا الانضمام ما قبلها وذلك أيضا شاذ وورد  
واوى اللام نحو سرو الرجل ( وللمزيد ) من الثلاثي ( أفعل ) وهو ( للتعدية ) كاخترجت زيدا  
( والمبرورة ) كأغد البعير أي صار ذا غدة ( والسلب ) كأكشيت أي أزلت شكايته ( والتعريض )  
كأقتلت فلانا اذا عرضته للمقتل وأبعت الشيء اذا عرضته للبيع ( ووجود الشيء على صفته ) كاجدت فلانا  
وأبخلته وأجبنته أي وجدته متصفا بالجد والبخل والجبن ( والاعانة ) كاحلبت فلانا وأرعيت أي أعنته على  
الحلب والرعى ( وبمعنى فعل ) كاحزنه بمعنى حزنه وأشغله بمعنى شغله وأحبه بمعنى حبه ( ومطاوعته ) ككسبت  
الرجل فاكب وقشعت الريح السحاب فاقشع ( والاعناء عنه ) كارقل وأعنت أي سار سيرا سريعا وأذنب  
بمعنى اثم وأقسم بمعنى حلف ( وفعل ) وهو ( للتعدية ) نحو أدبت الصبي ( والتكثير ) كفتحت الأبواب  
وذبحت الغنم ( والسلب ) كقدرت البعير وحلمته أي أزلت قراده وحلمه ( والتوجه ) كشرق وغرب وغور  
وكوف وبصر أي توجه نحو الشرق والغرب والغور والكوفة والبصرة ( واختصار الحكاية ) كأمن وهلل  
وأيه وسج وسوف اذا قال آمين ولا إله إلا الله ويا أيها سبحان الله وسوف ( وبمعنى فعل ) مخفف العين كقدر  
بمعنى قدر وبشر وبشر بمعنى بشر وماز (و) بمعنى (تفعل) كولي بمعنى تولى أي أعرض وفكر بمعنى تفكر وبهم  
بمعنى تيمم ( والاعناء عنهما ) كعرد في القتال أي فرو غيره بالشيء أي أعابه وعول عليه أي أعقد وكهجرت المرأة  
صارت عجوزا ( وافعل ) وهو ( للاشتراك ) في الفاعلية والمفعولية بمعنى كضارب زيد همرافان كلا من  
زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومفعول اذ فعل كل واحد منهما بما صاحبه مثل ما فعل به الآخر ( وبمعنى فعل )  
كجاوزت الشيء وجزته واعدت زيدا واعدته ( وبمعنى أفعل ) كباعدت الشيء وأبعدته وضاعفته  
وأضعفته ( والاعناء عنهما ) كبارك الله فيه أي جعل فيه البركة وقاسى وبالي به أي كابدوا كثر به وكواريت



الشيء بمعنى أخفيته (وتفاعل) وهو (للمشاركة) كضارب زيد وعمر (والتجهيل) كتغافل وتجاهل  
وتباله وتمارض وتطارش (ومطاوعة فاعل) كباعدته فتباعد وضاعفت الحساب فتضاعف (وبمعنى فعل)  
كتواني ووني وتعالى وأعلاه (والاغناء عنه) كتائب ونماری (فان تعدى هو) أى تفاعل (أو تفعل دون  
التاء لاثنتين) أى مفعولين (فعما) أى التاء يتعدى (لواحد) كنزاعته الحديث وناسيته البغضاء أى تنازعنا  
الحديث وتناسينا البغضاء وعلمته الرماية فتعلمها وجنبته الشر فتجنبه (والا) بأن تعدى دونها لواحد (لزم)  
معها كضارب زيد وعمر وضارب زيد وعمر وأدبت الصبي وتأدب الصبي (وتفعل) وهو (لمطاوعة فعل)  
ككسرتة فتكسر وعلمته فتعلم (والتكلف) كتعلم وتصبر وتشجع اذا تكلف الحلم والصبر والشجاعة  
وكان غير مطبوع عليها (والاتخاذ) كتبنت الصبي اتخذته إبناً وتوسدت التراب اتخذته وسادة (والتكوين  
بمهلة) كتفهم وتبصر وتسمع وتعرف وتجرع وتحصى (والتجنب) كتأثم وتخرج وتهجد اذا تجنب الأثم  
والخرج والمجود (والصيرورة) كتأبمت المرأة وتنجبر الطين وتجنين اللبن (وبمعنى استفعل) كتكبر وتكبر  
(و) بمعنى (فعل) كتعدى الشيء وعداها اذا جاوزه وتبين وبان (والاغناء عنه) أى عن فعل كتكلم وتصدى  
(واقفعل) وهو (للاتخاذ) كاذبح وأطبخ وأشتوى أى اتخذ ذبيحة وطبخا وشواء (والتصرف) ويعبر عنه بالتسبب  
كاعتل واكتسب اذا تسبب في العمل والكسب (والمطاوعة) كانهضته فانهض وأشعلت النار فاشتعلت  
(والتخير) كانتخب واصطفى وانتقى (وبمعنى تفاعل) كاشتوروا وتشاوروا (وتفعل) كابتسم وتبسم  
(واستفعل) كاعتصم واستعصم (وفعل) كاقدر وقدر (والاغناء عنه) أى عن فعل كاستلم الحجر والنحى  
الرجل قال فى الارتشاف وأكثر بناءا قتل من المتعدى (وانفعل) وهو (لمطاوعة فعل علاجاً) نحو صرفته  
فانصرف وقسمته فانقسم وسبكنه فانسبك (ولا يبنى) انفعل (من غيره) أى من غير ما يدل على علاج من  
فعل فلا يقال عرفته فانعرف ولا جهلته فانجهل ولا سمعته فانسمع وكذا لودل على معالجة ولم يكن ثلاثياً لا يقال  
أحكمته فانحكم ولا كلمته فانكلم وشذ نحو فخمته فانفخم وأدخلته فاندخل (ولا يبنى) (من لازم خلافاً لأبى  
على) الفارسي فانه زعم انه قد جاء من لازم نحو منهو ومنغو وخرج على انه مطاوع أهوية وأغويته (واستفعل)  
وهو (الطلب) كاستغفر واستعان واستطعم أى سأل الغفران والاعانة والاطعام (والتحول) كاستنسر البغاث  
أى صار نسراً واستنجر الطين (والاتخاذ) كاستعبد عبداً واستأجر أجيراً (والوجود) كاستعظمتها اذا وجدته  
عظماً (وبمعنى أفعل) كاستحصد الزرع وأحتصد (ومطاوعة) كاحكمه فاستحكم (و) بمعنى (فعل) كاستغنى  
وأغنى (والاغناء عنه) كاستخيا واستأثر (وأفعل) وهو (للألوان) كاحمر وأسود (والعيوب) كاحول (ولا  
يبنى من مضاعف العين) فلا يقال فى رجل أجهم بالجيم أى لارح معه فى الحرب أجهم لمافيه من الثقل (ولا من  
معتل اللام) فلا يقال فى رجل ألمى وهو الاسمر الشفتين المي (وتلى عينه ألف) نحو أجار وأحوال (وقيل)  
وعليه الخليل (هو الاصل) وأفعل مقصور منه واختاره ابن عمقور بدليل انه ليس شىء من أفعل الا  
ويقال فيه أفعال (وافعول) وهو (للبالغة) نحو اخشوشن الشيء كثرت خشونته واعشوشب المكان  
كتر عشبه (والصيرورة) كاحاولى الشيء صار حلاً واحق وقف الجسم والهلل صار كل منهما أحقف أى منحيا  
(وافعول وافعول وافميل) ابنية (نواذر) كاجلوز اذا مضى وأسرع فى السير واعلوط البعير اذا تعلق بعنقه  
وعلاه واخروط بهم السير اذا اشتد وكاعثوجج البعير أسرع واهبيخ الرجل تكبر (وما عداها) أى  
الابنية المذكورة (ملحق) وذلك فوعل كقول الشيخ كبر وفعل كجهور أى رفع صوته بالقول وفعل  
ذوالزيادة ككلب وفعل كبيطر وفعل كعذيط أى أحدث عند الجماع وفعل كسلى الرجل اذا ألقي على ظهره



﴿مسئلة﴾ ما ليس فيه ( أى فى أصوله ) ( حرف علة صحيح ) ثم ان سلم من التضعيف والمهمزة فسالم أيضا ( والا ) فلا فكل سالم صحيح ولا عكس والا بأن كان فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة ( فهو معتل فبالفاء ) يقال له ( مثال ) لانه بمائل الصحيح فى صحته ( و ) معتل ( العين أجوف ) لان إعلاله فى جوفه أى وسطه ( وذو الثلاثة ) لكون ماضيه على ثلاثة عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل ( و ) معتل ( اللام منقوص ) لنقصانه عن قبول بعض الاعراب ( وذو الاربعة ) لكونه على أربعة أحرف عند الاسناد الى التاء فهو خاص بالفعل أيضا ( و ) المعتل ( بحرفين لغير ) لا لتفاف فى العلة فيه أى اجتماعهما ثم هو ( مقرون ان تواليا ) كويل ويوم وثوى ( والافروق ) والمعتل بالثلاثة قليل جدا كواو وياء لاسمى الحرفين فلهذا لم يتعرض لذكره

﴿مسئلة المضارع﴾ انما يحصل ( بزيادة حرف المضارعة على الماضى ) وذلك المهمزة والنون والتاء والياء لان معنهما متغايران وتغاير المعنى يقتضى تغاير اللفظ ( فان كان ) الماضى ( مجردا ) من الزيادة وهو ( على فعل ) بالفتح ( ثلث عينه ) فى المضارع أى قمت وكسرت وضمت نحو ضرب يضرب ونصر ينصر ولا شرط للكسرة والضمة فيجوز ان سواء كانت العين أو اللام حرف حلق كدخل يد رجح يرجح أم لا ( وشرط الفتح كونها ) أى العين ( أو اللام حرف حلق ) وسياقنى نحو سأل يسأل ونحو بخلاف غيره وعلة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف لاستتقال حرف العلة واكتفى فيما اذا كان الفاعل نحوأ كل يأكل بسكونه ولو كانت العين واللام معان جنس واحد فلا فتح أيضا لسكونها بالادغام نحو صبح يصبح ولم احتج الى تقييده بكونه غير ألف كما فعل ابن الحاجب لعدم الحاجة اليه اذ لا يكون أصلا فى فعل كما نبه عليه شراح كلامه ثم الحركات الثلاث تستعمل فى الكلمة الواحدة كمضارع صبح ونهق ودبغ ورجع وقد لا يستعمل فيها الاحركة كما تقدم وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صلح وفرع فى الفتح والضم معا وكذا الضم والكسر فى غير الحلقى قد يجتمعان كمضارع فسق وعكف وقد لا كما تقدم فاشكل فهل يتوقف فيه على السماع لاستعمال العرب الوجهين فى بعضه واقتصارهم فى بعض على وجهه أو يجعل بالكسر لانه أخف وأكثر خلاف وقيل يجوز ان فى كل مضارع سماعه أم لا قال أبو حيان والذي نختاره انه سمع ان الكسر أو الضم اتبع والاجاز فيه الكسر والضم ( ولزموا الضم فى باب المبالغة على الصحيح ) نحو ضاربى فضربه اضربه وكأبرنى فكبرته أكبره وفاضلنى ففضلته أفضله وجوز الكسائى فتح عين مضارع هذا النوع اذا كان عينه أو لامه حرف حلق قياسا نحو فاهمنى ففهمته أفهمه وفاهمنى ففقهته أفقهه وحكى الجوهرى واضأنى فوضأته أوضؤه قال وذلك بسبب الحرف الحلقى وروى غيره شاعرنه فشعرته أشعره وفاخرنى ففخرته أنخره بالفتح ورواية أبى ذر بالضم ( و ) لزموا الضم ( فى المضاعف المتعدى ) نحو شديشده وغديده لانه كثيرا تلحقها الضمائر المنصوبة فلو كسر لزم الخروج من كسرة الى ضمتين متواليتين فضم ليجرى اللسان على سنن واحد بخلاف اللام ( و ) لزموا الضم ( فى الاجوف والمنقوص بالواو ) للناسبة ولئلا ينقلب ياء فيلتبس بالياء نحو قال يقول وجاد يجود ودعا يدعو وعلا يعلا ( و ) لزموا ( الكسر فيهما ) أى فى الاجوف والمنقوص ( بالياء ) لما ذكر سواء كان غيره مثال نحو باع يبيع ورمىرمى أم مثالا نحو وفى بنى ( و ) لزموا الكسر ( فى المضاعف اللازم ) نحو صبح يضح يضح وأن يأن ( و ) لزموا الكسر ( فى المثال ) نحو وسم يسم لئلا يلزم اثبات الواو فيه لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهى وقوعها بين ياء وكسرة فيلزم واو بعدها ضمة وهو مستعمل وسواء كان صحيح اللام أم لا نحو وفى بنى هذا اذا لم تكن عينه أو لامه حرف حلق ( فان كان عينه أو لامه ) حرفا ( حلقيا فالفتح ) وارد ( أيضا ) مع الكسر نحو وعديده ووضعه يضع ويعرت الشاة تيعر الا ان يكون منقوصا ويكون يائيا ففيه الكسر كما سبق نحو وعى يى



(أو) كان الماضي على (فعل) بالكسر (فتحت) العين في المضارع نحو علم يعلم تخفيفا بخالفة عينهما (وتكسر) أيضا (في المثال) لتسقط الفاء فتحصل الخفة نحو ورث يرث وومق يوق وجاء القح فيه بلا شذوذ كوله يله ووهل يهل ولم يضم في هذا الباب كراهة اجتماع ثقلين وهما الكسر والضم في باب واحد (أو) كان الماضي على (فعل) بالضم (ضمت) أيضا في المضارع نحو ظرف يظرف لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختر للماضي والمضارع فيه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها (وماعدا ذلك) المذكور (شاذ) كفتح مضارع أبي وركن وقط وليس حلق العين أو اللام وكدت المضمومة وكسر مضارع نم وبت وحب وعمل المضاعف المتعدي وحسب ونعم المكسور وطاح وتناهى الواو العين وضم مضارع فروكروهب المضاعف اللازم وحضر وقط المكسور (أولفة) غير فصحة كقول بني عامر قل يعلو بفخهما ووجهه بالكسر بجه بالضم وقول طي بقي بفخهما وقول نعيم ضللت تضل بكسرهما (وغير فعل) من الرباعي والمزيد منه ومن الثلاثي (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللام الأولى كدحرج يدحرج وقائل يقاتل (مالم يكن أول ماضيه تاء زائدة) وذلك تفعل وتفاعل وتفعّل فلا يغير ما قبل الآخر نحو تعلم يتعلم وتجاهل يتجاهل وتدحرج يتدحرج أذلو كسر لا لتبس أمر مخاطب بالمضارع علم وجاهل ودحرج إذا المغيرة حينئذ انما هي بحركة التاء وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها ولم يستثن ابن الحاجب تفعل ولا بد منه واستثنى المكسر اللام نحو أحر وأحار فإنه يقال فيها بحمر ويحمر والتحقيق أنه لا يستثنى لأنه كان في الأصل مكسورا وزال بالادغام (ويضم حرف المضارعة من رباعي) أي ماض ذي أربعة أحرف (ولو بزيادة) نحو يدحرج ويكرم وينلم ويضاعف (والا يفتح) نحو يذهب وينطلق ويستخرج ووجه ذلك بأن الثلاثي كثير في كلامهم وما زاد على الرباعي ثقل فاختروا القح لخفته للكثير والثقيل والضم للقليل (وكسره) أي أول المضارع (ألا إياه ان كسر ثاني الماضي) كنعلم (أو زيد أوله تاء) كنت دحرج وتعلم (أو وصل) كنتهين (أو إياه) أيضا (مطلقا) قرئ. فانهم يألمون كاتألمون. بكسر الياء والتاء (أو في) ما فاؤه واو نحو (وجل) وقرئ به (وقلب الفاء) التي هي واو (حينئذ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو يجبل (أو ألفا) نحو ياجل (لغات) منقولة

﴿مسئلة﴾ الأمر من ذي همز (الوصل) (يفتح به) نحو انطلق واستخرج واقتدر واخشوشن (وغيره) يفتح (بتالي حرف المضارعة) ان كان متحركا الآن نحو دحرج وتدحرج أو أصلان نحو أكرم إذا الأصل في يكرم يؤكرم (فان كان) تالي حرف المضارعة (ساكنافيا للوصل) يفتح نحو اضرب واعلم وانحرج (وحركة ما قبل آخره كالمضارع) لأنه مأخوذ منه

﴿مسئلة﴾ في الفعل المبني للمفعول (الجمهور ان فعل المفعول مغير) من فعل الفاعل فهو فرع عنه (وقال الكوفية والمبرد وابن الطراوة أصل) ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (لأن رومه في أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزهى وعنى فلو كان فرعاً للزم أن لا يوجد إلا حيث يوجد الأصل ورد بان العرب قد تستغنى بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جوع لا فرد لها كذا كير ونحوه وهي لاشك ثوان عن المفردات قال أبو حيان وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة (ويضم أوله مطلقا) ماضيا كان أو مضارعا (و) يضم (معه ثاني ذي تاء) زائدة سواء كانت للطاوعة نحو تعلم وتبوع وتدحرج أم لانحوت كبر وتجير حذرا من الالتباس (ويقلب ثالثه) أي ذي التاء (واوا) لوقوعها بعد ضمة كما في تبوع (و) يضم مع الأول أيضا (ثالث ذي) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالأمر في بعض أحواله نحو استخرج واستغنى (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم (ويفتح في المضارع)



كيضرب ويتعلم ويستخرج ( فان كان ) الماضي ( مثالا ) أى معتل الفاء ( بالواو جاز قلبها همزة ) سواء كان  
 مضعفا نحو أدنى ودأما لا نحو أعدي وعد صحيح اللام كما مثل أم لا نحو أقي في وقى ( أو أجوف ) أى معتل العين  
 ( وأعل ففيه القلب ياء ) لأن الأصل في قال وباع مثلا قول ويبيع استنقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت  
 الى الفاء بعد حذف ضميتها فسميت الياء وانقلبت اليها الواو لسكونها بعد كسرة فصار قيل ويبيع والقلب واوا  
 بحذف حركة العين لأن الثقل انما نشأ منها وابقاء ضمة الفاء فسميت الواو وردت اليها الياء لوقوعها ساكنة بعد  
 ضمة نحو قول وبوع قال \* ليت شبابا بوع فاشتريت \* وقال \* حوكت على نولين اذ تحالك \* وقال \* نوط الى  
 صلب شديد الجمل \* ( والاشمام وأفصحها الاولى ) وبها ورد القرآن قال تعالى . وقيل يا أرض ابلعي . وغيض الماء .  
 ( ثم الاشمام ) وبه قرئ وحقيقته ضم الشفتين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضم والكسر متميزة بينهما  
 ( وشرط ) أبو عمرو ( الداني اسماعه ) أبو عمرو ( ابن الطفيل عدمه ) أى عدم اسماعه ( فالمراد ) به عنده  
 ( الروم ) لأنه إشارة الى الحركة من غير تصويت وخرج بقيد الاعلال ما كان معلولم يعمل نحو عور في المكان  
 فحكمه حكم الصحيح قال ابن مالك ( ويتعين احدها ) أى اللغات الثلاث ( اذا أسند ) الفعل ( للتاء أو النون  
 وألبس بغيره ) من الاشكال ففي بعث ودفنت ونخت يتعين غير الكسر وفي وزن وقدن ورعن يتعين غير  
 الضم لثلاثي تبس بفعل الفاعل قال أبو حيان وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا ولم يعتبروه بل جوزوا  
 الثلاثة وان ألبس ولم يبالوا باللباس كالم يبالوا به حين قالوا مختار لاسم الفاعل أو اسم المفعول والفارق بينهما  
 تقديرى لا لفظي ( وتجري اللغات الثلاث في وزن انفعول واقتعل من ) الاجوف المعمل نحو انقيد واختير وانقود  
 واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم وتشتم كذا  
 قال ابن مالك وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقا لان الكسر في الاشمام عارض وقياسا في حالة الكسر على أمر  
 المخاطبة نحو اغزى وفرق ابن الضائع بان هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه فان ذلك صار أصلا في المعتل  
 ملتزما وبان الكسر في اغزى للضمير المتصل وهو معرض للانفصال وهنا الامر عارض في نفس الفعل لازم  
 له الاشياء منفصل ( وأنكر خطاب ) ان يجزى فيه ( غير الاولى ) والتزم القلب ياء ( و ) أنكر أبو الحكم الحسن  
 ابن ( عذرة ) فيه ( الثانية ) وأجاز مع القلب ياء الاشمام ( وتقلب في المضارع في الجميع ألفا ) لأن الأصل مثلا  
 يقول ويبيع وينقود ويختير نقلت حركة الواو والياء الى العين استعلاء ثم قلبا ألفا لئلا يفتتح  
 ما قبلهما الآن ( و ) تعاقب ( لام ) الماضي ( المعتل اللام ) بالالف ( ياء ) وان كانت منقلبة عن واو نحو غزى في غزا  
 وهدى في هدى ( وأوجب الجمهور ضم فاء المضاعف ) ثلاثيا كان أو غيره نحو حب واشتد قال تعالى . هذه  
 بضاعتنا ردت اليناء ( وأجاز قوم الكسر أيضا ) أجاز ( المهابازي ) الاشمام وبها قرئ في ردت ( ولا يتأني هنا )  
 عند الاسناد الى التاء ونحوها ( الالباس ) لحصول الفك حيث يظهر ( ولا يني ) هذا البناء ( فعل جامد وكذا ناقص  
 من ) كان وكادوا أخواتهما ( على الصحيح ) وفاقا للفارسي وجوزوه سيويه والسيرافي والكوفيون قال  
 أبو حيان والذي نختاره مذهب الفارسي لأنه لم يسمع والقياس بآباء

\* مسألة \* تبنى صيغتا التعجب وافعل التفضيل من فعل ثلاثي مجرد تام . ثبت متصرف قابل للكثرة غير مبني  
 للمفعول ولا مبرع عن فاعله بافعل فعلاء فلا ينيان اختيارا من اسم ولا من فعل رباعي كد حرج ولا ثلاثي مزبذأ فاعل  
 كان أو غيره ولا ناقص ككان وكادوا أخواتهما وعلل بأنها مجرد الزمان ولا دلالة لها على الحدث فلا فائدة في التعجب  
 بها ولا منفي لزوما نحو ما عالج بالدواء أو جواز ان نحو ما ضرب لأن فعل التعجب مثبت فحال ان يني من منفي ولا غير  
 متصرف كنعم وبئس ويدع ويذر لأن البناء منه تصرف ولا مالا يقبل الكثرة والتفاضل كات وفنى وحدث



اذلا مزية فيه بعض فاعليه على بعض ولا مبنى للفعول لزوما كزهى أولا كضرب نخوف اللبس ولا ما فاعله أى وصفه على افعل كحمر وسود وعور وعاله الجمهور بان حق ما يصاغ منه ان يكون ثلاثيا محضا وأصل هذا النوع ان يكون فعله على افعل قال ابن مالك وأسهل منه ان يقال لأن بناء وصفه على افعل ولو بني منه افعل تفضيل لا تبس أحدهما بالآخر واذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب اتساويهما وزنا ومعنى وجرى بينهما مجرى واحد فى أمور كثيرة وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب (وجوزه الاخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله لأن أصل جميع ذلك الثلاثي (و) جوزه (قوم من افعل) فقط كما كرم واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحقق أصحابه وثالثها وصححه ابن عصفور يجوز ان لم تكن الهمزة فيه للنقل ومن المسموع فيه ما أتقنه وما أصوبه وما أخطأه وما أيسره وما أعدمه وما أسنّه وان كانت للنقل لم يجوز ان سمع فساد فنعوما أأناه للعرف وما أعطاه للدراهم (و) جوزه (قوم من الناقص) قال ابن الانبارى تقول ما أكون عبد الله قائما أو أكون بعبد الله قائما (و) جوزه (خطاب) الماردى (وابن مالك من فعل المفعول اذا أمن اللبس نحو) ما أجنه من جن وما أشغله من شغل وما أزهاه من زهى قال ابن مالك وهو فى التفضيل أكثر منه فى التعجب كزهى من ديك وأشغل من ذات النخيين وأشهر من غيره وأعذر وألوم وأعرف وأنكر وأخوف وأرجى قال كعب \* فلهو أخوف عندي \* (و) جوزه (الكسائي وهشام والاخفش من العاهات) نحو ما أعوره (وزادا) أى الكسائي وهشام (والألوان) أيضا نعوما أأجره ومنع ذلك الاخفش كسائر البصريين (وثالثها) قاله بعض الكوفيين يجوز (من السواد والبياض فقط) دون سائر الألوان (وقد يغنى مع استيفاء الشروط) فى فعل عن صوغ التعجب والتفضيل منه (فعل آخر) يصاغ منه نحو قال من المقابلة لا يقال منه ما أقيله استغناء بما أكثر قايته وما أتوه فى ساعة كذا كما استغنوا بترك عن ودعت قال ابن عصفور وغيره ومن الافعال التى استغنى عن الصوغ فيها قام وقعد وجلس وغضب وشكر استغناء بما أحسن قيامه ونحوه وقال ابن الحاجب بل لانها لا يتصور فيها المفاضلة فلا يرجع قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس (وما فقد) الشروط (توصل اليه بجائز) يصاغ منه (ونصب مصدر التعجب منه بعده) مفعولا فيما فعل وتميزا فى افعل من (أو جر بالباء) فى افعل نحو ما أشد حرجته وحجته وكونه مستقبلا واشدد بذلك وهو أشد احرارا من الدم ويؤتى بمصدر المنفى والمبنى للفعول غير صالح ابقاء اللفظان نحو ما أكثر ان لا يقوم وان يضرب فان أمن اللبس جاز كونه صريحا نحو ما أسرع نفاس هند وما لا مصدر له مشهورا اتى به صلة لما نحو ما أكثر ما يذرى يد الشر وأكثر ما يذرى ولا يفعل ذلك بالجاء اذ لا مصدر له ولا بما لا يقبل الكثرة فيأذ كره ابن هشام ومثل غيره بما أجمع موته وأجمع بموته ولا بما يلزمه النفي أو النهى من باب كان وأجاز ابن السراج ما أحسن ما ليس يذ كر كزيد ولا ما يزال يذ كرنا ولا تحذف همزة افعل (وشذ حذف همزة خير وشر فى التعجب) سمع ما خير اللبن للصبي وما شره للبطن والاصل ما أخيره وما أشره فلما حذف الهمزة نقلت حركة الياء الى الخاء ولم يخرج الى ذلك فى شر وبعضهم يحذف ألف ما لا لقاء الساكنين فيقال مخيره ومحسنه ومحبته (وكثر) حذفها منهما (فى التفضيل) لكثرة الاستعمال نحو هو خير من فلان وشر منه وندراتياتها فيهما فى قوله \* بلال خير الناس وابن الأخير \* وقراءة أبى قلابه من الكذاب الأشهر كما ندر الحذف من غيرها كقوله \* وحب شئ الى الانسان ما منعنا \* (وما ورد بخلاف ذلك فساد مسموع) لا يقاس عليه (كأقن به) من قولهم هو قن بكذا أى حقيق صنع من اسم وكذا قولهم ما أذرع فلانة من امرأة ذراع أى خفيفة اليد فى الغزل كذا قال ابن مالك لكن حكى ابن القطاع ذرعت المرأة (وما أخصره) من اختصر فهو من غير الثلاثى لمجرد من مبنى للفعول (و) ما (أعساه) وأعس



به من عسى وهو جامد ( و ) ما ( أزهاه ) من زهى وهو مبنى للفعول ( و ) هى ( أسود من القار ) كذا  
 فى حديث صفة جهنم من سود فهو أسود وسوداء وفى صفة الخوض ماؤه أبيض من اللبن ( وأشغل من ذات  
 الضمين ) من شغل وهى مبنى للفعول ( قال أبو حيان ) وشذ أيضا ( قولهم ما أعظم الله وما أقدره ) فى قوله  
 ما أقدر الله أن يدنى على شحطه لعدم قبول صفات الله الكثرة ( والمختار وفاقا للسبكى وجماعة ) كابن السراج  
 وأبى البركات ابن الأنبارى والصميرى ( جوازه ) والمعنى فى ما أعظم الله أنه فى غاية العظمة ومعنى التعجب فيه أنه  
 لا ينكر لأنه مما تعارف فيه العقول وإعظامه تعالى وتعليه الثناء عليه بالعظمة واعتقادها وكلاهما حاصل والموجب  
 لهما أمر عظيم والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجب والتفضيل فى صفاته تعالى ( لقوله أسمع به وأبصر ) أى  
 ما أسمع وما أبصره ( و ) قول أبى بكر رضى الله عنه فبارواه اسحق فى السيرة عنه أى رب ( ما أحملك ) أى رب  
 ما أحملك أى رب ما أحملك وقوله صلى الله عليه وسلم ( لله أرحم بالؤمن ) من هذه بولدها وقوله لأبى مسعود  
 وقد ضرب مما لو كه لله ( أقدر عليك ) منك عليه رواه مسلم فهذه شواهد صحيحة لم يذ كر السبكى منها إلا ترى  
 بكر وعجبت كيف لم يذ كر هذين الحديثين المشهورين والعذر له أنه تكلم على التعجب وهما فى التفضيل  
 ( بناء المصدر ) أى هذا مبحثه ( يطر دلفعل ) بالفتح ( وفعل ) بالكسر حال كونهما ( متعديين فعل ) بالفتح والسكون  
 صحيحا كان كضرب ضرب باوجهل جهلا أو معتلا كوعد وعدا وباع بباع وقال قولاً ورى رمية وغزى غزوا  
 ووطئ وطئا وخاف خوفا وفى فنيا أو مضاعفا كردد أو مستمسا أو مهموزا ( ١ ) ورثت الدابة ولد هارأما  
 أحبته ( وشرط ابن مالك لفعل ) المكسور ( أن يفهم عملا بالضم ) كلقم لقما وشرب شربا وبلغ بلغا  
 ( ومنع ابن جودر قياسهما ) أى مصدر افعل وفعل فقال لا يدر ك مصادرا للفعل الثلاثى إلا بالسماع فلا يقاس على  
 فعل ولو عدم السماع ( و ) يطر د ( لفعل ) بالكسر ( لازما فعل ) بفتحين صحيحا كان كفرح فرحا أو معتلا  
 بكوى جوى ووجل وجلا وعور عورا وردي ردا أو مضاعفا كشل شللا ( الألفى الألوان والعيوب ففعلة )  
 بالضم مصدره المطر د كسمر سمرة وجر جرة وأدم أدمة ( و ) لفعل بالفتح ( لازما فعل ) بضم الفاء سواء كان  
 صحيحا كركع ركوعا وخرج خرجا أو معتلا كوقف وقفا وغابت الشمس غيبا واذنى ذنوا ومضى مضيا أم  
 مضاعفا كمرورا ( فان كان لعله ففعال ) كسعل سعالا وعطس عطاسا ( أو سبغ ففعل ) كرحل رجلا  
 ( ويكونان ) أى فعال وفعل ( للصوت ) كصرخ صراخا وصرل صرلا ( ويختص فعال بالمنقوص ) كرها  
 رغاء فلا يأتى على ففعل ( وغلب ففعل فى المضعف والتقلب ) والاضطراب ( فعلا ) بفتح الفاء والعين تكفق  
 خفقانا وجال جولانا ( والاباء ) أى الامتناع ( فعال ) بكسر الفاء كنفر نفارا وجح جحا ( والحرفة  
 والولاية فعالة ) بالكسر ككتبت كتابة وخاط خياطة وولى ولاية ونقب نقابة ( ولفعل ) بالضم ( فعولة )  
 بضم الفاء كصعب صعوبة وسهل سهولة ( وفعالة ) بالفتح كفصح فصاحة وجزل جزالة ( وقيل فعل ( ٢ ) ولأفعل  
 إفعال ) سواء كان صحيحا أم معتلا أم مضاعفا متعديا أم لازما ككرم كراما وأمسى إمساء وأجل إجلالا  
 وأعطى إعطاء ( واستفعل استفعال ) كاستخرج استخرجا ( ولفعل تفعيل وتفعلة ) ككرم تكرما وتكرمة  
 وهنأتهنيا وتهنئة ( وتختص ) تفعلة ( بالمعتل ) فلا يرد فيه التفصيل كزكى تزكية ( ولفعل فعالة )  
 كدحرج دحرجة ( قيل وفعلال ) بالكسر كسرف سرفا ( والأصح أنه سماع ) لا قياس فان كان مضاعفا  
 كززل ففعلال بالفتح له مطرد كززال ( ولفاعل فعال ومفاعلة ) كقاتل قتالا ومقاتلة ( ويلزم ) مفاعلة  
 ( فيماؤه ياء ) كياسر ياسرة ونذر فى فعال كياوم بوا ( و ) المصدر المطرد ( لما أوله تاء ) وهو تفعّل

وتفاعل وتفعّل وملحقاتها ( وزنه بضم رابعه ) وهو العين نحو تدرجند حرجا وتقاتل تقاتلا وتوانى توانيا  
وتكرم تكرا ما وفى الملحقات تسربل وتمسكن ( فان اعتل خامسه فبكسره ) نحو تجعبي تجعبيا وتقلسي  
تقلسيا ( و ) المصدر المطرد ( لذى الهمزة وزنه مع كسر ثالثة ) وزيادة ( ألف قبل الآخر ) كالجمع اجتماعا  
وانقطع انقطاعا واستخرج استخرجا واظمأنا اطمئنانا وأحنجم احرنجاما واجلوذا جلاوذا وأعشوشب اعشيشابا  
واحمر احمرارا واحمار احمرارا ( وما عدا ذلك مسموع كشكران ) مصدر شكر ( وذهاب ) مصدر ذهب  
( وبهجة ) مصدر بهج ( وشبع ) مصدر شبع ( وكذاب ) مصدر كذب ( ونملاق ) مصدر نملق ( وجاء )  
المصدر ( على مفعول قليلا ) كيسور ومعسور ومعقول ومقتون ومحلود ( و ) على ( فاعله أقل ) كباقية وعافية  
( وزعم بعضهم قياس التفعال و ) قال ( الفراء هو من التفعيل و ) زعم ( قوم قياس فعيلي )

(مسئله) يدل على المرة من الثلاثى العارى من تاء بفعله) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فعل كضربة  
 أولا تخرجه من خروج لان المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما فرق بينه وبين واحده بالتاء كذلك المصدر  
 (و) على (الهيئة منه) أى الثلاثى العارى من التاء (بفعله) بالكسر بكلمة (ولا تكون) الهيئة (من غيره)  
 أى غير الثلاثى وهو الرابعى والمزبد (غالبا) وشذ حسن العمدة من اعتم والحجرة من اختر والقمصنة من تقمص  
 والنقبة من تنقب (والمرة منه) أى من غير الثلاثى العارى من التاء أيضا (بالتاء) بان تلاحق فى مصدره نحو  
 انطلاقة وما فيه التاء فى الصور الثلاث يدل على المرة والهيئة منه بالوصف كرجلة واحدة واستعانة واحدة ونشدة  
 عظيمة ثم انما تلاحق التاء الابنية المقيسة دون السماعية فان كان له بناتن مقيسان أو مسموعان لحقت الاغلب فى  
 الاستعمال نص عليه سيبويه وغيره قال ابن هشام ويظهر لى ان نحو كدرة مما فيه تاء وايس على فعلة ولا فعلة  
 يجوز أن يرجع به الى فعلة وفعلة للدلالة على المرة والهيئة ولا تحتاج الى الصفة إذ لا الباس

﴿مسئلة﴾ ( يصاغ من الثلاثى مفعل ) بفتح الميم والعين ( قياس المصدر و زمان و مكان ان اعتمدت لامه مطلقا ) سواء كان مفتوح العين فى المضارع أم مكسور ها أم مضمومها مثلا أم لا كرمى ورمى ومدعى وموعى ( والا ) بان كان صحيح اللام ( فتكسر العين ان كان مثالا بالواو ) كعود ومورد وموقف لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منها بينهما و بين الفتحة فان كان مثالا بالياء فبالفتح كبسر وتكسر العين أيضا فى غير المصدر أى فى الزمان والمكان ( ان كان من يفعل بالكسر غير مثال منقوص ولا منقوص لانها يمينيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شقت منه كضرب بخلاف المصدر فانه بالفتح كضرب وبخلاف الثلاثة من يفعل أو يفعل فانها بالفتح أيضا كمشرب ومقتل ( وما عينه ياء ( ١ ) ) و يصاغ من غيره ) أى الثلاثى ( للثلاثة لفظ المفعول ) فى المستعمل مصدرًا . بسم الله مجريها و مر ساها . أى اجراؤها و ارساؤها . ومزقناهم كل ممزق . الى ربك يومئذ المستقر . أى الاستقرار ( وما عدا ذلك مسموع ) لا يقاس عليه ( كالشرق ) والمطلع والمغرب والمرفق والمفرق والمجزر والمحشر والمسقط والمنبت والمسكن والمنسك والمسجد بالكسر والقياس فتحها

﴿ مسئله ﴾ ( بناء الآلة ) مطرد ( على مفعول ) بكسر الميم وقع العين ( ومفعال ومفعلة ) كذلك كمشفر  
ومجدح ومفتاح ومنقاش ومكسحة ( والمفعول ) بضعتين ( والمفعول ) بفتحتين ( والمفعال ) بالكسر ( يحفظ )  
ولا يقاس عليه كنفخ ومسعط ومذهن وإراث آلة تأزيث النار أي اضرامها ومسراد ما يسرد به أي يخز  
( وكثر مفعول ) بكسر الميم وقع العين ( للسكان ) كمطبخ للسكان الطبخ وعرفق لبيت الخلاء



﴿ بناء الصفات ﴾ أي هذا بحث ابنية اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة ( يطرد في اسمي  
 الفاعل والمفعول من غير الثلاثي زنة المضارع بإبدال أوله مياء مضمومة وكسر متلوا الآخر ) أي ما قبله ( في الفاعل  
 وقصه في المفعول ) كمكرم ومكرم ومستخرج ومستخرج ( ومنه ) أي الثلاثي ( زنة فاعل ) في الفاعل كضارب  
 وعالم ( و ) زنة ( مفعول ) في المفعول كمضروب ( لكن صفة ) فعل المكسور العين ( اللازم في الاعراض  
 فعل ) بالكسر كفرح فهو فرح ( و ) في ( الألوان والعاهات افعل ) كاحمر وأسود وأعور وأجهر ( و ) في  
 الامتلاء وضده فعلان كشبعان وريان وصديان وعطشان ( وصفة فعل المضموم ) ولا يكون الا لازما فعل  
 كضخم ( وفعل ) بكميل ( وهذه ) الاوزان هي الصفة ( المشبهة ولا تبني من متعد ) بل من لازم ( وقل فيها )  
 وزن اسم ( الفاعل ) نحو طاهر القلب ومنطلق اللسان ومنبسط الوجه ( خلافا لمنع مجاراتها المضارع )  
 وهو الزمخشري وابن الحاجب قال أبو حيان ولا التفات اليه لاتفاقهم على ان ضامر الكشح وساهم الوجه  
 وخامل الذكر وحائل اللون وظاهر الفاقة وظاهر العرض ومطمئن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له قيل  
 ولقائل ان يقول ان هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعولمت معاملة الصفة المشبهة لانها صفات  
 مشبهة ( وورد الفاعل ) بغير قياس من فعل المفتوح ( على فاعل ) كفف فهو عفيف وخفف فهو خفيف  
 ( و ) على ( فعول وفعل ) نحو مات فهو ميت وساد فهو سيد ( وفعال ) نحو جاد فهو جواد ( وغيرها ) كفعلان  
 نحو نعلان وفيعلان كبحان من باح وفوعل نحو وقع من ختع ( و ) ورد ( المفعول على فعل ) بقتلتين  
 كقبض بمعنى مقبوض ( و ) على ( فعل ) بالكسر والسكون كزنج بمعنى مذبح ( و ) على ( فاعل )  
 كقتيل وصر بع وجريح ( وقاسه ) أي فعلا ( بعضهم فباليس له فاعل بمعنى فاعل ) نقله في التسهيل ولم  
 يستحضره ابنه فقال في شرح الالفية فاعل بمعنى مفعول كثير وعلى كثرة لم يقس عليه بالاجماع وغيره كلام  
 أبيه في شرح الكافية حيث قال وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالاجماع فظن انه عائد الى الأوزان الثلاثة وانما  
 هو خاص بفعل وفعل لانه فصلهما بعد بعد أن ذكر ان مجيء فاعل كثير وانه لا يقاس عليه ولم يدع في ذلك  
 اجماعا ولا خلافا والقييد المذكور للقياس بانه عليه أبو حيان ولا بد منه فان ماله فاعل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ  
 وقدير لا يجوز استعماله في المفعول وفاقا للتلايلبس قال وينبغي أيضا ان يقيد بكونه من فعل ثلاثي مجرد وتام  
 منصرف لان ما وجد عن العرب مصوغا كذلك انما هو مصوغ مما ذكرناه ( و ) وردت ( صفة فعل )  
 المكسور ( على فعل ) بضمين ( وفعل وفعل ) بالضم والسكون ( و ) وردت صفة ( فعل ) المضموم  
 ( على فعل ) بالفتح والكسر كحصر فهو حصر ( وفعل ) كحصر ( وفعال ) بكبان ( وفعال ) بالضم كشجاع  
 ( وغيرها ) كاشجع وصرعان وحسن وعفرو وعمر ووضاء ( واذابت صفة من مفتوح العين ومضمومة هاء بني على  
 الفتح وأمثلة المبالغة تبني من ثلاثي مجرد غالبا ) وشذباؤها من أفعل كدراك من أدرك ومطاء من أعطى ونذير

واليم من أنذر وآلم وزهوق من أزهرق  
 ﴿ التأنيت ﴾ أي هذا بحثه ( هو فرع التذكير ) لانه الاصل في الاسماء اذ ما من شيء يذكر أو يؤنث الا ويطلق  
 عليه شيء وشيء مذكور في لغاتهم ( ومن ثم ) أي من هنا وهو كون التأنيت فرعاً أي من أجل ذلك ( احتاج  
 الى علامة ) لأن الاشياء الاول تكون مفردة لا تركيب فيها والتسواني تحتاج الى ما يميزها من الاول ويبدل على  
 مشنويتها بدليل احتياج التعريف الى علامة لانه فرع التنكير واحتياج النفي وشبهه اليها لانها فروع الايجاب  
 ( وهي ) أي علامة التأنيت ( ألف مقصورة وممدودة قال البصريه وهي ) أي الممدودة ( فرع ) عن المقصورة  
 أبدلت منها همزة لانهم لما أرادوا ان يؤنثوا بها فيه ألف لم يمكن اجتماعهما التماثل لهما والتعاقبهما ساكنين فأبدلت



المتطرفة للدلالة على التأييد همزة لتقاربهما وخصت المتطرفة لانها في محل التغير ويدل لذلك سقوطها في الجمع كصهاري ولولم تكن مبدلة لم تحذف كما لم تحذف في جمع قري قال الكوفية بل هي أصل أيضا (وتاء) وهي أكثر وأظهر دلالة (وقد تقدر) التاء في اسماء (فتعرف بالضمير) يعود اليها نحو الكنف أكلتها (والاشارة) كهذه جهنم (والرد في التصغير) كهيدة (والخبر والحال والنعت) نحو الكنف المشوية أو مشوية للبيضة (والعدد) أي سقوطها منه نحو ثلاث هنود (والغالب) في التاء (ان يفصل بها وصف الموث من المذكر) كضارب وقائمة وحسنة وصعبة (وقلت) للفصل (في الجوامد) كامرئ وامرأة ورجل ورجلة وغلان وغلانة واذنان وانسانة وجمار وجمارة وأسود وأسدة وبرذون وبرذونة وهذا النوع لا ينقاس (وجاءت لتميز الواحد من الجنس كثيرا) كتمر وتمر وبقر وبقرة (ولعكسه قليلا) ككامل الواحد وكأمة للجمع (وللبالغة) وكراوية (وتأكيدها) أي المبالغة كعلامة (وتأكيدها التأييد) كنجة وناقة أو تأكيدها (الجمع) كجماعة وفخولة (أو) تأكيدها (الوحدة) كظلمة وغرفة (والتعريب) أي الدلالة على انه عجمي عرب ككيا لجة جمع كيلج مكيال وموازجة جمع موزج الخلف (والنسب) أي الدلالة عليه نحو المهابلة والاشاعة والازارقة في النسب الى المهاب والاشعث والأزرق أي الأشخاص المنسوبون الى ما ذكر دلت التاء على انه جمع بطريق نسب لاجمع بطريق الاسم كسائر الجوع وعبر بعضهم عن ذلك بانها عوض من يائه (و) تكون (عوضا) من فاء كعدة أو عين كقائمة أو لام كلفة أو مدة تفعل كزكية (وغير ذلك) قال أبو حيان كالنسب والجمعة معا نحو سباحة وبربرة ومعناه السباحيون والبربريون لان جعل التاء فيه لاحد المعنيين لانه ليس أولى بهما من الآخر وكالفرق بين الواحد والجمع نحو بغال وبغالة وجمار وجمارة وبصري وبصرية وكوفي وكوفية قال ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس لأن هذا من الصفات لا من الاجناس (والغالب ان لا تلحق الوصف الخاص بالموث) كحائض وطالق وطمث ومرضع لعدم الحاجة اليها بأمن اللبس ولانها في الاصل وصف مذكر كانه قيل شخص حائض وطالق ولانها تؤدي معنى السبب أي ذات حمض وذات طلاق علل بالاول الكسائي وبالثاني سيويه وبالثالث الخليل (و) الغالب ان (لا) تلحق (صفة على مفعول) بكسر كذا كار ومثناة ومطمار وشذيقانة بمعنى موقنة (أو مفعول) بالكسر وفتح العين كغشم (أو مفعول) كعطير وشذمسكينة (أو مفعول لفاعل) كصبور وشكور وضروب وشذعدوة بخلافه بمعنى مفعول ككولة بمعنى مأكولة ورغوة بمعنى مرغوة أي مرضوعة (أو مفعول لمفعول) بكسر ج وفتح ق وفتح ل (ما) دام (لم يمحذف موصوفه) فان حذف لحقه نحو رأيت قتيلة بنى فلان لئلا يلبس وكذا اذا جرد عن الوصفية نحو ذبيحة ونطيحة وكذا فاعل كمرضة وظهر يفة وشريفة وشذامرأة صديق (وقد يذكروا الموث وبالعكس) حملا على المعنى نحو ثلاثة أنفس من قوله ثلاثة أنفس وثلاث ذود في الحق التاء في عدده حملا على الأشخاص وسمع جاءته كتابي فاحتقرها أنت الكتاب حملا على الصيغة (ومنه) أي من تأنيث المذكر حملا على المعنى (تأنيث الخبر عنه لتأنيث الخبر) كقوله تعالى . ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا . أنت المصدر المنسبك بان والفعل وهو اسم تسكن وهو الخبر عنه لتأنيث الخبر وهو فتنتهم وقوله . قل لا أجد فيها أوحى الى محرما على طاعم يطعمه الا أن تكون ميتة . أنت تكون واسمها ضمير مذكر عائدا على المحرم لتأنيث خبره وهو ميتة (نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما)

(مسئلة) تلحق آخر الماضي تاء ما كنه حرفا (وقال الجاهلي اسما) ما بعد هاء لا منها أو مبتدأ خبرها الجملة قبله ولم تلحق آخر المضارع استغناء ببناء المضارعة ولا الأمر استغناء بالياء ولحقها آخر الماضي (اذا أسند لموث) دلالة على تأنيث فاعله (وجوبا ان كان ضميرا مطلقا) أي لحققي أو مجازي نحو هندا قامت والشمس



طلعت ( أو ظاهرا حقيقيا ) وهو ماله فرج من الحيوان نحو قامت هند ( وتركها ) مما ذكر ( ضرورة على  
الاصح ) كقوله \* ولا أرض أبقل أبقالها \* وقوله \* نني ابتأي ان يعيش أبوهما \* وقال ابن كيسان يقاس عليه  
لان سيوبه حكى قال فلانة ( وثالثها ) قاله الكوفيون ( يجوز ) القياس ( في الجمع ) بالالف والتاء دون المفرد  
فيقال قام الهندات قياسا على جمع التكسير ( وراجح ان كان ) ظاهرا ( مجازيا ) نحو طلعت الشمس ومن  
تركه . وجمع الشمس والقمر . فانظر كيف كان عاقبة مكرهم . ( أو ) حقيقيا ( مفصولا بغير إلا ) نحو قامت  
اليوم هند ومن تركه . اذا جاء كم المؤنات . \* ان أمر أغره منكن واحدة \* ( ومساويا ان كان جمع تكسير  
أو اسم جمع مطلقا ) أي لذ كر أو مؤنث نحو قامت الزيد و قام الزيد . وقالت الاعراب . وقال نسوة . ( أو جمعا  
بالالف والتاء لذكر ) نحو جاءت الطلحات وجاء الطلحات بخلافه مؤنث فان التاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده  
نحو جاءت الهندات الا على لغة قال فلانة ( أو اسم جنس مؤنث ) نحو كثرت النخل وكثرت النخل ( ومنه نعم  
وبش ) نحو نعمت المرأة فلانة ونعم المرأة لأن المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو الذم وكذا  
نعمت جارية هند ونعم جارية هند ( فان كان فاعلها . ذكر اكنى به عن مؤنث جاز لحاقها بالترك أجود ) نحو  
هذه الدار نعم البلد ونعمت البلد وفي عكسه الاثبات أجود ونحو هذا البلد نعمت الدار ونعم الدار ( ومرجوحا ان  
فصل بالا ) نحو مابرئت من ريبة و ذم في حربنا لإثبات العم

( وفيل ضرورة ) لا يجوز في النثر ورد بقراءة . ان كانت الا صيغة واحدة . بالرفع ( وجوزها الكوفية في جمع  
المذكر السالم ) بجمع التكسير فيقال قامت الزيدون والبصريه منعوا ذلك لعدم وروده ولان سلامة نظمه تدل  
على التذكير وأما البنون فان نظم واحده متغير جري مجرى التكسير كالابناء ( والتاء في ) أول ( المضارع  
كالماضي خلافا وحكا ) فيجب في تقوم هند وهند تقوم والشمس تطلع وترجع في تطلع الشمس ونهب الريح  
ويرجع تركها في مانهب الريح الا في كذا ومن الحاقها ما قرى . فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم ( فان أخبر به عن ضمير  
غيبة مؤنث ) نحو الهندان هما يفعلان ( فالزم ابن أبي العافية التاء ) جلا على المعنى ( وصححه أبو حيان وخالف ابن  
الباذش ) فجوز التاء جلا على لفظها وذكرا انه قاله قياسا ولم نعلم في المسئلة سماعا من العرب ولا نصلا احد من النحاة  
ورده أبو حيان بان الضمير يرد الاشياء الى أصولها وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة \* لعلمها ان تبغيا  
لك حاجة \*

\* مسألة أوزان \* ألف التأنيث ( المقصورة ) فعلى بالضم فالسكون اسما أو وصفا أو مصدرا نحو أنثى ( وحجلى )  
وبشرى ( وفعل ) بالفتح ( أنثى فعلا ) أي وصفا كسكرى ( أو مصدرا ) كدعوى ( أو جمعا ) كجرحى فان  
كان اسما لم يتعين كون ألفه للتأنيث بل يصلح لها واللاحاق كاوطى وعلقى ( وفعل ) بالكسر ( مصدرا ) كذكرى  
( أو جمعا ) كظربى وحجلى ولا ثالث لهما فان لم يكن مصدرا ولا جمعا لم يتعين له فان لم يتنون فله كضربى أي  
جائرة أو مؤنث فللاحاق كرجل كيصى وهو المولع بالا كل وحده وفعلى بالضم والتخفيف ولم يرد وصفا بل اسما  
( نحو حبارى ) لطائر وجمع نحو سكارى وزعم الزبيدي انه ورد وصفا نحو جل علادى أي شديد ضم  
( و ) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة ( نحو سمي ) للباطل ( و ) أفعلاوى بالفتح وضم العين ( نحو  
أربعواوى ) لقعدة المتربع ( و ) فعلى بالكسر فالفتح فالتشديد ( نحو سبطرى ) لنوع من المشى ( و ) فعلى  
بضمين وتشديد اللام ( نحو كبرى ) لوعاء الطلع وحذرى من الحذر وبذرى من التبذير وفعلى بالضم  
والتشديد نحو ( شقارى ) لنبت وحوارى وحضارى ( و ) فعلاوى نحو ( هرئوى ) لنبت ( و ) فعولى نحو ( فعولى )  
لضرب من مشى الشيخ ( و ) فعلاوى أو فعلاوى نحو ( حندقوا ) لنبت قيل نونه أصلية وقيل زائدة ويقال



كسر الحاء وبكسرها والذال وفتح الدال والقاف مع كسر الحاء وفتحها (و) مفعلي بالضم وتشديد اللام ولم يجئ  
 الاصفة نحو (مكوري) لعظيم الارنية (و) مفعلي بالكسر وتشديد اللام نحو (مرقدى) لكثير الرقاد  
 (و) فعلا بتحتين نحو (رهوتا) ورغبونا للرغبة والرهبة (و) فعلى بكسر الفاء واللام نحو  
 (قوفى) بمعنى القرفصا (و) فعلا مثلثا نحو (عرضى) وفعلا بالضم والفتح وسكون اللام نحو (عرضى)  
 من الاعتراض (و) يفعلي بتشديد اللام نحو (بهترى) للباطل (و) فعلى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية  
 نحو (شغلى) لنبت يتوى على الأشجار (و) فعلا بفتحات وتشديد الياء نحو (هبيضا) لمشية بتختر (و) فعليا  
 بفتحات وتشديد ولم يجئ إلا إسما نحو (مرحيا) للرح (و) فعلا يانحو (بردرايا) لموضع (و) فعلا يانحو (حولايا)  
 وفعلا بالضم والفتح نحو (برحيا) للمحب (و) افعلي بالكسر نحو (إيجلى) لموضع (و) فوعلى بالفتح وتشديد  
 اللام نحو دودرى لعظيم الخصيتين (و) أوزان (المدودة فعلا) بالفتح والسكون اسما كصحراء أو وصفا  
 كحمراء وديسة هطلاء أو مصدرا كزغباء أو جمعا كظرفاء أو فعلا بكسر العين نحو أر بعاء الرابع من أيام  
 الأسبوع وأصدقاء وأولياء (وافعلاء) بضمها كاربعاء لعود من عيدان الخمية (وفعلاء مثلث لام وفاء)  
 كمقر بقاء مكان وهندباء لبقلة وقرفساء لضرب من القعود (وفعلاء) بالضم وفتح اللام كقرفساء قال أبو حيان  
 ولم يثبت غير ابن مالك وقال الفتح للتخفيف فلا تكون أصلا (وفعلاء) بالضم كزيباء ومطيبياء قال أبو  
 حيان ولم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وكأثرهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه في الأصل بنى على فعلاء  
 وإن لم ينطق به فيكون كما لو صغرت كبرياء على كبرياء وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفا فإنه لا يثبت  
 بناء أصليا (وفعولاء) بضمين نحو عشوراء للعائس من أيام المحرم قال أبو حيان وذكر بعض الكوفيين  
 فيه القصر فيكون من الأبنية المشتركة (ومفعولاء) نحو مشيوخاء ومعالجاء ومعيوراء ومأتوناء لجاعة  
 الشيوخ والمالوج والأعيار والأثني (ومفعلاء) بالفتح وكسر العين كزغراء (وفعلاء) بالكسر وفتح العين  
 نحو سبراء لنوع من ثياب القز (وفعلاء) بالفتح إسما نحو براكاء لمعظم الشيء وصفته نحو طباقاء للرجل الذي  
 ينطبق عليه أمره (وفعلاء) بالكسر كقصاصاء للقصاص قال أبو حيان ولا يحفظ غيره (ويفاعلا) بالفتح  
 كينابعا لمكان قال أبو حيان ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع وتبعه ابن مالك (وفاعلاء مثلث عين) أي  
 مفتوحها كجرباء وكسورها كقاصعاء وناقعاء كلاهما لجر البر بوع ومضمومها كقاقلاء وشاقلاء لنبت  
 والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل (وفعليا) بكسر الفاء واللام اسما ككبرياء وسميها للعلامة  
 أو صفة كزجرباء أي شمال (وفعلاء) بضم الفاء والعين وفتح العين كخفساء وخنفساء (وفعلاء) بالفتح  
 كبرنساء بمعنى الناس (ويشتركان) أي المقصورة والمدودة (في) أوزان (فعلي) بفتحين فالقصور اسم  
 نحو جلى لموضع وبردى نهر بدمشق وصفة كحمزى ومرطى وبشكى لضرب من العدو وجفلى للدعوة  
 العامة ونقرى للخاصة والمدود لا يحفظ منه إلا فرماء وجنفاء موضعان وبنى دأثاء وهي الأمة (وفعلي) بالضم فالفتح  
 فالقصور لم يرد إلا إسما نحو شبي لموضع واربى للدهية والمدود اسم كخشاء لعظم خلف الأذن وصعداء للتنفس  
 ورحضاء لعرق الجنى وصفة كخفساء وناقعة عشراء (وفعلى) بفتح الفاء واللام ولم يرد إلا إسما فالقصور كقهرى  
 لنوع من المشى وفرتنى لامرأة وقرقرى لموضع والمدود كعقر باء لموضع وعدابن مالك هذه الأوزان  
 الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة وفي التسهيل من المشتركة قال أبو حيان وهو الصحيح (وفعلى)  
 بكسر الفاء واللام ولم يرد إلا إسما فالقصور كهربدى لمشية الهرايدة والمدودة كهندباء لبقلة وطرمساء للظلمة  
 وجلحطاء لارض لا شجر بها (وفوعلى) بفتح الفاء والعين ولم يرد إلا إسما كوزلى لمشية بتختر وحوصلا (وفعلي)



بالفتح تكيزلى وديكسالفة في ديكسالفه هي القطعة من النعم قال أبو حيان ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك وقال غيره هو فعلا وفعلا فلم يثبت فيعلا للدود (وفعلي وفعليا) نحو كبرى وقريناء وكريناء لنوع من البسر بفتح الفاء وكسر العين (وفعلي) بكسرتين وتشديد العين فالمقصود لم يرد إلا مصدرا كثنى لاحت وهجيري للعادة والمدود لم يحفظ منه إلا خيرا وخصباء ومكينا ولا رابع لها (وفاعولي) بضم العين نحو بادولي لبلد وعاشورا وضارور الضرر (وإفعلي) بكسر الهمزة والعين نحو اهجيري واجر بالعادة ولا يحفظ غيرهما واهجيرا وجر يا لثة فيهما واجليا موضع (وفعلي) كقطبي لنبت وزمكي وزمجي وزمجا بالقصر والمد للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختص بالمقصورة وفي التسهيل من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفاعولي) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام نحو فوضي للمفاوضة ومعكو كاو بعكو كالشر والجلبة (وفعليا) بفتحين وكسر اللام كركر ياوز كريا (وفعلي) بضم الفاء وتشديد المفتوحة تخليطي للاختلاط ولغزى للغزود خيال الباطن الامر وقبيل الناطف (وفعلي) بكندى اسم ملك وحلندا (وافعلي) بفتح الهمزة والعين كاجفلي للدعوة العامة وأوجلي موضع ولا ثالث لهما والاربعا والاجفلا (ويفاعلي) بضم أوله يبيض أبو حيان لمثال المقصور منه قال ومثال المدود دينا فاء اسم بلد لا غير (وفعالي) بالضم وكسر اللام كجادي وجادبا (وفاعولي) بالفتح فالضم كعبيد سيوطي اسم أولقب وحضور الموضع ودوقا للعدرة ودوقا لقرية بالبحرين وقطورا قبيلة في جرحم وكحروا واولي موضعان وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالمدود وهو رأي ابن عصفور وعده ابن القوطية وابن القطاع من المشترك قال أبو حيان وهو الصحيح (وفاعولي) بفتحين وسكون الواو وكشوري لموضع وجوجا للطويل الرجلين (وفاعلي) بالتشديد كفاقلي وقاقلاء (وفعلي) بضم الفاء وفتح العين وتشديد اللام كعرضي من الاعتراض وسلحفا \*

المقصور والمدود أي هذا مبنيهما وذكر أعقب التأنيت لاشتماله على الألف المقصورة والمدودة والاولى في مناسبة التسمية أن المقصور يسمى به لانه لا يعد إلا بمقدار ما في ألفه من اللين ولأن ألفه تحذف لتسوين أوسا كن بعدها في قصر والمدود بخلافه لانه يمد لوقوع الألف قبل همزة كما تمدح وف المد المتصلة بها ولا تحذف ألفه بحال وقيل سمي المقصور لانه حبس عن الاعراب والقصر الحبس وليس يجيد لانه ليس فيه ما يشعر بمناقضة المدود ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف الياء (المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة تخرج بالألف ما آخره ياء وباللزمة الأسماء الستة حالة النصب ولم اخرج الى زيادة مفردة كما صنع ابن الحاجب احترازا عن المدود نحو صحراء لعدم الحاجة اليه إذ لا يصدق عليه أن آخره ألف بل همزة فلم يدخل ولا يوصف بذلك غير الأسماء كخشى ويرى وحتى والى المبنيات كتي وهذا إذا أومأ يقع في عبارة بعضهم من اطلاق ذلك عليها تسامح (ويقاس) القصر (في كل معتل) آخره (فتح ما قبل آخره) نظير الصحيح لزوما وأغلبة كفعول غير الثلاثي (كصطفى ومقتدى ومقتفى ومستقصى إذ تظايرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوما كما تقدم ولم يشذ منها شيء (ومصدر فعل اللازم) كهوى هوى وجوى جوى إذ تظايرها من الصحيح فرح ونحوه لان المصدر فيه على فعل بالفتح غالبا وان جاء على فعالة كشكس شكاسة فاكثى بالغالب في قصر نظيره المعتل (والمفعول) سواء كان مصدرا أم زمانا كرمى ومغزى إذ تظايرها مذهب ومسبح بفتح ما قبل الآخر لزوما (والمفعول) بكسر الميم وفتح العين للآلة نحو مرمى ومهدى وهو وعاء الهدية إذ تظايرها نحو مخصف ومغزل وعلى مفعول بفتح غالبا وان جاء على مفعول نادرا (وجمع فعلة) بالكسر (وفعلة) بالضم نحو مربة ومهري ومديبة ومدى إذ تظايرها من الصحيح نحو قرب وقرب وقربة وقرى على فعل وفعل بفتح ما قبل الآخر (والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من



الأسماء المعربة فخرج بالقيء الأخير المقصور وبالزائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو كساء و رداء والالف كذلك نحو ماء فان أصله موه قلبت الواو ألفا والماء همزة فلا يسمى بمدود انص عليه الفارسي لعروض المد فيه إذ ألفها واو في الأصل ولا يسمى بمدودا غير الأسماء بكاء وشاء ولا المبنيات كهؤلاء واللاء لا تسمعا (ويقاس فيها) أي معتل الآخر (قبل آخر نظيره) الصحيح (ألف) لزوماً وغلبة (كصدر) الفعل (ذى) هنز (الوصل) كالأستقصاء والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار (وفعال) بالفتح والتشديد كعداء وسقاء إذ نظيرهما قتال وشراب (وتفعال) بالفتح كالتعداء والترماء إذ نظيرهما التكرار والتطواف (وه فعال صفة) كهذاء إذ نظيرده هذا بخلافه غير صفة كاسم الآلة ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب وقد يأتي على مفعول كدعس ومطعن (و واحد أفعلة) ككساء وأكسية وقباء وأقبية إذ نظيرهما حار وأخيرة وقذال وأقذلة وأشرت بالكاف إلى أنه بقيت أمثلة كثيرة أطردها القصر والمدلاندراجها تحت القاعدة المتقدمة (وغير ذلك مرجعه السماع) قصر اومدا وفيه كتب مؤلفه يرجع إليها قال أبو حيان ومن أجمعها تحفة المودود لابن مالك (ومر بناء التثنية وجمع التصحيح) في أول الكتاب تبعاً للتسهيل وإن كان اللائق ذكره هنا

(جمع التكسير) أي هذا مبني على ثلاثة إلى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها وقد يعني أحدهما عن الآخر وصفاً كقولهم في رجل أرجل ولم يجمعوه على مثال كثرة وفي رجل رجال ولم يجمعوه على مثال قلة أو استعمالاً لقرينة مجازاً نحو ثلاثة قروء (فالاول) أي الذي للقلة أربعة أوزان وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع وذكر ما يجمع عليه قياساً وسماعاً وسلك ابن الحاجب طريقاً سيئاً به الابتداء بالفرد وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك أحدهما (افعل) وابتدئ به لأنه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة (ويطردي ثلاثي إسما صحيح العين على فعل) بالفتح والسكون ككلب وأكلب وفلس وأفلس ووجه وأوجه ودلو وأدل وطي وأطب بخلاف غير الاسم وهو الوصف كضم وكهل والمعتل العين كسيف وثوب لاستتقال الضمة على حرف العلة ونذر أعبد وأعين وأسيف وأثوب (و) يطردي أيضاً (في) اسم مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة) ألف أو واو أو ياء مفتوح الأول أو مكسور أو مضموم كعناق وأعناق وذراع وأذرع وعقاب وأعقاب ويمين وأيمن بخلاف الوصف كشجاع والمذكر وشذطحال وأطحل وعتاد وأعتد وعراب وأغرب والمؤنث بعلامة كسحابة ورسالة وبجالة وحييفة والثلاثي كعدو والخال من مدة تختصر وضم فذع (لا فعل) بفتحين (وفعل) بالكسر فالفتح (وفعل) بالكسر والسكون (وفعل) بالضم والسكون (وفعل) بالفتح والضم (وفعل) بضمين حال كون كل مما ذكر (مؤنثاً) أي لا يطردها (في الأصح) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه وقال يونس يطردي في فعل إذا كان مؤنثاً نحو قدم وأقدم وقال الفراء يطرده فيه وفيما بعده كذلك كقدر وأقدر وقدم وأقدم وغول وأغول وعجز وأعجز وأعناق ولا يطردها المذكر وفاقا وشذجبل وأجبل وجر واجر وركن وأركن وفرط وأفرط وشذاً أيضاً كتهوأكم ونعمة وأنعم ومكان وأمكن وجنين وآجن (و) الثاني (افعال) يطردي في اسم ثلاثي لم يطرده فيه (افعل) وهو فعل المعتل العين كسيف وأسيف وثوب وأثواب وغير وزن فعل من أوزانه كحرب وأحارب وصلب وأصلاب وجل وأجال ووعل وأوعال وعضد وأعضاد وعنق وأعناق ورطب وأرطب وابل وآبال وضيع وأضلاع أما فعل المطرده فيه افعل فلا يأتي فيه أفعال الأندرا كفرخ وأفراخ وكذا الثلاثي غيره والوصف بكلف وأجلاف وحر وأحرار وخلق وأخلاق ونكد وأنكد وبقظ وإبقاظ وجنب وأجنب وكذا غير الثلاثي كشرى وأشراف وجبان وأجبان وجشة وأجثاث وهضبة وأهضاب ونضوة وأنضاء وشعفة وأشعاف ونمرة وأنمار وجاهل وأجهال وميت وأموات وغشاء وأغشاء وقاط وأقاط وصاحب



وأصحاب وأغيد وأغباد وقحطان وأقحاط وذوطة وأذواط وهونوع من العنكبوت ( قيل ) ويطرد أيضا ( فيأفأوه  
 همزة أو وار ) وهو ( على فعل صحيح العين ) نحو أنف وأنف وألف وآلاف وروهم وأوهام ووقت وأوقات ووقف  
 وأوقاف استثقالا لفعل فيه بوقوع الضمة بعد واو وهذا رأى الفراء والاكثر على أنه محفوظ فيه ( وقل ) أفعال  
 ( في فعل ) بفتحين حال كونه ( اجوف ) كمال وأموال وحال وأحوال وخال وأحوال ( وندر في فعل ) بالضم والفتح  
 كرطب وأرطاب وربيع وأرباع وسيأتي قياسه ( ولزم في فعل ) بكسرتين كابل وآبال ( وغلب ) في فعل  
 المضاعف ( نحو لب ) وألباب ( و ) فعل نحو ( مدى ) وامتدأ ( و ) فعل نحو ( نمر ) وأعمار ( و ) فعل نحو ( عضد )  
 وأعضاء ( و ) فعل نحو ( عنب ) وأعنان ( و ) فعل نحو ( طنب ) وأطناب وعنق وأعناق ( و ) فعول نحو ( فلو )  
 وأفلاء وعدو وأعداء ( و ) الثالث ( أفعلة ) ويطرد في اسم مذكر رباعي ثالثة مدة ) ألف أو واو أو ياء كطعام  
 وأطعمة وحجار وأحجرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة بخلاف الصفة وندر شجيع وأشعة  
 ونجى وأنجى وأما المؤنث فتقدم أن قياسه أفعال وندر عقاب وأعقاب وغير البايع وندر قدح وأقدح وقر وأقرة  
 وخال وأخولة ورمضان وأرمضة وخوان لبيع الأول وأخونة والخالى من مدة وندر جائز وأجوزة وهى الخشبة  
 الممتدة فى أعلا السقف ( فان كانت ) المدة فى الاسم المذكور ( ألقاشد غير فيه ) ان كان ( منقوصا أو مضاعفا  
 على فعال ) بالكسر ( أو فعال ) بالفتح كسقاء وزمام وساء وبتات ومن الشاذ فيه عنان وعن وحجاج وحجج وساء  
 وسهى بمعنى المطر ليكون مذكرا ولا يشذ فى غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتى فى أمثله ( وما عدا ما تقدم ) قياسه  
 ( يحفظ ) ولا يقاس عليه ( و ) الرابع ( فعلة ) وقيل هو اسم جمع ( لاجع ) قاله ابن السراج قال أبو حيان  
 وشبهته أنه رأى لا يطر دقال وهذه شبهة ضعيفة لأن لنا أبنية جوع باجاء ولا تطرد ( و ) على الأول ( لا يطر دبل يحفظ  
 فى فعيل ) كصبي وصيبة وخصي وخمية بالفتح وجيل وجلة وفعل بفتحين كولد وولدته وفتى وفتية ( وفعل )  
 بسكون العين كشبح وشيخة وثنى وهو الثانى فى السيادة وثنية ( وفعال ) بالضم كغلام وغلمة وشجاع وشجعة  
 ( وفعال ) بالفتح كغزال وغزلة ( وفعل ) بالكسر فالفتح كثنى بوزن عدى وثنية ( والثانى ) أى جمع الكثرة له  
 أوزان أحدها ( فعل ) ويطرد جمعا ( لافعل وفعلاء ) وصفين ( متقابلين ) كأجر وجرأ وجر ( أو منفردين لما منع  
 خلقة ) كما كمر للعظيم الكمرة أى الحشفة وأدر للفتخ الحصى وأقلف ورتقاء وقرناء وعذراء ( وفى ) المنفردين  
 لما منع ( استعمال ) بأن لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فهما كرجل آلى وأمرأة عجزاء ولم يقولوا أعجز  
 ولا إلباء مع وجود المعنى وهو كبر العجز فهما ( خلف ) قيل يطر دفيه فعل وجزم به ابن مالك فى شرح الكافية وقيل  
 يحفظ وجزم به فى التسهيل ( فان صح ) لا ما وعينا جاز ضمهما ( أى العين ) ( ضرورة ) فى الشعر ( ما لم يضاعف )  
 كقوله \* وما انتميت الى خور ولا كشف \* وقوله \* وأنسكرتنى ذوات الاعين النجل \* بخلاف  
 المضاعف نحو غر لما يلزم منه فى الفك وهو ثقيل مع ثقل الجمع والمعتل اللام نحو عمى لثلاث تنقلب الياء وأرام  
 تنقلب الى الياء كما القاعدة فى كل اسم آخره وأقبلها ضمة فيقول الى وزن فعل الماهل أو العين نحو سود ويض  
 لاستثقال الضمة على حرف العلة وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فعل كسقف وسقف وخوار وخور وعمية وهى  
 النخلة الطويلة وعم وبازل وبزل وأسد واسد وبدن وذباب وذب ( و ) الثانى من أوزان جمع الكثرة ( فعل )  
 بضمين ويطرد جمعا ( لفعول اسما ) مذكرا أو مؤنثا كعمود وعمد وقلوص وقلص ( أو صفة لا كفعول ) كصبور  
 وصبر وشكور وشكر بخلاف نحو حلوب وركوب ( وفعل ) بلاتاء ( اسما ) كقضي وقضب وندر فى الصفة كذير  
 ونذر وفى ذى التاء كصحيفة وصحف ( وفعال ) بالفتح ( وفعال ) بالكسر ( اسمين غير مضاعفين ) لذكر أو مؤنث  
 كقذال وقذل وأثان وأثن وجار وجر ودراع ودرع بخلاف الوصفين كجبان وجبن وناقة ضنالك أى عظيمة



المؤخر وشذ جل فقال أي بطئ وثقل وناق كزاز وكثر والمضاعفين كحنان ومداد وشذ عنان وعن (ولا يقاس في فعال) بالضم (على الصحيح) وبه جزم في التسهيل وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه ومثله بكراع وكرع وقراد وقرد وسمع وفاقا في نحو سق وسقف ونمر ونمر وشارف وشرف وفرحة وفرح وتمرة وتمر وستر وستر) ويجب تسكين عينه ان كانت واوا اختيارا) نحو سوار وسور ونوار ونور وعوان وعون ومن ضمها في الضرورة قوله عن مبرات بالبرين \* ويندرج بالا كف اللامعات سور \* (خلافا للفراء) في قوله ببقاء الضم اختيارا قال وربما قالوا عون كرسل فرقا بين بجمع العوان والعانة (و يجوز) التسكين (ان لم تسكنها) أي واوا ولم يضاعف نحو جر وقل بخلاف ما اذا ضوعف نحو سرر فلا يسكن لما يؤدي اليه التسكين من الادغام وهو ممنوع هنا لاتزام الفك في المفرد والجمع مبني على مفردة (فان كانت) العين (ياء كسرت الفاء) فتصح نحو سبل وعين جمعي سيال وعيان والأصل سيل وعين ولو بقيت الضمة لزم قلب الياء واوا كموقن وتغير الحركة أسهل من تغيير الحرف (وحكى قوم الفتح في) في عين فعل (المضاعف) الذي مفردة على فاعيل لغة تخفيفا (وقيل اسما وقيل صفة) أيضا على الاول وهو رأي ابن قتيبة وغيره واختاره ابن الصائغ لا يجوز في ثياب جدد الا الضم لانه انما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة (١) وعلى الثاني وهو رأي ابن جنى واختاره الشاويين وابن مالك يجوز جدد كسر ر جمع سرير والتقييد بكون مفردة على فاعيل أهمله ابن مالك ونبه عليه أبو حيان (و) الثالث من الأوزان (فعل) بالضم فالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلة) بالضم والسكون (وفعله بضمين) سواء كان صحيح اللام كغرفة وغرف وجمعة وجمع أم معتلها أم مضاعفها كعروة وعري ونهية ونهى وعدة وعدد بخلاف الوصف منها كرجل ضحكة وهزأة وامرأة شللة أي سريعة في حاجتها وشذ رجل بهمة وبهم (و) يطرد (لفعلى انثى أفعلى) ككبرى وكبروفضلى وفضل بخلاف فعلى غيره كحلى وبهمى ورجعى وربى (وقاسه المبرد في) فعل بالضم والسكون مؤثنا بغير تاء نحو (جل) وغيره قال هو مسموع (و) قاسه (الفراء في) فعلى مصدرا نحو (الرؤيا) والرؤى والرجعى والرجع (و) في فعلة بفتح الفاء ثانيه واوسا كنة (نحو نوبة) ونوب وغيره قصره على السماع وسمع وفاقا في نحو قرية وقرى وحلية وحلى وبرة وبرى وعجاية وهي لجة في ركبة البعير وعجى وعدو وعدى وفقر وهو الجانب وفقر (و) الرابع من أوزان الكثرة (فعل) بالكسر والفتح (وقيل هو ومتاوه) أي فعل بالضم (اسماء جمع) قاله الفراء لانه رأى انهما يجمعان بالالف والتاء كعرفات وسدرات وجمع الجمع لا يقاس وفاقا في حكم بأنهما اسماء جمع لانهما أقرب الى المفرد وأجيب بأن عرفات ونحوه جمع للمفرد لا للجمع والفتح فيه للتخفيف ويدل لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان ولا يخبر عنهما الا بجمع ويطرد فعل جمعا (لاسم تام على فعلة) بالكسر والسكون نحو فرقة وفرق بخلاف الوصف نحو صغرة وكبرة وغير التام وهو المحذوف منه إما الفاء نحو رقة أو اللام نحو لثة (وقاسه الفراء) في فعلاء اسماء نحو (ذكرى) وذكر (و) فعلة بفتح الفاء يائي العين نحو (ضبعة) وضيع كقاس فعلا في رؤيا ونوبة وحجى في ذلك الألف فيهما ان التأنيث بالالف شبيه بالتأنيث بالتاء في مواضع وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو أخرى وأخر كعرة وغرف وقاصعاء وقواصع كسالفة وسوالف فكذا تجرى فعلى وفعلى كفعلة وفعلة ولم يجر ذلك في فعلى وصفا ككيسى (و) قاسه (المبرد في) فعل بالكسر مؤثنا بغير تاء نحو (هند) كقاس فعلا في نحو جل وواقفه في الموضعين ابن مالك في شرح الكافية وسمع وفاقا في نحو قشع وهو الجلد البالى وقشع وهضبة وهضب وحاجة وحوج وهدم وهو الثوب الخلق وهدم وصورة وصور وحادأة رحدى وصعبة وصعاب وعدو وعدى (و) الخامس (فعال) بالكسر ويطرد جمعا

(١) في نسخة هكذا انما سمع في الاسم الذي مفردة على فاعيل لغة وعلى الثاني الخ



( لفعل ) بالفتح والسكون ( مطلقا ) اسما كان أو صفة يائي العين أو غيره كجفنة وجفان وصعبة وصعاب وغيضة وغياض ( وفعل ) بالفتح والسكون اسما أو صفة أو واوى العين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب وحوض وحياض ( لا يائي العين أو الفاء ) كبيت وشج ويعر لا استنقال كسر الياء أو ما قبلها وشذضيف وضياف ويعر ويعار وهو الجدى ( وفعل ) بفتحتين ( اسما ) بكبل وجبال وقلم وقلام ( لامضاعف ) كطلل ( و ) لا ( منقوصا ) كرحى وندى ولا الوصف كبطل وشذحسن وحسان ( وفعل ) بفتحتين كرقبة ورقاب وحسنة وحسان كذ مثل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط أن يكون اسما كفعل ولم يقيد به في التسهيل وصرح ابن قاسم بأنه يشترط فيه ما اشترط في فعل ( ولا اسم على فعل ) بالكسر ( أو فعل ) بالضم ساكنى العين كذئب وذئاب وريح ورياح وخف وخفاف ( لا ) فعل بالضم يائي اللام ( كدى ) بل قياسه أفعال ( و ) لا واوى العين نحو ( حوت ) بل قياسه أفعال ولا الوصف منهما بكلف وحلو ( ولو وصف غير منقوص ) صحيح العين أو معتلها ( على فاعل وفاعلة بمعنى فاعل ) كظريف وظريقة وظراف وكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوال بخلافهما بمعنى مفعول كخرج ولطيفة وشذريطة ورباطة أو منقوص ( وخصه العبدى بمؤنثه ) أى فعيذ وخطأه الخضر اوى ( و ) لوصف ( على فعلان ) بالفتح والضم ( وفعلانية ) كذلك ( وفعل ) بالفتح نحو غضاب فى غضبان وغضبي وندام فى ندمان وندمانه وخصاص فى خصمان وخصمانه وشذفيا عدا ما ذكر تكرر وف وخراف ولقحة ولقاح ونمر ونمرة ونار وعباءة وعباءة وقائم وقائمة وقيام وراع وراعية ورعاء وربى ورباب وجواد وجياد وناقة هجان ونياق هجان وخير وخيار وأعجف وأعجفاء وأعجاف وبرمة وبرام وربع ورباع وسرحان وسراح ورجل ورجال وأيصرو وإصار وحدأة وحداء وقنينة وقنان ( و ) السادس ( فاعل ) بالفتح والضم ويطرد جمعا ( لا اسم على فعل ) بالفتح والسكون ( غير واوى العين ) ككعب وكعوب وبيت وبيوت بخلاف الوصف وشذضيف وضيوف وكهل وكهول والواوى العين وشذفوج وفووج ( أو ) على ( فعل ) بالكسر كجسم وجسوم ودرع ودرع بخلاف الوصف ( أو ) على ( فعل ) بالضم ( غير مضاعف ولا واوى العين أو يائي اللام ) كجند وجنود وبرد وبرود بخلاف المضاعف نحو خف وحوت وندى وشذحص وحصوص وهو الورس ونثوى ونثوى ( أو ) على ( فعل ) بفتحتين ( غير أجوف ولا مضاعف ) كاسد وأسود بخلاف الوصف والأجوف وشذساق وسوق والمضاعف نحو طلل وطلول ( وقيل يسمع ) فيه ولا يطرده وجرم به فى شرح الكافية ( أو ) على ( فعل ) بالفتح والكسر نحو كبد وكبود ونمر ونمور وشذفيا عدا ذلك كشاهد وشهود وصخرة وصخور وشعبة وشعوب وقننة وقنون وظرف وظروف واسينة واحدة قوى الوزر واسون وعناق وعنوق ( وقد تلحقه ) أى فعولا ( وفعل التاء ) كفحولة وعمومة وحجارة وخالة ( وقد ينبنى عنهما فاعل وفعل ) بالضم فى الاستعمال كقولهم ضئى فى ضائن ولم يقولوا ضئان وضئون وقالوا فى المعزمعز ولم يقولوا معوز نعم قالوا معاز ( والأصح أنهم ما تكسروا ) أى جمان ( لا إسما جمع ) وقيل هما إسما جمع ( وثالثها الثانى ) أى فعال ( اسم جمع ) وفعيل جمع حكاه أبو حيان ( و ) السابع ( فعل ) بالضم وقع العين المشددة ويطرد جمعا ( لوصف على فاعل وفاعلة ) كضرب فى ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين وجائزة البيت ( و ) الثامن ( فعال ) بضبطه ويطرد جمعا ( للاول ) أى لوصف على فاعل كصائم وصوام وشذفى فاعلة كصادة وصاد ( وندرا ) أى فعل وفعل ( للمنقوص ) استغناء بفعلته ومما سمع ساق وسقى وغاز وغزى وغزاء وسار وسراء وندرا أيضا فاعدا ما ذكر كاعزل وعزل وعزال وسخل وسخل وسخال ونفساء ونفس ونفاس ( وقيل يسمعان ) أى فعل وفعل مطلقا ( ويرجع فيما لم يسمع ) ورودهما فيه ( الى التصحيح ) ولا يقاسان ( و ) التاسع ( فعلة ) بفتحتين ويطرد جمعا ( لفاعل وصف ذكر



عاقل ( صح لاما ) وان اعتل عينا كسافر وسفرة وكاتب وكتبة وبار وبررة بخلاف وصف مؤنث كخائض وطامث وطالق أو مالا يعقل وشذناق ونعقة أو معتل اللام كغاز ورام أو على غير زنة فاعل وشذخيث وخبثة وسيد وسادة وأجوق وجوقة وهو المائل الشدق ودنغ ودنقة وهو الرذل ( و ) العاشر ( فعلة بضم الفاء ) وفتح العين ويطرد جمعا ( له ) أى الفاعل وصف ذكر عاقن ( معتلها ) أى اللام كغاز وغزاة ورام ورماة وقاض وقضاة بخلاف غير فاعل وشذكى وكاة والاسم وشذبا وزاة ووصف المؤنث كغازية أو غير العاقل كضاروشذ ( ١ ) الصحيح اللام وشذها در وهدره وهو بالمهمة الرجل لا يعتبه ( و ) الاصح ان الضم ( فى هذا الوزن ) ( أصل ) وقيل لأبل أصله فعلة حول الى الضم للفرق بين الصحيح والمعتل ( و ) الاصح ( انه ليس ) مخففا ( من فعل ) المشدد وقال الفراء هو مخفف عنه عوض الماء عما ذهب من التضعيف ( و ) الحادى عشر ( فعلة بكسر ها ) أى الفاء وفتح العين ( وقيل ) هو ( اسم جمع ) قاله الفراء ويطرد جمعا ( لاسم على فعل ) بالضم والسكون ( صح لاما ) وان اعتل عينا كدرج ودرجة وقرط وقرطة وكوز وكوزة بخلاف الوصف وشذعلج وعلجة والمعتل اللام ( وقيل فى فعل ) بالفتح ( وفعل ) بالكسر كزوج وزوجة وغرد وغردة وقرد وقردة وحسل وحسلة ( و ) الثانى عشر ( فعلى ) بالفتح ويطرد جمعا ( لفعيل ) وصفا ( بمعنى ممات أو موجه ) كقتيل وقتلى وصريع وصرعى وجرى وجرى ( ومادل عليه ) أى هذا المعنى ( من فعل ) بالفتح والكسر كزمن وزمنى ( وفعلان ) كسكران وسكرى ( وفعل ) كيت وموتى ( وافعل ) كأحق وحقى ( وفاعل ) كهالك وهلكى وشذفباعا ذلك ككيس وكيسى وسان ذرب واسته ذرى ورجل جلد وجلدى ( و ) الثالث عشر ( فعلى ) بالكسر وهو جمع ( للجل وطر بان ) ولأثالث لهما نص على ذلك أبو على الفارسي وغيره ولاجل ذلك قال ابن السراج انه اسم جمع وقال الأصمعى جلى لغة فى اللجل لاجع وهو نوع من الطير والظر بان دابة تشبه القرد وقيل الهر ( و ) الرابع عشر ( فعلا ) بالضم والفتح ويطرد جمعا ( لفعيل وصف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعول أو مفاعل ) ككريم وكرماء وسميع بمعنى سمع وسمعاء وجليس وخليط وتديم بمعنى مفاعل وجلساء وخطاء وندماء وشذفى فعيل بمعنى مفعول كآسير وأسراء أو صفة مؤنث كسفينة وسفهاء ( وحمل عليه خليفة ) وقالوا فيه خلفاء لانه بمعنى فاعل فشبهه بالآتاء فيه ( ومادل على سجية جدا أو ذم من فعال ) بالضم ( أو فاعل ) كشجاع وشجعاء وصالح وصلاحه وشاعر وشعراء وعالم وعلماء وجاهل وجهلاء وشذفى غير ما ذكر كرسل ورسلاء وحدث وحدثاء وسميع وسمعاء ( و ) الخامس عشر ( أفعلاء ) ويطرد جمعا ( لفعيل المذكر مضاعفاً ومنقوصا ) كشديد وأشداء ولييب وألباء وجليل وأجلاء وتقى وأتقياء وولى وأولياء ونبي وأنبياء ( وندرفى صديقة ) لانه لمؤنث وانما يطرده فى المذكر وفى الحديث ارساوا الى أصدقاء خريجة ( و ) السادس عشر ( فعلان ) بالكسر ويطرد جمعا ( لاسم على فعل ) بالضم والفتح ( أو فعل ) بفتحتين ( أو فعال ) بالضم ( مطلقا ) صحيحا كان أو معتل العين أو اللام كصرد وصردان وخرب وهو ذكر الحبارى وخربان وتاج وتيجان وفتى وفتيان وغلام وغلمان ( أو فعل ) بالضم والسكون ( أجوف الواو ) تكوت وحيتان ونون ونينان وشذفى فعال الوصف كشجاع وشجعان وفى غير ذلك كقنوقن وان وصوار وهو قطيع بقر الوحش وصيران وغزال وغزلان وخروف وخرفان وعيسد وعيسدان وظليم وظلمان وحائط وحيطان ونسوة ونسوان وقضفة وهى الأكمة وقضغان ( و ) السابع عشر ( فعلان ) بالضم ويطرد جمعا ( لاسم على فعيل أو فعل ) بفتحتين ( صحيح العين ) كرجيف ورجفان وقضيب وقضبان وذكر وذكران ( أو ) على ( فعل ) بالفتح والسكون كظهر وظهران وبطن وبطنان أو على فعل بالكسر والسكون كذئب وذئبان وشذفى فعيل أو فعل الوصف نحو قعيد وقعيدان وجذع وجذعان وفيما عدا



ذلك كراكب وركبان وأعمى وعميان وحوار وحواران وزقاق وزقان وثني وثنيان ورخل وهو ولد الضأن  
ورخلان (و) الثامن عشر (فواعل) ويطرد جمعا (لفاعل غير وصف ذكر عاقل) بان كان غير وصف أو وصف  
مؤنث أو غير عاقل (ثانيه ألف زائدة) كحاجز وحواجز وخاتم وخواتم وطالق وطوالق وحائض وحوائض  
وضاربة وضوارب ونجم طالع وطوالع وجبل شاخ وشواخ (أو) ثانيه (أو غير ملحقة بنحماسى) كجوهر وجواهر  
وكوثر وكواثر بخلاف نحو خورنق فان واو لا لحاقه بسفرجل يجمع على خرائق لا خوارق (ويفصل عينه من  
لامه ياء) تزداد في الجمع (إن فصلا أفرادا) كساباط وسوايط وجاسوس وجواسيس وطومار وطوامير وشذفي  
صفة المذكر نحو فارس وفوارس وفيما عد ذلك كدخان ودواخن وحاجنة وحوائج (و) التاسع عشر (فعالي)  
بالفتح ويطرد جمعا (لاسم على فعلاء) بالفتح والمبد (أو فعلى) بالكسر (أو فعلى) بالفتح كصمراء وصماري  
وذفرى وذفارى وعلقى وعلاقى وشذفى الوصف كعذراء وعذارى (ووصف على فعلى) بالضم كجبلى وحبلى  
وخنثى وخنثى (لا أنثى أفعل) كالفضلى والدنيا (و) لوصف (على فعلان) بالفتح كغضبان وغضبانى وسكران  
وسكاري وندمان وندامى (و) لوصف على (فعلى) بالفتح كسكرى وسكاري وشاة حرمى أى مشبهة للنكاح  
وحرامى وشذفيما عد ذلك كيتيم ويتامى وأيم وأيامى ومهرى ومهاري وحبنت وحباطى (و) العشر ون (فعالي)  
بالضم (وهو للاخير بن) أى فعلان وفعلى (أرجح) من فعلى بالفتح كسكاري فى سكران (و) الحادى والعشرون  
(الفعالى) بالفتح وكسر اللام (وهو يبنى عن فعلى) بالفتح (جواز فى فعلى) بالضم كجبلى والحبلى (وما قبلها)  
أى فعلى وفعلى وفعلى كالصمراء والذفارى والعلاقى (و) فى (عذراء ومهرى) فيقال العذارى والمهاري  
ويجوز فى كل فعلى بالفتح (ويانزم فيما) لا يجوز فيه فعلى (نحو حذرية) بكسر الحاء والراء وهى القطعة  
الغليظة من الارض والحذارى (وسعلاة) وهى انثى الغيلان والسعالى (وعرقوة) وهى الخشبة المعترضة على  
رأس الدلو والعراقى (والمأقى) وهو طرف العين مميل إلى الأنف والمأقى (وفى حذف أول زائديه من  
حبنتى) والحباطى (وعفرنى) والعفارى (وعدولى) والعدالى (وقانسوة) والقلاسى (وحبارى)  
(ونحوه) كقهوباء والقهاى وبلهنية والبلهاى فان حذف ثانى الزائد من قبل الحبانط والعفان والعداول  
والقلائس والحبائر والقهاوب والبلهاى وشذفى فعلى فى غير ما ذكر كليله وليالى وأهمل وأهالى وعشرين  
وعشارى وكيمكة وهى البيضة وكياكى (و) الثانى والعشرون (فعلى) بالفتح وتخفيف العين وكسر اللام  
وتشديد الياء (الثلاثى ساكن العين آخره ياء مشددة لا لتجديد نسب) ككرسى وكراسى بخلاف نحو تركى  
(ولنصوعلباء وقوباء) فيها الهمزة فيه للالحاق فانهما يلحقان بسرداح وقرطاس فيقال علابى وقوابى (و) لنحو  
(حولايا) فيقال حوابى وشذفى نحو صخرى وصخارى وانسان واناسى وظربان وظرابى (و) الثالث والعشرون  
(فعائل) ويطرد جمعا (لفعيلة لا بمعنى مفعولة) اسما أو صفة كصبيغة وصحائف وظيفة وظرائف بخلاف  
نحو قتيلة وشذبيحة وذبايح (و) لوزن فعأل بالفتح والسكون وهمزة (نحو شمأل) وشمائل (و) فعائل بالضم نحو  
(جرائض) وجرائض (و) فعيلان نحو (قريشا) وقرائث (و) فعالان نحو (براكاه) وبرائك (و) فعولان نحو  
(جلولا) وجلائل (وحبارى وحزائية ان حذف ما بعد لامهما) وهو الزائد الثانى نحو حبائر وحزائب فان  
حذف الأول فله فعلى كما تقدم (ومفعولة) بالفتح (وفعالة مثلث الفاء اسمين) كحمولة وحائل وسحابة وسحائب  
ورسالة ورسائل وذوابة وذوائب بخلاف الوصف فهما كضرة ورة وفاقاة وطواله وبخلاف ما خلا منهما من  
التاء وان كان لمؤنث وشذفلوص وقلائص وشمال وشمائل وعقاب وعقائب وكذا غير ما ذكر كضرة  
وضرائر وحرة وحرائر وظنة وظنائن وهجان وهجائن (وما عدا ما ذكر) انه مطرد (فى هذه الأوزان) كلها



(شاذ مسموع) لا يقاس عليه وقد تبين ذلك عقب كل وزن . . والى هنا كان انتهاء كتابتى لهذه القطعة المشروحة  
أولا على هذه الطريقة ثم عدلت الى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب الى آخر الكتاب الثانى  
ونعود الى اكمال ما بقى من الكتاب على ذلك الاسلوب

﴿ ص مسئلة ﴾ يجمع الزائد على ثلاثة غير ما سبق لفواعل وفعاعل على موازنهما لا ما ثانيه مدة أو أفعل فعلاء أو ذو علامة تأنيث رابعة أو ألف ونون كالنوني فعلاء ولا يفتك المضاعف اللام ان لم يفتك افرادا على الصحيح ومارابعه لين غير مدغم فيه تأصلا فصل ثالث من آخره ياء ساكنة قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثلين فان تأتي بحذف بعض أبقى ماله مزية معنى أو لفظا وما لا يغني حذفه عن غيره فان تكافأ الخيار والأصح ان يميم مقعنس أولى بالبقاء وان انفعالا وافتعالا لا يعامل كفعال وان لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع ان أشبه زائد الا الثالث في الأصح ولا يبقى زائد مع أربعة أصول الا لين رابع ويجوز ان يعوض مما حذف ياء معايل وعكسه اختيارا آخر ما لم يستحقها وهاء من ألف خامسة وهي أحق بالمحذوف منه النسب ولا تحذف ياء معايل وعكسه اختيارا وجوز الهالكوفية ولا تفتح بغير مفتوح مفردة ولا يتختم بلين ليس فيه أو بدله وما ورد فهو لواحد قياس مهملا أو قليل ﴿ ش ﴾ يجمع ما زاد على ثلاثة أحرف سوى ما تقدم انه يجمع على فواعل وفعائل على ما يساويهما في البنية والوزن أي في الحركات والسكنات وعدد الحروف كوزن فعال ومفاعل وفعائل وفعول وتفاعل ويفاعل وفياعل وفعال وأفاعل وفذاعل وفعال وما أشبه هذه الأوزان بشرط أن لا يكون ثانيه مدة وان لا يكون همزة أفعل فعلاء نحو أخرجاء ولا بعلامة تأنيث رابعة كجلى وذكري ودعوى ولا بألف ونون مضارعان أنفى فعلى كسكران ولا يفتك المضاعف اللام في هذا الجمع ان لم يفتك في الافراد على الصحيح وذلك نحو معد ومن وزعارة وحجارة وطمر وخذب وهجف فاذا جمعت بقيت على الادغام فيقال معاد وطمار وخداب وهجاف فان فلك في الافراد فلك في الجمع نحو مهدد وقردد فيقال مهدد وقرادد واختار بعضهم في خذب ونحوه مما كان ملحقا الفلك أو الادغام فيقال خداب لان خدبا ملحق بسبطر فيغتفر في جمعه الفلك لأن باء الثانية بازاء سباطر ومارابعه حرف لين غير مدغم فيه ادغاما أصليا فصل في هذا الجمع ثالثه من آخره ياء ساكنة قد تعاقبها هاء التأنيث وذلك نحو هلول وسربال وقنديل ومطعام ومطعمان وفردوس وغرنيق فيقال بهاليل وسراييل وقناديل ومطاعم ومطاعمين بخلاف مارابعه منقلب عن أصل كخنثار ومنقاد فانه يقال خنثار ومقاود من غير فصل وما أدغم فيه ادغاما أصليا كعطود وهبيج وقنور فانه لا يفصل أيضا بل يحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال عطارد وهبيج وقنور فان كان ادغامه عارضا كجديل تصغير جدول وعشير تصغير عشير فصل ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جبار وجبارة ودجال ودجاجة كان قياسه جباير ودجاجيل فعاقت الهاء الياء ولذلك لا يجتمعان ويحذف من ذوات الزوائد ما يتعذر ببقائه أحد المثلين أعني ما شبه فعال أو فعاليل كعيطموس ففيها زائدان الياء والواو فاما ان تحذف الياء وتبقى الواو فيقال عطائيس فانه يصير رابعه حرف لين ليس مدغما ادغاما أصليا واما ان تحذف الواو وتبقى الياء فيقال عياطمس فيؤدي هذا الحذف الى تعذر شبه فعال أو فعاليل الا يحذف حرف آخر أصلي وعمل يؤدي الى حذف واحد أحسن من عمل يؤدي الى حذف اثنين فلذلك حذفوا الياء فانه لا يلزم من حذفها وابقاء الواو تعذر أحد المثلين وكذلك يقال في نحو مستعد ومستخرج معاد ومخارج وكذلك يحذف زائد إيقاؤه مخيل بفاعل أو مفاعيل وما أشبههما سواء كان الزائد أول أو آخر أو وسطا نحو سبطري وسباطر ومدحرج ومدحارج وفدوكس وفداكس فان تأتي أحد المثلين بحذف بعض وابقاء بعض ابقى ماله مزية في المعنى أو اللفظ وحذف الآخر مثال المعنى نحو منطلق ومعلم الميم والنون والتاء زوائد فيحذف النون والتاء وتبقى الميم فيقال مطالق ومعالم لأن الميم زيد



لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل وزيادةها مختصة بالاسماء بخلاف النون والتاء فانهما يزدان في الاسماء والافعال ومثال اللفظ نحو استخراج يقال في جمعه تخرج فتبقى التاء وتحذف السين لان بقاءها وحذف السين أدى الى وجود النظير نحو تجافيف وتماثيل والعكس يؤدي الى عدم النظير لانه يصير سخر يجر وسفاحيل معدوم في ابنية كلامهم ويبقى أيضا الزائد الذي لا يغنى حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره مثاله لغيزى وحضيرى الألف وأحد حرفى التضعيف زائدان فيبقى المضاعف لان حذفه لا يغنى عن حذف الآخر فانه لو حذف لبقى لغيزى وحضيرى مخففا ولو جمع هذا الزم حذف الألف فلذلك يبقى المضاعف وتحذف الألف فيقال لغاغيز وحضاضير فان ثبت التكافؤ بان لم يكن لأحد الزائدين مزبغة على الآخر لافى معنى ولا فى لفظ ولا تأدية الى حذف الزائد الآخر فالخذف مخير نحو حبطى النون والألف زائدتان ولا مزبغة لأحد هما على الآخر لأن الزائد الاول فضل بالتقدم والثانى بنية الحركة لانه لمحق بسفر رجل وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدم والواو بالحركة وعفرنى فضلت النون بالتقدم والألف بتمكنها فى تقدير الحركات الثلاث فيقال فى الجمع اما حبانط وقلانس وعفانن واما حباطى وقلاسى وعفارى فان كان أحد الزائدين يضاهى أصلا والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كيم . فمعنسس ففيه خلاف مذهب سيبويه انك تحذف السين فتقول مقاعس ومذهب المبرد انك تحذف الميم فتقول قعاسس وجه الاول انه أبقي الميم لكونها مقدمة وليكونها تعيد معنى وهو الدلالة على اسم الفاعل ووجه الثانى ان السين أشبهت الاصل فحكم لها بحكمه ألا ترى انك تقول فى محرجم ومدحرج حراجم ودحارج فتحذف الميم وتبقى الحرف الاصل فكذا فى مقعنسس تحذف الميم وتبقى الحرف الملحق بالاصل وأجيب بأن هذا من قبيل زائدين ترجح أحدهما بدلالته على معنى دون الآخر والنون فى المذهبين محذوفة وكذلك المذهبان فى التصغير والمصادر التى أولها همزة الوصل تحذف للزوم تحرك ما بعدها فى التكسير والتصغير فان كان المصدر على وزن انفعال وانفعال كان انطلاقا وانفتارا فى تكسييره وتصغيره خلاف مذهب سيبويه انه يقال نطاليق وفتاير ونطليق وفتيقر فان كانت تاء الافعال قد أبدلت ردت الى أصلها من التاء فيقال فى اضطراب واصطبار وازدياد وادكار واطلام ضتار يب وصىر يب وذهب المازنى الى إجراء انفعال وانفعال مجرى فعال فى حذف الهمزة وحذف النون والتاء فيقال فى الجمع طلائق وفتاير وطلیق وفتيقر فان تعذر أحد المثالين ببعض الاصول حذف الخامس من الاصول مطلقا سواء وافق بعض الزوائد لفظا أم مخرجا أم لم يوافق كسفر رجل وسفارج وشمر دل وشمارد ويحذف الرابع ويبقى الخامس ان كان الرابع أصلا وافق بعض حروف الزيادة فى اللفظ أو فى المخرج نحو خدرنى تونه أصل لكنها مثل النون الزائدة من حيث اللفظ فيقال خدارق يحذفها واقرار القاف وهو الحرف الخامس وفرزدق داله أصل لكنها تشبه التاء التى هى من حروف الزيادة من حيث المخرج لان حيث اللفظ فيقال فرازق يحذفها واقرار القاف هذا هو الوجود ويجوز فيه وجه آخر وهو ابقاء الرابع وحذف الخامس فيقال خدار وفرزدق هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقا أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه وقال المبرد لا يجوز الا حذف الخامس لا غير وما جاء من قولهم فرازق غلط وما كان غلط لا يتعدى به اللفظة المسموعة قال أبو حيان وقد وافق المبرد على هذا غيره أما الثالث فلا يحذف فلا يقال فرادق ولا خدائق وأجازة الكوفيون والاختفش قال أبو حيان وكانهم رأوا حذف الثالث أسهل اذ تحل ألف الجمع محلها فيبقى ما قبل الألف معادلا لما بعدها فى كون كل منهما حرفين متساويين فى نظم الترتيب وكانهم رأوا بالثالث حصل الامتناع من الوصول الى مماثلة مفاعل أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذى جاء ثالثا فحذفوه نحو واو فدوكس حيث قالوا فدا كس ولا يبقى فى هذا الجمع أعنى الذى على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة اصول بل يحذف سواء كان أوليا أو ثانيا أو



ثالثا أو رابعا أو خامسا أو سادسا نحو مدحرج وقفنخر وفدوكس وصفصل وسبطري وعنكبوت وعقربان  
وبرنساء فيقال دحارج وقفنخر وفدا كس وصفاصل وسباطر وعنا كب وعقارب و برانس ولا توجد زيادة  
رابعة في رباي الأصول إلا حرف لين أو مدغما ولا سادسة في رباي الأصول أيضا إلا مع زيادة أخرى ويكونان  
زيد تامعا كما مثلنا به من عنكبوت وعقربان و برنساء فان كان الزائد حرف لين رابعا سواء كان حرف مد أيضا  
كعصفور وقنديل وسرداح أم غير حرف مد كغريق وفردوس لم يحذف ذلك الزائد بل ان كان ياء أقر على  
حاله أو واو أو الفاقب فيقال عصفور وقنديل وسرداح وغرائق وفردايس فان كان حرف علة لا لين حذف  
كالصبيح فيقال في كنهور كناهز وحرف اللين ما كان سا كناسواء كانت الحركة قبله مناسبة له أم لا فان  
ناسبه سمي حرف مد ولين واحتز برابع من غير الرابع فانه يحذف أيضا وان كان حرف لين سواء كان ثانيا أم  
ثالثا أم خامسا كعد وكس وسمدع وعذافر وخيتور وحيسفوج فيقال فدا كس وسمدع وحذافر وختاغر  
وحسافج ويجوز أن يعوض مما حذف سواء كان ثلاثي الأصول أم رباعيه أم خاسيه ياء سا كنه قبل الآخر نحو  
مطابق في منطلق وفدا كيس في فدكوس وسفار ج في سفرجل مالم يستحقها من غير تعويض نحو لغيزي فانه  
يقال فيه لغا غير بفتك التضعيف وحذف الفه و ياء قبل آخره لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست  
تعويض من المحذوف في الجمع وقد تعوض هاء التأنيث من ألفه الخامس تقول في جنبطي وعفري حبانط وعفارن  
فاذا عوضت الياء قلت حبانيط وعفارن أو الهاء قلت حبانطة وعفارنة لكن باب تعويض الياء أوسع جدا لأنها  
يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لغيزي وتعويض الهاء مقصور على ما ذكرناه التأنيث أحق  
بالاسم الذي حذف منه ياء النسب عند الجمع من غيره مثاله اشعثي واشاعثة وازرق ومهلي ومهالبة ولا  
يجوز حذف الياء من مفاعيل ولا اثباتها في غيره كفاعل وفواعل عند البصريين إلا في الضرورة كقوله

ألا أن جيران العشي رائج \* دعهم دواع من هوى ومناح

والاصل منادج لانه جمع مندوحة وقوله \* سوايغ ييغ لا تخرقها النبل \* والاصل سوايغ لانه جمع  
سابعة وأجاز الكوفية الامر في الاختيار واستدلوا بقوله تعالى . وعنده مفاتيح الغيب . والاصل مفاتيح  
لانه جمع مفاتيح . ولوا تقي معاذيره . والاصل معاذيره لانه جمع معذرة وتأول البصريون ذلك على  
انه جمع مفتاح بلا ألف ومعذار بألف ووافق ابن مالك الكوفيين فأجاز في سربال وعصفور وسرايل وعصافر  
وفي درهم وصبرف دراهيم وصياريف ولا يفتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتح به المفرد بل أي  
حرف كان أول المفرد يكون أول هذين الجمعين كما مر في الأمثلة قال أبو حيان وهذا الحكم مشترك بين هذين  
المثالين وبين كثير من أمثلة الجوع وانما يخرج عنه ما جمع على أفعال وأفعال وأفعلة وأفعلاء وفعل في جمع أفعال ولا  
يحتم باب مفاعل ومفاعيل بحرف لين ليس في الواحد هو ولا ما أبدل منه فان كان هو أو ما أبدل منه في الواحد  
ختم هذا الجمع به كدز به وحذاري وعرقوة وعراقي وما ورد بخلاف ذلك في الامر بن أعني الافتتاح والاختتام  
فهو جمع لواحد قياس مهمل أو مستعمل قليلا مثاله في الافتتاح ملاح ومذا كبر ومحاسن افتتح بغير الحرف الذي  
في أول لمحة وذكر وحسنة تقدر كأنها جمع ملحمة ومذكار ومحسنة وهي مفردات مهمة الوضع جاء الجمع  
عليها وظايف افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر لكنه ورد الاظفور في معنى الظفر فكان الجمع جاء عليه وان  
كان الظفر أشهر وأكثر استعمالا ومثاله في الاختتام باللين الكيا كى ختم به والمفرد كيكه وليس هو فيه ولا ما  
أبدل منه فقد ركا نه جمع كيكاه وهو مفرد قياس قد أهل واليالي مفرد ليله ولم يحتم به ولكنه قد استعمل قليلا  
ليلاة قال \* ياربجه من جل ما أشقاء \* في كل ما يوم وكل ليلاه \* فجاءت الياالي على مراعاة هذا القليل



﴿ ص ﴾ مسئلة تجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربة من جامد اسم الجنس الموافقة نذكره كبراً وضده ولا يتجاوز بالمنقول في جامد له جمع وزنه فان لم يكن عومل كاشبه الاسماء به

﴿ ش ﴾ اذا كان الاسم علمياً مرتجلاً فانك تجمعه جمع مقارب به من أسماء الاجناس ان كان له نظير في الالوزان أو مقارب به في الالوزن ان لم يكن له نظير من اعيان الموافقة في التذكير والتأنيث فان كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكر أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس المؤنث مثال ماله نظير زينب وسعاد وأدود فيجمع زينب على زيانب كما تجمع أرباب وسعاد على أسعد كما تجمع كراع على أكرع وأدود على أدان كما تجمع نفرا على نفران ومثال مالا نظيره ضرب رب اذا ارتجلت علمان من الضرب على وزن فعال فانه مفقود في كلامهم فجمعه جمع برثن لانه قارب به في الالوزن وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل وقد استقر له جمع قبل النقل فانه أيضاً يجمع كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر مثاله لو سميت رجلاً بجامد أو بضرب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد جوامد كما تقول في حائط حوائط وفي جمع ضرب اضراب كما تقول في جمع حجر أحجار وكذا اذا سميت امرأة بمخالد جمعها على خوالد كما تجمع طالق على طوائق ولو سميتها بقال لقلت في جمعها قول كما تقول في جمع ساق سوق ولو سميت باقل منقولاً من المضارع المبني للفعل فانه لا نظير له في الالوزان الاسماء فيجمع مثل جمع إفكل المقارب لوزنه ولا يتجاوز بالمنقول من جامد مستقر له جمع ما كان له من الجمع فلو سميت رجلاً بنفرا بقلت في جمعه أغربة وغربان كما قيل فيه قبل النقل ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس فان لم يستقر له جمع قبل النقل بأن لم يجمع البتة بالمنقول من أكثر المصادر فانها لم تجمع أو جمع لكنه ما استقر فيه جمع بل اضطرب ولم تطرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم فانه اذا ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به مثال الاول ان يسمى بضرب فانه لم يجمع وهو مصدر فيجمع مسمى به على الفعل في القلة فتقول اضرب ككلب وأكلب وضرب من الكثرة ككعب وكعوب ومثال الثاني (١)

﴿ ص ﴾ ولا يجمع جمع كثرة واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقا فان اختلفت فالجمهور لا يقاس هو ولا اسم الجمع وانه يقاس في القلة أما جمع الجمع فلم يشبهه غير الزجاجة وابن عريز

﴿ ش ﴾ لا خلاف في ان جوع الكثرة لا يجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الاجناس اذا لم تختلف أنواعها فان اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه وعليه الجمهور ومذهب المبرد والرماني وغيرهما قياس ذلك قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لقلة ما حكى منه وسواء في اسم الجنس ما ميز واحده بالتاء وما ليس كذلك ومن المسموع في الاول قولهم رطبة وأرطاب واختلفوا في جوع القلة وهي أفعال وأفعلة وأفعال وفعله فذهب الاكثرين انه منقاس جمعها ولا خلاف انه ما سمع من جمع القلة أكثر مما سمع من جمع الكثرة ولا يمكن أن هو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا واختيار ابن عصفور انه لا ينقاس جمع الجمع لاجتماع القلة ولا جمع الكثرة ولا يجمع الا ما جمعوا ومن المسموع في ذلك أيد وايد وأوطب وأوطب وأسماء واسام واسورة وآيات وآيات وانعام وأناعم وأقوال وأقوال وأعراب وأعراب ومعن ومعن ومصران ومصارين وخشان وخشاشين وجمال وجاميل وأعطية وأعطيات وأسقية وأسقيات وبيوت وبيوتات وموال ومواليات بنى هاشم ودور ودورات وعود وعودات وصواحب وصواحبات يوسف وحدايد وحديدات وجر وجرات وطرق وطرقات وجزر وجزرات وأنساء وأنصاء وهو ما رعى من النبات قال أبو حيان فهذا ما جمع من الجمع في الكلام والمفرد يد ووطاب واسم وسوار وبيت ونعم وقول وعرب ومعن ومصير وخش

وجمل وعطاء وسقاء وبيت ومولى ودار وعائد وصاحبة وحديدة وحار وطريق وجز ورونصو قال وأما ما جاء في الضرورة فاعنيات والبرعات وأيامنون وأنا كئون وعقايين وغرايين اما جمع جمع الجمع فأنبته الزجاجة ومثله بأصائل وهي العشايا فانه جمع أصال وأصال جمع أصل وأصل جمع أصيل كما تقول رغيف ورغف ثم تشبه أصالا الجمع بعنق فتجمعه على أصال كما تجمع عنقا على أعناق ثم تشبه أصالا بأعصار لموافقة في الزيادة وعدد الحروف فتجمعه على أصائل وكان قياسه أصائيل لأجل الالف كأعاصير وبعضهم قال ان أصالا قد استعمل في لسان العرب مفردا بمعنى أصيل فاصائل من جمع الجمع قال أبو حيان وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع قال وذكر أبو الحسن بن الباذش ان النحويين على ان أصالا جمع أصيل كمين وإيمان وان أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن وقد حكى يعقوب أصيلة في معنى أصيل فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع قال وهذا أولى من تكلف لا يضطر اليه انتهى وقال السهيلي لا أعرف أحدا قال جمع جمع الجمع غير الزجاجة وابن عزير قال أبو حيان وظاهر كلام سيبويه انه لا ينقاس جمع اسم الجمع ومن المسموع منه قوم وأقوام ورهط واراهاط

ص مسألة ما دل على أكثر من اثنين ولا واحدا من لفظه ان كان وزنه خاصا بالجمع أو غالبا فجمع واحد مقدر والاقاسم جمع وماله واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع مالم يخالف أو زانه أو يساو الواحد في خبره ووصفه ونسبه أو يميز من واحد ببناء نسبة فاسم جمع أو بناء فاسم جنس في الاصح اما ما يقع على المفرد والجمع فان لم يثن كجنس على الافصح فغير جمع والافقيل اسم جمع وقيل جمع مقدر تغييره وقيل مفرد ش كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر ان كان على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه مثال الخاص عباديد وشما طيط فهذا جمع وان لم ينطق له بمفرد لانه جاء على وزن يختص بالجمع اذ لم يجئ لثان لاسمهم اسم مفرد على هذا الوزن ومثال الغالب أعراب فانه جمع لمفرد لم ينطبق به وجاء على وزن غالب في الجوع لان أفلا أقل في المفردات جدا ومنه برمة أعشار والافو اسم جمع كابل وذود وأحدهما جل أو ناقة وقوم واحده رجل فان كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة وفي الدلالة عند عطف أمثاله عليه فهو جمع مثاله رجال له واحد يوافقه في الحروف الاصلية دون الهيئة ويقال فيه قام رجل ورجل ورجل فان وافقه في اللفظ والهيئة كذلك الواحد والجمع فسيأتي حكمه أولم يوافقه في الدلالة عند عطف أمثاله كقريش فان واحدهم قرشي واذا عطف أمثاله عليه فدلوه جماعة منسوبة الى قريش وليس مدلول قريش ذلك فليس بجمع وكذا ان وجد الشرطان ولكن خالف أوزان الجوع السابقة أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو الركب سائر وهذا ركب سائر كما تقول الراكب سائر وهذا راكب سائر أو ساواه في النسب اليه بان نسب اليه على لفظه نحو ركبى كما تقول راكبى بخلاف الجمع فانه لا ينسب اليه على لفظه بل يرد الى المفرد كما سيأتي أو يميز من واحد ببناء النسب نحو روم وترك فان الواحد منهما رومى وتركى ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جوعا أو يميز من واحد ببناء التانيث كبسر وبسيرة في المخلوقات وسفن وسفينة في المصنوعات فليس شيء من هذه الاقسام الاربعة بجمع بل كل من الثلاثة الاول اسم جمع والاخير اسم جنس وخالف الاخفش فيما كان على فعل كركب وطير وصحب ونحوها فقال انها جوع تكسير لراكب وطائر وصاحب لاسماء جوع قال أبو حيان وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها ولو كانت جوعا ردت في التصغير الى مفرداتها وخالف الفراء في كل ماله واحد موافق في أصل اللفظ كبسر ونمام وصحاب ونحوها ورد بأنه لو كان جمعا لم يجوز وصفه بالمفرد وقد وصف به قال تعالى اليه يصعد الكلب الطيب أعجاز نخل منقعر ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد والجمع



بغير تغيير ظاهر فاما ان يثنى أو لا فان لم يثن فانه ليس بجمع كما مصدر اذا أخبر به أو وصف به أو وقع حالا ونحو  
جنب أيضا فان الافصح فيهما أن لا يثنيا ولا يجمعان فليس بجمعين وان ثنى فهو جمع عند الاكثرين كفلك وهجان  
ودلاص فانها تطلق على المفرد والجمع ففلك في حالة الافراد نظير قفل وفي حالة الجمع نظير رسل وهجان في حالة  
الافراد نظير لجام وفي حالة الجمع نظير كرام فقد والتغير في حالة الجمع بتبدل الحركات ولم يجعل من باب المشترك  
لوجود تثنية في كلامهم بخلاف نحو جنب فانه هكذا المفرد والمثنى والجمع على الفصح وان كان بعضهم قد ثناه  
فيكون إذاً من باب فلك فلما ثبت ذلك على عدم الاشتراك وذهب آخرون الى ان باب فلك ونحوه أسماء  
جمع وانه لا تغير فيها مقدار فيكون إذاً من قبيل المشترك بين المفرد والجمع ولا يمنع أن يوضع لفظ مشترك بين  
المفرد والجمع لانهما معنيان متغايران بكييفية الافراد والجمع وان كنت اذا أطلقت على الجمع دل على المفرد والجمع  
ضم مفردات ينظمهن لفظ كما لم يمنع ان يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو انسان فانه موضوع لهذا الشخص  
وموضوع لانسان العين وان كنت اذا أطلقت على الانسان دل بطريق التضمن على انسان العين فكالم يمنع  
وضع مثل هذا فكذلك لا يمنع بين المفرد والجمع بل هو في هذا أسهل لانه ليس فيه أكثر من ضم أمثال بخلاف  
الانسان فان المباشرة فيه أكثر لأن مباشرة الجزء للكل أكثر من مباشرة المفرد للجمع وهذا الرأي صححه ابن مالك  
في التسهيل وقال بعض النحويين الفلك اسم مفرد يذكر ويؤنث وقوله تعالى . والفلك تجري . على التأنيت  
المسموع فيه وهو مفرد واللام للجنس وقوله . وجرين بهم . أعيد فيه على المعنى كما قالوا الدينار الصغر والدرهم  
البيض وغير هذا القائل يجعله دليلا على الجمع

﴿ ص ﴾ المصغر هو المصوغ لتحقيرا وتقليل أو تقريبا أو تعطف قال الكوفية أو تعظيم بضم أوله وفتح ثانيه  
وزيادة ياء ساكنة بعده قبل أو ألف

﴿ ش ﴾ فوائد التصغير خمس . أحدها تحقير شأن الشيء وقدره نحو رجيل وزبيد تر يد تحقير قدره والوضع  
منه . الثاني التقليل اما لذاته نحو كليب أو لكميته نحو دريهمات . الثالث التقريب اما للمزلة نحو صديق أو  
زمانه ومساقته نحو قبيل وبعيد وفوق ونحيت ودون . الرابع التعطف نحو يا أخي يا حبيبي . الخامس التعظيم  
أثبت الكوفيون واستدلوا بقوله

وكل أناس سوف تدخل بينهم \* دويبة تصغر منها الأنامل

والبصريون تأولوا ذلك ويكون تصغير الاسم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده أعني بعد الثاني واحتل  
السيرافي لضم أول المصغر بانهم لما فتحو في التفسير لم يبق الا الكسر والضم فكان الضم أولى بسبب الياء  
والكسر بعدها في الأكثر وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستقل وقال أبو بكر بن طاهر جعلاوا  
الألف والفتح في الجمع لانه أثقل فطلبوا فيه الخفة والضم والياء للمصغر لانه أخف وقال بعضهم انما ضم أول المصغر  
لانه ثان للكبر وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله قالوا وانما فتح ما قبل الياء لان الياء في  
التصغير والالف في شبه مفاعل متقابلان لان التصغير والتكسير من باب واحد فكما ان ما قبل الالف مفتوح  
فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها وانما كانت علامة التصغير ياء لأن الأولى بالزيادة حروف المد واللين والجمع  
قد أخذوا الالف فارادوا حرا فاجتالعه ويقار به ليقع الفصل فجاءوا بالياء لانها أقرب الى الألف وزعم بعض الكوفيين  
وصاحب الغرة ان الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم هدهد وتصغيره هداهد وداية وشابة والتصغير دوايه  
وشوابه بالألف وأجيب بأن الأصل دويبة وشويبة فأبدلت الألف من الياء وبان هداهد اسم موضوع للتصغير  
لأنه تصغير هدهد

﴿ ص ﴾ ويحذف أول يائين ولياها وتقلب ياء واوسكنت أو اعتلت أو كانت لا ما وجوبا أو تحركت في مفرد وجمع اختيارا وواو اثنان فتح للتصغير منقلب عنها أو ألف زائدة أو مجهولة أو بدل همزة تليها لاء ومنتقلب عنها في الأصح ويجرى ذلك في الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل

﴿ ش ﴾ إذا ولي ياء التصغير يا أن حذف أولاهما لتوالي الأمثال وان وليها واو قلبت ياء وجوبا ان سكنت كيجوز وعجز أو اعتلت كقام أصله مقوم ومقيم أو كانت لا ما كغزو وغزى وغزوة وغزبة وعشوا وعشيا واختيارا إن تحرك لفظا في افراد وتكسير ولم يكن لا ما كاسود وأساود وأسيد وجدول وجدول وجديل ويجوز في هذا الاقرار وترك القلب فيقال أسود وجدول وجه الاول الجرى على قاعدة اجتماع ياء واو سبقت احدهما بالسكون من قلب الواو ياء وادغامها في الياء وجه الثاني الاجراء على حدها في التكسير لانهما من باب واحد فان تحركت فيهما وهى لام قلبت في التصغير وجوبا ولم يلتفت الى الجمع نحو كروان وكراوين وكريان وقلب ثاني المصغر المفتوح للتصغير واو وجوبا ان كان منقلبا عنها كدومة ودومة وقوية وقوية وريح وريح وميزان وموزن ومال ومويل وريان وريان وشذن من هذا الاصل قولهم عيد وعيد وكان قياسه عويدا لانه مشتق من العود وكذا قولهم في الجمع أعياد وقصدوا بذلك الفرق بينه وبين تصغير عود وجمعه أو كانت الفاء زائدة كضارب وضوئرب وكاهل وكويهل وقاصعاء وقويصعاء وخاتم وخوينم وجاموس وجويميس أو كانت الفاء مجهولة الاصل كصاب وصويب وعاج وعويج والواوى أو كانت الفاء بدل همزة كآدم وأو يدم أصله آدم لانه أفعّل من الأدمة فأبدلت الهمزة ألفا ولا تقلب ان كانت ياء كبيت وشيخ وميت وسيد أو كان منقلبا عن ياء كنب للسن في الاصح الذي هو مذهب البصريين بل يجب اقرار الياء في الحالين فيقال بيت وشيخ وميت وسيد ونبيب وجوز الكوفيون الاقرار والقلب واو اكرهه اجتماع الياءات واختاره ابن مالك فيقال بويت وشويج ومويب وسويد ونويب وسمع في بيضة بويضة بالواو وفي ناب للسنتمن الابل نويب وذلك عند البصريين شاذ لا يعمل به وعلى مذهبهم الاحسن ضم ما قبل الياء ويجوز كسرهما فيقال شيخ وهكذا ويجرى ما ذكر من القلب في الجمع على مثال مفاعيل أو مفاعيل فيقال في الامثلة السابقة عجائر وروائح ووازين وضوئرب وكواهل وقواصع وخواتيم وجواميس وأوادم

﴿ ص ﴾ ويكسر تالي ياء التصغير لا آخر أو متصلا بها التأنيث أو ألف افعال أو ألف ونون مزيدتين ﴿ ش ﴾ اذا كان تالي ياء التصغير مكسورا بقي على كسره كزبرجوز ويرج قال أبو حيان ولا نقول ان الكسرة الأصلية زالت وجاءت كسرة التصغير لانه لا حاجة الى دعوى ذلك قال ويشبه ذلك الكسرة في نحو شرب فانه اذا بنى للفعول ضم أوله ولا يقال ان كسره زالت وجاء غيرها قال ولوقيل ان الكسرة في زبرج وشرب زالت وجاءت كسرة أخرى لكان وجهها كما قالوا في من زيد في الحكاية على أحد القولين وفي يامنص اذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا انها ضمة بناء غير الضمة الأصلية اه وان كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للنسبة بين الياء والكسرة بكيفر وبريثن ودرهم الا أن يكون آخر اكرجيل لان الآخر مشغول بحركة الاعراب وهى متبدلة عليه فلم يمكن كسره أو متصلا بها التأنيث كطليعة فان كانت الهاء فيه ولم يتصل بها كسر كدحرج ودحرجة أو متصلا بما هو منزل منزلة هاء التأنيث كبعيلبك فلا تكسر اللام أو بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ككسيري وحجيرا بخلاف ألف الحاق كملقي وعلباء فانه يكسر ما هي فيه فيقال عليق وعليبة أو متصلا بألف افعال جمعا كاتراب وأنياب واسقاط واسباط أو مفردا كائن يسمى بأجلال فيقال أجيال أو متصلا بالالف والنون المزيدين كسيكران بخلاف ما نونه أصلية فانه يكسر فيه ما قبل الألف



﴿ص﴾ والثنائي حذف بردهما حذف وضعا يزاد آخره ياء قبل او يضعف من جنسه ولا يعتد بالتاء ولا يرد محذوف تأتي بدونه فعيل على الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل في الثنائي بردهما حذف منه ان كان منقوصا سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللام مثال الفاء عدة وزنة وشية وسعة وصفة وصله وجهة ولدة وخدة وكل ومر وعدم مسمى بها فاذا صغرت هذا النوع رددت المحذوف في موضعه فقول وعيد وأخيد وأعيد وكذا باقيةا ومثال العين سه ومذ وسل وقم ومر وبع مسمى بها فتقول سته ومنيد وسويل وقويم وبيع ومثال اللام بدودم وشفة ودوسر وفوك وقط وفل فتقول بديه ودي وشفيه ودين وحرج وفويك وقطيظ وفلين وان لم يكن منقوصا بل كان ثنائي الوضع زيد فيه ياء فيقال في من وعن وان مسمى بهامني وعني واني وذ كر ابن مالك فيه وجهين أحدهما هذا والآخر انه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عن عنين ولا يعتد بتاء التانيث فلا يقال في شفة مثلالانه ثلاثي بل هو ثنائي وكذا بنت وأخت وكيت وزيت وهنت ومنف فكما ثنائي فاذ صغرت رددت المحذوف فقلت شفية وبنية وأخية وكية وزية وهنية ومنية لان لامها تختلف فيه عند العرب وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفا في لغة وحرفا غيره في لغة جاز تصغيره على كل منهما فان تأتي فعيل بمابقي من منقوص لم يرد الى أصله كهار وميت وشاك وخبر وشر وناس فيقال هو بروميت وشويك وخير وشرير ونويس هذا مذهب سيبويه ونقل ابن مالك عن أبي عمرو انه يرد المحذوف فيقال هو يير ومويت وشويك وأخير وأشير وأنيس وفي برى علم بر يثى ونقل غيره هذا المذهب عن يونس

﴿ص﴾ (ويحذف الوصل خلافا لثعلب وشرط المازني وزانه للاسماء)

﴿ش﴾ تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر كافتقار وانطلاق واستضراب واشهيباب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب لزوال الحاجة اليها بتعريك أول المصغر فيقال بني وسمي وفتيقير ونطيليق وشهيبيب وعديدين وقعيسيس وعليبيط وضيريب وسواء بقي على مثال الاسماء أم لا هذا مذهب سيبويه وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير ولم يسقطها فيقال في اضطراب اضيريب فحذف الطاء لانها بدل من تاء افتعل وهي زائدة وأبقى همزة الوصل لانها فضلها بالتقدم ومنع المازني من تصغير انفعال وافتعال فلم يجز في انطلاق نطيليق ولا في افتقار فتيقير لانهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير الى مثال الأسماء فيقال طليق وفتير قال أبو حيان وليس خلاف المازني مختصا بانفعال وافتعال فقط بل يشترط في المصغر كله ان يكون على مثال الأسماء

﴿ص﴾ ويتوصل الى فعيل وفعيعيل في غير الثلاثي بما توصل به الى مفاعل ومفاعيل حذف وابقاء لكن لا تحذف هنا التاء والألف الممدودة وياء النسب والألف والنون الزائدتان بعد أربع ولا يعتد بهن ويحذف واو جلولا وشبهها في الأصح

﴿ش﴾ يتوصل الى مثال فعيل وفعيعيل في التصغير بما يتوصل به الى مفاعل ومفاعيل في التكسير لانهما من واحد فكما تقول في خدب خداب وفي بهلول بهليل وفي عطر عطار وعطار يد كذلك تقول خديب وبهليل وعطير يد والحذف والترجيح والتخفيف في الزيادة هنا كما هناك فكما تقول عطاميس ومطابق ونخاريج ودحاريج تقول عطيميس ومطيليق ونخاريج ودحاريج وكما تقول في سفر رجل سفاريج تقول سفيريج وكما تقول في حبطني وعفري وقنداوي حباطي وحبائط وعفاري وعفارين وقنادي وقداي تقول حينط وحبيطي وعفيرن وعفيري وقندي وقديني لكن خالف التصغير التكسير في انه لا يحذف فيه هاء التانيث وان حذف في الجمع

فيقال في درجة دحرجة والجمع دحارج ولا تحذف فيه ألفه الممدودة فيقال في قاصعاء قويصعاء والجمع قواصع يحذفها ولا تحذف فيه ياء النسب فيقال في لودعي لويدي والجمع لوازع يحذفها ولا يحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعدا فيقال في زعفران زعفران والجمع زعافر يحذفهما وفي عرقصان عريقصان والجمع عراقص يحذفهما فان كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يحذف لاهنا ولا هنالك وكذا لو كانت النون أصلية ثبتت في البابين كاسطوانة وأساطين واسيطينة ولو كانت ألف التانيث مقصورة حذفت في البابين كقرقرى وقرقرى وقرقرى ولا يستبدل هذه الامور الأربعة أعني هاء التانيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون المریدتين بل يصغر الاسم على أحد المثالين وفيه الواحق المذكورة ومذهب سيبويه في واو جلاولاء وشبهها والمراد به ألف برا كاء وياء قريناء انهاء تحذف عند التصغير فيقال جليلابريكاو قريناء لان لألف التانيث الممدودة شبهاء التانيث وشبهاء بألفه المقصورة فاعتبرنا الشبهاء في علم الحذف لها واعتبرنا الشبهاء بالمقصورة في اسقاط الواو والألف والياء لانها كالألف في حبارى وخالفه المبرد فأنبتها وأدغمها بعد القلب فقال جليلاء وبريكاء وقريناء كما لم تحذف واو فرقة وألف رسالة وياء صحيفة ولم يعتبر الا أحد الشبهين فقط

﴿ ص ﴾ ويرد الى الأصل هنا وفي مفاعل ومفاعيل وأفعال وأفعلة وفعال وذو البديل آخر ما طلقا وغيره ان كان لينابديل غير همزة تلي همزة الاستفهام لاتاء متعد ونحوه خلافا للزجاج ولا ذو القلب وما خالف فسادا ومادة أخرى ﴿ ش ﴾ يراد الى أصله في التصغير وفي التكسير على مثال مفاعل أو مفاعيل أو أفعال أو أفعلة أو فعال وذو البديل الكائن آخر ما طلقا سواء كان حرف لين نحو ملهى أم غير حرف لين نحو ماء فان الألف في ملهى بدل من الواو لانه مشتق من اللهو والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم مياه فثال التكسير على مفاعل ملاهى وعلى مفاعيل صحارى وعلى افعال أمواه وعلى أفعلة أسقية وعلى فعال مياه ويقال في تصغيرها ملهى ومويه وسقى لان التصغير والتكسير يردان الأشياء الى أصولها فان لم يكن ذو البديل آخر افيشترط فيه شرطان أحدهما أن يكون حرف لين والثاني أن يكون بدلا من حرف لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى مثاله مال وقيل وريان وميزان وموقن فيقال مويل وقويل وروبان وموزين وميقين وانما يرجع في هذه الى الأصل لزوال موجب البديل لان الواو انما أبدلت في نحو مال لتصر كها وانفتاح ما قبلها وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها وفي ريان لاجتماعها مع الياء وسبق أحدهما بالسكون وفي موقن أبدلت الياء بضم ما قبلها وقد زال المرجب في التصغير وسواء كان اللين بدلا من لين كما مثلنا أم من غيره كقيراط وديباج فيقال فيه قيريط وديبيج وقراريط وديبيج ويقال في ذئب ذؤيب وفي آل أهيل فلو انخرم الشرط الاول بأن كان حرفا صحيحا بدلا من حرف صحيح أو من حرف لين لم يرد الى أصله بل يصغر على حاله ككتمة ونخبة ونراث ونزيت وأباب في عباب وأيب وقائم وقويم بالهمز وكذا لو انخرم الشرط الثاني بان كان بدلا من همزة تلي همزة كآدم فيقال أودم من غير رد الألف الى أصلها من الهمز بل تقلب واوا كما تقدم اضمه ما قبلها أما ما فيه تاء الاقترال كتعد ومتسرف سيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير فيقول متيعد ومتيسر كما يقول في مكتسب مكيسب وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد الى الأصل وذهب قوم منهم الزجاج الى انه يرد الى أصله فيقال مويعد وميسر لانهم من الوعد واليسر قال صاحب الافصاح وانما كان المحذوف تاء الاقترال لانه لا بد من حذف وهى زائدة والزائد أحق بالحذف من الأصلي وأما ذو القلب فانه لا يرد في البابين الى أصله بل يصغر ويكسر على لفظه كجاء أم له وجه لانه من الوجاهة فقلب فيقال في تصغيره جويه لا وجه لعدم الاحتياج الى الرد الى الأصل ويجمع أينق على أياثق ويصغر على أينق ويقال في شاك وأصله شايك شواك وشويك وما ورد بخلاف ما قررناه من رد ذي البديل الى أصله فاما



شاذ كقولهم في عيد عييد وأعياد أو من مادة أخرى كقولهم فسيتبط فهو تصغير فسطاط لغة في فسطاط وفسيطيط  
بالطاء تصغير فسطاط فهما مادتان لأنهما أحدهما إلى الآخر

﴿ص﴾ وتلحق التاء غالباً إذ لا لبس في مؤنث عار ثلاثي أو رباعي بمدة قبل لام معتلة لا غيره وقد نهوض من ألف  
تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة قليلة أو ممدودة ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الأصح وتحذف بلا عوض من  
بنيت علم مذكر

﴿ش﴾ تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغيره مؤنث بلا اعلامة بشرطين الأول أن لا يلبس فإن حصل لبس لم تلحقه  
نخمس ونحوه من عدد المؤنث إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكور وكشجر وبقر إذ لو لحقته لألبس بتصغير شجرة  
وبقرة الثاني أن يكون ثلاثياً كدار ودورة ونار ونورة أو رباعياً بمدة قبل لام معتلة كسماء وسمية بخلاف  
رباعي ليس كذلك كزنب وسعاد وعناق وعقرب فيقال زنب وسعيد وعنيق وعقرب بلاتاء وبخلاف ما زاد  
على الرباعي الأما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فإنه يجوز لحاقه التاء كجباري يجوز تصغيره  
بأقرار الالف فيقال حيرى وبمحذفها فيجوز حيث لحق التاء نحو يضاف فيقال حيرة كما يجوز تركها فيقال حير  
وكغيزي يجوز فيه الأمر أن دون أقرار الالف كغيزية ولغيز وشذ ترك التاء في تصغير قوس وحرب ودرع  
الحديد ونصف المتوسط السن وخود وعرب وفرس وبغل وناب للسن من الأبل وعرس وسول ونحل وضحى  
قال أبو حيان هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك وشذ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرطه كقولهم في وراء  
وأمام وقدام ورشية وأممية وقديمة وهذا المحترز عنهما بقولى غالباً وجوز ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث  
الممدودة خامسة أو سادسة كباقلاء وبرنساء وت عوض منها التاء قياساً على المقصورة ولا يجوز عند غيره إلا  
الأقرار فيقال بوقلاء وبرينساء وذهب أيضاً إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه فإن كان علم المؤنث منقولاً من مذكر  
كمرح علم امرأة لم تدخله التاء رعيلاً لصله الذي نقل منه فيقال رمج وغيره منع ذلك وقال الماسمي به مؤنث صار  
اسماً خاصاً بالمؤنث فيصغر كما يصغر مؤنث الأصل اعتباراً بما آل وكذا لو كان علم المذكر منقولاً من مؤنث كاذن علم  
رجل فإن الجمهور على أنه لا تدخله التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير وذهب يونس إلى أنها تدخله  
اعتباراً بأصله واحتج بقولهم عروة بن أذينة ومالك بن نويرة وعيينة بن حصن فأنها أسماء مذكرة بن أعلام قد  
دخلتها التاء وأصلها مؤنث وأجيب بأن كلامهم هؤلاء لم يسم باذن ولا بنار ولا بعين ثم حقر بعد التسمية وإنما  
هي أسماء أعلام سمي بها بعد أن حقرت وهي نكرات فإن سمي مذكر ببنت وأخت ثم صغر بعد التسمية  
حذفت التاء وردت لام الكلمة من غير تعويض بتاء تأنيث فيقال بني وأخي بخلاف ما إذا سمي بهما مؤنث فحذف  
هذه التاء ويعوض عنها تاء التأنيث فيقال بنية وأخيه إجراء لها حال العلمية مجراها حال التنكير

﴿ص﴾ مسألة يصغر اسم الجمع والقلة بلفظه ورد لا خفش نحو ركب لواحدة لا الكثرة بل يرد إلى قلة أو تصحیح  
المذكران كان لما قل والأفالات وجوزه الكوفية فيها نظير في الأحاد وماله واحد ممل قياسي رد إليه لأن  
كان له مستعمل خلافاً لابي زيد

﴿ش﴾ تصغر أسماء الجمع وجمع القلة على لفظها فيقال في ركب ركب وفي قام قويم وفي رهط رهط وفي أجال  
أجبال وفي أكاب أكيلة وفي أرغفة أرغفة وفي غلعة أغلعة قال أبو حيان ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع  
فيقال في تمر تمر ورد لا خفش باب ركب لواحدة فيقال رويكبون وصويكبون وطوميرات بناء على قوله أن  
فعلا جمع وقول الجمهور مبني على أنه اسم جمع وأما جمع الكثرة فلا يصغر على لفظه عند البصريين فلا يقال في  
رغفان رغيفان لأن التثنية تدل على الكثرة والتصغير يدل على القلة فيتناهيان بل يرد إلى جمع القلة أن كان له جمع



قله فيقال في تصغير فلوس أفلس ردا إلى أفلس وفي عنق أعينق ردا إلى أعنق وإلى جمع تصحيح المذكران كان  
لذكر عاقل سواء كان مفردة مما يجمع بالواو والنون أم لا فان التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز  
في المكبر فيقال في تصغير زبود حال الرز يدون وفي تصغير رجال وغلان وقتيان رجساون وغلبيون وقيون  
وان كان رجل وغلان وفي لا يجمع بالواو والنون والامر ان جائز ان يقال له جمع قله وان لم يكن له جمع قله ولا هو  
لذكر عاقل بان كان لذكر لا يعقل أو مؤنث مطلقا ووجب الرد إلى جمع تصحيح الاناث سواء كان مفردة مما يجمع  
بالالف والتاء أم لا فيقال في تصغير دراهم دريهات وفي سكرى جمع سكرات وفي حمر جمع حمرات وفي جوارج  
وفي جوارج ويريات وأجاز الكوفيون تصغير جمع الكثرة اذا كان له تطبيق في الآحاد كغرفان صغروه على  
رغيفان كميثان وزعموا ان أصيلا تصغير أصلان جمع أصيل فان كان جمع الكثرة مكسرا على واحد مهمل  
وليس له واحد مستعمل بان لم ينطق له بمفرد أصلا لقياسي ولا غير قياسي ردا عند التصغير إلى مفردة القياسي  
المهملة فيقال في تفرق اخوتك شطاطيط تفرقوا شطيططين وفي تفرقت جواربك شطاطيط تفرقت شطيططات  
وان كان مكسرا على واحد مهمل وله واحد مستعمل ردا إلى الواحد المستعمل لا إلى المهملة القياسي خلافا لابي  
زيد فيقال في ملايح ومذا كير لمصات وذكريات ردا إلى الحة وذكر لا إلى ملحمة ومذا كار لا نا حينئذ صغرا لفظا  
عربيا ولوردناه إلى المهملة كبقاه صغرا لفظا لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك وكان أباز بدل لم ينطق له  
بواحد قياسي جعل ذلك الواحد الذي ليس على قياس كالمعدوم في لسانهم فسوى بين ملايح وشطاطيط

﴿ص﴾ وقد يكون الاسم تصغيرا نقياسي وشاذ وقد يستغنى مصغره عن مكبر أو مهمل عن مستعمل أو أحد  
الترادفين عن الآخر قال ابن مالك ويطردان جمعهما أصل واحد وتوقف أبو حيان

﴿ش﴾ قد يكون الاسم تصغيرا نقياسي وشاذ كصبيّة وغلمة قالوا فيها صبيّة وغلمة وهذا هو القياس لانهم اجما  
قله وجوع القله تصغر على لفظها وقالوا أصبيّة وأغلمة وهذا هو الشاذ وكانهم صغروا أغلمة وأصبيّة وان لم  
يستعمل في الكلام وقد جاءت أسماء على صورة المصغر ولم ينطق لها بمكبر فعوا السكينة من الخيل والجر  
والسكينة وهو البلبل والثرى بالنجم المعروف في ألفاظ كثيرة استوعبتها في كتاب المزهري في علم اللغة قال أبو حيان  
وكثر محي المصغرون المكبر في الأسماء الأعلام كقريظة وجهينة وبتينة وطهية وحنين وعرين وفرين وأم  
حبين وهذيل وسليم وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس مغير بان وفي عشيّة  
عشيشة وفي العشي عشيان وفي ليلة ليلية وفي رجل روجل وفي بنون أي بنون كأنه تصغير مغير بان وعشاة  
وعشيان وليلة وراجل وابن وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبر نظير جمع التكثير الذي جاء على خلاف  
تكثير المفرد نحو ليل وبابه وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر قالوا أنا ناقصر أي عشيّا ولم يصغروا  
قصر استغناء عنه بتصغير عشيّا قال ابن مالك ويطرد ذلك فيهما جواز ان جمعهما أصل واحد نحو جليس بمعنى  
مجالس فلان تستغنى بتصغير أحدهما عن الآخر لانهم اجما أصل واحد وهو اشتقاقهما من الجالس لان مادة  
كل منهما جلس فلان تستغنى بتصغير مجالس وهو مجليس عن تصغير جليس ولكان تستغنى بتصغير جليس  
وهو جليس عن تصغير مجالس وتوقف في ذلك أبو حيان قاله في الارتشاف

﴿ص﴾ مسألة لا يصغر مبنى الأوه والمنادى والمزج وذواتا والذي وفروها لا اللاتى واللواتى واللاء  
واللاثنى في الأصح فيبقى أولها مفتوحا ويزاد آخرها ألف وقد يضم اللذان واللتيان في التعجب ثالثا الصحيح يصغر  
أفعل فقط ولا عامل عمل الفعل وفي المصدر ثالثا ما يقبل القلة والكثرة ولا غير وسوى وغد والبارحة وحسبك  
ومختص بالنفي ومعظم شرعا ومنافيه وكل وبعض ومع واى وظرف غير متمكن ومحكى ومصغر وشبهه وأسماء



الشهور وفي الأيام ثالثها يجوز في الرفع دون النصب ورابعها عكسه  
 ﴿ش﴾ أطلق ابن مالك وغيره انه لا تصغر الأسماء المبنية قال أبو حيان ويرد عليه ان بعض المبنيات يصغر وذلك  
 الاسماء المركبة تركيب المزج في لغة من بنى كعبلك وعمر و به فيقال بعيلك وعمر و به والاسماء المبنية بسبب النداء  
 فقال يازيد ويا جعفر قال وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين فقال لا تصغر الأسماء المتوغلة في البناء وهي  
 التي لم تعرب قط فان هذين النوعين لما حاله يعربان فيها قال ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره و به فانه  
 لا يعرب قط على اصح القولين ومع ذلك يصغر قال ولنا نوع ثالث لم يعرب قط ويصغر ذكره صاحب البسيط قال  
 ويقال أوبه من كذا وهو تصغير أوه كما قالوا في المهمة كالتى والذي والمضمر الذي فيها لا يمنع من التصغير كما يمنع  
 في ر و ي ز يدا وهو اسم الفعل لانه على حد أسماء الفاعلين ويستثنى من ذلك المبنيات اسم الإشارة والموصول  
 فيصغر ان لانه صار فيها شبه بالاسماء المتمكنة من حيث انها يوصفان ويوصف بهما وقد خولف بهما قاعدة  
 التصغير حين أبقي أولهما على الفتح وزيد في آخرهما ألف عوضا عما فات من ضم الأول فقالوا في ذاذا وفي ناتيا  
 وفي أولى ألياء وفي ذان وتان وذيان وتيان وفي الذى وفروعه اللذياء واللتياء واللتيان واللتيان واللتيان بضم  
 الياء وقيل بفتحها وكذا اللذين بكسرهما وقيل بفتحها واللتيات واللتياء في اللاتى واللوياء واللويون في  
 اللاتى واللذين وضم لام اللذياء واللتياء لغة لبعض العرب قال أبو حيان وذلك دليل على ان الالف ليست  
 عوضا من ضم الأول اذ لا يجمع بين العوض والمعوض منه قال ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى تاوتركوا  
 تصغيرتى وذى وذهى وهذه استغناء بتصغيرتاء أو خوف من الالتباس بالذ كر قال وإجازة تصغير اللاتى واللواتى  
 واللاء واللاتى مذهب الأنخس قاله قياسا ومذهب سيبويه انه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر  
 وهو اللاتيات جمع اللتيا قال ومذهب سيبويه هو الصحيح لانه لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس لان قياس هذه  
 الأسماء ان لا تصغر فتصغرت العرب منها شيئا وقفا فيه مع مورد السماع ولا تعداه وقد دخل في المبنيات  
 الحروف والافعال فلا تصغر لأن التصغير وصف في المعنى والحرف والفعل لا يوصفان فلا يصغر ان وقد سمع  
 تصغير فعل التعجب قال ﴿ياما أميلح غزلان شدن لنا﴾ وفي قياسه خلاف ولا تصغر الاسماء العاملة عمل الفعل  
 وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف وفي شرح التسهيل لا بى حيان لا تصغر الاسماء المصغرة ولا المشبهة  
 لها ككميت ونحوه ولا غير وسوى وسوى بمعنى غير ولا البارحة ولأمس وغد وقصر بمعنى عشية ولا  
 حسبك ولا الاسماء المختصة بالنفى ولا الاسماء الواقعة على معظم شرعا كاسماء الله تعالى ولا الاسماء المنافية للمعنى  
 التصغير ككبير وجسيم ولا كل ولا بعض ولا أى ولا الظروف غير المتكينة نحو ذات مرة ولا الاسماء المحكية  
 ولا أسماء شهور السنة كالحرم وصغروا باقيا ولا أسماء الاسبوع كالسبت والأحد وبقيا على مذهب سيبويه  
 واختاره ابن كيسان ومذهب الكوفيين والمازن والجرى جواز تصغير أيام الاسبوع وزعم بعض النحويين  
 أنك اذا قلت اليوم الجمعة واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وان نصبت لم يجز تصغيرهما  
 وزعم بعضهم انه يجوز التصغير في النصب ويبطل في الرفع وأجاز المازنى تصغيرهما في الرفع والنصب اهـ  
 ﴿ص﴾ «مسئلة» تصغير الترخيم تحذف فيه الزايد و ب ما حذف أصل يشبهه ولا يستغنى عن التاء مؤنث والأصح  
 انه لا يختص بالعلم وانه يقال في غير الترخيم في ابراهيم واسماعيل برهم ومميعيل وفيه برهم ومميعيل وفاقا  
 ﴿ش﴾ من التصغير نوع يدعى تصغير الترخيم وذلك بحذف الزوائد مع اعطاء ما يليق به من فعيل أو فاعيل كقوالك  
 في أزهر زهير وفي اسود سويد وفي منطلق طليق وفي مستخرج خرج وفي مدحج دحرج وفي زعفران زعفر  
 ولا فرق في جواز تصغير الترخيم بين الاعلام وغيرها عند البصريين وزعم الفراء وتعلب انه يخص بالاعلام

كحارث واسود عابدين فيقال فيهما حريث وسويد بخلافهما وصفين فلا يقال الاحويرت واسيود أو أسيد فان كان المصغرا ساهما المؤنث عاريا من التاء وجب دخول التاء مطلقا فيقال في زينب وسعاد وحبيلى زنتيبة وسعيدة وحبيلة قال أبو حيان نعم الصفات التي للمؤنث نحو طالق وحائض لا تلحقها التاء في تصغير الترخيم بل يقال طليق وحبيض وقد يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزايد مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير ابراهيم واسماعيل تصغير ترخيم بـيه وسميع يحذف الميم واللام من آخرهما وأصل باتفاق لكن لما كان عمارا دان في كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوها وحسن ذلك طول الاسم وكونهما آخرها وتحذف الهمزة منهما وهي أصل في قول المبرد زائدة في قول سيبويه حجة المبرد ان الهمزة لا تكون زائدة أولا والاو بعدها أربعة أصول وحجة سيبويه ان العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة وينبى على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير الترخيم فذهب سيبويه الى حذف الهمزة فيصير ما بقى على فعيليل خماسيا رابعة حرف مدولين فلا يحذف منه شئ وتقول برهميم وسميعيل وذهب المبرد الى ابقاء الهمزة لاصالتها عنده والى حذف الميم واللام كما تحذف آخر الجاسى الاصول فيقال ايريه واسميع كما يقال في سفر رجل سفر يج قال أبو حيان والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهكذا صغرت العرب فيمار واه أبو زيد وغيره

**(ص)** المنسوب هو المجهول حرف اعرابه ياء مشددة يكسر متلوها ويحذف تاء التأنيث وعلامة التثنية والتصحيح فان لحق المؤنث تغيير وهو غير علم رد الى مفردة والابقى الانحوسدرات وعجز المركب والمضاف ان لم يقدّر يفهم تحقيقا أو تقديرا ولم يلبس والافصده وجوز الجرمى حذف صدر المزج والجملة ونسب أبو حاتم الى الجزئين والاختش ان ألبس

**(ش)** يجعل حرف الاعراب من المنسوب ياء مشددة تزداد في آخره ويكسر لاجلها ما قبلها كهاشمي ومالكي وانما كسر تشبيها ياء الاضافة وهذا أحد التغييرات اللاحقة للاسم المنسوب اليه اذ يلحقه ثلاث تغييرات لغظي وهو كسر ما قبل الياء وانتقال الاعراب اليها ومعنوى وهو صيرورته اسما للمم يكن له وحكمى وهو رفعه لما بعده على الفاعلية كالصفة المشبهة نحو مررت برجل قرشى أبوه كالك فلت منتسب الى قرشى أبوه ويطرد ذلك فيه وان لم يكن مشتقا وان لم يرفع الظاهر رفع الضمير المستكن فيه كما يرفع اسم الفاعل المشتق ولما كان فيه هذه التغييرات كثر فيه التغير والخروج عن القياس اذ التغيير يأنس بالتغيير ويحذف لهذه الياء آخر الاسم ان كان تاء تأنيث كقولك في النسب الى مكة وفاطمة مكى وفاطى حذرا من اجتماع تائى تأنيث عند نسبة مؤنثه في نحو مكية وفاطمية اذ لو بقيت لقيل مكثية وفاطمية قال أبو حيان وقول الناس درهم خليفى لحن أو كان علامة تنبيه أو جمع تصحيح بواو ونون أو بالفتوتاء كقولك في النسب الى عبدان وعبيدين وزيدان وزيد بن واثنين ومسلمين ومسلمات وعشرين عدى وزيدى واثنى ومسلمى وعشرى حذرا من اجتماع اعرابين في اسم واحد ولم تحذف فيما عدا مسلمات ومن اجتماع حرفى تأنيث فى مسلمات فان نسب الى ما جمع بالالف والتاء وكان فى الجمع تغيير بحركة لازمة كجفئات أو جائرة كسدرات وغرفات فان لم يكن علاما رددته الى مفردة فتقول جفنى وسدرى وغرفى بسكون عين الكلمة وان كان علما بقيت الحركة فتقول جفنى وسدرى وغرفى فان كان التغيير كسرة كسدرات رددتها فتحة ونسب اليه كما ينسب الى الابل فتقول سدرى كما تقول ابلى وتحذف لهذه الياء أيضا عجز المركب تركيب جملة أو مزج أو عدا اجزاء له مجرى ياء التأنيث فيقال فى النسب الى تأبط شر او بعلبك وخسة عشر تأبطى وبعلى وخمى قال أبو حيان وكان مقتضى القياس ان الجملة لا ينسب اليها كما انها لا تثنى ولا تجمع ولا تقرب ولا تضاف ولا تصغر وانما جاز النسب الى المصدر منها تشبيها بالمركب تركيب



مرج قال ويدخل تحت قولنا عجز المركب النسبة الى لولا وحينا وشبههما فيقال لوى بنخفيف الوار وحيني يحذف  
عجزهما الجري بينهما مجرى الجملة التي تحكى ويقول في النسبة الى كنت كوني يحذف تاء الصمير ورد الوار  
لزوال موجب الحذف وهو اجتماعها ساكنة مع النون الساكنة لا لاجل التنوين منسبوا الى الجملة باسمها  
فقالوا كنتي لكن في الشعر قال الاعشى \* فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا \* وقال آخر

اذا ما كنت ملقسا لقوت \* فلا تصرخ بكنتي ييجيب

قال ولوسمي بجملة زائدة على كلمتين كان تسمى رجلا يخرج اليوم زيد يحذف ما زاد على الجزء الاول وقيل  
خرجي وجوز الجري في الجملة والمرج النسب الى الجزء الاول او الثاني فتقول تأبطى اوشري وبعلى اوبكى  
وجوز ابو حاتم السجستاني النسب اليهما معامة ترين فيقال تأبطى شري وبعلى بكى وراى هرمرى وفي العدد  
احدى عشرى وقال الاخفش في الأوسط وان خفت الالباس قلت راى هرمرى ويحذف ايضا لهذه الياء عجز  
المركب تركيب اضافة ان لم يتعرف الاول بالثاني تحقيقا ولا تقدير اولم يخف لبس كقولهم في النسب الى  
امرى القيس امرئى ومرئى فامرؤ القيس لم يتعرف الاول فيه بالثاني لان تحقيقا ولا تقدير لانه لم يسبق له  
اضافة قبل استعماله علما كما سبقت لابي بكر مثلا وان تعرف الاول بالثاني تحقيقا أو تقدير اولم يكن خيف  
لبس حذف الصدر ونسب الى العجز مثال الاول قولهم في ابن عمرو ابن الزبير وابن كراع وابن دعلج عمرى  
وزبيرى وكراعى ودعلجى ومثال الثانى قولهم في ابي بكر بكري فابو بكر لم يتعرف فيه الاول بالثاني تحقيقا لان  
الاسم لا يكون معرفا من جهتين العلمية والاضافة لكنه تعرف به تقدير لانه قبل العلمية كان ابو معرفا  
ببكر تحقيقا ومثال الثالث قولهم في عبد مناف وعبد الاشهل منافى واشهل لانهم لو قالوا عبدى لالتبس بالنسبة  
الى عبد القيس فانهم قالوا في النسبة اليه عبدى فرقوا بين ما يكون الاول مضافا الى اسم يقصد قصده ويتعرف  
المضاف الاول به وهو مع ذلك اسم غالب او طرأت عليه العلمية نحو ابن عمر وابي بكر وعبد مناف وعبد الاشهل  
وعبد المطلب وعبد مناف وكذا كل ما كان فيه ابن أو أب أو أم وبين ما ليس كذلك نحو امرئ القيس وعبد  
القيس فان القيس ليس بشئ معروف بغير اضافة امرئ اليه أو عبد وقالوا في الرجل من بنى عبد الله بن دارم  
دارمى ومن بنى عبد الله بن الدثلى دثلى نسبوا الى الجد قال ابو حيان والمراد بالمضاف فى المسئلة التى يكون علما  
أو غالبا بحيث يكون مجموعها معنى مفرد لا المضاف على الاطلاق فان مثل غلام زيد اذا لم يكن كذلك ينسب  
فيه الى زيد أو الى غلام ويكون اذا كان من قبيل النسبة الى المفرد لا الى المضاف لان كلاما من جزئيه باق على معناه  
ص ياء المنقوص الا الثلاثى فترد وتقلب واوا المشددة بعد اكثر من حرفين وقد تقلب واوا فى مرمى  
فان كان حرفان حذفت اولى اليائين وقلبت الثانية أو حرف فالقلب وشذبه خلافا لابي عمرو والف التأنيث  
رابعة أو فوقها مطلقا والواو تلزم ثالث فصاعدا والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر

ش يحذف للنسب ياء المنقوص غير الثلاثى فيقال فى قاض ومعتل ومستدع قاضى ومعتلى ومستدعى  
بخلاف الثلاثى كم وشج فانه ترد لاه وتقلب واوا سواء كانت فى الاصل واوا أم ياء كراهة اجتماع الامثال فيقال  
عموى وشجوى وقد يقع ذلك فى الرباعى ايضا فيقال قاضوى لكنه شاذ وتحذف ايضا الياء المشددة بعد اكثر من  
حرفين سواء كانت من بنية الكلمة أم دخلت للنسب ككرسى وبختى ومرمى وشافى فتحذف ياءاتها ويثبت  
مكانها ياء النسب فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات ولانه لا يوجد فى آخر اسم أربع ياءات من جنس  
واحد وقد يقال فى مرمى مرموى يحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة فى اسم المفعول وقلب الياء التى  
هى لام الكلمة واوا كما يقال فى على عاوى فان كان قبل الياء المشددة حرفان فقط كقصى حذفت اولى اليائين



وقلبت الثانية واوا فيقال قصوى أو حرف واحد كحى وطى قلبت الثانية واوا وصحت الاولى بحركة بالفتح فيقال حيوى لانه لو نسب اليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياآت وذلك مستثقل في كلامهم وشذ قولهم حيي وكان أبو عمرو يختاره لانه ليس فيه زائد بحذف وتحذف أيضا ألف التانيث رابعة أو فوقها فيقال في جزى وحبلى جزى وحبلى بخلاف ألف اللاحق كعلقي أو لام الكلمة كملهى كما سيأتى وتحذف أيضا الواو تلو مضموم ثالث فصاعدا فيقال في عرقوة وترقوة وقحدوة عرقى وترقى وقحدى بخلافها بعد مضموم كرموة من الرى فلا تحذف وتحذف أيضا الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فرار من توالى ياآت بينها كسر فيقال في سيد وميت سيدى وميتى بالتخفيف حذف الياء الثانية المدغم فيها الياء الاولى وشذ قولهم طأى بقلب الياء ألفا والقياس طيئى فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيح لم تحذف بل يقال هبيضى وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كهمى تصغير مهيام مفعال من هام فيقال مهيى بالاخلاف لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض

﴿ ص ﴾ وتقلب واوا ألف ثالثة أو رابعة للاحق أو أصل وقد تحذف أو تقلب رابعة لتأنيث فيما سكن ثانيه قيل أو خامسة تلو مشدد وقد تزداد ألف قبل بدل رابعة مطلقا وهزمة تأنيث غالبا وفي غيرها وجهان

﴿ ش ﴾ تقلب في النسب واوا ألف ثالثة كفتوى وعصوى في فتى وعصا أو رابعة لغير تأنيث كاللاحق في علقي ولام الكلمة في ملهى فيقال فيه ما علقوى وملهى وقد تحذف هذه أعني الرابعة لغير تأنيث تشبيها لها بألف التانيث فيقال علقي وملهى وقد تقلب الرابعة التي للتأنيث فيما سكن ثانيه فيقال في حبلى حبلاوى حلا على ملهى وعلقي بخلاف ما تحرك ثانيه كحمرى فليس فيه الا الحذف وقد تزداد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقا سواء كانت للتأنيث كما نص عليه سيبويه أو لللاحق كما ذكره أبو زيد أو منقلبة عن أصل كما ذكره السيرافي فيقال حبلاوى وعلقاوى وملهاوى فان وقعت الألف خامسة وهى منقلبة عن أصل بعد حرف مشدد نحو مصلى ومثنى فذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها اذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل وليس قبلها مشدد كشتري فانه لا خلاف في حذفها ومذهب يونس جعله مثل معطى وملهى فيجيز فيه القلب كما يجيز الحذف وتقلب ايضا واوا همزة أبدلت من ألف التانيث فيقال في جراء وصفراء جراوى وصفراوى ومن العرب من يقول جرائى وصفرائى فيقرأ همزة من غير قلب تشبيها بألف كساء قال في التوشيح وذلك قليل ردى نقله أبو حاتم في كتاب التذكير والتأنيث وفي همزة غير نالية ألف وجهان الاقرار والقلب سواء كانت أصلية كقراء وقراء أو ملحقة بأصل كعلباء أو منقلبة عن أصل ككساء فيقال قرائى وقراوى ووضائى ووضاوى وعلبائى وعلباوى وكسائى وكساوى والتصحيح في الأصلية أجود من القلب قاله ابن مالك قال أبو حيان فيهم منه ان القلب في الاخير بن أجود قال والذي ذكره غيره ان القلب في باب علباء أحسن والاقرار في باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال وقد قالوا في باب التثنية كسايان فلا يقاس عليه النسب فيقال كسائى بالياء اه

﴿ ص ﴾ ويقال في فعيلة فعلى وفعلية وفعولة فعلى مالم يكن مضاعفاً أو أجوف صحيح اللام قال ابن مالك أو تعدم الشهرة وشذ نحو سلمى وقاس أبو البركات بن الانبارى نحو الحنيفة في المذهب وأثبت الأخفش واو فعولة وحذفها ابن الطراوة وأبقى الضمة ويقاسان في فعيل وفعيل معتل اللام لا صححين في الاصح وثالثها يقاسان في ياء ثالثة ورابعها في فعيل فقط

﴿ ش ﴾ يقال في النسب الى فعيلية بضم الفاء وقع العين فعلى كذلك بحذف الياء الزائدة وتاء التانيث نحو جهينة وجهنى وضبيعة وضبى وشذردينة وردنى بإثبات الياء ويقال في فعيلة بفتح الفاء وكسر العين فعلى بفتحهما وحذف الياء والتاء كنيقة وحنفى وريبعة وربى وشذ قولهم في سليم سلمى وفي عميرة عميرى وفي السليقة



سليق بإثبات الياء من غير تغيير وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري الخنفي في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقائنه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه خنفي كما فرقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور فقالوا في الأول مدني وفي الثاني مدني ويقال في فعولة فعلي بحذف الواو والتاء وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحولة وحلي وركوبة وركبي أم معتلة كعدوة وعدوى هذا مذهب سيويه ومذهب الأخفش والجري والمبرد إلى أنه ينسب إليه على لفظه كقولهم في ازدشنة وشنوي ومذهب ابن الطراوة إلى أنه تحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم فيقال حلي وركبي فان ضوعفت الثلاثة كعديدة وضريرة تصغير العدة والضررة وشديدة وقديدة وضرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثليين لو حذف فانه كان يصير عددي وضرري وشديدي وقديدي وضرري فلهذا في الفصل بين المثليين بالياء والواو والنسبة إليها على لفظها فقالوا عددي وشديدي وضروري وكذا ان اعتلت عنها اللام صحيحة لا تحذف كاوزة ولوزي وطويلة وطويل وقوولة وقوولي فان اعتلت هي واللام أيضا حذفت كطوية وطووي وحيية وحيوي وطهية وطهوي ويقال في فعيل وفعيل صحيحي اللام أو معتلين فعلي وفعلي بحذف الياء مثال الصحيحين هذيل وهذلي وتقيف وتقي ويقال في المعتلين قصي وقصوي وعلى وعلى وفي قياس ذلك أقوال أصحاب مذهب سيويه يقاس في المعتلين دون الصحيحين فانهما ينسب إليهما على لفظهما ككليب وكليبي ونعيم ونعيمي وما جاء من الحذف بحمل على الشذوذ والثاني يقاس الصحيحان أيضا قياسا مطردا كالمعتلين وعليه المبرد والثالث ان كانت الياء ثلاثة حذفت نحو قرش وقرشي وهذلي وهذلي قاله المهاباذي قال أبو حيان وهذا خلاف لمذهب سيويه ولمذهب المبرد أيضا والرابع يقاس في فعيل لكثرة ما جاء منه سمع غير ما تقدم ضبري في بني ضير وفعمي في بني فقيم كنانة وملحي في ملج خزاعة وقرمي في قريم وسلسي في سليم بخلاف فعيل فانه لم يحذف منه الا تقيف وتقي فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضعف ما فاعول فليس فيه الا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقا كعدو وعدوى

﴿ص﴾ ويقع غالبا كسر فعل مثلث الفاء وجوبا وقيل جواز او باب تغلب سماعا وقيل قياسا لآب جندل وفاقا ﴿ش﴾ اذا نسبت إلى فعل بفتح الفاء وكسر العين أو فعل بكسر الفاء والعين أو فعل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كضر ونمري وابل وابل ودثلي ودثلي وكذا ما ختم بياء التأنيث من ذلك كشقرة وشقري وحبرة وحبري وشذقولهم في الصعق صقي بكسر العين والصاد قبلها اتباعا وقال أبو حيان ولا أعلم خلافا في وجوب فتح العين في نحو نمر وابل ودثلي الاما ذكره طاهر القزويني في مقدمته انه ان ذلك على جهة الجواز وانه يجوز فيه الوجهان وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتغلب وتغلي ويثرب ويثربي ومشرق ومغرب ومشرقي ومغربي وقد اختلف في قياس ذلك على قولين أحدهما وهو مذهب الخليل وسيويه انه شاذ يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه والثاني انه مطرد ينقاس وعزى إلى المبرد وابن السراج والرماني والعمري والصميري وجاعة قال أبو حيان هكذا نقل الخلاف في هذه المسئلة بعض أصحابنا ومذهب أبو موسى إلى توسط بين القولين وهو أن المختار ان لا يفتح قال وهذا مخالف لقول سيويه من انه شاذ ولقول المبرد انه مطرد ولا يختار الكسر قال ونقل أبو القاسم البطلوسي في شرحه لكتاب سيويه ان الجمهور على جواز الوجهين فيه وانه انما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر قال وهذا مخالف للنقل السابق اه ولا يغير باب جندل وعابط ودودم وهدد وعجظ وسلسلة مما تواترت حركاته ولم يسكن ثانيه وكسر ما قبل آخره بل ينسب إليه على لفظه من غير تحويل كسرتة فتحة بلا خلاف

﴿ص﴾ ولا يرد من المحذوف الفاء والعين الا المنقوص وتزد اللام ان كان أجوف أو جبر في التثنية أو جمع

المؤنث والافوجهان فان عرض الوصل جاز حذفه والرد وعكسه وتفتح عين المجبور وقيل يسكن ما أصله السكون ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر

﴿ ش ﴾ لا يرد في النسب ما حذف من فاء أو عين ان كانت اللام صحيحة فيقال في عدة عدي وفي سه سهى وفي مذممي بهامذي ويردان كانت اللام معتلة فيقال في شية وشوى وفي يرى مسمى بهارأي برد الفاء والعين وأما المحذوف اللام فيردان كان معتل العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي بمعنى صاحب فيقال ذووى أم حرفا صحيحا كشاة أصلها شوهة بسكون الواو كصحفة فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو فانقلبت الفاء لتحررها وانفتاح ما قبلها فالمحذوف هاء وهو حرف صحيح فيقال في النسبة اليه على مذهب سيوييه شاهی برد اللام وابقاء الألف المبدلة وعلى مذهب الأخفش شوهى برد الواو أيضا إلى أصلها فان كان صحيح العين وجب رد اللام أيضا ان جبر بردها في التثنية كأب واخوته فتقول أبوى وأخوى كما تقول أبوان وأخوان وتقول فوى على لغة من يقول فوان أو في الجمع بالألف والتاء كهضة وهنة وسنة فتقول عضوى وهنوى وسنوى على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عضى وهنى وسنى على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول سنوات وسنات وان لم يجبر بردها في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان الرد وتركه نحو حرف فيقال حرى أو حرى وشقة فيقال شقهى أو شقى فان كان المحذوف اللام وعوض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة والرد وابقاء الهمزة وترك الرد فيقال في ابن واسم بنوى وسموى أو ابني واسمى ولا يجمع بين الهمزة والرد لئلا يجمع بين العوض والمعوض ويقال في ابن ابني أو ابني أو بنوى وتفتح عين المجبور مطلقا سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة كلها تفتح عنها هذا مذهب سيوييه والجمهور وقال الأخفش ان كان أصلها السكون سكنت يقال في النسب إلى شاه شوهى بسكون الواو قال أبو حيان وهذا منه قياس مصادم للنص فهو من فساد الوضع قال وقد رجع في الأوسط إلى مذهب سيوييه وذكره سماع عن العرب ولا يحذف همزة الوصل من غير ما ذكر فيقال في النسبة إلى امرئ امرئى وإلى استغائة استغائى والراء والنون من امرئى وابنم تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب

﴿ ص ﴾ ويضعف ثاني الثنائي وضعافوازا ان صح ووجوب ان اعتل الألف فيهمز ﴿ ش ﴾ اذا نسب إلى الثاني وضعافان كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه وعدم تضعيفه فيقال في كم كى بالتشديد أو كى بالتخفيف وان كان آخره ياء أو واو وجب تضعيفه فيقال في كى ولو كوى ولو كوى كى وان كان آخره ألف وضعف بالهمز فيقال في لا لائى ويجوز لاوى لما تقدم من ان الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الاقرار والقلب واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل ياء سقاية وحولا ياء همزة أو واو وتزيد غاية الاقرار ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحيحها لآمه واو أو ياء فان أثبت بالتاء فثالثها يقر ما قبل الواو وتقلب الياء في باب بنت ثالثها حذف التاء واقرار ما قبل ﴿ ش ﴾ النسب إلى سقاية وحولا ياء ابدال الياء همزة فيقال سقائى وحولا لائى لان التاء والألف يحذفان فتتطرق الياء وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الابدال وقد تجعل هذه الهمزة واو افيقال معاوى ومعولاوى اما نحو سقاوة فتبقى الواو فيه على حالها ولا تقلب همزة فيقال معاوى لان العرب قد تقلب الهمزة واو فاذا حذفت لم يجز فيها الا اثبات واما ناعية ونحوها كطاية وثاية مماثلته ياء بعد ألف فسيميلانها أو بفتح اللام إلى اللفظ فيقال غايى وابدال الياء همزة كما قلبت في سقاية فيقال غائى وابدال الهمزة المبدلة من الياء واو افيقال غاوى والهمزة أجود لان فيه سلامة من استثقال الياءات وابدال أخف من ابدالين ولا يغير ثلاثى ساكن العين صحيحها



لامه ياء أو واو خال من تاء التانيث كظبي وغزو وبتفاق فيقال ظبي وغزوي فإن أنث بالتاء كظبية ودمية وزية وعروة وركوة ورشوة ففيه أقوال أحدها وهو مذهب سيويه والخليل أنه لا يغير أيضاً بل ينسب اليه على لفظه بعد حذف التاء سواء كان من ذوات الواو أو من ذوات الياء والثاني أنه ينسب اليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثي فتقلب الياء واو في اليائي ويقع ما قبل الواو فيها وفي الواوي فيقال ظبوي وعرووي وعليه يونس واختاره الزجاج والثالث التفرقة بين ذوات الياء فتقع ما قبلها وتقلبها واو كالثلاثي المنقوص وبين ذوات الواو فتبقى ساكنا وتقول عرووي وعليه ابن عصفور وفي النسب إلى بنت وأخت وثنتان وكلتا وكيث وذيت مذاهب أحدها وعليه الخليل وسيويه أنه تحذف التاء وينسب إليها كذا كراتها فيقال بنوي وأخوي وثنوي وكلوي وكيوي وذوي كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء والثاني وعليه يونس أنه ينسب إليها على لفظها ببقاء التاء فيقال بنتي وأختي وثنتي وكلتي أو كلتوي وكيثي وذيتي فرار من اللبس وهو اختياري والثالث وعليه الأخفش أنه تحذف التاء ويقر ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال بنوي وأخوي وثنتي وكلوي وكيوي وذوي

﴿ص﴾ وينسب لاسم الجمع والجمع المسمى به والغالب ومالا واحده والأفصح ينسب لمفرد ما لم يلبس وثالثها أن كان غير شاذ

﴿ش﴾ إذا نسب إلى اسم الجمع أو الجمع المسمى به أو الجمع الغالب أو الجمع الذي واحده مهمل نسب إليه على لفظه كما ينسب إلى الواحد فيقال في قوم وعرقوي وعمرى وفي كلاب وضباب وأعمار أسماء قبائل كلابي وضبابي وأعمارى لأنها بالعامية لم يبق يلاحظ بهام فرد أصلا وفي الانصار أنصاري لأنه وإن كان باقيا على جمعيته لم يخرج عنها لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم وفي شياطيط وعباديد شياطيطي وعباديدى اذ ليس له واحد معين يرجع إليه وأما الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فانه ينسب إلى الواحد منه فيقال في الفرائض فرضي وفي الجنس أحصى وفي الفرع أفرعى قال أبو حيان بشرط أن لا يكون رده إلى الواحد يغير المعنى فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كاعرابي اذ لو قيل فيه عربي ردا إلى المفرد لالتبس الأعم بالأخص باختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب وأجاز قوم أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقا وخرج عليه قول الناس فرائضي وكتبي وقلانسي وذهب هؤلاء إلى أن القمرى والدبسي منسوب إلى الجمع من قولهم طيور قمر ودبس وعند الأولين هو منسوب إلى القمرية وهي البياض والدبسة أو مثل كرسى مما بنى على الياء التي تشبه ياء النسب وأجاز أبو زيد في ماله واحد شاذ كذا كبير ومحاسن أن ينسب إليه على لفظه كالذي واحده مهمل فيقال هذا كبرى ومحاسني وسيويه ينسب إلى مفردة الشاذ فيقول ذكرى وحسني لأنه قد نطق له بواحد في الجملة ومن الشاذ على الأول قولهم كلابي الخلق والقياس كلابي وقولهم في الجمع المسمى به فرهودي نسبة إلى الفراهيدي والقياس فراهيدي وإذا سمي بنحو تمرات وأرضين وسنين ثم نسب إليها فتحت عين تمرات وأرضين وكسر فاء سنين فرقا بين النسبة إليها حال العامية وبين النسبة إليها حال الجمعية فانه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء والياء والنون فلو أسكنت العين وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العلم تمرى وأرضى وسنى وفي الجمع تمرى وأرضى وسنوي أو سنهي

﴿ص﴾ شواذ النسب المخالفة لما لا تخصي ومنها بناء فعل من جزئي المركب ولحاق الياء لأبعض الجسود مبنية على فعال أو ملحقها بألف ونون والبالغة والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والاعناء عنها بفعل من الحرفة وفاعل وفعل بمعنى صاحب الشيء وإقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما وقاس المبرد باب فعال وتخفف الياء

في عوض قبل اللام ألف ولا يجتمعان الاشدوذا

﴿ش﴾ ما سمع من النسب غير ان تغيير المبدأ كفي هذا الباب أو متروك فيه التغيير المقرر فيه لم يقس عليه وعد في شواذ النسب التي تحفظ ولا يقاس عليها وهي كثيرة لا تحصى فن المغير قولهم في النسب الى السهل سهل بضم السين وهو خلاف ما تقرر فلا يقاس عليه بحيث يقال في كلب كلبى بضم الكاف وقولهم في الشتاء شتوى وقياسه شتائى على لفظه وقولهم في البصرة بصرى بكسر الباء وقياسه فتحها والشيخ المم دهرى بضم الدال نسبة الى الدهر وقياسه فتحها وفي خراسان خرسى وخراسى وفي الرى رازى وفي مرو مروزى وفي دار مجرد راوردى وفي دار البطيخ دربنجى وفي سوق الليل سقلى ومن المتروك تغييره والقياس ان يغير قولهم كلب عميرى في النسب الى عميرة ومن شواذ النسب بناؤهم فعلل من جزئى المركب كقولهم في عبد شمس عشمى وفي عبد الدار عبد رى وفي امرئ القيس مرقسى وفي عبد القيس عبقسى وفي حضر موت حضرمى ومنها الحاق ياء النسب اسماء أعضاى الجسم مبنية على فعال أو مزيدا فى آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم أنا فى للعظيم الأنف وورؤاسى للعظيم الرأس وعضادى للعظيم العضد ونخاذى للعظيم الفخذ وفى الذى طوله أو عرضه شبرا حادى أو شبران ثنائى أو ثلاثة ثلاثى وهكذا رباعى وخامسى وسداسى وسباعى فلا يقاس على شىء من ذلك بحيث يقال فى العظيم الكبد أو الوجه كبادى أو وجاهى بل يقتصر على ما سمع وكقولهم فى العظيم الرقبة والجنة واللحية والشعر رقبانى وجمانى ولحيانى وشعرانى فلا يقاس عليه بحيث يقال فى العظيم الرأس رأسانى ومنها الحاق الياء علامة للبالغة كقولهم رجل أعجمى وأشقرى وأجرى أو للفرق بين الواحد وجنسه كزنج وزنجى ومجوس ومجوسى ويهود ويهودى وروم ورومى أو زائدة إملازمة ككرسى وحوارى وكتب زبنى فهذه الياء ليست للنسب بل هى زائدة فثبتت الكلمة عليها أو غير لازمة كقوله \*والدهر بالانسان دوارى\* ولا يقال انها زائدة للبالغة لانها قد استغيدت من بنائه على فعال ولا يقاس على شىء مما ذكر ومنها الاغناء عن ياء النسب وبصوغ فعال من الحرفة كخباز وقزاز وسقاء وبناء وزجاج وبرزاز ويقال وخياط ونجار وبصوغ فاعل وفعل بمعنى صاحب الشىء كتامر ولابن ونابل أى صاحب تمر ولبن ونبل وطعم ولبن وعمل أى صاحب طعام ولبن وعمل وقد يقام فعال مقام فاعل كنبال بمعنى نابل أى صاحب نبل وخرج عليه قوله تعالى . وما ربك بظلام للعبيد . أى بذى ظلم وقد يقام فاعل مقام فعال كحائك فى معنى حواك لان الحياكة من الحرف وقد يقام غيرهما مقامهما نحو امرأة معطار أى ذات عطر وناقعة محضير وكل هذا موقوف على السماع ولا يقاس شىء منه وان كان قد كثر فى كلامهم قال سيبويه فلا يقال لصاحب البربرار ولا لصاحب الشعر شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكة فسكاه والمبرد يقيس باب فاعل وفعال لانه فى كلامهم أكثر من ان يحصى وقد تنقفت ياء النسب بحذف احدى يائيهافي عوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم فى بئى بمانى وفى شامى شامى ويصير الاسم اذذاك منقوصا تقول قام البمانى ورأيت البمانى ومررت بالبمانى ولا جل كون هذه الالف عوضا من الياء المحذوفة لا يجتمعان الاشدوذا فى الشعر

﴿ص﴾ التقاء الساكنين الغالب انه لا يكون فى الاصل الا فى حرف لين مع مدغم متصل وقد يغير بابدال الالف همزة وانه فيما عداه يحذف الاول ان كان مدا أو نوناً كيد أولدن والايحرك ما لم يكن الثانى آخر كلمة فهو وانه يحرك بالكسر وقد يفتح أو يضم لموجب فان الواو بعد فتح جمع تضم ولغيره تكسر وان نون عن تكسر مطلقا ومن مع غير اللام وتفتح معها وتحذف ان لم تدغم بكثرة وفاقا لابي حيان وقال ابن مالك ونقله ابن عصفور ضرورة وحذف التنوين وضعه اتا لوضم لازم لغة



﴿ش﴾ لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه وهو الأصل لأنه أقل إخلالا ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تذريره بوجه ما وأصل التخفيف أن يكون في الساكن المتأخر لأن الثقل ينتهي عنده ولذلك لا يكون التغير في الأول لوجه يرجعه وقيل الأصل تحريك الساكن الأول لأن به التوصل إلى النطق بالثاني فهو كهمزة الوصل وقال قوم الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما لأن الآخر مواضع التغير ولذلك كان الأعراب آخر أو التقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة ثم نارة يكون الساكن أصله الحركة ونارة لا يلتقيان في الوقف مطلقا سواء كان الأول حرف علة أم لا نحو يعلمون وصرن ولا يلتقيان في الوصل الأول ولهما حرف لين وثانيهما مدغم متصل نحو دابة ودوية والضالين بخلاف المنفصل فيحذف له الأول وربما ثبت كقراءة عنه تلهي . ما لبكم لاتناصرون . وربما فرغ من التقاءهما في المتصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف قرئ . فيومئذ لا يسأل عن ذنبه أناس ولا جان . ولا الضالين . وقال الشاعر  
واللارض أما سودها قصبحت \* بياضاً وأما يبيضها فادهامت

قال أبو حيان ولا ينقاس شيء من ذلك إلا في ضرورة الشعر على كثرة ما جاء منه فإن لم يكن الثاني مدغماً حذف الأول إن كان حرف مد أو نون توكيد خفيفة أو نون لدن كقوله تعالى . وقيل ادخلا النار مع الداخلين . يقولوا التي . أفى الله شك . وتقول اضرب الرجل تريد اضربن ورأيتك هذا الصباح أي لدن وشذائبات الألف في قولهم التقت حلقتا البطان وقولهم في القسم ها الله وإي الله بآيات الألف والياء وكسرتون لدن كقوله  
تنهض الرعدة في ظهري من لدن الظهر إلى العصري

وان كان غير ذلك حرك أعني الأول نحو اضرب الرجل إلا أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرك هو أي الثاني كآين وكيف وأمس وحيث ومنذ وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو مررت بزبد الظريف فإن كان بعد الساكن مضموم ضماً لازماً فمن العرب من يضم اتباعاً نحو هذا زيد أخرج إليه وفيهم من يكسر فإن كانت الضمة عارضة فليس إلا الكسر نحو زيد ابنك وزيد أمك وقال الجرجي حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً عنه وعليها قرئ . أحد الله الصمد . ولا الليل سابق النهار . وقال \* وإذا كر الله الأقبلا \* وأصل ما حرك من الساكنين الكسر لأنها حركة لا توهم أعراباً إذا لا يكون في كلمة ليس فيها تنوين ولا ما يعاقبه من أل والإضافة بخلاف الضم والفتح فأنهما يكونان أعراباً ولا تنوين معهما قال صاحب البسيط هذا قول النحويين قال ويحتمل أن يقال الفتح الأصل لأن الفرار من الثقل والفتح أخف الحركات فكان أصلاً أو يقال الأصل في الالتقاء الحركة بل يقتضي التحريك خاصة وتعين الحركة يكون لوجه يخص ويعدل عن الكسرة أما التخفيف كآين وكيف لأن الكسر مجانس للياء فتقل اجتماعهما وأشبه اجتماع مثلين ومنه . ألم الله . بفتح الميم أول الجبر كقبل وبعد لأنهم الماحذف ما أضيف إليه وبنياً صار لهما بذلك وهن بخبراً بأن بنياً على الضم اتخالف حركة بنائهما حركة أعرابهما أو اللاتباع ثم نارة يكون اتباعاً للحركة ما قبل ونارة يكون لما بعد كند ضمة الذال قبلها اتباعاً لضمة الميم قبلها ونحو . قل ادعوا ضمت لام قل اتباعاً لضمة العين بعدها وأوردنا إلى الأصل نحو هذا اليوم تحرك بالضم لأن أصله منذ فبرداً إلى أصله وتجنباً للبس كانت وأضر بن لخطاب المذكر حركاً بالفتح لتلايلتيس بخطاب المؤنث أو جلا على نظير كنحن حرك بالضم جلا على هم والواو وإيثاراً للتجانس نحو اسمعار مسمى به إذا رخم فإنه تحذف راؤه الأخيرة فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة فتحرك بالفتح لمجانسة الألف والغالب في نون من أنها تفتح مع حرف التعريف وتكسر مع غيره ونحو . ومن الناس . من الذين فرقوا دينهم . من ابنك وقل عكسه أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله \* كأنهم ملآن لم يتغيرا \* أي

من الآن وقد جعل ابن مالك هذا قليلا وجعله ابن عصفور وغيره من الضرورات ونازعهما أبو حيان فقال انه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة قال ولو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير فكيف يجعل قليلا أو ضرورة بل هو كثير ويجوز في سعة الكلام قال وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين فكيف لا يبنى جواز حذف نون من في هذه الحالة وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال نعم لجوازه شرط وهو أن تكون اللام ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها فلا تقول في من الظالم الظالم ولا في من الليل م الليل قال وتظهر ذلك حذف نون بنى فانهم لا يحذفونها الا اذا كان بعدها لام ظاهرة فيقولون في بنى الحارث بلحارث ولا يقولون في بنى النجار بلنجار قال ووقع في شعر المؤرج التغلبي حذف نون من عند لام التعريف المدغم في النون الا انه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال المطعمين لدى الشتاء سدا ثغاي ملنيب غراء \* انتهى والغالب في نون عن أنها تكسر مطلقا مع لام التعريف ومع غيره نحو رضى الله عن المؤمنين وعن ابنك وقد تضم مع اللام حتى الاخفش عن القوم قال أبو حيان وليس لها وجه من القياس والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضم ان كانت للجمع نحو اخشوا الناس والكسيران لم تكن للجمع نحو لو استطعنا وقد ترد بالعكس فتكسروا واجمع وتضم واو غيره وقد تنفتح واو الجع قرئ اشترى الضلالة بالفتح

﴿ص﴾ الامالة هي ان تنهى جواز الالف نحو الياء لكونها بدله في طرف أو آيلة الياء أو بدل عين ما يقال فيه قلت أو تلوها ياء أو قبلها ولو مفصولة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء أو تلوها كسرة أو قبلها بحرف أو حرفين أو لهما ساكن أو بينهما هاء

﴿ش﴾ المقصود بالامالة تناسب الصوت وذلك ان الالف والياء وان تقاربا في وصف قد تباينا من حيث ان الالف من حروف الخلق والياء من حروف الفم فقاربا بينهما بان نحو الالف نحو الياء ولا يمكن ان ينهى بها نحو الياء حتى ينهى بالفتحة نحو الكسرة فيحصل بذلك التناسب ونظير ذلك اجتماع الصاد والدال واجتماع السين والدال فان كلام الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدال وهو صوت الزاي لان الصاد مستعمل مطبق مهموس رخو والدال بخلاف ذلك والسين مهموس فاشربا صوت الزاي لموافقته للدال في كونها مجهورة شديدة وانما فاعلوا ذلك ليقارب ما تباعد من الحروف ثم الامالة جائزة لا واجبة بالنظر الى لسان العرب لان العرب يختلفون في ذلك فمنهم من أمال وهم تميم واسد وقيس وبيعة أهل نجد ومنهم من لم يعمل الا في مواضع قليلة وهم أهل الحجاز وباب الامالة الاسم والفعل بخلاف الحرف فانه وان أميل منه شيء فهو قليل جدا بحيث لا ينقاس بل يقتصر فيه على مورد السماع وأسباب الامالة فيما ذكر أبو بكر بن السراج استخراجا من كتاب سيبويه ستة وهي كسرة تكون قبل الالف أو بعدها وياء قبلها وانقلاب الالف عن الياء وتشبيهه ألف بالالف المنقلبة عن الياء وكسرة تعرض في بعض الأحوال وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما تبين وشرح فيه قال أبو حيان وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذة وهي شبه الالف بالالف المشبهة بالالف المنقلبة وفرق بين الاسم والحرف وكثرة الاستعمال اه فتقول اذا كانت الالف متطرفة منقلبة عن الياء واميلت نحو فتى ورمى وملهى ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل وسواء كانت الفاء منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو ملهى وأعطى وكذا وان كان ما لها الى الياء فانها تمال مثاله ألف التأنيث المقصورة فانها تؤول الى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب وقيدته في التسهيل بقوله دون مما رجة زائدة احترازا من نحو قفا ووطالان الفه تؤول الى الياء مع ياء الاضافة في لغة هذيل وتقر الفاعلي لغة غيرهم قال أبو حيان وهذه المسئلة أعني اذا كانت الالف لا تؤول الى الياء الا بممازجة زائدة فيها خلاف فالظاهر من مذهب سيبويه انه يسوى فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو



بين الاسم وبين الفعل ولا يفرق بينهما في جواز الامالة قال سيديويه وقد يتركون الامالة فيما كان على ثلاثة  
أحرف من بنات الواو نحو قفاوعما قال أرادوا أن يفصلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل وفرق النحويون  
الفارسي وغيره بين الاسماء والافعال فيطردون الامالة في الفعل ويجعلونها شاذة في الاسم قال وانما غر  
النحويين في ذلك والله أعلم ما حكى من ان القراء السبعة اتفقت فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم وألفه منقلبة  
عن واو على القح والقرا آت سنة متبعة وقد يتفقون على الجائز ولا يقدح اتفاقهم اذا سلم في نقل سيديويه انتهى  
وكذا تمال الألف اذا كانت مبدلة من عين ما يقال فيه قلت قال أبو حيان وعبر بعضهم عن هذا السبب بالامالة  
لكسرة تعرض في بعض الأحوال قال سيديويه ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين  
اذا كان أول فعلت مكسوراً نحو الكسرة كما نحو انحوا الياء فيها كانت ألفه في موضع الياء وهي لغة لبعض  
الحجاز اه وذلك نحو خاف وطاب وزاد وجاء فتقول خفت وطبت وزدت وجئت فتحذف العين اذا لحقت  
تاء الضمير ويصير اذ ذاك الى قلت واحترز من أن يصير الى قلت بضم الفاء نحو قلت فانه لا يمال قال ونحوه لانه  
لا ياء فيه ولا كسرة تعرض وكذا تمال الألف اذا كانت متقدمة على ياء تليها نحو بايع أو متأخرة عنها متصلة  
بها كالسيال لشجر والضياع للبن المزوج قال أبو حيان والامالة في تباع وكيال أقوى لأن الياء مضمومة  
أو منفصلة بحرف نحو شيان والامالة اذا كانت الياء ساكنة أقوى منها اذا كانت متحركة نحو الحيوان لان  
الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد أو منفصلة بحرفين ثانيهما هاء نحو تليها ورأيت يديها قال  
أبو حيان وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بأن لا يفصل بين الهاء والياء ضمة نحو تليها فانه  
لا يجوز الامالة لان الضمة فيها ارتفاع في النطق والامالة فيها انخفاض فتدافعا قال وانما شرطه ان يكون  
ثانيهما هاء لخفاءها فكأنه ليس بين الياء والألف احرف واحد قال واعلم ان الياء وان كانت من أقوى أسباب  
الامالة فان لم نجد لها سبباً موجباً للمشيء مما أمالت القراء الا في نحو الخيرات وحيران في قراءة ورش والافى مذهب  
قتيبة وحده فان الامالة موجودة في قراءته لذلك وكذا تمال الألف لكونها متقدمة على كسرة تليها نحو مساجد  
أو متأخرة عنها بحرف نحو عماد أو حرفين أو لهما ساكن نحو شمال بخلاف ما اذا كانا متحركين نحو كات عينا  
وما اذا تقدمت ثلاثة أحرف فانه لا يجوز الامالة الا أن تكون أحدها الهاء نحو درهمك ويريد ان ينزعها لخفاء الهاء  
وشرطه ان لا يكون احدي الحركتين ضمة فلا يجوز امالة هو يضر بها لجر الضمة بين الكسرة والألف وحكم  
الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله فالاسوداد مثل عماد وكل ما كانت الكسرة أقرب الى الألف كانت  
الامالة أولى فكتاب أولى من جلباب وكلما كثرت الكسرات كانت الامالة أولى وقد انتهت أسباب الامالة  
وما خصها انها ترجع الى شيئين الياء والكسرة وقد اختلف في أيهما أقوى فذهب ابن السراج الى ان الياء أقوى  
من الكسرة لانها حرف والكسرة بعضها وذهب الأثريون الى ان الكسرة أقوى لانها تجلب الامالة ظاهرة  
ومقدرة وهو ظاهر كلام سيديويه واستدل له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة ولا يميلونها  
الياء ومن جهة المعنى بأن الاستتقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة وان كانت مدة  
فالكسرة معها نحو ديماس فلا شك ان امالة مثل هذا أقوى من امالة سربال وانما الكلام في الياء التي ليست  
معه كسرة

﴿ ص ﴾ ويقلب الياء والكسرة غير المنويين تأخر مستعمل ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة وتقدمه غير مكسور  
أوسا كن إثره وراءه مفتوحة أو مضمومة ويكف كسر الراء كل مانع ان لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى  
وربما أثر المانع منفصلاً والكسر منوي في موقوف ومدغم فان كان الادغام من كلمتين أثر على الصحيح



﴿ ش ﴾ يغلب الياء والكسرة الموجودتين لا المنويتين تأخر حرف من حروف الاستعلاء السبعة متصل  
 بها نحو باخل أو منفصل بحرف نحو ناهض أو بحرفين نحو مناشيط فلا يزال شيء من ذلك في الأفصح ونقل سيبويه  
 أمالة نحو مناشيط عن قوم من العرب لتراخي حرف الاستعلاء قال وهي قليلة فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب  
 لتراخيه نحو يريد أن يضربها بسوط وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء وإن بعد وما صدرت به من الشيتين  
 تبعث فيه التسهيل وقد تعقبه أبو حيان قائلًا أما تمثيل حرف الاستعلاء بالتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال  
 لأجل الياء لولا ذلك الحرف فيقتضيه كلام المصنف قال وغلبته الكسرة واضح وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لافي  
 تأخر حرف الاستعلاء عن الألف ولا في تقدمه عليها إنما يمنع مع الكثرة فقط قال وكذلك قوله الموجودتين لا  
 المنويتين غلط لأنه ليس لنا ياء منوية تمال الألف لأجلها لا متقدمة على الألف ولا متأخرة وإنما الكسرة هي التي  
 تكون موجودة ومنوية قال فذكر الياء هنا غلط وصوابه أن يقال تغلب الكسرة الموجودة لا المنوية ومثال ما  
 الكسرة فيه منوية وبعد الألف حرف الاستعلاء هذا ماض في الوقف ومررت بماض قيل أصله ماض فادغم  
 انتهى وكذلك يغلب حرف الاستعلاء أن تقدم على الألف فلا تجوز الأمالة نحو قاعد وغام وصاعد وطائف  
 وضامن وظالم إلا أن يكون مكسورًا نحو غلاب أو سا كنابعد مكسورًا نحو مصباح فإنه يجوز الأمالة متى اتصلت  
 بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الأمالة قال أبو حيان سواء تقدمت نحو راشد وفراش أو تأخرت نحو هذا  
 كافر وجرار وأيت حارًا وبعض العرب يميل ولا يلتفت إلى الراء فإن كسرت الراء كفت المانع كقارب وغارم  
 فإن حرف الاستعلاء له لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف لمنع من الأمالة لكن الراء المكسورة نزلت منزلة  
 حرفين مكسورين فتقويت في جانب الأمالة حتى غلبت المستعلى وإنما قويت هذه الالفات لأنك تستعلى بلسانك  
 ثم تصدر وذلك سهل فثبت قوى الموجب التزموه ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان  
 متأخرًا عنها نحو فارق لأن ذلك لو أميل اصعد بعد انحدار وهو صعب فإن كانت هذه الراء غير متصلة بالألف  
 نحو أليس ذلك بقادر لم تغلب القاف لبعدها إلا في لغة شاذة قال أبو حيان وفي قول التسهيل كفت المانع اختصار  
 حسن وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزل منزلة حرف الاستعلاء فإذا اتصلت  
 بالألف الراء المكسورة كفت مانع من الأمالة وهو حرف الاستعلاء نحو غارم والراء المفتوحة نحو قرارك لأن  
 الراء المفتوحة أبست في باب المانع بأقوى من حرف الاستعلاء اه فلذلك زدت في التصريح بقول كل مانع وبعض  
 العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الأمالة كالمفتوحة والمضمومة ولا يؤثر سبب الأمالة إلا وهو بعض ما الألف  
 بعضه فلو كان السبب من كلمة والألف من أخرى نحو هذا قاضي ساور ورأيت يدي ساور لم يجز أمالة الف ساور  
 لأن الياء والكسرة الموجبتين للأمالة من كلمة والألف من كلمة أخرى وكذلك لو قلت هاء إن ذي عذرة لم تمل  
 ألفها لأجل كسرة همزة إن لأن الف هاء من كلمة والكسرة من كلمة أخرى قال أبو حيان ويستثنى من هذه  
 مشكلة ينها وعند هاولن يضربها فان الهاء ألفها التي تمال من كلمة والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة قال  
 وقدمضى تمليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفاها قال وقد نصوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة  
 من الكلمة التي فيها الألف فأنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضعف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة  
 الواحدة قال سيبويه سمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا الكسرة وشبهوا بالكلمة الواحدة اه وقد يؤثر مانع  
 الأمالة وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو يريد أن يضربها قبل فالألف من كلمة والمانع هو القاف  
 من كلمة أخرى وربما أثرت الكسرة منوية في موقف عليه أو مدغم نحو هذا حاد وهو لا حراج والاكثر في  
 لسان العرب أن ما كانت الكسرة ذاهبة منه للدغام أنه لا تمال ألفه قال أبو حيان وظاهر قول التسهيل في مدغم



يشمل ادغام ما كان في كلمة نحو حاد وادغام ما كان في كلمتين نحو . الابرار في نعيم . وقد حكى صاحب كتاب التفصيل خلافا في امالة الالف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أوفى اللام نحو . مع الابرار ربنا . والنهار لآيات . فقال بعضهم يمنع الامالة في ذلك لذهاب الجالب لها وهي الكسرة بالادغام وهذا مذهب ناشئ من النحويين البصريين وقال الا كثرون الامالة ثابتة في ذلك مع الادغام كثبتوها مع غيره وذلك ان تسكين الحرف للادغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف اذ هو بصد أن لا يدغم ولا يوقف عليه والعارض لا يعتد به والى هذا ذهب أحد بن يحيى قال أبو حيان وهو عندى الصحيح لان الامالة قد حكاه سيبويه في نحو حاد وان كان الافصح أن لا عمل فاذا كان قد جاز ذلك في مثل حاد مع ان كسره لا تظهر الا ان اضطر شاعر فثك فلائن يجوز مع هذا أولى لأن هذا الادغام ليس بواجب وهو زائل اذا وقفت ولا سببا اذا قلنا بان المدغم في شيء يشار الى حركته اشارة لطيفة فكان الحركة اذ ذاك موجودة لكنها ضعفت

﴿ ص ﴾ وأميل بلا سبب للجاورة والفواصل قليل وكثرة الاستعمال

﴿ ش ﴾ من أسباب الامالة فيما عرى من الاسباب الستة السابقة مجاورة الممال قال سيبويه قالوا رأينا عمادا فامالوا للامالة كما أمالوا للكسرة وقالوا معزانا في قول من قال عمادا فامالوا جميعا وذا قياس انتهى قال أبو حيان وقد قرأ القراء بالامالة للامالة في عدة كلم من ذلك صاد النصارى وناء اليتامى وسين أسارى وكسالى وكاف سكارى اما لبعض القراء لا مالة ما بعدها قال وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدم الامالة عليه وما أميل لتأخر الامالة عنه ومن أسبابها مراعاة الفواصل كامالة . والضعى والليل اذا مجى . لمراعاة قلى وما بعده من رؤس الآى وعد قوم منهم صاحب البديع واليهاباذى من أسباب الامالة كثرة الاستعمال كامالة الاعلام نحو الحاج والحجاج اسم الراجز مر فوعا ومنصوبا قال أبو حيان كثرة الاستعمال من الاسباب الشاذة التي أميلت الالف لأجلها

﴿ ص ﴾ والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكت على الصحيح

﴿ ش ﴾ أميل من الفتحات نوعان أحدهما ما تلت راء مكسورة قال أبو حيان وهذه الامالة مطردة ولها شرطان أحدهما ان لا تكون الراء المكسورة تلي فتحة في غير ياء أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو من عمرو وخبط رياح أو مكسور نحو ياسر وسواء كانت الفتحة في حرف الاستعلاء نحو من البقر أم في راء نحو شرر أم في غيرهما نحو من الكبر أم كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو رأيت خبط رياح الا ان المتصلة أقوى في ايجاد الامالة من المنفصلة فهي في من البقر أقوى منها في خبط رياح فان كانت الفتحة في ياء نحو من الغير أو الساكن الفاصل بين الفتحة والراء نحو تغير امتعت الامالة فيه الشرط الثانى ان لا يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء فانه لا تجوز الامالة وذلك نحو الشرق والصرط النوع الثانى ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها قال أبو حيان سبب الامالة لهاء التأنيث من الاسباب الشاذة وهوانها شبت بالالف المشبهة بالالف المنقلبة قال سيبويه سمعت العرب يقولون ضربت ضربا وأخذت أخذة شبت الهاء بالالف فأمال ما قبلها كما يميل قبل الالف قال أبو حيان ولم يبين سيبويه بأي ألف شبت والظاهر انها شبت بألف التأنيث لا شبرا كهما في معنى التأنيث قال وكل هاء تأنيث فان الامالة جائزة في الفتحة التي قبلها ولا عمل الالف قبلها نحو الحياة والنجاة والزكاة الا ان كان فيها ما يوجب الامالة نحو امالة مريضاة وتقاة وسواء كانت هذه الهاء للبالغه نحو علامة ونسابة أم لا لأنها كلها تاء تأنيث فان كانت الهاء للسكت نحو ما هييه فذهب ثعلب وابن الانبارى الى جواز ذلك وقد قرأه أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي قال أبو الحسن بن الباذش ووجه امالة ذلك الشبه اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث اه



﴿ ص ﴾ ولا يمال مبنى الاصل غيرها وانا وذا ومتى وانا ولا حرف غير مسمى به إلا بلى ولا في إمالة قبل والجواب قال قوم وحتى والقراء ولكن وغير ما مسموع أو غير فصيح

﴿ ش ﴾ لا يمال من الاسماء الا المتكمن وأميل من غير المتكمن أى من المبنى الاصلى ها ونا نحو مريبها ونظر اليها ومريبها ونظر اليها وذا اسم الاشارة سمع ذاقا ثم بالامالة وامالته شاذة ووجه امالته ان ألفه ياء وانه قد تصرف فيه بالتصغير وان كان التصغير لا يدخل نظائره فتصرف فيه بالامالة وامالت العرب متى في كلا حالتها من الاستفهام والشرط وكذلك أى وامالة ألفها انما هي لشبهها بالالف المشبهة بالالف المتقلبة واختلف في وزنهما ففعل فعلى واليه ذهب الاهوازي واختاره ابن مجاهد وجوز أن يكون أفعل واختاره أبو الحسن بن الباذش لان زيادة الهززة أولا عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخر اخرج بمبنى الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى نحو يافى ويأجلى فان امالته مطردة وامالة الفعل الماضى مطردة وان كان مبنى الأصل وأما الحروف فلم يمل منها إلا بلى لانها تنوب عن الجملة في الجواب فصار لها بذلك منزلة على غيرها ولا في إمالة لانها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل لان المعنى ان لم تفعل كذا فافعل كذا ولو أفردت من إمالة ما سحت امالة ألف لا وحكى ابن جنى عن قطرب امالة لا في الجواب لكونها مستقلة في الجواب كالا سم قال الخضر اوى والأحسن أن يقال كالفعل لانها استقلت لنيابتها عن الفعل قال أبو حيان وحكى صاحب الغنية وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاسترأبادى في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم ان بعض أهل نجد رأى كثر أهل اليمن يملون ألف حتى لان الامالة غالبية على الستهم في أكثر الكلام وعامة العرب والقراء على فتحها قال أبو يعقوب وقد روى امالته عن حمزة والكسائى امالة لطيفة وذهب سيبويه وأبو بكر بن الانبارى والمها بآدى وغيرهم الى منع امالة حتى قال أبو حيان وهم عجوجون بنقل ابن مقسم قال ابن الانبارى وانما كتبت بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمكنى فلزم فيها الألف مع المكنى حين قالوا احتاى وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا احتى زيد انتهى قال أبو حيان واختلف أيضا في امالة لكن فذهب الى جواز ذلك القراء تشبيها لالفها بألف فاعل والصحيح انه لا تجوز الامالة لانها لم تسمع فيها والأصل في الادوات أن لا تمال وما أميل منها فان ذلك فيها على طريقة الشذوذ فلا يتعدى مورد السماع ومسمى به من الحروف دخلت به الامالة لخروجها عن حيز الحرفية الى حيز الاسماء كقولهم في حروف المعجم باء تاء ياء وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء فان لم يكن كصاد وقاف فلا خلاف في فتحها قال أبو حيان وقد حكوا إمالة ألف يافى النداء ووجه ذلك انها عاملة في المنادى في قول ونائبته عن العامل في قول فصار لها بذلك منزلة على غيرها من الحروف وشبهت أيضا بما أميل من كلم المعجم نحو امالتهم ألف باء تاء وراء وغير ما تقدم تقريره في الباب شاذ مسموع أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بغضائهم وقد تقدم في الشرح الاشارة الى بعض ذلك

﴿ ص ﴾ الوقف اذا وقف على ساكن لم يغير الا المهمل خطا في حذف الالتوين في غير الهاء فالافصح ابداله في الفتح ألفا وحذفه في غيره وفي المقصور المنون ثالثا الاصح كالصحيح والمنقوص غير المنصوب ان حذف فاؤه أو عينه فبالياء حتما والافلا فصيح ان نون الحذف والافلا ثبات خلافا لليونس في المنادى وياء المتكلم الساكنة وصلا والمخدوفة والياء والواو المتحركان كالصحيح والساكنان لا يحذفان اختيارا خلافا للقراء وكذا ألف المقصور وضمة الغائبة وفاقا لابي حيان ويجوز ابدال ألف المبنى همزة واقرارها وحقوق الهاء وابدال الالف مطلقا همزة أو ياء أو واو لغة والمختار وفاقا للبدر والمازنى وابن عصفور وخلافا للجهم والوقف على اذن بالنون وفي كائن خلف وتردون نون لم يك ومنعه القراء



﴿ ش ﴾ إذا كان آخر الموقوف عليه سا كنائب بحاله في الوقف كحاله في الدرج وذلك نحو لم ومن والذي ولم يتم ولم يقوموا سواء كان مبنيا أم معربا لأن يكون آخر الموقوف عليه حرفا أهمل في الخط أي لم يجعل له صورة في الخط فصار يلفظ به ولا يصور له شكل وهو التنوين ونون اذن على مذهب من يرى كتبها بالالف ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف فانه يحذف التنوين مفتوح معرب أو مبنى غير مؤنث بالهاء فانه يبدل الفاء في الاعراب في لسان العرب نحو رأيت زيدا وياها وإياها فان كان مؤنثا بالهاء نحو رأيت قائمة فانك لا تبدل من التنوين فيه ألفا هذا أيضا على الاعراب من لسان العرب وهم الذي يقفون بإبدال التاء هاء وأما من يقف بالتاء وهم بعض العرب فانه يبدل من التنوين في هذا النوع ألفا فيقولون رأيت قائمتا قال

إذا اعتزلت من مقام العزى \* زفيا حسن ثملتها ثملتا

وخرج بالمؤنث بالهاء المؤنث بالتاء نحو بنت وأخت فانه يبدل فيه التنوين ألفا كغير المؤنث نحو رأيت بنتا واختا ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا فيقولون رأيت زيدا جلاله على المرفوع والمجرور ليجرى الباب مجرى واحدا قال

الاحبذا غم وحسن حديثها لقد تركت قلبي بها دائما دنف

ووجه الحذف في الرفع والجراستتقال الإبدال فيها ولغة ازد الشرى الإبدال في الأحوال الثلاثة حكى أبو الخطاب عنهم أنهم يبدلون في الرفع والنصب والجرح فإيناسب الحركة أي واوا والفاء أو ياء وكائن البيان عندهم أولى وإن لزم الثقل ومذهب سيويو به فيما نقل أكثر النحويين أن المقصور المنون كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور وإبداله ألفا من المفتوح نحو قام فتي ومررت بفتى ورأيت فتي فان العرب يجمعون على الوقوف بالالف في حالة الضم والكسرة هي الألف التي كانت في آخر الكلمة وحذفت لالتقاءها سا كنة مع التنوين لأنه لما حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف وأما في المفتوح فانه يبدل من التنوين وبهذا المذهب قال أبو علي في آخر قوليه والجمهور وابن مالك في التسهيل ومذهب المازني إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقا رفعا وجرا ونصبا قال لأن التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة فأشبه التنوين في رأيت زيدا لأنهم انما وقفوا على رأيت زيدا بالإبدال الفال لأن الألف لا تقل فيها بخلاف الواو والياء وهذه العلة موجودة في المقصور المنون وبهذا المذهب قال الاخفش والفراء وأبو علي أولا ومذهب أبو عمرو والكسائي إلى عدم الإبدال فيه مطلقا وذلك أنه يحذف التنوين رفعا وجرا ونصبا فتعود الألف في الأحوال كلها وهذا المذهب قاله ابن كيسان والسيرافي وابن برهان وابن مالك في الكافية وشرحها وعزاه مكى بن أبي طالب إلى السكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في الاقناع إلى مذهب سيويو والخليل وقال أبو حيان انه الأرجح وأما المنقوص فان حذف فائه كيف علمنا ومثله وفي بني أوعينه كرام فاعل من أرى يرى علمنا فانه يوقف عليه بربالياء حتما في الأحوال كلها إذ لو وقف عليه بدونها لزم الإخلال بالكلمة إذ لم يبق فيها الحرف واحد وان لم يحذف منه فاء ولا عين فان كان منصوبا ثبتت في الياء في الوقف وأبدل من التنوين ألفا نحو رأيت القاضي ورأيت قاضيا وان كان مرفوعا أو مجرورا فالأصح إن كان منونا حذف يائه نحو هذا قاض ومررت بقاض وان كان غير منون إثبات يائه ونحو ذلك صور أن يكون معربا باللام نحو جاء القاضي ومررت بالقاضي أو بالاضافة نحو جاء قاضي مكة وقاضي المدينة أو غير منصرف نحو هو لا جوارى أو منادى نحو يا قاضي واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل ومذهب يونس اختيار حذفها نحو يا قاض قال سيويو وهو أقوى لأن النداء محل حذف الأتراءم وخوافيه الاسماء ومقابل الأصح في المنون لغة قوم



يشتبون الياء فيه نحو هذا قاضي وغازي وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف ومقابله في المعرف باللام لغة قوم يحذفون الياء منه وعلى هذه اللغة قوله تعالى . الكبير المتعال . ويوم التصاد . وهي جارية في المضاف الملاقى لسا كن نحو قاضي المدينة اذا وقف عليه وزالت الاضافة وحكم ياء المتكلم السا كنه وصلا والمخدوقة وحكم الياء والواو المتحركتين حكم الصحيح فيوقف على الاولى بالسكون كما هي في الدرج نحو جاء غلامي ورأيت غلامي ومررت بغلامي وعلى الثانية بابقاء حذفها كالحاء في الوصل نحو ياقوم وعلى الآخرين بحذف الحركة نحو لن يرى ولن يغزو وأما ياء المتكلم المتحركة فانه يجوز الوقف عليها بالسكون ويجوز الهاء مع التحريك فتقول في قام غلامي قام غلامي وقام غلاميه وأما الياء والواو السا كنتان فيوقف عليهما بالسكون كالحاء في الوصل نحو يرمى ويدعو ولا يحذفان الا في فاصلة أو قافية كقوله تعالى . والليل اذا يسر . وقول الشاعر

وأراك تغري ما خلقت \* وبعض القوم يخلق ثم لا يفر

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه . ذلك ما كنا نبغ . قال أبو حيان ولا خلاف ان المقصور لا تحذف ألفه الا في ضرورة كقوله \* رهط ابن مرجوم ورهط ابن المعل \* يريد ابن المعل وأما الف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك انه قد يحذف منقولا فتحه اختيارا كقوله \* والكرامة ذاتا كرمك الله به \* يريد بها الحذف الالف وسكن الهاء ونقل حركتها الى الياء ولذلك قصها قال أبو حيان وظاهر كلامه قياس ذلك لانه قال اختار افعلي ما ذكر يجوز أن يقف على منها وعنها وفيها منه وعنه وفيه قال وانما روى منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب وينبغي في اثبات ذلك الى كثرة توجب القياس قال وكل مبنى آخره ألف نحو ها وأولى وهنا يجوز فيه ثلاثة أوجه ابقاؤها ألغا كما في الوصل وإبدالها همزة والحاق هاء السكت بعدها سمع هو أخرى بها بالهمزة وأما قلب الألف هاء كقوله \* من هاهنا ومن هنه \* فشاذا لا في الاسم المندوب فانه يتعين فيه الوجه الثالث وهو الحاق الهاء نحو يازيداه ولا يوقف عليه بالالف فقط ولا تبدل ألفه همزة ولحق هذه الهاء خاص بلبنى فلا يقال موسى ولا عيسى حذرا من التباسه باضاف اليه ويرى ما قلبت الالف الموقوف عليها همزة أو ياء أو واو ونحو هذه أفما أرافي أو أقم في هذه أفعي وهذه عصا أو عصي أو عصوف عصا الأولى والأخيرة لغة بعض طي . والثانية لغة فرارة ونص سيبويه على ان هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصلية أو غير أصلية وحكى الخليل ان بعضهم يقول رأيت رجلا فيهمز لأنها ألف في آخر الاسم واختلف في الوقف على اذن فذهب أبي علي والجمهور بإبدال نونها في الوقف ألفا وذهبت طائفة الى انه يوقف عليها بالنون قال أبو حيان وأما عن ولن وأن ونحوها فانها يوقف عليها بالنون اذا اضطر الى ذلك لانها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف اذن فانها يحسن الوقف عليها والفصل قال وأما النون الخفيفة فلا خلاف انه يوقف عليها بإبدال نونها ألفا اذا انفتح ما قبلها قال واختلف في كائن قال واذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة الاستعمال وذلك المضارع من كان نحو لم يك ثم وقف عليه فنص بعض أصحابنا انه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى ما أدر في الوقوف على الراء لان نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين بل تحرك فيه بخلاف ياء ما أدرى فانها تحذف عند التقاء الساكنين فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف ولأنه لو وقف عليه بالسكون لكان اخلا لا بالكلمة فصار بمنزلة يامر قال وظاهره انه ترد النون المخدوفة كما ترد الياء في مروا والقراء فانهم يقضون على الكاف ولا يردون المخدوف قال وعلامة الجزم في لم يك حذف الحركة التي كانت على النون المخدوفة لكثرة الاستعمال وصرح أبو علي في العسكريات بانه حذف الحركة للجزم ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النون للجزم كما تحذف حروف العلة للجزم لأنها تشبهها في أمور معلومة



فهو جزم بعد جزم حذف بتدريج وتطير لم يك لم يكن انتهى  
 ﴿ص﴾ مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون والروم مطلقا وفي التثنية والاشمام في الضم  
 والتضعيف ان لم يكن همزة أولينا أو تالي سكون أو منصوباً بمنونا ونقل حركته الساكن قبله ان قبلها ولم يوجب  
 عدم التطير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح في الاصح ثم يحذف ويوقف على المنقول اليه ثابتا له ما صرف في  
 الاصح والمنقول حركة الآخر وقيل مثلها الالتقاء الساكنين وقيل للدلالة على الاعراب وقيل لهما  
 ﴿ش﴾ اذا كان آخر الموقوف عليه متحركا غير تاء التانيث جاز في الوقف عليه أمور أحدها السكون وهو  
 الاصل في الوقف على المتحرك وذكروا انه لما كان الاصل شيئين أحدهما ان الحرف الموقوف عليه مضاد  
 للحرف المبتدأ به لان الوقف هو الانتهاء والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي ان تكون صفة مضادة لصفته والابتداء  
 لا يكون الا بتحرك فيكون هذا ساكنا والآخر ان الوقف موضع استراحة لانه موضع يضعف فيه الصوت  
 فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الاحوال وهو السكون وجعلوا علامته في الخط حاء فوق الحرف  
 وصورتها هكذا ح الثاني الروم وهو إخفاء الصوت بالحركة هكذا شرحه ابن مالك وقال بعضهم هو ضعف  
 الصوت بالحركة من غير سكون فتكون حالة متوسطة بين الحركة والسكون وتكون في الحركات كلها في  
 المرفوع منسونا كان أو غير منسونا وهو بجزء من الضمة وفي المنصوب غير المنون وفي المفتوح وفي المجرور  
 بالكسرة وبالفتحة وفي المكسور وهو بجزء من الكسرة ويحتاج في المنصوب والمفتوح الى رياضة للغة  
 الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يجره الفراء في الفتحة وأما النحويون فذهب الجمهور جوازها في  
 الفتحة قال الاستاذ أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الانصاري عرف بابن الباذش زعم أبو حاتم ان الروم  
 لا يكون في المنصوب للفتحة والباس على خلافه لان الروم لا يرفع حكمه لحكم السكون لما فيه من جري بعض  
 الحركة في الوقف فلا يمنع ان يكون الفتح كغيره اه وأما المنصوب المنون فنوقف عليه من العرب دون تعويض  
 فانه يقف بالاسكان والروم الثالث الاشمام وهو الاشارة الى الحركة دون صوت فهو لا يدرك الا بالروية وليس  
 للسمع فيه حظ ولذلك لا يدركه الاعشى ويدركه بالتعلم بان يضم شفتيه اذا وقف على الحرف قال أبو الحسن  
 الحصري في قصيدته

يرى رومنا والعمى تسمع صوته \* واشمامنا مثل الاشارة بالشعر

وذكر النحويون ان الاشمام مختص بالضمة سواء كانت اعرابا أم بناء قالوا ولا يكون في المنصوب والمجرور لأن  
 الفتحة من الحلق والكسرة من وسط الفم ولا يمكن الاشارة لموضعهما فالاشمام في المنصب والجرلانه لا آله  
 بخلاف الروم لانه عمل اللسان فيلفظ بهما لفظا خفيفا ويسمع قال أبو حيان وقولهم في الروم انه عمل اللسان  
 لا يتم الا في الحروف اللسانية وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها ألا ترى ان الحروف الخفية والشفوية  
 لا عمل للسان فيها ومع ذلك فيجوز فيها الروم وانما لم يكن الاشمام في الفتحة والكسرة لان الاشارة اليها فيها  
 تسوية لهيئة الشفة انتهى الرابع التضعيف ويقال فيه التثقيب بان تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف  
 الموقوف عليه فيجتمع ساكنان فيحرك الثاني ويدغم فيه الاول وقال بعضهم التضعيف تشديد الحرفين في  
 الوقف نحو هذا جهم وروم الرجل ولا يجوز ذلك في الهمز نحو بناء لان العرب تنكبت ادغام الهمزة في الهمزة  
 الا اذا كانت عيناً نحو سأل ولآل ولا في حرف لين نحو نفي وسرو وفي تالي ساكن نحو عمرو وبكر وبوم وبين  
 ولا في منصوب منون لانه يوقف عليه في أشهر اللغات بابدال ألف من تنوينه ولا تضعيف في الالف قال أبو حيان  
 ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القراء الا مارواه عصمة بن عروة عن عاصم انه وقف على قوله تعالى

• مستطر • في سورة القمر بتشديد الراء وذلك بخلاف الاسكان والروم والاشماف فان ذلك مروى عنهم الخامس النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه الى الحرف الساكن قبله نحو قام عمر وبضم الميم ومررت بكرر بكسر الكاف • قال أنا ابن مأوى اذا جد النقر • وقال

أرتنى حجيلا على ساقها • فهش الفواد لك الحجل

عجبت والدهر كثير عجبته • من عزي سبني لم أضربه

وقال

قال أبو حيان ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القراء الا شيناروى عن أبي عمر وأنه قرأ • ونواصوا بالصبر • بكسر الباء وقرأ سلام من السدي (١) والعصر بكسر الصاد قال والظاهر من كلام ابن مالك ان الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت الى الساكن قبل الحرف وبه قال بعض النحويين قال نقلوا الثلاثة حركة الاعراب بالجملة وقال أبو علي هذه الحركة لا لتقاء الساكنين واستدل على ذلك بأنهم لم ينقلوا في زيد وعون لان الياء والواو احتملنا ذلك كما احتملنا ان يدغم ما بعدهما في نحو ثوب بكر قال أبو حيان وينفصل عن هذا بما يلزم من استئصال الحركة في العلة قال وقال أبو علي أيضا وليس بتحريك لا لتقاء الساكنين محضا لا ترى أنه يدل على الحركة المحذوفة من الثاني فدل هذا على ان النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين وبين الدلالة على حركة الاعراب وقال المبرد والسيرافي هذا النقل للدلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف واشبهوه للدلالة واحتجابا بالوقف بحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذر فأنما نقلوا لبيان حركة الموقوف عليه ثم ان النقل لا يكون الا الى ساكن فان كان ما قبل الحرف الآخر متحركا فلا يجوز النقل فلا يقال مررت بالرجل بكسر الجيم نقلا لحركة اللام اليها لانها مشغولة بحركتها ولان النقل انما كان فرارا من التقاء الساكنين وهو مفقود في الذي تحرك ما قبله ولعنتم النقل الى المتحرك قال

من يأتمر للحزم فيما قصده • تحمد مساعيه ويعلم رشده

وشرط الساكن أن يكون صحيحا ان كان حرف علة كدار وعون وبين لم يجوز النقل اليه لاستئصال الحركة على حرف العلة ان لا يكون ضاعفا نحو العقل فلا يقال انتفعت بالعقل لان ذلك مفض الى فك المدغم وقد اعترضوا على ادغامه فلا يفك مثل هذا الا في ضرورة الشعر وشرط المنقول منه أن يكون حرفا صحيحا فلا ينقل من غزولانه يؤدي الى كون الآخر واو قبلها ضمة في المرفوع وذلك مرفوض والى الذنب والتغير في المنخفض وشرط النقل أن لا يؤدي الى عدم النظم فلا يجوز في انتفعت يسر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الأسماء ولا في هذا بشر لانه يصير على وزن فعل وهو مفقود في الكلام بل يتبع فيقال يسر وهذا بشر ويستثنى من هذا الشرط المهموز فانه يجوز النقل فيه وان أدى الى عدم النظم ويعتبر فيه ذلك لان الضرورة فيه أخف من المهمز الساكن ما قبله فيقال هذا الرد ومررت بالبطء وشرط الحركة المنقولة ان لا تكون فتحة فلا يقال قرأت العلم بالنقل بل العلم بالاتباع وذكرنا في امتناع النقل من الفتحة الى الساكن قبلها وجهين أحدهما انهم لو نقلوا في الوقف وسكنوا في الوصل كانوا كائهم سكنوا فعمل ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور قال أبو حيان وهذا ضعيف لان فيه مراعاة الحالة العارضة وهي النقل في الوقف فصار الوقف كانه أصل اذ خافوا أن يكون في ذلك فعل اذا وصلوا والوصل هو الأصل وهو السكون والثاني ان المنسوب ان كان منونا فيبديل من تنوينه ألف فلا يمكن النقل لأن ما قبل الألف تلازمه الفتحة وذلك بخلاف المرفوع والمجرور وان كان فيه الألف واللام فهو في حكم المنون لانها بديل منه ولأن الألف واللام لا تلازم فكان التنوين موجودا قال أبو

(١) كذا بالأصل وفي أكثر النسخ مكانها يياض فليحذر



حيان وهذا ضعيف لأن هذه العلة ليست شاملة ألا ترى أن من الاسماء المفتوحة الساكن ما قبلها مالا يكون منونا ولا فيه ألف ولا م وذلك نحو جل ودعدو وهذا ممنوع الصرف ونحو حضبر اسم امرأة فلا مانع بمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العلة المانعة ويستثنى من هذا الشرط أيضا المهموز فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها فيقال رأيت الردء والخبء واغتفر فيه ذلك كما اغتفر فيه الأداء إلى عدم النظير بل هذا أولى وخالف الكوفيون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقا وإن لم يكن مهموزا فيقولون رأيت البكر في رأيت البكر ووافقهم الجري قياسا منه لاسماعا قال أبو حيان ولم يؤثر ذلك عن أحد من القراء وفي الافصح قد اتسعت القراءات وكثر فيها الشاذ ولم يسمع فيها هذا الوقف وإنما جاء في الشعر وإذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقال هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء فيصير الساكن الذي يحرك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة الاسكان والروم والاشعاع والابدال حيث يكون والتضعيف وحذفوها في الآخر وألقوا حركتها على ما قبلها كما حذفوها إذا كانت حشوا نحو أروس فقالوا ارس وكان الحذف فيها أولى لأن الأواخر هي محل التغير واما غير الحجازيين فانهم يثبتون الهمزة بعد النقل سه كنه فيقولون هذا الردء ورأيت الردء ومررت بالردء أو بمبدلة بمجانس حركة ما قبلها ناقلا نحو هذا البطو والخبو والردو ورأيت البطا والخبأ والردأ ومررت بالبطى والخبى والردى أو متبعا نحو هذا البطو ورأيت البطو ومررت بالبطو وهذا الخبأ ورأيت الخبأ ومررت بالخبأ وهذا الردى ورأيت الردى ومررت بالردى

﴿ ص ﴾ والافصح ابدال التاء في الاسم تلو حركة هاء وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه وفي هيات ولات وجهان والأحسن وفاقا لأبي حيان سلامة ربت وثمت ولعلت

﴿ ش ﴾ إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح ابدالها في الوقف هاء إن تحرك ما قبلها الغظا كفاطمة وقائمة وطلحة وغلمة أو تقديرا كالحياة والقناة فان أصل هذه الألف حرف علة متحرك انتقلت عنه واحترز بهذا الشرط من نحو بنت وأخت فان تاء هما للتأنيث لكن لم يتحرك ما قبلها الغظا ولا تقديرا فيوقف عليها بالتاء لابلهااء وخرج بقولنا في اسم التاء التي تكون في الفعل نحو قامت وقعدت وبقولنا تاء تأنيث تاء التابوت والفراة فان مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء وإن كان بعض العرب وقف عليها بالهاء وبعض العرب لا يبدل وإن اجتمعت الشروط قال بعضهم يا أهل سورة البقرة فقال مجيب لا أحفظ فيها ولا آيت وقال الرازي

الله نجاك بكفى مسامت \* من بعدما بعدما وبعدت

كانت نفوس القوم عند الغلصمت \* وكادت الحرة أن تدعى أمت

قال أبو حيان وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى . إن شجرت الزقوم طعام الأثيم . أهم يقسمون رحمت ربك . وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسير كما مثل اما جمع التصحيح والمجول عليه كالهندات والبنات والأخوات وأولات فالأفصح الوقف عليه بالتاء ويجوز ابدالها هاء سمع دفن البناء من المسكر ما وكيف الاخوة والأخوه قال أبو حيان وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء لانها التي للتأنيث لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالسعادة وعلاقة لان التاء في المفرد بمنزلة شيء ضم إلى شيء والتاء في الجمع قريبة من تاء اللاحق نحو تاء غفريت لانها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيد بن فصحت لذلك وفي الافصح ما حكاه القراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه وفي كتاب اللوائح لأبي الفضل الرازي أن الوقف عليها بالهاء لغة طى وفي هيات وجهان اقرار التاء وابدالها هاء وقد وقف

عليها بالوجهين في السبعة وعلى لات ويأبى قال أبو حيان وأما تمت وربت ولعلت فالقياس على لات سائغ فيوقف  
عليهن بالتاء والهاء قال وقد ذهب إلى ذلك في ربت ابن مالك قال والأحسن عندى الوقف عليهن بالتاء كالوصل  
﴿ص﴾ ووقف بهاء السكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه وما الاستفهامية إن جرت باسم  
والافتخار ويجوز في حركة لا تشبهه الأعراسية لا مبنى للتداء أو قطع عن الإضافة أو اسم لا وكذا الماضي في  
الأصح وثالثها تلحق اللازم

﴿ش﴾ مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت فيوقف بهاء على الفعل المعتل الآخر في الجزم أو في الوقف فإن  
كان محذوف الفاء نحو لا تق زيذاق عمراً أو محذوف العين نحو لا ترز يدأور بكر أو وقف عليه وجب الحاق  
الهاء لانه بقي على حرف واحد كما وجب رد الياء في نحو من ونحوه وإنما لم ترد هاء اللام المحذوفة لان الموجب لحذفها  
قائم بوجوده وهو الجزم أو الوقف بخلاف من فإن الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف فلذلك كان الحرف  
اللاحق في ق ونحوه الهاء وكان لزومه في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء والعين لا اللام وإن كان غير  
محذوف الفاء ولا العين فيختار الحاق الهاء بنحوه وواغزه ولا ترمه ولا تغزه ويجوز تركها وإنما كان الأكثر  
والاختيار الحاق الهاء في هذا النوع لان الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها فكرر هو ان يجمعوا عليها  
حذف لامها وحذف الحركة ووجه اللغة الأخرى ان الكلمة قوية بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف  
فشبهت بمالم يحذف منه شيء والمدغم في ذلك كغيره نحو لم يضل إلا كتر فيه لم يضل وما الاستفهامية إن جرت باسم نحو  
بحي م جئت وجب عند الوقف الحاقها بالهاء فيقال بحى م وان جرت بحرف نحو لم تفعل وعم تسأل فالأحسن  
الحاقها بالهاء فيقال له وعمه ويجوز لم وعمه بالاسكان وإنما كان هذا لان الجار الحرف متصل كالجزء منها فصارت  
كأنها على حرفين فأشبهت أرمه وأما الاسم فليس متصلاً بالشيء كاتصال الحرف فلزم كون الاسم على حرف واحد  
فأشبهه بالوقف بغيره هاء فيا حرف الجر منه على أزيد من حرف واحد نحو على م والى م أقل منه فيما كان على حرف  
واحد نحو بيم ولم قال أبو حيان وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف وإن كان أكثر  
وقوفهم عليها بغير الهاء وذلك باتباع رسم المصنف والذين نقلوا اللسان العربي ذكره وإن الأكثر والأفصح  
الوقف بالهاء اه ويجوز اتصال الهاء بكل متحرك حركة غير أعراسية سواء كانت بنائية نحو هو وهيه وثمه وأيه وأنه أم  
لأنهوا الزيدانه والمسامونه ويجوز في ذلك ترك الهاء والوقف بالسكون ولا متصل بمنادى مضموم ولا بمبنى لقطعه  
عن الإضافة نحو من قبل ومن بعد وشذ قوله واخفى من عليه ولا باسم لان نحو لا رجل ولا بفعل ماض نحو ضرب  
وعلة هذه ان حركاتها وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الأعراب لوجودها عند مقتضياتها وانتقائها عند عدمها  
ورجوعها إلى أصلها من الأعراب وأما حركة الفعل الماضي وإن كان مبنياً بالأصل فانه شبيه بالمضارع كما مر أول  
الكتاب وما ذكر من انها تلحق الماضي هو مذهب سيويوه والجمهور وقيل تلحقه مطلقاً لانه مبني على حركة  
لازمة فله حقه قياساً على غيره من المبنيات وقيل تلحقه ان لم يخف لبس ولا تلحقه ان خيف فيقال في قعد قعده ولا  
يقال في ضرب ضرب به لئلا يلبس بضمير المفعول بخلاف قعده فانه لا يتعدى إلى مفعول فلا يلبس وهو معنى قولى  
وثالثها تلحق اللازم أى دون المتعدى

﴿ص﴾ وقد يوقف على حرف موصلاً بألف أو وهمزة والأفصح الوقف على الراء بـة ويجرى الوصل  
كالوقف ضرورة كثير أو دونها قليلاً

﴿ش﴾ مثال المسئلة الأولى قوله قد وعدتني أم عمرو أن تأتى أى تأتى فوقى على حرف المضارعة ووصله بألف  
وقوله بالخير خيرات وإن شرافاً أى فشر فوقى على الفاء التى هى جواب الشرط ووصلها بهمزة وألف



ومثال الوقف على الروى بزيادة مدة مطلقا قصد الترنم أم لا وذلك لغة الحجازيين قوله \* وانك مهمات أمرى القلب  
يفعلنى \* والتميمون لا يفعلون ذلك الا اذا ترنموا فان لم يترنموا حذفوا المدة ثم منهم من يقف بالسكون كما يقف فى  
الكلام كأنه ليس فى شعر فيقول \* أقل اللوم عاذل والعتاب \* ومنهم من يعوض من المدة التنوين كما  
تقدم اما المقصور وماشا كاء فلا يحذف أحد مدته ومثال اجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله \* يا أبا الأسود  
لم خلقتنى \* سكن ميم لم فى الوصل وقوله \* أتوانارى فقلت منون أتم \* وانما تثبت الزيادة فى الوقف قال  
أبو حيان وهذا كثير لا يكاد ينحصر ومثاله اختيارا قوله تعالى . لم يتسنه وانظر . فبهذا هم اقتده . أثبت الهاء  
فى الوصل اجراء له مجرى الوقف

ص خاتمة \* لا ابتداء بسا كن قال ابن جنى وأبو البقاء وهو محال فى كل لغة والسيد وشيخنا الكافجى  
يمكن فى غير الألف فان احتج إليه جى بهمز الوصل وذلك فى الماضى الخماسى والسادسى وأمره ومصدره وأمر  
الثلاثى وأل وأم على قول وحفظت فى اسم واست وايمى وابنم وابن واثنين وأمرى وفروعيها وتكسر الافر فى أيمى  
وأل فتفتح والاماتلوسا كنهاضمة أصلية فضم على الأفتح وتشم لاشمامه فى الأصح ولاتثبت وصلا اختيارا  
واختلف هل وضعت أولا وصلاولهل وضعت سا كنة واذا تلت همزة الاستفهام مفتوحة فقال ابن الباذش  
تسهل وأبو على وابن الحاجب تبدل الفاوا بن عظمة تحذف

ش \* لا ابتداء بسا كن وهو محال فى كل لغة أما فى الألف فبالاجماع وأما فى غيرها فكدالك نص عليه ابن جنى  
وأبو البقاء العكبرى وذهب السيد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافجى الى انه ممكن الا انه مستثقل فاذا احتج  
الى الابتداء بالسا كن توصل اليه باجتناب همزة الوصل وذلك فى الافعال الماضية الخماسية والسادسية كا نطلق  
واستخرج وفى الامر منها كا نطلق واستخرج وفى مصادرهما كا لا نطلق والاستخراج وفى فعل الامر من الثلاثى  
كا ضرب واعلم واخرج وفى أل المعرفة على رأى من يقول ان أداة التعريف اللام وحدها أو أل بجملتها وهزتها  
وصل وقد تقدم الخلاف فى ذلك وفى أم المعرفة فى لغة طى (١) ولم تقع همزة الوصل فى شىء من الحروف سوى أل  
وأم المذكورتين ولا فى الاسماء الا فى عشرة أسماء محفوظة وهى اسم واست وايمى وابنم وابن وابنة واثنين واثنين  
وامرى وامرأة وهى مكسورة فى الاسماء المذكورة الايمى فانها فيه مفتوحة وتفتح أيضا فى أل وأم ولارابع  
لها وهى فيما عدا ذلك مكسورة الا ان تلالسا كن الذى بعدها ضمة أصلية فانها تضم تبعاله فى الأصح وسواء كانت  
تلك الضمة موجودة كآخر ج فى الامر واستخرج فى الماضى المبني للفعول أم مقدرة كاغزى ياهند وادعى لان  
أصله اغزوى وادعوى فامة ثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذف الواو لئلا كنين واحترز بالاصلية من  
العارضنة نحو امشوا واقضوا فان الهمزة فيه مكسورة ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الاصلية أيضا على  
الاصل ولا يتبع وهى لغة شاذة حكاه ابن جنى فى المنصف وتشم الهمزة الضم قبل الضمة المشعة نحو انقيد واختير  
على لغة الاشمام ولاتثبت همزة الوصل غير مبدوء بها الا فى ضرورة كقوله

اذا جاوز الاثنين سرفانه يث وتكثير الحديث قين

وكثر قطعها فى أوائل أنصاف الأبيات لانها اذا ذاك كأنها فى ابتداء الكلام كقوله

لائسب اليوم ولا خلة \* إنسع الخرق على الراقع

وقد اختلف فى همزة الوصل هل وضعت همزة فقال ابن جنى نعم وقيل يحتمل أن يكون أصلها الفا وانما قلبت  
همزة لاجل الحركة واختلف البصريون فى كيفية وضعها فقال الفارسي وغيره اجعلت سا كنة وكسرت

لا لقاء الساكنين وعلاؤه الشاويين بأن أصل الحروف السكون وقيل اجتلبت متحركة لأن سبب الأتيان بها التوصل إلى الابتداء بالساكن فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها وأحق الحركات بها الكسرة لأنها راجحة على الضمة بقله الثقل وعلى الفتح بأنها لا توهم استفهاما وقال الكوفيون حركتها لاتباع فكسرت في اضرب اتباعا للكسرة وضمت في اخرج اتباعا للضمة ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر وإذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى . ألدكرين حرم . فقد كان حقها أن تحذف كما تحذف غيرها من هزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى . أصطفى البنات على البنين . لكنه كان لا يعلم أنه همزة الاستفهام أم همزة أل لو حذفت وبدئ بها فعدل عن ذلك إلى إبدالها ألفا وتسهيلها وذهب أبو عمرو بن عذيمة إلى أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل وإن المدة ليست بدلا منها وإنما هي مدة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر ويرده وجه التسهيل وقال المهاباذي إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت الآن تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف وأيمن وأيم فانها تثبت الفاق في هذه الثلاثة

﴿ص﴾ (الكتاب السابع في التصريف) أعني تغيير الكلام بالزيادة والحذف والإعلال ويختص بالاسم المعرب والفعل المتصرف

﴿ش﴾ التصريف لغة التقلب من حالة إلى حالة وهو مصدر صرف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة وجنات مختلفة ومنه . انظر كيف نصرف لم الآيات . ولقد صرفنا في هذا القرآن ليدركوا . أي جعلناه على أنحاء وجنات متعددة أي ليس ضربا واحدا وأما في اصطلاح النحاة فقال في التسهيل هو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك وقال أبو حيان علم النصوص مشغل على أحكام الكلمة والأحكام على قسمين قسم يلحقها حالة التركيب وقسم يلحقها حالة الأفراد فالأول قسمان قسم إعرابي وقسم غير إعرابي وسمى هذان القسمان علم الأعراب تغليباً لاجد القسمين والثاني أيضاً قسمان قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني فهو ضرب وضارب وتضارب واضطراب وكالتصغير والتكسير وبناء الآلات وأسماء المصادر وغير ذلك وهذا جزء عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف وإن كان منه وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص والإبدال والقلب والنقل وغير ذلك ومتعلق التصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب والفعل المتصرف فلا مدخل له في الحروف ولا في الأسماء المبنية ولا الأفعال الجامدة نحو ليس وعسى

﴿ص﴾ الاشتقاق أصغر وهو رد لفظ إلى آخر مناسبة في المعنى والحروف الأصلية وأكبر ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبت غير أبي علي وابن جني وانكر قوم الأول أيضاً وقال الزجاج كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها وعزاه لسيبويه ولا بد فيه من تغيير ولو تقدرا

﴿ش﴾ الاشتقاق نوعان أكبر وأصغر فالأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد كما ذهب إليه ابن جني في مادة قول ان تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو القول والقال والواق والوقل واللق واللقو وكذا ذكر صاحب المحرر في مادة الكلمة ان خمسة منها موضوعات على الشدة والقوة وهي الكلم والكمل والكم والمكل والملك والسادس مهمل وهو الملك قال أبو حيان ولم يقل بهذا الاشتقاق إلا كبيراً حدى من النحويين إلا أبو الفتح بن جني وحكى عن أبي علي أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال والصحيح ان هذا الاشتقاق غير معول عليه لعدم إطراده والاشتقاق الأصغر هو إنشاء مركب من مادة يدل عليها على معناه وهذا الاشتقاق أيضاً فيه خلاف ذهب الخليل وسيبويه وأبو عمرو وأبو الخطاب وعيسى بن عمر والأصمعي وأبو زيد وأبو عبيدة والجري وقطرب والمازني والمبرد والزجاج والكسائي والفراء والسيباني وابن الأعرابي وتعلب إلى ان الكلم



بعضه مشتق وبعضه غير مشتق وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة إلى أن الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجاج وزعم بعضهم أن سيبويه كان يرى ذلك وزعم قوم من أهل النظر أن الكلم كله أصل وليس منه شيء اشتق من غيره وتفرع الناس انما هو على القول الاول قال أبو حيان واعلم انه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة الاول زيادة حركة كضرب من ضرب الثاني زيادة حرف كطالب من طالب الثالث زيادة حركة وحرف كضارب من ضرب الرابع نقص حركة كفوس من الفوس الخامس نقص حرف كنبت من النبات وخرج من الخروج السادس نقص حركة وحرف كنز من الزوان السابع نقص حركة وزيادة حرف كغضبي من الغضب الثامن نقص حرف وزيادة حركة كحرم من الحرمان التاسع زيادة حركة وحرف ونقصان حركة وحرف نحو استنوق من الناقة فالعين في الناقة ساكنة وفي استنوق متحركة والفاء في الناقة متحركة وفي استنوق ساكنة والتاء في الناقة موجودة وفي استنوق مفقودة والسين في الناقة مفقودة وفي استنوق موجودة

﴿ص﴾ مسألة يوزن أول الاصول بالفاء وثانيها بالعين وثالثها باللام وتكرر الفائق وحكم الكوفية بزيادة غير الثلاثة ثم اختلفوا في الوزن وصفته والرائد بلفظه الا المكرر فيها تقدمه وبديل تاء افتعل فبالتاء ويحذف من الزنة ويقلب كهو ويعرف الرائد بالاشتقاق وشبهه وسقوطه من نظير وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته أو تكثرا واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة ولزوم عدم النظير بتقدير اصله فيها هو منه أو نظيره

﴿ش﴾ اصطلاح النحويون على أن يزوا بلفظ الفعل لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل وكانت الافعال لها ظهور الزيادة والاصالة بأدنى نظر ثم جعلوا الاسماء عليها في أن وزنها بالفعل فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التنصيف ثلاثة أحرف فجعلوا حرف وف الفعل مقابلة لاصول الكلمة والحرف الرائد منطوقا به بلفظه ليمتاز الاصل من الرائد فان لم تعين الاصول كررت اللام عند البصر بين فيقال وزن جعفر فعلم ووزن سفر رجل فعلم لان الكلمة تكون عندهم ثلاثية ورباعية وخماسية وهي مجردة من الزوائد وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثيا بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر وسفر رجل فاختلغوا فيه ففهم من قال لا يزن شيئا من ذلك وإذا سئل عن وزنه قال لا أدري ومنهم من يزن واختلف هؤلاء ففهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث فيقول وزن جعفر فعلم ووزن سفر رجل فعلم ومنهم من يزن ذلك كوزن فيقولون فعلم وفعل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة قال أبو حيان فان قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل قلت فائدة التوصل إلى معرفة الرائد من الأصلي على سبيل الاختصار فان قولك وزن استخراج استفعال أخصر من أن تقول الألف والسين والتاء والألف في استخراج زوائد وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله أو باعتبار ما صار إليه فوزن شية وسه ويد باعتبار الأصل فعلا، وفعله وفعل وباعتبار الحذف علة وفل وقع وإذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزنة فيقال وزن أشياء لفعاء على رأي من يرى أن فيها قلبا ووزن المكرر للتضعيف بما تقدمه لا بلفظه فيقال وزن قرد فعلم لا فعلا لان الدال المالم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن ووزن المبدل من تاء لا فتعال بالتاء لا بالحرف المبدل فيقال وزن اصطفى افتعل لا فاعل وجعله ما يعرف به الرائد تسعة أشياء أحدها الاشتقاق فانه دل على أن ألف ضارب وهمز اضرب وراء ضرب زوائد الثاني شبه الاشتقاق والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل وهذا فيه سقوط من فرع مثاله ألف قرال وواو عجوز وياء كتيب فانها تسقط في الجمع وهو قذل وعجز وكشب والجمع فرع والافراد أصل فدل على زيادتها فيه الثالث سقوطه من نظير كاطل وأيطل وهما بمعنى فالياء من أيطل زائدة



لستقوطها في أطل الرابع كونه لغني فاذا رأيت حرفا في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة وألف فاعل وناء افتعل وياء التصغير الخامس كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون عفتنفس بالفاء وهو العسر الا خلاق لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادته لانهما وقعتا لثلاثسا كنة وبعدها حرفان وايدست مدغمة فيا بعد ها وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كجحنفل وحبطنطى السادس كونه في موضع تسكثر فيه زيادته كهمزة إفكل وهي الرعدة لا يعرف له اشتقاق وحكم بزيادته لكثرته زيادة الهمزة أولا قبل ثلاثة أحرف السابع اختصاصه ببناء لا يقع موقعه منها ما لا يصلح للزيادة كنون حنطأ ووزن فنعلو فانها زائدة اذ لم يجز مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي الثامن والتاسع لزوم عدم النظير بتقدير اصالته فيما هو منه أو في نظيره ما هو منه مثال الأول ملوط وهو مقرعة الحديد فالواو زائدة والميم أصلية ووزنه فعول لانه لو عكس لكان وزنه فعلا ومفعل مفقود وفعول موجود ونحو عتود وعسول وعلود ومثال الثاني والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن الا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون الا من الأبنية المزبد فيها ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعين فيها حركة ذلك الحرف فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلا وان يكون زائدا فيعمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى وذلك تتفل فان فيه لغات أحدها بفتح التاء الأولى وضم الفاء فهذا وزنه تفعل كتنضب فالتاء فيه زائدة لانه لا يقدراها أصلية لزم من ذلك عدم النظير لانه يكون وزنه حينئذ فعلا وفعلا ببناء لم يجز عليه شيء من السكلم والبلغة الأخرى تتفل بضم التاء والفاء فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه فعلا كبرثن لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي ذلك الحرف منه ألا ترى ان التاء في تتفل المضموم أوله موجودة في تتفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تتفل اذا قدرناها أصلية دليل على الزيادة في تتفل اذ هذه التاء هي تلك ولم تتغير الا بالحركة

﴿ ص ﴾ حروف الزيادة تسليم وهناء فتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء أو واو غير مصدرة أو همزة مصدرة أو مؤخرة هي أولون بعد ألف زائدة أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الاصاله كملازمة ميم معد اشتقاقا والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم لشبهه

﴿ ش ﴾ حروف الزيادة عشرة وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم سألتونيها واليوم تنسأه وأمان وتسهيلا وتسليم وهناء فحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء أو واو غير مصدرة نحو كتاب وكثيب ويجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار وفيل وغول فليس بزيادة لان أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف وقولي غير مصدرة قيد في الواو فقط لان الألف لا تتصدر لاسكونها والياء تتصدر وهي زائدة ومثال تصدير الواو ورتل فهي أصل لا زائدة وكذا يحكم بزيادة الهمزة اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو أجرو أصغر أو مؤخرة نحو جراء وصفراء فان صحبت أصلين فقط كانت أصلا نحو أبناء وأجاء أو بدلا من أصل نحو ماء وكساء ورداء وكذا يحكم بزيادة النون اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد الف زائدة نحو قطران وعثمان وضرخان وكذا يحكم بزيادة الميم اذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مصدرة نحو نسج ومرحب فان كان بعدها أصلا فقط قضى عليها بالاصالة اذ لا أقل من ثلاثة أصول ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات أعني الألف والياء والواو والهمزة والنون والميم ما اذا لم يعارض الزيادة دليل الاصاله كملازمة ميم معد في الاشتقاق فانهم حين اشتقوا من معد فعلا قالوا تمعد وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم يشبهه نحو يسندور ورتل واصطبل أما الفعل وشبهه فان الزيادة تتقدم فيها على أربعة أصول نحو ندرج ومندرج

﴿ ص ﴾ وزيدت النون في نفعل وانصرف واحرنجم والمثنى والجمع ونحو غننغر



﴿ش﴾ النون تزداد باطراد في أول المضارع وفي باب الانفعال والافتعال وفروعهما كالا نصراف والاحرنجام وفي آخر التثنية والجمع كالزبدان والزبدون وسا كنه مفكوكه تين حرفين قبلها نحو غضنفر وحجنفل وعقنقل بخلاف المدغمة كجنس وهجنف فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فاعل

﴿ص﴾ والتاء في تفعل وتفعّل وتفاعل وافتعل ومسلمة والسين معها في الاستفعال وفروعه والهاء وقفا وأنكرها المبرد واللام في الإشارة

﴿ش﴾ تزداد التاء باطراد في أول المضارع وفي باب التفعّل كالتدحرج والتفعل كالتكسر والتفاعل كالتغافل والافتعال كالا كتساب وفروعهما في صفات المؤنثة كسلمة وتزاد مع السين في الاستفعال كالا استخراج وفروعه وتزاد الهاء في الوقف واللام في الإشارة على ما مر في بابها وانكر المبرد زيادة الهاء لانها لم تأت في كلمة مبنية على الهاء وانما اتى الحق لبيان الحركة قال أبو حيان والصحيح انها من حروف الزيادة وان كانت زيادتها قليلة من ذلك أمية وهبلع وهجرع وهركولة

﴿ص﴾ وتقل زيادة ما ذكر خالي من قيد ولا تقبل الإبدال كهمزة شمأل وهاء أمهات وأهراق وسين قدموس واسطاع فان لم تثبت زيادة الألف فبدل لا أصل الا في حرف أو شبهه أو تضمنت كلمة متماثلين ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما فأحد المتماثلين زائد ما لم يماثل الفاء والعين المفصولة بأصل فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة فالكل أصول وثالثها إن لم يفهم المعنى بسقوط الثالث وفي الأولى بالزيادة من المضاعف ثالثها الثاني في نحو اقنسس والاول في نحو علم والهمزة والنون آخر ا بعد الالف بينها وبين الفاء شدة أو حرفان أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المتماثلين أو اللين الامناع

﴿ش﴾ نقل زيادة ما ذكر من الحروف ان خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته الإبدال يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل واجنطافى الشمول والحبط فانه دليل زيادتهما مع فقد شرطها وهو التصدر أو التأخر بعد الف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات وهاء أهراق في أراق وسين قدموس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للالحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع فان لم تثبت زيادة الألف فهي بدل لا أصل كالرحى والعصى الا في حرف كلا وبلى والى أو شبهه كالأولى وما الاسمية والضابط أن الألف لا تكون أصلا الا في حرف أو شبهه وان تضمنت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين ولم تثبت زيادة حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو جلبب وقردد فان ثبتت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو مفر ومقر فان الميم فيها قد ثبتت زيادتها وكذا اذا ماثل أحد المتماثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل فانه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو كوكب وقوقل فانهما تضمنتا حرفين متماثلين وهما القاف والكاف وحرفين متباينين وهما الواو والباء والواو واللام ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلته الفاء بل هما أصلان ونحو حدرد فانه تضمن حرفين متباينين وهما الحاء والراء وحرفين متماثلين وهما الدال والان ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة لانه قد ماثل أحد المتماثلين العين التي هي الدال وفصل بين المتماثلين بأصل وهي الراء التي هي لام الكلمة الأولى فان فصل بينهما بزيادة كان أحد المتماثلين زائدا كتحقيق اجتماع فيه مثالان وهما القافان ومتباينان وهما الخاء والفاء وقد ماثل أحد المتماثلين عين الكلمة وقد فصل بينهما بزيادة فيحكم على أحد المتماثلين بأنه زائد ألا ترى أنه مأخوذ من الحقيق وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو مشمخر فأحد المتماثلين زائد فان تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غير هاتين نحو سمسّم وققم وقلقل وزلزل فالكل أصول هذا مذهب البصريين لانه ان جعل كل من المتماثلين زائدا أدى الى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى الى بناء مفقود اذ يصير وزنها على تقدير

زيادة أول الكلمة ع فعل وعلى زيادة الثاني فعمل وعلى زيادة الثالث ففعل وكلها فقود وذهب الكوفيون إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله فعل فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو كبكب بخلاف غيره فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحد هما نحو مريميس فإنه ثلاثي مأخوذ من المرس فلا تغم الحروف الاصاله واختلف في المثليين في نحو واقنس وعلم إيهما الزائد فذهب الخليل إلى أن الزائد هو الأول وذهب يونس إلى أن الثاني هو الزائد وأما سيبويه فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك وكلا الوجهين صواب ومذهب صحيح الفارسي مذهب سيبويه وصحيح ابن عمير مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب الاشباه والنظائر النحوية واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب واقنس والاول أولى في باب علم وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو ثناء ورماني أو حرفان أحدهما لين نحو زياء وقوباء وعقمان وعنوان وعلوان فحتمل لاصالة الأخير من الهمزة والنون وزيادة أحد المثليين في المشدد أو اللين في قسيمه والعكس أي زيادة الآخر واصله أحد المثليين أو اللين فوزن ثناء على الاول فعال ورماني فعال وعلى الثاني فعلاء وفعالان ما لم يكن مانع من أداء إلى إهمال تلك المادة أو قلة نظير فيتعين في مزاء زيادة الهمزة لأن مادة مزاء مهملة ومادة مز من موضوعه بدليل قولهم مزرة وفي لوذان زيادة النون لأن مادة لذن مهملة ومادة لوذ موضوعه لقولهم لواذ وفي سقاء زيادة أحد المثليين لأن مادة س ق ق مهملة ومادة من س ق ي موضوعه وفي قنيان زيادة الياء لأن مادة ق ي ن مهملة ومادة ق ن ن موضوعه لقولهم قنيان واقنان

﴿ص﴾ مسألة الزند المعنى أو مكان أو بيان حركة أو مدا أو عوض أو تكثير أو الحاق وهو بما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه مساويا له في حكمه ولا تلحق الألف الاخرة بمبدلة من ياء ولا الهمزة أولا الامع مساعد ولا الحاق أو بناء نظير في غير تدرب وامتحان الا بسماع على أصح الاقوال

﴿ش﴾ الزائد يكون لأحد سبعة أشياء الاول المعنى وهو أقوى الزوائد كحرف المضارعة الثاني الامكان كهمزة الوصل الثالث لبيان الحركة كياء السكت في الوقف الرابع للدكس كتاب وعجوز وقضيب الخامس للعوض كثناء التأنيت في زنادقة فانها عوض من ياء زناديق ولذا لا يجتمعان السادس لتكثير الكلمة كالف قبعرى ونون كنهيل السابع للالحاق كواو كوثر وياء ضيغم وضابط الذي للالحاق ما جعل به ثلاثي أو رباعي موازنا لما فوقه كعرشن نونه زائدة للالحاق لانه من الارتعاش فالحق بجعفر وفردوس واوه زائدة للالحاق بمجرد دخل وانقحل همزته ونونه زائدتان للالحاق لانه من القحل فالحق بمجرد دخل والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات والسكنات وعدد الحروف لانه يوزن كوزنه وبالمساواة في حكمه ثبوت الاحكام الثابتة للملحق به للملحق من صحة واعتلال وتجرد من حروف الزيادة وتضمن لها وزنه المصدر الشائع فلوقيل إن من الضرب مثل جعفر يقال ضرب ب أو مثل برثن يقال ضرب ب أو مثل زبرج يقال ضرب ب ولوقيل إن من البيع مثل صعون يقال يبيع فيصح ولا يدغم ولوقيل إن من القول مثل طيال يقال يقال فيعمل ولو بنى من سمك مثل احر نجم قيل اسحنكك فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به وزيادة الهمزة واحدى الكافين للالحاق ولو بنى من دحرج مثل قبعرى قيل دحرجى يتضمن الألف التي هي مزيدة للملحق وزيادة حرف خامس للالحاق وقيل في مصدر يبطر الملحق ببطرة كما جاء مصدر دحرج على درجة ولا تلحق الألف الاخرة بمبدلة من ياء كعلاق في لغة من نون فإنه ملحق بجعفر وذفرى في لغة من نون فإنه ملحق بدرهم وجنبطى ملحق بسفرجل ولا تلحق خشوا ولا آخرام بمبدلة من واو ولا تلحق الهمزة أولا الامع مساعد أي إن كان معها حرف آخر زائد للالحاق أيضا كنون ألد الملحق



بسفر رجل وواو إدرون الملحق بجر دخل فان وقعت أولاً وليس معها حرف زائد لم تكن للحاق كاف كل وان  
 وة متحشوا أو طرفا فانها تكون للحاق ولا يحتاج الى مساعد من حرف زائد نحو شامل ملحق بجعفر وقد  
 يكون معها حرف زائد نحو علباء ملحق بقرطاس ولا الحاق الابعاع من العرب الا أن يكون على جهة التدريب  
 والامتحان كالمثله التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك  
 تمرين المشتغل بهذا الفن واجادة فكره ونظيره وهذا الحكم جار في كل ما أردت ان تبني من كلمة نظير كلمة أخرى  
 وان لم يكن الحاق فان ذلك لا يجوز الا أن يكون على وجه التدريب والامتحان هذا أصح المذهب في المسئلتين لانه  
 أحداث لفظ لم تتكلم به العرب والثاني يجوز مطلقا لان العرب قد أدخلت في كلامها الالفاظ الاعجمية كثيرا  
 سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز اذخال هذه الالفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وان لم تكن منه  
 قياسا على الاعجمية وعليه الفارسي قال لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بالحاق اللام اسما أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له  
 وكان من كلام العرب وذلك قولك خرج أحسن من دخل وضرب زيد ومرت رجل كريم وضرب ب قال  
 ابن حني فقلت له اترى جعل اللغة ارتجالا قال ليس هذا ارتجالا لكنه مقيس على كلامهم ألا ترى انك تقول طاب  
 الخشكنا ففعله من كلام العرب وان لم تكن العرب تكلمت به فرفعك اياه ونصبك صار منسوباً الى كلامهم  
 انتهى ورد بان اللفظ الاعجمي لا يصير باذخال العرب له في كلامها عرييا بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها واذا  
 تكلمنا نحن بهذه الالفاظ المصنوعة كنا قد تكلمنا بما لا يرجع الى لغة من اللغات والمذهب الثالث التفصيل  
 بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيرا واطرد فيجوز لنا أحداث نظيره والا فلا فاذا قيل أن من  
 الضرب مثل جعفر قلنا ضرب ب فهذا ملحق بكلام العرب لان الرابعي قد ألحق به كثير من الثلاثي بالتضعيف  
 نحو مهدد وقردد وغير التضعيف نحو شامل ورعشن ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ والحكم على الحكم عند  
 صاحب هذا المذهب والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتل والصحيح انهما باب واحد  
 فاسمع في أحدهما قياس عليه الآخر أو هما بابان متباينان يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر فذهب سيبويه  
 وجماعة الى انهما باب واحد وذهب الجري والمبرد الى انهما بابان

﴿ص﴾ الحذف بطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة وفاء نحو وعد في مضارعه وأمره ومصدره بحركة عينه  
 بحركتها وهما زأفعل في مضارعه وصغيه مالم تقلب هاء أو عينا وعين فيعاوله خلافا للكوفية وواو فيعل وفيعله وفي  
 قياس يائهما خلف وفاء مر لا بعد واو أو فاء وخذ وكل وما خرج عن ذلك من حذف أو ابقاء فشاذ ومنه خلافا  
 للشاوبين حذف عين وقيل لام أحس وظل ومس مبنيا على السكون مكسورا أول الاخيرين ومفتوحا وقل في  
 أمر ومضارع ويا نحو استحي وفروعه وكثرت في أبالي جز ما واللام واو ومنه اسم خلافا للكوفية والياء والهاء قليل  
 والهمزة والنون وغير اللام اقل

﴿ش﴾ الحذف قسبان مقيس وشاذ فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو عم ينساء لون . فيم  
 أنت من ذكرها . لم تؤذوني . محي م جئت وشذا بقاؤها في قوله \* على ما قام يشقني لثيم \* وقيل ان ذلك  
 لغة لبعض العرب وخرج عليها بعضهم قوله تعالى . ياليت قومي يعلمون بما غفر لي ربي . أي بأي شيء قال  
 الخضر اوى وهذا قول مرغوب عنه وخرج بالاستفهامية الموصولة والشرطية فلا يحذف ألفها وان دخل عليها  
 الجار وذ كر أبو زيد والمبرد أن حذف ألف ما الموصولة ثبت لغة كثير من العرب يقولون سئل عم شئت  
 لكثرة استعمالهم اياه وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة فلا يحذف الألف منها الا في الضرورة كقوله  
 \* الام تقول الباعيان الامة \* ولوركت ما الاستفهامية مع ذالم تحذف أيضا نحو على ماذا يلزمني ووجه الحذف



من الاستغماية التخفيف وخص بها لانها مستبدة بنفسها بخلاف الشرطية لانها متعلقة بما بعدها وبخلاف  
الموصولة لاقتدارها الى الصلة ومن المطرد حذف الواو من مضارع ثلاثي فاؤه واو استتقالا لوقوعها في فعل بين ياء  
مفتوحة وكسرة ظاهرة كيمعد أو مقدره كيقتع ويسع وجل على ذي الياء اخوانه كاعد وتعدو يعدو والامر كعد  
والمصدر الكائن على فعل محرك العين بحركة الفاء معوضا عنها تاء تأنيث كعدة وسواء كان الماضي على فعل  
كوعد أو فعل كومتق ولا يجوز الحذف من مضارع رباعي كأعدو وعدو ويوعيد مثال يقطين من الوعد ولا من  
الاسم كوعد لما فيه لو حذف من توالي الحذف اذ قد حذف منه الهزمة ولان ضمة الياء قوت الواو لان الفعل اثقل  
منه ولا اذا وقعت بين ياء مفتوحة وضمة أو فتحة نحو وضو وضو وضو وشذو وجذب بضم الجيم ويندو يدع ولا بما فاؤه  
ياء كيسر الرجل يسر ويعرت الشاة تيعر وشذيش وبشس ومن المطرد حذف همزة أفعل من مضارعه واسمى  
فاعله ومفعوله نحو أكرم استتقالا لاجتماع همزتين اذ كان الاصل أكرم وجل عليه نكرم وتكرم ويكرم  
ومكرم ومكرم طرد الباب وشذائبنا في قولهم أرض مؤنثة بكسر النون أي كثيرة الارانب وكساء مؤنث اذا  
خلط صوفه بور الارانب وقوله \* فانه أهل لان يوء كرما \* فلو قلبت همزة فاعل هاء أو عينا لم تحذف للامن من  
التقاء الهمزتين نحو هراق الماء هريق فهو مهريق ومهراق وعيمل الابل يعيملها فهو معيمل والابل معيمله أي  
مهملة ومن المطرد حذف عين فيعلولة سواء كانت واو أو نحو كينونة أو ياء نحو طيرة الاصل كينونة وطيرة  
اجتمع في الاول ياء واو وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها وفي الثاني ادغمت الياء  
المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصارت كينونة وطيرة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصارت كينونة  
وطيرة وصار الوزن فيعلولة هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر أن وزنها فيعلولة وذهب الكوفيون الى انه  
لا حذف وان الاصل فعلاولة بضم الفاء فتحت لتسلم الياء من ذوات الياء وجل عليها ذوات الواو ومن المطرد حذف  
عين فيعل وفيعله قال أبو حيان اما ذوات الواو فلا نعلم خلافا في أقياسه كسيد وسيدة يقال فيه سيد وسيدة وأما  
ذوات الياء ككين ولينه ففيها خلاف زعم أبو علي وتبعه ابن مالك ان تخفيفها يحفظ ولا ينقص قال وهو مرجوح  
والأصح انه مقيس لا محفوظ قال وفي محفوظي ان الأصحى حكى ان العرب تخفف مثل هذا كله ولم يفصل بين  
ذوات الواو وذوات الياء بل سرد مثلا من هذا ومن هذا قال الاجيد اقم اسمع أحدا من العرب يخففه اه وقد  
عقدت لذلك ترجمة في كتابي المزهري ومن المطرد حذف فآت خذوكل ومر والاصل أخذ أو كل أمر فالهمزة  
الثانية هي فاء الفعل والاولى همزة الوصل فحذفت فاء الكلمة فانحذفت همزة الوصل لان ما بعد الفاء المحذوفة  
محرك فلا حاجة الى اقرارها قال أبو حيان ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علة سوى السماع المحض وقد حكى أبو  
علي وابن جني أوخذ وأوكل على الاصل الا انها في غاية الشذوذ استعمالا فان تقدم مر واو أو فاء فلا ثبات أجود  
نحو وأمر فأمر ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها الا في ضرورة كقوله \* تلى آل زيد واندهم لي جماعة \* يريد اثنت  
لى آل زيد وما خرج عن ماتقدم فساد وقد تقدم بعضه ومنه حذف أحد المثليين من أحسن وظل ومس اذا اتصل  
بتاء الضمير أو نونه نحو أحسن وأحسن وظلت وظلن ومست ومس من قال سيبويه هذا باب ما شذ من المضاعف  
وذلك قولهم أحسن يريدون أحسن يريدون أحسن ومثل ذلك ظلت ومست حذفوا وألقوا  
الحركة على الفاء كما قالوا خفت وليس هذا النحو الا شاذ والاصل في هذا عري كثير وذلك قولك أحسنست  
وظلات ومسست ولا نعلم شيئا من المضاعف شذ الا هذه الأحرف اه وقال أبو حيان وقد نص سيبويه في عدة مواضع  
على شذوذ هذا الحذف وقد اختلف أصحابنا في هذا فذهب أبو علي الشاويين الى ان ذلك مطرد في مثال هذه  
الافعال كاحب وانهم وانحط وذهب ابن عصفور وابن الضائع الى ان ذلك لا يطرد ثم المحذوف من هذه الافعال



الثلاثة العين و به جزم ابن مالك وغيره ويجوز في الأخيرين أعني ظل ومس كسراً ولهما بالقاء حركة العين عليه وابتقاء فتحه وقل وقوع هذا الحذف في الأمر والمضارع ومنه . وقرن في يوتكن . والاصل أقررن وسمع الفراء ينحطن في ينحططن وبعض العرب يحذف إحدى يائي يستحي اما اللام أو العين وهي لغة تميم وبها قرأ ابن محيصن ورويت عن ابن كثير ويستحي لغة الحجازيين وسائر العرب وفروعه سائر الصيغ من الماضي والأمر والمثنى والجمع والمؤنث والوصف فيقول التميميون استحي استحيان يستحيان يستحيون يستحيين مستحي مستحي منه ويقول غيرهم استحي استحي يستحيان يستحيون يستحيين مستحي مستحي منه وكثر الحذف في أباي إذا جزم فقالوا لم أبل والاصل لم أبال لكثرة استعمالهم إياه توهموا أن اللام هي الأخيرة فسكنوها للجازم فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وكثر حذف اللام في الأسماء إذا كانت واوا كاب وأخ وحم وهن وذى على مذهب الخليل وابن واسم على مذهب البصريين والاصل عندهم سمولاً منه من السمو وحذفت لامه وعوض عنها همز الوصل والكوفيون يقولون أصله وسم من السمة حذف فاؤه وردبان جمعه أسماء وتصغيره سمي ولو كان كما قالوا السكان أو ساما ووسيا لان التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وقل حذف اللام إذا كانت ياء كلام يدوم أو هاء كلام شقة وعضة وفم وشاة وأقل منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم قوم براء والاصل براء على وزن ظرفاء أو نونا كدد وقل والاصل ددن وفلان وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء كحراً أصله حرح قال أبو حيان ولا أحفظ من حذف الحاء غيره وأقل من ذلك حذف غير اللام اما الفاء كناس والاصل اناس أو العين كسه والاصل سته

﴿ص﴾ الابدال أحرفه طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو طرفاً ولو تقدير ابعداً ألف زائدة أو بدلا من عين فاعل معها ومن أول واو بن صدرت أو ليست الثانية مدة فوعل أو مبدلة من همزة ومن واو خفيفة ضمت لازماً ومن تالي ألف شبه مفاعل مدامز يدا أو ثاني لينين اكتنفاها ويفتح هذا الهمز مجعولا واو إن كانت هاء اللام وسلت في المفرد بعد ألف وياء إن كانت غير هاء أو همزة

﴿ش﴾ الابدال قسمان شائع وغير الشائع وقع في كل حرف الا الألف وألف فيه أئمة اللغة كتبها منهم يعقوب بن السكيت وأبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي وفي كتابي الزهرنوع منه حافل والشائع الضروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك طويت دائماً فتبدل الهمزة من كل ياء أو واو منطرقة بعد ألف زائدة نحو رداء وكساء الاصل رداى من الردية وكساو من الكسوة وسواء كان طرفها ظاهراً أم تقديراً وهي المتصلة بهاء التأنيت العارضة كصلاة وعطاة بخلاف اللازمة وهي التي بنيت الكلمة عليها فانها لا تبدل منها همزة كهداية وحماية واداة وهراوة ولا ابدال بعد ألف أصلية نحو آية وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عينها بوازن فاعل وفاعلة من اسم مغير إلى فعل معتل العين نحو بائع وقائم أصلهما بايع وقاوم وفعلهما باع وقام معل بخلاف ما لم يعمل فعله كصيد وعور فهو صائد وعاور فلا ابدال فيه وبخلاف ما لم يوازن فاعلا وان اعل فعله كتميل ومطيل من اطل وأنال وتبدل الهمزة أيضاً من أول واو بن صدرت أو ليست الثانية مدة فوعل ولا مبدلة من همزة كأو اصل جمع وأصله أوصل واستقل اجتماع الواو بن فابدل من أولها همزة إذا لم يمكن ابدالها ياء للاستتقال كالواو ولا الفالسكونها فعدلوا إلى الهمزة إذ هي أقرب إلى الألف لكونها من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واو أو ياء فقد شاركت حروف اللين بخلاف ما إذا كان ثاني الواو بن مدة فوعل كوو ورو ووفى من وارى ووافى فلا ابدال فيه وكذا إذا كان مبداً من همزة كالوولى تأنيث الأووال أصله وألى فأبدلوا من الهمزة واو الضمة ما قبلها فلا تبدل الواو الأولى همزة لان الثانية بدل منها فكانها موجودة وصار مستقلاً كما لو قيل الألى بهمزتين وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشددة كوجوه ووقت



فيقال أجوه وأقت لان الواو اذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان فاستقل واحترز لزوم الضمة من نحو . أخشوا الله . ولتبلون . فلا يبدال لعروضها وبغير المشددة منها نحو تعوذ وتعود فلا يبدال أيضا ولو أمكن تخفيف الواو بالاسكان نحو سور وسور فلا يبدال أيضا أو رده أبو حيان على عبارة التسهيل وهو عندي داخل تحت قوله ضمة لازمة وتبدل الهمزة أيضا من تالي الف شبه مفاعل اذا كان مدا مزيدا كالغلائد والمصائف والمجائر بخلاف ما اذا كان أصليا كعائش ومفاوز فان المد فيهما عين الكلمة وتبدل الهمزة أيضا من ثاني حرفي لين ا كتنفامد مفاعل كاوائل جمع أول ونيائف جمع نيف وسيائد جمع سيد وتفتح هذه الهمزة في هذه الصورة والتي قبلها بمجمولة واوا في ملامه واوسلمت في المفرد بعد الف كهراوة وهراوى وأداوة واداوى والأصل هراوى وأدائى ثم صار هرا وأدا آثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع الفين بينهما همزة مفتوحة والهمزة كانتا ألف فكانه اجتمع ثلاث الفات ومجمولة ياء ان كانت اللام غير ما ذكر بان تكون ياء نحو هدية وهدايا أو واوا اعتلت في المفرد ولم تسلم كطية ومطايا أو كانت همزة بخطيئة وخطايا

﴿ ص ﴾ وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مدة تجانس والمحركة ياء ان كسرت أو تلتته ولم تضم أو كانت لا ما مطلقا واوا في غير ذلك وفي نحو أووم وجهان وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل والاختفش مضمومة بعد كسر والواو من عكسها وتبدل تلو الساكنة ياء ان كانت موضع اللام والانصح ولو توالي همزات أبدلت الثانية والرابعة وحقق الباقي

﴿ ش ﴾ تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدة تجانس الحركة فتبدل الفاء في آدم ويا في إيمان واوا في أووم وأصلها آدم . إيمان وأووم فان تحركت الهمزتان المتصلتان والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء ان كسرت مطلقا سواء تلت فتحا نحو أئمة والأصل أئمة أو كسرا نحو ابن مضارع أن والأصل أن إن أو ضمنا نحو أئم مثال أئمة من الأم والأصل أم نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة اليها لاجل الادغام فان كسرت فأبدلت ياء أو تلت كسرا ولم تضم نحو إسم مثل إصبع من الأم والأصل إسم نقلت حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام كما تقدم أو كانت لا ما مطلقا سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحا أو ضمنا أو كسرا مثاله بعد الفتح قرأى وقرأى اذا بنيت من القراءة اسما مثل جعفر ودرهم وقرأى اذا بنيت فعلا مثل دحرج الأصل قرأ أو وقرأ أو ومثاله بعد الضم قرأى مثل برتن من القراءة الأصل قرأ فأبدل من الهمزة ياء فصارت آخر الاسم واوساكنة قبلها ضمة فقلبت الضمة كسرة والواو ياء فصارت من باب المنقوص ومثاله بعد الكسر قرأى مثل زبرج الأصل قرأ فأبدلت الهمزة ياء ثم استغلت الضمة في الياء فصارت قاض وتبدل الهمزة الثانية واوا ان فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو أوادم جمع آدم أصله آدم وأوادم تصغير آدم أصله آدم أو ضمت مطلقا سواء تلت فتحا أو ضمنا أو كسرا كاوم مثال إصبع وأووم مثل ابلو وإووم مثال أصبع من الام نقلت فيها حركة الميم الى الهمزة الساكنة لاجل الادغام فقلبت الهمزة واوا من جنس حركة نفسها وفي نحو أووم وجهان وخالف المازني في مسئلة وهي ما اذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل فانه يبدلها ياء كان تبنى أفعل من الأيم فتقول على رأيه هذا أيم من هذا وعلى رأى الجماعة هذا أووم وحجة المازني الجمل على إيم لان الفتحة أخت الكسرة فالأيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة حكم المكسورة في الابدال كالمضمومة وخالف الاختفش في مسئلتين احدهما مسئلة إسم مثل إصبع فذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها واو لمناسبة حركة ما قبلها فتقول أووم والثانية مسئلة إسم مثل إصبع فذهبنا ابدالها واو لمناسبة حركتها ومذهبه ابدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها فيقول إسم والحاصل ان الاختفش يبدل المكسورة بعد الضم واوا والمضمومة بعد الكسر ياء فان سكنت الهمزة الاولى أبدلت الثانية ياء ان كانت موضع



اللام والاصح نحو قرأى مثل فطر الاصل قرأ أبدلت الهمزة الثانية ياء فرار من الاستتعال لوبقيت ومن مخالفه الأبيسية لأنه متى التقى مثلاً والاول سا كن في كلمة وجب الادغام وقد أجمعت العرب على ترك الادغام في الهمزتين من كلمة الا اذا كانتا عينيْن نحو سأل ولآل وهذا ان مثال قول والاصح ونخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين فانهما يصحان نحو آلاء وهو شجر ولو نوالى أكثر من همزتين حققت الاولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كما تبين من الهمزة مثال أنرجة فتقول آآآآه فتبدل الثانية والاضمة ما قبلها وكذلك الرابعة وتحقق الاولى والثالثة والخامسة فتقول أوآه ولو ينبت من الهمزة مثل فطر قلت إياأ والأصل إآآآ فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها

﴿ ص ﴾ مسألة تجوز تخفيف الهمزة المفردة الساكنة بإبدالها بحائس حركة متلوها والمتحركة بعد ساكن بالحذف ونقل حركتها اليه مالم يكن مدازاندا أو ياء تصغير فتقلب وتندغم أونون انفعال فتقر أو الفاقسهل بينها وبحائس حركتها وكذا مثلثة بعد فتح ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضم في الأصح وتقلب مفتوحة تلو كسر ياء وضم واوا

﴿ ش ﴾ هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة اذا كانت الهمزة ساكنة فان كان ما قبلها ساكناً لم تحركه لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة وان كان ما قبلها متحركاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها فتبدل الفاق في كاس وياء في ذئب ووارا في بؤس وان تحركت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها ونقل حركتها الى الساكن قبلها كقولك في أسأل سأل مالم يكن الساكن قبلها حرف مدزائد كخطيئة ومقررة فان الهمزة تنقلب حرفاً مثله وتندغم فيه فيقال خطيئة ومقررة أو ياء تصغير فكذلك كخطيئة أونون انفعال نحو إنا طرفان الهمزة تحقق فيه حذراً من الالباس أو الفاء مبدلة من أصل كالياء فان الهمزة تسهل يجعلها بين بين ولا حذف ولا نقل في الصور الاربع وان تحركت الهمزة بعد متحرك خففت بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها ان كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانت كسأل أو مكسورة كسثم أو مضمومة كلوم أو كانت بعد كسر أو ضم وهي في صورتين مكسورة أو مضمومة كسثين وسثل ويستهزي ورؤس فان كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كبير في ميثر جمع مثرة وبعد الضم واوا يكون في جؤن جمع جؤنة ورجل سؤلة في سؤلة وخالف الأخفش في صورتين وهي المضمومة بعد كسرة كاستهزي والمكسورة بعد ضمة كسثل فأبدل الاولى ياء والثانية واوا

﴿ ص ﴾ وتبدل الياء بعد كسرة من واو عين مصدر أعلت في فعله لا موازن فعل وعين فعال جمعا لو احدثت كنت فيه أو أعلت وصحت اللام وينقلب في فعل لا فعلة ومن ألف واو ساكنة أو آخر أو لوتقدير ومنها بعد فتح رابعة فصاعداً ولا مفعلي وصفاً مع ياء متصلة أن سبقت احداًهما ساكنة وتواصل السبق وكذا السكون في الأصح وتندغم متطرفة ولو تقدير بعد واو ينسكن ثانيهما وكأنة لام فاعول جمعا ويعطى متلوها ما ذكر من ابدال وادغام فان كانت لام مفعول غير واو العين أو مكسورة أو لام فاعول مصدر أو عين فعل جمعا فالصحيح أكثر أو مفعول من فعل فالاعلال

﴿ ش ﴾ تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر افعل مع العين موزون بفعل نحو قام قياماً وعاد عباداً بخلاف عين غير المصدر كصوان وسوال والمصدر المفتوح أو له كرواح والمضموم كقوار أو المكسور الذي لم تعمل عين فعله كالأول اذا وعاد غوداً أو الموزون بفعل كالحول وتبدل أيضاً بعد كسرة من واو هي عين جمع لو احدثت ساكن العين أو معتلها صحيح اللام موزون بفعل كثوب وثياب وحوض وحياض ودار وديار وريح

ورياح بخلاف عين المفرد تكوان وما مفردة معتل اللام بحرو وجراء حذرا من اجتماع الاعلالين في كلمة وهما ابدال اللام همزة وابدال العين ياء فاقصر على أحد الاعلالين وكان الآخر لأن الآخر هي محل التغيرات أما الموزون بغير فعال وهو فعل وفعله فان فيه الوجهين كحاجة وحوج وحيلة وحيل ونارة وتير وقمة وقيم وثور وثيرة وكوز وكوزة وعود وعودة لأن الاعلال في فعل أغلب والتصحيح في فعلة أغلب وتبدل الياء بعد كسرة من ألف وواو ساكنة أو متطرفة تحقيقاً وتقديراً وهي التي تليها علامة التأنيث أو زيادتا فعلا نفعو محراب ومحارب ومحير يب ونحو ابعاد وبعاد ونحو الغازي وأكسية جمع كساء وسبعان وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو المعطيان برضيان والمستعليان بسترضيان وتبدل الياء من واو هي لام فعلية وصفا كالعيا والديا ومن الواو الملاقية ياء في كلمة ان سكن سابقهما سكونا أصليا وتواصل السبق أيضا ثم ندغم أحدهما في الأخرى كسيدوهين الاصل سيودوهيون قلبت الواو ياء وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط واحترز بكلمة عما في كلمتين كقولك هو يريد وبسبب الساكن عن تأخره كالطويل والغيور وبأصالة السكون عن عروضه كقوى مخفف قوى وبأصالة السابق عن عروضه كروية مخفف روية فان الواو بدل الهمزة لأصل وتبدل الياء أيضا من الواو المتطرفة لفظاً وتقديراً بعد واو بن سكنت ثانيهما كأن تبنى مفعولا ومفعولة من نحو قوى فانه يقال مقو و ومقو وة فتجتمع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فاستقل ذلك فلبت الواو الأخيرة ياء ثم المتوسطة لاجتماع ياء و واو وسبق أحدهما بالسكون ثم قلبت الضمة كسرة لاجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء فقالوا مقوى ومقوية وتبدل الياء أيضا من الواو الكائنة لام ففول جمعا كعصى أصله عصو وفأبدلت الواو الأخيرة وهي لام الكلمة ياء وأعطى متاوها الذي هو واو المدا من ابدالها ياء وادغامها في الياء الأخيرة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء فان كانت الواو لام مفعول ليست عين . واو ولا هو من فعل مكسو والعين أولام ففول مصدر الاجماع أو عين فعل جمعا فوجهان والتصحيح أكثره مثال الاول مغزو ومغزى والثاني عتا عتوا وعتيا والثالث نوم وصوم ونيم وصيم وان كانت لام مفعول من فعل فوجهان والاعلال أرجح نحو مرضى ومرضى

﴿ ص ﴾ وتبدل الواو بعد ضم من ألف و ياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضم ولا مفعول ومتاوة بزيادتي فعلا أو تاء بنيت عليها الكلمة ولا مفعلي اسما وفي عين فعلية وصفا وجهان

﴿ ش ﴾ تبدل الواو بعد ضم من ألف كقولك في تصغير ضارب ضويرب ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو موقن والاصل ميقن لانه من اليقين واحترز بالمفردة من المكررة كبيع وبغير الجمع منه فانه تبدل فيه واو ولكن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء نحو بيض والاصل بيض لان وزنه فعل كحمر وتبدل الواو أيضا بعد الضم من الياء الواقعة لام فعل كرموا وقضوا وقبل زيادتي فعلا كرموا ن مثل سبعان من الرمي أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو رموة مثل تمره من الرمي وتبدل الواو من ياء هي لام فعلية اسما كتحقوى وفي عين فعلية وصفا وجهان الابدال كالطوبى والكوسى مؤنث الأطيب والأكيس والتصحيح كقصة ضيزى وامرأة حيكي

﴿ ص ﴾ وتبدل الالف من ياء أو واو بعد فتح متصل بشرط ان يتحرك بأصل وان لا يليها ساكن أو غير ألف و ياء مشددة وهي لام وان لا يكون وصفه أفعل ولا وزنه افتعل وواى العين دالا على تفاعل ولا اسما آخره زيادة تخصه خلافا لما زنى في الأخيرة فان استحق ذلك حرفان صح الاول غالبا

﴿ ش ﴾ تبدل الألف من ياء أو واو ونحو باع وقال اصلهما بيع وقول ورمى وغزا أصلهما رمى وغزو بشرط أن يكونا بعد فتح بخلاف نحو غزو ووطئ ورضى وشق وشج وعم وأدل وأطب وأن يتصلا به بخلاف آى وواو فانهما لم يتصلا بالفتحة إذ حجز بينهما الألف وأن يتحركا بخلاف ما اذا سكتا نحو غزو ورمى من قطر وان تكون حركتهما



أصلية بخلاف ما هو ساكن في الأصل وعرض تحريكه نحو يرعوى ويرى فان حركة هذه الواو والياء عارضة اذ أصلهما السكون لان ما لهما في الصحيح يحمر مضارع احر وأن لا يليها ساكن بخلاف نحو طويل وغيره وهذا الشرط في العين خاصة أما اللام فلا يضر ايلؤها الساكن الآن يكون ألفا كرميا وغزوا ورحبان والغليان والزوان أو ياء مشددة نحو عصوى فلا تنقلب الياء والواو الفاقى مثل هذا وأن لا يكون وصفه أفعـل بخلاف نحو صيد وحول وعور وسيد فانها صحت لفتحها في أصيد وأحول وأعور وأسود وأن لا يكون فعلا وزنه أفعـل وهو واوى العين دال على تفاعل بخلاف نحو اجتور واؤزدوجوا واعتور رافانه صحت فيه الواو لانه في معنى تجاوروا وتزاجوا وتعاوروا فان كان على أفعـل وهو يائي العين وجب الاعلال نحو امتاز واوبتاعوا واستافوا أى تضاربوا بالسيوف وانما لم تصح ذوات الياء لان الياء أشبه بالالف من الواو فرجت عليها في الاعلال وأن لا يكون اسم آخره زيادة تخص الأسماء بخلاف السيلان والجولان وخالف المازنى في هذا الشرط فاجاز إعلاله وعليه جاء داران وحادان من دار يدور وحادي مجيد فان استحق هذا الاعلال حرفان فالغالب تصحيح الأول واعلال الثانى نحو هوى وطوى

﴿ ص ﴾ وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء والتاء من فاء افتعال ليناوشد في الهمزة والطاء من تائه تلو مطبق والدال منها تلو دال أو ذال أو زاي وما عدا ما قرر شاذ مسموع أو لغة قليلة ويعرف بالبدال بالتصاريـف  
 ﴿ ش ﴾ تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو عنبر وشبر وان بورك والنون أخت الميم وقد أدغمت فيها نحو من مالت فأرادوا إعلالها مع الباء كما أعلاها مع الميم وتبدل التاء من فاء الافتعال وفروعه ان كانت ياء أو واو ونحو إعتدية عد إعتد ومتعد ومتعد ومصدرها الاتعاد والأصل إوتعد لانه من الوعد وكذا إتسر وفروعه أصله إيتسر لانه من اليسر وانما أبدلوا الفاء تاء لانهم لو اقرروا التلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياء وبعد الفتحة الفاو بعد الضمة واو فأبدلوا منها حرفا جلد لا يتغير لما قبله وهي مع ذلك أقرب من الفم الى الواو وشذبا بدالها من فاء الافتعال اذا كانت همزة نحو أنزرم من الأزار والفصح إئزرو وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق نحو اصطفى واضطروا طعن واضطلم وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال أو ذال أو زاي نحو ادان واد كروا وازدان وما خرج عما قرر في هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ ولا يقاس عليه أو لغة قليلة لقوم من العرب وعلامة صحة البدلية الرجوع في بعض التصاريـف الى المبدل منه

﴿ ص ﴾ النقل ينقل للساكن الصحيح حركة لين عين فعل غير تعجب ولا مصرف من عور ونحوه ولا مضاعف اللام ولا معلاها أو اسم غير جار على فعل مصحح أوله ميم زائدة غير مكسورة أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه لا فيهما أو مصدر على أفعال واستفعال وتبدل بمجانسها وتحذف الفهماء معوضا منها التاء غالبا واو مفعول بعده وقيل عين الثلاثة فان كانت ياء كسرت المنقولة صونا عن الابدال وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرد تصحيح مصون

﴿ ش ﴾ تنقل حركة العين للساكن الصحيح قبلها ان كانت من فعل أو اسم بالشروط المذكورة نحو يبيع ويقول الأصل يبيع ويقول ونحو مقام ومقال الأصل مقوم ومقول وشرط الفعل أن لا يكون لتعجب بخلاف نحو ما اين هذا وما أطوله ولا مصرفا من نحو عور بخلاف نحو يصد ويعدو وأصيد وأعور وأعورة ولا مضاعف اللام بخلاف نحو أبيض وأسود حذرا من الالباس ولا معـل اللام بخلاف نحو أهوى وأستحي حذرا من توالي أعلا لين وشرط الاسم ان لا يكون غير جار على فعل مصحح بخلاف نحو مقول ومبايع فان حرف العلة لا يعمل في هذا الاسم لجريانه على تقاويل وتبايع وان يكون أوله ميم غير مكسورة إما مفتوحة كما هو أو مضمومة كقيم ومبين

بـخلاف ما أوله ميم - كسورة كـ خفيط ومقول أو موافقا للمضارع في زيادته دون وزنه نحو تقييل وتبيع مثل تحلى من القول والبيع والأصل تقول وتبيع نقلت حركة العين إلى إبقاء فسكت وانقلبت واوتقول ياء لكسر ما قبلها أو في وزنه دون زيادته (١) فان وافقه في الزيادة والوزن معاً لم يعمل نحواً سودراً طول منك وأين لانه لو أعل التبعس بلغظ الفعل ولا ينقل إلى سا كن معتل كطاوع قوم وسيروا إذا نقل أبدلت العين لمجانس الحركة المنقولة كقولك في أقوم وأطيب أقام وأطاب فان جانت الحركة العين فليس فيه سوى النقل كيقول ويبيع وتنقل الحركة أيضاً إلى السا كن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة وتحذف الفهما ويعوض منها التاء غالباً بمثل ذلك إقامة واستقامة الأصل إقوام واستقوام نقل وأبدلت الواو ألفاً فالتقى الفان فحذفت لف المصدر وعوض منها التاء وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى السا كن الصحيح قبلها وتحذف واوه باجتماع واو ين سا كنين نحو مصون والأصل مصوون فان كان عين مفعول ياء كسرب الضمة لمقولة صوناً من ابدال الياء بعدها واوا نحو مبيع وما ذكر من أن المحذوف الف المصدرين واو ومفعول هو مذهب الخليل وسيبويه لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل ومذهب الأخفش أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة لأن حذفها أولى من حذف ما دل على معنى وهو المصدرية والمفعولية والكلام على ذلك مبسوط في الاشباه والنظائر وبما صحح الأفعال والاستفعال وفرعها مسمع أغيت السماء إغياها وأغيت المرأة إغياها وأطيب وأطول قال صددت فأطولت الصدود \* ولا يقاس على مسمع من ذلك خلافاً لابي زيد وبما صحح مفعول مسمع فرس مقوود وثوب مصوون ولا يقاس على مسمع من ذلك خلافاً للبرد

﴿ ص ﴾ القلب انما يقلب في المعتل والمهموز وذو الواو أو ما يمكن بتقديم الآخر على متاوه أكثر ومن تقديم اللام على الغاء أشياء في الأصح فوزنها لفاء لا أفعاء أو أفعال ويعرف بأصله واشتقاقه وصحته وكذا إذا أدى تركه إلى هزتين ومنع صرفه بلا علة على الأصح فان لم يثبت فأصلان

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان القلب تصير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير وقد جاء منه شيء كثير حتى أن ابن السكيت ألف فيه كتاباً ومع ذلك فلا يطرئ شيء منه انما يحفظ حفظاً لأنه لم يجئ منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه انتهى وقد عرفت له نوعاً في المزهراً وردت فيه ألفاظ جمة قال ابن مالك رحمه الله تعالى وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هائر وشاكي السلاح في شائك ورأى في رأئى وآبار في أبار ومنه في غيرهما على في لعمري وذو الواو أو ما يمكن فيه من ذى الياء قال أبو حيان دليل ذلك الاستقراء فأكثر ما جاء القلب في ذوات الواو ونحو شاك وهارولات وأينق كما أن انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنالو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء جلد ذلك على أنها منقلبة عن واو ودليل ذلك الكثرة والقلب بتقديم الآخر على متاوه أكثر منه بتقديم متاوه الآخر على العين أو بتقديم العين على الغاء أو بتأخير الغاء عن العين واللام ونحت ذلك صورتان الأولى أن يكون الآخر لا ما والمتلو عينا كراء في رثى وهار في هائر والأولى في الأوائل والايامى جمع أيام وأصله أيام بوزن قبائل . الثانية أن يكون الآخر حرفاً زائداً والمتلو غير عين كقولهم في جمع ترقوه ترائق وهو مقلوب من الترائق فالواو زائدة في ترقوة والقاف لام الكلمة لا عين ومثال تقديم متاوه الآخر على العين الحوباء وهي النفس الأصل حبوا قدمت اللام وهي الواو التي هي متاوه للآخر على الياء وهي عين الكلمة فوزنها لفاء والدليل على أنه مقلوب قولهم حايبت الرجل إذا أظهرت له خلاف ما في حوبائك ومثال تقديم العين على الغاء أيس من يشس وأينق في أنوق جمع ناقة ومثال تأخير الغاء عن العين واللام



حادي أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه عالف ومن تقديم اللام على الفاء أشياء في مذهب سيبويه أصلها شيئا نحو طر فاء وحلفاء قلبت بتقديم لام الكلمة على فاء فوزنها لفاء ومذهب (١) ويعرف القلب بأشياء أحدها الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمرى ورعى الثاني الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء وكما في شوايع وشواعى فإنه يقال شاع يشيع فهو شائع ولا يقال شعى يشعى فهو شاع فلم ان شواع هو الأصل وشواعى مقلوب منه الثالث الصحة وعدم الاعلال كما في آيس اذ لو لم يكن مقلوبا من يشس لوجب اعلاله وان يقال آس لتعرك الياء وانفتاح ما قبلها فتصحيحه دليل على قلبه قال أبو حيان وإنما ادعى فيه القلب دون الشذوذ لأن باب القلب وان كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ الرابع (٢) فان لم يثبت كون أحد اللغتين أصلا والآخر مقلوبا منه بدليل فكلا التاليفين أصل نحو جند وجند فان جميع تصاريضهما جاء عليهما قالوا جندا يجند جندا فهو جاند ومجبد ومجبد وقالوا جذب بجذب جذب فاجذب ومجذب قال أبو حيان فان قلت ما فائدة القلب وهلا جاءت التصاريض على نظر واحد قلت الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار اليه في بعض المواضع

﴿ ص ﴾ الادغام هو قسمان الأول في المثليين ويجب ان يسكن الأول غير هاء سكت ولا همزة منفصلة عن الفاء ولا مدة في آخر أو مبدلة دون لزوم أو تعرك كما في كلمة إن لم يصدر أول بوصل لا بدغم أو ملحق ولا يزيد أحدهما ولا عرض تعركهما ولا كاتاوا وبن طرفين ولا في اسم قيل أو فعل وازن أو صدره فعلا أو فعلا أو فعلا

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان الادغام هو آخر ما يشكلم فيه من علم التصريف وهو في اللغة الادخال ويقال الادغام وهو افتعال وهي عبارة سيبويه وعبارة الكوفيين الادغام افعال وفي الاصطلاح رفعك اللسان بالحرفين دفعة واحدة ووضعك اياهما وضعا واحدا ولا يكون الا في المثليين والمتقاربين وهذا التقسيم انما هو بالنظر الى الأصل والا فلا ادغام الا ادغام مثل في مثله ألا ترى ان المتقارب يقرب من جنس الحرف الآخر فيؤول الى انه ادغام مثل ما في مثل والادغام يكون في الأسماء والأفعال أو جب لكثرة اعتلائها وذلك لتقلها ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء ألا ترى ادغامهم ردوفكم شررا وبدأ بادغام المثليين كما هو عادة المصنفين في التعريف وهو واجب بشرط أن يسكن الأول نحو اضرب بكرا ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو ماله هاء فانها اذا وصلت ينوى الوقف عليها والابتداء بما بعده هاء فيعين الفتح قال أبو حيان ولهذا أظهرها القراء عند الوصل ولم يدغموها الا رواية عن ورش بالادغام وهو ضعيف من جهة القياس ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو كلاء أحد اما الهمزة المتصلة بالفاء فيجب ادغامها نحو سأل ولآل ولا مدة في آخر بخلاف نحو يعطى ياسر ويغزو واقد فلا يدغم مثل هذا الثلاث مذهب المتبلا ادغام مع ضعف الادغام فلو كان حرف لين فقط وجب الادغام نحو اخشى ياسرا واخشوا واقدوا كي يقوم ولوا واقدوا لو كانت المدة ليست في آخره وجب الادغام نحو مغزو وأصله مغزو وعلى وزن مفعول

( ١ ) هذا البياض الذي في الأصل متروك لمذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها أفعلاء كما تقول هيبن وأهونا إلا أنه كان في الأصل أشياء كاشيعاع فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الاولى تخفيفا كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها أفعلاء وقال القراء أصل شيء شى على مثال شيع فجمع على أفعلاء مثل هيبن وأهينا ولين واليناء ثم خفف فقيل شيء كما قالوا هيبن ولين فقالوا الأشياء فحذفوا الهمزة الاولى وهذا راجع الى قول الأخفش وقال الكسائي وزن أشياء أفعال كفرخ وافرأخ وإما ترك صرفها لكثرة الاستعمال لأنها شئت بفعلاء في كونها جمعت على أشياء وان فصارت تخضراء وخضراوات وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا الزمونه أن يصرف أسماء وأنباء (٢) بياض في الأصول الثلاثة



فالأولى مدة وليست في آخر وقد أدغمت واحتمل فيه ذهاب المد لقوة الادغام ولمدة مبدلة من غيرها دون لزوم  
 بخلاف نحو قول مبنيا للفعول من قول فلانة غم لانه حرف مد لا يلزم كما ان يغزو واقد حرف مد لا يلزم ألا ترى  
 انك تقول في بناءه للفاعل قول فيزول حرف المد كما يزول في لم يغزو واقد فان كانت مبدلة من غيرها ويلزم فيها  
 البديل أدغم نحو أوب مثل أ بكم من الأوب والأصل أوب أبدلت الهزرة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها  
 واوا وهو يدل على جهة اللزوم فأدغمت في الواو وان تحرك المثلان وجب الادغام بشروط ان يكونا في كلمة  
 كرد وظل بخلاف ما اذا كانا في كلمتين فالادغام جائز أو واجب كما سيأتي وان لا يصدر بخلاف نحو ددن وان  
 لا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو ردد فهو ردد فلا يدغم لان فيه ابطالا للادغام الذي قبله وان  
 لا يسبقهما مزيدا للاحاق بخلاف نحو الندد والتجج فان نونهما وجيم التجج زيدت لاجل اللاحاق فلا يجوز  
 الادغام لانه اذا كان يزول اللاحاق بسفر رجل وان لا يكون أحدهما ملحقا بخلاف نحو قردد فانه لو أدغم بطل  
 اللاحاق بجمفر وان لا يكون تحريك ثانيهما عارضا بخلاف نحو لن يحبي وأردد القوم وان لا يكونا واو بين  
 طرفين (١) وان لا يكونا في اسم موازن بجملة أو صدره فعلا بفتح الفاء والعين أو فعلا بضم الفاء وفتح العين أو فعلا  
 بضمهما أو فعلا بكسر الفاء وفتح العين مثال الأربعة في الموازن بجملة تطل وصف وذل وكل وفي الموازن  
 بصدرة فقط سمح (٢) للعقق وخششاء لعظم في أصل الأذن وجمعة لقطعة اللحم وقررة للارزق بأسفل القدر

﴿ ص ﴾ وتنقل حركته لسا كن يقبلها فان التقيا في كلمتين ولا مانع أو كانا يائين لازما تحريك ثانيهما أو ناءين  
 كاستر وتجلي فحائر فان أدغم الأخير ألحق الوصل ويجوز فيه حذف ناء وهي الثانية في الأصح

﴿ ش ﴾ اذا كان المدغم متحركا كما أن يكون ما قبله متحركا أو ساكنا ان كان متحركا بقي على حركته وسكن  
 ذلك الحرف المدغم وأدغم فيما بعده وان كان ساكنا نقل اليه حركة المدغم وأدغم نحو يرد ويغزو ومد ومقر الأصل  
 يردد ويغزو ومد ومقر نقلت الضمة والكسرة والفتحة الى الحرف الساكن حذرا من اجتماع ما كنين  
 ذلك الحرف والحرف المدغم فانه سكن لاجل الادغام فان كان الساكن الذي قبله حرف مد الفاء واوا أو ياء  
 تصغير لم ينقل اليه نحو رادو واحد ودودة لان أصل وضع حرف المد عدم الحركة خصوصا الالف فان تحريكها  
 غير ممكن فان التقى المثلان المتحركان من كلمتين جاز الادغام من غير وجوب نحو . ان الله هو الرزاق . ما لم يكن  
 مانع فانه يمنع الادغام بان كانا همزتين نحو قرأ أبوك فان العرب تنسكت عن ادغام الهزرة الا عينا أو وليا  
 ساكنا غير لين فيما قاله البصريون وجزم به ابن مالك في التسهيل وتعبه أبو حيان بان أبا عمرو قرأ بالادغام في  
 مثل ذلك نحو . الرعب بما . خذ العفو وأمر . من اللهو ومن التجارة . فهو واقع بهم . الشمس سراجا . شهر  
 رمضان . عن أمر ربهم . ذكر رجلة . البصر رهوا . من خزي يومئذ . فهي يومئذ . قال روى جميع هذا عن  
 أبي عمرو بالادغام وهو لا يجوز عند البصريين والذين روه واذل عن أبي عمرو أئمة ثقاة ومنهم علماء بالهوكابي  
 محمد البريدي وغيره فوجب قبوله وان لم يجزه البصريون غير أبي عمرو فأبو عمرو رأس في البصريين ولم يكن  
 ليقرأ إلا بما قرأه القرآن سنة متبعة غاية ما في ذلك ان يكون قليلا في كلام العرب اذ لو كان كثيرا لما غاب علمه  
 عن البصريين غير أبي عمرو واما عدم الجواز فلانقول به اه ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان  
 المثلان يائين لازما تحريك الثاني منهما نحو حيي وعبي وقد قرئ به . ويحي من حي عن بينة . ومن حي  
 بالادغام والاظهار وفي الايضاح ان الاظهارا كثيرا في كلامهم فان كان تحريك الياء الثانية عارضا فنحو لن يحبي  
 لم يجز الا الاظهار فقط ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما اذا كان المثلان تائين في باب افتعل نحو استمر



واقْتُلَ وحيثُ تنقل حركة التاء الأولى إلى السا كن قبلها وهو السين والقاف فتذهب همزة الوصل لحركة أول الفعل فيقال ستر و قتل وحركة التاء فتفتح أول الفعل ويجوز كسره فيقال ستر و قتل قال أبو حيان وهذه الكسرة ليست منقولة إذ لا كسرة في التاء المدغمة وإنما ذلك لأجل أنهم لما سكنوا التاء لا دغاما في التاء وكانت فاء الكلمة قبل ذلك سا كنة كسرت الفاء على أصل التقاء السا كنين وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء ويقال في المضارع على لغة القمح يستر وفي الوصف مستر ومستر بفتح السين وعلى لغة الكسر يستر ومستر ومستر بكسرها ويجوز الادغام أيضا من غير وجوب فيما إذا كان المثالان تاءين أول فعل مضارع نحو تجلي وتظاهر وحيث يوثق بهمز الوصل لسكون التاء الأولى بالادغام فيقال اتجلى واتظاهر ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفا فيقال تجل ونظاهر وهل المحذوف الأولى أو الثانية قولان أصحهما الثاني وهو مذهب سيبويه والبصريين وقال الكوفيون المحذوف الأولى وهي حرف المضارعة

ص \* فان سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفتح وكذا افعال تعجبا خلافا لالكسائي أو جزم أو بناء  
جاز فان لم يفتح حركة الثاني بالفتح مطلقا أو ما لم يله سا كن فبالكسر أو بالكسر مطلقا أو بالاتباع لغائه ما لم يله  
ضمير فبحركته أو سا كن فبالكسر لغات

﴿ ش ﴾ اذا سكن المدغم لاتصاله بالضمير المرفوع وحب الفلك نحو رددت ورددنا ورددت ورددت ورددنا  
ورددتم ورددتن ويجب الفلك أيضا اذا سكن في أصل للتعجب عند الجهور نحو اشد دحمرة زيد \* وأوجب الينا  
ان يكون المقدماء \* وذهب السكسائي الى ان أفعل في التعجب مدغم فيقال أحب زيد فان سكن لجزم أو بناء جاز  
الفلك وهو لغة الحجاز والادغام وهو لغة غيرهم من العرب نظر الى عدم الاعتماد بالعارض فيقال لم يردد ولم يرد  
وأردد ورددان فلك فواضح وان أدغم حرك الثاني من حرفي التضعيف تخالفا من التقاء الساكنين وفي كيفية  
تحريكه لغات أحدها أنه يحرك بالفتح مطلقا سواء وليه ضمير نحو رده ولم يردده ولم يرددها أم ساكن نحو رد المال ولم  
يرد المال أم لا نحو رد ولم يرد الثانية أنه يحرك بالفتح في الحالة الاولى والثالثة دون الثانية وهي ما اذا وليه ساكن فانه  
يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين فيقال رد المال ولم يرد ابنك الثالثة أنه يحرك بالكسر مطلقا في الاحوال  
الثلاثة على أصل التقاء الساكنين الرابعة أنه يحرك باقرب الحركات اليه نحو رد وفروغ لابع ضمير  
المؤنث والمذكر الغائبين فيحرك بحركة لضمائر نحو ردها والاقابعه ساكن من كلمة أخرى لا يعرف  
أو غيرها فيكسر نحو \* فغض الطرف \* وردد ابنك

﴿ص﴾ الثاني في المتقاربين ويتوقف على مخرج الحروف فالاصح انها تسعة وعشرون واسقط المبرد الهمزة وان مخرجها ستة عشر تقريبا فاقصى الحلق للهمزة والالف والهاء قال المهدوي مرتبات وغيره في رتبة وقيل الهمزة اول وقيل بعد الهاء وقيل لا يخرج للالف ووسطه للحاء والعين قيل هكذا وقيل بعكسه وأدناه للغين والحاء وفيه القولان وأقصى اللسان وما فوقه للعاف وما يليه للسكاف ووسطه للشين والجيم والياء وقدم أبو حيان الجيم والخليل لا يخرج للياء وأول حاقته وما يليه مامن الاضراس للصاد وهي من الايسر اقيس وقيل تختص به وقيل باليمن ولا ينطق بها وبالحاء غير العرب ومادون طرفه لمتناه وما فوقه للام ومادونه وفوق الثنايا للنون والراء وهي أدخل في ظهره وقال قطرب والجرجي وابن دريد مخرج الثلاثة واحد وما بين طرفه وأصول الثنايا للطاء والذال والتاء وما بينه وبين الثنايا للزاي والسين والصاد وهي الصغير وما بينه وما بين اطرافها للظاء والذال والتاء وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء وما بين الشفتين للباء والميم والواو وقال الخليل لا يخرج للواو والمهدوي لها مخرج على حدة ولها فروع حسنة همزة مسهلة وغنة مخرجها الخيشوم والالف امالة وتفتيح وشين كجيم وصاد



كزاي وغيرها قبيحة والمهموسة سكت فحش شخص والتديدة أجدا تطبق والمتوسطة وليناعمر والمطبقة  
ص ض ط ظ والمستعيلة قط خص ضغط والمذقة مر بنقل وغيرها مجرورة رخوة منقحة منخفضة، صمته على  
الترتيب والعلاقة قطب جد وقيل التاء بدل الباء واللينه واى وهى والهمزة معتلة وقيل هى صحيح وقيل شبه المعتل  
والمنحرف اللام قيل والراء وهى المكرر والمهتوت الهمزة والهاوى مالا يخرج له ولا تدغم حروف ضوى  
شفر فى مقارب وجوز قوم ادغام الراء فى اللام وهو الاصح ولا صغير فى غيره ولا حلقى فى ادخل الالحاء فى العين  
ولا ما يودى الى لبس وإما غير ذلك فيجوز بقلب الاول مثله فالهاء والعين فى الحاء والحاء فى العين والباء فى  
الميم والقاف فى الكاف وعكسهما والجيم فى الشين والتاء والطاء والظاء وشراؤهما فى بعضها وفى الصغيرة وفى  
الجيم والشين والضاد والفاء واللام فى ت ت د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ن فان كانت تعريضة فوجوبا  
والنون الساكنة بغنة فى حوف يندو وبدونها فى الراء واللام وتظهر عند الحلقية وتنفق مع البواقي ومقر قلبها  
مع الباء

﴿ ش ﴾ القسم الثانى من الادغام ادغام المتقاربين وذلك يتوقف على بيان مخارج الحروف ومخرج الحرف  
هو الموضع الذى ينشأ منه الحرف وتقريب معرفته أن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصل الى  
النطق به فيستقر اللسان بذلك فى موضعه فيتبين مخرجه وهذه المخارج هى من آخر الصدر وما يليه من الحلق والفم  
الى الشفتين والى الخيشوم والحروف تسعة وعشرون قال أبو حيان ولا خلاف فى ذلك الا فى الهمزة فرغم المبرد  
انها ليست من حروف المعجم بدليل انها لا تثبت على صورة واحدة فكانها عنده من قبيل الضبط إذ لو كانت  
حرفا لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف ورد بانها لو لم تكن حرفا لكان مثل أحد واجل على حرفين  
وهو باطل لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف وأما كونها لا شكل لها فلانها روى فيها التسهيل ولولا ذلك  
لكتب الفاء والمخارج ستة عشر مخرجا عند الخليل وسيبويه والأكثرين وذهب الجرى وقطرب والغراء وابن  
دريد وابن كيسان على خلاف عنه الى انها أربعة عشر مخرجا وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء  
فهو عند هؤلاء مخرج واحد وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب وإلا  
فالتحقيق أن لكل حرف مخرجا على حدة وعبرة المتن فى بيان المخارج بيينة ولا يحتاج الى اعادتها فى الشرح  
فلنقتصر على ما يحتاج الى التنبيه عليه قولى وقيل الهمزة أول أى والالف والهاء بعدها كلاهما فى رتبة وليست  
واحدة أسبق من الأخرى وبهذا يفارق القول الاول وهذا رأى الاخفش والمراد بالاول رتبة الادخل فى الصدر  
والذى رجحه أبو حيان ان رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الحاء قال والحاء بما انفردت بها العرب فى كلامها ولا  
توجد فى كلام غيرها والعين مما انفردت بكثرة استعمالها فقليلة فى كلام بعض الامم ومفقودة فى كلام كثير  
منهم قال والضاد أصعب الحروف فى النطق ومن الحروف التى انفردت العرب بكثرة استعمالها وهى قليلة فى  
لغة بعض العجم ومفقودة فى لغة الكثير منهم قال والضاد لا يخرج من موضعها غيرهما من الحروف عندهم وذهب  
الخليل الى ان الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرهما فيه ومعنى شجرية خارجة من شجر  
الحنك وهو ما يقابل طرف اللسان وقال الخليل الشجر مخرج الفم أى منقحه وقال غيره هو مجمع اللحين عند  
العنفقة وعلى رأى الاولين قال أبو حيان خروج الضاد من الجانب الايسر عند الاكثر واليمن عند الاقل ويحكى  
عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه انه كان يخرجها من الجانبين معا وقال الصيرى بعض الناس يخرجها من اليسرى  
وبعض الناس يسهل عليه اخراجها من الجهتين معا قال وكلام سيبويه أيضا يدل على ان الضاد تكون من الجانبين  
وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة الى ان الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو علي بن أبى الاحوص يتأتى



اخراج اللام من كلة حاقق اللسان اليمنى واليسرى الا ان اخرجها من حاققه اليمنى أمكن بخلاف الصاد فاهما من اليسرى أمكن وقال سيبويه الراء أدخل من النون في ظهر اللسان قليلا لانحرافه الى اللام وقال محمد القيرواني صاحب الرعاية اختلاف مخرج اللام والراء والنون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان وهو مخرج الشين والجيم والياء ولم يجعل ثلاثة مخارج بل جعل مخرجا واحدا كذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك وقال ابن أبي الا حوص ما ذهب اليه سيبويه من أنها ثلاثة مخارج هو الصواب لتباين مخرجها عند اختبار المخرج في النطق باسكانها وادخال همزة الوصل عليها قال أبو ابن الا حوص والصاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها وهي قليلة في لغة بعض الجيم ومفردة في لغة كثير منهم وسعيت حروف الصغير (١) وقال أبو حيان فصل المهدوي الواو من الباء والميم وجعل لها مخرجا على حدة فقال الواو تهوى حتى تنقطع الى مخرج الالف وأما الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء فالهمزة المسهلة فرع الحقيقة والغنة فرع النون واليشوم الذي يخرج من هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الاعلى فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة ولكل ميم ساكنة فأنك لو أمسكت بأنفك لم تفك من خروج الغنة وقال أبو عمرو الصير في الغنة صوت مركب في جسم النون ومخرجه من الخيشوم وهو مؤخر الانف المتجذب الى داخل الفم وليس بالمتخر والفا الامالة والتفخيم فرع عن الالف المنتهية التي ليس فيها تريق ولا تفخيم والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة والصاد التي كالزاي فرع من الزاي الخالصة والهمزة المسهلة عند سيبويه حرف واحد وعند أبي سعيد ثلاثة أحرف بينها وبين الالف وبينها وبين الواو وبينها وبين الياء قال أبو حيان وكلا القولين صواب لأنك ان أخذتهما من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد وان أخذتهما من حيث التسهيل الخاص كانت ثلاثة أحرف ويعبر عن الهمزة المسهلة بهمزة بين بين ومعناه أنها ضعيفة ليس لها يمكن الحقيقة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها قال عبيد بن الابرص

نحى حقيقتنا وبه \* من القوم يسقط بين بينا

قال أبو الفتح أي يتساقط ضعيفا غير معتد به والالف التفخيم هي التي بين الالف والواو وقال سيبويه كقول أهل الحجاز الصلاة والزكاة والحياة ولذلك كتبت هذه بالواو وقال ابن خروف الالفات أربع ألف الطبيعة المعتادة والالف الامالة والالف التفخيم والالف التي بين اللفظين في مثل الابرار قال ومن الالف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى ففخمت هي واللام قبلها والشين كالجيم كقولهم في اشدق أجدق بين الشين والجيم والصاد كالزاي هي التي يقل همها قليلا فيحدث فيها بذلك جهر ما كقولك في مصدر مزدرد قال سيبويه فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين وأما الفروع التي تستعج وهي التي لا توجد في لغة من رضى عريته ولا تستحسن في قراءة ولا شعر فهي كاف بكيم يقولون في كل جل قال ابن دريد وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد وجيم ككاف يقولون رجل ركل فيقر بونها من الكاف وجيم كشين وأكثر ذلك اذا سكنت ويعد هادال وناه نحو قولهم في الاجدر الاشدرو في اجتمعوا واشتبعوا قال أبو حيان فان قلت ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عدت هذه مستعجلة وتلك مستحسنة فالجواب أنهم قربوا الحرف الضعيف من الحرف القوي في جعلهم الشين كالجيم فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك ان الجيم حرف شجري من وسط اللسان مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قوي لجهره وشدته والشين حرف ضعيف لمسه ورخاوته واستغاله وفيه بعض قوة لتعشيه فلذلك كان تقر به من الجيم مستحسننا وكان تقر به الجيم منه مستعجلا لا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزاي



لهذا المعنى وضاد كسين كسابر في صابروطاء كشاء نحو تال في طال وهي تسمع من عجم أهل المشرق كثير الفقد الطاء في لسانهم وطاء كشاء نحو تالم في ظالم وباء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم وتارة يكون لفظ الفاء أغلب نحو بلخ وأصبهان وضاد ضعيفة نحو أضرب في أثريقر بون الثاء من الضاد كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة قال أبو حيان وفيه نظر وقال أبو علي الضاد الضعيفة إذا قلت ضرب ولم تشبع مخرجها ولا اعتقدت عليه ولكن تخفف وتختلس فيضعف أطباقها قال أبو سعيد وأظن الذين تكلموا بهذه الحروف المرذولة من العرب خالطوا الجيم وسين كزاي وجيم كزاي وقاف بينها وبين الكاف ففتت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفا وأما القاب الحروف فذكرها النحويون لغائتين أحدهما لاجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقر به منه في المخرج والصفة أو في أحدهما وما لا يدغم بعده منه في ذلك والثانية بيان الحروف العربية حتى ينطق من ليس بعربي مثل ما ينطق به العربي فهو كيان رفع الفاعل ونصب المفعول فكما أن نصب الفاعل ورفع المفعول لحن في اللغة العربية كذلك النطق بحروفها مخالفة لمخارجها ومميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها ويجري النفس معها حتى ضعفت نفي النطق بها والهمس لغة هو الصوت الخفي وضدها المجهورة وهي ما أشبع الاعتماد في موضعه ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت والشدة امتناع الصوت أن يجري في الحرف والفرق بين المجهور والشديدان المجهور يقوى الاعتماد فيه والشديد يقوى لزومه في موضعه والرخوة جرى الصوت في الحرف والتوسط بين الشدة والرخاء وسميت المطبقة لطباق اللسان فيها على الحنك عند اللفظ بها وضدها المنقطة لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك والانفتاح ضد الانطباق وسميت المستعلية لأن اللسان يعلو إلى الحنك عند النطق بها فينطبق الصوت مستعليا بالارج وضدها المنخفضة ويقال المنسغلة لأن اللسان لا يستعلي عند النطق بها إلى الحنك بل يتسفل بها إلى قاع الفم عند النطق وسميت المذلقة لأنهم من طرف اللسان والفم وطرف كل شيء ذلقه وضدها المصمتة لأنها صممت فلم تدخل في الابنية كلها قال الاخفش صممت أي منعت أن تحتص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خاسية فافوق فلا تجدد كلمة خاسية فافوق في كلام العرب الا وفيها من الحروف المذلقة أو الالف ولا تنفرد المصمتة بكلمة خاسية وسميت احرف القلقة لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها والقلقة شدة الصوت وسميت المعتلة لأن الاعلال والانقلاب لا يكون الا في أحدها ومن قال الهمزة حرف صحيح قال لأنه يقبل الحركات الثلاث ومنهم من يقول أنها حرف مشبه بحروف العلة قال أبو حيان وهذا حسن وسمى اللام منحرفا وزاد الكوفيون الراء فهماعندهم حرفا الانحراف قالوا الانحرافهما عن مخرج النون وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها وعن صفتها إلى صفة غيرها وقال المهدوي سميت بذلك لأنها شاركت أكثر الحروف في مخرجها وقال القيرواني هي من الحروف الرخوة لكنها انحرفت اللسان بهامع الصوت إلى الشدة وسمى الراء المكرر لأنها تكرر على اللسان عند النطق بها كأن طرف اللسان يرتعد بها فكانت نطقا أكثر من حرف واحد وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشددة أو وقف عليها وسمى الهمز المهتوت من الهت وهو عصر الصوت لأنها معتصرة كالتنوع أو من الهت وهو الحطم والكسر لأنها تعرض لها الأبدال كثيرا فتحطم وتنكسر وسمى الهباوي لأنه يهوي في الفم فلا يعتمد اللسان على شيء منها إذا تقرر ذلك فلا يدغم في المتقارب ضاد ولا واو ولا ياء ولا ميم ولا شين ولا فاء ولا همزة ولا راء هذا مذهب سيدي والخليل وأكثر النحويون وجوز أبو عمرو ويعقوب الحضرمي واليزيدي من البصريين والكسائي والفراء وأبو جعفر الرازي من الكوفيين وتبعهم ابن مالك وأبو حيان إدغام الراء في اللام نحو يغفر لمن يشاء واستغفر لم الرسول ولا يدغم حرف صغير وهو



الصاد والسين والراى فى مقاربه مما ليس صغيرا ويدغم فى مقارب صغيرى قد غم الصاد فى السين وفى الراى والسين فى الصاد والراى والراى فى الصاد والسين نحو فص سالم فخص زاهر حبس صابر حبس زاهر أو جز صابر أو جز سالم وعند ادغام الصاد فى السين وكذا كل مطبق أدغم فى غيره قال أبو حيان بعض العرب يبقى الاطباق كما يبقى الغنة فى ادغام النون وبعضهم يذهب وقال سيبويه كل عربى يعنى ابقاء الاطباق وتركه ولا يدغم حرف حلقى فى أدخل منه الا الحاء فى العين نحو . فن زحزح عن النار . فلا تدغم الحاء فى الهاء ولا الهاء فى العين ولا العين فى الهاء وان كانت العين أقرب مخرجا الى الهاء من الحاء لتباعد هما فى الصفات لان الهاء مهموسة رخوة والعين مجهورة وفيها شدة ولا يدغم من المقارب ما يؤدى الى لبس بتركيب آخر نحو أئمة لا يجوز فيها الادغام لانها لو أدغمت لا وهم أنها من المضاعف أى مما ضعف فاؤه وعينه لانه لا يدري هل الاصل أئمة أو أئمة لان كلاهما وزنه أفعلة وما عدا ما ذكر يجوز فيه الادغام بأن يقلب الاول حرفا مثل مقاربه الذى يليه ثم يدغم فيه مثال ادغام الهاء فى الحاء أحبه حائما والعين فى الحاء أقطع حبلك والحاء فى العين أسلخ غنك والعين فى الحاء أدغخ خلفا والقاف فى الكاف الحق كندة والكاف فى القاف أسك قطننا والجيم فى الشين . أخرج شطأه . والجيم فى التاء . المعارج تخرج والطاء والظاء وشركا وهما فى المخرج وهى الدال والتاء والذال والتاء فى بعضها أى كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم فى كل واحد من الخمسة الباقية مثال الطاء أربط ظلما أربط دارما أربط نمما أربط ذئبا أربط نابتا ومثال الظاء عظ طاهرا عظ دارما الى آخره ومثال الدال أبعده طاهرا الى آخره ومثال التاء أمقت طاهرا الى آخره ومثال الذال خذ طاهرا الى آخره ومثال ادغام هذه الستة فى الصغيرية أضبط صابرا أضبط سالما أضبط زاهرا واجعل فى الباقي بدل أضبط أيقظ أبعده أمقت خذ لبت ومثال ادغام هذه الستة فى الجيم أضبط جعفرا أيقظ جعفرا أبعده جعفرا أسكت جعفرا خذ جعفرا لبت جعفرا وفى السين أضبط سالما أيقظ سالما أبعده سالما أسكت سالما خذ سالما لبت سالما وفى الضاد أضبط ضمرة وهكذا ومثال ادغام الباء فى الميم أصحب مطرا وفى الفاء أضرب فاجرا ولا تدغم الفاء فى شئ من مقاربها نص عليه سيبويه وقد أدغم الكسائى الفاء فى الباء فى . إن نشأت تخسف بهم . قال أبو حيان وهو مما انفرد به ومثال ادغام لام التعريف وجوبا فى الأحرف الثلاثة عشر التقوى الثبوت الدار الذ كر الرضوان الزبور السراج الشمس الصبر الضيا الظهر الطهر النور ومثال ادغام اللام غير التعريفية فى هذه الأحرف جوازا . هل تنقمون . هل ثوب . هل دناهل ذهب هل رضى هل زار هل سار هل شكر هل صبر هل ضرب هل طبع هل ظفر هل نصر والنون الساكنة ومنها التثنية تدغم بغنة فى الياء والنون والميم والواو ونحو . من يأت . إن نشأ . مزارقكم الله . من وال . وتدغم بغنة فى اللام والراء نحو . من ربكم . من لدنا . وتظهر عند أحرف الخلق الستة نحو . من آمن . من هاد . من عاد . من حكيم . من غفور . من خلا . وتقلب ميماء عند الباء كما مر فى الابدال ونحذف عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة ﴿ ص ﴾ خاتمة الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف ومن ثم كتب ره ومجئى مه ورجه بالهاء وانا زيد والنون المنصوب دون غيره ولنسفع بالالف واذن بالنون على المختار وثالثها ان عمات فبالالف والاقبالنوز و بنت وقامت بالتاء والقاضى بياء وقاض بدونها وضر به ومر به بدون واو وياء ويكتب المدغم بلفظه ان كان من كلمة واحدة وبأصله ان كان من كلمتين أو نوناسا كنة مخفأة أو مبدلة ميماء أو حرف مدحذف لسا كن يليه غير نون نو كيد

﴿ ش ﴾ الخط تصوير اللفظ بحروف هجائه بان يطابق المكتوب المنطوق به فى ذوات الحروف وعددها الاسماء الحروف فانه يجب الاقتصار فى كتابتها على أول الكلمة نحو قن ص ج وكان القياس أن يكتب هكذا



قاف نون صاد جيم كحاله اذا نطق به وكذا بقية اسماء حروف المعجم كتبت مقتصر على اوائلها فخالفت الكتابة  
 فيها النطق وكذلك كتبت الحروف المفتحة بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم وفعلوا ذلك لانهم  
 أرادوا ان يضعوا أشكالا لهذه الحروف تميز بها فبقي اسماء مدلولاتها أشكال خطية فلفظ قاف يدل على هذا  
 الشكل الذي صورته هكذا ولم يضعوا هذه الأشكال الخطية لم يكن للخط دلالة على المنطوق به ولو اقتصروا  
 على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالا مفردة تميز بها لم يكن ذلك لأن الكتابة بحسب النطق متوقعة  
 على معرفة شكل كل حرف وحرف وشكل كل حرف غير موضوع فاستحال كتبها على حسب النطق ولا  
 بد من تقدير الابداء به والوقف عليه فيكتب كل لعظا الحروف التي ينطق بها عند تقدير الابداء والوقف وكذلك  
 كتب بالهاء ما يجب الحاق هاء السكت به عند الوقف كره وقعه ولم يره ولم يبقه ولم يمه وحيث وما يوقف  
 عليه من التاء آت بالهاء ككرحه ونعمه وكتب بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو بنت وأخت وقامت وقعدت وذات  
 وذوات وما فيه وجهان عند الوقف كهيئات ولات وثمت وربت ودفن البنات من المكرمات بالوجهين وكتب  
 بالالف ما يوقف عليه بالالف وان سقطت في الدرج كانا ضمير المتكلم والمنون المنسوب أو المفتوح كرايت  
 زيدا وآهرو وبها بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد ومررت بزيد للوقوف عليهما بال حذف وكذا ايه وصومه  
 والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو لفسعا وليكونا لم يحذف ليس فان خيف نحو اضر بن زيدا ولا تضرب بن  
 زيدا كتبت بالنون ولم يعتبر بحالة الوقف لانه لو كتبت بالالف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط واختلف  
 في أفن فخرم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالالف مراعاة للوقف عليها قال أبو حيان في شرحه وهذا مذهب  
 المازني قال وذهب البرد والاكثرون الى انها تكتب بالنون وفصل الفراء فقال ان ألغيت كتبت بالالف لضعفها  
 وان أعملت كتبت بالنون لقوتها وقال ابن عصفور الصحيح كتبها بالنون فرقا بينها وبين اذا الظرفية لثلايق  
 الالباس قال أبو حيان ولان الوقف عليها عنده بالنون قال ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه وجدت  
 بخط علي بن عثمان بن جني حكى أبو جعفر النحاس قال سمعت علي بن سليمان يقول سمعت أبا العباس محمد بن  
 يزيد يقول أشبهى أن أكوي يدي من يكتب إذن بالالف لانها مثل أن ولن ولا يدخل التنوين في الحرف اه قلت  
 ومن صحيح كتابتها بالنون الرنجاني في شرح الهادي واما كائن فيكتب بالنون قول واحد قال ابن مالك وهو  
 شاذ قال أبو حيان وجه شذوه ان الجمهور ذهبوا الى انها مركبة من كاف التشبيه وأي المنونة فكان القياس  
 يقتضي ان لا تكتب صورة التنوين بل تحذف خطا لانهم لم تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب  
 وأخرجوها عن أصل موضوعها فكذا ذلك أخرجوها في الخط عن قياس اخوتها قال وذهب يونس الى انها  
 اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية وهي لام الفعل فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لانها كبائن من بان  
 بين قال ولو ذهب ذاهب الى ان كائن اسم بسيط فالكاف والنون فيه أصلان وهو بمعنى كم لذهب مذهبا حسنا  
 فانه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمقصود غير المنون كالعاضى وقاضى  
 مكة وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمقصود المنون كقام قاض ومررت بقاض وصلة ضمير  
 الغائب كضربه وضمير الجمع كضربهم وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع لانه اذا وقف عليه حذفت  
 الصلة نعم خرج عن هذا ما اتصل به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو اضر بن يا قوم واضر بن يا هندا فانه  
 منع أن يعتبر ما عرض فيه من رد الواو والياء حالة الوقف جملا على أختها النون الشديدة فلم يلتفت الى حالة الوقف  
 عليها واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطأ وان كانت تعود وقفا ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصلها سواء  
 كان مثلاً نحو ردومفر واقشعرا ومقار بانحو إدارأتم واطبجع الأصل تدارأتم واضطجع وكان قياسه أن



يكتب الحرفان الا انه ترك الاول في الخط اختصارا لضعفه بالادغام اما المدغم من كلمين فيكتب بأصله اعتبارا بالوقف على الكلمة الاولى نحو من مال وكذا النون الساكنة المحذوفة والمبدلة ميات تكتب نونا سواء كانت من كلمة نحو عنك وعبر أم من كلمتين نحو من كافر ومن بعد ويكتب أيضا بأصله حرف مد حذف لسا كن يليه نحو اضربوا القوم واضربوا الرجل ويضربوا القوم ولم يضربوا القوم ولم يضربوا الرجل فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو لم يضربوا ولم يرم فلا يكتب ويستثنى مما وليه سا كن ما اذا كان الساكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة فان حرف المد لا يكتب حينئذ نحو لتركبن يا قوم ولتركبن يا هند الأصل تركبن وتركبن ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فالتقت الواو والياء وهي ساكنة والنون المدغمة وهي ساكنة فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطا كما حذف لفظا ولم تراع فيه المطابقة بالأصل كما راعوا في اضربوا القوم ولم يضربوا الرجل ونحوه والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المد وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشددة فإنه في حالة الوقف لا يرد المحذوف وحلت الخفيفة على الشديدة في ذلك وإن كانت الواو والياء ترد في الوقف على ما هي فيه نحو اضربوا يا قوم واضربوا يا هند

ص **ص** والهمزة في الاول بالالف والوسط ساكنة بحرف حركة متلوها ومنعركة متلو ساكن بحرف حركتها وقد تحذف المفتوحة بعد الف واختار ابن مالك والرنجاني وأبو حيان حذفها مطلقا ولو غير الف وقوم تكتب بالالف مطلقا ولو متحرك على نحو ما تسهل وتحذف إن تلاها مد كصورتها عند الأكرز وإن تطرفت تلو ساكن حذفت في الأصح أو متحرك فبحركته مطلقا في الأصح فان وصلت بشئ فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلا لثلاثين ويومئذ ونحوه وهؤلاء وتحذف همزة الوصل بين واو أو فا أو بين همزة هي فاء وبعد همزة استفهام وقيل الالمفتوحة أما المقطوعة بعده فكما (١) تسهل في الأصح ومن لام التعريف بعد لام جر وكذا ابتداء في الأصح ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم لا تسمية غيرها في الأصح ومن ابن المحذوف تسوين متلو ولوع كنية في الصحيح لافي أول السطر وفي ابنة رايان

**ش** **ش** خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع أحدهما أحكام الهمزة ولها أحوال لأنها إما أن تكون أول أو حشوا أو طرفا والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكنا أو متحركا فهذه ستة أحوال فالتى هي أول تكتب بالالف مطلقا سواء ففت أم كسرت أم ضمت نحو أجدو إمدوا كرم وكذا حكمها إن تقدمها لفظ كائنا ما كان إلا ما شذوه لثلاثين ويومئذ ونحوه وهو كل زمان أضيف إلى الجملة كليلتندوز ما تندو حيثند وساعتند فان هذه الالفاظ كتبت فيها الهمزة بياء وإلا هؤلاء فانها كتبت فيها واو وكان القياس أن تكتب لثلاثين لا ولثلاثين لان ويومئذ ونحوه يوم اذا بغصل الطرف والف بعد الدال بدلا من التنوين لكن جعل الطرف مع اذا كالشئ الواحد فوصل باذو جعلت صورة الالف بياء كما جعلوها في شس وكان القياس في هؤلاء هاألا قال أبو حيان وإنما يخالف بها إلى حركتها لان الهمزة اذا كانت أول فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل والكتاب بنوا الخط في الاكثر على حسب تسهيلها الوجهين أحدهما ان التسهيل لغة أهل الجواز واللغة الجازية هي القصص فكان الكتاب على لغتهم أولى والثاني انه خط المصنف فكان البناء عليه أولى مع ان القياس يقتضيه ألا ترى أنا نوافق خط المصنف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة والزكاة فهذا بسبب أن كتبت أولها على صورتها التي وضعت لها وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت والتي هي حشو وهي ساكنة ولا تكون إلا بعد متحرك

(١) كذا في النسخ الثلاثة فليحذر



تكتب حرفا من جنس الحركة التي قبلها لاتهابتبدل به فتكتب الف في نحو رأس وبأس وكأس وياء في نحو ذئب  
وبثروا وا في نحو مؤمن وجؤنة وبؤس وبؤمن والتي هي حشو وهي متحركة بعد سا كن تكتب حرفا من  
جنس حركتها سواء كان ذلك السا كن صيحا أو حرف علة لانها تسهل على نحو فتكتب الف في نحو امرأة  
وكأمة وسأل ووهيات وسوات وياء في نحو يستم وسائل وواوا في نحو التساؤل وأبؤس ويلوم هذا ما ذكره  
الأكثر وقد تحذف في حالة القمع بعد الألف نحو سأل كراهة اجتماع ألفين في الخط واختار ابن مالك فيها  
بخفض بالنقل حذفها مطلقا وأن لا تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان السا كن قبلها صيحا نحو يستم  
وتستم ويلثم أو ياء أو واو ونحو هيئة وسوء فلم يبق عنده مما يكتب بحرف الا التاليسه للألف نحو سائل والتساؤل  
ومشى على ذلك الرنجاني في شرح الهادي وكذا أبو حيان فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة  
والأحسن والأقرب ان لا تثبت لها صورة في الخط لافي التحقيق ولا في الحذف والنقل قال ومنهم من يجعل  
صورتها الألف على كل حال وهو أقل استعمالا ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها الا ان كان بعدها  
حرف علة زائد للدخول ومسوم فلا يجعل لها صورة ومنهم من يجعل لها صورة وذلك للفرق بين المهموز  
وغيره مثل مقول ومصوغ قال أبو حيان واذا كان مثل رؤس يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمزة والواو  
فهذا آخرى قال وقد كتب المؤودة بواو واحدة في المصنف وهو قياس فان الهمزة لا صورة لها بقي واوان ومن  
عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف احدها فلذلك كتبت واحدة الا أنه قد يختار في غير القرآن فيه  
أن يكتب بواو بن لأنه قد حذف من الكلمة في الخط حرف فيكره أن يحذف غيره انتهى والتي هي حشو وهي  
متحركة بعد متحرك تكتب حرفا على نحو ما تسهل فان كانت مفتوحة بعد قح كتبت الف نحو سأل فان كان بعدها  
ألف نحو ما آل وما ب فقل تحذف ولا صورة لها وقل تكتب الفاء ويجتمع الفان وان كانت مفتوحة بعد كسرة  
كتبت ياء نحو مثر وبعد ضم كتبت واوا ونحو جؤن وان كانت مكسورة بعد فتح أو كسر كتبت ياء كسّم ومثين فان  
كان بعدها في الحالين ياء كلثيم ومثين فقل تحذف ولا صورة لها وقل تجعل لها صورة ويجتمع يا آن وان كانت  
مكسورة بعد ضم نحو دئل وشل فصورتها الياء على مذهب سيبويه والواو على مذهب الأخفش وان كانت  
مضمومة بعد قح أو ضم كتبت واوا كلؤم ولؤم جمع لؤم كمبر جمع صبور فان كان بعدها في الحالين واو كلؤوم  
ورؤوس فقل تحذف ولا صورة لها وقل تجعل لها صورة ويجتمع واوان وان كانت مضمومة بعد كسر نحو  
مئون جمع مائة كتبت بواو على مذهب سيبويه وبياء على مذهب الأخفش والمتطرفة بعد سا كن ان كان صيحا  
حذفت الهمزة وألقت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخط لافي الرفع ولا في النصب ولا في الجر نحو خبء  
ودفء وجزء وقل ان كان ما قبل السا كن مفتوحا فلا صورة لها وان كان مضموما فصورتها الواو او مكسورا  
فصورتها الياء مطلقا فيهما وقل في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة فيكتب الجزء والدفء  
بالواو في الرفع وبالالف في النصب وبالياء في الجر على حسب حركة الهمزة وان كان شيء من ذلك منصوبا منونا  
فيكتب بألف واحدة وهي البدل من التنوين وقل يكتب بألفين أحدهما صورة الهمزة والأخرى البدل من  
التنوين وقد شمل المستثنين والخلاف فيهما قولي حذفت في الاصح وان كان السا كن معتلا فان كان زائدا للد  
فلا صورة لها نحو نبني ووضع وسماء فان كان ما فيه الألف كسما منونا منصوبا فكتبه جمهور البصريين بألفين  
الواحدة حرف علة والأخرى البدل من التنوين وبعضهم والكوفيون بواحدة وهي حرف العلة التي  
قبل الهمزة ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة قال أبو حيان واتفق الفرقيان على أنه ليس  
للهمزة صورة ألف في ذلك فان اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصوره الألف واو وفعنا نحو هذه ساءوك



وياء جرائحوسمائك وبالف واحدة هي ألف المد نصبا نحو رأيت سمالك وان كان ما فيه الياء والواو منونا منصوبا بفالف واحدة هي البدل من التنوين نحو رأيت نبيثا وضوا وان كان غير زائد للتسهيل بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخط والمتطرفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو يقرأ أو يقرئ وبوضو وهذا امرؤ ورأيت امرأ أو مررت بامرئ فان كان منونا منصوبا فاقبل يكتب بالعين وقيل بواحدة قال أبو حيان وهو الأولى وقيل ان كان ما قبلها مفتوحا بفالف تحول يقرأ الآن تكون هي مضمومة قبل الواو نحو يكلؤ أو مكسورة قبل الياء نحو من المكلى وان كان ما قبلها مضموما قبل الواو نحو هذه الأكلؤ ورأيت الأكلؤ الآن تكون هي مكسورة قبل الياء نحو من الأكلئ ان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء والواو ان قلنا بابدال الواو وان كان ما قبلها مكسورا قبل الياء تحول يقرئ ومن المقرئ الآن تكون مضمومة قبل الواو وان قلنا بالتسهيل بين الهمزة والواو والياء ان قلنا بابدال الياء وعلى الأول ان اتصل بها ضمير فعلي حسب الحركة قبلها كحالها اذا لم يتصل بها ضمير وقيل ان انضم ما قبلها أو أنكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها وان انفتح وانقضت أو سكنت فبالألف نحو لم يقرأه ولن يقرأه أو انضمت قبل الواو نحو هو يقرؤه هذا ما قرره أبو حيان وأولاهم حكى قول التسهيل انه اذا اتصل بالهمزة الأخيرة بعد قحاة وألف ضمير متصل فانها تعطى ما للمتوسطة وقال لانها حينئذ كأنها لم تقع أخيرا اذا لا يوقف عليها ولا يبتدأ بذلك الضمير قال وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة وقد ذكر في المتوسطة انها تصور بالحرف الذي يؤول اليه في التخفيف ابدالا وتسهيلا قال فعلى هذا يكتب يقرأ بالألف لانها قد تخفف بابدالها الفاء والواو لانها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها ويكتب ما أنا وماؤك وبمائك بالألف والواو والياء لانها تخفف بجعلها بينين لا بالابدال وقيل اذا كان ما قبلها مفتوحا أو اتصل بها الضمير فكالم يتصل يعني انها تكتب بالف نحو هذا نبالك ورأيت نبالك وعجبت من نبالك كحاله لو لم يتصل به ضمير قال أحد بن يحيى اذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف مالم يضاف فان أضفته كتبته في الخفض بياء نحو من نبث وفي الرفع بواو وفي النصب بألف قال ورما أقرأ والألف وجاء في الرفع بواو بعدها بياء في الخفض ولا يجمعون في النصب بين الفين فيقولون كرهت خطأه وأعجبتني خطاؤه وعجبت من خطائه والاختيار مع الواو والياء ان تسقط الألف وهو القياس فاما الألفان فان العرب لم تجمع بينهما ولذلك كتبوا خطأ وقرأ بالف واحدة ولو كتب بالفين كان ههنا وثق لي فرق بين الواحد والتثنية الا انهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام أو بعده عليه اه وتخذف همزة الوصل خطافي مواضع أحدها اذا وقعت بين الواو والفاء وبين همزة هي فاء نحو فأت وأت وعليه كتبوا وأمر أهلك والسبب في الحذف انها لو أثبتت لكانت جمع بين الفين صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتصال بما بعدهما لا يوقف عليهما دونهم لم يجمعوا بين الفين في سائر جهاتهم الاعلى خلاف في المتطرفة لان الأطراف محل التغيرات والزيادة فلم يتقدمها شيء أصلا أثبتت كقولك في الابتداء إئتني لي أو تمن فلان وكذا لو تقدمها غير الواو والفاء نحو ثم اتوا الذي أو تمن من يقول إئتني لي أو تقدمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو واضرب فاضرب الثاني اذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة او مضمومة نحو أسماك زيد أم عمرو وأصطفى زيدا أم عمرو فان كانت مفتوحة نحو أصطفى البنات آله كرين حرم فكللام ابن مالك يقتضي الحذف أيضا قال أبو حيان وهو شئ ذهب اليه أحد بن يحيى قال والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بالفين أحدهما ألف الوصل والأخرى ألف الاستفهام قال أحد بن يحيى العرب تكتفي بالف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخط وأما اللفظ فعلى التطويل وإثباتها مثل آله كرين آله وقاهم



اكتفوا بصورة عن صورة لان صورة ألف الاستفهام كصورة الالف بعدها ولم يحذفوا في اللفظ لثلاثيته الخبر بالاستفهام انتهى أما ألف القطع اذا وقعت بعد همزة الاستفهام فانها لا تحذف بل تصور بمجانس حركتها لانها حينئذ تسهل على نحوه فتكتب القاف نحو أمجد ويا في ائتك وواو في أو نزل وجوز الكسائي وعلب الحذف في المفتوحة فتكتب أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال المحذوف الف الاستفهام ونعاب قال المحذوفة الثانية وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أينك أنزل الثالث من لام التعريف اذا وقعت بعد لام الابتداء أو لام الجر نحو ولدار الآخرة للذين أحسنوا وكان قياسها الاثبات كما كتبوها في لابنك قائم ولا بنك ما وسبب حذفها خوف التباسها بالانافية وزعم الفراء أن سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخط لان اللام مثل الالف واجتماع الامثال يستقل لفظا فكذا خطأ وزعم بعضهم أن سببه في لام الجر شدة اتصالها بما بعدها فكانت كالماء كلمة واحدة وهمزة الوصل لا تكون حشوا وزعم بعضهم أن الالف لا تحذف مع لام الابتداء فراقبنا وبين لام الجر ولو وقع بعد اللام ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة كتبت الالف على الأصل نحو جئت لالتقاء زيد فان أدخلت الالف واللام وأدخلت لام الجر حذفت همزة الوصل فكتبت للالتقاء الرابع من أول بسم الله الرحمن الرحيم وكان القياس أن يكتب باسم بالالف كما يكتب بيا ن لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسملة من أنواع التسمية نحو باسم الله بدون الرحمن الرحيم وباسم ربك وزعم بعضهم انها لم تحذف في البسملة أيضا وانما كتبت على لغة من يقول سم الله والأصل بسم الله ثم خفف على حذف قولهم في ابل بل والتزم التخفيف قال أبو حيان والأحسن جعل اللفظ على اللفظة الفصيحة ادلو كان حذف الالف لتلك اللغة لجاز إسقاط الالف في جميع المواضع وليس كذلك وزعم الأحفش ان سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها فكانها والاسم شيء واحد وجوز الفراء حذفها من باسم الله بحراها ومرساها وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لانها كانا معها فحذفها للاستعمال وجوز بعضهم حذفها من بسم الله وا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط أن لا تكون الاضافة الى الله وان لا يكون الباء تعلق به في اللفظ وان لا يكون قبلها كلام فان قد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو باسم ربك تبركت باسم الله أبدأ باسم الله وجوز الكسائي حذفها ولو أضيف الاسم الى الرحمن أو القاهر وقال الفراء هذا باطل لا يجوز أن يحذف الالف لانها كثرت معها فاذا عدت ذلك أثبت الالف وهو الصواب الخامس من ابن الواقع بين علمين صفة مفردا سواء كانا اسمين أم كيتين أم لقبين أم مختلفين نحو هذا زيد بن عمرو وهذا أبو بكر بن أبي عبد الله وهذا بطة بن قفة ويتصور في المختلفين ستة أمثلة وحكى أبو الفتح عن متأخري الكتاب انهم لا يحذفون الالف مع الكنية تقدمت أو تأخرت قال وهو مر دود عند العلماء على قياس مذهبهم لان حذف التنوين مع المكني كحذفه مع الأسماء وانما هو لجعل الاسمين اسما واحدا فحذفت الالف لانه توسطت الكلمة اه وتحال أبو حيان الالف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التنوين وهو يحذف مع المكني مثل ما يحذف مع الأسماء الاعلام قال

فلم أجيب ولم أنكل ولكن \* يمت بها أباصخر بن عمرو

قال وشرط ابن عصفور أن يكون ابن مذكرا وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من الحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان ابن فلان ولو لم يكن ابن صفة بل كان بدلا أو خبرا لم تحذف ألفه

﴿ ص ﴾ ويوصل مركب المخرج وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل وعلامات الفروع وما ملغاة أو كافة ولو في قفا في الأصح وكما ان لم يعمل فيها ما قبلها واستفهامية بعن ومن وفي لا بموصولة في الأصح وفي نعماء وبشما وجهان ومن بعن لا بعن مطلقا في الأصح واستفهامية بعن لامع وان بلا وفي أون ركي خلف ونحذف



نون ذى النون ولا توصل لن ولم وأم وشذوصل ويكأنه وويلعه ونحو يومئذ وثلاثة  
 ش **النوع الثاني** أحكام لتوصل والفصل فالأصل فصل الكلمة من الكلمة لان كل كلمة تدل على معنى  
 غير معنى الكلمة الأخرى فكما ان المعنيين مقبران فكذلك اللفظ المعبر عنهما يكون وكذلك الخط النائب عن  
 اللفظ يكون متزايفضله عن غيره وتخرج عن ذلك ما كذا كشيء واحد فلا تفصل الكلمة من الكلمة وذلك  
 أربعة أشياء الأول المركب تركيب مخرج كعطيك بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد وخسة عشر ومباح  
 مساء وبين وبين وحيص ييحص الثاني أن تكون إحدى الكلمتين لا يتدأ بها لان الفصل في الخط يدل على  
 الفصل في اللفظ فاذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون في الخط وذلك نحو الضمائر البارزة  
 والمتصلة ونون التوكيد وعلامات التانيث والتثنية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يتدأ به الثالث أن تكون  
 إحدى الكلمتين لا يوقف عليها وذلك نحو باء الجر ولامه وكافه وفاء العطف والجزاء ولام التأكيد فان هذه  
 الحروف لا يوقف عليها وتخرج عن ذلك واو العطف ونحوها فانها لا توصل لعدم قبولها للتوصل الرابع ما يذكرو  
 من الألفاظ فتوصل ما اذا كانت ملغاة نحو . مما خطاياهم . أينما تكونوا . فامارين . وإنما وحيثا وكيفما  
 وأما أنت منطلقا انطلقت واذا كانت كافية نحو كاور بما وإنما وكأئنا ولينا ولما واستثنى ابن درستويه  
 والزنجاني ما في قلما فقالا انها تفصل وتوصل بكل ان لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو كلما جئت أكرمك .  
 كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا . بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها فانها تكون حينئذ اسما مضافا اليه كل نحو .  
 وآتاكم من كل ما سألتموه . وتوصل ما الاستفهامية بمن ومن وفي لانها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصبح على حرف  
 واحد فسن وصلها بها نحو . عم يتساءلون . ثم هذا الثوب . فم أنت من ذكراها . ولا توصل ما لشرطية بواحد  
 من الثلاثة قال أبو حيان القياس يقتضى أن تكتب معها مفصلة وقال في ما الموصولة مع الثلاثة ثلاثة  
 مذاهب . أحدها انها تكتب متصلة معها لاجل الادغام في عن ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو ورغبت عما  
 رغبت عنه وعجبت عما عجبته منه وفكرت فيما فكرت فيه والثاني انها تكتب مفصلة على قياس ما هو من  
 كلمتين وهو قول أصحابنا وبه جزم ابن عصفور وهو أرجح لانه الأصل ولان علة التوصل الآتية في ممن وهو التباس  
 اللغتين خطا مفقودة في مما والثالث ان الغالب تكتب موصولة ويجوز كتبها مفصلة وهو اختيار ابن مالك  
 وفي ما مع نعم وبش وجهان أحكماهما ان قتيبة الفصل على الأصل والتوصل لاجل الادغام في نعمما وحلت  
 بشما عليها وقدرهما في المصنف بالتوصل وتوصل من بمن مطلقا سواء كانت موصولة أم موصوفة أم استفهامية  
 أم شرطية نحو أخذت مما أخذت منه ومن أنت ومن تأخذ أخذته وانما وصات بها لأجل اشتباهها خطأ لو كتبا  
 من من فوصلا وأدغمت نون من وميم من ونزلات منزلة المدغم في الكلمة الواحدة فلم يجعل لها صورة هذا ما قاله  
 ابن مالك وقال ابن عصفور توصل الاستفهامية فقط جلا على اختتامها ويفصل غيرها على الأصل قال أبو حيان  
 وقول ابن مالك أرجح نظرا الى علة الاستثناء في الخط وفي من سواء كانت استفهامية أم موصولة أم شرطية  
 مع عن ريان قال ابن قتيبة تكتب عن متصلة على كل حال لاجل الادغام كما تكتب عم وعمما نحو وعن تسأل  
 ورويت عن رويت عنه وعن ترضى ارضى عنه قال أبو حيان وزعم غيره انه لا يؤثر في ذلك الادغام لانها  
 كلمتان وعليه ابن عصفور وأما ابن مالك فقال ان الغالب التوصل ويجوز الفصل وتوصل من الاستفهامية بفي قول  
 واحد ان نحو فم تفر وتوصل ان الشرطية بلا نحو . إلا تفعلوه . إلا تنصروه . وفي أن الناصبة مع لا فولا  
 أحدهما انها تكتب مفصلة مطلقا قال أبو حيان وهو الصحيح لانه الأصل والثاني أن الناصبة توصل بها والمخففة  
 من الثقيلة يفصل منها وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيد وعلاء ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال



بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه والخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به فحسن الوصل في تلك  
والفصل في هذه خطأ وفي كى مع لا قولان قال ابن قتيبة تكتب منفصلة كى لا تفصل كما تكتب حتى لا تفعل  
منفصلة وقال غيره تكتب متصلة وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو من وعن وإن وأن حذف نونه  
للدغام كما في الأمثلة ولا يوصل لن ولم وأم بشئ وما وقع في رسم المصحف من وصل . ألن تجمع عظامه . فإلم  
يستجيبوا لكم . أمن هو قانت . فهو مما لا يقاس عليه كسائر ما رسم فيه مخالفا لما تقدم ولما يأتي وأما مع إذا اتصلت  
بمن فانهما تكتب مفصلة قاله ابن قتيبة قال أبو حيان قال بعض شيوخنا أن سبب ذلك قلة الاستعمال والاختلاف  
الفرق بين مع وبين في قال وقد يمكن أن يفرق بالاسمية فإن في لا تكون إلا حرفا ومع اسم وهي أيضا تفصل مما  
بعدها فتقول معاذ ذلك فملت بخلاف في ومما وصل شذوذا وكان قياسه الفصل ويكافئه لأنه مركب من وي  
بمعنى أعجب وكأنه ويديه والأصل ويل أمه ويومئذ ونحوه من الظروف المضافة لا ذو ثمانية ونحوه وفي حفظي  
أن الوصل خاص بثلاثمائة وستمائة فقط وأظن ذلك في شرح الهادي للزنجاني وليس بمحاضر عندي الآن  
ص \* وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرفة في ماض وأمر وفي المضارع رأيت لا اسم خلافا للكوفيين ولا  
مضارع مفرد مطلقا خلافا للكسائي ولا رفعا خلافا للفراء وفي مائة ومائتين في الأشهر وواو في أولئك وأولوا  
وأولات وفي يا أوتى عند بعضهم وعمر وعامرا فرقان عمر ومن ثم لم تزد منه صوبا قال ابن قتيبة ولا مضافا للمضمر  
والزنجاني ولا مصغرا ومعرفة بأل وقافية

ش \* النوع الثالث أحكام الزيادة فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة بفعل ماض وأمر نحو ضربوا  
واضربوا ولا تزداد بعد غير واو الجمع نحو يغز وويدعو خلافا للفراء فانه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة  
والكسائي حالة النصب نحو لن يغزو زيد بالألف ولن يغزوك بلا ألف فرقا بين الاتصال والانفصال ولا بعد  
واو الجمع غير المتطرفة نحو ضربوك واضربوه ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو ضاربوا زيد لعدم لزوم  
هذه الواو وأجاز الكوفيون لحاقها فيكتبون نحو ضاربوا زيد وهو بالألف كما ترى وكذا ابنوزيد بخلاف أبو  
زيد وأخوزيد واختلف البصريون في الحاقها بالمضارع إذا اتصلت الواو به متطرفة نحو لن يضربوا إذا أخذ ش  
يجعله كالماضي والأمر في الحاق الألف وبعض البصريين لا يلحقها وقد اختلفوا في سبب زيادتها فقال  
الخليل لما كان وضعها على المد وعلى أن لا تتحرك أصلا زادا بعد الألف لأن فصل صوت المذهب ينتهي إلى  
مخرج الألف وقال بعضهم فصلا وبها بين الضمير المنفصل والضمير المتصل نحو ضربوه إذا كان الضمير مفعولا لم  
يكتبوا الألف وإذا كان تأكيذا كتبوا حرفا بين الضمير وبين الألف في خط المصحف في . وإذا كانوا أو  
وزنهم . استدلو على أن الضمير مفعول وانه ليس ضمير رفع منفصل تأكيد الواو الجمع ثم اطردت زيادة هذه  
الألف في كل واجع وان لم يلحقها ضمير وذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو  
النسق نحو كفروا وردوا وواو نحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها هذا هو الأصل ثم حذفوا على  
ذلك من الواوات المتصلة بالحرف قبلها نحو ضربوا ليكون الباب واحدا ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو يدعوا لأنها  
لا اتصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع ولذلك سموها ألف ألف الفصل وعلل مذهب  
الفراء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة وعلل مذهب الكسائي بأنها زيدت فرقا بين  
الاسم والفعل وقال بعضهم فرقوا بها بين الواو الأصلية والواو الزائدة وزيدت ألف أيضا في مائة قال أبو حيان  
وذلك للفرق بينها وبين منه وكانت الزيادة من حروف العلة لأنها تكثر زيادتها وكانت الفالانها تشبه الهمزة  
ولأن الفتحة من جنس الألف ولم تكن ياء لأنه كان يجمع حرفان مثلان ولا واو والاستتقال الجمع بين الياء والواو



وجعل الفرق في مائة دون منه إمالة اسم ومنه حرف والاسم اجل للزيادة من الحرف وإمالة المائة  
محدوفة اللام يدل على ذلك أميت الدراهم فجعل الفرق في مائة بدلا من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم  
يفصلوا بين فئة وفيه لعدم كثرة الاستعمال وقال محمد بن سري البصري المعروف باللهم صاحب الأخفش  
كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه لأن أصل مائة مئثة على وزن فعلة من مئيت وهمزة تقع مفتوحة في لفظ  
ألف وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فالزموها العلتين جميعا لياء السكسرة والألف المفتحة ولأن  
العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره اه قال أبو حيان والدليل على أن الأصل في مائة مئثة قول الشاعر  
فقلت والمرء تخطيه مئته \* أدنى عطيته إياي ميات

وضعف الكوفيون تعليل البصريين بأن مائة اسم ومنه حرف فهما جنسان مختلفان والفرق ينبغي أن يجعل  
في متحد الجنس يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين فئة وفيه لاختلافه قالوا وإنما زبدت فرقائنها وبين فئة ورثة في  
انقطاع لفظها في العدد وعدم انقطاع فئة ورثة لأنك تقول تسع مائة ولا تقول عشر مائة بل تقول ألف وتقول في  
تسع فئات وتسع رئات وعشر فئات وعشر رئات فلا ينقطع ذكرها به في التعشير إنما خالفها بما ذكر خالفوا بينها  
وبينها في الخط قال أبو حيان وقد رأيت بخط بعض النحاة مأهكذا بألف عليها همزة الهمة دون ياء وقد حكى  
كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذاق الحواريين منهم الفراء روى عنه أنه كان يقول  
يجوز أن تكتب الهمزة ألفا في كل موضع وقال ابن كيسان ومنهم من يكتب الهمزة ألفا على حركاتها في نفسها وإن  
كان ما قبلها مكسورا قال أبو حيان وكثيرا ما كتب أنا مئة بغير ألف كما تكتب فئة لأن كتب مائة بالألف خارج  
عن الأقيسة والذي اختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة أو بالياء دون الألف على وجه  
تسهيلها قال وحكى صاحب البديع أن منهم من يحذف الألف من مائة في الخط قال وأما زيادة الألف في مائتين  
ففيها خلاف منهم من يزدها وهو اختيار ابن مالك لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع ومنهم من  
لا يزدها كالم يزدها في الجمع في الجمع لأن موجب الزيادة قد زال وانفقوا على أنها لا تزداد في الجمع نحو مئات  
ومئون وزيدت واو في أولئك وأولوا وأولات قال أبو حيان أما أولئك فتطافرت النصوص على أنهم زادوا الواو  
فيها فرقائنها وبين الياء وكانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين وجعل  
الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر ولأن أولئك قد حذفت منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون  
كالعوض من المحذوف وزعم السدوفيون أن ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن إلى قد تستعمل اسما  
حكوا من كلام العرب انصرفت من اليك وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في متحد الجنس قال وأما  
أولوا وأولات فلم تظهر في تعليله بنص ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين أولى في حالة النصب والجر  
وبين إلى الجارة وحلت حالة الرفع على حالة النصب والجر وحل التأنيث في أولات على التذكير في أولى قال وأما  
في أوخي حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقائنها وبين أخي المكبر وكانت الزيادة في التصغير لانه فرع  
والفروع اجل للزيادة ولانه قد تغير لاجل التصغير والتغير يأنس بالتغير وكانت واو المناسبة ضمة الهمزة  
وأكثر أهل الخط لا يزدها لأنها لان التصغير فرع من التكبير وليس ببناء أصلي اه وزيدت الواو أيضا في عمرو  
وذلك للفرق بينه وبين عمر ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر لانه حالة النصب يكتب بألف دون عمر فيظهر الفرق  
وكانت الزيادة واو لانه لا ينسج فيها البصر اذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المنكلم أو الفاعل لالتبس المرفوع  
بالمصوب وجعلت في عمر ولانه أخف من عمر من جهة بنائه على فعل ومن جهة انصرافه وذكر ابن قتيبة (١)



نوع من حذف لام التعريف من موصول الالذان وفي الليل والليلة وقيل والليل والليلتين وجهان ومما اجتمع فيه ثلاث لامات والالف من الله وإله والرحمن والرحمة علاما لم يجر دوا السلام عليكم وعبد السلام وسبحان الله وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة مالم يلبس أو يحذف شيء ومن ملائكة وسعوات ومفاعيل ومفاعيل ان أمن قيل ولم يؤد الى مثلين وفاعلات وفاعلين غير ملبس ولا مضاعف ولا معتل لام ومن ذلك وأولئك وثلاث وثلاثة وثلاثين وثمانية وثمانى وفي ثمانين وجهان ولكن وهاء مع الله والاشارة خالية من الكاف إلا تاتى ومضمر أوله حمزة وقيل هي المحذوفة وياء مع حمزة لا كآدم وقيل هي المحذوفة قيل ومع غيرها وأحد لئنين من ثمانين مالم يلبس وجوز ابن الضائع كتابة واوين

نوع الرابع أحكام الحذف فتصنف لام التعريف من الذى وجمعه وهو الذين ومن التى وفروعه وهو التثنية والجمع فعوالتان والتين والاثني والاثني كراهة اجتماع مثلين فى الخط وتثبت فى مثنى الذى خاصة وهو اللذان والذين فرقائنه وبين الجمع ولم يثبت فى مثنى التى لانه لا يلبس بجمعه وقال أحمد بن يحيى كتبوا اللذان واللاثى والثى التى وأسقطوا الا من أولها والفا من آخرها وهذا الاستعمال لانه نقل فى الكلام مثله ويدل عليه ما قبله وما بعده ولو كتب على لفظه كان أوثق اه قال أبو حيان وكلامه يدل على حذف اللام من أوله والالف من آخره معا الذى عهدناه فى الكتاب انه لا تحذف الالف لئلا يلبس بالمفرد قال فان قلت اللام الزم فى الله فهلا حذفت قيل لما حذفت الالف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بآله لان الفه تحذف وفى الليل والليلة وجهان الحذف والاثبات والقياس كتبه بلامين والحذف أجود لان فيه اتباع خط المصنف قال أبو حيان وزاد أحمد بن يحيى اللطيف فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة قال لانه عرف فاستخف قال وكتبوا الله واللعب واللحم بلامين ولو كتب بلام لجاز وتحذف لام التعريف أيضا مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو لله للسان للدار وتحذف اللام من اسم الله وكان القياس اثباتها كما فى اللام لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرفات التى لا تجوز الا فيه ولانه لا يلبس إذا شارك فى هذا الاسم وكثرة الاستعمال فهذه أشياء تحسن الحذف وأما قولهم لاه أبوك يريدون لله أبوك فأنهم كتبوه بالالف لأجل ما حذف منه من حرف الجر والالف واللام ولا يرد ذلك على عبارة المتن لانه خص فيه الحذف بلفظ الله ويحذف أيضا من إله ومن الرحمن لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس وشرطه أن لا يجر من الالف واللام فان جرد منها كتب بالالف واللام نحو رجحان الدنيا والآخرة وحذفت أيضا من الحارث علاما لكثرة الاستعمال بخلافه صفة وشرطه أيضا أن لا يجر من الالف واللام فان جرد منها كتبت بالالف نحو حارث لئلا يلبس بحرث علاما واللبس مع اللام مفقود لانها لا تدخل على كل علم وحذفت أيضا من السلام عليكم وعبد السلام ومن سبحة الله بخلاف سبحة نامة - كراهة العلة فى الثلاثة وفى جميع ما يأتى كثرة الاستعمال وحذفت أيضا مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمالك وصالح وخالد أم عجمية كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهرون وسليمان قال أبو حيان وذكر بعض شيوخنا أن اثباتها فى نحو صالح وخالد ومالك جيد وكذا قال أحمد بن يحيى أنه يجوز فيه الحذف والاثبات ولا يحذف مما يكثر استعماله كخاتم وجابر وحامد وسالم وطالوت وجالوت وهاروت وماروت وهامان وقارون ويأجوج ومأجوج وقد حذفت فى بعض المصاحف من هاروت وماروت وهامان وقارون ولان الصفات كرجل صالح ورجل مالك ولا مما لم يزد على ثلاثة كإس بن لأم وابن دأب وسامة وهالة ومما حذفت منه شيء آخر كإسرائيل حذفت إحدى يائيه وداود حذفت إحدى واويه ولا إذا خيف اللبس كما مر وعباس لو حذف لالتبس بعمر وعيس وحذفت أيضا من ملكة لانه لا يلبس بلفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضا من



مفاعل ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كحريب وتمثيل وشيطان لأن مفردهما عراب وتمثال وشيطان بخلاف ما يلبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلبس بدهم قال أبو حيان ويجوز الإثبات فيما لا يلبس أيضا وهو أجود قال بشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطا آخر وهو أن لا تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو سكا كين ودكا كين ودناير فلا تحذف الألف لئلا يجمع مثلاً في الخط وهو مكرر وه ككر اهتبه في اللفظ وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السالم نحو صالحات وعابدات وذاكرات ومنه سموات وإن لم يكن على وزن فاعلات فلذا صرح به في المتن وحمل جمع المذكر السالم على جمع المؤنث وإن لم يكن فيه ألفان نحو الصالحين والقانتين والظالمين والكافرين والخاسرين بشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس ولا مضاعف ولا معتل اللام فلا يحذف من نحو الطالحات لالباسه بطلحات ولا من نحو حاذرين لالباسه بحذرين وهما مختلفان في الدلالة ولا من نحو شبابت والعادين لأنه لا دغام نقص في الخط أذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً ولذلك كتبوا في المصحف الضالين والعادين بالألف ولا من نحو راميات والرامين لأنه حذف من الرامين لام الفعل وحلت عليه الراميات وإن لم يكن فيه حذف كما حل الحذف من الصالحين والصالحات وإن لم يكن فيه ألفان وهذا من تماكس النظائر والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكر كما حل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كسفين ومرون وعشمن وما أشبهه في كثرة الاستعمال نبه عليه أبو حيان وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة وحذفت أيضاً من ذلك وأولئك بخلاف ذاو وألا مجردين من حرف الخطاب وهذاك وهو لا شك مقروناً بحرف الخطاب وما التنبية ومن ثلث وثلاثة بخلاف ثلاث المعدول فإنه لم يكثر كثرته ما ولا أنه لو حذف منها لالتبس بثلاث ومن ثلثين وثمينة وثماني بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من نوال الحذف وكثرته وفي ثمانين وجهان الإثبات لأنه حذف منه ياء المفرد والياء الموجودة فيه ياء إعراب والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لانهما لا يجتمعان فكان الياء موجودة إجراء للعاقب مجرى المعاقب والإثبات اختياراً بن عصفور وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين وحذفت أيضاً من لكن ولكن ومن هالتنبية مع الله نحو هالتنبية لأنه لم يستعمل إلا معه فكانت حرف واحد ونص أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله وتحذف أيضاً ألف هاء مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو هذا وهذه وهؤلاء لكثرة استعماله معه حتى صار كلفظ مركب بخلاف المتصل بالكاف فإنه يجب فيه الإثبات نحو هذاك وكذاها المتصلة بتاوي تكتب بالألف نحو هاتاهاتى وهاتان وتحذف أيضاً ألف هاء مع مضمر أوله همزة نحو هاتم هاتاهات بخلاف نحن قال أحمد بن يحيى قال الكسائي في هاتم وهاتنا حذفوا الف هاتوا ليس بشئ إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في هاتم فدل على أن المحذوفة في هاتم وهاتنا هي الثانية لا الأولى وحذفت أيضاً من ياء التثنية المتصلة بهمزة ليست كهمزة آدم سواء كانت قطعاً نحو إبراهيم ياسحق أو وصلاً نحو يابن آدم كراهة اجتماع الفين قال أبو حيان ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة لا ألف باو وهو خلاف قول ابن مالك وأما نحو آدم فلم تحذف ألف ياءه لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل فلم يجمعوا عليه حذف الفين قال أبو حيان ومفهوم كلام ابن مالك أنه لا يجوز الحذف في نحو يا جعفر ويا زيدا لأنه لم يتصل بهمزة ونص أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف كأنهم جاءوا بجمع ما بعده شياً واحداً أقاموا مقام الألف واللام بدليل أنهم لا ينادون بيا ما هاهنا فيه فلذلك حذفت الألف وتحذف إحدى لينين متماثلين كآدم وآمن وآل وإسرائيل وبني داود وطاوس ويستون ويلون ويأوى إلى الكهف وجاؤا وباؤا وشاؤا كذا جزم به ابن مالك بشرط أن لا يلبس كقرأ



حذرا من التباس المثني بالمفرد وقارين حذرا من التباس المثني بالجمع وقول وصوول حذرا من التباسه بقول وصول قال أبو حيان ولم يبين أيهما المحذوف فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة قال وجوز بعضهم كتابة الواو بن على الأصل واختاره ابن الفائق والقياس خلافه كراهة اجتماع المثليين ولو اجتمع ثلاث متاثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضا واحد نحو يا آدم ومسا آت وبرآت والنيين ونجيين ليسووا ومسوون

﴿ص﴾ وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل نالته مبدلة من ياء أو أربعة فصاعدا مطلقا لم تلي ياء في غير محي عما قبل أو غيره فان وليها ضمير متصل أو تاء فقولان والأصح في كلاهما الالف إلا لدى وعلى الأول إن تون فتاها قال سيويه المنصوب بألف وغيره ياء وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة والأسناد إلى الضمير والمضارع وكون الغاء أو العين واو أو لا يكتب بالياء مبنى غير متي ولا حرف غير بلي والى وعلى وحتى الا موصولة بما استفهامية

﴿ش﴾ النوع الخامس أحكام البدل فتكتب كل الف أربعة أو خمسة أو سادسة في اسم أو فعل ياء نيابة عن الالف سواء كان أصلها الياء أم الواو أم كانت زائدة لاحقا أو لتأنيث أو لغير ذلك كجلي وملهي ومغزي وأعطى ويغشى والخوزلى واقضى واعتزى ويغشى ومستقصى واستقصى ويستقصى وقبضى والأن تكون تالية لياء كدنيا ومحياء وأحياء وخطايا واستحياء لا يحى عما فانه يكتب بالياء فرقا بين يحى الاسم وبين يحى الفعل والحق المبردي يحى كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بأغيا فتكتب بالياء وألحق أيضا أبو جعفر النحاس كل علم منقول من الاسم كروا يا عما فكتبه بالياء فرقا بينه وبين روايا الجمع كما فرقوا بين يحى العلم والفعل والجمهور كتب الجميع بالالف فان اتصل بالكلمة ضمير متصل بخلاف منهم من يكتبه بالياء ومنهم من يكتبه بالالف نحو ملهاك ومستدعاه كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئا قال أبو حيان واختيار أصحابنا كتيبه بالالف اذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيا أو أزيدا لا احدى خاصة فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو أحدهما كحاله دون الاتصال واختلفا اذا اتصل بياء تأنيث تغلب في الوقف فذهب البصريون إلى أنها تكتب ألفا متوسطها وأجاز الكوفيون كتبها ياء ولم يعتدوا ببناء التأنيث وسواء في ذلك أيضا الثلاثي والأزبد هذا كله تفريع على القول المصدري به وهو الأشهر وحكى ابن عصفور أن الفارسي زعم أنه لا يكتب كل ما تقدم ذكره إلا بالالف أبدا وكذا الثلاثي الآتي كما أن الهزرة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل رداء وكساء لا تكتب أبدا إلا على صورتها لا على أصلها ورده ابن عصفور بأن الالف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال كرحيان ورميت فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع وقال ابن الضائع هذه الحكاية بعيدة جدا عن الفارسي بل مراده أنه القياس قال وللفارسي أن يقول ان كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع فلتكتب المنقلبة عن الواو أو الرجوع إلى الياء في بعض المواضع وان كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة بل الأولى أن يقال للفارسي فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالامالة فحمل الخط فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين وقال أبو حيان في المسئلة ثلاثة مذاهب مذهب الجمهور ومذهب الفارسي والثالث أنه لا تنزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء وهو الاختيار ويجوز أن تكتب بالالف وذلك قليل قال وقد رأيت بخط بعض النحويين وهو عيسى الملقب عيسا بالالف في كتاب قرئ عليه وأما الالف الثالثة فذهب الجمهور أنها ان كانت مبدلة من ياء كتبت أيا ياء نحو رحي وري وان كانت مجهولة الأصل كسواء أو كانت مبدلة من واو كعصاء وغزاة كتبت بالالف ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم أنه



لا يكتب شي بالياء وقول الكسائي ان ما كان من الفعل عينه همزة فانه يجوز ان يكتب بالياء وان كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين وما كان من الاسم على وزن فعل أو فعل فانه يكتب بالياء ابدا وان كان من ذوات الواو نحو الكبي والبصريون لا يجوزون شيئا من ذلك ومذهب البصريين في كلا أن يكتب بالالف لأن ألفها منقلبة عن واو ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب اليه العبدى فانه يكتبها بالياء وكتبت على الاول كتابا بالالف حملا على كلا وكان القياس أن تكتب بالياء لان ألفها رابعة ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو رجي ورجيان أو في الجمع بالالف والتاء نحو حصي وحصيات أو في المرة نحو رمي رمية أو في الاسناد الى الضمير نحو رميت أو في المضارع نحو يرمي ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو هو يوروي ووفي ووعي ولا يكتب اسم مبنى بالياء الا متى لاماتها ولا شيء من الحروف بالياء الا بلي لاماتها أيضا وعلى وحتى والى لعودها ياء في اليه وعليه قال ابن الانباري وانما كتبت حتى بالياء وان كانت لا تمال فرقا بين دخولها على الظاهر والمضمر فلم فيها الالف مع المضمر حين قالوا احتاي وحتاك وحتاه وانصرف الى الياء مع الظاهر حين قالوا حتى زيدا انتهى فان وصلت الثلاثة بما الاستفهامية كتبت بالالف لوقوعها وسطا نحو الام وعلام وحاتم وقال الزجاجي اذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف فكتبه بالالف لانه الاصل وكما ذهب بعضهم وهو الصحيح الى ان جميع ما جاز يكتب بالياء جاز ان يكتب بالالف

﴿ص﴾ ورسم المصحف متبع ومن ثم قيل خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض أما القافية فالقاعدة تستوفي حروفها الا ما يتم الوزن دونه فان كان الروي ألفا فابدأ بالالف والمطلقة بصبا بالالف والمختار حذف صلة غيره والمدودة بألفين وما مر من زيادة أو حذف أو بدل معقود

﴿ش﴾ رسم المصحف متبع لاتباع السلف رضي الله عنهم وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل والفصل والزيادة والحذف والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل . ألن نجمع عظامه . أمن هو قانت . وفصل وزيادة ياء في بأييد ومن نبأ المرسلين . وملائته وملائهم . وألف في الربوا وان أمروا . وحذف ألف نشؤا وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها وكتابة ما زكى بالياء وقياسه الالف لانه من ذوات الواو وكتابة الصلاة والزكاة والحياة ومشكاة ومناة والربوا وابدل الالف وهذا كله مما ينقاد اليه في كتابة المصحف ولا يقاس عليه خارجه بل اذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب الا على القوانين السابقة ولهذا قال ابن درستويه خطان لا يقاسان خط المصحف والعروض قال أبو جيان وذلك ان العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة اذ الذي يقيد به في صناعة العروض انما هو ما يلفظ به لانهم يريدون به عدد الحروف التي يقوم بها الوزن منحركا كان أو ساكنا فيكتبون التنوين نونا ولا يراعون حذفها في الوقف والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبين الاجزاء كقوله

ياداري يقبل علياء فس سندی \* أقوت وطالعي هاسا فل الأمد

لان تقطيعه مستعمل فعلن أربع حركات وكتابة هذا البيت في الخط الذي ليس في علم العروض

يادارمية بالعلياء فالسند \* أقوت وطال عليها سالف الأمدى

قال فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء اصطلاح العروض واصطلاح كتابة المصحف واصطلاح الكتاب في غير هذين قال وعلم الخط ويقال له الهجاء ليس من علم النحو وانما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج اليه المبتدئ في لفظه وفي كتبه ولان كثيرا من الكتابة مبني على أصول نحوية ففي بيانها بيان لتلك الاصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به وهو باب من النحويين اه

﴿ ص ﴾ ووضع النقط لرفع الاشتراك ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف والنون والياء وصلالا فصلا وبعضهم نقط الشين واحدة والزينجاني نقط هاء التانيث ونقط أهل الغريب كل مهمل الالحاء أسفل وربما كتبوا تحته مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات

﴿ ش ﴾ قال أبو حيان الحروف منها ما ينفرد بصورة ومنها ما هو مشترك وقصدوا بتعليل الصور الاختصار فكم أن في اللفظ المشترك كالعين فكذلك فعلوا في الصور جعلوا فيها المشترك قال هكذا قالوا وقال بعض شيوخنا ليس كذلك لأنهم وضعوا فارقا وهو النقط بوحدة أو أكثر والاهمال فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دل على أشكال الحروف قال ومن الحروف ما يلتبس بالخط اذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط ولذلك ينبغي أن لا تنقط في الفصل اذا لم يحصل اشتراك لان لها صورة خاصة بها فيكون اذا ذلك كالكاف انتهى واختار بعضهم نقط الشين بوحدة لان المقصود وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها والأكثر على نقطها بثلاث واختار الزينجاني في آخرين نقط هاء التانيث في نحو رجة فراقينها وبين هاء الضمير وهاء السكت والأدباء منهم الحريري يعدونها في الحروف غير المنقوطة ولم يذأ ثوابها في الآيات والرسائل التي التزموا عروها من حرف منقوط ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الايضاح ودفع توهم السهو عن النقط الالحاء اذ لو نقطت لالتبست بالجيم ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفا صغيرا مثله أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع والكلام عليه

﴿ ص ﴾ وقد تم جمع الجوامع نظما المودع من فنون العربية جمعا جاك الكائن من بلاغة الإيجاز وعذوبة الالفاظ بالمحل الأسمى الفائق على نظرائه إيجازا وجمعا المرفوع عن هم معاصريه قطعا المشيد أركان مبانيه إحكاما ووضعنا فعليك بمحفظ عبارته وتأمل فخواها وإياك والمبادرة بانكارها لالغك سواها ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى الا على جامد البصيرة أعمها فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير أو تقديم فظنه من لافطته له عدولا عن المنهج القويم وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه النظر السليم وربما أفصحت بذكر أبواب الاقوال ولو بالتعداد إمام تقوية لمن نسب اليه الانفراد أو لتفرد وغير ذلك من الامور التي تقصد لتستفاد وربما نقلنا عن

أحد خلاف ما نسب به بعض المشاهير اليه فحسبه غلطا من لا اطلاع له ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه فدونك مختصرا انطوى على زبدة مائة

مصنف واحتوى على ما به العيون تقر والأسماع تشنف وأتى من الحجب

الحجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف فحق أن يكون على كتب الانام

سريا وبأنواع المحامد والمحاسن سر يا جعلنا الله

به مع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكانا عليا

وقع في آخر الاصل المطبوع منه المحفوظ بدار كتب رواق الشوام بالازهر الشريف مانصه

هكذا باصل المؤلف رحمه الله ولم يشرح هذه الجملة من كلامه ووقع الفراغ من نسخ هذا المؤلف النفيس المؤسس بنيانه أي تأسيس من نسخة نقلت من خط المصنف نعمه الله برحمته ونفعنا بعلمه في يوم الجمعة المبارك السادس والعشرين من رجب الفرد احدى شهر سنة . . وخسين والف على يد كاتبه الفقير الى الله تعالى الفقيه عبد الرحيم بن الفقيه الصالح البني بلدا الشافعي مذهب المكي مولد اعني الله عنه وغفر له وللسامعين آمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم وحسبنا الله ونعم الوكيل



﴿ فهرست الجزء الثاني من معجم المصنف شرح جمع الجوامع ﴾

صفحة	موضوع	صفحة
٢	منصوبات الافعال	٣٦
٢	نواصب المضارع	٣٧
٢	مبحث أن	٣٧
٣	مبحث لن	٣٨
٤	مبحث كي	٤٠
٦	مبحث إذن	٤٥
٧	مسألة تنصب أن مضمرة لزوما بعد لام الجحود	٤٥
٨	» » » حتى الحجرة	٤٩
١٠	» » » أو بمعنى إلى أو لا	٥١
١٠	» » » فاء السببية	٥١
١٣	» » » واو الجمع جوابا للطلب	٥٢
١٥	مسألة قد تضر أن بعد واو وفاء الخ	٥٣
١٦	مسألة تضر جوازا بعد لام كي الخ	٥٥
١٨	خاتمة في ذكر بقية أحوال أن	٥٥
١٩	﴿ الكتاب الثالث في المجرورات وما حمل عليها وهي المجرورات ﴾	٥٥
١٩	مبحث حروف الجر	٥٥
٢٠	إلى لانتها الغاية الخ	٥٦
٢٠	الباء المكسورة للالصاق الخ	٥٦
٢٢	مبحث تزداد الباء توكيدا في مواضع ستة	٥٦
٢٢	مبحث حتى كالي الخ	٥٧
٢٤	مسألة متى دلت قرينة على دخول الغاية الخ	٥٧
٢٥	مبحث رب	٥٨
٢٨	على للاستعلاء	٥٨
٢٩	عن للجاوزة	٥٨
٣٠	في للظرفية	٥٨
٣٠	الكاف للتنبيه	٥٨
٣١	كي للتعليل	٥٨
٣١	اللام للثبوت	٥٨
٣٣	لعل والجر بها لغة	٥٨
٣٣	لولا الامتناعية	٥٨
٣٤	متى والجر بها لغة	٥٨
٣٤	متى لابتداء الغاية	٥٨
٣٦	مسألة لا يحذف الجار ويبقى عمله اختيارا	٥٨
٣٧	مبحث في فصل الجار من مجروره وتأخره عنه	٥٨
٣٧	مسألة تزداد ما بعد عن الخ	٥٨
٣٨	مبحث حروف القسم الجارة	٥٨
٤٠	مسألة القسم جلة مؤكدة لخبرية الخ	٥٨
٤٥	مسألة من القسم غير صريح	٥٨
٤٥	مبحث الاضافة	٥٨
٤٩	مسألة في أسماء لازمة للاضافة	٥٨
٥١	مسألة أضيف للفعل آية بمعنى علامة	٥٨
٥١	مسألة يحذف المضاف لدليل	٥٨
٥٢	مسألة لا يفصل بين المتضامين	٥٨
٥٣	مسألة المضاف للياء يكسر آخره	٥٨
٥٥	خاتمة في أسباب ضعيفة للجر	٥٨
٥٥	مبحث الجوازم	٥٨
٥٥	أحدها لام الطلب	٥٨
٥٦	ثانيها الاطلبية	٥٨
٥٦	ثالثها	٥٨
٥٦	رابعها لما	٥٨
٥٧	ومنها أدوات الشرط	٥٨
٥٨	مسألة أدوات الشرط كلها إلا أن الخ	٥٨
٦٠	مبحث في دخول العاء على جواب الشرط	٥٨
٦١	مبحث في أن لأداة الشرط الصدر	٥٨
٦٢	مسألة يحذف الجواب لدليل	٥٨
٦٣	مبحث في حقوق ما لأدوات الشرط	٥٨
٦٤	مسألة في أعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام	٥٨
٦٤	مسألة لو شرط للماضي غالبا	٥٨
٦٦	لولا ولو ما حقا امتناع لوجود	٥٨
٦٨	مسألة يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها	٥٨
٦٩	الكلام في بقية الحروف غير العاطفة	٥٨
٦٩	المهزلة للاستفهام	٥٨
٧٠	ألا حرف استفتاح	٥٨
٧٠	أما كالا	٥٨
٧١	أي حرف للتفسير بمفرد	٥٨

## \* تابع فهرست الجزء الثاني من هـمـع الـهـوامـع \*

صحيفة	صحيفة
١٠٧ مسألة أسماء الاصوات ما وضع لزجر	٧١ إي للجواب كنعم
١٠٧ مبحث الطرف والمجرور	٧١ أجل للجواب كنعم
١٠٧ مسألة يجب تمليقهما الخ	٧١ يجعل له أيضا
١٠٨ مبحث التنازع في العمل	٧١ بلى له أيضا
١١١ مبحث الاشتغال	٧٢ جلل له كنعم
١١٥ * لكتاب الخامس في التوابع وأعراض التركيب *	٧٢ جبر بالكسر والفتح له كنعم
١١٦ مبحث النعت	٧٢ كيف له كنعم
١١٧ مبحث لا ينعى الضمير ولا ينعى به	٧٢ السين وسوف للتنفيس
١١٨ مبحث ومما لا ينعى ولا ينعى به الإشارة	٧٢ قد حرف يختص بالمعمل المتصرف الخبري
١١٨ مبحث فيما ينعى ولا ينعى به	٧٣ كل لاستغراق افراد المنكر والمعرف
١١٨ مبحث فيما ينعى به ولا ينعى	٧٤ كلما ظرف يقتضى التكرار
١١٨ مبحث اذا تعدد العامل وجب القطع	٧٤ مبحث كلا
١١٩ مبحث في جواز الامر بن في نعت غير مبهم	٧٥ كم خبرية واستفهامية
١١٩ مبحث في حكم تعدد النعوت	٧٥ كاي اسم ككم
١٢٠ مبحث يحذف المنعوت لقريته	٧٦ كذا اسم مركب
١٢٠ مبحث يقل حذف النعت	٧٦ لاحرف للجواب نقيض نعم
١٢١ مبحث عطف البيان	٧٦ نعم للجواب
١٢٢ مبحث التوكيد	٧٧ هل لطلب التصديق
١٢٥ مبحث البديل	٧٨ نون التوكيد خفيفة وثقيلة
١٢٨ مبحث في عطف النسق	٧٩ خاتمة التنوين نون الخ
١٢٨ الواو لمطلق الجمع	٨٠ * الكتاب الرابع في العوامل *
١٣٠ العاء للترتيب	٨٠ الفعل أربعة أقسام
١٣١ ثم للتشريك والترتيب	٨٤ مسألة الفعل متصرف وجامد
١٣٢ أم منصلة ومنقطعة	٨٨ مسألة كنعم حينذا
١٣٤ أول حذ الشبثين أو الأشياء	٨٩ ومن الجامد صيغتا التعجب
١٣٥ إما المسبوقه يمثلها الماني أو الجملة	٩١ مبحث في حذف المتعجب منه
١٣٦ بل للاصرار	٩٢ مسألة من مفهوم التعجب سبحانه الله
١٣٦ حتى كانوا	٩٢ المصدر يعمل كفعله الخ
١٣٧ لكن لا لا لا لا	٩٥ اسم الفاعل هو ما دل على حدث وصاحبه
	٩٦ مبحث في أمثلة المبالغة
	٩٧ مسألة كهو أيضا اسم المفعول الخ
	٩٧ مسألة كهو الصفة المشبهة
	١٠١ مبحث في أفعال التفضيل
	١٠٥ مبحث في أسماء الاعمال



## ﴿تابع فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع﴾

صفحة	صفحة
١٣٨	مبحث في الحروف العاطفة بخلاف
١٣٨	مسألة يعطف بعض الاسماء بعضها على بعض
١٣٩	مبحث في حكم عود الجار في العطف ضميره
١٤٠	مبحث في عطف الاسم على الفعل والمفرد على الجملة وعكسه
١٤٠	مبحث في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وعكسه
١٤٠	مبحث في عطف الانشاء على الخبر وعكسه
١٤٠	مسألة يجوز حذف المعطوف بالواو معها
١٤١	مسألة الاصل العطف على اللفظ الخ
١٤٢	خاتمة في توابع مخصوصة
١٤٦	مبحث العوارض
١٤٦	الاخبار بالنهي وفروعه
١٤٨	مبحث العدد
١٥١	مسألة في اسم الفاعل المشتق من العدد
١٥٢	مبحث التاريخ
١٥٣	مبحث الحكاية
١٥٤	مسألة يحكى المسمى به الخ
١٥٥	مبحث الضرائر
١٥٨	خاتمة المختار حوازه للتناسب والسجع
١٥٨	﴿الكتاب السادس في الابنية﴾
١٦٠	مسألة للماضي الرباعي فعل الخ
١٦٣	مسألة ما ليس فيه حرف صحيح الخ
١٦٣	مسألة المضارع بزيادة حرف المضارعة الخ
١٦٤	مسألة الأمر من ذى الهمز يقع به
١٦٤	مسألة في الفعل المبني للفعل
١٦٥	مسألة تبنى صيغتنا التعجب الخ
١٦٧	مبحث بناء المصدر
١٦٨	مسألة يدل على المرة الخ
١٦٨	مسألة يصاغ من الثلاثي مفعول
١٦٨	مسألة بناء الآلة يطرد على مفعول الخ
١٦٩	مبحث بناء الصفات
١٦٩	مبحث التأنيث
١٧٠	مسألة تلحق آخر الماضي تاء ساكنة
١٧١	مسألة أوزان المقصورة فاعلى الخ
١٧٣	مبحث المقصور والممدود
١٧٤	مبحث جمع التكسير
١٨٠	مسألة يجمع الزائد على ثلاثة الخ
١٨٣	مسألة يجمع العلم المرتجل الخ
١٨٣	مبحث فيما لا يقاس بجمعه
١٨٤	مسألة ما دل على أكثر من اثنين الخ
١٨٥	مبحث في التصغير
١٨٩	مسألة يصغر اسم الجمع والقلة بلفظه
١٩٠	مسألة لا يصغر مبنى الخ
١٩١	مبحث في تصغير المرحم
١٩٢	مبحث النسب
١٩٧	مبحث في شواذ النسب
١٩٨	مبحث في التقاء الساكنين
٢٠٠	مبحث الامالة
٢٠٤	مبحث الوقف
٢٠٧	مسألة يوقف على حركة غير التاء بالسكون الخ
٢١٠	مبحث في الوقف بهاء السكت
٢١١	خاتمة لا ابتداء بساكن الخ
٢١٢	﴿الكتاب السابع في التصريف﴾
٢١٢	مبحث في الاشتقاق
٢١٣	مسألة يوزن اول الاصول بالغاء الخ
٢١٤	مبحث في حروف الزيادة
٢١٦	مسألة الزيادة اما المعنى الخ
٢١٧	مبحث في الحذف
٢١٩	مبحث في الابدال
٢٢١	مسألة يجوز تخفيف الهمزة الخ

## ﴿تابع فهرست الجزء الثاني من معجم الهوامع﴾

صفحة	صفحة
٢٣٨ بحث في أحكام الزيادة	٢٢٣ بحث النقل
٢٤٠ بحث في أحكام الحذف	٢٢٤ بحث في القلب
٢٤٢ بحث في أحكام البديل	٢٢٥ بحث في الادغام
٢٤٣ بحث في رسم المصحف	٢٣١ ﴿خاتمة في الخط﴾
٢٤٤ بحث في وضع النقط	٢٣٣ بحث في أحكام الهجزة
٢٤٤ خاتمة الكتاب	٢٣٦ بحث في أحكام الفصل والوصل

(تمت)

(تنبيه) بحمد الله تعالى قد تم طبع كتاب ﴿بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة﴾ للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي مؤلف معجم الهوامع هذا ولنا نسبة ارتباطه بكتابه معجم الهوامع قد أدرجنا الاعلان عند هنا فان جلال السيوطي رحمه الله تعالى قد عزنا نقول كتابه معجم الهوامع الى قائليه التعرف مكانة النقل عنه المطالع . . وكتاب البغية أجمع كتاب في تراجم هؤلاء الأئمة الاعلام فانه يمثل لنا أئمة اللغة العربية على اختلاف طبقاتهم من الصدر الأول الى زمن المؤلف رحمه الله تعالى وهو في مجلد كبير يشغل على زهاء (١٥٠٠) ترجمة ثم تقمى الفائدة قد كافنا حضرة الفاضل الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطي بشرح شواهد هذا الكتاب شرحا اتى كالتعليق على مشكلات المجمع وسماه (الدرر اللوامع على معجم الهوامع) ولعمري فان مكانة الفاضل الموصى اليه في جل الشعر العربي وصحة روايته والاكتفاء من حفظه لا ينكرها انسان وشرحا له ديوان طريقة والشهاخ أصح شاهد والشرح المذكور يأتى جزءا واحدا زهاء (٣٠٠) صفحة وقرىبا يتم طبعه بتيسيره تعالى



















Bibliotheca Alexandrina



1132226